( فصل ) ومن علم أن عجزه عن الوط، الهارض من صغر أو مرض مرجو الزوال لم تضرب له المدة لان ذلك عارض بزول والعنة خلقة وجبلة لا تزول وان كان لـ كبر أو مرض لا يرجى زواله ضربت له المدة لانه في معنى من خلق كذلك، وان كان لجب أو شلل ثبت الخيار في الحال لان الوط، مأ يوس منه ولا معنى لانتظاره، وان كان قد بقى من الذكر ما يمكن الوط، به فالاولى ضرب المدة له لانه في معنى العنين خلقة ، وان اختلف في القدر الباقي هل يمكن الوط، عاله أو لا أو رجم إلى أهل الخبرة في معرفة ذلك.

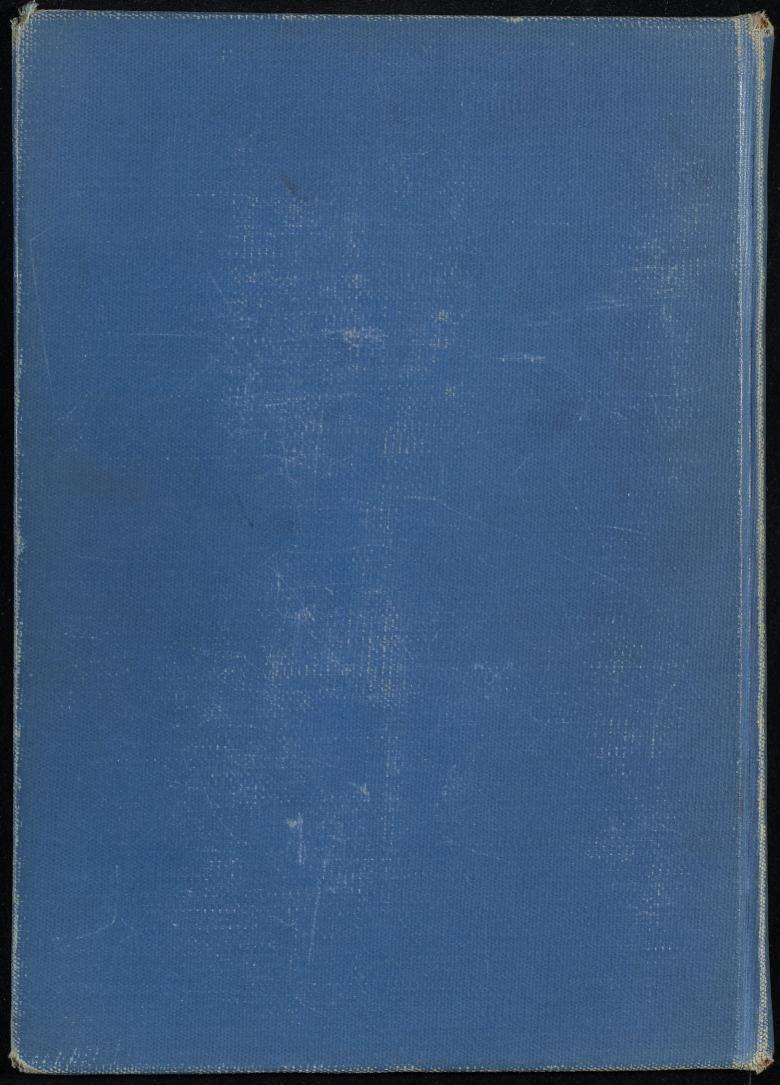
( فصل ) فأما الخصي فان الخرقي ذكره في ترجمة الباب و الم بفرده بحكم فظاهر كلامه أنه ألحقه بغيره في أنه متى لم يصل اليها أجل ، وإن وصل اليها فلا خيار لها لان الوط، ممكن والاستمناع حاصل بوطئه وقد قبل ان وطأه أكثر من وطء غيره لانه لا ينزل فيفتر بالانزال وقد ذكر نا اختلاف أصحابنا في ذلك فيا مضى ، ولا فرق بين من قطمت خصيتاه والوجور وهو الذي رضت خصيتا والمسلول الذي سلت خصيتاه فان الحركم في الجميع واحد فانه لا بنزل ولا يولد له

ليكون موافقًا لما ذكرناه أولا ،وان انتقل إلى دين أهل الـكتاب وقلنا لا يقر فنيهر؛ ايتان إحداهما لا يقبل إلا الاسلام والاخرى لا يقبل إلا الالـلام أو الذي كان عليه

( فصل ) وان قلنا لا يقر فني صنة إجباره روايتان [ إحداها ] أنه يتتل ان لم يرجع رجلا كان أو اصرأة لعموم الحديث ولانا ذمي قص العهد فأشبه مالو نقضه بتركه أدا، الجزبة ويستناب في أحد الوجهين لانه يسترحع عن دبن باطل أشبه المرتد رااثاني لا يستناب لانه كافر أصلي أبيح قتله فأشبه الحربي، فعلى هذا ان بادر فأسلم أو رجع إلى ما يقر عليه عصم دمه وإلا قتل والرواية الثانية) قال أحد إذا دخل البهودي في النصر انية رددة إلى البهودية ولم أد عه فيا انتقل اليه فقيل له أتقتده قال لا ولكن يضرب ويحبس، قال وإذا كان نصر انيا أو يهوديا ؟ قال وان كان بهوديا أو نصر انيا دخل في المجوسية كان أعلظ لانه لا نؤكل ذبيحته ولا تنكح له أم أه ولا نتركه حتى يرد اليها، فقيل له تفتل إذا لم برجع ؟ قال انه لأهل لذلك وهذا نص في أن الهكتابي المنتقل إلى دين آخر من دين أهل الكتاب لا يقتل بل يكره بالضرب والحبس.

( فصل ) قان تزوج مدلم ذمرة قاننقات الى غير دين أهل الـكتاب نهي كالمرتدة لان غير أهل الـكتاب نهي كالمرتدة لان غير أهل الـكناب لا يحل نكاح نسائهم قان كان قبل الدخول انفسخ تكامها ولا مهر لها وان كان بعده فهل يقف على انقضاء العدة أو ينفسخ في الحال على روايتين وكذلك اذا انتنات الى دين باطل أو الى دين كانت تقر ببطلانه فأشبهت المسلمة اذا شهودت أو تنصرت والله أعلم

﴿ فَصَلَ ﴾ قال الشبيخ رحمه الله ﴿ وَانَ أَسَلَمَ كَافُو وَتَحْبَهُ أَكْثَرُ مِنَ أَرْبِعِ نَسُوةً اخْتَارُ مُنْهِنَ أَرْبُعًا وَفَارِقَ سَائْرُ هِنَ ﴾

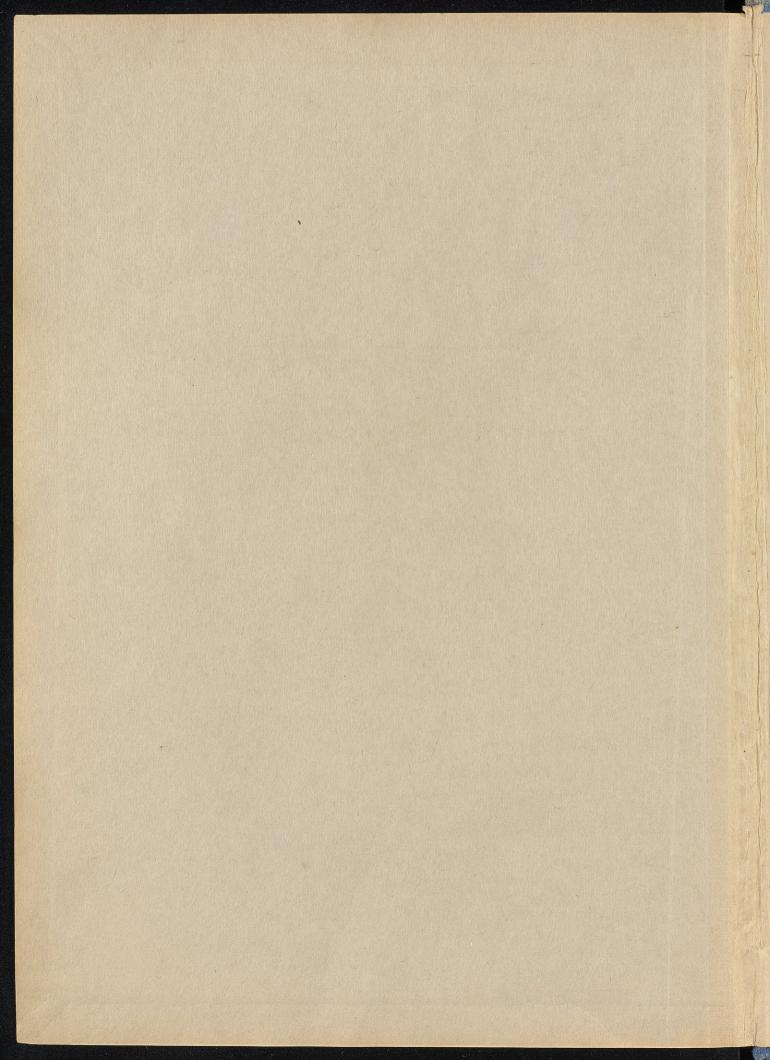


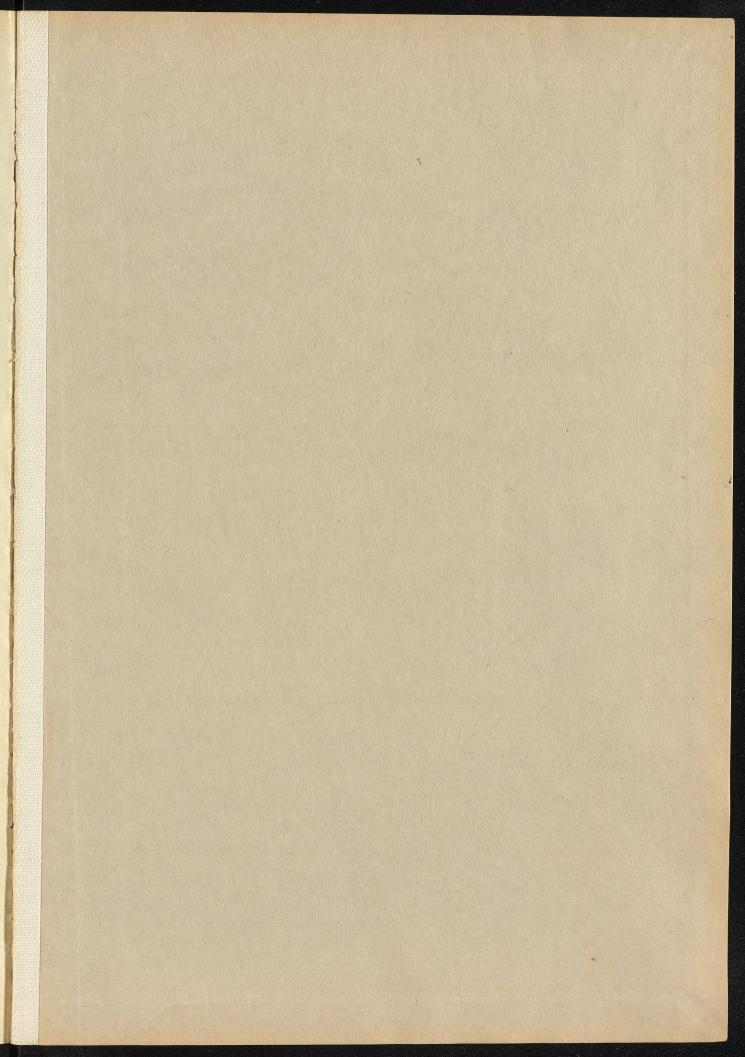
## Columbia University in the City of New York

LIBRARY



Bought from the
Alexander I. Cotheal Fund
for the
Increase of the Library
1896





تأليف الشيخ الامام العلامة موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد ن محمو دبن قدامة المتوفي سنة . ٣٠٠ ها على مختصر الامام أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقي المتوفي سنة ٣٣٤ ها

ويليه

3 3 3 3 1

على متن المقنع ، تأليف الشيخ الامام أشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد ابن قدامة المقدسي المتوفي سنة ١٨٦ ه كلاها فيلي بمنته أبرا أمام الأثنة أرزا في عبد الله أحمد بن محمد بن حمد بن حمد

المالية المالي

أُسْرِفُ عَلَى تَصِيحِهُ

السنيد بمح الشنيال الضا

منشئ مخالمنان

(تنبيه)وضعنا كتاب المنني في أعلى الصحائف والنمرح الكبر في ادناهامفصولا بينهم الخطء رضي مزدوج

﴿ الطبعة الاولى في مطبعة المنار عصر سنة ١٣٤٨ ﴾



روى أبو داود باسناده عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ويتيانية قال و العلم ألائة وما سوى ذلك فهو فضل: آية محكمة وسنة قائمة وفريضة عادلة » وعن أبي هريرة أن النبي ويتيانية قال « تعلموا الفرائض وعلموه فانه نصف العلم وهو ينسى وهو أول شيء ينترع من أمتي ه أخرجه ابن ماجه . ويروى عن عبد الله أن النبي ويتيانية قال « تعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرؤ مقبوض وان العلم سيقبض حتى يختلف الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما » وروى سعيد عن جريو بن عبد الحميد عن الرعش عن ابراهيم قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله وروى سعيد عن جريو بن عبد الحميد عن الاعش عن ابراهيم قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله



كتاب الفرائض

وهي قسمة المواريث روى أبو داود باسناده عن عبدالله بن عمرو بن العاص أن رسول الله على قال « العلم ثلاثة وما سوى ذلك فهو فضل: آية محكمة وسنة قائمة وفريضة عادلة » وعن أبي هريرة أن النبي ويتلاليه وقال « تعلموا الفرائض وعلموه فانه نصف العلم وهو ينسى وهو أول شيء بنزع من أمتي » أخرجه ابن ماجه ويروى عن عبدالله أن النبي على الله والله الفرائض وعلموه الناس فاني امرؤ مقبوض وان العلم سيقبض متى بختلف الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينها » وروى سعيدعن جرير بن عبدا لهيد عن الاعمش عن ابراهيم قال قال عمر تعلموا الفرائض فأنها من دينكم وعن جرير عن عاصم الاحول عن مورق العجلى قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه تعلموا الفرائض والله قال من تعلم القرآن فليتعلم وقال ثنا أبو الأحوص ثنا أبو السخة كما تعلمون القرآن فليتعلم وقال ثنا أبو الأحوص ثنا أبو اسحاق عن أبي الاحوص عن عبد الله قال من تعلم القرآن فليتعلم وقال ثنا أبو الأحوص ثنا أبو اسحاق عن أبي الاحوص عن عبد الله قال من تعلم القرآن فليتعلم

v.7

عنه : تعلموا الفرائض فالمهامن دينكم، وعن جرير عن عاصم الاحول عن مورق العجلي قال قال عربن الخطاب رضي الله عنه تعلموا الفرائض واللحن والسنة كما تعلمون القرآن . وقال حدثنا أبو الاحوص أخبرنا أبو اسحاق عن أبي الاحوص عن عبد الله قال : من تعلم القرآن فليتعلم الفرائض

وروى جابر بن عبدالله قال: جاءت امرأة سعد بن الربيم الى رسول الله عِيَّتِيَّتِي بابنتيهامن سعد فقالت يارسول الله عَيَّتِيَّتِي بابنتيهامن سعد فقالت يارسول الله عانان ابنتا سعد بن الربيم قتل أبوهما معك في أحد شهيداً وأن عهما أخذ مالهما ولا ينكحان الا ولهما مال قال فنزات آية الميراث فأرسدل رسول الله عَيَّتِيَّتِيَّ الى عهما فقال « اعط إبنتي سعد النائين وأمها النمن وما بقي فهو لك » رواه أحمد في مسنده

﴿ مسئلة ﴾ قال أبو القاسم رحمه الله (ولا يرث أخ ولا أخت لا بوأم أو لأبمع ابن ولا مع ابن ابن وان سفل ولا مع أب )

أجمع أهل العلم على هذا بحمد الله وذكر ذلك ابن المنذر وغيره ، والاصل في هذا قول الله تعالى ( يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ماترك وهو يوثها ان لم يكن لها ولد ) الآية . والمراد بذلك الاخوة والاخوات من الابوين أومن الاب بلاخلاف بين أهل العلم ، ولانه قال وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وهذا حكم العصبة واقتضت الآية أنهم لايرثون مع الولد والوالد لان الكلالة من لا يلد له ولا والد، خرج من ذلك البنات والام لقيام الدايل على ميراثهم معهما بقي ماعداهما على ظاهره ، نيسقط ولد الابوين ذكرهم وأنثاهم بثلاثة بالابن وابن الابن

الفرائض وروى جابر بن عبد الله قال جاءت امرأة سعدبن الربيع الى رسول الله عَيْنَا فَيْ ابنتيها من سعد فقالت يارسول الله عَيْنَا وان عمها أخذ ما لما فقالت يارسول الله ها تان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوها معك في أحد شهيداً وان عمها أخذ ما لما ولا ينكحان الا ولها مال فنرات آبة الميراث فارسل رسول الله عَيْنَا الله عَلَمُ الله الله عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ الله الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله عَلَمُ الله عَلَمُ عَلَمُ الله عَلَمُ

(مسئلة) ( وأسباب التوارث ثلاثة رحم ونكاح وولا. لا غير)

لان الشرع ورد بالتوارث بها بقوله تعالى (وألو الارحام بقضهم اولى بعض في كتاب الله) وقوله سبحانه ( يوصيكم الله في أولادكم ) وقوله ( والحكم نصف ما تركازواجكم ولهن الربع مما تركتم) الآية وقول النبي وتناليه في الولاء لمن أعتق » وعنه الها تثبت بلوالاة والمعاقدة لقول الله تعالى (والذين عقدت أيما نكم فا توهم نصيبهم ) والموالاة كالمعاقدة وباسلامه على يديه روي ذلك عن عمر رضي الله عنه لما روى راشد بن سعيدقال قال رسول الله وتناليه « من أسلم على يديه رجل فهو مولاه وير ثه ويدي عنه » رواه سعيدوروى أبو امامة عن النبي علياته أنه قال « من أسلم على يده رجل فهو مولاه ير ثه ويدي غنه » وعن عمم الداري انه فال يا رسول الله ما السنة في الرجل يسلم على يدي الرجل من المسلمين في فيال « هو اولى الناس عحياه وممانه » رواه سعيد في سننه ورواه النومذي وقال لا اظنه متصلا

وان سفل وبالاب، وبسقط ولد الاب بهؤلاء الثلاثة وبالاخ من الابوين لما روي عن علي عليه السلام أن رسول الله ويتطالقة قضى بالدين قبل الوصية ولأن أعيان بني الام يتوارثون دون بني العلاة برث الرجل أخاه لا بيه وأمه دون أخيه لا بيه . أخرجه الترمذي

(مسئلة ) قال (ولا يرث أخ ولا أخت لائم مع ولد ذكراً كان الولد أو أنثى ولامع ولد الابن ولا مع أب ولا مع جد)

وجملة ذلك أن ولد الام ذكرهم وأنتاهم يسقطون بأربعة بالولد وولد الابن والاب والجد أب الاب وان علاء أجمع على هذا أهل العلم فلا نعلم أحداً منهم خالف هذا الا رواية شذت عن ابن عباس في أبوين وأخوين لأم للام الثلث وللاخوين الثلث، وقيل عنه لهما ثلث الباقي وهذا بعيد جداً قال ابن عباس يسقط الاخوة كلهم بالجد فكيف يورث ولد الام مع الاب ? ولاخلاف بين أهل العلم في أن ولد الام يسقطون بالجد فكيف يرثون مع الاب ? والاصل في هذه الجلة قول الله تعالى ( وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس، فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركا. في الثلث ) والمراد بهذه الآية الاخ والاخت من الام باجاع أهل العلم، وفي قراءة سعد بن أبي وقاص وله أخ أو أخت من أم، والدكلالة في قول الجهور من ايس له ولد ولا والد فشرط في توريشهم عدم الولد والوالد، والولد يشمل الذكر والانثى والوالد يشمل الاب والجد

ولذا قول النبي عَلَيْكُ ﴿ إِنَّمَا الولاء لمن أُعتق » فأما أحاديثهم فحديث راشد مرسل وحديث أبي امامة فيه معاوية الصدفي وهو ضعيف ، وحديث تميم ليس بصريح في الميراث وقيل يثبت بكونهما من أهل الديوان ولا عمل عليه ، وهذا كان في بدء الاسلام ثم نسخ بقوله تعالى ( وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله )

( فصل ) إذا مات الانسان بدي، بتكفينه وتجهيزه مقدماً على ما سواه كما يقدم المفلس بنفقته على ما سواه، ثم تقضى ديونه لقوله سبحانه ( من بعد وصية يوصى بها أودين ) قال على رضي الله عنه ان رسول الله عليالله وقصى أن الدين قبل الوصية ولان الدين تستغرقه حاجته فقدم كمؤنة تجهيزه ثم تشفذ وصيته للآية ثم ما بقي قسم على الورثة للآيات الثلاث المذكورة في سورة النساء

﴿ مسئلة ﴾ ( والمجمع على توريثهم من الذكور عشرة:الابن وابنه وان نزل والاب وأبوه وان علا والاخ من كل جهة وابن الاخ من الام والعم وابنه كذلك والروج ومولى النعمة ، ومن النساء سبع: البنت وبنت الابن والام والجدة والاخت والمرأة ومولاة النعمة )

أكثر هؤلاء ثبت توريم مبالكتاب والسنة ، فالابن والبنت ثبت ميراثهما بقوله تعالى (يوصيكم الله في أولاد كم للذكر مثل حظالا نثيين ويدخل في ذلك ولد الابن والإبوان بقوله تعالى (ولا بويه لكل واحد منها السدس ( فصل ) اختلف أهل العلم في الكلالة فقيل : الكلالة اسم الورثة ماعدا الوالدين والمولودين نص احمد على هذا ، وروي عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال :الكلالة من عدا الولد والوالد والوالد واحتج من ذهب الى هـذا بقول الفرزدق في بني أمية

ورثنم قناة المجد لاعن كلالة عن ابني مناف عبد شمس وهاشم واشتم واشتقاقه من الاكليل الذي يحيط بالرأس ولا يعلو عليه فكأن الورثة ماعدا الولد والوالد قد أحاطوا بالميت من حوله لا من طرفيه أعلاه وأسفله كاحاطة الاكليل بالرأس فأما الوالد والولد فهما طرفا الرجل فاذا ذهبا كان بقية النسب كلالة قال الشاعر

فكيف باطرافي اذا ماشتمتني وما بعد شتم الوالدين صلوح

وقالت طائفة الكلالة اسم الهيت نفسه الذي لاولد له ولا والد بروى ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود ، وقبل الكلالة قرابة الام واحتجوا بقول الفرزدق الذي أنشدناه عنى انكم ورثتم الملك عن آبائكم لا عن أمهانكم ، ويروى عن الزهري أنه قال البيت الذي لا ولد له ولاوالد كلالة ريسمى وارثه كلالة والا يتان في سورة النساء والمراد بالكلالة فيها الميت ولا خلاف في أن اسم الكلالة يقع على الاخوة من الجهات كلها ، وقد دل على صحة ذلك قول جابر يارسول الله كيف الميراث؛ انما يرثني كلالة فجمل الوارث هو الكلالة ولم يكن لجابر يومئذ ولد ولا والد، وعن ذهب الى أنه يشترط في الكلالة عدم الولد والوالد زيد وابن عباس وجابر بن زيد والحسن وقتادة والنخعي وأهل المدينة

والجديحتمل أن يتناوله هذا النص كما دخل ولد الابن في عموم أولادكم ، والاخ والاخت من الابوين أو الاب ثبت ارثهما بقوله سبحانه ( وله اخت فالها نصف ما برك وهو برثها ان لم يكن لهاولد ) والاخ والاخت من الام ثبت ارثهما بقوله تعالى ( وله أخ أو أخت فلكل واحد منها السدس وأما ابن الاخ للابوين أو للاب والعم وابنه وعم الاب وابنه فثبت ميراثهم بقول النبي ويتنايز هما أبقت الفروض فلا ولى رجل ذكر » ولم يدخل فيهم ولد الام ولا الهم للام ولا ابنه ولا الحالولا أبوالام لانهم ليسوا من العصبات. وأما المولى المعتق والمولاة فثبت ارثهما بقوله عليه الصلاة والسلام « انما الولامان أعتق » والجدة أطعمها رسول الله عليه وسلم السدس ، والزوج ثبت ارثه بقوله تعالى ( ولكم نصف ما ترك أزواجكم ) والزوج بقوله تعالى ( ولمن الربع مما تركتم ) الآية ، وجميعهم ذووا فرض وعصبة فالذكور كامم عصبات الا الزوج والاخ من الام والاب والجد مع الابن، والاناث كامن اذا انفردن عن اخوتهن ذوات فروض الا المعتقة والا الاخوات مع البنات. ومن لا يسقط بحال خسة : الزوجان والابوان وولد الصلب لانهم يمتون بأنفسهم من غير واسطة بينهم وبين الميت يحجبهم ، ومن سواهم من الوارث انما عم به والدولة به المها هم والحدة منه والمنات عليه المنات المها من عنه والمها به من غير واسطة بينهم وبين الميت يحجبهم ، ومن سواهم من الوارث انما عمت بواسطة سواه فيسقط عن هو أولى بالميت منه

﴿ مسئلة ﴾ ( والوارث ثلاثة ذوو فرض وعصبات وذوو رحم . )

والبصرة والكونة ، ويروى عن ابن عباس أنه قال الـكلالة من لا ولد له ، ويروى ذلك عن عمر والصحيح عنها كقول الجماعة

﴿مسئلة ﴾ قال (والا تُحوات مع البنات عصبة لهن مافضل وليست لهن معهن فريضة مسماة)

العصبة هو الوارث بغير تقدير واذا كان معه ذو فرض أخذ مافضل عنه قل أو كئر وان انفرد أخذ الكل ، وان استفرقت الفروض المال سقط ، والمراد بالاخوات همنا الاخوات من الابوين او من الاب لانه قد ذكر أن ولد الام لاميراث لهم مع الولد وهذا قول عامة أهل العلم بروى ذلك عن عر وعلي وزيد وابن مسعود ومعاذ وعائشة رضي الله عنهم واليه ذهب عامة الفقهاء الا ابن عباس ومن تابعه فانه بروى عنه أنه كان لا يجهل الاخوات مع البنات عصبة فقال في بنت واخت: للبنت النصف ولا شيء للاخت فقبل له ان عمر قضى بخلاف ذلك جعل للاخت النصف فقال ابن عباس أنتم أعلم أم الله بيريد قول الله سبحانه (ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ماترك) فانما جعل لها الميراث بشرط عدم الولد، والحق فيما ذهب اليه الجهود فان ابن مسعود قال في بنت و بنت ابن وأخت لا قضين فيها بقضاء رسول الله علي المنات النصف وابنت الابن السدس وما بقي فاللاخت رواه

## باب ميراث ذوي الفروض

وهم عشرة الزوجان والابوان والجد والجدة والبنت وبنت الابن والاخت من كل جهة والاخ من الام فللزوج النصف إذا لم يكن للمية ولدولا ولدا بن والربع اذا كان معاً حدها ، وهذا الجاع من أهل العلم لقول الله تعالى (ولكم نصف عدم الولد وولد الابن والثمن مع أحدها ، وهذا الجاع من أهل العلم لقول الله تعالى (ولكم نصف ماترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولدفان كان لهن ولدفله المربع مما تركم من بعد وصية يوصين بهاأودين ولهن الربع مما تركم ان لم يكن له كولدفان كان لكم ولدفلهن الثمن مما تركم من بعدوصية توصون بهاأودين وولد الابن ولد بدليل قوله تعالى يابني آدم ويابني اسرائيل وانما دمل بحالما قال واحدة الربع وهن أربع لا خذن جميع المال وزاد فرضهن على فرض الزوج ، ومثل هذا في الجدات للجاعة مثل ما للواحدة لانه لو أخذت كل واحدة السدس لا خذن النصف إذا كن ثلاثة وزدن على ميراث الجد . فأما سائر أصحاب الفروض كالبنات و بنات الابن والاخوات المتفرقات كلهن فان لا كل جماعة منهن مثل ما للابنتين على ما يذكر في موضعه وزدن على فرض الواحدة لان الذكر في الذي يرث في درجتهن لا فرض له الا ولد الام فان ذكرهم وانناهم سواء لانهم يرثون بالرحم وقرابة الام الم ملائم المجودة .

البخاري وغيره واحتجاج ابن عباس لا يدل على ماذهب اليه بل يدل على أن الاخت لا يفرض لها النصف مع الولد ونحن نقول به فان مانا خذه مع البنت اليس بفرض وانما هو بالتعصيب كم يراث الاخ وقد وافق ابن عباس على ثبوت ميراث الاخ مع الولد مع قول الله نعالى ( وهو يونها ان لم يكن لها ولا عواده وافق ابن عباس على ثبوت ميراث الاخ لاشتراطه في توريثه منها عدم ولدها وهو خلاف الاجتماع ولا عباس قوله ينبغي أن يسقط الاخ لاشتراطه في توريثه منها عدم ولدها وهو خلاف الاجتماع أن النبي عير الله وهو البين لكلاخت الباقي عن فرضهما وهو الثلث و او كانت ابنتان و بنت ابن اسقطت بنت الابن وكان للاخت الباقي وهو الثلث فان كان معهم أم فلها السدس و ببقى للاخت السدس فان كان بدل الام زوج فالمسئلة من أثني عشر فان كان معهم أم فلها السدس و ببقى للاخت السدس فان كان معهم ام عالت المسئلة من آئني عشر فلزوج الربع و للابنتين الثلثان و ببقى اللاخت نصف السدس فان كان معهم ام عالت المسئلة وسقطت الاخت

﴿ مسئلة ﴾ قال ( و بنات الابن عنزلة البنات إذا لم يكن بنات )

أجمع أهل العلم على أن بنات الآبن بمنزلة البنات عند عدمهن في ارتهن وحجبهن أن مججبه البنات وفي جعل الاخوات معهن عصبات وفي أنهن اذا استكملن الثلثين سقط من أسفل منهن من بنات الابن وغير ذلك ، والاصل في ذلك قول ألله عز وجل (يوصيكم الله في أولاد كم للذكر مثل عظالانثيين فان كن نساه فوق اثنتين فلهن ثلثًا ما ترك ) وولد البنين أولاد قال الله تعالى (يابني آدم) بخاطب

(فصل) قال رضي الله عنه(واللأب ثلاثة أحوال حال يرث فيها بالفرض الحجرد وهي مع ذكور الولد أو ولد الابن ويرث السدس والباقي للابن ومن معه)

لا نعلم في هذا خلافا لقول الله تعالى ( ولا بويه لكمل واحد منها السدس مما ترك انكان له ولد) (وحال) برث فيها بالتعصيب المجرد وهي مع عدم الولد وولد الابن فيأخذ المال ان انفرد ، وان كان معه فو فرض غير الولد كزوج أو أم أو جدة فلذي الفرض فرضه وباقي المال له لقول الله تعالى (فان لم يكن له ولد وورثة أبواه فلاً مه الثلث أضاف الميراث اليهما ثم جمل للام انثلث فكان الباقي للاب ثم قال (فان كان له الخوة فلا مه السدس) فجمل للام مع الاخوة السدس ولم يقطع إضافة الميراث الى الابوين ولا ذكر للاخوة ميراثا فكان الباقي كله للاب ( الحال انثالث ) مجتمع له الفرض والتعصيب وهي مع اناث الولد أو ولد الابن فيأخذ السدس لقوله تعالى ( ولا بويه لكل واحد منها السدس مما ترك ان كان له ولد ) ولهذا كان للام السدس مع البنت اجماعا ثم يأخذ ما بقي بالتعصيب الم روى ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الحقوا الفرائض بإهلها فما بقي فلا ولى رجل ذكر » متفق عليه والاب أولى رجل بعد الابن وابنه وهذا كله مجمع عليه ليس فيه خلاف نعلمه

( فصل ) ( قال وللجد ثلاثة أحوال الاب الثلاثة إلا أنه يسقط بالاب لا يدلي به ويسقط عن رثبة الاب في زوج وا بوين وامرأة وأبوين فيفرض للام فيها ثلث جميع المال وله حال رابع مع الاخوة

بذلك أمة محمد ويُتَلِينَةٍ وقال (يابني اسرائيل) يخاطب ذلك من في عصر النبي ويُتَلِينَةٍ منهم، وقال الشاءو بذلك أمة محمد ويُتَلِينَةٍ منهم، وقال الشاءو

﴿ مسئلة ﴾ قال ( فان كن بنات و بنات ابن فللبنات الثلثان وليس لبنات الابن شيء الا أن يكون معهن ذكر فيعصبهن فيا بقي للذكر مثل حظ الانثين )

أجمع أهل العلم على أن فرض الابنتين الثانيان الا رواية شاذة عن ابن عباس ان فرضها النصف لقول الله تعالى ( فان كن نساء فوق اثنة بين فابن ثانيا ما ترك ) فمفهومه ان مادون الثلاث ليس لهما الثالث ان والصحيح قول الجماعة فان النبي عصلية قال الأخي سعد بن الربيع « أعط ابنتي سعد الثلث بن الثالث وقال الله تعالى في الاخوات ( فأن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك ) وهذا تنبيه على أن البنتين الثانين وقال الله تعالى في الاخوات من الواحد منهم النصف فللاثنتين منهم الثالثان كالاخوات من الابوس والاخوات من الابوس والحدهم وجماعهم فللاثنين منهم مثل فرض الجماعة كولد الام والاخوات من الابوين أو من الاب فأما الثلاث من البنات فمازاد فلاخلاف في ان فرض الجماعة كولد الام والاخوات من الابوين أو من الاب فأما الثلاث من البنات فمازاد فلاخلاف في ان فرض المثلث واندين فابن ثاما ما ترك )

والاخوات من الابوين والاب فانه يقاسمهم كأخ إلا أن يكون الثلث خيراً له فيأخذه والباقي لهم، فان كان معهم ذو فرض أخذ فرضه ثم للجد الأحظ من المقاسمة كأخ أو ثلث الباقي أو سدس جميم المال وسوف نذكر الاختلاف فيه إن شاء الله تمالي، فروى أبو داود باسناده عن عمران بن حصين أن رجلا أنى النبي وَتَطَلِيْتُونَفَال إن ابن ابني مات فمالي من ميراثه ? قال لك السدس فلما أدبر دعاه فقال انك سدساً آخر فلما أدبر دعاه فقال إن لك السدس الآخر طعمة »قال قتادة فلا فدري مع أي شيء ورثه قال قتادة أقل شيء ورث الجدالسدس وروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال أيكم يعلم ماورث رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد فقال معمن ؟ قال لاأدري قال الحد فقال معمن ؟ قال لاأدري قال لا أدري قال لا أدري قال الله عليه وسلم الله عليه وسلم الله عليه وسلم الله عليه وسلم على ان الجد ابا الأب لا يحجبه عن الميراث غير الاب والراق الجدفي الحجب والله من الله عاله وسلم على ان الجد ابا الأب لا يحجبه عن الميراث غير الاب والراق الله أب وجوابوان والثانية) زوجة وابوان والثانية) زوجة وابوان والثانية ويعما مع الاب وثلث جميع المال مع الجد ( والثالثة ) اختلفوا في الجد مع الاخوة والاخوات للابوين أو للأب ولاخلاف بينهم في اسقاط بني الاخوة وولد الام ذكرهم وأنناهم، فذهب والأب وبه عنه إلى أن الجد يسقط جميع الاخوة والاخوات من جميع الجهات كا يسقطهم الأب وبه قال ان عباس وان الزبير وروي ذلك عن عان وعائشة وأبي بن كعب وابي الدرداء ومعاذ بن جبل وابي موسى وأبي هريرة رضي الله عنهم، وحكي ايضاً عن عمان بن حصين و عابر بن عبدالله وابي ومعاله وابي الدرداء

الطفيل وعبادة بن الصامت وعطاء وطاوس وجابر بن زبد وبه نال قتادة واستحاق وابو نور ونميم ان حماد وأبو حنيفة والمزني وابن شريح وابن اللبان وداود وابن المنذر وكان علي بن أبي طالب وان مسمود وزيد بن ثابت يورنونهم معه ولا يحجبونهم به وبه قال مالك والاوزاعي والشافعي وأبو يوسف ومحمدلان الاخ ذكر يعصب اخته فلم يسقطه الجدكالابن ولان ميرائهم ثبت بالكتاب فلايحجبون إلا بنص أو إجباع أو قياس وما وجد شيء من ذلك فلا يحجبون ولانهم تساووا في سبب الاستحقاق فيتساوون فيه ، فإن الاخ والحبد يدليان بالاب الجد أبوء والاخ ابنه وقر ابة البنوة لا تنقص عن قرابة الأبوة بل ربما كانت أقوى منها، فإن الابن يسقط تمصيب الأب ولذلك مثله على رضي اللَّه عنه بشجرة انبتت غصناً فانفرق منه غصنان كل منهما أقرب منه إلى أصل الشجرة ، ومثله زيد بواد خرج منه نهر وانفرق منه جدولان كل واحد منها إلى الآخر أقرب منه الىالوادي، واحتج من ذهب مذهب أبي بكر رضي الله عنه بقول النبي صلى الله عاميه وسلم «الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلا ولى رجل ذكر» متفق عليه والحِد أولى من الأخ بدليل المعنى والحسكم ، اما المعنى فانله قرابة إيلادو بعضية كالأبوأما الحرج فان الفروض إذا ازدحمت سقط الأخ دونه ولا يسقطه أحد إلا الاب، والأخ والاخوات يسقطون بثلاثة ،ويجمع له بين الفرض والتعصيب كالاب وهم ينفردون واحدمنهما ، ويسقطولد الام، ( المغنى والشرح الكبير ) (Y) ( الجزء السابع )

مسعود ومن اتبعه فانه خالف الصحابة في ست مائل من الفرائض هذه إحداهن فجمل الباقي الذكر دون اخوانه وهو قول أبي ثور لان النساء من الاولاد لا يرشن أكثر من الشئين بدليل ما او انفردن و توريبهن همنا يفضي إلى توريبهن أكثر من ذاك

ولنا قول الله تعالى (يوصيح الله في أولادكم للذكر مثل حظ الاثيبن) وهؤلا، يدخلون في عوم هذا الله فظ بدليل تناوله لهم لو لم يكن بنات عوعدم البنات لايوجب لهم هـذا الاسم عولان كل ذكر وأنى يقتسمون المال اذا لم يكن معهم ذو فرض فيجبأن يقتسما الفاضل عنه كأولاد الصلب والاخوة مع الاخوات، وما ذكروه فهو في الاستحقاق الفرض عفاما في مسئلتنا فأنا يستحقون بالتعصيب فكان معتبرا بأولاد الصلب والاخوة والاخوات م ويبطل ماذكروه بما اذا خلف ابنا وست بنات فانهن يأخذن ثلاثة أرباع المال عوان كن عشراً أخذن خمسة أسداسه وكلا زدن في العدد زاد استحقاقهن

( فصل ) وابن ابن الآبن بعصب من في درجته من أخوانه وبنات عمه وبنات ابن عم أبيه على كل حال، وبعصب من هو أعلى منه من عمانه وبنات عم أبيه ومن فوقهن بشرط أن لا يكن ذوات فرض وبدقط من هو أنزل منه كبناته وبنات أخيه وبنات ابن عمه. فلو خلف الميت خمس بنات ابن بعضهن انزل من بعض لاذكر معهن وعصبة كان العمليا النصف والاانية السدس وسقط سائرهن والباقي العصبة

وولد الاب يسقطون بهم بالاجماع إذا استفرقت الفروض المال وكانوا عصبة. وكذلك ولد الابوين في المشركة عند الاكثرين ولانه لا يقتل بقتل ابن ابنه ولا يحد بقذفه ولا يقطع بسرقة ماله وتجب عليه نفقته و يمنع من دفع زكانه اليه كالاب سواء فدل ذلك على قربه ، فان قيل فالحديث حجة في تقديم الاخوات لان فروضهن في كناب الله تعالى فيجب أن تلحق بهن فروضهن ويكون للجدما بقي، فالجواب أن هذا الحبر حجة في الذكور المنفردين وفي الذكور مع الاناث أو نقول هو حجة في الجميع ، ولا فرض لولد الاب مع الجد لانهم كلالة ، والكلالة اسم للوارث مع عدم الولد والوالد فلا يكون لهم معه إذا فرض . حجة أخرى قالوا الجد أب في حجب ولد الاب كالاب الحقيقي ، ودليل كونه أبا قوله تعالى ( ملة أبيكم ابراهم ) وقول يوسف ( واتبعت ملة آبائي ابراهم واسحاق) وقوله ( كما أيمها على أبويك من قبل ابراهم واسحاق ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم «ارموا بني اسماعيل فان أبا كم كان رامياً » وقال «سام أبو العرب و حاماً بو الحبش» وقال «نحن بنو النضر بن كنانة لا نقفوا أمنا ولا ننتني من أبينا وقال الشاعر

انا بني نهشل لا ندعي لاب عنه ولا هو بالابنا. يشرينا فوجب أن يحجب الاخوة كالاب الحقيقي يحقق هذا أن ابن الابن وان سفل يقوم مقام ابنه في الحجب كذلك أبوالاب يقوم مقام ابنه ولذلك قال ان عباس ألا يتقى الله زبد إلى يجعل ابن الابن فان كان مع العليا أخرها أو ابن عمها فالمال بينهما على ثلاثه وسقط سائرهن ، فانكان مع الثانية عصبها وكان للعليا النصف والباقي بينه وبين الثانية على ثلاثه ، فان كان مع الثالثة فلاهليا النصف وللثانية السدس والباقي بينه وبين الثالثة على ثلاثة ، فان كان مع الرابعة فللعليا النصف وللثانية السدس والباقي بينه وبين الثالثة والرابعة على أربعة، فان كان مع الخامسة فالباقي بعد فرض الاولى والثانية بينه وبين الثالثة والرابعة والخامسة على خمسة وتصح من ثلاثين ، وان كان أنزل من الخامسة فكذلك ولا أعلم في هذا خلافًا بين القائلين بثبوت تعصيب بنات الابن مع بنى الابن بعد استكمال الثلثين

﴿ مسئلة ﴾ قال ( فان كانت ابنة واحدة و بنات ابن فلا بنـة الصلب النصف ، ولبنات الابن واحدة كانت أو أكثر من ذلك السدس تكلة الثلثين الا أن يكون معهن ذكر فيعصبهن فيما بقي للذكر مثل حظ الانثيين )

في هذه المسئلة ثلاثه أحكام (أحدها) ان البنت الواحدة النصف ولا خلاف في هذا بين علماء المسلمين لقول الله تعالى (وان كانت واحدة فلها النصف) ولان النبي عَيَّلَيَّلِيَّةٍ تضى في بنت وبنت ابن وأخت ان البنت النصف وابنت الابن السدس وما بقي فللاخت

ابنا ولا يجمل أبا الاب أبا ولان بينها إيلاداً وبعضية وجزئية وهو يساوي الاب في أكثر أحكامة فيساويه في هذا الحجب، يحققه أن أبا الاب وان علا يسقط بني الاخوة ولوكانت قرابة الاخ والجد واحدة لوجب أن يكون أبو الحجد مساويا لبني الاخ لتساوي درجة من أدليابه ولا تفريع على هذا القول لوضوحه.

( فصل ) واختلف القائلون بتوريثهم معه في كيفية توريثهم، فكان علي رضي الله عنه يفرض للاخوات فروضهن والباقي للجد إلا أن ينقصه ذلك من السدس فيفرضه له، فان كانت أخت لا بوين واخوة لاب فرض للاخت النصف وقاسم الجد الاخوة فيا بقي إلا أن تنقصه المقاسمة من السدس فيفرضه له فان كان الاخوة كلهم عصبة قاسمهم الجد إلا السدس فان اجتمع ولد الاب وولد الابوين مع الجد سقط ولد الاب ولم يدخلوا في المقاسمة ولا يعتد بهم ، وان ا فرد ولد الاب قاموا مفام ولد الابوين مع الجد، وصنع ابن مسعود في الجد مع الاخوات كصنع على وقاسم به الاخوة إلى الثلث فان كان أصحاب الفرائض أعطي أصحاب الفرائض أعلى أصماء الاحظ من المقاسمة أو ثلث الباقي أو سدس جميع المال، وعلى يقاسم به بعد أصحاب الفرائض إلا أن يكون أصحاب الفرائض بنتا أو بنات فلا يزيد الجد على الثلث ولا يقاسم به، وقال بقول على الشعبي والنخمي والمغيرة ابن مقسم وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وذهب الى قول ابن مسعود مسروق وعلقمة وشريح ، فأما مذهب زيد فهو الذي ذكره شيخنا في الكتاب المشروح وذكره الحرقي وسنشرحه ان

(الاأي) أنه اذا كان مع البنت الواحدة بنت ابن أو بنات ابن فلابنت النصف ولبنات الابن واحدة كانت أو أكثر من ذلك السدس تكلة الثاثين وهذا أيضا مجمع عليه ببن العلماء والاصل فيه قول الله تعالى ( فان كن نساء فوق اثبتين فلهن ثاثا ماترك وان كانت واحدة فلها النصف) ففرض البنات كلهن الثاثين وبنات الصلب وبنات الابن كلهن نساء من الاولاد فكان لهن الثاثان بفرض الكتاب لا يزدن عايه واختصت بنت الصلب بالنصف لانه مفروض لها والاسم متناول لها حقيقة فيبقي البقية تمام الثاثين عولمذا قال الفقهاء لهن السدس تكلة الثاثين ، وقد روى هزيل بن شرحبيل الاودي قال عسال ابو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال : البنت النصف وما بقي فللاخت فأتى ابن مسعود وأخبره بقول أبي موسى نقال لقد ضلات اذاً وما أنا من ألم تدين ولكن أقضى فيها بقضاء وسول الله ويشيئة البن السدس تكلة الثاثين وما بقي فللاخت فأتينا أباموسى فأخبر ناه بقول البن مسعود فقال لا تسألوني عن شيء مادام الحبر فيكم متفق عليه بنحو من هذا المعنى

(الحكم الثالث) اذا كان مع بنات الابن ذكر في درجتهن فانه يعصبهن فيما بقي للذكر مثل حظ الانتين في قول جهور الفقها، من الصحابة ومن بعدهم الا ابن مسعود فيمن تابعه فانه خالف الصحابة فيها وهذه المسئلة الثانية التي انفرد فيها عن الصحابة فقال لبنات الابن الاضر بهن من المقاسمة أوالدس فان كان السدس أقل مما يحصل لهن بالمقاسمة فرضه لهن وأعطى الباقي للذكر ، وان كان الحاصل لهن

شاء الله تعمالي واليمه ذهب أحمد وبه قال أهمل المدينة والشمام والثموري والاوزاعي والانخمي والحجاج بن ارطاة ومالك والشافعي وابو يوسف ومحمد بن الحسن وأبو عبيد وأكثر أهل العلم.

فَذَهب زيد في الجد مع الاخوة والاخوات اللابوين أو للاب أنه يقاسمهم كاخ الأأن يكون ثلث المال احظ له ، فان نقصته المقاسمة عن الثلث فه الثلث والباقي لهم ، فعلى هذا اذا كان معه اخوان أو أربع أخوات أو أخ وأختان فالثلث والمقاسمة سواء ، فان نقصوا عن ذلك فالمقاسمة أحظله فقاسم به لاغير وان زادوا فأعطه الثلث ، فان كان دمهم ذو فرض أخذ فرضه وكان للجد الاحظ من المقاسمة كاخ أو ثلث الباقي أو سدس جميع المال فلانه لا ينقص عن ذلك مع الولد الذي هو أقوى فمع غيرهم أولى، واما اعطاؤه ثلث الباقي اذا كان احظ فلأن له الثلث مع عدم الفروض فما اخذ بالفروض كانه معدوم قد ذهب من المال فصار ثلث الباقي بمنزلة ثلث جميع المال وأما المقاسمة فهي له مع عدم الفروض فكذلك مع وجودها، فعلى هذا ، في زاد الاخوة عن اثنين أو من يعدلهم من الاناث فلا حظ له في المقاسمة وان نقصوا عن ذلك فلا حظ له في ثلث الباقي ومتى زادت الفروض عن النصف فلا حظ له في ثلث الباقي، وان نقصت عن النصف فلا حظ له في السدس وثلث الباقي، وان كان الاخرة اثنين والفرض النصف المستوى المقاسمة وثلث الباقي وسدس جميع المال

ولنا تول الله تعالى (بوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) ولانه يقاسمهالولم يكن غيرهما فقاسمها مع بنت الصاب كا لو كانت المقاسمة أضربهن وأصله الذي بنى عليه فاسد كما قدمنا

(فصل) وحكم بنات أبن الابن مع بنات الابن حكم بنات الابن مع بنات الصلب في جميع ما ذكرنا في ها تبن المسئلة بن وفي أنه متى استكمل من فوق السفلى الثاثين سقطت إذا لم حكن لها من يعصبها سواء كمل الثاثان لمن في درجة واحدة أو لاعليا أوالتي تليها وكذلك كل من نزلت درجته مع من هو أعلى منه وقد مثلنا ذلك في المسئلة التي ذكرنا في آخر المسئلة التي قبل هذه

ومسئلة في قال (والاخوات من الاب عزلة الاخرات من الاب والام اذا لم يكن اخوات لاب وأم فأن كان اخوات لاب وأم وأخوات لا ب فللاخوات من الاب والام الثاثان وليس للاخوات من الاب شيء الاأن يكون معهن ذكر فيعصبهن فيما مابقي للذكر مثل حظ الانثيين ، فإن كانت أخت واحدة لاب وأم وأخوات لاب فللاخت للاب والام النصف وللاخوات من الاب واحدة كانت أو اكثر من ذلك السدس تكملة الثلثين الا أن يكون معهن ذكر فيعصبهن فما بقي للذكر مثل حظ الاثيين

(فصل) ولا ينقص الجد عن سدس المال أو تسميته اذا زادتالسهام ،هذا قول عامة أهل العلم الا أنه روي عن الشعبي أنه قال ان ابن عباس كتب الى على في ستة اخوة وجد فكتب اليه اجمل الجد سابعهم والح كتابي هذا وروي عنه في سبعة أخوة وجدأن الجد ثامنهم وحكي عن عمران بن حصين والشعبي المفاسمة الى نصف سدس المال

ولنا أن الجد لا ينقص عن السدس مع البنين وهم أقوى ميرا ثامن الآخوة فانهم يسقطون هم فلا نلا ينقص عنه م وقولنا أو ينقص عنه مم الآخوة أولى ولان النبي عَلَيْكِيْلَةُ أطعم الجد السدس فلا ينبغي أن ينقص منه ، وقولنا أو تسميته أذا زادت السهام هو أذا عالت المسئلة فأنه يسمى له السدس وهو ناقص عن السدس فأذا كان زوج وأم وابنتان وجد له السدس و نعطيه سهمين من خمسة عشر وهما ثلثا الحميس

(مسئلة) ( فان لم يفضل عن الفرض الا السدس فهو له ويسقط من معه من الاخوة والاخوات كأموا بنتين وجد واخت او اخ)

فان للام السدس وللابنتين الثلثان يبقى السدس للجد ويسقط الاخوة الافي الاكدرية وهي زوج وام واخت وحد فان للزوج النصف والام الثلث وللاخت النصف وللجد السدس ثم يقسم

وهذه الجلة كاما مجمع عليها بين علماء الامصار الا ما كان منخلاف ابن مسعود ومن تبعه السائر الصحابة والفقها، في ولد الاب إذا استكل الاخوات من الابوبن الشين فانه جعل البقي للذكر من ولد الاب درن الاناث، فإن كانت أخت واحدة من أبوبن واخرة وأخوات من أبجعل اللاناث من ولد الاب الأضر بهن من المقاسمة أو المدس وجدل البقى للذكر و كفعله في ولد الابن معالبنات على ما من تفصيله وشرحه وقد سبق ذكر حجته وجوابها بما يغني عن اعادته ، فاما فرض الشئين للاختين فصاعدا والنصف الواحدة المفردة فنابت بقول الله أعالى (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها أصف ما ترك وهو برشها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثنان عما ترك والمراد بهذه الآية ولد الابوبن وولد الاب باجماع أهل العلم، وروى جابر قال قلم بالكلالة ان امرؤ هلك) رواه أبو داود وروى أزجابرا اشتكى وعنده سبم اخوات نقال النبي عليتين في الكلالة ان امرؤ هلك) وواه أبو داود وروى أزجابرا اشتكى وعنده سبم اخوات نقال النبي عليتين في الكلالة ان امرؤ هلك وفي أبو داود وروى أزجابرا اشتكى وعنده سبم اخوات نقال النبي عليتين في الكلالة ان امرؤ هلك وفي الشائين فاذا أخذه ولد الاب باستكال ولد الابوين الثائين فلان الله تعالى الما في المناف أخال المنتين فاذا أخذه ولد الابوين لم يبق عما فرضه الله تعالى الاخوات شيء تعالى أنما فرض للاخوات اشائين فاذا أخذه ولد الابوين لم يبق عما فرضه الله تعالى الاخوات شيء تعالى أنما فرض للاخوات الشائين فاذا أخذه ولد الابوين لم يبق عما فرضه الله تعالى الله تعالى الاخوات شيء

سدس الجد ونصف الاخت بينهما على ثلاثة وتصح من سبعة وعشرين: للزوج تسعةو اللامستة وللجد عمانية وللزخت اربعة ولا يعول من مسائل الجد غيرها، ولا يفرض لاخت مع جد الا في هذه المسئلة تسمى الاكدرية سميت بذلك لتكديرها اصول زيد في الجد فانه أعالها ولا عول عنده في مسائل الجد وفرض للاخت معه ولا يفرض لاخت مع جده وجميع سهامه وسهامها فقسمها بينهما ولا نظير لذلك، وقيل سميت اكدرية لان عبد الملك بن مروان سألءنها رجلا اسممالا كدرفاً فتي فيها على مذهب زيد وأخطأ فيها فنسبت اليه، واختلف أهل العلم فيها فمذهب أبي بكر الصديق وموافقيه اسقاط الاخت وبجمل للزوج النصف وللام الثلث والباقي للجد ،وقال عمر وابن مسعود للزوج النصف وللاخت النصف وللجد السدس وللام السدس وعالت الى عانية وجملوا للامالسدس لكيلا يفضلوها على الجد، وقال علي وزيد للزوج النصف وللاخت النصف وللام الثاث وللجد السدس وأعالاها الى تسعة ولم محجما الام عن الثلث لان الله تعالى أنما حجبها بالولد والاخوة وليس ههنا ولد ولا أخوة، ثم أن عمر وعلياً وابن مسعود ابقوا النصف للاخت والسدس العجد وزيد ضم نصفها الى سدس الجد فقسمه بينها لانها لا تستحق معه الا بحكم المقاسمة ، وأعا حمل زيدا على اعالة المسئلة همنا أنه لو لم يفرض للاخت لسقطت وليس في الفريضة من يسقطها وقد روي عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال ما قال ذلك زيد واعا قاس أصحابه على أصوله ولم يبين هو شيئًا، فان قيل فالاخت مع الجد عصبة والعصبة تسقط باستكمال الفروض قلنا أنما يعصبها الجد وليس بعصبة مع هؤلاء بل يفرض له ولوكان مكان الاخت أخ لسقط لانه عصبة في نفسه ولوكان مع الاخت أخت أخرى أو أخ أو أكثر من ذلك لانحجبت الام الى يستحقه ولد الاب قان كانت واحدة من الابوين فلها النصف بنص الكتاب وبقي من الثاثين المفروضة الاخوات سدس يكمل به اشتان فيكون الاخوات اللاب والذلك قال الفقها، لهن السدس تكملة الثلثين فان كان ولد الاب ذكورا والماثا فالباقي بينهم لقول الله تعالى (وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيبن ، ولا يفارق ولد الاب مع ولد الابوين ولد الابن مع ولد العاب إلافي أن بنت الابن يعصبها ابن أخيا ومن هو أنزا، منها ، والاخت من الاب لا يعصبها إلا أخوها، فلو استكل الاخوات من الابوين الثلثين وثم أخوات من أب وابن خ لهن لم يكن الاخوات الله المن وان نزل ابن وابن الاخايس بأخ

( فصل) أربعة من الذكور يعصبون اخواتهم فيمنعونهن الفرض ويقتسمون ماور ثوا قذكر مثل حظ الانتيبن وهم الابن وابن الابن وان نزل والاخ من الابوين والاخ من الاب وسائر العصبات ينفرد الذكور بالميراث دون الاناث وهم بنو الاخ والاعمام وبنوهم وذقك لقول الله تعالى ( يوصيكم الله في أولاد كم قذكر مثل حظ الانتيبن ) فهذه الآية تناولت الاولاد وأولاد الابن وقال تعالى ( فان كانوا إخوة رجالا ونساء فلاذكر مثل حظ الانتيبن ) فتناولت ولد الابوين وولد الابوانما اشتركوا لان الرجال والنساء كام وراث فلوفرض قنساء فرض أفضى إلى تفضيل الانثى على الذكر أومساواتها لان الرجال والنساء كام وراث فلوفرض قنساء فرض أفضى إلى تفضيل الانثى على الذكر أومساواتها إياه أو إسقاطه بالكلية فكانت المقاسمة أعدل وأولى، وسائر العصبات ليس اخواتهم من أهل الميراث فانهن اسن بذوات فرض ولا يرثن منفر دات فلايوش مع اخوتهن شيئا وهذا الاخلاف فيه مجمد الله ومنته فانهن اسن بذوات فرض ولا يرثن منفر دات فلايوش مع اخوتهن شيئا وهذا الاخلاف فيه مجمد الله ومنته

السدس وبقي لها السدس فأخذوه ولم تمل المسئلة ، وأصل المسئلة في الاكدرية سنة عالت الى تسعمة وسهام الاخت والجد أربعة بينهما على ثلاثة لا تصح فتضرب ثلاثة في تسعة تكن سبعة وعشرين مم كل من له شيء من أصل المسئلة مضروب في الثلاثة التي ضربتها في المسئلة للزوج ثلاثه في ثلاثة تسعة وللام اثنان في ثلاثة ستة يبقى اثنا عشر بين الجد والاخت على ثلاثة للجد ثمانية وللاخت أربعة ، ويعايابها فيقال أربعة ورثوا مالا فأخذ احدهم ثنه والناني ثاث ما بقي والناك ثلث ما بقي والناك ثلث ما بقي والرابع ما بقي ، ويقال أورأة جاءت قوما فقالت أني حامل فان ولدت ذكراً فلا شيء له وان ولدت ذكراً فلي ان فلم السدس ويقال أيضا أن ولدت ذكراً فلي المشد شيخنا في ذلك لنفسه الملك وان ولدت ان فلم المدس والملك وان ولدت ولدين فلم سدسه وأنشد شيخنا في ذلك لنفسه

ما ذا تقولون في ميراث أربعة أصاب أكبرهم جزءاً من المال ونصف ذلك للثاني ونصفهما لثالث ترب للخير فعال ونصف ذلك مجموعاً لرابعهم فخبروني فهذي جملة الحال اكبرهم الجدله عمانية ونصفها للاخت أربعة ونصفها ستة للام صارت عمانية عشرونصف الجيم

للزوج وذلك تسعة

ولد ابن فانكان له ولد أو اخوان أو أختان فليس لها إلا السدس)

وجملة ذلك ان للام ثلاثة أحوال: حال ثرث فيها الله بشرطين (أحدهما) عدم الولدوولد الا بن من الذكور والا ناث (والثاني) عدم الا بنين فصاعداً من الاخوة والاخوات من أي الجهات كانواذكوراً أو اناثا أو ذكوراً وإناثا فلها في هذه الحال الثلث بلاخلاف نعلمه بين أهل العلم (الحال الثاني) لها السدس إذا لم بجتم الشرطان بل كان المميت ولد أو ولد ابن أو اثنان من الاخوة والاخوات في قول جمهور الفقهاء وقال ابن عباس لا يحجب الام عن الثلث إلى السدس من الاخوة والاخوات الاثلاثة وحكي ذلك عن معاذ لان الله تعالى قال (فان كان له إخوة ولا ممال الحميد بها الام عن الاخوان اخوة في لسان قومك فله محجب بها الام عن فقال لا أستطيع ان أود شيئا كان قبلي ومضى في البلدان و توارث الناس به

ولنا قول عمّان هذا فانه يدل على أنه اجماع ثم قبل مخالفة ابن عباس ولان كل حجب يتعلق بعدد كان أوله اثنين كحجب البنات بنات الابن والاخوات من الابوبن الاخوات من الاب ، والاخوة تستعمل في الاثنين قال الله تعالى ( فان كانوا اخوة رجالا ونساءاً فلاذكر مثل حظ الاثنين ) وهذا الحكم ثابت في أخ وأخت ، ومن أهل اللفة من بجعل الاثنين جمعاً حقيقة ومنهم من يستعمله مجازاً

(فصل) زوجة وأم وأخت وجد للزوجة الربع وللام الثلث والباقي بين الاخت والجد على ثلاثة أصامها من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللام أربعة يبقى خمسة بين الجد والاخت على ثلاثة، وتصح من أصامها من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللام أربعة يبقى خمسة بين الجد والاخت على ثلاثة، وتصح من ستة وثلاثين، فان كان الحتين قاسمهما وتصح من ثمانية وأربعين فان كان أخ وأخت او ثلاث اخوات حجبوا الام الى السدس وقسموا الباقي بينهم على خمسة وصحت من ستين، فان زادوا على ذلك استوى ثلث الباقي والمقاسمة فافرض له ثلث الباقي واضرب المسئلة في ثلاثة تكن ستة وثلاثين ويبقى له ولهم أحد وعشرون يأخذ ثلثامها سبعة والباقي لهم، فان لم تصح عليهم ضربتهم ووفتهم في ستة وثلاين فما بلغ فمنه تصح فان كانوا من جهتين اختص بالباقي ولد الابوين

(فصل) زوجة وأخت وجد وجدة فهي كالتي قبلها في فروعها الا في أن التجدة المدس مع الاخت الواحدة والاخ الواحدة فأن كانوا أكثر من واحد فحكم الجدة والام واحد، وان لم يكن معهم جدة فهي من أربعة للزوجة الربع ويبقى ثلاثة للجد سهمان وللاخت سهم فان كان معها أخت أخرى فالباقي بينهم على أربعة وتصح من ستة عشروانكان مكانها أخ صحت من عانية فان كان أخ وأخت أو ثلاث الخوات فالباقي بينهم على خمسة وتصح من عشرين وان زادوا على هذا فاعطه ثلث الباقي سهما واقسم الناني على الباقين، فان كانوا من الجهتين فلا شيء لولد الاب لان الباقي بعد نصيب المجد لا يزيد على النصف وهو اقل فرض لولد الابوين

فيصرف اليهَ بالدايل ، ولا فرق في حجبها بين الذكر والانثى لفوله تعالى ( اخوة ) رهذا يقع على الجميع بدليل قوله ( فان كانوا اخرة رجالا ونساء ) فنسرهم بالرجال والنساء

( الحال الثالث ) اذا كان زوج وأبوان أو أصأة وأبوان فللام المث الباقي بعد فرض الزوجين ، وهذه بأني ذكرها ان شاء الله تعالى

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وليس للاب مع الولد الذكر أو ولد الابن الا السدس فان كن بنات كان له ما فضل )

يمني والله أعلم كان له مافضل بعد أن يفرض له السدس فيكون له ثلاثة احوال: (حال) يرث فيها بالفرض وهي سم الابن أو ابن الابن وان سفل فلبس له الاالـدس والباقي اللابن ومن معه لانعلم في هذا خلافا وذلك لقول الله تعالى ( ولا بويه لكل واحد منهما السدس بما ترك ان كان له ولد )

(الحال اثنانيـة) يرث فيها بالتعصيب المجرد وهي مع غير الولد فيأخــذ المال أن انفرد، وأن كان معـه ذو فرض غير الولد كروج أو أم أو جدة فلذي الفرض فرضه والتي المال له لقول الله تعالله ( فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلائمه اثنات ) وأضاف المـيراث اليهما تم جعـل للأم اثنات فكان الباقي للاب ثم قال ( فان كان له اخوة فلائمه السدس فجعل للام مع

( مسئلة ) ( فان لم يكن في الاكدرية زوج فهيأم وأخت )

وجد الام الثاث والباقي بين الجد والاخت على ثلاثة وتصح من تسعة للام ثلاثة وللجد اربعة وللاخت سهان وانما سميت الحرقا لكثرة اختلاف الصحابة فيها فيكان الافوال خرقتها قيل فيهاسبعة أقوال قول الصديق وموافقيه للام الثاث وللجد الباقي، وقول زيد وموافقيه للام الثاث والباقي بين الجد والاخت على ثلاثة وقول على للاخت النصف والام الثلث وللجد السدس، وعن عبدالله للاخت النصف والام الثلث والبحد وهو مثل القول الاول في واللام ثلث ما بقي وللجد الباقي وعن ابن مسعود للام السدس والباقي للجد وهو مثل القول الاول في المغني وعن ابن مسعود أيضاً للاخت النصف والباقي بين الام والجد نصفان فتكون من أربعة وهي المغني وعن ابن مسعود وقال عبان المال بينهم اثلاثا لكل واحد منهم ثلث وهي مثلثة عبان وتسمى المسبعة لان فيها سبعة أقوال ومسدسة لان معنى الاقوال يرجع الى ستة وسأل الحجاج الشعبي عنها فقال قد اختلف خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر له عبان وعلياً وابن مسعود وزيدا وابن عباس رضى الله عنهم

﴿مسئلة ﴾ (وولد الآب كولد الأبوين في مقاسمة الجد)

اذا انفردوا لأنهم شاركوهم في بنوة الاب التي ساووابها الجد فاذا اجتمعوا عاد ولد الابوين الجد (المغني والشرح الكبير) (٣) (الجزء السابع) الاخوة السدس ولم يقطع اضافة المبراث الى الابوين ولا ذكر اللخوة ميراثا فكان الباقي كله اللب (الحال الثاثة) يجتمع له الامران الفرض والتعصيب وهي مع اناث الولد أو ولدالابن فله السدس لقوله تعالى (فلكل واحد منها السدس مما ترك ان كان له ولد) ولهذا كان اللاب السدس معالبنت بالاجماع ثم يأخذ ما بقي بالتعصيب لما روى ابن عباس قال: قال رسول الله على المنه وأجمع أهل الفرائض بأهلها فما بقي فهولاولى رجل ذكر لا متفق عليه والاب أولى رجل بعد الابن وابنه وأجمع أهل العلم على هذا كا، فليس فيه محمد الله اختلاف نعلمه

( فصل ) والجد كالاب في أحواله الثلاث وله حال رابع عم الاخوة يذكر في بابه ويـقط بالاب لانه يدلي به فيسقط به كالاخوة وكذلك كل جد يسقط بابنه لكونه يدلي به وينقص الجـد عن رتبة الاب في زوج وابوين أو امرأة وأبوين فيفرض اللام فيهما ثلث جميع المال وباقيه للجد بخلاف الاب

(مسئلة ) (قال والمزوج النصف اذا لم يكن ولد فان كان لها ولد فله الربع وللمرأة الربع والمرأة الربع واحدة كانت أو أربعا اذا لم يكن ولد فان كان له ولد فلهن الثمن)

وجملة ذلك أن الزوج والزوجة ذوا فرض لايرثان بغيره وفرض الزوج النصف مع عدم ولد المينة وولد ابنها والربع مع الولد أو ولد الابن وفرض الزوجة والزوجات الربع مع عدم ولد الزوج

بولد الاب ثم اخذوا ماحصل لهم هذا مذهب زيد واما علي وابن مسعود فانهما يقاسمان به ولد الاب ويسقطان ولد الاب ولا يعتدان به لا نه محجوب فلا يعتدبه كولد الام فاذاكان جد واخ من أب وأم واخ لاب فسالمال في هذه المسئلة بينهما نصفين وزيد يجعلها من الاثة للجد سهم ولكل اخسهم ثم يرجم الاخ من الاب والام على مافي يد اخيه لابيه فيأخذه وان شئت فوضت للجد ثلث المال والباقي للاخ من الابوين ومتى زاد الاخوة على اثنين فرضت للجد الثلث والباقي لولدالا بوبن ووجه مذهب زيدان الجدوالد فاذا حجبه اخوان وارثان جاز ان يحجبه اخ وارث واخ غير وارث كالام ولان ولد الاب محجبونه اذا انفر دوا فيحجبونه مع غيرهم كالام ويفارق ولد الام فان الجد يحجبهم فلا ينبغي ان يحجبوه مخلاف ولدالاب فان الجد يحجبهم فلا ينبغي ان يحجبوه بالاب واما الاخ من الابوين فانه اقوى تعصيباً من الاخ من الاب فلا يرث معه شيئاً كالو انفر دعن الجد فيأخذ ميراثه فان قبل فالجد يحجب ولد الام ولا فيأخذ ميراثه فان قبل فالجد يحجب ولد الام ولا ولا خوة عجب ولا بأخذ ميراثه فان قبل فالجد يحجب ولد الام ولا وكذلك سائر من يحجب ولا بأخذ ميراث المحجوب وههنا سبب استحقاق الاخوة الميراث الاحوة والعصو بة فأبهما قوي حجب الانخر واخذ ميراثه وقد مئلت هذه المسئلة بمسئلة في الوصايا وهي اذا وصى لرجل بثلث ماله ولا خر بهائة ولذاك بهم الثلث على المائة وكان ثلث المال مائتين فان الموصى وصى لرجل بثلث ماله ولا خرجهائة ولذاك بهم الثلث على المائة وكان ثلث المال مائتين فان الموصى

وولد ابنه والمن مع الولد او ولد الابن الواحد والاربع سواء باجهاع أهل العلم ، والاصل فيه قول الله تعالى ( ولد كي نصف ماترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركنم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن المئن مما تركتم من بعد وصية توصون بها او دين ) وانما جعل للجهاعة مثل ما للواحدة لانه لو جعل للكل واحدة الربع وهن أربع لاخذن جميع المال وزاد فرضهن على فرض الزوج ومثل هذا في الجدات للجهاعة مثمن السدس لاخذن النصف الجدات للجهاعة مثمن مثل ما لاراحدة لان الجدات لو أخذت كل واحدة منهن السدس لاخذن النصف فزدن على ميراث الجد فأما سائر أصحاب الفروض كالبنات وبنات الابن والاخوات المفترقات كابن فان لكل جهاعة منهن مثل ما للاثنتين على ماذ كر في موضعه ، وزدن على فرض الواحدة لان فان لكل جهاعة منهن مثل ما للاثنتين على ماذ كر في موضعه ، وزدن على فرض الواحدة لان الذكر الذي يرث في درجتهن لافرض له إلا ولد الام فان ذ كرهم وأنثاهم سوا. لانهم يوثون بالرحم وقرابة الام الحبردة

ومسئلة في قال (وان الاخ للاب والام أولى من ابن الاخ للاب وابن الاخ للاب أولى من ابن الاخ للاب أولى من ابن ابن الاخ للاب والام وابن الاخ وان سفل اذا كان الاب أولى من ابن ابن الاب والام وابن الاخ وان سفل أولى من ابن ابن المم للاب والام وابن المم وان سفل أولى من عم الاب) هذا في ميراث العصبة وهم الذكور من ولد الميت وآبائه وأولادهم وليس ميرائهم مقدراً بل يأخذون المال كله اذا لم يكن معهم ذو فرض قان كان معهم ذو فرض لا يسقط بهم أخذوا الفاضل

له بالمائة يزاحم صاحب الثاث بصاحب النَّهام في حال الرد فيقاسمه الثلث نصفين ثم يختص ساحب المائة ما ولا يحصل لصاحب النَّهام شيء

و مسئلة ﴾ (الا ان يَكُونُ ولد الا بوين اختاً واحدة فتأخذ عام النصف ومافضل فهو لهم ولا يتفق هذا في مسئلة فيهافرض غير السدس

لان ادنى ما يأخذ الجد الثاث من الباقي والاخت النصف فالباقي بعدها هو السدس فاذاكان جد واخت من ابوين واخت من أب فالمال بينهم على أربعة للجد سهمان ولكل اختسهم ثمر جعت الاخت من الابوين على اختها لابيها فأخذت مافي يدها جميعه لتستكمل النصف لان المفاسمة ههذا احظ للجد من ثلث المال فان كان معهم اخ من أب فللجد الثلث وللإخت النصف يدقي للاخ واخته السدس بينهما على ثلاثة وتصح من ثمانية عشر و تستوي ههذا المفاسمة وثلث المال

ه مسئلة ﴾ ( فان كان معهم ام فلها السدس وللجد ثلث الباقي ولاثلثله فتضربها في ثلاثة تكن ثمانية عشر للام ثلثه وللجد ثلث الباقي خمسة وللاخت للابوين تسعة يبقى للاخ واخته سهم وتصح من اربعة وخمسين وتسمى مختصرة زيد) « مسئلة » قال ( واذا كان زوج وأبوان أعطي الزوج النصف والام ثاث ما بقي وما بقي فللاب واذا كانت زوجة وأبوان أعطيت الزوجة الربع والام ثلث ما بقي وما بقي فللاب)

هاتان المسئلةان يسميان العمريتين لان عمر رضي الله عنه قضى فيهما بهذا القضا. فأنبعه على ذلك عنان وزيد بن ثابت وأبن مسعود وروي ذلك عن على وبه قال الحسن والثوري ومالك والشافعي

لان ثلث الباقي والمقاسمة في هذه المسئلة سواء فان اعطيت الجد ثلث الباقي صحت من اربعة وخمسين على ماذكرنا وان قاسم الاخوة اعطيت الام السدس سهما يبقى خمسة مقسومة على الجدوالاخ واختين على ستة فتضربها في أصل المسئلة تكن ستة وثلاثين للام ستة والتجد عشرة وللاخت اللابوين ثمانية عشر يبقى سهمان على الاخ من الاب واخته لايصح فاذا ضرب ثلاثة في ستة وثلاثين تكن مائة وثمانية ويرجع بالاختصار الى نصفها اربعة وخمسين لأنها تتفق بالنصف فلهذا سميت مختصره زيدولوكان معهم اخ آخر من اب صحت من تسعين وتسمي تسعية زيدلانا ندفم الى الام ثلاثة والى الجد ثلث الباقى خمسة والى الاخت اللاً بوين تسعة يبقى سهم لاولاد الاب على خمسة لا تصح عليهم اذا ضربتها في ثمانية عشر تكن تسعين وهذا التفريع كله على مذهب زيد لكونه يورث الاخوة مع الجد

وعشرين ام واخ واختان وجد المقاسمة خير للجد ويبقي خمسة على أربعة وتصح من اربعة وعشرين ام واخ واختان وجد تصح من ستة للجد مهمان ام واخوان او اخ واختان او اربع اخوات

رضي الله عنهم وأصحاب الرأي، وجهل ابن عباس ثلث المال كله الام في المسئلة بن لان الله تعمالي فرض لها الثلث عند عدم الولد والاخوة وابس ههذا ولد وأخوة ويروى ذلك عن علي وروي ذلك عن شريح في زوج وأبين وكفول ابن عباس في امرأة وأبوين وبه قال أبر ثور لاننا لو فرضنا الام ثاث المال في زوج وأبوين الفضلناها على الاب ولا يجوز فلا وفي مسئلة المرأة لا يؤدي إلى ذلك واحتج ابن عباس بعمره قوله تعالى ( فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث ) وبقوله عليه السلام « الحقوا الفرائض بأهابا فما بقي فهو لا ولى رجل ذكر والاب ههنا عصبة فيكون له ما فضل عن ذري الفروض كأ لو كان مكانه جد والحجة معه لولا انعقاد الاجماع من الصحابة على مخالفته ولان الفريضة اذا جمعت أبوين وذافرض كان اللام ثلث الباقي كا لو كان ممام أبنت و بخالف الاب الجد لان الاب في درجتها والجد أعلى منها وما ذ عب اليه بن سيرين تفريق في موضع اجمع الصحابة على التسوية فيه ثم انه مع الزوج بأخذ مثلي ماأخذت الام كذلك مع تفريق في موضع اجمع الصحابة على التسوية فيه ثم انه مع الزوج بأخذ مثلي ماأخذت الام كذلك مع المرأة قياسا عليه

« مسئلة » قال (واذا كان زوج وأم واخوة لام واخوة لاب وأم فللزوج النصف وللام السدس وللاخوة من الام الثاث وسقط الاخوة من الاب والام )

هذه المسئلة تسمى المشركة وكذلك كل مسئلة اجتمع فيها زوج وأم أو جدة واثنان فصاعداً من ولد الابوين وانما سميت المشركة لان بعض أهل العلم شرك فيها بين ولد الابوين

وجد المقاسمة وثلث الباقي سواء فان زادوا على ذلك فرض للجد ثلث الباقي وصحت من ثمانية عشر للام ثلاثة وللجدخمسة يبقي عشرة الاخوة والاخوات فتصح عليهم، بنت واخت وجد للبنت النصف وما بقي بين الاخت والجدعلى ثلاثة اسهم للجد سهمان وللاخت سهم لان المقاسمة ههنا احظ له وفي قوله رضي الله عنه للبنت النصف وللجد السدس والباقي للاخت وعند ابن مسعود الباقي بين الجد والاخت نصفين لان كل واحد منهما اذا انفرد اخذ المال بالتعصيب فاذا اجتمعااقتسما كما لوكان مكانها اخ واما علي فبني على اصله في ان الاخوات لا يقاسمن الجدوا عا يفرض لهن فلم يفرض لها ههنا لان الاخت مع البنت عصبة واعطي الجد السدس كما لو انفرد معها وجمل الباقي لها

ولنا ان لجد يقاسم الاخت فيأخذ مثليها اداكان معها اخ فكذلك اذا انفردت وهذه احدى مربعات ابن مسعود

( فصل) بنت واخ وجد للبنت النصف والباقي بين الاخ والجد نصفين وانكان معه اخته فالباقي بين الاخ والجد نصفين وانكان معه اخته فالباقي بينهم على خمسة وان كان اخوان او اخواختان اواربع اخوات استوى ثاث الباقي والسدس والمقاسمة فان كانوا من الجهتين فليس لولد الاب فان زادوا فلاحظ له في المقاسمة ويأخذ المهدس والباقي لهم فان كانوا من الجهتين فليس لولد الاب

وولد الام في فرض ولد الام نقسمه بينهم بالسوية وتسمى الحارية لانه يروى أن عمر رضي الله عنه أسقط ولد الابوين فقال بعضهم ياأمير المؤمنين هب ان أبانا كان حماراً أليست أمناو احدة وفشرك بينهم ويقال أن بعض الصحابة قال ذلك فسميت الخارية لذلك واختلف أهل العلم فيها قديماوحديثا فذهب أحمد رضي الله عنه فيها الى أن الزوج النصف والام السدس وللاخوة من الام الثلث وسقط الاخرة من الابوين لانهم عصبة وقد تم المال بالفروض . ويروى هذا القول عن على وابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأبي موسى رضي الله عنهم ، وبه قال الشعبي والعنبري وشر يك وأبو حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم وبحيي بن آدم ونعيم بن حماد وأبو ثور وابن المنذر

وروي عن عمر وعمَّان وزيد بن ثابت رضي الله عنهم أنهم شركوا بين ولد الابوين وولد الام في أثلث نقد موه بينهم بالسوية للذكر . ثل حظ الانثيين وبه قال مالك والشافعي رضي الله عنها واسحاق لانهم ساروا ولد الام في القرابة التي ير ثون بها فوجب أن يساووهم في الميراث فانهم جميعا من ولد الأم وقرابتهم من جهة الاب أن لم تزدهم قربا واستحقاقا فلاينبغي أن تسقطهم ولهذا قال بعض الصحابة وبعض ولد الابرين لعمر وقد أحقطهم : هبأن اباعم كان حماراً فما زادعم ذلك الاقربا فشرك بينهم وحرر بعض أصحاب الشافعي فيها قياسا نقال فريضته جمعت ولد الاب والام وولد الام وهمن أهل الميراث فاذا ورث ولد الام وجب أن يرث ولد الاب والام كالولم يكن فيها زوج

ولنا قول الله نعالى (وان كان رجل بورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركا. في الثلث) ولا خلاف في ان المراد بهذه الآية ولدالام

شيء والباقي لولد الابوين بنت واختان وجد الباقي بين الجد والاختين على اربعة وتصح من ثمانية فان كن ثلاث اخوات فالباقي بينهم على خمسة فان كن اكثر من أربع فله الثلث أوسد س الباقي و الباقي للن ( فصل ) بنتان او أكثر أو بنت وبنت ابن واخت وجد للبنتين الثلثان والبـاقي بين الجـد والا خت على ثلاثة وتصح من تسعة وان كان مكانها أخ فالباقي بينهما نصفين وتصح من ستةوان كان مكانه أختان صحت من اثني عشر ويستوي في هاتين المسئلتين السدس والمقاسمة نان زادوا عن أخ أوعن أخين فرضت للجد السدس وكان الباقي لهم فإن كان معهم أم أوجدة فللجد السدس ولاشيء للاخوة والاخوات

( فصل ) زوج واختوجد للزوج النصف والباقي بينهما على ثلاثة وعند علي وابن مسعود للاخت النصف وللجد السدس وعالت الى سبعة وان كان مع الاخت اخرى فالباقي بينهم على اربعة وعندها لها الثلثان وتعول الى ثمانية وأن كان مكانهما أخ فالباقي بينهما نصفين وأنكان أخ وأخت أوثلاث خوات تاسمهم الجد وان كان اخوان اومن يعدلهما استوى السدس والمقاسمة فان زادوا فرضت له سدس والباقي لهم فانكان زوج وبنت و اخت وجد فللزوج الربع وللبنت النصف والباقي بينهماعلي

على الخصرص فمن شرك بينهم فلم يعط كل واحد منها السدس فهو مخالفة لظاهر القرآن ويلزم منه مخالفة ظاهر الآية الاخرى وهي قوله (وان كانوا أخوة رجالا ونساء فلاذكر مثل حظ الانثبين) يرادبهذه الآية سائر الاخوة والاخرات وهم يسوون بين ذكرهم وا ناهم وقال النبي عَلَيْكَالِيَّةِ ﴿ أَلَحْمُوا الفرائضُ باهلها فيا بقي فلاولى رجل ذكر» ومن شرك فلم بلحق الفرائض باهلها ومن جهة المعنى أن ولدالابوين عصبة لافرض لهم وقدتم المال بالفروض فوجب أن يـقطرا كما لو كان مكان ولد الام ابنتان وقد انعقد الاجماع على أنه لو كان في هذه المسئلة واحد من ولد الام ومائة من ولد الابوس اكان الواحد السدس وقائة السدس الباقي اكل وأحد عشر عشر وأذا جاز أن يفضلهم الواحد هذا الفضل كله لم لايجوز لاثنين اسقاعُهم ?وقولهم تساووافي قرابة الام قلنا فلم لم يساووهم في الميراث في هذه المسئلة؟ وعلى أنا نقول أن ساووهم في قرابة الام نقد فارقوهم في كونهم عصبة من غير ذوي الفروض وهذا الذي افترقوا فيه هوالمقتضي لتقديم ولدالام وتأخير ولدالابوين فانالشرع ورد بتقديم ذويالفروض وتأخير المصبة وقدلك يقدم ولدالام على ولله الابوين في القدر في المسئلة المذكورة وشبهها فكذلك يقدم وان سقط ولدالا بوين كفيره ويلزمهم ان يقولوا فيزوج واخت من أبوين وأخت من أب معها أخوها أن الاخ بسقط وحده فنرث أخنه السبع لان قرابتها مع وجوده كقرابتها مع عدمه وهو لم يحجبها فهلا عدوه حمارا وورثوها مع وجوده كميراثها مع عدمه وما ذكروه من الفياس طردي لا معنى تحته قال العنبري الفياس ما قال علي والاستحسان ما قال عمر قال الخبري وهذ، وساطة مليحة وعبارة صحيحة وهو كما قال الا أن الاستحسان الحبرد ليس بحجة في الشرع فانه وضع الشرع بالرأي من غير دايل

ثلاثة ويستوي السدس ههنا والمقاسمة فان زادواعلى أخت فرضت للجد السدس والباقي لهم وان كان مع الزوج بنتان أو بنت وبنت ابن أو بنت وام أو جدة سقط الاخوة والاخوات وفرضت للجد السدس وعالت الى ثلاثة عشر

( فصل ) زوجة وبنت واحْت وجد الباقى بين الجد والاحْت على ثلاثة وتصح من ثمانية فلن كان مكان الاحْت الخ ثين الله وتصح مع الاحْت الله عشر ومع الاحْت كان مكان الاحْت الخ أوأْحت ان فالباقي بينهم نصفين وتصح مع الاخ من ستة عشر ومع الاحْت ن من اثنين وثلاثين وإن زادوا فرض للجدالسدس وانتقات المسئلة إلى أربعة وعشرين ثم تصح على المنكسر عليهم وإن كان مع الزوجة ابنتان أو أكثر أو بنت وبنت ابن او بنت وأم وجدة فرضت للجد السدس وببقى للاخوة والاحْوات سهم من أربعة وعشرين

(فصل) قال رضي الله عنه وللام أربعة أحوال (حال) لها السدس وهي مع وجود الولد وولدالا بن أو اثنين من الاخوة والاخوات (وحال) لها الثاث وهي مع عدم هؤلاه (وحال) لها ثلث ما بقي وهي زوج وأبوان وأبوان لها ثلث الباقي بعدفرض الزوجين (وحال) رابع وهي إذالم يكن لولدها أب المكونه ولد زنا أو منتفيا بلمان فأنه ينقطع بعصبته من جهة من نفاه فلا يرثه هو ولا أحد من عصباته كا

ولا يجوز الحكم به لو انفرد عن الممارض فكيف وهو وفي مسئلتنا يخالف ظاهر القرآن والسنة والقياس؟ ومن العجب ذهاب الشافعي اليه ههنا مع تخطئته الذاه بين اليه في غير هذا الموضع وقوله من استحسن فقد شرع وموافقة الكتاب والسنة أولى .

(فصل) ولو كان مكان ولد الابوين عصبة منولد الاب سقط. قولا واحداً ولم يورثهم أحد من اهل العلم فيما علمنا لانهم لم يساووا ولد الام في قرابة الام ولو كان مكانهم اخوات من ابوين أو من أب فرض لهن الثلثان وعالت المسئلة الي عشرة في قول الجبم الا في قول ابن عباس ومن تابعه عن لا يرى العول فانهم يردون النقص على الاخوات غير ولد الام فمقتضى قوله سقوط الاخوات من ولد الابوين كما لو كانوا أخوة وسنبين أن الصواب خلاف ذلك ان شاء الله تعالى.

(فصل) إذا قيل امرأة خلفت أما وابني عم أحدهما زوج والاخر أخ من أم وثلاثة أخوة مفترقين فقل هذه المشركة النصف وللام السدس وللاخوين من الام الثلت وسقط الاخرات من الابوين والاب ومن شرك جعل اللاخ من الابوين التسع والكل واحد من الاخوين من الام تسعا

﴿مسئلة﴾ قال واذا كان زوج وأم وأخوة وأخوات لام وأخت لاب وأم واخوات لاب فللزوج النصف وللام السدس وللاخوة والاخوات من الام الثلث بينهم بالتسوية وللاخت من الاب والام النصف وللاخوات من الاب السدس

أما التسوية بين ولد الام فلا نعلم فيه خلافا الا رواية شذت عن ابن عباس أنه فضل الذكر على الانثى لقول الله تعمالي ( فهم شركا. في النبلث ) وقال في آية أخرى (وان كانوا اخوة رجالا ونسا. فللذكر مثل حظ الانثبين )

وجملته أن الام لها الاربعة الاحوال المذكورة اما استحقاقها الثلث مع عدم الولد وولد الابن والاثنين من الاخوة والاخوات من أي الجهات كانوا فلا نعلم في ذلك خلافاً بين أهل العلم ، وقد دل عليه قوله تعالى ( فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلامه الثلث ) وأما استحقاقها السدس اذا كان للميت ولد أو ولد ابن أو ابنين من الاخوات فهو قول الجمهور ، وقال ابن عباس لا يحجب الام عن الثلث إلى السدس من الاخوة والاخوات الاثلاثة ، وحكي ذلك عن معاذ لقول الله تنعلى ( فان كان له إخوة فلامه السدس ) وأفل الجمع ثلاثة وروي أن ابن عباس قال لعمان رضي الله عنها ليس الاخوان إخوة في لسان قومك فلم تحجب بهما الام ?فقال لا أستطيع أن أرد شيئاً كان قبلي ومفى في البلدان و توارث اناس به ولنا قول عمان هذا فانه يدل على الاجماع ثم هو قبل مخالفة ابن عباس ولان كل حجب تعلق ولنا قول عمان هذا فانه يدل على الاجماع ثم هو قبل مخالفة ابن عباس ولان كل حجب تعلق بعدد كان أوله اثنين كحجب البنات بنات الابن والاخوات من الابوين الاخوات من الاب والاخوة بعدد كان أوله اثنين كحجب البنات بنات الابن والاخوات من الابوين الاخوات من الاب والاخوة وهذا المنات بنات الابن والاخوات من الابوين الاخوات من الاب والاخوة و مذا في الاثنين قال الله تعالى ( فان كانوا إخوة رجالا أو نساء فللذكر مثل حظ الانثيين ) وهذا

ولنا قول الله تعالى ( وله أخ أو أخت فالمكل واحد منهما السدس ) فسوى بين الذكر والانمى وقوله ( فهم شركا. في الثلث ) من غير تفضيل لبعضهم على بعض يقتضي النسوية ببنهم كما لو وصى لهم بشي. أو أقر لهم به . وأما الآية الاخرى فالمراد بها ولد الابوين وولد الاب بدايل أنه جعل الواحدة النصف والاثنتين الثاثين وجعل الاخ يرث أخته المكل ثم هذا مجمع عليه ولاغبرة بقول شاذ و توريث ولد الام حهنا الثلث والام السدس والزوج النصف تسمية لاخلاف فيها أيضاً

وقد اجتمع في هذه المسئلة فروض بضيق المال عنها فان النصف الزوج والنصف الماخت من الاب فتعول المسئلة الابوين يكل المالجما ويزيد ثلث ولد الام وسدس الام وسدس الاخت من الاب فتعول المسئلة بثنيها وأصلها من سنة أسهم فتعول الى عشرة وتسمى أم الفروخ لكثرة عولها شبهوا أصلها بالام وعولها بفروخها وليس في الفرائض مسئلة نقول بثاثها سوى هذه وشبهها ولا بد في أم الفروخ من زوج واثنين فصاعداً من ولد الام وأم او جدة واثنين من ولد الابوين أوالاب أو احداهما من ولد الابوين والاخرى من ولد الاب فنى اجتمع فيها هذا عالت الى عشرة ومعنى العول أن تزدهم فروض لا يتسم المال لها كهذه المسئلة فيدخل النقص عليهم كلهم ويقسم المال بينهم على قدر فروضهم كا يقسم مال المفلس بين غرمائه بالحصص لضيق ماله عن وقائهم ومال الميت بين أرباب الديون اذا لم يفها والنلث بين أرباب الوصايا اذا عجز عنها وهذا قول عامة الصحابة ومن تبعهم من العلماء رضي لم يفها والناف بين أرباب الوصايا اذا عجز عنها وهذا قول عامة الصحابة ومن تبعهم من العلماء رضي والثوري وأهل العراق والشافعي وأصحابه واسحاق ونعم بن حماد وأبو ثور وسائر أهل العلم الا ابن عباس وطائفة شذت يقل عددها . نقل ذلك عن محد بن الحنفية ومحد بن علي بن الحسين وعطاء ابن عباس وطائفة شذت يقل عددها . نقل ذلك عن محد بن الحنفية ومحد بن علي بن الحسين وعطاء وداود فانهم قالوا لا تعول المسائل

الحدكم نابت في أخ وأخت ومن أهل اللغة من يجعل الاثنين جمعاً حقيقة ومنهم من يستعمله مجازاً فيصرف اليه بالدليل ولا فرق في حجها بين الذكر والانثى لقوله تعالى (اخوة) وهذا يقع دلى الجميع لفيله تمالى (وإن كانوا اخوة رجالا ونساء) فقسرهم بالرجال والنساء، واما استحقاقها ثلث الباقي في زوج وأبوين وامرأة وأبوين فهاتان المسئلتان تسمى العمر بتين لان عمر رضي الله عنه قضى بذلك فاتبعه عثان وزيد بن ثابت وابن مسعود وروي ذلك عن على ، وبه قال الحسن والثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وجعل ابن عباس ثاث المال كاله للام في المسئلتين لان اللة تعالى فرض لهاالثلث عند عدم الولد والاخوة وليس همنا ولد ولا اخوة ويروى ذلك عن على ويروى عن شريح ذلك في وجو وأبوين ، وقال ابن سيرين كقول الجاعة في زوج وأبوين وكقول ابن عباس في امرأة وأبوين وبه قال أبو ثور لا ننا لو فرضنا للام ثلث المال في زوج وأبوين لفضائاها على الاب ولايجوز ذلك وفي وبه قال أبو ثور لا ننا لو فرضنا للام ثلث المال في زوج وأبوين لفضائاها على الاب ولايجوز ذلك وفي وبه قال أبو ثور لا ننا لو فرضنا للام ثلث المال في زوج وأبوين لفضائاها على الاب ولايجوز ذلك وفي وبه قال أبو ثور لا ننا لو فرضنا للام ثلث المال في زوج وأبوين لفضائاها على الاب ولايجوز ذلك وفي وبه قال أبو ثور لا المنابع)

روي عن ابن عباس أنه قال في زوج وأخت وأم: من شا. باهلته أن المسائل لا تعول، إن الذي أحصى ومل عالج عدداً أعدل من أن بجعل في مال نصفا و نصفا وثلثا هذان نصفان ذهبا بالمال فأبن موضع الثلث ? فسميت هذه المسئلة مسئلة المباهلة أدلك وهي أول مسئلة عائلة حدثت في زمن عمر رضي الله عنه فجمع الصحابة المعشورة فيها فقال العباس أرى أن تقسيم المال بينهم على قدر سهامهم فأخذ به عمر رضي الله عنه واتبعه الناس على ذلك حتى خالفهم ابن عباس فروى الزهري عن عبد الله بن عباس نقحدث عنده فأتيناه ونصفا وثلثا ذهب النصفان بالمل فابن موضع الثلث ؟ وأبح الله لو قدموا من قدم الله وأخروا من أخر الله ما علم أبداً فقال زفر فهن الذي قدمه الله ومن الذي أخره الله وأخره الله فقال ذفر فن أول من أعبله من فرض إلى ما بقي فذلك الذي أخره الله فقال ذفر فن أول من أعبله من أول من أعال الذي أحره الله وكان أصأ مهبها قوله من أهبطه من فرض الى ما بقي فذلك الذي أخره الله فقال ذفر فمن أول من أهبطه من فرض الى ما بقي بريد البنات والاخوات من أهبطه من فرض الى ما بقي بريد البنات والاخوات فاتهن يفرض لمن فاذا كان معهن اخومهن ورثوا بالتمصيب فيكان لهم ما بقي قل أو كثر فيكان مذهبه فاتهن يؤرض اذا ازدهت رد النقص على البنات والاخوات

ولنا ان كل واحد من هؤلا، لو انفرد أخذ فرضه فاذا ازد هوا وجب أن يقتسموا على قدر الحقوق كأصحاب الديون والوصايا، ولان الله تعالى فرض للاخت النصف كا فرض الزوج النصف وفرض اللاختين الثلثين كما فرض الثلث للاختين من الام فلا يجوز إسقاط فرض بعضهم مع نص الله

مسئلة الزوجة لا يؤدي الى ذلك واحتج ابن عباس بعموم قوله تعالى ( فان لم يكن له ولد وورثهأ بواه فلامه الثلث) وقوله عليهالسلام « ألحقوا الفرائض بأهلها فنا بقي فلاً ولى رجل ذكر »والاب مهناعصبة فيكون له ما فضل عن ذوي الفروض كما لوكان مكانه جد

قال شيخنا: والحجة معه لولا انعقاد الاجماع من الصحابة على مخالفته ولأن الفريضة إذا جمعت قال شيخنا: والحجة معه لولا انعقاد الاجماع من الصحابة على مخالفته ولا ن الاب في درجها أبوين وذا فرض كان للا م ثلث الباقي كما لوكان معهم بنت ويخالف الا ب الحجد لا ن الاب في درجها والحجد أعلى منها، وما ذهب اليه أن سيرن تفريق في موضع أجمع الصحابة على التسوية فيه ثم انه مع الزوج يأخذ مثل ما أخذت الام، كذلك مع المرأة قياساً عليه، فأما الحال الرابع وهي إذا كان ولدها منفياً بلعان فان الرجل اذا لا عن امرأته وانتنى منه ولدها وفرق الحاكم بيها انتنى ولدها عنه وانقطع تعصيبه من جهة الملاعن فلم يرثه هو ولا أحد من عصباته وترث أمه وذوو الفروض منه فروضهم وينقطع النوارث بين الزوجين لا نعلم بين أهل اللم في هذه المسئلة خلافاً فأما ان مات احدهم قبل عام

تمالى عليه بالرأي والتحكم ولم يكن الوفا. بها فوجب أن يتساروا في النقص على قدر الحقوق كالوصايا والديون. وقد يلزم ابنءباس على قوله مسئلة فيها زوج وأم وأخوان من أم فانحجب الام الى السدس خالف مذهبه في حجب الام بأقل من ثلائة من الاخرة وان نقص الاخرين من الامرد النقص على من لم يهبطه الله من فرض الى ما بقي. وان أعال المسئلة رجم الى قول الجماعة وترك مذهبه ولا نعلم اليوم قائلا بمذهب ابن عباس ولان لم خلافا ببن فقها. الامصار في القول بالعول بحمد الله ومنه

( فصل ) حصل خلاف ابن عبامن الصحابة في خمس مسائل اشتهر قوله فيها ( أحدها ) زوج وأبوان ( والثانية ) امرأة وأبوان الام ثلث الباقي عندهم وجعل هو لها ثلث المال نيها (والثالثة) أنه لا يحجب الام الا بثلاثة من الاخوة ( الرابعة ) لم يجعل الاخوات مع البنات عصبة ( الخامسة ) انه لا يعيل المسائل ، فهذه الخس صحت الرواية عنه فيها ، واشتهر عنه القول بها ، وشذت روايات سوى هذه ذكر نا بعضها فيها مضى

(مسئلة) قال (وإذا كانا ابنا عم أحدها أخ لا م فللاخ للام السدس وما بقي ببنها نصفين)

هذا قول جمهور الفقها، يروى عن عمر رضي الله عنه ما يدار على ذلك ويروي ذلك عن على رضي الله عنه وزيد وابن عباس وبه قال أبوحنيفة ومالك والشانبي ومن تبعهم. وقال ابن مسعود: المال للذي هو أخ من أم وبه قال شربح والحسن وابن سيرين وعطاء والنخبي وأبو ثرر لانها استويافي قرابة لاب وفضله هذا بأم فصار كأخوين أو حمين أحدهما لابوين والآخر لاب ولأنه لو كان ابن عم أخوين وابن عم لاب كان ابن العم اللابوين أولى فاذا كان قربه المؤنه من ولد الجدة قدمه فكونه من ولد الام أولى ء ولنا ان الاحرة من الام يفرض له بها اذ لم يرث بالتعصيب وهو إذا كان معه أخ من

اللهان بين الزوجين ورثه الآخر في قول الجمهور ، وقال الشافعي اذا أكل الزوج لما نه لم يتواراً وقال مالك إن مات الزوج بعد لعانه فان لاعنت المرأة لم ترث ولم تحد ، وان لم تلاعن ورثث وحدت وإن ماتت هي بعد لمان الزوج ورثها في قول جميعهم إلا انشافهي فان تم اللمان بينها لهات أحدهما قبل تفريق الحاكم بينها لم يتوارثا في احدى الروايتين ، وهو قول مالك وزفر ، وروي نحو ذلك عن الزهري وربيعة والاوزاعي وداود لان اللهان يقتضي التحريم المؤبد فلم يعتبر في حصول الفرقة به التفريق بينها كالرضاع (والثانية) يتوارثان مالم يفرق الحاكم وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه لان النبي مين المتلاعنين ، ولو حصل التفريق باللهان لم يحتج الى تفريقه وان فرق الحاكم بينهما قبل تمام اللهان لم تقع الفرقة ولم ينقطع التوارث في قول الجمهور ، وقال أبو حنيفة وصاحباه ان فرق بينهما بعد أن تلاعنا ثلاثاً وقعت الفرقة وانقطع التوارث لانه وجد منها معظم اللهان وان فرق بينهما قبل ذلك لم بنقطع التوارث ولم تقع الفرقة .

أبوين أو من أب أو عم وما يفرض له به لا يرجح به كما لو كان أحدهما زوجا ، ويفارق الاخ من الابوين والعم وابن العم إذا كانا من أبوين فانه لا يفرض له بقرابة أمه شيء فرجح به ولا يجتمع في احدى القرابتين ترجيح وفرض

( فصل) فان كان مهمما أخ لأب فاللاب من الام السدس والباقي اللاب من الاب فان كان مهمما أب من أبوين فكذلك وان كان ابن عم لا بوين وابن عم هو أخ لائم فعلى قول الجمهور للاخ السدس والباقي

للآخر وعلى قول ابن مسعود المال كله لابن المم الذي هو أخ لام

( فصل ) فان كان ابنا عم أحدهما أخ من أم وبنت أو بنت ابن فلابنت أو بنت الابن النصف والباقي بينهما نصنين وسقطت الاخوة من الام بالبنت ولو كان الذي ايس بأخ ابن عم من ابوين أخذ الباقي كله كذلك وعلى قول ابن مسعود الباقي اللاخ في المسئلة بن بدليل أن الاخ من الابوين يتقدم على الاخ من الاب بقرابة الام فان كان في الفريضة بنت تحجب قرابة الام ، وحكي عن سعيد ابن جبير أن الباقي لابن العم الذي ايس باخ ، وأن كان من أب لأنه يرث بالقرابة بن ميراثا واحدا فاذا كان في الفريضة من يحجب احداهما سقط ميراثه كما لو استغرقت الفروض المال سقط الاخ من الابوين ولم برث بقرابة الام بدليل مسئلة المشركة

ولنا علي بن مسعود أن البنت تسقط الميراث بقرابة الام فبقي التعصيب منفر دافيرث به وفارق ولد الابوين فان قرابة الام ثم برجح بها ولا بفرض لها فلا يؤثر فيها ما يخجبها ، وفي مسئلتنا يفرض له بها فأذا كان في الفريضة من يحجبها سقطت ولانه لو كان مع ابن العم الذي هو أخ أخمن أبوبنت لحجبت البنت قرابة الام ولم ترث بها شيئا فكان البنت النصف والباقي اللاخ من الاب ولولاالبنت لورث لكونه أخا من أم السدس فادا حجبته البنت مع الاخ من الاب وجب أن تحجبه في كل حال

ولذا أنه تفريق قبل تمام اللمان أشبه النفريق قبل الثلاث وهذا الحلاف في توارث الزوجين ، فاما الولد فالصحيح أنه ينتني عن الملاعن إذا تم اللمان بينهما من غير اعتبار تفريق الحاكم لان انتفاءه بنفيه لا بقول الحاكم فرقت بينكما فان لم يذكره في اللمان لم ينتف عن الملاعن ولم ينقطع النوارث بينهما ، وقال أبو بكر ينتني بزوال الفراش لان النبي صلى الله عليه وسلم نني الولد عن الملاعن وألحقه بأمه ولم يذكره الرجل في لمانه ، ويحقق ذلك أن الولدكان حملا في البطن فقال النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكره الرجل في لمانه ، ويحقق ذلك أن الولدكان حملا في البطن فقال النبي صلى الله عليه وسلم وانظروها فان جاءت به أحيمر كأنه وحرة حمش الساقين فلا أراه إلا قد كذب عليها، وإن جاءت به جمداً جمالياً خدلج الساقين سابغ الاليتين فهو للذي رميت به » فأتت به على النعت المكروه .

﴿ مسئلة ﴾ ( وعصبته عصبة أمه وعنه أنها هي عصبته )

اختلف أهل العلم في ميراث الولد المنفي باللمان فروي عن احمد فيه روايتان . ( احداهما ) : ان عصبته عصبة أمه ، نقلها الأثرم ، وحنبل پروي ذلك عن علي وابن عباس واپن عمر ، وبه قال الحسن

لان الحجب بها لا بالاخ من الاب وماذ كره سعيد بن جبير ينتقض بالاخ من الابوين مع البنت وبان العم اذا كان زوجا ومعه من يحجب بني العم ولا نسلم أنه يرث ميراثا واحد بل يرث بقرابته ميراثين كشخصين فصار كابن العم الذي هو زوج، وفارق الاخ من الابوين فانه لايرث الاميراثا واحداً فان قرابة الام لاترث بها مفردة

( فصل ) فحصل خلاف ابن مسعود في مسائل ست هذه إحداهن (والثانية) في بنت وبنات ابن وابن ابن الباقي عنده للابن دون أخواته ( الثالثة ) في أخرات الابوين وأخوات لاب الباقي عنده للاخ دون أخواته ( الرابعة ) بنت وابن ابن وبنات ابن عنده لبنات الابن الاضربهن من السدس أو المفاسمة (الخامسة) أخت لابوين وأخ وأخوات لاب للاخوات عنده الاضربهن من ذلك (السادسة) كان يحجب الزوجين والام بالكفار والعبيد والفاتلين ولا يورثهم

(فصل) ابن ابن عم هو أخ لام وابن ابن عم آخر للاخ السدس والباقي بينهما وعندابن مسعود السكل اللاخ وسقط الآخر وان كان أحدهما ابن أخ لام فلا شيء له بقرابة الاخوة لان ابن الاخ الام من ذوي الارحام ، وإن كان عمان (أحدهما) خال لام لم يرجح بخلولته وقيل على قياس قول ابن مسعود وجهان (أحدهما) لا يزجح بها (والثاني) يرجح بها على العم الذي هو من اب فيأخذ المال لانه ابن الجدوا لجدة والآخر ابن الجد لاغير ، وان كأن العم الآخر من أبوين فالمال بينهما لان كل واحد منهما يدلي بجدة وهما ابنا الجد وهكذا القول في ابني عم أحدهما خال أو ابني ابني عم أحدهما خال فأما على قول عامة الصحابة فلا أثر لهذا عندهم

( فصل ) ابنا عم أحدهما زوج فالزوج النصف والباقي بينهما نصفان عند الجميع فانكان الآخر أخا من أم فلازوج النصف وللاخ السدس والباقي بينهما أصلها من ستة للزوج أربعة وللام اثنان،

وابن سيرين وجابر بن زيد وعطاء والشعبي والنخعي والحكم وحماد والثوري والحسن ابن صالح إلا أن علياً بجعل ذا السهم من ذوي الارحام أحق عن لا سهم له وقدم الرد على غيره . ( والرواية الثانية ) : ان الام عصبته فان لم تكن فعصبتها عصبته ، نقلها أبو الحارثومها، وهذاقول ابن مسعود، وروي عن علي ومكحول والشعبي لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم جمل ميراث ان الملاعنة لامه ولورثنها من بعدها ورواه أيضاً مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا وروى واثلة بن الاسقم عن النبي صلى الله عليه وسلم ولقيطها وولدها الذي لاعنت عليه » وعن عبد الله بن عبيد بن عمير قال : كتبت إلى صديق في من أهل ولقيطها وولدها الذي لاعنت عليه » وعن عبد الله بن عبيد بن عمير قال : كتبت إلى صديق في من أهل المدينه من بنبي زريق أسأله عن ولد الملاعنة لمن قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب إلي إني سألت فأخبرت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى به لا مه هي بمنزلة أبيه وأمه رواهن أبو داودولانها قامت مقام أمه وأبيه في إنتسا به اليها فقامت مقامهما في حيازة مهرا ثه ولان عصبات الام أدلوا بها قامت مقام أمه وأبيه في إنتسا به اليها فقامت مقامهما في حيازة مهرا ثه ولان عصبات الام أدلوا بها قامت مقام أمه وأبيه في إنتسا به اليها فقامت مقامهما في حيازة مهرا ثه ولان عصبات الام أدلوا بها

وترجع بالاختصار الى ثلاثة وعند ابن مسعود الباقي الاخ فتكون من اثمين لكل واحد منهما سهم ، ثلاثة بني عم أحدهم زوج والاخر أخ من أم فلازوج النصف وللاخ السدس والباقي بينهما على ثلاثة أصلها من ستة يضرب فيها المثلاثة نكن مُمانية عشر الزوج النصف تسعة واللاخ ثلائة يبقى ستة بينهم على ثلاثة فيحصل المزوج أحد عشر وهي النصف رالتسع والملاخ خمسة وهي السدس والمسم على ثلاثة فيحصل المزوج أحد عشر وهي النصف والتسع والملاخ خمسة وهي السدس والمسم والمثالث المتسع سَهمان فان كان الزوج ابن عم لا بوين فالباقي كله له وان كان هو والثالث من أبوين فالناث الباقى بينهما وتصح من سنة المزوج الثلثان ولكل واحد من الاخرين سدس ، وابن مسعود في جميع ذاك يجمع الباقي بعد فرض الزوج الذي هو أخ من أم

( فصل) أخوان من أم أحدهما ابن عم فالثلث ببنهما والباقي لابنائهم وتصحمن سته لابن العم خمسة و اللاخر سهم ولا خلاف في هذه المسئلة فان كانوا ثلاثة أخوة احدهم ابن عم فالثلث بينهم على ثلاثة والباقي لابن العم وتصح من تسعة وان كان اثنان منهم ابني عم فالباقي بعد الثلث بينهما وتصح من تسعة .

(فصل) ثلاثة إخوة لام احدهم ابن عم وثلاثة بني عم أحدهم أخ لام قاضم واحدامن كل عدد الى العدد الآخر يصير معك اربعة بني عم واربعة أخرة فهم سته في العدد وفي الاحوال ثمانية ثماجعل الثلث الاخوة على أربعة والثمثين على بئي العم على أربعة فتصح من ائني عشر لكل أخ مفرد سهم ولكل أبن عم مفرد سهمان ولكل ابن عم هو اخ ألاثة فيحصل لهما النصف والاربعة الباقين النصف وعلى قول عبد الله للاخرة الثلث والباقي لا بني العم الذبن هما اخوات والله أعلم

فلم يرثوا معهاكا قارب الاب معه وكان زيد بن ثابت يورث من ابن الملاعنة كما يورث من غيرابن الملاعنة ولم يجعلها عصبة ابنها ولا عصبتها عصبته، فان كانت أمه مولاة لقوم جعل الباقي من ميراثها لمولاها فان لم تكن مولاة جعل البيت المال، وعن ابن عباس نحوه وبه قال سعيد بن المسيب وعروة وسايمان ابن يسار وعمر بن عبدالعزيز والزهري وربيعة وأبو الزناد ومالك وأهل المدينة والشافعي وأبو حنيفة وصاحباه وأهال البصرة إلاأن أباحنيفة وأهل البصرة جعلوا الردوذوي الارحام أحق من بيت المال لان الميراث إنما يثبت بالنص ولا نص فى توريث الام أكثر من الثاث ولا في توريث أخ من أم أكثر من السدس ولا في توريث أبي الام واشباهه من عصبات الام ولا قياس أيضاً فلا وجه لا ثباته ووجه الرواية الاولى قول النبي صلي الله عليه وسلم «الحقوا الفرائض باهلها في بقي فلا ولي رجل ذكر » وأرلى الرجال به أقارب أمه وعن على رضي الله عنه أنه لما رجم المرأة دعا أو اياه ها وعن عمر رضي عنه أنه لما رجم المرأة دعا أو اياه ها وعن عمر رضي عنه أنه لما رجم المرأة دعا أو اياه ها عصبة كأبيه لحجبت اخوته ولان مولاها مولى أولادها فيجب أن يكون عصبتها عصبته كالاب عصبة كأبيه لحجبت اخوته ولان مولاها مولى أولادها فيجب أن يكون عصبتها عصبته كالاب

## ( باب أصول سمام الفرائض انتي تعول )

معنى اصول المسائل المخارج التي تخرج منها فروضها وأصول المسائل كابها سبعة لانالفروض المحدودة في كناب الله تعالى ستة: النصف والربع والثمن والثاثان والثاثث والسدس ، ومخارج هذه الفروض مفردة خمسة لان الثاث والثاثين مخرجها واحد والنصف من المنين والثاثث والثاثان من المني عشر والربع من أربعة والسدس من ستة والتمن من أنهي عشر والتمن مع السدس أو الثاثين من أربعة وعشرين فصارت سبعة . وهذه الفروض نوعان (أحدهما) والتمن مع السدس أو الثاثين من أربعة وعشرين فصارت سبعة . وهذه الفروض نوعان (أحدهما) النصف و فصفه و فصف فصفه و فصف فصفه و فصف فصفه و فصف فصفه المن من و خرجه و ان كان فيها فرضان يؤخذ أحدهما من مخرج الآخر فاصلها من مخرج أقامها ، وان كان فيها فرضان من نوعين لا يؤخذ أحدهما من خرج الآخر فاصرب أحد المخرجين في الآخر أو وفقه فما بلغ فهو أصل المسئلة فيها بكون العول لان العول الما يكون في مسئلة تزدحم فيها الفروض ولا يتسم المال لها فكل مسئلة فيها نصف وفرض من النوع الآخر فأصلها من ستة لان مخرج النصف اثمنان ومخرج الثلث والثلث والثلث والثلث والثلث والثلث والثلث والثلث الما هكل مسئلة فيها نصف وفرض من النوع الآخر فأصلها من ستة لان مخرج النصف اثمنان

والمسائل على ثلاثة أضرب: عادلة وعائلة ورد، فالهـادلة التي يستوي مالهـا وفروضها، والمائلة التي تريد فروضها عن مالها، والردّ التي يفضل مالها عن فروضها ولا عصبة فيها وسنذكر أمثلة هذه الأضرب في هذا الباب بعون الله

لانه عصبة أمه ، وعلى الرواية الاخرى الكل اللام وهذا قول على وابن مسعود وأبي حنيفة وموافقيه الا أن ابن مسعود يعطيها إياه الكونها عصبته والباقون بالرد وعن زيد الباقي لبيت المال فان كان مها أخ لام فله السدس والباقي له انقانا إنه العصبة على الرواية الاولى وعلى الاخرى السكل للام ولا شيء للحال على الروايتين، فان كان معها مولى أم فلا شيء له عندنا وقال زيد ومن وافقه وأبو حنيفة الباقي له وان لم يكن لامه عصبة الا مولاها فالباقي له إذا قلنا عصبتها عصبته وعلى الرواية الاخرى هو الام وهو قول ابن مسعود لابها عصبة ابنها

(فصل) فان لم يخلف الا أمه فلها الثلث فرضاً والباقي بالرد وهو قول علي وسائر من يرى الره وفي الرواية الاخرى لها الباقي بالتعصيب فان كان مع الام عصبة لها فهل يكون الباقي لها أو له على روايتين ذكر ناهما فان كان لها عصبات فهو لافريهم منها على الرواية الاولى فاذا كان منها أبوها وأخوها فهو لا بيها فان كان مكان الاب جد فهو بين أخرها وجدها نصفين فان كان معهم ابنها وهو أخوه لامه فلا شيء لاخيها ويكون لامه الثلث ولاخيه السدس ولاخيه الباقي أو ابن أخيه وان خلف أمه وأخاه وأخته فل كل واحد منهم السدس والباقي لاخيه دون أخته وان خلف ابن أخيه وبنت أخيه أو خاله

ومسئلة ﴾ قال ( وما فيه نصف وسدس أو نصف وثلث أو نصف وثلثان فأصلها من ستة وتمول إلى سبعة والى ثمانية والى تسعة والىءشرة ولا تمول أ كثرمن ذلك)

وخالته فالباقي للذكر وان خلف اخته وابن اخته فلاخته السدس والباقي لابن أخته وعلى الرواية الاخرى الكل للام في هذا الموضع

(فصل) ابن ملاعنة مات وترك بنتاً وبنت ابن ومولى أمه الباقي لمولى الام في قول الجمهور وقال ابن مسعود الرد أولى من المولى فان كان معهم أم فلهاالسدس وفي الباقيروايتان (احداها) للمولى وهو قول الاكثرين (والثانية) للام وهو قول ابن مسعود فان لم يكن معهم مولى فالباقي مردود عليهم في احدى الروايتين والاخرى هو للام فان كان معهم أخ فلا شيء له بالفرض وله الباقي في رواية والاخرى هو للام ، بنت وأخ أوابن أخ أو خال أو أبو أم أو غيرهم من العصبات للبنت النصف والباقي للمصبة في قول العبادلة وان كان معها أخ أو أخت أو ابن أخ وأخته أو خال وخالة فالباقي للنكر وحده في قولهم وقال أبو حنيفة وأصحابه المال للبنت بالفرض والرد ورووا ذلك عن علي عليه السلام أنه جمل ذا السهم أحق ممن لا سهم له وانه ورث ابن ملاعنة ذوي أرحامه كما يرثون من غيره قال ابن اللبان واليس هذا محفوظاً عن علي أنما المشهور عنه قوله لاولياء المرجومة عن ابنها: هذا أبنكم ترثونه ولا يرثركم فان جني جناية فعليكم وفسر القاضي قول أحمد ان لم يكن أم نعصبتها عصبته بشقديم الرد على عصبة الام كقوله في أخت وابن أخ المالكله للاخت قال شيمخنا وهذا تفسير للحكلام بشقضيه وحمل للفظ على خلاف ظاهره وأعا هذه الرواية كمذهب ابن مسعود ورواية الشعبي بشعد ما يقتضيه وحمل للفظ على خلاف ظاهره وأعا هذه الرواية كمذهب ابن مسعود ورواية الشعبي بشعد ما يقتضيه وحمل للفظ على خلاف ظاهره وأعا هذه الرواية كمذهب ابن مسعود ورواية الشعبي

عانية وهي مسئلة المباهلة فان كان معهم أخت أخرى من أي جهة كانت أو أخ من ام فهي من عمانية أيضاً (عرل تسعة) زوج وست أخوات مفترقات تعول الى تسعة و تسعى الغراء : زوج أمو اللاث أخوات مفترقات تعول الى عشرة و تسمى أم الفروخ لكثرة عوله الانها عالت بثلثيها فشبو الاصل بالام والعول بالفروخ و ويروى أن رجلاجا الى شريح نقال ان امر أني مانت ولم تنرك ولداً فك لي من مير انها ؟ قال لك النصف فمن خلفت ؟ قال خلفت أمها و أختيها من أبيها و أختيها من أبيها و أختيها من أمها و ابا قال لك الاثة أسهم من عشرة فخرج الرجل فقال ألا تعجبون من قاضيكم ؟ قال لي النصف فو الله ما أعطاني نصفا ولا ثلثا ، فقال له شريح الاانك تراني قاضيا المرأة لا نها اداك رجلافا جراً تكتم القصة و تذبه الفاحشة ، و تى عالت المسئلة الى تسعة أو الى عشرة لم يكن أن يجتمع فروض أكثر من هذا ولا يمكن أن يجتمع فروض أكثر من هذا ولا يمكن أن يجتمع فروض أكثر من هذا ولا يمكن أن يجتمع فروض اكثر من هذا و لا يمكن أن يجتمع فروض المنات المنطقة و تضم بعضها الى بعض فها المنات المنات المنات المنات المنات المنات المنات المنات أثلاث أو الام السلاس المنات المنات المنات المنات عشرة المنات أشرة و المنات عشرة المنات المنات عشرة المنات المنات عشرة المنات عشرة المنات عشرة المنات المنات

عن على وعبد الله أنهما قالاعصبة ابن الملاعنة امه ترث ماله أجمع فان لم يكن أم فعصبتها عصبته: امرأة وجدة وأختان وابن أخ للمرأة الربع وللجدة السدس واللاختين النلث والباقي لابن الاخ في الروايتين جميعاً، وقال أبو حنيفة الباقي يرد على الاختين والجدة وهو قول القاضي في الرواية الثانية: أبو أم وبنت وابن أخ وبنت أخ الباقي لابن الاخ وحده ويحتمل يكون لاب الام سدس باقي المال وخمسة أسداسه لابن الاخ، وقال أبو حنيفة المال بين أبي الام والبنت على أربعة بالفرض والرد

(فصل) فان لم يترك ابن الملاعنة ذا سهم فالمال لعصبة أمه في قول الجماعة وقدروي ذلك عن علي وقال أبو حنيفة وأصحابه هو بين ذوي الارحام كميراث غيره ،ورووه عن علي وذلك مثل خالوخالة وابن أخ وأخته المال للذكر وفي قول أبي حنيفة هو بينها في المسئلتين نصفين: خالة لا ب وأم وخال لا ب المال للخال وقال أبوحنيفة هوللحالة : خالة وبنت بنت المال بينها على أربعة، واذا لم يخلف ان الملاعنة الا ذا رحم في ميراثه كحكمهم في ميراث غيره على ما نذكره

(فصل) واذاقسم ميراث بن الملاعنة ثم أكذب الملاعن نفسه لحقه الولدو نقصت القسمة، وقال ابوحنيفة لا ياحقه النسب بعد موته الا ان يكونا تو أمين مات احدها واكذب نفسه والاخباق فيلحقه نسب الباقي والميت معا وقد مضى الكلام معه في غير هذا الموضع

(فصل) ولوكان المنفى باللمان تو أمين ولهما أخ آخر من الزوج لم ينفه فمات أحد التو امين فميراث تو أمه منه كميراث الآخر في قول الجمهور وقال مالك ير ثه تو أمه كميراث أخلا بوين لانه أخوه لا بويه بدليل أن

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وما فيه ربع وسدس أو ربع وثلث أو ربع وثلثان فأصلها من اثنى عشر و تعول الى ثلاثة عشر والى خسة عشر والى سبعة عشر ولا تعول إلى أكثر من ذلك )

الزوجلوأقر باحدها لحقه الآخر وهذا أحد الوجهين لاصحاب الشافمي

ولنا أنهما توأمان لم يثبت لها أب ينتسبان اليه فأشبها توأمى الزانية ولا خلاف في توأمى الزانية ولا خلاف في توأمى الزانية وفارق هذاما اذااستلحق أحدهما لانه ثبت باستلحاقه أنه أبوهما

(فصل) قولهم ان الام عصبة ولدها أو ان عصبتها عصبته انما هو في الميراث خاصة كقولنا في الاخوات مع البنات. فعلى هذا لا يعقلون عنه ولا تثبت لهم ولاية النزو بج ولاغيره هذا قول الاكثرين وقد روي عن علي رضي الله عنه أنه قال لأولياء المرجومة في ولدها هذا ابنكم ترثونه ولا يرثكم وان جنى فعليكم وروي هذا عن عبدالله وابراهيم

ولنا أنهم أنما ينتسبون اليه بقرابة الأم فلم يعقلوا عنه ولم نثبت لهم ولاية التزويج كما لو علم ابوه ولا يلزم من التعصيب في الميراث التعصيب في العقل والتزويج بدليل الأخوات مع البنات ، فاما أن اعتق أبن الملاعنة عبداً ثم مات ثم مات المولى وخلف أم مولاه وأخا مولاه احتمل أن يثبت لهما الارث بالولاء لان التعصيب ابت وحكي ذلك عن أبي يوسف، وهل يكون للام أو للاخ ؟ على الروايتين، ويحتمل أن لا يثبت لهما ميراث لان النساء لا يرثن من الولاء ألا ما اعتقن أو اعتق من اعتقن فكذلك من يدلي بهن وما ذكر ناه للاحتمال الاول يبطل بالاخوات مع البنات ومن عصبهن أخوهن من الاناث

(مسئلة) ( وإذا مات ابن الملاعن وخلف امه وجدته فلامه الثلث والياقي للجدة على احدى

ولا يمكن ان تعول الا على الافراد لان فيها فرضا يباين سأئر فروضها وهو الربع فانه ثلاثة وهي فرد وسائر فروضها يكون زوجا فالسدس اثنان والثاث أربعة والثاثان عانبة والنصف سنة ومتى عالت الى سبعة عشر لم يكن الميت فيها إلا رجلا

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ قال (وما كان فيه نمن وسدس أو نمن وسدساز أو نمن وثلثان فأصلهامن أربعة وعشرين ولا تمول الى أكثر من ذلك )

إنما كان كذلك لانك تضرب مخرج الممن في مخرج الثانين أو في وفق مخرج السدس فيكون أربعة وعشرين ولم نقل من وثاث لان الثاث لا يجتمع مع الممن قانه لا يكون إلا للزوجة مع الولد ولا يكون الثاث في مسئلة فيها ولد لانه لا يكون الا لولد الام والولد بسقطهم أو الام بشرط عدم الولد ومسائل ذلك: امر أة وأبوان وابن أو ابنان أو بنون و بنات: امرأة وابنتان وأم وعصبة: ثلاث نسوة وأربع جدات وستة عشر بنتا وأخت: امرأة و بنت ابن وجدة وعصبة: العول امرأة وأبوان وابنتان تعول إلى سبعة وعشرين و تسمى المنبرية لانها أقل الاصول عولا لم تعلى الا بثمنها و تسمى المنبرية لان عليا رضي الله عنه سئل عنها على المنبر فقال صار عمها تسعا ومضى في خطبته . يعني ان المرأة كان لها الممن ثلاثة من سبعة وعشرين و هي التسع ولا يكون الميت

الروايتين وهذه جدة ورثت مع ام اكثر منها)

إذاماتان ابن الملاعنة وخلف امه وام ابيه فلامه الله والماقي لهابالر دوهذا قول على وعلى الرواية الاخرى الباقي لام ابيه لانها عصبة ابيه وهذا قول ابن مسعود: ويعايا بها فيقال: جدة ورثت مع اما كثر منها وان خلف جدتيه فالمال بينها بالفرض والرد على قول على وفي قول ابن مسعود لها السدس في ضا بينها وباقي المال لام ابيه: ام ام وخال اب الام السدس وفي الباقي قولان (احدهما) انه لها بالرد (والثاني) لحال الاب وفي قول على الكل للجدة: خال وعم وخال اب وابو ام اب المال للعم لانه ابن الملاعنة فان لم يكن عم فلابي ام الاب لانه ابوها فان لم يكن فلخال الاب فان لم يكن فللخال لانه ذو رحمه: بنت وعم للبنت النصف والباقي للعم وفي قول على السكل للبنت لانه يقدم الرد على توريث عصبة الملاعنة ، وأو كان بدل الحال بين البنت والام على اربعة بالفرض والرد ولا شيء للخال لانه ليس بعصبة الملاعنة ، وأو كان بدل الحال خال اب كان الباقي له لانه عصبة الملاعنة، فأما ابن ابن ابن الملاعنة فاذا ان يكون عم ابيه فالمال لعمه لانه عصبته وهذا ينبني ان يكون اجهاعا، وقد قال بعض الناس يحتمل خلف عمه وعم ابيه فالمال لعمه لانه عصبته وهذا غلط بين لان العصبات انما يعتبر اقربهم من الميت لامن ان يكون عم الاب اولى لانه ابن الملاعنة وهذا غلط بين لان العصبات انما يعتبر اقربهم من الميت لامن وقول على وفي الثانية لام ابي ابيه وهو قول ابن مسعود وان خلف اده وجدته وجدة ابيه فلامه الناث قول على وفي الثانية لام ابي ابيه وهو قول ابن مسعود وان خلف اده وجدته وجدة ابيه فلامه الناث

في هذا الاصل إلا رجلا لان فيها ثمنا ولا يكون الا المرأة مع الولد ولا يمكن أن يعول هذا الاصل إلى أكثر من هذا إلا على قول ابن مسعود فأنه يحجب الزوجين والام بالولد والـكافر والقائل والرقيق ولا يورثه ، فعلى قوله إذا كانت امرأة وأم وست أخوات مفترقات وولد كافر فللاخوات الثاث والثاثان أربعة وعشرون وللام والمرأة السدس والثن سبعة فتعول الى أحد وثلاثين

# ( فصول في تصحيح المسائل )

وإذا لم تنقسم سهام فريق من الورثة عليهم قسمة صيحة فاضر بعددهم في أصل المسئلة وعراف النات عائلة الا أن يوافق عددهم سهام م بنصف أو ثلث أو غير ذلك من الاجزا فيجز تك ضرب وفق عددهم في أصل المسئلة مضروب المسألة رعولها إن كانت عائلة فها بالم فنه تصح فاذا أردت القسمة فكل من له شيء من أصل المسئلة مضروب في المعدد الذي ضربته في المسئلة وهو الذي يسمى جزء السهم فها بلغ فهو له إن كان واحدا وان كانوا جماعة قسمته عليهم، وان شئت قلت إذا كان الكسر على فريق واحد فلواحدهم بعد التصحيح مثل ما كان لجماعتهم قبل التصحيح او وفقه إن كان وافق ، شال ذلك : زوج وأم وثلاثة اخوة أصلها من منة الزوج النصف ثلاثة وللام السدس سهم بقي للاخوة سهمان لانتقسم عليهم ولا توافقهم فاضرب عددهم وهو ثلاثة في أصل المسألة تكن عائية عشر سهما: الزوج ثلاثة في ثلائة تسعة والام سهم في عددهم وهو ثلاثة وللاخوة سهمان في ثلاثة تكن ستة لكل واحد منهم سهمان، ولو كان الاخوة ستة وافقتهم ثلاثة ثلاثة وللاخوة سهمان في ثلاثة تكن ستة لكل واحد منهم سهمان، ولو كان الاخوة ستة وافقتهم

ولا شيء لجدته وفي الباقى روايتان (إحداهما) يرد على الام (والثانية) لجدة ابيه ، وان خلف خاله وخال أبيه وخال جده فالمال لحال جده فان لم يكن فلخاله ولا شيء لحال أبيه ، فأما ولد بنت الملاعنة فليست الملاعنة عصبة لهم في قول الجيم لان لهم نسباً معروفاً من جهة أبيهم وهو زوج بنت الملاعنة ولو اعتقت بنت الملاعنة عبداً ممات عمات المولى وخلفتاً ممولاته ورثت مال المولى لابها عصبة لبنتها والبنت عصبة لمولاها في أحد الوجهين وقد ذكر ناهما في ابن الملاعنة

( فصل ) والحيكم في ميراث ولد الزنا في جميع ما ذكر ناكالحكم في ولد الملاعنة على ما ذكر نا من الاقوال والاختلاف إلا أن الحسن بن صالح قال عصبة ولد الزنا سائر المسلمين لان أمه ليست فراشاً مخلاف ولد الملاعنة ، والجمهور على التسوية بينها لا نقطاع فسبكل واحد منها من أبيه إلاأن ولد الملاعنة يلحق الملاعنة يلحق الملاعن اذا استلحقه وولد الزنا لا يلحق الزاني في قول الجمهور ، وقال الحسن وابن سيرين يلحق الواطيء إذا أقيم عليه الحد و برثه وقال ابراهيم يلحقه إذا جلد الحد أو ملك الموطوءة وقال اسحاق يلحقه وذكر عن عروة وسليان بن يسار نحوه وروي علي بن عاصم عن أبي حنيفة أنه قال لا أرى بأساً إذا زنى الرجل بالمرأة فحمات منه أن يتزوجها مع حملها ويستر عليها والولد ولدله وأجمعوا على أنه اذا ولد على غير فراش رجل فادعاه أنه لا يلحقه وأنما الحلاف فيما اذا ولد على غير فراش ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « الولدلافراش وللعاهر الحجر» ولانه لا يلحق به إذا لم يستلحقه وانا قول النبي صلى الله عليه وسلم « الولدلافراش وللعاهر الحجر» ولانه لا يلحق به إذا لم يستلحقه

سهامهم بالنصف فردهم الى نصفهم ثلاثة و تعمل فيها كعملك في الاولى سواء ولكل واحد من الاخوة سهم وهو وفق سهام جماعتهم

( فصل ) وان كان الكسر على فريقين لم تخل من أربعة أقسام [ أحدها ] أن يكون العددان مهاثلين فيجزئك ضرب أحدهما في المسألة ومثال ذلك : زوج وثلاث جدات وثلاثة اخوة أصلها من سنة للزوج ثلاثة وللجدات سهم وللاخوة سهمان فتضرب أحد العددين في المسألة تكن عمائية عشر، وطريق القسمة فيها مثل طريقها إذا كان الكسر على فريق واحد سواء ولو كان الاخوة سنة وافقوا سهمهم بالنصف رجعوا إلى ثلاثة وكان العمل فيها كماذكرنا سواء

(القسم الثاني) أن يكون العددان متناسبين وهو أن يكون أحدهما ينتسب الى الآخر بجزء من أجزائه كنصفه وثلثه أو غير ذلك من الاجزاء فيجزئك ضرب العدد الاكثر منهما في المسألة ، ومثاله مالو كان الجدات في هذه المسألة سنا فان عدد الاخوات نصف عدد الجدات فاجتزي بعددهن واضربه في أصل المسألة تكن ستة وثلاثين ومنها تصح ، ولو كان عدد الاخوة ستة وافقتهم سهامهم بالنصف ورجعوا الى ثلاثة وعملت على ما ذكرنا

( القسم الثالث ) أن يكون العددان متباينين لا يماثل أحدهما الآخر ولا يناسبه ولا يوافقه مثل أن يكون عدد الجدات أربعاً والاخوة ثلاثة فانك تضرب عدد أحدهما في جميع الاجزا. فما بلغ

فلم يلحق به محال كما لوكانت أمه فراشاً أو كما لو لم يجلد الحد عند من اعتبره والله أعلم ( فصل ) قال رحمه الله (وللجدات السدس واحدة كانت أو أكثر إذا تحاذين)

قال ابن المنذرأجم أهل المهم على أن للجدة السدس إذا لم تكن أم للميت وحكى غيره رواية شاذة عن ابن عباس أنها بمنزلة الام لانها تدلي بها فقامت مقامها عند عدمها كالجد يقوم مقام الاب

ولنا ما روى قبيصة بن ذؤيب قال جاءت الجدة إلى أبي بكر تطلب ميراثها فقال مالك في كتاب الله شيء وما أعلم لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن شيئاً ارجعي حتى أسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاها السدس فقال هل معك غيرك إفشهد له محمد ابن مسلمة فامضاه لها أبو بكر رضي الله عنه، فلما كان عمر رضي الله عنه جاءت الجدة الاخرى فقال مالك في كتاب الله شيء وماكان القضاء الذي قضي به إلا في غيرك وما أنا بزائد في الفرائيس شيئاً ولدكن هو ذاك السدس فان اجتمعها فهو لماكما وأيكما خلت به فهو لها، رواه مالك في الموطأ والترمذي وقال حديث حسن صحيح، وأما الجد فلا يقوم مقام الاب في جميع أحواله على ما ذكر ناه وأجمع أهل العلم على أن الأم تحجب الجدات من جميع الجهات، وعن بريدة أن الذي صلى الله عليه وسلم جعل للجدة السدس اذا لم يكن دونها أم رواه أبو داود وهذا يدل على أنها لا ترث معها شيئاً، ولان الجدة تدلي بالام فسقطت بها كسقوط الجد بالاب وابن الابن به فأما أم الاب فانها أنما أنها ترث ميراث

ضر بنه في المسألة ومتى ضربته همنا كان اثني عشر فاذا ضربته في المسألة كانت اثنين وسبعين ، وان وافق أحد العددين سهامه دونالآخر أخذت وفق الموافق وضربته فيما لم بوافق وعملت على ما ذكرنا وان وافقا جميعاً سهامهما رددتهما الى وفقهماوعمات في الوفنين عملك في العددين الاصلين

(القسم الرابع) أن يكون العددان متفقين بنصف او ثلث أو ربع أو غيره ذلك من الاجزاء فانك ترد أحد العددين الى وفقه ثم تضربه في جميع الآخر فما بلغ ضربته في المسئلة ومثاله أن تكون الاخوة تسعة والجدات ستا فيتفقان با ثلث فترد الجدات إلى ثلثهن اثنين وتضربهما في عدد الاخوة تكن عمانية عشر ثم تضرب ذلك في أصل المسئلة تكن مائة وعمانية ومنها تصح

( فصل ) وان كان السكسر على ثلائة أحياز نظرت قان كانت مهائلة كثلاث جدات وثلاث بنات وثلاثة أعمام ضربت أحدها في المسئلة فما بلغ فند تصح المسألة ، ولدكل واحدم به بعدالتصحيح مثل ما كان لجماعتهم ، وان كانت متناسبة كجدتين وخمس بنات وعشرة أعمام اجتزأت با كثرهاوهي العشرة فضربتها في المسألة تكن ستين ومنها تصح ، وان كانت متباينة مثل أن يكون الاعمام في هذه المسئلة ثلاثة ضربت بعضها في بعض تكن ثلاثين عم ضربتها في المسألة تكن مائة وعمانين ، وان كانت متوافقة كست جدات وتسع بنات وخمسة عشر عداً ضربت وفق عدد منها في جميع الآخر فما بلغ وافقت بينه وبين الثالث وضربت وفقه في جميع الثالث ثم اضرب ماممك في أصل المسألة فما بلغ

أم لانها أم ولذلك ترث وابنها حي ولو كان ميراثها من جهته ما ورثت مع وجود.

( فصل ) ولا يزيد ميرائهن على السدس فرضاً وان كثرن اجمع على هذا أهل العلم لما روينا من الحبر فان عمر شرك بينها وروي ذلك عن أبي بكر رضي الله عنه فروى سعيد باسناده عن القاسم بن محمد قال جاءت الجدتان الى أبي بكر رضي الله عنه فأعطى أم الأم الميراث دون أم الاب فقال له عبدالرحمن بن سهل بن حارثة وكان شهد بدراً يا خليفة رسول الله أعطيت التي ان ماتت لم يرثها ومنعت التي لو ماتت ورثها فجمل أبو بكر السدس بينها، ولانهن ذوات عدد لا يشاركهن ذكر فاستوى كثيرهن وواحدتهن كالزوجات وانما يشتركن في السدس اذا تحاذين لتساويهن في الدرجة

( فصل ) ولا خلاف بين أهل العلم في توريث جدتين أم الأم وأم الأب وكذلك ازعلتا وكانتا في القرب سواء كأم أم أم وأم أم أب وحكي عن داود أنه لا يورث أم أم الاب شيئاً لا نه لا يرثها فلا ترثه ولانها غير مذكورة في الخبر

ولنا ما روى سعيد عن ابن عيينة عن منصور عن ابراهيم أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام وأخرجه أبو عبيد والدارقطني ومن ضرورته أن تكون منهن أمام الاب أو من هي أعلى منها ، وما ذكره داود فهو قياس وهولا يقول بالقياس ثم هو باطل بام الام فانها ترثه ولا يرثها وقوله ليست مذكورة في الخبر قانا وكذلك أم أم الام . واختلفوا

فنه تصح ، وان تماثل اثبان منها وباينهما الثالث أو وافقهما ضربت أحد المماثلين في جميع الثالث أو في وفقه وان كان موافقا فما بلنم ضربته في المسئلة ، وان تناسب اثبان وباينهما الثالث ضربت أكثرهما في جميع الثالث أو في وفقه ان كان موافقا ثم في المسئلة ، وان تباين اثبان ووافقها الثالث كاربهة أعمام وست جدات أحدهما في جميع الآخر ثم في النالث كاربهة أعمام وست جدات لا تسع بنات أجزأك ضرب أحد المنباينين في الآخر ثم تضربه في المسئلة ويسمى هذا الموقوف المقيد لانك إذا أردت وقف أحدهما لم يقف إلا السنة ولو وقفت غيرها ، ثل أن تقف التسعة وترد السنة إلى الاثنين أدخلا في الاربهة وأجزأك ضرب الاربعة في التسعة ، ولو وقفت الاربعة رددت السنة إلى ثلاثة ودخلت في التسعة وأجزأك ضرب الاربعة في التسعة ، ولو وقفت الاربعة رددت السنة فانه يسمى الموقوف المطلق وفي عملها طريقان (أحدهما) ماذ كرناه من قبل وهو طريق السكوفيين وودهما إلى ثانه يسمى الموقوف المطلق وفي عملها طريقان (أحدهما) ماذ كرناه من قبل وهو طريق السكوفيين وتودهما إلى أكثرها ، وإن كانا متباينين ضربت أحدهما في المرقوف ، وإن كانا متباينين ضربت أحدهما وزق أحدهما في جميع الآخر ثم في المرقوف ، وإن كانا متباينين ضربت أحدهما في المرتوب في المرقوف ، وإن كانا متباينين ضربت أحدهما وخوس عشرة من المرة ووافقها المؤنيا عشر بالنصف فترجم إلى سنة وتوافقها الخس

في توريث مازاد على الجداين فذهب أبو عبدالله الى توربث ثلاث جدات من غير زيادة عليهن روي ذلك عن علي وزيد بن ثابت وابن مسعود رضي الله عنه وروي نحوه عن مسروق والحسن وقتادة وبه قال الاوزاعي واسحاق وروي عن سعد بن أبي وقاص ما يدل على أنه لا يورث أكثر من جدتين وحكي أيضاً عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وسليان بن يسار وطلحة بن عبيدالله ابن عوف وربيعة وابي هرمز ومالك وابن أبي ذئب وأبي ثور وداود وقاله الشافعي في القديم وحكي عن الزهري أنه قال لا نعلم ورث في الاسلام الا جدتين، وحكي عن سعد بن أبي وقاص أنه أوتر بركمة فعابه ابن مسعود فقال سعد أتعيبني وانت تورث ثلاث جدات وروي عن ابن عباس انه ورث الجدات وان كثرن اذاكن في درجة واحدة الا من أدلت بأب غير وارث كأم أبي الامقال النسراقة وجهذا قال عامة الصحابة الا شاذاً واليه ذهب الحسن وابن سيرين والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وهو رواية المزني بن الشافعي وهو ظاهر كلام الحرقي فانه سمي ثلاث جدات وهن المتحد اذيات وان كثرن فعلي ذلك ويحتمل قول الحرقي وان كثرن لا يرث إلا ثلاث جدات وهن المتحد اذيات المذكورات بعد كاروي عن أحمد رحمه الله. واحتجوا بأن الزائدة جددة أدلت بوارث فوجب النت تورث كادى الثلاث .

ولنا حديث سعيد الذي ذكر ناه وروى سعيد أيضاً عن ابراهيم أنهم كانوا يوزُّنُونَ من الجداث

عشرة بالاخماس فترجع إلى ثلاثة وهي داخلة في الستة فنضرب الستة في العشرة تكن ستين ثم في المسئلة تكن ثلثما أن وستين وان وقفت الاثنا عشر رجعت العشرة إلى نصفها خمسة والحنس عشرة إلى ثلثها خمسة وهما مماثلان فنضرب خمسة في اثني عشر تكن ستين ، وإن وقفت الحنس عشرة رجعت العشرة إلى اثنين والاثنا عشر إلى أربعة ، ودخل الاثنان في الاربعة فتضربها في الحنس عشرة تكن ستين ثم في المسئلة

(فصل) في معرفة الموافقة والمناسبة والمباينة : الطريق في ذلك أن تلقي أقل العددين من أكثرهما مرة بعد أخرى فان فني به فالعددان متناسبان وان لم يفن به و لكن بقيت منه بقية القيتها من العدد الاقل فان بقيت منه بقية القيتها من البقية الاولى ولا تزال كذلك تلقي كل بقية من التي قبلها حتى يصل الى عدد يفني الملقى منه غير الواحد فاي بقية فنى بها غير الواحد فالموافقة بين العددين بجز، والمك البقية ان كانت أدبعة فبالارباع فان كانت ألائة فبالا بلاث فان كانت أدبعة فبالارباع فان كانت أحد عشر أو اثني عشر أو ثلاثة عشر فبجز، ذلك وان بقي واحد فالعددان متباينان، ومما بدلك على تناسب العددين ألمك متى زدت على الاقل مثله أبدا سارى الاكثر واحد ولا يكون ذلك الاقل انقسم تناسب العددين ألمك متى زدت على الاقل مثل أبدا سارى الاكثر واحد ولا يكون ذلك الافي النصف فا دونه قسمة صحيحة ومتى نسبت الاقل الى الاكثر ومعناها أن يوت من ورثة الميت انسان قبل قسم تركة الاول (فصل) في مسائل المناسخات ومعناها أن يوت من ورثة الميت انسان قبل قسم تركة الاول

ثلاثة ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام وهذا يدل على انتحد يد بثلاث وانه لا يرث أكثر منهن المراه ثنين من قبل الاب بعضهن اقرب من بعض فالميراث لأقربهن وعنه ان القربى من جهة الاب لا تحجب البعدى من جهة الأم) اما إذا كانت احدى الجدتين ام الاخرى فلا خلاف بين اهل العلم في ان الميراث للقربى وتسقط البعدى بها ، وان كانتا من جهتين والقربى من جهة الام فالميراث لها وتحجب البعدى في قول عامتهم الا ما روي عن ابن مسعود ويحيي بن آدم وشريك ان الميراث بينها وعن ابن مسعود ان كانتا من جهة الاب والاخرى ام الجدسقطت ام الجد بام الاب وسائر اهل العلم على كانتا من جهة الاب احداها ام الاب والاخرى ام الجدسقطت ام الجد بام الاب فهل تحجب البعدى من جهة الاب فهل تحجب البعدى من جهة الام أو يعه وايتان (احداها) انها تحجبها ويكون الميراث للقربى وهذا قول على عليه السلام من جهة الام أو يه وبينها وهي الرواية الثابتة عن زيد وبه قال مائك والاوزاعي وهو احد قولي (والرواية الثانية) هو بينها وهي الرواية الثابتة عن زيد وبه قال مائك والاوزاعي وهو احد قولي الشافعي لان الاب الذي تدلي به الجدة لا يحجب البحدة من قبل الام قانها تدلي به الجدة الا يحجب البحدة من قبل الام قانها تدلي به اولى ان لا يحجبها وبهذا فارقتها القربى من قبل الام قانها تدلي بالام وهي تحجب جميع الجدات

ولنا انها جدة قربى فتحجب البعدى كالتي من قبل الام ولان الجدات امهات يرثن ميراثاً واحداً

فاذا وجد ذلك نظرت فان كان ورثة الاول يرثون الثاني على حسب ميراتهم من الاول مثل أن يكونوا عصبة لها جميعا وقد يتفق ذلك في أصحاب الفروض في مسائل يسيرة كرجل مات عن امرأة والائة بنين وبنت ثم مات أحد البنين قبل قسمة التركة فان للمرأة من الاول سهما مثل سهم البنت وكنصف سهم ابن وكنصف سهم ابن وكذلك لها من الثانية فاذا كان كذلك فاقسم المسئلة على ورثة الثاني ولا تنظر الي الاول ، فلو خلف رجل خمسة بنين وخمس بنات فات منهم ابن ثم بنت ثم الإولى من يرث من الاولى دون ما يقي كا لو كان مع هؤلاء امرأة للميت ليست أما لهم فانك تفرز لها الثمن وتقسم الهاقي على ما ذكرنا وان كانت أما لهم الا أنها ماتت قبلهم أو بعد بعضهم ولم تفرز لها الثمن وتقسم الهاقي على ما ذكرنا وان كانت أما لهم الا أنها ماتت قبلهم أو بعد بعضهم ولم تفرز لها الثمن وتقسم الميراث كله على الباقين الذكر مثل حظ الانثيين ولم ينظر في ميراثها لانه قد صار اليهم فان لم يكونوا كذلك فانك تقسم مسألة الاول ثم تنظر ما صار العميت الثاني فيها فان قد صار اليهم فان لم يكونوا كذلك فانك تقسم مسألة الاولى ومثال ذلك امرأة وبنت من غيرهاوأخ انقسم على مسئلة فقد صحت المسئلة ن وجها حهم ولابنتها عمان ويبقى سهم اللاخ الاول فصارله من المشئلة بن أو جها مهم ولابنتها عمان ويبقى سهم اللاخ الاول فصارله من المسئلة بن وحمان وبقي الم المناتين ما المناتية الثانية الثانية من اربعة لتروجها حهم ولابنتها عمان ويبقى سهم اللاخ الاول فصارله من المسئلة بن

من جهة واحدة فاذا اجتمعن فالميراث لافرين كالآباء والاخوة وكل قبيل اذا اجتموا فالميراث للاقرب وقولهم إن الاب لا يسقطها قلنا لانهن لا يرثن ميراثه وإنما يرثن ميراث الامهات لكونهن امهات ولذلك اسقطتهن الام والله اعلم

(مسائل) (من ذلك ام ام وام ام اب فالمال للأولى إلا في قول ابن مسعود هو بينها، ام اب وأم أم أم أم أم المال للاخرى هو بينها، أم أبوأم أموأم حد المال للاخرى هو بينها، أم أبوأم أموأم حد المال للاوليين في قول الجميع إلا شريك ومن وافقه هو بينهن ام اب وام ام وام ام ام وام أبي اب هو للاوليين في قول الجميع

(مسئلة ) (ولا يرث اكثر من ثلاث جدات ام الام وام الاب وام الجد ومن كان من امهاتهن وان علت درجتهن) فلهن السدس إذا تحاذين في الدرجة لما روي سعيد باسفاده عن ابراهيم ان الذي صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام وقال ابراهيم كانوا يورثون ثلاث جدات وهذا يدل على انه لا يرث اكثر من ثلاث وفي ذلك اختلاف ذكر ناه فأما ام أبي الام فلا ترث لانها تدلي بغير وارث وكذلك كل جدة تدلي بغير وارث وهذا اجماع من اهل المهم الا ما حكى عن بن عباس وجابر بن زيد ومجاهد وابن سيرين انهم قالوا ترث وهو قول شاذ لا نعلم اليوم به قائلا لانها تدلي بغير وارث فلم ترث كالاجانب واما أم ابي الجد ومن ادلت بأكثر من ثلاثة ا باء وهؤلاء البجدات المختلف فيهن وقد ذكر نا ذلك

(المغني والشرح الكبير) (١) (الجزء السابع)

أربعة أسهم وصحت المسئلة الى وفقها ثم ضربته في المسئلة الاولى في المغلقة وافقت بين سهامه ومسئلة فان اتفقا رددت مسئلته الى وفقها ثم ضربته في المسئلة الاولى في باغ فمنه تصح المسئلتان ثم كل من له شيء من المسئلة الاولى مضروب في وفق المسئلة الاالمانية وكل من له شيء من المسئلة الثانية مضروب في وفق سهام الميت الثاني مثال ذلك اذا خلفت البنت زوجا وابنتين فمسئلتها من اثري عشر توافقها سهامها بالربع فترجع الى ثلاثة تضرب في ثمانية تكن أربعة وعشربين المرأة سهم من الاولى في ثهلائة والملاخ ثلاثة في ثلاثة بتسعة وله من الثانية سهم في سهم تكن عشرة والمزوج ثلاثة في سهم وللابنتين ثمانية وان لم يوافق سهامه مسئلة ضربت المسئلة الثانية في الاولى ثم كل من له شيء من الثانية مضروب في سهام الميت الثاني فان مات ثالث عملت مسئلته ونظرت سهامه مما صحت منه المسئلةان فان انقسم على مسئلته الوالي فان مات ثالث عملت مسئلته وان لم تصح وافقت ببن مسئلته وسهامه وضربت وفق سهام مسئلته ان وافقت أو جميعها ان لم توافق فيما صحت منه الاوليان وعملت على ما ذكر نا و كذلك تصنع في الرابع والخامس وما بعده

(فصل) وانأردت قسمة المسئلة على قراريط الدينار فانها في عرف الهل للدنا أربعة وعشرون قيراطا فان كانت السهام كثيرة فلك في قسمها طريقات (أحدهما) أن ينظر ما تركب منه العدد

(أمثلة ذلك) ذلك أم أم ، وأم أب السدس بينها اجماعا) أم أم أم ، وأم أم أب وأم أب يأب وأم أب أب وأم أب أب وأم أبي أب وأم أبي أم السدس للثلات الاول إلا عند مالك وموافقيه فانه للاوليين ، وعند داود هو للأولى وحدها ولا ترث الرابعة إلا في القول الشاذ عن ابن عباس وموافقيه ،أم أم أم أم أم ، وأم أم أم أم أب ، وأم أبي أب ، وأم أب أو أم أب أم أم ، وأم أبي أبي أب ، وأم أبي أبي أب ، وأم أبي أبي أب ، وأم أبي أبي أم وأم أبي أبي أم وأم أبي أبي أم وأم أبي أم أم ، وأم أبي أبي أم ، وأم أبي أبي أم ، وأم أبي أب أم أب ، وأم أب أم أب ، وأم أبي أبي أب أب أب السدس للاولى عند داود ، وللاوليين عند مالك وموافقيه ، وللثلاث الأول عند احمد وموافقيه ، وللأربع الباقيات إلا في الرواية الشاذة ، وفي الجملة ولايث من قبل الأم إلا واحدة ، ولا من قبل الأب إلا اثنتان ، وهما اللتان جاء ذكرهما في الخبر إلا عند أبي خنيفة وموافقيه فانهما كما علون درجة ازداد في عددهن من قبل الابواحدة .

ر مسئلة ﴿ مسئلة ﴾ ( والجدات المتحاذيات أم أم أم ، وأم أم أب ، وأم أب ، وأم أب ، وان كثرن فعلى ذلك)

يعني بالتحاذيات المتساويات في الدرجة بحيث لا تسكون واحدة أعلى من الأخرى ولا أنرل منها
لان الجدات أعا يرثن كابهن إذا كن في درجة واحدة ومتى كان بعضهن أقرب من بعض فالميراث لاقربهن ، وفيه اختلاف ذكر ناه فاذا قيل نزل جدتين وارثتين على أقرب المنازل فهاأم أم، وأم أب ، وأم أب ، وأم أب ، واحدة من قبل الام واثنتان من قبل الاب وفي درجتها أخرى من قبل الام غير وارثة وهي أم أبي أم ولا يرث أبداً من قبل الام إلا

فانه لابد أن يتركب من ضرب عدد في عدد فانسب أحد العددين الي أربعة وعشرين إن كان أقل منها وخذ من العدد الآخر مثل تلك النسبة فما كان فهو لكل قيراط ، وإن كان أكثر من أربعة وعشرين قسم عليها فما خرج بالقسم فاضربه في العدد الآخر فما باخ فهو نصيبه ومثال ذلك سمائة أردت قسمتها فانك تعلم أنها متركبة من ضرب عشرين في ثلاثين فانسب العشرين الى أربعة وعشرين تكن نصفها وثلمها فحد نصف اثلثين وئلمها خمسة وعشرون فهو سهم القيراط وإن قسمت الثلثين على أربعة وعشرين خرج بالقسم سهم وربع فاضربها تكن خمسة وعشرين كا قلنا

(والثاني) أن تنظر عدداً أذا ضربته في الاربعة والعشرين ساوي المقدوم أو قاربه فاذا بقيت منه بقية ضربتها في عدد آخر حتى يبقى أقل من المقدوم عليه ثم تجمع العدد الذي ضربته اليه وتنسب تلك البقية من المقسوم عليه فتضمها إلى العدد فيكون ذلك سهم القيراط مثاله في مسئلتنا أن تضرب عشرين في أربعة وعشرين تكن أربعائة وثمانين ثم نضرب خمسة في أربعة وعشرين تكن مائة وعشرين وتضم الحسة الى العشرين فيكون ذلك سهام القيراط فاذا عرفت سهام القيراط فانظر كل من له أسهم فاعظه بكل سهام من سهم القيراط قيراطاه فان بقي له من السهام مالا يبلغ قيراطا فانسبه الى سهام القيراط واعطه منه ميل تلك الذهبة ، فان كان في سهام القيراط كسر بسطتها من جنس الكسر ثم كل من له واعطه منه ميل تلك الذهبة ، فان كان في سهام القيراط كسر بسطتها من جنس الكسر ثم كل من له

واحدة وهي التي كل نسبها أمهات لا أب فيهن فاحفظ ذلك فان قيل نزل أربعاً فهن أم أم أم أم ، وأم أم أم أم أم أم أم أم أم أب ، وأم أم أم أب ، وأم أم أب ، وفي درجتهن أربع غير وارثات ، وقدد كرناهن فيا قبل إلا أن أحمد لا يورث أكثر من ثلاث جدات وهن الثلاث الأول ، ومن قال بتوريث زيادة على الثلاث ورث في الدرجة الرابعة أربعاً ، وفي الحامسة خساً ، وفي السادسة ستاً ، وهو قول أبي حنيفة وموافقيه ، فاذا أردت تنزيل الجدات الوارثات وغيرهن فاعلم أن للهيت في الدرجة الأولى جدتين : أم أمه ، وفي الثانية أربع لان لكل واحد من أبويه جدتين فها أربع بالنسبة اليه ، وفي الثالثة ثمان لان لكل واحدمن أبويه عددهن ولا يرث من أبويه هذا كلا علون تضاعف عددهن ولا يرث منهن عند أحمد إلا ثلاث .

﴿ مسئلة ﴾ ( وترث الجدة وابنها حي وعنه لا ترث)

وجملته أن الجدة من قبل الاب إذا كان ابنها حياً وارثا فان عمر وابن مسعودوأباموسي وعمران ابن حصين وأبا الطفيل رضي الله عنهم ورثوها مع ابنها ، وبه قال شريح والحسن وابن سيرين وجابر ابن زيد والعنبري واستحاق وابن المنذر ، وهو ظاهر مذهب أحمد وقال زيد بن ثابت لاثرث وروي ذلك عن عثمان وعلي رضي الله عنها ، وبه قال مالك والثوري والاوزاعي وسعيد بن عبدالعزيز والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ، وهو رواية عن احمد رواه عنه جماعة من أصحابه ولا خلاف في توريثها مع ابنها اذا كان عما أو عم أب لانها لا تدلي به واحتج من أسقطها بابنها بأنها تدلي به ولا ترث معه كالجد مع الاب وأم الام مع الام

سهام بعدد مباخ السهام فله بعدد مخرج الكسر قراريط وتضرب بقية سهامه في مخرج الكسر و تنسبها منها عمال ذلك زوج وأبوان وابنتان ماتت الام وخلفت أما وزوجا وأختا من أبوين وأختين من أبواختين من أم فالاولى من خدسة عشر والثانية من عشر ين فتضرب وفق احداها في الاخرى تكن مائة وخمسين وسهم القيراط ستة وربع فابسطها أرباعا تكن خمسة وعشرين فهذه سهام القيراط فللبنت من الاولى أربعة في عشرة تكن أربعين فلها بخمسة وعشرين أربعة تبقى خمسة عشر اضربها في مخرج الكسر تكن ستين واقسمها على خمسة وعشرين تكن اثنين وخمسين فصار لها ستة وخمسان في مخرج الكسر تكن ستين واقسمها على خمسة وعشرين أربعة قراريط وابسط السهم الباقي أرباعا واللاب من الاولى والثانية ستة وعشرون فله بخمسة وعشرين منها أربعة قراريط وابسط السهم الباقي أرباعا تكن أدبعة أخماس خمس ولزوج الاولى ثلاثون فله بخمسة وعشرين منها أربعة قراريط وابسط السطهما أرباعا تكن خمس قيراط ولام الثانية سهان ابسطهما أرباعا تكن خمس قيراط وكذاك لكل أخت من أم واللاختين من الاب، شل ذلك وللاخت من الابوين ستة ابسطها أرباعا تكن أربعة أخماس قيراط وأربعة أخماس خمس قيراط وكذاك لكل أخت من أم واللاختين من الاب، شل ذلك وللاخت من الابوين ستة ابسطها أرباعا تكن أربعة أخماس خمس قيراط وأربعة أخماس قيراط وأربعة أخماس خمس قيراط وكذاك لكل أخت من أم واللاختين من الابوين ستة ابسطها أرباعا تكن أربعة أخماس قيراط وأربعة أخماس خمس

( فصل ) في قسمة التركات ان أمكن أن تنسب سهام كل وارث من المسئلة ثم تعطيه من النركة مثل تلك النسبة فحسن ومثال ذلك زوج وأبوان وابنتان والتركة أربعون ديناراً فلازوج ثلاث وهي خمس المسئلة فله خمس التركة وهي ثمانية دنانير ولكل واحد من الابوبن ثاثا خمس المسئلة فله ثنثا الثمانية ولكل واحد من البنين مثل ما للابوين كليهما وإن شئت ضربت سهام كل وارث في التركة

ولنا ماروى ابن مسعود رضي الله عنه قال أول جدة أطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس أم أب مع ابنها وا بنها حي، أخرجه النرمذي ورواه سعيد بن منصور إلا أن لفظه أطعمت السدس أم أب مع ابنها وقال ابن سيرين أول جدة أطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم السدس أم أب مع ابنها ولان الجدات أمهات يرثن ميراث الام لا ميراث الاب فلا يحجبن به كأمهات الام

﴿ مَسَائِلَ ﴾ ( أَمَ أَبُ وأَبِ السدس لها والباقي للاب وعلى القول الآخر الكل له دونها )

أم أم وأم أب السدس بينها على القول الاوا، وعلى الثاني السدس لأم الام والباقي للاب وقيل لام الام نصف السدس والباقي للاب لان الاب لو عدم لم يكن لام الام إلا نصف السدس فلا يكون لها مع عدمه والاول أصح لان الاخوة مع الابوين يحجبون الام عن نصف ميراثها ولا يأخذون ما حجبوها عنه بل يتوفر ذلك على الاب كذا ههنا ثلاث جدات متحاذيات وأب السدس بينهن على القول الاول ولام الام على القول الثاني وعلى الثالث لام الام ثلث السدس والباقي للاب فان كان مع المتحاذيات جد لم يحجب إلا مع أب، وأم أب، وأم أم أم أم السدس لام الاب ومن حجب الجدة بابنها أسقط أم الاب ثم اختلف الفائلون بذلك فقيل السدس كله لام أم الام لان التي تحجبها أو تزاحها قد سقط حكمها فصارت كالمعدومة وقيل بل لها نصف السدس على قول زيدلانه التي تحجبها أو تزاحها قد سقط حكمها فصارت كالمعدومة وقيل بل لها نصف السدس على قول زيدلانه

وقسمت ذلك على المسئلة فما خرج فهو نصيبه ، وإن شئت قسمت التركة على المسئلة ثم ضربت الخارج بالقسم في سهام كل وارث فما بلغ فهو له ، وإذا كانت المسئلة عدداً أصما عملت باحدى ها تين الطريقة بين وإن كان في السهام كسر بسطتها من جنسه على ما ذكرنا في القسم على قرار بط الدينار ولك في قسم التركة في مسائل المناسخات أن تقسم التركة أو القرار يط على المسئلة الاولى فما حصل المعيت الثاني قسمته على مسئلته ثم تفعل بالثالث والرابع وما بعدهما كذلك ، وإذا كان بين المسئلة والتركة موافقة فحذ وفقيهما واعمل بهما ماذكرنا

( فصل ) وإذا كانت البركة سهاما من عقار فاضرب أصل سهام العقار فيا صحت منه المسئلة فما بلغ فهو سهام العقار واضرب سهام كل وارث من أصل المسئلة في السهام الموروثة من العقار واضرب سهام الشركاء في أصل مسئلة الورثة ومثال ذلك زوج وأم وأخت والبركة ربم وسدس دار المسئلة من عمانية وأصل سهام العقار اثنا عشر فاضربها في النمانية تكن سنة وتسعين فلازوج ثلاثة من مسئلة مضروبة في السهام الموروثة وهي خمسة تكن خمسة عشر وللاخت كذلك فانسبها من الدار تكن ثمنها وربع عُنها واللام سهمان في خمسة تكن عشرة وهي نصف سدس الدار وثمن سدسها ، وإن شت بسطت الربع والسدس من قراريط الدينار وهي عشرة وقسمتها على المسئلة فللام ربعها وهي قير اطان و نصف وللاخت ثلاثة أغانها وهي ثلاثة قراريط وثلاثة أرباع قيراط وكذلك الزوج

يورث البعدى من جهة الام مع القربى من جهة الاب فكان لها نصف السدس وقيل لا شيء لها لانها أنحجبت بأم الاب ثم انحجبت ام الاب بالاب فصار المال كله للاب.

ومسئلة و السدس بينها المسلم المسئلة و السلم المسئلة و السلم المسئلة و السلم السلم المسئلة المسئلة و السلم المسئلة الم

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويرد على كل أمل الفرائض على قدر ميراتهم الا الزوج والزوجة )

وجملة ذلك أن الميت إذا لم يخلف وارثا إلاذوي فروضولا يستوعب المال كالبنات والاخوات والجدات فان الفاضل عن ذوي الفروض يؤد عليهم على قدر فروضهم إلا الزوج والزوجة روي ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم وحكي ذلك عن الحسن وابن سيربن وشر بح وعطا. ومجاهد والثوري وأبي حنيفة وأصحابه قال ابن سراقة وعليه العمل البوم في الامصار إلا أنه يروى عن ابن مسعود أنه كان لايرد على بنت ابن مع بنت ولا على أخت من أب مم اخت من ابوين ولأعلى جدة مع ذي سهم ، وروى ابن منصور عن أحمد أنه لايرد على ولدالام مع الامولا على الجد مم ذي سهم والذي ذكر الخرقي أظهر في المذهب وأصح وهو قول عامة أهل الرد لانهم تساووا في السهام فيجب أن يتساووا فيما يتفرع عايبها ولان الفريضة لوعالت لدخل النتص على الجميم الردينبغي أن يتالهم أيضًا فأما الزوجان فلا يرد عابهما بانفاق من أهل العلم إلا أنه روي عن عنان رضي الله عنه أنه رد على زوج ولعله كان عصبة أو ذا رحم فأعطاه لذلك أو أعطاه من مال بيت المال لا على سبيل الميراث وسبب ذلك إن شاء الله ان أهل الرد كابم من ذوي الارحام فيدخلون في عوم قول الله تعالى ( وألو الارجام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) والزوجان خارجان من ذلك وذهب زيد

> جهات ترث بها لم يكن ان مجمع معهاجدة اخرى وارثة عند من لا يورث اكثرمن ثلاث. ﴿ فصل ﴾ قال رحمه الله ( وللبنت الواحدة النصف )

لاخلاف في ذلك ببن علما. المسلمين لقول الله تعالى فان كانت واحدة فلها النصف ولان النبي عَلَيْتُهُ قَضَى في بنت وبنت ابن واخت ان البنت النصف ولبنت الابن السدس وما بتي الملاخت وان كانتا ابنتين فصاعدا فلهما الثلثان، أجم أهل العلم على أن فرض البدنين الثلثان الارواية شذت عن اين عباس أن فرضهما النصف لقول الله تعالى (فانكن ندا فوق اثنتين فابن شايا ماثرك) فد فهومه إن ما دون الثلث ليس لهما الثلثان والصحيح قول الجماعة فان الذي وَتَعَلِينَةٍ قال لاخي سعد بن الربيع ﴿ أعط ابنتي سمد الثاثين » وقال الله تمالي في الاخوات ( فان كانتا ثنتين فلهما اللثان بما ترك وهذا تنبيه على أنالبنتين الثشين لأنهما أقرب ولازكلمن يرث منهم الواحدالنصف فللاثنين منهما الثلثان كالاختين من الايوبن او من الاب وكل عدد مختلف فرض أحدهم وجماعتهم فللاثنين منهم مثل فرض الجماعة كولد الام فا ا الثلاث من البنات فما زاد فلا خلاف في ان فرضهن الثلثان وأنه نابت بقول الله تعالى (فان كن نسا، فوق اثنتين فلمن ثلثا ماترك) واختلفت فيما ثبت به فرض الاثنين فقبل مهذه الآية والتقدير فان كن اثنتين وفوق صلة كقوله تعالى افاضر برا فوق الاعناق أي اضر بوا الاعتاق وقيل معناه فان كن نساء اثنتين فما فوق وقد دل عليه قول النبي عَلَيْنَاتُو حين نزات هذه الآية لاجل ابن ثابت إلى أن الفاضل عن ذوي الفروض لبيت المال ولا برد على أحد فوق فرضه و به قال ما لك و الاوزاعي والشافعي رضي الله عنهم لان الله تعالى قال في الاخت (فلها نصف ما ترك) ومن رد عليها جعل لها الكل ولانها ذات فرض مسمى فلا يرد عليها كالزوج

ولذا قول الله تعالى ( وأدلوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) وهؤلا، من ذري الارحام وقد ترجحوا بالقرب إلى الميت فيكونون أولى من بيت المال لانه لسائر المسلمين وقو الرحم أحق من الاجانب عملا بالنص ، وقد قال الذي عينيات « من ترك مالا فلورث ومن ترك كلا قالي » وروي وفي افظ « من ترك دينا قالي ومن ترك مالا فلورث » متنق عليه وهذا عام في جميع المال ، وروي عن الذي عينيات أنه قال « تحرز المرأة ثلاث مواريث لقبطها وعتيقها والولد الذي لاعنت عليه » أخرجه ابن ماجه فجعل لها ميراث ولدها المنفي باللهان كله خرج من ذلك ميراث غيرها من ذوي الفروض بالاجماع بقي الباقي على مفتضى العموم ولا مهامن وراث بالرحم فكانت أحق بالمال من بيت المال كسمياته فاما قوله تعالى وفها نصف ما ترك أفلا ينفي ان يكون لها زيادة عليه بسبب آخر كقولة تعالى (ولا بو به لكل واحد منهما السدس مما ترك أن كان له ولد) لا ينفي ان يكون للاب السدس وما فضل اذا كان ابن عم أومولى وكذلك الاخ من الام اذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كان الموري وكذلك الارحام معتقة كذا همنا تستحق النصف بالفرض والباقي بالرد وأما الزرجان فايسا من ذوي الأروبالور المنات ويورك المراك المنات المنات الله على المراك أله وله المنات المن

سعد بن الربيع ٥ أعط ابنتي سعد الثلثين ٥ وهذا من النبى عليه والمناها والمناها وبيان المعناها والافظ اذا فسر كان الحبكم ثابتا بالمفسر لا بالنف مر و بدل على ذلك أبضا أن سبب نزول الآبة قصة ابنتي سعد بن الربيع وسؤال أمها عن شأنهما في ميراث أبيهما وقبل ثبت بهذه السنة الثابتة وقبل بل ثبت بالاجماع وقبل بالنماس وفي الجملة فهذا حكم قدأ جمع عليه وتواترت عليه الادلة التي ذكرناها فلا بضرنا أبها أثبته

﴿ مُسَالًا ﴾ ﴿ وبنات الابن عَمْزَلَةُ البناتِ اذَا لَمْ يَكُن بناتٍ ﴾

أجمع أهل العلم على أن بنات الابن بمنزلة البنات عند عدمهن في ارتهن وحجبهن لن يحجبه البنات وفي جعل الاخوات معهن عصبات إلا ماروي عن ابن عباس أنه كان لا بورث الاخوات معالمة الله ماروي عن ابن عباس أنه كان لا بورث الاخوات معالمة أنهن اذا استكمان انثاثين سقط من أسفل منهن من بنات ابن الابن وغير ذاك والاصل في ذلك قول أفه تعالى ( يوصيكم الله في أولاد كم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نسا. فوق انتيين فلهن ثلثا ماترك وإن كانت واحدة فلها النصف ) وولد البنين أولاد لقوله تعالى ( يابني آدم ) بخاطب بذلك أمة محمد وقال ( يابني اسر أثيل ) يخاطب بذلك من في عصر النبي عَلَيْكَ منهم، وقال الشاعر : ويُستين وقال ( يابني اسر أثيل ) يخاطب بذلك من في عصر النبي عَلَيْكَ منهم، وقال الشاعر : ويُستين وقال ( يابني اسر أثيل ) يخاطب بذلك من في عصر النبي عَلَيْكَ منهم، وقال الشاعر : ويُستين وقال الإجانب

(مسئلة) قال (واذا كانت أخت لاب وأم وأخت لاب وأخت لام فللاخت للاب والم النصف وللاخت للاب السدس واللاخت للام السدس وما بقي برد عليهن على قدر سهامهن)

فصار المال بينهن على خمسة أسهم للاخت اللاب والام ثلاثة أخماس المال واللاخت اللاب الحس وللاخت للام الحيس طريق العمل في الرد أن تأخذ سهام أهل الرد من أصل مسئلتهم وهي أبدا تخرج من ستة إذ ليس في الفروض كابا مالا يؤخذ في الستة الا الربع والممن وليس لفير الزوجين وليسا من الهل الرد ثم تجعل عدد سهامهم أصل مسئلتهم كا صارت السهام في المسئلة العائلة هي المسئلة التي تضر ب فيها العدد الذي انكسرت عليه سهامه فكذا ههنا اذا انكسر على فريق منهم ضربته في عدد سهامهم لان فيها العدد الذي انكسرت عليه سهامه فكذا ههنا أذا انكسر على فريق منهم ضربته في عدد سهامهم لان خلك صارأصل مسئلتهم وينحصر في ذلك أربعة أصول اولها أصل اثنين كجدة وأخ من أم اكل واحد منهما السدس أصلها اثنان ثم تقسم المال عليهما فيصير الكل واحد منهما نصف المال فان كان الجدات ثلاثا فابن سهم لا ينقسم عليبن اضرب عددهن في أصل المسئلة وهو اثنان تصير ستة اللاخ من الام النصف ثلاثة و لكل واحد منهم سهم أصل ثلاثة أم واخ من أم وأم وأخوان لام فان كانوا ثلائة ضربت عددهم في أصل مسئلتهم وهو ثلاثة صارت تسعة ومنها تصح ثلاثة جدات واربعة اخوة من أم اللاخوة

(مسئلة) (فانكانت بنت وبنات ابن فلابنت النصف و لبنات الابن واحدة كانت أواً كثر من ذلك السدس تكلة الثشين إلا أن يكون معهن ذكر فيعصبهن فيا بقي للذكر مثل حظ الانشين) أما استحقاق البنت الواحدة النصف فلا خلاف فيه ، وقد ذكر ناه فان كان معها بنت ابن أو أكثر فلها النصف ولبنات الابن السدس تكملة الثاثين وهذا مجمع عليه أيضا ، وقد دل عليه قوله تعالى (فان كن نساء فوق اثنتين فابن ثلثا ماترك وإن كانت واحدة فلها النصف ) فقرض للبنات كابن الثاثين وبنات الصلب وبنات الابن كابن نساء من الاولادفكان لهن الثانان بفرض الكتاب لا يزدن عليه واختصت بنت الصلب بالنصف لانه مفروض لها والاسم يتناولها حقيقة فبقي السدس لبنات الابن وهو تمام الثاثين ولهذا قال الفقهاء لهن السدس تكملة الثاثين

قد روى هزيل بن شرحبيل الاودي قال سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال اللابنة النصف وما بقي فللاخت فألى ابن مسعود فأخبره بقول أبي موسى فقال لقد ضلات إذا وما أنا من المهتدين ولكن أفضى فيها بقضاء رسول الله والمستولية الابنة النصف ولابنة الابن السدس تكلة الثانين وما بقي فللاخت فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود فقال لانسألوني عن شيء مادام هذا الحبر في منحو هذا المعنى

( فصل ) فاذا كان مع بنات الابن ذكر في در-تهن فانه يعصبهن فيما بقي الذكر مثلحظالا نثيين

سهمان يفوافقهم بالنصف يرجع عددهم الى اثنين تضربهما في عدد الجدات ثم في أصل المسئلة صارت ثمانية عشر ومنها تصح أصل اربعة اخت لابوين واخت لابأو أم أو اخ لامأوجدة بنت وأم أوجدة بنت وبنت ابن ، فان كان بنات الابن أربعا ضربتهن في اصل المسئلة وهي اربعة صارت سنة عشر ومنها تصح أصل خمسة ثلاث أخوات مفترقات الاخت من الاب والام النصف وللاخت من الاب السدس وللاخت من الاب أم وأخت لابوين واخت لابوين واخت لابوين واخت لابوين واخت لابوين واخت لابوين أو لاب أم وأخت لابوين واخت لابوين واخت لابوين واخت لابوين واخت لابوين واخت لابوين واخت لابوين ومتى كان شيء منه يرد ، ثلاث جدات وبنت واربع بنات ابن اصلها من خمسة وتصح من ستين ومتى كان الرد على حرز واحد فله جميع المال بالفرض والرد كانه عصبة فانكان شخصا واحداً فالمال له ، وان كان جماعة قسمته على عددهم كالبنين والاخوة

( فصل ) فان كان معهم احد الزوجين اعطيته فرضه من اصل مسئلته وقسمت الباقي من مسئلته على فريضة اهل الرد فان انقسم صحت المسئلتان ولا يتفق هذا الا ان يكون الزوج امرأة لها الربع ومسئلة اهل الرد من ثلاثة كامرأة وام واخ لام او ام واخوين لام أو جدة واخوين لام فللمرأة الربع من اربعة فان انكسر من اربعة يبقى ثلاثة على فريضة اهل الرد وهي ثلاثة فتصح عليها و بصح الجيع من اربعة فان انكسر على عدد منه ضربته في اربعة كاربع زوجات وام واخ لام تصح من سنة عشر وال لم ينقسم

في قول جمهور الفقها، من الصحابة ومن بعدهم إلا ابن مسعود ومن تابعه فانه خالف الصحابة فيها وهذه المسئلة انفرد بها عن الصحابة فقال لبنات الابن الاضربهن من المقاسمة أو السدس فان كان السدس أقل بما يحصل لهن بالمقاسمة فرضه لهن وأعطى الباقي الذكر ، وإن كان الحاصل لهن بالمقاسمة أقل قاسم بهن وبنى ذلك على أصله في أن بنت الابن لا يعصبها أخوها اذا استكل البنات الثانين الاأنه ناقص في المقاسمة اذا كانت أضر مهن وكان ينبغى أن يعطيهن السدس على كل حال

ولنا قول الله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثبين) ولانه يقاسمهما لو لم يكن غيرهما فتاسمهما مع بنت الصلب كا لو كانت المقاسمة أضر بهن ولا يصح أصلالذي بني عليه كا قدمنا في مسئلة ﴾ (وإن استكل البنات الثاثين سقط بنات الابن إلا أن يكون معهن أو أنزل منهن ذكر

فيمصيبن فيما بقي )

أجمع أهل العلم على ذلك لان الله تعالى لم يفرض الدولاد اذا كانوا نسا. إلا الثاثين قليلات كن أو كثيرات وهؤلاء لم يخرجن عن كونهن نساء من الاولاد وقد دعب الثلثان لولد الصلب الم يبقل شيء ولا يمكن أن يشاركن بنات الصلب لانهن دون درجتهن فانكان مع بنات الابن في درجتهن كا خيهن أو ابن عبن عصبهن في كا خيهن أو ابن ابن عمهن أو أنزل منهن كابن أخيهن أو ابن ابن عمهن أو ابن ابن عمهن عصبهن في الباقي فجعل بينهم للذكر مثل حظ الانثيهن وهذا قول عامة العلماء يروى ذلك عن على وزيد وعائشة (المغنى والشرح الكبير)

فاصل مـ ثلة الزوج على فريضة اهل الرد لم يمكن ان بوافقها ايضا فاضرب فريضة الرد في فريضة الزوج فما بلغ فاليه تنتقل المسئلة فاذا أردت القسمة فلاحد الزوجين فريضة الرد ولـكل واحد من اهل الرد سها. له من مسئلته مضروبة في فاضل فريضة الزوج فما بلغ فهو له ان كان واحداً وان كانوا جماعة قسمته عليهم فان لم ينقسم ضربته او وفقه فيما انتقلت اليه المسئة وتصح على مأمضى في باب التصحيح وهذا ينحصر في أصول خمسة [أحدها] زوج وجدة وأخ لام المزوج النصف وأصل مسألته من اثنين له سهم ببقى سهم على مسألة الرد وهي ائنان فتضرب اثنين في اثنين من جدة يكن أربعة ولا يقع الكسر في هذا الاصل إلا على فربق واحد وهو الجدات فاذا كان أكثر من جدة واحدة فاضرب عددهن في أربعة فما بلخ فمنه تصح

( الاصل الثاني ) زوجة وجدة وأخ لام مسألة الزوجة من أربعـة ثم تنتقل الى ثمانية ولا يكون الكسر إلا على الجدات أيضا ( الاصل الثالث ) زوج وبنت وبنت ابن مسألة الزوج من أربعة ثم تنتقل الى ستة عشر وكذاك زوجة وأخت لابوين وأخت لاب أو أخت لام أو جداً وجدة ومثلها زوجة وأخت لاب وأخت لام أوجدة

رضي الله عنهم ، وبه قال مالك والثوري والشانبي واسحاق وأصحاب الرأي وبه قال سائر الفقها، إلا ابن مسعود ومن تبعه فانه خالف الصحابة في ست مسائل من الفرائض هذه احداهن فجعل الباقي للذكر دون أخواته وهو قول أبي ثور لان النساء من الاولاد لا يرثن أكثر من الثلثين بدليهل مالو انفردن وتوريثهن ههنا يفضي إلى توريثهن أكثر من ذلك

ولنا قول الله تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ) وهؤلاء يدخلون في عوم هذا الله تفاوله لهم لو لم يكن بنات وعدم البنات لا يوجب لهم هذا الاسم ولان كل ذكر وأنثى يقتسمان المال اذا لم يكن معهم ذو فرض بجب أن يقتسما العاضل عنه كاولاد الصلب والاخوة مع الاخوات وما ذكروه فهو في الاستحقاق الفرض فأما في مسئلتنا فأعا يستحقون بالتعصيب فكان معتبراً باولاد الصلب والاخوة والاخوات ثم يبطل ماذكروه بها اذا خلف ابنا وست بنات فانهن يأخذن ثلاثة أرباع المال ، وإن كن عمانيا أخذن أربعة أخماسه وإن كن عشراً أخذت خمسة أسداسه وكما زدن في العدد زاد استحقاقهن

( فصل ) وحكم بنات ابن الابن مع بنات الابن حكم بنات الابن مع بنات الصاب في جميع ماذكر نا في هانين المسئلتين وفي أنه متى استكمل من فوق السفلى الثاثين سقطت اذا لم يكن لها من بعصبها سواء كمل الثاثان لمن في درجة واحدة أو العليا والتي تليها، وكذاك كل من نزلت درجته مع من هو أعلى منه .

(فصل) وفروض الاخوات من الابوين كفرض البنات سواء إلا أنه لا بعصبهن إلا أخوهن

( الاصل الرابع ) زوجة وبنت وبنت ابن ابن أو أم أو جدة مسألة الزوجة من عمانية ثم تنتقل الى أد بهين اثنين وثلاثين [ الاصل الخامس ] زوجة وبنتان وأم مسألة الزوجة من عمانية ثم تنتقل الى أد بهين وكذلك زوجة وبنت وبنت ابن وأم أوجدة ع أخت من أبوين وأخت أو أخرات من أب وأخت من أم أو أم أوجدة عأختان من أبوين أبه أو أم أوجدة عأختان من أبوين أبه أو أم أوجدة وأخ من أم وفي جميع ذلك إذا انكسرت سهام فريق منهم عليهم ضربته فيا انتقات اليه المسألة ومثال ذلك أدبع زوجات وإحدى وعشرون بنتا وأر بع عشرة جدة مسألة الزوجات من عمانية فتضرب فيها فريضة الرد وهي خمسة تكن أدبهين الربع عشرة جدة عشرة توافق بالاسباع فيرجعن إلى اثنين ويقى البنات عمانية وعشرون توافقهن بالاسباع فيرجعن إلى اثنين ويقى البنات عمانية وعشرون توافقهن بالاسباع فيرجعن إلى اثنين ويقى المنات عمانية وعشرون توافقهن بالاسباع فيرجعن أدبعين أدبعا أدبع تكن اثني عشر ثم في عدد الزوجين واحد من أهل الرد أخذ الفاضل كله كأنه عصبة فان انكسر عليهم ضر بت عددهم في مسألة لزوج

يعنى أن للواحدة من الاخوات اللابرين النصف والاختين فيا زاد الثلثان، فان كانت الاخت لابوين وآخت أو أخوات لاب فلهن باقي الثلثين وذلك السدس تكلة الثلثين كبنات الابن مع البنات فيما ذكرنا، وأن لم يكن الميت أخوات لابويز وكان له أخوات لاب فلمن حكمهن للواحدة النصف وللاختين فما زاد اشاران وهذا الاخلاف فيه بين أهل العلم ، فإن استكمل الاخوات اللابوين الثارين سقط الاخوات اللاب الا ان يكون معهن أخوهن فيمصيبن فيما بقر للذكر مثل حظ الانتيبن وخالف ابن مسعود في ذلك ومن تبعه من ما أرا اصحابة والفقها. فقال اذا استكمل الاخوات اللابوين الثلثين فالباقي للذكور من ولد الاب دون الا اث قان كانت اخت لا بوين وأخرة وأخوات لاب جمل المزناث من ولد الاب الا ضربهن من المقاممة أو السدس وجمل الباتي للذكور كم فمل في ولد الابن معالبنات وقدذكرناه وأما فرض الثلثين الاختين فصاعدا والنصف الواحدة المفردة فثابت بقول الله تعالى ﴿ يستفتونك قل الله يغتيكم في الكلالة أن أمرؤ هلك ليس له وأد وله أخت فلها نصف ما ترك ) وهو يرثها أن لم يكن لها ولد فان كانتا أثنتين فلهما الثانان عما ترك) والمراد بهذه الآيةولد الابوين وولد الاب باجماع أهل العلم، وعن جاء قال: قلت يارسول الله كيف أصنع في مالي ولي أخوات ? قال فنزلت آية الميراث (يستفتونك قل الله يفتيكم) الآية رواه أبو داود وروي أن جابراً اشتكي وعنده سبع أخوات فقال الذي عَلِيْكِيْةِ « قد أنزل الله عز وجل في اخوانك فبين لهن الثلثين وما زاد على الانتين في حكمها » لانه إذا كان للاختين الثلثان فالثلاث اختان فصاعدا واما سقوط الاخوات من الاب ياستكمال ولد الابوين الثاثين فلان الله تعالى أما فرض الاخوات الثلثين فاذا أخذه ولد الابوين لم يبق بما فرضه

### (باب الجدات)

(مسئلة) قال أبوالقاسم رحمه الله (وللجدة إذا لم تكن أم السدس)

قال أبو بكر بن المنذر أجمع أهل العلم على أن اللجدة السدس اذا لم بكن الهيت أم ، وحكى غيره رواية شاذة عن ابن عباس انها يمزلة الام لانها تدلي بها فقاءت مقامها كالجد يقوم مقام الاب

ولنا ماروى قبيصة من ذئيب قال جاءت الجدة الى أبي بكر تطلب ميرانها فقال مالك في كتاب الله عز وجل شي، وما أعلم لك في سنة رسول الله على الله على الله عنه الله على الله عنه الله عنه الله الناس، فقال المعبرة من شعبة حضرت رسول الله على الله على أيطالة السدس، فقال هل معك غيرك ? فشهد له محمد بن مسلمه فأعضاه لها أبوبكر، فلما كان عمر جاءت الجدة الاخرى نقال مالك في كتاب اللهشيء فما كان الفضاء الذي قني به إلا في غيرك وما أنا بزائد في الفرائض شيئا ولكن هو ذاك السدس فان اجتمعنا فهو لكما وأيكما خات به فهو لها، رواه مالك في موطئه وأبر داود والترمذي وقال: حديث حسن عبيح . وأما الجد فلا يقوم مقام الاب في جميع أحواله على ماذكرناه، وأجمع أهل العلم على ان الام محبح الجدات من جميع الجهات

الله الاخوات شيء يستحقه والد الاب فان كانت واحدة من أبوين فلها النصف بنص الكتاب وما بقي من الثانين المفروضة اللاخوات سدس يكمل به الثانان فيكون اللاخوات اللاب ولذلك قال الفقهاء لهن السدس تكملة الثانين فان كان ولد الاب ذكورا واناثا فالهاقي بينهم لقول الله تعالى (وان كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين) ولا يفارق ولد الاب مع ولد الابوين ولد الابن مع ولد الابن عما أن بنت الابن يعصبها ابن أخيها وهو أنزل منها وابن عها والاخت من الاب لا يعصبها الا أخوها فلو استكمل الاخوات من الابوين اثانين وثم الاخوات لاب وابن أخ لهن لا يعصبها الا أخوها فلو استكمل الاخوات من الابوين اثانين وثم الاخوات لاب وابن أخ لهن لم يكن الاخوات الاب شيء وكان الباقي لابن الاج لان ابن الابن واز نزل ابن وابن الاخ ليس باخ في مسئلة في والاخوات مع البنات عصبة يرثن مافضل كالاخرة وليست لهن معهن فريضة مساة المراد بالاخرات همنا الاخوات من الابوين أو من الاب لان ولد الام يسقطن بالولد وولد الابن وسنذكر ذلك ان شاء الله تعالى وهذا قول عامة أهل العلم يروى ذلك عن عمر وعلى وزيد الابن وسنذكر ذلك عن عمر وعلى وزيد

المراد بالاخرات همنا الاخرات من الابوين أو من الاب لان ولد الام يسقطن بالولد وولد الابن وسنذكر ذلك ان شاء الله تعالى وهذا قول عامة أهل العلم يروى ذلك عن عمر وعلى وزيد وابن مسعود ومعاذ وعائشة رضي الله عنهم واليه ذهب عامة الفقهاء الاابن عباس ومن تابعه فانه روى عنه أنه لا يجمل الاخوات مع البنات عصبة وقال في بنت وأخت للبنت النصف ولا شيء للاخت فقيل له ان عمر قضى مخلاف ذلك جعل اللا خت النصف فقال ابن عباس أنتم أعلم أم الله ؟ يريد قول سبحانه و تعالى (ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك) فانما جعل لها الميراث بشرط عدم الولد والحق فيما ذهب الهه الجهور فإن ابن مسعود قال في بنت و بنت ابن وأخت لاقضين فيها بقضاء

وقد روى ابن بريدة عن أبه ان النبي وَسَلِيلَةٍ جمل العجدة السدس إذا لم يكن دونها أم ، رواه أبو داود ، وهذا يدل على أنها لا ترث معها شيئا ، ولان الجدة تدلي بالام فسقطت بها كسقوط الجد بالاب وابن الابن به ، فأما أم الاب فأنها أيضا أنما توث ميراث أم لانها أم ولذاك ترث وابنها حي، ولو كان ميراثها من جهته ماورثت مع وجوده

(مسئلة) قال (وكذلك ان كثون لم يزدن على السدس فرضا)

أجمع أهل العلم على أن ميراث الجدات السدس وان كثرن وذلك لما روينا من الخبر وان عمر شرك بينهما وقد روي نحو ذلك عن أبي بكر رضي الله عنه فروى سعيد ثنا سفيان وهشيم عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال جاءت الجدتان الى أبي بكر رضي الله عنه فأعطى أم الام الميراث دون أم الاب فقال له عبد الرحمن بن سهيل بن حاربة وكان شهد بدرا: يا خليفة رسول الله أعطيت التي ان مانت لم يرثها ومنعت التي لو ماتت ورثها فجعمل أبو بكر السدس بينهما ولائهن ذوات عدد لايشركهن ذكر فاستوى كثيرهن وواحدتهن كالزوجات ، وقول الخرقي لم يزدن على السدس فرضا يريد به التحرز من زيادتهن بالرد فانهن يأخذن في الرد زيادة على السدس على ماقد مضي ذكره

وسول الله صلى الله عليه وسلم للبنت النصف و ابنت الابن السدس و ما بقي فللا خترواه البخاري وغيره واحتجاج ابن عباس لايدل على ما ذهب اليه بل يدل على ان الاخت لا يفرض لها النصف مع الولد ونحن نقول به فان ما يأخذه مع البنت ايس بفرض و أنما هو بالتعصيب كيراث الاخ وقدوافق ا بن عباس على ثبوت ميراث الاخ مع الولد مع قوله تعالى (وهو يرشها ان لم يكن لها ولد) وعلى قياس قوله ينبغي أن يسقط الاخ لا شتراطه في توريثه منها عدم الولد وهو خلاف الاجماع. ثم أن النبي عيلييني هو المبين الكلام الله تعالى وقد جعل اللاخت مع البنت و بنت الابن الباقي عن فرضهما وهو الثاث ولو كان ابنتان و بنت ابن سقطت بنت الابن وكان اللاخت الباقي وهو الثاث فاز كان معهم أم فلها السدس وبعقى اللاخت السدس فان كان بدل الام زوج فالمسئلة من اثني عشر قارئج الربم وقلبنتين الثاثان وبقي اللاخت نصف السدس فان كان معهم أم عالت الى ثلاثة عشر وسقطت الاخت

(فصل) والواحد من والد الام السدس ذكراً كان أو التي فان كانا اثنين فصاعدا فلهم الثاث بينهم بالسوية أما استحقاق الواحد من و لد الام السدس فلاخلاف فيه ذكراً كان أو التي لقول الله تعالى (وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو اخت فل كل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث) يعني ولد الام باجماع أهل العلم وفي قراءة سعد وعبد الله (وله اخ أو أخت من أم) وأما التسوية بين ولد الام فلا نعلم فيه خلافا الا رواية شذت عن ابن عباس أنه فضل الذكر على الاشي لقول الله (فهم شركاء في الثلث) وقال في آية اخرى (وان كانوا أخوة رجالا ونساء فلاذكر مثل حظ الاثيبن) ولنا قول الله تعالى (وله أخ أو اخت فاكل واحد عنهما السدس) فسوى بين الذكر والانثي

( فصل ) ولا خلاف بين أهل العلم في توريث جدّتين أم الام وأم الاب وكذلك ان علما وكانتا في القرب سواء كام أم أم وأم أم أب الا ماحكي عن داود أنه لا يورث أم أم الاب شيئا لانه لا يرثها فلا ترثه ولانها غير مذكورة في الحبر

وروي عن ابن عباس أنه ورث الجدات وإن كثرن اذا كن في درجة واحدة الا من أدات باب غير وارث كام أب الام ، قال ابن سراقة وجدا قال عامة الصحابة إلا شاداً واليه ذهب الحسن وابن

وقوله ( فهم شركا. في الثلث ) من غير تفضيل يقضي النسوية ببنهم كما لو وصى لهم بشيء أو اقر لهم به وأما الآية الاخرى فالمراد بها والد الابرين ورالد الاب بدايل أنه جمل الواحدة النصف والاثمتين الثلثين وجمعل الاخ برث أخاء الكل وهذا لجمع عليه فلا عبرة بتمول شاذ

(فصل) في الحجب قال رحمه الله ( يسقط الجد بالاب وكل جد عن هو اقرب منه )

قال ابن المتذر اجم اهل العلم من أصحاب رسول الله وتتلايية على أن الجد أبا الاب لا محجبه عن الميراث غير الاب و كذلك كل جد يسقط عن هو أقرب منه لانه يدلي به فهو كسقاط الجد بالاب وتسقط الجدات بالام، قال ابن المنذر أجم اهل العلم على أن الحجدة السدس اذا لم يكن الميت أم ولانهن أمهات فسقط ولا الابن بالابن لانه إن كان أباه فهو يدلي به وإن كان عنه فهو أقرب منه فسقط به كا يسقط الجد بالاب وإن كان عنه فهو أقرب منه لقوله عليه الصلاة والسلام ، الحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلاولى رجل ذكر »

(مسئلة) (وبسقط ولد الابه بن بثلاثة بالابن وابنه والاب)

أجمع أهل العلم على ذلك مجمد الله ذكره ابن المنذر وغيره والاصل في هذا قوله تعالى (بستفتو الت قل الله يفتيكم في الدكلالة إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ماترك وهو يرثها إن لم يكن سير بن والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وهو رواية المزني عن الشافعي رضي الله عنه وهو ظاهر كلام الحرقي فانه سمى ثلاث جدات متحاذيات ثم قال وإن كثرن فعلى ذلك واحتجوا بأن الزائدة جدة أدات بوارث فوجب أن ترث كاحد الثلاث

ولنا ماروى سعيد عن ابن عيينة عن منصور عن ابراهيم أن النبي عَيَّلِيَّةُ ورث الآث بدات النبي مُتَلِيِّةً ورث الآث بدات النبي من قبل الاب وواحدة من قبل الام . وأخرجه ابو عبيد والدارقطني

وروى سعيد أيضا عن ابواهيم أنه قال كانوا يرثون من الجدات ثلاثا ثفين من قبيل الاب وواحدة من قبل الام وهذا يدل على التحديد بثلاث وأنه لايرث أكثر منهن : واذا ثبت هذا قان الوارثات هي أم الام وإن علمت درجتها وأم الاب وأمهاتها وإن علت درجتهن وأم الجد وأمهاتها ولا ترث أم أب الجد ولا كل جدة أدات بأكثر من ثلاثة آبا، وهؤلاء الجدات المختلف فيهن وأجع أهل العلم على أن الجدة المدلية بأب غير وارث لاترث وهي كل جدة أدلت باب بين أمين كام أبي الام الا ماحكي عن ابن عباس وجابر بن زيد ومجاهد وابن سيرين أنهم قالوا ترث وهو قول شاذ لا نعلم اليوم به قائلا وايس بصحيح قانها تدلي بغير وارث نلم ترث كالاجانب وأمثلة ذلك ، أم أم وأم أم أبوأم أب أب وأم أبي أمالسدس بينهما اجماعا، أم أم أم وأم أب أبوأم أب وأم أبي أمالسدس بينهما اجماعا، أم أم أم وأم أم أبوأم أبي أب وأم أبي أمالسدس المثلاث الاوليين وعند دارد هو الاولى وحدها ولا ترث الرابعة إلا في قول شاذ عن ابن عباس

له ولد الأبية والمراد بذلك الاخوة والاخوات من الابوين أو من الاب بغير خلاف ببن أهل العلم وقد دل ذلك على قوله تعالى ( وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ) وهذا حكم العصبة فاقتضت الآية أنهم لاير ثون مع الولد والوالد لان الكلالة من لاولد له ولا والد خرج من ذلك البنات والام لقيام الدليل على مير أنهم ومهما بقي فيما عداها على ظاهره فيسقط ولد الابدين ذكرهم وأنثاهم بالثلاثة المذكورين وإن نزل ولد الابن وهم الاب لانهم يدلون به والابن لانهم يأخذون الفاضل عن فرض البنات والابن لانهم يأخذون الفاضل عن فرض البنات والابن لانه من الابدين لما روى على رضى الله عنه أن رسول الله على الله عنه بالدبن قبل الوصية وأن أعيان بني الام يتوارثون دون بني الهلات يرث الرجل أضاء لابيه وأمه دون أخيه لابيه . أخرجه الترمذي

﴿ مسئلة ﴾ ( وبسقط ولد الام بأربعة بالولد ذكراً كان أو أنى وولد الابن والاب والجد )

أجمع على هذا أهل العلم فلا نعلم أحداً خالف فيه إلا رواية واحدة شذت عن ابن عباس في أبوين وأخوبن لام للام الثلث واللخوين الثات وقيل عنه لها ثلث الباقي وهذا بعيد جداً فانه يسقط الاخرة كلهم بالجد فكيف يورثهم مم الاب ، ولا خلاف بين سائر أهل العلم في أن ولد الام يسقطون بالجد فكيف يورثون مع الاب ، والاصل في هذه الجملة قول الله تعالى (وإن كان رجل يورث كالله الوامرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منها السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركا، في الثاث والمراحبهذه

وموافقيه أم أم أم أم وأم أم أب وأم أم أب وأم أم أبي أب، وأم أبي أب وأم أم أبي أم وأم أبي أم أم وأم أبي أي أم وأم أبي أم أب السدس للاولى عند داود واللاوليين عندمالك وموافقيه و فثلاث الاول عنا أحمد وموافقيه وللاربم الاول عند أي حنيفة وموافقيه وتسقط الاربع البافيات إلا في الرواية الشاذة ،وفي الجلة لايرث من قبل الام إلا واحدة ولا من قبل الاب الا اثنتان وهما اقتان جاء ذكرهما في الخبر إلا عند أبي حنيمة وموافقيه فانه كلما علون درجة زاد في عددهن من قبل الاب واحدة

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وإن كان بعضمن أفرب من بعض كان الميراث لاقربهن )

أما اذا كانت احدى الجدتين أم الاخرى فأجم أهل العلم على أن الميراث للقربى رتسقطالبعدى بها، وإن كاننا من جهتين والقربي من جهة الام فالميراث لها وتحجب البعدى في قول عامتهــم الا ماروي عن ابن مسمود ومحيي من آدم وشربك أن الميراث بينها، وعن ابن مسمود ان كاننا من جهتين فها سواء وإن كاننا منجهة واحدة فهو للقربي يعني به أن الجدتين من قبل الابإذا كانت إحداهما أم الاب والاخرى أم الجد سقطت أم الجد بام الاب وسائر أهل العلم على أن القربي من جهة الام تحجب البعدى من جهة الاب فأما القربي من جهة الاب فهل تحجب البعدى من جهة الام؟ فعن احمد فيهارو إيتان (إحداهما) أنها تحجبها ويكون الميراث للقربي وهذا قول عليه السلام وإحدى

الآية الاخ والاخت من الام باجاع أهل العلم . وفي قرا. قسمد بن أبي وقاص (وله أخ أو أخت من أم) والكلالة في قول الجهور من ايس له و الد ولا والد فشرط في توريثهم عدم الوالد والوالد والوالديشتمل على الذكر والانثى والوالد يشمل الاب والجد وولد الابن ولد

(فصل) واختلف أهل العلم في الكلالة فقيل الكلالة اميم للورثة ماعدا الوالدين والمولودين نص عليه أحمد وروي عن أبي بكر رضى الله عنه أنه قال الكلالة من عدا الوالد والولد واحتج من ذهب الى هذا بقول الفرزدق في بني أمية :

ورثتم قناة الحِد لا عن كلالة عن ابني مناف عبد شمس وهاشم واشتقاقه بن الاكليل الذي محيط بالرأس ولا يعلو عليه فكان الورثة ما عدا الولد والوالد وقد أحاطوا بالميت ونحوله لامن طرفيه أعلاه وأسفله كاحاطة الاكليل بالرأس فأما ااو لدو الوالد فهما طرفا الرجل فاذا ذه ا كان بقية النسب كلالة قال الشاءر :

فكيف باطرافي إذا ما شنعتني 3 وما بعد شم الوالدين صلوح وقالت طائفة الكلالة الميت نفسه الذي لا ولدله ولاوالد يروى ذلك عن عر وعلي و ابن مسعود وقيل الكلالة قرابة الام واحتجوا ببيت الفرزدق الذي أنشدنا. عني إنكم ورثم الملك عن آبائكم لاعن أمهاتكم ويروى عن الزهري أنه قال الميت الذي لاولد له ولا والدكلالة ويسمى وارثه كلالة

الروايتين عن زيد وبه قال ابو حنيفة وأصحابه وأهل العراق وهو قول الشانجي ، والرواية الثانية عن أحمد هو بينهما وهي الرواية الثابة عن زيد و به قال مالك والاوزاعي وهو القول الثاني للشانبي رضي الله عنه لان الاب الذي تدلي به الجدة لا يحجب الجدة من قبل الام قالتي تدلي به أولى أن لا يحجبها ومهذا فارقتها القربى من قبل الام فأنها تدلي بالام وهي تحجب جميم الجدات

ولنا أنها جدة قربي فنحجب البعدي كالني من قبل الأم ولان الجدات عبات بونن ميراثاو احداً من جهة واحدة فاذا اجتمعن فالميراث لأقرمهن كالآبا. والابنا. والاخوة والبنات وكل قبيـل إذا اجتمعوا فالميراث لاقريهم ، وقولهم أن الاب لا يسقطها قلنا لانهن لايرنن ميراثه أعا يرنن ميراث

الامهات لكونهن أمهات ولذلك أسقطنهن الام والله أعلم

﴿ مسائل ﴾ من ذلك أم أم وأم أم أب المال للأولى إلا في قول ابن مسعود هو ينهما: أم أبوأم أم أم المال الاولى في قول الخرقي ، وفي الرواية الاخرى هو بينهما أم أب وأم أم وأم جد المال اللاوايين في قول الجميع إلا في قول شريك وموافقيه هو بينهن: أم أب وأم أم وأم أم أم وأم أبي أب هو الاوليين في قرل الجيم

( فصل ) إذا اجتمعت جدة ذات قرابتين مع أخرى فقياس قول أبي عبدالله أن السدس بينهما أثلاثًا لذات القرآبتين ثلثاً. واللُّ خرى ثلثه كذلك قال أبو الحسن النميمي وأبو عبدالله العربي وأملعا

والا يتاز في سورة النساء المراد بالكلالة فيهما البت ولا خلاف في أن اسم الكلالة يقع على الاخوة من الجهات كاما وقد دل على صحة ذلك قول جابر يارسول الله كيف الميراث ? أمّا يرثني كلالة فجمل الوارث هو الكبلالة ولم يكن لجابر يو أنه ولد ولا والد، وممن ذهب الى أنه يشترط في الكبلالة عدم الولد والوالد زيد وابن عباس وجام بن زيد والحسن وقتادة والنخمي وأهل المدينة والبصرة والـكونة ويروى عن ابن عباس أنه قال الكلالة من لا ولد له، ويروى ذلك عرب عمر والصحيح عنهما قول الحماعة

#### ﴿ باب العصبات ﴾

الرصبة الوارث بغير تقدير واذا كان معه ذوفرض أخذ مافضل عنه تل أو كثر وإن اننزد أخذالمال كله وإن استفرقت الفروض المال مقطء وهم كل ذكر من الاقارب ليس بينه وبين الميت اشي وهم عشرة :الابن وابنه والاب وأبوه والاخ وابنه إلا من الام، والعم وابنه كذلك ومولى النعمة ومولاة النعمة، وأحقرم بالميراث أقرمهم ويسقط من بعد لقول النبي عَلَيْكَالِيَّةُ وَالْحَقُوا الفَرَائْضِ بِإَهْلُهَا فَمَا بَقِّي فَلَاوِلَى رجل ذكر » منفق عليــه وأخرجه الترمذي . وفي رواية « ماأبقت الفروض للأولى رجل ذكر » ( المغني والشرح الكبير ) ( الحزه السابع)

أخذا ذلك من قوله في توريث المجوس بجميم قراباتهم وهذا قول بحبي بن آدم والحسن بن صالح ومحمد ابن الحسن والحسن بن زياد وزفر وشريك ، وقال الثوري والشانبي رضي الله عنه وابو يوسف السدس بينهما نصفان وهو قياس قول مالك لان القرابتين إذا كانتا من جهة واحدة لم يرث بهما جميعا كالاخ من الاب والام

ولذا أنها شخص ذرقرا بتين ترث بكل واحدة منهما منفردة ولا يرجح بها على غيره فوجب أن يرث بكل واحدة منهما كان العم إذا كان أخا أو زوجا عوفارق الاخ من الابوين فانه رجح بقرأ بتيه على الاخ من الاب ولا يجمع بين الترجيح بالقرابة الزائدة والتوريث بهافاذاوجد أحدهما انتنى الآخر وهمنا قد أنتنى الترجيح فيثبت التوريث وصورة ذلك أن يتزوج ابن ابن المرأة بنت بنتها فولد لهما ولا نتكون المرأة أم ام أمه وهي له أم أبيه وان تزوج ابن بنتها بنت بنتها فهي أم أم أمه وأم أم أبيه وان أدلت الجدة بثلاث جهات ترث بهن لم يمكن أن يجتمع معها جهة أخرى وارثة عند من لا يورث أكثر من ثلاث

﴿مُسَمَّلُهُ ﴾ قال (والجدة ترثوابنها حي)

وجملته ان الجدة من قبل الاب اذا كنان ابنها حيا وارثا فان عمر وابن مد مود وأباموسي وعران

وأقربهم الابن ثم ابنه وان نزل لان الله سبحانه قال ( يوصيكم الله في أولادكم ) والعرب تبدأ بالأهم فالاهم ، ثم الاب لان سائر العصبات يدلون به ، ثم الجد أبو الاب وإن علالانه أب مالم بكن اخوة لاب أو لابوين فان اجتمعوا فاهم فصل مفرد قد ذكرنا، وذكرنا اختلاف أهل الدلم في ذلك وفي كيفية توريثهم ، مه ثم بنو الاب وهم الاخوة ، ثم بنوهم وإن نزلوا، ثم بنو الجد وهم الاعمام وإن نزلوائم أعمام الاب ثم أبناؤهم ثم أعمام الجد ثم أبناؤهم كذلك أبداً لامرث بنو أب أعلى مع بني أب أقرب منهم وإن نزلت درجتهم لما ذكرنا من الحديث، وأولى ولد كل أب أقربهم اليه فان استووا فأولاهم من كان لا بوين لما ذكرنا ، ن حديث على رضي الله عنه وهذا كله مجمع عليه

﴿ مسئلة ﴾ ( فاذا انقرضالعصبة من النسب ورث المولى المعتق ثم عصبانه الاقرب فالاقرب) لقوله عليه الصلاة والسلام « انما الولاء لمن أعتق » وسنذكر. في بابه إن شاء الله تعالى

﴿ مسئلة ﴾ ( وأربعة من الذكور يعصبون أخواتهم فيمنعونهن الفرضويقتسمون ماورثوا للذكر مثل حظ الاندين وهم الابن وابنه والاخ من الابوين والاخ من الابوين عداهم من العصبات)

بنفرد الذكور بالميراث دون الاناث وهم بنو الاخرة والاعمام وبنوهم وذلك المول الله تعالى ( يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ) فهذه الآية تناوات الاولاد وأولاد الابن وقال تعالى ( فان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين ) فتناوات ولد الابوين وولد الاب

ابن الحصين وابا الطنيل رضي الله عنهم ورثوها مع ابنها، وبه قال شريح والحسن وأن سيرين وجار بن زيد رااعنبري واسحاق وابن المنذر وهو ظاهر مذهب احمد بن حنبل رضي الله عنه وقال زيد بن ثابت لا ترث وروي ذلك عن عنمان وعلي رضي الله عنها وبه قال مالك و ثوري والاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز والشافي وابن جابر وأبو ثور وأسحاب الرأي وهو رواية عن أحمد رواه عنه جماعة من أصحابه ولا خلاف في توريعها مع ابنها إذا كان عما أو عم أب لانها لا تدلي به عواحتج من أسقطها بابنها بأنها تدلي به علا ترث معه كالجد مع الاب وأم الام مع الام

ولنا ما روى ابن مسهود رضي الله عنه قال أول جدة أطعمها رسول الله على السدس أم أب مع ابنها وابنها حي ، أخر جه الترمذي ورواه سعيد بن منصور إلا أن الفظه أول جدة أطعمت السدس أم أب مع ابنها ، وقال ابن سير بن أول جدة أطعمها رسوا، الله على الله السدس أم أب مع ابنها ، ولان الجدات أمهات يوثن ميراث الام لاميراث الاب فلا محجبن به كأمهات الام ﴿ مسائل ذلك ﴾ أم أب وأب لها السدس والباقي له وعلى القول الآخر الكل له دونها ، أم أم وأم اب وأب السدس بينها على اقول الاول ، وعلى الناني السدس لأم الام والباقي للاب وقبل لام الام الام نصف السدس والبقى الاب لو عدم لم يكن لام الام الا نصف السدس فلا يكون لها مع وجوده إلا ماكان والبقى المراب والاول أصح لان الاخرة مع الابوين محجبون الام عن نصف ميراثها ولا يأخذون لها مع عدمه ، والاول أصح لان الاخرة مع الابوين محجبون الام عن نصف ميراثها ولا يأخذون

وانما اشتركوا لان الرجال والنساء كلهم وارث فلو فرض للنساء فرض أفضى إلى تفضيل الانثى على الذكر أو مساواتها إياء أوا ـ قاط بالكلية فكانت المقاسمة أولى وأعدل، وسائر العصبات ليس اخواتهم من أهـل الميراث قانهن له ن بذوات فرض ولا يرثن منفردات فلا يرثن مع اخوتهن شيئا وهـذا لاخلاف فيه بحمد الله ومنه

﴿ مسئلة ﴾ ( وابن ابن الابن به صب من بازائه من أخواته وبنات عمه وبنات عم أبيه على كل حال اذا لم يكن لهن فرض ويسقط من هو أنزل منه كبناته وبنات أخيه وبنات ابن عمه وكاما نزلت درجته زاد فبمن يعصبه قبيل آخر )

فلو خلف الميت خمس بنات ابن بعضهن أنزل من بعض لاذكر معهن وعصبة كان للعليا النصف وللثانية السدس وسقط سائرهن والباقي للعصبة وإن كان مع العليا أخوها أو ابن عمها فالمال بينهما على ثلاثة وسقط سائرهن و إن كان مع الثانية عصبة كان للعليا النصف والباقي بينه و بين النانية على ثلاثة وإن كان مع النائة فللعليا النصف وقدانية السدس والباقي بينه و بين الثانة والرابعة فللعليا النصف وقدانية السدس والباقي بينه و بين الثانة والرابعة على أربعة ، وإن كان مع الخامسة فالباقي بعد فرض الاولى والثانية ببنه و بين الثالثة والرابعة والخامسة على خم قو قصح من ثلاثين ، وإن كان أنزل من الخامسة فلكذلك قال شيخنا ولا أعلم في هذا خلافا بين القائلين بتوريث بنات الابن مع بني الابن بعد استكال اثلثين فيكذلك قال شيخنا ولا أعلم في هذا خلافا بين القائلين بتوريث بنات الابن مع بني الابن بعد استكال اثلثين

(١) وفى نسخة جد لم يرثه إلاامه

ماحجبوها عنه بل بتوفر ذلك على الاب كذا همنا: ثلاث جدات متحاذيات وأب السدس بينهن على القول الاول ولام الام على القول الثاني وعلى الثالث لأمالام ثلث السدس والباقى اللاب وان كان مع المتحاذيات جدات لم يحجب الاأمه (١) أب وأم أب وأم امام على قول الخرق السدس لام الاب ومن حجب الجدة بابنها أسقط ام الاب، ثم اختلف القائلون بذلك نقبل السدس كله لام ام الام لان التي تحجبها أو تزاحها قد سقط حكمها فصارت كالمعدومة وقبل بل لها نصف السدس على قول زيد لانه يورث البعدى من جهة الام مع القربي من جهة الاب فحار المال كله للاب

(مسئلة)قال (والجدات المتحاذيات أن تكون أم أم أم أم أب وأم أني أب وان كنرن فعلى ذلك)

يعني بالمتحاذيات المتساويات في الدرجة بحيث لا تكون واحدة أعلى من الاخرى، ولا أنزل منها لان الجدات أنما يوثن كامن إذا كن في درجة واحدة ومتى كان بعضهن اقرب من به ض فالمبراث لاقربهن، فاذا قيل ترك جدتين وارثتين على أقرب المنازل فعا أم أمه وأم أبيه وان قيل ترك ثلاثا فهن كاقال الخرقى أمام ام وأم أم اب وأم ابي اب، واحدة من قبل الام واثننان من قبل الاب وهما ام أمه وأم الحديث، وفي درجتهن أخرى من قبل الام غير وارثة وهي ام أبي الام ولايرث

﴿ مسئلة ﴾ (ومتى كان بعض بني الاعمام زوجا أو أخا لأم أخذ فرضه وشارك الباقين في تعصيبهم)
وجملة ذلك أنه اذا كان ابنا عم أحدهما أخ لأم فللاخ للام السدس والباقي بينهما نصفين هذا
قول جمهور الفقها، . يروى عن عمر رضى الله عنه ما يدل على ذلك ويروى ذلك على على وزيد
وابن عباس وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافي ومن تبعهم ، وقال ابن مسعود المال للذي هو أخ من
أم ، وبه قال شريح والحسن وابن سيربن وعطاء والنخمي وابو ثور لانهما استويا في قرابة الاب
وفضله هذا بأم فصارا كاخوين أو عمين أحدهما لابوين والا خر لاب ولان ابن العم لابوين بسقط
ابن العم اللب كذلك هذا فاذا كان قر به بكرنه من والد الجدة قدمه فكونه من والد الام أولى

ولنا أن الاخوة من الام يفرض له بها اذا لم يرث بالتعصيب وهو اذا كان معه أخ من أبوين أو من أب او عم وما يفرض له به لايرجح به كا لو كان احدهما زوجاً ، ويفارق الاخ من الابوين والعم وابن العم اذا كانا من أبوين فانه لايفرض له بقرابة أمه شيء فرجح به ولا يجتمع في إحدى القرابتين ترجيح وفرض

( فصل ) قان كان معهما أخ لاب فللاخ من الام السددس والباقي للاخ من الاب وكذلك ان كان معهما إخ لا بوين قان كان ابن عم لا بوين وابن عم هو اخ لام فعلى قول الجمهور اللاخ السدس والباقي الله خر وعلى قول ابن مسعود المال كمله لابن العم الذي هو اخ لام

أبداً من قبل الام الا واحدة وهي التي كل نسبها أمهات لاأب فيهن فاحفظ ذلك ، فان ترك اربعاً فهن امام ام وأمام اب وأم ام ابي اب وأم ابي ابي ابوفي درجهن أربع غير وارثات، وقد ذكر ناهن فيها تقدم الا أن مذهب احد لا يورث اكثر من ثلاث جدات وهن الثلاث الاول. ومجتمل قول الحرقي توريثهن وان كثرن ، فعلى هذا القول كلا زاد درجة زائت جدة ويرث في الدرجة الحامسة خمس وفي السادسة ست وفي السابعة سبع وعلى هذا أبداً ، وقول الحرقي : وان كثرن فعلى ذلك ، محتمل انه أواد وان كثرن فعلى ذلك ، محتمل انه أواد وان كثرن فلا يحتمل انه ذهب الى توريث الجدات على هذا الوجه وان كثرن. ويحتمل انه أواد وان كثرن فلا يرث إلا هؤلا، الثلاث ، فعلى هذا القول لا يرث أكثر من ثلاث: واحدة من قبل الام واثنتان من يرث إلا هؤلا، الثلاث ، فعلى هذا القول لا يرث أكثر من ثلاث: واحدة من قبل الام واثنتان من قبل الاب وهما أم امه وأم ابيه وأمها نهما ولا يرث جدة في نسبها اب بين امين ولا ثلاثة آباء ، وان أردت تغريل الجدات الوارثات وغيرهن فاعلم ان الميت في الدرجة الأولى جدتين ام امه وأم أبيه وفي الثالثة عمان لان لكل واحد من أبو به جدتين فهما أرام بالنسبة اليه ، وفي الثالثة عمان لان لكل واحد من أبو به غذا الوجه فيكون لولدهما عان وعلى هذا كاما علون درجة تضاعف عددهن ولا يرث منهن إلا ثلاث والله أعلم

(فصل) فان كان ابنا عم احدهما الح لام وبنت اوبنت ابن طابنت او بنت الابن النصف والباقي الينهما نصفين وسقطت الاخوة من الام بالبنت ولو كان الذي ليس باخ ابن عم من ابوين أخذالباقي كله لذلك وعلى قول ابن مسعود الباقي اللاخ في المسئلتين بدليل ان الاخ من الابوين يتقدم على الاخ من الاب بقرابة الام ، وحكم عن سعيد بن جببر الاخ من الاب بقرابة الام ، وحكم عن سعيد بن جببر ان الباقي لابن العم الذي ليس باخ وان كان من اب لانه يرث بالفرابتين ميراثا واحداً فاذا كان في الفريضة من محجب احدهما سقط ميراثه كا لو احتفر قت الفروض المال سقط الاخ من الابوين ولم يرث بقرابة الام بدليل المديماة المشركة

ولذا على إبن مسعود ان الثلث يسقط الميراث بقرابة الام فيبقى المعصيب منفرداً فيرث به وفارق ولد الابوين فان قرابة لام ثم يرجح بها ولا يفرض لها فلا تؤثر فيها بحجبها وفي مسئلتنا يفرض له بها فاذا كان في الفريضة من محجبها سقطت ولانه لو كان مع ابن العم الذي هو اخ اخ من اب و بنت لحجبت البنت قرابة الام ولم توث بها شيئاوكاز البنت النصف والباقي الماخ من الاب ولولا البنت لورث بكونه اخا من ام السدس واذا حجبته البنت عم لاخ من الاب وجب أن تججبه في كل حال لارت الحجب بها لابا لاخ ن الاب وما ذكره سعيد من جبير ينتقض بالاخ من الابوين مع البنت وبابن العم الحجب بها لابا لاخ ن الاب وما ذكره سعيد من جبير ينتقض بالاخ من الابوين مع البنت وبابن العم اذا كان زوجا ومعه من بحجب بني العم ، ولا نسلم انه برث ميراثا واحداً بل يرث بقراباتيه ميراثين اذا كان زوجا ومعه من بحجب بني العم ، ولا نسلم انه برث ميراثا واحداً بل يرث بقراباتيه ميراثين قرابة الاملايرث بها منفردة

## ﴿ باب من يرث من الرجال والنساء ﴾

( مسئلة ) قال ( ويرث من الرجال الابن ثم ابن الابن وان سفل والابثم الجدوان علا والاخ ثم ابن الاخ والعم ثم ابن العم والزوج ومولى النعمة . ومن النساء البنت وبنت الابن والام والجدة والاخت والزوجة ومولاة النعمة )

فهؤلاء مجمع على توريثهم وأكثرهم ثبت توريثه بالمكتاب رااسنة فالابن ثبت ميراثه بقوله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الاثبين) وابن الابن والابوان ثبت ميراثهما بقوله تعالى (ولا بويه لكل واحد منهما السدس) والجد محتمل أن يتناوله قوله تعالى (ولا بويه اكادخل ابن الابن في عموم أولادكم. والاخ والاخت من الام ثبت ميرائهما بقوله تعالى (وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس) وولد الابوين والاب ثبت ارثه بقوله تعالى وهو برثها إن لم يكن لها ولا )وأما ابن الاخ اللابوين أو اللاب وااهم وابنه وعم الاب وابنه فثبت ميرائهم بقرل النبي عيسالية هماأبةت الفروض فلأولى رجل ذكرة ولم يدخل فيهم ولد الام ولا العم الأم رلا ابنه ولا الحال ولا أبو الام لانهم ليسوا من العصبات وأما المولى المعتق والمولاة نثبت ارشهما بقوله عليه السلام «الولاء أبو الام لانهم ليسوا من العصبات وأما المولى المعتق والمولاة نثبت ارشهما بقوله عليه السلام «الولاء

( فصل ) فحصل خلاف ابن مسهود في مسائل ست هذه الواحدة ( والثانية ) في بنات بنات ابن وابن ابن الباقي عنده لابن الابن دون اخواته ( الثالثة ) في أخوات لاب بن وأخ واخوات لاب الباقي عنده للاخ دون اخواته (الرابعة) بنت وابن ابن و بنات ابن لبنات الابن الأضر بهن من السدس او المقاسمة (الخامسة) اختلابرين واخوات لاب اللخوات عنده الأضر بهن ون ذلك (السادسة) كان يحجب الزوجين والام بالكفار والعبيد والقاتلين ولا يورثهم

(فصل) ابن ابن عم هو أخ لام وابن ابن عم آخر اللاخ السدس والباقي بنهما وعند ابن مسعود الكل اللاخ وسقط الآخر فان كان أحدهما ابن أخلام فلاشي اله بقرابة الاخوة لان ابن الاخ اللام من ذوي الارحام ، وإن كان عمان أحدهما خال لام لم يرجح بخؤولته ، وقيل على قياس قول ابن مسعود وجهان (أحدهما) لايرجح بها (والثاني) برجح بها على الهم الذي هو س أب فيأخذ المال لانه ابن الجد والجدة والآخر ابن الجد لاغير ، وان كان الهم الآخر من أبوير فالمال ببنهما لان كل واحد منهما يدلي بجده وهما ابنا الجد وهكذا القول في ابني عم أحدهما خال ارا بني ابني عم أحدهما خال او ابني ابني عم أحدهما خال فأما على قول عامة الصحابة فلا أثر لهذا عندهم

( فصل ) ابنا عم أحدهما زوج الزوج النصف والباقي بينهما نصنين عند الجيع فان كان الآخر أخا لام فلازوج النصف واللاخ السدس والباقي بينهما أصلهما من ستة لازوج أربعمة وللاخ اثنان

لمن اعتق والجدة أطعمها الذي وتتلطيقة السدس والزوج ثبت ارثه بقوله تعالى (و لـ كم نصف ما نرك أزواجكم) والزوجة ثبت بقوله تعالى ( و لهن الربع مما تركتم )

( فصل ) وجميعهم ضربان ذو فرض وعصبة فالذكور كلهم عصبات إلا الزوج والاخ من الام وإلا الاب والجد مع الابن . والاناث كلهن إذا انفردن عن اخوجهن ذوات فرض الا المولاة المعتقة ولا الاخوات مع البنات . وعدد العصبات الابن وابنه وان بزل والاب وأبوه وإن علا والاخ من الاب وابناهما وان بزلا والعمان كذلك وابناهما وان نزلا وعما الاب وابناهما كذلك أبد أومولى النعمة . وعدد الاناث البنات وبنات الابن والام والجدة من الجهتين وان علت على كذلك أبد أومولى النعمة . وعدد الاناث البنات وبنات الاب وابناهما والاخوات من الجهات الثلاث والاخ من الام والزوج والزوجة . ومن لا يسقط محال خمية ؛ الزوجان والا بوان وولد الصلب لا نهم عترن بانف من عروا سطة بينهم وبين الميت محجبهم ومن سواهم من الوراث انما عتر بواسطة سواه في سقط عن هو أولى بالميت منه

#### - مير باب ميراث الجد كه -

روى ابو داود باسناده عن قنادة عن الحسن عن عمران بن الحصبن أن رجلا أنى النبي عَلَيْكُمْ وَلَيْكُمْ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَلَا اللَّهُ اللَّهِ عَلَيْكُمُ وَلَا أَدْبُرُ دُعَاهُ فَقَالَ ﴿ إِنْ لِكُ سُدَسًا آخَرِ ﴾ فلما أدبر دعاه فقال ﴿ إِنْ لِكُ سُدْسًا آخَرَ ﴾ فلما

وترجع بالاختصار إلى ثلاثة وعند ابن مسعود البقي اللاخ فتكون من اثنين لكل واحد منهما سهم ثلاثة بني عم أحده فروج والاخر أخ لام لذوج النصف وللاخ السدس والبقي بينهم على ثلاثه أصلها من ستة تضرب فيها الثلاثة تكن ثمانية عشر للزوج تسعة واللاخ ثلاثة يبقى ستة بينهم على ثلاثة فيحصل الزوج أحد عشر وهي النصف والتسع واللاخ خمسة وهي السدس والتسع والثالث التسم سهان ، فانكان الزوج أبن عم من أبوين فالباقي له ، وإن كان هو والثالث من أبوين فالنك الباقي بينهما، وتصح مرستة الزوج الثلثان و اكل واحدمن الاخرين سدس وعند ابن مسعود أن الباقي بعد فرض الزوج للذي هو أخ من أم

( فصل ) أخوان من أم أحدهما ابن عم فالثلث بينهما والباقي لابن العم وتصح من ستة لابن العم خمسة و للآخر سهم ، ولا خلاف في هذه المسئلة فان كانوا ثلاثة إخرة أحدهم ابن عم فالثلث بينهم على ثلائة والباقي لابن العم وتصح من تسعة ، وإن كان اثنان منهم ابني عم فالباقي بعد الثلث بينهما وتصح من تسعة

( فصل ) ثلاثة إخرة لأم أحدهم إن عم رثلاثة بني عم أحدهم أخ لام فاضم واحداً من كل عدد إلى العدد الآخر بصر معك أربعة بني عم وأربعة إخوة فهم ستة في العدد ، وفي الاحوال ثمانية ثم اجعل الثلث للاخوة على أربعة والثنثين لبني العم على أربعـة فنصح من اثنى عشر لكل أخ مفرد

أدر دعاه فقال ه إن للكالسدس الآخر طعمة » قال تقادة فلا ندري أي شي و و نه قال تقادة أقل شي و و ن الجد السدس عوروي عن الحسن أبضاً أن عررضي الله عنه قال : أي كم يعلم طور ثر سول الله على الحد فقال معمن على المن بسناراً نا عور نه و سول الله عنه الله عنه المنه الله عنه المنفذ و أجمع أهل العلم من أصحاب وسول الله عنه الله أن الجد أبا الاب لا يحجبه عن الميراث غير الاب و أنزلوا الجد في الحجب والميراث منزلة الاب في جميع المواضع الا في ثلاثة أشياء (أحدها) زوج وأبوان (واثانية) زوجة وأبوان الام ثلث الباقي فيهما مع الاب وثلث جميع المال لو كان مكان الاب جد (والثانية) اختلفوا في الجد مع الاخوة والاخوات الاب وثلث جميع المال لو كان مكان الاب جد (والثانية) اختلفوا في الجد مع الاخوة والاخوات رضي الله عنه الى أن الجد يستط جميع الاخوة والاخوات من جميع الجهات كا يسقطهم الاب وبذلك وما قال عبدالله والي موسى وأبي هريرة وضي الله عنهم نوحكي أيما عن عمران بن الحصين وجابر بن قال عبدالله وأبي المعان وعبادة من الصاب ومنا والمواس وعباد بن أبي المعان وعباد بن المعان وعباد بن المعان وعباد بن المعان وعباد بن والمالت وعلى وابن الهبان وداود وا نالمنذر، وكان على بن أبي طالب ونه في وابن مدهود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم يورثونه معه ولا مجومهم به وبه قال مالك والاوالوراعي وابن مدهود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم يورثونهم معه ولا مجومهم به وبه قال مالك والاوراعي وابن مدهود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم يورثونهم معه ولا مجومهم به وبه قال مالك والاوراعي وابن مدهود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم يورثونهم معه ولا محبومهم به وبه قال مالمك والاوراعي

سهم و لكل ابن عم مفرد سهمان و لكل ابن عم هو أخ لا ثة فيحصل لهماالنصف و اللار بعة الباقين النصف ، وعلى قول عبد الله للاخوة ا ثالث والباقي لا بني العم الذين هما اخوان

﴿ مَسَالَةً ﴾ ( وَإِذَا اجْتَمَعَ ذُو فَرْضَ وَعَصَبَةً بِدِيءَ بَذِي الفَرْضَ فَأَخَذَ فَرْضَهُ وَمَا بَقِي للمصبة ) لقول رسول الله عَلَيْتِنَا ﴿ وَلَا الفَرَائُضَ بِالْمَالَمُ اللَّهِ الْفَرْوضَ فَلا وَلَى رَجَلَ ذَكَرَ ﴾ لقول رسول الله عَلَيْتَنِيْنَةً ﴿ وَالْمُوانُضُ بِالْمَالِمُ اللَّهُ الْمُؤْمِنِ اللَّهُ وَلَى رَجِلُ ذَكَرَ ﴾

﴿ مَسْئُلَةً ﴾ ﴿ وَإِنَّ اسْتَفْرَقْتَ الْفُرُوضُ الْمَالُ فَلَا شَيَّءُ لِلْعُصِيةٌ ﴾

كزوج وأم وإخوة لام وإخرة لأ بوين او لاب فلازوج النصف والام السدس والاخوة الام الثلث وسقط سائرهم وإلى هذا ذهب أحمد رحمه الله فأسقط الاخوة من الابوين لأمهم عصبة ، وقد تم المال بالفروض ويروى هذا القول عن على وابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأبي مومى رضي الله عنهم ، وبه قال الشعبي والعنبري وشريك وابو حنيفة وأصحابه ويحي بن آدم و نعيم بن حاد وابو أبور وابن المنذر وبروى عن عمر وعمان وزيد بن ثابت رضي الله عنهم أمهم شركوا بين ولد الأبوين وولد الام في الثاث فقسموه بينهم بالسوية للذكر مثل حظ الاثبين وبه قال مالك والشاني وإسحاق لامهم ساووا والد الام في القرابة التي يرثون بها فيجب أن يساووهم في الميراث فأمهم جميعا وإسحاق لامهم ساووا والد الام في القرابة التي يرثون بها فيجب أن يساووهم في الميراث فأمهم جميعا والمد الام، وقرابتهم من حهة الاب ان لم تزدهم قربا واستحقاقا فلم تسقطهم، ولهذا قال بعض ولد الابون أو بعض الصحابة لعمر وقد أسقطهم هب ان أباهم كان حماراً فما زادهم ذلك إلا قربا فشرك

والشافعي وأبو يوسف ومحمد لان الاخ ذكر يعصب أخته فلم يسقطه الجد كالابن ولان ميرائهم ثبت بالكتاب فلا يحجبون الا بنص أو اجماع أو قياس وما وجد شيء من ذلك فلا يحجبون ولانهم تساووا في سبب الاستحقاق فيتساوون فيه فان الاخ والجد يدليان بالاب الجد أبوه والاخ ابنه وقرابة البنوة لا تنقص عن قرابة الابوة بل ربما كانت أقوى فان الابن يسقط تعصيب الاب ولذلك مئه على رضي الله عنه بشجرة أنبت غصنا فا نفرق منه غصنان كل واحد منهما الى الآخر أقرب منه إلى أصل الشجرة . ومثله زيد بواد خرج منه نهر انفرق منه جدولان كل واحد منهما الى الآخر أقرب منه الى الوادي. واحتج من ذهب مذهب أبي بكر رضي الله عنه بقول الذي ويتياتي ها المقول الفرائض بأها الى الوادي. واحتج من ذهب مذهب أبي بكر رضي الله عنه بقول الذي ويتياتي ها المقول الفرائض بأها الم المعنى والحم أما المعنى فانه له قرابة اللاب وبضية كالاب وأما الحميك فان الفروض اذا ازدحت سقط الاخ دونه ولا يسقط ها أحد الا الابء والاخوة والاخوات يستطون بملائة ، ويجمع له بين الفرض والتعصيب كالاب وهم ينفردون الابء والحد منهما أو يسقط ولد الاب يسقطون بهم بالاجماع إذا استفرقت الفروض المال وكانوا عصبة وكذفك ولد الابوين في المشركة عند الاكثرين ولانه لايقتل بقتل ابن ابنه ولا يحد بقذفه ويمنع من دنع زكاته اليه كالاب سوا، فدل ذلك على قوته عان فروضهن ولا يقطع بسرقة ماله ويجب عليه نفقته ويمنع من دنع زكاته اليه فيجب أن تلحق بهن فروضهن قبل فالحديث حجة في تقديم الاخوات لان فروضهن في كتاب الله فيجب أن تلحق بهن فروضهن قبل فالحديث حجة في تقديم الاخوات لان فروضهن في كتاب الله فيجب أن تلحق بهن فروضهن قبل فالحديث حجة في تقديم الاخوات لان فروضهن في كتاب الله فيجب أن تلحق بهن فروضهن قبل فالحديث حجة في تقديم الاخوات لان فروضهن في كتاب الله فيجب أن تلحق بهن فروضهن قبل فالحديث حجة في تقديم الاخوات لان فروضهن في كتاب الله فيجب أن تلحق بهن فروضهن قبل فالحديث حجة في تقديم الاخوات لان فروضهن في كتاب الله فيجب أن تلحق بهن فروضهن قبل فالحديث حجة في تقديم الاخوات لان فروضهن المرحدة في تقديم الاحديث على فروضها المرحدة في تقديم الاحديث من دام وكورو المرحد الاحديث على المرحد العرب العرب المرحد العرب المرحد العرب المرحد العرب المرحد العرب المرح

بينهم ، وحرر بعض أصحاب الشافعي فيها قياسا فقال فريضة جمعت ولد الاب والام وولد الام وهم من أهل البيراث فاذا ورث ولد الام وجب أن برث ولد الاب والام كا لو لم يكن فيها زوج

ولذا قول الله تعالى ، وإن كان رجل يورث كلالة او امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكبر من ذلك فهم شركا. في الثات، ولا خلاف في أن المراد بهذه الآية ولد الام على الخصوص فمن شرك بينهم فلم يعط كل واحد منهما السدس وهو مخالفة لظاهر القرآن ويلزم منه مخالفة ظاهر الآية الاخرى وهي قوله ( فان كانوا إخرة رجالا ونسا. فلاذكر مثل حظ الاثمين ) مرادبهذه الآية سائر الاخوة والاخوات وهم يسوون ببن ذكرهم وأذاهم وقوله عليه الصلاة والسلام «الحقوا الفرائض بأهلها فما بتي نلاولى رجل ذكر » ومن شرك فلم يلحق الفرائض بأهلها، ومن جهة المعنى أن ولد الابوين عصبة لا فرض لهم وقد تم المال بالفروض فوجبأن يسقطوا كما لوكان مكان ولد الام ابنتان وقد انعقد الاجباع على أنه لوكان في هذه المسئلة واحد من ولد الام ومائة من ولد الابوين المنتف ولد الابوين الواحد من ولد الام بالثاث وللمائة السدس الباقي لكل واحد منهم عشر عشره فاذا جاز أن ينقص ولد ابربن عن ولد الام هذا النقص كله فلم لا يجرز اسقاطهم بالاثنين ، وقولهم تساووا في قرابة الأم فقد أن ينقص ولد الم بساووهم في الميراث في هذه المسئلة وعلى أنا نقول أن ساووهم في قرابة الأم فقد (المغني والشرح الكبر) (المهني والشرح الكبر) وأمد المسترا والمسترا والمسترا والشرح الكبر والشرح والمسترا والشرح والكبر والشرح والمسترا والشرح والمسترا والشرح والمسترا والمسترا والسرح والكبر والشرح والمسترا والمسترا والشرح والمسترا والمستر

و بكون المجد ما بقي، فالجواب ان هذا الخبر حجة في الذكور المنفردين وفي الذكور مع الاناث أو نقول هو حجة في الجديم ولا فرض لولد إلاب مع الجد لا بهم كلالة والمسكلالة أسم الوارث مع عدم الولد والوالد فلا يكون لهم معه إذا فرض. حجة أخرى قالوا الجد أب فيحجب ولد الاب كالاب الحقيقي ودايل كونه أبا قوله تعالى (ملة أبيكم ابراهيم) وقول يوسف (وا تبعت الة آباني ابراهيم وإسحاق ويعقوب) وقوله (كما أنمها على أبويك من قبل ابراهيم وإسحاق) وقال النبي ويتياتي والرموا بني امعاعيل فان أباكم كان راميا لا وقال هسما أبو الحرب وحام ابو الحبش، وقال هشمن بني النضر بن كذا فالا نقفوا أمنا ولا ننفى من أبينا ، وقال الشاعر

إنا بني نهشل لاندعي لاب عنه ولا هو بالابناء يشربنا

فوجب أن محجب الآخوة كالاب ألحقيقي ، محتى هذا ان ابن الابن وإن سفل يقوم مقام أبية في الحجب كذلك أبو الاب يقوم مقام ابنه والذلك قال ابن عباس الا يتقي الله زيد ? مجعل ابن الاب ابنا ولا مجعل أبا الاب أبا ، ولان بينهما إيلاداً و بعضية وجزئية وهو يساوي الاب في أكثر أحكامه فيساويه في هذا الحجب محققه ان أبا الاب وان علا يسقط بني الاخوة ولو كانت قرابة الجد والاخ واحدة لوجب أن يكون ابو الجد مساويا لبني الاخ لنساوي درجة من أدليا به والله أعلم ولا تفريع على هذا القول لوضوحه

فارقوهم بكونهم عصبة من غير ذوي الفروض وهدا الذي افترقوا فيه هو المقتضي لنقدم ولد الام على وتأخير ولد الابوين فان الشرع ورد بتقديم ذي الفرض وتأخير الهصبة ولذلك يقدم ولد الام على ولد الابوين في المسئلة المذكورة وشبهها وهلا إذ تساروا في قرابة الام شاركو ا الاخ من الام في سدسه فاقتسموه ببنهم ولانه لوكانت قرابة الام مستقلة بالميراث مع قرابة الاب لوجب أن يجتمع لهم الفرض والتعصيب كقولنا في أخ من أم هو ابن عم ولوجب أن يشاركوا ولد الام في الثلث في كل موضع وينفردوا بالنهصيب فيا بقي، ولا خلاف في أنهم لا بشاركوا ولد الام في الثلث في أن يقولوا في زوج وأخت لابوين وأخت لاب عها أخوها إنه يسقط لاخ وترت أحته السدس لان قربتها مع وجوده كقرابتها مع عدمه وهو لا يحجبها فهلا عدوه حماراً وورثوا أخته ما كانت ترث عند عدمه ? وماذ كروه من القباس طردي لامعني تخته، قال الهنبري انقياس ماقال على والاستحسان ماقال عربي وهذه وساطة مليحة وعبارة صحيحة وهو كاقال إلا أن الاستحسان الحجرد ما قال عربي وهذه وساطة مليحة وعبارة صحيحة وهو كاقال إلا أن الاستحسان الحجرد وهو في مسئلتنا يخالف ظاهر القرآن والسنة والقياس؟ قال شيخنا ومن العجب ذهاب الشافعي اليه وهو في مسئلتنا يخالف ظاهر القرآن والسنة والقياس؟ قال شيخنا ومن العجب ذهاب الشافعي اليه همنا مع تخطئة الذاهبين اليه في غير هذا الموضع ، وقوله من استحسن فقد شرع ولا أظنه اعتمد في هذا إلا لموافقة زيدبن ثابت فانه انبعه في جميع الفرائض وموافنة كتاب الله تعالى وسنة رسوله أولى

( فصل ) اختلف القائلون بتوريثهم مهـ في كيفية توريثهم فيكان علي رضي الله عنه يفرض للاخوات فروضهن والباقي للجد إلا أن ينقصه ذلك من السدس فيفرضه له فان كانت أخت لأ بوبن وأخوة لأب فرض للاخت النصف وقائم الجد الاخرة فيا بتي الا أن تنقصه المقاسمة من السدس فنفرضه له ، فان كان الاخوة كلهم عصبة قاسمهم الجد إلى السدس ، فان اجتمع ولد الاب وولد الابوين مع الجد سقط ولد الاب ولم يدخلوا في المفاسمة ولا يعتد بهم، وان انفرد ولد الاب قاموا مقام ولد الابوين مع الجد، وصنع ابن مسعود في الجد مع الاخوات كصنع على عليه السلام وقاسم به الاخوة إلى الناث فان كان معهم أصحاب فو النفى أعطي أصحاب الفرائص فرائضهم ثم صنع صنيع ذبد في إعطا، الجد الأحظ من المقاسمة أو ثلث الباقى أو سدس جميع المال، وعلى يقاسم به بعد أصحاب الفرائض إلا أن يكون أصحاب الفرائض بنتا أو بنات فلا يزبد الجد على الثلث ولا يقامم به بعد أصحاب بقول على الشعبي والنخي والمفيرة بن المفسم وابن أبي لبلى والحسن بن صالح، وذهب إلى قول ابن مسعود مسروق وعلمة وشريح، وأما مذهب زيد فهو الفري ذكره الحرقي وسنشرحه إن شا. الله واليه ذهب أحد وبه قال أهل المدينة وأهل الشام والثوري والاوزاعي والنخي والمجاج بن أرطاة والله في والشوي والموافي والنخي والمجاج بن أرطاة والمادي والشافي وأبو يوسف ومحد بن الحسن وأبو عبيد وأكثر أهل العلم

(فصل) ولو كان مكان ولد الابوين في هذه المسئلة عصبة من ولد الاب سقطوا ولم يورثهم أحد من أهل الدلم فيا علمنا لانهم لم يشاركوا ولد الام في قرابة الام

( فصل) وتسمى هذه المسئلة المشركة والحمارية إذا كان فيها إخوة لا بوين وكذلك كل مسئلة اجتمع فيها زوج وأم أرجدة وابنان فصاعداً من ولد الام وعصبة من ولد الابوبن وإنما سميت المشركة لان بعض أهل العلم شرك فيها بين والد الاب بن وولد الام في فرض ولد الام فقسمه ببنهم بالسوية وتسمى الحمارية لانه بروى أن عمر رضي الله عنه أسقط ولد الاب بن فقال بعضهم يا أمير المؤمنين هب أن أبانا كان حماراً أليست أمنا واحدة ? فشرك بينهم وقيل قال ذلك بعض الصحابة فسميت الحارية لذلك والله أعلم

( فصل ) إذا قيل امرأة خانت اما وابني عم أحدهما زوج والآخر أخلاً موثلاثة إخوة مفترقين قيل هذه المشركة: الزوج النصف وللامالسدس وللاخوين من الام الثلث وسقط الاخوان من الابوين أو الاب،ومن شرك جعل اللاخ من الابوين التسع ولكل واحد من الاخرين للام تسعا

ومن مسائل ذلك زوج وأم واختان لأم وأخ لا بوين تصح من ستة ومن شرك فهي من عانية عشر : زوج وجدة وأخ وأخت لام وأخ وأخت لا بوين كالني قبلها ، ومن شرك فمن اثنى عشر زوج وجدة وأخ وأخت لام وأخ وأخت الام وأخوان وثلاث أخوات الابويام من ابنى عشرومن شرك فمن أربعة وخمسين فرم عشالة ) ( ولو كان مكانهم أخوات الابوين أو لأب عالت إلى عشرة وسميت ذات الفروخ)

(مسئلة) قال ابو القاسم (ومذهب ابي عبد الله رحمه الله في الجد قول زيد بن ثابت رضى الله عنه واذا كان اخوة واخوات وجد قاسم الجد بمنزلة اخ حتى يكون الثلث خيراً فاذا كان الثلث خيراً له اعطي ثلث جميع المال)

وجملة ذلك ان مذهب زيد في الجد مع الاخرة والاخوات الابوين أو للاب أنه يعطيه الأحظ من شيئين أما المقاسمة كأنه أخ وأما ثلث جميع المال. فعلى هذا أن كان الاخوة اثنين أو أربع أخوات أو اخ وأختان فالثلث والمقاسمة سواء فاعطه ما شئت منها وأن نقصوا عن ذلك فالمقاسمة أحظ له فقاسم به لاغير وأن زادوا فالثلث خير له فاعطه إباه وسواء كانوا من أبأو من أبوين، وأن اجتمع ولد الابوين وولد الاب فأن ولد الابوين يعادون الجد بولد الاب ويحتسبون بهم عليه ثم ما حصل لهم أخذه منهم ولد الابوين إلا أن يكون ولد الابوين أختا واحدة فتأخذ منهم عام نصف المال ثم مافضل فهو لهم ولا يمكن أن يفضل عنهم أكثر من السدس لان أدني ما للجد الثلث و للاخت النصف والباقي بعدها هو السدس

به في إذا كان مع الزوج والام والاخرة من الام أخوات أو اختين لا بوين أولاً بعالت الى عشرة لان أصلها من سنة الزوج النصف ثلاثة وللام السدس سهم واللاخوة اللام الثاث سهمان واللاخوات الثلثان أربعة فتصير عشرة وسميت ذات الفروخ لانها عالت بثلثيها وهي أكثر ما تعول اليه الفرائض شبهت الاربعة الزائدة بالفروخ والسنة بالأم وتسمى الشريحية لان رجلا أتى شريحا وهوقاض بالبصرة فقال له مانصيب الزوج من زوجته ? فقال النصف مع غير الواد والربع مع الولد فقال ان امرأني مانت وخلفتني وأمها وأختيها لامها وأختيها لابيها وأمها فقال الك اذا ثلاثة من عشرة فخرج الرجل من عنده وهو يقول لم أر كفاضيكم قلت له مابصيب الزوج ? قال النصف أو الربع فلما شرحت له قضيتي عنده وهو يقول لم أر كفاضيكم قلت له مابصيب الزوج ؟ قال النصف أو الربع فلما شرحت له قضيتي كنده وهو يقول لم أر كفاضيكم قلت له مابصيب الزوج ؟ قال النصف أو الربع فلما شرحت له قضيتي كدم القصة وتشيع الفاحشة

(فصل) ومعني العول ازدحام الفرائض بحيث لا يتسم لها المال كهذه المسئلة فيدخل النقص عليهم كلهم ويقسم المال بينهم على قدر فروضهم كا يقسم مال المفلس بين غرمائه بالحصص لضيق ماله عن وفائهم ومال الميت بين أرباب الديون اذا لم يف مها والثلث بين أرباب الوصايا إذا عجز ، وهدذا قول عامة الصحابة ومن معهم من العلما، يروى ذلك عن عمر وعني والعباس وابن مسعود وزيد وبه قال مالك في اهل المدينة والثوري في أهل العراق والشافعي وأصحابه و نعيم بن حماد وأبوثور وسائر أهل العلم الا أن ابن عباس وطائفة شذت يقل عددها فنقل ذلك عن محمد بن الحنفية ومحمد بن علي أهل العلم الا أن ابن عباس وطائفة شذت يقل عددها فنقل ذلك عن محمد بن الحنفية ومحمد بن علي

(مسئلة) قال (فان كان مع الجدوالاخوة والاخوات اصحاب فرائض اعطي اصحاب الفرائض فرائض عن منظر فيابقي فان كانت المقاسمة خيراً للجدمن ثلث مابقى ومن سدس جميع المال اعطى المقاسمة، وان كان ثلث مابق خيرا لهمن المقاسمة ومن سدس جميع المال اعطى ثلث مابقى عفان كان سدس جميع المال أحظاه من المقاسمة ومن ثلث ما بقي عفان كان سدس جميع المال أحظاه من المقاسمة ومن ثلث ما بقي عفان كان سدس جميع المال أحظاه من المقاسمة ومن ثلث ما بقي أعطى سدس جميع المال

أما كونه لا ينقص عن سدس جميع المال فلا أنه لا ينقص عن ذلك مع الولد الذي هو أقوى في في في هم أولى، وأما إعطاؤه ثلث الباقي إذا كان أحظ له فلا نها الله معدم الفروض فما أخذ بالفرض فكأ أنه ذهب من المال فصار ثلث الباقي عنزلة ثلث جميع المال، وأما المقاسمة فهي له مع عدم الفروض فكذلك مع وجودها. فعلى هذا متى زاد الاخوة عن اثنين أو من يعدلهم من الاناث فلاحظ له في المقاسمة ومتى نقصوا عن ذلك فلاحظ له في ثلث الباقي ومتى زادت الفروض على النصف فلاحظ له في

ابن الحسين وعطماً، وداود فأنهم قالوا لا تعول المسائل فروي عن ابن عباس أنه قال في زوج وأخت وأم من شاء باهلته أن المسائل لاتعول ان الذي أحصى رمل عالج عدداً أعدل من أن بجمل في مال نصناً و نصفاً وثانا هذان نصفان ذهبا بالمال فاين موضع الثاث ?فسميت هذه مسائل المباهلة لذلك وهي أول مسئلة عائلة حدثت في زمن عمر رضي الله عنه فجمع الصحابة للمشورة فيها فقال العباس رضى الله عنه أرى أن يقسم المال بينهم على قدر سهامهم فاخذ به عمر وانبعه الناس على ذلك حتى خالفهم ابن عباس فروى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال لقيت زفر بن أوس البصري فقال تمضى الى عبد الله بن عباس فتحدت عنده فأتيناه فتحدثنا عنده فكان من حديثه ان قال سبحان الذي أحمى رمل عالج عدداً ثم يجمل في مال نصفا ونصفا وثلثا ذهب النصفان بالمال فأين موضم الثلث وثم و لله لو قدموا من قدمه الله وأخروا من أخره الله ماعالت فريضة أبدا، فقال زفر فمن الذي قدمه ومن الذي أخره الله ? فقال الذي أهبطه من فرض الى فرض فذلك الذي قدمه والذي أهبطه من فرض الى ما بقى فذلك الذي أخره الله ، فقال زفر فن أول من أعال الفرائض؟ قال عمر بن الخطاب فتلت الا أشرت عليه فقال هبته وكان امرأ مهيبا. قوله من اهبطه الله من فريضة الى فريضة فذلك الذي قدمه الله يريد ان الزوجين والام لكل واحد منهم فرض ثم يحجب الى فرض آخر لا ينقص منه وأما من اهبطه من فرض الى ما بقي يريد البنات والاخوات فأنهن يفرض لهن فاذا كان معهن أخوتهن ورثوا بالنعصيب فكان لهم ما بتي قل أوكثر فكان مذهبه أن الفروض اذا ازدحت رد النقص على البنات والاخوات

🥞 ولنا ان كل واحد من مؤلا. لو انفرد أخذ فرضه فاذا ازدهموا وجب أن يقتسموا على قدر

ثلث مابقي، وان نقصت عن النصف فلاحظ له في السدس وان كان الفرض النصف فحسب استوى السدس وثلث الباقي وان كان الاخوة اثنين استوى ثلث الباقي والمقاسمة

همسئلة كه قال (ولا ينقص الجد أبداً من سدس جميع المال او تسميته اذازادت السهام) هذا قول عامة أهل اله روي عن الشعبي أنه قال ان ابن عباس كتب إلى على في ستة إخرة وجد فكتب اليه اجعل الجد سابعهم وامح كتابي هذا، وروي عنه في سبعة إخرة وجد أن الجد ثامنهم وحكى عن عمر ان بن حصين والشعبي القاسمة إلى نصف سدس المال

وانا أن الجد لا ينقص عن السدس مع البنين وهم أقوى ميرائاً من الاخوة فأنهم يسقطونهم فلا نالاينقص عنه مع الاخوة أولى ، ولان النبي والم الجد السدس فلا ينبغي أن ينقص منه ، وأما قوله أو تسميته إذا زادت السهام فانه يعني إذا عالت المسئلة فأنه يسمى له السدس وهو ناتص عن السدس . ألا ترى أنا نقول في زوج وأم وابنتين وجد له السدس و فعطيه سهمين من خمسة عشر سهما وهما ثلثا الحنس . ومتى أفضت المسئلة إلى العول سقط الاخوة والاخوات إلا في الاكدرية ولا ينقص الجد عن السدس الكامل في مسئلة برث فيها أحد من الاخوة والاخوات

﴿ مسئلة ﴾ قال ( واذا كان اخ لاب وام وأخلاب وجد قاسم الجد الاخ للاب والام

الحقوق كاصحاب الديون والوصايا، ولان الله تعالى فرض للاخت النصف كما فرض الزوج النصف وفرض للاختين الثلثين كما فرض للاختين للام الثلث فلابجوز اسقاط فرض بعضهم مع نص الله تعالى عليه بالرأي والتحكم، ولا يمكن الوقاء بها فوجب أن يتسار وافي النقص على قدرالحقوق كالوصايا والديون ويلزم ابن عباس على قوله مسئلة فيها زوج وأم واخوان من أم فات حجب الام الى السدس خالف مذهبه في حجب الام بأقل من ثلاثة من الاخوة وان نقص الاخوبن من الام ردالنقص على من لم يمبطه الله من فرض الى ما بتي وان أعال المسئلة رجم الى قرل الجماعة وترك مذهبه ولا نعلم اليوم قائلا بمذهب ابن عباس ولا نعلم خلافا ببن فقهاء العصر في القرل بالعول بحمد الله ومنه

(فصل) حصل خلاف ابن عباس الصحابة في خبس مسائل اشتهر قوله فيها (إحداها) زوج وأبوان (والثانية) امرأة وأبران للام ثلث الباقي عندهم وجعل هو لها ثلث المال منها (الثالنة) لا يحجب الام الا بنلاثة أخوة (الرابعة) لم يجعل الاخرات مع البنات عصبة (الخامسة) لم يعل المسائل فهذه الحس صحت الرواية عنه فيها واشتهر القول عنه بها وشذت عنه روايات سوى هذه ذكرنا بهضها فيما مضى .

والاخ للاب على ثلاثة اسهم، ثمرجع الاخ للاب والامعلى مافي يد أخيه لابيه فاخذه)

قد ذكرنا أن الجد يقاسم الاخوة كأخ مالم تنقصه المقاسمة عن الثلث وأن ولد الابوين يعادون الجد برلد الاب ثم يأخذون ما حصل لهم وانه متى كان اثنان من الاخوة وجد استوى الثلث والمقاسمة فني هذه المسئلة قد استوى الثلث والمفاسمة ولذلك اقتسما على ثلاثة لكل واحد سهم ثم أخذ الاخ للابوين ماحصل لاخيه من أبه ، وأن شئت فرضت الجد الثلث والباقي لولد الابوين وأن زاد عدد الاخوة على اثنين أو من بعد لهما من الاخوات فافرض الجد الثلث والباقي لولد الابوين و هذا مذهب زيد وأما على وابن معود فانهما يقاسمان به ولد الابوين ويسقطان ولد الاب ولا يعتدان به لانه محجوب بولد الابوين فلا يعتد به كولد الام وقسما هذه المسئلة بهن الجد والاخ من الابوين نصفين وأسقطا الاخ من الابوين

ولنا أن الجد والد فاذا حجبه أخران وارثان جاز أن يحجبه أخ وارث وأخ غير وارث كالأم ولان ولد الاب بحجبونه إذا انفردوا فيحجبونه مع غيرهم كالام، ويفارق ولد الام لان الجد محجبهم فلا ينبغي أن يحجبوه مخلاف ولد الاب فان الجد لا يحجبهم فجاز أن يحجبوه إذا حجبهم غيره كايحبون فلا ينبغي أن يحجبوه مخلاف ولد الاب فان الجد لا يحجبهم فجاز أن يحجبوه إذا حجبهم غيره كايحبون

### ﴿باب أصول المسائل﴾

معنى أصول المسائل الخارج التي تخرج منها فروضها ﴿ مسئلة ﴾ ( الفروض ستة ذكرها الله تعالى في كتأبه وهي نوعان النصف والربم والنمن والثاثان والثلث والسدس )

ومخارج هذه الفروض مفردة خيسة لان الثلث والثاثين مخرجها واحد وهي تخرج من سيبعة أصول أربعة لا تعول وثلاثة تعول لان كل مسئلة فيها فرض مفرد فأصلها من مخرجه وان اجتمع معه فرض من نوعه فأصلها من مخرج أفلها لان مخرج الكثير داخل في مخرج الصغير فالنصف وحده من أثنين والثلث وحده أو مع الثاثين من ثلاثة والربع وحده أو مع النصف من أربعة والمن وحده أو مع النصف من عانية فهذه التي لانعول لان العول فرع ازدحام الفروض ولا يوجد ذلك ههنا، وأما التي تعول فهي التي يجتمع فيها فروض أوفرضان من نوعين قاذا اجتمع مع النصف السدس أو ابثلث أوالثلث أوالثلث من ثلاثة اذا ضربت أحدها في الآخر كانت ستة وذلك أصل المسئلة وهي مخرج السدس، ويدخل العول في هذا الاصل فتعول في الآخر كانية وإلى تسعة وإلى تسعة وإلى عشرة وهوا كثرها عولا. والعول زيادة في السهام ونقصان في أنصباء الورثة .

(فصل) أخ لابوين وأختان لاب وجد: الجد الثلث والباقي للاخ وفي قول على وابن مسعود المال بينه وبين الجد نصفين. أخ وأخت من أبوين وأخت من أب وجد فلاجد الثلث والباقي بين ولد الابوين على ثلاثة وتصح من تسعة ، وفي قول على وابن مسعود المال بين ولد الابوين والجد على خمسة: أخلابوين وأخت لاب وجد المال بينهم على خمسة: الجد سهمان والباقي للاخ ، وعندها المال بينهما نصفين

( فصل ) أخوان لابوين وأخ لاب وجد ، لاجد الثلث والباقي للاخرين للابوين عند الجيع ،

وأشلة ذاك زوج وام واخت لأم أصلها من سنة ومنها تصح: زوج وأم واخوان من أم: بنت وأم عمى ثلاث أخوات مفترقات وعصبة، أبوان وابنتان العول زوج واختان لابوين أولاب أواحداها من ابوين والاخرى من أب او أم أو اخت من اب واخت من ام اصلها من سنة وتعول الى سبمة: زوج وأخت وجدة أو أخ لأم: ستأخرات مفترقات وأم بعول ثمانية زوج وأخت وأم الزوج النصف وللأخت النصف وللام الثلث تعول الى تمانية وهي مسئلة المباهلة فان كان معهم أخت أخرى من أي جهة كانت أو اخ من أم فهي من ثمانية أيضا عول تسمة زوج وست أخرات مفترقات تعول الى تسمة وتسمى الغراء ، وكذلك زوج وأم وثلاث اخرات مفترقات ، عول عشرة زوج وام وست اخرات مفترقات الزوج النصف وللام السدس وللاختين للام الثلث وللاختين للاب ين اشفان وسقطت الاختان للاب ومتى عالت المسئلة الى تسعة او عشرة لم يكن المبت لاامرأة لانهالا بدفيها من أولا عشرة الم يكن أن تعول المسئلة إلى أكثر من هذا، وطريق العمل في العول أن تأخذ الفروض من أصل المسئلة وتضم بعضها الى بعض في بلغت السهام فاليه تنتهى

(مسئة) قال (وان اجتمع مع الربع احد آثلاثة نهي من اثنى عشر وتعول على الافراد الي سبعة عشر ولا تعول إلى أكثر من ذلك )

إنما كان اصل هذه المدينة من انني عشر لان مخرج الربم اربمة ومخرج الثلث اللائة ولامو افقة

وإن كان ولد الابوين ثلاثة فللجد الثاث أيضا عندزيد و مند علي وابن مسعود له الربع لانهما بقامهان به إلى السدس، أخ وأخت من أبوين وأخ من أب أو أكثر من ذلك فللجد الثاث وعندهما للجد الخسان وللاخ للابوين الخسان وللاخت الخس

(مسئة ) قال (واذا كان اخ واخت لاب وام اولاب وجد كاز المال بين الجد والاخ والاخت على خمسة اسهم للجد سهمان وللاخ سهمان وللاخت سهم )

المقاسمة ههذا خبر للجد من الثاث لانه محصل له بها خمسا المال وذلك خبر له من الثلث وكذلك كلما نقص الاخوة عن اثنين أو من يعدلهم من الاناث كثلاث أخوات أو أختين أو أخ واحد أو أخت واحدة فليس فيها الا المقاسمة به كأخ وهذا قول زيد وعلي وعبد الله اذا كانوا عصبة فأما ان كن أخوات منذردات فان عليا وابن مسعود يفرضان لهن فروضهن ثم يعطيان الجد مابقي

(مسئلة) قال (واذا كانت اخت لاب وام واخت لاب وجد كانت الفريضة للجد والاختين على اربعة اسهم للجد سهمان والحكل اخت سهم ثم رجعت الاخت للام والاب فاخذت مما في يد اختما لتستكمل النصف

بن الخرجين فاذا ضربت أحدهما في الآخر كان اثني عشر فان كان مع الربع سدس فبين الستة والاربعة موافقة بالانصاف فاذا ضربت وفق احدهما في الآخر كان اثني عشر ولابد في هذا الاصل من أحد الزوجين لانه لابد فيها من ربع ولا يكون فرضا لفيرهما

وأمثلة ذلك زوج وابوان وحس بنين ولأزوج الربع ثلاثة وللابين السدسان اربعة يبقى حمسة لكل ابن سهم، زوج وابنتان وأخت و عصبة المرأة وأختان لا بوبن او لاب او اختان لام وعصبة المرأة واختان وأم تعول إلى ثلاثة عشر المرأة وثلاث المرأة واخوان لام وسبعة إخوة لاب العول زوج وابنتان وأم تعول إلى ثلاثة عشر المرأة وثلاث أخوات مفتر قات، زوج وأبوان وابنتان تعول إلى خمسة عشر، المرأة واختان من أم وأمرأة وام وأختان لا بوبن أو لاب وأختان لام تعول إلى سبعة عشر ويحصل لكل واحدة منهن سهم وتسمى أم أخوات لام وعان لاب أو لابوبن تعول إلى سبعة عشر ويحصل لكل واحدة منهن سهم وتسمى أم الارامل ويعايابها فيقال سبعة عشر المرأة من جهات مختلفة اقتسمن مال ميت بالسوية لكل المرأة منهن سهم وهي هذه ولا يعول هذا الاصل إلى أكثر من هذه ولا يمكن أن يكمل هذا الاصل بفروض من غير عصبة ولا عول ولا يمكن أن تعول الا على الافراد لان فيها فرضاً بباين سائر فروضها وهو من غير عصبة ولا عول ولا يمكن ان تعول الا على الافراد لان فيها فرضاً بباين سائر فروضها وهو (المغني والشرح الكبير)

المقاسمة ههنا أحظ للجد وتعتد الاخت للابوين على الجد باختها من أبيها فيصير له النصف ولهما النصف بينهما على اثنين لكل واحدة سهم ثم تأخذ الاخت من الابوين مابقي في يد أختها لقد تكل تمام فرضها وهو جميع مافي يدها فلا يبقى لها شيء وتصير كما لو كان معهما بنت فأخذت البنت النصف وبتى النصف فان الاخت من الابرين تأخذه جميعه فلا يبقى للاخت من الاب شيء

(فصل) قان كان مع الاخت من الابوبن أختان من أب كان المال بينهن وبين الجد على خمسة أسهم المجد اثنان ولهن ثلاثة ثم تأخد الاخت من الابوبن من أختها المام النصف وهو سهم ونصف يبقى لهما نصف سهم بينهما لكل واحدة ربع سهم فقضر ب مخرج الربع وهو أربعة في خمسة تكن عشرين المجد المانية واللاخت للابوبن عشرة والكل واحدة من أختيها سهم قان كان معها ثلاث أخوات أو أكثر من ذلك فليس المجد الا الثالث ولها النصف ويبقى الدس بين الاخوات من الاب وان كثرن كثرن ، وان كان من والد الابوين أختان أد أكثر فليس للاخوات من الاب شيء وان كثرن لان فرض الاختين الثائن والجد لاينقص عن الثلث فلا يبقى من المال شيء ولان الاخوات من الاب باستكار الثلثين ولو لم يكن معهن جد فمع الجد أولى وليس في هذه المسئلة اختلاف ، فأما مسئلة الخرقي قان عليا وعبد الله يفرضان اللاخت من الابوبين النصف وللاخت من الاب السدس والباقي الجد وكذلك ان كان معها أختان أر أخوات من ألاب السدس والباقي الجد وكذلك ان كان معها أختان أر أخوات من ألاب السدس والباقي الجد وكذلك ان كان معها أختان أر أخوات من ألاب السدس والباقي الجد وكذلك ان كان معها أختان أر أخوات من ألاب السدس والباقي الجد وكذلك ان كان معها أختان أر أخوات من ألاب السدس والباقي الجد وكذلك ان كان معها أختان أر أخوات من ألاب السدس والباقي الحد وكذلك أن كان معها أختان أر أخوات من ألاب السدس والباقي الجد وكذلك أن كان معها أختان أر أخوات من ألاب السدس والباقي الحد وكذاك ان كان معها أختان أر أخوات من ألاب

الربع فانه ثلاثة وهو قرد وسائر فروضها ازواج فالنصف ستة را ثلث أربعة والثلثان عمانية والسدس اثنان ومتى عالت إلى سبعة عشر لم يكن الميت فيها إلا رجلا

(مسئلة) (وان اجتمع مع الثمن سدس او ثلثان فأصلها من اربعة وعشرين وتعول إلى سبعة وعشرين ولا تعول الى الكثر منها إنماكان اصابها من اربعة وعشرين لانك تضرب مخرج الثمن في مخرج الثاثين او في وفق مخرج السدس فتكون اربعة وعشرين ولم يذكر الثاث مع النمن لانه لا يجتمع معه لان الثمن لا يكون إلا للزوجة مع الولد ولا يكون الثلث في مسئلة فيها ولد لانه لا يكون إلا لولد الام والولد يسقطهم او للام بشرط عدم الولد

(مسائل ذلك ) (امراة وابوان وبنت او بنون وبنات امراة وابنتان وام وعصبة ثلاث نسوة واربع جدات وست عشرة بنتا واخت امرأة وبنت وبنت ابن وجدة وعم العول امرأة وابوان وابنتان تعول إلى سبعة وعشرين وتسمى البخيلة لانها اقل الاصول عولا لم تعل إلا بثمنها وتسمى المنبرية لان علياً رضي الله عنه سئل عنها على المنبر فقال صار ثمنها تسعا ومضى في خطبته يعني ان المرأة كان لها الثمن ثلاثة من اربعة وعشرين صار لها بالعول ثلاثة من سبعة وعشرين وهي التسع ولا يكون الميت في هذا الاصل إلا رجلا

(فصل) ولا يمكن ان يعول هذا الاصل الى اكثر من هذا الاعلى قول ابن مسعود فانه يحجب

(مسئلة) قال (فان كان مع التي من قبل الاب اخوها كان المال بين الجد والاخ والاختين على ستة أسهم للجد سهمان وللاخ سهمان ولكل أخت سهم ثم رجعت الاخت من الاب والام على الاخ والاخت من الاب فأخذت مما في أيديهما لتستكمل النصف فتصح الفريضة من ثمانية عشر سهما للجد ستة أسهم وللاخت من الاب والام تسعة أسهم وللاخ سهمان وللاخت سهم)

المقاسمة همنا والثلث سوا، فان قاسمت به كان المال بينهم على سنة أسهم يأخذ الجد سهمين ثم يكل للاخت تمام النصف مما في أيديهما ثلاثة أسهم يبقى لها سهم على ثلاثة لا بصح فتضرب ثلاثة في أصل المسئلة تكن ثمانية عشر كما قال الحرقي وان زاد ولد الاب على هذا لم يزادوا على السدس شيئا لان الجد لا ينتص عن الثلث والاخت لا ننقص عن النصف فلا ببتى الا السدس

(مسئلة الاكدرية) قال (واذاكان زوج وام واخت وجد فللزوج النصف وللام الثاث وللاخت النصف وللجد السدس)

ثم يقسم سدس الجد ونصف الاخت بينهما على ثلاثة أسهم للجد سهمان وللاخت سهم فتصح الفريضة من سبعة وعشر بن سهما الزرج تسعة أسهم واللام سنة واللجد عمانية واللاخت أربعة وتسمى هذه المسئلة الاكدرية ولا يفرض اللجد مع الاخرات في غير هذه المسئلة

الزوجين بالولد الكافر والقاتل والرقيق ولا يورثه فعلى قوله اذا كانت امراة وام وست اخوات مفترقات وولد كافر فسلاخوات الثلث والثلثان ولسلام والمرأة السدس والثمن سبعة فتعول الى احد وثلاثين .

( والمسائل ) (على ثلاثة اضرب عادلة وعائلة ورد، ذكرنا العادلة وهي التي يستوي مالهاوفروضها والعائلة هي التي تزيد فروضها عن مالها والردهي التي يفضل مالها عن فروضها ولا عصبة فيها وهي التي نذكرها في هذا الفصل .

( فصل في الرد ) اذا لم تستوعب الفروض المال ولم يكن عصبة رد الفاضل على ذوي الفروض بقدر فروضهم الا الزوج والزوجة .

وجملة ذلك أن الميت اذا لم يخلف وارثاً الا ذوي فروض كالبات والاخوات والجدات بان الفاضل عن ذوي الفروض يرد عليهم على قدر فروضهم الا الزوج والزوجة يروى ذلك عن عمر وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم وحكي ذلك عن الحسن وابن سيرين وشريح وعطاء ومجاهد والثوري وأبي حنيفة وأصحابه قال ابن سراقة وعليه العمل اليوم في الامصار الا أنه يروى عن ابن مسعود أنه كان لا يرد على بنت ابن مع بنت ولا على أخت من أب مع أخت من أبوين ولا على جدة مع ذي سهم وروي

قيل أنما سميت هذه المسئلة الاكدرية لنكديرها لاصول زيد في الجد فأنه أعالها ولا عول عنده في مسائل الجد وفرض للاخت معه ولا يفرض لاخت مع جد وجمع سهامه وسهامها فقسمها بينهما ولا نظير لذلك . وقيل سميت الاكدرية لان عبد اللك بن مروان سأل عنها رجلا اسمه الاكدر فأفتى فيها على مذهب زيد وأخطأ فيها فنسبتاليه . واختلف أهل العلم فيها فمذهب أبي بكر الصدبق وموافقيه إسقاط الاخت ويجعل للام الثاث وما بقى الجد

وقال عمر وابور مسعود للزوج النصف وللاخت النصف وللام السدس وللجد السدس وعالت الى عمانية وجعلوا للام السدس كي لا يفضلوها على الجد . وقال علي وزيد للزوج النصف وللاخت النصف وللام النشك وللجد السدس وعولاها إلى تسعة ولم بحجما الام عن الثلث لان الله تعالى انما حجبها بالولد والاخرة وليس همنا ولد ولا اخوة ثم ان عمر وعليا وابن مسعود أبقوا النصف للاخت والسدس للجد وأما زبد فانه ضم نصفها إلى سدس الجد فقسمه بينهما لانها لانستحق معه إلا بحكم المقاسمة ، وإنما حمل زبد على إعالة المسئة همنا لانه لو لم يفرض للاخت لسقطت وليس في الفريضة من يسقطها ، وقد روي عن قبيصة بن ذؤبب انه قال، ما قال ذلك زيد وانما قاس أصحابه على أصوئه ولم يبين هو شيئا ، فأن قبل فالاخت معالجد عصبة والعصبة تسقط باستكمال الفروض قلنا انما يعصبها الجد و ليس بعصبة مع هؤلاء بل يفرض له ولو كان مكان الاخت أخ لسقط لانه عصبة في نفسه ولو

ابن منصور عن أحمد أنه كان لا يرد على ولد الام مع الام ولا على الجدة مع ذي سهم والقول الاول أظهر في المذهب وأصح وبه قال عامة أهل الرد لانهم تساووا في السهام فيجب أن يتساووا في ايفر على عليها ولان الفريضة لو عالت لدخل النقص على الجميع فالرد ينبني أن ينالهم أيضاً وأما الزوجان فلا يرد عليها بانفاق من أهل العلم الا أنه يروى عن عمان رضي الله عنه أنه ردعلى زوج ولعله كان عصبة أو ذا رحم فأعطاه لذلك وأعطاد من بيت المال لا على سبيل الرد وسبب ذلك إن شاء الله تعالى أن أهل الردكاهم من ذوي الارحام فيدخلون في قوله تعالى (وأولوا الاحام بعضهم أولى ببعض) في كتاب الله والزوجان خارجان من ذلك وذهب زيد بن ثابت إلى أن الفاضل عن ذوي الفروض لبيت المال ولا يرد على أحد فوق فرضه وبه قال مالك والاوزاعي والشافعي لان الله تعالى قال في الاخت فلها نصف ما ترك ومن رد عليها جعل لها الكل ولانها ذات فرض مسمى فلا تزاد عليه كالزوج

ولنا قول الله تعالى (وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) وقد ترجحوا بالقرب إلى الميت فيكونون أولى من بيت المال لانه لسائر المسلمين وذوو الرحم أحق من الاجانب عملابالنص وقال النبي عليه ومن ترك مالا فلورثته ومن ترك كلا عالي وفي لفظ من ترك دينا فالي ومن ترك مالا فالموارث متفق عليه وهذا عام في جميع المال وروى واثلة ابن الاسقع أن النبي عليه عليه ولدها المنفى باللمان خرجمن لقيطها وعتيقها وولدها الذي لا عنت عليه رواه ابن ما به فجمل لها ميراث ولدها المنفى باللمان خرجمن

كان مع الاخت أخرى أو أخ أو أكثر من ذلك لانحجبت الام الى السدس و بتي لهما السدس وأخذوه ولم تعل المسئلة وأصل المسئلة في الا كدرية سنة وعالت الى تسعة وسهام الاخت والجدار بعة بينهما على ثلاثة لا نصح فتضرب ثلاثة في تسعة تكن سبعة وعشرين ثم كل من له شيء في أصل المسئلة مضروب في الثلاثة التي ضربتها في المسئلة الزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة وللام اثنان في ثلاثة سنة ويبقى اثناعشر ببن الجد والاخت على ثلاثة له ثمانية ولها أربعة ويعايا بها فيقال أربعة ورثوا مال ميت فأخذ أحدهم ثائب والثاني ثلث ما بقي والثالث ثلث ما بقي والرابع ما بقي، ويقال امرأة جاءت قوما فقالت اني حامل فان ولدت ذكراً فلاشيء له وان ولدت أنثى فلها تسع المال وثاث تسعه وان ولدت ولدين فلها السدس ويقال أيضا ان ولدت ذكراً فلي ثلث المال وأن ولدت أنبى فلي تسعاه وان ولدت ولدين فلي سدسه

( فصل ) زُوجة وأم وأخت وجد: المزوجة الربع والام الثاث والباقي بين الجد والاخت على ثلاثة أصلها من اثني عشر وتصح من ستة وثلاثين فان كان مكان الإخت أخ فالباقي بينها نصفين وتصح من أربعة وعشر بن وان كانتا أختين قاسمها وصحت من ثمانية وأربعين فان كان أخ وأخت أو ثلاث أخوات حجبوا الام الى السدس وقد موا الياقي بينهم على خمسة وصحت من ستين فان

ذلك ميراث غيرها من ذوي الفروض بالاجماع بقي الباقي على مقتضى العموم ولانها من ورأنه بالرحم فيكانت أحق بالمال من بيت المال كعصباته فاما قوله تعالى (فلها نصف ماترك) فلا ينفي أن يكون ها زيادة عليه بسبب آخر كقوله تعالى (ولا بويه لـكل واحد منها السدس ان كان له ولد) لا ينفي أن يكون للا بالسدس وما فضل عن البنت مجهة التمصيب وقوله (وليكم نصف ما ترك أزواجكم) لم ينفأن يكون للزوج ما فضل إذا كان ابن عم والبنت وغيرها من ذوي الفروض إذا كانت معتقة كذا ههذا تستحق النصف بالقرض والباقي بالرد وأما الزوجان فليسا من ذوي الارحام.

( مسئلة ) ( فان كان المردود عليه واحداً أخذ المال كله بالفرض والردكام أو جدة أو بنت أو أخت وان كانوا جماعة من جنس واحد كبنات أو أخوات أو جدات افتسموه كالعصبة من البنين والاخوة وسائر العصبات فان انكسر عليهم ضربت عددهم في مسئلة الرد

( مسئلة ) ( وان اختلفت أجناسهم فخذ عدد سهامهم من أصل سنة فاجعله أصل مسئلته، مإنماكان كذلك لان الفروض كلها تخرج من أصل السنة إلا الربع والثمن وليسا لغير الزوجين وليسا من أهل الرد وينحصر ذلك في أربعة أصول (أحدها) أصل اثنين كجدة وأخ من أم للجدة السدس وللاخ السدس أصلها اثنان ثم يقسم المال عليها فيصير لكل واحد منها نصف المال أصل ثلاثة أم وأخ من أم، أم واخوان لام للام السدس وللاخوين الثلث بينها

زادوا على ذلك استوى ثان الباقي والمقاسمة فافرض له ثان الباقي واضرب المسألة في ثلاثة تصير سنة وثلاثين ويبقى له ولهم أحد وعشرون يأخذ ثنها سبعة والباقي لهم فان لمتصح عايهم ضربتهم أو وققهم في سنة رثلاثين فما بلغ فمنه تصح بان كانو امن الجهتير لم يبق لولد الاب شي، واست ثر به ولد لا بوين دونهم وقعهم في سنة رثلاثين فما بلغ في أن للجدة السدس مع الاخت الواحدة والاخ الواحد. ومتى كاني قبلها في فروعها الافي أن للجدة والام واحداً الاخت الواحدة والاخ الواحد. ومتى كانوا أكثر من واحد كان حمكم الجدة والام واحداً وان لم يكن معهم جدة فهي من أربعة للزوجة الربع ويبقي ثلاثة للجد سهمان وللاخت سهم فان كان معها أخت أخرى فالهافي بينهم على أربعة وتصح من سنة عشر ، وان كان مكانهما أخصحت من عانية فان كان أخ وأخت وثلاث أخوات فالهافي بينهم على خمسة وتصح من عشر بن ، وإن زادوا على هذا فان كان أخ وأخت وثلاث أخوات فالهافي على الهافين فان كانوا من الجهتين فلائي ولد الاب لان الهافي فاعطه ثلث الهافي بينهما واقسم الهافي على الهافين فان كانوا من الجهتين فلائي ولد الاب لان الهافي فاعطه ثلث الهافي بينهما واقسم الهافي على الهافين فان كانوا من الجهتين فلائي ولد الاب لان الهافي

(مسئله) قال (واذا كانت ام واخت وجد فللام الثاث ومابقي فبين الجد و الاخت على ثلاثة أسهم للجد سهمان واللاخت سهم

بعد نصيب الجد لابزيد على النصف وهو أقل فرض لولد الابوين

وهذه المسئلة تسمى الخرقاء أنما سميت خرقا. الكثرة اختلاف الصحابة فيها فكأن الافوال خرقتها

( أصل ) اربعة أخت لابوين واخت لاب أو لام اواخ ، لام او جدة نت يأم او جدة بنت و بنت ابن ( اصل ) خمسة ثلاث اخوات ، فقرقات اللاخت للابوين النصف ولـكل واحدة من الآخرتين السدس، أم واخت لا بوين أو لاب ، أم ، اخت لا بوين وأخت لاب او لام بنتان وجدة لا تزيد على هذا أبداً لانها لو زادت سدساً آخر لـكل المال ولم يبق منه شيء برد

(مسئلة) (فان انكسر على فريق منهم ضربته في عدد سهامهم لانه اصل مسئلتهم وأعاكان عدد سهامهم أصل مسئلتهم كما صارت السهام في المول هي المسئلة التي يضرب فيها العدد بيان ذلك في اصل اثنين اربع جدات واخ من ام للجدات سهم لا ينقسم عليهن فتضرب عددهن في اصل المسئلة تكن ثمانية للاخ من الام اربعة والكل واحدة من الجدات سهم

( اصل ) ثلاثة ام وثلاثة اخوة من ام اللاخوة سهمان لا تصح عليهما اضرب عددهم في اصل المسئلة تصر تسعة ومنها تصح

( اصل ) اربعة اخت لابوين واربع اخوات لاب تضرب عددهن في اصل السئلة وهو اربعة تحكن سنة عشر ومنها تصح .

( اصل ) خمسة ام واخت لا بوین واربع اخوات لاب لهن سهم لا یصح علیهن تضرب عددهن فی خمسة تکن عشرین ومنها تصح وسنذکره فی باب تصحیح المسائل مفصلا

قيل فيها سبعة أقوال قول الصديق وموافقيه الام ثلث والباقي للجد ، وقول زيد وموافقيه للام الثاث أصلها من ثلاثة ويبقى سهمان بن الاخت والجدد على ثلاثة وتصح من تسعة ، وقول على اللاخت النصف وللام الثلث والعجد السدس : وعن عمر وعبد الله اللاخت النصف والام ثلث ما بتي وما بقي فللجد ، وعن ابن مسعود الام السدس والباقي العجد وهي مثل القول الأول في المعنى ، وعن ابن مسعود أيضاً اللاخت النصف والباقي ببن الجد والام نصفين فنكون من أربعة وهي احدي من بهات ابن مسعود وقال عنان المال بينهم أثلاث لكل واحد منهم ثاث وهي مثلثة عثان وتسمى المسبعة لان فيها سبعة أقوال والمسدسة لان معنى الافوال يرجع الى سنة ، وسأل الحجاج عنها الشعبي فقال اختلف فيها خمسة من أصحاب وسول الله والمسلمة وذكر له عنان وعلياً وابن مسعود وزيدا وابن عباس

(فصل) أم أو جدة وأخنان وجد المقاسمة خير للجد ويبقى خمسة على أربعه فتصح من أربعة وعشر بن المواخ وأخنان أو أخرات وجد تصح من سيقة على أو بعد أخرات وعشر بن المواخ وأخنان أو أخرات وعشر بن المواخ وأخنان أو أربع أخرات وجد ثلث الباني والمقاسمة سواء فان زادوا على ذلك فرض للجد ثلث الباني ، وانتقلت المسئلة إلى مانية عشر الام ثلاثة وللجد خمسة يبقى عشرة للاخوة والاخرات فنصح المسئلة عليه مفان كان الاخرة والاخوات من الجهتين فالباقي كا، لولد الابرين إلا أن يكون ولد الابرين أخنا واحدة فلها قدر فرضها والباقي لهم ، أم وأخت لابوين وأخ وأخت لاب وجد الام السدس والحد ثاث الباقي ينتقل

<sup>(</sup>مسئلة ) (فان كان معهم احد الزوجين اعطيته فرضه من اصل مسئلته وقسمت الباقي على مسئلة الرد وهي فريضة اهل الرد وهو ينقسم اذا كانت زوجة ومسئلة الرد من ثلاثة كامراً ة وام وأخ لام أو أم وأخوبن لأم فللمرأة الربع سهم من أربعة يبقي ثلاثة على فريضة أهل الرد وهي ثلاثة في وتصح المسئلتان من أربعة ، فإن انكسر على عدد منهم كاربع زوجات وأم وأخ لام ، ضربت أربعة في مسئلة الزوجة تكن ستة عشر ومنها تصح فان لم تنقسم فاصل مسئلة الزوج على مسئلة الرد لم يمكن أن يوافقها لانه إن كانت مسئلة الزوج من اثنين فالباقي بعد نصيبه سهم لا يوافق شيئًا وإنكانت من أربعة فالباقي بعد ميراثه ثلاثة ومن ضرورة كون لازوج الربع أن يكون الهيتة ولد ، ولا يمكن أن تكون أن تكون مسئلة الرد مع الولد من ثلاثة وإن كان الزوج امرأة فالباقي بعد النمن سبعة ولا توافق السبعة عددا أقل منها ولا يمكن أن تكون مسئلة الرد ولي فريضة أبداً لان مسئلة الرد لا تزيد على خسة أبداً إذاثبت هذا فاضرب فريضة أهل الرد في فريضة أحد الزوجين فما بلغ فاليه تنتقل المسئلة فاذا أردت القسمة فلا حد الزوج في الفاضل عن فريضة الزوج في المنات النه فهو له إن كان واحداً وإن كانوا جماعة قسمته عليهم فان لم ينقسم ضربته أووققته فيا انتقلت اليه المسئلة وتصحح على ما نذكره في باب التصحيح وينحصر ذلك في خسة أصول في انتقلت اليه المسئلة وتصحح على ما نذكره في باب التصحيح وينحصر ذلك في خسة أصول في أن أحدها ) : زوج وجدة وأخ لام الزوج النصف أصابها من اثنين له سهم بقي سهم على ما منذكره في أب التصحيح وينحصر ذلك في خسة أصول مسئلة المسئلة وتصحح على ما نذكره في أب التصحيح وينحصر ذلك في خسة أصول مسئلة المسئلة وتحدة وأخ لام الزوج النصف أصابها من اثنين له سهم بقي سهم على ما من كلو وجدة وأخ لام الزوج النصف أصابها من اثنين له سهم بقي سهم على ما من كلو وجدة وأخ لام الزوج النصف أصابها من اثنين له سهم بقي سهم على ما من كلو ولا كلو ولا يقول أله المنات النوب النوب أله من النوب أله مسئلة المسئلة وحدة وأخ لام الزوج النصف أله المسئلة المسئلة المنات النوب المنات ا

الى عانية عشر فللام ثلاثة والجد خمسة واللاخت اللابوبن النصف تسعة يبقى سهم على ثلاثة فتصح من أربعة وخمسين وتسمى مختصرة زيد لانه لوقاسم بالجد لانتقلت إلى سنة وثلاثين ثم يبقى سهان على ثلاثة فتصح من مائة وعانية ثم ترجع بالاختصار الى أربعة وخمسين فلذاك سميت المحتصرة على ثلاثة فتصح من مائة وعانية ثم ترجع بالاختصار الى أربعة وخمسين فلذاك سميت المحتصرة عام واخت لابوين واخران وأخت لاب وجد أصلها من سنة ثم تنتقل الى عانية عشر ويفضل لولد الاب سهم على خمسة تضربها في عمانية عشر تكن تسعين وتسمى تسعينية زيد، وفي هذا الفصل كله الجدة كلام لان لكل واحدة منهما السدس

« مسئلة » قال (واذا كانت بنت وأخت وجد فللبنت النصف وما بقي فبين الجد والاخت على ثلاثة أسهم للجد سهمان وللاخت سهم )

الماكان كذلك لان المقاسمة ههذا أحظ الحد ، وقال على رضي الله عنه البنت النصف واللجد السدس والباقي للاخت ، وعند ابن مسعود الباقي بعد فرض البنت ببن الجد والاخت نصفين لان كل واحد منهما لو انفرد أخذ المال بالتعصيب فاذا اجتمعا انتسما كالوكان مكانها أخ ، فأما علي فبني على أصله في أن الاخوات لا يقاسمن الجد وانما يفرض لهن فلم يفرض لها ههذا لان الاخت مع البنت عصبة وأعطى الجد السدس كالو انفرد معها وجعل لها الباقي

الرد وهي اثنان أيضاً فاضرب اثنين في اثنين تكن أربعة ولا يقع الكسر في هذا الأصل إلا على حيز واحد وهو الجدات

( الأصل الثاني ) : زوجة وجدة وأخ لام مسئلة الزوجة من أربعة ثم تنتقل إلى عَانية ولايكون الكسر إلا على الجدات أيضاً .

( الاصل الثالث ) زوج وبنت وبنت ابن ، مسئلة الزوج من أربعة ثم تنتقل إلىستة عشروكذلك زوجة وأخت لأبوين وأخت لأب ، أو أخت لأم ، أو جدة ، أوجدات ،ومثلها زوجة وأخت لأب وأخت لأم أو جدة

( الاصل الرابع ) زوجة و بنت و بنت ابن أو أم أو جدة ، مسئلة الزوجة من عمانية ثم تنتقل إلى اثنين و ثلاثين .

(الاصل الخامس) زوجة و بنت و بنت ابن وجدة ، أو ابنتان وأم ، أصلها من ثمانية ثم تنتقل إلى أربعين وفي جميع ذلك إذا انكسرت سهام فريق منهم عليهم ضربته فيما انتقلت اليه المسئلة. ومثال ذلك أربع زوجات واحدي وعشرون بنتا واربع عشر جدة ، مسئلة الزوجات من ثمانية ، فتضرب فيها فريضة الرد وهي خمسة تكن اربعين للزوجات فريضة اهل الرد خمسة لا تصح عليهن ولا توافق بهتي خمسة وثلاثون للجدات خمسها سبعة على اربع عشرة توافق بالاسسباع فرجمن إلى اثنين ويبتى

المعدوليا أن الجد يقامع الاخت وأخذ الما اذا كان معمداً خ فكذلك اذا انفردك وهذا هما الثانان وتعول الى عانية وان كان مكانهما إخ قالباقي وينهما نصفين ولخيه كله في تاله وتم لذناخا

﴿ فَصَلَ ﴾ نَتْ وَأَخْ وَجِد الباقي بعد فرض البنت بينهما نصفين وأن كان معه أخنه فالباقي بينهم على الخمسة ، وإن كان أخوان ألو أخ وأختان أو أربع أخرات استوى ثلك البائي والشدس والماسمة فان زادوا الاحظ له في المقاسمة و يأخذ السَّدَس والبَّاقي للمم قان كانوا من البَّجة بن فليس لولد الاب شيء ويأخذ ولد الابوين جميع الباني بنت وأختان وجد الباني بين الجد والاختين على أربعة وتصلح من عَانية فان كن ثلاث أخرات فالباقي بينهم على خاسة فأن كن أكثر من أربع فله السيدس (نصل) دُوجة ويت واخت وجد الباقي بين الحد والآخت على المراقية المتالين يقالبا فشاة عا

الفصل ) بنتان أو اكثر أد بنت ابن وأخت وجد البنين الثنان والباقي بين الجد والاخت على الله و الصح من السفة و إن كان مكانما اخ له الباقي بينها على النبين و الصح من سنة و ان كان مكانه الحتان صلحت من اثني عشر وبستوي في هاتين المسئلتين السدس وانقاسمة فان زادوا عن أخ أو عن أختين فرضت الجد السدس وكان الباقي لهم فان كان معهم أم أو جدة فلاجد السدس ولا شي. الاخوة والاخرات. (ولم الاخوة والاخرات.

(فصل زوج وأخت وجد الزوج النصف والباقي بينها على ثلاثة وعند علي وأن مسعود للاخت

للبنات عمانية وعشرون توافق بالاسباع أيضاً فيرجبن إلى ثلاث والابنتان يدخلن في عدد الزوجات فتضرب ثلاثة في اربعة تركن اثني عشر ثم في الربين تكن أربعائة و عانين مه على السلالي أن عنها

(فصل) ومتى كان مع احدالزوجين واحد منفرد بمن سود عليه فانه يأخذ الفاضل عن الزوج ولا تنتقل المسئلة كزوجة وبنت للزوجة الثمن والباقي للبنت بالفرض والردوإن كان معه فريق واحد من أهل الرد كالبنات أو الاخوات قسمت الفاضل عليهم كالعصبة فان المكسر عليهم ضربت عددهم في اسئلة الزوج والله أعلم ر وان انكسر على فريق أ كَثُر أَ كَالُ مِن أُرْبِعَة أَقِمام (أحدما) أن يكونا مياكان كذارية و ثلاثة فيموز لك شرب احدما في السئلة وطريق قسمتها مثل طريق القسمة فيا إذا

إذا لم ينقمهم سهم فريق من الورثة عليهم قسمة صحيحة فاضرب عددهم في أصل المسئلة وعولها إن كانت عائلة ثم يصير لكل واحد من الفريق مثل ما كان جماعهم إلا أن يوافق عددهم سهامم بنصف أو ثاث أو غير ذلك من الاجزاء فيجزيك ضرب وفق عددهم في أصل المسئلة وعولها إن كانت عائلة فا بلغ فنه تصح تم يصير لكل واحد من الفريق وفق ما كان لم عنهم، فاذا أردت القسمة فكل من له شيء من أصل المسئلة مضروب في المدد الذي ضربته في المسئلة وهو الذي يسمى جزء السهم فما بلغ فهو له إن كان واحداً وإن كانوا جماعة قسمته عليهم . مثاله زوجواًم وثلاثة الجوزأصلهامن ستة للزوج النصف ثلاثة وللام السدس سهم يبقي للاخوة سهمان لا تنقسم عليهم ولا توافقهم فاضرب عددهم وهو 

النصف وللجد السدس وعالت إلى سبعة وان كان مع الاختأخرى قال افي بينهم على أربعة وعندهما لهما الثاثان وتعول الى عانية وان كان مكانهما اخ قالباقي بينهما نصفين وان كان اخ وأخت أوثلاث أخرات قاسمهم الجد وان كان اخوان أو من يعدلهما استوى السدس وثلث الباقي والمقاسمة قان زادوا فرضت له السدس والباقي لهم وان كان زوج وبنت وأخت بجد فلازوج الربع وللبنت النصف والباقي بينهما على ثلاثة ويستوى السدس همنا والمقاسمة قان زادوا على أخت واحدة فرضت للجد السدس والباقي لهم وان كان ع وبنت ابن أو بنت وأم أو جدة سقعات الاخوة والاخوات وفرضت المعتلة الى ثلاثة عشر

(فصل) زوجة وبنت واخت وجد الباقي بين الجد والاخت على ثلاثة وتصح من عانية فان كان مكان الاخت اخ أو اختان فالباقي بينهم وتصح مع الاخ من ستة عشر ومع الاختين من اثنين وثلاثين وان زادوا فرضت المجد السدس وانتقلت المسئلة إلى أربعة وعشرين ثم تصحح على المنكسر عليهم وإن كان مع الزوجة ابنتان أو اكثر أو بنت وبنت ابن و بنت وام او جدة فرضت الجد السدس ويبقى

للاخوة والاخرات سهم من اربعة وعشرين

### ﴿ باب ذوي الارحام ﴾

وهم الاقارب الذين لافرض لهم ولا نهصيب وهم أحد عشر حيزاً ولد البنات وولد الاخوات وبنات الاخرة وولد الاخوال والحالات وبنات الاخرة وولد الاخرة من الام والعات من جميع الحمات والعم من الام والاخوال والحالات

ثلاثة في أصل المسئلة وهو ستة تـكن ثمانية عثمر سهماً للزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة وللام سهم في ثلاثة ثلاثة وللإخوة سهمان في ثلاثة ستة لـكل واحد سهمان وهو ما كان لجماعتهم فان كان الاخوة أربعة فان سهامهم توافقهم بالنصف فتضرب نصفهم وهو اثنان في المسئلة تكن اثني عثمر فاذا أردت القسمة ضربت سهام كل وارث في وفق عددهم وهو اثنان

﴿ مَسَّالَةً ﴾ (وان انكسر على فريقين أو أكثر لم يخل من أربعة أفسام (أحدها) أن يكونا مَمَاثلين كَثلاثة وثلاثة فيجزيك ضرب أحدها في المسئلة وطريق قسمتها مثل طريق القسمة فيما إذا كان الكسر على فريق واحد سواه .

مثاله ثلاثة اخوة لام وثلاثة لاب لولد الام الئاث والباقي لولد الاب أصابها من ثلاثة لولد الام سهم على ثلاثة لا ينقسم ولا يوافق نتضرب أحد العددين وهو ثلاثة في أصل المسئلة تكن تسعة لولد الام سهم في ثلاثة بثلاثة لكل واحد سهم ولولد الاب اثنان في ثلاثة ستة لكل واحد سهم ولولد الاب اثنان في ثلاثة ستة لكل واحد سهم الما كان لجماعتهم ولوكان ولد الاب ستة وافقت سهامهم بالنصف فرجم عددهم إلى ثلاثة وكان العمل فيها كما ذكرنا سواء

( القسم الثاني ) أن يكون العددان متناسبين وهو أن ينتسب إلى الا خربجزء من أجزائه كنصفه أو ثلثه أو نحو ذلك فيجزيك ضرب الاكثر منها في المسئلة وعولها .

وبنات الاعمام والجد ابو الام وكل جدة أدلت باب بين أمين او باب أعلى من الجد فهؤلا، ومن أدلى بهم يسمون ذوي الارحام وكان أبو عبد الله يورثهم اذا لم يكن ذو فرض ولا عصبة ولا أحد من الوراث الا الزوج والزوجة، روي هذا القول عن عر وعلي وعبد الله وأبي عبيدة بن الجراح ومعاذ ابن جل وأبي المدردا، رضي الله عنهم وبه قال شريح وعر بن عبدالعزيز وعطا، وطارس وعلقمة ومسروق وأهل الكوفة وكان زيد لا يورثهم وبجهل البقي لبيت المل ، وبه قال مالك والارزاعي والشانعي، ضي الله عنهم وابو ثور وداودوابن جربر لان عطا، بن يسار روى أن رسول الله ويتيالين وكب إلى قباء يستخير الله تعالى في العمة والحالة فأنزل عليه ان لاميراث لهارواه سعيد في سننه لان العمة وابنة الاخ لارثان مم أخويهما فلا ترثان منفردتين كالاجنبيات وذلك لان انفهام الاخ اليهما بؤكدها ويقويهما بدليل أن بنات الابن والاخرات من الاب يعصبهن أخوهن فيا بقي بعد ميراث البنات والاخوات من الابوبن ولا يرثن منفردات فاذا لم يرث هاتان مع أخيهما فيع عدمه أولى ولان البنات والاخوات من الابوبن ولا يرثن منفردات فاذا لم يرث هاتان مع أخيهما فيع عدمه أولى ولان البنات والاخوات عن الابوبن ولا يرثن منفردات فاذا لم يرث هاتان مع أخيهما فم عدمه أولى ولان المهارية الموارث الما تثبت نصا ولانص في هؤلا.

ولنا قول الله تعالى ( وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) أي أحق بالتوارث في حكم الله تعالى قال أهل العلم كان التوارث في ابتداء الاسلام بالحاف وكان الرجل يقول للرجل دمى

مثاله جدتان وأربعة اخوة لاب للجدتين السدس واللاخوة ما بقي أصلها من ستة وعددهم لا يوافق سها ، بم وعدد الجدات نصف عدد اللاخوة فاجنز بالا كثر وهو أربعة واضربه في أصل المسئلة تكن أربعة وعشرين لكل واحد خمسة ولوكان عدد اللاخوة عشرين لكل واحد خمسة ولوكان عدد اللاخوة عشرين لوافقتهم سها مهم بالاخماس فيرجع عددهم إلى أربعة والعمل على ماذكرنا

(الفسم الثالث): أن يكون العددان متباينين لا عائل أحدها ماحبه ولا يناسبه ولا يوافقه فتضرب أحدها في جميع الآخر قما بلغ فهو جزء السهم فاضربه في المسئلة فما بلغ فنه تصح تمكل من لهشيء

من أصل المسئلة مضروب في جزء السهم .

مثاله أم وثلاثة اخوة لاموأربعة لأب أصابها من ستة لولد الام سهمان لا يوافقهم ولولدالاب ثلاثة لا توافقهم والعددان متباينان فاضرب أحدها في الآخر تـكن اثني عشر ثم في أصل المسئلة تـكن اثنين وسبعين ومها تصح اللام سهم في اثني عشر ولولد الام سهمان في اثني عشر أربعة وعشرون لـكل واحد ثمانية ولولد الاب ثلاثة في اثني عشرستة وثلاثون لـكل واحد تسعة إن وافق احد العددين سهامه دون الآخر اخذت وفق الموافق وضربته فيا لم يوافق وعمات على ما ذكرنا. وان وافقا جمهاً سهامهما رددهما إلى وفقهما وعمات في الوفقين عملك بالعددين الاصليين

( فصل ) فان أردت أن تعرف ما لاحدهم قبل التصحيح فاضرب سهام فريقه في الفريق الآخر فا خرج فهو له فاذا أردت أن تعلم مالكل واحد من ولد الام فلفريقه من أصل المسئلة سهمان اضربهما في عدد الفريق الآخر وهو أربعة تكن ثمانية فهي لكل واحد من ولد الام ولفريق ولد الاب ثلاثة اضربها في عدد ولد الام تكن تسعة فهي لكل واحد منهم.

دمك ومالي مالك تنصري وأنعارك وتراثني وأرثك فيتعاقدان الخلف بينهما على ذلك فيتوالران ابه دون القرابة وذلك قول الله عز وجل (والقين عقدت أعانك فل توج المصابلهم) م فسخ ذلك وصيار التوارث الاسلام والمجود فاذا كان له ولد ولم يتاج وارثه المهاجرون دونه عودتك قوله اعن وجل (والقيل آمنوا ولم جاجراوا بما لكرمن ولا يتهم من شيء حتى بساجروا) عم فلسخ ذلك بقول الله تعلى إلى أرلوا الارتعام بعضهم أولى بعض في كتاب الله ) وروي الامام الحد باستاده على سهل بن حنيف ان وجلاوى رجلا المرمنة ولم يترك الاكالا عالم المحديدة الى حرف كتاب الله عوراني سهمت وسول الله والمائية والمائل وارث المائل الترمذي هذا حديث لحسن عوروى المقداد عن الذي ويترك الا وارث من الاوارث له قال الترمذي هذا حديث لحسن عوروى المقداد عن الذي ويترك اله وارث من الاوارث له قال المرمد في المحديث المولى له يعقل عنه ويفك عانيه، قال قبل المراد به المعان من المولى له يعقل عنه ويفك عانيه، قال قبل المراد به والصور حيلة من الاحياد المائل فلا وارث له والصور حيلة من الاحياد المائل فلا وارث له والصور حيلة من الاحياد المائل فلا وارث له كان المائل المائل قلما هذا فاسد لوجوه ثلاثة (أحدما) انه قال برث مائل وفي الفط قال برثه الوان المائل المائ

عال الثالث) أنه سماه واردًا والإصل المفيقة وقولهم أن هذا يستعمل الذي قلنا والإثبات كقولهم من الثالث عند من المند له ياذخرهن لإذخراله عند الاعاد له ياسند من الاسند له ياذخرهن الإذخراله عند الله عند الل

(القسم الرابع) أن يكون العددان منفة بن بنصف أو ثاث أو ربع أو غير ذلك من الاجزاء فانك برد أحد العددين إلى وفقه ثم تضربه في جميع الاجزاء فل بلع ضربته في المسئلة بالمعنال فانك زوج وست جدات ولسعة اخوة فيتفقان بالثاث فترد الجدات الى ثاثهن اثنين وتضربها في عدد الاخوة تكن عائية عشر ثم تضرب ذلك في أصل المسئلة تلكن مائية وثمانية ومنها تصح في عدد الاخوة تكن عائية ومنها تصح المسئلة والكن فان كان الكسر على ثلاثة احياز نظرت فان كانت منهائية كثلاث جدات وثلاث بنات وثلاث بنات مثلاً في المسئلة والكن واحد منهم بعد التصحيح مثل ما كان الحام ضربت أحدها في المسئلة أفا بلغ فنه تصح المسئلة والكن واحد منهم بعد التصحيح مثل ما كان الحام في المسئلة أن يكون الاعمام في هدده المسئلة فضربها في المسئلة تكن ستين ومنها تصح ، وإن كانت منها بنة مثل أن يكون الاعمام في هدده المسئلة فضربها في المسئلة المسئلة تكن ستين ومنها تصح ، وإن كانت منها بنة مثل أن يكون الاعمام في هدده المسئلة فضربها في المسئلة المسئلة المسئلة المنالة المسئلة المس

ثلاثة ضربت بمضها في بعض تكن ثلاثين ثم ضربتها في المسئلة تكن مأثة وعانين وإن كانت متوافقة كست حدات وتسع بنات وخمسة عشر عما ضربت وفق عدد منها في جميع الاجزاء فما بلغ وافقت بينه وبين الثالث وضربت وفق عدد منها في جميع الاجزاء فما بلغ وافقت بينه وبين الثالث وضربت وفق عرب الثالث في جميع الثالث أو في وفقه ان وافق فما بلغ ضربت أحد المماثلين في الثالث أو في وفقه ان وافق فما بلغ ضاربت أحد المماثلين في الثالث أو في وفقه ان وافق فما بلغ ضاربت أكثرها في جميع الثالث أو في وفقه ان كان موافقاً المسئلة وإن تناسب اثنان و باينهما الثالث ضربت أكثرها في جميع الثالث أو في وفقه ان كان موافقاً المسئلة وإن

وقال سعيد حدثنا أبوشهاب عن محد بن اسحاق عن محمد بن مجي بن حبان عن عمه واسع بن حبان قال توفي ثابت بن الدحداحة ولم بدع وارثا ولا عصبة فرفع شانه الى رسول الله وللله الله وللله والله والله

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويورث ذووا الارحام فيجمل من لميسم له فريضة على منزلة من سميت له ممن هو نحوه فيجمل الخال بمنزلة الام والعمة بمنزلة الاب وعن أبي عبد الله

ثم في المسئلة وإن توافق اثنان وباينهما الثالث ضربت وفق أحدها في جميع الآخر ثم في الثالث وإن تباين اثنان ووافقها الثالث كاربعة أعمام وست جدات وتسع بنات اجزاك ضرب أحد المتبانيين في الآخر ثم تضربه في المسئلة ويسمى هذا الموقوف المقيد لانك إذا رددت وقف أحدها لم تقف الااستة ولو وقفت غيرها مثل أن تقف التسعة وترد الستة إلى اثنين لدخلافي الاربعة وأجزاك ضرب الاربعة في التسعة ولو وقفت الاربعة رددت السئة إلى ثلاثة ودخلت في التسعة وأجزاك ضرب الاربعة في التسعة وأجزاك ضرب الاربعة في التسعة فأما إن كانت الاعداد الثلاثة متوافقة فانه يسمى الموقوف المطلق وفي عملها طريقان (الدها) ماذكر نا من قبل وهو طريق الكوفيين (والثاني) طريق البصريين وهو أن تقف أحدالثلاثة وتوافق بينه وبين الآخرين وتردها الى وفقها ثم تنظر في الوقفين فان كانا متماثلين ضربت أحدها في الموقوف وان كانا متماثلين ضربت أحدها في الموقوف وان كانا متماشية في المسئلة

ومثال ذلك عشر جدات واثنا عشر عما وخمس عشرة بنتاً فقف العشرة توافقها الا ثناعشر بالنصف فترجع إلى سنة وافقها الحمس عشرة بالاخماس فترجع إلى ثلاثة وهي داخلة في السنة فتضرب السنة في العشرة تكن سنين ثم في المسئلة تكن ثلاثما ثة وسنين وان وقفت الاثنى عشر رجعت العشرة إلى نصفها خمسة والحم سنين وإن وقفت الحمسة في الاثنى عشر سنين وإن وقفت الحمس عشرة رجعت العشرة الى ثانين والاثنا عشر الى اربعة ودخل الاثنان في الاربعة فتضربها في الحمس عشرة ثم في المسئلة

رحمه الله رواية اخرى انه جعلها بمنزلة العم وبنت لاخ بمنزلة الاخ وكل ذي رحم لم يسم له فريضة فهو على هذا النحو)

مذهب أبي عبد الله في توريث ذوي الارحام مذهب أهل النتزيل وهو ان يعزل كل واحد منهم مغزلة من يمت به من الورثة فيجعل له نصيبه فان بعدوا نزلوا درجة درجة إلى أن يصلوا من يمتون به فيأخذون ميرانه فان كان واحداً أخذ المال كله وان كانوا جماءة قسمت المال بين من يمتون به فما حصل لكل وارث جعل لمن يمت به فان بقي من سهام المسئلة شيء رد عليهم على قدر سهامهم وهذا قول علقمة ومسروق والشعبي والنخبي و حماد ونعيم وشريك وابن أبي الجلى والثوري. وسائر من ورثهم غير أهل القرابة

وقد روي عن على وعبدالله رضي الله عنها انها نزلا بنت البنت منزلة البنت وبنت الاخ منزلة الاخ وبنت الاخ منزلة الاخ وبنت الاخت منزلة الاخت والعمة منزلة الاب والحالة منزلة الام . وروي ذلك عن عمر رضي الله عنه في العمة والحالة وعن على أيضا أنه نزل العمة بمنزلة العم وروي ذلك عن علقمة واسروق وهي الرواية الثانية عن أحمد رضي الله عنه وعن الثوري وأبي عبيدا نها نزلاها منزلة الجداع ولد الاخوة والاخوات ونزلها آخرون منزلة الجداء والمامار هذا الحلاف في العمة لانها أدات بأربعة جهات وارثات فلاب والعم أخواها والجدو الجدة أبو اهاء ونزلة وم الحالة جدة لان الجدة أمها والصحيح وي ذلك تنز بل العمة أبا والحالة أما

(فصل) في معرفة الموافقة والمناسبة والمباينة الطريق في ذلك ان تلقي أقل العددين من أكثرهما مرة بعد أخرى فان فني به فالمددان متناسبان وان لم يفن ولكن بقيت منه بقية القيتها من العددالاقل فان بقيت منه بقية القيتها من البقية الاولى ولا تزال كذلك تلقي كل بقية من التي قبلها حتى تصل الى عدد يفني الملقى منه غير الواحد فأي بقية فني بها غير الواحد فالموافقة بين العدديين بجزء تلك البقية ان كانت أثربعة فبالارباع وان كانت أحد عشر كانت اثنين فبالانصاف وان كانت ثلاثة فبالاثلاث وان كانت أربعة فبالارباع وان كانت أحد عشر أو ثلاثة عشر فنحو ذلك وان بقي واحد فالعددان متباينان ومما يدلك على تناسب العددين أنك اذا زدت على الاقل مثله أبداً ساوى الاكثر ومتى قسمت الاكثر على الاقل انقسم قسمة صحيحة ومتى نسبت الاقل الى الاكثر انتسب اليه بجزء واحدولا يكون ذلك الافي المنتصف فما دو نه قسمة صحيحة ومتى نسبت الاقل الى الاكثر انتسب اليه بجزء واحدولا يكون ذلك الافي المنتصف فما دو نه

#### باب المناسخات

ومعناها أن يموت بعض ورثة الميت قبل قسم تركته ولها ثلاثة أحوال ( أحدها ) أن يكون ورثة الثاني يرثونه على حسب ميراثهم من الاول مثل أن يكونوا عصبة لها فاقسم المال بين من بقي منهمولا تمظر الى الميت الاول.

لوجوه ثلاثة أحدها) ماروى الزهري أن رسول الله على المام أحمد (الثاني) أنه قول عروعلي وعبد الله في أب والحاله بمنزلة الام إذا لم يكن بينهما أم » رياه الامام أحمد (الثاني) أنه قول عروعلي وعبد الله في الصحيح عنهم ولا مخالف لهم في الصحابة (الثالث) أن الاب أفوى جهات العمة والام اقوى جهات الحالة فتعين تنزيلهما بهما دون غيرهما كبنت الاخ و بنت العم قامهما ينزلان متولة أبوبهما دون الحويهما ولا نه اذا اجتمع لهما قرابات ولم يمكن توريهما بجميعهما ورثنا باتواهما كالحبوس عند من لم يورمهم بجميع قراباتهم وكالاخ من الابوين فانا نورثه بالنعصيب وهي جهة أبه دون قرابة أمه فاما أبو حنيفة وأصحابه فانهم ورثوه على ترتيب العصبات فجعلوا أولادهم من كان من ولد الميت و ن سفلوا ثم ولد ابويه أو أحدهما وان سفلوا ثم ولد أبوي أوبه وان سفلوا كذلك أبدا لابرث بنوا أب اعلى وهناك بنوا اب أحدهما وان نزلت درجتهم وعن أبي حنينة أنه جعل ابا الام وإن على أولى من ولد البنات و بدعى مذهب اهل القرابة .

ولنا انهم فرع في الميراث على غيرهم فوجب الحاقهم عن هم فرع له وقد ثبت أن ولد الميت من الاناث لايد قبط ولد أبيه فاولى أن لا سقطهم ولده .

(مسائل) من ذلك بنت بنت وبنت بنت ابن المال بينهما على أربعة قان كان معهما بنت أخ فالباقي لها وتصح من سنة قان كان عهما خالة فلمنت البنت النصف وابنت بنت الابن السدس تكلة

مثال ذلك أربع بنين وثلات بنات مات بنت ثم ابن ثم بنت أخرى ثم ابن آخر وبقي ابنان وبنت فاقسم المسئلة على خمسة ولا يحتاج الى عمل مسائل وكذلك نقول في أبوين وزوجة وابنين وبنتين مات بنت ثم مات الزوجة ثم مات ابن ثم مات الاب ثم الام فقد صارت المواريث كلها بين الابن والبنت الباقيين أثلاثا واستفنيت عن عمل المسائل وبها اختصرت المسائل بعد التصحيح بالموافقة بين السهام فاذا صححت المسئلة نظرت فيها فان كان لجميعها كسر يتفق فيه جميع السهام وددت المسئلة الى ذلك الكسر ورددت سهام كل وارث اليه ليكون أسهل في العمل

مثاله زوجة وابن وبنت مانت البنت تصح المسئلتان من اثنين وسبعين للزوجة بحقها ستة عشر ولا بن ستة وخمسون تتفق سهامها بالاثمان فتردها الى ثمنها تسعة للزجة سهان وللا بن سبعة (الحال الثاني) أن يكون ما بعد الميت الاول من الموتى لا يرث بعضهم بعضاً كاخوة خلف كل واحد منهم بنته فاجعل مسائلهم كدد انكسرت عليهم سهامهم وصحح على ما ذكرنا في باب التصحيح

مثال ذلك رجل توفي و ترك أربعة بنين فمات أحدهم عن اثنين والثاني عن ثلاثة والثالث عن أربعة والرابع عن ستة فالمسئلة الاولى من أربعة ومسئلة الابن الاول من اثنين ومسئلة الاابي من ثلاثة ومسئلة الثالث من أربعة ومسئلة الرابع من ستة فاجعلها كاعداد أربعة فالاثنان تدخل في الاربعة والثلاثة في الستة والاربعة توافق الستة بالانصاف فتضرب نصف إحداها في الاخرى تكن اثنى عشر

الثانين والمخالة السدس والباقي لبنت الاخ قان كان مكان الحالة عمة حجبت بنت الاخ والحذت الياقي لان العمة كالاب فتسقط من هو بمنزلة الاخ ومن نزلها عاجمل الباقي لبنت الاخ واسقط العمة ومن نزلها جداة جعل لها السدس ولبنت الاخ الرفا الما المن المناقي وفي قول العمل الفرابة أنه لا فرث بنت الاج مع بنت البنت ولا مع بنت بنت الابن شيئا ما الباقي وفي قول الما أن يدلوا ابشخص واحد أو مجماعة فان أدلوا بشخص واحد وكانوا في درجة واحدة فالمال المن المناقب بينهم على حسب مواريتهم منه فان أسقط بعضهم بعضهم الما الام والاخوال فاسقط الاخوال لان اللاب يسقط الاخواد والما فالمراث الاقرام كخالة وأم أبي الاب يسقط الاخواد والمناقب في من المن الما فالمراث الاقرام كخالة وأم أبي المن في المن في المن المن المناقب المن المناقب واستعمل واستعمله بعض الفراضيين في جميع ذري الارحام فعلى قولهم بكون الخالة وأم أبي نصف ميراث الام لانها اخت ولام أبي الام السدس لا بهاجدة والباقي لابن الحال الانه ابن الخال الانه ابن الخال الانه ابن الحال المن الميراث من الميت لامن الميت لامن المياسة والمناقب والمناه والمناه والمناه المن المناه المن المن المناه المناه المن المناه المناه المناه المناه المن المناه المناه المن المناه المن المناه المن المن المن المناه المناه المن المناه المن المن المن المناه المن المن الميا المن الميا المن الميا المن الميا المن المن الميا المن الميا المن الميان المن الميا المن الميا المن الميا المن الميا المن المياه المناه المن

م تضربها في المسئلة الاولى تكن عمانية وأربعين لوراة كل ابن اثنا عشر فلكل واحد من بني الاول ستة ولكل واحد من بني الثالث ثلاثة ولكل واحد من بني الثالث ثلاثة ولكل واحد من بني الرابع سهان (الحال الثالث) ما عدا ذلك وهي ثلاثة أقسام (أحدها) أن تقسم سهام الميت الثاني على مسئلة الثاني أن لا ينقسم عليها بل يوافقها (الثالث) لا ينقسم عليها ولا يوافقها فالطريق في ذلك أمن تصحح مسئلة الاول ثم انظر ما صار للثاني منها فاقسمه على مسئلته بعد أن تصححها فان انقسم صحت المسئلتان عما صحت منه الاولى كرجل خلف امرأة وبنتاً وأخاثم ما تت البنت وخلفت زوجا وبنتاً وعما فان لها من المسئلة الاولى أربعة ومسئلتها من أربعة فصحت المسئلتان من عمانية وصار للاخ أربعة من أخنه شهم من المناهدة ومن بنت أخيه سهم من المناهدة العلم المن أنه ومن بنت أخيه سهم من المناهدة المناهدة المناهدة ومن المنت أخيه سهم من المناهدة المناهدة ومن المنت أخيه سهم من المناهدة المناهدة والمناهدة والمناهدة المناهدة والمناهدة والمناهدة المناهدة والمن أدبعة والمناهدة المناهدة والمناهدة والمنا

ومن ذلك أم وعم مات العم وخلف بنته وعصبة المسئلة الاولى من ثلائة والنانية من اثنين فصحت المسئلتان من ثلاثة . ثلاث أخوات مفترقات ماتت الاخت من الابوين وخلفت ابنتين ومن خلفت تصح المسئلتان من خسة . بنت و بنت ابن وأخ ماتت البنت و تركت ابنتين وعمها صحت المسئلتان من ستة وصار للاخ ثلاثة . زوج وجدة وابنتا ابن من ثلاثة عشر ماتت إحداهما عن أربعة و تركت زوجاً و بنتا وأختها صحت المسئلتان من ثلاثة عشر وصار اللاخ خمسة . زوجة وأم وابن ماتت الام وتركت زوجاً و بنتا وابن بن من أربعة وعشرين زوجة وأم وعم مات العم و ترك ثلاث بنين و بنتاً من اثني عشر تصح المسئلتان

أيضا في ابي ام ام وابن عم ابي أم ان المال العجد لانه أفرب ولو كانت الام المينة كان وارثها ابن عم أبيها دون ابي أمهاء خالة وام أبي أم وعم أم المال الخالة وعندهم الخالة النصف والعجدة السدس والباقي الهم فان لم يكن فيها جدة فالمال بين الحالة وأم أبي الام على اربعة فان لم يكن فيها جدة فالمال بين الحالة وعها نصفين، ابن خالة وابن عم المال لابن الحالة وعندهم لابن عم الام فأما إن أدلى جاءة بجماعة جماعة المال المدلى بهم كانهم احيا فقسمت المال ببنهم على مانوجبه الفيضة فما صار لكل واحد منهم فهد أولى وان كانوا من وجهتين نزل البعيد حنى يلحق بمن أدلى به فيأخذ نصيبه سواء سقط به الوارث أولى وان كانوا من وجهتين نزل البعيد حنى يلحق بمن أدلى به فيأخذ نصيبه سواء سقط به القريب أو لم يسقط هذا ظاهر كلام احمد رضي الله عنه نقل عنه جماعة من أصحاب في خالة وبنت القريب أو لم يسقط هذا المالة والمن و النوري وعمد بن سالم والحسن بن صالح ، وقال ضرار الثاثين وظاهر هذا يدل على ما قاذاء وهو قول الثوري وعمد بن سالم والحسن بن صالح ، وقال ضرار ابن صرد ان كان البعيد إذا نزل أسقط القريب فالقريب اولى وان لم يكن يسقطه نزل البعيد حتى يلحق بالوارث ، وقال سائر المنزلين الاسبق إلى الوارث أولى بكل حال ولم يختلفوا فيا عامت في يلحق بالوارث ، وقال سائر المنزلين الاسبق إلى الوارث أولى بكل حال ولم يختلفوا فيا عامت في يلحق بالوارث ، وقال سائر المنزلين الاسبق إلى الوارث أولى بكل حال ولم يختلفوا فيا عامت في يلحق بالوارث ، وقال سائر المنزلين الاسبق إلى الوارث أولى بكل حال ولم يختلفوا فيا عامت في يلحق بالوارث ، وقال سائر المنزلين الاسبق إلى الوارث أولى بكل حال ولم يختلفوا فيا عامت في يلحق بالوارث ، وقال سائر المنزلين الاسبق إلى الوارث أولى بكل حال ولم يختلفوا فيا علمت في

(القسم الثاني) أن توافق سهام الميت الثاني وسئلته فالطريق فيها أن تضربوفق مسئلته في الأولى مضروب ثم كل من له شيء من المسئلة الأولى مضروب في وفق الثانية ومن له شيء من المسئلة الثانية مضروب في وفق سهام الميت الثاني كرجل خلف امرأة وبننا وأخا ثم مات البنت وخلفت زوجاً وبنتا وأمها وهي الزوجة وعما فان الوسئلة من ثمانية للبنت النصف أربعة ومسئلتها من اثني عشر توافق سهامها بالربع فتضرب ثلائة في ثمانية أربعة وعشرون فك على من له شيء من ثمانية مضروب في ثلاثة وهو وفق المسئلة الثانية ومن له شيء من ألمانية مضروب في وفق سهام الميت الثاني وهو سهم ومن ذلك أم وأنان وبنت مات أحد الابنين وخلف من خلف الاولى من ستة للابن منها سهان وقد خلف جدته وأخاه وأخته فمسئلته تسعة في الأولى وهي ستة تكن أربعة وخمسين للام من الاولى سهم في تسعة وفق الثانية ولها من الثانية ثلاثة في سهم صار لها اثنا عشر وللابن الباقي سهان في تسعة ثمانية عشر ومن الثانية عشرة في سهم صارله ثمانية وعشرون ولاخيه أربعة عشرة في سهم صارله ثمانية عشر ومن الثانية عشرة في سهم صارله ثمانية وعشرون

(القسم الثالث) أن لا ينقسم سهام الناني على مسئلته ولا يوافقها فالطريق فيها أن تضرب المسئلة الثانية في الاولى ثم كل من له شيء من المسئلة الاولى مضروب في الثانية ومن له شيء من المسئلة الاولى مضروب في سهام الميت الثاني .

تقديم الاسبق إذا كان من جهة واحدة الا نعيا ومحمد بن سالم فانهما قالا في عمة وبنت عمة المال بينهما نصفين ولم اعلم أحداً من اصحابنا ولا من غيرهم عد الجهات و بينها إلا أبالخطاب فانه عدها خمس جهات الابوة والامومة والبنوة والاخوة والعمومة ، وهدذا يفضي إلى أنابنة العم من الام أو بنت العمة من الام مسقطة لبنت العم من الابوبن ولا أعلم أحداً قال به وقد ذكر الخرقي هذا في ثلاث بنات عومة مفترقين ان المال لبنت العم من الابوبن وبيان افضائه الى ذلك ان بنت العم من الام أبوها يدلي بالاب و بنت العم من الابوبن تدلي بابيها والاب يسقط العم وكذلك بنت العمة من جهة الاب و بنت العم من حجهة العم فالصواب اذاً أن تكون الجهات أربعا الابوة والدخوة والامومة

﴿ مسائل في هذا الباب ﴾ بنت بنت بنت وبنت بنت بنت وبنت بنت و بنت أخ المال ببن ألاولى والثااثة وسقطت الثانية إلا عند محمد بن سالم ونعيم فالها تشاركها ومن ورث الاقرب جعله النت الانها أسبق وقول أهل القرابة هو اللاولى وحدها لانها من ولد الميت وهي أقرب من اثا يقه ابن خال و بنت عم ثلت وثلثان ومن ورث الاسبق جعله لبنت العم ، وإن كان معها بنت عمة فلا شيء لها لان بنت العم أسبق الى الوارث منهما وهما من جهة واحدة ، وإن كان معهم عمة سقطت بنت العم لان العمة بنولة الابو بنت العم عنزلة العم بنت بنت العالم بنت بنت العالم المناه بنت بنت العالم بنت بنت العالم المناه بنت العم الله بنولة الابو بنت العم عندا الجمع عندا الحميم الله المناه بنت العم الله المناه الله بنت بنت العالم الناه الله بنه بنولة الاب و بنت العم الله بنه بنولة العم بنت بنت بنت بنت المناه المناه الله بنه بنولة الاب و بنت العم الله بنه بنولة الاب و بنت العم الله بنه بنولة العمة بنولة الاب و بنت العمة بنولة العمة العم

مثاله رجل خلف امرأة وبنتاً وأخا فهي من عانية للبنت أربعة تممات البنت وتركت زوجا وأما وا بنتين فان مسئلة ها تمول الى ثلاثة عشر لا نفقسم عليها سهامها ولا توافقها فاذا ضربت المسئلة الاولى وهي عانية في الثانية وهي ثلاثة عشر كانت مائة وأربعة فكل من له شيء من الاولى مضروب في ثلاثة عشر ومن له شيء من الاولى مضروب في أربعة ومثل ذلك زوج وأم وست اخوات مفترقات ماتت احدى الاختين من الام وخلفت من خلفت فالاولى من عشرة والثانية من ستة لابها خلفت اما واختاً لا بون واختين من ام تضربها في الاولى تكن ستين ومنها تصح

(فصل) وربما اختلف الحسم بكون الميت الاول رجلا او امراة فيحتاج الى السؤال عن ذلك مثال ذلك اذا قيل أبوان وأبنتان لم تنقسم التركة حتى ماتت احدى البنتين ان كان الميت الاول وجلا فالاب جد وارث في الثانية لانه أبو أب وتصح المسئلنان من اربعة وخمسين وان كان الميت الاول امرأة فالاب ابو الام في الثانية لا يرث لانه من ذوي الارحام وتصح المسئلتان من أثني عشر وتسمى المأمونية لان آلمأمون سأل عنها يحيي بن اكثم حين أراد توليته القضاء ليختبر فهمه فقال ياامير المؤمنين من الميت الاول فعلم أنه فهمها

﴿ مسئلة ﴾ ( فان مات ثالث جمعت سهامه مما صحت منه الأوليان وعملت فيها عملك في مسئلة الثاني مع الاول وكذلك تصنع في الرابع ومن بعده )

إلا عند ابن سالم و نعيم ، بنت بنت بنت وابن أخ من أم المال الماولى ومن ورث الا ترب جعله لا بن المال بينهما الاخ وهو قول ضرار لان البعيد اذا نزل أسقط القرب بنت بنت وبنت بنت ابن المال بينهما على أربعة عند جميم المهزاين وعند أهل القرابة هو ابنت البنت لانها أقرب ابن بنت ابن بنت وبنت أخ هو بينهما ومن ورث الا قرب جعله لبنت الاخ وعند أهل القرابة هو لا بن بنت البنت ابن بنت وابن ابن أخت لا بوين المال بينها وعند من ورث الاقرب وأهل القرابة هو للاول بنت أخ و بنت هم أو بنت عمة المال لبنت الاخ وقياس قول أحمد رضي الله عنه في تويث البعيد من القريب إن كان من جهتين أن يكون لبنت العم والهمة لا نهما من جهه الاب وذلك قول ضرار أيضاً ابن أخت وابن أب عالم المن ولد أب عي أبويه بنت عم وبنت عم أب هو للاولى عند الجيم إلا أبي المنين وابن العم المام من ولد أب عي أبويه بنت عم وبنت عم أب هو الملولى النصف في الاولى عندنا وعند من ورث لا قرب جعله المناني بنت بنت ابن وعمة أو خاة الملاولى النصف في الاولى عندنا وعند من ورث لا قرب جعله المالي بنت بنت بنت ابن وعمة أو خاة الملاولى النصف في الاولى ومم الحالة الما ثلاثا الابرة والبنوة والا مومة لان ورث الاقرب الكل العمة والخالة ، و يحتمل أن تكون الجهات فلائا الابرة والبنوة والا المومة لان جهة العمومة أفضى الى اسقاط ولد الاخوة والا خوات ببنات الاعمام والمات واذا حمانا الاخوة جهة واحدة وورثنا أسبهم الى الوارث كان أولى والله أعلم

ومثال ذلك زوجة وأم وثلاث أخوات مفترقات · المسئلة الاولى ، من خمسة عشر، مات الاخت من الابوين وخلفت زوجا ومن خلفت فسئلتها من ثمانية وسهامها سنة يتفقان بالنصف نتضرب نصف مسئلتها في الاولى تكن ستين ثم ماتت الام وخلفت زوجا وأختاً وبنتها وهي الاخت من الام، فمسئلتها من أربعة ولها من المسئلتين أحد عشر سها لا توافق مسئلتها تضرب مسئلتها في الاوليين تكن مائنين وأربعين ومنها تصحالئلاث.

ومثال الاربعة زوجة وابوان وابنتان ، لم يقسموا حتى مات الاب وخلف أخا لاب وأم ، ومن خلفت خلف ثم ما تت الام وخلفت أما وعماً ومن خلفت ثم ما تت إحدى البنتين وخلفت زوجاً ومن خلفت تصح الاولى من سبعة وعشرين ، والثانية من أربعة وعشرين ، توافق تركة الاب بالارباع ثم ما تت الام عن سبعة وعشرين وخلفت أما و بنتي ابن وعماً فسئلتها من ستة و تركتها توافقها بالا ثلاث ثم ما تت احدى البنتين عن ما ئة و ثلاثين و تركت زوجا وأما وأختاً فسئلتها من ثمانية و تركتها توافقها بالا نصاف فتصح المسائل الاربع من الف وما تئين وستة و تسعين لازوجة من الاولى والرابعة ما ئتان وأربعة وسبعون وللبنت الباقية من المسائل الاربع سبمائة و خمسة عشر ؛ ولا خي الميت الباقي أربعون ، ولام الثالثة قستة و ثلاثون ، ولعمها كذلك ، ولزوج الرابعة ما ئة و خمسة و تسعون ، زوج ، وام ، وست أخوات

﴿مسئلة﴾ قال (واذا كان وارث غير الزوج والزوجة او مولى نعمة فهو احق بالمال من ذوي الارحام)

في هذه المسئلة فصول ثلاثة : (أحدها) أن الرد يقدم على ميراث ذوي الارحام فنى خلف المبت عصبة أوذا فرض من أفاربه أخذ المال كا ولا شي، الذري الارحام وهذا قول عامة من ورث ذوي الارحام . وقال الخسيري لم يختلفوا أن الرد أولى منهم إلا ماروي عن سعيد بن المسيب وعمر ابن عبد العزيز انها ورثا الخال مع البنت فيحتمل أنهما ورثاه الكونه عصبة أو مولى ائلا بخالف الاجماع، وقول النبي وتياليتي و الخال وارث من لا وارث من لا وارث من المولدا النصل أبو أم وجدة المال العجدة بنت ابن و بنت بنت ابن ابن ابن وابن أخت عم وعمة ثلاثه بني إخوة مفتر قين لا شي، اذي الرحم في جميع ذلك النصل الثاني) أن المولى المعتق وعصبانه أحق من ذوي الارحام وهو قول عامة من ورثهم من الصحابة وغيرهم وقول من الأبرى توريثهم أيضاً . وروي عن ابن مسعود تقديمهم على المولى عوبه قال ابنه ابو عبيدة وعبيد الله بن عبد الله بن عبد الم من عبد الم المولى أصح لقوله والشعبي والنخي والقاسم بن عبد الرحن وعمر بن عبد العزيز وميمون ومهر ان والاول أصح لقوله والشعبي والنخي والقاسم بن عبد الرحن وعمر بن عبد العزيز وميمون ومهر ان والاول أصح لقوله

مفترقات ، ماتت الام وتركت أبوبها ومن خلفت ، ثم ماتت أخت من أب وأم وتركت زوجا وجدة ومن خلفت ثم ماتت أخت من أم وخلفت زوجا وجدة ومن خلفت الاولى عشرة والثانية من سيتة فتصير الاثنتان من ستين والثالثة من عشرين وماتت عن ثلاثة عشر لا نوافق فتضرب عشرين في ستين تحكن ألفاً ومائنين والرابعة من ثمانية وماتت عن مائة وستة وستين توافقها بالانصاف فتضرب أربعة في الف ومائنين تكن أربعة آلاف وثمان مائة.

# (باب قسم التركات)

إذا خلف تركة معلومة فأمكنك نسبة نصيب كل وارث من المسئلة فاعطه أمدًل ثلك النسبة من التركة ، مثال ذلك زوج وأبوان وابنتان المسئلة من خمسة عشر والتركة أربعون ديناراً ، فللزوج ثلاثة وهي خمس المسئلة فله خمس التركة عمانية دنانير ولكل واحد من الابوين ثلثا خمس المسئلة فله ثلثا الثمانية وذلك خمسة دنانير وثلث دينار ولكل واحدة من البنتين مثل ما اللا بوين كليها وذلك عشرة وثلثان وإن شئت قسمت التركة على المسئلة وضربت الحارج بالقسم في نصيب كل وارث فما بلغ فهو نصيبه فاذا قسمت النركة على المسئلة همنا كان الحارج بالقسم دينارين وثلثين إذا ضربتها في نصيب النوج وهو ثلاثة كان عمانية دنانير وإذا ضربتها في نصيب كل واحد من الابوين كانت خمسة وثلثاً

عليه السلام « الخال وارث من لاوارث له » والمولى وارث رلان المولى يعقل وينصر فأشبه العصبة من النسب.

(الفصل الثالث) في توريثهم مم الزوج والزوجة لا أعلم خلافا بين من ورشهم أنهم يرثرن مع أحد الزوجين مافضل عن ميرا أ، من غير حجب له ولا معاولة ، واختلف في كيفية توريثهم معه فروى عن امامنا أنهم يرثرن ما فضل كا يرثرن المال إذا انفردوا وهذا قول أبي عبيد و محمد بن الحسن والاؤاذي وعامة من ورثهم ، وقال يحيى بن آدم وضرار يقسم المال البقي بينهم على قدر سربهام من يدلون به مم أحد الزوجين على الحجب والعول م نفرض الزوج فرضه كاملا من غير حجب ولاعول مم يقسم البائي بينهم على قدر سهامهم فاتما يقم الخلاف في مسئلة فيها من يدلي بذي فرض ومن يدلي بعصبة فاما أن أدلى جميعهم بذى فرض اوعصبة فلا خلاف فيه ، ومن مسائل ذلك زوج و بنت بنت البنت أخت او ابن أخت او أولاد أخت او بنت أخ او بنات أخ المازوج النصف والباقي بين بنت البنت سهمان يبقى ومن معها نصفين ، وقل بحيى وضر ار المسئلة من أربعة المزوج الزمع والبنت النصف سهمان يبقى مهما سهم لمن معها عريفرض المرؤة الربع و النصف والنصف والنصف والنصف والنصف والنصف والنصف المن بقي ثم يفرض المرأة الربع و يقسم الباقي بينهم على شبعة تضربها في أربعة تكن تمانية وعشر بن ما لمن بقي ثم يفرض المرأة الربع ويقسم الباقي بينهم على شبعة تضربها في أربعة تكن تمانية وعشر بن ما

وإذا ضربتها في نصيب كل واحدة من البنتين كانت عشرة دنانير وثلثين ، وإن شئت ضربت نصيب كل وارث في التركة وقسمته على المسئلة فما خرج فهو نصيبه نني هذه المسئلة إذا ضربت نصيب الزوج وهو ثلاثة في التركة كان مائة وعشرين إذا قسمتها على المسئلة وهي خسة عشر خرج بالقسم عمانية وإذا ضربت نصيب أحد الابوين في التركة كان ثمانين فاذا قسمتها على المسئلة خرج خسة وثلث وإذا ضربت نصيب كل واحدة من البنتين في التركة كانت مائة وستين إذا قسمتها على المسئلة خرج بالقسم عشرة وثلثان كما ذكرنا

( فصل ) فان كانت المسئلة من الاعداد الصم لم يمكن العمل بالطريق الاول لأنه لا نسبة فيها فاعمل بالطريقين الآخرين .

مثال ذلك زو ج وأم وابنتان ، والتركة خسون دينارا ، المسئلة من ثلاثة عشر إذا قسمت عليها التركة خرج بالقسم لكل سهم ثلاثة دنانير وأحد عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً من دينار، تضرب في ذلك سهام الزوج وهي ثلاثة يجتمع له أحد عشر ديناراً وسبعة أجزاء وتضرب نصيب الام تمكن سبعة وتسعة أجزاء ولكل بنت ضعف ذلك وإن ضربت سهام كل وارث في الحسين أوقسمتها على المسئلة خرج ما قلنا .

﴿ مسئلة ﴾ وإن شئت في مسائل المناسخات قسمت التركة على المسئلة الاولى ثم أخذت رنصيب

ومنها تصح المرأة الربع سبعة ولبنت البنت أربعة أسباع الباقي اثما عشر ويبقى تسعة لمن معها زوج وبنت بنت وخلة وبنت عم للزوج النصف والباقي ببن ذوي الارحام على سنة لبنت البنت ثلاثة وللخالة سهم ويبقى لبنت العم سهان وتصح من أثني عشر سها، وفي قول يحبى وضرار تفرض المسئلة من أثني عشر الزوج ثلاثة وللبنت سنة وللام سهمان ويبقى للعم سهم ثم يعظى الزوج النصف وتجمع سهام الباقين وهي تسعة فيقسم النصف الباقي على تسعة فلا تصح فتضربها في اثنين تكن عانية عشر ، وإن كان مكان الزوج امرأة فعلى قول الجهور للم أة الربع والباقي ببن ذوي الارحام على سنة وهي توافق باقي مسئلة الروجة بالاثلاث فردها إلى اثمين وتضربها في أربعة لكن عانية عشر المرأة سهمان ولبنت البنت نصف الباقي ثلاثة والخالة سهم ولبنت العم سهان ، وعلى قرل مجي تفرضها ن من أربعة فما سهم ولهم من أربعة وعشر بن لذوي الارحام منها أحد وعشرون ثم تفرض المرأة الربع من أربعة لها سهم ولهم فلأنة توافق سهامهم بالثاث تنضرب ثمها في أربعة تكن عانية وعشر بن ومنها صح، امرأة وثلاث بنات ثلاثة إخوة منفرقين امرأة وبنت بنت وثلاث خالات منفرقات وثلاث عمات بنقرقات

( فصل ) ولا يقول من مسائل ذوي الارحام الا مسئلة واحدة وشبههارهي خالة أو غيرها بمن يقوم مقام الام أو الجـدة وست بنات ست أخوات مفترقات أو من يقرم مقامهن ممن يأخــذ

الثاني فقسمته على مسئلته وكذلك الثالث فان كان بين التركة والمسألة موافقة رددتهما الى وفقها وقسمت وفق المسألة واعمل على ما ذكرنا .

مثال زوجة وأم وثلاث أخوات مفترقات ، المسألة من خمسة عشر والتركمة عشرون ديناراً وماتت الام وخلفت أبوين ومن خلفت المسئلة الاولى من خمسة عشر ، والثانية من ستة الام من الاولى سهمان لا تنقسم على الثانية و توافقها بالنصف فتضرب نصف الستة في المسئلة الاولى تكن خمسة وأربعين ، فإن شئت نسبت نصيب كل وارث من المسئلة واعطيته من التركمة مثل تلك النسبة فالمرأة تسعة وهي خمس المسئلة ، فلها خمس التركمة أربعة دنائير ، والاخت من الام عانية ، وهي عمانية أتساع الحس ، فلها من التركمة عمانية أتساع حمسها ، وهو ثلاثة دنائير ، وخمسة أتساع دينار والاخت، الابوين عشرون وهي أربعة أتساع المسئلة وخمس تسعها فلها من التركمة ديناران و المائية ، فاها أربعة أثساع التركمة وهي عمانية دنائير و عمانية أتساع دينار ، والاخت من الاب ستة وهي تسع المسئلة وخمس تسعها فلها من التركمة ديناران و المائين ، وإن شئت قسمت العشرين على خمسة وأربعين وضربت الخارج بالقسم في نصيب كل وارث فيخرج ما ذكرناه وان شئت ضربت سهام كل وارث في أربعة و تقسمه على تسعة على تسعة والتركمة والمسئلة وهي توافقها بالا خماس فترد المسئلة الى تسعة والتركمة الى أربعة و تقسمه على تسعة على المسئلة الى تسعة والتركمة الى أربعة و تضرب سهام كل وارث في أربعة و تقسمه على تسعة يخرج ما ذكرناه .

﴿ مَسَئَلَةً ﴾ ( وان أردت القسمة على قر اربط الدينار فاجعل عدد القراريط كالتركة المملومة

و مسئلة ﴾ قال (ويورث الذكور والاناث من ذوي الارحام بالسوية اذا كان ابوهم واحدة الا الخال والحالة فلاخال الثثين وللخالة الثاث)

اختلفت الرواية عن احمد في توريث الذكور والاناث من ذوي الارحام اذا كانوا من أب واحد وأم واحدة فنقل الاثرم وحنبل وابراهيم بن الحارث في الحال والحالة يعطون بالسوية فظاهر هذا التسوية في جميع ذوي الارحام وهو اختيار أبي بكر ، ومذهب أبي عبيد واسحاق ونعيم بن حماد لانهم برثون بلرحم المجرد فاسترى ذكرهم وأشاهم كولد الام ، ونقل يعقوب بن مخاد لانهم برثون بلرحم المجرد فاسترى ذكرهم وأشاهم كولد الام ، ونقل يعقوب بن مختان اذا ترك والد خاله وخاله اجعله بمنزلة الاخ والاخت للذكر مثل حظ الانتين وكذلك ولد العموالهمة . ونقل عنه المروذي فيمن ترك خاله وخالته : للخال الثلثان وللخالة الثلث ، فظاهر هذا التنضيل وهو قرل أهل العراق وعامة المنزلين لان ميراشهم معتبر بغيرهم فلا يجوز حملهم على ذوي الفروض لانهم يأخذون المال كله ولا على الهصبة البعيد لان ذكرهم ينفرد بالميراث دون الحاذث فوجب اعتبارهم بالقرب من العصبات والاخوة والاخوات . وبجاب عن هذا يأنهم معتبرون

واعمل على ما قانا ، وقراريط الدينار في عرف لدنا أربعة وعشرون قيراطاً فان كانت السام كثيرة وأردت أن تعلم سهم القيراط فانظر ما يتركب منه العدد فانه لا بد أن يتركب من ضرب عدد في عدد فانسب احد العددين الى أربعة وعشر بن فان كان أول منها نخذ من العدد الآخر مثل تلك النسبة ، لأا كان فهو اكل قيراط وان كان أكثر من أربعة وعشرين قسمته عليها فما خرج بالقسم فاضر به في العدد الآخر فما بلغ فهو نصيب القيراط

ومثال ذلك سمائة أردت قسمتها على القراريط فهي متركبة من ضرب عشرين في ثلاثين وانسب العثمرين إلى أربعة وعشرون تكن نصفها وثلثها فخذ نصف الثلاثين وثاثها خمسة وعشرون فهي سهم القيراط وإن قسمت الثلاثين على أربعة وعشرين خرج بالقسم سهم وربع فاضربها في العشرين تكن خمسة وعشرين وهي سهم القيراط فاذاعر فت سهم القيراط فانظر كل من له سهام فاعطه بكل سهم من سهام القيراط قيراطا فان بقي له من السهام ما لا يبلغ قيراطاً فانسبه إلى سهام القيراط وأعطه منه مثل تلك النسبة فان كان في سهام القيراط كسر بسطتها من جنس المسر ثم كل من له سهام بعدد مخرج الكسر وتنسبها منها

مثال ذلك زوج وأبوان وابنتان ماتت الام وخلفت أما وزوجاً وأختا من أبوين وأختين من أب وأختين من أم فالاولى من خمسة عشر والثانية من عشرين فتضرب وفق إحداهما في الاخرى تكن بولد الام وانما يأخذون كل المـال بالفرض والرد واتفق الجيم على انتسوية بين ولد الام لان أبا. هم يستوي ذكرهم وأنناهم الا في قياس قول من أمات السبب فان الذكر مثل حظ الانثيبن. والذي نقل الخرقي انتسوية بين الجميم إلا في الخال والخالة ولم أعلم له موافقا على هذا القول ولا علمت وجهه. وأما قوله إذا كان أبوهم واحداً وأمهم واحدة فلأن الخلاف اعما هو في ذكر وأنثى أبوهما وأمهما واحد فاما إذا اختلف آباؤهم وأمهامهم كالاخوال والخالات المتفرقين والعات المفترقات أو اذا أدلى كل واحد منهم بفير من أدلى به الآخر كابن بنت وبنت بنت اخرى فلذلك موضع آخر يذكر فيه غيرهذا إن شا، الله تعالى

ومن مسائل ذلك ابن أخت معه أخته أر ابن بنت معه أخته : المال بينهما نصنين عند من سوى وعند أهل القرابة وسائر المنزلين المال بينهما على ثلاثة ابنان وابنتان أخت لابوين وثلاثة بنين وثلاث بنات أخت لاب وأربعة بني رلد وأربع بنات أخت لام أصل المسئلة من خمسة للاخت من الابوين ثلاثة بين ولدها على أربعة وللاخت، نالاب سهم بين ولدها على ستة وللاخت من الام سهم بين ولدها على عانية والاربعة داخلة فيها والستة توافقها بالنصف فتضرب نصفها في عانية والاربعة وعشرين عمى أمني خمسة نكن عائية وعشر بن ومن فضل أبتى ولد الام مجالهم وجعل ولد الاخت من الابوين ستة توافقهم سهامهم بالنلث في جعون الى اثنين فيد خلان في الثمانية وولد الاخت من الابوين ستة توافقهم سهامهم بالنلث في جعون الى اثنين فيد خلان في الثمانية وولد الاخت من الابوين ستة

مائة وخمسين وسهم القيراط ربع ابسطها أرباعا تكن خمسة وعشرين فهذه سهام الفيراط فللبنت من الاونى أربعة في عشرة أربعون فلها بخمسة وعشرين أربعة قراريط يبقى خمسة عشر اضربها في مخرج الكسر تكن ستين واقسمها على خمسة وعشرين تكن اثنين وخمسين فصار لها ستة وخمسان واللاب من الاولى والنانية ستة وعشرون فله بخمسة وعشرين أربعة وابسط السهم الباقي أرباعا يكن أربعة أخماس خمس ولزوج الاولى ثلاثون فله بخمسة وعشرين سهما أربعة قراريط وابسط الحمسة ابناقية تكن هشرين وهي أربعة أخماس قيراط ولام الثانية سهمان ابسطها أرباعا تكن خمس تيراط وثلاثة أخماس قيراط وللاحتين اللاب مثل ذلك وللاحت الابوين ستة ابسطها أرباعا تكن أربعة اخماس قراط

﴿ مسئلة ﴾ ( و إن كانت التركة سهاما من عقار كثلث وربع ونحو ذلك )

فان شأت ان تجعلها من قراريط الدينار وتقسمها على ما قانا وإن شأت وافقت بينها وبين المسئلة وضربت المسئلة او وفقها في مخرج سهام المقار او في وفقها فما كان فانسبه من المبلغ فما خرج فهو المسيد إذا كانت التركة ربع دار وثانها جمعتها من مخرجها قراريط فكات اربعة عشر قيراطاً وجعلتها أكانها دانير وعملت على ما سبق وان شأت اخذها من مخرجها وقسمتها على المسئلة فان انقسمت بغير ضرب مثال ذلك زوج وام وثلاث اخوات مفترقات والتركة ربع دار وخمسها المسئلة من تسعة

تمكن اثرين وسبعين ثم في خمسة تمكن ثلمائة وستين ، وان كانوا أولاد عات أو خالات مفترقات فكذلك ، وإن كانوا أولاد بنات أو أولاد أخرات من أبوين أو من أب فهي من اثنين وسبعين عند من سوى ومن مائة رعماً ية عدمن فضل . وقول أهل اهراق هي من سبعة وعشر بن كاولاد البنين

( فصل ) وإن كان معك أولاد بنات أو أخوات قسمت المال بين أمهاتهم على عددهن فما أصاب كل واحدة منهن فهو لولدها بالسوية عند من سوى ، وعند من فضل جعله بينهم على حسب ميراتهم ، واختلف أصحاب أبي حنيفة فذهب أبو يوسف الى قسم المال بينهم على عددهم دون مراعاة أمهاتهم إذا استوواد ممن دلون به من الآبا، والامهات إلى بنات الميت الذكر مثل حظ الاثبين كأولاد البنين ، وجعل محمد بن الحسن من أدلى بابن ابنا وان كان أنثي ، ومن أدلى بالانثى أنثى وإن كان ذكراً وجعل المدلى مهم بعدد المداين ثم قسم بينهم على عددهم فما أصاب ولد الابن قسمه بينهم الذكو مثل حظالا شيبز و أصاب ولد الابن قسمه بينهم كذاك

(سائل) من ذاك بنت ابن بنت وابن بنت بنت ، قول من سوى المال بينهما نصنين وقول من فضل ان كانا من ولد بنين فكذلك وان كانا من ولد بنت واحدة فالمال بن ابنها و بنها لا بنها ثلثاه ولبنتها أنه فما أصاب أبنها فهو لبنته وما أصاب بتها فهو لا بنها فيصير البنت سهمان واللابن سهم ، وقرل محد كذاك وقول أبي وسف للابن سهمان والبنت سهم كابن الميت و بنته : ابنا و بنت بنت وأبن ابن بن ابن البنت الصف والبق ببن البقين على ثر ثه سواء كانوا من وأبن ابن بن البنت الصف والبق ببن البقين على ثر ثه سواء كانوا من

ومخرج سهام العقار عشرون الموروث منها تسعة منتسمة على المسئلة للزوج منها ثلاثة وهي عشر الدار والحف عشر الدار والحف عشر ها و اللاخت من الابوين مثل ذلك ولدكل واحدة من الباقيات نصف عشر فان لم تنقسم لدكن وافقت السهام الموروثة المسئلة رددت المسئلة الى وفقها ثم ضربته في مخرج سهام العقار ثمكل من له شيء من المسئلة مضروب في وفق السهام الموروثة من العقار

مثاله زوج وابوان وابنتان والتركة ربع دار وخسها المسئلة من خمسة عشر توافق السهام الموروثة من العقار بالثاث لأنها تسعة فتردالمسئلة الى ثانها خمسة ثم تضربها في مخرج سهام العقاروهي عشرون تكن مائة فللزوج من المسئلة ثلاثة في وفق سهام العقار ثلاثة تسعة من مائة وهو نصف عشر الدار ولحس خمسها ولحكل واحد من الابوين سهان في ثلاثة سنة وهي ثلاثة أخاس عشر الدار ولحكل بنت ضعف ذلك وهو عشر وخمس عشر اوان لم توافق السهام الموروثة المسألة ضربت المسألة جميعها في مخرج سهام العقار ثم كل من له شيء من المسألة مضروب في السهام الموروثة من العقار فما بلغ فانسبه من مباغ سهام العقار وان شئت نسبت سهام كل وارث من المسألة فما بلغ أعطيته منها بقدر نسبة السهام الموروثة الى سهام العقار وان شئت نسبت سهام كل وارث من المسألة فما بلغ أعطيته منها بقدر نسبة السهام الموروثة الى سهام العقار فتقول في هذه المسألة الزوج من المسألة الخمس فله خمس التركة وكذلك تفعل في بقية الورثة على ماسمة

(المفني والشرح الكبير) (١٢) (الجزء السابع)

ولد بنت أو من ولد بنين ، وقول المفضلين ان كانوا من ولد بنين فلا ن ابن البنت النصف والنصف الآخر بين الباقين على خسة ، وأن كانوا من وألد بنت فلان أبن البنت الناثان والناث الباقي للباقين على خمسالان المال كان للبنت الاولى فقسم ببن ابنها وبنتها أثلاثا للابن سهمان فهما لابنه وللبنت سهمان فهو لو الدها قول محمد يقسم بينهم على خمسة لابن الابن سهمان لأنه يدلي بابن والباقين ثلاثة لانهم يدلون بأنثى قول أبي يوسف يقسم بينهم على سبعة لكل ابن سهان والبنت سهم ابنا بنت بنت وبنتابن بنت قول من سوى المال بينهم على أربعة بكل حال قول المفضلين ان كانوا من ولد بنين اكمذلك وان كانوا من ولد واحدة فلابنها الشثان بين ابنتيه ولابنتها الثلث بين ابنيها قول أبي يوسف المال بينهم على ستة لکل ذکر سمان واکل اُنّی سهم قول محمد لکل ذکر سهم واکل اُنّی سمان ابنا وابنتا ابن أخت وثلاثة بنين وثلاث بنات بنت أخت قول من سرى النصف ببن الاولين على أربعة والنصف الباقي بن الآخر بن على سنة و نصح من أربعة، وعشر بن قول من فضل ان كانوا من ولد واحدة فللاولين الثاثان ببنهم على ستة واللآخرين الثاث ببنهم على تسعة وتصح من أربعة وخمسين ، وان كانوا من وللد النتين صحت من سنة وثلاثين قول أي بوسف الذكر مثـل عظ الانثيين وتصح من خمسة عشر ، وقول محمد وله اين الاخت بمنرلة أربم ذكور وولد بنت الاخت كست إذات فيقسم المال بينهم على أربعة عشر ولولد اخ لاخت منها عمانية أسهم بانهم على سنة و الآخرين سنة بينهم

(فصل) في المجهولات زوج وأم وأخنان لاب وأم أخذ الزوج بميراثه خمسة وأربين ديناراً كم جميع التركة ? فالطريق في ذلك أن تقسم الدنا ير التي أخذ ا على سهامه تخرج خمسة عشر فاضربها في سهام المسئلة وهي ثمانية تكن مائة وعشر بن وهي التركة وان شئت ضربت ما أخذ في سهام المسألة تكن ثلا نمائة وستين وقسمت ذلك على سهامه فما خرج فهو التركة وان شئت قات سهام من تهي مثل سهامه مرة وثلاثين فيجب أن يكون الباقي خمسة وسبعين زوج وأموست اخوات مفترقات والتركة ستةو خمسون ديناراً و ثوب أخذالزوج عيرا ثه النوب كم قيمته ? فالطريق أن تقسم العين على سهام من بقي من الور ثم تخرج عانية تضربها في سهام الزوج تكن أربعة وعشرين وازشأت قات سهام الزوج من سهام الباقي ثلاثة أسباعها فخذ ثلاثة أسباع العين تكن ما ذكرنا وبالحبرتجمل قيمة الثوبشيئاً فاذا أخذه الزوج بثلاثه أسهم وجبأن يأخذ باقي الورثة سبعة أسهم شيئين وثلثا وذلك يعدل العين فالشيء ثلاثة أسباعهافي ثلاثة أسباعالمين تكن أربعة وعشرين وان بسطت الشيئين والثاث أثلاثاكا ت سبعة وقسمت لميها العين نخر جالشيء أربعة وعشرين زوج وأم وستأخوات مفترقات والنركة خمسة وثلاثون دينارأوثوب أخذت احدى الاختين اللاب والام الثوب وثلاثة دنانير فألق ما أخذت من العين فاقسم الباقي على سهام باقى الورثة وهي عَانية يخرج بالقسم أربعة دنانير وهي نصيب السهم فالاخنين بسهمين عمانية دناتير فاذا القيت ننها ثلاثة دنانير بقي خمسة وهي قيمة الثوب والتركة جميعها أربعون ديناراً أو بالحبر تجعل قيمة الثوبشيئا

على سبمة وتصح من اثنين وأربعين وترجم بالاختصار الى أحد وعشر بن، ابنتا أخ رابن وابنة أخت لبنتي الاخ الثاثان في قول المنزلين جميعهم، وقول محمد الثاث لولدي الاخت ببنهما بالسوية عند من سوى ومن فضل جعله ببنها أثلاثا وهذا قول محمد، وقال أبو بوسف لابن الاخت هان ولكل واحد من الباقين سهم وتصح من خمسة

( فصل ) بنت بنت بنت بنت بنت ابن هي من أدبعة عند المنزلين جميمهم وعند أهل القرابة هو لبنت البنت لانها أقرب فان كان عهما بنتا بنت ابن أخري فكأنهم بنت وبنتا ابن فريئتهم من هما يتا بنت ابن بنت المال للابن لانه أفرب الى الوارث وهذا قول هما يقد و تصح من ستة عشر ابن بنت ابن وبنت ابن بنت المال للابن لانه أفرب الى الوارث وهذا قول عامة من ورثهم الا ماحكي عن ابن سالم في أنه ينزل البعيد حتى يلحق بوراثه فيكون المال بينها على أربعة للبنت ثلاثة وللابن سهم كبنت وبنت ابن بنت بنت ابن وبنت بنت ابن ابن وابنتا بنت ابن أخر الارلى ثلاثة أرباع المال والربع الباقي بين الباقيات على أربعة فتضربها في أصل المسئلة تكن من سية عشر عان وبنت بنت وثلاث بنات بنت وابنا بنت ابن لاشيء لحذ بن في قول الجيم لان أمهما تسقط باستكنال البنات الثلثين ويكون النصف بين الابن وأخته على اثنين والنصف الآخر على ثلاث وتصح من اثني عشر عند من سوى ورعن في ل جملها بينهم على سنة وهو قول أهل القرابة أيضا ، بنت بنت بنت وبنت ابن بنت أخرى وبنت بنت ابن ابن المال لهذه إلا في قول أهل القرابة فانه بنت بنت بنت وبنت ابن بنت أخرى وبنت بنت ابن ابن المال لهذه إلا في قول أهل القرابة فانه بنت بنت بنت وبنت ابن بنت أخرى وبنت بنت ابن ابن المال لهذه إلا في قول أهل القرابة فانه بنت بنت وبنت ابن بنت أخرى وبنت بنت ابن ابن المال لهذه إلا في قول أهل القرابة فانه

فتقول اذا أخذت الاخت بسهمين ثوباً وثلاثة دنانير وجب أن يأخذ بقية الورثة أربعة أشياء واثنى عشر ديناراً وذلك يعدل ما حصل لهم وهو اثان وثلاثون ديناراً فألق اثني عشر بمثلها يتى أربعة أشياء تمدل عشرين ديناراً فقيمة الثوب خمه دنانير كما قانا فان كانت المسئلة بحالها والتركة ثلاثون ديناراً وعبدان متساويا القيمة أخذت احدى الاختين الابوين أحد العبدين فأسقط سهمها من المسئلة وأسقط بمثلها العبد الآخر يتى ستة تقسم العين عليها يخرج للسهم خمسة فقيمة العبد عشرة وبالجبر تجعل قيمة كل عبد شيئاً فاذا أخذت بسهمين شيئاً وجب أن يكون لباقي الوثة أربعة أشياء وذلك يعدل ما منهم وهو شيء وثلاثون ديناراً فألق المشترك يعدل الشيء عشرة كاتلنا

# (باب ذوي الارحام)

وهم كل قرابة ليست بذي فرض ولا عصبة وهم أحد عشر صنفاً ولد البنات وولد الاخوات وبنات الاخوة وبنات الاعمام وبنو الاخوة من الام والعم من الام والهات والاخوال والخالات وأبو الام وكل جدة أدات باب بين أبين أو باب أبلي من الجد ومن أدلى بهم فهم يسموز ذوي الارحام وكان أبو عبد الله يورثهم اذا لم يكن ذو فرض ولا عصبة الا الزوج والزوجة روي هذا القول عن عمر وعلي وعبد الله وأي عبيدة في الجراح ومعاذ في جبل وأبي الدردا. رضي الله عنهم وبه قال شربج وعمر

للاوليهن وقول من أمات السبب وورث البعيد مع القريب: المال بين بنت ابن بنت وبنت بنت ابن ابن على أد بعة وتسقط الاخرى لان هذه وارثة البنت في أول درجة ، بنت بنت وبنت بنت بنت أخرى وبنت بنت ابن المال بين الاولى والاخيرة على المنزلين ، وقال أعل القرابة هو اللولى قول ابن سالم هو اللاوليين وتسقط التائة

(مسئلة) قال (واذا كان ابن اخت و بنت أخت اخرى اعطى ابن الاخت حق امه النصف و بنت الاخت الاخت اخرى فللا بن و بنت الخت الاخت الخرى حق امه النصف و بنت الاخت الا

أما المسئلة الاولى فلا خلاف فيها ببن المنزلين لان كل واحد منهما له ميراث من أدلى به وهو قول محمد بن الحسن أبضا ، وقال أو يوسف يعتبرون بأنفسهم فيكون لابن الاخت الثلثان وابنت الاخت النلث . وأما المسئلة الثانيسة فلا خلاف بين المغزلين في أن لولد كل أخت بيراثها وهوالنصف ومن سوى جعل النصف ببن ابن الاخت وأخته نصفين والنصف الآخر لبنت الاخت الاخرى فتصح من أربعة ومن فضل جعل النصف بينهما على ثلاثة و تصح من ستة ، وقال أبو يوسف اللابن

ابن عبد العزيز وعطاء وطاوس وعلقمة ومسروق وأهل الكوفة وكان زبد لا يورثهم ومجبل الباني لبيت المال وبه قال مالك والاوزاعي والشافعي وأبو ثور وداود وابن جرير لان عطاء بن يسار روى أن رسول الله علي الله على قباء يستخير الله في العمة والحالة فأنزل الله عز وجل أن لاميراث لهما رواه سعيد في سننه ولان العمة وبنت الاخ لا ترثان مع اخوتها فلا ترثان منفردتين كالاجنبيات وذلك لان انضام الاخ اليها يؤكدها ويقويها بدليل أن بنات الابن والاخوات من الاب يعصبهن أجوهن فيا بقي بعد ميراث البنات والاخوات من الابوين ولا يرثن منفردات فاذا لم يرث هاتان مع أخيها فهم عدمه أولى ولان المواريث انما ثبتت نصاً ولا نص في هؤلاء

ولنا قول الله تعالى ( وأرلوا الارحام بعضهم أولي ببدض في كتاب الله) أي أحق بالتوارث في حكم الله قال أهل العلم كان النوارث في ابتداء الاسلام بالحنف فكان الرجل يقول لارجل دمي دمك ، ومالي مالك ، تنصر في وأنصرك ، وترثني وأرثك ، فيتعاقدان الحلف بينها على ذلك فيتوارثان به دون القرابة وذلك قوله تعالى ( والذين عقدت ايما نيكم فا توهم نصيبهم ) ثم نسخ ذلك ، وصار التوارث بالاسلام والهجرة فاذا كان له ولد ولم يهاجر ورثه الهاجرون دونه ، وذلك قوله عز وجل (والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولا يتهم من شيء حتى يهاجروا ) ثم نسخ ذلك بقوله تدالى ( وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض ) في كذاب الله .

النصف والحكل بنت الربم و تصح من أربعة ، وقال محمد لولد الاخت الاولى الثلثان بينهما على المدان و للحرى الثلث ، و تصح من تسعة ، وإذا انفرد ولد كل أخ أو أخت فالعمل فيه على ماذكر نافي في أولاد البنات ومتى كان الاخوات أو الاخوة من ولد الام فاتفق الجيم على التسوية بين ذكرهم وانثاهم الا الثوري ومن امات السبب ، ثلاث بنات أخ وثلاث بني اخت ان كانا من ام فالمال بينهم على على عددهم وان كانا من ابأرمن ابرين فلبنات الاخ الثاثان ولبني الاخت الثاثين ولبنات الاخ الثلث ، ابن وبنت المنزلين وعند محمد ، ثله وفي قول ابي يوسف بجمل لبني الاخت الثاثين ولبنات الاخ الثلث ، ابن وبنت اختال من ابوين وابن اخت لام هي من اربعة عند من فضل وعند من سوى تصح من ثمانية قول محمد كانهما اختال من ابوين واخت من ام فتصح من خمسة عشر فإن كان ولد الام ايضا ابنا وابنة صحت اختان من ابوين واخت من أمانية عشر ابنا اخت لا بوين وابن وابنة اخت لاب وابنا اخت أخرى واربعين وقول محمد هي من ثمانية وتصح من اثنين وثلاثين عند من سوى وعند من فضل من ثمانية واربعين وأول محمد يد قط ولد الاب ويتفق قوله مع قول ابي يوسف في ان المال لولد الاخت من الابوين وأخرى من ثانية اخت لام وابنا وابنتا اخت اخرى لام قول المنزلين من عشر بن اخت لا بوين وابن وابن وابن وابن وابن وابن وابن من عانية الابوين وأبن وابن المال لولد الاخت من وابن اخت اخرى من ثمانية اخت لا بوين وابن اخت لا بوين وأبن المال لولد الاخت من الابوين من ثلاثين محمد من سوى وعند من سوى وعند من سوى وعند من سوى المنا وابنا وابنتا اخت اخرى لام قول المنزلين محمد من سوى المن وابن وابنا وابنتا اخت اخرى لام قول المنزلين من من شين

وروى الامام احمد باسناده عن سهل بن حنيف ان رجلا رمى رجلا بسهم فقتله ولم يترك الا خالا فكتب فيه أبو عبيدة الى عمر فكتب اليه عمر: أي سمعت رسول الله ويتلائه يقول « الخال وارث من لا وارث له » . قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، وروى المقدام عن النبي ويتلائه أنه قال « الخال وارث من لا وارث من لا وارث له يعقل عنه وبرثه » أخرجه أبو داود وفي لفظ مولى من لا مولى له ، يعقل عنه و يوثه عنه و يفك عانيه ، فان قيل المراد به أن من ايس له الا خال فلا وارث له ، كما يقال الجوع زاد من لا زاد له ، والما و طيب من لا طيب له ، والصبر حيلة من لا حيلة له ، أو أنه أراد بالخال السلطان قانا هذا فاسد لوجوه ثلاة .

(أحدها): إنه قال برث ماله وفي لفظ يرنه

( والثاني ) : أن الصحابة فهموا ذلك ، فكتب عمر هذا جوابًا لا بي عبيدة حين سأله عن ميراث الحال وهم أحق بالفهم والصواب من غيرهم

( والثالث ) أنه سماء وارثاً ، والاصل الحقيقة وقولهم ان هذا يستعمل للنفي قلنا والاثبات كقولهم ياعماد من لا عماد له ، ياسند من لا سند له ، ياذخر من لا ذخر له .

وروى سعيد باسناده عن واسع بن حبان قال : توفي اابت بن الدحداحة ولم يدع وارتاً ولاعصبة فرفع شأنه الى رسول الله على الله ع

ومسئلة ﴾ قال ( فان كن ثلاث بنات ثلاث اخوات مفـ ترقات فلبنت الاخت من الاب والام ثلاثة اخماس المال ولبنت الاخت من الاب الحمس ولبنت الاخت من الام الحمس )

جولمهن مكان امهاتهن و كذلك ان كن ثلاث عمات مفترقات مذهب احمد وسائر المنرابن في والد الاخوات ان المسال يقسم ببن الاخوات على قدر سهابهن فما اصاب كل اخت فهو لولدها والمال في مسئلتنا ببن الاخوات على خمسة فيكون بين اولادهن كذلك و كذلك إن كن ثلاث عمات متفرقات لانهن اخوات اللب فيراثه بينهن كميراث الاخوات المتفرقات من اخيبن وكذلك الحكم في ثلاث خالات متفرقات لانهن اخوات الام فميراثها بينهن كذلك وقدم اهل القرابة من كان لاب عمن كان لام الا محمد بن الحسن فانه قسم ميراث اولاد الاخوات على أعدادهم وأقامهم مقام أمهاتهم كانهم اخوات

ومن مسائل ذلك سنة بنات ثلاث اخوات متفرقات المال بين الاخوات على خمسة فما أصاب كل واحدة فهو لبنتيها و تصح من عشرة فول ابي يوسف المال كله لولد الابو ن قول محمد لهما شلثان

ورواه أبو عبيدة في الاموال الا أنه قال لم يخاف الا ابنة أخ له ، فقضى النبي وليكياني بميرانه لابنة أخيه ولانه ذو قرابة فيرث كذوي الفروض ، وذلك لانه ساوى الناس في الاسلام ، وزاد عليهم بالقرابة ، فكان أولى منهم ، ولهذا كان أحق في الحياة بصدقته وصلته ، وبعد الموت بوصيته ، فأسبه ذوي الفروض والعصبات المحجوبين اذا لم يكن من محجبهم وحديهم مرسل ثم محتمل أنه لا ميراث لهما مع فوي الفروض والعصبات ، ولذلك سمي الحال وارث من لا وارث له ،أي لا برث الا عندعدم الوارث وقولهم لا يرثان مع اخوتها قلنا لا نها أقوى منها وقولهم ان الميراث انما ثبت نصاً قانا قد ذكر نا نصوصائم التعليل واجب مها أمكن وقد أمكن ههنا فلا يصار الى التعبد المحض.

( فصل ) والرد يقدم على ميراث ذوي الارحام فتى خلف اليت عصبة أو ذا فرض من أغاربه أخذ جميع التركمة ، هذا قول عامة من ورث ذوي الارحام قال الخبري لم يختلفوا أن الرد أولى منهم إلا ماروي عن سعيد بن السيب وعمر بن عبد العزيز أنهما ورثا الحال مع البنت فيحتمل أنها ورثاه للم مادوي عن سعيد بن السيب وعمر بن عبد العزيز أنهما ورثا الحال مع البنت فيحتمل أنها ورثاه للم ومن للموادث له يوسل المحام ، وقول النبي على الحال وارث من الاوارث له يومن مسائل ذلك أبو أم وجدة ، المال للجدة ، بنت ابن وبنت بنت ابن ابن أخ وابن أخت عم وعمة بني اخوة مفترقين لا شيء لذوي الرحم في جميع ذلك

( فصل ) وكذلك المولى المتق وعصباته يقدمون على ذوي الارحام ، وهو قول عامة من ورثهم

ولولد الام الثلث وتصح من سنة ست بنات ست أخوات متفرقات لبدي الاختين من الابوين الثاثان ولولد الام الثلث وتصح من سنة وهذا قول محمد بن اخت لا بوبن وابن وابنة اخت لاب وابنا وابنتا أخت اخرى لاب وثلائة بنبن وثلاثة بنات أخت لام هي من مائة وعشر بن عند من سوى ومن ستين عند من فضل ومن اربعة وخمسين عند محمد فان كان معهم أربعة بنين واربع بنات اخرى لام صحت من مائة وأربعة وأربع وأربع عند المنزلين كلهم قول محمد كالهم أخت لا بوبن وست أخوات لاب وأربع عشرة أختا لام وسهم ولد الاب بينهم على تسعة فتصح من ثلاثانة وعمانية وسبعين فان كان ولد الاخت الابوين ابنا وبنتا صحت كذلك عند المنزلين وعند محمد كأنهما اختان لابوين فيسقط ولد الاب وتصح من مائة رستة وعشر بن والقول في العات المتفرقات والحالات المتفرقات وأولادهن كالقول في ولد الاخوات المتفرقات

( مسئله ) قال (اذا كن الاث بنات الاثة اخوة متفرقين فلبنت الاخ من الام السدس والباقي لبنت الاخمن الاب والأم )

هذا قول جميع المنزلين لان الاخوء المفترقين يسقط والد الاب منهم بولد الابوين واللخ الام السدس والبقي كله اللاخ للابوين ثم ما صار اكل اخ نهو لوالده و كذهك الحكم في الاخوال المنفرقين وأولادهم لان الاخوال أخوة الام ، مسائل من ذلك ست بنات سنة آخوة مفترقين لولد الام الثلث والبقي لولد الابوين قول والبقي لولد الابوين قول عمد لولد الابوين ست بنات ثلاثة أخوة ، فترقين لولد الام السدس والبقي لولد الابوين قول محد لولد الام الثلث ، بنت اخ لابوين وابن أخ لام وبنت أخ آخر لام ابن وبنت بنت أخ لاب وابنا وابنا أبن أخ لام ثلاثة بنين وثلاث بنات نت اخت لام قصح من اثنين وسبه بين عند المنزلين فان كان مكان

من الصحابة وغيرهم وقول من لا يورثهم أيضاً ، وروي عن ابن مستود تقديمهم على المولى ، وبه قال ابنه أبو عبيدة ، وعيدة ، و وسروق ، وجابر ابنه أبو عبيدة ، وعيدة ، والله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الرحن ، وعمر بن عبد العزيز ، وميمون بن مهران ، والاول أصح ، لقوله عليه الصلاة والسلام « الحال وارث من لا وارث له » والمولى وارث ولان المولى يعقل وينصر أشبه العصبة من النسب .

ه مسئلة ﴾ (وبورثون بالتنزيل فيجعلكلوارث بمنزلة من أدلى به)فيجعلولد البنات والاخوات كامهاتهم ، وبنات الاخوة ، والاعمام ، وولد الاخوة من الام كآبائهم ، والاخوال ، والحالات ، وابو الام كالام ، والعمات ، والعم من الام كالاب ، وعنه كالعم ثم تجعل نصيب كل وارث لمن أدلى به مذهب أبي عبد الله رحمه الله في توريث ذوي الارحام مذهب أهل التنزيل وهو أن ينزل كل واحد منهم منزلة من عث به من الورثة فتجعل له نصيبه فأن بعد وانزلوا درجة درجة حتى يصلوا إلى من

الأخ من الأب أخت كانت من سنين فان كان مهم ابن بنت أخت من أبرين عادت الى اثنين وسبعين (فصل) بنت أخ لام و بنت ابن أخ لاب الملولى السدس والباقي هثانية عند المغزلين ، وفي القرابة هو اللا ولى لانها أفرب الى الميت بنت بنت أخ لابوين و بنت ابن أخ لا بوين المال لهذه في قولهم جيعاً بنت ابن أخلام و بنت بنت أخ لابوين وابن بنت أخ لاب اللا ولى السدس والباقي للثانية وقال أبو يوسف المكل للثانية بنت أخلام و بنت بنت أخ لاب المال اللا ولى الافي قول الثوري و إن سالم وضرار اللا ولى السدس والباقي للثانية لانهم يورثون البعيد مع القريب وان كانا من جهة واحدة

(فصل) ابن وبنت أخت لابوبن وبنتا أخ لاب والمرابة بني أخت لاب وخسة بني أخت لام وعشر بنات أخ لام أصلها من عمانية عشر وتصح من خسمائة وأربعين في قول المنزلين النصف من ذلك بين ولدي الاخت للابون بالسوية عند من سوى وأثلا ناعند من فضل ولولد الام الثلث وهو مائة وعمانون ولولد الاخ تسعون ولولد الاخت تسعون ولولد الاب تسعون ولولد الاب ستون ولولد الاخت ثلاثون، ثلاث بنات اخوة مفترقين وثلاث بنات أخوات مفترقات لولدي الام الثلث بينها بالسوية والباقي لولدي الام الثلث بينها بالسوية والباقي لولدي الابن لبنت الاثخ الثاه ولبنت الاخت الله وإن كان معهم اللائة بني اخوال مفترقين فلهم السدس لابن الخالمن الابوين ويبقى النصف لبنت الاخ من الابوين المام بينهم كالحكم في الاثم شدته و باقيه لابن الحالمن الابوين ويبقى النصف لبنت الاخ من الابوين المناه ولبنت الاخت الله وين ويبقى النصف المنت الاخ من الابوين المناه ولبنت الاخت

عنون به فيأخذون ميراثه فان كان واحداً أخذ المال كله وإن كانوا جماعة قسمت المال بين من يمتون به فما حصل لكل واحد جعل لمن أمت به فان بقي من سهام المسئلة شيء رد عليهم على قدر سها مهم ، هذا قول علقمة ومسروق والشعبي والنخوي و حماد و نعيم و شريك وابن أبي ايلي والثوري و سائر من من ورثهم غير أهل القرابة ، وروي عن على وعبد الله رضي الله عنها أنهما نزلا بنت البنت منزلة البنت و بنت الاخت منزلة الاخت ، والعمة منزلة الاب ، والحالة منزلة الام . وروي ذلك وروي ذلك عن عمر رضي الله عنه في العمة والحالة . وعن على أنه نزل العمة بمنزلة العم . وروي ذلك عن عمر رضي الله عنه في العمة والحالة . وعن على أنه نزل العمة بمنزلة العم . وروي ذلك عن علقمة ومسروق ، وهي الرواية الثانية عن احمد وعن الثوري وأبي عبيد ، انها نزلاها منزلة الجد مع ولد الاخوة والاخوات و نزلها آخرون منزلة الجدة وأبواها ، ونزل قوم الحالة جدة لا أن الجدة أمها . والصحيح من ذلك تنزيل العمة أبا ، والحالة أماً ، لوجوه ثلاثة .

(أحدها): ماروى الزهري أن رسول الله عَلَيْكَ قال: « العمة بمنزلة الاب إذا لم يكن بينهاأب، والحالة بمزلة الام إذا لم يكن بينها أم » رواه الامام احمد.

(والثاني): أنه قول عمر وعلي وعبد الله في الصحيح عنهم ولا مخالف لهم في الصحابة.

(الثالث): إن الاب أقوى جهات العمة والام أقوى جهات الحالة فتمين تنزيلهما بهما دون غيرهما

## (اللفنيوالشرحالكبير) ميراث ذوي الارحام ومذهب أهل التنزيل وأهل القرابة ٥٠١

اخوة مفترقين في قسم ميراً ثهم بينهم وكذلك ثلاثة أُخوال مفترقين مع ثلاث خالات متفرقات كثلاث بنات اخوة مفترقين مع ثلاث بنات أُخوات مفترقات على ما ذكرنا .

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذ كان ثلاث بنات عمومة مفترقين فالمال لبنت العممن الابوالام لانهن الله مقام المائهن )

أكثر أهل التنزيل على هذا وهو قول أهل القرابة وقال الثوري المال بين بنت العم من الأبوين وبنت العم من الأم على أربعة وقال أبو عبيد لبنت العم من الأم السدس والباقي لبنت العم من الأبوين كبنات الأخوة ، ولا يصح شيء من هذا لأنهن بمنزلة آبائهن ولو كان آباؤهن أحياء لكان المال للعم من الأبوين ، وفارق بنات الأخوة لان آباءهن يكون المال بينهم على ستة ويرث الأخ من الأم مع الأخ من الأبوين بخلاف العمومة وقيل على قياس قول محمد بن سالم المال لبنت العم من الام لانها بعد درجتين بمنزلة الأب فيسقط بهالعم قال الخبري وليس بشيء وقد ذكر أبو الخطاب في كتاب الهداية قولا من رأيه يفضي الى هذا فانه ذكر أن الابوة جهة والعمومة جهة أخرى وأن البعيد والقريب من ذوي الارحام اذا كانا من جهتين نزل البعيد حتى يلحق بوارثه سواء سقط به القريب أو لم يسقط فيلزم على هذا أن تنزل بنت العم من الام حتى تلحق بالاب فيسقط بها بنتا العمين الآخرين ، وأظن أبا

كنت الاخ وبنت العم فانها ينزلان عزلة أبويها دون اخوتها ولانه إذا اجتمع لهاقرابات ولم عكن توريثها بجميعها ورثناها باقواها كالمجوس عند من لا يورثهم بجميع قراباتهم وكالاخ من الابوين فأنا نورثه بالتعصيب وهي جهة أبيه دون قرابة أمه ، وأما أبو حنيفة وأصحابه فأنهم ورثوهم على ترتيب العصبات ، فيملوا أولاهم من كان من ولد الميت وإن سفلوا ثم أبويه أو أحدها وإن سفلوا ثم ولد أبوي أبويه وان سفلوا كذلك أبداً لا يرث بنو أب أعلى وهناك بنو أب أقرب منه وإن نزات درجتهم ، وعن أبي حنيفة أنه جمل أبا الام وان علا أولى من ولد البنات ويسمى مذهبهم مذهب أهل القرابة

ولنا أنهم فرع في الميراث على غـيرهم فوجب الحاقهم بمن هم فرع له وقد ثبت أن ولد الميت من الاناث لا يسقط ولد أبيه فأولى أن لا يسقطهم ولده

(مسائل ذلك ) بنت بنت وبنت بنتابن ، المال بينها على أربعة فان كان معها بنت أخ فالباقي لها و تصح من ستة فان كان معها خالة فلبنت البنت النصف ولبنت بنت الابن السدس تـكملة الثلثين، ولا يخالة السدس ، والباقي لبنت الاخ ، فان كان مكان الخالة عمة حجبت بنت الاخ وأخذت الباقي لان العمـة كالاب فتسقط من هو عنزلة الاخ ومن نزلها عماً جعل الباقي له بنت الاخ واسقط بها المعمة ومن نزلها جداً قاسم بها ابنة الاخ الله الباقي بينها نصفين ومن نزلها جدة جعل لها السدس وابنت الاخ الباقي جداً قاسم بها ابنة الاخ الله الباقي بينها نصفين ومن نزلها جدة جعل لها السدس وابنت الاخ الباقي (المغني والشرح الحكير)

الخطاب لو علم افضاء هذا القول الى هذا لم يقله ولم يذهب اليه لما فيه من مخالفة الاجماع ومقتضى الدليل واسقاط القوي بالضميف والقريب بالبعيد ولا يختلف المذهب في أن الحكم في هذه المسئلة على ما قال الخرقي .

ومن مسائل ذلك بنت عم لا بوبن وبنت عم لا بوبن وبنت عم لاب المال للأولى: بنت عم لاب وبنت عم لام كذلك. بنت عم لاب وبنت عم لاب وبنت عم لام المال للأولى عند المنزلين وهوللثانية عنداه لا القرابة لانها أقرب. بنت عم لام وبنت بنت عم لا بوبن المال اللاولى في قولهم جميعاً. بنت عم وبنت ابن عم المال لبنت العم عندالجهور وحكى عن الثوري أن لبنت العم سهمين ولا بن العمة سهم، بنت عم وبنت ابن عم المال لهذه عند الجهور وقول ابن سالم هو للأولى. ينت عمة من أبوين وبنت عم من أم لبنت العم السدس ولبنت العمة النصف ثم يرد عليها الباقي فيكون ينها على اربعة. ثلاث بنات عمات مفترقات وبنت عم من أم المال بينهن على ستة فان كان معهن بنت عم من أبوين أو أب ورثت المال دونهن مفترقات وبنت عم من أبوين أو أب ورثت المال دونهن

ومسئمة وال (فان كن تلاث خالات مفترقات و ثلاث عمات مفترقات فالثاث بين الثلاث خالات على خمسة اسهم) الثلاث خالات على خمسة اسهم والثاثان بين الثلاث عمات على خمسة اسهم) فتصح من خمسة عشر سها للخالة التي من قبل الاب والام ثلاثة أسهم وللخالة التي من قبل

وفي قول أهل الفرابة لا ترث بنت الاخ مع بنت البنت ولا مع بنت بنت الابن شيئاً.

﴿ مسئلة ﴾ (فان أدلى جماعة منهم بواحد واستوت منازلهم فنصيبه بينهم بالسوية ذكرهم وأشاهم سواء ، وعنه للذكر مثل حظ الاشيين إلا ولد الام وقال الخرقي يسوى بينهم إلا الخال والخالة )

اختلفت الرواية عن أحمد في توريث الذكور والاناث من ذوي الارحام اذا كانوامن أب واحد وأم واحدة فنقل الاثرم وحنبل وابراهيم بن الحارث في الحال والخالة يعطون بالسوية في جميع ذوي الارحام اختاره أبو بكر وهو مذهب أبي عبيد واسحاق ونعيم بن حماد لابهم لا يرثون بالرحم المجرد فاستوى ذكرهم وأنثاهم كولد الام، ونقل يعقوب بن بختان اذا ترك ولد خالة وخالته اجعله بمنزلة الاخ والاختلادكر مثل حظ الانثيين وكذلك ولد العم والعمة ونقل عنه المروذي فيمن ترك خاله وخالته للخال الثلثان والخالة الثلث فظاهر هذا التفضيل وهو قول أهل العراق وعامة المنزلين لان ميراتهم معتبر بغيرهم فلا يجوز حملهم على ذوي الفروض لأبهم يأخذون المال كله ولا على العصبة البعيد لان ذكرهم يغيرهم فلا يجوز حملهم على ذوجب اعتبارهم بالقريب من العصبات والاخوة والاخوات

ويجاب عن هذا بانهم معتبرون بولد الام وإنما يأخذون كل المال بالفرض والرد وانفق الجميع على التسوية بين ولد الام لان أباهم يسوي ذكرهم وأنثاهم الا في قول من أمات السبب فان عنده الذكر مثل حظ الانثيين فأما الذي نقل عنه الخرقي أنه يسوى بين الجميع إلا الحال والحالة قال شيخنا

الاب سهم وللحالة التي من قبل الام سهم وللعمة التي من قبل الاب والام ستة أسهم وللعمة التي من قبل الاب سهمان وللعمة التي قبل الام سهمان، إنما كان كيذاك لان الحالات عنزلة الام والعات عنزلة الاب فكائن الميت خلف أباه وأمه فلامه الثلث والباقي لابيه ثم ماصار للام بين أخواتهــا على خمسة لأنهن أخوات لها متفرقات فيقسم نصيبها بينهن بالفرض والرد على خمسة كما يقسم مال الميت بين أخواته المفترقات وما صار للاب قسم بين أخواته على خسة فصار الكسر في الموضعين على خسة واحداها تجزيءعن الآخري لأنهما عددان مباثلان فتضرب خسة في أصل المسئلة وهو ثلاثة فصارت خسة عشر كما ذكر للخالات سهم في خسة مقسومة بينهن كما ذكر وللعات سهمان في خسة تكن عشرة بينهن على خسة كما ذكر أيضا وهذا قول عامة المنزلين ، وعند أهل القرابة للعمة من الابون الثلثان وللخالة من الابوين الثلث وسقط سائرهن ، وقال نعيم واسحاق الخالاتكابهن سوا. فيكون نصيبهن بينهن على ثلاثة وكذلك نصيب العمات بينهن على ثلاثة يتساوين فيه فتكون هذه المسئلة عندهما من تسعة ، فان كان مع الخالات خال من أم ومع العات عم من أم فسهم كل واحد من الفريقين بينهم على ستة ، وتصح من عمانية عشر سها عند المنزلين. ثلاثة أخوال مفترقين معهم أخواتهم وعم وعمة من ام الثلث بين الاخوال والخالات على ستة ، للخال والخالة من الام ثلاثة بينهما بالسوية وثلثاً. للخال والخالة من الإبوين بينهما على ثلاثة عند من فضل وهو قول أكثر المنزلين وإحدى الروايتين عن احمد وذكرها

فلا أعلم له موافقاً على هذا القول ولاعلمت وجهه والخلاف إنما هو في ذكر وأنثى أبوهما وأمها واحد فاما إذا اختلف آ باؤهم وأمهاتهم كالاخوال والحالات المفترقين والعات المفترقات أو إذا أدنى كل واحد منهم بغير من أدلى به الآخر كابن بنت وبنت بنت أخرى فلذلك موضع يذكر فيه ان شاء الله تمالى

(مسائل ذلك ) ابن أخت معه أختهوا بن بنت معه أخته المال بينها نصفين عند من سوى وعذـ د أَهُلَ القرابة وسائر المنزلين المال بينهما على ثلاثة: إنبان و'بنتا أخت لا بوبن وثلاث بني وثلاث بنات أُخت لاب وأربع بني وأربع بنات أخت لام أصل المسئلة من خسة للاحت من الابوين ثلاثة بين ولدها على أربعة وللاخت من الاب سهم بين ولدها على ستة والاخت من الام سهم بين ولدها على عَانية والاربعة داخلة فيها والستة توافقها بالنصف فتضرب نصفها في عانية تكن أربعة وعشرين ثم في خمسة تكن مائة وعشرين ومن فضل ابتي ولد الام محالهم وجمل ولد الاخت من الابوين ستة توافقهم سهامهم بالثاث فيرجمون الى اثنين فيدخلان في الثمانية وولد الآخت من الاب تسعة تضربها في عمانية تكن اثنين وسبعين ثم في خمسة تكن ثلاثائةوستين،وانكانوا أولاد عمات أوخالات مفترقات فـ لمذلك وان كانوا أولاد بنات أو أولاد أخوات من أبوين أو من أب فهي من اثنين وسبعين عندمن سوى ومن مائة وثمانية عند من فضل وقول أهل العراق هي من سبعة وعشرين كاولاد البنين

(فصل) اذا كان معكِ أولاد بنات أو أخوات قسمت المال بن أمهام على عددهن فما أعاب

الحرقي في الخال والحالة خاصة دون سائر ذوي الارحام ، والرواية الاخرى هو بينهما على السوية والثلثان بين العم والعمة بالسوية . ثلاث عمات وثلاث بنات عم وثلاث خالات وثلاثة بني خال الميراث للمات والحالات وبسقط الباقون فيكون للحالات الثلث والباقي للعات، فان كان معهم ثلاث بنات الحوة فللحالات السدس والباقي للعات لابهن عمزلة الاب فيسقط بهن بنات الاخوة لابهن عمزلة الاخوة ، ويحتمل أن يجمل أولاد الاخوة والاخوات من جهة الابوة فيقدم ولد الابوين وولد الاب على العات لأبهم أولاد بنيه والعات أخواته ، ووجه هذا الاحمال اتنا إذا جعلنا الاخوة جهة والابوة جهة أخرى مع ما تقرر من أطنا أن البعيد والقريب اذا كانا من جهتين نزل البعيد حتى يلحق بوارثه سواء سقط به القريب او لم يسقط لزم منه سقوط ولد الاخوة ببنات العم من الام لابهن من جهة الاب ويلزم من هذا أن يسقطن ببنات العمات وبنات الاعمام كامم ، فاما ان كان مكان العات والحالات بناتهن فللحالات السدس بين بناتهن على خمسة والباقي لبنات الاخوة ، لبنت الاخ من الابوين ، وتصح المسئلة من ثلاثين فان لم يكن بنات اخوة من أبوين ولا من أأب فالباقي لبنت العم من الابوين ، وتصح المسئلة من ثلاثين فان لم يكن بنات اخوة من أبوين ولا من أباب فالباقي لبنت العم من الابوين الم البوين ، وتصح المسئلة من ثلاثين فان لم يكن بنات اخوة من أبوين ولا من أبوين فلا من الابوين المن من الابوين ، وتصح المسئلة من ثلاثين فان لم يكن بنات اخوة من أبوين ولا من أباب

( فصل ) خالة وابن عمة للخالة انثلث والباقي لابن العمة وهذا قول الثوري ومن ورث البعيد مع القريب ، وفي قول أكثر المنزلين وأهل القرابة المال للخالة لانها أقرب ، وكذلك ان كان مكان

كل واحدة منهن فهو لولدها بالسوية عند من روى وعند من فضل جله بينهم على حسب ميرائهم واختلف أصحاب أبي حنيفة فذهب أبو يوسف الى قسم المال على عددهم دون مراعاة أمهاتهم اذا استووا بمن يدلون به من الآباء والامهات الى بنات الميت للذكر مثل حظالا نثيين كاولادالبنين، وجعل محمد بن الحسن من أدلى بابن ابنا وان كان انثى ومن أدلى ببنت بننا وان كان ذكرا وجمل المدلى بهم بعدد المدلين ثم قسم بينهم على عددهم فما أصاب ولد الابن قسمه بينهم للذكر مثل حظ الانتيين وما أصاب ولد الابن قسمه بينهم للذكر مثل حظ الانتيين وما أصاب ولد الابن قسمه بينهم كذلك

(مسائل) من ذلك بنت ابن بنت وابن بنت بنت قول من سوى المال بينها نصفين وقول من فضل ان كانا من ولد بنين فكذلك وان كانا من ولد بنت واحدة فالمال بين ابنها و بنتها اللابن ثلثاء ولم تأثير البنت سهان وللابن سهم وكذلك ولبنتها ثلثه فما أصاب ابنها فهو لبنته وما أصاب بنتها فهو لا بنها فيصير للبنت سهان وللابن سهم وكذلك قول محمد وقول ابي يوسف للابن سهان وللبنت سهم كابن الميتو بنته : ابنا بنت بنت وابن ابن بنت قول من سوى لابن ابن البنت النصف والباقي بين الباقين على ثلاثة سواء كانوا من ولد بنت أو من ولد بنين وقول المفضلين ان كانوا من ولد بنتين فلابن ابن البنت النصف والنصف الآخر بين الباقين على خمسة وان كانوا من ولد بنت فلابن ابن البنت الثلثان والثلث الباقي للباقين على خمسة لان المالكان على خمسة وان كانوا من ولد بنت فلابن ابن البنت الثلثان والثلث الباقي للباقين على خمسة لان المالكان للبنت الأولى فقسم بين ابنها و بنتها أثلاثاً للابن سهان فهالا بنه وللبنت سهم فهو لولدهاقول محمد يقسم بينهم على

الحالة خال: عمة وابن خال معه اخته الثلث بين ابن الحال وأخته بالسوية ان كان أبوها خالا من ام، وان كان من أب أو من ابوين ففيه روايتان (احداها) هو بينهما بالسوية أيضا (والنانية) على ثلاثة والبائي المعمة وعند أكثر الفرضيين المال المعمة: بنت عم وابن عمة وبنت خال وابن خالة الثلث ببن بنت الحدال وابن الحالة بالسوية ان كانا من أم. وان كانا من أب بين أو من أب فهل هو بينهما بالسوية أو على ثلاثة أم فيه روايتان، وان كان ابن الحالة من أم والحال من أب فلابن الحالة بينهما على سدس الثلث والباقي لبنت الحال عوان كانت بنت الحال من أم وابن الحالة من أب فائثلث بانهما على أربعة والباقي لابن العم وعند أكثر المنزاين المال كاله لبنت العم لانها أسبق الحالوارث؛ خالة وبنت عم ثلث وثثان وعند أهل القرابة هو المخالة؛ عمة وبنت عم من نزل العمة أبا جعل المال لها ومن نزلما عما جمل المال بينها نصفين وكذاك من أمات السبب. بنت ابن عم لأب وبنت عمة لا بوين المال من أب وبنت عمة لا بوين المال من أبوية أبنا أبن الموقة أيضا وضح من أثن عشر، وفي القرابة الثلث لبن العمة وانشان لابن العمة وقصح من ثلاثة أبن المال وخالة وابو أم المال لأ بي الام فان كان معهم ابنة عم أو عمة فاشات الح المن المواقي لابنة العم اوالعمة وان كان مكان أبي الام أمه فلا شيء لما لان الحالة أسبق الى الوارث والجبة والباقي لابنة العم اوالعمة وان كان مكان أبي الام أمه فلا شيء لما لان الحالة أسبق الى الوارث والجبة والحدة : خالة وأبو أم المال الخالة لابها بمنزاة لام وهي تسقط أم الام: ابن خال وان أح من أم

خسة لابن الابن سهان لانه يدلي بابن والباقين ثلاثة لانهم يدلون بأنثى وقول أبي يوسف يقسم بينهم على سبعة لكل ابن سهان والبنتسهم. ابنا بنت بنت وبنتا ابن بنت قول من سوى المال بينهم على أربعة بكل حال قول المفضلين ان كانوا من ولد بنتين فكذلك وان كانوا من ولد واحدة فلا بنها الثلثان بين ابنتيه ولا بنتها الثلث بين ابنيها قول أبي يوسف المال بينهم على ستة لكل ذكر سهان ولكل ابني سهم قول محمد لكل ذكر سهم ولكل ابني سهمان. ابنا وابنتا ابن أخت وثلاثة بني وثلاث بنات بنت أخت قول من سوى النصف بين الاولين على أربعة والنصف الثاني بين الآخرين على ستة وتصح من أربعة وعشر بن . قول من فضل ان كانوا من ولد واحدة فللاولين الناثان سهم على ستة وللآخرين أربعة وتصح من أربعة وخسين، وان كانوا من ولد ابنتين صحت من ستوثلاثين، قول أبي يوسف لذكر مثل حظ الاثنيين وتصح من خسة عشر وقول محمد ولد ابن الاخت بمنها أربعة أربعة أبي يوسف لذكر مثل حظ الاثنيين وتصح من خسة عشر وقول محمد ولد ابن الاخت منها ثما نية أسهم بينهم على ستة والا خرين ستة بينهم على تسعة وتصح من اثنين وأربعين وترجع بالاختصارالى أحد وعشرين: ابنتا أخ وابن وابنة أخت لا بنتي الاخ الثلثان في قول المنزلين جميعهم وقول محمدوالثلث أحد بينها بالسوية عند من سوى ومن فضل جعله بينها أثلاثاً وهوقول محمدوقال أبو بوسف لولدي الاخت سهان ولكل واحد من الباقين سهم وتصح من خسة

المال بينهما على ثلاثة كأنهما أم وأخ من أم وعند المنز ابن هو لابن الاخ ، قان كان عرما ابن أخت من أب فالمال بإنهم على خمسة لابن الاخت ثلاثة أخمامه والحل واحد منهما الحنس وان كان معهم بنت أخ من أبوين فلها النصف واكل واحد من الباتين السدس وعند المنز لين لا شي. لابن الخال والمال بين الباقين على خمدة :خا! و'بن'بن أخت لأم المال بينهما على ثلاثة وعندالمنز لين هو للخال. بنت بنت أخت لأ برين وابن ابن أخ لأم وبنت ابن أخ لاب وبنت خالة لحذه السدس والباقي لبنت ابن الاخ وعند المنز ابن المال كله له

( فصل ) عمة و ابنة أخ المال العمة عند من نزلها أبا ولاس الاخ عند من نرلها عما و إبنهما عند من نزلها جداً: إنت عم و إنت عدة و إنت أخ من أم و إنت أخ من أب لبنت الاخ من الام الدس والباقي لبنت الاخ من الاب فان لم يكن بت أخ من أب فالباني لبنت المم، وبجيء على تول من نزل البعيد حتى يلحقه برارثه وحمل الابرة جبة والاخرة جبة أن يسقط أولاد الاخرة ، فان جمل الابرة جرة والعمر به جرة أخرى أسقط بنت العم بنت العرة وقبل ان هذا قول ابن الم وهو بعيد: بنت عم وبنت خال وبنت أخ من أب: لبنت الخال اثاث والباقي لبنت الاخ وعند أكثر المزلين الكل لمنت الاخ: ثلاث بنات أخوات مفترقات وثلاث بنات عمات مفترقات السدس الباقي بين بنات

(فصل) بنت بنت وبنت بنت ابن هي من أربعة عند المنزلين جميعهم وعند أهل القرابة أيضاً هو لبنت البنت لأنها أقرب فان كان معهما بنتا بنتا بن أخرى فكانهم بنتا ابن و بنت فمسئلتهم من أنمانية و تصح ستة عشر : ابن بنت ابن وبنت ابن بنت المال للابن لان أفرب الى الوارث وهذا قول عامة من ورثهم الا ما حكي عن ابن سالم أنه ينزل البعيد حتى يلحق بوارثه فيكون المال بإنهما على أربعة للبنت ثلاثة وللان سهم كمنت وبنت ابن بنت بنت ابن وبنت بنت ابن ان وبنتا بنت ابن ان آخر للاولى ١٨ ١٤ أرباع المال والربع الباقي بين البانيات على أربعة فتضربها في اصل المسئلة تكن منستة عشر: ابن وبنت بنت وثلاث بنات بنت وابنا بنت ابن لا شيء لهذين في قول الجميع لان أمهما تسقط باستكمال البنات النائين ويكون النصف بين الان وأخنه على اثنين والنصف الآخر على ثلاث، وتصح من اثني عشر عند من سوى ومن فضل جواما بينهم على ستة وهو قول اهل الفراية ايضاً. بنت بنت بنت وبنت ابن بنت اخرى وبنت بنت أن ان المال لهذه الا في قول أهل القرابة فانه الاوليين، وقول من أمات السبب ورث البعيد مع القربب المال بين بنت ابن بنت وبنت بنت ابن ابن على اربعة وتسقط الاخرى لان هذه وارثة الابن في أول درجة؛ بنت بنت وبنت بنت بنت أخرى وبنت بنت أن المال بين الاولى والاخيرة على اربعة عند المنزلين وقال أهل القرابة هو الاولى قول أن سالم هو الاوليين وتسقط الثالثة

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ ( واذا كان ابن وبنت اخت وبنت اخت اخرى فلبنت الاخت وحــدها النصف وللاخرى واخيها النصف بينها) المات على خمسة وتصح من ثلاثين فان كان معهم خال أو خالة او أحد من أولادهما فله السدس ولا شيء لولد المات إلا على قول ابن سالم وأصحابه فأنه يورثهـم ويسقط ولدالاخوات، ويقتضيه قول أبي الخطاب : خالة وعمة و ثلاث بنات ثلاث أخوات مفترقات الخال السدس والباقي العمة ومن نزلما عما فلبنتي الاخت من الابوين النصف وابنتي الاخت من الاب السدس ولبنتي الاخت من الام المدس فان كن بذات ستذأخوات مفترقات عالت على هذا إلى سبعة

﴿ فصل في عات الابوين وأخوالها وخالاتهما ﴾ . ذهبنا مانقدم من تقديم الأسبق إلى الوارث إن كانا منجهة واحدة وتنزيل البعيد حتى ياحق برارثه إن كانا منجهتين ثم مجعل لمن يدلي به ماكن له وأكثر المنزاين يعطون الميراث الأسبق بكل حال. والمشهور عن أهل العراق ان نصيب الام بين خالهاوخالتهاوعمهاوعمتها على ثلاثة ونصيب لاب بين عمائه وخالانه كذلك. ومن مسائل ذلك ثلاث خالات أم مفتر قات وثلاثه أعمام أم مفترقين وثلاث خالات أب مفترقات فحالات الام منز له أم الام وخالات الاب يمنزلة أم الاب فيكرن المال بين هاتين الجدتين نصفين و نصيب كل واحدة منهما بين أخواتها علىخصة وتسقط عمات الام لانهن يمنرلة أب الام وهو غير وارث، فإن كان معهم عمات أب فلخالات الاب والام السدس بينهما والباقي لحمات الاب لانهن عنزلة الجد: عمة أب وعمة أم لعمة الام الثلث والباقي لعمة الاب ، هذا قياس المذهب وهو قول أهل المراق ، وقال الفاضي المال لعمة الاب لانها أسبق

لا خلاف بين المنزلين في ان الولد كل اخت ميراثها وهو النصف فمن سوى جعل النصف بين الاخت واخته نصفين والنصف الآخر لبنت الاخرى وتصح من أربعة ، ومن فعنل جعل النصف بينها على ثلاثة وتصح من سنة وقال أبو يوسف للابن النصف ولـكل بنت الربع وتصح من أربعة وقال محمد لولد الاخت الاولى الثلثان بينها على ثلاثة والاخرى اثماث وتصح من تسعة وأذا انفرد ولد كل أخ أو أَخْتُ فَالْعُمْلُ فَيْهُ عَلَى مَا ذَكُرُ مَا فِي أُولَادُ النَّاتِ، ومَتَى كَانَ الْآخُواتُ والآخُوةُ مِن ولد الأم فاتَّفَقَ الجميع على التسوية بين ذكرهم وأنثاهم إلاانثوري ومن أمات السبب: ثلاث بنات أخ و ثلاثة بني أخت إن كانا من أم فالمال بينهم على عددهم وان كانا من أب أو من أبوين فلبنات الأخ الثاثان و ابني الاخت الثاث وتصح من تسعة عند المزلين ومحمد وفي قول أبي يوسف مجمل لبني الاخت الثاثين ولبنات الاخ الثلث : ابن وبنت أخت لابوين وان أخت لام هي من آربعة عند من فضل وعند من سوى تصحمن عَانية ، قول محمد كأ نهما أختان من أبوين واحت من أم و تصح من خمسة عشر فان كان ولد الام أيضاً إبنا وابنة صحت عند جميمهم من أمانية إلا النوري فانه مجمل الذكر من ولدالام مثل حظ الانثميين فتصح عنده من اثني عشر وعند محمد هي من عانية عشر : ابنا احت لا بوس وابن وابنة أخت لاب وابنا آخت اخري لاب من ثمانية في قول عامتهم و تصح من اثنين وثلاثين عند من سوى ، وعند من فضل من ثمانية وأربعين ، وقول محمد يسقط ولد الاب ويتفق قوله وقول ابي يوسف في ان المال لاين

لأنها أخت الجد وهو وارث وهذا قول أكثر المنزاين لأنهم يورثون الاسبق بكل حال . خالة أموعمة اب للخالة السدس والبقي الهما كجدة وجدة وكذاك القول في خلة اب وعمنه: خالة أم وخالة أم اب المال اللخالة الانهما عنزلة أم ام وام امأب: خال اب وعم ام المال اللخال الأنه بمنزلة جدة والجدات بمنزلة الامهات: بنت خال أم وبنت عم اب لبنت الحل السدس ولبنت العم ما بقي ومن ورث الاسبق جعل الكل لبنت العم أبو ابي ام وابو ام اب المال الابي ام الاب فان كان معهما ابو ام ام فهو ببنهما نصفين الابهما بمنزلة جدتين متحاذيتين ابو ام ابي ام وابو ابي ام المال المذا الانه الم أبو ام ابي الم المال المذا الانه المان معهما أبو ام ابي ابو ام ابي ابو ام ابي الم المال المذا الانه والباق الاب فان كان معهما أبو ام ابي الم المال المذال المنال والمن كان معهما أبو ام ام قالمال الله المنا يدلي بوارث فان كان المعهم أبوام اب فالمال بن هذا والذي قبله نصفين

( فصل ) واذا كان لذي الرحم قرابتان ورث بهما باجماع من المورثين لهم إلا شيئابحكي عن أبي يوسف أنهم لايرثون إلا بترابة واحدة وليس بصحيح عنه ولا صحيح في نفسه لانه شخصله جهتان لايرجح بهما فورث بهما كالزوج اذا كان ابن عموابن العماذا كان أخامن أم ، وحساب ذلك أن تجمل ذا القرابتين كشخص فتقول في ابن بنت بنت هو ابن ابن بنت أخرى و بنت بنت بنت أخرى للابن الثانان والبنت الثلث قان كانت أمهما واحدة فله ثلاثه أرباع المال عند من سوى ولاخته الربع ومن

الاخت من الابوين: ابن اخت لابوبن وابن وابنة اخت لام وابنا وابنتا أخت أخرى لام قول المنزلين من عشرين الثوري من ثلاثين محمد من ستين

( فصل ) ثلاث بنات ثلاث أخوات مفترقات مذهب احمد وسائر المنزلين ان المال يقسم أبين الاخوات على الاخوات على قدر سهامهن فما اصاب كل احت فهو لولدها والمال في هذه المسئلة بين الاخوات على على خدسة فيكون بين اولادهن كذلك، والحكم في ثلاث بنات عمات مفترقات كذلك لانهن أخوات الاب فيراثه بينهن على خسة، وكذلك ثلاث خالات مفترقات لانهن اخوات الام وقدم أهل القرابة من كان لاب وأم من جميعهم ثم من كان لاب ثم من كان لام إلا محمد بن الحسن فانه قسم ميراث اولاد الاخوات على أعدادهم واقامهم مقام أمهاتهم كأنهم أخوات

(مسائل) من ذلك ست بنات ثلاث اخوات مفترقات المال بين الاخوات على خمسة فما أصاب كل واحدة فهو لبنيها و تصح من عشرة وعند ابي يوسف المال كله لولد الابوين وعند محمد لهما الثلثان ولولد الام الثلث و تصح من ستة: ست بنات ست اخوات مفترقات لبنتي الاختين من الابوين الثلثان ولولد الام الثلث و تصح من ستة هذا قول محمد ابن أخت لا بوين وابن وابنة اخت لاب وابنا وابنتا اخت اخرى لاب و ثلاثة بني و ثلاث بنات اخت لام هي من مائة وعشرين عند من سوى ومن ستين عند من ومن الربعة بني واربع بنات اخت اخرى لام عند من واربع بنات اخت اخرى لام

فضل جعل له النصف والثاث ولاخته السدس وهذا قول أكثر النزاين وقول أي حنيفة ومحمد وقياس قول أبي يوسف له أربعة أخياس المال ولاخته الحنس: بتا أخت من أم احداهما بت أخ من أب وبت أخت من أبين هي من أثبي عشر ستة لبنت الاخت من الابين وأربة لذات القرابتين من جبة أبها وللاخرى سهم، عمتان من أب احداها خالة من أم وخالة من أبين هي من اثبي عشر أيضا لذات القرابتين خمه قوالعمة الاخرى أربة وللخالة من الابوين ثلاثة فان كان معهما عم من أم هو خال من أب صحت من تسعين: ابن وبت ابن عة من أم البنت هي بنت عم من أم والعم هو خال من أب ابن وبت ابن خل من أب الابن مو ابن بنت خال آخر من أب والخلان عمان من أم هي من أم والعم هو خال من أب الهن عو ابن بنت خال آخر من أب والخلان عمان من أم هي من ثابة عشر

(مسائل شتى ﴾ يعني متفرنة فانها مسائل من أبواب تفرنة يقال شتى وشنان وقال الله تعالى ( تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى ) وقال تمالى ( ان سعيكم لشتى ) وقال الشاعر:

قد عشت في الناس أطواراً على طرق شنى وقاسيت نبها اللين والفظما

(مسئلة) قال (والخنثى المشكل برث نصف ميرات ذكر ونصف ميراث انتى فاربال من حيث يبول الرجل فليس بمشكل وحكمه في الميراث وغيره حكم رجل وإن بال من حيث تبول المرأة فله حكم امرأة)

صحت من ائة واربعة واربعين عند النزاين كامهم، قول محمد كانهم اخت لابوين وست اخوات لاب وارج عشرة اختاً لام سهم ولد الاب بينهم على تسعة فتصح من المائة و هانية وسبعين، فان كان ولد الاخت من الابوين ابناً وبنتاً صحت كذلك عند المنزلين وعند محمد كانها اختان لابوين فيسقطولد الاب و تصح من مائة وسنة وعشرين واقول في المات المفترقات والحالات المفترتات واولاد هن كالقول في ولد الاخوات المفترقات

( فصل ) فان كن ثلاث بنات ثلاث احوة مفترقين فلبنت الاخ من الام السدس والباقي لبنت الأخ من الابوين هذا قول جميع المنزلين لان الاخوة المفترقين يسقط ولد الاب منهم ولدالابوين وللاخ للام السدس والباقي كله للاخ للابوين ، ثم ما صار لكل اخ فهو لولد. وكذلك الحكم في الاخوال المفترقين لانهم إخوة الام

(مسائل) من ذلك ست بنات ستة اخوة فترقين لولد الام الثلث والباقي لولد الابوين : ست بنات ثلاثة اخوة مفترقين لولد الام النه دس والباقي لولد الابوين قول محمد لولد الام الناث: بنت اخ لابوين وابن اخ لام وبنت اخ آخر لام ، ابن و بنت بنت اخ لاب وابنا وابنتا ابن اخ لام وثلاث بني لابوين والشرح الكبير) (المغني والشرح الكبير) (المغني والشرح الكبير)

الحتى هوالذي له ذكر وفرج امرأة أو ثنب في مكان الفرج يخرج منه البول وبقهم الى مشكل وغير مشكل فالذي يتببن فيه علامات الذكورية أو لا بوثية فيعلم أنه رجل أو امرأة فايس بمشكل والماهو رجل فيه خلقة زائدة أو امرأة فيها خلفة زائدة وحكمه في ارثه وسائر أحكامه حكم ما ظهرت علا انه فيه وبعتبر بمباله في قول من بالهنا قوله من أهل العلم، قال ابن المنذر اجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الحنى يورث من حيث يبول ان بال من حيث يبول الرجل فهو رجل وان بال من حيث ببول الرجل فهو رجل وان بال من حيث ببول المراة فهو امرأة ، وممن ، وي عنه ذلك على ومعاوبة وسعيد بن المسيب وجاب بن زبد وأمل الكوفة وسائر أهل العلم .

قال ابن اللبان روى المحلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أن النبي عليه سئل عن مولود له قبل وذكر من ابن يورث ? قال من حيث يبول وروي أنه عليه السلام أتي بخنى من الانصار فقال « ورثوه من أول ما يبول منه » ولان خروج البول أعم العلامات لوجودها من الصغير والمحبير وسائر الدلامات انما يوجد بعد المحبر مثل نبات اللحية وتفلك الثدي وخروج المني والحيض والحبل وان بال منها جميعاً اعتبرنا أسبقها نص عليه أحمد وروي ذلك عن سعيد بن المسيب وبه قال الجمهور فان خرجا معاً ولم يسبق أحدها فقال أحمد في رواية اسحاق بن ابراهيم يرث من المحكان الذي ينزل منه أكثر وحكي هذا عن الاوزاعي وصاحبي أبي حنيفة ووقف في ذلك ابو حنيفة ولم يعتبره اصحاب الشافعي رضي الله عنه في احد الوجهين

وثلاث بنات بنت الح لام تصح من اثنين وسبعين عند المنزلين الحان كان الآخ من اباختكانت من ستين فان كان معهم ابن بنت اخت من ابوين عادت إلى اثنين وسبعين

( فصل ) بنت اخ لام و بنت ابن اخ لاب اللا ولى الده واباقي للنانية عند المنزلين وفي القرابة هي للا ولى لانها اقرب إلى الميت. بنت بنت اخ لا بوين و بنت ابن اخ لا بوين المال لهذه في قول الجميع: بنت ابن اخ لام و بنت بنت اخ لا بوين وابن بنت اخ لاب المال للاولى السدس والباقي للنانية ، وقال ابو يوسف السكل للثانية : بنت اخ لام و بنت بنت اخ لاب المال للاولى إلا في قول الثوري وابن سالم وضر او للاولى السدس والباقي للثانية لانهم بور ثون البعيد مع القريب ، وان كانا من جهة واحدة : ابن و بنت اخت لا بوين و بنتا اخ لاب و ثلاثة بني اخت لاب و خس بني اخت لام و عشر بنات اخ لام اصلها من عانية عند من سوى و اثلاثا عند من خسمائة و ار بعين في قول المنز لين النصف من ذلك بين و لدي الاخت للا بوين بالسوية عند من سوى و اثلاثا عند من فضل و لو لد الاخ ستون و لو لد الاخت ثلاثون : ثلاث بنات اخوة مفتر قين و ثلاث بنات اخوات مفتر قات لولدي الام الناث بينها بالسوية والباقي لولدي الابوين لبنت الاخ ثلثاه و لبنت الاخت ثلاثه وان كان معهم ثلاث بني اخوال مفتر قين فلهم السدس لابن الحال من الام سدسه الاخت ثلاثه وان كان معهم ثلاث بني اخوال مفتر قين فلهم السدس لابن الحال من الام سدسه الاخت ثلاثه وان كان معهم ثلاث بني اخوال مفتر قين فلهم السدس لابن الحال من الام سدسه الاخت ثلاثه وان كان معهم ثلاث بني اخوال مفتر قين فلهم السدس لابن الحال من الام سدسه

ولذا انها مزية لاحدى العلامتين فيعتبر بهاكالسبق فان استويا فهوحينئذ مشكل فان مات له من برئه فقال الجهور يوقف الام حتى يبلغ فيتبين فيه علامات الرجل من نبات اللحية وخروج المني من ذكره وكونه من رجل ، أو علامات النساء من الحيض والحبل و تغلك الثديين نص عليه أحمد في رواية الميموني وحكي عن على والحسن أنها قالا تمد اضلاعه فان اضلاع المرأة اكثر من اضلاع الرجل بغلم ، قال ان اللهان فلو صح هذا لما أشكل حاله ولما احتبج الى مراعاة المبال ، وقال جابر بن زيد يوتف الى جنب حائط فان بال عليه فهو رجل واز شلشل بين فخذيه فهو امرة وليس على هذا تعويل والصحبح ما ذكر ناد إن شا. الله تعالى وانه يوقف أمره مادام صفيراً فان احتبج الى قسم الميراث اعلى هو ومن معه اليقين ووقف الباقي إلى حين بلوغه فتعمل المسئلة على أنه ذكر ثم على أنه اشي و تدفع الى كل وارث أقل النصابين و نقف الباقي حتى يبلغ ، فان ات قبل بلوغه أو بلغ مشكلا فلم تظهر فيه علاسة ورث نصف من اث ذكر و نصف ميراث اشي نص عليه أحمد وهذا قول ابن عباس والشعبي و ابن أبي وضرار ابن صرد و نعيم بن حاد و ورثه أبوحنينة بأ و أحالاته واعلى الباقي اسائر الورثة واعطاه ومن را ابن صرد و نعيم بن حاد و ورثه أبوحنينة بأ وأحالاته واعلى الباقي اسائر الورثة واعطاه ومن أمل المين ومن دعه اليقين ووقف الباقي حتى يتبن الامر أو يصطلحوا ، وبه قال أبوثور و دارد وابن جرير ورثه بمض أهل البصرة على الدعوى فيا بتي بعد اليقين و بعضهم بالدعرى من أصل المال وفيه ورثه بمض أهل البصرة على الدعوى فيا بتي بعد اليقين و بعضهم بالدعرى من أصل المال وفيه أو ال شاذة سوى هذه.

وباقيـ لابن الحال من الابوين ويبقى النصف لبنت الأخ من الابوين ثلثاً ولبنت الاخت ثلثه وتصح من سنة وثلاثين .

(مسئلة) (وان اخافت منازلهم من المدلى به جعلته كالميت وقسمت نصيبه بينهم على ذلك كثلاث خالات مفترقات وثلاث عمات مفترقات فالثلث بين الحالات على خمسة والثلثان بين العات كذلك فاجتز باحداها واضربها في ثلاثة تمكن خمسة عثمر للخالة التي من قبل الاب والام ثلاثة اسهم وللحفاة التي من قبل الاب سهم وللتي من قبل الام سهم وللحمة التي من قبل الاب والام ستةاسهم وللتي من قبل الاب سهمان ولتي من قبل الام سهان عام كان كذلك لان الحالات بمزلة الام والعات بمزلة الاب في من قبل الام والعات بمزلة الاب في كأن الميت خلف اماه وامه فلامه الثاث والباقي الاب ها صار ألام بين اخواتها على خمسة لانهن اخواتها على خمسة المفترقات ، وما صار الاب قسم بين اخواته على خمسة فصار الكسر في الموضعين على خمسة واحداها المفترقات ، وما صار الاب قسم بين اخواته على خمسة فصار الكسر في الموضعين على خمسة واحداها تجزيء عن الاخرى لانهما عددان مماثلان ، فتضرب احداهما في اصل المسئلة وهي ثلاثة تكن خمسة عثم ، فللخالات سهم في خمسة مقسومة بينهن كا ذكر ولعمات سهمان في خمسة مقسومة بينهن على خمسة كا ذكر وهما قول عامة المنزلين وعنداهل القرابة للعمة من الابوين الثلثان وللخالة من الابوين الثلثان وللخالة من الابوين الثلثان وللخالة من الابوين

ولنا قول ابن عباس ولم نعرف له في الصحابة منكرا ولان حالتيه تساوتا فوجبت التسوية ببن حكميهما كما لو تداعى نفسان دارا بايدبهما ولا بينة لهما، وليس توريثه باسوأ احواله بأولى من توريث من معه بذلك فتخصيصه بهذا تحكم لادليل عليه ولا سببل إلى الوقف لانه لاغاية له تنتظر وفيه تضييم المال مع يقين استحقاقهم له

( فصل ) واختلف من ورثه نصف ميرات ذكر و نصف ميرات الله على هذا مرة وعلى هذا مرة ثم تضرب أكثرهم الى ان يجعلوا مرة ذكورا ومرة إناثا و تعمل المسئلة على هذا مرة وعلى هذا مرة ثم تضرب احداهما في الاخرى ان تباينتا أو في ونقها ان اتفقتا رتجتزى، باحداهما إن تماثلنا أو باكثرهما ان تناسبتا فتضربهما في النبن ثم تجمع ما اكل واحد منهما ان تماثلنا وتضرب ما ليكل واحد منهما في الاخرى ان تباينتا أو في وفقها ان تقذفه اليه ويسمى هذا مذهب المنزلين وهو اختيار أصحابنا وذهب الثوري والأؤلؤي في الولد اذا كان فيهم خثى إلى أن بجمل للانثى سهمين والمختى ثلاثة وقلد كر اربعة وذلك لاننا نجمل اللاش أفل عدمه نصف وهوائنان والذكر ضعف ذلك أربعة والله شي نصفهما وهوائنان والذكر ضعف ذلك أربعة والمخشى نصفهما وهو ثلائة فيكون معه نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وهذا قول لابأس به وهذا النول بوافق الذي قبله في بعض المواضع ومخالفه في بعضها و ببان اخلافهما اننا لو قدرنا ابنا و بنتا رولداً بوافق الذي قبله في بعض المواضع ومخالفه في بعضها و ببان اخلافهما اننا لو قدرنا ابنا و بنتا رولداً وللائل من تسعة للخشى انثلث وهو ثلاثة وعلى القول الأول

الثلث وسقط سائرهن، وقال نعيم واستحاق الخالات كابن سوا، فيكون نصيبهن بينهن على ثلاثة وكذلك نصيب العات بينهن على ثلاثة يتساوين فيه فتكون هذه المسئلة من تسعة، فان كان مع الخالات خالى من ام ومع العات عم من ام فسهم كل واحدمن الفريقين بينهم على ستة وتصح من عانية عشر عند المنزلين ( مسئلة ) ( فان خلف ثلاثة اخر ال مفترقين فللخال من الام السدس والباقي للخال من الابوين ) كا او خلف ثلاثة اخوة مفترقين و بسقط الخال من الاب كما يسقط الأخ من الاب في الاخوة المفترقين بالاخ من الابون ، وكذلك ثلاثة أخوال ، فترقين مع ثلاث خالات مفترقات كثلاث بنات أخوات مفترقات كا ذكر

( مسئلة ) ( فان كان متهم أبو أم أسقطهم ) كما يسقط الاب الاخوة وأولادهم

( فصل ) ثلاثة أخوال مفترقين معهم اخواتهم وعموعمة من أم الثلث بين الاخوال والخالات على ستة للخال والخالة من الام الثلث بينها بالسوية وثناه للخال والخالة من الابوين بينها على ثلاثة عند من فضل وهو قول أكثر المنزلين واحدى الروايتين عن احمد وذكرها الخرقي في الخال والخالة خاصة والرواية الاخرى هو بينها على السوية، والثلثان بين العم والعمة بالسوية: ثلاث عمات وثلاث بنات عما وثلاث خالات ، وثلاث خالات ، وثلاث بن خال ، الميراث للعمات والخالات وسقط الباقون ويكون للخالات النيث والباقي للعمات كان معهم ثلاث بنات اخوة فللخالات السدس والباقي للعمات لانهن عمراة الاب

مسئلة الذكورية من خمسة والانوثية من أربعة تضرب إحداهما في الاخرى تكن عشرين ثم في اثنين تكن أربعين للبنت سهم في خمسة وسهم في أربعة يكن لها تسعة ، وللذكر تما نية عشر وللخنثى سهم في خمسة وسهان في أربعة يكن له ثلاثة عشر وهي دون ثلث الاربعين، وقول من ورثة الدعوى فيا بقي بعد اليقين يوافق قول المنزلين في أكثر المواضع فانه يقول في هذه المسئلة للذكر الخسان بيقين وهي سقة عشر من أربعين وهو يدعي النصف من عشرين وللبنت الحيه يدعيها الحنثى كلها فتعطيه نصفها الربع بيتين وهو يدعي الجسين ستة عشر ، والحتلف فيه ستة أسهم يدعيها الحنثى كلها فتعطيه نصفها ثلاثة مع الهشرة التي معه صارت له ثلاثة عشر، والابن يدعي أربعة فتعطيه نصفها سهمين صار له ثمانية عشر والبنت تدعى سهمين فتدفع اليها سها صار لها تسعة ، وقد ورثه قوم بالدعوى من أصل المال فعلى قولهم يكون الميراث في هذه المسئلة من ثلاثة وعشرين لان المدعى ههذا نصف وربع وخمسان فعلى قولهم يكون الميراث في هذه المسئلة من ثلاثة وعشرين لان المدعى ههذا نصف وربع وخمسان له يكن في المسئلة بنت فني قول النوري هي من سبعة وكذلك قول من ورثهما بالدعوى فيها عدا اليقين وفي التنزيل من اثبي عشر للان سبعة والمخذى خمسة وهو قول من ورثهما بالدعوى فيها عدا اليقين وان كانت بنت وولد خشى ولا عصبة مهما فهي من خمسة في قول الثوري ومن اثبي عشر في التنزيل وان كانت بنت وولد خشى ولا عصبة مهما فهي من خمسة في قول الثوري ومن اثبي عشر في التنزيل وان كان معهما عصبة فهي من ستة الخشى ثلاثة والبنت سهان والعصبة سهم في الاقوال الثلاثة ، فان وان كان معهما عصبة في من ستة الخشى ثلاثة والبنت سهان والعصبة سهم في الاقوال الثلاثة ، فان

فيسقط منهن بنات الاخوة لانهن بمنزلة الاخوة ويحتمل أن يجعل أولاد الاخوة والاخوات من جهة الابوة فيقدم ولد الابوين وولد الاب على العات لانهن أرلاد بنيه والعات أخواته ،ووجههذاالاحمال أننا اذا جعلنا الاخوة جهة والابوة جهة أخرى مع ما تقرر من أصلنا أن البعيد والقريب اذا كانا من جهتين نزل البعيد حتى يلحق بوارئه سواء سقط به القريب أو لا لزم منه سقوط بنات الاخوة ببنات العم من الام لانهن من جهة الاب ويلزم من هذا أن يسقطن ببنات العات و بنات الاعمام كلهم ، فاماانكان مكان العات والخالات بناتهن فللحالات السدس بين بناتهن على خسة والباقي لبنات الاخوة لبنت الاخ من الابوين، وتصح المسئلة من ثلاثين فان لم يكن بنات اخوة من أبوين ولا من أب فالباقي لبنت العم من الابوين .

( فصل ) خاة وان عمة للخالة الثلث والباقي لا بن عمته ، وهذا قول الثوري ومن ورث البعيد مع القريب، وفي قول أكثر المنزلين وأهل القرابة: المال للخالة لانها أقرب وكذلك انكان مكان الخالة خال عمة وابن خال معه أخته الثلث بين ابن الخال وأخته بالسوية ان كان أبوهما خالا من أم وإن كان من أب أو من أبوين ففيه روايتان ( احداهما ) هو بينها بالسوية أيضاً ( والثانية ) على ثلاثة والباقي للعمة وعند أكثر الفرضيين المال للعمة : بنت عم وان عمة وبنت خالوابن خالة الثلث بين بنت الحال وابن الحالة بالسوية أو على ثلاثة الحال وابن الحالة بالسوية أو على ثلاثة ؟

(١) في نسخة الااله (٢) في نسخة من اثني عشمر

كان معهما أم وعصبة فهي في التنزيل من سنة وثلاثين للأم سنة وللخشى سنة عشر وللبنت أحدعشر وللمصبة ثلاثة ، وقباس قول الثوري أن يكون للخشي والبنت ثلاثة أرباع المال بإنهما على خمسة (۱) والام السدس وببتى نصف السدس للمصبة وتصح من ستين (۲) وان كان ولد خشى وعصبة فللخشى ثلاثة أرباع المال والباقي للمصبة إلا في قول من ورئهما بالدعوى من أصل المال قانه بجمل المال بينهما أئلاث لان الخشى تدعي المال كله ، والعصبة تدعي نصفه فتضيف النصف إلى الحكل فيكون ثلاثة أنصاف لحكل نصف ثاث : بنت وولدا بوخشى وعم هي في التنزيل من اثنى عشر ، وترجع بالاختصار إلى الحكل نصف وللخشى انثاث وللعم السدس

( فصل ) وان كان الخنفي برث في حال دون حال كزوج وأخت رولد أب خشى فقتضى قرل الثوري أن يجول الخشى نصف ما يرثه في حال إربه وهو نصف سهم فتضمه إلى سهام البافين وهي سنة ثم تبسطها أنصافا ليزول السكسر فتصير ثلاثة عشر له منها سهم والباقي ببن الزوج والاخت نصفين ، وقد عمل أو الخطاب هذه المسئلة على هذا في كتاب الهداية ، وأما في التنزيل فتصح من ثمانية وعشرين للخشي سهمان وهي نصف سبع والسكل واحسد من الآخرين ثلاثة عشر ، وأن كان زوج وأم وأخوان من أم وولد أب خنشي فله في حال الانوثية ثلاثة من تسعة فاجه لله نصابها مضمو ما الى سهام باقي المسئلة ثم ابسطها تكن خمسة عشر له منها ثلاثة وهي الخس وفي الننزيل له سنة من سنة

فيه روايتان. وإن كان ابن الخالة من أم والخال من أب فلابن الخالة سدس الثلث والباقي لبنت الحال وإن كانت بنت الحال من أم وان الحالة من أب فالثلث بينها على أربعة والباقي لابن السمة وعند أكثر المنزلين المال كله لبنت العم لانه اسبق إلى الوارث: خالة وبنت عم ثلث وثلثان وعنداهل القرابة هولل خالة: عمة وبنت عم من نزل العمة أبا جمل المال لها ومن نزلها عماً جعله بينهما نصفين وكذلك من امات السبب: بنت ابن عم لاب وبنت عملة لابوين المال لبنت ابن العم. ابن خالمن أم وبنت خالة من أب وبنت عم من أم وابن عمة من أب الثلث من اربعة والثلثان من اربعة ايضا و تصح من اثنى عشروفي القرابة الثلث لبنت الخالة والثلثان لابن العمة و تصح من ثلاثة .

(فصل) خالة وخال وابو ام المال لابي الام فان كان معهم ابنة عم أو عمة فالثلث لابي الام والباقي لابنة العم او العمة فان كان مكان ابي الام امه فلا شيء لها لان الخالة اسبق الى الوارث والجهة واحدة: خالة وأبو أم أم المال للخالة ، لانها بمنزلة الام وهي تسقط أم الام: ابن خال وابن أخ من أم المال بينها على ثلاثة كأنها أم وأخ من أم وعند المنزلين هو لابن الاخ فان كان معهما ابن أخت من أب فالمال بينهم على خسة لابن الاخت ثلاثة أخماسه ولكل واحد منها الخس ، فان كان معهم بنت أخ من أبوين فلها النصف ولكل واحد من الباقين السدس . وعند المنزلين لا شيء لابن الخال، والمال بين الباقين على خمسة : خال ، وابن ابن أخت لام ، المال بينها على ثلاثة ، وعند المنزلين هو للخال بين الباقين على خمسة : خال ، وابن ابن أخت لام ، المال بينها على ثلاثة ، وعند المنزلين هو للخال

وثلاثين وهي السدس، وانكانت بنت و بنت ابن وولد أُخِذَى وعم فهي من سنة للبنت النصف و لبنت الابن الدس ولاخ ثي السدس ولام ما في على القر لين جميعا

( فصل ) وان خلف خثيين فصاعداً نزتهم بهدد أحوالهم في أحد الوجهين فتجعل الماثنين اربه أحوال والدلالة عائية والمارجة عبة عشر والخصة اثنين وثلاثين حالا بم تجمع مالهم في الاحوال كايا فنقسمه على عدد أحوالهم فما خرج الفسم فهو لهم ان كانوا من جبة واحدة وان كانوا من جهات جعت ما له كمل واحد منهم في الاحوال وقسمته على عدد الاحوال كايا فالحارج بالقسم هو نصيبه وهذا قول ابن أبي ايلي وضرار ويحيى بن آدم ، وقول محمد بن الحسن على قياس قول الشعبي نصيبه وهذا قول ابن أبي ايلي وضرار ويحيى بن آدم ، وقول محمد بن الحسن على قياس قول الشعبي (والوجه الآخر) أم ميزلوز حالبن وقد ذكرواً ومرة الماثا كا تصند في لواحد هذا قول أبي يوسف والاول أصح لانه يعطي كل واحد محسب مافيه من الاحمال فيعدل بنجم ، وفي ألوجه الآخر يعلى بعض الاحمالات دون بعض وهذا تحكم لاد ابل عليه و ببان هذا في ولد خشى وولد أخ خشى وعم إن كان فرك ثولاء وإن كانا أشيين المارلد النعف والبيق العم نهي من أربة عند من نزلهم حالين للولد ثلاثه أرباع المال والعم ربعه ومن نزلهم أحوالا زان حالين آخرين وهو أن يكون الولد و عده ذكراً وأن يكون ولد الاخ وحده ذكراً متكون المد ثاة من عائية عن عالم في حالين والصف في حالين فله ربع وهو أن يكون والد الاخ صده ذكراً وأين قله ربع وهو النمون والمه وهو النمون والمه المن فله ربع وهو النمون والمه عليه حالين فله ربع ذهك وهو ثلاثة أرباع المال ولولد الاخ ضعف المال في حال فله وبعه وهو النمون والمهم حالين فله ربع ذهك وهو ثلاثة أرباع المال ولولد الاخ ضعف المال في حال فله وبعه وهو النمون والمهم

بنت بنت أخت لابوين ، وأبن أبن أخ لام ، وبنت ابن أخ لاب وبنت خالة ، لهذه السدس ،والباقي لبنت ابن الاخ . وعند المنزلين المال كله لها

(فصل) عمة وابنة أخ ، المال العمة عند من نزلها أباً ولابنة الاخ عند من نزلها عما، وبينهما عندمن نزلها جداً. بنت عمو بنت عمة و بنتأخ من أم و بنت أخ من أب، لبنت الاخ من الام السدس، والباقي لبنت الاخ من الاب، فان لم يكن بنت أخ من أب فالباقي لبنت العم، ويجيء على قول من نزل البحيد حتى ياحق بوارثه وجعل الابوة جهة والاخوة جهة أن بسقط أولاد الاخوة فان جعل الابوة جهة والعمومة جهة أخرى أسقط بنت العم ببنت العمة، وقيل ان هذا قول ابن سالم وهو بعيد . بنت عم و بنت خال و بنت أخ من أب لبنت الحال الثاث والباقي لبنت الاخ وعند أكثر المنزلين الكل لبنت الاخ. ثلاث بنات أخوات مفترقات وثلاث بنات عمات مفترقات السدس الباقي بين بنات العات على خمسة و تصح من ثلاثين فان كان معهم خال أو خالة أو واحد من أولادهما أله السدس ولا شيء لولد العات إلا على قول ابن سالم وأصحابه فانه يورثهم و بسقط ولد الاخوات ويقتضيه قول أبي الخطاب. خالة وعمة وست بنات ثلاث أخوات مفترقات العاحت من الابون بنات ست أخوات من الابن سائم وأبي المخت من الابون النصف و لبنتي الاخت من الاب السدس ولبنتي الاخت من الام السدس فان كن بنات ست أخوات مفترقات عالم على هذا الى سبعة

مثل ذلك وهذا أعدل، ومن قال بالدءوى فيا زاد على اليقين قال اللاخ النصف يقينا والنصف الآخر يتداعونه فيكون ببنهم أثلاثا وتصح من سنة ، وكذلك الحسكم في أخ خشى وولد أخ وفي كل عصبتين يحجب أحدهما الآخر ولا يوث الحجوب شيئا اذا كان أشى، ولو خف بننا وولداً خشى وولد إن خشى وعصبة فمن نزلها حالين جعلهما من سنة الولد الخش ثلاثة والبنت سهان والباقي اللهم ، ومن نزلهما أربعة أحوال جعلها من اثنى عشر وجعل لولد الابن نصف السدس والعم سدسه وهذا أعدل الطريقين لما في الطريق الآخر من اسقاط ولد الابن مع أن احتمال توريثه كاحمال توريث العم وهكذا تصنع في الثلاثة وما كان أكثر منها، ويكفي هذا انقدر من هذا الباب فانه نادر قلما يجتاج اليه واجتماع خشيين وأكثر نادر النادر ولم يسمع برجوده فلا حاجة إلى القطويل فيه

( فصل ) وقد وجدنا في عصر نا شيئا شبيها مهذا لم يذكره الفرضبون ولم يسمعوا به فانا وجدنا شخصين ايس لها في قبلهما مخرج لاذكر ولا فرج أما أحدها فذكر وانه ايس له في قبله الا لحة ناتئة كالزبرة يرشح البول منها رشحا على الدوام وأرسل الينا يسألنا عن حكه في الصلاة والتحرز من النجاسة في هذه السنة وهي سنة عشر وستمائه ، واثاني شخص ايس له الا مخرج واحد فيما بن الحرسين منه يتنوط ومنه يبول . وسأات من أخبرني عنه عن زيه فأخبرني أنه انما يلبس لباس النساء ويخالطهن ويفرل معهن ويعد نفسه امرأة . وحدثت أن في بض بلاد العجم شخصا ايس له مخرج أصلا لافبل

ومسئلة والم التنزيل على هذا وهو قول أهل القرابة، وقال النوري المال بين بنت العم من الابوين وحدها ) المهمن الام على أربعة وقال أبو عبيد لبنت العم من الام السدس والباقي لبنت العم من الابوين كبنات العم من الابوين، وفال أبو عبيد لبنت العم من الام السدس والباقي لبنت العم من الابوين كبنات الاخوة . قال شيخنا ولا يصح شيء من هذا لانهن بمن لة آبائهن، ولو كان آباؤهن أحياء لمكان المال للعم من الابوين، وفارق بنات الاخوة لان آباءهن يكون المال بينهم على ستة ويرث الاخ من الام مع الاخ من الابوين بخلاف العمومة، وقيل على قياس قول محد بن سالم المال لبنت العم من الام لانها بعد درجتين بمنزلة الاب فيسقط به العم . قال الخبري وليس بشي ، وقد ذكر أبو الخطاب قولا من رأيه يفضي إلى هذا فانه ذكر أن الابوة جهة والعمومة جهة أخرى ، وأن البعيد والقريب من ذوي الارحام إذا كانا من جهتين نزل البعيد حتى يلحق بوارثه سواء سقط به القريب أو لا، فيلزم على هذا أن تزل بنت العم من الام حتى تلحق بالاب فيسقط بها بننا العمين الاخرين . وأظن أبا الخطاب لو علم افضاء هذا القول إلى هذا لم يذهب اليه لما فيه من مخالفة الاجماع ومقتضى الدليل واسقاط القوي بالضعيف والقريب بالبعيد . قال شيخنا ولا يختلف المذهب أن الح كم في هذه المسئلة على ماذ كر نا أولا ومن مسائلذلك) بنت عم لابوين وبنت عم لأب، المال الاولى. بنت عم لاب و بنت عم لاب ، المال الاولى. بنت عم لاب و بنت عم لاب و بنت عم لا ب، المال الاولى. بنت عم لاب و بنت عم لاب و بنت عم لا به المناك المن المناك المن المن المناك المناك المناك المناك المن المناك المناك المن المناك المناك المناك المناك المناك المناك المناك المن المناك المن

ولا دبر وأنما يتقاياً ماياً كله وما يشربه فهذا وما أشبهه في معنى الحشى إلا أنه لاءكن اعتباره ببباله ، فان لم يكن له علامه أخرى فهو مشكل ينبغي أن يثبت له حكم الحشى المشكل في ميراثه وأحكامه كلها والله تعالى أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال ( و ابن الملاعنة تر ٢٠ أمه وعصابتها فاز خلف أما وخالا فلا مُه الثلث وما بقي فللخال )

وجملته أن الرجل اذا لاعن امرأته و نفي ولدها وفرق الحاكم بينه، ا ان في ولدها عنا و انقطع تعصيبه من جهة الملاعن فلم يرث هو ولا أحد من عصباته وترثأمه وذوو الفروض منه فروضهم ويقعلم التوارث بين الزوجين ، لا نعلم بين أهل العلم في هذه الجلة خلافا ، وأما إن مات أحدهم قبل أسام اللهان من الزوجين ورث الا خران في قول الجهور ، وقال الشافعي رضي الله عنه اذا كل لزوج لهانه لم يتوارثا وقال مالك إن مات لزوج بهد لهانه فان لاعنت المرأة لم ترث ولم تحد ، وإن لم نلا عن ورثت وحدت وان ماتت هي بد لهان لزوج ورثها في قول جيمهم إلا الشانعي وضي الله عنه ، وإن تم المعان بينها فن من أحدهما قبل تفريق الله عنه ، وإن تم المعان بينها فنه و وايتان

( احداهما ) لا يتوارثان وهو قول مالك وزفر ، وروي نحو ذلك عن الزهري وربيعة والاوزاعي وداود لان المعان يقتضي التحريم المؤبد فلم يعتبر في حصول الفرقة بة التفريق بينهما كالرضاع

بنت عم لاب وبنت أن عم لابوين كذلك: بنت أن عم لاب وبنت عم لام المال للاولى عند المنزلين عولانا نية عنداً هل القرابة لانها أقرب. بنت عم لام وبنت بنت عم لابوين المال للاولى في قولهم جميعاً . بنت عم وابن عمقالمال لبنت العم عند الجمهور، وحكي عن الثوري أن لبنت العم سهمين ولابن العمة سهم . بنت عم وبنت أن عم وبنت أن عم وبنت أبوين و بنت عم من أم ، لبنت العم السدس، ولبنت العمة النصف ويرد عليهما الباقي فيكون بينها على أربعة . ثلاث بنات عمات مفترقات وبنت عم من أم المال بينهن على ستة فان كان منهن بنت عم من أبوين او اب ورثت المال دونهن

( مسئلة ) ( فان أدلى جماعة منهم بجهاعة قسمت المال بين المدلى بهم كأنهم أحياء في ا صاره اكل وارث فهو لمن أدلى به )

اذا لم يسبق بعضهم بعضا فان سبق بعضهم بعضا فالسابق الى الوارث أولى كبنت بنت بنت وبنت أخ لام المال لبنت بنت البنت لان جديما تسقط الاخ من الام، ومن ورث الاقرب جعله اببنت الاخ والقول الاول أولى ، وإن كانوا من جهتين نزل البعيد حتى بلحق بوار ؟ فيأخذ نصيبه سواء سقط (المغنى والشرح الكبير) (الجزء السابم)

ومائك وأهل المدينة والشافعي وأبو حنيفة وصاحبا، وأمل البصرة الا أز أباحنيفة وأهل البصرة جملوا الرد وذوي الارحام أحق من بيت الماللان الميراث إنما ثبت بالنص ولا نص في توريث الام أكثر من الثلث ولا في توريث الاخ من إلام أكثر من السدس ولا في توريث أبي الام وأشباهه من عصبات الام ولا قياس أيضا فلا وجه لا ثباته

ووجه قول الخرقي قول النبي والنبي والمفتوا الفرائض بأهلها فها بقي نهو لأولى رجل ذكر ه وأولى الرجل به أقارب أمه ، وعن عمر رضي الله عنه انه ألحن لدالملاعنة بعسبة أمه وعن علي رضي الله عنه انه لما رجم المرأة :عا أوليا ها فقال هذا ابنكم ترثونه ولا يرثكم ، وان جنى جناية فعليكم . حكاه الامام أحمد عنه . ولان الام لو كانت عصبة كأبيه لحجبت اخوته ، ولان مولاها مولى أولادها فيجب أن تكون عصبتها عصبته كالاب فاذا خلف ابن اللاءة أما رخالا فلأمه الثاث بلا خلاف والباقي لخاله لا نه عصبة أمه . وعلى الرواية الاخرى هو لها كله وهذا قول على وابن مود وأبي حنيفة وموافقيه إلا ان ابن مسعود يعطيها إياه لكونها عصبة والباقون بالرد، وعند زبد الباقي لبيت ألمال فان عمهما مولى أم فلاشي وله عندنا

وقال زيد ومن وانقه وأبو حنيفة الباقي له وان لم يكن لامه عصبة الا مولاها فالباقي له على الرواية التي اختارها الحرقي وعلى الاخرى هو الام وهو قول ابن مساود لانها عصبة ابنها فان لم يخلف إلا أمه فالها الثاث بالفرض والباقي بالرد وهو قول علي وسائر من يرى الرد، وفي الرواية

العم فعلى هذا ينبغي أن تكون الجهات ثلاثة الابوة والامومة والبنوة وهو الذي اختاره شيخنا أخيراً ذكره في كتاب العمدة ، فعلى هذا يرث أسبقهم الى الوارث وهو أولى ان شاء الله تعالى

(مسائل) من هذا بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت وبنت أخ عالمال بين الاولى والثالثة وسقطت الثانية الاعند محمد بن سالم و نعيم فانها تشاركها، ومن ورث الافرب جعله لبنت الاخ لانها أسبق وعند أهل القرابة هو اللاولى وحدها لانهامن ولد الميت وهي أقرب من الثانية. ان خال و بنت عم ثلث وثلثان ومن ورث الاسبق جعله لبنت العم فان كان معها بنت عمة فلا شيء لها لان بنت العم أسبق الى الوارث منها وهما من جهة واحدة، وان كان معهم عمة سقطت بنت العم لان العمة عمزلة الاب وبنت العم عمزلة العم. بنت بنت بنت بنت وابن أخ لام المال للاولى، ومن ورث الأفرب جعله لائن الاخ وهو قول ضرار لان البعيد اذا بنت وابن أخ لام المال للاولى، ومن ورث الافرب جعله لائن الاخ وهو قول ضرار لان البعيد اذا نزل أسقط القريب. بنت بنت وبنت بنت ابن المال بينها على أربعة عند جميح المنزلين وعند أهل القرابة هو لابن بنت البنت بنت وبنت أخ هو بينها ومن ورث الاقرب جعله لبنت الاخوعند أهل القرابة هو لائ ول. بنت أخ وبنت عم أو بنت عمة المال لبنت الاخ، وقياس قول أحمد في توريث القريب مع البعيد ان كانا من جهتين أن يكون لبنت الهم والعمة لانها من جهة الاب وذلك قول ضرار القريب مع البعيد ان كانا من جهتين أن يكون لبنت الهم والعمة لانها من جهة الاب وذلك قول ضرار

الاخرى لها الباقي بالتعصب وإن كان مع الام عصبة لها فهل يكون الباقي لها أوله مها على روايتين وان كان لها عصبات فهو لاقربهم منها على رواية الخرقي فاذا كان معها أبرها وأخوها فهو لأبيها وان كان مكان أبيها جدها فهو ببن أخيها وجدها نصفين ، وان كان معهم ابنها وهر أخوه لامه فلا شيء لاخيها ويكون لامه الثاث ولاخيه السدس والباقي لاخيه أو ابن اخيه ، وان خلف أمه واخاه وأخته فلكل واحد منهم السدس والباقي لاخيه دون أخته وإن خلف ابن أخته وبنت أخته أو خاله وخالته فالباقي لاذكر وإن خلف أخته وابن اخته فللاخت السدس والباقي لابن أخته وعلى الرواية الاخرى الباقي للام في هذه المواضع .

(فصل) ابن ملاءة مات وترك بنتا وبنت ابن ومولى أمه الباقي لمولى الام في قول الجمهور وقال ابن مسعود الرد أولى من المولى فان كان معهم أم فلها السدس وفي الباقي روايتان (إحداهما) للمولى وهو قول الاكثرين (والثافية) للام وهو قول ابن مسعود، فان لم يكن معهم مولى فالباقي مردودعليهم في إحدى الروايتين والاخرى هو الام، فان كان معهم أخ فلا شيء له بالفرض وله الباقي في رواية والاخرى هو للام: بنت وأخ أو ابن أخ أو خال أو أبر أم أو غيرهم من العصبات البنت النصف والباقي المذكر العصبة في قول العبادلة ، وإن كان معها أخ وأخت أو ابن أخ وأخته أو خال أو خال أو خاله فالباقي الذكر وحده في قولهم ، وقال أبو حنيفة وأصحابه المال البنت بالفرض والرد ، وروي عن على عليه

أيضاً . ابن أخت وابن عم لام الميراث بينهما ومن ورث الانرب جعله لابن الاخت وهو قول اهل القرابة لانها من ولد ابوي الميت عم الله على الله عمل ولد ابوي ابويه. بنت عم وبنت عم اب هو للاولى عند الجميع الا ابن سالم و نعيم. بنت بنت بنت وام ابي ام المال بينهما على اربعة. بنت بنت بنت بنت وابو ام اب مثلها عندنا وعند من ورث الاقرب جعله للثاني. بنت بنت بنت ابن وعمة أو خالة. للاولى النصف في الاولى ومع الحالة لها ثلاثة ارباع المال وعند من ورث الاقرب الكل للعمة أو للحالة

(فصل) في عمات الابوين وأخوالهما وخالاتهما، مذهبنا تقديم الاسبق الى الوارث إن كانا منجهة واحدة وتنزيل البعيد حتى ياحق بوارثه إن كانا من جهتين. ثم يجعل لمن ألى به ماكان له وأكثر المنزلين يعطون الميراث اللاسبق بكل حال، والمشهور عند أهل العراق أن نصيب ألام بين عالها وخالتها وعمها وعمها على ثلاثة ونصيب الاب بين عماته وخالاته كذلك

(ومن مسائل ذلك) ثلاث خالات أم مفترقات وثلاثة أعمام أم مفترقين وثلاث خالات أب مفترقات خالات الام بمنزلة أم الام وخالات الاب بمنزلة أم الاب فيكون المال بين هاتين الجدتين نصفين ونصيب كل واحدة منها بين أخواتها على خمسة ويسقط أعمام الام لانهم بمنزلة أبي الام وهو غير وارث فان كان معهم عمات أب فلحالات الاب والام السدس بينها والباقي لعات الاب لانهن بمنزلة الجد. عمة أب وعمة ام اعمة الام الثاث والباقي لعمة الاب هذا قياس المذهب وهو قول اهل المراق

ومالك وأهل المدينة والشافعي وأبو حنيفة وصاحبا، وأمل البصرة الاأز أباحنيفة وأهل البصرة جملوا الرد وذوي الارحام أحق من بيت الماللان الميراث إنما ثبت بالنص ولا نص في توريث الام أكثر من الثاث ولا في توريث الاخ من الاح أكثر من السدس ولا في توريث أبي الام وأشباهه من عصبات الام ولا قياس أيضا فلا وجه لا ثباته

ووجه قول الخرقي قول النبي والنبي والمحقول الفرائض بأهلها فما بقي نهو لأولى رجل ذكر ه وأولى الرجل به أقارب أمه ، وعن عمر رضي الله عنه انه ألحن لدالملاعنة بعسبة أمه وعن علي رضي الله عنه انه لما رجم المرأة :عا أو ايا ها فمال هذا ابنكم ترثونه ولا يرثكم ، وان جنى جناية فمليكم . حكاه الامام أحمد عنه . ولان الام لو كانت عصبة كأبيه لحجبت اخوته ، ولان مولاها مولى أولادها فيجب أن تكون عصبها عصبته كالاب فاذا خلف ابن اللاء، أما رخالا فلأمه الثاث بلا خلاف والباقي لحاله لا نه عصبة أمه . وعلى الرواية الاخرى هو لها كله وهذا قول على وابن مود وأبي حنيفة والباقي لجاله لا ان ابن مسعود يعطيها إياه المونها عصبة والباقون بالرد، وعند زبد الباقي لبيت المال فان عمهما مولى أم فلا شيء له عندنا

وقال زيد ومن وانقه وأبو حنيفة الباقي له وان لم يكن لامه عصبة الا مولاها فالباقي له على الرواية التي اختارها الحرقي وعلى الاخرى هو الام وهو قول ابن مساود لانها عصبة ابنها فان لم يخلف إلا أمه فاما الثاث بالفرض والباقي بالرد وهو قول على وسائر من يرى الرد، وفي الرواية

العم فعلى هذا ينبغي أن تحكون الجهات ثلاثة الابوة والامومة والبنوة وحو الذي اختار. شيخنا أخيراً ذكره في كتاب العمدة ، فعلى هذا يرث أسبقهم الى الوارث وهو أولى ان شاء الله تعالى

(مسائل) من هذا بنت بنت بنت بنت بنت بنت وبنت بنت وبنت أخ عالمال بين الاولى والثالثة وسقطت النائية الا عند محمد بن سالمو نعيم فانها تشاركها، ومن ورث الافرب جعله لبنت الاخ لانها أسبق وعند أهل القرابة هو اللاولى وحدها لانهامن ولد الميت وهي أقرب من الثانية. ان خال و بنت عم ثاث وثلثان ومن ورث الاسبق جعله لبنت العم فان كان معها بنت عمة فلا شيء لها لان بنت العم أسبق الى الوارث منها وهما من جهة واحدة، وان كان معهم عمة سقطت بنت العم لان العمة عمزلة الاب بنت العم وبنت المهم عمزلة العم، بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت بنت ألمال الثانية عند الجميع الا ابن سالم و نعيم . بنت بنت وابن أخ لام المال للاولى ، ومن ورث الافرب جعله لائن الاخ وهو قول ضرار لان البعيد اذا نزل أسقط القريب بنت بنت وبنت بنت ابن المال بينها على أربعة عند جميع المنزلين وعند أهل القرابة هو لابن بنت البنت ابن بنت وبنت أخ هو بينها ومن ورث الاقرب جعله لبنت الاخوعند أهل الفرابة هو لابن بنت البنت ابن بنت وبنت عم أو بنت عمة المال لبنت الاخ، وقياس قول أحمد في توريث وأهل القرابة هو للأول. بنت أخ وبنت عم أو بنت عمة المال لبنت الاخ، وقياس قول أحمد في توريث القريب مع البعيد ان كانا من جهتين أن يكون لبنت الدم والعمة لانها من جهة الاب وذلك قول ضرار القريب مع البعيد ان كانا من جهتين أن يكون لبنت الدم والعمة لانها من جهة الاب وذلك قول ضرار

الاخرى لها الباقي بالتعصب وإن كان مع الام عصبة لها فهل يكون الباقي لها أوله مها وإن كان كان لها عصبات فهو لا قربهم منها على رواية الخرقي فاذا كان معها أبرها وأخوها فهو لا ببها وإن كان مكان أببها جدها فهو ببن أخبها وجدها نصنين ، وإن كان معهم ابنها وهر أخوه لامه فلا شيء لاخيها ويكون لانه الثاث ولاخيه السدس والباقي لاخيه أو ابن اخيه ، وإن خلف أمه واخاه وأخته فلكل واحد منهم السدس والباقي لاخيه دون أخته وإن خلف ابن أخته وبنت أخته أو خاله وخالته فالباقي لاذكر وإن خلف أخته وابن اخته فللاخت السدس والباقي لابن أخته وعلى الرواية الاخرى الباقي للام في هذه المواضع .

(فصل) ابن ملاءة مات وترك بنتا وبنت ابن ومولى أمه الباقي لمولى الام في قول الجمهور وقال ابن مسعود الرد أولى من المولى فان كان معهم أم فلها السدس وفى الباقى روايتان (إحداهما) للمولى وهو قول الاكثرين (والثافية) للام وهو قول ابن مسعود، فان لم يكن معهم مولى فالباقى مردود عليهم في إحدى الروايتين والاخرى هو الام، فان كان معهم أخ فلا شيء له بالفرض وله الباقي في رواية والاخرى هو للام: بنت وأخ أو ابن أخ أو خال أو أبو أم أو غيرهم من العصبات البنت النصف والباقي المذكر العصبة في قول العبادلة ، وإن كان معها أخ وأخت أو ابن أخ وأخته أو خال أو خال أو خال المعمدة في قولم ، وقال أبو حنيفة وأصحابه المال البنت بالفرض والرد ، وروي عن على عليه

أيضاً . ابن أخت وابن عم لام الميراث بينهما ومن ورث الاثرب جعله لابن الاخت وهو قول اهل القرابة لانها من ولد ابوي الميت عم الله على الله على الله على الله على الله عند الجميع الا ابن سالم و نعيم. بنت بنت بنت وام ابي ام المال بينهما على اربعة. بنت بنت بنت وابو ام اب مثلها عندنا وعند من ورث الاقرب جعله للثاني. بنت بنت بنت ابن وعمة او خالة. للاولى النصف في الاولى ومع الحالة لها ثلاثة ارباع المال وعند من ورث الاقرب الكل للعمة او للخالة

(فصل) في عمات الابوين وأخوالهما وخالاتهما، مذهبنا تقديم الاسبق الى الوارث إن كانا منجهة واحدة وتنزيل البعيد حتى ياحق بوارثه إن كانا من جهتين. ثم يجعل لمن ألى به ماكان له وأكثر المنزلين يعطون الميراث اللاسبق بكل حال، والمشهور عند أهل العراق أن نصيب الام بين عالها وخالتها وعمها وعمها على ثلاثة ونصيب الاب بين عماته وخالاته كذلك

(ومن مسائل ذلك) ثلاث خالات أم مفترقات وثلاثة أعمام أم مفترقين وثلاث خالات أب مفترقات خالات الام بمنزلة أم الام وخالات الاب بمنزلة أم الاب فيكون المال بين هاتين الجدتين نصفين ونصيب كل واحدة منها بين أخواتها على خمسة ويسقط أعمام الام لانهم بمنزلة أبي الام وهو غير وارث فان كان معهم عمات أب فلحالات الاب والام السدس بينها والباقي لعات الاب لانهن بمنزلة الجد. عمة أب وعمة ام اعمة الام الثاث والباقي لعمة الاب هذا قياس المذهب وهو قول اهل المراق

السلام أنه جمل ذا السهم أحق ممن لامهم له ، وأنه ورث بن ابن الملاعنة ذوي أرحامه كما لايرثرن من غيره . قال ابن اللبان وابس هذا محفوظا من علي والما المشهور عنه قوله لأ ولباء المرجومة عن ابنها هذا ابنكم ترثونه ولا يرثكم ، وإن جنى جناية فعليكم ، وفسر القاضي قول أحمد إن لم تكن أم فه عصبتها عصبته بتقديم الرد على عصبة الام كقوله في أخت وابن أخ المال كله للاخت وهدذا تفسير للكلام بضد مايقنضيه وحمل المابظ على خلاف ظاهره والما هذه الرواية كذهب ابن مسعود ورواية الشعبي عن على وعبد الله أنهما قالا عصبة ابن الملاعنة أمه ترث ماله أجع قان لم تكن أم فعصبتها عصبته؛ امرأة وجدة وأختان وابن أخ المرأة الربع والجدة السدس والمدخنين الناث والباقي لابن الاخ في الروايتين جميها . وقال أبو حنياة الباقي يرد على الاختين والجدة وهو قرل القافي في الرواية الذائية ابرام وبنت يابن أخ وبنت أخ الباقي لابن الاخ وحده ومحتمل أن يكون لاب الام سدس باقي المال وخم ة أحداسه لابن الاخ ، وقال أبوحنيفة المال بين أم الاحوالب تنعل أربمة بالفرض والرد (فصل ) قان لم يترك ابن الملاعنة ذا سهم قالمل له يس أم الاحوالب تنعل أربمة بالفرض والرد وقال أبوحنيفة أمه في قول الجاعة . وقدر وي ذلك عن علي عليه الدلام وذلك مثل خل وخالة و ابن أخ وأخته الممل الذكر ، وفي قول أبي حنياة هو بنهما في المسئلة بالم الما المنات المال المنه المال المنات المال المنال المنات المال المنات المال المنات المال المنات المال المنات المال المنات المنات المال المنات المنات المال المنات المنات المال المنات المنات المنات المال المنات المنات المال المنات المال المنات المنات المال المنات المنات المنات المال المنات المال المنات المنات المال المنات المال المنات المن

وقال القاضي المال العمة الابلانها اسبق لـكونها اخت الجدوهو وارث رهذا قول اكثر المنزلين لانهم يورثون الاسبق بكل حال. خالة ام وعمة اب لا خالة السدس والباقي للعمة لانها كجد وجدة وكذلك القول في خالة ابوعمته. خالة ام وخالة اماب المال لحالة الام لانهما بمنزلة ام اموام ام اب. خال ابوعم امالمال للخال لانه بمنزلة جدة . والجدات بمنزلة الامهات. بنت خال ام وبنت عم اب لبنت الحال السدس ولبنت العم ما بقي ومن ورث الاسبق جعل السكل لبنت العم . ابو ابي ام وابو ام اب المال لابي ام الاب فان كان معهما ابو ام ام فهو بينها نصفين لانهما بمنزلة جدتين متحاذيتين ابو ام ابي ام وابو ابي ام ام ام ام الموارث أبوأم ابي ام الم ابي الام الثاني لانه اسبق قان كان معهما ابو ام ابي اب فالمالله لانه باول درجة يلقى الوارث أبوأم ابي ام لام ابي الام ابي الام الثاث والباقي اللاب قان كان معهما ابو ام ام فالمال له لانه يدلي بوارث فان كان معهم ابو ام اب فالمال بين هذا والذي تبله نصفين

(مسئلة) (ومن امت بقرابين ورث بهما باجماع من المورثين) الا شيئاً يحكى عن ابي يوسف انهم لاير ثون الا بقرابة واحدة، ولا يصح عنه ولا هو صحيح في نفسه لانه شخص له جهان لا يرجح بهما فورث بهما كالزوج إذا كان أبناء ما إذا كان أخاً لا م، وحساب ذلك أن تجعل ذا القرابين كشخصين فقورث بهما كالزوج إذا كان ابن عموا بن العم إذا كان أخرى وبنت بنت أخرى للابن أثنان ولا بنت الثلث فان كانت أمهما و حدة فله ثلاثة أرباع المال عند من سوى ولاخته الربم ومن فضل جعل له النصف

على أربعة ، وإذا لم بخلف أبن الملاءة إلا ذا رحم فحكم-م في ميراثه كحكمهم في ميراث غيره. على ماتند , شرحه

( فصل ) واذا قسم مبراث الملاعنة ثم أكذب الملاعن نفسه لحقه الولد ونقضت القسمة وقال ابو حنينة لايلحق النسب بعد موته إلا أن يكونا توأمين مات أحدهما وأكذب نفسه والآخرباق فيلحقه نسب الباقي والميت عارقد مضى الكلام معه في غير هذا المرضم

(فصل) ولو كان النبي بالله ان توأدين ولهما ابن آخر من الزوج لم ينفه فمات أحد التوأمين فيراث توأمه منه كبيرات الآخر في قول الجمهور ، وقال اللك يرثه توأمه مبرات ابن لا بوب لانه أخره لا بويه بدايل ان الزوج لو أقر بأحدهما لمقه الآخر وهذا أحد الوجهين لاصحاب الشافعي رضي الله عنه و نما انهما توأمان لم يُبت لهما أب يتسبان اليه فأشبها توأبي الزانية ولا خلاف في توأمي الزانية و فارق هذا ما ذا استاحق أحدها لانه يثبت باستلحاقه انه ابوه

( فصل ) قولهم ان الام عصبة ولدما ار ان عصبتها عصبة الما هو في الميراث خاصة كقواناً في الاخرات مع البنات فعلى هذا لا يعقلون عنه ولا ثبت لهم ولاية الترويج ولاغيره وهذا قول الا كثرين ورويءن على رضي الله عنه أنه قال لأوايا. المرجومة في ولدها هذا ابنكم يرثكم ولا ترثونه ، وان جنى فعليكم ، وروي هذا عن عبد الله واراهيم

والثلث ولاخته السدس وهذا قول أدثر المنراين رقول أبي حنيفة رمحد وقياس قول أبي يوسف له أبهمة أخياس ولاخته الحنس. بننا أخت من أم احداهما بنت أخ من أب و نت أخت من أبوين هي من اثني عشر ربة لبنت الاخت من الابوين وأربعة لذات القرابتين من جهة أبهما ولها من جهة أمها وللاخرى سهم. عمنان من أب احداهما خالة من أم وخالة من أبوين هي من اثني عشر أيضاً لذات الفرابتين خمسة ولاهمة الاخرى أربة ولاخالة من الابهين ثلاثة فان كان معهما عم من أم وهو خال خل من أب صحت من أحدين. ابن و بنت ابن عمة من أم البنت هي بنت عم من أم والهم هو خال من أب الابن هو ابن بنت خال آخر من أب والخالان عمان من أم هي من عمان من أم والم من أم البنت هي بنت عم من أم والهم هو خال من أب الابن عمة من عمان أب الابن عمان من أب والخالان عمان من أم

﴿ مَدَيَّلًا ﴾ ﴿ فَأَنَ اتَّفَقَ مَعْهِمُ أَحَدُ الزُّوجِينَ أَعَطِّيتُهُ فَرَضَهُ غَيْرٍ مُحْجِوبِ ولا مَعَارِلُ ﴾

قال شيخ الا أعلم خلافا عن ورثهم أنهم برثرن مع أحد الزوجين مافضل ميراثه من غير حجب ولا معاولة لان الله سبحانه فرض الزرج والزوية ونص عليهما فلا بحجبان بذري الارحام وهم غير منصوص عليهم وقسمت المال بينهم كالوانفردوا

وروي ذلك عن امامهٔا وبه قال أبو عبيد ومحمد بن الحسن واللؤلؤي وعامة من ورثهم وبحتمل أن يقسم الباقي عن فرض الزوج كا يقسم بين من أدلوا به مع أحد الزوجين على الحجب والعول فيفرض

ولنا أنهم أنما ينتسبون اليه بقرابة الام فلم يعقلواءن، ولم يثبت لهم ولاية التزويج كالوعلم أبوه ولا يلزم من التعصيب في الميراث التعصيب في المقل والتزويج بدليل الاخوات مع البنات ، قاما اناءتق ابن الملاعنة عبداً ثم مات المولى وخلف ام مولاه وأخا مولاه احتمل أن يثبت لهما الارث بالولا، لان التعصيب ثابت ، وحكي ذلك عن أبي يوسف وهل يكون للام أو للاخ ؟ على الروايتين ، ويحتمل أن لا يثبت لهما ميراث لان النساء لاير ثن من الولا، الا من أعتقن او أعتق من اعتقن فكذلك من يدلي بهن وما ذكر ناه للاحمال الاول يبطل بالاخوات مع البنات و بمن عصبهن أخرهن من الاناث

(فصل) في ميراث ابن الملاعنة اذا خلف أمه وأم أبيه وهي الملاعنة فلا مه الثلث والباقي للما بالد وهذا قول على ، وعلى الرواية الاخرى الباقي لام أبيه لانها عصبة أبيه وهذا قول ابن مسعود . ويعايا بها فيقال جدة ورثت مع أم أكبر منها ، وأن خلف جدتيه قالمال بينهما بالفرض والرد على قول على ، وفي قول ابن مسعود السدس بينهما فرضا وباقي المال لام أبيه: أم أم وخال أب لام الام السدس ، وفي الباقى القولان (أحدها) أنه لها بالرد (والثاني) لخال الاب ، وفي قول على الدكل للجدة : خال وعم وخال أب وابو أم ب المال للعم لانه أبو الملاعة قان لم يكن عم فلابي أم الاب لانه أبوها فان لم يكن فلخال الاب فان لم يكن المخال لانه ذو رجه : بنت وعم البنت النصف والباقي للعم ، وفي قول على الدن البنت والام قول على الدكل للبنة يقدم الرد على توريث عصبة أمه : بنت وأم وخال المال ببن البنت والام قول على الدكل للبنة يقدم الرد على توريث عصبة أمه : بنت وأم وخال المال ببن البنت والام

للزوج سهمه كاملا من غير حجب ولا عول ثم يقسم الباقي بينهم على قدر سهامهم وهذا قول بحيى بن آدم وضرار: وأيما يقع الخلاف في مع مئلة فيها من يه لي بذي فرض ومن بدلي بعصبة فأ ما إن أدلى جميعهم بذي فرض أو عصبة فلا خلاف فيه عنقول في زوج و بات بنت و بانت أحت لا بو بن أو لاب الزوج النصف والباقي بينهما نصفين و تصح من أربعة على القول الاول وعلى الثاني من سستة تازوج ثلاثة ولبنت الباقي وهو النصف ولبنتي البنتين الباقي وهو الربع و تصح من عمانية بالزوجة الربع ولبنتي البنتين النالي وهو المنه من عمانية بالزوجة المن والبنتين الثنان وليس لها ثلثان فتضربها في ثلاثة تكن أربعة وعشرين الروجة الثمن ولبنتي البنتين الثنان وليس لها ثلثان فتضربها في ثلاثة تكن أربعة وعشرين الباقي على أحد وعشر من البنتين المنالة من المنالة على أحد وعشرون ثلاثة أرباع على بنتي الاختين فتضربها في ثنين تكن سنة وخمسين ومنها تصح. زوج و بنت بنت وخالة و بنت العم على بنتي الاختين فتضربها في ثنين تكن سنة وخمسين ومنها تصح. زوج و بنت بنت وخالة و بنت العم على بنتي الاختين فتضربها في ثنين تكن سنة وخمسين ومنها تصح. زوج و بنت بنت وخالة و بنت المعم على بنتي الاختين فتضربها في ثنين تكن سنة وخمسين ومنها تصح. زوج و بنت بنت وخالة و بنت العم على بنتي الاختين فتضربها في ثنين تكن سنة وخمسين ومنها المعت . زوج و بنت بنت وخالة و بنت العم معان و أني عشر ، ونه قول كان مكان لزوج النصف و الجمع سهام الباقين وهي تسعة لهم النصف منه أنه عشر ، قانية عشر ، قانية وهي تسعة لهم النصف منه أنه عشر ، قانية عشر ، قان كان مكان لزوج النصف و الجمع سهام الباقين وهي تسعة لهم النصف فتصح من ثمانية عشر ، قانية و قان كان مكان لزوج المأة نعلى القول الاول المراة الربم والباقي بين ذوي و النصف في عشر قان كان كان مكان لزوج النصف و إلى القول الاول المراة الربم والباقي بين ذوي و المأة نعلى القول الاول المراة الربم والباقي بين ذوي و النصف في عشر عائية و عشر كان كان مكان لزوج المأة نعلى القول الاول المراة الربم والباقي بين ذوي و المؤلفة المؤلفة

على أربعة بالفرض والرد ولاشيء للخال لانه ليس بعصبة الملاعنة، ولو كان بدل الحال خال أب كان الباقى له لانه عصبة المباقى له لانه عصبة المباقى له لانه عصبة المباقى له لانه عصبة وهذا ينبغي أن يكون إجاعا، وقد قال بعض الناس محتمل أن يكون عم الاب أولى لائه ابن الملاعنة وهذا غاط ببن لان العصبات انما يعتبر أقربهم من الميت لا من آبائه، وان خلف ثلاث جدات متحاذيات قالسدس بينهن والباقي رد علمهن في احدى الروايتين وهو قول على . وفي اشانية لام أبي متحاذيات قالسدس بينهن والباقي رد علمهن في احدى الروايتين وهو قول النه وخال جده قالمال لخال أبيه وهو قول ابن مسعود، وان خلف أمه وجدته وجدة أبيه فلامه الثلث ولاشيء لجده قالمال لخال روايتان احداهما ابرد على الام (والثانية) لجدة أبيه، وان خلف خاله وخال أبيه وخال جده قالمال لخال جده قان لم يكن فلخاله ولا شيء لخال أبيه، وأما ولد بنت الملاعنة فليست الملاعنة عصبة لهم في قول الجمع لان لهم نسبا معروفا من جهة أبيهم وهو زوج بنت الملاعنة ، ولو أعتقت بنت الملاعنة عصبة أولاها في أحد الوجهين وقد ذكر ناهما في ابن الملاعنة

( فصل ) والحكم في ميراث ولد الزنافي جميع اد كرما كالحكم في ولد اللامنة على ماذكر نامن الافوال والاختلاف الا أن الحسن بن صالح قال : عصبة ولد الرنا ماثر المسلميين لان أمه ليست فراشا بخلاف لد الملامنة والجمور على النسوية بينهما لانقطاع نسب كل واحد منهما من أبيه الا أن ولد الملامنة يلحق الامن أذا استلحقه وولد الزنا لا يلحق الزاني في قول الجمهور عرقال الحسن و ابن سيرين بلحق الواطيء أذا قيم عليه الحد ويرثه ، وقال الراهيم يلحقه اذا جلد الحد أو اللام الموطوءة ، وقال السحق بلحقه ، وذكر عن عروة وسلمان بن يسار نحوه وروى على بن عاصم عن ابي حنيفة أنه قال لا أرى

الارحام على سنة وهي توافق باقي مسئلة الزوجة بائلاث فنردها الى اثنين وتضربها في أربعة تكن غانية للمرأة مهان ولبنت البنت نصف البرق ثلاثة وقلخالة سهم وابنت العم سهمان ، وعلى قول بحيى تفرض ا من أربعة وعشر من لذوي الارحام منها أحد وعثرون ثم تفرض قلمرأة الربع من أربعة لماسهم ولهم ثلاثه توافق سهامهم با ثلث فنضرب ثاثها في أربعة تكن عمانية وعشر من ومنها تصح. امرأة وثلاث فنضرب ثاثها في أربعة تكن عمانية وعشر من ومنها تصح. امرأة وثبت بنت وثلاث خالات مفترقات وثلاث عمان مفترقات

﴿ مسئلة ﴾ ( ولا يعرل من مسائل ذوي الارحام إلا مسئلة واحد، وشبهها )

و مي خلة أر غيرها بمن يقوم مقام الام أو الجدة وسبت بنات ست اخوات مفترقات أو من يقوم مقامهن بمن بأخذ المال بالفرض فأنها من سنة الخالة السدس ولبنني الاختين من الام الثلث ولبنتي الاختين من الابوين الثاثر نأو بعة تعول إلى سبعة لان العول لزائد على هذا لا يكون إلا لاحد الزوجين وليس ذلك في ذوي الارحام

بأسا اذا زنا الرجل بالمرأة فحملت منه أن يتزوجها مع هلهاويسترعليها والولدولدله رأجعوا على أنه اذا ولد على فراش رجل فادعا. آخر أنه لايلحته وانما الخلاف فيها اذا ولد على غير فراش

ولنا قول النبي عَلَيْكَالِيَّةِ هَ الولد للفراش وللعاهر الحجر» رلانه لايلحق به اذا لم يستلحقه فلم يلحق به بحال كما لو كانت أمه فراشا أو كما لو لم يجلد الحد عند من اعتبره

﴿ مسئلة ﴾ قال ( والعبد لايرث ولا مال له فيورث عنه )

لا نهلم خلافا في أن العبد لا يرث الا ماروي عن ابن مسعود في رجل مات وترك أبا ممــلوكا يشترى من ماله ثم يعتق فيرث يقاله الحسن وحكي عن طاوس أن العبد برث ويكون ماور ثه اسيد. ككسبه وكما لووصى له ولا نه تصح الوصية له فيرث كالحل

ولذا أن فيه نقصا منع كونه مورونًا فمنع كونه وارثا كالمرتد ويفارق الوصية فانها تصح لمولاه ولا ميراث له وقياسهم ينتقض بمختافي الدين . وقول ابن مسعود لا يصح لان الاب رقيق حين موت ابنه فلم برثه كسائر الاقارب وذلك لان الميراث صار لاهله بالموت فلم بنتقل عنهم الى غيرهم .وأجعوا على أن المملوك لا يورث وذلك لانه لا مال له فيورث قانه لا يملك، ومن قال أنه يملك بالمحليك فملكه ناقص غير مستقر يزول الى سيد، بزوال ملكه عن رقبته بدايل قوله عليه السلام « من باع عبداً وله

## (باب ميراث الحمل)

﴿إذا مات عن حمل برثه وطالب بتية الورثة بالنسمة وقانت له صيب دكرين از كان صيبهما أ دُمْرُ وإلا وقانت له نصيب ابنتين ﴾

وجملة ذلك أن الانسان اذا مات عن حمل يرثه وقف الامرحتى يدين فان طالب الورثة بالقسمة لم يعطوا كل المال بغير خلاف ببن العلماء إلا ماحكي عن داود، والصحيح عنه مثل قول الجماة ولكن يدفع إلى من لاينقصه كال ميراثه وإلى من ينقصه أقل ميراثه ولا ندفع إلى من يسقطه شيءًا ، فأما من يشاركه فأكثر أعل العلم قالوا يوقف الحمل شيء ويدفع إلى شركائه البقى وجهذا قال أبو حنيفة وأصحابه والليث وشريك و بحيى بن آدم وهو دواية الربيع عن الشافعي والمشرود عنه أنه لايدنع إلى شركائه شيء لان الحل لاحدله ولا نعلم كم يترك له

وقد حكى الماوردي قال: أخبرني رجل من أهل اليمر ورد طالبا للملم وكان من أهل الدين والفضل أن امرأة ولدت باليمن شيءًا كالكرش فظن أن لاولد فيه فألني على قارعة الطريق فلما طلعت الشمس وحمى بها تحرك فأخذ وشق فخرج منه سبعة أولاد ذكور وعاشوا جميعا وكانوا خلقا سويا إلا أنه كان في أعضادهم تصر قال وصارعني أحدهم فصرعني فكنت أعربه فيقال صرعك سبع رجل

مال فماله البائع الا أزيشترطه المبتاع » ولان السيد احق بمنافعه وأكسابه في حياته فكذلك بعد مماته وممن روي عنه ان العبدد لايوث ولا يورث ولا يحجب علي وزيد وبه قال الثوري ومالك والشانعي وإسحاق رضي الله عنه وأصحاب الرأي

( فصل ) وبرث الاسير الذي مع الكفار إذا عامت حياته في قول عامة الفقهاء إلا سميد بن المسيب فانه قال : لا يرث لانه عبد ، وليس بصحبح لان الكفار لا يملكون الاحرار بالقهر فهو باق على حربته فيرث كالمطلق

( فصل ) والمدبر وأم الولد كالقن لانهم رقيق بدايــل أن الذي عَيَّالِيَّتُو باعمدبراً . وأم الولد عملوكة بجرز اسيدها وطؤها بحكم الملك وتزويجها واجارتها، وحكمها حكم الامة في جميع أحكامها الافها ينقل اللك فيها أو يراد له كالرهن

( فصل ) فأما المكانب فان لم الك قدر ماعليه فهو عبد لا برث ولا يورث وان وان واك قدر ما يؤدي ففيه روايتان ( احداهم) انه عبد ما بقي عليه درهم لا يرث ولا يورث يروى ذلك عن عمر وزيد بن ثابت وابن عمر وعائشة وأم سلمة وعمر بن عبد العزيز والشافي رضي الله عنه وأبي ثور ، وعن ابن المديب وشر بح والزهرى ونحوه لما روى أبو داود باسناده عن عمر و بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي ويتياني قال « المكانب عبد ما بقي عليه درهم » وفي انفظ ان النبي ويتياني قال « أيما عبد كانب على مائة أوقية فأداها الا عشرة دنانير على مائة أوقية فأداها الا عشرة دنانير

قال شيخذا وقد أخبرني من اثن به سنة عان وسمائة أو سنة نسم عن ضرير بدمشق أنه قال الله ولات امراتي في هذه الابام سبهة في بطن واحد ذكوراً وإناثا، قال وكان باسشق أم ولد لبعض كبرائها فنز و حت بدد من كان يقرأ عليها وكانت الد ثلاثة في كل بطن، وقال غيرالشافي حذا نادر لا يعول عليه اللا بجوز منم الميراث من أجله كالولم بظهر بالمرأة حمل.

( فصل ) واختاف القائلون بالوقف فيا يوقف فمن أحمد أنه يوقف نصيب ذكرين إنكان ميرائهما أكثر أو نصيب أنثرين إن كان أكثر وهذا قول محمد بن الحسن والمؤاؤي وقال شريك يوقف نصيب أربة فاني رأيت بني الماعيل أربعة ولاوا في بطن واحد محمد وعمر وعلي قال يحبي وأظن الرابع الماعيل و وى ابن المنذر هذا القول عن أبي حنيف قو واه الربيم عن الشاخي ، وقال الليث وأبو يوسف يوقف نصيب غلام و وخذ ضمين من الورثة

وانا أن ولادة التوأمين كثير معتاد الم يجز قسم نصيبهما كالواحد وما زاد عليها نادر الم يوقف له شيء كالخامس والسادس

﴿ سَنَّلَةَ ﴾ (فَاذَ وَضُمَ الحَلَ دَنَّمَتَ اللهِ نَصِيبَهُ وَ دَنَّ البَاقِ إِلَى مُسْتَحَقَّهُ ، وَإِنْ كَانَ بِمِ ثَالَمُ قُوفَ كَلَّهُ أَخَذُهُ ، وإن أُعُوزُ شَيْئًا رَجِمَ عَلَي مِن هُو فِي بِدِ، ﴾ فهو عبد » وعن محمد بن المنكدر وعمر بن عبد الله مولى غفرةوعبد الله بن عبدة أن النبي عَلَيْكَ قَالَ الهتاب بن أسيد « من كانب مكاتبا فهو أحق به حتى يقضي كذابتة »

وقال القاضي وأبو الخطاب: إذا أدى المكانب ثلاثة أرباع كتابته وعجز عن الربع عتق لان ذلك بجب ايفاؤه المكانب فلا بجوز إبقاؤه على الرق لعجزه عما بجب رده اليه ( والرواية الثانية ) انه اذا ملك ما بؤدى فقد صار حراً برث ويورث فاذا مات له من يرثه ورث وان مات فلسيده بقية كتابته والباقي لورثته لما روى أبوداود باسناده عن ام سلمة فالت قال لذا رسول الله عَيْنَالِيّنَةُ « اذا كان لاحداكن مكانب وكان عنده ما ؤدي فلتحتجب منه »

وروى الحكم عن على وابن مسعود وشرمج يعطى سيده من تركته ما بتي من كتابته ، فان فضل شيء كان لورثة المسكاتب ، وروي نحوه عن الزهري وبه قال ابن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن والنخيي والشعبي والحسن ومنصور ومالك وأبو حنيفة غير أن مالكا جعل من كان معه في كتابت أحق ممن لم يكن معه . قال في مكانب هلك وله أخ معه في الكتابة وله ابن قال ما فضل من كتابته لا نخيه دون ابنه . وجعله أبو حنيفة عبداً ما دام حيا فاذا مات أدى من تركته باقي كتابته والبقي لورثنه . وروي عن عمر رضي الله عنه انه قال على المنبر انكم مكانبون مكانبين فأيهم أدى النصف فلا رق عليه . وعن علي عليه السلام اذا أدى النصف فهر حر وعن عروة نحوه . وعن الحسن اذ

﴿ مسائل من ذلك ﴾ أم أة حامل و بنت المر أة الثمن و للبنت خمس الباقي وفي قول شريك تسمه وفي قول أبي يوسف ثلثه بضمين ، ولا يدفع اليهاشيء في المشهور عن الشافعي، فان كان مكان البنت ابن دفع اليه المثالباقي أو خمسه أو نصفه على اختلاف الاقوال ، ومتى ذادت الفروض على المال فيراث الاناث أكثر ، فاذا خلف أبوين وام أة حالا فللمرأة الائة من سبقة وعشرين وللابوين عمانية منها ويوقف ستة عشر ويستوي ههنا قول من وقف نصيب اثنين وقول من وقف بين أربعة وقول أبي يوسف المعلى المرأة عنا كاملا والأبوان المنا كاملا وبؤخذ منهم ضمين ، فان كان معهم بنت دفع اليها الائة عشر من اثنين وعشرين وفي قول أبي يوسف الائة عشر من اثنين وعشرين وفي قول أبي يوسف المائة عشر من اثنين وسبمين ، وفي قول أبي يوسف المائة عشر من اثنين أن تعول المسئلة ، وعلى قولنا يوافق بين سبعة وعثمرين وبين مائة وسبعة عشر، وللا وين والمرأة أحد عشر في الاخرى تمكن الفا وعمائين للبنت الائة عثر في تسعة ، مائة وسبعة عشر، وللا بوبن والمرأة أحد عشر في الاخرى تمكن الفا وعمائين للبنت الائة عثر في تسعة ، مائة وسبعة عشر، وللا بوبن والمرأة أحد عشر سهم ويقف أربعين وما بني فهو موقوف . ووج وأم حامل من الاب المسئلة من عمائية و نأخذ منها ضميناً ، هكذا في أربعين وابن كان في المسئلة من يسقط بولد الابوين كرعصبة أو أحد منها ضميناً ، هكذا ولو كان في هذه الم عناة جد فلاوج الناث ، وللام السدس ، وللجد السدس ، واباقي موقوف ، وقال ولو كان في هذه الم عثارة جد فلاز وج الذات ، وللام السدس ، ولعجد السدس ، واباقي موقوف ، وقال ولو كان في هذه الم عثار حج الناث ، وللام السدس ، ولعجد السدس ، واباقي موقوف ، وقال ولو كان في هذه الم عثار حج الناث ، وللام السدس ، والعجد السدس ، واباقي موقوف ، وقال ولو كان في هذه الم عثار حج الناث ، وللام السدس ، والعجد السدس ، واباقي موقوف ، وقال ولالم السدس ، ولعجد السدس ، واباقي موقوف ، وقال ولو كان في هذه الم مثالة و حد فلار وج الذائل ، وللام السدس ، والعجد السدس ، واباقي موقوف ، وقال ولام السدي ولم كان في المؤلو و كان كورو كان في المؤلو و كان في المؤلو و كان في المؤلو و كان كورو كان

أدى الشطر فهو غريم وعن ابن مسمود وشر بح نحوه ،وعن ابن مسعود اذا أدى ثنثًا أو ربعا فهوغريم وعن ابن عباس اذا كــــــــــ الصحيفة فهو غريم

وعن على رضي الله عنه قال بجري العنافة في المكاتب في أول نجم . يعني يعنق منه بقدر ما أدى وعنه إنه قال يرث و يحجب يعنق منه بقدر ما أدى . وقد روى حماد بن سلمة عن أيوب عن عكره قعن ان عباس عن النبي علي المنافقة قال و اذا أصاب المكاتب حداً أو ميراثا ورث بحساب ما عتق منه وأفيم عليه الحد بحساب ما عتق منه وفي واقه و يودى الميكاتب بقدر ما عتق منه دية الحر وقدر ما رق منه دية العبد وقدر وكان على ومروان بن الحكم يقولان ذلك . وقد روى حديث ابن عباس عن عكره قعن النبي علي المنافقة مرسلا والحديث الذي رويناه لقولنا أصح منه ولا أعلم أحداً من الفقها، قال بهذا وما ذكرناه أولا أولى والله أعلم

﴿مسئلة﴾ قال ( ومن بعضه حريرث ويورث ويحجب على مقدار مافيه من الحرية)

و هملته ان المعتق بعضه إذا كسب مالا ثم مات رخلفه نظر فيه فان كان كسبه بجزئه الحر مثل ان كان قدها يأ سيده على منفعته فاكنسب في أيامه أو ورث شيئا فان الميراث انما يستحقه مجزئه الحر أي كان قد قاسم سيده في حيانه فنركته كلها لورثنه لاحق لمالك باقيه فيها وقال قوم جميع ماخلفه بينه

أبو حنيفة : للزوج النصف ، وللإم السدس ، وللجد السدس ، ويقف السدس بين الجدوالام ولاشي و للحمل لان الجد يسقطه ، وأبو يوسف بجعلها من سبعة وعشرين ويقف أربعة أسهم وحكي عن شريك أنه كان يقول تعول على الجد فيقف ههنا نصيب الاناث فتكون عنده من تسعة تقف منها أربعة ولولم يكن فيها زوج كان اللام السدس ، وللجد ثاث الباقى ، ويقف عشرة من ثمانية عشر وعند أبي حنيفة للجد الثاثمان ، وللام السدس ، ويوقف السدس بينها، قول أبي يوسف يقف الثلث ويعطي كل واحد منها ثلثاً ويؤخذ منها ضمين، ومتى خلف ورثة وأما تحت الزوج فينبغي للزوج الامساك عن وطئها ليعم أحامل هي أم لا ? كذا يروى عن على وعمر بن عبد العزيز والشهي والنخمي وقتادة في آخرين فان وطئها قبل استبرائها فأتت بولد لا قل من ستة أشهر ورث لانا نعلم أنها كانت حاملا به وإن ولدنه لا كثر من ذلك لم برث إلا أن يقر الورثة أنها كانت حاملا به وإن ولدنه لا كثر من ذلك لم برث إلا أن يقر الورثة أنها كانت حاملا يوم موت ولدها.

( فصل)قال الشيخ رحمه الله( وإذا استهل المولود صارخا ورث وورث وفي معناه العطاس والتنفس والارتضاع وما يدل على الحياة)

وجملة ذلك أن الحمل لا برث إلا بشرطين ( أحدها ) انه كان موجوداً حال الموت وبعم ذلك بأن تأتي به لا قُل من ستة أشهر فان أنت به لا كثر من ذلك وكان لها زوج أو سميد يطؤها لم يرث إلا أن يقر الورثة أنه كان موجوداً حال الموت وإن كانت لا توطأ لعدم الزوج أو السيد أو لغيبتها

وبين سيده قال ابن اللبان هذا غلط لان الشريك إذا استرفى حقه من كدبه مرة لم يبق له حتى في الباقي ولاسبيل له على ماكدبه بنصفه الحركا وكان ببن شريكين فاقتسها كسبه لم يكن لاحدهما حق في حصة الاخر والعبد يخلف أحد الشريكين فيا عتق منه، فاما أن لم يكن كدبه بجزئه الحر خاصة ولا انتسها كسبه فالملك اقيه من تركته بتدر المكه فيه والباقي لورث منه وان مات له من يرثه فانه برث وبورث يحجب على قدر ما فيه من الحرية وهذا قول على وابن وسعود رضي الله عنها وبه قال عمان البني وحمزة الزيات وابن المبارك والمزني وأهل الظاهر وقال زبد بن ثابت لايرث ولا يورث وأحكامه أحكام العبد ، وبه قال مالك والشافعي رضي الله عنهما في القديم بملا ماله لمالك باقيه قال ابن اللبان هذا السافعي رضي الله عنه القديم أن بجعل في بيت المال لانه لاحق له فيما كسبه بجزئه الحروقال الشافعي وقال الشافعي رضي الله عنهما في بيت المال لانه لاحق له فيما كسبه بجزئه الحروقال الشافي في المجديدما كسبه بجزئه الحروقال الشافي في توريثه والارث منه وغيرها وبه قال الحسن وجابر بن زيد ابن عباس هو كالحر في جميع أحكامه في توريثه والارث منه وغيرها وبه قال الحسن وجابر بن زيد والشعبي والنخعي والمحروقال أبوحنيفة ان كان الذي لم بعتق استسمى العبد فله من تركته سعايته وله نصف ولائه وان وان أو بهن فالمنه ولاؤوكا كان أغرم الشريك فولاؤه كله للذي اعتق استسمى العبد فله من تركته سعايته وله نصف ولائه وان

أو اجتنابهما الوطء عجزاً أو قصداً أو غيره ورث مالم يجاوز أكثر مدة الحل وهي أربع سه نين في احدى الروايتين ، وفي الاخرى سنتان (الشرط الثاني) أن تضعه حيا فان وضعته ميناً لم يرث في قول الجميع واختلف فعا يثبت به الميراث من الحياة فانفقوا على أنه اذا استهل صارخا ورث وورث الماروى أبو داود باسناده عن أببي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا استهل المولودورث، وروى ابن ماجه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله، واختلفوا فيا سوى الاستهلال فقالت عائفة لا يرث حتى يستهل حتى يستهل ولا يقوم غيره مقامه ، ثم اختلفوا في الاستهلال ما هو ? فقالت طائفة لا يرث حتى يستهل صارخاً ، والمشهور عن احمد أنه لا يرث حتى يستهل ، روي ذلك عن ابن عباس والحسن بن علي وأبي هريرة وجابر وسعيد بن المسيب وعطا، وشريح والحسن وابن سيرين والنخمي والشعبي وربيعة وي بي ابن سعيد وأبي سلمة بن عبد الرحمن ومالك وأبي عبيد واسحاق لان مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام « إذا استهل المولود ورث » أنه لا يرث بغير الاستهلال ، وفي لفظ ذكره ابن سراقة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في الصبي المنهوس « اذا وقع صارخاً فاستهل ورث و تمت ديته وسمي وصلي عليه وان وقع حياً ولم يستهل صارخا لم تتم ديته وفيه غرة عبد أو أمة على العاقلة » وانما سمى الصراخ من الصبي استهلالا تجوزاً والاصل فيه أن الناس اذا رأوا الهلال صاحوا عند رؤيته واجتمعوا فأراه من الصبي استهلالا تم سمي الصوت من الصبي المولود استهلالا بعضهم بعضاً فسمي الصوت عند استهلال الهلال استهلالا ثم سمي الصوت من الصبي المولود استهلالا

ولنا ماروى عبدالله بن احمد حدثها الرملي عن يد بن هارون عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي علي النبي علي العبد بعتني بعضه «يرث وبورث على قدرماعتق منه ولانه يجب ان يثبت الحل بعض حكه كما لوكان الآخر منه وقياسا لا عدهما على الآخر ماذا ثبت هذا فالتفريم على قوانا لان العمل على غيره واضح . وكينية توريثه أن يعطي من له فرض بقدر مافيه من الحرية من فرضه وان كان عصبة نظر ماله مع الحرية الحكامة فأعطى بقدر مافيه منها و وان كانا عصبتين لا يحجب أحدهما الآخر كا بنين نصفهما حرافيه وجهان أحدهما ) تكل الحربة فيهما بأن تضم الحربة من أحدهما الى مافي الآخر على قدر مافي كل واحد ورثا جميه اميراث ابن حر لان نصفي شيء شيء كامل عمم مقسم ماورثاه بيهما اثلاثا على قدر مافي كل واحد منهما وادد و كامل ورثا بقدر مافيهما وان واحد وكان الجزءان فيهما سوا، قسم مايرثانه بيهما بالحوية عن حر كامل ورثا بقدر مافيهما وانزاد على حر واحد وكان الجزءان فيهما سوا، قسم مايرثانه بيهما بالحوية ، وان اختلفا أعطى كل واحد منهما بقدر مافيه قال الخبري قلما الاكترون هذا قياس قول علي رضي الله عند ، و لوجه الآخر لانكل الحرية فيهما لانهما لو وجهان أيضا والصحيح أن الحرية لانكل ههنا لان الشيء لايكل عايستطه ولا بجمع بينه وبين ماينافيه وجهان أيضا والصحيح أن الحريل الاحوال وحجب بعضهم بعض على مثال تبزيل الخطاب وتلز الاحوال وحجب بعضهم بعض على مثال تبزيل الخطاب وتلز الله وقال ابويوسف وورثه بعضهم بالخطاب وتلز الله الاحوال وحجب بعضهم بعض على مثال تبزيل الخطاب وتلز الله ووال وحجب بعضهم بعض على مثان تبزيل الخطاب وتلز الله ووال وحجب بعضهم بعض على مثال تبزيل الخطاب وتلز الله وقال ابويوسف

لانه صوت عند وجود شيء يجتمع له ويفرح به . وروى يوسف بن موسى عن أحمد أنه قال : برث السقط ويورث اذا استهل ، فقيل له ما الاستهلال ? قال اذا صاح أو عطس أو بكى ، فعلى هذا كل صوت يوجد منه تعلم به حيانه فهو استهلال ، وهدذا قول الزهري والقاسم بن محمد لانه صوت علمت به حياته فأشبه الصراخ ، وعن احمد رواية ثالثة اذا علمت حياته بصوت أو حركة أو رضاع أو غيره ورث وثبت له أحكام الحياة وبهذا قال اثوري والاوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه ، فاما الحركة والاختلاج فلا تدل على الحياة ، فان اللحم يختلج اذا خرج من مكان ضيق فتضامت أجزاؤه مم خرج الى مكان فسيح فانه يتحرك وان لم تكن فيه حياة فلا يه لم كونها مستقرة لاحتمال أن تكون كحركة المذبوح فان الحيوانات تتحرك بعد الذبيح حركة شديدة وهي في حكم الميت .

﴿ مَسْتُلَةً ﴾ ( وان خرج بعضه فاستهل ثم انفصل ميتاً لميرث )

وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة وأصحابه ان خرج أ كثره فاستهل ثم مات ووث ، لقوله عليه الصلاة والسلام « اذا استهل المولود ورث »

ولنا أنه لم يخرج جميعه فأشبه مالو مات قبل خروج أكثره، وعنه يرث للحديث المذكور ولأنه قد علمت حياته، والاولى ظاهر المذهب لانه لم نثبت له أحكام الدنيا وهو حي أشبه مالومات في بطن أمه

بمعناه ، ومسائل ذلك ابن نصفه حر له نصف المال ذان كان «به ابن آخر نصفه حرفاهما المال في أحد الوجهين وفي الآخر لهما نصفه والبرقي المعصبة أو ابرت المال ان لم تكن عصبة ويحتمل أن يكون لكل واحد منهما ثلاثة أنمان المال لانهما لوكانا حربن لكن لكل واحد منهما النصف ولو كانا رقيقين لم يكن لهما شي ولو كان الاكبر وحده حراً كان له المال ولا شي اللاصفر ولو كان الاصفر وحده حراً كان له المال ولا شي اللاصفر ولو كان الاصفر وحده حراً كان له المال ونصف فله ربع ذاك وهو ألائة أنمان فان كان له كذاك و المرابعة أحوال مال ونصف فله ربع ذاك وهو ألائة أنمان فان كان معهما ابن آخر ثلثه حر فع لى الوجه الاول ينقسم المال بينهم على ثمانية كا نقسم مسئلة المباهلة وعلى اثاني يقسم النصف بينهم على ثمانية

وفيه وجه آخر يقسم الثلث بينهم أثلاثا ثم يقسم السدس بين صاحبي النصفين نصفين، وعلى تنزيل الاحوال مجتمل أن يكون لكل واحد بمن نصفه حر سدس المل وثمنه ولمن ثلثه حر ثلثا ذلك وهو تسم المال و وضف سدسه لان لكل واحد المال في حال و نصفه في حالين وثلثه في حال في كون له مالان وثلث في ثمانية أحوال فنعطيه ثمن ذلك وهو سدس وثمن ويعطى من ثلثه حر ثلثيه وهو تسم و عبف سدس : ابن حروابن نصفه حرالمال بينهما على ثهاثة على الوجه الاول وعلى الثاني النصف بينهما نصفان والباقي الحرفيكون الحرفيكون الحرائلة أرباع واللآخر المربم، ولو نزاتهما بلاحوال أفضى إلى هذا لان الحرالمال في حال ونصفه في حال فله نصف ذلك وهو الربم، ولو

﴿ مسئلة ﴾ ( وانولدت تو أمين فاستهل أحدها واشكل ، أقرع بينها ، فن خرج سهمه فهوالمستهل ) اذا أشكل أحد التو أمين أيها المستهل ، فان كانا ذكرين أو أشيين أو ذكر وأنثى لا يختلف ميراثهما فلا فرق بينها ، وان كان ذكراً وأنثى يختلف ميراثهما فقال الفاضي من أصحابنا من قال يقرع بينهما فمن خرجت له القرعة فهو المستهل كما لو طلق احدى نسائه فلم تعلم بعينها ثم مات ، وكذلك النسوة اذا أراد السفر باحداهن أو البداية بالقسم لها فانه يقرع بينهن ، وقال الخبري ليس في هذا عن السلف نص ، وقال الفرضيون تعمل المسئلة على الحالتين ويعطى كل وارث اليقين ويوقف الباقي حتى يصطلحوا عليه ويحتمل أن يقسم بينهم على حسب الاحهال ،

ومن مسائل ذلك رجل خلف أمه وأخاه وأم ولد حاملا منه فولدت توامين ذكراً وأفي فاستهل أحدها ولم يعلم بعينه . فقل ان كان الابن المستهل فللام السدس والباقي له ترث أمه ثلثه والباقي لعمه فاضرب ثلاثة في ستة تكن ثمانية عشم ، لام الميت ثلاثة ، ولام الولد خمسة ، وللم عشرة ، وانكانت البنت المستهل فالمسئلة من ستة وعموت البنت عن ثلاثة ، لامها سهم ، ولعمها سهمان والستة تدخل في ثمانية عشم ، فن له شيء من شمانية عشم مضروب في واحد ومن له شيء من ستة مضروب في ثلاثة في شدس الام لا يتغير، وللعم من الستة أربعة في ثلاثة اثنا عشم وله من الثمانية عشم عشمرة في واحد، في ثلاثة ، فيأخذه ، ولام الولد خمسة في سهم ، وسهم في ثلاثة ، فيأخذها ويقف اسهمين بين الأخ

خاطبتهما لقات العر الله المال لو كان أخوك رقيقا رفصفه لو كان حراً فقد حجبك بحربته عن النصف فضمنها يحجبك عن الربع يبقى الله ثلاثة أرباع ويقال للآخر الله النصف لوكنت حراً فاذا كان نصفك حراً فلك نصفه هوه و الربع ابن ثلثاه حر وابن الله حر على الاول المال بينهما أثلاثا وعلى الثاني الثاث بينهما وللآخر ثلث فيكون له النصف والآخر السدس وقيل اثثان بينهما أثلاثا وبالخطاب تقول لمن ثلثاه حر لوكنت وحدك حراً كان المال الله ولوكنا حربن كان الك النصف فقد حجبك محربته عن النصف فيثالها محجبك عن السدس يبقى الله خمسة أسداس لوكنت حراً فلك بالتي حريته عن النصف وهو الثاث يبقى الله خمسة اتساع عويتال للآخر محجبك أخوك بثاثي حريته عن ثاثي النصف وهو الثاث يبقى الك خمسة اتساع عويتال للآخر محجبك أخوك بثاثي حريته عن ثاثي النصف وهو الثاث يبقى الله الثائن فلك والمناف ويقى التسفان المصبة إن كان أوذي رحم فان لم يكن فني بيت المال : ابن حر وبنت نصفها حر للابن خمسة أسداس المال ولها الحيى فان كانت بنت حرة والنزيل جميعا ومن جمع الحربة أفضى قوله الى ان له أربعة أخاس المال ولها الحيى فان كانت بنت حرة وابن نصفه حر وعصبة فلابن الثاث ولما ربع وسدس ومن جمع الحربة فيهما على ثلاثة. وقال بعض البصريين وبنت نصفهما حر وعصبة في المنزيل والاحوال قال للابن المال في حال وثاناه في حال فله ربع النصف بينهما على ثلاثة ومن ورث بالتنزيل والاحوال قال للابن المال في حال وثاناه في حال فله ربع ذلك ربع وسدس والبنت فلك ثلاثة ولك أن قلت ان قدر ناهما ذلك كربع وسدس والبنت فلك ان قدر ناهما خلال المناف المناف والمناه المنافلة والمنافلة والمناه المنافلة والمناه والمناه المنافلة والمناه والمناه المنافلة والمناه والمناه المنافلة والمناه والمناه والمناه المنافلة والمناه والمناه المنافلة والمناه المناس المناه المنافلة والمناه المناه والمناه المناه ال

وأم الولد حتى يصطلحا عليهما، ويحتمـ ل أن يقسم بينهما . امرأة حامل وعم ولدت المرأة ابناً وبنتاً فاستهل أحدهما ولم يعلم فالمشلتان من أربعة وعشرين اذا أعطيت كل واحد أقل نصيبه بقيت ثلاثة موقوفة فان كان معهماً بنت فكل واحدة من السئلتين من اثنين وسبعين والموقوف اثنا عشمر .امرأة وعم وأم حامل من الاب ولدت المرأة ابناً وبنتاً فاستهل أحدها ولم يعلم فان كان المستهل الاخ فهمي من ستة و ثلاثين فان كانت الاخت فهي من ثلاثة عشر، والمسئلتان متباينتان فاضرب احداهما في الاخرى تكن أربعائة وعمانية وستين وكل من له شيءمن احمدي السئلتين ،ضروب في الاخرى فيدفع الىكل واحد أقل النصيبين يبقى أربعة عشر منها تسعة بين المرأة والعم ، وخمسة بين الام والعم ، فان كانت المرأة والام حاماين فوضتا معا فاستهل أحدهما فكل واحدة منهما ترجع الى ستة وثلاثين فيعطى كل وارث أقل النصيبين ويبقى أحد عشر سهماً ، أربعة موقونة بين الزوجةوالأموسبعة بين الأموالعم ( فصل ) اذا ولدت الحاءل توأمين فسمع الاستهلال من أحدهما ثم سمع مرة أخرى فلم يدر أهو من الاول أو من الثاني؟ فيحتمل أن يثبت الميراث لمن علم استهلاله دون من شككنا فيه ، لان الاصل عدم استهلاله فعلى هذا الاحتمال ان علم المستهل بعينه فهو الوارث وحده أوان جهل كان كما لو استهل واحد منهمالا بعينه ، وقال الفرضيون تعمل على الاحوال فيعطى كل وارث اليقين ويوقف الباقي (المغنى والشرح الكبير) (11) (الجزءالسابع)

حرين فهي من أثلاثة وان قدرنا البنت وحدها حرة فهي من اثنين وان قدرنا الابن وحده حراً فلمال له وان قدرناهما رقيقين فالمال للعصبة فتضرب اثنين في ثلاثة ثكن ستة ثمفي أد بعة أحو ل تدكن أر بعة وعشر بن فالابن المال في حال ستة وثاثاء في حال أر بعة صار له عشرة والبنت النصف في حال والثلث في حال خمسة والعصبة المال في حال ونصفه في حال تسعة فان لم تكن عصبة جعلت البنت في حال حربتها المال كله بالفرض والزد فيكون لها مال والث فتجعل لها ربم ذاك وهو النك ، فان كن معهما امرأة وأم حراتان كالت الحربة فيهما فحجا الام إلى السدس والمرأة الى الثمن لان كل واحد منهما لو أنفرد لحجب نصف الحجب فاذا اجتمعا اجتمع الحجب، ومن ورث بالاحوال والتنزيل في الملام السدس في ثلاثة أحوال والثاث في حال فلها ربم ذاك وهوسدس والمرأة المي في عال واثناه في ثلاثة أحوال والبنت ثلث الباقي في حال والنصف في حال فلها ربعه وان لم يكن في المسئلة عصبة في حال فله ربعه والده أحد وعشرون من اثنين و ثلاثين مكان النصف والام سبعة مكان السدس وتصبح المسئلة إذا لم يكن فيها رد بالبسط من ماثنين وعانية وغانين سهما اللام منها ستون والمرأة خمسة وأربعون وللان خمسة وعمانون والبنت ثلاثة وخمسون والبي العصبة ، وقياس قول من خمسة وأربعون وللان خمسة وعمانون والبنت ثلاثة وخمسون والبي العصبة ، وقياس قول من خمسة وأربعون وللان خمسة وعمانون والبنت ثلاثة وخمسون والبي العصبة ، وقياس قول من خمسة وأربعون وللان خمسة وغمانون والبنت ثلاثة وخمسون والبي المناق

من مسائل ذلك أم حامل و أخت لا ب وعم ولدت الام بنتين فاستهات احداهما م سيم الاستهلال مرة أخرى فلم يدر أهل استهات الاخرى أو تكرره ن واحدة فقل إن كان منها جيماً فقدما تناعن أربعة من ستة و لا يعلم أو لها مو تأ فحكها حكم الخرى قلن قدخلفا أماو أختا وعما وعما فتصح من عانية شر وان كان الاستهلال من واحدة فقد ما تت عن ثلاثة من ستة فتصح من اثني عشر و بينها موافقة بالسدس فتصير من ستة و ثلاثين الأم اثنا عشر و الاخت كذلك وللم تسعة و تقف ثلاثة تدعي الأم منها سهمين والعم سها و تدعيها الاخت كاما فيكون سهان بينها وبين الام وسهم بينها وبين العم زوج وجد وأم حامل ولدت ابناً وبنناً فاستهل أحدها ثم سمع الاستهلال مرة أخرى فلم يدر من هو ? فان كان الاستهلال تكرر من البذت فهي الاكدرية وما تت عن أربعة بين أمها وجدها فتصح من أحد و عانين وان تكرر من الاخ لم يرث شيئاً والمسئلة من ستة للجد منها سهم وان كان منهما فللا م السدس ولما السدس على ثلاثة فتصح من مهانية عشر والثلاثة التي لهما بين الجد والام على ثلاثة واثنين وستين لا وجد حقه من الأكدرية أربعة وخمسون توافق أحدا و عانين بلا نساع فتصير ما ثة واثنين وستين لا وج حقه من الأكدرية أربعة وخمسون واللام تسما المال من مسئلة استهلالهما معا ستة وثلاثون وللجد السدس من مسألة استهلال الاخو حده سبعة وعشرون بقى خمسة واربعون بدعي منها الزوج حقه من الأكدرية قاربعق وبدعي منها الوج بسبعة وعشرين والام ثمانية عشر و بدعي منها الزوج جسبعة وعشرون يقي خمسة واربعون يدعي منها الزوج سبعة وعشرين والام ثمانية عشر و بدعي منها النو و بسبعة وعشرون يقي خمسة واربعون يدعي منها الزوج جسبعة وعشرون والم ثمانية عشر و بدعي منها المهم المها و بدعي منها النو و بسبعة وعشرون يقي خمسة واربعون يدعي منها الزوج جسبعة وعشرين والام ثمانية عشر و بدعي منها الزوج منه وعشرين والام ثمانية عشر و بدعي منها الزوج منه والام ثمانية عشر و بدعي منها الزوج منه و عشرون يقون و المهم المنه و بدعي منها الزوج عسبعة وعشرين والام ثمانية عشر و بدعي منها الزوج عسبه وعشرون يقبه و المناه المناه المناه السبعة و عشرون المناه المناه

وة ل اب اللبان لهماسنة عشر من عانية وأربيين لانهما لو كانا حرين لكان لهماسبه ة عشر من أربعة وعشرس فيكون لمما بنصف حريتهم نصف ذلك ومذا غلطلانه جعل حجب كلواحد منهما لصاحبه بنصف حريته كحجبه إباه مجميعه اولو ساغ هذا لكان لهم حال انفرادهما النصف بنهم من غير زيادة : ابن وأبوان نصف كل واحد نهم حر ان قدرناهم أحراراً فللابن الثاثار وان قدرناه حراً وحده فله المال وان قدرنا معه أحد الابرين حراً فله خدة أسداس فتجمع ذلك تجده ثلاثة أموال وثلثان فله أنهاوهو ربم سدس واللب المال في حال وثننا، في حال و سدسا، في حالين فله نمن ذلك و بم و الام الثلث في حالين والسدس في حالين فلها النمن والبرقي العصبة عران عملتها بالبسط قلت ان قدرناهم أحراراً فهي من ستة وان قدرنا الابن واحده حراً فهي من سهم فكذلك الاب وإن قدرنا الام وحدها حرة أو قدرناها مع حرية الاب فهي من الأنة وإن قدرنا الابن مع الاب أومع الام نهي من سنة وان قدرناهم رقيقًا قالمال العصبة وجميع المسائل تدخلفي ستة فتضربهاني الاحوال وهيءانية تكنءانية واربعين وللابن المال فيحال ستة وثانا فيحال أربعة وخمسة أسداسه في حالين عشرة فذلك عشرون سهمامن ثمانية وأربعين وللاب المال في حال ستة وثيثاه في حال وسدسا. في حالين وذاك اثبا عشر وللام الثلث في حالين والسدس في حالين وذلك سنة وهي المن وإن كان ثلث كل واحد منهم حرا زدت على السنة نصفها تصير تسعة وتضربها في المُانية تكن اثنين وسعين فالابن عشرون من اثنين وسبعين وهي السدس والتسع وللاب

والحد بقران لهاما.

( فصل ) وربما كان الحمل لا يرث إلا أن يكون ذكراً مثل أن يكون من جد الميت أو عمه أو أَخيه مثال ذلك بنت عم وعم وامرأة أخ حامل للبنت النصف والباقي موقوف في قولهم جميماً أم وعم وامر أة جد حامل للام الثاث وللعم تسعان أم وبنت وامرأة أخ وامرأة عم حاملان للام السدس وللبنت النصف ويوقف ثلث فانولدت امرأة العم ابناً لم يعط شيئاً لجواز أن تلد الاخرى ابنا وان ولدت امرأة الاخ أو لا إينا أخذ الموقوف

( فصل ) ور ما كان الحمل لا يرث إلا أن يكون أشي

، ثاله زوج وأخت لابوين وامرأة أب حامل يوقف سهم من سبعة فان ولدت اشي أو إما ثاً أُخذته وان ولدت ذكرًا أو ذكرين أو ذكرًا وأنثى انتسمه الزوج والاخت وكذلك ان تركت أخناًلاب للم يدفع اليها شيء لجواز أن تلد ذكرا فيسقطهما زوج وأبوان وبنت وامرأة ابن حامل تقف سهمين من خمسة عشر فان ولدت أشي أو إنانا أخزتهما وإلا رجعت على الورثة فقسمته بينهم لمي ثلاثة عشر ورجبت المسألة إلى ذلك وكذلك إن كان معهم بنت ابن جد وأم حامل من الاب من عمانية عشر نأخذ الام ثلاثة والجد خبسة وبوقن عشرة فان ولدت ذكرين فالعشرة لهما وإن ولدت انثيين إثنا عشر وهي السدس والام ستة وهي نصف السدس ولا تنغير سهامهم وإنما صارت منسوبة الى اثنين وسبعين وان كان ربع كل واحد منهم حراً زدت على السنة شلها وقيل فيما إذا كان لصف كل واحد منهم حراً اللام الذمن وللاب الربع وللابن النصف ابن نصفه حرواً محرة للام الربع وللابن النصف وقيل له النصف وقيل له ألاثه أنمان وهو نصف ما يبقى قان كان بدل الام أختا حرة فلها النصف وقيل لها نصف الباقي لان الابن مججبها بنصفه عن نصف فرضها قان كان نصفها حراً فلها الثمن على هذا الفول وعلى الاول لها الربع وان كان مع الابن أخت من أم أو أخ من أم فلكل واحد منهما نصف السدس وان كان معه عصبة حرفه الباقي كله.

فاهما من العشرة سبعة ونصف وللجد اثنان ونصف وان ولدت ذكراً وانثى أخذ الجد من العشرة سهماً وللذكر سنة والانثى ثلاثة وان ولدت أنثى أخذ الجد من العشرة ثلاثة والانثى أربعة وللام شهماً وللذكر سنة والانثى أربعة والام ثلاثة وان ولدت ذكراً أخذت الام ثلاثة وأخذ الجد سهماً والاخ ما بقي وان لم تلدشيئاً أخذت الام ثلاثة والجد ما بقي وان كان معهم زوج فهي من سنة للزوج ثلاثة وللام سهم وللجد سهم ويوقف سهم وان ولدت ذكر ان فالسهم لهما وتصح من اثني عشر وكذا ان ولدت ابنتين وان ولدت ذكراً فالسهم الباقي فالسهم للام وتصح من سنة وان ولدت انثى فهي الاكدرية وان ولدت ذكراً وأنثى فالسهم الباقي بينهما على ثلاثة وتصح من ثانية عشروإن لم تلد شيئاً أخذت الام السهم

#### باب ميراث المفقود

وهو نوعان أحدهما من انقطع خبره لغيبة ظاهرها السلامة كالتاجر والسائح وطالب العلم ولم يعلم خبره ففيه روايتان احداهما ينتظربه عام تسعين سنة مع سنه يوم فقد وهذا قول عبد الملك ابن الماجشون لان الغالب أنه لا يعيش أكثر من هذا والرواية الثانية لا يقسم ماله ولا تتزوج امرأته حتى يعلم موية أو عضي عليه مدة لا يعيش في مثاما وذلك مردود الى اجتماد الحاكم وهذا قول الشافعي ومحمد مفترقين نصف كل واحد حراللا عمن الام نصف السدس واللا خمن الابوين نصف الباقي واللا خمن الابوين اثنان وعشرون الاب نصف الباقي وتصبح من عانية وأربعين اللاخ من الام أربعة وللاخ من الابوين اثنان وعشرون وللاخ من الاب المعهم بنت عرة فلها انصف ولاشي، اللاخ من الاج من الابرين المواللاخ من الابرين الربع واللاخ من الابرين الربع واللاخ من الابرين الربع واللاخ من الابرين الربع واللاخ من الاب النمن والباقي لا عصبة وعلى القول الآخر الباقي للاخ من الابوين وحده فان كان نصف البنت حراً فلها الربع وللاخ من الاب نصف الباقي واللاخ من الابرين نصف الباقي وللاخ من الاب نصف الباقي والباقي الدوي الرحم فان لم يكن فلديت المال فان كان معها أم حرة فلها الربع لان البنت الحرة تحجبها والباقي الدوي الرحم فان لم يكن فلديت المال فان كان معها أخ عن السدس وأن كان معها عن نصفه وأن كان معها أم حرة فلها المئن ونصف المئن وأن كان معها أخ من الابنت وأن كان معها أخ النصف ولوكانت حرة لكان لبنت لابن المنت وأن كان معها أخ النصف ولوكانت حرة فلما الربع المؤلف وان كان معها أخ المن في المؤلف وان كان أبه المؤلف ولوكانت حرة فلما المؤلف وله ثابة وإن كان معها بنت المؤلف وان كان شه حراً فله ثبته وإن كان معها بنت المؤلف وان كان نصفه حراً فله نصف ماله في الحرية وإن كان ثبه حراً فله ثبته وإن كان معها بنت المؤلف ولم كان نصفه حراً فله ثبيها على المؤلف والمذري والمنا والمنزيل الحرة وبما لان لهما بحرية وصف كال الثبين وفي الخطاب والمنزيل الحرة وبم وسدس وللاخرى سدس لان نصف حرية وصف كال الثبين وفي الخطاب والمنزيل الحرة وبم وسدس وللاخرى سدس لان نصف

ابن الحسن وهو المشهور عن مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف لان الاصل حياته والتقدير لا يضاف اليه إلا بالتوفيق ولا توفيق ههنا فوجب التوقف عنه وقال عبد الله بن الحسم لينتظر به عام سبعين سنة مع سنه يوم فقد ولعله يحتج بقول انني علينية والمار أمتي ما بين الستين والسبعين أو كاقالولان الغالب أن لا يعيش أكثر من هذا فأشبه التسعين وقال الحسن ابن زياد ينتظر به عام مائة وعشرين سنة وهو قول ابن عقيل فلو فقد وهو ابن ستين سنة وله مال لم يقسم حتى عضي عليه ستون سنة أخرى فيقسم ماله حيئذ بين ورثته ان كانوا أحياء وان مات بعض ورثته قبل مضي مائة أوعشرين وخلف فيقسم ماله حيئذ بين ورثة من مال المفقود وكان ماله للاحياء من ورثته ويوقف المفقود حصة من مال المفقود وكن ماله للاحياء من ورثته ويوقف المفقود حصة من مال المفقود وكن ماله للاحياء من ورثته ويوقف المفقود حصة من الموروثة ولم يكن لورثة المفقود ولا الؤلؤي وهذا قول أبي يوسف وحكي الخبري عن اللؤلوي انه قال وهو الصحيح عندي والذي ذكر ناه هو الذي حكاه ابن اللبان عن اللؤلوي فقال لو مانت امرأة المفقود قبل عام مائة وعشرين سنة بيوم أو بعد فقده بيوم أو عت مائة وعشرون سنة لم يورث منه شيء ولم يورث منها لا با لا نعلم أيهما مات أولا وهذا قياس قول من قال في الغرقي إنه لا يرث أحدهم من وحبه ويرث كل واحد من الاحياء من ورثته قال القاضي هذا قياس قول أحمد وانفق الفقهاء على صاحبه ويرث كل واحد من الاحياء من ورثته قال القاضي هذا قياس قول ذلك ولو بيوم، واختلفوا في انه لا برث المفقود الا الاحياء من ورثته يوم قسم ماله لا من مات قبل ذلك ولو بيوم، واختلفوا في

احداهما محبحب الحرة عن نصف السدس في تي لها ربع وسدس والحرة نحجبها عن سدس كامل في تي لها سدس فان كان نصفهما رقيقا ومعهما عصرة فلهما ربع المال وسدسه بنهما لانهما لوكانتا حرتين كان لهما النشف وكذلك الصغرى ولو كانتا المتين كان المال العصبة فقد كان لهما مال وثلثان فلهما ربع ذلك وهو ربع وسدس وطريقها بابسط امتين كان المال العصبة فقد كان لهما مال وثلثان فلهما ربع ذلك وهو ربع وسدس وطريقها بابسط ان تقول ولو كانتا حرتين فللسئلة من ثلاثة وان كانت الكبرى وحدها حرة فهي من اثنين في ثلاثة وكذلك إذا كانت الصغرى وحدها حرة ع وإن كانتا المتين فهي من سهم فتضرب اثنين في ثلاثة وتكن سنة ثم للحكبرى نصف المال في حال ثلاثة وثاثه في حال سهمان في الاحوال الاربعة تكن أربعة وعشرين صار لها خمسة من أربعة وعشرين واللخرى مثل ذلك والعصبة المال في حال والنصف في حالين واثلث في حال فلائما أربعة عشر سها من أربعة وعشرين ومن جمع الحرية فيهما جعل لهما النصف والتنف والباقي العصبة واذا لم يكن عصبة نزلتهما على نقد يو الرد فيكون حكمها حكم اثنين نصف كل واحد مهما حر على ما لماناه ثملاث بنات ابن متنازلات نصف كل واحدة حر وعصبة الاولى الربع واحد مهما حر على ما لماناه ثملاث بنات ابن متنازلات نصف المدس على قول البصريين لانك واحد مهما حرة كان الما أشتين كان الك النصف ولو كانت إحداها حرة كان الك السدس فينها ثملث فتحج بك العلياء عن ربع وانثانية عن نصف سدس فيبقى الك سدس لو كنت حرة فاذا كان نصفك حراً كان الك نصفه عرواً كان الك نصفه عراكان في نصف سدس فيبقى الك سدس لو كنت حرة فاذا كان نصفك حراً كان الك نصفه عراكان في نصفه عراكان في المناق المراكز الك نصفه عراكان في المناق المن في قول المراكز الك نصفه كالمناق وحدة حرو وحدها كان في المناق المراكز المناق المراكز المناق المراكز الك نصفه على في قول المراكز المناق المراكز المناق المراكز المناق المراكز المراكز المراكز المراكز المراكز المناق المراكز ا

من مات وفي ورثته مفقود فمذهب أحمد وأكثر الفتهاء أنه يعطي كل وارث من ورثنه اليقين ويونف الباقي حتى يتبين امره أو تمضي مدة الانتظار فتعمل المسئلة على انه حي ثم على أنه ميت وتضرب إحداهما في الاخرى إن تباينتا او في وفقها ان انفقتا وتجبزيء باحداهما ان عائمتا وباكثرهما ان تناسبتا وتعطي كل واحد أقل النصيبين ومن لا يرث إلا من إحداهما لا تعطيه شيئاً وتوقف الباقي (النوع الثاني) أن يكون الغالب من حاله الهلاك كالذي يفقد من بين أهله كمن نخرج إلى الصلاة او في حاجة قرببة فلا يعود أو في مفازة مهلكة كالحجاز او بين الصفين حال الحرب اوفي البحر اذا غرقت سفينته ولا يعلم له خبر فهذا ينتظر به اربع سنين لانهاأ كثر مدة الحل فانه لم يظهر له خبر قسم ماله واعتدت امرأته عدة الوفاة وحلت للازواج نص عليه احمد وهذا اختيار ابي بكر وذكر قسم ماله واعتدت امرأته عدة الوفاة بعد الاربع سنين لانه الوقت الذي يباح لامرأته النبرو بج فيه والاول أصح لان العدة إنما تكون بعد الوفاة فاذا حكم بوفاته فلا وجه للوقوف عن قسم ماله وقد روي عن أحمد رحمه الله النوقف عن أمره وقال قد هبت الجواب فيها وكا في أحب السلامة وقد روي عن أحمد رحمه الله النوقف عن أمره وقال قد هبت الجواب فيها وكا في أحب السلامة والمذهب الاول ولم يفرق سائر أهل الدلم بين هذه الصورة وبين سائر صور الفقدان فيما علمنا إلا أن والمذهب في القديم وافقا في الزوجة انها تنزوج خاصة والاظهر من مذهبه مثل قول الهاقين والمنافعي في القديم وافقا في الزوجة انها تنزوج خاصة والاظهر من مذهبه مثل قول الهاقين

1:14

لها النصف فهذه ثلاثة أحوال من ابنين ثنين ولو كن إما. كان المال العصبة ولو كن أحر ارا كان للاولى النصف واثنانية السدس والثلث العصبة ولوكانت الاولى وانثانية حرتين فكذاك ولوكانت الثانية والثالثة حرتين فللثانية النصف والثالثة المدس والثلث للعصبة نهذا أربه أحوال منستة سنة والمسائل كلها تدخل فيها فتضربها في عمانية أحوال تكن عمانية وأربعين العليا النصف في أربة أحول اثنا عشر وهي الربع واثنانية النصف في حالين والسدس في حالين وهي تمانية وذلك هو السدس والثالثة النصف في حال والسدس في حالين وهوخمسة وهي نصف النمن وثشه ، وقال قوم نجم الحرية فيهن فيكون فيهن حرية و نصف لهن بها ثلث وربع للاولى والنانية ربان والثالثة نصف سدس فان كان معهن رابعة كان لها سدس ونصف آخر، ثلاث أخوات مفترقات نصف كل واحدة حر وأم حرة وعم اتي من قبل الابرين الربع والني من قبل الاب السدس والتي من قبل الام نصف السدس ، وللام الثاث لانها لاتحجب الا باثنين من الاخرة والاخرات ولم تكل الحرية في اثنين وللمم مابتي وهكذا لو كانت أخت حرة وأخرى نصفها حر وأم حرة الملام اثاث لما ذكرناه ، وقال الخـ بري الام الربع وحجبها بالجزء كم تحجب بنصف البنت والفرق بينهما أن الحجب بالولد غير مقدر بل هو مطق في الولدوالجزر من الولد، وفي الاخرة مقدر باثنين فلا يُثبت بأقل منهما ولذلك لم تحجب بالواحد عن شيء أصلا وهذا قول ابن الداز وحكى القول الاولءن الشعبي وقال هذا غلط وفي الباب اختلاف كثير وفروع قل ماتنفق وقل مانجي. مسئلة الا وبكن عملها بتياس ماذ كرناه

فأما ماله فاتفقوا على أنه لا يقسم حتى تمغيي مدة لا يعيش في مثلها وتد ذكرنا الاختلاف في ذلك في النوع الاول لانه مفقود لا يتحقق موته اشبه التاجر والسائح

و لنا أَفَاقَ الصِّحَابَةُ رضي الله عنهم على تزويج أمرأته على ما نذكره في العدد أن شاء الله تعالى وإذا ثبت ذلك في النكاح مع الاحتياط للابضاع ففي المال أولى ولان الظاهر هلاكه فأشبه مالو مضت مدة لا بعش في مثلها .

﴿ مسئَّلة ﴾ ( وان مات للمفقود من يرنَّه قبل الحـكم بوفاته وقف المفقود نصيبه من ميرانه ودفع الى كل وارث اليقين فانكان حيًّا أخذ ميراثه ورد الفضل الى اهله وان علم انه مات بعد موت موروثه دفع نصيبه مع ماله إلى ورثته وان علم انه كان ميتاً حين موت موروثه رد الموقوف الى ورثة الاول وان مضت المدة ولم يعلم خبره رد ايضاً الى ورثة الاول لانه مشكوك في حياته حين موت موروثه فلا نور أنه مع الشك كالجنين الذي سقط ميتأهذا الذيذكره شيخنا في المغنيوذكر فيهذا الـكتاب المشروح وفي الكاني أنه يقسم على ورثة المفقود لأنه محكوم محياته فعلى هذا يكون في المسئلة روايتان وان علمنا ان المفقود مات ولم ندر متى مات رد الموقوف له إلى ورثة الاول لانه مشكوك في حياته فلا نورثه مع الشك واتفق الفقهاء على أنه لا يرث المفقود إلا الاحياء من ورثته وقدمضي ذكر.

﴿ مسئلة ﴿ قال ﴿ وَاذَا مَاتُ وَخَلَفُ ابْنَيْنَ فَأَقَرَ أَحَدَهَمَا بَاخِ فَلَهُ ثَاثَ مَافِي يَدُهُ وَانَ أَقر

قد ذكرنا في إب الافرار من بثبت المسب بتوله ومن لا بثبت و نذكر همنا ما يستحق المقربة من الميراث إذا لم يثبت نسبه فنتول إذا أقر بهض الورثة لمشارك في الميراث فلم يثبت نسبه لزم المقر أن يدفع اليه فضل ما في يده عن ميراث، وهذا قول مائك والاوزاعي والثوري وابن أبي ليلي والحسن بن صالح وشريك ويحيى بن آدم ووكيم وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور وأهل البصرة ، وقال النخمي وحماد وابو حنيفة وأصحابه يقاسمه ما في يده لانه يقول أنا وأنت سوا، في ميراث أبينا وكان ماأخذه النكر تلف أو أخذته يد عادية فيستوي في ما بتى ، وقال الشانمي رضي الله عنه وداود لا يلزمه في الظاهر دفع شي، اليه وهل يلزمه فيا بينه وبين الله تعالى على قولين أصحهما لا يلزمه لانه لا يرث من الايثب نسبه وعلى قول الذي يلزمه دفع شي، اليه وهل يلزمه دفع شي، اليه وهل يلزمه دفع شي، اليه فني قدره وجهان كالمذهبين المتقدمين

ولنا على الشافعي رضي الله عنه أنه أقر بحق لمدعيه يمكن صدقه فيه وبد المقر عليه وهو متمكن من دفعه اليه فيلزمه ذلك كما لو أقر بمعين ولانه إذا علم أن هذا أخره فله ثلثالتركة وبتعين استحقاقه لهاوفي بده بعضه وصاحبه يطلبه فلزمه دفعه اليه وحرم عليه منعه منه كمافي سائر المواضع وغدم ثبوت نسبه في

(مسئلة) ( ولباقي الورثة أن يصطلحوا على ما زاد عن نصيبه فيقتسموه )

اختاره ابن اللبان لانه لا يخرج عنهم وأذكر ذلك الوني وقال لا فائدة في أن ينقص بعض الورثة هما يستحقه في مسئلة الحياة وهي متيقنة ثم يقال له لك أن تصالح على بعضه بل إن جاز ذلك فالاولى أن تقسم المسئلة على تقدير الحياة ويقف نصيب المفقود لا غير قال شيخنا والاول أصح إن شاء الله تمالى فان الزائد عن نصيب المفقود من الموقوف مشكوك في مستحقه ويقين الحياة متعارض بظهور الموت فينبغي أن يوقف كالزائد عن اليقين في مسائل الحمل والاستهلال فعلى هذا يجوز الورثة الموجود بن الصلح عليه لا غد حقهم لا يخرج عنهم وإباحة الصلح عليه لا غدع وجوب وقفه كا تفدم في نظائره ووجوب وقفه لا يمنع الصلح عليه كذلك ولان تجويز أخذ الانسان حق غيره برضاه وصلحه لا يلزم منه جواز أخذه بغير إذنه وظاهر قول الوني هذا انه يقسم المسئلة على أنه حي ويقف نصيب المفقود لا غير ووال بعض أصحاب الثافعي يقسم المال على الموجودين لانهم متحققون والمفقود مشكوك فيه فلا يورث مع الشك وقال محمد بن الحسن القول قول من المال في يده فلو مات رجل وخلف ابنتيه وابن ابن أبوه مفقود والمال في أيدي البنتين فاختصموا الى القاضي : فانه لا ينبغي للقاضي أن يحول المال عن موضعه ولا يقف منه شيئاً سواء اخترف البنتان بفقده أو ادعيا موته وان كان المال في يد أجنبي فأقو بأن المال في يد أجنبي فأقو بأن المال في يد أجنبي فأقو بأن المال في يد أجنبي فأقر بأن المال في عد أجنبي فأقر بأن المال في يد أجنبي فأقر بأن المال في عد أجنبي فأقر بأن المال المن عن موضعه ولا يقون كان المال في عد أجنبي فأقر بأن المال في عد أحبال المورد المورد المال المورد الم

الظاهر لايمنع وجوب دفعه اليه كالو غصبه شيئا ولم تقم البينة بنصبه

ولنا على أبي حنيفة أنه أقر له بالفاضل عن ميراثه فلم يلزمه أكثر مما أقر به كما لو أقر له بشيء معين ولانه حتى يتعلق بمحل مشترك باقرار أحد الشريكين فلم يلزمه أكثر من قسطه كما لو أقر أحد الشريكين على العبد بجناية فعلى هذا إذا خلف ابنين فأقر أحدهما باخ فللمقرله ثلث مافي يد المقروهو سدس المال لانه يقول نحن ثلاثة لكل واحد منا الثاث وفي يدي النصف ففضل في يدي الكالسدس فيدفعه اليه وهو ثلث مافي يده ، وفي قول أني حنيفة يدفع اليه نصف مافي يده وهو الربع ، وأن أقر باخت دفع اليها خمس مافي يده لانه يقول نحن اخوان وأخت فلك الخس من جميع المال وهو خمس مافي يدي وخوس مافي يد أخى فيدنع اليها خوس مافي يده وفي قولهم يدفع اليها ثات مافي يده

( فصل ) وان أقر جميم الورثة بوارث أو أقر به الميت ايثبت نسبه منه ثبت نسبه سواء كان الورثة واحداً أو جماعة و بهذا قال النخبي والشانعي رضي الله عنه ، وقال أبوحنيفة ومالك وابن أبي لبلي والحسن بن صالح لا يثبت نسبه ، والمشهور عن أبي يوسف انه لا يثبت النسب الا باقرار ابنين ذكرين كانا او انثيبن عداين او غير عداين ونحوه عن «الك ، وروى ابن اللبان قال أشعث بن سوار عن رجل من اهل المدينة قال جا. رجل وأخته الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ومعهما صى فقالا هذا اخونا فقاللاألحق بأبيكما من لم يقر به

مفقود وقف له النصف على يديه وأن قال قد مات المفقود لزمه دفع الثلثين الى البنتين ويوقف الثاث الا أن يُقر ابن الابن بموت أبيه فيدفع اليه الباقي والجهور على القول الاول

مسائل ذلك زوج وأم وأخت وجد وأخ مفقود مسئلة الموت من سبعة وعشر بن لانها الاكدرية ومسئلة الحياة من عانية عثمر وهما يتفقان بالانساع فتضرب تسع أحداهما في الاخرى تكن أربعــة وخمسين للزوج النصف من مسئلة الحياه والثلث من مسئلة الموت فيعطى الثلث وللام التسمان من مسئلة الموت والسدس من مسئلة الحياة فتعطى السدس ولاجد ستة عشر سهما من مسئلة الموت وتسعة من مسئلة الحماة فيأخذ التسعة واللاخت ثمانية من مسئلة الموت وثلاثة من مسئلة الحياة فتأخذ ثلاثة وبيتي خمسة عشر موقوفة ان بان الاخ حيا أخذ ستة وأخذ الزوج تسعة وان بان ميتاً أو مضت المدة قبل قدومه أخذت الام ثلاثة والاخت خمسة والجد سبعة هذا على الرواية التي تقول إن الموقوف للمفقود يرد الى ورثة الاول واختار الخبري أن المدة اذا مضت ولم يتبين أمره أنه يقسم نصيبه من الموقوف على ورثته وهو ستة يبقى تسعة وهي الرواية الثانية لانه كان محكوما بحياته لانها اليقين وأنما حكمنا عوته بمضى المدة ووجه الاولى أنه مال موقوف لمن ينتظر ممن لا نعلم حاله فاذا لم تتبين حياته لم يكن لورثته كالموقوف للحمل وللورثة أن يصطلحوا على التسعة قبل مضى المدة، زوج وأبوان وابنتان (19) (المغني والشرح الكبير) ( الجزء السابع)

ولذا ان عبد الله بن زمه ادعى نسب ولد وليدة أبيه وقال هذا أخي ولد على فراش أبي ، فقبل النبي وللنائج قوله وأثبت النسب به ، ولان الوارث يقوم مقام موروثه بدليل انه يثبت باعترافه ما يثبت باعتراف الموروث على نفسه من الدبن وغيره كذا النسب، ولان الوارث مخلف الموروث في حقوقه وهذا منها ، ولا خلاف ببنهم في وجوب دفع ميراثه اليه الا أن يكون المقر به يسقط المقر كأخ يقر بابن أو ابرابن أو اخ من اب يقر بأخ من أبوبن فان الشانعي في ظاهر مذهبه أثبت النسب ولم يورثه لئلا يكون إفراراً من غير وارث فيبوت بيراث يفضي الى سقوط نسبه وميراثه

وانا انه اقرار من كل ااورثة يُربت به النسب بمن برث لوثبت نسبه بغير إقراره فيجب ان يرث كا لولم يسقطه ، ولانه ابر ثابت النسب لم ينع ارثه مانع متفق عليه أشبه مألو ثبت ببينة والاعتبار بكونه وارثا حالة الاقرار او بكونه وارثا لولا الاقرار بدليل انه لو اعتبر الحال الثاني لم يُدبت النسب اذا اقر بمشارك في الميراث لانه يكون إفراراً من بهض الورثة ، فان قالوا انما ثبت لان المقر به ايضا ، قر بنفسه مدع لنسبه ، قلنا وهمنا مثله فاستويا

(قصل) اذاخلف ابنا واحداً فأقر بأخ من أبه دفع اليه نصف مافي يده في قول الجميع فان أقر بعد بآخر فاتفقا عليه دفعااليه ثلث مافي أيد مهمافي قول الجميع فان انكر المقر به ثانيا المقر به الاول لم يُنب نسبه ، قال الفاضي هذا مثن للعامة تقول ادخاني اخرجك، وليس له أن يأخذ أكثر من ثلث مافي أيديها لانه لم يقر له باكثر منه وقال الشانعي رضي الله عنه يلزم المقر أن يغرم له نصف التركة لانه أتلفه عليه باقواره الاول ، ويحتمل أن لا يبطل نسب الاول لانه ثبت بقول من هو كل الورثة حال الاقرار فان لم يصدق به

مفقودتان مسئلة حياتهما من خمسة عشر وفي حياة احداهما من ثلاثة عشر وفي موتهما من ستة فتضرب ثلث الستة وهي اثبان في خمسة عشر ثم في ثلاثة عشر تكن ثلا عائمة وتسعين ثم تعطي الزوج والابوين حقوقهم من مسئلة الحياة مضروبا في اثنين ثم في ثلاثة عشرويقف الباقي وان كان في المسئلة ثلاثة مفقودون لهم أربع مسائل فان كانوا أربعة عمات لهم خمس مسائل وعلى هذا فان كان المفقود يحجب ولا يرث كزوج وأخت لابوين وأخت لاب وأخ لها مفقود وقفت السبع بينهما وبين الزوج والاخت من الابوين وقيل لا يوقف ههنا شيء وتعطى الاخت من الاب السبع لانها لا تحجب بالشك كم لا تورث بالشك وايس في الوقف حجب يقيما انماهو توقف عن صرف والاول أصح لان دفع السبع اليها توريث بالشك وايس في الوقف حجب يقيما انماهو توقف عن صرف على أنه حي ويدفع المال إلى الزوج والاخت والابوين والتوسط بما ذكر ناه أولى

(فصل) والاسير كالمفقود إذا انقطع خبره وإن علمت حياته ورث في قول الجمهور وحكي عن سعيد بن لملسيب والنخمي وقتادة أنه لا يرث لانه عبد والصحيح الاول لان الكفار لا يملكون الاحرار والله سبحانه وتعالى أعلم

الاول بالثاني لم يتبت نسبه ويدفع اليه المقر ثلث ما بقي في بده لانه الفضل الذي في بده ومحتمل أن يلزمه دفع ثاث جميع المسال لانه فوته عليه بدفع النصف الى الاول وهو يقر انه لا يستحق إلا الثلث وسواء دفعه اليه بحكم الحاكم أو بغير حكه لان إقراره علة حكم الحاكم وسواء علم بالحال عند إقراره الاول أو لم بعلم لان العمد والخطأ واحد في ضمان ما يتلف وحكي نحو هذا عن شريك ، ويحتمل انه إن علم بالثاني حين أفر بالاول وعلم انه اذا أقر به بعد الاول لا يقبل ضمن لتفويته حق غيره بتفريطه ، وان لم يعلم لم يضمن لانه لم يجب عليه الاقرار بالاول إذا علمه ولا يحوجه إلى حاكم ومن فعل الواجب فقد أحسن وليس مخائن فلا يضمن ، وقبل هذا قياس قول الشافي

وقال أبو حنيفة ان كان الدفع بحكم حاكم دفع الى الثاني نصف ما بقي في يده لان حكم الحاكم كالاخذ منه كرها، وان دفعه بغير حاكم دفع إلى الثاني ثلث جميع المال لانه دفع الى الاول ما ايس له تبرعا، ولنا على الاول انه أقر بما بجب عليه الاقرار به فلم يضمن ما تلف به كالو قطع الامام يد السارق فسرى إلى نفسه، وان أقر بعدهما بثالث فصدقاه ثبت نسبه وأخذ ربع ما في يد كل واحد مهم إذا كان مع كل واحد ثاث المال، وان كذباه لم بثبت نسبه وأخذ ربع مافي بد المقر به وفي ضانه له مأزاد التفصيل في التي قبلها، وعلى مثل قولنا قال ابن أبي لبلى وأهل المدينة و بعض أهل البصرة ( فصل) ومتى أردت معرقة الفضل فاضرب سئلة الاقرار في مسئلة الانكار ثم تضرب ما المقر

### باب ميراث الخنثي

وهو الذي له ذكر وفرج امرأة أو ثقب في مكان الفرج يخرج منه البول وينقسم الى مشكل وغير مشكل في مشكل في مشكل في مثن تثبت فيه علامات الرجال أو النساء فيملم أنه رجل أو امرأة فليس بمشكل وإنما هو رجل فيه خلقة زائدة أو امرأة فيها خلقة زائدة وحكمه في ارثه وسائر أحكامه حكم ما ظهرت علاماته فيه والذي لا علامة فيه مشكل

ومسئلة ويعتبر بمباله في قول من بلغنا قوله من أهل العلم قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الحنثي يورث من حيث ببول ان بال من حيث يبول الرجل فهو رجل وان بال من حيث تبول المرأة فهو احرأة روي ذلك عن على ومعاوية وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد وأهل الكوفة وسائر أهل العلم وقال بن اللبان روى الكلبي عن أبي عالم عناين عاس أن النبي عليه وأهل الكوفة وسائر أهل العلم وقال بن اللبان روى الكلبي عن أبي عالم عن ابن على السلام أبي بخنث سئل عن مولودله قبل و ذكر من أبي بول « ورثوه من أول ما يبول منه » ولان خروج البول أعم العلامات لوجودها من الصغير والكبير وشائر العلامات انما توجد بعد الكبر مثل نبات اللحية و خروج المني والحيض و تفلك اثدي والحبل و فصل) فان بال منهما جميعاً اعتبر باسبقها نص عليه أحمد وروي ذلك عن سعيد بن المسيب و به وصل) فان بال منهما جميعاً اعتبر باسبقها نص عليه أحمد وروي ذلك عن سعيد بن المسيب و به

من مسئلة الاقرار في مسئلة الانكار إذا كانتا متباينتين وتضرب ما المنكر في مسئلة الانكار في مسئلة الاقرار في مسئلة الاقرار في عن في المقر اله كشدارة الحوة الاقرار في كان بينهما فهو الفضل ، فان لم يكن في يده فضل فلا شيء المقر اله كشر وسواء أقر بأخ من أم أو غيره ، وعند أبي حنيفة ان أقر بأخ من أم فله نصف ما في يده وان أقر بأخ من أبوين فالمقر به خمسة أسباع ما في يده ، وان كن ثلاث أخوات مفترقات فأفرت الاخت من الام بأخ فان كان في المسئلة عصبة فلا شيء له ، فان لم يكن فيها عصبة فله سدس ما بقي في يدها لان مسئلة الانكار من خمسة والاقرار من ستة إذا ضربت إحداها في الاخرى كانت ثلاثين لها سهم من الاخت من الاب باخ لها صحت من تسعين لها عشرة و بفضل لاخبها بمانية ، وإن أقرت باخ من أبرين دفعت اليه جميع مافي يدها ، وإن أقرت باخ من أم أو بأم الميت أو جدة أو بعصبة فله سدس مافي يدها ، وإن خوات من أب وعا فأقر الاخوات بأخ لهن فلا شيء له ، وإن أقرت باخ من أبرين دفعت اليه جميع مافي يدها ، وإن أقرت باخ من أم أو بأم الميت أو جدة أو بعصبة فله سدس مافي يدها ، وإن أورت باخ من أبرين دفعت اليها ثلاثة أرباع مافي أيديهن وان أقررن بأخت من أب فلها خمس مافي أيديهن وأيتهن وأبرين دفعت اليها عما في يدها بتدر ذلك ، وإن أقرت احداهن بأخ وأخت فسمافي أيديهن وأيتهن والانكر من سنة نضرب احداها في الاخرى تكن اثنين واربعين لها سهم في سنة وفي يدها سبعة والانكار من سنة نضرب احداها في الاخرى تكن اثنين واربعين لها سهم في سنة وفي يدها سبعة

قال الجمهور فان خرجا معاً اعتبر أكثرهما قال أحمد في رواية اسحاق بن ابراهيم يورث من المسكان الذي ببول منه أكثر وحكي هذا عن الاوزاعي وصاحبي أبي حنيفة ووتف في ذلك أبو حنيفة ولم يعتبره أسحاب الشافعي في أحد الوجهين وقال قوم إذا خرجا معا اعتبر بآخرهما انقطاعا فان انقطعا معاً اعتبر أكثرها وقيل الاعتبار بالكثرة

ولنا أنها مزية لاحدى العلامتين فيعتبر بها كالسبق فان استويا فهو حينتذ مشكل

ومسئلة و الله المن الله من يرثه وكان يرجى المكشاف حاله وهو الصغير فان احتيج إلى قسم الميراث أعطي هوومن معه اليقين ووقف الباقي في قول الجمهور حتى يبلغ فيظهر فيه علامات الرجاء من نبات لحيته وخروج المني من ذكره وكونه مني رجل أو علامات النساء من الحيض والحمل وتفلك الثديين نص عليه أحمد في رواية الميموني وحكي عن علي والحسن أنهما قالا تعد أضلاعه فان أضلاع المرأة أكثر من أضلاع الرجل بضلع قال ابن اللبان ولو صح هذا لما أشكل حاله ولا احتيج إلى مراعاة البول وقال جابر بن زيد يوقف إلى جانب الحائط فان بال عليه فهو رجل وان شاشل بين غذيه فهو امرأة وليس على هذا تعويل والصحيح ما ذكرناه إن شاء الله تعالى أنه يوقف أمره ما دام صغيرا فان احتيج الى قسم الميراث أعطي هو ومن معه اليقين ووقف الباقي الى حين بلوغه فتعمل المسئلة على أنه ذكر ثم على أنه أنه أنهي وتدفع الى كل وارث أقل النصيبين و بقف الباقي حتى ببلغ فان مات قبل بلوغه أنه ذكر ثم على أنه أنه أنهي وتدفع الى كل وارث أقل النصيبين و بقف الباقي حتى ببلغ فان مات قبل بلوغه

يفضل في يدها سهم لهما، وإن اقر الاربع مهما فضل لهما أربه أسهم، قان كان المقر بهما يتصادقان انتساها بينهم أثلاثا فان تجاحدا فلا شيء للاخ لانه يقر انه لاحق له في الثابين ويكون المقر به الملخت لانها تدعي خوس الثلثين، وإن جحدته ولم بجحدها لم يلتفت الى جحدها لاقرار الاخرات المعروقات وإن جحدها ولم تجحده احتمل أن يكون المقر به لها لاقراره بأنه لا يستحق شيئا من الشنين وكونها تدعي من الثانين مثل هذه الفضلة ويحتمل أن لانستحق إلا ثلث أربعة اسهم لاقرارها بهما للاخ والاول أولى ان شاء الله تعالى

وإن أفر العم بأخت او اخرات من اب او ابرين فلا شيء لهم ، وإن اقر بأخ او اخت من ام او بأم او جدة فلامقر له السدس ، وإن اقر بأخ من ابوين او من اب او بابنين من ولد لام فلهم جميع ما في يده ، وإن خلف أما وأخا من أبوين فأقرت الام باخ من أم او من أبوين فله السدس وهو نصف ما في يدها ولا ما في يدها والا أقرت بأخ من أب فصدقها الاخ من الابرين فله السدس وهو نصف ما في يدها ولا شيء المقر له وإن لم يصدقها فقد أقرت له ما لا يدعيه فيحتمل أن يقرفي يدها ولا يصح اقرارها ويحتمل أن يصطلحا عليه لانه لا يخرج عنها وقد أشكل أمره ويحتمل أن يكون لبيت المال لا نه مال لم يثبت له مستحق ولا يدعيه أحد ، فان أقر الاخ بأخ له من أبوين فله ثلاثة أثمان ما في يده لان مسئلة الاقراد من اثني عشر له منها خمسة وفي يده ثمانية فالفاضل في يده ثلاثة

( فصل ) اذا خاف ابنين فأقر الاكبر بأخوين فصدته الاصغر في أحدها ثبت نسب المتفق عليه

أو بلغ مشكلا ورث نصف ميراث ذكر ونصف ميراث التي نص عليه أحمد وهو قول ابن عباس والشعبي وابن أبي ليلي وأهل المدينة ومكة والثوري واللؤلؤ وشربك والحسن بن صالح وأبي يوسف ويحيى بن آدم وضرار بن صردونهم بن حماد وورثه أبو حنيفة بأسو إحالاته والباقي لسائر الورثة وأعطاه الشافعي ومن معه اليقين ووقف الباقي حتى يتبين أمره أو يصطلحوا وبه قال أبو ثور وداود وابن جرير ورثه بنض أهل البصرة على الدعوى فيما بقي بعد اليقين وبعضهم بالدعوى من أصل المال وفيه أقوال شاذة سوى هذه .

ولنا قول ابن عباس ولم يعرف له في الصحابة منكر ولان حالتيه تساويا فوجبت النسوية بين حكمها كما لو تداعا نفسان داراً بأيديهما ولا بينة لها وليس توريثه بأسوإ أحواله بأولى من توريث من معه بذلك فتخصيصه بهذا الحكم لا دليل عليه ولا سبيل الى الوقف لانه لا غاية له تنتظر وفيه تضييع للمال مع يقين استحقاقهم له

(مسئلة) (فاذاكان ابن وبنت وولد خنثى جعلت للبنت اقل عدد له نصف وهو سهمان وللذكر اربعة وللخنثى ثلاثة فيكون معه نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى وهذا قول الثوري واللؤلؤي في هذه المسئلة وفي كل مسألة فيها ولد اذا كان فيهم خنثى قال شيخنا وهذا قول لا بأس به وذهب اكثر من ورثه نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى فتعمل المسئلة على انه ذكر ثم على انه انثى

فصاروا ثلاثة ومسئلة الاقرار اذا من ثلاثة رمسئلة الانكار من أربعة فتضرب مسئلة الاقرار في مسئلة الانكار تكن اثني عشر الاصغر سهم من مسئلة الانكار في مسئلة الاقرار أربعة وللاكبر سهم في مسئلة الانكار ثلاثة والمتفق عليه إن أقر بصاحبه مثل سهم الاكبر وإن أنكر مثل سهم الاصغر .وذكر أبو الخطاب أن المتفق عليه إن صدق بصاحبه لم بأخذ من المنكر إلا ربع مافي يده لانه لايدعي أكثر منه ويأخذ هو والخنلف فيه من الاكبر نصف مابيده فتصح من تمانية المنكر ثلاثة أنمان والمقر سهان والمحتفق عليه سهان واللآخر سهم

وذكر ابن اللبان أن هذا قياس قول مالك والشانبي رضي الله عنه وفي هذا نظر لان المنكر يقر أنه لايستحق إلا الثلث وقد حضر من يدعي الزبادة فوجب دفعها اليه ونظير هذا مالو ادعى انسان داراً في يد رجل فأقر بها لغيره فقال المقر له انما هي لهذا المدعى فانها تدفع اليه

وقد رد الخبري على ابن اللبان هذا القول وقال على هذا يبقى مع المنكر ثلاثة أنمان وهولا يدعي إلا الثلث وقد حضر من بدعي هذه الزبادة ولا منازع له فيها فيجب دفعها اليه قال والصحيح أن بضم المتفق عليه السدس الذي يأخذه من المقر به فيضمه إلى النصف الذي بيد المقر به ما فيقسمانه أثلاثا وتصح من تسعة المنكر ثلاثة ولكل واحد من الآخرين سهان وهذا قول أبي يوسف اذا تصادقا ولا يستقيم هذا على قول من لم يلزم المقر أكثر من الفضل عن مبراثه لان المفر بهما والمتفق عليه

وتضرب احداهما في الاخرى ان تباينتا أو في وفقها ان انفقتا و بجتزي و باحداهما ان نماثنا و بأكثرها ان تناسبتا و تضربها في اثنين ع تجمع ما لكل و احد منهما ان تماثلتا و تضرب ما لكل و احد من احداها في الاخرى ان تباينتا أو في وفقها ان انفقتا ، وهذا اختيار أصحا بنا ويسمى مذهب المنزلين، وقول الثوري يوافق قول أصحابنا في بعض المواضع و مخالفه في بعضها ، وبيان احتلافهما اننا نجمل المسئلة المذكورة على قول الثوري من تسعة للخنى الثاث وهو ثلاثة ، وعلى قول أصحابنا مسئلة الذكورية من خوسة والانوثية من أربعة ولا موافقة بينهما تضرب احداهما في الاخرى تكن عشرين ثم في اثنين تكن وسهمان في أربعة ثلاثة عشر وهي دون ثاث ألا بعين ، وقوله من ورثه بالدعوى فيا بتي بعد وسهمان في أربعة ثلاثة عشر وهي دون ثاث ألا بعين ، وقوله من ورثه بالدعوى فيا بتي بعد اليقين يوافق قول المنزلين في أكثر المواضع فانه يقول في هدفه المسئلة للذكر الحسان يبتين وذلك سهم عندي الربع يقدين وهو يدعي الخسين ستة عشر ، والحتلف فيه ستة أسهم يدعيها الحيثي كابا وللخشى الربع بيق بين وهو يدعي الخسين ستة عشر ، والحتلف فيه ستة أسهم يدعيها الحيثي كابا في هذه المسئلة عشر والابن يدعي أربعة ومن ورثه نصفها اثنين صار له ثمانية عشر والبن يدعي أربعة ومن ورثه نصفها اثنين صار له ثمانية عشر والبن المدعي هذه ومن أصل المال فعلي قولهم يكون الميراث في هذه المسئلة من ثلاثة وعشر بنلان المدعي ههنا بالدعوى من أصل المال فعلي قولهم يكون الميراث في هذه المسئلة من ثلاثة وعشر بنلان المدعي ههنا

لايقص ميراثه عن الربم ولم يحصل له على هذا القول إلا التسعان ، وقبل بدفع الاكبر اليهما نصف ماني يده وبأخذ المتفق عليه من الاصغر ثاث ماني يده فيحصل للاصغر الثاث والدكبر الربم والمتفق عليه السدس والثمن و المختلف فيه الثمن وتصح من أربعة وعشرين للاصغر ثمانية والمتفق عليه سبعة واللاكبر ستة والدختلف فيه ثلاثة وفيها أقوال كثيرة سوى هذا

(فصل) اذا خلف ابنا فأقر بأخوين دفعة واحدة فتصادقا ثبت نسبهما وإن تجاحدا فكذلك في أحد الوجهين لانه نسبهما ثبت باقرار من هو كل الورثة قبلهما ، وفي الآخر لا يثبت لان الاقرار بكل واحد منهما ثاث مافي بده ، وإن صدق أحدهما بصاحبه وجحده الآخر ثبت نسب المنفق عليه ، وفي الآخر وجهائ وبدفع إلى كل واحد منها ثاث ما بقى في بده

( فصل ) ولو خلف ثلاثة بنين فأفر أحدهم باخ وأخت فصدقه أحد اخوبه في الاخ والآخر في الاخت لم يثبت نسبهما ويدفع المقر بهما اليهما ثاث مافي يده ويدفع المقر بالاخ اليه ربع مافي يده ويدفع المقر بالاخت اليه ربع مافي يده ويدفع المقر بالاخت اليه مافي يده فأصل المسئلة ثلاثة أسهم سهم المقر يقسم بينه وبينهما على تسعة فله سدنة ولهما ثلاثة وسهم المقر بالاخ بينهما على اربعة له ثلاثة ولاخيه سهم وسهم المقر بالاخت بينه وبينهما على سنة له خمسة ولهما شهم وكلها متباينة فاضرب اربعة في سبعة في تسعة

نصف وربع وخمسان ومخرجها عشرون بعملي الابن عشرة والبنت خمسة والحدثي ثمانية فتكون ثلاثة وعشر بن فان لم يكن في المدئلة بنت فني قول الثوري هي من سبعة وكذلك قول من ورثهما بالدعوى من أصل المال ، وفي التنزيل من انهي عشر اللابن سبعة واللخشي خمسة وهر قرل من ورثه بالدعوى فيا عدا اليتين وان كانت بنت والد خنثي ولا عصبة معهما فهي من خمسة في قول الثوري ومن اثني غشر في الثنزيل ، وان كان معهما عصبة فهي من سنة المخشي ثملائة والبنت سهمان والعصبة سهم في الاقوال الثلاثة فان كان معهما أم وعصبة فهي من سنة رثلاثين المام سنة رالخنثي سقة عشر والبنت أحد عشر والعصبة ثلاثة وقياس قول الثوري أن يكون الخنثي والبنت ثملائة أرباع المال بينهما على خمة والام والمختفي نصف السدس ويبقى نصف السدس العصبة وتصح من ستين المام عشرة والعصبة خمسة والبنت ثمانية عشر والمخنثي سبعة وعشرون فان كان والد خشي وعصبة فلخشي ثلاثة أرباع المال والباقي المصبة إلا في قول من ورثهما بلدعوى من أصل المال فانه مجعل المال بينهم الملائا الان الحنثي يدعي المال كله والعصبة تدعي نصفه فتضيف النصف ألم المال في عشر واترجم بالاختصار إلى سقة المبنت النصف المن وولد ابن خشي وعم هي في الفنزيل من اثني عشر واترجم بالاختصار إلى سقة المبنت النصف في والمخشي الثلث والعم السدس

( فصل ) فان كان الحنثي يرث في حال دون حال كروج و أختلا بوين وولدأب خشي فمنتضى

في اصل المسئلة تكن سبعائة وسنة وخمسين المقر بهما سنة في اربعة في سبعة مائة وتمانية وستون والمقر بالاخت سنة في اربعة في تسعة مائة المعتمد والمقر بالاخ ثلاثة في سبعة في تسعة مائة وتسعة وثمانون وللاخ المقر به شهمان في اربعة في سبعة سنة وخمسون وسهم في سنة في تسعة ثلاثة وستون فيجتمع له مائة وتسعة عشر وللاخت سهم في اربعة في سبعة ثمانية وعشرون وسهم في اربعة في تسعة سنة وثلاثون مجتمع لها اربعة وستون ولا فرق ببن تصادقهما ومجاحدهما لانه لافضل في يد احدهما عرب ميراثه ولو كان في هده المسئلة ابن رابع لم بصدقه في واحدمنهما كان اصل المسئلة من اسهم على احد عشر وسهم على تسعة وسهم على خمة وسهم ينفر دبه الجاحد فتصح المسئلة وتسعائة وثمانين سهما وطريق العمل فيها كانى قبلها

(فصل ) إذا خلف بنتا وأختافاً قر الصفيرة فقالت البنت هي أخت وقالت الاخت هي بنت فلها ثلث ما في يد الاخت لاغير ، وهذا قول ابن أبي ابلي وللحمد بن الحسن واللؤاؤي وبحبي بن آدم تخييط كثير يطول ذكره ، وانخلف امرأة وبنتا وأختا فأقررن بصغيرة فقالت المرأة هي امرأة وقالت البنت هي بنت وقالت الاخت هي أخت فقال الخبري تعطى ئاشالمال لانه أكثر ما يمكن أن يكرن لها ويؤخذ من المقرات على حسب إقرارهن وقد أقرت لها البنت بأربعة أسهم من أربعة وعشر بن واقرت لها البنت بأربعة أسهم منها أعانية وهي أربعة أخماسها الاخت باربعة و نصف وأفرت المرأة بشهم و نصف وذلك عشرة أسهم منها أعانية وهي أربعة أخماسها قول الثوري أن يجمل الخذي نصف ما يرثه في حال ارثه وهو نصف سهم فضمه إلى سهام الباقين وهي تول الثوري أن يجمل الحسر فتصير ثلاثة عشر له منها سهم والبق ببن الزوج والاخت نصفين وقد عل ابر الخطاب هذه المسئلة على هذا في كتاب المداية ، وأما التنزيل فيصح من عانية وعشر بن الخنثي سهان وهي نصف سبم واكل واحد من الآخرين أكن زوج وأم واخران المخنثي سهان وهي نصف سبم واكل واحد من الآخرين عشر في التنزيل فيصح من عانية وعشر بن أم وولد أب خشي فله في حال الانوثية ثلانة من تسعة فاجهل له نصفها مضموما إلى سهام باقي المنذاتي ثم ابسطها تكن خمسة عشر له منها ثلاثة وهي الحس وفي التنزيل له ستة من ستة وثلاثين وهي المسدس ، وإن كانت بنت و بنت ابن وولد أخر خشي وعم فهي من ستة البنت النصف و ابنت الابن السدس و والخذي السدس والمحتري المن خيما

( فصل ) قال الخبري اعلم أن الذين يكونون خنائى من الورثة سنة . الولد وولد الابن والاخ وولده والدم وولده فأما الزوجان والابران والجدان فلا يتصور ذلك فيهم . فالخلاف يقم في ثلاثة لاغير الولد وولد ألابن والاخ فاما الثلاثة الآخر فليس الدياث منهم ميراث فيكون الخنشي منهم نصف ميراث ذكر بلاخلاف

﴿ مسئلة ﴾ ( فان كاما خنثيين أو أ كثر نزلتهم بعدد أحوالهم في أحد الوجهين فتجعل الماثنين أربعة أحوال والثلاثة عُمانية واللاربعة ستة عشر واللخمسة اثنين وثلاثين حالاثم تجمع مالهم في الاحوال كلها

ومنها تصح قاذا بافت الصفيرة فصدة العداهن أخذت منها تمام ماأقرت لها به وردت على الباقيتين ما أخذته مما لانتحقه وهذا قول أبي حنيفة وقال إن ابي ابلى وخذ لها من كل واحدة ما أقوت لها به وإذا بلفت فصدقت إحداهن أمسكت ما اخذ لها منها وردت على الباقيتين الفضل الذي لانستحقه عليها، وهذا القول أصوب إن شاء الله تعالي لان فيه احتياعا على حقها. ثلاثة اخرة لاب ادعت امرأة أنها اخت الميت لابيه وأمه فصدقها الاكبر وقال الاوسط هي أخت لام وقال الاصغر هي أختلاب فان الاكبر يدفع اليها الاصغر سبع فان الاكبر يدفع اليها الاصغر سبع ما في يده ويدفع اليها الاصغر سبع ما في يده ويدفع اليها الاصغر سبع ما في يده ، وتصح من مائة و - تة وعشر بن لان اصل مسئلنهم ثلاثة فمسئلة الاكبر من اثنين والثاني بن سبقة واثنالث من سبعة والاثنان تدخل في الستة فنضرب سنة في سبعة تكن اثنين واربعين فهذا ما في يد كل واحد منهم فتأخذ من الاكبر في الستة فنصر ب سنة في سبعة سدسه سبعة ومن الاصغر سبعه سنة صار لها أربة رثلاثون ، وهذا قياس قول ابن ليلى ، في قول أبى حنيفة تأخذ سبم ما في يد الاصغر فيض من الما بيد أحدهما ونصفه إلى مابيد الآخر وبقاسم الاوسط على ثلاثة عشر تكن مائة و ثنين له عشرة ولها ثرثة فيضم المائة المائد و ثنين الدعة راد بة عشر المكون المعه نصف صحيح واضربها في ثلاثة عشر تكن مائة و ثنين في يد الاصغر اربة عشر المكون المعه نصف صحيح واضربها في ثلاثة عشر تكن مائة و ثنين

فتقسمه على عدد أحوالهم فما خرج بالنسم فهو لهم إن كانوا من جهة واحدة وان كانوا من جهات جمت ما ليكل واحد منهم في الاحوال وقسمته على عدد الاحوال كلها فالحارج بالقسم هو نصيبه. هذا قول ابن أبي لبلي وضرار وبحبي بن آدم، وقول محــد بن الحسن على قياس قول الشعبي والوجه الآخر أنهم ينزلون -الين مرة ذكوراً ومرة الله كا يصنع في الواحد وهو قول أبي يوسف واخاره ابو الخطاب والاول أولى لأنه يعطى كل واحد محسب مافيه من الاحتمال فيعدل ببنهم ، وفي الوجه الآخر يعطى بعض الاحتمالات دون بعض وهـندا تحكم لادليل عليه ، و بيان ذلك في ولد خنثي ووالد أخ خشي وعم ان كانا ذكرين فالمال الولد ، وان كاذا أثيبن فلابنت النصف والباقي العم نهي من أربعة عند من نزلهم حالين الولد ثلاثة أرباع المال والعم ربعه، ومن نزله مأحوالا زاد حالين آخرين ، هو أن يكون الولد وحده ذكراً وولد الاخ وحده ذكراً فتكون المسئلة من عمانية الولدالمال في حالين والنصف في حالين فله ربم ذلك وهو ثلاثة أرباع المال ولولد الاخ نصف المال في حال فله ربعه وهو الثمن وقاهم مثل ذلك وهذا أعدل، ومن قال بالدعوى فهازاد على اليقين قال للولدالنصف يقينا والنصف الآخر يتداعونه فيكون إبنهم اثلاثا، وتصح من سنة وكذلك الحريم في أخ خنثي وولد أخ، وفي كل عصبتين محمجب أحدهما الآخر ولا يرث الحجوب شيئا إذا كاز أشي ولو خلف بنتا وواد أم خشي وولد ابن خشي وعصبة فمن نزلمها حالين جعلها من سنة لولد الحنشي ثلاثة وللبنت ( المغنى والشرح الكبير ) (4.) ( الجزء السابع)

و عانين فهذا ما بيد كل واحد منهم تأخذ من الاصغر سبعه وهو سنة وعشرون تضم إلى ما بيد كل واحد من اخوته ثلاثة عشر فيصير معهم مائة وخمسة وتسعون وتأخذ من الاو مط منها ثلاثة من ثلاثة عشر وهي خمسة واربعون تضمها الى ما بيد الاكبر يصير معه مائنان واربعون فتأخذ ثلاثة ارباعها وهي مائة وعانون ويبقى له سترن ويبقى للاوسط مائة وخمسون وللاصغر مائة و تةوخمسون وسرجم بالاختصار إلى سدسها وهو احد وتسعون

(فصل) وإذا خلف ابنا فأفر بأخ ثم جحده لم يقبل جحده ولزمه أن يدفع اليه نصف ما ببده فان اقر بعد جحده بآ خر احتمل ان لايلزمه له شيء لانه لافضل في يده عن ميراثه ، وهذا قول ابن ايي لبلي، فان كان لم يدفع الى الاول شيئا لزمه ان يدفع اليه نصف مابيده ولايلزمه للآخر شيء ويحتمل أن يلزمه دفع النصف الباقي كله إلى اثناني لانه فوقه عليه وهذا قول زفر وبعض البصريين ويحتمل ان يلزمه ثاث مافي يده المباني لانه الفضل الذي في يده على تقدير كو بهم ثلاثة فيصبر كما لو أفر من غير جحد الاول وهذا احد الوجوء لاصحاب الشافعي رضي الله عنه و الله المراق إن كان دفع الى الاول بتضاد دفع إلى اثناني نصف ما بقي في يده و ان كان دفعه بنبر قضا، دفع إلى اثناني ثلث جميم المال واز خلف ابنين فاقر احدها باخ ثم جحده ثم أقر بآخر لم يلزمه اثناني شيء لانه لافضل في يده وعلى الدخال الناني يدنع اليه نصف ما بقي في يده وعلى الدالم في هذه الصورة ويثبت نسب واحد منها في هذه الصورة ويثبت نسب المقر به الاول في المسئلة الاولى دون الثاني

( فصل ) اذا مات رجل وخلف ابنين فمات أحدهما وترك بننا فأفر الباقي لخ له من أبيه نني بده

سهمان والباقي العم، ومن نزلها أربعة أحوال جعلها من اثمي عشر وجعل لو الدلاس صف السدس والعم مثليه ، وهذا أعدل الطريقين الفي الطريق الآخر من اسقاط راسالابن مع أن احمال توريثه كاحمال توريث العم وهكذا تصنع في اشلاثة وما زاد ويكفي هذا القدر من هذا الباب قائه نادر تل ما يحتاج اليه واجماع خنثيين وأكثر زادر النادر ولم يسمع بوجوده فلا حاجة الى التطويل فيه

( فصل ) قال شيخنا ( وقد وجد نافي عصر نا شيئا شبيها لما يذكره الفرضيون ولم يا معوا به فانا وجدنا شخصين ليس لهما في قبلها مخرج ولا ذكر ولا فرج اما أحدهما فذكروا أنه ليس له في قبله الالحمة نابه كالربوة وبرشح البول منها وشحا على الدوام وأرسل الينا بسأ لنا عن الصلاة والتحرز من النجاسة في ساة عشر وستمائة ، والثاني ايس له الا مخرج واحد فيما بين الحمر جبن منه يتفرط ومنه ببول وسأات من أخبر في عنه عن زيه فأخبر في أنه يلبس لباس النساء ومخا طهر وبفرل معهن و بعد نفسه امرأة ، قال وحدثت أن في بلاد العجم شخصا ايس له مخرج أصلالا قبل ولا دبروا نماينقا يأمايا كله وبشربه فهذا وما أشبهه في معنى الحشى لكنه لا يمكنه لا يكن اعتباره بمباله فان لم بكن له علام أخرى فهر مشكل ينبغي أن يثبت له حكمه في ميراثه وأحكامه كلها والله أعلم

البنت وحدها فني بدها الربع وهي تزعم أن له ربعا وسدسا فيفضل في يده ثلث يرده على المقربه ، وان أقرت به البنت وحدها فني بدها الربع وهي تزعم أن لها السدس يفضل في بدها اليه نصف السدس تدفعه إلى المقر له وهذا قول ابن أبي لبلى، وقال ابو حنيفة ان أفر الاخ دفع اليه نصف مافي بده ، وإن أقرت البنت دفعت اليه خمسة أسباع ما في بدها لانها تزعم أن له ربعا وسدسا وهو خمسة من اثنى عشر ولها السدس وهو سهان فيصير الجميع سبعة لها منهما سهمان وله خمسة. بنتان وعم مانت إحداهما وخلفت ابنا و بنتا فأقرت البنت بخالة فقريضة الانكار من تسعة وفريضة الافرار من سبعة وعشر بن ولها منها سهمان وفي يدها ثلاتة فندفع اليها سهمان وأن يدها ألاتة فندفع اليها سهمان وأن أقر بها الان دفع اليها سهمين وان أفرت بها البنت الباقية دفعت اليه البنت الباقية دفعت البه البنان الباقية فلها الربع وفي يدها الثلث فتدفع اليه نصف السدس وان أقر به المهم دفع اليه نصف السدس وان أقر به المهم دفع اليه بنهما باملاً ببه ففريضة الافرار من أدبعة المقر منها أرباعها وفريضة الافرار من اثنين وسبعين المقر منها أربعون يفضل في يده أربعة عشر سهما يدفعها إلى المرأة الني أقر لهاء وربع بالاختصار إلى ستة وثلاثين المقر منها عشرون أربعة عشر سهما يدفعها إلى المرأة الني أقر لهاء ومذهب أبي حنيفة تعمل كذلك إلا أنه مجمع سهام الام وهي سبعة والدتر لها سبعة والدتر لها سبعة ، ومذهب أبي حنيفة تعمل كذلك إلا أنه مجمع سهام الام وهي سبعة والمبتر لها سبعة ، ومذهب أبي حنيفة تعمل كذلك إلا أنه مجمع سهام الام وهي سبعة

## ﴿ باب ميراث الغرقي ومن معمي موتهم ﴾

إذا مات متوارثان كاافرقي والهدي وجهل أولهما موتا واختلفت ورائهما في السابق منها فقد نقل عن أحمد رحمه الله في امرأة وابنها مانا فقال زوجها ماتت فورثناها ثم مات ابني فورثته ، وقال أخرها مات ابنها فورثته ثم ماتت فورثناها أنه يحلف كل واحد منها على إظال دعوى صاحبه ويكون ميراث لان لابيه وميراث المرأة لاخيها رزوجها نصفين ذكرها الخرقي ،وهذا يدل على أن ميراث كل مبت يقسم على الاحياء من ورثته دون من مات معه روي ذلك عن أبي بكر الصديق وزيدوابن عباس والحس بن على رضي الله عنهم ، و به قال عمر بن عبد العزيز وأبر لزناد والزهري والاوزاعي ومالك والشاني وأبر حنيمة وأصحابه وروي ذلك عن عمر والحسن البصري وراشد بنسعد وحكيم ومالك والشاني وأبر حنيمة وأصحابه وروي ذلك عن عمر والحسن البصري وراشد بنسعد وحكيم أن عبر وعبد الرحن بن عوف فيحتمل أن يكون ماروي عن احمد في المسئلة التي ذكرها الحرق أن يجول هذا رواية عنه في جميع مسائل الباب ، ويحتمل أن يكون هذا قوله فيا إذا ادعى وارث كل ميت أن موروثه كان أخرهما ،وتا فأما مع الجهل فيورث كل واحد منها من الآخر لان مع التداعي يتوجه المين على المداعي عليه في عليه في عليه في المجل فلا يتوجه المين لا يشرع في موضم اتفتوا على الجهل به به على المجلل به ،

عشر إلى سهام المقر وهي أربعون فترسم عليها ثلاثة أرباع المال فما أصاب كل واحد فهو له فتضرب سبعة وخمسين في أربعة تكن مائين وعمانية وعشرين فللبنت سهم في سبعة وخمسين والمقر أربعون في ثلاثة تكن مائة وعشرين واللأم سبعة عشر في ثلاثة أحد وخمسون، وان أقرت بها البنت فلها من فريضة الافرار خمسة عشر سهما رفي يدها الربع وهو عانية عشر يفضل في يدها ثلاثة ندفعها الى المقر لها ووان أقر الابن بزوجة لابه رهي أم الميت الثاني فسئلة الافرار من سنة وتسعين لها منها سنة وخمسون وفي يده ثلاثة أرباع يفضل معه سنة عشر سها يدفعها الى المقر لها و يكون لهستة وخمسون ولها سنة عشر وقلبنت أربعة وعشر ون وتجمع بالاختصار الى اثنى عشر لان سهامهم كلها تتفق بالأثمان فيكون المقر سبعة والمقر لها سهمان والبنت ثرابة ، وفي قول أبي حنيفة يضم سهام المقر لها وهي تسعة عشر الى سهام المقر فا خون خمسة وسبعين و تقسم عليها ثلا قالارباع وهما يترقان بالاثلاث فترجم عشر الى سهام المقر فا خون خمسة وسبعين و تقسم عليها ثلا قالمرباع وهما يترقان بالاثلاث فترجم السهام الى ثنها خمسة وعشرين تضر بها في أربة تكن مائة البنت سبهم في خمسة وعشرين والمرأة تسعة عشر في سهم والمقر سنة رخمسون، وتما جاء من هذا الباب فهذا طريق له. ابوان وابنتان والمنان من عائية عشر المربة عشر المربة عشر المربة عشر المربة عشر المربة ابنت المقر بها يبقى اربعة عشر من تركة ابي قالفر بها يبقى اربعة عشر من عائية عشر الما سنة وإنما اخذا ثلث الاربة عشر وذلك اربة اسهم وثلنا سهم فيقي لهما في يد البنتين من نها سنة وإنما اخذا ثلث الاربة عشر وذلك اربة اسهم وثلنا سهم فيقي لهما في يد البنتين عنها سنة وإنما اخذا ثلث الاربة عشر وذلك اربة اسهم وثلنا سهم فيقي لهما في يد البنتين

وظاهر المذهب أن كل واحد منهما يرث صاحبه من تلاد ماله دون ما ورثه من الميت معه فيقد راحدها مات أو لا ويرث الآخر منه ثم يقسم ما ورثه على الاحياء من ورثته ثم يصنع بالخاتي كذلك قال أحمد اذهب الى قول عمر وعلى وشريح وابراهيم والشعبي هذا قول من ذكره الامام أحمد وهو قول اياس بن عبد الله المزني وعطا، والحسن وحميد الاعرج وعبد الله بن عتبة وابن أني ليلى والحسن بن صالح وشريك ويحيى بن آدم واسحاق وحكي ذلك عن ابن مسعود.قال الشعبي وقع الطاعون بالشام عام عمواس فجعل اهل البيت يموتون عن آخرهم فكتب في ذلك الى عمر رضي الله عنه فكتب عمر:أن ورثوا بعضهم من بعض ، ووجه الرواية الاولى ما روى سعيد قال ثنا امها عيل بن عياش فكتب عمر:أن ورثوا بعضهم من بعض ، ووجه الرواية الاولى ما روى سعيد قال ثنا امها عيل بن عياش وقال ثنا عبد العزيز بن محمد عن أبيه أن أم كاثوم بنت علي توفيت هي وابنها زيد أبن عمر قالتقت الصيحتان في الطريق فلم بدر أبهما مات قبل صاحبه فلم ترثه ولم يرثها ، وأن اهل أبن عمر قالتقت الصيحتان في الطريق فلم بدر أبهما مات قبل صاحبه فلم ترثه ولم يرثها ، وأن اهل أبن عر قالتقت الصيحتان في الطريق فلم بدر أبهما مات قبل صاحبه فلم ترثه ولم يرثها ، وأن اهل فلا يثبت التوريث مع الشك في شرطه ولانه مشكوك في حياته حين مرت موروثه نلم برثه كالحل إذا وضعته مينا ولان توريث كل واحد منهما خطأ قطعا لانه لا يخلو من أن يكون موتهما معا أو يسبق أحدها به وتوريث السابق بالموت والميت معه خطأ يقينا مخالن للاجماع فكيف بعمل به م قان قيل فني أحدها به وتوريث السابق بالموت والميت معه خطأ به ينان الله الناك للاجماع فكيف بعمل به قان قيل فني أحدها به وتوريث السابق بالموت والميت معه شطأ به يناك الن للاجماع فكيف بعمل به قان قيل فني أحدها به وتوريث السابق بالموت والميت معه خطأ به يناك الن لله المناك في معمل به قان قيل فني قبل أماد اله الموتوريث السابق بالموت والميت معه شطأ به يناك الن لله الموتوريث السابق بالموت والميت معه عطأ به يناك الن لله الموتوريث السابق بالموت والميت معه كفطأ به يناك الن الميت على الموتوريث السابق بالموت والميت معه كفل الموتوريث السابق بالموتوريث السابق بالموتوريث السابق بالموتوريث الموتوريث الموتوريث السابق بالموتوريث الموتوريث المو

سهم وثاث بأخذانها منهما فاضرب ثلاثة في اربة عشر تكن اثنين واربعين فقد اخذ الا بوان اربهة عشر وهما يستحقان عانية عشر يبقى لهما أربعة بأخذانها منهما ويبقى للا بنتين اربعة وعشرون وان قالت قد استوفيت نصف نصيبي فاسقط سهمين من عمانية عشر يبقى سنة عشر قد اخذا ثلثها خمسة وثلثا ويبقى لهما ثلثا سهم فاذا ضربهما في ثلاثة كانت عانية واربعين قد اخذا منها سنة عشر يبقى لهما سهمان (فصل) اذا أقر بعض الورثة بمن أعيلت له المسئلة بمن يعصبه فيذهب العول مثل مسئلة فيها زوج وأختان اقرت احداهما باخ لها فاضرب مسئلة الافرار وهي عمانية في مسئلة الانكار وهي سبعة تكن سنة وخمسين المنكرة سهمان في مسئلة الافرار سنة عشر والمقرة سهم في مسئلة الانكار سبعة يفضل في يدها تسعة أسهم فيسئل الزوج فان أنكر أعطي ثلاثة في عمانية أربعة وعشرون ودفعت المقرة للى المقر له مافضل في يدها كله وإن أقر الزوج به فهو يدعي أربعة والاخ بدعي أربعة عشرون ودفعت المقرة تكن عمانية عشر وتقسم عليها التسعة فندفع إلى الزوج سهمين والى الاخ سبعة ، فان أقرت الاختان به وأنكر الزوج دفع الدبة عشر ويبقى اربعة يقران بهما الزوج وهو ينكرها ففيه ثلاثة اوجه (احدها) ان تقر في يد من هي فيده لان افراره بطل إلعدم تصديق المقر له ينهده المن أو مد إلحدها) ان تقر في يد من هي فيده لان افراره بطل إلعدم تصديق المقر له يه يشون والى الاخرارة عشر ويبقى اربعة يقران بهما الزوج وهو ينكرها ففيه ثلاثة اوجه (احدها) ان تقر في يد من هي فيده لان افراره بطل الهم تصديق المقر له والمقرة المقر له المديق المقر له المدين المدين والمدين والمدين والمدين المدين المدين

قطع الترريث قطع توريث المسبوق بالموت وهو خطأ أيضا قلنا هذا غير متيقن لانه محتمل موتهما معا فلا يكون منهما مسبوق ، وقد احتج أصحابنا لتلك الرواية بما روى اياس ابن عبد الله المزني أن النبي عليه سئل عن قوم وقع عليهم بيت فقال يرث بعضهم بعضا، قال شيخنا والصحيح أن هدذا إنما هو عن إياس نفسه وأنه هو المسؤول وايس برواية عن النبي عليه همكذا رواه سعيد في سننه وحكاء الامام أحمد وقال أبر ثور وابن شريح وطائفة من البصريين يعطى كل وارث البقين ويوقف المشكوك فيه حتى يتبين الام أر يصطلحوا وقال الخبري هذا هو الحكم فيما إذا علم صوت أحدهما قبل الآخر ولم يذكر فيه خلافا

(مسئلة) قال (فلوغرق اخران احدها مولى زيد والآخر مولى عمرو فهن لم يورث أحدها من صاحبه جمل ميراث كل واحد لمولاه وهو أحسن )

ومن ورث أحدهما من الآخر جعل ما لكل واحد منهما لمولى الآخر ومن قال بالوقف وقف ما لهما ، وإن ادعى كل واحد منها أن مولاه آخرها مرة احلف كل واحد منها على إبطال دعوى لآخر وأخذ مال مولاه على ما ذكره الخرق، وأن كان لهما أخت فن ورث كل واحد منها من صاحبه جعل لها الثاثين من مال كل واحد منها والنصف على القول الثاني ، وأن خلف كل واحد منهما بنة اوزوجة فن لم يورث بعضهم من بعض صححها من عمانية لاصمانه العن ولا بنته النصف والباقي لمولاه ومن ورعم جعل الباقي لاخيه على عمن بهن ورث أخيه على عمانية عمن مربها في العمانية الاولى فصحت من ورعم جعل الباقي لاخيه على قسمه بين ورث أخيه على عمانية عمر بها في العمانية الاولى فصحت من

. ( والثاني ) يصطلح عليها الزوج والاختان له نصفها ولها نصفها لانها لانخرج عنهم ولا شي. فيها للاخ لانه لايحتمل ان يكون له فيها شي. بحال

(الثالث) بؤخذ إلى بيت المال لانه مال لم يثبت له مالك ومذهب ابي حنينة رضي الله عنه في الصورة الاولى ان أنكر الزوج أخذت المقرة سهميها من سبعة فتقسمها بينها وبهن أختها على شهرة فتضرب ثلاثة في سبعة تكن احدا وعشر بن لهما منها سنة لها سهمان ولاختها اربعة ، وان اقر الزوج ضم سهامه الى سهميهما تكن خمسة واقتساها ببنهم على سبعة للزوج اربعة واللاخ سهم ثم تضرب سبعة في سبعة تكن تسدة واربعين ومنها تصح للهنكرة سهمان في سبعة اربعة عشر والزوج اربعة في خمسة ، فان خافت اما زوجا واختا من اب اربعة في خمسة وللاخ مهمان في خمسة والمقرة سهم في خمسة ، فان خافت اما زوجا واختا من اب فأقرت الاخت باخ لها فمسئلة الادكار من عماية ومسئة الافرار من عماية عشر ويتفقان بالأنصاف فاضرب نصف احداهما في الاخرى تكن اثنين وسبعين اللام عماية عشر وفي يد المقر سبعة رعشرون ولها من مسئلة الاقرار عمائية يفضل في يدها تسعة عشر في مئل الزوج فان أذكر أخذ الاخ ستة عشر ويقيت تلاثة أسهم فيها الأوجه الثلاثة ، وان أقر فهو يدعي تسعة لانه يدعي عام النصف والأخ يدعي ستة عشر فيضم النسعة الى الستة عشر تكن خمسة وعشرين والتسعة عشر لانوافتها فتضر بدعي ستة عشر لانوافتها فتضر با

أربعة وستين لاصائه عمانية ولابنته اثنان و ثلاثرن ولاصائة أخيه عن الباقي ثلاثة ولابنته اثنا عشر ولمولاه الباقي تسعة: أخ و أخت غرقا ولهما أم وعم وزوجان فمن ورث كل واحد منهما من صاحبه جعل مراث الاخ بن اصائه وأمه واخته على ثلاثة عشر لها أصاب الاخت منها فهو بين زوجها وأمها وأمها وأمها وأمها والمعاقبة لاخيا على سنة فصحت المستثنان من ثلاثة عشر لاصائة لاخ ثلاثة ولزوج لاخت ثلاثة والام أربعة عيراتها من الاخت والعم سهم وميراث الاخت بين زوجها وأمها وأحها وأمها وأخيها على سنة لاخيها سهم بين اصائه وأمه وعه على اثنى عشر تضربها في لاولى تكن اثنين وسبعين واخبها على سنة لاخيها سهم بين اصائه وأمه وعه على اثنى عشر تضربها في لاولى تكن اثنين وسبعين لابوين غرقوا ولهم أم وعصة مقدر موت أحدهم أولا فلا بهالسدس والباقي لاخريه فتصح من أثبى عشر لابوين غرقوا من ميراث الاولى تكن سنة وثلاثين الام من ميراث الاولى سنة وعما ورثه كل واحد من الاخرين خمسة فصار لها سنة عشر والباقي الدصة ولما من ميراث الاول سنة وعما ورثه كل واحد من الاخرين خره فتضر بها في الاولى تكن سنة وثلاثين الام من ميراث الاول سنة وعما ورثه كل واحد من الاخرين مثل ذلك ذكر هذه المدياة أبو بكر. ثلاثة اخوة مفترقين غرقوا من ابيه واخرته من أمه فصحت مسئلته من عائية عشر لاخيه من أمه منها ثلاثة بين أخته من أبويه وأخته من أبه على اربحة فتجتزي، من ابيه واخرته من أمه فيا ثلاثم بين أخيه من أبويه وأخيه من أبه على اربحة فتجتزي، وأحدام و تضربها في الاخرى تكن اثنبن وسبعين ثم قدر موت الاخ من الام عن أخت لابوين وأخ

خمسة وعشرين في اثنين وسبعين تكى اافا وغاغائة ثم كل من له شيء من اثنين و سبعين مصر وب في خمسة وعشرين ومن له شيء من خمسة وعشرين مضروب في نسعة عشر، وسئل المفيرة الضبي عن هذه المسئلة فأجاب بهذا وذكر أنه قول النخبي ، قال يحبى بن آدم وهي في قول هاد وأبي حنيفة من عشر بن سها يعني الام ربعها خمسة والباقي بين الزوج والاخ والاخت على قدر سهامهم من فريضة الافرار المزوج تسعة واللأخ أربعة واللاخت سهان ، وان صدقتها الام وحدها دون الزوج أعطيت الام السدس والاخ والاخت الثلث بينها على ثلاثة والمزوج ثلاثة أغاز ويبقى الأن فيهالاً وجه الثلاثة فيها زوج وأخت من أبوين أوأقرت بأخ من أبوين سقط به ميراثه كأخت من أب أقرت بأخ لها في مسئلة فيها زوج وأخت من أبوين أوأقرت بأخ من أبوين سقط ميرائها ويقسم المال بين الزوج والاخت على ثلاثة وان كذباها قالقر به هو السبع ففيه الاوجه الثلاثة في الصورة الاولى ويدفع الى الابوين في الصورة الثانية ، رائ خفت زوجا رأما وأختين لأم وأختين لاب فأفرت إحداها بأخ لها سقط ميرائها ولاخ والاخرى خمس المال والباقي ببن سائر الورثة على سقة ان أفروا قاضرب سقة في خمسة شي، للاخ والاخرى خمس المال والباقي ببن سائر الورثة على سقة ان أفروا قاضرب سقة في خمسة شي، للاخ والاخرى خمس المال والباقي ببن سائر الورثة على سقة ان أفروا قاضرب سقة في خمسة

وأخت من ام فسئانه من خمسة ، مات أخو و لامه عن ثلاث أخرات مفترقات وهي من خمدة أيضا تضربها في الاولى تكن خمدة وعشرين ثم قدر و و تالاخمن الابعن أخته لا بو به وأخراخت لا بيه فهي من سته ثم مات أخوه لا يه عن ثلاثين فان خلف بننا وأخوين فلم يقتسموا التركة حتى غرق الاخراز وخلف أحد ما زوجة و بننا وعمو خلف الآخر البيئين وابنتين الاولى من أو به قمات أحد ما عن سهم ومد ينه من عاذية لاخيه منها ثلاثة بين اولاده على سنة وجعوا إلى اثنين تضربها في ثمانية تكن سنة عشرو فريضة لآخر من سنة يتفقان بالنصف فاضرب نصف احداها في الاخرى تكن ثمانية وار بعبن ثم في أربعة تكن ما تواثنين وتسعين البنت امربة وعشرون نصف احداها في الاخرى تكن ثمانية وار بعبن ثم في أربعة تكن ما تواثنين وتسعين البنت الربة وعشرون الاخ عن ابيهم وبها وعن عهم ثمانية عشر اجتمع لهم سنة رستون ولامرأة لاخ سنة ولبنت اربه قوعشرون ونصل وان علم أنهما مانا معا في حال واحدة لم برث أحدها صاحبه وورث كل واحد الاحياء من ورثنه لان توريثه مشروط محيانه بعده وتد علم انتماء ذلك وإن علم أن احدها مات قبل صاحبه بهينه ثم اشكل اعطي كل وارث اليقين ووقف الباقي حتى يتبين الامر أو يصطلحوا قال القافي وقيائل المذهب أن يقسم على سبيل ميراث الغرقي الذين جهل حالهم والله أعلم عبيل ميراث الغرقي الذين جهل حالهم والله أعلم .

### ﴿ باب ميراث أهل الملل ﴾

ولايرث المسلم الكافر ولاالكافر المدلم) اجمع أهل العلم على ان الكافر لا يرث المسلم وقال جمهور الصحابة والفقها. لايرث المسلم الـكافر روى ذلك عن أبي بكر وعمر وعبان وعلي وأسامة بن زيد وجار بن

تكن ثلاثين ، وأن أنكرت الام فلها العشر أيضا والباقي بين الزوج والاختين من الام على خمسة وإن أنكرته الاختان ون الام فلهما الحيس أيضا والباقي كله المزوج وتصح من عشرة وأن انكره الزوج فله خمس وعشر فيبقى خمس المال لا يدعيه أحد يقرون به الماخت المقرة وهي تقر به لهم ففيه الاوجه الثلاثة الا أنناإذا قانايقسم ببنهم فلا شحى فيه الماخت المنكرة ولا المقر به محال الانها محتمل ان يكون لهماشي مجال في أمرأة وعم ووصى لرجل بثاث ماله فأفرت المرأة والعم أنه أخو الميت وصدقهما ثبت نسبه وأخد ميراثه ، وأن أقرت به المرأة وحدها فلم يصدقها المقر به لم يؤثر أقرارها شيئا وأن صدقها الاخ وحده فالمرأة الربع بكاله إلا أن يجيز الوصية والعم النصف ويبقى الربع يدفع إلى الوصي ، وأن الثلاثة ، وأن أقر به العم وحده فصدقه الموات الربع والباقي يقر به العم لمن لا يدعيه ففيه الاوجه الثلاثة ، وأن أقر به العم وحده فصدقه الموصى له يعترف ببطلان الوصية أو وقوفها على إجازة المرأة ولم يجزها، ومجتمل أن يكون فيه الاوجه الثلاثة وأن لم يصدقه اخذ الثلث بالوصية والمرأة السدس بالميراث ويعتمل أن يكون فيه الاوجه الثلاثة وأن لم يصدقه اخذ الثلث بالوصية والمرأة السدس بالميراث ويعتمل أن يكون فيه الاوجه الثلاثة وأن لم يصدقه اخذ الثلث بالوصية والمرأة السدس بالميراث ويعتمل أن يكون فيه الاوجه الثلاثة وأن لم يصدقه اخذ الثلث بالوصية والمرأة السدس بالميراث ويعتمل أن يكون فيه الاوجه الثلاثة وأن لم يصدقه اخذ الثلث بالوصية والمرأة الميم فيه الميراث ويعتمل أن يكون فيه الاوجه الثلاثة والم يصدقه اخذ الثلث بالوصية والمرأة الثلاثة وأن الم يصدقه اخذ الثلث بالوصية والمرأة الثلاثة والميالية والمرابية الميالة والميراث والميالة و

عبدالله رضي الله عنهم ، وبه قال عمرو بن عبان وعروة و لزهري وعطا، وطارس والحسن وعر بن عبدالله زيز وعرو بن دينار واشوري وابو حنيفة وأصحابه ومالك والشافي رعامة الفقها، وعليه العمل وروي عن عر ومعاذ ومعادية رضي الله عنهم أنهم ورثوا المسلم من الكافر ولم بورثوا الكافر من المسلم في ذلك عن محد بن الحنفية وعلي بن الحسين وسعيد بن المسيب ومسروق وعبدالله بن معقل والشهبي والنخبي ويحبي بن بعمر واسحاق وليس بموثوق به عنهم فان احمد قال: ليس ببن الناس اختلاف في أن المسلم لايرث الكافر ، وروي أن يحي بن يعمر احتج لقوله فقال: حدثني ابو الاسود أن معاذاً حدثه أن رسول الله والمنتج قال و الاسلام يزيد ولا ينقص » ولانا ننكح نساءهم ولا ينكحون نساءنا فكذلك بوثهم ولا يرثونا

وانا ماروى أسامة بن زيد عن النبي عَلَيْكِينَّةِ أنه قال « لايرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر » متفق عليه ولان الولاية منقطعة بين المسلم والكافر فلم برثه كا لايرث الكافر المسلم ولان الولاية منقطعة بين المسلم والكافر فلم برثه كا لايرث الكافر المسلم ولا ينقص عن برتد لقلة من يرتد أنه أداد أن الاسلام ولا ينقص عن برتد لقلة من يرتد وكثرة من يسلم وعلى أن حديثهم مجل وحديثنا مفسر وحديثنا أصح فيتعين تقديمه والصحيح أنه قال لا ترث أمل الملل ولا يرثوننا ، وقال في عمة الاشعث « يرشها أهل دينها »

﴿ مسئلة ﴾ ( الا أن يسلم قبل قسم الميراث فيرنه وعنه لايرث)

اختلفت الرواية فيمن أسلم قبل قسم ميراث مورونه المسلم فنقل الاثرم ومحد بن الحسكم أنه يرث وووي نحو هذا عن عمر وعمّان والحسن بن علي وابن مسمود رضي الله عمهم ، وبه قال جابر بنزيد

﴿ مسئلة ﴾ قال ( والقاتل لا رث المقتول عمدا كان القتل أو خطأً )

أجمع أهل العلم على أن قاتل العمد لا يرث من المقتول شيئا إلا ما حكي عن سعيد بن المسيب وابن جببر انهما ورثاه وهو رأي الخوارج لان آية الميراث تتناوله بعمومها فيجب العمل بها فيه ولا أعويل على هذا الفول لشذوذه وقيام الدايل على خلافه فان عمر رضي الله عنه أعطى دية ابن قتادة المذحجي لاخيه دون أبيه وكان حذفه بسيفه فقته واشتهرت هذه القصة ببن الصحابة رضي الله عنهم فلم تنكر فكانت إجماعا ، وقال عمر سمعت رسول الله وتشكيلي يقول قايس القائل شيء ، رواه ما قل في موطنه والامام أحمد باسناده ، وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي مسالة علي عمره رواه ابن اللبان باسناده ورواهما ابن عبد البر في كتابه

والحسن ومكحول وقتادة وحميد واياس بن معادية واسحاق فعلى هذا أن أسلم قبل قسم بعض المال ورث مما بتي وبه قال الحسن ونقل أبوطالب فيمن أسلم بعد الموت: لابرث قد وجبت المواديث لاهلها وهو المشهور عن علي رضي الله عنه وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء وطارس والزهري وسليمان ابن بسار والنخبي والحديم وأبو لزناد وأبر حنيفة ومالك والشانعي وأكثر أهل العلم لقول رسول الله عن المسلمين فلم بشاركهم من أسلم كانو اقتسموا ولان المانع من الارث متحقق حال وجود الموت فلم يرث كانو كان رقيقا فأعتق

وانا قول الذي وَلَيْكُلِيْهُ وَ مِن أَسلم على شيء فهو له » رواه سعيد من طريقين عن عروة وابن أبي مليكة عن الذي وَلَيْكُلِيْهُ وروى ابو داود باسناده عن ابن عباس قال قال رسول الله وَلَيْكُلِيْهُ وكل قسم قسم في الجاهاية فهو على ماقسم وكل قسم أدركه الاسلام فانه على قسم الاسلام » وروى ابن عبدالبر في التهبد باسناده عن زيد بن قتادة العنبري أن انسانا من أهله مات على غير الاسلام فور ثنه أخيى دوني وكانت على دينه مم أن جدي أسلم وشهد مع الذي وَلَيْكِيْهُ حنينا فتوفي فلبت سنة وكان ترك ميراثا مم ان أختى اسلمت فخاصمتني في الميراث الى عثمان فحدثه ابن ارقم أن عررضي الله عنهم قضي أنه من أسلم على ميراث قبل ان يقسم فله نصيبه فقضى به عثمان فذهبت بذك الاول وشاركتني في هذا (المغنى والشرح الكبير) (المغنى والشرح الكبير)

القتيل ، فأما الفتل خطأ فذهب كثير من أهل العلم الى أنه لا يرث أيضا نص عليه أحمد ويروى ذقك عن عمر وعلى وزيد وعبدالله بن مسعود وعبدالله بن والشعبي والثوري وشريك والحسن بن صالح ولا شريح وعروة وطاوس وجابر بن زيد والنخبي والشعبي والثوري وشريك والحسن بن صالح ووكيم والشانعي ويحيى بن آدم وأصحاب الرأي ، وورثه قوم من المال دون الدية وروي ذقك عن سعيد بن المسبب وعمرو بن شعيب وعطا، والحسن ومجاهد والزعري ومكحول والارزاعي وابن أي ذئب وأي ثور وابن المنذر وداود وروي شحره عن على لان ميراثه ثابت بالكتاب والسنة بخصص قائل العمد بالاجماع فوجب البقاء على الظاهر فيا سواه

وانيا الاحاديث المذكورة ولان من لا يرث من الدية لايرث من غيرها كقاتل العمد والخالف في الدبن والعمومات مخصصة بما ذكرناه

و فصل) والقتل المانع من الارث عو القتل بغير حق وهو المضمون يقود أو دية أو كفارة كالعمد وشبه العمد والخطأ وما جرى مجرى الخطأ كالقتل بالسبب وقتل الصبي والحجنون والنائم وما ليس بمضمون بشي. مما ذكرنا لم يمنع المبراث كالقتل قصاصاً أو حداً أو دنعا عن نفسه وقتل العادل الباغي أو من قصد مصلحة موايه بماله فعله من سقي دوا، أو بط جراح فمات ومن أمره إنسان عاقل كبير ببط خراجه أو قطع سلعة منه فتلف بذلك ورثه في ظاهر المذهب

وهذه قصة اشتهرت فلم تنكر فكانت إجماءا ولانه لو تجدد له صيد بعد موته وقع في شبكته التي نصبها في حياته ثبت له الملك فيه ولو وقع انسان في بئر حفرها لتعلق ضائه بتركته بعد موته فجاز ان يتجدد حق من أسلم من ورثته نرغيبا في الاسلام وحثا عليه فاما إذا قسمت التركة وتعين حتى كل وارث ثم أسلم فلا شيء له فان كان الوارث واحداً فمثى تصرف في التركة واحتازها كان كفسمها .

﴿مسئة ﴾ وأن عتق عبد بعد موت موروثه وقبل القسم لم يرث وجها واحداً )

نص عليه أحمد في رواية محمد بن الحكم وفرق ببن الاسلام والعتق وعلى هذا جمهور الفقهاء من الصحابة ومن بعدهم ، وروي عن ابن مسعود أنه سئل عن رجل مات وترك أباه عبدا قاءتى قبل ان يقسم ميراثه فقال له ميراثه ، وحكي عن مكحول وقتادة أنهما ورثا من اعتى قبل القسمة لان المانع من الميراث زل قبل القسمة أشبه مالو أسلم وقال أبو الحسن التميمي بخرج على قول من ورث المسلم أن يورث العبد إذا أعتى وليس بصحيح قال الاسلام قربة وهو اعظم الطاعات والقرب ورد الشرع بالأليف عليها فورد الشرع بتوريثه ترغيبا له في الاسلام وحثا عليه والعتى لا صنع له فيه ولا يحمد عليه فلم يصح قيامه عليه ولولا ما ورد من الاثر في توريث من أسلم لكان النظر يقتضي أن لا يرث من أم يكن من أهل الميراث حين الموت لان الملك ينتقل به إلى الورثة فيستحقونه فلايبقى لمن حدث من لم يكن من أهل الميراث حين الموت لان الملك ينتقل به إلى الورثة فيستحقونه فلايبقى لمن حدث شيء وإنما خالفناه في الاسلام الماثر وليس في العتى أثر يجب التسليم له ولاهو في معني ما فيه الاثر

175

قال أحمد إذا قنل العادل الباغي في الحرب يرثه عونقل محمد بن الحكم عن أحمد في أربعة شهدواعلى أُخْهُم بِالزِّنَا فَرَجَمَتْ فَرَجُوا مِعِ النَّاسِ بِرِثُونِهَا هُمْ غَيْرِ قَبْلَةً ، وعن أَحْمَـد رواية أخرى تدل على أن القتل يمنع الميراث بكل حال فأنه قال في رواية ابنيه صالح وعبـــد الله لا يرث العــادل البــاغي ولا يرث الباغي العادل، وهذا يدل على أن القنل يمنع الميراث بكل حال، وهذا ظاهر مذهب الشانعي أخذا بظاهر لنظ الحديث ولانه قاتل فأشبه الصبى والمجنون

وقال أبوحنينة وصاحباه كل قتل لامأئم نيه لايمنع المبراث كقتل الصبي والحجنونوالنائموالساقط على انسان من غير اختيار منه وسائق الدابة وقائدها وراكبها اذا قتلت بيدها أو فيها فانه برثه لانه قتل غير متهم فيه ولا مأثم فيه فأشبه الفتل في الحد

ولنا على أي حنيفة وأصحابه عموم الاخبار خصصنا منها الفتل الذي لايضمن ففيما عداه يبقي على مقتضاها ، ولانه قتل مضمون فيمنع الميراث كالخطأ

ولنا على الشافعي أنه فعل مأذون فيه فلم يمنع المبراث كما لو أطعمه أو ستماه باختياره فأفضى إلى تلفه ، ولانه حرم الميراث في محل الوفاق كيلا يفضي إلى إبجاد الفتل المحرم وزجراً عن أعدام النفس المعصومة وفي مسألتنا حرمان الميراث عنم افامة الحدود الواجبة واستيفا. الحقوق المشروعة ولايفضى

( فصل ) ولو ملك ابن عمه فد بره فعتق بموته لم برث لأنه رقبتي حين الموت فان قال أنت حر في آخر حياتي عتق وورث لانه حر حين الموت، ويحتمل ان لا يرث لان عثقه وصية له فيفضى إلى الوصة الوارث:

﴿مُسَالُةٌ ﴾ (ويرث أهل الذمة بعضهم بعضاً أن اتفقت أديانهم)

وجملة ذلك أن الحكفار يتوارثون إذا كان دينهم واحدا لا نعلم بين أهل العلم فيه خلافا ، ولا فرق في ذلك بين أمل اللهمة وغيرهم من الـكفار لان قول النبي وَتَطَلِّينِهُ ﴿ لَا يُرِثُ الْمُسْلَمُ الـكافر ولا الكافر المسلم » دايل على أن بعضهم برث بعضا ، وقول النبي عَلَيْكَ وهول ترك لنا عقيل من دار ، دليل على أن عقيلا ورث أباط اب دون جهنر وعلي لامهما كانا مسلمين ، وكان عقيل على دين أبيه مقيما عَكَةُ فَكَذَلَكُ لَمَا قَبِلُ لَانِي عَلَيْكِ أَبْنُ تَنزِلُ غَداً ﴿ قَالَ \* وَهُلَّ تُركُ لَمَا عَقبِلَ مَن رَباع ﴾ وقال عمر في عمة الاشعث بن قيس بربها أهل دينها

﴿ مسئلة ﴾ ( وهم ثلاث ملل اليهودية والنصر أنية ودين سائرهم )

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في ذلك فروي عنه حرب أن الكفر كله ملة واحدة اختارها الحلال، وبه قال حماد وابن شبرمة وأبو حنيفة والشافعي وداود لان توريث الآبا. من الابناء والابناء من الآبا، مذكور في كتابالله تمالى ذكرا عاما فلا يترك الا فيما استثناه الشرع ومالم يستثنه يبقى على العموم ولان قول الله تعالى ( والذين كفروا بعضهم أوليا. بعض ) عام في جميعهم، وروي عن الى إبجاد قتل محرم فهو ضد ماثبت في الاصل ولا يصح القياس على قتل الصبي والجنون لانه قتل محرم وتفويت نفس معصومة والتوريث ياضي اليه بخلاف مسئلتنا . اذا ثبت هذا فالمشارك في القتل في الميراث كالمنفرد به لانه يلزمه من الضمان بحسبه فلو شهد على موروثه مع جماعة ظلما فقتل لم يرثه وإن شهد بحق ورثه لانه غير مضمون

(فصل) أربعة أخرة قتل أكبرهم الثاني ثم قتل الثالث الاصغر سقط القصاص عن الاكبر لان ميراث الثاني صار قثالث والاصغر نصفين فلما فتل الثالث الاصغر لم يرث وورثه الا كبر فرجع اليه ميراث الثاني صار قثالث والاصغر جميعه فسقط عنه القصاص لميراثه بعض دم نفسه وله القصاص على الاصغر ويرثه في ظاهر المذهب فان اقتص منه ورثه ويرث أخوته الثلاثة ، ولو أن ابنين قتل أحدها أحد أبويهما وهما زوجان ثم قتل الآخر أباه الآخر سقط القصاص عن القاتل الاول ووجب على القاتل الأول لما قتل أباه ورث ماله ودمه أخوه وأمه ، فلما قتل الثاني أمه ورثها قال الاب صار له من دم نفسه تمنه فسقط القصاص عنه لذلك وله القصاص على الآخر فان قتله ورثه في ظاهر لذهب ، وإن جرح أحدهما أباه والآخر أمه وماتا في حال واحدة ولا وارث لها سواهما فلكل

احمد أن الكيفر ملل مختلفة اختاره أبو بكر وهو قول كثير من أمل العلم لان قول النبي ﷺ لا يتوارث اهل ملتين شني ، ينفي توارثهما ريخص عموم الكتاب ولم نسمم عن أحمد تصريحا بذكر اقسام الملل ، وقال القاضي الكفر ثلاث ملل اليهردية والنصر انية ودين من عدام لان من عدام يجمعهم أنه لا كتاب لمم وهذا قول شريح وعطا وعربن عبد العزيز والضحاك والخر والثوري والميث وشريك ومغيرة الضبي وابن أبي ليلي والحسن بن صالح ووكيع وروي ذلك عن مالك وعن النخمي والنوري الفولان مَا وماروي عن أحمد أنه قال الكفر ملل مختلفة ومجتمل أن أن يكون مللا كشيرة تزيد على ثلاث فتكون المجوسية ملة وعبدة الارثان ملة وعباد الشمس ملة فلايرث بعضهم بعضا يروى ذلك عن على وبه قال الزهري وربيعة وطائفة من اهل المدينة وأهل البصرة واسحاق وهو أصح الاقوال ان شاءالله اختاره شيخنا لفول النبي ﷺ ﴿ لا يتوارث أهل ملتين شتى ﴾ رو ما بو داود ولان كل فريقـين منهم لاموالاة بينهم ولا اتفاق في دين فلم يرث بعضهم بعضا كالمسلمين والـكمار والممومات في التوريث مخصوصة فيخص منها محل النزاع بالخبر والقياس ولان مخالفينا قطعوا التوريت بين أهل الحرب وأهل دار الاسلام فم اختلافهم في الملة أولى وقول من خص الملة بعدم الكتاب لا يصح لانه وصف عدمي لايقتضى حكمًا ولا جمعاً م لا بد لهذا الضابط من دليل يدل على اعتباره ،وقد افترق حكمهم فان المجوس يقرون بالجزية وغيرهم لايقرون بهاوهم مختلفون في معبوداتهم ومعتقداتهم وآرائهم يستحل بعضهم دما. بعض ويكفر بعضهم بعضافكانوا مللا كاليهود والنصارى ولانه قد روى الشعبي عن على رضي الله عِنه أنه جعل الكفر مالا مختلفة ولم نعرف له مخِالفا في الصحابة فيكون إجماعًا

واحد منها مال الذي لم يقتله و لكل واحد منها القصاص على أخيه إلا أنه لا يمكن أحدهما الاستيفاء أحد الابوين ولم يكونا زوجين فلكل واحد منها القصاص على أخيه إلا أنه لا يمكن أحدهما الاستيفاء إلا بابطال حق الآخر في منها أحدهما عن الآخر فللآخر قتل العاني ويرثه في الظاهر وإن بادر أحدهما فنتل أخاه سقطا القصاص عنه وورثه في الظاهر عنه و يحتمل أن لايرته ويجب القصاص عليه بتتله لان القصاصين لما تساويا و تعذر الجمع بين استيفائهما سقطا فلم يبق لهاحكم فيكون المستوفي منها معتديا باستيفائه فلا يرث أخاه و يجب القصاص عليه بقتله ، وإن أشكل كيفية موت الابوين وادعى كل واحد منها أن قتياه أولها موتا خرج في توريثهما ماذكرناه في الغرق من توريث كل واحد منها بعض دم نفسه فيسقط القصاص عنهما ومن كل واحد دية الآخر وماله .

﴿مسئلة﴾ قال (ولايرث مسلم كافر ا ولا كافر مسلما الأأن يكون معتقافياً خذماله بالولاء) أجم أهل العلم على أن الكافر لايرث المسلم، وقال جهور الصحابة والفقها، لايرث المسلم الكافر يروى هذا عن أبي بكر وعمر وعمّان وعلى وأسامة بن زيد وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم وبه قال يروى هذا عن أبي بكر وعمر وعمّان وعلى وأسامة بن زيد وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم وبه قال

﴿ مُسَالًة ﴾ ( وإن اختلفت أديانهم لم يتوارثوا )

لما روى عبد الله نعمر قال: قال رسول الله والمستخدم لا يتوارث أهل ملتين شتى »رواه أبو داود، لما روى عبد الله نعمر قال: قال رسول الله والمستخدم وهذا والمسلم على أنهم يتوارثون، وهذا يجبى على قولنا إن الكفر ملة واحدة على ما تقدم وهو قول أبي حنيفة والشافعي .

( مسئلة ) ( ولا يرث حربي ذمياً ، ولاذي حربياً )

ذكره القاضي لان الموالاة منقطعة بينهم ويحتمل أن يتوارثا لانهم من أهل ملة واحدة . قال شيخنا قياس المذهب عندي أن الملة الواحدة يتوارثون وإن اختلفت ديارهم لان العمومات من النصوص يقتضي توريثهم ولميرد بتخصيصهم نص ولا إجماع ولا يصح فيهم قياس فيجب العمل بعمومها ، ومفهوم قوله عايه السلام « لا يتوارث أهل ماتين شتى » ان أهل الملة الواحدة يتوارثون وضبطه التوريث بالملة والكفر والاسلام دليل على أن الاعتبار به دون غيره ولان مقتضى التوريث موجود فيجب العمل به مالم يقم دايل على تحقق المانع وقد نص أحمد في رواية الاثرم فيمن دخل الينا بأمان فقتل ، أنه يبعث بديته إلى ملكم حتى يدفعها إلى ورثته ، وروي أن عمرو بن أمية الضمري كان مع أهل بئر معونة بديته إلى ملكم حتى يدفعها إلى ورثته ، وروي أن عمرو بن أمية الضمري كان مع أهل بئر معونة فسلم ورجع الى المدينة فوجد رجلين في طريقه من الحي الذن قنلوهم وكانا أتيا الذي عشيلية في أمانه فسلم ورجع الى المدينة فوجد رجلين في طريقه من الحي الذن قنلوهم وكانا أتيا الذي عشيلية في أمانه ولم يعلم عرو فقتلها فوداها الذي صلى الله عامه وسلم ولا شك أنه بعث بديتهما الى أهلها ،

عمر وبن عمّان وعروة والزهري وعطا. وطاوسوالحسنوعمر بنعبد العزيز وعمرو بن دينار والثوري وأبو حنيفة وأصحابه ومالك والشانعي وعامة الفقها. وعليه العمل

وروي عن عمر ومعاذ ومعاوية رضي الله عنهم أنهم ورثوا المسلم من الكافر ولم يورثوا الكافر من المسلم من المسلم وحكي ذلك عن محمد بن الحنيفية وعلي بن الحسين وشعيد بن المسيب ومسروق وعبدالله ابن معقل والشعبي والخعي ويحبي بن يعمر واستحلق وليس عوثوق به عنهم قان أحمد قال ليس بين الناس اختلاف في أن المسلم لايرث الكافر وروي أن يحبي بن يعمر احتج القوله نقال حدثي أبوالاسود أن معاذاً حدثه أن رسول الله علييتي قال « الاسلام يزيد ولاينقص» ولا ننا ننكح نساء هم ولا ينكحون نساء الم ولا يرثوننا

ولنا ماروى أسامة بن زيد عن النبي وَلَيُكُلِيَّةُ أنه قال ﴿ لابرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر ﴾ متفق عليه ، وروى أبو داود باسناده عن عرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عرو قال ؛ قال رسول الله وَلَيْكِلِيَّةٍ ﴿ لا يَتُوارَثُ أَهِلَ مَلْتِينَ شَيّى ﴾ ولان الولاية منقطعة بين المسلم والكافر فلم يرثه كا لا يرث الكافر المسلم فأما حديثهم فيحتمل أنه أراد أن الاسلام يزيد بمن بسلم وبما يفتح من البلاد لاهل الاسلام ولا ينقص بمن يرتد لقلة من يرتد وكثرة من يسلم ، وعلى أن حديثهم مجمل وحديثنا فسر وحديثهم لم يتفق على صحته وحديثا متفق عليه فنهين تقديمه والصحيح عن عمر أنه قال ولا نرث أهل الملك ولا يرثوننا ٤ وقال في عمة الاشعث: يرثها أهل دينها ، فأما المعنق اذا خالف دينه دبن معنقه فنذ كره في باب الولا ، ان شاء الله تعالى

( فصل ) فأما المستأمن فيرثه أهل الحرب وأهل دار الاسلام ، وبهذا قال الشافعي ، قال القاضي ويث أهل الحرب بعضيم بعضاً سواء اتفقت ديارهم أو اختلفت ، وقال أبو حنيفة إذا اختلفت ديارهم بحيث كان لكل طائفة ملك ، ويرى بعضهم قتل بعض لم يتوارثا لانه لا موالاة بينهم فجعلوا اتفاق الدار واختلافها ضابطاً للتوريث وعدمه

ولا يعلم في هذا حجة من كتاب ولا سنة مع مخالفته لعموم النصوص المقتضي للتوريث ولم يعتبروا الدين في اثفاقه ولا اختلافه ، مع ورود الخبر فيه وصحت العبرة بهـا فان المسلمين يرث بعضهم بعضاً وان اختلفت الدار بهم فكذلك الكفار

﴿ مسئلة ﴾ ( والمرتد لايرث أحداً إلا أن يسلم قبل قسم الميراث )

لا نعلم خلافاً بين أهل العلم ان المرتد لا يرث أحداً ، وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وذلك أنه لايرث المسلم ، ولا المسلم الكافر » وذلك أنه لايرث المسلم ، ولا المسلم الكافر » ولا يقر على كفره فلم يثبت له حكم الدين الذي انتقل ولا يرث السكافر لانه يخالفه في حكم الدين لانه لا يقر على كفره فلم يثبت له حكم الدين الذي انتقل الله ولهذا لا تحل ذبيحته ولا نسكاح نسائهم وان انتقلوا الى دين أهل السكتاب ، ولا ن المرتد تزول

( فصل ) فأما الكفار فيتوارثون اذا كان دينهم واحداً لانهلم بين أهل اله لم فيه خلافا ، وقول النبي عَلَيْكِيْ ولا يرث المسلم الكفار » دايل على أن بعضهم برث بعضا ، وقوله الايتوارث أهل ملتين شي دايل على أن أهل الملة الواحدة برث بعضهم بعضا ، وقول النبي عَلَيْكِيْ وهم رك لنا عقيل من دار » دايل على أن عقيلا ورث أبا طالب دون جعفر وعلى لانهما كانا مسلمين وكان عقيل على دين أبيه مقيما بمكة فباع رباعه ؟ كة فلذلك لما قبل الذبي عَلَيْكِيْ أَن تغزل غداً ؟ قال \* وهل ترك لنا عقيل من رباع وقال عمر في عمة الاشعث بن قيس برتها أهل دينها فان اختلفت أديانهم فاختلف عن أحمد فروي عنه أن الكفر كله ملة واحدة برث بعضهم بعضا . رواه عنه عن حرب واختاره الخلال ، وبه قال حاد وابن شهرمة وأبو حنيفة والشافي وداود لان توريث الآبا من الابنا والابنا والابنا من الآبا مذكور في كتاب الله تعالى ذكراً عاما فلا يترك الا فيا استثناه الشرع ومالم يستثنه الشرع يبقى على العموم ولان قول الحة تعالى ( والذين كفروا بعضهم أوليا، بعض ) عام في جميعهم

وروي عن أحمد أن الكفر ملل مختلفة لا يرث بعضهم بعضا اختاره أبو بكر وهو قول كثير من أهل العلم لان قول النبي على الكفر هلايتوارث أهل ملتين شتى ينفي توارثهما و يخص عموم الكتاب ولم نسمه عن أحمد تصريحا بذكر أقسام الملل وقال القاضي أبو يعلى الكفر ثلاث ملل اليهودية والنصر انهة ردين من عداهم لان من عداهم بجمعهم أنهم لا كتاب لهم وهذا قول شريح وعطا، وعمر بن عبد العزبر والضحاك والحكم

أملاكه الثابتة له أو استقرارها فلان لا يثبت له ملك أولى ولو ارتد متوارثان فمات أحدهما لم يرثه الآخر لائن المرتد لا يرث ولا يورث ، فان أسلم قبل قسم الميراثورث ، لما ذكرنا من الحديث وقد ذكر ناه والحلاف فيه

( فصل ) (والزنديق كالمرتد فيا ذكرنا ) . والزنديق الذي يظهر الاسلام ويستسر الكفر وهو الذي كان يسمى منافقاً ، في عصر النبي صلى الله عليه وسلم ، ويسمى اليوم زنديقاً ، قال أحمد : مال الزنديق في بيت المال .

﴿ مسئلة ﴾ ( و إن مات على ردته فماله في عهوعنه أنه لورثته من السلمين ،وعنه أنه لورثته من أهل الدين الذي اختاره )

اختلفت الرواية عن احمد رحمه الله في مال المرتد إذا مات أو قتل على ردته فروي عنه أنه يكون فيها في بيت مال المسلمين. قال إلقاضي وهو الصحيح في المذهب، وبه قال ابن عباس وربيعة ومالك وابن أبي ليلى والشافعي وأبو ثوروا بن المنذر

وعن أحمد مايدل على أنه لورثنه من المسلمين يروى ذلك عن أبي بكر الصديق وعلى وابن مسفود رضي الله عنهم، وبه قال سعيد بن المسيب وجابر بن زيد والحسن وعمر بن عبد العزيز وعطاء والشعبى والحكم والاوزاعي والثوري وابن شبرمة وأهل العراق واستحاق إلا أن الثوري وأباحنيفة واللؤلؤي واستحاق

والثوري والليث وشريك ومغيرة والضبي وابن أبي الجلى والحسن بن صالح ووكيم ، وروي ذلك عن مالك . وروي عن النخعي واثنوري القولان معا ، ويحتمل كلام أحمد رضي الله عنه أن يكون الكفر مللا كديميرة فتكون الحبوسية ملة وعبادة الاوثان ملة أخرى وعبادة الشمس ملة فلا يرث بهضهم بعضا روي ذلك عن على وبه قال الزهري وربيعة وطائفة من أهل المدينة وأهل البصرة واسحاق وهوأصح الاقوال إن شا، الله تعالى لقول النبي عَيْمَا الله ولا يتوارث أهل ملتين شتى » ولان كل فريقين منهم لاهوالاة بينهم ولا اتفاق في دبن فلم يرث بعضهم بعضا كالمسلمين والكفار والعمومات في التوريث عصوصة فيخصوصة فيخص منها محل النزاع بالخبر والقياس ولان مخالفينا قطعوا التوارث بين أهل الحرب وأهل دار الاسلام مع اتفاقهم في الملة لانقطاع الموالاة فيم اختلاف الملة أولى وقول من حصر الملة بعدم دار الاسلام مع اتفاقهم في الملة لانقطاع الموالاة فيم اختلاف الملة أولى وقول من حصر الملة بعدم على اعتباره ثم قد افترق حكهم فان الحبوس يقرون بالجزية وغيرهم لايقر بها وهم مختلفون في معبوداتهم ومعنقد اتهم و آرائهم يستحل بعضهم دما، بعض و يكفر بعضهم بعضا ف كانوا مالما كاليهود والنصارى، وقد روي ذلك عن على رضي الله عنه فان المجوس يقرون بالجزية وغيرهم لايقر بها وهم مختلفون في معبوداتهم ومعنقد اتهم و ترائهم يستحل بعضهم دما، بعض و يكفر بعضهم بعضا ف كانوا مالما كاليهود والنصارى، وقد روي ذلك عن على على مورف له مخالف في الصحابة فيكون اجماعا

( فصل ) وقياس المذهب عندي أن الملة الواحدة يتوارثون وإن اختلفت ديارهم لان العمومات من النصرص تقتضي توريثهم ولم يود بتخصيصهم نص ولا اجهاع ولا يصح فيهم قياس فيجب العمل

قالوا ما اكتسبه في ردته يكون فيئا ولم يفرق أصحابنا بين تلاد ماله وطارفه ووجه ذلك أنه قول الحايفتين الراشدين فانه يروى عن زيد بن ثابت قال: بعثني أبو بكر عند رجوعه الى أهل الردة أن اقسم مالهم بين ورثتهم المسلمين ، ولان ردته ينتقل بها ماله فوجب أن ينتقل إلى ورثته من المسلمين كما لو انتقل بالموت .

( فصل ) وقد ذكرنا أن الزند بق كالمرتد لا يرث ولا يورث وقال مالك في الرنديق الذي

بعمومها ومفهوم قوله عليه السلام « لا يتوارث أهل ملتين شتى » ان أهل الملة الواحدة يتوارثون وضبطه بتوارث أهل ملتين شتى ان أهل الملة الواحدة يتوارثرن وضبطه التوريث بالملة والكفر والاسلام دليل على أن الاعتبار به دون غيره ، ولان مقتضى التوريث موجود فيجب العمل به مالم يقم دليل على تحقق المنافع . وقد نص أحمد في رواية الاثرم في من دخل البنا بأمان فقه تل أنه يبعث بديته إلى ملكهم حتى يدفعها إلى الورثة

وقد روي أن عمرو بن أمية كان مع أهل بئر معونة فسلم ورجع إلى المدينة فوجد رجلين في طريقه من الحي الذي قتلوهم وكانا أنيا النبي عَلَيْكَا في أمان ولم يعلم عمرو فقنلها فوداهما النبي عَلَيْكَا ولا شك في انه بعث بديتها الى أهلهما

وقال القاضي قياس المذهب عندي اله لا برث حربي ذميا ولا ذمي حربيا لان المولاة بينها منقطعة ، فأما المستأمن فيرثه أهل الحرب وأهل دار الاسلام وجهذا قال الشاجي رضي الله عنه ، وبه قال أبو حنيفة إلا أن المستأمن لا يرثه الذمي لان دارهما مختلفة

قال القاضي وبرث أهل الحرب بعضهم بعضا سواء اتفقت ديارهم أواختافت رهذا قول الشافعي

يهم بذي ورثته عند موته : ماله لورثته من المسلمين مثال من برتد إذا حضره الموت ، قال : وترثه زوجته سواء انقضت عدتها أو لم تنقض ، كالذي يطلقها زوجها في مرض موته ليحرمها الميراث لانه فار من ميراث انعقد بسبب ميراثه فورثه كالمطلق في مرض الموت.

و لذا قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يرث المسلم الـكافر »

قال شيخنا وقياس المذهب أن أحد الزوجيين إذا ارتد في مرض مونه ورثه الآخر لانه فعل ما يفسخ النسكاح في مرض موته أشبه الطلاق ، وفعل المرأة ما يفسخ نكاحها لا يسقط ميراث روجها ويخرج في ميراث سائر الورثة مثل ما في الزوجين فيكون مثل مذهب مالك ، وقال أبو يوسف إذا ارتدت المريضة فاتت في عدتها أو لحقت بدار الحرب ورثها زوجها .

وروى اللؤلؤي عن أبي حنيفة إذا ارتد الرجل فقتل على ردته أو لحق بدار الحرب بانت منه امرأته ، فان كانت مدخولا بها ورثته في عدتها وإن كانت غير مدخول بها بانت ولم ترثه وإن ارتدت المرأة في غير مرض فاتت لم يرثها زوجها لا أنها عندهم لا تقتل فلم تكن فارتمن ميرا ته بخلاف الرجل فصل ﴾ (وارتداد الزوجين معاً كارتداد أحدها في فسنخ نكاحها وعدم ميراث أحدها من الآخو سواء لحقا بدار الحرب أو أقاما بدار الاسلام ) ، وبه قال مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة إذا ارتدا معاً لم يفسخ النكاح ولم يتوارثا .

ولنا أنهما مرتدانُ فلم يتوارثا كما لوكانا في دار الاسلام ولو ارتدا جميعاً ولهماأولادصنار لم يتبعوهم ( المغني والشرح الكبير ) ( ٢٢) ( الجزء السابع )

رضي الله عنه ، وقال أبوح:يفة إذا اختلفت ديارهم بحيث كان لكل طائفة المك و يرى بمضهم قتل بعض لم يتوارثا لانهـم لا موالاة بينهم أشبه أهل دار الحرب فجعلوا اتفاق الدار واختلافها ضابطا التوريث وعدم ولانعلم في هذا كله حجة من كتاب ولا سنة مع مخ لفته لعموم النص المقتضي التوريث ولم يعتبروا المدين في أتفاقه ولا اختلانه مع ورود الخبر فيه وصحة العبرة فيها فانالمسلمين يرث بمضهم بعضا وان اختلفت الدار بهم فكذلك الكفار ولا يرث المسلم كافراً ولا الكافر مسلما لاختلاف الدين بهم وكذلك لايرث مختلفا الدين أحدهما من صاحبه شيئا

# ﴿ مسئلة ﴾ قال ( والمرتد لا يرث احدا الا أن يرجع قبل قسمة الميراث)

لانعلم خلافا بين أهل العلم في أن المرتد لا يرث أحداً وهذا قول مالاى والشافعيو أصحاب الرأمي ولا نعلم عن غيرهم خلافهم وذلك لانه لا يرث مسلما لنول النبي وللطلية ٤ لا يرث كانو مسلما ٥ ولا يرث كافراً لانه مخالفه في حكم الدين لانه لا يقر على كفره فلم يثبت له حكم أهل الدبن الذي انتقل اليه ولهذا لا تحل ذبيحته ولا ذكاح نسائهم وان انتقلوا الى دبن أهل الكتاب، ولان المرتد

في رديهم ولم يرثوا منهم شيئاً ولم يجز استرقاتهم سوا. ألحقوهم بدار الحرب أو لا ، وبهذا قال الشافمي وقال أبو حنيفة وأصحابه من الحقوم بدار الحرب منهم يصير مرتداً يجوز سبيه ومن لم يلحقو. بدار الحرب فهو في - كم الاسلام فاما من ولد بعد الردة بستة أشـهر فذكر الخرقي مايدل على أنه يجوز استرقاقه وهو قول أبي حنيفة ، وأحد قولي الشافعي ، والقول الثاني لا يسبون وهومنصوصالشافعي ﴿ فصل ﴾ قال الشيخ رضي الله عنه ﴿ وَإِن أَسلِمِ الْجُوسِ أَو تَحَا كُمُوا اليَّنَا وَرَثُوا بَجِمِيعِ قراباتِهم

نص عليه أحمد وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وابن عاس وزيد في الصحيح عنه ، وبه قال الثوري والنخمي وقتادة وابن أبي ليلي وأبو حنيفة وأصحابه ويحيى بن آدمواسحاق وداودوالشافعي في أحد قوليه واختاره بن اللبان .

وعن زيد أنه ورثه بأقوى القرابتين وهي التي لا تسقط بحال، وبه قال الحسن والزهري والاوزاعي ومالك والليث وحماد، وهو الصحيح عن الثانعي وعن عمر بن عبــد العزيز ومـكحول والشعى القولان جميماً واحتجوا بأنهما قرابتان لا يورث بهما في الاسلام فلا يورث بهما في غير. كما لو أسقطت احداها الأخرى.

ولنا أن الله تعالى فرض للإمالئلث والاختالنصف فاذا كانت الام أختــاً وجباعطاؤها مافرض الله تعالى لها في الاثنين كالشخصين ولانهما قرابتان ترث بكل واحدة منهما منفردة لا تحجب احداها الأُخرى ولا يرجح بها فترث بهما مجتمعتين كزوج هو ابن عم ، أو ابن عم هو أخ لاً مولذوي الارحام تزول أملاكه الثابتة له واستقرارها فلأن لا يثبت له لك أولى . ولو ارتد متوارثان فيات أحدهما لم يرثه الآخر فان المرتد لا يرث قسم له على ماسنذ كره في المسئلة التي بهدها انشاء الله تعالى

( فصل ) والزنديق كالمرتد فيما ذكرنا ، و لزنديق هو الذي يظهر الاسلام ويستسر بالكفر وهو المنافق كان بسمى في عصر النبي على النبي على المنافق كان بسمى في عصر النبي على النبي على المنافق المنافق كان بسمى أي الحال ولم يرثأ حدها الآخر ( فصل ) إذا ارتد احد الزوجين قبل الدخول انفسخ النكاح في الحال ولم يرثأ حدهما الآخر وان كانت ردته بعد الدخول ففيه روايتان ( احداهما) يتمجل الفرقة ( والاخرى ) يقف على انقضاء العدة وأمرما مات لم يرثة الآخر

﴿مسئلة ﴾ قال ( وكذلك من أسلم على ميراث قبل أن يقسم قسم له )

اختلفت الرواية فيمن أسلم قبل قسم ميراث موروثه المسلم فنقل الاثرم ومحمد بن الحكم انه يرث وروي نحو هذا عن عمر وعثمان والحسن بن علي وابن مسعود وبه قال جابر بن زيد والحسن ومكحول

المدلين بقرابتين وقيامهم فاسد لان القرابتين في الاصل تسقطاحداهماالاخرى إذا كانافي شخصين فكندك إذا كانا في شخص واحد وقولهم لا يورث بهما في الاسلام ممنوع فانه إذا وجد ذلك من وطيء شبهة في الاسلام ورث بهما ثم أن امتناع الارث بهما في الاسلام لعدم وجودهما فلو تصور وجودها ورث مما بدليل أنه قدورث بنظيرهما في أبن عم هو زوج أو أخ من أم قال أبن اللبان واعتبارهم عندي فاسد من قبل ان الحبدة تكون اخناً لاب فان ورثوها بكونها جدة لـكون الابن يسقط الاخت دونها لزمهم توريثها لكونها اختأ لكون الام تسقط الجدة دونها وخالفوانص الكتاب في فرض الاخت وورثوا الجدة التي لانص للكتاب في فرضها وهو مختلف فيهم فمنهم من قال هو طعمة وليس بفرض مسمى ويلزمهم أن البيت أذا خلف أمه وأم أم هي أخت أن لا يؤتوها شيئاً لأن الجدودة محجوبة وهي أقوى القرابتين وجملوالاخوة تارة أقوى ونارة أضعف وأن قالوا أقوىالقرابتين الاخوة لأن ميراتها أوفر لزمهم في أم هي أخت جمل الأخوة أقوى من جهة الأمومة ويلزمهم في أسقاط مع الابن والاخ من الابو بن مائزم القائلين بتقديم الجدودة مع الام نان قالوا توريثها بالقرابتين يفضي الي حجب الام بنفسها اذا كانت اختاً وللميت اخت اخرى قلنا وما المانع من هذا فان الله تعالى حجب الام بالاختين بقوله فانكان له اخوه فلامه السدس من غير تقييد بغيرها تم هم حجبوها عن ميراث الاخت بنفسها ففد دخلوافيا انكروه بلهو اعظم لأنهم فروا منحجب التنقيص الى حجب الاسقاط فاسقطوا الفرض الذي هواوكد بالكلية محافظة على بعض الغرض الادنى وخالفوامدلول اربعة نصوص من كتاب الله تعالى لابهم اعطوا الام الثاث وأما فرض الله تعالي لها مع الاختين السدس والثاني ان الله تعالى

وقتادة وحميد وإياس بن معاوية وإسحاق ، فعلى هذا ان أسلم قبل قسم بعض المال ورث بما بتي ، وبه قال الحسن ، ونقل أبو طالب فيمن أسلم أبعد الموت لا يرث قد وجبت المواريث لاهلها ، وهذا المشهور عن علي رضي الله عنه وبه قال سعيد بن المسيب وعطا، وطارس والزهري وسلمان بن يسار والنخي والحكم وأبر الزناد وأبر حنيفة ومالك والشانبي رضي الله عنه وعامة الفقها، لفول النبي علي المسلمين الما يرث الكافر المسلم، ولان الملك قد انتقل بالموت إلى المسلمين فلم بشاركهم من أسلم كما لو اقتسموا ولان المانع من الارث متحقق حال وجود الموت فلم برث كالوكان رقيقا فأعتق أو كما لو بقي على كفره

ولنا قول النبي عَلَيْكَانَةُ « من أسلم على شي. فهو له » رواه سعيد من طريقين عن عروة وابن أبي مليكة عن النبي عَلَيْكَانَةُ « وروى أبر داود باسناده عن ابن عباس قال قال رسول الله عَلَيْكَانَةُ « كل قسم مليكة عن النبي عَلَيْكَانَةُ « كل قسم قسم في الجاهلية فهو على قسم الاسلام »

وروى ابن عبد البر باسناده في التمهيد عن زيد بن قتادة العنبري ان انسانامن أهله مات على غير دين الاسلام فور ثته أخري دوني و كانت على دينه ثم ان جدي اسلم وشهد مع النبي علي التي والميانية حنينا فتو في فلبثت سنة و كان ترك مير انام ان أخري أسلمت فحاصمتني في الميراث الى عثم ان رضي الله عنه فحد أه عبد الله بن أرقم ان عمر قضى انه

أَعَا فَرْضُ لَـكُلُ وَاحْدَةً مِنَ الْاَخْتَيْنُ ثَاثَا فَاعْطُوا احْدَاهُمَا النَّصْفُ كَامِلاً وَالثَّالُثُ انَ الله تعالى فَرْضُ لَلْحَتَيْنُ الثَّاثِينِ الثَّاثِينِ الرَّابِعِ انْ مَقْتَضَى الآية أَنْ يَكُونُ الْـكُلُ وَاحْدَةً مِنْ للاحْتَيْنُ الثَّاثُ وَهَذَهُ احْدًا فَلْمُ اللَّهُ عَلَى اللهُ عَنْ كَلامُ ابنِ اللَّبَانَ اللَّافِ وَهَذَهُ احْدًا فَلْمُ عَنْ كَلامُ ابنِ اللَّبَانَ

(فصل) والمسائل التي يجتمع فيها قرابتان ويصح الارث بهما ست احداهن فى الذكور وهوعم هو اخ لام وخمس في الاناث وهي بنت هي اخت او بنت ابن وام هي اخت وام ام هي اخت لاب وام اب هي اخت لام فن ورثهم بأقوى القرابتين ورثهم بالبنوة والامومة دون الاخوة و بنوة الابن واختلفوا في الجدة اذا كانت اختاً فنهم من قال الجدودة اقوى لانهاجهة ولادة لا تسقط بالولد ومنهم من قال الاخوة اقوى لانها اكثر ميراثاً وقال ابن شريح وغيره هو الصحيح ومن ورث بأقوى القرابتين لم يحجب الام بأخوة نفسها الا ماحكاه سحنون عن مالك انه حجبها بذلك والصحيح عنه الاول ومن ورث بالقرابتين حجبها بذلك ومي كانت البنت اختاً والميت رجل فهي اخت لام ومي كان امراة فهي اخت لام أو ام أب هي اخت لاب فهو محال

والنصف بكونها أخناً لاب والساقي للعم فان كان معها أخت أخرى لم ترث بكونها أما الا السدس للمنها أخناً لاب والساقي للعم فان كان معها أخت أخرى لم ترث بكونها أما الا السدس لانهاانحجبت بنفسها وبالاخت الاخرى ومن ورثها بأقوى القرابتين ورثهاالثاث بكونها أماو لم يحجبها بنفسها

﴿مسئلة﴾ (ولا يرثون بنكاح ذوات المحارم ولا بنكاح لايقرون عليه، لو أسلموا )

المجوس ومن جرى مجراهم من ينكح ذوات المحارم إذا أسلموا وتحاكموا الينا. قال شيخنا لا ملم خلافا

من أسلم على ميراث قبل أن يقسم فله نصيبه فقضى به عثمان فذهبت بذاك الاول وشار كذبي في هذا وهذه قضية انتشرت فلم تذكر فكانت اجماعا ولانه لو تجدد له صيد بهد موته وقع في شبكته التي نصبها في حياته اثبت له الملك فيه ، ولو وقع انسان في بئر حفرها لتعلق ضانه بنركته بهد موته فجاز أن يتجدد حق من أسلم من ورثنه بنركته ترغيبا في الاسلام وحثا عليه ، فأما اذا قسمت النركة وتعين حق كل وارث ثم أسلم فلا شيء له وإن كان الوارث واحداً فاذا تصرف في التركة واحتازها كان منزلة قسمتها

( فصل ) ومن كان رقيقا حين موت موروثه فأعتى قبل القسمة لم يرث ؛ نص عليه أحد رضي الله عنه في رواية محد بن الحم وفرق بين الاسلام والعتق وعلى هذا جمهور الفقهاء من الصحابة ومن بهدهم . وروي عن ابن مسهود أنه سئل عن رجل مأت وترك أباه عبداً فأعتق قبل أن يقسم ميوائه فقال له مهوائه .

وحكي عن مكحول وقتادة أنهما ورثا من أعتق قبل القسمة لأن المانع من الميراث زال قبل القسمة فأشبه مالو أسلم، قال أبو الحسن النميمي يخرج على قول من ورث المسلم أن يورث العبد اذا أعتق وليس بصحيح فان الاسلام قربة وهو أعظم الطاعات، والقرب ورد الشرع بالتأليف عليها

في أنهم لا يرثون بنكاح ذوات المحارم فأما غيره من الانكحة فكل نكاح اعتقدوا صحته وأفرواعليه بعد إسلامهم توارثوا به سواء وجد بشروطه المعتبرة في نكاح المسلمين أولا ومالا يقرون عليه بعد اسلامهم لا يتوارثون به والمجوس وغيرهم في هذا سواء فلو طلق الكافر امرأته ثم نكحها ثم أسلما لم يقراعليه وان مات أحدها قبل اسلامها لم يرثه الآخر وكذلك إن مات أحدها قبل اسلامها لم يتوارثا في قول الجميع وأصل الاختلاف في الميراث الاختلاف فيما يقران عليه ان أسلما أو تحاكما الينا ونذكر ذلك في نكاح الكفار إن شاء الله تعالى

(فصل) وإذا مات ذي لا وارث له كان ماله فينًا وكذلك ما فضل من ماله عن وارثه كمن ليس له وارث الا أحد الزوجين لا نه مال ليس له مستحق معين فكان فيئًا كال الميت المسلم الذي هو كذلك مسائل من هذا الباب مجوسي تزوج ابنته فأولدها بنتا ثم مات عنها فلها الثلثان لانهما ابنتان ولا ترت المحبرى بالزوجية في قول الجميع فان مات المحبرى بعده فقد تركت بنتا هي أخت لاب فلها النصف بالبنوة والباقي بالاخوة وإن مات الصغرى أولا فقد تركت أما هي أخت لاب فلها النصف والثلث بالمفرا بتين ومن ورث بأقوى القرا بتين لم يورثها بالاخوة شيئا في المسئلة الاولى لا نه لم يمنع توريث الشخص بفرض وتعصيب لتوريث ابن العم اذا كان زوجاً أو أخا لام وانما منع الارث بفرضين فان كان الجوسي أولدها بنتين ثم مات المنزى بعده فقد تركت بنتين هما أختان لاب وان لم تمت الكبرى بل مات احدى الصغير تين فقد تركت بنتين وأما هي أخت لاب فلامها السدس بكونها أما والسدس بكونها أما والمت المنت الحت الاب

فورد الشرع بتوريث ترغيبا له في الاسلام وحدًا عليه والعتق لاصدَّم له فيه ولا يحمد عليه فلم يصح قر سه عليه ولولا ماورد من الآثر من أوريث من أسلم لكان النظر يقتضي أن لايرث من لم يكن من أهل الميراث حين الموت لان الملك ينتقل به إلى الورثة فيستحقونه فلا يبقى لمن حدث شيء ع لهكن خافناه في الاسلام اللاثر عوليس في العتق أثر يجب التسليم له ولا هو في معنى مافيه الاثر فيبتي على موجب القياس.

## ﴿ مُسَنَّلَةً ﴾ قال ( ومتى قتل المرتد على ردته فماله ذي، )

اختلفت الرواية عن أحمد في مال المرتد اذا مات أو قتل على ردته فروي عنه أن يكون فينا في ببت مال المسلمين ، قال القاضي هر صحيح في المذهب وهو قول ابن عباس وربيعة ومالك وابن أي ليلى والشافي رضي الله عنه وأبي ثور وابن المنذر ، وعن أحمد ما يدل على أنه لورثته من المسلمين، وروي ذلك عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وعلى وابن مسعود رضي الله عنه وعلى وابن مسمود وأهدل والمدين وعمر بن عبد العزيز وعطاء والشعبي والحديم والاوزاعي والثوري وابن شهرمة وأهدل

وانحجبت بنفسها وأختها عن السدس وللاخت النصف وعلى القول الآخر لها الثلث بالامومةولاشيء لها بالاخوة ولا تنحجب ما والاخت النصف فقد استوى الحـكم في القولين وان اختلف طريقهما وعلى ما حكاه سيحنون لها السدس وتنججب بنفسها وأختها وان أولدها المجوسي ابناً وبنتائج مات وماتت الصغرى بعده فقد خلفت أما هي أخت لاب وأخا لاب وأم فلامها السدس والباقي الاخ ولا شيء الام بالأخوة لأن الاخ للا بوين يحجبها وعلى القول الآخر الام الثاث كا.لا إذا تروج المجوسي أ. و فأولدها بنتاً ثم مات فلامه السدس ولابنته النصف ولا ترث أمه بالزوجية ولا ابنه بكونها أخناً لام شيئاً وإن ماتت المكبري بعده فقد خلفت بنتاً هي بنت ابن فلها الثلثان بالفرابتين وعلى القول الآخر لهاالنصف وإنْ ماتت الصغرى بعده فقد تركت أما هي أم أب فاما الثاث بالا.ومة لا غير على القولين جميعاً وان نُرُوجِ ابْنَتُهِ فَأُولِدُهِا بْنَتَا ثُمْ تُرُوجِ الصَّغْرِي فَأُولِدُهَا بِنْتَا ثُمْ مَاتَ وَمَا نَتَاا كَبْرِي بَعْدُهُ فَقَدْ تَرَكَتَ أَخْتِهَا لابيها احداهما بنتها والاخرى بنت بنتها فلينتها النصف والباقي بينهما وعلى القول الآخر لبنتها النصف والباقي للصغري وإن مات الوسطى بعده فقد تركت أختيها إحداهما أمها والاخرى بنتها فلامها السدس ولبنتها النصف والباقي بينهما وعلى القول الآخر الباقي العصبة وإن ماتت الصغرى بعد فقد خلفت أختيها إحداهما أمها والاخرى جدتها فلامها السدس واثلثان بينهما وقد انحجبت الام بننسها وبأمهاعن السدس وعلى القول الآخر من جبل الاخوة أقوى فللـكبرى انصف وللوسطى الثلث والباقي للعصبة ومن جمل الجدودة أقوى لم يورث الكبرى شيئا لانها لا ترث بالاخوة لكونها ضعيفة ولا بالجدودة لكونها محجوبة بالأمومة وإن ماتت الصغرى بعد الوسطى فقد خلفت جدة هي أخت لاب فلها الثلثان

العراق واسحاق لان الثوري وأبا حنيفة والاؤلؤي واسحاق قالوا مااكتسبه في ردته يكون فينا ولم يفرق أصحابنا بن تلاد ماله وطارف ووجه هذا القول أنه قول الحليفتين الراشدين فانه يروى عن ذيد بن ثابت قال بدش أبو بكر عند رجوعه إلى أحل الردة أن أقسم أموالهم بن ورثتهم المسلمين ، ولان ردته ينتقل بها ماله فوجب أن ينتقل إلى ورثته المسلمين كالو انتقل بالموت

وروي عن أحمد رواية أن ماله لاهل دينه الذي اختاره إن كان هذه من يوثه وإلا فهو في ، اوبه قال داود ، وروي عن علقمة وسعيد بن أبي عروة لانه كافر فورثه أهل دينه كالحربي وسائر الكذار والمشهر الاول لقول النبي ويتالين ه لايرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » وقوله « لايتوارث أهل ملتين شتى » ولانه كافر فلا يوثه المسلم كالكافر الاصلي ، ولان ماله مال مرتد فأشبه الذي كسبه في ردته ، ولا يمكن جعله لاهل دينه لانه لايرشم فلا يوثونه كغيرهم من أهل الاديان ، ولانه مخالفهم في حكمهم قانه لايقر على ما نتقل اليه ولا تؤكل له ذبيحة ولا يحل ذكاحه إن كان امرأة فأشبه الحربي مع الذمي ، فان قيل اذا جعاتموه فيئا فقد ورثتموه المسلمين قلما لا يأخذونه ميراثا بل يأخذونه فيئا كا بؤخذ مال الذمي اذا لم يخاف وارثا و كالهشور

بالفرابتين ومن ورث باحداهما فلها السدس عند قوم وعندان شرع ومن وافقه لها النصف وهي اختيار الخبري ، مجوسي تزوج أمه فأولدها بنتاً ثم تزوج بنته فأولدها ابنا ثم تزوج الابن جدته فأولدها بنتاً ثم مات المجوسي ثم مانت أمه فقد خلفت بنتاً هي بنت ابن وبنتاً أخرى هي بنت ان ابن وخلفت ابن أن هو زوجها فلابنتيها الثلثان والباقي بين الكبرى وابنها على ثلاثة وتصح من تسعة للكبرى أربعة وللصغرى ثلاثة وللذكر سهاز وعلى القول الآخر الباقي للذكر وحده فان ماتت بعده بنته فان الكبرى جدتها أم أبيهاوهي أخنها من أمها فلها السدسان بالقرابتين وفي الثاني لها سدس باحداها بنته فان الكبرى حدثها أم أبيهاوهي أخنها من أمها فلها السدسان بالقرابتين وفي الثاني لها سدس باحداها فصل) وان وطيء مسلم بعض محارمه بشبهة أو اشتراها وهو لا يعرفها فوطئها وولدت له واتفق فل هذه لانسان فالحكم فيها مثل هذا سواء

(فصل) في الترويج في المرض والصحة ، حكم النكاح في الصحة ، والمرض سوا ، في محة المقدو توريث كل واحد منها من صاحبه في قول الجمهور وبه قال أبو حنيفة والشافعي وقال مالك اي الزوجين كان مريضاً مرضاً مخوفا حال عقد الذكاح فالذكاح فاسد لا يتوارثان به إلا أن يصبها فيكون لحا الم هي في ثلاثة مقدما على الوصية ومن الزهري ويحيي بن سعيد مثله واختلف أصحاب مالك في نكاح من لا يرث كالامة والذمية فقال بعضهم يصح لانه لايتهم بقصد توريثها ومنهم من أبطله لجواز أن تكاح من لا يرث كالامة وابن أبي ليلي الصداق والميراث من الثلث وقال الاوزاعي الذكاح صحيح ولا ميراث بينها وعن النام بن محمد والحسن ان قصا، الاضرار بورثته فالذكاح باطل وإلا فهو صحيح ولا ميراث بينها وعن النام بن محمد والحسن ان قصا، الاضرار بورثته فالذكاح باطل وإلا فهو صحيح

( فصل ) والزنديق كالمرتد لايرث ولا يورث ، وقال مالك في الزنديق الذي يتهم بزي ورثته عند موته ماله لورثته من المسلمين مثل من يرتد اذا حضره الموت قال وترثه زوجته سوا، انقضت عدتها أو لم تنقض كالتي يطلقها زوجها في مرضموت ليحرمها الميراث لانه فارمن ميراث من الموت ميراثه فورثه كالمطلقة في مرض الموت

ولنا قول الذي عَلَيْكُنْ لا يرث المسلم الكافر » وقياس المذهب أن أحد الزوجين اذا ارتد في مرض موتة يرثه الا تخر لانه فعل ما يفسخ النكاح في مرض موته فأشبه الطلاق وفعل المرأة ما يفسخ نكاحها ويخرج في ميراث سائر الورثة مثل الزوجين فيكون مثل مذهب مالك ، وقال أبو يوسف اذا او تدت المريضة فمات في عدتها أو لحقت بدار الحرب ورثها زوجها

وروى الاؤلؤي عن أبي حنيفة اذا ارتد الرجل فقتل على ردته ألحق بدار الحرب بانت منه امرأته فان كانت مدخولا بها ورثته اذا كان ذلك قبل انقضاء عدتها ، وإن كانت غير مدخول بها بانت ولم ثرثه ، وإن ارتدت المرأة من غير مرض فمانت لم يرثها زوجها لانها عندهم لانقتل فلم تكن فارة من ميراثه بخلاف الرجل

ولنا أنه عقد معاوضة يصح في الصحة فصح في المرض كالبيع ولانه نكاح صدر من أهله في في محله بشرطه فصح كحال الصحة وقد روينا أن عبدالرحمن بنأم الحكم تزوج في مرضه ثلاث نسوة أصدق كل واحدة الفا ليضيق بهن على امرأته ويشركنها في ميراثها فأجيز ذلك واذا ثبت محة النكاح ثبت الميراث بعموم الآية

( فصل ) ولا فرق في ميراث الزوجين بين ما قبل الدخول و بعده لعموم الآية ولان النبي عَلَيْكِيْرُةُ قضى في بروع بنتواشق أن لها الميراث وكان زوجها مات عنها قبل الدخول بها ولم يكن فرض لهاصداقا ولأن النكاح صحيح ثابت فيورث به كما بعد الدخول

( فصل ) فأما النكاح الفاسد فلا يثبت به التوارث بين الزوجين لانه ليس بنكاح شرعي ومتى اشتبه من نكاحها فاسد بمن نكاحها محيح فالمنصوص عن أحمد أنه قال فيمن تزوج أختين لا يدري أيها تزوج أول أنه يفرق بينها وتوقف عن ان يتمول في الصداق شيئاً قال أبو بكر يتوجه على قوله أن يقرغ بينها فعلى هذا الوجه يقرع بينهما في الميراث إذا مات عنهما وعن النخمي والشعبي ما يدل على أن الميراث يقسم بينهن على حسب الدعاوى والتنزيل كميراث الخنائى وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وقال الشافعي يوقف المشكوك فيه من ذلك حتى يصطلحن عليه أو يتبين الامر فلو تزوج امرأة في عقد واربها في عقد ثم مات وخلف أخا ولم يعلم أي العقدين سبق ففي قول أبي حنيفة كل واحدة تدعي مهراً كاملا ينكره الاخ فيعطي كل واحدة نصف مهر ويؤخذ ربع الباقي تدعيه الواحدة والا ربع فيقسم نصفه للواحدة ونصفه للاربع وعند الشافعي أكثر ما يجب عليه أربعة مهور فيأخذ

( فصل ) وارتداد الزوجين معا كارتداد أحدهما في فسخ نكاحهما وعدم ميراث أحدها من الآخر سوا، لحقا بدار الحرب أو أقاما بدار الاسلام ، وبهسذا قال مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة إذا ارتدا معالم ينفسخ النكاح ولم يتوارثا لان المرتد لا يرث المرتد ما داما في دار الاسلام فان لحقا بدار الحرب توارثا

ولذا أنهما مرتدان فلم يتوارثا كما لو كانا في دار الاسلام . ولو ارتدا جميعا ولهما أولاد صفار لم يتبعوهم في ردتهم ولم يرثوا منهم شيئا ولم يجز استرقاقهم سوا لحقوهم بدار الحرب أو لم يلحقوهم ومهذا قال الشافعي رحمه الله وقال أبو حنيفة وأصحابه من ألحقوه بدار الحرب منهم بصير مرتداً بجوز سبيه ومن لم يلحقوه بدار الحرب فهو في حكم الاسلام ، فأما من ولد بعد الردة بسنة أشهر فذكر الحرق رضي الله عنه ما يدل على انه بجرز استرقاقه ، وهوقول أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي والقول الثاني لا يسبون وهو منصوص الشافعي .

(فصل) فاذا لحق المرتد بدار الحربوقف ماله فان الم دفع اليه وان ماتصار فينها ، وبهذاقال مالك والشافعي رضي الله عنها وجعل أهل العراق لحاقه بدار الحرب كوته في زوال ملكه وصرف

ذلك يوقف منها مهر بين النساء الحم م ويبقى ثلاثة تدعي الواحدة ربعها ميراثاً ويدعي الاخ ثلاثة أرباعها فيوقف منها ثلاثة أرباع مهربين النساء الحم م وباقيها وهو مهران وربع بين الاربيع والاخ ثم يؤخذ ربع ما بقي فيوقف بين النساء الحم والباقي للاخ

(فصل) فان تزوج امرأة في عقد واثنتين في عقد وثلاثاً في عقد ولم يعلم السابق فالواحدة نكاحها صحيح فلها مهرها ويبقى الشك في الحمٰس ، فعلى قول أهل العراق لهن مهران بيقين والثالث لهن في حال دون حال فيكون لهن نصفه ثم يقسم ذلك بينهن لكل واحدة نصف مهر ثم يؤخذ ربع الباقي لهن ميرا أنَّا فللواحدة ربعه يقيناً وتدعى نصف سدسه فتعطى نصفه فيصير لها من الربع سدسه وتمنه وذلك سبعة من أربعة وعشرين والاثنتان يدعيان ثلثيه وهو ستة عشر سهماً فيعطين نصفه وهو عانية أسهم والثلاث يدعين ثلاثة أرباعه وهو ثمانية عشرسها فيعطين تسعه وهذا قول محمد بن الحسن، وعلى قول أبي حنيفة وأبي نوسف تقسم السبعة بين الثلاث والاثنتين نصفين فيصيرالربع من ثمانية وأربعين ثم تضرب الاثنين في الثلاث ثم في ثمانية واربعين تكن مائنين وثمانية وثمانين فهذا ربع المال، وعندالشافعي تعطى الواحدة مهرها ويوقف ثلاثة مهور مهران منها بين الحمس ومهر تدعى الواحدة والاثنتان ربعه ميرانا وتدعيه الثلاث مهراً وثلاثة أرباعه يدعيهالاخميراثا وتدعيهالثلاث مهراً ويؤخذ ربع مابقي فيدفع ربعه إلى الواحدة و نصف سدسه بين الواحدة والثلاث موقوف وثلثاء بين الثلاث والاثنتين موقوف فان طلبت واحدة من الخس شيئاً من الميراث الموقوف لم يدفع اليها شيء وكذلك إن طلبه أحدالفريقين لا يدفع اليه شيء وان طلب وأحدة من الثلاث وواحدة من الاثنتين دفع اليهما ربع الميراث وان طلبه وأحدة (الحزء السابع) (77) (المغنى والشرح الكبير)

ماله إلى من يصرف اليه إذا مات فان عاد الى الاسلام فله ما وجد من ماله ولا يرجع على ورثته بشيء مما أنلفوه الا أن يكونوا اقتسموه بفير حكم حاكم ولم مختلفوا فيما اكتسبوه في دار الحرب أواخرجه من ماله الى دار الحرب أنه فيء ، وقال أبو بكر عبد العزيز إذا ارتد المسلم زال ملكه عن ماله ولم يصح تصرفه فيه بشيء من التصرفات فان أسلم رد اليه تمليكا مستأنفا ، يقال أبو يوسف انما أحكم بموته يوم يختصمون في ماله لا يوم لحاقه بدار الحرب

ولنا أنه حر من أهل التصرف ويبقى ملكه بعد اسلامه فلم يحكم بزوال ملكه كما لولم يرتد وبجب ردما أخذ من ماله أو أتلف عليه كغيره

( فصل ) ومتى مات الذمي ولا وارث له كان ماله فياً ، وكذلك ما فضل من ماله عن وارثه كمن ليس له وارث الا أحد الزوجين فان الفاضل عن ميراثه يكون فياً لانه مال ليس له مستحق معين فكان فياً كال الميت المسلم الذي لا وارث له

(فصل) في ميراث المجوس ومن جرى مجراهم ممن ينكح ذرات المحارم إذا أسلموا وتحاكموا اليناء لانعلم ببن علماء المسلمين خلافا في انهم لا يرثون بنكاح ذرات المحارم، فاما غيره من الانكحة اكل

من الاثنتين واثنتان من الثلاث أو الثلاث كلهن دفع اليهن ثلثه وان عين الزوج المذكوحات أولا قبل تعيينه وثبت، وان وطيء واحدة منهن لم يكن ذلك تعييناً لها وهذا قول الشافعي، وللموطوءة الافل من المسمى أو مهر المثل ويكون الفضل بينهما موقوفاً وعلى قول أهل العراق يكون تعييناً، فاذا كانت الموطوءة من الاثنتين صح نكاحها وبطل نكاح الثلاث ، وان كانت من الثلاث بطل نكاح الاثنتين وان واحدة من الثلاث بطل نكاح الاثنتين والموطوءة التي لم يصح نكاحها مهر مثابا، فان أشكل أيضاً أخذ منه اليقين وهو مهر ان مسميان ومهر مثل ويبقى مهر مسمى تدعيه النسوة وينكره الاخ فيقسم بينهما فيحصل للنسوة مهر مثل و سميان ونصف مئها مهر مسمى والميراث على ما تقدم ، وعند الشافعي لا حكم الوطه في التعيين وهل يقوم من المحل واحدة نصف مسمى والميراث على ما تقدم ، وعند الشافعي لا حكم الوطه في التعيين وهل يقوم من المسمى أو مهر المثل و يقف الفضل بينهما و بيقى مسمى و مهر مثل الموطوء تين تعطى كل الاقل من المسمى أو مهر المثل و يقف الفضل بينهما و بيقى مسمى والميراث و في التعيين وهل يقوم من المسمى أو مهر المثل و يقف الفضل بينهما و بيقى مسمى النوب عنين الزوج فيه قولان فعلى قوله بؤخد مسمى ومهر مثل الموطوء تين تعطى كل الاقل من المسمى أو مهر المثل و يقف الفضل بينهما و بيقى مسمى النوب شعف أحدها بين الثلاث اللاتبي لم يوطأن و آخر من المسمى أو مهر المثل و يقف الفضل بينهما و بيق مسمى ومهر مثلاث أرباعه بينهن وهذا مذهب نكاح الخامسة ومات و لم يدر أيتهن طلق فللخامسة ربم الميراث و للاربع ثلاثة أرباعه بينهن وهذا مذهب نسائي طالق ثم نكح صادسة ثم مات قبل ان بين فللسادسة ربع الميراث والحزامسة ربع ثلاثة الارباع نسلة المربع ثلاثة الإرباع الميراث وللا الميراث وللمؤة الإرباء الخامسة ومال أن يبين فللسادسة ربع الميراث وللإرباء الميراث وللارباء الميراث وللارباء المؤه الارباء الميراث وللإرباء الميراث وللائمة الميراث وللمؤه الميراث وللمؤه الارباء الميراث وللمؤه الارباء الميراث وللمؤه الميراث وللميرائ وللمؤه الميراث وللميرائل الميرائل الم

نكاح اعتقدوا صحة وأقروا عليه بعد اسلامهم توارثوا به سوا، وجد بشروطه المعتبرة في نكاح المسلمان او لم يوجد ومالا يقرون عليه بعد اسلامهم لا يتوارثون به ، والحجوس وغيرهم في هذا سواء المسلمان الكافر امرأته ثلاثا ع نكمتها عم أسلما ومات احدها لم يقرا عليه ولم يتوارثا به وكذلك ان مات أحدها قبل اسلامهما لم يتوارثا في قول الجميع ، وإن تزوجها بغير شهود ثم مات أحدهما ورثه مات أحدهما ورثه الآخر وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي رضي الله عنهم ، وقال زفر والمؤلؤي لا يتوارثان، وان تزوج امرأة في عديها توارثا في ظاهر مذهب أحمد رضي الله عنه فانه قال إذا أسلما وقد نكحها في العدة أفرا عليه ، وهذا قول أبي حنيفة وقال الفاضي ان اسلما بعد انقضا. العدة أقرا وإن اسلما قبل لم يقرا ومني الله عنه وهذا إن مات احداما قبل انقضا، العدة لم يتوارثا وإن مات بعده توارثا ، وهذا قول الشافعي رضي الله عنه وتأول الفاضي رواية أحمد على من أسلم بعد انقضا، العدة ، وبهذا قال الشافعي رضي الله عنه وقال أبو حنيفة وأصحا به في الحامل من زوج الا يتوارثان ، وقال أبو حنيفة والسافعي في الحامل من زوج، وقال أبو حنيفة وأصحا به في الحامل من زوج لا يتوارثان ، وقال أبو حنيفة وأصحا به في الحامل من الزنا يتوارثان ، وقال أبو حنيفة والشافعي في الحيال النا يقران عليه إذا أسلما أو يحاكا الينا ونذكر ذلك في موضعه ان شا، الله تعالى الاختلاف في الميرات

الباقية وما بتى بين الاربع الاول ارباعا وفي قول الشافعي ما أشكل من ذلك موقوف على ما تقدم الباقية وما بتى بين الاربع الاول ارباعا وفي قول الشافعي ما أشكل من ذلك موقوف على ما تقدم

﴿ إِذَا طَلَقُهَا فِي صَحْتُهُ أَوْ مُرْضُ غَيْرِ نَحْوِفَ طَلَاقًا بِائنًا قَطْعُ التَّوَّارِثُ بَيْنَهُما ﴾

﴿ إِذَا طَلَقُهَا فِي صَحِمَهُ أَوْ مُرْضُ فَيْرُ وَفَ صَحِبَهُ طَلَاقًا بِائنًا أَوْ رَجِعِياً فَبَانَتَ بِانقَضَاءُ عَدَّهَا وَجَلَةَ ذَلِكُ أَنْ الرجل إِذَا طَلَقَ أَمْرَأَتُهُ فِي صَحِبَهُ طَلَاقًا بِائنًا أَوْ رَجِعِياً فَبَانَتَ بِانقَضَاءُ عَدَّهَا لَمْ يَتُوارْنَا إِجَاعًا لَزُوالِ الرُوحِيةُ التي هي سبب الميراث وكذلك أن طلقها في مرض غير مخوف لأن حكم الطلاق في الصحة، فأن طلقها في المرض المخوف فصح من مرضه ذلك ومات بعده لم تربه في قول الجمهور وروي عن النخمي والشعبي والثوري وزفر أنها ترثه لأنه طلاق في مرض مخوف قصد به الفرار من الميراث فلم يمنعه كما لو لم يصح

وصد به الفرار من الميزات للم يستعمل الموت فلم ترثه كالمطلقة في الصحة ولان حكم هـذا ولنا أن هذه بائن بطلاق في غير مرض الموت فلم ترثه كالمطلقة في الصحة ولان حكم هـذا المرض حـكم الصحة في العطايا والعناق والاقرار فـكذلك في الطلاق وما ذكروه يبطل بما إذا قصد الفرار في الصحة

(مسئلة) (وأنكان الطلاق رجيها لم يقطعه ماداءت في العدة)

سُواء كان في المرض أو الصحة بغير خلاف نعلمه روي ذلك عن أبي بكر وعمر وعُمان وعلى وابن مسعود رضي الله عنهم وذلك لان الرجعية زوجة يلحقها طلاقه وظهاره وإيلاؤه وعلك امساكها بالرجعة بغير رضاها ولا ولي ولاشهود ولا صداق جديد (فصل) فأما القرابة فير ثون بجميعها إذا أمكن ذلك نص عليه أحمد وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وزيد في الصحيح عنه و به قال النخص والثوري وقتادة وابن أبي ليلي وأبوحنيفة وأصحابه وبحبي بن آدم واسحاق وداود والشافعي رضي الله عنهم في أحد قوله واختاره ابن اللبان وعن زيد أنه ورئه باقوى القرابتين وهي التي لا تسقط بحال ، وبه قال الجسن والزهري والاوزاعي ومالك والليث وحماد وعو الضحيح عن الشاذي، وعن عمر بن عبدالعزيز ومكحول والشعبي الفولان جيماء واحتجوا بأنهماقر ابتان لايورث بهما في الاسلام فلايورث بهماني غيره كالوأسقط تاحراهما الاخرى ولنا أن الله تمالي فرض الام الثلث وللاخت النصف فاذا كانت الام أختا وجب إعطاؤها ما فرض الله لها في الآينين كالشخصين ولانهما قرابتان ترث بكل واحدة منها منفردة لاتحجب احداهم الاخرى ولاترجح مها فترث مهما مجتمعين كزوج هو ابن عم أوابن عم هو أخ من أموكذوي الارحام المداين بقرا بتين عوقيامهم فاسدلان القرابتين في الاصل تسقط احداهم اللخرى إذا كانافي شخصين فكذلك إذا كانافي شخص و قولهم لا يورث بهمافي الاسلام ممنوع فانه اذاو جد ذلك من وط شبهة في الاسلام

﴿ مسئلة ﴾ ( وأن طلقها في مرض الموت الخوف طلاقالا يتهم فيه بأن سأ لنه الطلاق او علق طلاقها على فعل لهامنه بد ففعلته أو ملنه على شرط في الصحة فوجد في المرض ال طلق من لايرث كالامة والذمية فعيَّقت وأسلمت فهو كطلاق الصحيح في أصح الروايتين )

اذا سألته الطلاق في مرضه فأجابها فقال القاضي فيه روايتان ( إحداهما ) لاترثه لانه ليس بفار (والثانية) رَّنه لانه طانها في مرضه وهو قول مالك ، وكذلك الحيج اذا خالمها أو علق الطلاق على مشيئتها فشاءت أو على فعل من جهتم الها منه بد فنعلته أو خبرها فاختارت نفسها ، والصحيح في هذا كله أنها لاترثه لأنه لافرار منه وهذا قول أبي حنية والشانبي فان لم تعدلم بتعليق طلاقها ففعات ما علق عليه ورثته لانها معذورة فيه ، ولو سألته طلة فطلقها ثلاثا ورثته لانه أبانها بمالم تطلبه منه فان علق طلاقها على شرط في الصَّحة فوجد في المرض كقدوم زيد ومجي، زيد وصلاتها الفرض بانت ولم ترثه وذكر القاضي رواية أخرى أنها ترث وهو قول مائك لان الطلاق وتم في المرض والاول أصح

﴿ مَ مِنْلَةً ﴾ ﴿ فَانَ طَلَقَ الزوجِ المُسلِمُ امِ أَنَّهُ اللَّهِ مِنْ الْمُرْضُ طَلَاقًا بِأَنَّا ثُم أَسلمت اللَّهُ مِنْ وعتقت الامة نم مات في عدتهما لم يرثاه لانه لم يكن عند الطلاق قاراً )

وفيه رواية أخرى أنها ترث لانه طلاق في ص الموت فورثته كغيرها هكذا ذكره شيخنا في الكتاب المشروح ولم يذكر في المغنى والنكافي هذه الرواية الاخيرة

( فصل ) فان قال لها أنما طالقتان غداً فعتقت الامة وأسلت الذمية لم ير ثاه لانه غير قار ﴿ مسئلة ﴾ ( وأن قال سبد الامة أنت حرة غداً فطلقها اليوم وهو يعلم بقول السيد ورثته ) لانه فار وان لم يعلم لم ترثه لعدم الفرار وبه قال ابو حنيفة والشافعي ولم أعلم فيه مخالفا ورث بهما ثم ان امتناع الارث بهما في الاسلام الهدم وجودهما ، ولو تصور وجودهما لورث بهما بدليل انه قد ورث بنظيرهما في ابن عم هو زوج أو أخ من أم

قال ابن اللبان: واعتبارهم عندي فاسد من قبل ان الجدة تكرن أختاً لاب ، فان ورئوها بكونها جدة لكون الابن بسقط الاخت دونها لزمهم توريبها بكونها أختاً لكون الام تسقط الجدة دونها وخالفوا نمى الكتاب في فرض الاخت وور ثوا الجدة الني لا نص الكتاب في فرضها وهو مختلف فيه فنهم من قال هوطعمة وليس بفرض مستحق (اويلزمهم ان الميت إذا خلف أمه وأم أم هي أخت ان لا يور ثوها شيئا لان الجدودة محجوبة وهي أقوى القرابتين ، وان قالوا نورتها مع الام بكونها أختا نقضوا اعتبارهم بكونها أقوى القرابتين وجعلوا الاخوة تارة أقوى وتارة أضعف ، وإن قالوا أقوى القرابتين الاخرة لان ميراثها أوفى القرابتين وجعلوا الاخوة تارة أقوى منجهة الامومة، ويازمهم في إسقاط ميرائها مم الابن والاخرى والاخرى ما لابن والاخرى ما لابوين ما لزم القائلين بتقديم الجدودة مع الام . فان قالوا توريبها بالفرابتين يفضي ما لام بنذسها إذا كانت أختا والهيت أخت أخرى قلنا وما المانع من هذا ? فان الله تعالى حجب الام بالاختين بقوله ( فان كان له اخرة فلامه السدس ) من غير تقييد بغيرها ثم هم قد حجبوها عن ميراث الام بالاختين بقوله ( فان كان له اخرة فلامه السدس ) من غير تقييد بغيرها ثم هم قد حجبوها عن ميراث

(۱)في نسخة مسمى

( فصل ) إذا قال لامرأته في صحته إذا مرضت فأنت طالق فحكه حكم طلاق المربض سواء وان أفر في مرضه أنه كان طلقها في صحته ثلاثا لم يقبل اقراره عليها وكان حكه حكم طلاقه في مرضه وبه قال مالك وابو حنيفة ويقبل عند الشافي ولنا أنه أقر بما يبطل به حق غيره فلم يقبل كا لوأقر بمالها في مسئلة ﴾ ( وان كان منهما بقصد حرمانها الميراث مثل أن طلقها ابتداء أو علقه على فعل لا بدلها منه كالصلاة رنحوها ففعلته أو قال اللامة او ذمية اذا أسلمت اوعتقت فأنت طالق أو علم أن سيد الامة قال لها أنت حرة غداً فطلقها اليوم ورثته مادامت في العدة ولم يرشها )

وجملته أنه إذا طلقها في المرض المخوف طلاقا بائنا ثم مات من مرضه ذلك في عدتها ورثنه ولم برئها ان ماتت بروى هذا عن علي وعروة عبان ، وبه قال شريح وعروة والحسن والشعبى والنخبي والثوري وأبو حنيفة في أهل العراق ومالك في أهل المدينة وابن أبي لبلى وهو قول الشافي القديم ، وروي عن عبد الله عن عبد الله عن المدينة والنائن بيتونة ويروى ذلك عن على وعبد الرحن بين عوف وهو قول الشافي الجديد لانها بائن فلا ترث كالبائن في الصحة أو كالوكان الطلاق باختيارها ولان أسباب الميراث محصورة في رحم ونكاح وولا، وليس لها شيء من هذه الاسباب

ولما أن عُمان رضي الله عنه ورث ماضر بنت الاصبغ الكابية من عبدالرحمن موف وكان طلقها في مرضه فبتها واشتهر ذلك في الصحابة فلم ينكر فكان اجماعادلم يثبت عن علي وعبدالرحمن خلاف هذا بل قد روى عروة أن عروة أن عروة أن من فلأ ورثها منك قال قد علمت ذلك، وماروي عن ابن

الاخت بنفسها فقد دخلوا فيما أنكروه بل هو أعظم لانهم فروا من حجب التنقيص إلى حجب الاسقاط وأسقطوا الفرض الذي وخالفوا مدلول أربعة وأسقطوا الفرض الذي وخالفوا مدلول أربعة نصوص من كتاب الله تعالى لانهم أعطوا الام الثلث واغا فرض الله لها مم الاختين السدس (والثاني) ان الله تعالى انما فرض لكل واحدة من الاختين ثانا فأعطوا إحداهما النصف كاملا (والثالث) ان الله تعالى فرض للاختين الثلثين وهاتان أختان فلم يجعلوا لهما الثلثين (الرابع) ان مقتضى الآية أن يكون لكل واحدة من الاختين الثلث وهذه أخت فلم يعطوها بكونها أختا شيئا ، وهذا كله مهنى كلام ابن اللبان

( فصل ) والمائل التي تجتمع فيها قرابتان يصح الارث بهماست (إحداهن ) في الذكور وهي عم هو أخ لام (وخمس) في الاناث وهي بنت هي أخت أو بنت ابن وأم هي أخت وأم أم هي أخت لاب وأمأب هي أخت لام، فمن ورثهم بأقوى القرابتين ورثهم بالبنوة والامومة دون الاخوة و بنوة الابن. واختلفوا في الجدة اذا كانت أختا فهنهم من قال الجدودة أقوى لانها جهة ولادة لا تسقط بالولد عرمنهم من قال الاخوة أفوى لانها أكثر ميراثا. قال أبن شريح وغيره هو الصحيدج، ومن ورث بأقرى من قال الاخوة أفوى لانها أكثر ميراثا.

الزبير أن صح فهو مسبوق بالاجماع ولانه قصد تصداً فا بداً في الميراث فعوض بنقيض قصده كالناتل القاصد استعجال الميراث يعاقب محرمانه

﴿ مسئلة ﴾ (وان علق طلاقها على فعل لابد لها منه كالصلاة المكتوبة والصيام الواجب ففعاته فحكه حكم طلاقه ابدا. ) في قول الجميع وكذلك لو علقه على كلا. ما لا بويها ولاحدها

﴿ مُسَنَّلَةً ﴾ ( وهل تو ته بعد العدة أو تر ثه المطلقة قبل الدخول ? علي روايتين )

المشهر عن أحمد رحمه لله أنها ترثه في العدة وبعدها مالم تنزوج قال أبو بكر لا يختاف قول أبي عبدالله في المدخول بها أنها ترثه في العدة وبعدها مالم تنزوج روي ذلك عن الحسن وهو قول البتي وحميدوابن أبي لبلي و بعض البصريين وأصحاب الحسن ومالك في أهل المدينة، وذكر عن أبي ابن كعب لماروى أبو سلمة بن عدالرحن أن أباه طلق أمه وهو مريض فمات فورثته بعد انقضاء العدة ولان سبب توريثها فراره من ميراثها وهذا المعنى لا يزول بالقضاء العدة، وفيه رواية أخرى أنها لا ترث بعد العدة وهذا قول عروة وأبي حنيفة وأصحابه وقول الشافعي القديم لانها تباح لزوج آخر فلم ترثه كما لو كان في الصحة ولان توريشها بعد العدة يفضي إلى توريث أكثر من أربع نسوة فلم يجز كما لو تزوجت ، والمطلقة قبل الدخول في مرضه المخوف فيها روايتان كالني انقضت عدتها إذا كانت كل واحدة منهما لاعدة ما

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَانْ تَزُوجِتُ فِي عَدْتُهَا لَمْ تُرثُه سُوا. كانت فِي الزُّوجِيةَ أَوْ بِانْتِ بَنِ الزَّوْجِ الثَّانِي

القرابتين لم يحجب الام باخوة نفسها إلاماحكاه سحنون عن مالكانه حجبها بذلك والصحيح عنه الاول ومن ورث بالفرابتين حجبها بذلك ، ومتى كانت البنت أختا والميت رجل فهي أخت لام وان كان امرأة فهي أختلاب، وان قبل أم هي أخت لام أوام أم هي أخت لام أوأم أب هي أختلاب فهو محال فر مسائل) من ذلك مجوسي تزوج ابنته فأولدها بنتائم مات عنهما الممالئلانان لانهما ابنتان ولا ترث الكبرى بالزوجية شيئا في قولهم جميعا فان ماتت الكبرى بعده فقد تركت بنتا هي أخت لاب فلها النصف بالبنوة والباقي بالاخرة ، وان ماتت الصغرى قبل الكبرى فقد تركت أما هي أخت لاب فلها النصف والثلث بالفرابتين ، ومن ورث بأقوى القرابتين لم يورثها بالاخوة شيئافي المسئلتين

وقال ابن شريح يحتمل قول الشانهي رضي الله عنه توريثها بالفرابتين في المسئلنين لانه لم يمنع توريث الشخص بفرض وتعصيب لنوريشه ابن العم اذا كان زوجا أو أخا لام وأغا هنم الارث بنرضين ، فأن كان المجومي أولدها بنتين ثم مات وماتت الكبرى بعده فقد تركت بنتين هما أختان لاب وأن لم تمت الكبرى بل ماتت احدى الصغير تبن فقد تركت أختا لابه بن وأما هي أخت لاب

هذا قول أكثر أهل العلم ، رقال مالك في أهل المدينة ترثه لماذ كرنا المرواية الاولى في المسئلة قبلها ولانها شخص برث مع انتفا. الزوجية فورث معها كسائر الوارثين

وانا أن هدفه وارثة من زوج فلا ترث زوجا سوا. كسائر الزوجات ولان التوريث في حكم النكاح فلا مجرز اجهاء ومع نكاح آخر كالعدة ولانها نعات باختيارها ماينا في نكاح الاول فأشبه مالوكان فسخ الذكاح من قبلها وهكذا لو ارتدت في عدتها ولم تسلم أو فعلت ماينا في ذكاح الاول

( فصل ) اذا طلق امرأن ثلاثا قبل الدخول في المرض نقال أبر بكرفيها أربع روايات (احداهن) لها الصداق كاملا والميراث وعليها العدة اختارها أبو بكر وهو قرل الحسن وعطاء وأبي عبيد لان الميراث ثبت المدخول بها لفراره منه وهذا فاره واذا ثبت الميراث ثبت وجوب تكبل الصداق، قال شيخنا وينبغي أن تكون العدة عدة الوقاة لانا جعاناها في حكم من توفي عنها وهي زوجة ولان الطلاق لا يوجب عدة على غير المدخول بها ( الثانية ) لها الميراث والصداق ولا عدة عليها وهو قول عطاء لان العدة حق عليها فلا تجب بفراره ( واثنائة ) لها الميراث و نصف الصداق وعليها العدة دهذا قول مالك في رواية أبي عبيد عنه لان من ترث بجب أن تعتد ولا يكل اصداق لقول الله تعالى ( وان طافته وهن وقد فرضيم لهن فريضة فنصف مافرضيم فلا بجرز مخالفة ذلك ( والرابعة ) لا نوث ولا عدة عليها ولها نصف الصداق وهو قول جابر بن زيد والنخي وأبي حنية والشافعي وأكثر أهل العلم قال أحمد قال جابر بن زيد لا يمرا الحسن ترث قال أحمد اذهب الى قول جابر لان الله سبحانه نص على تنصيف الصداق و نفي العدة عن المطلقة قبل الدخول بقوله سبحانه قول جابر لان الله سبحانه نص على تنصيف الصداق و نفي العدة عن المطلقة قبل الدخول بقوله سبحانه قول جابر لان الله سبحانه نص على تنصيف الصداق و نفي العدة عن المطلقة قبل الدخول بقوله سبحانه قول جابر لان الله سبحانه نص على تنصيف الصداق و نفي العدة عن المطلقة قبل الدخول بقوله سبحانه قول جابر لان الله سبحانه نص على تنصيف الصداق و نفي العدة عن المطلقة قبل الدخول بقوله سبحانه

فلامها السدس بكونها أما والسدس بكونها أختا لاب وانحجبت بنفسها وأختها عن السدس وللاخت النصف وعلى القول الآخر لها الثلث بالامومة ولا شيء لها بالاخوة ولا تنحجب بها و الاخت النصف فقد استوى الحكم في القول الآخر لها الثلث بالامومة ولا شيء لها بالاخوة ولا تنحجب بنفسها وأختها فقد استوى الحكم في الفوليي المنافي اللاخوة لا المنافي اللاخوة لا أن الاحت المنافي المناف

(وانطلقتموهن من قبل أن تمسرهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف أفرضتم) وقال تعالى (ياأيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات تم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن في السكم عليهن من عدة تعتدونها) ولا بجوز مخالفة نص الكتاب بالرأي والتحكم، وأما الميراث فانها ليست بزوجته ولا معتدة من نكاح أشبهت المطلفة في الصحة كان خلابها وقال لم أطأ هاو صاقته فلها الميراث وعليه اللعدة للوفاة و يكمل لها الصداق لان الحلى الكفي في ثبوت هذه الاحكام وهذا قول أبي حنيفة

( فصل ) واو طلق المدخول بها طلاقا رجمياً ثم مرض في عدتها ومات بعد انقضائها لم تر ثه لانه طلاق محة فاز طلقها واحد في محته وأبانها في مرضه ثم مات بعد انقضاء عدتها فحكمها حكم مالرا بندأ طلاقها في صرضه لانه فرمن ميراثها وان طلقها واحدة في محته وأخرى في مرضه ولم يبنها حتى بانت با قضاء عدتها لم ترث لان طلاق المرض لم يقطع ميراثها ولم يؤثر في بينونتها

( فصل ) وافاطلقها ثلاثا في مرضه فارتدت م أسلمت ثم مات في عدتها ففيه وجبان ( أحدهما ) تر ثه وهو قول مالك لانها مطلقا في المرض أشبه مالولم ترتد (راشاني لانرثه وهو قول أبي حنياة والشافعي لانها فعلت ماينافي النكاح أشبه مالو تزوجت ولوكان هوالرتدثم أسلمومات ورثنه و به قال أبوحنيمة وأصحابه ، وقال الشافعي لانرثه

ولما أنها مطلقة في المرض لم تفعل ماينافي نكاحها مات ذوجها في عدتها أشبه مالولم تر تد ولو ارتد أحد الزوجين بعد الدخول ثم عاد الى الاسلام قبل انقضاء العدة ورثه الآخر لان النكاح باق ،وان

المدس والباقي بينها وقد انحجبت الام بنفسها وبأمها عن السدس، وعلى القول الآخر من جمل الاخرة أقوى في النصف والوسطى الثلث والباقي المصبة، ومن جمل الجدودة أقوى لم يورث الكبرى شيئا لانها لاترث بالاخوة لكونها ضعيفة ولا بالجدودة لكونها محجوبة بالامومة، وإن ماتت الصغرى شيئا لانها لاترث بالاخوة لكونها السدس بمد الوسطى فقد خلفت جدة هي أخت لاب فلها الثاث بالقرابتين ومن ورث باحداهما فلها السدس عند قوم وعند ابن شريح ومن وافقه لها النصف وهو اختيار الخبري، محبوسي تزوج أمه فأولدها بنتا ثم تزوج بنته فأولدها ابنائم تزوج الابن جدته فأولدها بنتا ثم مات المجوسي ثم مات أمه فقد خلفت بنتا هي بنت ابن وبنتا أخرى هي بنت ابن ابن وخلفت ابن ابنهو زوجها فلابنتها الثان والباقي بين الكبرى وا بنها على ثلاثة والذكر سهان وعلى القول الكبرى وا بنها على ثلاثة والذكر سهان وعلى القول الا خر الباقي الذكر وحده فان مات بهده بنته فان الكبرى جدتها أم أبيها وهي أختها من أمها فلها السدسان بالقرابتين ، وفي الثاني لها السدس باحداها

( فصل ) و إن وطي. مسلم بعض محارمه بشبهة أو اشتراها وهو لا يعرفها فوطئها فولدت له واتفق مثل هذه لانسان فالحدكم فبها مثل هذا سوا.

انقضت العدة قبل رجوعه انفسخ النكاح ولم يرث أحدهما الآخر، وأن قلنا إن الفرقة تتعجل عند اختلاف الدين لم يرث أحدهما الآخر ويتخرج أن يرثه الآخر إذا كان ذلك في مرض موته لا نه تحصل به البينونة أشبه الطلاق وهو قول مالك وقال أبو حنيفة وأصحابه اذا ارتدت المرأة ثم ماتت في عدتها و رثها الزوج

(فصل) فان علق طلاقها على فعل نفسه وفعله في المرض ورثته لأنه أوقع الطلاق بها في المرض أشبه مالو كان التعايق في المرض وإن قال في الصحة أنت طالق إن لم أضرب غلامي فلم بضربه حتى مات ورثنه ولا يرثها إن ماتت وإن مات الفلام والزوج مريض طاقت وكان كتعليقه على بحي، زيد على ماذ كرنا وكذلك إن قال إن لم اوفك مهرك فأنت طالق فان ادعى أنه وفاها مهرها فأنكر ته صدق الزوج في ثوريته منها لأن الاصل بقاره في ذمته ولو قل الزوج في ثوريته منها لأن الاصل بقاء النكاح ولم يصدق في براءته منه لأن الاصل بقاره في ذمته ولو قلل لها في الصحة أنت طالق إن لم اثر وج عليك فكذلك نص عليه أحمد وهو قول الحسن ولو قذف المريض أمر أنه ثم لاعنها في مرضه فبانت منه ثم مات في مرضه ورثته وإن ماتت لم برثها وإن قذفها في صحته ثم لاعنها في مرضه ثم مات فيه لم ترثه نص عليه أحمد وهو قول الشافعي واللؤلؤي وذكر القاضي رواية اخرى أنها ترث وهو قول أبي يوسف وإن آلى منها ثم صح ثم نكس في مرضه فبانت منه بالا يلاء لم ترثه

﴿ مسئلة ﴾ (وإن أكره الابن امرأة أبيه في مرض أبيه على مايفسخ نـكاحها لم "يقطع ميرائها (المغنى والشرح الكبير) ( ٢٤) و مسئلة عن قال (واذا غرق المتوارثان أو ماتا تحت هدم فجهل أولها موتاً ورث بعض )

وجملة ذلك أن المتوارثين اذا ماتا فجهل أولها موتا فان احمدقال أذهب الى قول عروعلي وشريح وابراهيم والشعبي يرث بعضهم من بعض بعني من تلاد ماله دون طارفه وهو ماورثه من ميت معه وهذا قول من ذكره الامام أحمد وهو قول اياس بن عبد الله المزني وعطاء والحسن وحميد الاعرج وعبد الله ابن عتبة وابن أبي ليلي والحسن بن صالح وشريك ويحيى بن آدم واسحاق حكي ذلك عن ابن مسعود قال الشعبي وقع الطاعون بالشام عام عمواس فجمل أهل البيت يموتون من آخرهم فكتب في ذلك إلى عمر رضى الله عنه فكتب في ذلك إلى

وروي عن أبي بكر الصديق وزيد وابن عباس ومعاذ والحسن بن علي رضي الله عنهم أنه-م لم يور ثوا بعضهم من بعض وجعلوا مالكلواحد اللاحياء من ورثته ، وبه قال عمر بن عبد العزيز وأبو الزناد والزهري والاوزاعي ومالك والشانعي رضي الله عنهم وأبو حنيفة وأصحابه ، ويروى ذلك عن عمر والحسن البصري وراشد بن سعد وحكم بن عمير وعبد الرحمن بن عوف

إلا أن يكون له امرأة سواها اذا استكره الابن امرأة أبيه على مايفسخ نـكاحها من وط. أو غيره في مرض أبيه فمات أبوه من مرضه ذلك ورثته ولم يرثها إن ماتت وهو قول أبي حنيفة وأصحابه فان طاوعته على ذلك لم ترث لا نها مشاركة له فيما يفسخ نكاحها أشبه مالوخالعته وسوا. كان الهيت بنون صوى هذا الابن أو لم يكن فان انتفت النهمة عنه بان لايكون وارثا كالكافر والقاتل والرقيق أو كان أبنا من الرضاعة أوابن ابن محجوب بابن الميت أو بأبوين وابنتين أو كان الهيت امرأة اخرى تحوز ميراث لزوجات لم ترث لانتفاء النهمة ولو صار إن الابن وارثا بعد ذلك لم ترث لانتفاء التهمة حال الوط، ولو كان وارثا حين الوط، فماد محجوبًا عن الميراث ورثت لوجود النهمة حين الوط ولو كان للمريض امرأتان فاستكره ابنه إحداهما لم ترث لانتفاء التهمة لـكون ميراثها لايرجم اليه وإن استكره الثانية بعدها ورثت الثانية لأنهمتهم فيحقها واو استكرهما معاً دفعة واحدة ورثنا معاً وهذا كله قول أبي حنيفة وأعوابه وأما الشافعي فلا برى فسخ النكاح بالوط. الحرام وكذا الحكم فيها أذا وطي ؛ المريض من ينفسخ نكاحه بوطنها كأم امرأنه فان امرأنه تبين منه وترثه اذا مات في مرضه وسوا طاوعته الموطوءة أولا لأن مطاوعتها ليس المرأة فيه فعل بسقط به ميراتهافان كان زائل المقل حين الوطء لم ترث امرأته منه شيئًا لأنه ليس له تصد صحيح فلا يكون فارأ من ميراثها و كذلك لو وطيء بنت امرأته كرها لها وهوزائل المقل فانكان صبيا عافلا ورثـــــلان له قصداً صحيحاً وقال أبو حنيفة هو كالجنو ن لأن قوله لاعبرة به والشافعي فيما اذا وطيءالصبي بنت امرأته وامها قولان أحدهما لاينفسخ به نكاح امرأته لأنه لا محرم والثاني تبين امرأته اللا ترثه ولا يرثها وفي القبلة والمباشرة دون

وروي عن احمد مايدل عليه فانه قال في امرأة وابنها مانا فقال زوجها ماتت فورثناها ثم مات ابني فورثته ، وقال أخرها مات ابنها فورثنه ثم ماتت فورثناها حلف كل واحدمنها على ابطال دعوى صاحبه وكان ميراث الابن لأبيه وميراث المرأة لاخبها وزوجها نصفين فجعل ميراث كل واحد منهما للاحياء من ورثته فيحتمل أن بجعل هذا رواية عن أحمد في جميع مسائل الباب ، وبحتمل أن بكون هذا قوله فيا اذا ادعى وارث كل ميت أن موروثه كان آخرهما موتا و برث كل واحد منهامن الآخر اذا اتفق وراثهم على الجهل بكيفية موتهم لان مهالتداعي تتوجه اليمين على المهل بكيفية موتهم لان مهالتداعي تتوجه اليمين على الجهل نلا تتوجه يمين لان دعوى صاحبه و يتوفر الميراث له كافي سائر الحقرق بخلاف مااذا اتفقوا على الجهل نلا تتوجه يمين لان المين لا بشرع في موضع اثنقوا على الجهل به واحتج من قال بعدم توريث بعضهم من بعض بماروى سعيد حدثنا امها بيل بن عياش عن بحيى بن سعيد أن قالى الهامة وقالى صفين والحرة لم يورثوا بعضهم من بعض من بعض من بعض الحياء

وقال حدثنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن أم كاثوم بنت على توفيت هي وابنها زيد بن عمر قالنة ت الصيحتان في الطريق فلم بدر أبهما مات قبل صاحبه فلم ترثهولم يرثها وان الفرج روايتان إحداهما تنشر الحرمة وهوقول أبي حنيفة وأصحاب لانهامباشرة تحرم في غير النكاح والملك أشبهت الوط، والثانية لا تنشره لانه ليس بسبب للمعضية فلا ينشر الحرمة كالنظرة والحلوة وخرج أصحابا في النظر إلى الفرج والحلوة لشهوة وجها أنه ينشر الحرمة والصحيح انها لاتنشر

(مسئلة) (وإن فعات المرأة في مرض موتها ما يفسخ نكاحها لم يسقط ميراث زوجها وذلك بان ترضع امرأة زوجها الصغيرة أو زوجها الصغير أو ارتدت فان زوجها يرثها ولا ترثه وبهذا قال أبو حنيفة، وقال الشافعي لا يرثها

ولنا انها أحد الزوجين فر من ميراث الآخر فأشبه الرجل

(فصل) وان اعترت فاختارت نفسها أو كان الزوج عنينا فاجل سنة الم يصبها حتى مرضت في الخرالحول فاختارت فرقته وفرق بينها لم يتوارثا في قولهم أجمين ذكره ابن اللبان في كتابه وذكر القاضي في المهترة اذا اختارت نفسها في مرضها لم يرثها لا أن فسخ النكاح في هذين الموضمين لدفع الضرو لا الفراو من الميراث وإن قبلت ابن زوجها بالشهوة خرج فيه وجهان أحدهما ينفسخ لمناحها ويرثها اذا كانت مريضة ومازت في عدتها وهذا قول ابي حنينة وأصحابه والثاني لا ينفسح النكاح به وهو قول الشانعي ولو أن رجلا زوج ابنة أخيه صفيرة ثم بلفت ففسخت النكاح في مرضها لم يرثها الزوج بغيو خلاف علمناه لا أن النكاح من أصله فاسد في صحيح المذهب وهو قول الشافعي وروي عن أحدما يدل على صحته ولها الخيار وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه لا أن الفسخ لازالة الضرو لا من أجل الفراد كالو فسخت المعتفة نكاحها

﴿مسئلة﴾ (وإنخاف زوجات ذكاح بعضهن فاسد أقرع بينهن فمن أصابتها القرعة فلاميراث لما)

أهل صغير وأهل الحرة لم يتوارثوا ولان شرط النوريث حياة الوارث بعد موت الموروث وهو غير معلوم ولا يثبت التوريث معالشك في شرطه ، ولانه لم تعلم حياته حين موت موروته فلم يرثه كالحل اذا وضعته ميتا ، ولان الاصل عدم التوريث فلا نثبته بالشك ولان توريث كل واحد منهما خطأ يقينا لانه لا يخلو من أن يكون موتهما مها أو سبق أحدهما به وثوريث السابق بالموت والميت مع خطأ يقينا مخالف للاجماع فكيف يعمل به ?

فان قبل فني قطع الترريث قطع توريث المسبوق بالموت وهو خطأ أيضا قلنا هذا غير متيةن لانه يحتمل موتهما جميعا فلا يكون فيهما مسبوق ،وقد احتج بعض أصحابنا بما روى اياس بن عبدالله المزني أن النبي وَلِيَالِيَّةِ سئل عن قوم وقع عليهم بيت فقال ﴿ يرث بعضهم بعضا ﴾ والصحيح أن هذا أنما هو عن أياس نفسه وأنه هو المسئول وليس براديه عن النبي وليَّيَالِيَّةِ ، هكذا رواه سعيد في سننه وحكاه الامام أحد عنه ، وقال أبو ثور وابن شريح وطائفة من البصريين : يعطى كل وارث اليقين ويوقف المشكوك فيه حتى يتبين الامرأو يصطلحوا .وقال الخبري هذا هو الجكم فيما أذاعلم موت أحدهما قبل صاحبه ولم يذكر فيه خلافا

قد ذكرنا أن النكاح الفاسد لايثبت به التوارث بين الزوجين لا نه ليس بنكاح شرعي فاذا اشتبه من نكاحها فاسد بمن نكاحها صحبح فقد روي عن أحمد مابدل على أنه يقرع بينها في الميراث اذا مات عنها ذكره أبو بكر فمن خرجت لها القرعة فلا ميراث لها وكذلك لو طلق واحدة من نسائه وانسيها لأنه اشتبه المستحق بفيره فوجب المصير الى القرعة كما لو اعتق في مرضه عبيداً فام يخرج من الثاث إلا أحدهم بروى ذلك عن علي رضي الله عنهوقد ذكرنا ذلك فيها قبل هذا الباب والاختلاف فيه والتفريع عليه فرحست عدم تزوج أربعها سواهن فالميراث الزوجات وعنه أنه بين الثمان)

وجملة ذلك أن المريض اذا طلق امرأته ثم نكح اخرى ثم مات لم يخل من حالين احدهما أن يموت في عدة المطلقة فترثاه جميما وهذا قول أبي حنيفة وأهل العراق واحد قولي الشافعي والقول الآخر لانرث المبتوتة فيكون الميراث كله الثانية وقال مالك الميراث كله المطلقة لأ ن نكاح المريض عنده غير صحيح وذكره بعض أمحابنا وجها في المذهب لائها ترث منه ماكانت ترث قبل طلاقها وهو جميم الميراث فكذلك بعده وليس هذا صحيحاً فانها أنما ترث ماكانت ترث لولم يطلقها ولو تزوج عليها ولم يطلقها لم ترث الا نصف ميراث الزوجات فكذلك اذا طلقها فعلى هذا أو تزوج ثلاثا في مرضه فليس المطلقه الاربع ميراث الزوجات ولكل واحدة من الزوجات ربعه

(الحال الثاني) أن يموت بعد انقضاء عدة المطلقة فيكون الميراث كله للزوجات في إحدى الرواية بن وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه وفي الرواية الاخرى البيراث للاربع كالومات في عدة المطلقة

ومن مسائل ذلك ﴾ أخوان غرقا أحدهما مولى زبد والآخر مولى عمرو: من ورث كل واحد منهما من صاحبه جعل منهما من صاحبه جعل ميراث كل واحد منهما لمولى أخيه ومن لم يورث أحدهما من صاحبه جعل ميراث كل واحد منهما لمولاه . ومن قال بالوقف وقف مالهما فان ادعى كل واحد من الموليين ان مولاه آخرهما موتا حلف كل واحد منهما على ابطال دعوى صاحبه وأخذ مال مولاه على القول الثاني وإن كانت لها أخت فلها الثانيان من مال كل واحد منهما على القول الاول والنصف على القول الثاني وان خلف كل واحد منهما على القول الأبن ولا بنته النصف واحد منهما بنتا وزوجة فمن لم يورث بعضهم من بعض صححها من ثمانية لاص أقالين ولا بنته الثمن ولا بنته النصف والباقي أولاه عومن ورثهم جهل الباقي لأخيه عمقسمه بين ورثة أخيه على ثمانية ولا بنته في الثمانية الاولى فصحت من أربعة لامرأته ثمانية ولا بنته اثنان وثلاثون ولا مرأة أخيه عن الباقي ثلاثة ولا بنته اثناء شر ولمو لا وأمها واحد من صاحبه جعل ميراث الاخ بين امرأته وأمه وأخته على ثلاثة عشر لامرأة الاخ شرفة ولزوج الاخت شهافه وبين ذوجها وأمها وعها على ستة فصحت من الاخت وللهم سهم وميراث الاخت، بين ذوجها وأمها وأخيها على ستة : الخيها سهم وميراث الاخت، بين ذوجها وأمها وأخيها على ستة : الخيها سهم وميراث الاخت، بين ذوجها وأمها وأخيها على ستة : الخيها سهم وميراث الاخت، بين ذوجها وأمها وأخيها على ستة : الخيها سهم وميراث الاخت، بين ذوجها وأمها وأخيها على ستة : الخيها سهم وميراث الاخت، بين ذوجها وأمها وأخيها على ستة : الخيها سهم وميراث الاخت، بين ذوجها وأمها وأخيها على ستة : الخيها سهم وميراث الاخت، بين ذوجها وأمها وأخيها على ستة : الخيها مهم وميراث الاخت والمواقعة على المها وأمها وأمها وأمها وأمها وأمها وامرأته والمواقعة والمرأة المواقعة والمرأة المواقعة والمرأة المواقعة والمرأة المواقعة والمرأة الالمواقعة والمرأة المواقعة والمواقعة والمرأة المواقعة والمرأ

وعند مالك الميراث كله المطلقة فان كان له أربع نسوة فطلق إحداهن ثلاثا في مرضه ثم نكح اخرى في عدة المطلقة أو طلق امرأة واحدة ونكح اختها في عدتها ومات في عدتها فالنكاح باطل والميراث ببن المطلقة وباقي الزوجات الاوائل وهذا قول أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي النكاح صحيح والميراث للجديدة مع باقي المنكوحات دون المطلقة وبجيء على قوله القديم وجهان (أحدهما) أن يكون الميراث بين المطلقة وباقي الزوجات كقول الجهورولاشي، للمنكوحة (والثاني) أن يكون بينهن على خسة لكل واحدة خسة فان مات بعد انقضاء عدة المطلقة ففي ميرائها روايتان أحديها لاميراث لها فيكون الميراث لباقي الزوجات وهو قول أبي حنيفة وأهل العراق والثانية ترث معهن ولا شيء للمنكوحة وعند الشافعي الميراث للمنكوحات ولا شيء للمطلقة فان تزوج الخامسة بعد انقضاء عدة المطلقة صح نكاحها وهل ترث المطلقة على يوانيون أحديهما) لانوث وهو ظاهر كلام أحمد لا أنه قال يلزم من قال يصح النكاح في العدة أن يرث ثمان نسوة وأن ترثه أختان فيكون مسلم يرثه ثمان أو اختان وتوريث المطلقات بعد العدة يلزم من هذا أو حرمان الزوجات المنصوص على ميرائهن فيكون منكراً له غير قائل به فعلى هذا بكون الميراث المزوجات دون المطلقة والرواية الثانية ترث المطلقة فيخرج فيه وجهان

(أحدها) يكون الميراث بين الحس ، و (الثاني) يكون للمطلقة والمنكوحات الأوائل دون

الجديدة لان المريض ممنوع من أن يحرمهن ميراثهن بالطلاق فـ كمذلك يمنع من تنقيصهن منه.

قال شيحنا وكلا الوجهين بعيد ، أما أحدهما فيرده نص الكتاب على توريث الزوجات فلا تجوز مخالفته بغير نص ولا إجماع ولا قياس على صورة مخصوصة من النص في معناه ، وأما الاخر

وعمه على اثني عشر نضر بها في الاولى تبكن من اثنين وسبعين والضرد في هذا القول على من برث من أحد الميتين دون لآخر وينتفع به من برث منهما ، ثلاثة اخوة من أبوين غرقوا ولهم أم أوعصبة فقدر موت أحدهم أولا فلامه السدس والباقي لاخويه فتصح من اثني عشر لكل واحد من أخويه خمسة بين أمه وعصبته على ثلاثة فتضربها في الاولى تكن سنة وثلاثين للام من مبراث الاولى السدس سنة ومما ورثه كل واحد من الاخوين خمسة فصار لها ستة عشر والباقي للعصبة ولهامن ميراث كل واحد من الاخوين شل ذلك . ذكر هذه المسئلة أبو بكر: ثلاثة اخوة ، فترقين غرقوا رخلف كل واحد منهم أخته لا بويه فقدر موت لاخمن الابوين أولا عن أخته من أبويه وأخويه من أبيه وأخويه من أمه فصحت المسئلة من عانية عشر لاخيه من أمه هنا الاثم من عانية عشر لاخيه من أمه هنها ثلاثة بين أخته من أبه وأخته من امه على أربعة وأصاب الاخ من الاب منها اثنين بين أخيه من أبويه وأخت لا بوين وأخت لا بوين أخته من أبيه على أربعة فتجتزي واحد بهماو نضر بها في الاولى تكن خمسة وعشر بن ثم قدر موت الاخ من الاب عن أخت لا بوين وأخ وأخت لا به في من خمسة وأخت لا بيه فهي من ستة ثم مات الاخ من الاب عن ثلاث أخوات مفترقات فهي من حمسة وأخت لا بيه فهي من ستة ثم مات الاخ من الاب عن ثلاث أخوات مفترقات فهي من حمسة وأخت لا بيه فهي من ستة ثم مات الاخ من الاب عن ثلاث أخوات مفترقات فهي من خمسة وأخت لا بيه فهي من ستة ثم مات الاخ من الاب عن ثلاث أخوات مفترقات فهي من خمسة وأخت لا بيه فهي من ستة ثم مات الاخ من الاب عن ثلاث أخوات مفترقات فهي من خمسة وأخت الاب عن ثلاث أخوات مفترقات فهي من حمسة وأخت الاب عن ثلاث أخوات مفترقات فهي من خمسة وأخت الاب عن ثلاث أخوات مفترقات فهي من حمسة وأخت الاب عن ثلاث أخوات مفترقات فهي من حمسة وأخت الاب عن ثلاث أخوات مفترقات فهي من حمسة وأخت الاب عن ثلاث أخوات مفترقات فهي من حمسة وأخت الاب عن ثلاث أخوات مفترقات فهي من حمسة وأختر الاب عن ثلاث أخوات مفترقات فهي من حمسة وأختر الاب عن ثلاث أخوات مفترة وأختر الاب عن أختر الوبية الابية عن أختر الاب عن أختر الوبية الابية الابية الابية الوبية الوبية الابية الوبية الابية الوبية ال

فلاً ن الله لم يبح نكاح أكثر من أربع ولا الجمع بين الاختين فلا يجوز أن يجتمعن في ميراثه بالزوجية وعلى هذا لو طلق أربعاً في مرضه وا قضت عدمهن و نكح أربعاً سواهن ثم مات من مرضه فعلى القول الأول وهو الخنارير ثه المنكوحات خاصة ، وعلى الثاني يكون فيه وجهان . (أحدهما): أنه بين الثماني و (الثاني) . أن الميراث كله للمطلقات ، وهو قول مالك لان نكاح المتجددات غير صحيح عنده، وإن صح من مرضه ثم تزوج أربعاً في صحته ثم مات فالميراث لهن في قول الجمهور ولا شيء للمطلقات الا في قول مالك ومن وافقه وكذلك ان تزوجت المطلقات لم يرثن إلا في قول مالك ومن وافقه .

( فصل ) ولو طلق أربها بعد دخوله بهن في مرضه وقال قد أخبر نني بانقضاء عديهن وكذبته فله أن ينكح أربها سواهن إذا كان ذلك في مدة يمكن انقضاء العدة فيها ولا يقبل قوله عليهن في حرمان الميراث. وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف واللؤ لؤي إذا كان بعد أربعة أشهر وقال زفر لا يجوز له الميراث. وهذا قول أبي حنيفة وأبي عوسف واللؤ لؤي إذا كان بعد أربعة أشهر وقال زفر لا يجوز له المالزويج أيضاً، والاول اصح لان هذا الحكم فيا بينه وبين الله تعالى لاحق لهن فيه فقبل قوله فيه فعلى هذا إن نزوج أربعاً في عقد واحد ثم مات ورثه المطلقات دون المنكوحات إلا أن يمتن قبله في كون الميراث المنكوحات وإن أقررن بانقضاء عدتهن وقلنا لا ميراث لهن بعد انقضاء العدة فالميراث المنكوحات أيضاً، وإن مات منهن ثلاث فالميراث للباقية ، وإن مات منهن واحدة ومن المنكوحات واحدة أو اثنتان أو مات من المطلقات اثنتان ومن المنكوحات واحدة فالميراث لباقي المطلقات وإن مات من المطلقات واحدة ومن المنكوحات اثنتان ومن المنكوحات اثنتان ومن المنكوحات اثنتان أو

تضربها في الاولى تكن ثلاثين فان خلف بنتا وأخرين فلم يقتسموا التركة حتى غرق الاخوان وخلف أحدهما امرأة و بنتا وعما وخلف الآخر أبنين و بنتين الاولى من أربعة مات أحدهم عن سهم ومسئلته من عمانية لاخيه منها ثلاثة بين اولاده على ستة رجعوا الى اثنين تضربها في عمانية تكن ستة عشر عوريضة الآخر من سنة يتنقان بالنصف فاضرب نصف إحداهما في الاخرى ثكن عانية وأربعبن ثم في أربعة تكن مائة واثرين وتسعين البنت نصفها ولاولاد الاخ عن ابهم ربها وعن عهم عمانية عشر صاد لهمسنة وستون ولامرأة الاخ ستة ولبنته أربعة وعشرون

(فصل) وإن علم خروج روحها معا في حان واحدة لم يرث أحدهما صاحبه وورث كل واحد الاحيا، من ورثه لان ترريثه مشروط بحياته بعده وقد علم انتفا، ذلك وان علم أن احدها مات قبل صاحبه بعينه ثم أشكل أعطي كل وارث اليقين ووقف الباقي حتى يتبين الامر أو يصطلحوا قال الفاضي وقياس المذهب أن يقسم على سبيل ميراث الغرقي الذين جهل حالهم وان ادعى ورثة كل ميت أنه أخرهما موتا فهي مسئلة الخرقي رضي الله عنه وقد نص فيها الامام أحمد رحمة الله عليه أن ورثة كل ميت يحلفون ويختصمون بميرائه فيحتمل أن يقاس على هذه الصورة سائر الصور فيتخرج في

من المطلقات ثلاث ومن المنكوحات واحدة فالميراث بين البواقي من المطلقات والمنكوحات معاً لانه لو استأف العقد على الباقيات من الجميع جاز وكان صحيحاً فان تزوج المنكوحات في أربع عقود فات من المطلقات واحدة ورث مكانها الاولى من المنكوحات وإن مات اثنتان ورثت الاولى والثانية والثائمة من المنكوحات مع من بقي من المطلقات وهذا على قياس قول أبيي حنيفة وأبي يوسف واللؤلؤي فأما زفر فلا يرى صحة نكاح المنكوحات حتى يصدقه المطلقات ، وأما الشافعي فيباح عنده النزويج في عدة المطلقات فعلى قوله إذا طلق أربعاً ونكح أربعاً في عقد أو عقود ثم مات من مرضه فالميراث المنكوحات وعلى قوله القديم يخرج فيه وجهان الحدهما) ان الميراث بين النمان . وعلى الثاني هو المطلقات خاصة ، وإن مات بعض المطلقات أو انقضت عدتهن فللمنكوحات ميراث الميتات وإن ماتت واحدة فلمزوجات ربع ميراث النساء وإن مات اثنتان فلمزوجات نصف الميراث ، وان مات ثلاث فلهن ثلاثة أرباعه إن كان نكاحهن في عقد مات اثنتان فلم وميراث الذائمة فاذا مات من المطلقات واحدة فميراثها اللأولى من المنكوحات ، واميراث الثانية للثانية وميراث الذائمة فاذا مات من المطلقات واحدة فميراثها اللأولى من المنكوحات ، وميراث الثانية للثانية وميراث الثالثة لذا الت

( فصل ) إدا قال الرجل لنسائه إحدا كن طالق يمني واحدة بعينها طلقت وحدها ويرجم إلى تعيينه ويؤخذ بنفقهن كامن إلى أن يمين ، وإن كان الطلاق بائناً منع منهن إلى أن يمين فان قال أردت هذه طلقت وحدها وإن قال لم أرد هؤلاء الثلاث طلقت الرابعة فان عاد فقال أخطأت إنما أردت هذه طلقت الاخرى ، وإن متن ، أو احداهن ، قبل أن بيين رجع إلى قوله فمن أقر بطلاقها حرمناه

الجيع روايتان و محتمل أن يختص هذا الحكم بهذه الصورة دون غيرها لان هذه الصورفيها مدعومنكر والهين على من أنكر بخلاف بقية الصور والله اعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن لم يرث لم يحجب)

يعني من لم يرث لمعنى فيه كالمخالف في الدين والرقيق والقاتل فهذا لا محجب غيره في قول عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين إلا ابن مسعود ومن وافقه فانهم بحجبون الام والزوجين بالولدالكافر والقاتل والرقيق و محجبون الام بالاخوة الذين هم كذلك ، وبه قال أبر رور وداود وتابعه الحسن في الفاتل دون غيره والعلهم تمسكوا بعموم قوله تعالى ( فان كان لهن ولد فلم الربع مماتركن \_ وإن كان لمكم ولد فلهن الثمن مما تركتم) وقوله تعالى (ولا بويه اكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ) وقوله ( فان كان له اخوة فلامه السدس ) وهؤلاء أولاد واخوة وعدم ارتهم لا يمنع حجبهم كالاخوة مم الا بوين يحجبون الام ولا ير ثرن

ولنا أنه ولد لايحجب الاخوة من الام ولا بججب ولده ولا الاب الى السدس فلم يحجب غيرهم

ميرائها وأحلفناه لورنة من لم يعينها ، وهذا قول الشافعي وإن لم يعين بذلك واحدة بعينها أو مات قبل التعيين أخرجت بالقرعة وكذلك إن طلق واحدة من نسائه بعينها وأنسيها فماتت أخرجت بالقرعة فمن تقع علها القرعة فلا ميراث لها .

روي ذلك عن على رضي الله عنه وهو قول أبني ثور ، وروى عطاء عن ابن عباس أن رجلا سأله فقال إن لي ثلاث نسوة وإنبي طلقت إحداهن فبتت طلاقها فقال ابن عباس إن كنت نويت واحدة بعينها ثم أنسيتها فقد اشتركن في الطلاق وإن لم تسكن واحدة بعينها طلق أيتهن شئت.

وقال الشافعي وأهل العراق يرجع الى تعيينه في المسائل كلها فان وطيء احداهن كان تعييناً لها بالسكاح في قول أهل العراق وبعض أصحاب الشافعي ، وقال الشافعي لا يكون تعييناً فان مات قبل أن تتبين فالميراث بينهن كلهن في قول أهل العراق ، وقال مالك يطلقن كلهن ولا ميراث لهن ، وقال الشافعي يوقف ميراثهن وان كان الطلاق قبل الدخول دفع الى كل واحدة نصف مهر ووقف الباقي من مهورهن ، وقال داود يبطل حكم طلاقهن لموضع الجهالة ولكل واحدة مهر كامل والميراث بينهن وان متن قبله طلقت الاخيرة في قول أهل العراق وقال الشافعي برجع إلى تعيينه على ماذكرنا :

ولنا قول عمر وضي الله عنه ولا يعارضه قول ابن عباس لان ابن عباس يعترف لعلي بتقديم قوله فانه قال إذا ثبت لنا عن علي قول ام نعده إلى غيره وقال ما علمي إلى علم علي إلا كالقرارة الى المتعنخر ولا نه إزالة ملك عن الآدمي فتستعمل فيه القرعة عند الاشتباء كالعتق وقد ثبت هذا في العتق بخبر عمر ان بن حصين ولان الحقوق تساوت على وجه تعذر تعيين المستحق فيه من غير قرعة فينبني أن تستعمل

كاليت ولانه لايؤثر في حجب غير الام والزوجين نلم يؤثر في حجبهم كالميت والآية أريد بهما ولد من أهل الميراث بدليل أنه لما قال ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) أرادبه الوارث ولم يدخل هذا فيهم ولما قال ( إن امرؤ «لك ايس له ولد وله أخت ) لم يدخل همذا فيهم ، وأما الاخوة مع الاب فهم من أهل الميراث بدليل أنه لولا الاب لورثوا وأنما قدم عليهم غيرهم ومنعوا مع أهليتهم لان غيرهم أولى منهم فأمتناع ارثهم لمانع لا لانتفاء المقتضي

( فصل ) فأما من لابرث لحجب غيره له فأنه يحجب وإن لم يرث ، كالاخوة يحجبون الام وهم محجوبون بالاب لان عدم ارتهم لم يكن لمعنى فيهم ولالانتفاء أهليتهم بل لتقديم غيرهم عليهم والمعدى الذي حجبوا به في حال ارتهم موجود مع حجبهم عن الميراث بخلاف مسئلتنا، فعلى هذا اذا اجتمعاً بوان وأخوان أو أختان فللام السدس والباقي للاب ويحجب الاخوان الام عن السدس ولا يرثون شيئا ، ولو مات رجل وخلف أباه وأم أبيه وأم أم أمة لحجب الاب أمه عن الميراث وحجبت أمه أم الاب على قول من يحجب الجدة بابنها والبعدى من الجدات بمن هي أقرب منها ويكون المال جيعه للاب

فيه القرعة كالسفر والقسمة بين النساء ، فاما قسم الميراث بين الجميع ففيه دفع إلى احداهن مالا تستحقه وتنقيص بعضهن حقاً يقينا والوقف إلى غير غاية تضييع لحقوقهن وحرمان الجميع منع الحق عن صاحبه يقيناً.

( فصل ) ولو كان له امرأتان فطلق إحداها ثم مات احداها ثم مات أقرع بينهما فمن وقعت عليها قرعة الطلاق لم يرثها ان كانت الميئة وام ترثه ان كانت الاخوى، وفي قول أهل العراق يرث الاولى ولا ترثه الاخرى، وللشافعي قولان أحدهما يرجع إلى تعيين الوارث فان قال طلق الميئة لم يرثها، ورثته الحية وان قال طلق الحية حلف على ذلك وأخذ ميراث الميئة ولم تورث الحية، والقول الثاني يوقف من مال الميئة ميراث الزوج ومن مال الزوج ميراث الحية، وان كان له امرأتان قد دخل باحداهما دون الاخرى فطلق احداهما لا بعينها فمن خرجت لها القرعة فاما حكم الطلاق وللاخرى ربعه حكم الزوجية . وقال أهل العراق للمدخول بها ثلاثة أرباع الميراث إن مات في عدتها وللاخرى ربعه لان للمدخول بها نصفه بيقين والنصف الآخر يتداعيانه فيكون بينها وفي قول الشافعي النصف للمدخول بها والباقي موقوف .

وإن كانتا مدخولا بهما فقال في مرضه أردت هذه ثم ماث في عدتها لم يقبل قوله لان الاقرار بالطلاق في المرض كالطلاق فيه ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال زفر يقبل قوله والميراث اللاخرى ، وهو قياس قول الشافعي ، ولو كان المريض امرأة أخرى سوى هاتين فلها نصف الميراث وللاثنتين نصفه ، وعند الشافعي بوقف نصفه.

(المغني والشرح الكبير) (٢٥) (الجزء السابع)

(فصل) في ميراث الحمل اذا مات الانسان عن حمل بر أنه وقف الامر حتى يتبين فأن طااب الورثة بالقسمة لم يعطوا كل المال بفير خلاف إلا ماحكي عن داود ، والصحيح عنه مثل قول الجماعة ولكن يدفع إلى من لا ينقصه الحمل كال ميرا أنه وإلى من ينقصه أقل ما يصيبه ولا يدفع إلى من يسقطه شيء ، فأما من يشاركه فأكثر أهل العلم قالوا يوقف الحمل شيء ويدفع إلى شركائه الباقي بمذا قال أبوحنيفة وأصحابه والليث وشريك ويحيى بن آدم وهو رواية الربيم عن الشانعي ، والمشهور عنه أنه لا يدفع إلى شركائه شيء لان الحمل لاحد له ولا نعلم كم يترك له

وقد حكى الماوردي قال: أخبرني رجل من أهل العين ورد طالبا للملم وكازمن أهل الدين والفضل أن امر أة ولدت باليمن شيئا كالكرش فظن أن لاولد فيه فألقي على قارعة الطريق فلما طلعت الشمس وحمى بها تحرك فأخذ وشق فخرج منه سبعة أولاد ذكور وعاشوا جميعا وكانوا خلقا سويا إلا أنه كان في أعضادهم قصر قال وصارعني أحدهم فصر عني فكنت أعير به فيقال صرعك سبم رجل

وقد أخبر في من أثق به سنة ممان وستمائة أو سنة تسع عن ضرير بدمشق أنه قال ولدت امرأني في هذه الايام سبعة في بطن واحد ذكوراً واناها وكان بدمشق أم ولد لبمض كبرائها وتزوجت بعده

( فصل ) ولو كان له أربع نسوة فطاق احداهن غير معينة ثم نكح خامسة بعد انقضاء عدتها ثم مات ولم يدين فللخامسة ربع الميراث والمهر ويقرع بين الاربع ، وقال أهل العراق لحن ثلاثة أدباع الميراث بينهن، وإن كن غير مدخول بهن فاهن ثلاثة مهور ونصف ، وفي قول الشافعي وقف ثلاثة أرباع الميراث ومهرو نصف بين الاربع فانجاءت واحدة تطاب ميراتها لم تعطشية أ، وإن طلبه اثنتان دفع اليهمار بع ألميراث وإن طلبه ثنتان دفع اليهن نصفه وإن طابه الاربع دفع اليهن ، ولوقال بعد نكاح الخامسة احدا كن طالق فعلى قولهم للخامسة ربع الميراث لانها شريكة ثلاث وباقيه بين الاربع كالاولى ولا خامسة سبعة أثمان مهر لان الطلاق نقضها وثانا معها نصف مهر ويبق الاربع ثلاثة مهور وثمن بينهن في قول أهل العراق، فان تروج بعد ذلك سادسة فلها ربع الميراث ومهر كامل وللخامسة ربع ما بقي وسبعة أثمان مهر و للاربع ربع ما بقي وسبعة أثمان مهر و للاربع من اثنين وثلاثين حزءا من مهر ويبق للاربع مهران وسبعة وعشرون جزءاً من مهر وعند الشافعي من اثنين وثلاثين جزءا من مهر ويبق للاربع مهران وسبعة وعشرون جزءاً من مهر وعند الشافعي وقف ربع الميراث بين الست وربع آخر بين الحس وباقيه بين الاربع ويوقف نصف مهر بين الست ونصف بين اللاربع ويوقف نصف مهر بين الست

(فصل) في الاشتراك في الطهر إذا وطيء رجلان امرأة في طهر واحد وطأ يلحق النسب من مثله فأتت ولد عكن أن يكون منهما كأن يطأ الشريكان جاريتهما المشتركة أو يطأ الانسان جاريته ثم

من كان يقرأ علي وكانت تلد ثلاثة في كل بطن ، وقال غيره هذا نادر ولا بعول عليه فلا يجوز منع الميراث من أجله كالولم يظهر بالمرأة هل ، واختلف القائلون بالوقف فيما يوقف فروي عن أحمد أنه يوقف نصيب ذكرين ان كان ميراثهما أكثر أو ابنتين إن كان نصيبهما أكثر وهذا قول محمد بن الحسن والاؤاؤي وقال شريك يوقف نصيب أربعة فاني رأيت بنى امها عيل أربعة ولدوا في بطن واحد محمد وعروعلي قال يحيى بن آدم واظن الرابع امها عيل وروى ابن المبارك هذا القول عن ابي حنيفة ورواه الربيم عن الشانعي رضي الله عنه وقال الليث وأبو يوسف يوقف نصيب غلام ويؤخذ ضمين من الورثة

واننا أن ولادة التوأمين كثير معناد فلا مجوز قسم نصيبهما كالواحد ومازاد عليهما نادر فلم بوقف له شيء كالخامس والسادس ومتى ولدت المرأة من يرث الموقرف كله أخذه وان بقى منه شيء ردإلى أهله وان أعوز شيبًا رجم على من هو فى يده

﴿ مَسَائُلَ ﴾ من ذلك أمرأة حامل وبنت المرأة النمن وللبنت خمس الباقي وفي قول شريك تسعه وفي قول أبي يوسف ثلثه بضمين ولا يدفع البها شيء في المشهور عن الشانعي رضي الله عنه وان كان مكان البنت ابن دفع اليه ثلث الباقي أو خمسه أو نصفه على اختلاف الاقوال ومتى زادت الفروض

ببيعها قبل أن يستبرما فيطؤها المشتري قبل استبراما، أو يطؤها رجلان بشبهة ، أويطلق رجل امرأته فيتزوجها رجل في عدتها ويطؤها ، أويطأ إنسان جارية آخر أو امرأته بشبهة في الطهر الذي وطئها. سيدها أو زوجها فيه ثم تأتي بولد يمكن أن يكون منهما فانه يرى القافة معهما وهذا قول عطاء ومالك والليث والاوزاعي والشافعي ، فان ألحقته باحدهما لحق به وإن نفته عن أحدهما لحق الآخر ، وسواء ادعياه أو لم يدعياه أو ادعاه أحدهما وأنكره الآخر ، وإن ألحقته القافة بهما لحق بهما وكان ابنهما وهذا قول الاوزاعي والنوري وأبي ثور ورواه بعض أصحاب مالك عنه وعن مالكلايرى ولد الحرة للقافة بل يكون لصاحب الفراش الصحيح دون الواطيء بشبهة ، وقال الشافعي لا يلحق بأكثر من واحد وإن ألحقته القافة بأكثر من واحدكان عنزلة ما لم يوجد قافة، ومتى لم يوجد قافة أو أشكل عليها أو اختلف القائفان في نسبه فقال أنو بكر يضيع نسبه ولا حكم لاختياره ويبقى على الجهالة أبدأ وهو قول مالك وقال ابن حامد يترك حتى يبلغ فينتسب إلى أحدهما وهو قول الشافعي في الجديد وقال في القدم يترك حتى يميز وذلك لسبع أو عان فينتسب إلى أحدهما ونفقته عليهما إلى أن ينتسب إلى أحدهما فيرجع الآخر عليه بما أنفق ، وإذا ادعى اللقيط اثنان أري القافة معهما وإن مات الولد المدعى في هذه المواضع قبل أن يرى القافة وله ولد أري ولده القافة مع المدعين ولو مات الرجلان أري القافة مع عصبتهما، فان ادعاء أكثر من اثنين فألحقته القافة بهم لحق و نص أحمد على أنه يلحق بثلاثة ومقتضى هذا أنه يلحق بهم وإن كثروا وقال القاضي لا يلحق بأكثر من ثلاثة وهو قول محمد بن الحسن وروي عن أني أور وأبي يوسف وقال ابن حامد لا يلحق بأكثر من اثنين وروي أيضاً عن أي يوسف على ثلت المال فيراث الاناث اكثر فاذا خلف أبوين وامرأة حاملا فللمرأة ثلاثة من سبعة وعشرين والابوين عمانية منها ويوقف سنة عشره وبستوى ههنا قول من وقف نصيب أربعة وقال أبو يوسف تعطى المرأة عنا كاملا والابوان ثاناً كاملا ويؤخذ منهم ضمين، فان كان معهم بنت دفع البها ثلاثة عشر من مائة وعشرين وفي قول أبي يوسف ثلاثة عشر من اثنين وسبعين ويؤخذ من الكل ضمناه من البنت لاحيال أن يولد أكثر من واحد ومن الباقين لاحيال أن تعول المسئلة، وعلى قولنا يوافق ببن سبعة وعشرين ومائة وعشرين بالاثلاث وتضرب ثلث إحدامها في جميع الاخرى تكن الفا وعمانين وتعطى البنت ثلاثة عشر في تسعة تكن مائة وسبعة عشر وللابوين والمرأة أحد عشر في اربعين وما بقي فه موقوف. زوج وأم حامل من الاب المسئلة من عمانية للزوج ثلاثة والمحالات المسئلة من عمانية الموجن ثلاثة والدالا مهمان وتقف ثلاثة وأخذ منها ضمينا هكذا حكى الخبري عنه، فان كان في المسئلة من يسقط بولد الابوين كعصبة او احد من ولد الاب لم يعط شيئا، ولو كان في هذه المسئلة جد فلازوج الثلث وللام السدس والباتي موقوف، وقال أبو حنيفة الزوج النصف وللام السدس والباتي موقوف، وقال أبو حنيفة الزوج النصف وللام السدس والباتي موقوف، وقال أبو حنيفة الزوج النصف وللام السدس والباتي موقوف، وقال أبو حنيفة الزوج النصف وللام السدس والباتي موقوف، وقال أبو حنيفة الزوج النصف وللام السدس والباتي موقوف، وقال أبو حنيفة الزوج النصف وللام السدس والباتي موقوف، وقال أبو حنيفة الزوج النصف وللام السدس والباتي موقوف، وقال أبو حنيفة الزوج النصف وللام السدس والباتي موقوف، وقال أبو حنيفة المناب والمناب وللام السدس والباتي موقوف، وقال أبو حنيفة المن علي المناب والله المستس والباتي موقوف، وقال أبو حنيفة المن على المناب والمالية ولام السدس والباتي ولام السدس والباتي ولام السدس والباتي ولام السدس والباتي ولوم المناب ولوم المناب ولام السدس والمبلد ويوقف

وقال أبو حنيفة وأصحابه وشريك ويحيى بن آدم لا حكم للقافة بل إذا سبق أحدهما بالدعوى فهو ابنه فان ادعياه معاً فهو ابنهما وكذلك إن كثر الواطئون وادعوه معا فانه يكون لهم جميعاً وروي أيضاً عن علي رضي الله عنه أنه قضى في ذلك بالقرعة مع اليمين وبه قال ابن أبى ليلى واسحاق وعن أحمد نحوه إذا عدمت القافة وقد ذكرنا أكثر هذه الهسائل مشروحة مدلولا عليها في باب اللقيط والغرض ههنا ذكر ميراث المدعي والتوريث منه وبيان مسائله

(مسئلة ) (إذا ألحق باثنين فمات وترك أما حرة فلها الثلث والباقي لهما وإن كان لكل واحد منهما ابن سواه أو لاحدهما ابنان فلامه السدس وإن مات أحد الابوين وله ابن آخر فماله بينهما نصفين فان مات الفلام بعد ذلك فلامه السدس والباقي للباقي من أبويه ولا شيء لاخو ته لانهما بحجو بان بالاب الباقي ، فان مات الغلام وترك ابنا فللباقي من الابوين السدس والباقي لابنه وإن مات قبل أبويه و ترك ابنا فلهما جميعاً السدس والباقي لابنه ، فان كان لكل واحد منهما أبوان ثم ماتا ثم مات الغلام وله جدة أم أم وابن فلام أمه نصف السدس ولاي المدعيين نصفه كأنهما جدة وأحدة والحدين الندم وله جدة أم أم وابن فلام أمه نصف السدس ولاي المدعيين نصفه كأنهما جدة وأحدة وعند أي حنين السدس والباقي للابن فان لم يكن ابن فللجدين الثلث لانهما بمنز لة جدوا حدوالباقي الأثروين والمدعى جارية وعند أي حنيفة الباقي كله الجدين لأ ن الجد يسقط الاخوة ، وإن كان المدعيان أخوين والمدعى جارية فمانا وخالها أباهما فلها من مال كل واحد نصفه والباقي للأب فان مات الأب بعد ذلك فلها النصف فمانا وخالها أباهما فلها من مال كل واحد نصفه والباقي للأب فان مات الأبو بعد ذلك فلها النصف مراث بنتي ابن وحكى الخبري عن أحمد و زفر وابن أبي زائدة أن لهما الثلثين لأنها بنت ابنته فلها مراث بنتي ابن، وإن كان المدعى ابنا فهات أبواه ولاً حدها بنت ثم مات أبوهما فهرائه بين الفلام مراث بنتي ابن، وإن كان المدعى ابنا فهات أبواه ولاً حدها بنت ثم مات أبوهما فهرائه بين الفلام

(١) في نسخة و يورث

السدس بين الجد والام ولا شيء تلحمل لان الجد يسقطه وابو يوسف بجملها من سبعة وعشرين وبقف أربعة اسهم وحكى عن شريك أنه كان يقول بقول على في الجد فيقف ههنا نصيب الاناث فيكون عنده من تسعة وتقف منها اربعة ، ولولم يكن فيها زوج كان الام السدس والجد ثلث الباقى و تقف عشرة من ثمانية عشر وعند ابي حنيفة البحد الثلثان والام السدس وبوقف (١) السدس بينهما ، قول أبي يوسف يقف الثلث ويعطي كل واحد منهما ثلثا ويؤخذ منهما ضمين ، ومتى خلف ورثة واما تحت الزوج فينبغي الزوج الامساك عن وطنها ليعلم أحامل هي أم لا كذا روي عن علي وعمر بن عبدالعزيز والشعبي والنخعي وقتادة في آخرين ، وان وطنها قبل استبرائها فأتت بولد لاقل من ستة اشهر ورث لاننا نعلم أنها كانت حاملا به يوم موت والدها وفصل ) ولا يرث الحل الا بشرطين (أحدهما) أن يعلم أنه كان موجوداً حال الموت ويعلم خلك بأن تأني به لاقل من ستة أشهر فان أنت به لاكثر من ذلك نظرنا فان كان لها زوج أو سيد وطؤها لم يرث إلا أن بقر الورثة أنه كان موجوداً حال الموت ، وإن كانت لاتوطأ اما لعدم الزوج والسيد واما لغيبتهما أو اجتنابهما الوطء عجزاً أو قصداً أو غيره ورث مالم يجاوز أكثر مدة الحل

والبنت على ثلاثة وعلى القول الآخر على خسة لأن الفلام يضرب بنصيب ابنى ابن، فان كان الحكل واحد منها بنت فللفلام من مال كل واحد منها ثلثاه وله من مال جده نصفه وعلى القول الآخر له ثلثاه ولها سدساه ، وإن كان المدعيان رجلا وعمة والمدعى جارية فهانا وخلفا أبو بهما ثم مات أبوالاصغو فلها النصف والباقى لأبي العم لأنه أبوه ، وإذا مات أبو العم فلها النصف من ماله أيضاً وعلى القول الآخر لها الثلثان لانها بنت ابن وبنت ابن ابن ، وإن كان المدعى رجلاوا بنة فهات الابن فلها نصف ماله وإذا مات الأب الأب الما النصف أيضاً وعلى القول الآخر لها الثلثان ، وقال أبو حنيفة إذا تداعى الأب وابنه قدم الاب ولم يكن الابن شيء وان مات الأب أولا فهاله بين أبيه وبينه على ثلاثة وتأخذ نصف مال الأصغر لكونها بنته والباقي لكونها اخته وفي كل ذلك إذا لم يثبت نسب المدعى وتف نصيبه ودفع الى كل وارث اليقين ووقف الباقي حتى يثبت نسبه أو يصطلحوا

(فصل) واذا كان المدعون الآنة فمات أحدهم و ترك ابنا والفائم مات الثاني و ترك ابنا والفين ثم مات الثالث و ترك ابنا وعشر بن الفائم مات الفلام و ترك أربعة آلاف وأماً حرة وقد ألحقته القافة بهم فقد ترك خمسة عشر الفاوخمسمائة فلامه سدسها والباقي بين اخوته الثلائة اثلاثا ، وإن كان موسهم قبل ثبوت نسبه دفع الى الام ثلث تركته وهو الف وخمسمائة لان أدنى الاحوال أن يكون ابن صاحب الالف فيرث منه خمسمائة وقد كان وقف اه من مال كل واحد من المدعيين نصف ماله فيرد إلى ابن صاحب الااف وابن صاحب الالف فيرة على ابن أخالهما فذلك لهمامن مال أبويهما لانه إن لم يكن أخالهما فذلك لهمامن مال أبويهما وان كان أخا أحدهما فهو يستحق ذلك وأكثر منه بارثه منه و يرد على ابن الثالث تسعة مال أبويهما وان كان أخا أحدهما فهو يستحق ذلك وأكثر منه بارثه منه و يرد على ابن الثالث تسعة

وذلك أربع سنين في أصح الروايتين ، وفي الاخرى سنتان ( والثاني ) أن تضعه حيا فان وضعته ميتا لم يرث في قولهم جميعا ، واختلف فعا يذبت به الميراث من الحياة واتفقوا على أنه إذا استهل صارخا ورث وورث ، وقد روى ابن ماجه باسناده عن أبي هربرة عن الذي وَيَواليّهِ أنه قال « اذا استهدل المولود ورث» وروى ابن ماجه باسناده عن جابر عن الذي ويَواليّه والاستهلال الماهو فقالت طائفة لايرث حتى يستهل صارخا فالمشهور عن احد رضي الله عنه أنه لايرث حتى يستهل ما وفق الستهلال ما هو فقالت طائفة الميرث حتى يستهل صارخا فالمشهور عن احد رضي الله عنه أنه لايرث حتى يستهل ، وروى ذلك عن المن عباس والحسن بن علي وأبي هريرة وجابر وسعيد بن المسيب وعطاء وشريح والحسن وابن سيرين والنخبي والشعبي وربيعة ويحيى بن سعيد وأبي سلمة بن عبدالرحن ومالك وأبي عبيد وإسعاق الانمهوم قول الذبي ويتياليّه «أذا استهل المولود ورث» أنه لايرث بغير الاستهلال وفي انفظ ذكره ابن مراقة عن النبي ويتياليّه أنه قال في الصبي المذفوس هاذا وقع صارخا فاستهل ورث وتمت ديته وسمي وصلي عليه وأن وقع حيا ولم يستهل صارخا لم تنم ديته وفيه غرة عبد أو أمة على الهاقلة ، ولان الاستهلال وصلي عليه وأن وقع حيا ولم يستهل صارخا لم تنم ديته وفيه غرة عبد أو أمة على الهاقلة ، ولان الاستهلال لا يكون إلا من حي والحركة تكرن من غير حي فان الاحم بخناج سيبا اذا خرج من مكان ضبق فتضاء تن لا يكون إلا من حي والحركة تكرن من غير حي فان الاحم بخناج سيبا اذا خرج من مكان ضبق فتضاء تستها وليكون إلا من حي والحركة تكرن من غير حي فان الاحم بخناج سيبا اذا خرج من مكان ضبق فتضاء تنه الله عنه الم تعرف المناه والمناه والمناه والمناه والمناه والمناه والحركة المناه والمناه والم

آلاف و ثاث الف ويبقى ثاثا الف موقوفة بينه وبين الام لانه مجتمل أن يكون أخا فيكون قدمات عن أربعة عشر ألفا لامه ثاثها ويبقى من مال الاس ألفان وخميطائة موقوفة يدعيها ابن صاحب الالف كلها ويدعى منها أبن صاحب الالفين الفين وثلثا فيكون ذلك موقوقا بينهما وببن الام وسدس الالف ببن الام وابن صاحب الالف، فإن ادعى أخران ابنا ولهما أب فمات أحدهما وخلف بننائم مات الآخر قبل ثبوت نسب المدعى وقف من مال الاول خمسة أتساعه منها تسعان بين الفلام والبنت و ثلاثة أنساع بينه وبين الاب ويوقف من مال الثاني خمسة أسداس بينه و ببن الاب، فان مات الاب بعدهما وخلف بنتا فلها نصف ماله ونصف ما ورثه عن ابنته والباقي ببن الفلام وبنت الابن لانه ابن ابنه بيتين ويدفع الى كل واحد منهم من الموقوف اليقين فنقدر ممرة ابن صاحب البنت ومرة ابن الآخر وينظر ماله من كل واحد منهم في الحاين فيعطيه أقابِما ، فللفلام في حال كل الموقوف من مال الثاني وخمس الموقوف من مال الاول وفي حال كل الموقوف من مال الاول وثلث الموقوف من مال الشاني فله أقابها، وابنت الميت الاول في حال النصف من مال أبيها وفي حال السدس من مال عما. ولبنت الاب في حال نصف الموقوف من مال الثاني وفي حال ثلاثة أعشار من مال الاول فيدفع اليها أقلهما ويبقى باقي التركة موقوفا بينهم حتى بصطلحوا عليه،ومن الناس من يقسمه بينهم على حسب الدعاوى. فان اختلفت أجناس التركة ولم يصر بعضها قصاصاً عن بعض قومت وعمل في قيمتها ما بينا في الدراهم أن تراضوا بذلك أو يبيع الحاكم عليهم ليصير الحق كله من جنس واحد لمـــا فيه من الصلاح لهم ويوقف الفضل المشكوك فيه على الصاح إجزاؤه ثمخرج إلى مكان فسيح فانه يتحرك من غير حياة فيه ثم إن كانت فيه حياة فلا الهلم كونها مستقرة لاحتال أن تكون كحركة المذبوح فان الحيوا فات تتحرك بعد الذبح حركة شديدة وهي في حكم الميت و واختلف في الاستهلال ماهو فقيل الصراخ فاصة وهذا قول من ذكر فا في هذه المسئلة . ورواه أبوطا ابعن أحمد فقال لا يرث الا من استهل صارخا ، وانما سمي الصراخ من الصبي الاستهلال تجوزاً والاصل فيه أن الناس اذا رأوا الهلال صاحوا عند رؤيته واجتمعوا وأراه بعضهم بعضا فسمي الصوت عند استهلال الملال استهلالا ثم سمي الصوت من الصبي المولود استهلالا لانه صوت عند وجود شيء مجتمع له ويفرح الهلال استهلالا ثم سمي الصوت من أحمد أنه قال برث السقط ويورث اذا استهل فقبل له مااستهلاله ؟ والقامم بن موسى عن أحمد أنه قال برث السقط ويورث اذا استهل فقبل له مااستهلاله ؟ قال اذا صاح أو عطس أو بكي فعلي هذا كل صوت يوجد منه تعلم به حياته فهواست بلا وهذا قول الزهري والقامم بن محمد لانه صرت علمت به حياته فأشبه الصراخ

وعن احمد رواية ثالثة اذا علمت حياته بصوت أو حركة أو رضاع أو غيره ورث وثبت له أحكام المستهل لانه حي نتثبت له أحكام الحياة كالمستهل وبهذا قال الثوري والاوزاعي والشانعي يأبو حنيفة وأصحابه ودارد، وإن خرج بعضه حيا فاستهل ثم انفصل باتيه ميتا لم يرث وبهذا قال الشافعي رضي

(فصل) ولوادعى اثنان غلاما فألحقته القافة بهماء مات أحدها و ترك الفا و عماً و بنتائم مات الآخر و ترك الفين وابن ابن ثم مات الفسلام و ترك ثلاثة آلاف و أما كان للبنت من تركة أبيها ثلثها وللغلام ثلثاها و تركة الثاني كلها له لانه ابنه فهو أحق من ابن الابن، ثم مات الغلام عن خمسة آلاف و ثلثي الف فلامه ثلث ذلك ولاخته نصفه و باقيه لابن الابن لانه ابن أخيه ولا شيء للعم، وإن لم يثبت نسبه فلابنه الاول ثلت الالف و يوقف ثلثاها وجميع تركة الثاني، فاذا مات الغلام فلامه من تركته الف و تسما الف لان أقل أحواله أن يكون ابن الاول فيكون قد مات عن ثلاثة آلاف و ثلثي الف وير دالموقوف من مال أبي البنت على البنت والعم فيصطلحان عليه لانه لها أما عن صاحبهما أو الغلام وير دالموقوف من مال الثاني إلى ابن ابنه لانه له أما عن جده وأما عن عمه و تعطى الام من تركة الغلام الفاوتسمي الف لانها أفل مالما و يبقى الف وسبعة أنساع الف تدعي منها الام أربعة أتساع الف عام ثاث خمسة آلاف ويدعي منها أن الابن الفا و ثلثا عام ثلث خمسة آلاف ويدعي منها أن البن الفا و ثلثا عام ثلث خمسة آلاف وتدعي البنت والعم جميع الباقي فيكون ذلك موقوفا بينهم حتى يصطلحوا، ولو كان المولود في يدي امر أتين وادعي البنت والعم جميع الباقي فيكون ذلك موقوفا لحق بها وورثها وورثه في احدى الروايات وان ألحقته بهما أو نفته عنها لم ياحق بواحدة منهما وان أبو حنيفة طقم عام وارثاه ميراث أم واحدة كما يلحق برجلين

ولنا أن احدى البينتين كاذبة يقينا فلم تسمع كما لو علمت ومن ضرورة ردها ردهما لعدم العلم بعينها ولان هذا محال فلم يثبت بينة ولاغيرها كما لو كان الولد أكبر منها، ولو أن امر أة ممهاصي ادعا وجلان

الله عنه وقال أبو حنيفة وأصحابه اذا خرج أكثره فاستهل تمماتورث لقوله عليه السلام « اذا استهل المولود ورث » ولنا أنه لم بخرج جميعه فأشبه مالو مات قبل خروج أكثره

( فصل ) وإن ولدت توامين فاستهل احدهما ولم يعلم بعينه فان كانا ذكرين أو أشيين أو ذكرا وأشى لا يختلف ميراثهما فلا فرق بينهما ، وإن كانا ذكراً وأشى بختلف ميراثهما فقال القاضي : من اصحابنا من قال يقرع بينها فمن أخرجته القرعة جعل المستهل كا لو طلق إحدى نسائه فلم نعلم بعينها ثمنات أخرجت بالفرعة. وقال الخبري ليس في هذا عن السلف نص وقال الفرضيون تعمل المدئلة على الحالين و يعملى كل وارث اليقين و يوقف الباقي حتى يصطلحوا عليه، و يحتمل أن يقسم بينهم على حسب الاحتمال .

( ومن مسائل ذلك ) رجل خلف أمه وأخاه وأم وللد حاملا منه فولدت توأمين ذكراً وأنثى فاستهل أحدهما ولم يعلم بعينه فقبل إن كان الابن المستهل فللام السدس والباقي له ترث أمه ثلثه والباقي العمه فاضرب ثلاثة في ستة تكن عانية عشر لام الميت ثلاثة ولام الولد خمسة والعم عشرة ، وإن كانت البنت المستهلة فالمسئلة من ستة فتموت البنت عن ثلاثة لامها سهم ولعمها سهمان والستة

كلواحد يزعم أنه ابنه منها وهي زوجته فكذبتها لم يلحقها وان صدقت أحدها لحقه كما لوكان بالغاً فادعياه فصدق أحدها، ولو أن صبياً مع امرأة فقال زوجها هو ابني من غيرك فقالت بلهو ابني منك لحقهما جميعاً وقد ذكرنا لحلق النسب في هذه المسائل والاختلاف فيه وأنما ذكرناه ههنا لاجل الميراث لانه مبنى عليه والله سبحانه وتعالى أعلم

## ﴿ باب الاقرار عشارك في الميراث)

إذا أقر الورثة كلهم بوارث فصدقهم أوكان صغيراً أو مجنوناً ثبت نسبه وارثه سواءكان الورثة مجاعة أو واحداً ذكراً أو أنى وبهذا قال الشافعي وأبو يوسف وحكاء عن أبي حنيفة لان الوارث يقوم مقام الميت في ميراثه وديونه والديون التي عليه وبيناته ودعاويه والإعان التي له وعليه كذلك في النسب وقد روت عائشة أن سعد بن أبي وقاص اختصم هو وعبد بن زمعة في ابن أمة زمعة فقال سعد أوصاني أخي عتبة إذا قدمت مكة أن أنظر الى ابن زمعة واقبضه فانه ابنه فقال عبد بن زمعة أخي وابن وليدة أبي ولد على فراشه، فقال رسول الله علي المين يعبد بن زمعة أنه لا يثبت إلا الحجر » فقضى به لعبد بن زمعة وقال « احتجبي منه ياسودة » والمشهور عن أبي حنيفة أنه لا يثبت إلا باقرار رجلين أو رجل وامرأتين وقال مالك لا يثبت الا باقرار اثنين لانه يحمل النسب على غير مفاعتبر عدلين أو رجل وامرأتين وقال مالك لا يثبت الا باقرار اثنين لانه يحمل النسب على غير مفاعتبر عدلين أو غير عدلين ،

ولنا أنه حق يثبت بالاقرار فلم يعتبر فيه العدد كالدين ولانه قوللا تعتبر فيه العدالة فلا يعتبر فيه العدد كاقرار الموروث واعتباره بالشهادة لا يصح لانه لا يعتبر فيه اللفظ ولاالعدالة ويبطل بالاقرار بالدين

تدخل في عانية عشر فهن له شيء من المانية عشر مضروب في واحد ومن له شيء من الستة مضروب في ثلاثة فسدس الام لايتغير وقعم من الستة أربعة في ثلاثة اثنا عشر وله من الثمانية عشر عشرة في واحد فهذا اليتمين فيأخذه ولام الولد خمسة في سهم وسهم في ثلاثة فيأخذها ويقف سهمين بين الاخ وأم الولد حتى بصطلحا عليهـا ويحتمل أن يقتمهاها بينهما . امرأة حال وعم ولدت المرأة ابنا وبنتا واستهل أحدهما ولم يعلم فالمسئلتان من أربعة وعشرين اذا أعطيت كل واحد أفل من نصيبه بتميت ثلاثة موةوفة ، فإن كان معهما بنت فكل واحدة من المسئلتين من اثنين وسبعين والموقوف اثنا عشر . امرأة وعم وأم حامل من الاب ولدت ابنا وبنتا فاستهل أحدها فان كان المستهل الاخ فهي منستة وثلاثين ، وإن كانت الاخت المستهلة نهي من ثلاثة عشر فالمستانان متباينتان فاضرب احداها في الاخرى تكن أربعمائة وتمانية وستين وكل من له شيء من إحدى المسئلتين مضروب في الاخرى فيدنم لكل واحد أقل النصيبين يبقى أربعة عشر منها تدعة بين المرأة والعم وخدة بين الام والعم ، فان كانت المرأة والام حاماين فوضعتا معاً فاستهل أحدهما فبكل واحدة منها ترجع الى سيتة

(فصل) في شروط الاقر اربا انسب لا يخلو اما أن يقر على نفسه خاصة أو عليه، على غيره فان أقر على تفسه مثل أن يقر بولد اعتبر في ثبوت نسبه أربعة شروط (أحدها) أن يكون المقربه مجهول النسب فان كان معروف النسب لم يصح لانه يقطع نسبه الثابت من غيره ، وقد لعن النبي عَلَيْكُمْ من انتسب إلى غير أبيه (والثاني) أن لا ينازعه فيه منازع لانه إذا نازعه فيه غيره تعارضا فلم يكن الحاقه باحدهما أولى من الآخر (الثالث) أن يمكن صدقه بأن يكون المقربه محتمل أن يولد لمثله (الرابع) أن يكون ممرح لا قول له كالصغير والمجنون أو يصدق المقر انكان ذا قول وهو المكلف فان كان غير مكلف لم يعتبر تصديقه فان كبر وعقل فأنكر لم يسمع انكاره لان نسبه ثبت وجرى مجرى من ادعى ملك عبدصغير في يده وثبت بذلك ملك فلما كبر جيحد ذلك ، ولو طلب احلافه على ذلك لم يستجلف لان الاب لو عاد فيحد النسب لم يقبل منه، وإن اعترف انسان بأن هذا أبوه فهو كاعترافه بأنه ابنه. فاما إن كان اقراراً عليه وعلى غيره كاقراره بأخ اعتبر مع الشهروط الاربعة شرط خامس وهوكون المقرجيع الورثة، فان كان المتر زوجاً أو زوجة ولا وارث معهما لم يثبت النسب باقرارهما لان المقر لا يوث المال كله فان اعترف به الامام معه ثبت النسب لانه قائم مقام المسلمين في مشاركة الوارث وان كان الوارث أما أو بنتاً أو أختاً أو ذا فرض يرث جميع المال بالفرض والرد ثبت النسب بقوله كالابن لانه يرثالمال كله وعند الشافعي لا يثبت بقوله نسب لانه لا يرى الرد ويجبل الباقي لبيت المال، ولهم فيها إذا وافق الامام في الاقرار وجهان وهذا من فروع الرد وقد ذكر ناه ، فان كانت بنت وأخت أو أخت وزوج ثبت النسب بقولهما لانهما يأخذان المال كله وإذا أقر بابن ابنه وابغه ميت اعتبرت فيه الشروط التي (الجزء السابع) ( ٢7 ) ( المغنى والشرح الكبير )

وثلاثين فيعطى كل وارث أنل النصيبين ويبقى أحد عشر منها أربعة موقوفة بين الزوجة والام وسبعة بين الام والعم

(فصل) واذا ولدت الحامل توأمين فسمع الاستهلال من أحدهما ثم سمع مرة أخرى فلم يدر أهو من الثاني فيحتمل أن يثبت الميراث لمن علم استهلاله دون من شككنا فيه لان الاصل عدم استهلاله .فعلى هذا الاحمال إن علم المستهل بعينه فهو الوارث وحده وإن جهل عينه كان كا لو استهلا وأحد منهما لا بعينه . وقال الفرضيون يعمل على الاحوال فيعطى كل وارث اليقين ويوقف الباقي استهل وإمن مسائل ذلك ) أم حامل وأخت لاب وعم ولدت الام بننين فاستهلت احداهما ثم سمم الاستهلال من أخرى فلم يدر هل استهات الاخرى أو تكرر من واحدة فقيل ان كان منها جميعا فقد ماتنا عن اربعة من ستة ولا بعلم أولهما موتا فحكها حكم الفرق فمن ذهب إلى انه لا تورث إحداهما من الاخرى قلائم تنها من واحدة فقد ماتت الاخرى قال قد خالها أما واختا وعما فتصح من ثمانية عشر وإن كان الاستهلال من واحدة فقد ماتت عن ثلاثة من سنة نتصح من اثى عشر وبينها موافقة بالدس فتصور سنة وثلاثين للأم اثنا عشر وللأخت كذلك وللم تسعة ونقف ثلاثا تدعي الام منها سهمين والعم سها وتدعبها الاخت كالها فيكون سهان بينها وبين الام وسهم بينها وبين العم . زوج وجد وأم حامل ولدت ابنا وبنتا فاستهل فيكون سهان بينها وبين العم . زوج وجد وأم حامل ولدت ابنا و بنتا فاستهل فيكون سهان بينها وبين العم . زوج وجد وأم حامل ولدت ابنا و بنتا فاستهل فيكون سهان بينها وبين العم . زوج وجد وأم حامل ولدت ابنا و بنتا فاستهل

تُعتبر في الاقرار بالأخ وكذلك إن أقر بعم وهو ابن جده فعلي ما ذكر ناه

(فصل) وانكان أحد الولدين غير وارث لكونه رقيقا أو مخالفاً لدين ،وروثه أوقاتلافلاعبرة به ويثبت النسب بقول الآخر وحده لانه يحوز جميح الميراث ثم إنكان المقر به يرث شارك المقرفي الميراث وان لم يكن وارثاً لوجود مانع فيه ثبت نسبه ولم يرث وسواء كان المقرمسلماً أو كافراً

(مسئلة) (وسواءكان المقر به يحجب المقر أو لا يحجبه كاخ يقر بابن للميت أو ابن ابن يقر بابن للميت أو أبن ابن يقر بابن للميت أو أخ من أب يقر بأخ من أبوين فانه يثبت نسبه بذلك ويرث ويسقط المقر)

هذا اختيار ابن حامد والقاضي وابن شريح وقال أكثر أصحاب الشافعي يثبت نسب المقر به ولا يرث لان توريثه يفضي إلى اسقاط توريثه فسقط لانه لو ورث لخرج المقر عن كونه وارثا فيبطل اقراره ويسقط نسب المقر به وتوريثه فيؤدي توريثه إلى اسقاط توريثه فأثبتنا النسب دون الميراث

ولنا أنه ابن ثابت النسب لم يوجد في حقه مانع من الارث فيدخل في عموم قوله تعالى ( يوصكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثبين ) أو فيرث كما لو ثبت نسبه ببينة ولان ثبوت النسب سبب للميراث فلا يجوز قطع حكمه عنه ولا توريث محجوب به مع وجوده وسلامته من الموانع ، ومااحتجوا به لا يصح لانا انما نعتبر كون المقر وارثاً على تقدير عدم المقر به وخروجه عن الميراث بالاقرار لا يمنع صحته بدليل أن الابن إذا أقر بأخ فانه برث مع كونه يخرج باقراره عن أن يكون جميع الورثة . فان قيل إنما يقبل افراره اذا صدقه المقر به فصار اقراراً من جميع الورثة وإن كان المقر به طفلا أو مجنوناً لم يعتبر قوله فقد أقر كل من يعتبر قوله ، قلنا ومثله همنا

أحدهما ثم سمع الاستهادل مرة أخرى فلم يدر ممن هو قان كان الاستهادل تكرر من البنت فهي الأكدرية ومانت عن اربعة بين امها وجدها فتصح من احد وعانين، وإن تكرر من الاخ لم يوث شيئا والمسئلة من ستة للجد منها سهم وإن كان منهما فاللام السدس والروج النصف والجد السدس ولهما السدس على ثلاثة فتصح من عمانية عشر والثلاثة التي لهما بين الجد والام على ثلاثة فصار اللام اربعة والجدخسة وعمانية عشر توانق احدا وعمانين بالأنساء فتصير مائة واثنين وستين الزوج حقه من الأكدرية أربعة وخمسون والام تسعا المال من مسئلة استهادهما معاسنة وثلاثون والجد السدس من مسئلة استهادل الاخ وحده سبعة وعشرين والام أستهاد اللاخ وحده سبعة وعشرون يبقى خمسة واربعون يدعى الزوج عنها سبعة وعشرين والام استهاد يقران لها مها الجد سبعة وعشرين والام المنابة عشر ويدعي منها الجد سبعة وثلاثين وتعول النمانية الفاضاة اللام فيحتمل أن تدفع اليها لان الزوج والجد يقران لها مها

( نصل ) وإذا ضرب بطن حاءل فاستدات فعلى الضارب غرز ، وروثة عن الجنين كانه سقط حيا وم ندا قل مالك وأبوحنيفة والشافعي وسائر الفقها. الا شيئا محكى عن ربيعة والليث وهو شذوذ لا يعرج عليه ، قان قبل فكيف تورثون منه وهو لا يرث? قلنا نورث منه لاز الواجب بدل عنه فورثته ورثنه

فائه ان كان المقر به كبيراً فلا بد من تصديقه فقد أقر به كل من بعتبر اقراره وان كان صغيراً غير معتبر القول لم يثبت النسب بتول الآخر كما لو كان اثنين أحدهما صغير فأقر البالغ ماخ آخر لم يقبل ولم يقرلوا به ولا يعتبر موافقته كذا ههنا، ولانه لوكان في يد انسان عبد محكوم له بملكه فأقر به الهيره ثبت المقرله ، وان كان المقر مخرج بالاقرار عن كونه ما لكما كذا ههنا

﴿ مُسَالَة ﴾ ( وان أقر بعضهم لم يَدْبَت نسبه إلا أن بشهد منهم عدلان أنه ولد على فراشه أو ان المبت أقر به )

وجمانه أنه إذا أقر أحد الوارثين بوارث مشارك لهم في الميراث لم يثبت النسب بالأجماع لان النسب لا يتبعض نلا يمكن اثباته في حق المقردون المنكر ولا أثباته في حقها لان أحدها منكر فلا يقبل اقرار غير، عايه ولم توجد شهادة يثبت بالنسب، واوكان المقر عدلان لانه أقرار من بعض الورثة، وقال أبوحنيفة يثبت إذا كانا عداين لا لهما ببنة فهو كالوشهدا به

و لنا أنه اقرار من بعض الورثة الم يثبت به النسب كالواحدة وفارق الشهادة لانه يعتبر فيها العدالة والدكورية والاقرار بخلافه . فاما ان شهدبه عدلان أوشهدا أنه ولد على فراشه أو ان الميتأقر به ثبت النسب وشاركهم في الارث لانهما لوشهدا على غير موروثهما قبل فكذلك أذا شهدا عليه

﴿ مسئلة ﴾ ( وعلى المقر أن يدنع اليه فضل مافي يد. عن ميراثه )

اذا أقر بعض الورثة ولم يثبت نسبه لزم المقر أن يدفع اليه فضل مافي يده كن خلف ولدين فأقر أحدها بأخ فله ثاث مافي يده وان أقر بأخت دفع اليها خيس مافي يده عن ميراثه هدذا قول مالك

كدية غير الجنين، وأما توريث فمن شروطه كونه حيا حين موت موروثه ولا يتحقق ذلك فلا نورثه مع الشك في حياله .

(فصل) ودية المقتول موروثة عنه كسائر أمواله إلا أنه اختلف فيه عن على فروي عنه مثل قول الجماعة وعنه لا يرثها إلا عصباله الذين يعقلون عنه وكان عر يذهب الى هذا ثم رجم عنه لما باغه عن النبي وكتيالية توريث المرأة من دية زوجها قال سعيد حدثنا سفيان حدثنا الزهري سمع سعيد بن المسيب يقول كان عر بن الخطاب رضي الله عنه يقول الدية المعاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئا فقال له الضحاك الكلاي كتب الى رسول الله وكتيالية : أن اورث اصرأة اشبم الضبابي من دية زوجها أميم قال الترمذي هذا حديث حسن صحبح ، وروى الامام احمد باسناده عن عرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان الذي وكتيالية قضى ان العقل ميراث بهنورثة القتيل على فرائضهم، وباسناده عن ابن أبيه عن جده ان الذي وكتيالية قضى ان العقل ميراث بهنورثة القتيل على فرائضهم، وباسناده عن ابن عباس أن الذي وكتيالية قال هالمرأة ترث من مال زوجها وعقله وبرث هو من مالها وعقلها مالم يقتل واحد منهما صاحبه ، إلا أن في اسناده رجلا مجهولا وقال ابراهيم قال رسول الله وكتيالية ه وقال أبو ثور هي على الميراث ولانقضى منها ديونه ولاتنفذ منها وصاياه الميراث والعقل على العصبة ، وقال أبو ثور هي على الميراث ولانقضى منها ديونه ولاتنفذ منها وصاياه

والاوزاعي والثوري وابن أبي المي والحسن بن صالح وشريك ومجبى بن آدم ووكيم واسحاق وأبي عبيد وأبي ثور وأهل البصرة ، وقال النخمي وحماد وأبو حنيفة وأصحابه يقاسمه مافي يده لانه يقول أنا وأنت سوا. في مبراث بينا وكأن ما أخذه المنكر تلف أوغصب فيستوي فيها بقي وقال الشافعي و داود لا يلزمه في الظاهر دنم شي. اليه ، وهل يلزمه فيها بينه وبين الله تعالى ? على قولين أصحه الايلزمه لانه لايرث من لا يثبت نسبه واذا قلنا يلزمه ففي قدره وجهان

ولنا على الشانهي أنه أقر بحق المدعية بمكن صدقه فيه ويد المقرعليه وهو متمكن من دفعه اليه نلزمه ذلك كالوأفر له بمعيز ولانه اذاعلم أن هذا أخره وله ثلث التركة وتبقن استحقاقه الهاوفي يده بعضه وصاحبه يطلبه لزمه دفعه اليه وحرم عليه منه كافي سائر المواضع، وعدم ثبوت نسبه في الظاهر لا يمنع وجوب دفعه اليه مح ألو غصبه شيئا ولم يقم بينة فحصيه

ولما على أبي حنيفة أنه أقر له بالناضل عن ميراثه فلم بلزمه أكثر مما أقر به كما لو أقرله بشي معين ولانه حق تعلق بمحل مشترك بافرار أحد الشر بكين فلم بلزمه أكثر من قسطه كما لو أقر أحد الشريكين مجناية على العبد ولان التركة بينهم اثلاثا فلا يستحق مما في يده الا الثلث كالوثبت نسبه ببينة، ولانه أقرار يتعلق بحصته وحصة أخيه فلا يلزمه أكثر مما يخصه كالاقرار بالوصية وكاقرار أحد الشريكين على مال الشركة بدين ولانه لو شهد مهه أجنبي بالنسب ثبت ولو لزمه أكثر من حصته لم تقبل شهادته لأنه بجربها نفعا الى نفسه له كونه يسقط بعض ما يستحق عليه. فعلى هذا إذا خلف اثنين فأقر أحدهما بأخ فلامة وله ثاث ما في يد المقر وهو سدس المال لا نه يقول نحن ثلاثة له كل واحد منا

وعن أحمد نحو من هذا وقد ذكر الخرقي فيمن أوصى بثلث ماله لرجل فقتل وأخذت ديته فللموصى له بالثلث ثلث الدية في إحدى الروايتين والاخرى ايسلن أوصى له بالثلث من الدية شيء ومبنى هذا على أن الدية ملك الدية ملك الورثة ابتداء وفيه روايتان: احداهما أنها تحدث على ملك الميتلانها بدل نفسه فيكون بدلها له كدية أطر افه المقطوعة منه في الحياة ولائه لواسقطها عن القاتل بعد جرحه إياه كان صحيحا وليس له اسقاط حق الورثة ولانها مال موروث فأشبهت سائر أمو اله والاخرى انها تحدث على ملك الورثة ابتداء لانها أنما نستحق بعد الموت وبالموت تزول أملاك الميت الثابتة له ويخرج عن أن يكون أهلا اله لك وانما يثب نورثة ولا أعلم خلافا في أن الميت بجهز منها إن كان قبل تجهيزه لا مه لولم يكن له شيء لوجب تجهيزه على من عليه نفقته لو كان فقيراً فأولى أن بجب ذلك في ديته

( فصل ) في ميراث المفقود وهو نوعان [ أحدهما ] الفالب من حاله الهلاك وهو من يفقد في مهلكة كالذي يفقد بين الصفين وقد هلك جماعة أو في مركب الكسر ففرق بعض أهله أو في مفازة يهلك فيها الناس أو يفقد من ببن أهله أو بخرج لصلاة العشاء أو غيرها من الصلوات أو لحاجة قريبة فلا يرجع ولا يُعلم خبره فهذا ينظر به أربع سنين قان لم يظهر له خبر قسم ماله واعتدت امرأنه عدة

الثلث وفي يدى النصف ففضل في يدي لك السدس فيدفعه البه وهو ثلث ما في يده وفي قول أبي حنيفة يدفع اليه نصف ما في يده وهو الربع، وان أقر باخت دفع اليها خمس ما في يده لأنه يقول محن اخوان واخت فلك الحس من جميع المال وهو خمس ما في يدي وخمس ما في يد أخى فيدفع اليهاخمس ما في يده وفي قولهم يدفع اليها ثلث ما في يده ، وفارق ما اذا غصب بعض التركة وهما اثنان لأن كل واحد منهما يستحق النطف من كل جزء من البركة وهمنا يستحق الثلث فافترقا

الوفاة وحلت للأزواج نص عليه الامام أحمد وهذا اختيار أبي بكر ، وذكر القاضي انه لايقسم ماله ستى عضي عدة الوفاة بعد الاربم سنين لانه الوقت الذي يباح لامرأته التزوج فيه والاول أصح لان اهدة أما تكون بعد الوفاة فاذا حكم بوفاته فلا وجه للوقوف عن قسم ماله ، وان مات المفقود من يرثه قبل الحكم بوفاته وقف المفقود نصيبه من ميرائه وما يشك في مستحقه وقسم باقيه ، فان بان حيا أخذه ورد الفضل إلى أهله ، وان علم انه مات بعد وت موروثه دو ما يشك في مستحقه وقسم باقيه ، وان علم انه كان ميتا الفضل إلى أهله ، وان علم انه مات بعد وت موروثه دو أيضا الى ورثة الأول ، وان مضت المدة ولم يعلم خبره رد أيضا الى ورثة الأول لانه مشكوك في حياته حين موت موروثه فلا نورثه مع الشك كالجنين الذي يسقط ميتا ، وكذفك إن علمنا أنه مات ولم يدر متى مات ، ولم يفرق سائر أهل العلم ببن هذه الصورة و بين سائر وكذفك إن علمنا أنه مات ولم يدر متى مات ، ولم يفرق سائر أهل العلم ببن هذه الصورة و بين سائر والأ ظهر من مذهبه مثل قول الباتين ، فأما ماله فا تفقو الحل أنه لا يقسم حتى تمضي مدة لا يعيش في ، ناما والأ ظهر من مذهبه مثل قول الباتين ، فأما ماله فا تفقو اعلى أنه لا يقسم حتى تمضي مدة لا يعيش في ، ناما على ماسنذكر ، في الصووة الاخرى ان شاء الله تعالى ، لا نه ، فقود لا يتحقق موته فأشبه التاجر والسائح و لنا اتفاق الصحابة رضي الله عنهم على تزويج امرأته على ماذكر ناه في العدد ، وإذا ثبت ذهك في و لنا اتفاق الصحابة رضي الله عنهم على تزويج امرأته على ماذكر ناه في العدد ، وإذا ثبت ذهك في

حاكم ومن فعل الواجب فقد أحسن وايس بخائن فلايضه ن وقبل هذا قياس قول الشافعي، وقال ابوحنيفة إن كان الدفع بحكم حاكم دفع الى الثاني نصف ما بتي في يده لان حكم الحاكم كالأخذ منه كرها وان دفعه بغير حاكم دفع الى الثاني ثاث جميع المال لانه دفع الى الاول ما ايس له تبرعا

ولنا على الاول أنه أقر بما يجب عليه الاقرار به الم يضمن ماتلف به كما لوقطع الامام يد السارق فسرى الى نفسه وان أقر بمدهما بثالث فصدقاه ثبت نسبه وأخذ ربع مافي يد كل واحد منهم اذا كان مع كل واحد ثلث المال وإن كذباه لم يثبت نسبه وأخذر بعمافي يد المقربه وفي ضمانه له مازاد التفصيل في التي قبلها وعلى مثل قولنا قال ابن أبي ايل وأهل المدينة وبعض أهل البصرة

﴿ مُسَنَّلَةً ﴾ ( فَانَ لَم يَكُن فِي يِد الْقَر فَضَل فَلا شيء للمقر إنه )

لانه لم يقر له بشيء فاذا خلف أخا من أب وأخا من أم فأقرا بأخ من أبوين ثبت نسبه لان كل الورثة أفروا به و أخذ جميع مافي يد الاخ بن الاب لانه يسقطه في الميراث ، وان أقر به الاخ بن الاب وحده أخذ مافي يده لما ذكرنا ولم يثبت نسبه لان الذي أفر به لايرث المال كله ، وان أقر به الاخ من الام وحده فلا شيء له لانه ليس في يده فضل يقر له به وكذا ان أقر بأخ آخر من امه اذلك فأما ان أقر بأخوين من أم فانه يدفع البهما ثلث مافي يده لان في يده السدس فباقرار، اعترف أنه لا يستحق من بأخوين من أم فانه يدفع البهما ثلث مافي يده وهو ثلث مافي يده وان أقر بأخ من أبوين فللمقر به خمه أسباع الما أقر الاخراد من الام باخ من أم فله نصف مافي يده وان أقر بأخ من أبوين فللمقر به خمه أسباع مافي يده وعلى قولنا لا يأخذ منه شيئا لانه لافضل في يده

النكاح مع الاحتياط الأبضاع فني المال أولى . ولان الظاهر هلاكه فأشبه مالو مضت مدة لايعيش في مثلها [ النوع الثاني ] من ليس الفالب هلاكه كالمسافر التجارة أو طلب علم أو سياحة وتحو ذلك ولم يعلم خبره ففيه روايتان ( إحداهما ) لا يقسم ماله ولا تتزوج امرأته حتى يتيقن موته أو يمضي علمه مدة لا يعيش في مثلها وذلك مردود الى اجتهاد الحاكم ، وهذا قول الشافعي رضى الله عنه ومحمد بن الحسن وهو المشهور عن مالك وأبي حنيفة وأبي يوسف لان الاصل حياته والنقدير لايصار اليه الا بتوقيف ههنا فوجب النوقف عنه

( والرواية الثانية ) انه ينتطر به تمام تسعين سنة مم سنه يوم فقد وهذا قول عبدالملك بن الماجشون لان الغالب انه لايعيش أكثر من هذا ، وقال عبدالله بن عبدالحكم ينتظر به الى تمام سبعين سنة ،م سنه يوم فقد ولعله محتج بقول النبي عَلَيْكِيْرٌ « أعمار امتي ما ببن السبعين والستين »أو كما قال ، ولان الغالب انه لا يعيش أكثر من هذا فأشبه التسعين

وقال الحسن بن زياد ينتظر به تمام مائة وعشر بن سنة . قال ولو فقد وهو ابن ستين سنة وله مال لم يقسم ماله حتى يمضي عليه ستون سنة أخرى فيكون له مع سنه يوم فقد مائة وعشرون سنة فيقسم

﴿مسئلة﴾ (وطريق العمل فيها أن تضرب مسئلة الافرار في مسئلة الانكار وتدنع الى المقرسهمه من مسألة الافرار مضروبا في مسألة الانكار )

والمنكر سهمه من مسئلة الانكار مضررب في مسئلة الاقرار وما فضل فهو للمقر به فلو خلف ابين فأقر أحدهما باخوين فصدقه أخوه في أحدهما ثبت نسب المتفق عليه فصاروا ثلاثة ثم تضرب مسئلة الاقرار في مسئلة الانكارتكن اثنى عشر الممنكر سهم من الاقرار في الافرار أربعة والمعقم من الاقرار في الانكار ثلاثة والمتفق عليه ان صدق المقر مثل سهمه وان أنكر مثل سهم المنكر وما فضل المختلف فيه وهو سهاز في حال التصديق وسهم في حال الانكارة وقال أبو الخطاب لا يأخذ المتفق عليه من المنكر في حال التصديق الاربعما في يده وصححها من المنكر ثلاثة والمختلف يأخذ المتفق عليه من المنكر في حال التصديق الاربعما في يده وصححها من النية الممنكر ثلاثة ومسئلة الاورار في مسئلة الانكار إذاً من ثلاثة ومسئلة الاقرار من أربعة فتضرب احداهما في الاخرى تمكن اثني عشر للأصغر سهم من مسئلة الانكار في مسئلة الانرار غي مسئلة الانرار ثلاثة والمتفق عليه إن صدق بصاحبه الاقرار أربعة واللا كبر سهم من مسئلة الاقرار في مسئلة الانكار ثلاثة والمتفق عليه إن صدق بصاحبه مئل سهم الا كبر ، وإن أنكر مثل سهم الاصغر، وذكر أبو الخطاب أن المتفق عليه إن صدق بصاحبه مئل سهم الا تحد من المنكر الاربع ما في يده لا نه لا يدعي أكثر منه ويأخذ هو والمختلف فيهمن الا كبر نصف ما في يده لا نه لا يدعي أكثر منه ويأخذ هو والمختلف فيهمن الا كبر نصف ما في يده فلائم والسافري، وفي هذا نظر لا نالمنكرية أنه لا يستحق إلاائلش وقدحضر البان أن هذا قياس قول مالك والشافعي، وفي هذا نظر لا نالمنكر يقر أنه لا يستحق إلاائلش وقدحضر

ماله حينئذ بين ورثة أن كانوا أحياء ، وأن مات بعض ورثته قبل مضي مائة وعشرين وخلف ورثة لم يكن لهم شيء من مال المفقود وكان ماله للأحياء من ورثته ويوقف المفقود حصته من مال موروثه الذي مات في مدة الانتظار ، فأن مضت المدة ولم يعلم خبر المفقود رد الموقوف الى ورثة ، وروث المفقود ولم يكن لورثة المفقود ولم يكن لورثة المفقود ولم يكن لورثة المفقود ولم يكن لورثة المفقود عندي ، والذي قال : أن الموقوف المفقود ، وأن لم يعلم خبره يكون لورثته . قال وهو الصحيح عندي ، والذي ذكرناه هو الذي حكاه ابن اللبان عن اللؤلؤي فقال لو ماتت امرأة المفقود قبل بما مائة وعشرين صنة بيوم أو بعد فقد ابيوم وبمت مائة وعشرون سنة لم تورث منه شيئا ولم نورثه منها لانفا لا نعلم أمهما مات أولا وهذا قياس قول أحمد وانفق الفقهاء على أنه لايوث المفقود الا الاحياء من ورثنه يوم قسم ماله لامن مات قبل ذلك ولو بيوم اوختلفوا فيمن مات وفي ورثنه مفقود فذهب من ورثنه يوم قسم ماله لامن مات قبل ذلك ولو بيوم اوختلفوا فيمن مات وفي ورثنه مفقود فذهب أحمد واكثر القهاء على أنه يعملى كل وارث من ورثه اليقين ويوقف الباقي حتى يتبين أمره أو تمفي أحمد وانتمان ونضرب إحداهما في الاخرى إن تباينتا أو مدة الانتظار نتعمل المدينة على أنه حي ثم على أنه ميت وتضرب إحداهما في الاخرى إن تباينتا أو مدة الانتظار نتعمل المدينة على أنه حي ثم على أنه ميت وتضرب إحداهما في الاخرى إن تباينتا أو مدة الانتظار نتعمل المدينة على أنه حي ثم على أنه ميت وتضرب إحداهما في الاخرى إن تباينتا أو

من يدعي الزيادة فوجب دفعها اليه و نظير هذا ما لو ادعى انسان داراً في يد رجل فأقر بها لغير ، فقال المقر له إنما هي لهذا المدعي فانها تدفع اليه

وقد رد الخبري على أبن اللبان هذا القول وقال على هذا يبقى مع المذكر ثلاثة أثمان وهولا يدعي إلا الثلث وقد حضر من يدعي هذه الزيادة ولا منازع له فيها فيجب دفعها اليه ، قال والصحيح أن يضم المتفق عليه السدس الذي يأخذه من المقر به فيضمه الى النصف الذي هو بيد المقر بهما فيقتسانه أثلاثاً فتصح من تسعة ، للمنكر ثلاثة ، ولكل واحد من الا خوين سهمان ، وهذا قول أبي يوسف إذا تصادقا .

قال شيخنا ولا يستقيم هذا على قول من لا يلزم المقر أكثر من الفضل عن ميراثه لان المقر بهما والمتفق عليه لا ينقص ميراثه عن الربع ولم يحصل له على هذا القول إلا التسعان وقيل يدفع الاكبر اليهما نصف ما في يده ويتحصل الاصغر الثاث واللاكبر اليهما نصف ما في يده ويتحصل الاصغر الثاث واللاكبر الربع ، والمعتفق عليه المثن ، والمحتلف فيه الثمن ، وتصح من أربعة وعشرين : للاصغر عمانية ، والمعتمق عليه سبعة ، وللأكبر ستة ، والمعتملف فيه ثلاثة وفيها أقوال كثيرة سوى هده والاول أصح إن شاء الله تعالى .

﴿ مسئلة ﴾ (وإن خلف ابنا فأقر بأخوين بكلام متصل فتصادقا ثبت نسبهما فان تجاهـدا فكذلك في أقوى الوجهين لان نسبهما ثبت باقرار من هو كل الورثة قبلهما وفي الآخر لا يثبت لان الاقرار بكل واحد منها لم يصدر من كل الورثة ويدفع إلى كل واحد منها ثلث ما في يده، فانصدق في وفقها ان اتفقتا وتجتزى، باحداهما ان عائلتا أوباكثرهما ان تناسبتا وتعطى كل واحد أقل النصيبين ومن لا يرث الا من أحدها لا تعطيه شيئا وتقف الباقي ولهم ان يصطلحوا على ما زاد على نصيب المفقود واختاره ابن اللبان لانه لا مخرج عنهم وأنكر ذلك الوفي وقال لا فائدة في أن ينقص بعض الورثة عما يستحقه في مسئلة الحياة وهي منتفية ثم يقال له لك أن تصالح على بعضه بل ان جاز ذلك فالاولى أن نقسم المسئلة على تقدير الحياة ونقف نصيب المفقود لاغير ، والاول أصح ان شاء الله فان الزائد عن نصيب المفقود من الموقوف مشكوك في مستحقه ويقين الحياة معارض بظهور الموت فينبغى ان يوقف كالزائد عن البقين في مسائل الحل والاستهلال ، ويجوز الورثة الموجودين الموت فينبغى ان يوقف كالزائد عن البقين في مسائل الحل والاستهلال ، ويجوز الورثة الموجودين الصلح عليه لا عنم وجوبوقفه كما تقدم في نظائره ووجوب وقفة لا يمنم الصلح عليه لا عنم وظاهر قول الوثي هذا أن تقسم المسئلة على أنه حى ويقف نصيبه لاغير، وقال بعض أضحاب الشافي رضي الله عنه يقسم المال على الموجودين لأنهم متحققون والمفقود مشكوك فيه فلا أصحاب الشافي رضي الله عنه يقسم المال على الموجودين لأنهم متحققون والمفقود مشكوك فيه فلا يورث مع الشك ، وقال محمد بن الحسن القول قول من المال في يده فلو مات رجل وخلف ابنتيه يورث مع الشك ، وقال محمد بن الحسن القول قول من المال في يده فلو مات رجل وخلف ابنتيه يورث مع الشك ، وقال عمد بن الحسن القول قول من المال في يده فلو مات رجل وخلف ابنتيه يورث مع الشك ،

صدق أحدها بصاحبه وجحده الآخر ثبت نسب المتفق عليه وفي الآخر وجهان ويدفع إلى كل واحد منها ثاث مافي يده ، وإن كانا توأمين ثبت نسبها ولم يلتفت إلى إنكار المنكر منها سواء محاحدا معاً أو جحد أحدهما صاحبه لاما نعم كذبها فأنهما لا يفترقان ، ومتى أقر الوارث بأحدها ثبت نسب الآخر وإن أقر بنسب صغيرين دفعة واحدة ثبت نسبهما على الوجه الذي يثبت به نسب الكيرين المتجاحدين ، وهل يثبت على الوجه الآخر ؟ فيه احتمالان (أحدهما) يثبت لأنه اقر به كل الورثة حين الاقرار ولم مجحده أحد فهو كالمنفرد ( والثاني ) لا يثبت لأن أحدهما وارث ولم يقر بالآخر فلم يتفق كل الورثة على الورثة على الاقرار به فلم تعتبر موافقة الآخر كما لوكانا صغيرين.

<sup>﴿</sup> مسئلة ﴾ ( فان أقر بأحدهما بعد الآخر أعطى الاول نصف ما في يده ) بغير خلاف وثبت نسبه لانه اقر به كل الورثة ويقف ثبوت نسب الباقي على تصديقه لأنه صار من الورثة ، ويعطى الثاني ثلث ما بقى في يده لانه الفضل فانه يقول نحن ثلاثة

<sup>﴿</sup> مسئلة ﴾ ( و إن أقر بعض الورثة بام أة للميت لزمه من ارثها بقدر حصته ) يعني يلزمه مايفضل في يده لها عن حقه كما ذكرنا في الاقرار.

<sup>﴿</sup> مسائل ﴾ من هذا الباب إذا خلف ثلاثة بنين فأقر أحدهم بأخ وأخت فصدقه أحد أخويه في الاخ والآخر في الاخت لم يثبت نسبهما ويدفع المقر بالاخ اليه ربع ما في يده ويدفع المقر بهما (المغني والشرح الكبير) (الجزء السابع)

وابن ابن ابوه مفقود والمال في بد الابنتين فاختصموا الى القاضى فأنه لا ينبغى القاضي أن يحول المال عن موضعه ولا يقف منه شيءًا سواء اعترفت الابنتان بفقده أو ادعمًا مونه وان كان المال في يد ابن المفقود لم يعط الابنتان الا النصف أقل ما يكون لهما وإن كان المال في يد أجنبى فأقر بان الابن مفقود وقف له النصف في يده وان قال الاجنبى قد مات المفقود لزمه دفع الثلثين الى البنتين وبوقف الثلث الا أن يقر ابن الابن بموت أبه فيدفع اليه الباقي والجهود على القول الاول

﴿ ومن مسائل ذلك ﴾ زوج وأم وأخت وجد وأخ مفقود مسئلة الموت من سبعة وعشر من لانها مسئلة الاكدرية ومسئلة الحياة من عمانية عشر وهما يتفقان بالأ تساع فتضرب تسع إحداهما في الآخرى تكن أربعة وخمسين المؤوج النصف من مسئلة الحياة والثلث من مسئلة الموت فيعطى الثلث و واللأم التسعان من مسئلة الموت والسدس من مسئلة الحياة فتعطى السدس واللجد سنة عشر سمها من مسئلة الموت وتسعة من مسئلة الحياة فيأخذ التسعة ، وللاخت عمانية من مسئلة الموت وثلاثة من مسئلة الحياة فتاخذ ثلاثة ويبقى خمسة عشر موقوفة إن بان أن الاخ حي أخذ سنة وأخذ الزوج تسعة وإن بان ميتا أو مضت المدة قبل قدومه أخذت الام ثلاثة والاخت خمسة والجد سبعة ، واختار الخبري أن المدة ميتا أو مضت المدة قبل قدومه أخذت الام ثلاثة والاخت خمسة والجد سبعة ، واختار الخبري أن المدة

اليها ثلث ما في يده ويدفع المقر بالاخت اليها سبع ما في يده ، فأصل المسئلة ثلاثة أسهم ، سهم المقر يقسم بينها وبينه على تسعة ، له ستة ولها ثلاثة ، وسهم المقر بالأخ بينها على أربعة له ثلاثة ولاخيه سهم ، وسهم المقر بالاخت مبينه وبينها على سبعة ، له ستة ولها سهم وكلها متباينة فاضرب أربعة في سبعة في تسعة ثم في أصل المسئلة تكن سبعائة وستة وخسون، للمقر بهما ستة في أربعة في سبعة مائة وعانية وستون ، والمقر بالاخت ستة في أربعة في تسعة مائتان وستةعشر ، وللمقر بالاخ ثلاثة في سبعة في تسعة مائة تسعة وعانون ، والمح والماخ المقر به سهان في أربعة في سبعة ستة وخسون وسهم في سبعة في تسعة ثمانية وعشرون ، وسهم ثمانية وستون في أربعة في سبعة شانية وعشرون ، وسهم في أربعة في تسعة عشر ، واللا خت سهم في أربعة في سبعة ثمانية وعشرون ، وسهم في أربعة في سبعة أمانية وعشرون ، وسهم في أربعة في أربعة في سبعة أمانية وعشرون ، وسهم من أربعة أسهم : سهم على أحد عشم وسهم على تسعة وسهم على خمسة وسهم يفرد به الجاحد فتصح من أربعة أسهم : سهم على أحد عشم وسهم على تسعة وسهم على خمسة وسهم يفرد به الجاحد فتصح المسئلة من الف و تسعائة و عانين سهما وطريق العمل فيها كان أصل المسئلة من الف و تسعائة و عانين سهما وطريق العمل فيها كان قباها ،

( فصل ) إذا خلف بنتاً وأختاً فأقر تا بصغيرة فقالت البنت هي أخت وقالت الاخت هي بنث فلها ثلث ما في يد الاخت لا غير .

وهذًا قول ابن أبي لبلى ولمحمد بن الحسن واللو الوي و عيبى بن آدم تخبيط كثير يطول ذكره وإن خلف امرأة وبنتاً وأختاً فأقررن بصغيرة فقالت المرأة هي امرأة وقالت البنت هي بنت وقالت الاخت هي اخت فقال الخبري تعطى ثلث المال لانه أكثر ما يمكن أن يكون لها ويؤخذ من المقرات

إذا مضت ولم يتبين أمره أن يقسم نصيبه من الموقوف على ورثته فأنه كان محكوما بحياته لائها اليقين وإنما حكمنا عوله بمضي المدة

ولذا أنه مال موقوف لمن ينتظر عمن لا يعلم حاله فاذالم تنبين حياته لم يكن لورثته كالموقوف للحمل، وللورثة أن يصطلحوا على التسعة قبل مضي المدة . زوج وأبوان وابنتان منقردتان مسئلة حياتهما من خمسة عشر وفي حياة احدها من ثلاثة عشر وفي موتهما من ستة فتضرب ثلث السنة في خمسة عشر عمني ثلاثة عشر وتقف وتسعين عم تعطي الزوج والا بوين حقوقهم من مسئلة الحياة مضروبا في اثنين عم في ثلاثة عشر وتقف الباقى ، وإن كان في المسئلة ثلاثة مفقودون عملت لهم أربع مسائل، وإن كانوا أربعة عملت لهم خمس مسائل وعلى هذا ، وإن كان المفقود يحجب ولا يرت كزوج وأخت من أبوين وأخت من أب وأخ لها مفقود وقفت السبع بينهما وبين الزوج والاخت من الابوين وقيل لا يوقف همنا شيء وتعطى الاخت من الاب السبع لانها لا يحجب بالشك كا لاترث بالشك والاول أصح لان دفع السبع اليها توريث بالشك وليس في الوقف حجب يقيفا أغا هو توقف عن صرف المال إلى إحدى الجبتين المشكوك فيها ويعارض وليس في الوقف حجب يقيفا أن اليتين حياته فيعمل على أنه حي ويدفع المال إلى الزوج والاخت من الابوين والتوسط عا ذكر أماه أولى والله أعلم

على حسب اقرارهن وقد أقرت لها البنت بأربعة أسهم من أربعة وعشرين وأقرت لها الاخت بأربعة وضف ، وأقرت لها المرأة بسهم ونصف وذلك عشرة أسهم لها منها عمانية وهي أربعة أخماسها نخذ لها من كل واحدة أربعة أخماس ما أقرت لها به واضرب المسئلة في خمسة تكن مائة وعشرين ومنها تصح ، فاذا بلغت الصغيرة فصدقت أحداهن أخلت منها عمام ما أقرت لها به وردت على الباقيتين ما أخذته مما لا تستحقه ، وهذا قول أبي حنيفة . وقال ابن ليلي يؤخذ لها من كل واحدة ما أقرت لها به فاذا بلغت فصدقت احداهن أمكست ما أخذ لها منها وردت على الباقيتين الفضل الذي لا تستحقه عليها ، وهذا القول أصوب إن شاء الله لان فيه احتياطاً على حقها .

ثلاثة اخوة لأب ادعت امرأة أنها أخت الميت لابيه وأمه فصدةها الاكبر وقال الاوسط هي أخت لام وقال الاصغر هي أخت لاب فان الاكبر يدفع اليهما نصف ما في يده ويدفع اليهاالاوسط سدس ما في يده ويدفع اليها الاصغر سبع ما في يده وتصح من مائة وستة وعثمرين لان أصل مسئلتهم ثلاثة، فسئلة الاكبر من اثنين ومسئلة الثاني من ستة والثالث من سبعة والاثنان تدخل في الستة فتضرب ستة في سبعة تكن اثنين وأربعين فهذا مافي يدكل واحد منهم فتأخذ من الاكبر نصفه أحداً وعشرين ومن الاوسط سدسه سبعة ومن الاصغر سبعه ستة صار لها أربعة وثلاثون وهذا قياس قول ابن أبي ليلي ، وفي قول أبي حنيفة تأخذ سبع ما في يد الاصغر فيضم الى نصف ما بيد أحدهما وتضيفه إلى مابيد الآخر وتقاسم الاوسط على ثلاثة عشر له عشرة ولها ثلاثة فتضم الهلائة إلى مابيد

( فصل ) والاسير كالمفقود اذا انقطع خبره وإن علمت حيانه ورث في قول الجهور، وحكيءن سعيد بن المسيب أنه لايرث لانه عبد، وحكي ذلك عن النخمي وتتادة والصحيح الاول والكفار لا علكون الاحرار والله أعلم

( فصل ) في البزوج في المرض والصحة، حكم النكاح في المرض والصحة سوا، في صحة العقد وتوريث كل واحد منهما من صاحبه في قول الجهور، وبه قال أبو حنيفة والشافعي رضي الله عنهوقال مالك أي الزوجين كان مريضاً مرضا مخوفا حال عقد النكاح فالنكاح فاسد لا يتوارثان به إلا أن يصيبها فيكون لها المسمى في ثلاثة مقدما على الوصية، وعن الزهري ويحيى بن سعيد مثله واختلف أصحاب مالك في نكاح من لم يرث كالامة والذمية فقال بعضهم يصح لان لا يتهم بقصد توريثها ومنهم من أبطله لجواز أن تكون وارثة، وقال ربيعة وابن أبي لبلى الصداق والميراث من الثلث، وقال الاوزاعي النكاح صحيح ولا ميراث بينهما وعن القاسم بن محمد والحسن إن قصد الاضرار بورثته فالنكاح باطل وإلا فهو صحيح

ولنا انه عقد معاوضة بصح في الصحة فيصح في المرض كالبيع ولانه نكاح صدر من أهله في محله

الأكبر وتقاسمه على ما بيده على أربعة لها ثلاثة وله سهم فاجعل ما في يد الاصغر أربعة عشر ليكون لسبعه نصف صحيح واضربها في ثلاثة عشر تكن مائة واثنين وثمانين فهذا ما بيدكل واحد منهم تأخذ من الاصغر سبعه وهو ستة وعشرون تضم الى ما بيدكل واحد من اخوته ثلاثة عثمر فيصير معه مائة وخمسة وتسعون وتأخذ من الاوسط منها ثلاثة من ثلاثة عشر وهي خمسة تضمها الى ما بيده الاكبر يصر معه مائتان وأربعون فناخذ ثلاثة أرباعها وهي مائة وثمانون ويبتى له ستون ويبتى للاوسط مائة وخمسون واللا صغر مائة وستة وخمسون وترجع بالاختصار إلى سدسها وهو أحد وتسعون

( فصل ) إذا خلف ابناً فأقر بأخ ثم جحده لم يقبل جحده ولزمه أن يدفع اليه نصف ما بيده، فان أقر بعد جحده بآخر احتمل ان لا يلزمه له شيء لأنه لافضل في يده عن ميرا ثه وهذا قول ابن ابي ليلي وان كان لم يدفع الى الاول شيئاً لزمه ان يدفع اليه نصف ما بيده ولا يلزمه للآخر شيء لما ذكر نا ويحتمل ان يلزمه دفع النصف الباقي كله الى الثاني لانه فوته عليه وهو قول زفر و بعض البصريين ويحتمل ان يلزمه ثلث مافي يده للثاني لانه الفضل الذي في يده على تقدير كويهم ثلاثة فيصير كما لو ويحتمل ان يلزمه ثلث مافي يده لاأن احد الوجود لا صحاب الشافعي، وقال اهل العراق ان كان دفع الى الثاني من غير جحد الاول ، وهذا احد الوجود لا صحاب الشافعي، وقال اهل العراق ان كان دفع الى الثاني ثلث الى الاول بقضاء دفع الى الثاني نصف ما بقي في يده وان كان دفعه بغير قضاء دفع الى الثاني ثلث جميع المال، وان خلف ابنين فأقر احدها بلخ ثم جمعده ثم اقر با خر لم يلزمه لاأني شيء لانه لافضل في يده وعلى الاحمال الثاني يدفع ما بقي في يده وعلى الاحمال الثاني يدفع ما بقي في يده وعلى الاحمال الثاني شيء لانه لافضل في يده والم يلزمه دفع ما بقي في يده والم المقر به الاول في المسئلة الاولى دون الثاني ولا بثبت نسب واحد منها في هذه الصورة و بثبت نسب المقر به الاول في المسئلة الاولى دون الثاني ولا به ولا بثبت نسب واحد منهما في هذه الصورة و بثبت نسب المقر به الاول في المسئلة الاولى دون الثاني

( فصل ) ولا فرق في ميراث الزوجين بين ماقبل الدخول وبعده لعموم الآية ، ولان النبي عليه ولان النبي عليه ولان المراث و كان زوجها مات عنها قبل أن يدخل بها ولم يفرض لها صداقا ، ولان النكاح صحيح ثابت فيورث به كما بعد الدخول

( فصل ) فأما النكاح الفاسد فلا يثبت به التوارث ببن الزوجين لانه ليس بنكاح شرعي واذا اشتبه من نكاحها فاسد بمن نكاحها صحيح فالمنقول عن أحمد أنه قال فيمن تزوج أختين لا يدري أيتهما تزوج أول فانه يفرق بينهما وتوقف عن أن يقول في الصداق شيئاء قال أبو بكر يتوجه على قوله أن يقرع بينهما ، فعلى هذا الوجه يقرع بينهما في الميراث اذا مات عنهما وعن النخعي والشعبي مايدل على أن المهر والميراث يقسم بينهن على حسب الدعاوى والتنزيل كيراث الحنائى وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وقال الشافهي رضي الله عنه وقف المشكوك فيه من ذلك حتى بصطلحن عليه أو يتبين الامر فلو تزوج

( فصل ) أذا مات رجل وخلف أبنين فمات أحدهما وترك بنتا فاقر الباقي بأخ له من أبيه ففي يده ثلاثة ارباع المال وهو نزعم أن له ربعاً وسدساً فيفضل في يده ثلث يرده على المقربه فأن أقرت به البنت وحدها ففي يدها الربع وهي تزعم ان لها السدس يفضل في يدها نصف السدس تدفعه الى المقر لهوهذا قول ابن ابي ليلي ، وقال ابوحنيفة ان اقر الاخ دفع اليه نصف مافي يده وان أفر ث البنت دفعت اليه خسة اسباع مافي يدها لانهاتزعم أن له ربعاً وسدساً وذلك خسة من أثنى عشرولها السدس وهو سهان فيصير الجميع سبعة لها منها سهان وله خسة . بنتان وعمماتت احداهما وخلفت ابنا وبنتا فأقرت البنت بخالة ففريضة الانكار من تسعة وفريضة الاقرار منسبعة وعشرين لهــا منها سهمان وفي يدها ثلاثة فيدفع اليهاسهما ، وان اقربها الابن دفع اليهاسهمين، وأن أقرت بها البنت الباقية دفعت اليها التسع وأن اقر بهاالعم لم يدفع اليها شيئًا ، وإن أقر الابن بخال له فمسئلة الاقرار من أثني عشر له منها سهمان وهما السدس يفضل في يده نصف تسع، وإن أقرت به اخته دفعت اليه ربع تسم، وإن أقرت به البنت البافية فلها الربع وفي يدها الثاث فتدفع اليه نصف السدس ، وإن أقر به العمدفع اليه جميع مافي يده . أينان مات احدهما عن بنت ثم اقرالباقي منهما يام لابيه ففريضة الانكار من اربعة للمقر منها ثلاثة ارباعها وفريضة الاقرار من اثنين وسبعين للمقر منهما اربعون يفضل في يده اربعة عشرسهماً يدفعها الىالمرأة التياقر بها وترجع بالاختصار الى ستة وثلاثين للمقر منهاعشرون وللبنت تسعة وللمقر لها سبعة، وأن اقرت بهاالبنت فلها من فريضة الاقرار خمسة عشر سهماً وفي يدها الربع وهو عانية عشر يفضل في بدها ثلاثة تدفعها الى المقر لها،وان اقر الابن بزوجة لابيه وهيام الميت الثاني فسئلة الاقرار من ستة وتسمين لها منها

امرأة في عقد وأربعا في عقدتم مات وخلف أخا ولم بعلم أي العقدين سبق فني قول أبي حنيفة كل واحدة تدعى مهرآ كالملاينكره الاخ فتعطى كل واحدة نصف مهر ويؤخذر بعالباقي تدعيه الواحدة والاربع فيقسم الواحدة نصفه وللاربم نصفه ، وعند الشانعي رضي الله عنه أكثر مايجب عليه أربعة مهور فيأخذ ذلك يوقف منها مهر ببن النساء الحنس ويبقى ثلاثة تدعى الواحدة ربعها ميراثاويدعي الاخ ثلاثة أرباعها فيوقف منها ثلاثة أرباعمهر بين النساء الخس وباقيها وهو مهران وربم بين الاربع وبن الاخ ثم يؤخذ ربع مابقي فيوتف بين النساء الحمس والباقي للاخ ءو إن تزوج امرأة في عقد واثنتين في عقد و ثلاثًا في عقد و ام يعلم السابق فالواحدة ذكاحها صحيح فلها مهرها ويبقى الشك في الحنس. فعلى قول أهل العراق لهن مهر ان بيقين والثااث لمن في حال دون حال فيكون لهن نصفه ثم يقسم ذلك بينهن الكل واحدة نصف مهر ثم يؤخذ ربع الباقي لهن ميراثا فللواحدة ربعه يقينا وتدعى نصف مدسه فتعطى نصفه فيصير لها من الربع سدسه وثمنه وذلك سبعة من أربعة وعشرين والاثنتان يدعيان ثلثيه وهوستة عشرسهما فيعطين نصفه وهو عانية أسهم ، والثلاث يدعين ثلاثة أرباعه وهو عانية عشر سهما فيعطين تسعه هذا قول محمد بن الحسن

ستة وخمسون وفي يده ثلانة ارباع ففضل معه ستة عشر سهما يدفعها الى المقر لهاويكون لهستةو خمسون ولها سنة عشر وللبنت أربعة وعشرونوترجع بالاختار الى اثنى عشر لان سهاءهم كامها تتفق بالاعان فيكون للمقر سبعة وللمقر لها سهمان وللبنت ثلاَّة ، وما جاء من هذا الباب،فهذا طريقه . ابوان وابنتان أقتسموا التركة ثم أقروا ببنت للميت فقالت قد استوفيت نصيي من تركة ابي فالفريضة في الاقرار من عانية عشر الابوين سنة ولكل بنت اربعة فاسقط منها نصيب البنت المقربها يبقى اربعة عشر الا بوين منها ستة وأعا اخذا ثاث الاربعة عشر وذلك اربعة اسهم وثلثا سهم فيبقى لهما في يد البنتين سهم وثلث يأخذانها مهما فاضرب ثلاثة في اربعة عشر تكن اثنين واربعين فقداخذالا بوان اربعة عشروهما يستحقان ثمانية عشر يبقى لهما اربعة، يأخذانها منهما ويبقى للابنتن اربعة وعشرون، وان قالت قداستوفيت نصف نصيى فاسقط سهمين من ثمانية عشر يبقى ستة عشر قد اخذا ثلثها خمسة وتنثا وبقى لهما ثلثا سهم فاذا ضربتها في ثلاثة كانت ثمانية واربعين قد اخذا منها سنة عشر ببقي لهما سهمان

﴿ مسئلة ﴾ ( أذا قال مات أبي وأنت أخي فقال هو أبي ولست بأخي لم يقبل أنكاره لانه نسب الميت اليه بانه أبوه وأقر عشاركة المقر له في ميرائه بطريق الآخوة فلما أنكر أخوته لم يثبت أقراره به وبقيت دعواه انه ابوه دونه غير مقبولة كما لو ادعى ذلك قبل الاقرار. فاما ان قال مات ابوك وانا اخوك فقال لست بأخي فالمال للمقر له وذلك لانه بدأ بالاقرار بان هذا الميت ابوه فثبت ذلك له تم ادعى مشاركته بعد ثبوت الابوة للاول فاذا انكر الاول اخوته لم تقبل دعوى هذا المقر

﴾ ﴿ مسئلة ﴾ (فان قال ما تتزوجتي وانت اخوها فقال است بزوجها فهل يقبل إنكاره? على وجهين)

وعلى قولأبي حنيفة وأبي يوسف تقسم السبعة عشر بين الثلاث والاثبتين نصفين فيصير الربع من عَانية وأربعين سهما ثم تضرب الاثنين في الثلاث ثم في النَّانية وآرجين تكن مائتين وعانية وثمانين فهذا ربع المال، وعند الشافعي رضي الله عنه تعطى الواحدة مهرها ويوقف ثلاثة مهور: مهران منها ببن الحنس ومهر تدعيه الواحدة والاثنتان ربعه ميراثا وتدعيهاالثلاث مهراً وثلاثة أرباعه تدعيه الاخري ميراثا وتدعيه الثلاث مهراً ، ويؤخذ ربع ما بقى فيدفع ربعه الى الواحدة ونصف سدسه بين الواحدة والنلاث موقوف وثلثاه بين الثلاث والاثنتين موقوف، قان طلبت واحدة من الخنس شيئًا من الميراث الموقوف لم يدفع اليها شيء وكذلك إن طلبه أحد الفريةين لم يدفع اليه شيء، وإن طلبت واحدة من الثلاث وواحدة من الاثنتين دفع اليهم ربع الميراث وان طلبه واحدة من الاثنتين

واثنتان من الثلاث أو الثلاث كلمن دفع اليهن ثلثه، وإن عين الزوج المنكوحات أولا قبل تعيينة وثبت،

وان وطيء واحدة منهن لم يكن ذلك تعيينا لها وهذا قول الشانعي رضي الله عنه ، والموطورة الافل

من المسمى أو مهر الثل فيكون الفضل بينهما موقوفا ، وعلى قول أهل العراق يكون تعيينا ، فان كانت

الموطورة من الاثنتين صح نكاحها وبطل نكاح الثلاث ، وأن كانت من الثلاث بطل نكاح الاثنتين،

وهذه المسئلة تشبهالاولى من حيثانه نسبالميتة اليه بالزوجية في ابتداء اقراره كانسب الابوةاليه في قوله مات ابي، وتفارقها في أن الزوجية من شرطها الاشهاد، ويستحب الاعلان بهاو اشهارها فلا تكاد تخنى وتكن اقامة البينة عايها بخلاف النسب فانه آنما يشهد عليه بالاستفاضة غالباً

( فصل أ) اذا اقر من اعيات له المسئلة عن زيل العول كزوج واختين اقرت احداهما باخ الها فاضرب مسئلة الاقرار وهي ثمانية في مسئلة الانكار وهي سبعة تكن ستة وخمسين للمنكرة من مسئلة الانكار سهمان في مسئلة الاقرار ستة عثمر وللمقرة سهم من مسئلة الاقرار في مسئلة الانكار سبعة بيقي في يدها تسعة، فان انكر الزوج دفعتها الى اخيها المقر به وتعطى الزوج ثلاثة من مسئلة الانكمار في مسئلة الاقرار اربعة وعثمرون، فاناقر الزوج به فهو يدعى عام النصف أربعة والاخ يدعى أربعة عشر تمكن ثمانية عشر والسهام المقربها تسعة فاذا قسمتها على الثمانية عشر فللزوج منهاسهمان وللاخسبعة فان اقرت الاختات به وانكر الزوج دفع الى كل اخت سبعة والى الاخ اربعة عشمر يبقى اربعة يقران بها للزوج وهو ينكرها، ففي ذلك ثلاثة أوجه (أحدها) أن تقر في يد من هي في يده لأن أفراره بطل لمدم تصديق المقر له (والثاني) يصطلح عليها الزوج والاختان له نصفها ولهما نصفها لأنها لانخرج عنهم ولاشيء فيها للاخ لأنه لامحتمل أن يكون له فيها شيء بحال (النا أث) يؤخذ الى بيت المال لا نه مال لم يثبت له مالك، ومذهب اليحنيفة في الصورة الاولى أن أذكر الزوج أخذت المقرة سهميها من سبعة فقسمتها بين اخيها وبنها على ثلاثة فتضرب ثلاثة في سبعة تكن احدى وعشرين لها منها ستة لهاسهان ولاخيهااربعة وان اقرالزوج ضم سهامه الى سهمها تكن خمسة واقتساها بينهم على سبعة للزوج اربعة وللاخ سهان

وانوطي واحدة من الاثنتين وواحدة من الثلاث صح نكاح الفريق المبدو وط واحدة منه والموطوعة التي الم يصح نكاحها مهر مثاها عنان أشكل أيضا أخذ منه اليقين وهو مهر ان مسميان ومهر مثل ويبقى مهر مسمى تدعيه النسوة وينكره الاخ فيقسم ببنهما فيحصل النسوة مهر مثل ومسميان و نصف منها مهر مسمى ومهر مثل يقسم ببن الموطوع تين نصفين ويبقى مسمى و نصف بين الثلاث الباقيات لكل واحدة نصف مسمى والميراث على ما نقدم وعند الشافي لاحكم الوطه في التعبين وهل يقوم تعيين الوارث مقام تعبين الزوج ? فيه قولان وفعلى قوله يؤخذ مسمى ومهر مشل الموطوع تين تعطى كل واحدة الاقل من المسمى أو مهر المثل و بقف الفضل بينهما ويبقى مسميان و نصف يقف أحدهما بين الثلاث اللاتي لم يوطأن وآخر بين الثلاث والاثنتين والميراث على ما نقدم

وحكي عن الشعبي والنخبي فيمن له أربع نسوة أبت طلاق إحداهن ثم نكح خامسة ومات ولم يدر أيتهن طلق فللخامسة ربع الميراث وللاربع ثلائة أرباعه بينهن وهذا مذهب أي حنيفة اذا كان نكاح الخامسة بعد انقضاء عدة المطلقة ، ولو أنه قال بعد نكاح الخامسة إحدى نسائي طالق ثم نكح سادسة ثم مات قبل أن يبين فللسادسة ربع الميراث والخامسة ربع ثلاثة الأرباع الباقي وما بقي إبين الاربع الاول أرباعا وفي قول الشانبي رضى الله عنه ماأشكل من ذلك موقوف على ماتقدم

واللاخت سهم واضرب سبعة في سبعة تكن تسعة واربعين ومنها تصح للمنكرة سهان في سبعة اربعة عشر وللزوج اربعة في خمسة وللاخ سهان في خمسة وللمقرة سهم في خمسة

وعشرين وها يتفقان بالاثلاث اذا ضربت وفق احداها في الاخرى تكن اثنين وسبعين للزوج وعشرين وها يتفقان بالاثلاث اذا ضربت وفق احداها في الاخرى تكن اثنين وسبعين للزوج من مسئلة الانكار ثلاثة في وفق مسئلة الاقرار اربعة وعشرون وللاختين من الام سهائ في عانية سئة عشر وللمنكرة كذلك وللمقرة سهم من مسئلة الاقرار في وفق مسئلة الانكار ثلاثة يبقى في يدها ثلاثة عشر اللاخمنها ستة ضعف سهمها يبقى سبعة اسهم لايدعيها احد ففيها الاوجه الثلاثة التى ذكرناها)

(احدها) تقر في يد المقرة (والثاني) تؤخذ الى بيت المال (والثالث) يقسم بين الزوج والمقرة والاختين من الام على حسب مامحتمل انه لهم لان هذا المال لا يخرج عنهم فان المقرة ان كانت صادقة فهو للزوج والاختين من الام وإن كذبت فهو لها وإن كان لهم لا يخرج عنهم قسم بينهم على قدر الاحمال كما قسمنا الميراث بين الحشى ومن معه على ذلك. فعلى هذا يكون للمقرة النصف وللزوج والاختين النصف بينهم على خسة لان هذافي حال للمقرة وفي حال لهما فقسم بينهم نصفين ثم جعل نصف الزوج والاختين بينهم على خسة لان له النصف ولما الثاث وذلك خمسة من ستة فتقسم السبعة الاسهم بينهم على عشرة للمقرة ولاوج ثلاثة وللاختين سهمان، فاذا أردت تصحيح المسئلة وهي اثنان وسبعين مضروب في عشرة فاضرب المسئلة وهي اثنان وسبعين مضروب في عشرة

## ﴿ فصل في الطلاق ﴾

اذا طلق الرجل امرأنه طلاقا علك رجعتها في عدتها لم يسقط التوارث بينهما مادامت في العدة سوا. كان في المرض أو الصحة بغير خلاف نعلمه ، وروي ذلك عن أبي بكر وعمر وعمان وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وذلك لان الرجعية زوجة يلحقها طلاقه وظهاره وإيلاؤه ويملك امساكها بالرجعة بغير رضاها ولا ولي ولا شهود ولا صداق جديد ، وان طلقها في الصحة طلاقا بائنا أو رجعيا فبانت بانقضا، عدمها لم يتوارثا اجماعا ، وان كان الطلاق في المرض المحرف ثم مات من مرضه ذلك في عدمها ورثته ولم يرثها ان ماتت ، يروى هذا عن عمر وعثمان رضي الله عنهما وبا قال عروة وشر بح والحسن والشعبي والنخعي والثوري وابو حنيفة في أهل العراق ومالك في أهل المدينة وابن أبى والحسن والشعبي رضى الله عنه القديم

وروي عن عتبة بن عبد الله بن الزبير لاترث بتوتة وروي ذلك عن علي وعبد الرحمن بن عوف وهر قول الشافعي الجديد لانها بائن فلا ترث كالبائن في الصحة أو كما الطلاق باختيارها ولان أسباب الميراث محصورة في رحم و نكاح وولاء وليس لها شيء من هذه الاسباب

ومن له شيء من عشرة مضروب في سبعة وان صدقها الزوج فهو يدعي اثني عشر تمام النصف والاخ يدعي ستة تكن ثمانية عشر والثلاثة عشر لا تنقسم عليها ولا توافقها فاضرب المسئلة في ثمانية عشر تكن ألفاً ومائتين وستة وتسعين ثم كل من له شيء من اثنين وسبعين مضروب في ثمانية عشر ومن له شيء من ثمانية عشر مضروب في ثمانية عشر أربعائة واثنان شيء من ثمانية عشر مفروب في ثلاثة عشر فلازوج أربعة وعشرون في ثمانية عشر أربعة وثلاثون وللاختين من الام مائتان ثمانية وثمانون وللمنكر كذلك وللمقرة ثلاثة في ثمانية عشر أربعة وخسون وخسون وللاختيار الى مائتين وستة عشر لان السهام كاما تتفق بالأسداس وعلى هذا تعمل ماور دعليك من هذه المسائل اذا فهمتها إن شاه الله تعالى

(فصل) امرأة وعم ووصى لرجل بثلث ماله فأقرت المرأة والعم أنه أخو الميث فصدقهما ثبث نسبه واخذ ميراثه وان أقرت المرأة وحدها فلم يصدقها المقر به لم يؤثر اقرارها شيئاً وإن صدقهاالأخ وحده فللمرأة الربع بكماله الا أن تجيز الوصية وللعم النصف ويبقى الربع يدفع الى الوصي وانصدقها العم ولم يصدقها الوصي فله الثاث وللمرأة الربع والباقي يقر به العم لمن لا يدعيه ففيه الاوجه الثلاثة التي ذكر ناها وإن أقر به العم وحده فصدقه الموصى له أخذ ميراثه وهو ثلاثة أرباع وللمرأة السدس ويبقى نصف السدس فيحتمل أن يكون لها لان الموصى له يعترف ببطلان الوصية أو وقوفها على إجازة ويبقى نصف السدس فيحتمل أن يكون لها لان الموصى له يعترف ببطلان الوصية أو وقوفها على إجازة (١٨)

ولذا أن عثمان رضي الله عنه ورث تماض بنت الاصبغ الكلبية من عبد الرحمن بن عوف وكان طلقها في مرضه فبتها واشتهر ذلك في الصحابة نلم ينكر فكان اجماعا ولم يثبت عن علي ولا عبد الرحمن خلاف في هذا بل قد روى عروة عن عمان أنه قال لعبدالرحمن لان مت لاور ثنها منك قال قدعلمت ذلك وماروي عن ابن الزبير ان صح فهو مسبوق بالاجماع ولان هذا قصد قصد قصدا فاسداً في الميراث فهورض بنقيض قصده كالقاتل القاصد استعجال الميراث بهاقب بحرمانه اذا ثبت في العدة وبعدها مالم تتزوج قال أبو بكر لا يختلف قول أبي عبد الله في المدخول بها اذا طلقها المريض أنها ترثه في العدة وبعدها مالم تتزوج ولي ذلك عن الحسن وهو قول البتي وحميد وابن أبي ليلي وبعض البصريين وأصحاب الحسن ومالك في أهل المدينة وذكرعن أبي بن كعب لما روى أبو سلمة بن عبد الرحن أن اباه ضلق أمه وهومريض فمات فورثته بعد انقضاء العدة ولان سبب توريثها فراره من عبر اثها وهذا المهنى لا يزول بانقضاء العدة ، وروي عن أحمد ما يدل على أنها لاثرث بعد العدة قانه قال في رواية الاثرم يلزم من قال له أن يتهزوج أربعا قبل انقضاء عدة مطفاته أنه لو طلق أربعا نسوة في مرضه ثم تزوج أربعا عمات من مرضه ذلك ان المان يوثنه عدة مطفاته أنه لو طلق أربعا نسوة في مرضه ثم تزوج أربعا عمات من مرضه ذلك ان المان يوثنه عدة مطفاته أنه لو طلق أربعا نسوة في مرضه ثم تزوج أربعا عمات من مرضه ذلك ان المان يوثنه

المرأة ولم تجزها ويحتمل الاوجه الثلاثة وإن لم يصدقه أخذ الثلثبالوصية وأخذت المرأة السدس بالميراث ويبقى النصف في الاوجه الثلاثة والله سبحانه وتعالى أعلم

#### بابميراث القاتل

(كل قتل مضمون بقصاص أو دية أو كفارة يمنع الفاتل ميراث المقتول سواء كان القتل عمداً أو خطأ عباشرة أو سبب صغيراً كان الفاتل أو كبيراً أو مجنوناً )

لا يرث قاتل العمد وقد أجمع عليه أهل العم إلا ما حكي عن سعيد بن المسيب وابن جبير أنهما ورثاه وهو رأي الحوارج لان آية الميراث تتناوله بنمومها فيجب العمل بها ولا تعويل على هذا القول لشذوذه وقيام الدليل على خلافه فان عمر رضي الته عنه أعطى دية ابن قتادة المذحجي لاخيه دون أبيه وكان حذفه بسيف فقتله واشتهرت هذه القصة بين الصحابة فلم تذكر فكانت اجماعا وقال عمر سحمت رسول التعويلية يقول «ليس لقاتل شيه» رواه مالك في موطئه والامام أحمد بسنده وروى عمر و بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي من قتل فتيلا فانه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره وان كان والده أو ولده فليس لقاتل ميراث وواه الامام أحمد باسناده ولان توريث القاتل يفضي الى تكثير القتل لان الوارث رعااست حجل موت موروثه ليأخذ ماله كما فعل الاسرائيلي الذي قتل عمه فأنزل الله تعالى فيه قصة البقرة ويقال ماورث قاتل بعد عاميل وهو اسم القتيل فأما القتل خطأ فذهب كثير من أهل العلم إلى أن القائل لا يرث أيضاً نص بعد عاميل وهو اسم القتيل فأما القتل خطأ فذهب كثير من أهل العلم إلى أن القائل لا يرث أيضاً نص

كابن فبكون مسلما برثه ثمان نسوة وهذا النول يلزم منه توريث ثمان وتوريثها بعد العدة يلزم منه ذلك ولانه قال في المطلقة قبل الدخول لا ترث لانها لا عدة لها وهذه كذلك فلا ترث وهذا قول عروة وأبي حنيفة وأصحابه وقول الشانعي القديم لانها تباح لزوج آخر فلم ترثه كا لو كان في الصحة ولان توريثها بعد العدة يفضي الى توريث أكثر من أربع نسوة فلم بجز ذلك كا لو تزوجت وان تزوجت المبتوتة لم ترثه سواء كانت في الزوجية أو بانت من الزوج الثاني هذا قول أكثر أهل العلم وقال مالك في اهل المدينة ترثه لما ذكرنا للرواية الاولى ولأنها شخص برث بع انتفاء الزوجية فورث معها كسائر الوارثين .

وانا أن هذه وارثة من زوج فلانرث زوجا سواه كسائر الزوجات ولان التوراث من حكم النكاح فلا يجوز اجماعه مع نكاح آخر كالهدة ولانها فعلت باختيارها ما ينافي نكاح الاول لها فأشبه ما لوكان فسخ النكاح من قبلها.

(فصل) ولو صح من مرضه ذلك ثم مات بعده لم ترثه في قول الجيهور وروي عن النخبي والشعبي والشعبي وزفر انها ترثه لانه طلاق مرض تصد به الفرار من المبراث فلم يمنعه كما لو ام يصح .

عليه أحمد بروى ذلك عن عمر وعلي وزيد وابن «سعود وابن عباس وروي نحوه عن أبي بكر رضي الله عنهم وبه قال شريح وعروة وطاوس وجابر بن زيد والنخمي والثوري والشعبي وشريك والحسن ابن صالح ووكيع ويحيى بن آدم والشافعي وأصحاب الرأي وذهب قوم الى أنه يرث من المال دون الدية روي ذلك عن سعيد بن المسيب وعمرو بن شعيب وعطاء والحسن ومجاهد والزهري ومكحول والاوزاعي وابن أبي ذئب وأبي ثور وابن المنذر وداود وروي نحوه عن علي لان ميرا ثه ثابت بالكتاب والسنة تخصص قاتل العمد بالاجماع فوجب البقاء على الظاهر فيا سواه

ولنا الاحاديث المذكورة ولآن من لا يرث من الدية لا يرث من غيرها كقاتل العمد والخالف في الدين ، والعمومات مخصصة بما ذكرناه فعلى هذا القتل المانع من الميراث هو القتل بغير حق كالعمد وشبه العمد والخطأ وما أجري مجراه كالقتل بالسبب وقتل الصبي والمجنون والنائم وكل قتل مضمون بقصاص أو دية أو كفارة .

(مسئلة) ( فأما ما لا يضمن بشيء من هذا القتل قصاصاً أو حدا أو دفعاً عن نفسه وقتل العادل الباغي والباغي العادل فلا يمنم وعنه لا يرث العادل الباغيولا الباغي العادل فيخرج منه أن كل قاتل لايرث) وحملة ذلك أن القتل المانع من الارث ما كان مضموناً على ما ذكرنا فأما ماليس بمضمون فلا يمنع الميراث كالقتل قصاصاً وحداً ودفعاً عن نفسه وقتل العادل الباغي أو من قصد مصلحة موليه بماله فعله من سقي دواء أو بط خراج فمات أو من أمره أنسان عاقل كبير ببط خراجه أو قطع سلعة منه فمات بذلك ورثه في ظاهر المذهب قال أحمد اذا قتل الباغي العادل في الحرب يرثه وعن أحمد أن العادل

وانا أن هذه بائن بطلاق في غير مرض الموت الم ترثه كالمطلقة في الصحة ولان حكم هـذا المرض حكم الصحة في العطايا والاعتاق والاقرار فكذلك في الطلاق وما ذكروه يبطل بما إذا قصد الفرار بالطلاق في صحته

(فصل) ولو طلق امرأته ثلاثا في مرضه قبل الدخول بها فقال أبو بكر فيها أربعر وايات (احداهن) لها الصداق كاملا والميراث وعليها العدة اختارها ابو بكر وهو قول الحسن وعطاء وأبي عبيد لان الميراث ثبت المدخول بها لفراره منه وهذا فار وإذا ثبت الميراث ثبت وجوب تكيل الصداق وينبغي ان تكون العدة عدة الوقاء لانا جعلناها في حكم من توفي عنها وهي زوجة ولان الطلاق لا يوجب عدة على غير مدخول بها (الثانية) لها الميراث والصداق ولا عدة عليها ، وهو قول عطاء لان العدة حق عليها فلا يجب بفراره (والثالثة) لها الميراث ونصف الصداق وعليها العدة وهذا قول مالك في رواية أبي عبيد عنه لان من ترث يجب أن تعتد ولا يكمل الصداق لان الله تعالى نص علي تنصيفه بالطلاق قبل المديس ولا تجوز مخالفته والرابعة لاميراث لها ولاعدة عليها ولها نصف الصداق وهوقول جابر بن زيد والنخي وأبي حنيفة والشافعي وأكثر أهل العلم . قال احماء قال جابر بن زيد لا ميراث لها ولا عدة

اذا قتله الباغي في الحرب لا ير ثه و نقل محمد بن الحكم عن أحمد في أربعة شهود شهدوا على أختهم بالزنا فرجمت فرجموا مع الناس يرثونها هم غير قتلة وعن أحمد رواية أخرى تدل على أن الفتل يمنع الميراث بكل حال فانه قال في رواية ابنيه صالح وعبد الله لا يرث الباغي العادل ولا العادل الباغي وهذا يدل على أن الفتل يمنع الميراث بكل حال وهو ظاهر مذهب الشافعي أخذاً بظاهر الحديث ولانه قاتل يدل على أن الفتل يمنع الميراث كفتل الصبي والمجنون فأشبه الصبي والمجنون وقال أبو حنيفة وصاحباه كل قتل لا يأثم فيه لا يمنع الميراث كفتل الصبي والمجنون والمائم والمنائم والساقط على انسان من غير اختيار منه وسائق الدابة وقائدها وراكبها اذا قتلت بيدها أو فيها فانه يرثه لانه قتل غير متهم فيه ولا ائم فيه أشبه الفتل في الحد

ولنا على أبي حنيفة وأصحابه عموم الاخبار خصصفا منها القتل الذي لايضمن ففي ماعدا. "بقى على مقتضاها ولانه قتل مضمون فيمنع الميراث كالخطأ

ولنا على الشافعي أنه فعل مأذون فيه فلم يمنع الميراث كما لو أطعمه أو سقاه باختياره فافضى الى تلفه ولانه حرم الميراث في محل الوفاق كيلا يفضي الى اتحاد القتل المحرم وزجراً عن اعدام النفس المعصومة وفي مسئلتنا حرمان الميراث يمنع إقامة الحدود الواجبة واستيفاء الحقوق المشروعة ولا يفضي الى المجاد قتل محرم فهو ضد ما ثبت في الاصل ولا يصح القياس على قتل الصبي والمجنون لانه قتل محرم وتفويت نفس معصومة والتوريث يفضي اليه بخلاف مسئلتنا اذا ثبت هذا فالمشارك في القتل في الميراث كالمنفرد لانه يلزمه من الضان بحسبه فلو شهد على موروثه مع جماعة ظلما فقتل لم يرثه وان شهد بحق ورثه لانه غير مضمون

عليها. قال الحسن ترث قال احمد اذهب الى قول جابر وذلك لان الله تعالى نص على تنصيف الصداق وننى العدة عن المطلقة قبل الدخول بقوله تعالى ( وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف مافرضتم ) وقال تعالى ( ياأيها الله بن آمنوا اذا نكحتم المؤمنات تم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لمكم عليهن من عدة تعتدونها ) ولا يجوز مخالفة نصالكتاب بالرأي والتحكم . وأما الميراث فانها ليست بزوجة ولامعتدة من نكاح فأشبهت المطلقة في الصحة والله أعلم . ولو خلابها وقال لما أطأها وصدقت فلها الميراث وعليها العدة الوفاة ويكل لها الصداق لان الخلوة تكفي في ثبوت هذه الاحكام وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه

( فصل ) ولو طلق المدخول بها طلاقا رجميا ثم مرض في عدتها ومات بعدانقضائها لم ترثه لانه طلاق صحة ، وإن طلقها واحدة في صحته وأبانها في مرضه ثم مات بعد انقضاء عدتها فحكها حكم مالو ابتدأ طلاقها في مرضه لانه فر من ميرائها فان طلقها واحدة في صحته وأخرى في مرضه ولم يبنها حتى بانت بانقضاء عدتها لم ترث لان طلاق المرض لم يقطع ميرائها ولم يؤثر في بينونتها

(فصل) أربعة اخوة قتل أكبر هم الذاني ثم قتل الثالث الاصغر سقط القصاص عن الاكبر لان ميراث الثاني صارلانا لمن والاصغر نصفين فلما قتل الثالث المنافرة وورثه الاكبر فرجع اليه نصف دم نفسه وميراث الاصغر جميعه فسقط عنه القصاص لميرا ثه بعض دم نفسه وله القصاص على الثالث وير ثه في ظاهر المذهب فان اقتص منه ورثه وورث أخر ته الثلاثة ولو أن اثنين قتل أحدهما أحداً بوجهما وها زوجان ثم قتل الآخراً با الآخر سقط القصاص عن الاول ووجب على القائل الثاني لان الاول لما قتل أباه ورث ماله ودمه أخره وامه فلما قتل أناه ورث ماله ودمه أخلا في القائل الثاني المهور ثها قاتل الاب فصار له من دم نفسه ثمنه فسقط القصاص عنه الذلك وله القصاص على على صحبه ولا خرفان قتله والآخر امه ومانافي حال واحدة ولا على الآخر فان في الذهب وان جرح أحدهما أباه والآخر امه ومانافي حال واحدة ولا وارث لهما سواها فلم لكن واحد منها القصاص على صحبه ولا أنه لا واحد منها القصاص على اخية الا أنه لا ويمن أحدهما الاستيفاء الا بابطال حتى الآخر فيسقطان وان عني أحدهما عن الاخر فللا خرقتل العافي ويرثه في الظاهر و بحتمل أن لا يرثه ويجب القصاص عليه بقته وان شكل كهنية موت الا بوين واحد منهما متعدبا بام ثيفائه فلا برث آخاه و بجب القصاص عليه بقته وان شكل كهنية موت الا بوين وادى كل واحد منهما متعدبا بام ثيفائه فلا برث آخاه و بجب القصاص عليه بقته وان شكل كهنية موت الا بوين وادى كل واحد منهما أن قتيله أو لهما موتا خرج في توريثهما ما ذكرنا في الفرق من توريث كل واحد منهما وحد منهما وعد منهما وعد منهما وحد منهما ومن لا برث كل واحد منهما وحد منهما وحد شهما ما فرتا خرج في توريثهما ما ذكرنا في الفرق من توريث كل واحد منهما وحد منهما وحد منهما ومن لا برث كل واحد منهما وحد منهما

( فصل ) وإن الملفها ثلاثا في مرضه فارتدت ثم أسلمت ثم مات في عدتها ففيه وجهان (أحدهما ) ترثه وهو قول مالك لانهما مطلفة في المرض أشبه مالو لم ترتد ( وانثاني ) لاترثه وهو قول أبي حنيفة والشافعي لانها فعلت ماينافي النكاح أشبه مالو تزوجت ولو كان هو المرتد بم ألم ومات ورثته، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه وقال الشافعي رضي الله عنهم لانرثه

ولنا أنها مطلقة في المرض لم تفعل ماينافي نكاحها مات زوجها في عدتها فأشبه مالو لم ترتد، ولو ارتد أحد الزوجين بعد الدخول من غير طلاق ثم عاد إلى الاسلام قبل انقضاء العدة ورثه الآخر لان النكاح باق فان انقضت العدة قبل رجوعه انفسخ النكاح ولم يرث احدهما الآخر، وإن تلنا ان الفرقة تتعجل عند اختلاف الدين لم يرث أحدهما الآخر ويتخرج أن يرثه الآخر اذا كان ذلك في مرض موته لانه تحصل به البينونة فأشبه الطلاق وهو قول مالك، وقال أبو حنيفة وأصحابه اذا ارتدت المرأة ثم ماتت في عدتها ورثها الزوج

( فصل ) اذا طلق المدلم المريض زوجته الامة و الذمية طلاقا باثنا ثم أسلمت الذمية وعتقت الامة

فالجراب فيها كالني قبلها ويحتمل أن يسقط القصاص بكل حال للشبهة والله أنهم ويكون الحكل واحد منهما دنة الآخر وماله

#### بالميراث المعتق بعضه

لا يرث العبد ولا يورث سوا. كان قنا أو مدبراً أو مكاتبا أو أم ولد. قال شيخنا لا أعلم خلافا في أن العبد لابرث إلا ماروي عن ابن مسعود في رجل مات وترك أبا مملوكا يشترى من ماله ويعتق ويرث وقاله الحسن وحكي عن طارس أن العبد يرث ويكون ما رثه أسيده ككب وكالورمى له ولانه تصح الوصية له فيرث كالحل

ولذا أن فيه نقصاً منع كونه موروثا فمنع كونه وارثا كالرتد ويفارق الوصية فانها تصح لمولاه ولا ميراث له وقياسهم ينتقض بمختلفي الدين ، وقول ابن معود لا بصح لان الاب رقيق حين مرت ابنه فلم برثه كسائر الاقارب وذلك لان الميراث صار لاهله بالموت فلم ينتقل عنهم الى غيرهم وأجمعوا على أن الميلوك لا يورث لانه لامال له فانه لابملك ، ومن قال انه بملك بالتمليك فملكه ناقص غير مستقر يزول الى سيده بزوال ملكه عن رقبته بدايل قوله عليه الصلاة والسلام ه من باع عبداً وله مال فماله بالمام إلا أن يشترطه المبتاع، ولان السيد أحق عنافهه واكتسابه في حياته فكذلك به دماته وممن روي عنه أن العبد لا يرث ولا يورث ولا يحجب علي وزيد والثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي، والاسير الذي عند الكفار يرث اذا علمت حياته في قول عامة الفقها الاسعيد بن المسيب قانه قال لا يرث لانه عبد ولا يصح لان الكفار لا يملكون الاحرار مالقهر وهو باق على حربته فيرث كالمطلق

ثم مات في عدتهما لم ترثاه لانه لم يكن عند الطلاق فاراً ، وإن قال لهما في المرض اذا عتقت أنت أو أسلمت أنت فانتما طالفتان فعنقت الامة وأسلمت الذمية ومات ورثناه لانه فار فان قال لهما أنها طالفتان غداً فعنة ت الامة وأسلمت الذمية لم ترثاه لانه غير فار ، وإن قال سيد الامة أنت حرة غداً ، وقال الزوج أنت طالق غداً وهو بعلم بقول السيد ورثنه لانه فار ، وإن لم يعلم لم ترثه لعدم الفرار ، وبهذا قال أبو حنيفة وأصحابه والشافعي رضي الله عنه ولم أعلم لهم مخالفا

( فصل ) واذا قال لامرأته في صحته ذا مرضت فأنت طالق فحكه حكم طلاق المرض سوا. ، فان أقر في مرضه أنه كاز طلقها في صحته ثلاثا لم يقبل اقراره عليها وكان حكمه حكم طلاقه في مرضه وبهذا قال مالك وأبو حنيفة وقال الشافعي رضي الله عن يقبل اقراره . ولنا أنه اقرار بما يبطل به حتى غيره فلم يقبل كالو أقر مالها

( فصل ) وإن سألته الطلاق في مرضه فأجابها فقال القضي فيه روايتان ( احداهما ) لاتوته لانه اليس بفار ( والثانية ) ترثه لانه طلقها في مرضه وهو قول مالك وكذلك الحكم إن خالهما أو علق الطلاق على مشيئتها فشاءت أو على فعل من جهتها لها منه بد ففعلته أوخبرها فاختارت نفسها والصحيح في هذا كله أنها لاترثه لانه لافه ار منه وهذا قول أبي حنيفة والشافعي رضى الله عنه ، وإن لم تعلم

( فصل ) والمد بر وأم الولد كالنن لانه رقيق بدليل أن النبي عَلَيْكَ بَاع مدبراً ، وأم الولد مملوكة بجوز اسيدها وطؤها بحكم الملك واجارتها وحكمها حكم الامة في جميع أحكامها الا فيما ينقل الملك فيها أو يراد له كالرهن فاما المكتب فان لم علك قدر ماعليه فهو عبد لايرث ولا يورث ، وأن ملك قدر ما يؤدي ففيه روايتان ( إحداهما ) أنه عبد ما بقي عليه درهم لا يرث ولا يورث روي ذلك عن عمر وزيد بن ثابت وابن عمر وعائشة وأم سلمة وعمر بن عبد العزيز والشافعي وأبي ثور وعن ابن المسيب وشريح والزهري نحوه لما روى ابو داود باسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النهبي وَ اللَّهِ عَالَ ﴿ الْمُكَانِبِ عَبْدُ مَا بِقِي عَلَيْهِ دَرَهُم ﴾ وفي لفظ أن النبي عَلَيْكَيْدٌ قال ﴿ أَيَا عَبْدُ كَانْبِ عَلَى مَا تُهُ أوقية فأداها الاعشر أوافرفهو عبد وأبما عبد كانب على مائة دينار فأداها الاعشرة دنانير فهو عبد، وعن محمد بن المنكدر وعبدالله مولى عفرة وعبدالله بن عبيدة أزالنبي عَلَيْنَا قَالَ لعتاب بن أسيد «من كانب مكانبا فهو أحق ب٬ حتى يقضي كتابته ، وقال القاضي وأبرِ الخطاب اذا أدى المكاتب ثلاثة أرباع كتابته وعجز عن الربع عتى لان ذلك بجب إيناؤه المكاتب فلا يجوز ابتاؤه على الرق لمجزه هما يجب ورد اليه ( والرواية الثانية ) أنه إذا ملك ما يؤدي صار حراً يرث وتورث فاذا مات له من ير ثه ورث ، وان مات فلسيده بتية كنابته والباقي لورثنه لما روى ابوداود باسناده عن أم سلمة قالت قال لنا رسول الله عَلَيْكِيْدِ « اذا كان لاحدا كن مكانب وكان عنده ما يؤدي فلتحتجب منه »وروى الحيكم عن على وابن مسعود وشريح يعطى سيده من تركت مابقي من كتابته فان فضل شيء كان لورثة المسكانب وروي نجوه عن الزهري وبه قال سعيد بن المسيب وابو سلمة بن عبدالرحمن والنخمي بتعليق طلافها ففعلت ماعلق عليه ورثنه لانها معذورة فيه ، ولو سألته طلقة فطلقها ثلاثا ورثته لانه أبانهما يما لم نطلبه منه ، وإن علق طلاقها على فعل لا بد لها منه كصلاة مكتبر بة وصيام واجب فيوقته ففعلته فحكه حكم طلاقها ابتدا. في قولهم جميعاً ، وكذلك إن علقه على كلامها لا بوجها أو لاحدهما ، وإن قال في مرضه أنت طالق إن قدم زيد ونحوه بما ايس من فعلما ولا فعله فوجد الشرط فطلقت مورثته ( فصل ) فان علق طلاقها في الصحة على شرط وجد في المرض كقدوم زيدومجيء غد وصلاتها

الفرض بانت ولم ترث لان المين كانت في الصحة

وذكر القاضي رواية أخرى أنها ترث وهو قول مالك لان الطلاق وتم في المرض والارل أصح وإن علقه على فعل نفسه ففعله في المرض ورثته لأنه أوقع الطلاق بها في المرض فأشبه مالو كان التعليق في الموض . ولو قال في الصحة أنت طالق أن لم أضرب غلامي فلم بضربه حتى مات ورثنه وأن ماتت لم يرثها . وان مات الغلام والزوج مريض طلقت وكان كتعليقه على مجيء زيد أيضا ، وكذلك إن قال ان لم أوفكمهرك فأنت طالق، وان ادعى الزوج انه وفاها مهرها فأنكر ته صدق الزوج في توريثه منها لان لاصل بقاء الكاح ولم تصدق في براءته منه لان الاصل بقاؤه في ذمته ، ولو قال لها في

والشعبي والحسن ومنصور ومالك وابو حنيفة الا أن مالها جعل من كان معه في كتابته أحق بمن لم يكن معه قانه قال في مكاتب هلك وله أخ معه في الكتابة وله ابن قال ما فضل من كتابته لاخيه دون ابنه وجمله أبو حنيفة عبداً ما دام حيا وان مات أدي من تركته باقي كتابتـــه والباقي لورثنه ، وروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال على المنبر انكم مكاتبون مكاتبين فأبهم أدى النصف فلا رق عليه وعن على إذا أدى النصف فهو حر وعن عروة نحوه وعن الحسن اذا أدى الشطر فهو غريم ، وعن ابن مسعود وشر بح مثله وعن ابن مسعود إذا أدى ثلثًا أو ربعًا فهو غريم وعن ابن عباس أذا كتب الصحيفة فهو غريم وعن على قال : نجري المتاقة في المكاتب في أول نجم يعـنى يعتق منه بقدر ما أدى وعنه أنه قال برث و محجب و يعنق منه بقدر ماأدى ، وروى حماد بن سلمة عن أبوب عن عكرمة عن ابن عباس عن الذي ولي الله قال: إذا أصاب المسكاتب حداً أو ميراثا ورث بحساب ما عنتي منه وأفيم عليه الحد بحساب ماعتق منه ، وفي رواية يؤدي المكاتب بقدر ماعتق منه دية الحر وقدر مارق منه دية العبد . قال يحيى بن أبي كثير وكان على رضي الله عنه ومروان بن الحسكم يقولان ذلك وقدروي حديث ابن حباس من عكرمة عن النبي عَلَيْنَةُ من سلا والحديث الذي روياه المولنا أصح ولا نعلم أحدا من الفقهاء قال مهذا وماذ كرناه أولى إن شاء الله

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ فَأَمَا المُعتَى بِعَضِهِ فَمَا كَسِبِهِ يَجِزُنُهِ الحَرِفُهِو لُورُثَنَّهُ وَبِرِثُ وَلِحَجَبِ بُدرِمَافَيْهِ مِن الحَرِيةِ ﴾ وجملة ذلك أن المعتق بعضه اذا اكتسب مالائم مات وخلفه فان كان قد كسبه بجزئه الحر مثل أن يكون قد هايأ سيده على منفعته فا كتسب في أيامه أو ورث شييًا فان الميراث أما يستجقه بجزئه

الصحة أنت طالق ان لم أنزوج عليك فكذلك ، نص عليه أحمد وهو قول الحسن، ولوقذف المريض امرأته ثم لاعنها في مرضه فبانت منه ثم مات في مرضه ورثنه وان ماتت لم يرثها ، وان قدفها في صحته ولاعنها في مرضه ومات نيه لم ترثه نص عليه أحمد و هو قول الشانعي والاؤاؤي ،وذكر القاضي رواية أخرى انهاترث وهوتولأي بولف وانآلي منهافي مرضه ثم صح ثم نكس في مرضه فبانت بالايلاء لم ترثه ( فصار) وإذا استكره الابن امرأة أبيه على ماينفسخ به نكاحها من وط. أو غيره في مرض أبيه فمات أبوه من مرضه ذلك ورثنه ولم يرثها ان ماتت ، وهذا قول أي حنينة وأصحابه ، فان طاوعته على ذلك لم ترث لانها مشاركة فيما ينفسخ به نكاحها فأشيه مالوخالهته وسواء كان للميت بنون سوى هذا الابن أو الم يكن ، فاذا انتفت الته ، ة عنه بأن يكون غير وارث كالكافر والقاتل والرقيق أوكان ابناً من الرضاعة أوابن ابن محجرب بابن الميت أو بأبوبن أوابنبن أركان الميت امرأة أخرى تحوز ميراث الزوجات الم ترثلانتفا التهمة رلوصار ابن الابن وارثا بعدذ لك لم يرثلانتفاء النهمة حال الوطء، ولوكاز حال الوط، وارثا فعاد محجوباع الميراث لورث لوجودالتهمة حين الوطء ، ولو كان المريض امرأتان فاستكر ، ابنه احداهمالم ترثه لانتفاء النهمة عنه لكون ميرائها لابرجم اليه ، ولو استكره الثانية بعدما لورثت الثائة لانه متهم في حقها ، ولو استكرهها معا دفعة واحدة ورثنا جميعا ، وعذا كله قول أبي حنيفة وأصحابه ، فأما الحر أو كان قد قاميم سيده في حياته فتركته كاما لورثته لاحق لم لك باقيه فيها، وقال قوم جميع ماخلفه بينه ربين سيده قال أن اللباز هذا غلط لان الشريك إذا أخذ حقه من كسبه لم يبق له حق في الباقي ولا سبيل له على ما كسبة بنصف الحركا لو كان بين الشريكين فاقتسما كسبه لم يكن لاحدها حق في حصة الآخر ، والعبد يخلف أحد الشريكين فيا عتق منه فأما ان لم يكن كسبه بجرئه الحر خاصة ولا التسما كسبه فلمالك باقيه من تركته بتدر ملسكه فيه والباقى لورثته فان ماتله من مرثه فأنه مرث يورث وبحجب على قدر مانيه من الحرية هذا قول على وابن م مود رضي الله عنها وبه قال عثمان التيمي وحزة الزيات وابن المبارك والمرني وأهل الظاهر ، وقال زيد بن ثابت لا يرث ولا يورث واحكمامه أحكام العبد وبه قال مالك والشافعي في القدم وجعلا ماله لمالك باقيه قال ابن اللبان هذا غلط لانه اليس لمالك باقيه على ماعتق منه ملك ولا ولا ولاهو ذو حم قال ابن شريح بحتمل على قول الشافعي القديم أن يجمل في بيت المال لانه لاحق له فيما كسبه بجزئه الحر ، وقال الشافعي في الجديد ما كسبه بجزئه الحر لورثنه ولا يرث هو نمن مات شيئا و به قال طارس وعمرو بن دينار وأبو ثور وقال ابن عباس هو كالحر في جميع أحكامه في توريثه والارث منه وغيرهما و به قال الحسن وجابر بن زمد

( 49) (المغنى والشرح الكبير) (الجزءالسابع)

غرم الشريك فولاؤه كله للذي أعتق بعضه

والشعبي والنخمي والحمكم وحماد وابن أيي ليلي والنوري وابويوسف ومحمد والاؤاؤي ومحمي من آدم

ودارد وقال أبوحنيفة أن كان الذي لم يعتق استسعى العبد فه من تركته سعاية وله نصف ولاية وإن كان

الشانعي رضي الله عنه فانه لا يرى فسخ النكاح بالوط، الحرام، وكذلك الحكم فيها اذا وطي، المريض من ينفسخ نكاحه بوطئها كأم اصائع أوبنتها فان امرأته تبين منه و ترثه إذا مات في مرضه ولا يرشها وسواء طاوعته الموطوءة أو أكرهها فان مطاوعتها ليس المرأة فيه فعل فيسقط به ميرائها، فان كاز ذائل العقل حين الوط لم ترث امرأته منه شيئا لانه ليس له قصد صحيح فلا يكون فاراً من ميرائها وكذلك لو وطي، ابنه امرأته مستكرها لها وهو زائل العقل لم ترث اذلك ، فان كان صبيا عاقلا ورثت لان له قصداً صحيحاً. وقال أبو حنيفة هو كالحجنون لان قوله لا عبرة به ، وكذلك الحمكم فيا إذا وطي، بنت امرأته أو أمها . والشافعي في وطء الصبي ابنة امرأته أوأمها قولان (أحدها) لا ينفسخ به ذكاح المرأنه لا يكون (أحدها) لا ينفسخ به ذكاح المرأنه لا يكون (أحداها) المرأته تبين بذلك ولا ترثه ولا يرشها ، وفي القبلة والمباشرة دون الفرج دوايتان (إحداها) انفسر الحرمة وهو قول أبي حنيفة وأصحابه لانها مباشرة تحرم في غير الفرج دوايتان (إحداها) لا ينشر الحرمة كالنظر الفراخ والحلوة الشهوة وجها نه ينشر الحرمة كالنظر والخاوة . وخرج أصحابنا في النظر الحالفرج والحلوة الشهوة وجها نه ينشر الحرمة

ولنا ما روى عبد الله بن احمد ثنا الرملي عن بزيد بن هارون عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في العتيق يعتق بعضه « يرث ويورث على قدر ما عتق منه » ولانه بجب أن يثبت الحكل بعض حكمه كما لوكان الآخر مثله وقياساً لأحدها على الآخر إذا ثبت هذا فالنفريم على قولنا لان العمل على غيره واضح وكيفية توريثه أن يعطى من له فرض بقدر ما فيه من الحربة من فرضه وإن كان عصبة نظر ماله مع الحرية الحكاملة فأعطي بقدر ما فيه مها فاذا خلف أماً وبنتاً نصفها حر وأبا حراً فللبنت بنصف حريتها نصف ميراتها وهو الربع واللام مع حريتها ورق البنت الثاث والسدس مع حرية البنت فقد حجبها بحريتها عن السدس فبنصف حريتها تحجبها عن نصف بيقى لها الربع لوكانت حرة فالها بنصف حريتها بصف حريتها نصفه وهو الثمن والباقي للاب وإن شئت نزلتهم أحوالا كتنزيل لوكانت حرة فالها للاب عوان كانت البنت وحدها حرة فلها النصف والمسئلة من اثنين وإن كانت الأم وحدها حرة فلها النصف والمسئلة من اثنين وإن كانت الام وحدها حرة فلها النصف والمسئلة من اثنين وإن كانت ألام وحدها حرة فلها الثاث وهي من ثلاثة وكلها تدخل في الستة فتضربها في الاربعة الأحوال تكن أربعة وعثمرين للبنت ستة وهي الربع لأن لها النصف في حالين واللام الثمن وهو ثلاثة لان لها السدس في حالين واللام الثمن وهو ثلاثة لان لها السدس في حال والثاث في حال والباقي الاب ويرجع بالاختصار إلى ثمانية .

﴿ مسئلة ﴾ ( وإن كان عصبتان نصف كل واحد منها حر كالا خُوين فهل تـكمل الحرية فيهما ؟ يحتمل وجهين ، وإن كان أحدها يحجب الآخر كابن وابن ابن فالصحيح أنها لا تـكمل )

إذا كان عصبتان لا بحجب أحدهما الآخر كابنين نصفها حر ففيه وجهان

(أحدها) تمكل الحرية فيها بان تضم الحرية من أحدهما الى ما في الأخر منها فان كمل منها

( فصل ) وان فعات المريضة ما يفسخ نكاحها كرضاع امرأة صفيرة لزوجها أو رضاع زوجها الصفير الوارتدت أو نحو ذلك فماتت في مرضها ورشها الزوج ولم ترثه وبهذا قال ابو حنيفة ، وقال الشانعي رضى الله عنه : لايرشها

ولذا انبها احد الزوجين فر من ميراث الآخر فأشبه الرجل، وان اعتقت فاختارت نفسها أوكان الزوج عنينا فأجل سنة ولم يصبها حتى مرضت في آخر الحول فاختارت فرقته وفرق بينها لم يتوارثا في قولهم أجمعين ، ذكر ابن اللبان في كتابه ، وذكر القاضي في المعتقة إذا اختارت نفسها في مرضها لم يرشها ، وذلك لان فسخ النكاح في هذين الموضعين لدفع الضرر لا للفرار من الميراث ، وان قبلت ابن زوجها لشهوة خرج فيه وجهان

(أحدهما) ينفسخ نكاحها وبرئها إذا كانت مريضة ومانت في عدتها، وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه (والثاني) لاينفسخ الذكاح به وهو قول الشافعي رضي الله عنه ولو أن رجلا زوج ابنه أخيه وهي صفيرة ثم بلفت ففسخت النكاح في مرضها لم يرثها الزوج بغير خلاف ندلمه لان النكاح من أصله غير صحيح في صحيح المذهب وهو قول الشافي رضي الله عنه، وروي عن إحمد ما يدل على صحته

واحد ورثا جيداً ميراث ابن حر لان نصني شيء ، شيء كامل ، ثم يقسم ماورثاه بينها على قدر ما في كل واحد منها فاذا كان ثلثا أحدهما وثاث الآخركان ما ورثاه بيهما أثلاثاً فان نقص مافيهما من الحرية عن حر كامل ورثا بقدر مافيهما وإن زاد على حر واحد وكان الحران فيهما سواء قسم مايرثانه بينها بالسوية ، وإن اختلفا أعطي كل واحد منها بقدر ما فيه قال الخبري قال الاكثرون هذا قياس قول على رضي الله عنه

( والوجه الثاني ) لا تكل الحرية فيهما لانها لوكملت لم يظهر للرق أر وكانا في ميراثهما كالحرين وان كان أحدهما يحجب الآخر فقيل فيهما وجهان والصحيح أن الحرية لا تكل ههنا لأن الشيء لا يكمل عا يسقطه ولا يجمع بينه وبين ما ينافيه وورثهم بعضهم بالخطاب وتنزيل الاحوال وحجب بعضهم لبعض على مثال تنزيل الخنائى وهو قول أبي يوسف وقد ذكرناه.

و مسائل ذلك و ابن نصفه حر له نصف المال فانكان معه ابن آخر نصفه حر فلهما المال في أحد الوجهين وفي الآخر لهما نصفه والباقي للعصبة أو لبيت المال ان لم يكن عصبة ويحتمل أن يكون لكل منهما ثلاثة أعان المال لانهما لو كانا حرين لكان لكل واحد منهما النصف ولوكانا رقيقين لم يكن لهما شيء ولو كان الاكبر وحده حراً كان له المال ولا شيء للاصغر ، ولو كان الاصغر وحده حراً في الاحوال الاربعة مال و نصف فله ربع ذلك وهو ثلاثة أثمان فان في معهما ابن آخر ثلثه حرفه في الوجه الاول يقسم المال بينهم على عانية كما تقسم مسألة المباهلة وعلى الثاني يتسم النصف بينهم على ثمانية ، وفيه وجه آخر يقسم الثلث بينهم أثلاثاً ثم يقسم السدس بين وعلى الثاني يتسم النصف بينهم على ثمانية ، وفيه وجه آخر يقسم الثلث بينهم أثلاثاً ثم يقسم السدس بين

ولها الخيار وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه الا أن الفسخ لازالة الضرر لامن اجل الفرار فلم يرثها كالونسخت المعتقة نكاحها والله أعلم

(فصل) إذا طلق المريض امرأنه تم نكح أخرى ومات من مرضه في عدة المطلقة ورثناه جميعا هذا قول أبي حنيفة وأهل العراق وأحد قولي الشائعي رضي الله عنه والقول الآخر لا ترث الميتوتة فيكون الميراث كله الثانية وقال مالك الميراث كله للمطلقة لان نكاح المريض عنده غير صحبح وجمل بعض أصحابنا فيها وجها أن الميراث كله المطلقة لانها ترث منه ماكات ترث قبل طلاقها وهوجيمالميراث فكذلك بعده رايس هذا بصحيح فأنها أنما ترث ما كانت ترث لو لم يطلقها ولولم يطلقها وتزوج عليها لم ترث الا نصف ميراث الزوجات فكذلك اذا طاقها فهلي هذا لو تزوج ثلاثا في مرضه فليس المطلقة الاربع ميراث الزوجات واكلواحدة مىالزوجات ربعه وإن مات بعدانقضا. عدة الطلقة فالمهراث للزوجات في إحدى الروابتين وهو قول الشانعي رضي الله عنه وأي حنينة وأصحابه والرواية الاخرى أن الميراث للاربع وعند مالك الميراث كله المطلقة وان كان له أربع نسوة فطلق إحداهن ثلاثًا في مرضه تم نكح آخرى في عدة المطلنة أرطلني امرأة واحدة ونكح أختبها في عدتها ومات في عدتها فالنكاح

حاحي النصفين نصفين وعلى تنزيل الاحوال يحتمل أن يكون اكل واحد عن نصفه حر سدس المال وثمنه ، ولمن ثلثه حر ثلثا ذلك وهو تسع المال ونصف سدسه لأن لكل واحد المال في حال ونصفه في حالين وثلثه في حال فيكون له مالان وثلث في ثمانية أحوال فيعطيه عن ذلك وهو ســدس وثمن ويعطى من ثلثيه ، وهو تسع المال و صف ســدسه ابن حر وابن نصفه حر المال بينهما على ثلاثة على الوجه الاول وعلى النَّاني انتصف بينهما نصفان والباقي للحر فيكون للحر ثلاثة أرباع وللآخر الربع ولو نزلتها بالاحوال أفضي إلى هذا لان للحر المال في حال والنصف في حال فلهما نصفهماوهو ثلاثة أرباع وللآخر نصفه في حال فله نصف ذلك وهو الربع ولو خاطبتها لقات للحر : لك المال، لو كان أخوك رقيقاً و نصفه لو كان حراً فقد حجبك بحريته عن النصف فينصفها يحجبك عن الربع يبقى لك ثلاثة أرباع ، ويقال اللآخر لك النصف لوكنت حراً فاذا كان نصفك حرا فلك نصفه وهو الربع ابن ثلثاه حر وابن ثلثه حر على الاول المال بينهما أثلاثًا وعلى الثاني اثلث بينهما والآخر ثلث فيكون له النصف وللآخر السدس وقيل الثلثان بينهما أثلاثاً فانا بالخطاب نقول لمن ثلثاء حر لوكنت وحدك حراً كان لك المال ، ولو كنَّما حرين كان لك النصف فقد حجبك بحريته عن النصف فبثلثها حجبك عن السدس يبقى لك خمية أسداس لوكنت حرا فلك بثاثي حرية خمية أتساع، ويقال للاخر محجبك أخوك بثاثى حرية عن ثلثي النصف وهو الثلث يبقي لك الثلثان فله بثلث حريته ثلث ذلك وهو التسعان ويبقى التسعان لعصبته ان كان أو ذي رحم وإلا لبيت المال ابن حر وبنت نصفها حر اللابن خيسة أسداس المال ولابنت سدسه في الخطاب والتنزيل جميماً ومن جمع الحرية أفضى قوله إلى أن له

باطل والميراث بين المطافة وباقي الزوجات الا وائل وهذا قول أي حنيفة ومائك، وقال الشافعي رضي الله عنه النكاح صحيح والميراث المجديدة مع في المنكوحات دون المطلقة ومجيء على قوله القديم وجهان (أحدهما) أن يكون الميراث ببن المطافة وباقي الزوجات كقول الجهور ولاشي الهنكوحة (والثاني) أن يكون بينهن على حدة اكل واحدة منهن خمسة فان مات بعد انقضا، عدة المطلقة فني ميرانها روايتان (إحداهما) لا ميرات لها فيكون الميراث لباقي الزوجات وهو قول أي حنيفة وأهل العرق (والثانية) ترث معهن ولا شيء الهنكوحة وقال الشافعي رضي الله عنه الميراث الهنكوحات كابن ولا شيء المطلقة وإن تزوج الخامسة بعد انقضاء عدة المطلقة صح نكاحها وهل ترث المطلقة على روايتين (احداهما) لا نرث وهو ظاهر كلام أحمد لانه قال يلزم من قال يصح النكاح في العدة ان برث عمان نسوة وان يرثه أختان فيكون مسلم يرثه عمان نسوة أواختان وتوريث المطلقات عدالعدة يلزم منه هذا أو حرمان الزوجات المنصوص على ميرائهن فيكون منكراً له غير قائل به فعلى هذا يكون الميراث قان وجات دون المطلقة والرواية الثانية ترث المطلقة فيخرج فيه وجهان (أحدهما) يكون الميراث ببن الحس دون المطلقة والرواية الثانية ترث المطلقة فيخرج فيه وجهان (أحدهما) يكون الميراث ببن الحس دون المطلقة والرواية الثانية والمنكوحات الاوائل دون الجديدة لان المريض ممنوع من أن بحرمهن ميرائهن والمدين المجديدة لان المريض ممنوع من أن بحرمهن ميرائهن والمدين المجديدة لان المريض ممنوع من أن بحرمهن ميرائهن والمديدة لان المريض ممنوع من أن بحرمهن ميرائهن والمديدة لان المريض ممنوع من أن بحرمهن ميرائهن المديدة لان المريض ممنوع من أن بحرمهن ميرائهن المديدة لان المريض ممنوع من أن بحرمهن ميرائهن الميراثة من الميراثة بن الميراثة

أربعة أخماس المال ولها الحمس فان كانت البنت حر والابن نصفه حر وعصبة فللان الثاث ولها ربع وسدس ومن جمع الخرية فيهما جمل المال بينهما نصفين، ابن وبنت نصفهما حر وعصبة فمن جمع الحرية فشلاتة أرباع المال بينهما على ثلاثة وقال بعض البصريين النصف بينهما على ثلاثة ومن ورث بالتنزيل والاحوال قال الابن المال في حال وثلثاء في حال فله ربع ذلك ربع وسدس وللبنت نصف ذلك عُن و نصف سدس والباقي للعصبة ، وان شئت قلت ان قدر ناهما حرين فهي من ثلاثة وان قدرنا البنت وحدها حرة فهي من اثنين وإن قدرنا الابن وحده حراً فالمال له وإن قدرناهما رقيقين فالمال للعصبة فتضرب الاثنين في ثلاثة تكن ستة ثم في أربعة أحوال تكن أربعة وعشرين فللابن المال في حال ستة وثلثاه في حال أربعة صار له عشرة وللبنت النصف في حال خسة وللعصبة المال في حال و نصفه في حال تسعة فان لم تكن عصبة جملت لا نت في حال حريتها المال كله بالفرض والرد فيكون لها مال وثلث فيجمل لها ربع ذلك وهو الثلث وإن كان معهما ام أة وأم حرتان كملت الحرية فيهما فحجباً الام إلى السدس والمرأة إلى الثمن لان كل واحد منهما لو انفرد لحجب نصف الحجب فاذا اجتمعا اجتمع الحجب ومن ورث بالاحوال والننزيل قال للام السدس في ثلاثة أحوال والربع في حال فلها ربع ذلك وهو سدس وثلث ثمن وللمرأة المُن في ثلاثة أحوال والربع في حال فلها ربع ذلك وهو الثمن وربح الثمن وللابن الباقي في حال وثلثاه في حال فله ربعه وللبنت ثلث الباقي في حال والنصف في حال فلها ربمه وإن لم يكن في المسئلة عصبة فللبنت بالفرض والرد أحد وعشرون من اثنين وثلاثين مكان النصف وللام سبعة مكان سدس وتصح المسئلة إذا لم يكن فيها رد بالبسط من مائتين

بالطلاق فكذلك عنع من تنقيصهن منه وكلاااوجهن بعيد اما احدها فيرده نص الكتاب على توريث الزوجات فلا يجرز مخالفته بغير نص ولا الجماع ولا قياس على صورة مخصوصة من النص في معناه وأما الآخر فلان الله تعالى لم يبح نكاح أكثر من أربع ولا الجمع بين الاختين فلا يجرز أن بجتمهن في معراثه بلزوجية وعلى هذا لو طلق أربها في مرضه وانقضت عدتهن ونكح اربها سواهن ثم مات من مرضه فعلى الاول ترثه المنكوحات دون الطلقات وعلى الثاني هو بين الثمان وقال مالك المعراث المطلقات ولا شيء المنكوحات لان نكاحهن غير صحيح عنده وان صح من مرضه فتزوج أربها في صحته ثم مات فالمبراث لهن في ولل الجهور ولا شيء المطلقات في قول الخيور ولا شيء المطلقات في قول مالك ومن وافقه وكذلك أن تروجت المطلقات لم يرثن شيئا الافي قوله وقول من وافقه ولوطلق أربها بمددخوله بهن ثلاثاني مرضه وقال قداخير نني انقضا، عدتهن فكذبته فلهان ينكح وقول من وافقه ولوطلق أربها بمددخوله بهن ثلاثاني مرضه وقال قداخير نني انقضا، عدتهن فكذبته فلهان ينكح حنيفة وأي يوسف والاولؤي أداكان بعد أربه أشهر ، وقال زفر لا يجوز له المبراث وهذا قول أبي حنيفة وأي يوسف والاولؤي أداكان بعد أربه أشهر ، وقال زفر لا يجوز له المبرو مج أوبما في عقد حنيفة وأي يوسف والاولؤي والله تعالى لاحق لمن فيه فقبل قوله فيه فعلى هذا ان تروج أربها في عقد واحد ثم مات ورثه المطلقات دون المنكوحات الا أن بمن قبله فيكون المبراث المنكوحات ، وان مات واحد ثم مات ورثه المطلقات دون المنكوحات الا أن بمن قبله فيكون المبراث المنكوحات ، وان مات ورثه المطلقات دون المنكوحات الا أن بمن قبله فيكون المبراث المن عد انقضاء العدة فالمبراث المنكوحات أون مات

ونمانية ونمانين سهماً للام منها ستون والمرأة خسة وأربعون وللابن خسة وثلاثون والبنت ثلاثة وخسون والباقي المصبة وقياس قول من جمع الحرية في الحجب أن يجمع الحرية في التوريث فيكون لها ثلاثة أرباع الباقي وقال ابن اللبان لها سبعة عشر من عانية وأربعين لانهما لوكانا حرين المكان لهما سبعة عشر من أربعة وعشرين فيكون لهما بنصف حريتهما نصف ذلك وهذا غلط لانه جمل حجب كل واحد منهما الصاحبه بنصف حريته كحجبه اياه مجميعها ولوضاع ذلك لكان لها حال انفرادهما النصف بينهما من غير زيادة ، ابن وأبوان نصف كل واحد منهما حران قدرناهم أحراراً فاللابن الثلثان وإن قدرناه حراً وحده فله المال وإن قدرناه عالى والباقي الموسة أسداس في جالين فله عن ذلك ببع واللام الله في حال والباقي المصبة وان عمالها الله وان قدرناهم ولام الثلث في حالين والسدس في حالين فلها النمن والباقي المصبة وان عمالها الابوان قدرناهم حرية الاب وان قدرناها العمية وجميع المسائل تدخل في ستة فتضربها في الاحوال وهي عانية تمكن وان قدرناهم رقيقاً فالمال المعصبة وجميع المسائل تدخل في ستة فتضربها في الاحوال وهي عانية تمكن عشرون سعها من عانية واربعين وللاب المال في حال ستة وثلثاه في حال اربعة وحسة اسداسه في حالين عشرة فذلك عشرون سعها من عانية وإربعين وللاب المال في حال ستة وثلثاه في حال اربعة وسدساه في حالين عشرة فذلك عشرون سعها من عانية وإربعين وللاب المال في حال ستة وثلثاه في حال اربعة وسدساه في حالين عشرة فذلك عشرون سعها من عانية وإربعين وللاب المال في حال ستة وثلثاه في حال اربعة وسدساه في حالين عشرة وخليه عشرون سعها من عانية واربعين وللاب المال في حال ستة وثلثاه في حال اربعة وسدساه في حالين

منهن الملاث المنتان ومن المنكوحات واحدة فالميراث لباقي المطلقات وان مات من المطلقات واحدة ومن المطلقات المنتان ومن المنكوحات المنتان أو من المطلقات المنتان ومن المنكوحات المنتان أو من المطلقات المنتان ومن المنكوحات المنتان أو من المطلقات المنتان ومن المنتان أو من المطلقات المقد على الباقيات من واحدة فالميراث ببن البواقي من المطلقات والمنكوحات معا لانه لو استأنف المقد على الباقيات من الجليم جاز فكان صحيحا ، وان تزوج المنكوحات في أربع مقود فمات من المطلقات واحدة ورئت مكانها الاولى من المنكوحات ، وان مات النتان ورئت الاولى والنانية وان مات الاثنان ورئت الاولى والنانية والنائة من المنكوحات ، وان مات النتان ورئت المطلقات وهذا على قياس قول أبي حنينة وأبي الاولى والنائية والثانية من المنكوحات مع من بقي من المطلقات وهذا على قياس قول أبي حنينة وأبي وسف والمؤلؤي ، وأما زفر فلا يرى صحة نكاح المنكوحات حتى بصدقه المطلقات . وأما الشافعي وصف والمؤلؤي ، وأما زفر فلا يرى صحة نكاح المنكوحات حتى بصدقه المطلقات . وأما الشافعي وصف والمؤلؤي ، وأما زفر فلا يرى صحة نكاح المنكوحات حتى بصدقه المطلقات . وأما ونكح أربما في عتد وعود ثم مات من مرضه فالمبراث المنكوحات وعلى قوله القديم يخرج فيه وجهان :

(أحدهما) أن الميراث بين الثمان (والثاني) أن الميراث المطلقات دون المنكوحات فان الميراث المطلقات أو انتضت عدتهن فالمنكوحات ميراث المينات ، وان ماتت واحدة فالزوجات ربع ميراث النساء ، وان ماتت المتنان فالزوجات نصف الميراث ، فان مات واحدة من المطلقات فيرائها ذا كان نكاحهن في عقد واحد ، وان كاز في عقود متفرئة فاذا مات واحدة من المطلقات فيرائها للاولى من المنكوحات وميراث الثانية الثانية ، وميراث الثالثة النائة

وذلك اثنا عشر وللام الثلث في حالين والسدس في حالين وذلك ستة وهي الثمن وان كان ثلث كل واحد منها حرا زدت على الست نصفها تصر "سعة وتضربها في الثمانية تكن اثنين وسبعين فللا بن عشرون من اثنين وسبعين وهي السدس واللام ستة وهي نصف السدس ولم تتغير سهامهم وأعا صارت منسوبة الى اثنين وسبعين وان كان ربح كل واحد منهم حرازدت على الستة مثلها وقيل فيا اذاكان نصف كل واحد منهم حراً للام الثمن وللاب الربع وللا بن النصف ابن نصفه حر وام حرة للام الربع وللا بن النصف ابن نصفه حر وام حرة للام الربع وللا بن النصف ابن نصفه حر وام حرة للام الربع وللا بن النصف وقيل له ثلاثة أعان وهو نصف ما يبقى فان كان بدل الام اختاً حرة فلها النصف وقيل لها نصف الباقي لان الابن محجبها بنصفه عن نصف فرضها فان كان نصفها حراً فلها الثمن على هذا القول وعلى الاول لها الربع فان كان مع الابن اخت من أم أو أخ من أم أو أخ من أم فا المدى واحد منها نصف السدس وان كان معه عصبة حر فله الباقي كله

( فصل) أبن نصفه حر وابن أبن حر المال بينها نصفين في قول الجميع الا الثورى قال لا بن الابن الربع لانه محجوب بنصف الابن عن الربع فان كان نصف الثاني حراً فله الربع وان كان معهما أبن أبن ابن نصفه حر فله الثمن وقيل اللاعلى النصف وللثاني النصف لان فيهما حرية أبن وهذا قول أبي بكر وقال سفيان لاشيء للثاني والثالث لان ما فيهما من الحرية محجوب بحرية الابن فان كان معهم الح

(فصل) إذا قال الرجل لنسائه احداكن طالق يعني واحدة بعينها طنقت وحدها ويرجع الى تميينه ويؤخذ بفقة من كابن الى أن مبن ، وإن كان الطلاق بائنا منع منهن الى أن بعين فان قال اردت هذه طلقت وحدها وان قال لم أرد هؤلا الثلاث طلقت الرابعة ، وان عاد نقال أخطأت انما أردت هذه طلقت الاخرى وان منن او احداهن قبل أن يبين رجع الى قوله فمن أقر بطلاقها حرمناه ميرائها وأحلفناه لورثة من لم يعينها وهذا قول الشافعي رضي الله عنه ، وان لم نعني بذلك واحدة بعينها أو مات قبل التعيين أخرجت بالفرعة ، وكذلك ان طلق واحدة من نسائه بعينها فأنسيها فانسيها أخرجت بالقرعة فلا ميراث لها . روي ذلك عن علي رضي الله عنه وهو قول أخرجت بالقرعة فن تقع عليها القرعة فلا ميراث لها . روي ذلك عن علي رضي الله عنه وهو قول أي ثور . وروى عطاء عن ابن عباس أن رجلا سأله نقال ان لي ثلاث نسرة واني طلقت احداهن في ثور . وروى عطاء عن ابن عباس رضي الله عنه إن كنت نويت ياحدة منهن بعينها شم أنسيتها فقد اشتركن في الطلاق ، وإن لم تكن نويت واحدة بعينها فطاق أيتهن شئت

وقال الشافعي روني الله عنه وأهل العراق برجع إلى تعيينه في المسائل كلهافاز وطي، احداهن كان تعيينا لها بالنكاح في قول أهل العراق و بعض أصحاب الشافعي رضي الله عنه ، وقال الشافعي لا يكون تعيينا فان مات قبل أن ببين فالميراث بينهن كلهن في قول أهل العراق ، وقال مالك يطلقهن كلهن ولا ميراث لهن ، وقال الشافعي رضي الله عنه يوقف ميراثهن ، وإن كان الطلاق قبدل الدخول دفع إلى

حر أوغيره من العصبات فله الباقي وان كان نصفه حراً فله نصف مابقي الاعلى الوجهين الآخرين ابن نصفه حر وابن ابن ثانه حر واخ ثلاثة ارباعه حر للابن النصف وللثاني ثلث الباقي وهو السع وعلى القول الآخر للابن النصف ولابن الابن الثلث والباقي ولاخ ثلاثة ارباع الباقي وهو الربع وعلى القول الآخر للابن النصف ولابن الابن الثلث والباقي للاخ ثلاثة اخوة مفترقين نصف كل واحد حر للاخ من الام نصف السعس وللاخ من الابوين نصف الباقي واللاخ من الاب نصف الباقي وتصح من ثمانية واربعين للاخ من الام اربعة وللاخ من الابوين اثنان وعشرون واللاخ من الاب احد عشر وعلى القول الآخر للاخ من الام نصف سعس وللاخ من الابوين النصف وللاخ من الاب مابقي فان كان معهم بنت حرة فاما النصف ولا شيء للاخ من الام وللاخ من الابوين الربع وللاخ من الاب الثمن والباقي للعصبة وعلى القول الآخر الباقي للاخ من الابوين وحده فان كان نصف البنت حراً فاما الربع واللاخ من الاب الباقي وللاخ من الاب الباقي

(فصل) بنت نصفها حر لها الربع والباقي للعصبة فان لم يكن عصبة فلها النصف بالفرض والرد والباقي لذي الرجم فان لم يكن فلبيت المال فان كان معها ام حرة فلها الربع لان البنت الحرة تحجبها عن نصفه وان كان معها امرأة فلها الثمن ونصف الثمن وان كان معها اخ ن ام فله نصف السدس فان كان معها بنت ابن فلها الثاث لأنها لو كانت كلها رقيقة لكان لبنت ن ام فله نصف السدس فان كان معها بنت ابن فلها الثاث لأنها لو كانت كلها رقيقة لكان لبنت

كل واحدة نصف مهر ووقف الباقي في مهورهن ، وقال دارد يبطل حكم طلاقهن لموضع الجهالة ولكل واحدة مهر كامل والميراث ببنهن ، وإن متن قبله طانت الآخرة في قول أهل العراق ، وقال الشافعي رضي الله عنه يرجع إلى تعيينه على مأذكرناه

و انا قول على رضى الله عنه ولا يمارضه قول ابن عباس لان ابن عباس يمترف العلى بتقدم قوله قانه قال أذا ثبت لنا عن على قول لم نعده إلى غيره ، وقال ماعلمي إلى علم على إلا كالقرارة إلى المشجر ولانه إزالة ملك عن الآحي فتستعمل فيه القرعةعند الاشتباء كالعتق وقد بينت ذلك في العتق مخبر عمران بن الحصين ولان الحقوق نساوت على وجه تعذر تعبين المستحقفيه منغير قرعة فينبغي أن تستعمل فيه القرعة ، كالقسمة في السفر بين النساء، فأما قسم الميراث ببن الجميم ففيه دفع الى احداهن مالا أستحقه وتنقيص بعضهن حقها يقينا والوقف إلى غيرغا فأنضليع لحقوقهن وحرمان الجيع منع الحق عن صاحبه يقينا ، ولو كان له امرأنان فطلق احداهما تم مانت احداهما تم ات أقرع بينهما فمن وقعت عليها قرعة الطلاق لم يربها إن كانت المينة ولم ترثه ان كانت الاخرى ،وفي قول أهل العراق مرث الاولى ولا ترثه الاخرى وقائناهمي قولان (أحدهما ) يرحم الى تعيين الوارث، فإن قال طلق الميتة لم يرسما وورثته الحية وان قال طلق الحية حلف على ذلك وأخذ ميراث الميتة والم تورث الحية ( والنول اشاني ) يوقف من مال الميتــةميراث الزوج ومن مال الزوج ميراث الحية . وانكان له امر أوان قد دخل باحداها دون الاخرى وطلق إحداهمالا بعينها فمن خرجت لهاالقرعة للها حكم الطلاق وللاخرى حكم لزوج ، تونال أهل المراق المدخول مها ثلاثه أرباع الميراث ازمات في عدم ا وللاخرى ربعه لأن المدخول بها نصفه بيقيز والنصف الآخر يتداعيانه فيكون بينهما ، وفي قول الشافعي النصف المدخول بها والثاني موقوف وان كاتنا مدخولا بهما فقال في مرضه أردت هذه ثم مات في عدتها لم يقبل قوله لان الافرار بالطلاق في المرض كالطلاق فيه ، وهذا قول أي حنيفة وأني يوسف ، وقال زفر يقبل قوله والميراث للاخرى وهو قياس قول الشافعي ، ولو كان للمريض امرأة أخرى سوي هاتين فلما نصف الميراث والاثنين نصفه وفي قول الشانمي نصفه موقوف

(فصل) ولو كان له أربع نسوة فطلق احداهن غير مهينة تم نكح خامسة بعد انقضاء عدتها تم مات ولم بيين فللخام قربع الميراث والمهر ويقرع بين الأربع وقال أهل العراق لهن قلان أرباع الميراث بينهن الابن النصف ولوكانت حرة لكان لها السدس فقد حجبتها حريبها عن الشات فقصفها لحجبها عن السدس وكل من ذكر نا اذاكان نصفه حراً فله نعف ما له في الحرية فان كان ثلثه حراً فله ثثه فان كان معها بنت اخرى حرة فلها ربع المال وثلثه بينها على ثلاثة عند من جمع الحرية فيهما لان لهما بحرية نصفاً وبنصف حرية نصف كال الثاثين وفي الخطاب والتبزيل للحرة ربع وسدس والاخرى سدس نصفاً وبنصف حرية نصف كال الثاثين وفي الخطاب والتبزيل تعدق لها ربع وسدس والاخرى سدس عن سدس كامل فيبقى لها سدس فان كمان نصفها رقيقا ومعهما عصبة فلهها ربع المال وسدسه بينهما عن سدس كامل فيبقى لها سدس فان كمان نصفها رقيقا ومعهما عصبة فلهها ربع المال وسدسه بينهما (المخني والشرح الكبير) (المخني والشرح الكبير)

وان كن غير مدخول بهن فلهن ثلاثة مهور ونصف، وفي قول الشافعي يوقف ثلاثة أرباع الميراث ومهر ونصف بهن الاربع، فان جاءت واحدة تطلب ميرائها لم تعط شيئا، وان طلبه اثنتان دفع البهما ربع الميراث، وان طلبه ثلاث دفع البهن نصفه وان طلبه الاربع دفع البهن، ولوقال بعد نكاح الحاءسة احداكن طالق فعلى قولهم الخامسة ربع الميراث لأنها شعر يكة ثلاث واقية ببن الأربع كالاولى وللخامسة سسبعة أثمان مهر لان الطللاق نقصها وثلاثا معهما نصف مهر ويبقى الأربع ثلاثة وأمن بينهن في قول أهل العراق، فان تزوج بعد ذلك سادسة فلها ربع الميراث ومهر كالل والخامسة ربع مابقي وسبعة أنمان مهر و الأربع ما بقي وثلاثة مهور وثمن ويكون الربع مقد وما على أربعة وستين، فان قال بعد ذلك إحداكن طالق لم يختلف المهور المسادسة صبعة أعان مهر والخامسة فعشر ون جزءاً من اثنين وثلاثين من مهر ويبقى الأربع مهران وسبعة وعشرون جزءاً من اثنين وثلاثين من مهر ويبقى الأربع مهران وسبعة وعشرون جزءاً من اثنين وثلاثين من مهر ويبقى الأربع مهران وسبعة وعشرون جزءاً من الميراث بين الستور بع آخر بين الخس وباقيه بين الأربع ويوقف نصف مهر بين الست ونصف بين الأربع ويوقف نصف مهر ويدفع الى كل واحدة نصف (١)

(١) في نسخة نصاب

# ( باب الاشتراك في الطهر )

إذا وطي، رجلان امرأة في طهر واحد وطأ يلحق النسب من مثه فأتت بولد عن أن يكون منهما مثل أن يطأ الشريكان جاريتهما المشتركة أو يطأ الانسان جاريته ثم يبيعها قبل أن يستبرئها فيطؤها المشتري قبل استبرائها أوبطؤها رجلان بشبهة أو يطلق رجل امرأته فيمزوجها غيره في عدتها وبطؤها انسان جارية آخر أوامرأنه بشبهة في الطهر الذي وطئها فيه سيدها أو زوجها ثم تأتي برلد يمكن أن يكون منهما فأنه يرى القانة عمها رهذا قول عطا ومالك والليث و لارزاعي والشانعي وأبي بور فأن ألحقته بأحدهما لحق به وان نفنه عن أحدهما لحق لآخروسوا ادعياه أولم بدعياء أو دعاه أحدها وأنكره الآخر ، وان ألحقت القانة بما لحقها وكان ابنهما وهذا قول الاوزاعي والثوري وأبي ثور ورواه بعض أصحاب الله عنه وقال مالك لا يرى ولد الحرن القافة بل يكون لصاحب الفراش الصحبح دون الواطي بشبهة وقال الشافعي لا يلحق بأكثر من واحد فان ألحقته الفافة بأكثر من واحد كان بمنزلة أن لا يوجد قافة ومتى بشبهة وقال الشافعي لا يلحق بأكثر من واحد فان ألحقته الفافة بأكثر من واحد كان بمنزلة أن لا يوجد قافة ومتى

لانها لوكانتا حرتين لكان لهما الثلثان ولو كانت الكبرى وحدها حرة كان لها النصف وكذلك الصغرى ولو كانتا امتين كان المال للعصبة فقد كان لهما مال وثلثان فلهما ربع ذلك وهو ربع وسدس. وطريقها بالبسط ان تقول لو كانتا حرتين فالمسئلة من ثلاثة ولوكانت الكبرى وحدها حرة وان كانتا امتين فهي الكبرى وحدها حرة وان كانتا امتين فهي من اثنين وكذلك اذاكانت الصغرى وحدها حرة وان كانتا امتين فهي من سهم فتضرب اثنين في ثلاثة تكن ستة ثم في الاحوال الاربعة تكن اربعة وعشرين للكبرى نصف المال في حال ثلاثة وثلثه في حال سهمان صار لها خمسة من اربعة وعشرين والاحرى مثل ذلك وللعبصة

لم يوجد قانة أو أشكل عليها او اختلف القائفان في نسبا فقال ابو بكر يضيع نسبه ولا حكم لاختياره و يبقى على الجهالة أبداً وهو قول الشانعي الجديد و تال في القديم يترك حتى يباغ فينتسب الى أحدها وهو قول الشانعي الجديد و تال في القديم يترك حتى يميزوذلك لسبع أو ثماز فينتسب إلى أحدها و نفقته عليهما الى أن ينتسب الى أحدها فيرجع الآخر عليه بما أفق و ذا ادعى القنيط ثنان أري القافة معهما هوان مات الولد المدعى في هذه المواضع قبل أن يرى القافة و له ولد أري ولد، القافة مع عصبتهما عوان ادعاه أكثر من اثنين فألحقته القافة بهم لحق و قد اص أحمد على أنه بلحق بثلاثة ومقتضى هذا أنه بلحق بهم أن كثروا ، وقال القاضي لا ياحق بأكثر من ثلاثة وهو قول محمد من الحين وروي عن أبي يوسف وقال الثوري و أبو حنيفة وقال ابن حامد لا يلحق بأكثر من اثنين ، وروي أيضا عن أبي يوسف ، وقال الثوري و أبو حنيفة وأصحابة وشر ك ربحي من آدم لاحكم القافة بل اذا صبق أحدها بالدعوى فهو ابنه فان ادعياه معا فرو ابنها ، وكذاك إن كثر الواطئون وادعوه معا فانه يكون لهم جميعا

وروي عن على رضي الله عنه أنه قضى في ذلك بالقرعة واليمين ، وبه قال ابن أبي الجلى واسحاق وعن أحد نحوه اذا عدمت القافة وقد ذكرنا أكثر هذه المسائل مشروحة مدلولا عليها في مواضعها

والغرض ههنآ ذكر ميراث المدعى والتوريث منه وبيازمسائله

﴿ مسئلة ﴾ اذا ألحق باثنين فمات وترك أمه حرة فلها الثاث والبدقي لهما ، فان كان لكل واحد منهما ابن سواه أولاً حدهما ابنان فلامه السدس ، فان مات أحد الابرين وله ابن آخر فحا له بينهما نصنين ، فان مات الفلام بعد ذلك فلامه السدس والبرقي البيق من أبويه ولا شيء لاخرته لانهول عجو بان بالاب الباقي ، فان كان الفلام ترك ابنا فللباقي من الابوين السدس والباقي لا بنه، وإن مات قبل أبويه و ترك ابا فلهما جميها السدس والباقي لابنه، فان كان الكلواحد منهما أبوان مماتا عمات الفلام وله جدة أم أم وابن فلام أمه فصف السدس ولامي المدعبين نصفه كأنهما جدة واحدة والجدبن الفلام وله جدة الباقي للابن فان لم يكن ابن فللجدين الثاث لانهما بغزلة جد واحد والباقي اللخوين وعند أبي حنيفة الباقي كله الجدين لان الجديد تصفه والباقي للاب بعدد ذلك فلها النصف لابها بنت ابن مال كل واحد نصفه والباقي للاب فان مات الاب بعدد ذلك فلها النصف لابها بنت ابن .

المال في حال والنصف في حالين والثلث في حال وذلك اربعة عشر سهما من اربعة وعشرين سهما ومن جمع الحرية فيهما جعل لهما النصف والباقي للمصبة فاذا لم تكن عصبة نزلتهما على تقدير الردفيكون حكمهما حكم اثنين نصف كل واحد منهما حر على مابيناه ثلاث بنات ابن تنازلات نصف كل واحدة حر وعصبة للاولى الربع وللثانية السدس لانها لو كانت حرة كان لها الثلث وللثالثة نصف السدس في قول البصريين لابك تقول للسفلي لو كانتا أمتين كان لك انتصف ولو كانت احداها حرة كان لك

وحكي الخبري عن أحمد وزفر وان أبي زائدة أن لها الثلثين لأنها بنت ابنته فلها ميراث بنتي ابن وإن كان المدعى ابنا فمات أبوا. ولأحدهما بنت ثم مات أبرهما فميراثه بين الفلام والبنت على ثلاثة وعلى القول الآخر على خمسة لأن الفلام يضرب بنصيب ابني ان ، وإن كان لكل واحدمنهما بنت فللفلام من مال كل واحد منهما ثلثاه وله من مال جده نصفه ، وعلى الفول الآخرله ثشاه ولهمام دساء وإن كان المدعيان رجلا وعمة والمدعى جارية فماتا وخلفا أبويهما ثم مات أبو الاصغرفلها النصف والباقي لا بي العم لانه أبوه ، وإذا مات أبو العم فلها النصف من ماله أيضا وعلى القول الآخر لها الثاثان لانها بنت ابن و بنت ابن ابن ، وإن كان المدعى رجلا وابنه فمات الابن فلها نصف ماله ، وإذ امات الاب فلها النصف أيضا وعلى القول الآخر لها الثلثان ، وقال ابو حنيفة اذا تداعي الاب وابنه قدمالاب ولم يكن الابن شيء عوإن مات الاب أولا فما بين ابنه وبينهاعلى ثلاثة ثم تأخذ نصف مال الاصغر لـكونها بنته وباقيه لانها أخته، وفي كل ذلك اذالم يثبت نسب المدعى وقف نصيبه ودنع إلى كل وارث الية ين ووقف الماقى حتى يثبت نسبه أو يصطاحوا. فلوكان المدعون ثلاثة فات أحدهم وترك ابناو ألفائم مات الثاني و ترك ابنا والفين تممات الثالث وترك بناوع شرين الفاوترك اربعة آلاف وأساحرة وتدألحقته القافة بهم فقد تركخمسة عشر ألفاوخه عائة فلامه سدسها والباقي بين اخوته الثلاثة أثلاثا عوإن كان موجهم قبل ثبوت نسبه دفع إلى الامام ثلث توكته وهوألف وخمه مائه لان أدنى الاحوال أن يكون ابن صاحب الالف فيرث سنه خمسمائة، وقد كان وقف لهمن مال كل واحد من المدعين نصف الهفير د إلى ان صاحب الانف و ابن صاحب الافين ما وقف من والأبويهما لأنه لم يكن أخالها فذلك لها من أبويهما ، وان كان أخا أحدهما فهو يستحق ذلك وأكثر منه بارثه منه ويرد على ابن الثالث تسعة آلاف وثلث الف ويبقى ثننا الف موقوفة بينه وبين الام لانه محتمل أن يكون أخاه فيكون قد مات عن أربعة عشر الغا لامه ثاثها ويبقى من مال الابن الفان وخسماتة موأوفة يدعيها ابن صاحب الالف كامها ويدعي منها ابن صاحب الالفين الفين وثلثا فيكون ذلك موقوفا بينهما وبين الام وسدس الالف بين الام وابن صاحب الالف، فإن ادعى اخوان ابنا ولما أب فمات أحدهما وخلف بنتا ثم مات الآخر قبل ثبوت نسب المدعى وتف من مال الاول خمسة أنساعه منها تسعان بين الفلام والبنت و ثلاثة أتساع بينه وببن الاب ويوقف من مال الثاني

السدس فنصفها ثاث فتحجبك العليا عن ربع والثانية عن نصف سدس فيبقى لك سدس لوكنت حرة فاذا كان نصفك حراكان لك نصفه، وفي النزيل لشالثة نصف الثمن وثلثه وذلك لانتالونزلناكل واحدة حرة وحدهاكان لها النصف، فهذه ثلاثة أحيال من اثنين اثنين ، ولوكن اماءكان المال للعصبة ولوكن أحراراً كان للاولى النصف وللثانية السدس والثلث للعصبة، ولوكانت الاولى والثانية حرتين فكذلك ولوكانت الثانية والثانية والثانية النصف وللثالثة السدس والثلث للعصبة فهذه أربعة أحوال من سية ستة، والمسائل كلها تدخل فيها فتضربها في ثمانية أحوال تمن عمانية وأربعين للعليا النصف في أربعة

خمسة أسداس بينه وبين الاب، فان مات الاب بعدهما وخلف بننا فلها نصف ماله ونصف ماورثه عن أبنته والباقى بين الغلام و بنت الابن لانه ابن أبنه بيقين وبدنم إلى كل وأحد منهم من الموقوف اليقين ويوقف الباقي فنقدره مرة ابن صاحب البنت ومرة ابن الآخر وتنظر ماله من كل واحدمنهم في الحالين نتمطيه أقلها ، فللفلام في حال الموقوف من مال الثاني وخمس الموقوف من مال الاول وفي حالكل الموقوف من مال الاول وثلث الموقوف من الثاني فله أفلهما ولبنت الميت الاول في حال النصف من مال أبيها ، وفي حال السدس من مال عمها، ولبنت الاب في حال نصف الموقوف من مال الثَّاني وفي حال ثلاثة أعشاره من مال الاول فتدفع اليها أقلهما وببقى باقي المركة موقوفًا بينهم حتى يصطلحواعليه ، ومن الناس من يقسمه بينهم على حسب الدعاوى، ومتى اختلف أجناس التركة ولم يصر بعضهم قصاصا عن بعض قومت وعمل في قيمتها على مابينا في الدراهم ان تراضوا على ذلك أوبيبع الحاكم عليهم ايصبر الحق كله من جنس واحد لمافيه من الصلاح لهم ويوقف الفضل المشكوك فيه بينهم على الصاح ، دلو ادعى اثنان غلاما فألحقته القافة بهما تممات أحدهما وترك لفا وبنتا وعمائم مات الآخر وترك الفين وابن ابن ثم مأت الفلام وترك ثلاثة آلاف وأما كان للبنت من تركة اببها ثلثها وللفلام ثنثاها وتركة الثاني كاما له لانه ابنه فهو أحق من ابن الابن ثم مات النلام عن خمسة آلاف وثلثي الف فلامه ثلث ذلك ولاخته نصفه وباقيه لابن الابن لانه ابن اخيه ولا شيء للعم وان لم يثبت نسبه فلابنة الاول ثلث الالف ويوقف ثشاها وجميع تركة الناني فاذا مات الفلام فلامه من تركته الف وتسما الف لان أقل أحواله أن يكون ابن الاول فيكون قد مات عن ثلاثة آلاف وثلثي الف ويرد الموقوف من مال أبي البنت على البنت والعم فيصطلحان عليه لأنه لها اما عن صاحبهما او الفلام ويرد الموقوف من مال الثاني الى ابن ابنه لانه له اما عن جده واما عن عمه وتعطى الام من تركة الفلام الفا وتسمي الف لأنه أفل مالها ويبقى الف وسبعة انساع الف تدعي الام منها أربعة انساع الف تمام ثلث خمسة آلاف ويدعى منها ابن الابن الفا وثلثا عام ثنثي خمسة آلاف وتدعى البنت والعم جميع الباقي فيكون ذلك موقوفا ببنهم حتى يصطلحوا عولو كان المولود في يدي امر أنين فادعياه معااري القافة معهما

أحوال اثنا عشر وهي الربع وللثانية النصف في حالين والسدس في حالين وهي ثمانية وذلك هوالسدس وللثالثة النصف في حال والسدس في حالين وهي خمسة وهي نصف الثمن وثلثه، وقال قوم تجمع الحرية فيهن فيكون منهن حرية ونصف لهن بها ثاث وربع للاولى والثانية ربعان وللثالثة نصف سدس فان كان معهن رابعة كان لها نصف سدس آخر . ثلاث أخوات مفترقات نصف كل واحدة حر وأم حرة وعم لتي من قبل الابوين الربع وللتي من قبل الاب السدس وللتي من قبل الاب وللم نصف السدس وللام الثلث لأنها لا تنجيب الا باثنين من الاخوة والاخوات ولم تمكل الحرية اثنتين وللعم ما بقي، وهكذا لوكانت أخت حرة وأخرى نصفها حر وأم حرة فللام الثلث لما ذكرناه وقال الخبري للام

فان ألحقته باحداهما لحق بها وورثها وورثنه في إحدى الروايات، وان ألحقته بهما او نفته عنهما لم ياحق بواحدة منهما، وان قامت لـكل واحدة منهما بيئة تعارضنا ولم تسمع ببنتهما وبهذا قال ابو يوسف والاؤۋي وقال ابو حنيفة يثبت نسبه منهما ويرثانه ميراث أم واحدة كا ياحق برجلين

أولنا أن إحدى البنتين كاذبة يقينا الم تسمع كالوعلت و ن ضرورة ردها ردهما لعدم العلم بعينها ولان هذا محال الم يثبت ببينة ولا غيرها كا لو كان الولد أكبر منهما، ولو أن امرأة معها صبي ادعاه رجلان كل واحد يزهم أنه ابنه منها وهي زوجته فكذبتهما لم ياحقهما، وان صدقت أحدهما لحقه كا لو كان بالفا فادعياه فصدق أحدهما، ولو أن صبيا مع امرأة نقال زوجها هو ابني ان غيرك فقالت بل هو ابني منك لحقهما جيما

# به الله الرحمن الرحيم كتاب الولاء

قال الله تعالى ( قان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم) يعني الادعياء ، وقال النبي عَلَيْكِيْنَةُ و « الولاء لمن أعتق ، وقال سعيد ثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عر قال نهى رسول الله على الله عن الله من تولى غير مواليه » عليها عن ببع الولاء وعن هبته . متفق عليهما ، وقال النبي عَلَيْكِيْنَةُ « لعن الله من تولى غير مواليه » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وقال « مولى القوم منهم » حديث صحيح ، وا وى الحلال قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، وا وى الحلال

الربع وحجبها بالحركما يحجب بنصف البنت ،والفرق بينها أن الحجب بالولد غير مقدر بل هو مطلق في الولد والحزء منه وفي الاخوة مقدر باثنين فلا يثبت بأفل منها ولذلك لم يحجب بالواحد عن شيء أصلا وهذا قول ابن اللبان وحكى القول الاول عن الشعبي وقال هذا غلط، وفي الباب اختلاف كثير وفروع فلما تتفق وقل مسئلة تجيء إلا ويمكن عملها بقياس ما ذكرنا

### ﴿ باب الولاء ﴾

الاصل فيه قوله تعالى ( فان لم تعلموا آباءهم فاخوانهم في الدين ومواليكم ) يعني الادعياء وقول النبي عَلَيْكُ « أَمَا الولاء لمن أَعتق » متفق عليه وعن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى اللهعليه وسلم عن بيع الولاء وهبته وقال عليه السلام « لعن الله من تولى غير مواليه » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح وقال صلى الله عليه وسلم « مولى القوم منهم » حديث صحيح ، وروى الحلال باسناده عن ابن أبي أوفى قال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم « الولاء لهمة كلحمة النسبلا يباع ولا يوهب عن ابن أبي أوفى قال قال لي النبي عبداً أو عتق عليه برحم أو كتابة أو تدبير أو استهلاد أو وصهة « مسئلة » ( كل من أعتق عبداً أو عتق عليه برحم أو كتابة أو تدبير أو استهلاد أو وصهة

باسناده عن اسماعيل بن خالد عن عبد الله بن أبي أوفى قال: قال لي النبي عَلَيْكُ « الولاء لحة كلحمة النسب لا يباع ولا يوهب »

﴿ مسئلة ﴾ قال (والولاء لمن اعتق وإن اختلف ديناهما )

أجمع أهل العلم على أن من أعتق عبداً أو عتق عليه ولم يعتقه سائبة أن له عليه الولاء ، والاصل في هذا قول النبي عَلَيْكَالِيَّةِ « الولاء لمن أعتق » وأجمعوا أيضا على أن السيد يرث عتيقه اذا مأت جميع ماله اذا اتفق ديناها ولم بخلف وارثا سواه وذلك لقول النبي عَلَيْكِيَّةِ « لولاء لحمة كلحمة النسب» والنسب يورث به ولا يورث كذلك الولاء

وروى سعيد عن عبد الرحمن بن زياد ثنا شعبة عن الحسم عن عبد الله بن شداد قال : كانت لمبنت حمزة مولى أعنقه فات و ترك ابنته ومولاته فأعطى النبي عَيْنَايِّيَّةِ ابنته النصف وأعطى مولاته بنت حمزة النصف . قال و ثنا خالد بن عبد الله عن يونس عن الحسن قال ، قال رسول الله عَيْنَايِّيَّةِ «الميراث العصبة فان لم يكن عصبة فالمولى » وعنه أن رجلا أعتى عبداً فقال النبي عَيْنَايِّيَّةِ ما ترى في ماله ؟ قال « إن مات ولم يدع وارثا فهو لك »

( فصل ) وبقدم المولى في الميراث على الرد وذوي الارحام في قول جمهرر العلماء من الصحابة

بعقته فله عليه الولاء وعلى أولاده من زوجة معتقه أو من أمه وعلى معتقيه ومعتقي أولاده وأولادهم ومعتقهم أبدا ما تناسلوا)

أُجْمَع أَهِل العلم عَلَى أَن من أَعتق عبداً أُوعتق عليه ولم يعتقه سائبة ولامن زكاته أَو نذره أَو كفارته أَن له عليه الولاء لقول النبي مَتَيَالِيَّةٍ « الولاء لمن أُعتق » متفق عليه

(فصل) وان أعتق حربي حربياً فله عليه الولاء لان الولاء مشبه بالنسب والنسب ثابت بين أهل الحرب فكذلك الولاء وهذا قول عامة أهل العلم الا أهل العراق فانهم قالوا: العتق في دار الحرب والكتابة والتدبير لا يصح

ولنا أن ملكهم ثابت بدليل قول الله تعالى ( وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم) فنسبهااليهم فصح عتقهم كأ هل الاسلام واذا صح عتقهم ثبت الولاء لهم لقول النبي صلى الله عليه وسلم « الولاء لمن أعتق » فان جاءنا المعتق مسلماً فالولاء بحاله وان سبي مولى النعمة لم يرث ما دام عبداً فان اعتق فعليه الولاء لمعتقه وله الولاء على عتيقه، وهل يثبت لمعتق السيد ولاء على معتقه ? يحتمل أن يثبت لانه مولى مولاه ويحتمل أن لا يثبت لانه ما حصل منه انهام عليه ولا سبب لذلك ، فان كان الذي اشتراه مولاه فأعتقه فك واحد منها مولى صاحبه ير ثه بالولاء ، وان أسره مولاه فأعتقه فكذلك فان أسره مولاه وأجنبي فأعتقاه فولاؤه بينها نصفين فاذا مات بعده المعتق الاول فاشريكه نصف ماله لانه مولى نصف مولاه على أحد الاحمالين والآخر لا شيء له لائه لم ينعم عليه ، وان سبي المعتق فاشتراه رجل فأعتقه بطل

والتابعين ومن بعدهم فاذامات رجل وخلف بنته ومولاه فلبننه النصف والباقى لمولاه ، وإن خلف ذارحم ومولاه فالمال لمولاه دون ذي رحمه . وعن عمر وعلي يقدم الرد على المرلى وعنها وعن ابن مسعود تقديم ذي الارحام على المولى ولعلهم بحتجون بقول الله تعالى ( وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ) و انا حديث عبد الله بن شداد وحديث الحسن ولانه عصبة يعقل عن مولاه فيقدم على الرد وذوي الرحم كابن العم

( فصل ) وإن كان المعتق عصبة من نسبه أو ذوو فرض تستفرق فروضهم المال فلاشي المولى لانعلم في هذا خلافا لما تقدم من الحديث واقول النبي ولي الحقوا الفرائض بأهلها في أبتت الفروض فلأ ولى رجل ذكر » وفي لفظ « فلأ ولى عصبة ذكر » والعصبة من القرابة أولى من ذي الولاء لانه مشبه بالقرابة والمشبه به أقوى من المشبه ولان النسب أقوى من الولاء بدليل أنه يتعلق به التحريم والنفقة وسقوط القصاص ورد الشهادة ولا يتعلق ذاك بالولاء

( فصل ) وإن اختلف دين السيد وعتيقه فالولا، ثابت لانعلم فيه خلافا لعموم قول الذي وَلَيْكُونُهُ وَ الولا، لمن أعتق ٥ ولقوله تا الولا، لحمة كلحه النسب ولحمة النسب تشبت مع اختلف لدين وكذلك الولا، مي ولان الولا، أما يثبت له عليه لانعامه باعتاقه وهذا المعنى ثابت مع اختلف دينهما، ويثبت الولا، للذكر على الاش والانش على الذكر ولكل معتق لعموم الخبر والمعنى ، ولحديث عبد الله بن شداد، وهل رث السيد مولاه مع اختلاف الدين أفيه روايتان

ولاء الاول وصار الولاء للثاني وهو قول مالك والشافعي وقيل الولاء بينها واختاره ابن المنذر لانه ليس أحدهما أولى من الآخر وقيل الولاء للاول لانه أسبق

ولذا أن السبي يبطل ملك الحربي الاول فالولاء النابع له أولى ولان الولاء بطل باسترقاقه فلم يعد باعتاقه وان أعتق ذي عبداً كافراً فهرب الى دار الحرب فاسترق فالحركج فيه كالحركج فيا اذا أعتقه الحربي سواء. وان أعتق مسلم كافراً فهرب الى دار الحرب ثم سباه المسلمون فذكر أبو بكر والقاضي الحربي سواء. وان أعتق مسلم كافراً فهرب الى دار الحرب ثم سباه المسلمون فذكر أبو بكر والقاضي أنه لا يجوز استرقاقه وهو قول الشافعي لان في استرقاقه ابطال ولاء المسلم المعصوم قال ابن اللبان ولان له أمانا بعتق المسلم إياه .

قال شيخنا والصحيح إن شاء الله جواز استرقاقه لانه كافر أصلي كتابى فجاز استرقاقه كمعتق الحربى وكغير المعتق، وقولهم في استرقاقه ابطال ولاء المسلم قلنا لا نسلم بل متى اعتق عاد الولاء للاول وانما امتنع عمله في حال رقه لمانع وان سلمنا أن فيه ابطال ولائه ولكن ذلك غير ممتنع كما لو قتل بكفره فانه يبطل عملها بالاسترقاق فكذلك بكفره فانه يبطل عملها بالاسترقاق فكذلك وقول ابن اللبان له أمان لا يصح فانه لو كان له أمان لم يجز قتله ولا سبيه، فعلى هذا ان استرق احتمل أن يكون الولاء لاناني لان الحكمين اذا تنافياكان الثابت هوالآخر منها كالناسخ والمنسوخ واحتمل أن يكون الولاء لاناني لان الحكمين اذا تنافياكان الثابت هوالآخر منها كالناسخ والمنسوخ واحتمل أن

(احداهما) يرثه روي ذلك عن على وعربن عبد العزيز ، وبه قال أهل الظاهر واحتج أحد بقول على : الولا، شعبة من الرق ، وقال مالك يرث المسلم مولاه النصراني لانه يصلح له تملكه ولا يرث النصراني مولاه المسلم لانه لايصلح له تملكه ، وجمهور العلماء على أنه لايرثه مع اختلاف دينهما لقول النبي ويتياتي هو لايرث المسلم الكافر ولاالكافر للسلم ولانه مبراث فيه منعه اختلاف الدين كيراث النسب ، ولان اختلاف الدين مانع من الميراث فنع الميراث بالولاء كالقتل والرق، يحققه أن الميراث بالنسب أقوى فاذا منع الافوى فالاضعف أولى ، ولان النبي ويتياتي ألحق الولاء بالنسب بقوله هالولاء بالنسب بقوله هالولاء الدين التوارث مع صحة النسب وثبوته كذلك عنعه مع صحة الولاء وثبوته فاذا اجتمعا على الاسلام توارثا كالمتناسبين وهذا أصحف الاثر والنظر ان شاء الله تعالى فان السيد عصبة على دين العبد ورثه دون سيده وقال داودلا يرث عصبته مع حياته

ولنا أنه بمنزلة مالوكان الاقرب من العصبة مخالفا لدين المبت والا بعد على دينه ورث دون القريب ( فصل ) وإن أعتق حربي حربيا فله عليه الولاء لان الولاء مشبه بالنسب والنسب ثابت ببن اهل الحرب فكذلك الولاء . وهذا قول عامة أهل العلم إلا أهل العواق فالمهم قالوا العتق في دار الحرب والكتابة والتدبير لا يصح ولو استولداً مته لم تصر أمولد مسلما كان السيد أو ذميا أو حربيا

يكون للاول لان ولاءه ثبتوهو معصوم فلا يزول بالاستيلاء كحقيقة الملكو يحتمل أنه بينهاو أيهمامات كان للثاني وان أعتق مسلم مسلماً أو أعتقه ذمي فارتدو لحق بدار الحرب فسبي لم يجزاستر قاقه وان اشتري فالشراء باطل ولا يقبل منه الاالتوبة أو القتل

﴿مسئلة﴾ (أو عتق عليه برحم)

يعني اذا ملك فعتق عليه بالملك كان له ولاؤه لانه يعتق من ماله بسبب فعله فكان ولاؤه له كا لو باشر عتقه وسواء ملك بشراء أو هبة أو ارث أو غنيمة أو غيره لانعلم بين أهل العلم فيه اختلافاً (أوكتابة أو تدبير) يعني إذا كاتبه فأدى الى مكاتبه وعتق أو عتق بالتدبير فولاؤه لسيده في قول عامة الفقها، وبه يقول الشافعي وأهل العراق.

وحكى ابن سراقه عن عمرو بن دينار وأبي بور أنه لا ولاء على المكاتب لانه اشترى نفسه من سيده فلم يكن له عليه ولاء كا لو اشتراه أجنبي فأعتقه، وكان قتادة يقول من لم يشترط ولاء المكاتب فللمكاتب أن يوالي من يشاء وقال مكحول أما المكانب إذا اشترط ولاءه مع رقبته فجائز

ولنا أن السيدهو المعتق المكاتب لانه يبيعه عالموماله وكسبه لسيده فجمل ذلك له ثم باعه به حق عتق فكان هو المعتق وهو المعتق المدبر أيضاً بلااشكال وقدقال النبي عليت والولاء لمن أعتق اويدل على ذلك أن المكاتبين يدعون موالي مكاتبيهم فيقال أبو سعيد مولى أبي أسيد وسيرين مولى أنس ذلك أن المغني والشرح الكبير) (الجزء السابع)

ولنا أن ملكهم ثابت بدليل قول الله تعالى (وأورشكم أرضهم وديارهم وأموالهم) فنسبها اليهم فصح عنقهم كأهل الاسلام وإذا صح عنقهم ثبت الولاء لهم لقول الذي علي الله الولاء الله عنه الولاء على معنقه وإذا صح عنقهم ثبت الولاء لهم لقول الذي على المعنق مسلما فالولاء بحاله ، فإن سبي مولى النعمة لم يرث ما دام عبداً ، فإن أعتى فعليه الولاء لمعنقه وله الولاء على معنقه . وهل يثبت لانه مولى مؤلاه . ومحتمل أن يثبت لانه مولى مولاه . ومحتمل أن لا يثبت لانه ماحصل منه إنعام عليه ولا سبب الذلك ، فإن كان الذي اشتراه مولاه فأعتقه فكل واحد منها مولى صاحبه يرئه بالولاء ، وإن أسره مولاه فأعتقه فكذلك ، وإن أسره مولاه وأعتقه فكذلك ، وإن أسره مولاه وأعتقه فكذلك ، وإن أسره مولاه وأعتقه فكذلك ، وإن المعرف مولاه وأعتقه فك أحد الاحتمالين والآخر لا شيء له لانه لم ينعم عليه ، وإن سببي المعتق فاشتراه رجل فأعتقه بطل ولا . الاولوصار الولاء فاثاني وبهذا قال مالك والشافي . وقبل الولاء بينها واختاره ابن المنذر لانه ليس أحدها أولى من الآخر ، وقبل الولاء للاول لانه أسبق

ولنا أن السبي يبطل ملك الاول الحربي فالولاء النابع له أولى ولان الولاء بطل باسترقاقه فلم يعد باعتاقه ، وان أعتق ذمي عبداً كافراً فهرب إلى دار الحرب فاسترق فالحكم فيد له كالحكم فيا إذا أعتقه الحربي سواء ، وإن أعتق مسلم كافراً فهرب إلى دار الحرب ثم سباه المسلمون فذكر أبو بكر والقاضي انه لا يجوز استرقاقه وهو قول الشانمي لان في استرقاقه إبطال ولاء المسلم المعصوم. قال

وسليمان بن يسارمولى ميمونة وكانوا مكاتبين، ويدل على ذلك حديث بريرة أنها جاءت الى عائشة فقالت يا أم المؤمنين اني كاتبت أهلي على تسع أواق فأعينيني فقالت عائشة انشاء واعددت لهم عدة واحدة ويكون ولاؤك لي فعلت، فأبوا أن يبيعوها الا أن يكون الولاء لهم فقال النبي ولي المستريم اواشتر طي لهم الولاء » وهذا يدل على أن الولاء كان لهم لو لم تشترها منهم عائشة.

( فصل ) وإن اشترى العبد نفسه من سيده بعوض حال عتق والولاء لسيده لأنه يبييع ماله بماله فهو مثل المكاتب سواء والسيد هو المعتق لها فكان الولاء له عليها .

﴿ مسئلة ﴾ (أو استيلاد أو وصية بعتقه )

يعني إذا عتقت أم الولد بموت سيدها فولاؤها له يرثها أقرب عصبته وهذا قول عمر وعمان رضي الله عنها وبه قال عامة الفقهاء. وقال ابن مسعود تعتق من نصيب ابنها فيكون ولاؤها له ، ونحوه عن ابن عباس وعن علي لا تعتق ما لم يعتقها وله بيعها ، وبه قال جابر بن زيد وأهل الظاهر ، وعن ابن عباس نحوه ولذكر الدليل على ذلك موضع يذكر إن شاء الله تعالى في بابه ، ولا خلف بين القائلين بعتقها أن ولاءها لمن عتقت عليه ، ومذهب الجهور أنها تعتق بموت سيدها من رأس المال فيكون ولاؤها له كما لو عتقت بقوله و يختص ولاؤها الذكور من عصمة السيد كالمدبر والمكاتب .

ابن اللبان ولان له أمانا بعتى المسلم إياه . والصحيح ان شاء الله جواز استرقاقه لانه كافر أصلي كتابي في استرقافه كيمتى الحربي وكفير المعتى . وقولهم في استرقافه إبطال ولاء المسلم . قلنا لا نسلم بل متى أعتى عاد الولاء اللاول وانما امتنع عمله في حال رقه لمانع وان سلمنا ان فيه إبطال ولائه فكذلك في قنله وقد جاز إبطال ولائه بالقتل فكذلك بالاسترقاق ، ولان القرابة يبطل عملها بالاسترقاق فكذلك الولاء . وقول ابن اللبان له أمان لا يصح فانه لو كان له أمان لم يجز قتله ولا سبيه . فعلى هذا ان استرق ثم أعنى احتمل أن يكون الولاء الثاني لان الحسكين اذا تنافيا كان الثابت هو الآخر منها كالناسخ والمنسوخ . واحتمل أنه للاول لان ولاءه ثبت وهو معصوم فلا يزول بالاستيلاء كحقيقة الملك . ومختمل أنه بينهما وأمهما مات كان الثاني . وأن أعتى مسلم مسلما أو أعتقه ذمي فارتد ولحق بدار الحرب فسبى لم يجز استرقاقه وان اشتري فالشراء باطل ولايقبل منه الاالتوبة أو القتل ولحق بدار الحرب فسبى لم يجز استرقاقه وان اشتري فالشراء باطل ولايقبل منه الاالتوبة أو القتل

(فصل) ولا يصح ببع الولاء ولا هبته ولا أن يأذن لمولاه فيوالي من شاء . روي ذلك عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضي الله عهم وبه قال سعيد بن المسيب وطاوس واياس ابن معاوية والزهري ومالك والشافي وأبر حنينة وأصحابه ، وكره جابر بن عبدالله ببع الولاء - قال سعيد حدثنا جربر عن مغيرة عن ابراهيم قال قال عبد الله أنما الولاء كالنسب فيبيع الرجل نسبه ؟ وقال حدثنا سفيان عن عمر و بن دينار أن ميمونة وهبت ولاء سليمان بن يساد لابن عباس وكان

<sup>(</sup> فصل ) ومن أوصى أن يمتق عنه بعد موته فأعتق فالولاء له وكذلك إن أوصى به ولم يقل عني فأعتق كان الولاء له لان الاعتاق عنه من ماله فان أعتق عنه ما يجب عتقه ككفارة ونحوها ففيه اختلاف نذكره إن شاء الله تعالى .

<sup>(</sup> فصل ) ويثبت الولاء المعتق على المعتق على المعتق الما ذكرنا وعلى أولاده من زوجة معتقه أو من أمته لانه ولي نعمتهم وعتقهم بسببه ولانهم فرع والفرع يتبع أصله بشرط أن يكونوا من زوجة معتقه أو من أمته أمته فان كانت أمهم حرة الاصل فلا ولاء على ولدها لأنهم يتبعونها في الحرية والرق فيتبعونها في عدم الولاء إذ ليس عليها ولاء وكذلك إن كان أبوهم حر الاصل إذا لم يمسمهم رق افان كان قد ثبت ملك فأعتقوا فولاؤهم لمعتقهم للحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام «الولاء لمن أعتق »ويثبت الولاء للمعتق على معتقي معتقبه ، ومعتقي أولاده ، ومعتقهم أبداً ما تناسلوا ، لانه ولي نعمتهم وبسببه عتقوا فأشبه مالو باشرهم بالعتق .

<sup>﴿</sup> مسئلة ﴾ ( ويرث به عند عدم العصبة من النسب ، فتى كان المعتق عصبة أو ذوي فروض تستحق فروضهم المال فلا شيء المولي )

لا نعلم في هذا خلافاً فان لم يكن له عصبة ولا ذو فرض يرث المال كله فهو للمولى وإن كان ذو الفرض لا يرث جميع المال فالباقي للمولى لما روى الحسن قال قال رسول الله صلى الله علميه وسلم:

مكانبا وروي ان ميمونة وهبت ولا. مواليها العباس وولاؤهم اليوم لهم وان عروة ابتاع ولا. طهمان نور ثة يصعب بن الزبير . وقال ابن جربج قلت لعطاء أذنت لولاي أن يو الي من شا. فيجوز? قال نعم

ولنا أن النبي عَلَيْنَاتُهُ نهى عن ببع الولاء وعن هبته وقال « الولاء لحة كلحمة النسب » وقال « لهن الله من تولى غير مواليه » ولانه معنى يورث به فلا ينتقل كالقرابة . وفعل هؤلا شاذ يخالف قول الجهور وترده السنة فلا يعول علمه

﴿ فَصَلَ ﴾ وَلا يَنتَقُلُ الولاء عن المُعتق بموته ولا يرأَه ورأَنه وانما يرأُون المال به مع بقائه المعتق هذا قول الجهور وروي نجو ذاك عن عمر وعلي وزيد وابن مسعود وأبي بن كلاب وابن عمر وأبي مسعود البدري وأسامة بنزيد وبه قال عطاء وطاوس وسالم بن عبدالله والحسن وابن سيرين والشعبي والزهري والنخفي وقتادة وأبو الزناد وابن نشيط ومالك والثوري والشافي واستحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وداود وشد شريح وقال: الولاء كالمال يورث عن المعتق فمن ملك شيئا حياته فهو الورثة ، ورواه حديل ومحمد بن الحكم عن أحمد وغلطهما أبو بكر وهو كاقال فان رواية الجماعة عن أحمد مثل قول الجماعة وذلك الموله عليه السلام « الولاء المحمق "وقوله « الولاء لحمة كاحمة النسب والله نعالى أعلى لا يورث وائه نعالى أعلى المحمق الولاء المحمة النسب والله نعالى أعلى المحمق الولاء المحمة النسب والله نعالى أعلى

« الميراث للعصبة فان لم يكن عصبة فللمولى » ، وعنه أن رجلا أعتق عبداً فقال للنبي صلى الله عليه وسلم ما ترى في ما له ? قال «ان مات ولم يدع وارثاً فهو لك » ولان النسب أقوى من الولاء بدليل أنه يتعلق به التحريم والنفقة وسةوط القصاص ورد الشهادة ولا يتعلق ذلك بالولاء .

﴿ مسئلة ﴾ (ثم يرث به عصباته الاقرب فالاقرب)

وجملة ذلك أن العتيق إذا لم يخلف من نسبه من برئه كان ماله لمولاه ، فان كان مولاه ميتاً فهو لا قرب عصبته سواء كان ولداً أو أخا أو عماً أو أباً أو غيره من العصبات، وسواء كان المعتق ذكراً و أنثى فان لم يكن له عصبة من أفار به كان الميراث لمولاه ثم لعصباته الاقرب فالاقرب ثم لمولاه وكذلك أبداً . روي هذا عن عمر رضي الله عنه و به قال الشعبي والزهري وقتادة ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وصاحباه، وروي عن على رضي الله عنه ما يدل على أن مذهبه في ام أة ماتت وخلفت انها وأخاها أو ابن أخيها أن ميراث مواليما لاخيما وابن أخيما دون انها، وروي عنه الرجوع إلى مثل قول الجماعة، فروي عن ابراهيم أنه قال اختصم على والزبير في موالي صفية بنت عبد المطاب فقال على: أنا أحق بهم أناأرهم وأعقل عنهم، وقال الزبير بالميراث والعقل على على رواه سعيد ورواه أبو معاوية بن عبيدة الضبي عن ابراهيم وقال ثنا هشيم حدثنا الشيباني عن الشعبي قال قضي بولاء موالي صفية للزبير دون العباس وقضى في أم هاني بنت أبي حدثنا الشيباني عن الشعبي قال قضي بولاء موالي صفية للزبير دون العباس وقضى في أم هاني بنت أبي

﴿مسئلة ﴾ قال ( ومن أعتق سائبة لم يكن له الولاء فان أخذمن ميرا ثه شيئارده في مثله )

قال أحمد في روأية عبدالله :الرجل بعتى عبده سائبة هو الرجل يقول لعبده قد أعنقتك سائبة كأنه عبعله فأولا يكرن ولاؤه لمولاه قد جعله لله وسلمه عن أبي عمر والشيباني عن عبدالله بن مسعود السائبة يضم ماله حيث شاء . وقال أحمد قال عمر : السائبة والصدقة ليومهما ، ومتى قال الرجل لعبده أعنقتك سائبة أو أعنقتك ولا ولا ، لي عليك لم يكن له عليه ولا . فان مات وخلف مالا ولم يدع وارثا استري بماله رقاب فأعنقوا في المنصوص عن أحمد وأعتق ابن عمر عبداً سائبة فهات فاشترى ابن عمر عبداً سائبة فهات فاشترى ابن عمر عباله رقابا فاعتقهم ، وقال عمر بن عبد العزيز والزهري ومكحول وأبو العالية ومالك بجمل ولاؤه لجاعة المسلمين وعن عظاء أنه قال كنا نعلم أنه إذا قال أنت حر سائبة فهو يوالي من شا، ولعل أحمد رحمه الله ذهب الى شراء الرقاب استحبابا لفعل ابن عمر والولاء للمعتق وهذا قول النخي والشعبي وابن سيرين وراشد بن صعد وضورة بن حبيب والشافي وأهل العراق لقوله عليه السلام الولاء لمن أعتق وجعله لحمة كلحمة النسب فكما لا يزول نسب إنسان ولا ولد عن فراش بشرط لا يزول ولا عن معتقى و وقدا الراد أهل بريرة اشتراط ولائها على عائشة قال لها النبي منظم الولاء عن معتقى و ولذاك كما أراد أهل بريرة اشتراط ولائها على عائشة قال لها النبي منظم الولاء عن معتقى و ولذاك كما أراد أهل بريرة اشتراط ولائها على عائشة قال لها النبي منظمة قال الما النبي بالمنتق المنائب والمنائب المالهم تحويل الولاء عن المعتق المنتق المنتق المنتق المنائبة قال الما النبي عن المعتق

لا يغيد شيئا ولا يزيل الولاء عن المعتق، وروى مسلم باسناده عن هزيل بن شرحبيل قال جا، رجل الله عبد الله فقال الي عبد الله فقال الله عبد الله فقال الله عبد الله فقال الله عبد الله فقال الله عبد الله فقال عبد الله إن أهل الاسلام لا يسيبون وان أهل الجاهلية كانوا يسيبون وأنت ولي نعمته فان تأثمت وتحرجت من شيء فنحن نقبله ونجعله في بيت المال ، وقال سعيد ثنا هشيم ثنا بشر عن عطاء أن طارق بن المرقع اعتق سوائب فماتوا فكتب الى عر رضى الله عنه فكتب عر: ان ادفع مال الرجل الى مولاه فانقبله والا فاشتر به رقابا فأعتقبم عنه، وقال ثنا هشيم عن منصور أن عر وابن مسعود قالا في مبراث السائبة وهذا القول أصح في الاثر والنظر، وفي المواضع التي جعل الصحابة ميراثه لبيت المال أو في مثله كان لتبرع المعتق وتورعه عن ميراثه كفعل ابن عر في ميراث معتقه وفعل عمروا بن مسعود في ميراث الذي تورع سيده عن أخذ ماله ، وقد روي أن سالما مولى أي حنيفة أعتقته لبنى بنت يعار سائبة فقتل وترك ابنة فاعطاها عر نصف ماله وجعل النصف في بيت ألمال وعلى القول المنصوص عن أحمد ان خلف السائبة مالا اشتري به رقاب فاعتقوا فان رجع من ميراثهم شيء اشترى به أيضا ولا برد على ذي الفرض السائبة ذا فرض لا يستفرق ماله أخذ فرضه واشتري بباقيه رقاب فاعتقوا ولا برد على ذي الفرض

(فصل) وان عتق عبداً عن كفارته أونذره أو من زكاته فقال أحمد في الذي يعتق من زكاته ان ورث منه شيئا جعله في مثله قال وهذا قول الحسن و به قال اسحاق ، وعلى قياس ذلك العتق من

مالا فحاصمه اخوتها الى عمر فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «مااحرز الوالد والولد فهو لعصبته من كان » قال وكتب له كتابا فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف وزيد بن ثابت ورجل آخر فنحن فيه الى الساعة رواه ابو داود وابن ماجه، والصحيح الاولفان الولاء لا يورث على مانذكر هان شاء الله تعالى، واغا يورث به وهو باق المعتق برثه به اقرب عصباته ومن لم يكن من عصبة امه لم يرث شيئاً وعصبة الابن غير عصبة امه فلا يرث الاجانب منها بولائها دون عصباتها، وحديث عمرو بن شعيب غلط قال احمد الناس يغلطون عمرو بن شعيب في هذا الحديث، فعلى هذا لا يرث المولى العتيق من اقارب معتقه الا عصباته الاقرب منهم فالاقرب على ماذكرنا في ترتيب العصبات، ولا يرث ذو فرض بفرضه ولاذو وحم الا أن يكون الاب والجد مع البنين والجد مع الاخوة على مانذكره، فان اجتمع لرجل منهم فرض وتعصيب كالاب والجد والزوج والاخ من الام اذاكانا ابني عم ورث بما فيه من التعصيب دون الفرض فان كانا عصبات في درجة واحدة كالبنين وبنوهم والاخوة وبنيهم والاعمام وبنيهم اقتسموا الميراث فان كانا عصبات في درجة واحدة كالبنين وبنوهم والاخوة وبنيهم والاعمام وبنيهم اقتسموا الميراث بالسوية وهذا كله لاخلاف فيه سوى ماذكرنا من الاقوال الشاذة

(فصل) ويقدم المولى في الميراث على الرد وذوي الارحام في قول جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم فاذا مات رجل فحلف بنته ومولاه فلبنته النصف والباقي لمولاه وان خلف ذار حم

الكفارة والنذر لانه واجب عليه ، وقد روى عن أحدر حمالله أنه قال في الذي يمتى في الزكاة ولاؤه للذي جرى عنقه على يديه، وقال مالك والعنبري ولاؤه لسائر المسلمين وبجمل في ببت المال وقال أبو عبيد ولاؤه لصاحب الصدقة وهو قول الجهور في العتى في النذر والكفارة لقول النبي وللله لا أولا لمن أعتى ولاؤه الهاوشرط العتى والولا لمن أعتى ولان عائشة اشترت بربرة بشرط العتى فاعتقتها فكان ولاؤه الهاوشرط العتى بوجب ولانه معتى عن نفسه فكان الولاء له كما لواشترط عليه العتى فأعتى

وانا أن الذي أعتق من الزكاة معتق من غيرماله فلم يكن له الولاء كما لودفعها إلى الساعي فاشترى بها واعتق وكما لو دفع الى المكاتب مالا فأداء في كتابته، وفارق من اشترط عليه العتق فانه انما أعتق مأله والعتق في الكفارة والنذر واجب عليه فأشبه العتق من الزكان، وذهب كثير من أهل العلم إلى أنه لا يعتق من الزكاة وعلل بعضهم المنع من ذلك بانه يجر الولاء الى نفسه فينتفع بزكانه وهذا قول لاحمد رواه عنه جماعة وهو قول النخبي والشافي

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ومن ملك ذا رحم محرم عتق عليه وكان ولاؤه له)

ذو الرحم المحرم القريب الذي محرم نـكاحه عليه لو كان أحدهما رجلا والآخر امر أةوهم الوالدان وانعلوا من قبل الابوالام جميعا والولد وان سفل من ولدالبنين والبنات والاخوة والاخوات وأولادهم

ومولاه فا لمال لمولاه خاصة، وعن عمر وعلى يقدم الرد على المولى ولعلهم يحتجون بقول الله تعالى اواولو الارحام بعضهم اولى بعض في كتاب الله) ولناحديث عبد الله بن شداد وحديث الحسن ولانه عصبة يعقل عن مولاه فيقدم على الردوذوي الرحم كأبن العم

﴿ مسئلة ﴾ (وعنه في المكاتب اذاادي الى الورثة ان ولاءه لهم)

لانه انتقل اليهم اشبه مالو اشتروه وان ادى البهمافولاؤه بينهما لانهما اشتركا في ادائه اليهما فاشتركا في استحقاق ولائه كالشريكين والرواية الاخرى ولاؤه للمكاتب لان عتقه بكتابته وهي من سيده هو مسئلة (ومن كان احد ابويه الحرين حرالاصل فلاولاء عليه)

وجماته انه اذا كمان احد الزوجين حر الاصل فلاولاء على ولدهم اسواء كمان الآخر عربيا اومولى لان الام ان كمانت حرة الاصل فالولديتبع ها فيها اذا كان الاب رقيقاً في انتفاء الرق و الولاء فلا تنبع ها في الولاء وحده اولى وان كمان الاب حر الاصل فالولد يتبعه فيما اذا كان عليه ولاء بحيث يصير الولاء عليه لمولى ابيه فلا تن يتبعه

في سقوط الولاء عنه اولى وهذا قول اكثر اهل العلم، وقال ابو حنيفة ان كان الاب اعجمياً والام مولاة ثبت الولاء على ولده و ليس بصحيح لانه حر الاصلفلم يثبت الولاء على ولده كا لوكان عربياً

وأن سفلوا والاعمام والعمات والاخوال والخالات دون أولادهم فمتى ملك أحداً منهم عتى عليه روي ذلك عن عمروا بن مسعود رضى الله عنهما و به قال الحسن وجابر بن زيد وعطاء والحكم وحماد وابن أبي الجلى والثوري والليث وأبو حنيفة والحسن بن صالح وشريك ويحبى بن آدم، وأعتى مالك لوالدين والمولود بن وان بعدوا والاخوة والاخوات دون أولادهم، ولم يعتق الشافعي الاعودي النسب وعن احمد رواية كذلك ذكرها أبوالخطاب ولم يعتق داود وأهل الظاهر أحداحتي يعتقه لقول النبي عليات لا لا والده الأنجده مملوكا فيشتريه فيعتقه » روادمسلم

ولناً ماروى الحسن عن سمرة قال: قال رسول الله على من ملك ذا رحم محر، فهوحر الرواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن ولأنه ذو رحم محرم فيمتق عليه باللك كعمودى النسب وكالاخوة والاخوات عند مالك ، فأما قوله حتى يشتريه فيمتة ه فيحتمل أنه أراد يشتريه فيمتقه بشرائة له كا يقال ضربه فقتله والضرب هو القتل وذلك لان الشراء لما كان بحصل به العتى تارة دون أخرى جاز عطف صفته عليه كما يقال ضربه فأطار رأسه ، ومتى عتى عليه فولاؤه له لانه يعتى من ماله بسبب فعله فكان ولاؤه له كما لو باشر عتقه وسواء ملكه بشراء أو هبة أو غنيمة أو ارث أو غيره لا نعلم بين أهل العلم فيه خلافا

( فصل ) ولا خلاف في أن المحارم من غير ذوي الارحام لا يعتقون على سيدهم كالام والاخمن

وسواء كان مسلماً أو ذمياً أو حربياً مجهول النسب او معلومه وهذا قول أبي يوسف ومالك وابن شريح وقال القاضي ان كان مجهول النسب ثبت الولاء على ولده لمولى الام ان كانت مولاة قال ابن اللبان هذا ظاهر مذهب الشافعي، وقال الخبري هذا قول ابي حنيفة ومحمد واحمد لان مقتضى ثبو تعلمولى الام موجود، وانما امتنع في محل الوفاق لحرية الاب فاذالم تكن معلومة فقد وقع الشك في المانع فيبقى على الاصل ولا يزول اليقين بالشك ولا يترك العمل بالمقتضي مع الشك في المانع

ولنا ان الاب حر محكوم بحريته اشبه معروف النسب ولان الاصل في الآدميين الحرية وعدم الولاء فلا يترك هذا الاصل بالوهم في حق الولد كالم يترك في حق الاب، وقولهم مقتضى ثبوته لمولى الام موجود ممنوع فانه أنما يثبت لمولى الام بشرط رق الاب وهذا الشرط مننف حكما وظاهراً وان سلمناوجود المقتضى فقد ثبت المانع حكما فان حرية الاب ثابتة حكمافلا تعويل على ماقالوه، فاماان كان الاب مولى والام مجهولة النسب فلا ولاء عليه في قولنا، وقياس قول القاضي والشافعي ثبوت الولاء عليه لم اليه لاناشككنا في المانع من ثبوته

ولنا ماذكرناه في التي قباما ولان الام لأنخلو من ان تكون حرة الاصل فلا ولاء على ولدها او امة فيكون ولدها عبداً أومو لاة فيكون على ولدها الولاء لمولى أبيه ، والاحمال الاول راجح لوجهين احدها انه محكوم به في الام فيجب الحكم به في ولدها الثاني انه معتضد بالاصل فان الاصل الحرية ثم اولم يترجح هذ االاحتمال لكان

الرضاعة والربيبة وأم الزوجة وابنتها الا أنه حكي عن الحسن وابن سيرين وشريك أنه لايجوز بيم الاخ من الرضاعة ، وروي عن ابن مسعود أنه كرهه والاول أصح قال الزهري جرت السنة بأن يباع الاخ والاخت من لرضاع ولانه لانص في عنقهم ولاهم في معنى المنصوص عليه فيبقون على الاصل ولانهما لارحم بينهما ولا توارث ولا تلزمه نفقته فأشبه الربيبة وأم الزوجة

( فصل ) وان اللك ولده من الزنالم يمتق عليه على ظاهر كلام أحمد لان أحكام الولد غير ثابتة فيه وهي الميراث والحجب والمحرمية ووجوب الانفاق وثبوت الولاية له عليه ، ويحتمل أن بمتق لأنه جزؤه حقيقة وقد ثبت فيه حكم تحربم المزوبج ، ولهذا لو ملك ولده المخالف له في الدين عتق عليه مما نتنا، هذه الاحكام

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وولاء المكاتب والمدبر لسيدها اذا أعتقا )

هذا قول عامة الفقها، وبه يقول الشانمي وأهل العراق وحكى ابن صراقة عن عمرو بن دينار وأبي ثور أنه لا ولا، على المكاتب لانه اشترى نفسه من يده لم يكن له عليه ولا، كما لو اشتراه أجنبي فأعتقه وكان قتادة يقول من لم يشترط ولا، المنكاتب فلمكاتبه أن يوالي من شا، وقال مكورل أما المكاتب اذا اشترط ولا. ه مع رقبته فجائز.

الاحتمال الذي صاروا اليه معارض باحتمالين كلواحدمنهما مساوله فنرجحه عليهما بحكم لايجوز المصير اليه بغير دليل وهذا وارد عليهم في المسئلة الاولى أيضاً

﴿ مسئلة ﴾ (ومن اعتق سائبة في نذره أوزكاته اوكفار ته ففيه روايتان (إحداهما) له عليه الولاء والثانية لاولاء له عليه وما رجع من مير اثهرد في مثله يشتري به رقابا يعتقهم )

قال احمد في رواية عبد الله الرجل يعتق عبده سائبة هو الرجل يقول لعبده قداعتقتك سائبة كأنه يجعله لله لا يكون ولاؤه له قد جعله لله وسلمه وعن ابي عمر والشيباني عن ابن مسعود والسائبة يعنع ماله حيث شاء وقال احمد قال عمر قال الصدقة والسائبة ليومها ومتى قال الرجل لعبده أعتقتك سائبة أو أعتقتك ولا ولا ولاء لي عليك لم يكن له عليه ولا وفان مات وخلف مالا ولم يدع ورثة اشتري عاله رقاب فأعتقوا في المنصوص عن أحمد وأعتق ابن عمر عبداً سائبة فمات فاشترى ابن عمر عاله رقاباً فأعتقهم

والرواية الثانية الولاء للمعتق وهو قول الشعبي والنخعي وابن سيرين وراشد بن سعد وضمرة ابن حبيب والشافعي وأهل العراق لقوله عليه الصلاة والسلام « الولاء لمن أعتق » وقوله « الولاء لمن أعتق » وقوله « الولاء للمة كلحمة ننسب». ولعل أحمد ذهب إلى شراء الرقاب استحبا با لفعل ابن عمرو قال عمر بن عبدالعزيز والزهري وأبو العالية ومكحول ومالك يجعل ولاؤه بنماعة المسلمين وعن عطاء قال إذا قال أنت حر سائبة يوالي من شاء ، والقول بثبوت الولاء للمعتق أظهر اللاحاديث ولان الولاء لحملة كلحمة النسب، ( الحنى والشرح المحبير ) ( الحزء السابع )

ولنا أن السيد هو المعتق اله كاتب لأنه يتبعه بماله وماله وكسبه اسيده فجعل ذلك له ثم باعه به حتى عتق فكان هو المعتق وهو المعتق الهدير بلا اشكال ، رقد قال النبي عَلَيْكِالِيْنَةُ «الولاء لمن أعتق» وبدل على ذلك أن المكاتبين يدعون موالي مكاتبيهم فيقال ابو سعيد مولى ابن أسيد وسيربن مولى انس وسليات بن يسار مولى ميمونة ، وقد وهبت ولاءه لابن عباس وكانوا مكاتبين وكذلك أشباههم ويدل على ذلك أن في حديث بريرة أنها جا.ت عائشة فقالت يا أم المؤمنين أني كانبت أهلي على تسم أواق فأعينيني فقالت عائشة إن شاءوا عددت لهم عدة واحدة ويكون ولاؤك في فعلت فأبوا أن يبيعوها إلا أن يكون الولاء لهم فقال الذبي عَلَيْكِيْرُ « اشتريها واشترطي لهم الولاء » وهذا يدل على أن الولاء كان لهم لو لم تشترها منهم عائشة

( فصل ) وأن اشترى العبد نفسه من سيده بعوض حال عتق والولا. اسيده لانه يبيع ماله بماله فهو مثل المكاتب سواء والسيد هو المعتق لهما فالولاء له عليهما

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وولاء أم الولد لسيدها اذا ماتت )

بعنى اذا عنةت بموت سيدها فولاؤها له يرشها قرب عصبنه، وهذا قول عمر وعشمان وبه قال عامة الفقهاء ، وقال ابن مسمود: تعنق من نصيب ابنها فيكون ولاؤها له وعن أبن عباس نحره وعن

وكما لا يزول نسب انسان ولا ولد من فراش بشرط لا يزول ولاءعن معتق ولذلك لما أراداً هل بريرة اشتراط ولائها على عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم « اشتريها واشترطي لهم الولاء فا عما الولاء لمن أعتق » يريدأن اشتراط تحويل الولاء عن المعتق لا يفيد شيئاً ولا يزيل الولاء .

وروى مسلم بإسناده عن هزيل ابن شرحبيل قال جاء رجل الى عبد الله فقال إني أعتقت عبداً لي وجعلته سائية فات وترك مالا ولم يدع وارثاً ففال عبد الله إن أهل الاسلام لايسيبون وان أهل الجاهاية كانوا يسيبون وأنت ولي نعمته فان تأثمت وتخرجت عن شيء فنحن نقبله ونجعله في بيت المال وقال سيعيد ثنا هشيم عن بسر عن عطاء أن طارق بن المرقع أعتق سوائب فمانوا فكتب إلى عمر رضي الله عنه فكتب عمر ان ادفع مال الرجل إلى مولاه فان قبله ولاه فاشتر به رقاباً فأعتقهم عنه وثنا هشيم عن منصور أن عمر وابن مسعود قالا في ميراث السائبة هو للذي أعتقه قال شيخنا وهذا القول أصح في الاثر والنظر لما ذكرنا وفي المواضع التي جعل الصحابة ميراثه لبيت المال أو في مثله كان لتبرع المعتق وتورعه عن ميراثه كفعل ابن عمر في ميراث عتيقه وفعل ابن عمر وابن مسعود في الميراث الذي تورع سيده عن أخذ ماله وقد روي أن سالما مولى أبي حذيفة أعتقه لبني بنت يعار سائبة فقنل وترك ابنة فأعطاها عمر نصف ماله وجعل النصف في بيت المال وعلى القول المنصوص عن أحمد الذي ذكره الخرق اذا خلف السائبة مالا اشتري به رقاب فأعتقوا فان رجع من ميراثه شيءاشتري به أيضاً رقاب الخرق اذا خلف السائبة مالا اشتري به رقاب فأعتقوا فان رجع من ميراثه شيءاشتري به أيضاً رقاب

علي لاتهنق مالم بعنقها وله بيمها وبه قال جابر بن زيد وأهل الظاهر ، وعن ابن عباس نحوه ولذكر الدليل على عنقها موضم غير هذا ولا خلاف بين القائلين بعنقها ان ولا. ها لمن عنقت عليه ومذهب الجمهور أنها تعنق بموتسيدها من رأس المال فيكون ولاؤهاله لانها عنقت بفعله من ماله فكان ولاؤها له كما لوعنقت بقوله و يخنص ميرانهما بالولاء بالذكور من عصبة السيد كالمدبر والمكاتب

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن أعتق عبد عن رجل حي بلا أمره أو عن ميت فالولاء للمعتق)

هذا قول الثوري والاوزاعي والشافعي وأبي حنيفة وأبي يوسف وداود، وروي عن ابن عباس أن ولا. و المعنق عنه ، و با قال الحسن ومالك وأبر عبيد لانه أعتقه عن غير و فكان الولاء المعنق عنه كما لو أذن له

ولنا تول النبي عَلَيْكَ والولاء المعتق ولانه أعنى عبد دمن غير إذن غير اله فكان الولاء له كالولم بقصد شيئا ( مسئلة ) قال ( و ان اعتقه عنه بأمره فالولاء للمعتق عنه بأمره )

وبهذا قال جميع من حكينا قوله في المسئلة الاولى الآ أبا حنيفة ووافقه ابويوسف ومحمد بن الحسن وداود فقالوا الولاء للمعنق إلا أن يمتقه عنه على عوض فيكون له الولاء ويلزم العوض وبصير كانه

فاعتقوا وان خلف السائبة ذا فرض لا يستغرق ماله أخذ فرضه واشتري بباقيه رقاب فاعتقوا ولا يرد على أهل الفرض.

(فصل) فان اعتق من زكاته وعن كفارته أو نذره فقال أحمد في الذي يعتق من زكاته انورث منه شيئاً جمله في مثله وقال هذا قول الحسن وبه قال استحاق وعلى قياس ذلك العتق من الكفارة والنذر لانه واجب عليه وقد روي عن أحمد أنه قال في الذي يعتق في الزكاة ولاؤه للذي جرى عتقه على يديه وقال العنبري ومالك ولاؤه لسائر المسلمين يجعل في بيت المالوقال أبوعبيد ولاؤه لصاحب الصدقة وهو قول الجمهور في العتق في الذر والكفارة لقول النبي صلى الله عليه وسلم «أعا الولاء لمن أعتق ولان عائشة رضي الله عنها اشترت بريرة بشرط العتق فأعتقتها فيكان ولاؤها لها وشرط العتق يوجبه ولانه معتق عن نفسه فيكان الولاء له لمن شرط عليه العتق فأعتق

ولنا أن الذي أعتق من الزكاة أعتق من غير ماله فلم يكن الولاء له كما لو دفعها لى الساعى فاشترى بها وأعتق وكما لو دفع الى المكاتب ما لا فاداه فى كتابته وفارق الذي اشترط عليه العتق فأنه أعا أعتق ماله والعتق فى الكفارة والنذر واجب عليه فأشبه العتق من الزكاة

(مسئلة) (ومن أعتق عبده عن حي بلا أمره أو عن ميت فالولاء للمعتق) هذا قول الثوري والاوزاعي وأي حنيفة والشافعي وأبي يوسف وداود وروي عن ابن عباس

اشتراه ثم وكله في اعتاقه أما إذا كان عن غير عوض فلا يصح تفدير البيم فيكون الولاء للمعتق العموم قوله عليه السلام و الولا و المعتق اوعن أحمد مثل ذلك

وانا أنه وكيل في الاعتاق فكان الولاء للمعتق عنه كما او أخذ عوضًا قانه كما يجوز تقدير البيم فيها اذا أخذ عوضًا يجوز تقدير الهبة إذا لم يأخذ عوضًا فان الهبة جائزة في العبد كما يجوز البيم والخبر مخصوص بما إذا أخذ عوضاً وكسائر الوكلا. فنقيس عليه محل النزاع

﴿مسئلة﴾ قال (ومن قال أعتق عبدك عني وعلى ثمنه فالثمن عليه والوطء المعتقعنه)

لانعلم في هذه المسئلة خلافًا وأن الولاء للمعنق عنه لـكونه أعتقه عنه بعوض ويلزمه النمن لانه أعتقه عنه بشرط العوض فيقدر ابتياءه منه ثم توكيله في عنقه ليصح عنقه عنه فيكون النمن عليه والولاء له كمالوا بتاعه منه ثم وكله في عنقه

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو قال اعتقه والثمن علي كان الثمن عليه والولاء للمعتق )

إنما كان الثمن عليه لانه جمل له جملا على اعتاق عبده فازمه ذلك بالعمل كمالو قال من بي لي هذا الحائطفله دينارفبناه انسان استحق الدينار والولاء للمنق لأنه لم بأمره باعتاقه عنه ولا فصدبه الممثق ذلك

أن ولا. و للمعتق عنه وبه قال الحسن ومالك وأبو عبيــد لانه أعتقه عن غيره فكان الولاء للمعتق عنه كالو أذن له.

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « الولاء لمن أعتق » ولانه أعتق عبده من غير اذن غيره له فكان الولاء له كما لولم يقصد شيئاً

(مسئلة) ( وان أعتقه عنه بأمره فالولاء المعتق عنه )

وهذا قول جميع من حكينا قوله في المسئلة الاولى الا أبا حنيفة ووافقه محمد بن الحسن وداود فقالواالولاء للمعتق الا أن يعتقه عنه بعوض فيكون له الولاء ويلزمه العوض ويصيركاً نه اشتراه ثم وكله في اعتاقه أما اذاكانءن غيرعوض فلا يصح تقدير البيع فيكون الولاء للمعتق لماذكر مامن الحديث وعن أحمد مثل ذلك .

ولنا أنَّه وكيل في الاعتاق فكان الولا، للمعتق عنه كما لو أخذعوضا فانه كما مجوز تقديرالبيح فيما اذا أخذ عوضا يجوز تقدير الهبة اذا لم يأخذ عوضا فان الهبة تجوز فى العبدكما يجوز البيع والخبر مخصوص عا اذا أخذ عوضا وسائر الوكلاء ننقيس عليه محل النزاع

﴿مَمَّلَةٍ﴾ ( وأذا قال اعتق عبدك عني وعلى ثمنه نفعل فالثمن عليه والولاء للمعتق عنه )

فلم يوجد مايقتضي صرفه اليه فيبقى للمعتق عملا بقوله عليه السلام ﴿ الولاء للمعتق ٥

ر فصل) ومن أوصى أن يعنق عبده بعد موته فأعنق فالولاء له ، وكذلك لو وصى بعنق عبده ولم يقل عنه ما يجب اعتاقه ككفارة ونموها فقد مضى ذكرها فيها تقدم

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن أعتق عبداً له أولاد من مولاة لقوم جر معتق العبد ولا : أولاده)

وجملة ذلك أن الرجل إذا أعنى أمنه فتزوجت عبداً فأولدها فولدها منه أحرار وعليهم الولاء لمولى أمهم بعقل عنهم وبرئهم إذاما توا لكونه سبب الانعام عليهم بعنى أوبهم فصاروا لذلك أحرارا فان أعنى العبد سيده ثبت له عليه الولاء وجراليه ولاء أولاد دعن مولى أمهم لان الاب لما كان مملو كالم يكن يصلح وارثا ولاوليا في نكاح فكان ابنه كولد الملاعنة ينقطع نسبه عن ابنه فثبت الولاء لمولى أمه وانتسب اليها فاذا عنى العبد صلح الانتساب اليه وعادوار ثاعا قلاد ليافعادت النسبة اليه وإلى مواليه بمنزلة ما أو استلحى الملاعن ولده هذا تو مروان ولاه هذا عن عروعتان وعلى والزبير وعبد الله وزيد بن ثابت ومروان وسعيد بن المسيب والحسن وابن سيربن وعمر بن عبد العزيز والنخمي وبه قال مالك والثوري والاوزاعي والايث وأبوحنيفة وأصحابه والشافهي واسحاق وأبو ثور ويردى عن رافع بن خديج ان

قال شيخنا لا نعلم خلافا فى هذه المسئلة وان الولاء للمعتق عنه الكونه أعتقه عنه بعوض ويلزمه الثمن لانه أعتقه عنه بشرط العوض فنقدر ابتياعه منه ثم توكيله فى عتقه ليصح عتقه عنه فيكون الثمن عليه والولاء له كما لو ابتاعه منه ثم وكله فى عتقه

(مسئلة) ( ولو قال أعتقه والثمن علي ففعل فالثمن عليه)

والولاء للمتعق أعاكان الثمن عليه لانه جعل له جعلا على اعتاقه عبده فلزمه ذلك بالعمل كالوقال من بني لي هذا الحائط فله دينار فبناه إنسان استحق الدينار وأعاكان الولاء للمعتق لانه لم يأمره باعتاقه عنه ولا قصد به المعتق ذلك فلم يوجد ما يقتضي صرفه اليه فيبقى للمعتق عملا بقوله عليه السلام ( أعا الولاء لمن أعتق )

(مسئلة) (وان قال السكافر لرجل أعتق عبدك المسلم عني وعلى ثمنه ففعل فهل يصح على وجهين) (أحدها) لا يصح لأنه يلزم منه أن يتملك السكافر ولذلك لا نجوز لانه اضرار بالمسلم (والثاني) يصح ويعتق لانه انما يتملكه زمناً يسيراً ولا يتسلمه فيتحمل هذا الضرراليسيرلاجل تحصيل الحرية للابد المسئلة (وان أعتق عبداً يباينه في دينه فله ولاؤه وهل يرث به ? على روايتين)

(أحداها) لابرث لكن ان كان له عصبة على دين المعتق ورث فان أسلم الكافر منهاورث المعتق رواية واحدة اذا اختلف دين السيد وعتبقه فالولاء ثابت لا نعلم فيه خلافاً لعموم قوله عليه السلام

الولاء لاينجر عن موالي الام وبه قال مائك بن أوس بن الحدثان والزهري وميمون بن مهران وحميد ابن عبد الرحمن و داود لان الولاء لحمة كلحمة النسب والنسب لايزول عمن ثبت له فكذلك الولاء وقد روي عن عثمان نحو هذا وعن زيد وأنكرها ابن اللبان وقال: مشهور عن عثمان انه قضى الولاء الزبير على رافع بن خديج

ولنا أن الانتساب إلى آلاب فكذلك الولا. ولذلك لو كانا حربن كان ولا، ولدهما لمولي أبيه فلما كان مملوكا كان الولا، لمولى الام ضرورة فاذا أعنق العبد الاب زاات الضرورة فعادت النسبة اليه والولاء الي مواليه. وروى عبد الرحمن عن الزبير أنه لما قدم خيمبر رأى نتية لعسا فأعجبه ظرفهم وجمالهم فسأل عنهم فقيل له موالي رافع بن خديج وأبوهم مملوك لآل الحرقة فاشترى الزبير أباهم فأعنقه وقال لاولاده انتسبوا الي فان ولا كم لي فقال رافع بن خديج الولا لي فانهم عتقوا بعتقي أمهم فاحتكوا الى عثمان فقضى بالولاء الزبيرفا بتمعت الصحابة عليه الاهس سواد في الشفتين تستحسنه العرب ومثله اللهى قال ذو الرمة:

لمياء في شفتيها حوة العس وفي اللثات وفي أنيأبها شنب (فصل ) وحكم المكاتب يتزوج في كتابته فيأتي له اولاد ثم يعنق حكم العبد القن في جر الولاء وكذلك العدبر والمعلق عتقه بصفة لاسهم عبيد فان المكاتب عبد ما بتي عليه درهم

« الولاء لمن أعتى » وقوله « الولاء لحمة كلحمة النسب » والنسب يثبت مع اختلاف الدين فكذلك الولاء ولان الولاء أعا ثبت له عليه لانعامه باعتاقه وذلك ثابت مع اختلاف دينها ويثبت الولاء للانثى على الذكر وللذكر على الانثى وكل معتق لعموم الحبر والمعنى ولحديث عبد الله بن شداد في بنت حمزة وقد ذكر ناه وهل يرث السيد مولاه مع اختلاف الدين ? على روايتين (احداها) يرثه يروى ذلك عن على وعمر بن عبد العزيز وبه قال أهل الظاهر واحتج أحمد بقول على الولاء شعبة من الرق وقال مالك يرث المسلم مولاه النصراني لانه يصلح له ملكه ولا يرث النصراني مولاه المسلم لانه لا يصلح له علمك وجمهور الفقهاء على أنه لا يرثه مع اختلاف دينها لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم » ولانه ميراث فنعه اختلاف الدين كميراث النسب ولان اختلاف الدين مانع من الميراث بالنسب قنع الميراث بالنسب بقوله « الولاء الدين مانع من الميراث بالنسب بقوله « الولاء كاحمة النسب وثبوته فكذلك عنع مع طحة كلحمة النسب وثبوته فكذلك عنع مع صحة الولاء وثبوته .

﴿ مسئلة ﴾ (فان كان السيد عصبة على دين المعتق ورثه دون سيده وقال داو دلا يرث عصبته في حياته) ولنا أنه بمزلة ما لو كان الاقرب من العصبة مخالفا لدين الميت والابعد على دينه ورث البعهد

( فصل ) اذا انجر الولاء الى موالي الاب ثم انقرضوا عاد الولاء الى بيت المال ولم يرجع الى موالي الام بحال في قول أكثر أهل العلم . وحيى عن ابن عباس انه يعود الى ووالي الام والاول أصبح لان الولاء جرى مجرى الانتساب . ولو انقرض الاب وأبؤه لم تعدالنسبة الى الام كذلك الولاء فاذا ثبت هذا فولدت بعد عنى الاب كان ولا ، ولدها لموالي أبيه بلاخلاف فان نفاه باللمان عاد ولاؤه الى موالي الاملانا نتبين انه لم يكن له أب ينتسب اليه فان عاد فاستلحقه عاد الولا . الى موالي الاب ولا ينحر الولا . الا بشر وط ثلاثة [ أحدها ] أن يكون الاب عداً حين الولادة فان

( فصل ) ولا بنجر الولا. الا بشروط ثلاثة [ أحدها ] أن يكون الاب عبداً حين الولادة فان كانحراً وزوجة مولاة لم يخل ما أن يكون حر الاصل فلا ولاء عليه ولاعلى ولده بجال وان كان مولى ثبت الولاء على ولده لمواليه ابتداء ولا جر فيه ( الثاني ) أن تكون الام مولاة فان لم تكن كذاك لم تخل الولاء على ولده لمواليه ابتداء ولا جر فيه ( الثاني ) أن تكون الام مولاة فان لم تكن كذاك لم تخل إما أن تكون حرة الأصل فلا ولا على ولدها بجال وهم أحرار بحريتها أو تكون أهة فولدهار قيق لسيدها فان أعتقهم فولاؤهم له لا ينجر عنه بحال سواء أعتقهم بعد ولادتهم أو أعنق أمهم حاملا بهم فعتقوا بعنقها لان الولاء يثبت بالعنق مباشرة فلا ينجر عن المعتق لقوله عليه السلام « الولاء لمن اعنق » وان أعتقها المولى فأنت ولد لدون ستة أشهر فقد مسه الرق وعنق بالمباشرة فلا ينجر ولاؤه . وان أتت به لا كثر من ستة أشهر مع بتاً الزوجية لم يحكم بمس الرق له وانجر ولاؤه لانه يحتمل أن وكون حادثا بعد الهتق فلم يحسه الرق ولم يحكم برقه بالشك ، وان كانت المرأة باثنا وأنت بولد يكون حادثا بعد الهتق فلم يحسه الرق ولم كانت المرأة بائنا وأنت بولد

دون القريب فان اجتمعا على الاسلام توارثا كالمتناسبين لزوال المانح

(فصل) (قال الشيخ رحمه الله ولا يرث النساء من الولاء إلاما أعتقن أو اعتق من أعتقن وكاتبن أو كما تب من كاتبن )

وعنه في بنت المعتق ترث خاصة والاول أصح معنى قوله من الولاء أي بالولاء لان الولاء لا يورث على ما نذكره ظاهر المذهب أن النساء لا يرثن بالولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن أو جر الولاء اليهن من أعتقن والكنابة كذلك فانها اعتاق قال القاضي هذا ظاهر كلام أحمد والرواية التي ذكرها الخرقي في بنت المعتق ما وجدتها منصوصة عن أحمد وقد قال في رواية بن القاسم وقد سألههل كان لحمزة أو لا بنته? فقال لا بنته فقد نص على أن ا بنة حمزة ورثت بولاء نفسها لانها هي المعتقة وهذا قول الجمهور واليه ذهب مالك والشافعي وأهل العراق وداودوالصحيح الاول لا جماع الصحابة ومن بعدهم عليه ولان الولاء لحمة كلحمة النسب والمولى كالنسيب من الاخ والم ونحوها فولده من العتيق بعدهم عليه ولان أولاء لحمة كلحمة النسب والمولى كالنسيب من الاخ والم ونحوها فولده من العتيق بمنرلة ولد أخيه وعمه ولا يرث منهم الا الذكور خاصة

فأما الرواية المذكورة في ميراث بنت المعتق التي ذكرها الحفرقي فوجهها ما روى ابراهيم النخمي أن مولى لحمزة مات وخلف بنتا فورث النبي عَلَيْكَاتُهُ بنته النصف وجعل لبنت حمزة النصف والصحيح أن المولى كان لبنت حمزة قال عبد الله بن شداد كان لبنت حمزة مولى أعتقته فمات و ترك ابنته ومولاته

لاربع سنين من حين الفرقة لم يلحق بالاب وكان ولاؤ. لمولى أمه وان أنت به لاقل من ذلك لحقه الولد وانجر ولاؤه وولد الامة مملوك سوا. كان من ذكاح أو من سفاح عربيا كان الزوج او أعجميا ، وهذا قول عامة الفقها. . وعن عمر ان كان زوجها عربيا فولده حر وعليه قيمته ولا ولاء عليه وعن أحمد مثله وبه قال ابن المسيب والثوري والاوزاعي وأبرثور عوبه قال الشافعي في القديم ثم رجع عنه ، والاول أولى لان أمهم أمة فكانوا عبيداً كما لوكان أبوهم أعجميا

[ الثالث ] أن يمنى العبد سيده فان مات على الرق لم ينجر الولا، بحال وهذا لاخلاف فيه فان اختلف سيد العبد ومولى الام في الاب بعد موته فقال سيده مات حراً بعد جر الولا، وأنكر ذلك مولى الام فالقول قول مولى الام عذكره أبر بكر لان الاصل بقاء الرق عوهذا مذهب الشافعي

(فصل) فان لم يعتى الأب واكن عتى الجد فقال أحمد لا يجر الولا. ليس هو كالاب وبهذا قال أبو حنيفة وصاحاه . وعن أحمد انه بجره وبه قال شربح والشعبي والنخعي وأهل المدينة وابن أي ابلى والحسن بن صالح وابن المبارك وأبو أور وضر ار بن صرد والشافهي في أحد قوايه فان أعتى الاب بعد ذلك جره عن موالي الجد اليه لان الجد يقوم قام الاب في التعصيب وأحكام النسب في كذلك في جر الولا، وقال زفر انكان الاب حيا لم بجر الجد الولاء وانكاز ميتا جره وهو القول النابي الشافي ولنا الن الاصل للانفاق على انه ينجر

بنت حمزة فرفع ذلك الى رسول الله وألي المنه وأعطى ابنه النصف وأعطى مولاته بنت حمزة النصف قال عبد الله بن شداد أنا أعلم بها لانها أختي من أمي أمناسلمي رواه ابن اللبان باسناده وقال هذا أصح ما روى ابراهيم ولان البنت من النساء فلا ترث بالولاء كسائر النساء فأما توريث المرأة من معتقها فليس فيه اختلاف بين أهل العلم وقد دل عليه حديث عائشة حين أرادت شراء بريرة لتعتقها ويكون ولاؤها لها فأراد أهام الشتراطولا ثها فقال النبي صلى الله عليه وسلم «اشتريها واشترطي لهم الولاء فأ ما الولاء ان أعتق »متفق عليه وقال عليه الصلاة والسلام « نحوز الرأة ثلاث مواريث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لاعنت عليه » قال الترمذي هذا حديث حسن ولان المعتقة منعمة بالاعتاق كالرجل فوجب أن تساويه في الميراث وفي حديث بنت حمزة الذي ذكرناه تنصيص على توريث المعتقة وأما معتق أبيها فهو بمنزلة علمها او عم أبيها فلا ترثه ويرثه أخوها كالنسب

ومن مسائل ذلك رجل مات وخلف ابن معتقه الميراث لابن معتقه خاصة

وعلى الرواية الاخرى يكون الملك بينها اثلاثا فان لم يخلف إلا بنت معتقه فلاشي الهاوماله لبيث المال وعلى الرواية الاخرى يكون الملك لها وإن خلف اخت معتقه فلا شيء لهارواية واحدة وكذلك إن خلف ام معتقه أو جدة معتقه أوغيرهما وإن خلف أخامعتقه واخت معتقه فالميراث للاخ ولو خلف بنت معتقه وابن عم معتقه أو معتق معتقه أو ابن العتق معتقه فالميراث له دون البنت إلا على الرواية الاخرى

(فصل) وإذا كان أحد الزوجين الحرين حر الاصل فلا ولا. على ولدهما سوا، كان الآخر عربيا أو مولى لان الام أن كانت حرة لاصل فالولد يتبعها فيما إذا كان الاب رقيقا في ابتاء الرق والولاء فلاً فن يتبعها في نني الولاء وحده أولى وإن كان الاب حر الاصل فالولد بتبعه فيما إذا كان عليه ولاء بحيث يصير الولاء عليه لمرلى ابيه فلان يتبعه في سقوط الولاء عنه أولى ، وهذا قول أكثر أهل العلم وسوا. كان لاب عربيا أو اعجميا وقال أبو حنيفة إن كان أعجميا والام مولاة ثبت الولاء على ولده

فان لها النصف والباقي للعصبة وإن خلف بنته ومعتقه فلبنته النصف والباقي لمعتقه كما في قضية مولى بنت حمزة حين مات وخلف بنته وبنت حمزة التي اعتقته فأعطى النبي عليالله بنته النصف والباقي لبنت حمزة فان خلف ذا فرض سوى البنت كالام والجدة أو الاخت أو الاخ من الام أو الزوج أو الزوجة أو من لا يستغرق فرضه المال أو مولا. أومولاته فلذي الفرض فرضه والباقي لمولاه أومولاته في قول جمهور العلماء رجل وابنته اعتقو عبداً ثم مات الاب وخلف أبنيه وبنته فماله بينهما اثلاثا ثم مات العتيق فللمنت النصف لأنها مولاة نصفه والباقي لابن المعتق خاصة الاعلى الرواية الضعيفة فانالباقي يكون بينهما اثلاثاً فيصير للبنت الثلثان ولاخيها الثلث وإن ماتت البنت قبل العتيق وخلفت أبنا ثم مات العتيق فلابنهاالنصف والباقي لاخيها ولو لم تخلف البنت إلا بنتاً كان الولاء كله لاخيها دون بنتها الاعلى الرواية الاخرى فان لبنتها النصف والباقي لاخيها وان مات الابن قبل العتيق وخف لم بنتاً ثم مات العتيق وخلف معتقة نصفه وبنت أخيها فللمعتقة نصف ماله وباقيه لبيت المال وعلى الرواية الاخرى لهـــا النصف بإعتاقها ونصف الباقي بأنها بنت معتق النصف والباقى لعصبة أبيها ولوكانت البنتماتت أيضاًقيل العتبق وخلفت ابنها تم مات العتيق فلا بنها النصف ولاشيء لبنت أخيها، امر أة اعتقت أباها ثم اعتق أبوها عمداً ثممات الاب ثم العبد فما لها فان كان أبوها خلف بنتا اخرى معها فلها ثاثامال الاب بالنسب والباقي للمعتقة (mm) (المغنى والشرح الكمر) (الجزه السابع)

وايس بصحيح لانه حر الاصل فلم يثبت الولاء على ولده كما لو كان عربيا وسواء كان مسلما أو ذميا أوحربيا أرمج بول النسب أومعلومه وهذا قول أبي يوسف ومالك وابن شريح وقال القاضي ان كان مجبول النسب ثبت الولاء على ولده لمولى الام إن كانت مولاة قال ابن اللبان وهذا ظاهر مذهب الشافعي وقال الخبري وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وأحمد لان مقتضى ثبرته لمولى الام موجود وأعا المتنع في محل الوفاق بحرية الاب فاذا لم يكن معلومه فقد وقع الشك في المنافع في قي ألا صل ولا يترك العمل بالمقتضي مع الشك في المنافع في قي ألا العمل بالمقتضي مع الشك في المنافع المنافع ولا يترك العمل بالمقتضي مع الشك في المانع

وانا أن الآب حر محكوم بحريته فأشبه معروف النسب ولان الاصل في الآدميين الحرية وعدم الولا. فلا يترك هذا الاصل بالوهم في حق الولد كما لم يترك في حق الاب وقولهم مقتضى ثبوته لمولى الام موجود ممنوع فأنه أنما ثبت لمولى الام بشرط رق الاب وهذا الشرط منتف حكما وظاهراً وأن سلمنا وجود المقتضي فقد ثبت المانع حكما فأن الاب حريته ثابتة حكما فلا تعويل على ما قالوه وأن كان الاب مولى والام مجهولة النسب فلا ولا، عليه في قولنا وقياس قول القاضي والشانعي أن يثبت الولاء عليه لمولى ابنه لانا شككنا في المانع من ثوته

ولنا ماذكرنا في التي قبلها ولان الام لاتخلوا من أن تكون حرة الاصل فلا ولا. على ولدها أو أمة فيكون ولدها عبداً أو مولاة فيكون على ولدها اولا. لمرلى أبيه والاحتمال الاول راجح لوجهين

بالولاء ومال العبد جميعه للمعتقة دون اختها ويتخرج على الرواية الأخرى أن يكون لهما ثلثا مال العبد أيضاً وباقيه للمعتقة ولو كان الاب خلف مع المعتقة ابناً فمال الأب بينها اثلاثاً بالبنوة ومال العبد كله للابن دون اخته المعتقة لانه يرث بالنسب والنسب مقدم على الولاء ، ولو خلف الاب أخا أو عما أو ابن عم مع البنت فللبنت نصف ميراث أبيها وباقيه لعصبته ومال العبد لمصبته ولا شيء لبنته فيه لأن العصبة من النسب مقدم على المعتق في الميراث إلا على رواية الخرقي فان للبنت نصف ميراث العبد لكونها بنت المعتق و باقيه لعصبته

(مسئلة) (ولا يرث من الولا، ذو فرض إلا الاب والجد يرثان السدس مع الابن) نص أحمد على هذا في رواية جماعة من أصحابه وكذلك قال في جد المعتق وابنه وقال ليس الجدوالاخ والابن من السكبر في شيء يجربهم على الميراث وهذا قول شريح والمتحمي والاوزاعي والعنبري واسحاق وأبي يوسف وروي عن زيد أن المال للابن وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء والشعبي والحسن والحكم وقتادة وحماد والزهري ومالك والثوري وأبوحنيفة ومحمد والشافعي وأكثر الفقها، لأن الابن أقرب المصبة والاب والجد يرثان معه بالفرض ولا يرث بالولاء ذو فرض بحال

ولنا أنه عصبة وارث فاستحق من الولاء كالاخوين ولانسلم أن الابن أقرب من الاب بل هما في القرب سواء وكلاهما عصبة لا يسقط أحدهما صاحبه وإنما ينفاضلان في الميراث فكذلك في الارث با اولاء

(أحدهما) انه محكوم به في الام فيجب الحكم به في ولدها (الثاني) أنه معتضد بالاصل فان الاصل الحرية ثم لو لم يترجح هذا الاحمال لكانالاحمال الدي صاروا اليه معارضًا باحمالين كل واحد منهما مساوله فترجيحه عليهما تحكم لا يجرز المصير اليه بنير دليل رهذا وارد عليهم في المسئلة الاولى أيضا.

(فصل) إذا تزوج معنق بمعنفة فأولدها ولدين فولاؤهما لمولى أبيهما فان نفاهما باللهان عاد ولاؤهما الى مولى أمهما فان مات أحدهما فميرا أله لامه ومواليهما فان اكذب أبوهما نفسه لحقه نسبهما واسترجم الميراث من موالي الام ولو كان ابوهما عبداً ولم ينفهما وورث موالي الام الميت منهما ثم أعنق الاب انجر الولاء الى موالي الاب ولم يكن لهم ولاء وللاب استرجاع الميراث لان الولاء أنما ثبت لهم عند أعناق الاب ويفارق الاب إذا أكذب نفسه لان النسب ثبت من حين خلق الولد

(فصل) و ذا تزوج عبد معتقة فاستولدها أولاداً فهم أحرار وولاؤهم لموالى أمهم فان اشترى أحدهم أباه عتق عليه وله ولاؤه و يجر اليه ولاء أولاده كالهم و يبقى ولاء المشتري لمولى أمه لا به لا يكرن مولى نفسه ، وهذا قول جهور الفقها، مالك في اهل المدينة وأبو حنيفة في اهل العراق والشافعي وشذ عمر بن دينار المدني فقال يجر ولاء نفسه فيصير حراً لا ولاء عليه قال ان شريح و يحتمله قول الشافعي ولا يمول على هذا القول اشذوذه ولا نه يؤدي الى أن يكون الولا، ثابتا على أبويه دونه مع كونه

ولذلك يقدم الاب على الابن في الولاية والصلاة على اليت وغيرهما وحكم الاب مع ابن الابن وان سفل وحكم الجد وان علا مع الابن وابنه سواء

﴿ مسئلة ﴾ والجد يرث الثلث مع الاخوة إن كان أحظ له اذا خلف المعتق أخاه وجده فالولاه بينها نصفين

وبه قال عطاء والليث ومحيى الانصاري وهو قول للشافعي وقول الثوري وأبي يوسف ومحمد والذين جعلوا الجد أبا جعلوه أولى من الاخ وورثوه وجده وروي عن زيد أن المال للاخ وهو قول مالك والشافعي لان الاخ ابن الاب والجد أبوه والابن أحق من الاب

ولنا أنهما عصبتان يرثان المال نصفين فكان الولاء بينها نصفين كالآخرين وإن تركجد مولاه وابن أخي مولاه فالمال للجد في قول الجميع إلا مالكا جعل الميراث لابن الاخ وإن سفل وقاله الشافعي أيضاً لان ابن الابن يقدم على الاب وإن سفل وليس هذا صواباً فان الجد يقدم على ابن الاخ في الميراث فكيف يقدم عليه همنا ولان الجد أولى بالمعتق من ابن الاخ فيرث مولاه لقول النبي صلى الشعليه وسلم «المولى أخ في الدين وولي نعمة يرثه أولى الناس بالمعتق» والدليل على ان الجدأولى أنه يرث ابن ابنه دون ابن الاخ فيكون أولى لقول النبي صلى الله عليه وسلم «الحقوا الفرائض بأهلها فما أبه يرث ابن ابنه دون ابن الاخ فيكون أولى لقول النبي صلى الله عليه وسلم «الحقوا الفرائض بأهلها فما أبهت الفروض فلاً ولي رجل ذكر» وفي لفظ «فلاً ولي أعصبة ذكر» ولان الحجد أب فيقدم على إبن الاخ

مولوداً لهما في حال رقهما أو في حال بوت الولاء عليهما وليس لنا مثل هذا في الاصول ولا يمكن ان يكرن مولى نفسه يعتل عنها وبرثها وبروجها لكن لو اشترى هذا الولا عبداً فأعتمه ثم اشترى العبد أبامعتمه فأعتمه فانه ينجر اليه ولاء سيده فيكون لهذا الولد على معتمه الولاء باعتاقه اياه ولاء معتمه برلائه على أبيه وجره ولاءه باعتاقه اياه ولا يمتنع مثل هذا كالو أعتق الحربي عبداً فأسلم ثم أسر صيده وأعتمه صاركل واحد منهما مولى الآخر من فوق ومن أسفل وبوث كل واحدد منهما الآخر بالولاء وكا جاز أن بشتركا في النسب فيرث كل واحد منها صاحبه به كذلك الولاء ، وإن تزوج ولا المعتمة معتمة فأولدها ولداً فاشترى جده عتى عليه وله ولاؤه وبجر اليه ولاء أبيه وسائر أولاد جده وهم عمومته وعمانه وولاء جميم معتميهم ويبقى ولاء المشتري لمولى أم ابيه ، وعلى قول عمرو بن دينار يبقى حراً لاولاء عليه .

( فصل ) اذا تزوج عبد لمعتقة فأولدها ولداً فنزوج الولد عمقة رجل فأولدها ولداً فولا. هـذا الولد الآخر لمولى أم أبيه في أحد الوجهين لان له الولا. على أبيه فيكان الولاء له عليه كما لو كان مولى جده ولان الولاء الثابت على الاب عنم ثبوت الولاء لمولى الام

( والوجه الثاني ) ولاؤ. لمولى أمه لان الولاء الثابت على أبنه من جهة أمه ومثل ذلك ثابت في

كالاب الحقيقي فان اجتمع اخوة وجد فيراث المولى بينهم كمال سيده إن زادوا على أثنين فللجد ثلث ماله لانه أحظ له وإن اجتمع أخوة من أبوين واخوة من أب عاد الاخوة من الابوين الجد بالاخوة من الاب ثم يأخذ ولد الابوين ما حصل لولد الاب كالميراث وقال ابن شرح يحتمل أنه بينهم على عددهم ولا يعاد ولد الابوين الجد بولد الاب.

وانا أنه ميراث بين الجد والاخوة أشبه الميراث بالنسب فان كان مع الاخوة اخوات لم يعتدبهن لانهن لا يرثن منفردات فلا يعتد بهن كالاخوة من الام وإن انفرد ولد الاب مع الجد فهم كولد الابوين (فصل) فان ترك جد مولاه وعم مولاه فهو للعجد وكذلك إن ترك جد أبي مولاه أوجد جد مولاه وعم مولاه فهو للعجد وأهل العراق وقال الشافعي هو للعم وبنيه وان سفلوا دون الاب وهو قياس قول مالك قال الشافعي ومن جعل الجد والاخ سواء فجد الاب وهو أولى من ابن العم

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسم «يرثه أولى الناس بالمعتق» فالجد أولى بالمعتق بدليل أنه أولى الناس عاله وولايته ويقدم في ترويجه والصلاة عليه وغير ذلك والمعجب أن الشافعي رحمه الله تعالى ترك الحبد أباً في ولاية المال والاجبار على النكاح ووافق غيره في وجوب الانفاق عليه وله وعتقه على ابن ابنه وعتق ابن أبنه عليه وإنتفاء القصاص عنه بقتل ابن أبنه والحد بقذفه وغيرذلك من أحكام الاب ثم حمل ابعد العصبات أولى منه بالولاء

حق نفسه وما ثبت في حقه أولى بما ثبت في حق أبيه ألا ترى أنه لو كان له مولى ولابيه مولى كان مولاه أحق به من مولى أبيه فان كان له مولى أم ومولى أم أب ومولى أم جد وجدة مملوك فعلى الوجه الاول يكون لمولى أم الجد وعلى الثاني يكون لمولى الام

### ﴿ فصل في دور الولاء ﴾

اذا تزوج عبد معنفة فأولدها بنتين فاشترتا أباهما عنق عليهما ولهما عليه الولا، وتجركل واحدة منها اصف ولاء أختها اليها لانها أعتقت نصف الاب ولا ينجر الولاء الذي عليها ويبقى نصف ولاء كل واحدة منهما لمولى أمها فان مات الاب فماله لها ثلثاه بالبنوة وباقيه بالولاء فان ماتت احداهما بعد ذلك فلاختيها النصف بالنسب ونصف الباقي بانها مولاة نصفها فصار لها ثلاثة أرباع مالها والربم الباقي لمولى أمها فان كانت إحداهما ماتت قبل أببها فمالها لا يها ثم اذا مات الاب اللباقية نصف ميراث

﴿مسئلة ﴾ (والولاء لايورث وإعا يورث به)

وهذا قول الجمهور روي نحو ذلك عن عمروعهان وعلي وابن مسعود وابن عمر واسامة بن زيد وأبي مسعود البدري وأبي ابن كعب و به قال عطاء وطاوس وسالم والزهري والحسن وابن سيرين وقتادة والشعبي وابراهيم ومالك والشافعي وأهل العراق وداود وشذ شريح فجعله موروثاً كالمال لا نهروي عن عمر رضى الله عنه أنه قال ما أحرزه الولد والوالد فهو لعصبته من كان

و لذا قول النبي صلى الله عليه و سلم «أنما الولاء لمن أعتق» وقوله «الولاه لحمة كلحمة النسب» والنسب يورث به ولا يورث فكذلك الولاء ولأن الولاء انما يحصل بانعام السيد على عبده بالمتق وهذا المعنى لا ينتقل عن المعتق فكذلك الولاء ورواه حنبل و محمد بن الحسم عن أحمد وغلطها أبو بكر وهو كاقال فان الجماعة رووا عن أحمد مثل ما ذكرنا من قو الجمهور وقدروى سعيد باسناده عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «المولى أخ في الدين ومولى نعمة» وأولى الناس عيرا ثه أقربهم من المعتق ولانه قول من سمينا من الصحابة رلم يظهر عنهم خلافه ولا يصح قياسه على المال لائن الولاء لايورث بدليل أنه لا يرث منه ذوو الفروض بخلاف المال فعلى هذا ينظر أقرب العصبات الى المعتق يوم موت العتيق فيكون هو الوارث للمولى دون غيره كما أن السيد لومات في تلك الحال ورثه وحده

أبيها فمالها لا بيها، ثم اذا مات الاب فللباقية نصف ميراث أبيها لكونها بنته و نصف الباقي وهو الربع لكونها مولاة نصف أخبها لكونها مولاة نصف أخبها لكونها مولاة نصف أخبها صار لها سبعة أثمان ميراثه ولمولى أم الميتة الثمن قان ماتت البنت الباقية بعدهما فيالها لمواليها نصفه لمولى أمها و نصفه لمرلى أختها الميتة وهم أختها و والي أمها فنصفه لمولى أمها وهو الربع والربع الباقي برجم إلى هذه المينة فهذا الجرء دائر لانه خرج من هذه المينة ثم دار اليها فقال القاضي بجعل في ببت المال لانه لامستحق له نعلمه وهذا قول محمد بن الحسن وقياس قول مالك والشانهي

وقال بعض الشانعية و بعض المدنيين هو لمولى أم المينة وهذا قول الجهور وهانان المسئلنان أصل في دور الولا، وفيها أفوال شاذة سرى ماذكرناه وهذا أصح ماقيل فيها إن شاء الله فان مات الابنتان قبل الاب ورث مالهما بالنسب فان مات بعدهما فماله يقسم على عمانية أسهم لكل واحدة من ابنتيه أربعة أسهم سهمان لمولى أمها وسهمان لمولى أختها يقسمان أيضا لموالي أمها سهم وسهم دائر يرجع إلى بيت المال فيحصل ابيت المال الربع ولمولى أمها ثلاثة أرباع فانكن ثلاثا ماتت احداهن قبل الاب والآخرى بعده فمال الاب على سبعة وعشرين لا بنتيه ثاناها بالنسب وثاثا الباقي بولائهما عليه وثاثا الباقي بولائهما على أختهما ويبقى لمولى الام سهم، ومال الثانية على ثمانية عشر اللحية تسعة بالنسب وثلاثة بولائها على أحتهما ثلاثة المولى المها ثلاثة المال دفعه اليه ويبقى شهم دائر فمن جعله ابيت المال دفعه اليه ويبقى ثلاثة لموالي المينة الاولى المحية سهم ولمولى أمها سهم ويبقى شهم دائر فمن جعله ابيت المال دفعه اليه

﴿مسئلة ﴾ (ولا يباع ولا يوهب)

لايصح بيع الولاء ولا هبته ولا أن يأذن لمولاه فيوالي من شاء روى ذلك عن عمر وعلى و ابن مسعود وابن عباس وابن عمر و به قال سعيد بن المسيب وطاوس واياس بن معاوية والزهري ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وكره جابر بن عبد الله بيع الولاء وروى سعيد باسناده عن عبيد الله أنه قال إنما الولاء كالنسب فيبيع الرجل نسبه وقد روى سعيد باسناده عن سفيان عرب عمر وابن ديناران ميمونة وهبت ولاء سليان بن يسار لابن عباس وكان ه كاتباً وروي أن ميمونة وهبت مواليها للعباس وولاؤهم اليوم لهم وان عروة ابتاع ولاء طهان لورثة مصعب بن الزبير وقال ابن جريح قلت لهطاء أذنت لمولاي أن يوالي من شاء فيجوز ? نال نعم

و لنا أن النبي وَلَيْكُورُ نهى عن بيح الولاء وعن هبته وقال «الولاء لحمة كلحمة النسب» وقال لعن الله من تولى غير مواليه ولا به معنى بورث به فلا ينتقل كالقرابة وفعل هؤلاء شاذ نخالف قول الجمهور وترده السنة فلا يعول عليه فعلى هذا لا ينتقل الولاء عن المعتق لموته ولا برثه ورثته إنما يرثون المال به مع بقائه للمعتق وهذا قول الجمهور على ماذكرنا

( مسئلة ) ( وهو لا كبر فاذا مات المعتق وخلف عتيقة وا بنين فات أحد الابنين عن ابن ثم مات المولى فالمبراث لابن معتقه

ومن جعله لمولى الام فهو له ومن لم يدنعه قسمه بين الحية ومولى الام نصفين وترجم بالاختصار إلى أربعة فان كانت أمها تهن شتى فمن اثنى عشر فان اشترى الابنتان أباهما ثم اشترى أبوهماهو والكبرى جدهما ثم مات الاب فماله بينهم أثلاثا ثم اذا مات الجد وخلف ابنتي ابنه فلهما الثلثان والدكبرى نصف الباقي لكونها مولاة نصفه يبقى السدس لموالى الاب لأنه مولى نصف الجد وهم ابنتاه فيحصل الدكبرى ثلث المال وربعه ، والصغرى ربعه وسدسه فان كانت بحالها فاشترت الكبرى وأبوها أخاهما لابهما فالجواب فيها كانى قبلها

#### باب ميراث الولاء

بعني وافداعلم الميراث بالولا، واضاف الميراث اليه لانه سببه قان الشي، يضاق إلى سببه كما يقال دية الحطأ ودية العمد وانما قلناذة كلان الولاء لا يورث وانما يورث به وهذا قول الجهور روي نحوذتك عن عمر وعثمان وعلى وزيد بن مسه و دو ابن عمر واسامة بزيد و ابن مسعود البدري وأبي بن كعب وبه قال عطاء وطاووس وسالم والزهري والحسن و ابن سبه بيز و قنادة والشهبي وابراهيم ومالك والشافهي و إهل الراق وداود وجعل شريح الولاء مودوث كالمال ولما قول النبي و المناولاء انما الولاء لمن اعتق و قوله الولاء لمن على المعنق وهذا النسب يورث به ولا يورث فكذلك الولاء ولان الولاء انما يحصل بانعام السيد على المعنق وهذا

لان الولاء للكبر ولو مات الابنان بعده وقبل المتيق وخلف أحدهما ابنا والآخر تسعة كان الولاء بينهم على عددهم لكل واحد عشرة وهذا قول أكثر أهل العلم قال أحمد روي هذا عن عمر وعمان بينهم على عددهم لكل واحد عشرة وهذا قول أكثر أهل العلم قال أشعبي ان عمر وعليا وابن مسعود وزيداً كانوا بجعلون الولاء للكبر وروي ذلك عن ابن عمر وأبي بن كعب وأبي مسعود البدري وأسامة بن زيد وبه قال عطاه وطاوس وسالم بن عبد الله والحسن وابن سيرين والشعبي والتخمي والزهري وقتادة ومالك والثوري والشانعي واسيحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وداود كلهم قالوا الولاء للكبر وتفسيره أنه يرث المعتق من عصبات سيده أقربهم اليه وأولاهم بميراثه يوم موت العبد قال ابن سيرين اذا مات المعتق نظر الى أقرب الناس الى الذي أعتقه فيجعل ميراثه له واذا مات السيد قبل مولاه لم ينتقل الولاء الى عصبته لان الولاء كالنسب لا ينتقل ولا يورث وانما يورث به فهو باق المعتق أبداً لا يزول عنه بدليل قوله عليه الصلاة والسلام الولاء لمن أعتق وقوله الولاء التين ذكر ناهما ههنا وهما اذا مات رجل عن ابنين ومولى فات أحد الابنين بعده عن ابن ثم مات المولى ورثه ابن معتقه دون ابن ابن معتقه لان ابن المعتق أقرب عصبة سيده فلو مات السيد وخلف المؤلى وابن ابنه ورثه ابنه دون ابن ابن معتقه لان ابن المعتق أقرب عصبة سيده فلو مات السيد وخلف المؤلى وابن ابنه ورثه ابنه دون ابن ابن اه فكذلك اذا مات المولى والمسئلة الاخرى اذا مات السيد وخلف

المعنى لا ينتقل عن المعتق فكذلك الولا، (مسئلة) قال ولا برث النساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتبن او كاتبن او كاتبن وقد روي عن أبي عبد الله رحة الله في بنت المعتق خاصة أنها ترث لما روي عن النبي عني النبي عني النبي عني النبي عني النبي عني الله ورث بنت هزة من الذهب من الولاء لا يورث ولهذا قال الا ما اعتقن ومعتقبن ولاؤه لهن فكيف برثنه ? والظاهر من المذهب من ان الولاء لا يورث ولهذا قال الا ما اعتقن ومعتقبن ولاؤه لهن فكيف برثنه ? والظاهر من المذهب ان النساء لا برش الولاء الا ما اعتقن أو أعنق من أعتقن وجر الولاء اليبن من اعتقن والكتابة كذلك فأنها اعتلق قال القاضي هذا ظاهر كلام احمد والرواية التي ذكرها الحرقي في ابنة المعتق ما وجدتها منصوصة عنه وقد قال في رواية ابن القامم وقد سأله هل كان لمولى حزة او لا بنته ? فقال فقد نص على ان ابنة حزة ورثت بولاء نفسها لانها هي المعتقة و هذا قول الجهور وهو قول من سمينا في اول الباب من الصحابة والتابعين ومن بعدهم عليه ولان الولاء لحمة كلحمة النسب والمولى كان المدتم غير شريح والصحيح الاول لا جماع الصحابة ومن بعدهم عليه ولان الولاء لحمة كلحمة النسب والمولى كان المنت عن الما يتم الله المنه والمن المناه من العبداللة بن شداد كان فأما رواية الخرقي في بنت المعتق فوجها ما روى ابراهيم النخي كان المنت حزة قال عبداللة بن شداد كان البنت حزة مولى أعتقته فات و ترك ابنته ومولاته بنت حزة فرفع ذلك إلى رسول الله على الله عليه وسين أعطى ابنته النصف وأعطى مولائه بنت حزة النصف قال عبداللة بن شداد أنا أعلم مها لا ثها اختي وسين أعطى الله عليه وسين المنته النصف وأعطى المناه عليه وسين المنته النصف وأعطى الله عليه وسينة عليه المناه المناه المناه المناه المناه والمناه المناه المناه المناه المناه المنته المناه المناه المناه أنا أعلم ما لا ثها اختي المناه المناه المناه المناه المناه المنته النساء المناه المن

بعد السيد وقبل مولاه وخلف أحدهما ابنا والآخر تسعة ثم مات المولى كان ميراثه بينهم على عددهم لان السيد لو مات كان ميراثه بينهم كذلك ولو كان الولاء موروثا لاختلف الحكم فى المسئلة بينهم كذلك ولو كان الولاء موروثا لاختلف الحكم فى المسئلة بينها ثم ماصار الميراث في المسئلة الاولى بين الابن البنه وفى المسئلة الثانية يصير لابن الابن المنفرد نصف الولاء عيراثه ذلك عن أبيه ولبني الابن الأخر النصف بينهم على عددهم وذهب شريح إلى أن الولاء موروث ذلك عن أبيه ولبني الابن الأخر النصف بينهم على عددهم وذهب شريح إلى أن الولاء موروث كالمال يورث عن المعتق فن ملك شيئاً في حياته فهو لورثته وحكي ذلك عن عمر وعلى وأبن عباس وابن المسيب وروي عن أحمد نحوه والمشهور عنه مثل قول الجهور قال أبو الحارث سألت أبا عبدالله عن الولاء الكبر قال كذى روي عن عمر وعثمان وعلى وزيد وابن مسعود وقد ذكر نا ذلك عن شريح واجبنا عنه ولم يصح عن أحد من الصحابة خلاف هذا القول وان لم يخلف عصبة من نسب مولاه فاله لبيت المال .

( مسئلة ﴾ ( واذا اشترى رجل وأخنه أباها أو أخاهما عتق عليهما باللك ثم اشترى عبداً فأعتقه ثم مات العتيق ثم مات مولاه ورثه الرجل دون أخته )

اذا اشترى رجل وأخته أباهما وأخاهما عتقا عليهما بالملك ثم اشترى عبداً فأعتقه ثم مات الاب أو

من امي امنا سلمي، رواه ابن اللبان بإسناده وقال هذا أصح مما روى ابراهيم، ولا أن البنت من النساء فلا ترث بالولاء كما ثر النساء ، فأما توريث المرأة من معتقها ومعتق معتقها ومن جر ولا و معتقها فليس فيه اختلاف بين أهل العم، وقد نص النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فان عائشة أرادت شراء بربرة لتعتقها ويكون ولاؤها لها فأراد أهلها اشتراط ولائها فقال النبي صلى الله عليه وسلم «اشتريها واشترطي لهم الولاء فاعا الولاء لمن أعتق »متفق عليه وقال عليه السلام «تحوز المرأة ثلاثة مواريث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه عليه وقال عليه السلام «تحوز المرأة ثلاثة مواريث عتيقها ولقيطها وولدها الذي لا عنت عليه وقال عليه السلام «تحوز المرأة ثلاثة مواريث عتيقها ولقيطها وولدها الذي المعتقبة منعمة بالاعتاق كالرجل فوجب أن تساويه في الميراث وفي حديث مولى بنت حمزة الذي ذكرناه تنصيص على توريث المعتقبة ، وأما معتق أبيها فهو بمنزلة علمها أو عم أبيها فلا ترثه و برثه أخوها كالنسب

ومن مسائل ذلك و رجل مات وخلف ان معتقه وبنت معتقه فالميراث لا بن معتقه خاصة وعلى الرواية الاخرى يكون الميراث بينها أثلاثاً فان لم بخلف إلا بنت معتقه فلا شيء لها وماله لبيت المال الاعلى الرواية الاخرى فان الميراث لها، وإن خلف اخت معتقه فلا شيء لها رواية واحدة وكذلك ان خلف أم معتقه أو جدة معتقه أوغيرهما، وإن خلف أخا معتقه واخت معتقه فالميراث اللاخ، ولو خلف بنت معتقه وابن عم معتقه أو معتق معتقه أو ابن معتق معتقه فالمال له دون البنت الاعلى الرواية الاخرى فان لها النصف والباقي للعصبة، وإن خلف بنته ومعتقه فلبنته النصف والباقي لمعتقه كما في قصة مولى

فيراثه بينها أثلاثا بالنسب فاذا مات العبد ورثه الرجل دون أخته لانه ابن المعتق أو أخوه فورثه بالنسب وهي مولاة المعتق، وعصبة المعتق مقدم على مولاه، وعلى الرواية التي تقول إن بنت المعتق ترث إذا اشتريا أباهما يكون ميراث العبد بينها أثلاثا، فان اشتريا أخاها فعتق عليها ثم اشترى عبداً فأعتقه ومات الاخ المعتق قبل موت العبد وخلف ابنه ثم مات العبد فير ائه لا بن أخيها دونها لأنه ابن أخي المعتق فان لم يخلف الأخ إلا بنته فنصف مال العبد اللاخت لانها معتقة نصف معتقه ولا شيء لبنت الاخرواية واحدة والباقي لبيت المال

( فصل ) إذا خلف المبت بنت مولاه ومولى أبيه فماله لبيت المال لانه ثبت عليه الولاء من أجل مباشرته بالعتق ولم يثبت عليه باعتاق أبيه، واذا لم يكن لمولاه إلا بنت لم ترث لانها ليست عصبة وأعا يرث عصبات المولى فاذا لم يكن له عصبة لم يرجع الى معتق أبيه وكذلك أن كان له معتق أبومعتق جد ولم يكن هو معتقا فيراثه لمعتق أبيه إن كان إن معتقه ثم لمصبة معتق أبيه ثم لمعتق معتق أبيه فان لم يكن له أحد منهم فلبيت المال ولا يرجع إلى معتق جده ، وان كانت أمه حرة الاصل فلا ولاء عليه وليس المتق أبيه شيء

( فصل ) امرَأَة حرة لاولاء عليها وأنواها رقيقان أعيّق إنسان أباها ويتصور هذا في موضعين أحدهما أن يكونواكفاراً فتسلم هي ويسبي أبواها فيسترقا والثاني أن يكون أبوها عبداً تزوج أمة على ( المغني والشرح الكبير ) ( المغني والشرح الكبير )

بنت حمزة فانه مات وخلف بنته وبنت حمزة التي أعتقته فأعطى النبي صلى الشعليه وسلم بنته النصف والباقي لمولاته، وإن خلفذا فرض سوى البنت كالام أو الجدة أو الاختأو الاخمن الام أو الزوج أوالزوجة أو من لا يستغرق فرضه المال أومولاه أو مولاته فان لذي الفرض فرضه والباقي لمولاه أو مولاته في قول جهور العلماء وقد سبق ذكر ذلك . رجل وابنته اعتقا عبداً ثم مات الاب وخلف ابنه وبنته فماله بينها اثلاتاً ثم مات العبد فللبنت النصف لا نها مولاة نصفه والباقي لابن الممتق خاصة الاعلى الرواية الضعيفة فان الباقي يكون بينهما على ثلاثة فيكون للبنت الثاثان ولاخيما الثلث، وإن ماتت البنت قبل العبد وخلفت ابنا ثم مات العبد فلا بنها النصف والباقي لاخيما، ولو لم تخلف البنت إلا بنتاً كان الولاء كله لاخيما منتاً ثم مات العبد وخلف معتقة وبنت (١) اخيما فللمعتقة نصف ماله وباقيه لبيت المال وعلى الرواية الاخرى لها النصف باعتاقها و نصف الباقي لانها بنت ، عتق النصف والباقي لعصبة ابنها، ولو كانت البنت مات أخيما المبد وخلفت ابنها ثم مات الاب ثم العبد فلا بنها النصف ولا شيء لبنت اخيما . امر أة اعتقت أباها الاب بالنسب والباقي المعتقة بالولاء ومال العبد جميعه للمعتقة دون اخيما ويتخرج على الرواية الاخرى على الرواية الاب بالنسب والباقي المعتقة بالولاء ومال العبد جميعه للمعتقة دون اخيما ويتخرج على الرواية الاب بنانسب والباقي المعتقة بالولاء ومال العبد جميعه للمعتقة دون اخيما ويتخرج على الرواية الاب ينها أن يكون لها ثائا مال العبد أيضاً وباقيه للمعتقة، ولوكان الاب خلف مع المعتقة ابناً فال الاب ينها أن يكون لها ثائا مال العبد أيضاً وباقيه للمعتقة، ولوكان الاب خلف مع المعتقة ابناً فال الاب ينها

(١) في نسخة معتقة
 نصفه و نصف أخيها

أنها حرة فولدتها ثم ماتت وخلفت معتق أبيها لم يرثها لأنه إنما يرث بالولاء وهذه لاولاء عليها وهكذا الحركم فيها إذا تزوج عبد حرة الاصل فأولدها ولداً ثم أعتق العبد ومات ثم مات الولد فلا ميراث لمعتق أبيه لأنه لا ولاء عليه ،ولوكان ابنتان على هذه الصفة اشترت إحداها أباها فعتق عليهافاها ولاؤه وليس لها ولاء على أختها فاذا مات أبوها فاهم الثلثان بالنسب ولها الباقي بالولاء فاذا ماتت أختها فاها نصف ميراثها بالنسب وباقيه لعصبها فان لم يكن لها عصبة فالباقي لاختها بالرد ولا ميراث لها منها بالولاء كلاء عليها

( فصل ) في جر الولاء: قال الشيخ رضي الله عنه ( كل من باشر العتق أو عتق عليه لا ينتقل عنه الولاء بحال لقوله عليه الصلاة والسلام « إنما الولا لمن أعتق » فأما ان تزوج العبد معتقة فاولدها فولدها منه احرار وعليهم الولاء لمولى أمهم يعقل عنهم ويرثهم اذا ماتوا لكونه سبب الانعمام عليهم بعتق أمهم فصاروا لذلك أحراراً فان أعتق العبد سيده ثبت له عليه الولاء وجر اليه ولاء أولاده عن مولى أمهم لان الاب لوكان مملوكا لم يكن يصلح وارثاً ولا ولياً في نكاح فكان ابنه كولد الملاعنة ينقطع نسبه عن أبيه فيثبت الولاء لمولى أمه وانتسب اليها فاذا أعتق العبد صاح الانتساب اليه وعاد وارثا عاقلا وليا فعادت النسة اليه والى مواليه بمنزلة مالو استحق الملاعن ولده هذا قول جهورالصحابة والعلماء يروى هذا عن عمر وعمان وعلي والزبير وعبد الله وزيد بن ثابت ومروان وسعيد بن المسيب والعلماء يروى هذا عن عمر وعمان وعلي والزبير وعبد الله وزيد بن ثابت ومروان وسعيد بن المسيب

إثلاثا بالبنوة ومال العبد كله للابن دون اخته المعتقة لانه يرث بالنسب والنسب مقدم على الولاء ولو خلف الاب أخا أو عماً أو ابن عم مع البنت فلبنت نصف ميراث ابيها وباقيه لمصبته ومال الهبد لحصبته ولا شيء لبنته فيه لان المصبة من النسب مقدم على المعتق في الميراث الاعلى رواية الخرقي فان للبنت نصف ميراث العبد لكونها بنت المعتق وباقيه لعصبته. امرأة وأخوها اعتقا أباها ثم اعتق أبوهما عبداً ثم مات الاب فاله بينهما اثلاثاً ثم اذا مات العبد فيراثه اللابن دون اخته لانه ابن المعتق يرثه بالنسب وهي مولاة المعتق ولا ثن المعتق يقدم على مولاه، فان مات أخوها قبل أبيه وخلف بنتا فاله بين ابنته وابنه نصفهن ثم اذا مات الاب فقد خلف بنته وبنت ابنه وبنته مولاة نصفه فلبنته النصف ولبنت ابنه السدس ويتى الناث لبنته نصفه وهو السدس لانها مولاة نصفه يبتى السدس لموالي الاخ إن كان ابن امعتقه وهم اخته وموالى امه فلاخته نصف السدس والنصف الباقي لمولى امه فحصل لاخيه النصف والربح والسدس، وإن لم يكن ابن معتقه بل كانت امه حرة الاصل فلا ولاء عليه وتأخذ اخته الباقي كله بالرد والسدس، وإن لم يكن ابن معتقه فالاب عصبة من نسبه كناخ أو عم أو ابن عماوعم أب فلبنته النصف والباقي لمصبته ، ولو اشترى رجل واخته أخاهما ثم اشترى أخوهما عبداً فاعتقه ثم مات أخوهما فنه ثم الاب العبة فيها ثه لاخيه دون اخته ، ولو مات الاخ المعتق قبل موت العبدوخلف البنه ثم مات المعتقة نصف مال المهد للاخت لانها معتقة نصف مال المهد للاخت لانها معتقة نصف مال العد للاخت لانها معتقة نصف مال العد للاخت لانها معتقة نصف مال العد للاخت لانها معتقة نصف مال المهد للاخت لانها معتقة نصف مال المهد اللاخت الابنة المهد المهدة والمهد والمهد والله المهد اللاخت اللابنة المهد المهد اللاخت اللهد اللاخت المهد المهد اللاخت المهد اللهد اللاخت المهد المهد اللاخت المهد المهد المهد اللاخت المهد المهد

والحسن وان سيرين وعمر ان عبدالعزيز والنخمي وبه قال مالك وااثوري والاوزاعي والليث وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي واستحاق وأبو ثور ويروى عن رافع بن خديج أن الولاء لاينجر من موالي الام وبه قال مالك بن أوس بن الحدثان والزهري وميمون بن مهران وحميد بن عبد الرحمن وداود لان الولاء لحمة كا عجمة النسب والنسب لا يزول عمن ثبت له فكذلك الولاء وقد روي عن عبان وزيد نحو هذا وأنكرها ان اللبان وقال مشهور عن عبان أنه قضى بجر الولاء للزبير عن رافع بن خديج .

ولنا أن الانتساب إلى الاب فكذلك الولاء ولذلك لو كانا حرين كان ولاء ولدها لمولى أبيه فلما كان مملوكا كان الولاء لمولى الام ضرورة فاذا أعتق الاب زالت الضرورة فعادت النسبة اليه والولاء الى مواليه وروى عبدالرحمن عن الزبير أنه لما قدم خيبر رأى فتية لعسا فأعجبه ظرفهم وحمالهم فسأل عنهم فقيل موالي رافع بن خديج وأبوهم مملوك لآل الحرقة فاشترى الزبير أباهم فاعتقه وقال لاولاده انتسبوا إلى فان ولاءكم لى فقال رافع بن خديج الولاء لى فانهم عتقوا بعتقي أمهم فاحتكموا إلى عمان فقضى بالولاء للزبير فاجتمعت الصحابة عليه، اللعس سواد في الشفتين تستحسنه العرب ومثله اللهى قال ذوالرمة

لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللئات وفي أنهابها شنبي

(فصل) اذاخلف الميت بنت مولاه ومولى ابيه فماله لبيت الماللانه اذا ثبت عليه الولاء من جهة مباشرته بالمتق لم يثبت عليه باعتاق ابيه واذا لم يكن لمولاه الا ابنة لم ترث لأنها ليست عصبة وأنما يرث عصبات المولى فاذا لم يكن له عصبة لم يرجع الى معتق ابيه وكذلك ان كان له معتق أب أومعتق جد ولم يكن هو معتقا فميراثه لمعتق ابيه ان كان ابن معتقه ثم لعصبة معتق ابيه ثم لمعتق معتق ابيه فان لم يكن له احد منهم فليت المال ولا يرجع الى متق جده، وان كانت امه حرة الاصل فلا ولاء عليــه ولي س المعتق المه شيء

( فصل ) امر أة حرة لاولاء عليها وابواها رقيقـان اعتقانسان اباهــا ويتصور هذا في موضعين (احدهما) ان يكون جميعهم كفاراً فتسلم هي ويسي ابواها فيسترقان (الثاني) ان يكون ابوها عبداً تزوج امة على أنها حرة فولدتها ثم ماتت وخلفت معتق أبها لم يرثها لانه أعا يوث بالولاء وهذه لاولاه عليها وهكذا الحكم فيها اذا تزوج عبد حرة الاصل فأولدها ولدا ثم اعتق العبد ومات ثم مات الولد فلا ميراث لمعتق ابيه لانه لاولاء عليه، ولو كان ابنتان على هذه الصفة اشترت احداهما اباها فعتق عليها فلها ولاؤه وليس لهاولاءعلى أختها هفاذامات ابوهافلهما الثلثان بالنسب ولهاالباقي بالولاء فاذاما تتأختها فلها نصف ميراثه بالنسب وباقيه لعصبتها فانلم يكن لهاعصة فالباقي لاختها بالردولاه يراث لهاهنها بالولاء لأمها لاولاء عليها (فصل) ولايرث من اقارب المعتق ذو فرض منفر د كالاخ من الام والزوج لان الولاء للعصبات

( فصل ) وحــكم المـكانب يتزوج في كتابته ثم يعتق حـكم العبد القن في جر الولاء وكـذلك المدبر والمعلق عتقه بصفة لانهم عبيد فان المكاتب عبد مابقي عليه درهم

( فصل ) وإذا انجر الولاء إلى موالي الاب ثم انقرضوا عاد الولاء الى بيت المال ولم يعد إلى مو الي الام يحال في قول أكثر أهل العلم ، وحكي عن ابن عباس أنه يعود إلى موالي الام والاول أصح لان الولاء حرى مجرى الانتساب ولو انقرض الاب وآ باؤه لم تعد النسبة إلى الامكذاك الولاء إذا ثبت هذا فولدت بمد عتق الابكان ولاء ولدها لموالي أبيه بلا خلاف فان نفاه باللعان عادولاؤ. إلى مواني الام لا نا تبينا أنه لم يكن له أب ينتسب اليه فان عاد فاستلحقه عاد الولاء إلى موالى الاب.

( فصل ) ولا ينحر الولاء إلا بشروط ثلاية.

(أحده ا) أن يكون الاب عبداً حين الولادة فان كان حراً وزوجته مولاة لم يخل إما أن يكون حر الاصل فلا ولاء على ولده بحال وإن كان مولى ثبت الولاء على ولده لمواليه أبداً ولا جرفيه (الناني) أن تكون الام مولاه فان لم تكن كذلك لم يخل إما أن يكون حر الاصل فلا ولاء على ولدما بحال وهم أحرار محربتها أو تكون أمة فولدها رقيق لسيدها فان أعتقهم فولاؤهم لهلاينجر عنه بحال سراء أعتقهم بعد ولادتهم أو أءتق أمهم حاملا بهم فعتقوا بعتقها لان الولاء ثبت بالعتق مباشرة فلا ينجر عن المتق لقوله عليه الصلاة والسلام « إيما الولاء لمن أعتق » وإن أعتقهــا المولى

وليس هؤلاء عصبات فحكهم حكم النساء وقد روى عن احمد انه قال لايرث النساء من الولاء الامااعتقن او اعتبق من اعتبق الا ان الملاعنة ترث من اعتبق ابنها وهذا يخرج على الرواية التي تقول ان الملاعنة عصبة ابنها وهي احق بالميراث من عصبها فترث لكونها عصبة قائمة مقام ابيه فأما على الرواية الاخرى فان الولاء يكون لعصبها

## ﴿ مُسَوَّلَةً ﴾ قال (والولاء لاقرب عصبة المعتق)

وجملة ذلك أن المولى العتيق أذا لم يخلف من نسبه من يرث ماله كان ماله لمولاه على ماأسلفناه فان كان مولاه ميتاً فهو لأ قرب عصبته سواء كان ولدا أو أبا أواخاً أوعماً أو أبن عم أو عم أب ، وسواء كان المعتق ذكراً أو أنثى، فأن لم يحصبة من نسبه كان الميراث لمولاه ثم لمصباته الاقرب فالاقرب ثم لمولاه وكذلك أبداً روي هذا عن عمر رضي الله عنه وبه قال الشعبي والزهري وقتادة ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وصاحباه ، وقد روي عن على مايدل على أن مذهبه في أمرأة ماتت وخلفت أبنها وأخاها أو أبن أخبها أن ميراث مواليها لاخيها وأبن أخيها وروي عنها وروي عنها لرجوع الى مثل قول الجماعة فروي عن ابراهيم أنه قال اختصم على والزبير في موالى صفية بنت عبد المطلب فقال على أنا أحق بهم أنا أرثهم واعقل عنهم وقال الزبير هم موالى أبي وأنا أرثهم فقضي عمر للزبير بالميراث

فأتت بولد لدون ستة أشهر فقد مسه الرق وعتق بالمباشرة فلا ينجر ولاؤه وإن أتت به لا كثر من ستة أشهر مع بقاء الزوجية لم يحكم بمس الرق له وانجر ولاؤه لانه يحتمل أن يكون حادثاً بعد العتق فلم يمسه الرق ولم يحكم برقه بالشك وإن كانت المرأة بائناً وأتت بولد لأ ربع سنين من حين الفرقة لم ياحق بالأبكان من نكاح أو سفاح عربياً كان الزوج أو أعجمياً وهذا قول عامة الفقهاء . وعن عمر إن كان زوجها عربياً فولده حر وعليه قيمته ولا ولاء عليه . وعن احمد مثله وبه قال ابن المسيب والثوري والاوزاعي وأبو ثور والشافعي في القديم ثم رجع عنه والاول أولى لان أمهم أمة فكانوا عبيداً كما لوكان أبوهم أمج عمياً .

(الثالث) أن يعتق العبد سيده فان مات على الرق لم ينجر الولاء بحال وهذا لا خلاف فيه فان اختلف سيد العبد ومولى الام في العبد بعد موته فقال سيده مات حراً بعد جر الولاء وأنكر ذلك مولى الام فالقول قول مولى الام ذكره أبو بكر لان الاصل بقاء الرق وهذامذهب الشافعي .

﴿ مسئلة ﴾ ( وإن أعتق الجد لم يجر ولاءهم في أصح الروايتين وعنه يجره )

قال احمد رحمه الله الجد لا يجر الولاء ليس هو كالأب وبهذا قال أبو حنيفة وصاحباه وعن أحمد أنه يجره وبهذا قال شريح والشعبي والنخمي وأهل المدينة وابن أبي ليلي والحسن بن صالح وابن المبارك وأبو ثور وضرار بن صرد والشافعي في أحد قوليه فان أعتق الاب بعد ذلك جره عن

والعقدل على على رواه سدميد قال حدثنا ابو معداوية ثنا عبيدة الفي عن ابراهيم وقال حدثنا هشيم ثا الشيباني عن الشعبي قال قفى بولاء موالى صفية الزبير دون العباس وقضى عمر في موالى ام هاني. بنت ابي طالب لا ببها جعدة بن هيرة دون على ، وروى الامام احمد باسناده عن زياد بن أبي مرام ان امرأة اعتت ببدا لها ثم توفيت وتركت ابنا لهاواخاها متوفي مولاها من بعدها فاتى اخو المرأة وابنها رسول الله وتيليتي في ميراث لفال عليه الدلام « ميراث لابن المرأة » فقال أخرها يارسول الله لوجر جربرة كانت على ويكون ميراث لهذا ؟ قال نعم وروى باسناده عن سعيد بن فقال أخرها يارسول الله يوجو والمن الموت على الدبن ومولى النعة برثه ادلى الناس بالمهنق » اذا ثبت هذا فان المعتنة اذا مات وخلفت ابنها واخاها او ابن اخيها ثم مات العبد وترك اخا مولانه وعصبة بعدها وقبل مولاها وتركت عصبة كاعمامه وبنى اعمامه ثم مات العبد وترك اخا مولانه وعصبة ابنها فيراث لاخي مولانه لانه أقرب عصبة المعتنى قان المرأة أو كانت هي الميتة اورثها اخوها وعصبتها فان انقرض عصبتها كان بيت المال احق به من عصبة ابيها يروى نحو هذا عن على وبه قال ابان بن عثمان وقيصة بن ذؤيب وعطاء وطاوس و لزهري وقتاده ومالك الشانعي واهل العراق وروي عن على وبه قال ابن بن عباس رسميد بن المسيب و به قال شربح عثمان وقيصة بي أن الولاء لايورث كما يورث المال وقد روي عن احمد تحوهذا واح جوا بن عباس وسميد بن المسيب و به قال شربح وهذا يرجع الى أن الولاء لايورث كما يورث المال وقد روي عن احمد تحوهذا واحتجوا بن عمرو بن وهذا يرجع الى أن الولاء لايورث كما يورث المال وقد روي عن احمد تحوهذا واحتجوا بن عمرو بن

موالي الجد اليه لان الجد يقوم مقام الاب في الترصيب وأحكام النسب كذلك في جر الولا. وقال زفر إن كان الاب حياً لم يجر الجد الولاء وإن كان ميتاً جره وهو القوا، الثاني لنشافعي

ولنا أن الاصل بقاء الولاء لمستحقه وإنما خولف هذا الاصل للاتفاق على أنه ينجر بمتق الاب والجد لا يساويه بدليل أنه لو عتق الاب بعد الجد جره عن مولى الجد اليه ولانه لو السلم الجد لم يتبعه ولد ولده ولان الجد يدني بغيره ولا يستقر الولاء عليه فلم يجر الولاء كالاخ وكونه يقوم مقام الاب لا يلزم أن ينجر اليه الولاء كالاخ ، وإن قلنا أنه ينجر فلا فرق بين القريب والمعيد لان البعيد يقوم مقام القريب ويقتضي هذا أنه متى عتق البعيد فجر الولاء ثم عتق من هو أقرب منه جر الولاء اليه ثم إن عتق الاب جر الولاء لان كل واحد محجب من فوقه ويسقط تعصيبه وارثه وولا يته ، وولا يتمتق الجد لكن كان حراً وولده مملوك فتروج مولاة قوم فأولدها أولاداً فولاؤهم لمولى أنهم وعند من يقول الجد الولاء يكون لمولى الجد فان لم يكن الجد مولى بل كان حرالاً صل فلا ولاء على ولدا بنه فان أعتق أبوه بعد ذلك لم يعد على ولده ولاء لان الحرية ثبتت له من غيرولا، فلم يتجدد عليه ولاء كالحرالا صلى أختق أبوه بعد ذلك لم يعد على ولده ولاء لان الحرية ثبتت له من غيرولا، فلم يتجدد عليه ولاء كالحرالا صلى أعتق أبوه ما فان نفاها باللمان عادولاؤهما لمولى أبيها فان نفاها باللمان عادولاؤهما الى مولى، أمهما فان مات أحدهما فيراثه لامه ومواليها فان أكذب أبوهما نفسه لحقه نسبهما واسترجع الميد من مولى الام الميت منها ثم أعتق الاب الميراث من مولى الام، ولوكان أبوهما عبداً أو لم ينفها وورث موالي الام الميت منها ثم أعتق الاب

شعيب روى عن أبيه عن جده أن رئاب بن حذيفة تزوج امرأة نولدت له ثلاثة غلة فمانت أمهم فورثوا عنها ولا، دواليها وكان عرو بن العاص عصبة بنيها فاخرجهم إلى الشام فماتوا فقدم عرو بن العاص ومات ولاها وترك مالا فخاصه اخوتها الى عمر فقال قال رسول الله وتيكيية دما أحرزالوالد والعاص ومات ولاها و كتب له كتاباً فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف وزبدبن ثابت ورجل والولد فهو لعصبته من كان قال و كتب له كتاباً فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف وزبدبن ثابت ورجل آخر قال فنحن فيه إلى الساعة رواه أبو داود وابن ماجه في سننها، والصحيح الاول قان الولا، لا يورث على ما ذكرنا من قبل وانما ورث به وهو باق المعتق يدت به أقرب عصباته ومن لم يكن من عصباته الابن غير عصبات أمه فلا برث الأجانب منها بولا أهادون عصباتها وحديث عرو بن شعيب في هذا الحديث، فعلى هذا لا يرث الولى المتبق من أفارب معتقه إلا عصباته الاقرب منهم فالاقرب على ما ذكرنا في ترتيب العصبات، ولا يدث ذو فرض بغرضة ولا ذو رحم، قان اجتمع لرجل منهم فرض و تعصيب كالاب والجد والزوج والأخ من الام إذا كانا ابني عم ورث بما فيه من التعصيب ولم يرث بغرضه شيئا وان كان عصبات في درجة واحة كالمنين وبنيهم ورث بما فيه من التعصيب ولم يرث بغرضه شيئا وان كان عصبات في درجة واحة كالمنين وبنيهم والاخوة وبنيهم والأعمام وبذيهم اقتسموا المهراث بينهم وان كان عصبات في درجة واحة كالمنين وبنيهم والاخوة وبنيهم والأعمام وبذيهم اقتسموا المهراث بينهم والنه بأعلم وبذيهم الكتسموا المهراث بينهم والمن بنه والله بنه والله أعلم والله بنه والله أعلم والنه أعلم والله بنه والله أعلم والله بنه والله أعلم والله أعلم والله بنه والله أعلم والله بنه والله أعلم والله بأله بالسه بنه وهذا كله لا خلاف فيه من الانوال الشاذة والله أعلم المناه المهادة والمنه والله أعلم والله أعلم والله أعلم والله أعلى المناه والله والله والله والله والله أعلم المناه المهادة والله أعلم المناه والمولى المناه والله والله

لم يجر الولاء إلى موالى الابولم يكن لهم ولا للاب استرجاع الميراث لان الولاء إنا ثبت لهم عند إعتاق الاب ويفارق الاب إذا أكذب تفسه لان النسب يثبت من حين خلف الولد.

﴿ مسئلة ﴾ (وإن اشترى الابن أباء عتق عليه وله ولاؤه وولاء اخوته ويبقى ولاؤه لمولى أمه لانه لا يجر ولاء نفسه )

وهذا قول جمهر الفقهاء مالك في أهل المدينة ، وابو حنيفة في أهل العراق والشافعي وشذ عمر و ابن دينار المدني فقال بجر ولاء نفسه فيصير حراً لاولاء عليه، قال ابن شريح ومحتمله قول الشافعي ولا تعويل على هذا القول لشذوذه ولانه يؤدي إلى أن يكون الولاء ثابتاً على أبويه دونه مع كونه مولوداً لها في حال رقها أو في حال ثبوت الولاء عليها وليس لنا مثل هذا في الاصول ولا يمكن أن يكون مولى نفسه يعقل عنها ويرثها ويزوجها

ومسئلة (وإن اشترى هذا الولد عبداً فأعتقه ثم اشترى العبد أبا معتقه فأعتقه فانه يجر ولاءسيده) فيكون لهذا الولد على معتقه الولاء باعتاقه إياه وللعتبق ولاء معتقه بولائه على أبيه فصاركل واحد منها مولى الآخر، مثل ذلك لو اعتق الحربي عبداً فأسلم ثم أسر سيده فأعتقه صاركل واحد منها مولى الآخر من فوق و من أسفل ويرث كل واحد. منهما الآخر بالولاء فانه كما جاز أن بشتركا في النسب فيرث كل واحد منهما صاحبه كذلك الولاء

( فصل ) وان تُروج ولد المعتقة معتقة وأولدها ولداً فاشترى جده عتق عليه وله ولاؤه ومجراليه

وما بقي فللابن )

نص أحد على هذا في رواية جماعة من أصحابه وكذلك قال في جد المعتق وابنه وقال ليس الجد والأخ والابن من الهكبر في شي بجزيهم على الميراث وهذا قول شريح والنخبي والاوزاعي والعنبري واسحاق وأبي يوسف ويروى عنزبدأن المال للابن وبهقال سعيد بن المسيب وعطاء والشعبي والحسن والحسن والحسم وقتادة وحماد والزهري ومالك والثوري وأبو حنيفة ومحمد والشانعي وأكثر الفقهاء لان الابن أقرب العصبة والاب والجد يرثان معه بالفرض ولا برث بالولاء ذو فرض بحال

ولنا أنه عصبة وارث فاستحق من الولاء كالاخوبن ولا نسلم أن الابن أقرب من الاب بل هما في القرب سواء وكلاهما عصبة لا يسقط أحدهما صاحبه وانما هما يتفاضلان في الميراث فكذلك في الارث بالولا. ولذلك يقدم لاب على الابن في الولاية والصلاة على الميت وغيرهما وحكم الاب مع ابن الابن وان سفل حكم الجد وان على مم الابن وابنه سواء

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان خلف أخا منتقه وجد معتقه فالولاء بينها نصفين)

ومهذا قال عطاء والآيث وبحيى الانصاري ومال اليه الاوزاعي وهو قول الشافعي وقول اثوري

ولاء أبيه وسائر أولادجده وهم عمومته وعماته وولاء جميع معتقهم ويبقى ولاء المشتري لمولى أم أبيه وعلى قول عمرو بن دينار يبقى حراً لاولاء عليه

( فصل ) وان تزوج عبد بمعتقة فأولدها ولداً فتزوج الولد بمعتقة رجل فأولدها ولداً فولاء هذا الولد الآخر لمولى أم أبيه في أحد الوجهين لان له الولاء على أبيه فكان له عليه كما لوكان مولى جده، ولان الولاء الثابت على الاب يمنع ثبوت الولاء لمولى الام (والوجه الثاني) ولاؤه لمولى أمه لان الولاء الثابت على أبيه من جهة أمه ومثل ذلك ثابت في حق نفسه وما ثبت في حقه أولى بما ثبت في حق أبيه ألا ترى أنه لوكان له مولى ولابيم مولى كان مولاه أحق به من موالي ابيمه فان كان له مولى أم ومولى أم اب ومولى أم جد وجد أبيه مملوك فعلى الوجه الاول يكون لمولى ام الجد وعلى الثاني يكون لمولى الام.

( فصل ) ولو تزوج معتق عمتقة فأولدها بننا و تزوج عبد عمتقة فأولدها ابناً فتزوج هذا الابن بنت المعتقين فأولدها ولداً فولاء هذا الؤلد لمولى أم أبيه لان له الولاء على أبيه وان تزوجت بنت المعتقين عملوك فولاء ولدها لمولى أبيها لان ولاءها له ، فان كان أبوها ابن مملوك ومعتقة فالولاء لمولى أم أبيها لان مولى أم ابي الام يثبت له الولاء على أبي الام فكان مقدما على أمها وثبت له الولاء على الها على المها وثبت له الولاء عليها

وأبي يوسف ومحمد والذين نزلوا الجد أبا جملوا الجد أولى وورثوه وحده وروي عن زيد أن المال الأخ وهو تول مالك والشافي لان الاخ ابن الاب والجد أبوه والابن أحق من الاب

ولنا أنهما عصبتان يرثان المال نصفين فكان الولاء بينهما نصفين كالاخوين وإن ترك جدمولاه وابني أخي مولاه فالمال لجده في قولهم جيعا إلا مالك جعل الميراث لابن الاخ وان سفل ، وقاله الشانعي أيضا لان ابن الابن وإن سفل يقدم على الاب وليس هذا بصواب فان ابن الاخ محجوب عن الميراث بالجد فكيف يقدم عليه ولان الجد أولى بالمعتق من ابن الاخ فيرث مولاه لقول النبي ويسليني والمن الحد أولى أنه يرث ويس المنافق أخ في الدبن وولي نعمة يرثه أحقالناس بالمعتق والدليل على أن الجد أولى أنه يرث ابن ابنه دون ابن الاخ فيكون أولى لفول النبي ويسليني والمنافق الفرائض بأهلها وما أبت الفروض فلأولى رجل ذكر وفي افظ «فلا ولى عصبة ذكر» ولان الجدأب فيقدم على ابن الاخ كالاب الحقيقي ولانه يقدم في ميراث المال فقدم في الميراث بالولاء كسائر العصبات

( فصل ) إن اجتمع اخوة وجد فيراث المولى بينهم كال سيدد ، وان اجتمع اخوة من أبوين واخوة من أبوين واخوة من أبوين واخوة من أبوين ، وقال واخوة من الابوين الجد بالاخوة من الابوين الجد بالاخوة من الابوين الجد بولد الابوين الجد بولد الاب

ولنا أنه ميراث من الجد والاخوة فأشبه الميراث بالنسب، فإن كان مع الاخوة أخوات لم

ومسئلة ( وإذا مات امرأة وخلفت ابنها وعصبتها ومولاها فولاؤها لابنها وعقله على عصبتها الم روى ابراهيم قال اختصم على والزبير في مولى صفية فقال على مولى عمتي وأنا اعقل عنه وقال الزبير الميراث وقضى على على بالعقل ذكره الامام أحمد ورواه سعيد في سننه وهي قصة مشهورة وعن الشعبي قال قضى بولاء صفية للزبير دون المباس وقضى بولاء أمهاني في سننه وهي قصة مشهورة وعن الشعبي قال قضى بولاء صفية للزبير دون المباس وقضى بولاء أمهاني الجمدة بن هبيرة دون علي، ولا يمتنع كون العقل على العصبة والميراث لغيرهم كما قضى النبي علياتية في ميراث التي قتات هي وجنيها لابنها وعقلها على العصبة وقد روى زياد بن أبي مريم ان امرأة اعتقت عبداً ثم توفيت وتركت ابناً لها وأخاها ثم توفي مولاها من بعدها فأتى أخو المرأة وابنها رسول الله عبداً ثم توفيت وتركت ابناً لها وأخاها ثم توفي مولاها من بعدها فأتى أخوها لو جر جريرة كانت على ويكون ميراثه لهذا الحالم فقال عليه السلام «ميراثه لا بن المرأة لا نهل وابنها ميراثه لهذا المارة ولا المعتق فانه يعقل عنه عصباتها من عشيرتها ولان الاخبار التي رويناها انا وردت في المرأة . أما الرجل المعتق فانه يعقل عنه عقله لا نه عصبة من أهل العقل ويعقل ابنه وأبوه لا بنها من عصباته فلا يلحق ابنه في انهى العقل عنه عقد لا نه عصبة من أهل العقل ويعقل ابنه وأبوه لا بنه من عشيرتها فلا يلحق ابنه في انهى العقل عنه عنه عنه المرأة المنه قابه في انهى الموقل عنه بابن المرأة

(فصل) فان كان المولى حياً وهو رجل عاقل موسر فعليه من العقل وله الميراث لانه عصبة معتقه (المغنى والشرح الكبير) (الجزء السابع)

يعند بهن لانهن لا يرئن منفردات فلا يعند بهن كالاخوة من الام ، وإن انفرد الاخوة من الاب مع الجد فحكهم حكم الاخوة من الا يوين

( فصل ) وان تركيج دمولاه وعم مولاه فهو المجد وكذلك ان تركيجد أبي مولاه وبه يقول الثوري والاوزاعي وأهل العراق ، وقال الشافعي هو اللهم و بنيه وان سفاوا دون جدالاب وهو قياس قول مالك قال الشافعي ومن جمل الجد والاخ سواء فجد الاب والعم سواء وهو أولى من ابن العم

ولذا قول النبي وَلَيْكِيْتُرُ يرثه أولى الناس بالمعتق والجد أولى بالمعتق بدليل أنه أولى الناس عاله وولايته ويقدم في تزويجه والصلاة عليه وغير ذلك ، والعجب أن الشانعي رحمة الله عليه نزل الجد أبا في ولاية المال وولاية الاجبار على النكاح ووافق غيره في وجوب الانفاق عليه وله وعتقه على ابن ابنه وعتق ابن ابنه عايه وانتفاء القصاص عنه بقتل ابن ابنه والحد بقذفه وغير ذلك من أحكام الاب ثم جعل أبعد العصبات أولى منه بالولاء

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا هلك رجل عن ابنين ومولى فمات احد الابنين بعده عن ابن ثم مات المولى فالولاء لابن معتقه لان الولاء للكبر، ولو هلك الابنان بعده وقبل المولى وخلف احدها ابنا والآخر تسعة كان الولاء بينهم على عددهم لكل واحد منهم عشره)

هذا قول أكثر أهل العلم قال الامام أحمد روي هذا عن عمر وعبَّان وعليوزيدوابن مسعود ،

وإن كان صبياً أو معتوهاً فالعقل على عصباته والميراث له لانه ليس من أهل العقل فأشبه ما لو جنوا جناية خطأ كان العقل على عصباتهم ولو جني عليهم كان الارش لهم

(فصل) ولا يرث المولى من أسفل معتقه فى قول عامة أهل العلم وحكي عن شريح وطاوس أنهما ورثاه لما روى سعيد عن سفيان عن عمرو بن دينار عنءوسجة عن ابن عباس أن رجلا توفي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس له وارث الا غلام له هو أعتقه فأعطاه رسول الله عليه وسلم رواه الترمذي وقال حديث حسن وروي عن عمر مثل هذا ووجه الاول قول النبي صلى الله عليه وسلم « إنها الولاء لمن أعتق » ولانه لم ينعم عليه فلم يرثه كالا جنبي واعطاء النبي علياتية له ميراثه قضية في عين تحتمل أنه كان وارثاً بغير جهة الاعتاق، ويكون فائدة الحديث أن اعتاقه إياه لم يمنعه ميراثه و محتمل أنه أعطاه صلة و تفضلا وإذا ثبت أنه لا يرثه فلا يعقل عنه وقال الشافعي في القديم يعقل عنه لانسيده أنهم عليه فجاز أن يغرم عنه

و لنا أن العقل على العصبات و ليس هو منهم وما ذكروه لا أصل له وينعكس بسائر العاقلة فانه لم ينعم عليهم ويعقلون عنه وينتقض بما إذا قضى انسان دين آخر فقد غرم عنه وأنعم عليه ولا يعقل عنه (۱) في نسخة شيط

وروى سعيد ثنا هشم ثنا أشعث بن سوار عن الشعبي أنغر وعايا وابن مسعود وزيداً كانوا مجعلون الولا. الكبر ، وروي ذاك عن ابن عمر وأبي بن كعب وأبي مسعود البدري وأسامة بن زيد وله قال عطاء وطاوس وسالم بن عبدالله والحسن وابن سيرين والشعبى والنخمي والزهري وتتادة وابن قسيط (١) ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وداود كلهم قالوا الولاء الكبر وتفسيره أنه يرث المولى المعتق من عصبات سيده أقربهم اليه وأولاهم بميراثه يوم موت العبد . قال ابن سيرين إذا مات المعتق نظر إلى أقرب الناس إلا الذي أعتقه فيجعل ميراته له ، واذا مات السيد قبل ولاه لم ينتقل الولاء الى عصبته لان الولاء كالنسب لاينتقل ولا يورث وانما يورث به فهو باق المعتق أبداً لا يزول عنه بدليل قوله عليه السلام « أما الولاء لمن أعتق ، وقوله «الولاء لحمة كلحمة النسب » وانما مرث عصبة السيد مال مولاه بولاء معتقه لانفس الولاء، ويتضح معنى هذا القول بمسئلتي الخرقي التين ذكرناهما ههنا وهما إذا مات رجل عن ابنين ومولى فمات أحد الابنين بعده عن ابن ثم مات المولى ورثه ابن معتنه دونابن ابن معتقه لانابن المعتق أقرب عصبة سيده، و اومات السيد وخلف ابنه وابن ابنه لكان مير انه لا بنه دون ابن ابنه فكذلك إذا مات المولى عوالمسئلة الاخرى إذا هلك الابنان بعده وقبل ولاه وخلف أحدهما بناوالآخر تسمة تممات المولى كان ميرا ثه بينهم على عددهم لكل واحدمنهم عشر ولان السيد اومات كان ميراثه بينهم كذلك فكذلك ميراث ولا وعن الولا و ووالا نعكس الحكم في المسئاة بن وكان الميراث في المسئلة الاولى بين الابن وابن الابن كأن الابنين ورثا الولاء عن أبيهما عماصار للاس الذي مات انتقل إلى ابنه فصار ميراث الولي ببنه وبين عمه نصفين ، وفي المسئلة الثانية يصير لابن المنفرد نصف الولاء عيرا أو ذلك على ابنه و ابني الابن الآخر النصف بينهم على عدد هم وشذ شريح فقال الولاء يمنزلة المال بورث عن المعتق فمن ملك شيئا حياته فهولورثته

وقد حكي عن عمر وعلي وابن عباس وابن المسيب نجو هذا . وروي عن حنبل ومحمد بن الحسكم

( فصل في دور الولاء ) قال الشيخ رضي الله عنه ( اذا اشترى ابن وبنت أباهما عتق عليهما وصار ولاؤه بينها نصفين وجركل واحد نصف ولاء صاحبه ويبقى نصفه لمولى أمه ) فان مات الاب ورثاه أثلاثاً فان ماتت البنت بعده ورثها أخوها بالنسب ثم إذا مات أخوها فيراثه لمواليه وهم أخته وموالي أمه فلموالي أمه النصف والنصف الآخر لموالي الاخت وهم أخوها وموالي أمها فلموالي الام نصف ذلك وهو الربع ويبقى الربع وهوالجزء الدائر لانه خرج من الاخ وعاد اليه ففيه وجهان (أحدها) أنه لموالي الام لان مقتضى كونه دائراً أن يدور أبدا وفي كل دورة يصيرلموني الام نصفه، ولا يزال كذلك حتى ينفد وهو قول الجمهور ( والثانى ) يجعل في بيت المال قال القاضي لانه مال لا مستحق له نعلمه وهذا قول محمد بن الحسن وقياس قول مالك والشافعي والاول أولي إن شاه الله تمال لا مستحق له نعلمه وهذا قول محمد بن الحسن وقياس قول مالك والشافعي والاول أولي

عن أحمد نحوه وغلطهما أبو بكر في روايتهما فان الجماعة رووا عن احمد مثل قول الجهور. قال أبو الحارث سأات أبا عبد الله عن الولاء للكبر فقال كذا روي عن عمر وعبان وعلي وزيد والن مسعود أنهم قالوا الولاء الكبر، إلى هذا القول أذعب، وتفسير ذلك أن بعتق الرجل عبداً ثم يموت و مخلف ابنين فيموت أحد الابنين و بخلف ابنا فولاء هذا العبد المعتق لابن المعتق وايس لابن الابن شي ممالابن وحجة شر بح حديث عمرو بن شعيب الذي ذكرناه والقياس على المال

ولنا قول الذي ويَتَلِيَّةِ « المولى أخ في الدين وولي نعمة وأولى الناس به أفربهم من المعتق وقوله عليه السلام « الولاء لمن أعتق » وقوله « الولاء لحمة كلحمة النسب » ولانه من أسباب التوارث فلم يورث كالفرابة والذكاح ، ولانه اجماع من الصحابة ولم يظهر عنهم خلافه فلا يجوز مخالفته ، وحديث عمرو بن شعيب قد غلطه العلماء فيه ولم يصح عن أحد من الصحابة خلاف هذا القول وحكاه الشعبي والاثمة عن عمر ومن ذكرنا قولهم، ولا يصح اعتبارالولاء بالمال لان الولاء لا يورث بدليل أنه لا برث منه ذوو الفروض وأنما يورث به فينظر أقرب الناس إلى سيده من عصباته يوم موت العبد والمعتق فيكون هو الوارث المولى دون غيره كا أن السيد او مات في تلك الحال ورثه وحده فاذا خلف ابن مولاه وابن ابن مولاه فماله لابن مولاه وأبن ابن مولاه وأبن ابن مولاه فماله بينهم على عددهم لكل واحد عشره لا بهم يرثون جدهم كذلك ، ولو خلف السيد ابنه وابن ابنه فمات ابنه بعده عن ابن ثم مات عتيقه فميراثه بين ابني الابن نصفين ، وفي قول شريح هو لابن الابن الذي بعده عن ابن ثم مات عتيقه فميراثه بين ابني الابن نصفين ، وفي قول شريح هو لابن الاب وإن لم كان حيا عند موت ابنه ، وإن مات السيد عن أب من أب وابن أخ من أبوبن فهات الاب وإن لم عن ابن ثم مات العتيق فماله لابن الأخ من الابوين وفي قول شريح هو لابن الاخ من الاب وإن لم عن ابن ثم مات العتيق فماله لابن الأخ من الابوين وفي قول شريح هو لابن الاخ من الاب وإن لم يخلف عصبة من نسب مولاه فاله لمولى مولاه ثم لاقرب عصباته ثم لمولى مولاه فاذا انقرض عصبانه وموالي الموالي وعصباتهم فماله لبيت المال

﴿ مسئلة ﴾ قال (ومن اعتق عبدا فولاؤه لابنه وعقله على عصبته)

هذه المسئلة محمولة على أن المعتق لم يخلف عصبة من نسبه ولا وارثا منهم إذ لو خلف وارثا من

<sup>(</sup> فصل ) فان كانت المسئلة بحالها الا أن مكاتب الابن بنت فاشترت أباها عتى عليهاوجر اليهاولاء أخها فاذا مات الاب فلا بنتيه الثلثان بالنسب والباقي لمعتقه بالولاء فان ماتت التي لم تشتره بعدذلك فمالها لاختها نصفه بالنسب و نصفه بأنها مولاة أبيها، ولو ماتت التي اشترته فلا ختها النصف والباقي لموالي أمها فان اشترت البنتان أباهما نصفين عتى عليهما وجر الى كل واحدة نصفولاء أختها فاذا مات الاب فماله بين بنتيه بالنسب والولاء فان ماتت احداهما بعد ذلك فلا حتها النصف بالنسب و نصف الباقي بما جر الاب اليها من ولاء نصفها فصار لها ثلاثة أرباع مالها والربع الباقي لمولى أمها ، فان كانت احداهما

نسبه أو عصبته كانوا أحق بميرائه وعقله من عصبات مولاه وولده فليس في ذلك اشكالى ، وإذا لم يخلف الابن مولاه وعصبة مولاه فاله لابن مولاه لانه أقرب عصبات المعتق وعقله أن جنى جناية على عصبة مولاه إن كان المعتق امرأة لما روى ابراهيم قال : اختصم علي والربير في مولى صفية فقال علي مولى عتي وأنا أعقل عنه ، وقل الزبير مولى أمي وأنا أرثه فقضى عمر الزبير بالميراث وقضى على علي بالعقل . ذكر هذا الامام أحمد ورواه سعيد في السنن وغيره وهي قضية مشهورة ، وعن الشعبي قال قضى بولاه صفية للزبير دون العباس وقضي بولاه أم هاني الجعدة بن هبيرة دون على ، ولا يمتنع كون العقل على العصبة والميراث لغيره كما قضى النبي عَلَيْكِ عمرات التي قتات هي وجنينها لبنيها وعقلها على العصبة

وقا. روى زياد بن أبي مربم أن امرأة اعتقت عبداً لها ثم توفيت وتركت ابنا لها وأخاها م توفي مولاها من بهدها فأتى أخو المرأة وابنها رسول الله عليه السلام ه ميراثه لابن المرأة » فقال أخوها لو جر جريرة كانت علي ويكون ميراثه لهذا قال نعم ، وأعا هملنامسئلة الحرقي على مااذا كان المعتق امرأة لان الاخبار التي رويناها أعا وردت فيها ولان المرأة لانعقل وابنها ليس من عشيرتها فلا تعقل عن معتقه عنها وعقل عنها عصباتها من عشيرتها ، أما الرجل المعتق فانه يعقل عن معتقه لانه عصبة من أهل العقل ويعقل ابنه وأبوه لانهما من عصباته وعشيرته فلا يلحق ابنه في نفي العقل عنه بابن المرأة والله أعلم

( فصل ) فان كان المولى حيا وهو رجل عاقل موسر فعليه من العقل وله الميراث لانه عصبة معتقه ، وإن كان صبياً أو امرأة أو معتوهاً فالعقل على عصباته والميراث له لانه ليس من أهل العقل فأشبه مالو جنوا جناية خطأ كان العقل على عصباتهم ولو جنى عليهم كان الارش لهم

(فصل) ولا يُرث المولى من أسفل (١) مهتمة في قول عامة أهل العلم وحكي عن شريح وطاوس أنهما ورثاه لما روى سعيد عن سفيان عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلا توفي على عهد رسول الله ويُطالق وليس له وارث الاغلام له هو أعتمه فأعطاه رسول الله ويُطالق ميراثه قال الترمذي هذا حديث حسن وروي عن عمر نحو هذا

ولنا قول النبي عَلِيْكِيْنِ ﴿ انْمَا الْوَلَاءُ لَمَنْ أَعْنَى ۗ وَلَانَهُ لَمْ يَنْهُ عَلَيْهُ فَلْم يَرَنَّهُ كَالاَّ جَنِي واعطاء النبي

ماتت قبل أيها فالها له ثم إذا مات الاب فالباقية نصف ميراث أبيها لكونها بنته و نصف الباقي وهو الربح لكونها مولاة نصفه يبقى الربع لموالي البنت التي ماتت قبله فنصفه لهذه البنت لانها مولاة نصف أختها صار لها سبعة أثان ميرانه ولمولى الام الميتة الهن ذان ماتت البنت الباقية بعدها فمالها لمواليها نصفه لموالي أمها ونصفه لموالي أختها الميتة وهم أختها ومولى أمها فنصفه لمولى أمها وهو الربع والربع الباقي يرجع إلى هذه الميتة فهذا الجزءدائر لانه خرج من هذه الميتة ثم داراليها ففيه الوجهان اللذان ذكر ناهما وها تان المسئلتان أصل في دور الولاء وفيها أقوال شاذة سواهما وهذا أصح ما قيل فيها ان شاء البة تعالى

(۱) في نسخة من أصل معنقه وَلَيْكِيْنِهُ لَهُ قَضِيةً فِي عَيْنِ مُحْمَلُ أَنْ يَكُونَ وَارْثَا بِجُهُ غَيْرِ الْاعْتَاقُ وَتَكُونَ فَائدة الحَدَيْثُ أَنْ اعْتَاقُهُ لَهُ لَمْ يَنْعُهُ مَيْرِ اللهُ وَمُحْتَمِلُ أَنْهُ أَعْطَاهُ وَصَلَةً وَتَفْضَلَاءُ إِذَا ثَبْتُ أَنْهُ لَا يُرْبُهُ فَلَايُعْقُلُ عَنْهُ وَقَالَ الشَّافِي فِي القَدِيمِ لَمُ عَنْهُ يَعْمُ عَنْهُ عَنْهُ لَا يَعْمُ عَلَيْهِ فَجَازُ انْ يَغْرِمُ عَنْهُ

ولنا أن العقل على العصبات وليس هذا منهم وماذكره لاأصل له وينعكس كسائر العاقلة فانه لم ينهم عليه ويعقلون عنه وينتقض بما إذا قضى انسان دين آخر فقد غرم، نه ولا يعقل

(فصل) فان أسلم الرجل على يدي الرجل لم ير أه بذلك في قول عامة أهل العلم منهم الحسن والشعبي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي، وقد روي عن أحمد رحمه الله رواية أخرى أنه ير نه وهو قول اسحاق وحكي عن ابراهيم أن أنه ولاؤه ويعقل عنه وعن ابن المديب ان عقل عنه ور أه وان لم يعقل عنه لم ير أه وعن عر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما أنه ير أه وان لم يواله لما روى واشد بن سعد قال: قال رسول الله ويسيسية وهن أسلم على يديه رجل فهو مولاه ير أنه ويدي عنه ي رواه سعيد وقال أيضا حدثناه عيسى بن يوئس أننا معاوية بن يجبى الصدفي عن القاسم السامي عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ويسلم على يديه رجل فله ولاؤه ، وروى باسناده عن يميم الداري أنه قال يارسول الله ما المناس بمحياه ومماله ، قال يارسول الله ما المناسم على يديه الرجل من المسلمين فقال هو أولى الناس بمحياه ومماله ، وواه أبو داود والترمذي وقال لا أظنه متصلا

و لنا قول الذي وَ الله على الولاء لمن اعتق ولان أسباب التوارث غير موجودة فيه وحديث واشد مرسل وحديث معاوية فيه أمامة بن يحبى الصدفي وهو ضعيف وحديث تميم تكلم الترمذي فيه (فصل) وان عاقد رجل رجلا فقال عاقدتك على أن ترثني وأرثك وتعقل عني واعتل عنك فلا حكم لهذا العقد ولا يتعلق به ارث ولاعقل ، وبه قال الشافعي وقال الحكم وحماد وأبو حنينة هو عقد صحيح ولكل واحد منهما أن يرجم عنه ما لم يعقل واحد عن الآخر فاذا عقل عنه لزم ويرثه إذا لم يخلف ذا رحم النوله تعالى (والذبن عقدت أيمانكم فا توهم نصيبهم) ولان هذا كالوصية ووصية الذي لاوارث له مجميع ماله جائزة .

فان اشترت الابنتان أباهما ثم اشترى أبوها هو والكبرى جدها ثم مات الاب فماله بينهم أثلاثاً ثم إذا مات الجد وخلف ابنتي ابنه فلها الثلثان وللكبرى نصف الباقي لكونها مولاة نصفه ببقى السدس لموالي الاب لأنه مولى نصف الجد وهما ابنتاه فيحصل للكبرى ثلث المال وربعه وللصغرى ربعه وسدسه فان كانت مجالها فاشترت الكبرى وأبوها أخاهما لابيهما فالجواب فيها كالتي قبلها

(فصل) فان اشترى ثلاث بنات أمها بهن معتقات أباهن أثلاثا عتق عليهن وجر الى كل واحدة ثاث ولاء أخبها فان مات الاب كان ماله بينهن أثلاثاً بالنسب والولاء، فان ماتت احداهن بعده كان لاختيها الثاثان بالنسب وثلثا ما بقي بالولاء والباقي لموالي أمها و تصح من تسعة، ولو ماتت احداهن ثم مات

ولنا قول النبي عَلَيْكِيْرَةِ ﴿ إِنَمَا الولا ، لمن أعتى ، ولان أسباب التوارث محصورة في رحم ونكاح وولا ، وليس هذا منها والآية ونسوخة بآية الميراث والذك لايرث مع ذي رحم شيئا قال الحسن نسختها (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) وقال مجاهدة آتوهم نصيبهم من العقل والنصرة والرفادة وليس هذا بوصلة لان الوصي لا يعقل فله الرجوع وهذا عندهم مخلافه

فصل) واللقيط حركً ولا، عليه في قول الجهور وفقها، الامصار، وروي عن عمر أن ولا. للمتقطه وبه قال الليث واسحاق وعن ابراهيم ان نوى أن يرث منه فذاك وقد روي عن النبي والله المتقطة وبه قال الله مواديث لفيطها وعتيقها وولدها الذي لاعنت عليه »

ولنا قول النبي عَلَيْكَ « إنما الولاء لمن أعتى » ولانه ليس بقرابة ولاعتبق ولاذى نكاح فلايوث كالأجنبي والحديث فيه كلام:

الاب قسم ماله على سبعة وعشرين لها الثلثان بالنسب وثلثا ما بقي بالولاء ويبقى التسع وهو حصة الميتة فلها ثلثاه لان لها ثاثي ولائها ولموالي أمها السدس والسدس الباقي للميتة قباما لان لها ثلث ولائها أيضا فيكون هذا السدس بين مولى أم الميتة الاولى والأختين على ثلاثة فاضرب ستة في ثلاثة تكن عمانية عشر لموالي أم الميتة الاولى ثلاثة سمم للحية وسمم لموالي أمها وسهم يعود إلى الميتة الثانية لان لها ثلث ولائها فهذا هو السهم الدائر لانه خرج من الثانية الى الاولى ثم رجع اليها



# كتاب الوديعة

## ( مسئلة ) قال ( وليس على مودع ضمان اذا لم يتعد )

وجملته أن الوديمة أمانة فاذا تافت بغير تفريط من المودع فليس عليه ضمان سوا. ذهب معها شيء من مال المودع أو لم يذهب. هذا قرل أكثر أهل العلم روي ذلك عن أبي بكر وعلي وابن مسمود رضي الله عنهم وبه قال شربح والنخبي ومالك وأبر الزناد والثوري والاوزاعي والشانبي وأصحاب الرأي. وعن أحمد رواية أخرى : إن ذهبت الوديعة من بين ماله غرمها لما روي عن عربن الخطاب رضي الله عنه أنه ضمن أنس بن مالك وعيمة ذهبت من بين ماله عقل القاضي والاولى أصح لان الله

### (باب الوديعة)

والاصل فيها الـكتاب والسنة والاجهاع. أما الـكتاب فقول الله تعالى ( ان الله يأمركم أن تؤدوا الا مانات الى أهلها ) وقوله تعالى ( فان أمن بضكم بعضاً فلبؤد الذي اؤتمن أمانته ) وأما السنة فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « أد الامانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وروي عنه عليه الصلاة والسلام أنه كانت عنده ودائع فلما أراد الهجرة أودعها عند أم أبمن وأمر عليا أن يردها على أهلها ، وأما الاجهاع فأجمع علماء كل عصر على جواز الايداع والاستيداع والعبرة تقنضيها لحاجة الناس اليها فانه يتعذر على جميعهم حفظ أموالهم بأنفسهم

تعالى سهاها أمانة والضمان ينافي الامانة ، ويروى عن عرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي والتيالية قال ه ليس على المستودع ضمان » ويروى عن الصحابة الذين ذكر ناهم ولان المستودع مؤة ن فلا يضمن ماتلف من غير تعديه و تنريطه كالذي ذهب مع ماله ولان المستودع أنما مجفظها لصاحبها متبرعا من غير نفع يرجع عليه فلو لزمه الضمان لامتنع الناس من قبول الودائع وذلك مضر لما ببناه من الحاجة اليها وما روي عن عر محول على التنريط من أنس في حفظها فلا ينافي ماذكر نا ، فأما إن تعدى المستودع فيها أو فرط في حفظها نتلفت ضمن بغير خلاف نعلمه لانه متلف الماغيره فضمنه كما لو أتلفه من غير استيداع فيها أو فرط في حفظها نتلفت ضمن بغير خلاف نعلمه لانه متلف الماغيره فضمنه كما لو أنا ضاء فن لها لم يضمن وفصل ) إذا شرط رب الوديعة على المستودع ضمان الوديعة فقبله أو قال أنا ضاء في لما لما فسرقت فلاشيء عليه وكذلك كل ماأصله الامانة كالمضاربة ومال الشركة والرهن والوكالة وبهذا قال الثوري والشافعي وإسحاق وابن المنذر وذلك لانه شرط ضمان ما يتلف في يد مالكه

﴿ مسئلة ﴾ قال ( فان خلطها عاله وهي لا تتميز أو لم يحفظها كما يحفظ ماله أو أودعها غيره فهو ضامن )

في هذه المسئلة ثلاث مسائل (إحداهن) ان المستودع إذا خلط الوديمة بما لمنتميز منه من ماله أو مال غيره ضمنها سواء خلطها بمثلها أو دونها أو أجود من جنسها أر غير جنسها مثل أن يخلط دراهم بدراهم أو دهنا بدهن كالزيت بالزيت أو السمن أو بغيره وبهذا قال الشافعي واصحاب الرأي وقال ابن القاسم ان خلط دراهم بدراهم على وجه الحرز لم يضمن ، وحكي عن مالك لا يضمن الا أن يكون دونها لانه لا عكنه ردها إلا ناقصة

ولنا أنه خلطها بماله خلطا لا يتميز فوجب أن يضمنها كما او خلطها بدونها ولأنه إذا خلطها بما لا يتميز فقد فوت على نفسه امكان ردها فلزمه ضائها كما او ألقاها في لجة بحر، وان أص، صاحبها

ويحتاجون الى من يحفظها لهم والوديعة فعيلة من ودع الشيء اذا نركه أي هي متروكة عندالمودع واشتقاقها من السكون يقالودع يدع فيكانها ساكنة عند المودع مستقرة وقيل هي مشتقة من الحفظ والدعة فكانها في دعة عند المودع وقبولها مستحب لمن يعلم من نفسه الامانة لان فيه قضاء حاجة أخيه المؤمن ومعاونته وهي عقد جائز من الطرفين متى أراد المودع أخذ وديعته نزم المستودع ردها للآية وان ردها المستودع على صاحبها لزمه القبول لان المستودع متبرع بامساكها فلا يلزمه التبرع في المستقبل (مسئلة) (وهي أمانة لا ضمان عليه فيها الا أن يتعدى وان تلفت من بين ماله لم يضمن في أصح الروايتين) وجملة ذلك أن الوديعة أمانة اذا تلفت من غير تعد ولا تفريط من المودع فليس عليه الروايتين) وجملة ذلك أن الوديعة أمانة اذا تلفت من غير تعد ولا تفريط من المودع فليس عليه (المغنى والشرح الكبير)

بخلطها عاله أو بغيره ففعل ذلك فلا ضان عليه لأنه فعل ماأمر به فكان نائباً عن المالك فيه ، وقد نقـل مهنا عن أحد في رجل استودع عشرة دراهم واستودعه آخر عشرة وأمراه أن بخلطها فحلطها فضاعت الدراهم فلا شيء عليه فان امره أحدهما بخلط دراهم ولم يأمره الآخر فعليه ضان دراهم من لم يأمره دون الاخرى ، وان اختلطت هي بغير تنريط منه فلا ضمان عليه لأنها أو تلفت بذلك لم يضمن فخلطها أولى وان خلطها غيره فالضمان على من خلطها لان العدوان منه فالضمان عليه كما أو أتلفها

(المسئلة الثانية) إذا لم محفظها كما يحفظ ماله وهو أن يحرزها بحرز مثلها فانه يضمنها، وحرز مثلها يذكر في باب القطع في السرقة وهذا اذا لم يعين له المودع ما محفظها فيه فان عين له لزمه حفظها فيا أمره به سواء كان حرز مثلها أو لم يكن ، وان أحرزها بمثله أو أعلى منه لم يضمنها ، ويتخرج أن يضمنها اذا فعل ذلك من غير حاجة

(المسئلة الثالثة) إذا أودعها غيره ولها صورتان [إحداهما] أن يودعها غيره لغير عذر فعليه الضان بغير خلاف في المذهب وهو قول شريح ومالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابه واسحاق، وقال أبن أبي ليلي لاضمان عليه لان عليه حفظها واحرازها وقد احرزها عندغيره وحفظها به ولانه مجفظ ماله بايداعه فاذا أودعها فقد حفظها بما مجفظ به ماله فلم يضمنها كما لوحفظها في حرزه

و لذا أنه خالف المودع فضمنها كالونهاه عن ابداعها وهذا صحيح فانه أمره بحفظها بنفسه ولم برض لهاغيره، فاذا ثبت هذا فان له تضمين الاول وليس الاول الرجوع على الثاني لا نه دخل معه في المقدعلى انه أمين له لاضمان عليه 6 وان أحب المالك تضمين الثاني فذكر القاضي انه ليس له تضمينه في ظاهر كلام أحمد لا نه ذكر الضمان علي الاول فقط وهذا مذهب أبي حنيفة لا نه قبض قبض أموجبا الضمان على الاول فلم وجب ضمانا آخر و فارق القبض من الفاصب فانه لم بوجب الضمان على الفاصب الما لم نافاصب عوهذا لانه قبض مال غيره على وجه لم يكن له قبض ولم يأذن له مالكه فضمنه كالقابض من الفاصب عوهذا مذهب الشانعي عوذكر أحمد الضمان على الاول لا ينفي الضمان عن الثاني كما أن الضمان يازم الفاصب

ضمان سواه ذهب معهاشيء من مال المودع أو لم يذهب هذا قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن أبي بكر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وبه قال شريح والنخي ومالك وأبو الزناد والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وعن أحمد رواية ان ذهبت الوديعة من بين ماله ضمنها لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه ضمن أنس بن مالك وديعة ذهبت من بين ماله قال الفاضي والاول أصح لان الله تعالى سهاها أمانة والضمان ينافي الامانة وروى الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ليس على المودع ضمان » ولان المستودع انما محفظها لصاحبهامتبرها من غير نفع يرجع اليه فلو لزمه الضمان لامتنع الناس من الاستيداع وذلك مضر لما بيناه من الحاجة اليها وما روي عن عمر محمول على التفريط من انس في حفظها فلا ينافي ما ذكرناه فان تعدى المودع فيها

ولا ينفي وجوبه على القابض منه فعلى هذا يستقر الضان على الاول فان ضمنه لم يرجع على أحد وإن ضمن الثاني يرجع على الاول وهذا القول أشبه بالصواب وما ذكرنا القول الاوللاأصل له مهومنتقض عا إذا دفع الوديعة إلى انسان عارية ، أو هبة ، أو وديعة لنفسه ، فأما إن دفع الوديعة إلى من جرت عادته بحفظها له من أهله كامرأته وغلامه لم يضمن نص عليه احمد ، وهو قول أبي حنيفة ، وقال الشافعي يضمن لانه سلم الوديعة إلى من لم برض به صاحبها فضمها كما لو سلم االى أجنبي

ولنا أنه حفظها بما يحفظ به ماله فأشبه مالو حفظها بنفسه وكما لودفع الماشية الى الراعي أو دفع البهيمة

الى غلامه ليسقبها ويفارق الأجنى فان دفعها اليه لايعد حفظاً منه

(الصورة الثانية) إذا كان له عدر مثل ان أراد سفراً أو خاف عليها عند نفسه من حرق أو غرق أو غيره فهذا إن قدر على ردها على صاحبها أو وكيله في قبضها لم يجز له دفعها إلى غيره فان فعل ضمنها لانه دفعها الى غير مالكها يفير اذن منه من غير عدر فضمنها كا لو أودعها في الصورة الاولى فمنها لانه متبرع بلمساكها ولا وكيله فله دفعها الى الحاكم سواء كان به ضرورة الى السفر أو لم يكن لانه متبرع بلمساكها فلا يلزمه استدامته عوالحاكم يتوم مقام صاحبها عند غيبته عوان أودعها مع قدرته على الحاكم ضمنها لان غير الحاكم لاولاية له ويحتمل أن يجوز له ايداعها لانه قديكون أحفظ لها وأحب الى صاحبها وان لم يقدر على الحاكم فأودعها ثفة لم يضمنها لانه موضع حاجة و وذكر القاضي أن ظاهر كلام احمد أنه يضمنها ثم تأول كلامه على أنه أودعها من غير حاجة او مع قدرته على الحاكم وان دفتها في موضع وأعلم بها ثقة يده على الموضع وكانت مما لا يضرها الدفن فهو كايداعها الحاكم وان دفتها في موضع وأعلم بها ثقة يده على الموضع وكانت مما لا يضرها الدفن فهو كايداعها عنده وان لم يعلم بها أحداً ضمنها لانه فرط في حفظها فانه لا يأمن أن يموت في سهده وان اعلم بها غير ثقة صاحبها وربما نسي مكانها أو أصابه آفة من هدم أو حرق أو غرق فقضيع وان اعلم بها غير ثقة ضمنها لانه ربما أخذها وان أعلم بها ثقة لا يدله على المحكان فقد فرط لانه لم يودعها اياه ولا يقدر ضمنها لانه ربما أخذها وان أعلم بها ثقة لا يدله على المحكان فقد فرط لانه لم يودعها اياه ولا يقدر ضمنها لانه ربما أخذها وان أعلم بها ثقة لا يدله على المحكان فقد فرط لانه لم يودعها اياه ولا يقدر

أو فرط في حفظها ضمنها بغير خلاف علمناه لأنه متلف لمال غيره فضمنه كما لو أتلفه من غير استيداع (فصل) فان شرط المودع على المستودع ضان الوديعة فقبله أوقال أنا ضامن لها لم يضمن قال أحد في المودع اذا قال أنا ضامن فسرقت فلا شيء عليه وكذلك كل ما أصله الامانة كالمضاربة ومال الشركة والرهن والوكالة وبه قال الثوري واستحاق وابن المنذر وذلك لانه شرط ضان ما لم يوجد سبب ضانه فلم يلزمه كما لو شرط ضان ما يتلف في يد مالك

(مسئلة ) ( ويلزمه حفظها في حرز مثلها )

اذا اودع وديعة ولم يعين المودع له موضعاً لها فان المودع يلزمه مفظها في حرز مثاماً كما يحفظ ماله وحرز مثلها يذكر في باب القطع في السرقة فان لم يحفظها في حرز مثلها يذكر في باب القطع في السرقة فان لم يحفظها في حرز مثلها ضمنها لانه فرط فيها فان وضعها

( فصل ) وإن أراد السفر مها وقد نهاه المالك عن ذلك ضمنها لانه مخالف لصاحبها وإن لم يكن نها. لـكن الطريق مخوف أو البلد الذي يسافر اليه مخوف ضمنها لانه فرط في حنظها وان لم يـكن كذلك فله السفر مها

نص عليه أحمد سواء كان به ضرورة الى السفر أو لم يكن ، ويهذا قال أبو حنيفة ، وقال الشانعي ان سافر بها مع القدرة على صاحبها أو وكيله أو الحاكم أو أمين ضمنها لانه يسافر بها من غيرضرورة

أشيه مالو كان السفر مخوفا.

ولنا أنه نقلها الى موضع مأمون فلم يضمنها كما لو نقلها في البلد ولانه سافر بها سفراً غير مخوف أشبه ما او لم مجد أحداً يتركها عنده ويقوى عندي أنه متى سافر بها مع القدرة على ما لكما أو نائبه بغير اذنه فهو مفرط عليه الضمان لانه ينوت على صاحبها امكان استرجاعها ومخاطر بها فان النبي عَلَيْكُنَّةُ قال : ﴿ أَنَ الْمُسَافَرُ وَمَالُهُ لَعَلَى قُلْتَ الْا مَا وَتَى اللَّهُ ﴾ أي على هلاك ولا يلزم من الاذن في امسا كها على وجه لا يتضمن هذا الخطر ولا ينوت امكان ردها على صاحبها الاذن نها يتضمن ذلك فاما مع غيبة المائك ووكيله فله السفر بها اذا كان أحنظ لها لانه وضع حاجته فيختار فعل مافيه الحظ

( نصل ) وان حضره الموت فحكه حكم السفر على ما مضى من أحكامه الا في أخذها معه لان كل واحد منها سبب لخروج الوديمة عن بده .

﴿ مسئله ﴾ قال ( وان كانت غلة فخلطها في صحاح او صحاحا فخلطها في غلة فلاضمان عليه )

يهني بالغلة المسكسرة اذ خلطها بصحاح من ماله أو خلط الصحاح بالمسرة لم يضمنها لانها تتميز منها فلا يعجز بذلك عن ردها على صاحبها فلم يضمنها كما او تركها في صندوق وفيه أكياس له . ومهذا قال الشافعي ومالك ولا نعلم فيه اختلافا ، وكذلك الحكم أذا خلط دراهم بدنانير، وبيضا بسود ، وقد حكى عن احمد فيمن خلط دراهم بيضا بسود يضمنها واهله قال ذلك لكونها تمكنسب منها سواداً أو يتنير اونها نتنقص قيمتها فان لم يكن فيها ضرر فلاضان عليه والله تعالى أعلم

في حرز مثلها ثم نقلها عنه ألى حرزمثلها لم يضمنها سواء نقلها الىمثل الاول أو دونه لان صاحبها رد حفظها الى رأيه واجهَّاده واذِن له في احرازها بما شاء من احراز مثلها ولهذا لو تركها في الثاني اولا لم يضمنها فكذلك اذا نقلها اليهولوكانت العين في بيت صاحبها فقال لرجل احفظها في موضعها فنقلها عنه من غير خوف ضمنها لانه ليس بمودع أنما هو وكيل في حفظها رليس له اخراجها من ملك صاحبها ولا من موضع استأجره لها الا ان يخاف عليها فعليه اخراجها لانه مأمور بحفظها وقد تعين حفظها في اخراجها ويعلم أن صاحبها لوحضرفي هذه الحال اخرجها ولانه مأمور بحفظها علىصفة فاذا تعذرت الصفة لزمه حفظها بدونها كالمستودع اذا خاف عليها ﴿ مسئلة ﴾ قال ولو أمره ان يجملها في منزل فاخرجها عن المنزل لفشيان نار أو سيل أو شيء الغالب منه البوار فلاضمان عليه )

وجملة ذلك أن رب الوديعة اذا أم المستودع بخفظها في مكان عينه فحفظ فيه ولم يخش عليها فلا ضمان عليه بغير خلاف لانه ممثثل لامره غير مفرط في ماله وان خاف عليها سيلا وتوى ، يمنى هلا كا ، فأخرجها منه الى حرزها فتلفت فلا ضان عليه بغير خلاف أيضًا لأن نقلها في هــنـه الحال تمين حفظا لها وهو مأمور محفظها وان تركها مع الخوف فتلفت ضمنها سواء تلفت بالام الخوف أو بغيره لانه فرط في حفظها لان حفظها نقلها وتركها تضييع لها وان لم يخف عليها فنقلها عن الحرز الى دونه ضمنها لانه خالفه في الحفظ المأمور به وان نقلها الى دونه عند الخوف عليها نظرنافان أمكنه احرازها بمثله أو أعلى منه ضمنها أيضا لتنريطه وان لم يكنه احرازها الا بما دونه لم يضمنها لان احرازها بذلك أحفظ لهامن تركدوليس في وسعه سواه وان نقلها الى مثل ذلك الحرز لفير عذر فقال القاضي لا يضمنها وهومذهب الشافعي لان تنييده بهذا الحرزية تضي ماهومثله كن اكتوى أرضالزرع حنطة فلهزرعها وزرع مثلها في الضرر ويحتمل كلام الخرقي لزوم الضان لان الامر بشي ويقتصي تعيينه فلا يعدل عنه الابدايل وان نقلها إلى أحرز منه كان حكمه حكم مالو أخرجها الى مثله فان نهاه عن إخراجها من ذلك المكان فالحسكم فيه كما او أمره بتركها فيه ولم ينهه عن اخراجها منه إلا في أنه إذا خاف عليها فلم يخرجها حتى تلفت ففيه وجهان أحدهما يضمن لماذكر نافي التي قبلها والثاني لايضمن لانه ممتثل لقول صاحبها وفي أنه إذا أخرجها لفيرعذر ضمنها سواء أخرجهاإلى ثله أودونه أونوقه لانهخالف صاحبها لغير فائدة وهذا ظاهر كلامالشافعي وقال الوحنيفة أن نهامعن نقلها من بيت فنقلها إلى بيت آخر من الدارلم يضمن لأن البيتين من دار واحدة حرز واحد وطريق أحدهما طريق الآخر فأشبه ما او نقلها من زاوية إلى زاوية وان نقلها من دار إلى دار أخرى ضمن

<sup>﴿</sup> مسئلة ﴾ ( وان عين صاحبها حرزاً فجعلها في دونه ضمن )

وجملة ذلك أن المودع أذا أمر المستودع بحفظها في مكان عينه فحفظها فيه ولم يخش عليها فلا ضان عليه بغير خلاف لانه ممنثل غير مفرط وأن أحرزها في دونه ضمن لانه مخالف ولان صاحبها لم يرضه مسئلة في ( وأن أحرزها في مثله أو فوقه لم يضمن ) وكذلك أن نقابه الى مثل ذلك ألحرز لغير حاجة هذا قول القاضي وهو مذهب الشافعي لان تقييده بهذا ألحرز يقتضي ماهو مثله كمن أكتري أرضا لزرع الحنطة فله زرعها وزرع مثلها في الضرر ولان من رضي حرزاً رضي مثله أو فوقه وقيل يضمن ويحتمله كلام الحرقي لان الامر بشيء يقتضي تعينه فلا يعدل عنه ألا بدليل وأني نقابها إلى أحرز منه فهو كما لو نقلها إلى مثله وأن فعله لحاجة لم يضمن لما نذكره

ولنا أنه خالف أمر صاحبها بما لامصلحة فيه فيضمن كما لونقابها من دار إلى دار وليس مافرق به صحيحا لان ثبوت الدار مختلف فمنها ما هو أقرب إلى الطريق أو إلى موضع الوقود أو إلى الانهدام أو أسهل فتحا أو بابه أسهل كسراً أو أضعف حائطا أوأسهل نقبا او لكون المالك يسكن به أويسكن في غيره وأشباه هذا مما يؤثر في الحفظ أو في عدمه فلا يجوز تفويت غرض رب الوديعة من تعيينه من غير ضرورة ، وإن خاف عليها في موضعها فعليه نقلها فان تركها فتلفت ضمنها لان نهي صاحبها عن إخراجها إنما كان لحفظها وحفظها ههنا في إخراجها فأشبه مالو لم ينه عن إخراجها فال تخرجها من غير خوف ضمنها وان أخرجها عندخو فه عليها أو تركها فلاكنور جها من غير خوف ضمنها وان أخرجها عندخو فه عليها أو تركها فلا يضمنها لامتثاله أمر صاحبها مع خوف الهلاك نص فيه و تصريح به فيكون مأذونا في تركها في تلك الحال فإ يضمنها لامتثاله أمر صاحبها كا اوق ل له اتلفها ولا يضمن إذا أخرجها لانه زيادة خير وحفظ فلم يضمن به كالو قال له اتلفها فلم يتافها حتى تلفت

( فصل ) وان أودعه وديعة ولم يهين له موضع احرازها فان المودع يحفظها في حرز مثلها أي موضع شاء فان وضعها في حرز ثم نقلها عنه إلى حرز مثلها لم يضمنها سواء نقلها إلى مثل الاول أو دونه لان ربها رد حفظها الى رأيه واجتهاده وأذن له في احرازها بما شا، من إحراز مثلها ولهذا لو تركها في هذا الثاني أولا لم يضمنها فكذلك إذا نقلها اليه ، ولو كانت المين في بيت صاحبها فقال لرجل احفظها في موضعها فنقلها عنه من غير خوف ضمنها لانه ايس بمودع الما هو وكيل في حفظها وايس له إخراجها من ملك صاحبها ولا من موضع استأجره لها إلا أن مخاف عليها فعليه اخراجها لانه مأمور محفظها وقد تعين حفظها في إخراجها ويعلم أن صاحبها او حضر في هذه الاحوال لاخرجها ولانه مأمور محفظها على صفة فاذا تعذرت الصفة لزمه حفظها بدونها كالمستودع إذا خاف عليها

و فصل ) إذا أخرج الوديعة المنهى عن إخراجها نتلفت وادعى أنه أخرجها لفشيان نار اوسيل أو شيء ظاهر فأنكر صاحبها وجوده فعلى المستودع البينة أنه كان في ذلك الموضع ما ادعاه لان هذا

<sup>﴿</sup> مسئلة ﴾ وان نهاه المالك عن اخراجها فاخرجها لفشيان شيء الغالب منه التوى لم يضمن وان تركها فتلفت ضمنهاوان أخرجها لغير خوف ضمن )

اذا بها المالك عن اخراجها من ذلك المكان فالحكم فيه حكم مالولم ينهه على ماذكر نامن الخلاف فيه فان اخرجها الشيء الغالب منه التوى مثل ان خاف عليها بهبا أو هلاكا لم يضم بالا به غير مفرط في حفظها لان حفظها نقابها و تركها تضييع لها وان نقابها في هذه الحال الى دون الحرز فان المكنه احر ازها في مثله اوا على منه ضمنها لتفريطه وان لم يكنه لم يضمن لان احرازها بذلك احفظ لها وليس في وسعه سوّاه وان تركها فتلفت ضمن سواء تلفت بالا مركا تضميع لها وفيه وجه آخر انه لا يضمن لانه امر صاحبها اشبه ما لو قال لا يخرجها وان خفت عليها فان اخرجها لغيرخوف ضمن سواء اخرجها امتثل امر صاحبها اشبه ما لو قال لا يخرجها وان خفت عليها فان اخرجها لغيرخوف ضمن سواء اخرجها

مما لانتمذر إقامة البينة عليه لانه أمر ظاهر فاذا ثبت ذلك كان القول قوله في التلف مع بمينه ولا محتاج إلي بينة لانه تتعذر إقامة البينة فلم يطالب بهاكا لوادعى التلف بأمر خني وهذا قول الشافعي والحدكم في إخراجها من الجريطة والصندوق حكم اخراجها من البيت على مامضى من التفصيل فيه

( فصل ) ولو أمره أن يجملها في منزله فهركها في ثيابه وخرج بها ضمنها لأن البيت أحرز لها ، وان جاءه بها في السوق فقال احفظها في بيتك فقام بها في الحال فتلفت فلا ضمان عليه ، وان تركها في دكانه أو ثيابه والم محملها إلى بيته مع إمكانه نتلفت ضمنها لان بيته أحرز لها هكذا قال أصحابنا، ويحتمل أنه متى تركها عنده إلى وتت مضيه إلى منزله في العادة فتلفت لريضمهم الان العادة أن الانسان إذا أودع شيئًا وهو في دكانه أمسكه في دكانه أوفي ثيابه إلى وقت مضيه الى منز له فيستصحبه معهوالمودع عالم مذه الحالة راضها واوام برضها اشرطعليه خلافها وأمره بتعجيل حملها فاماأن يقبلها مهذاالشرطأو مردها وان قال اجعلها في كك فجعلها في جيبه لم يضمم الان الجيب أحرز لهالانه أعار عانسي فيسقط الشيء من كه مخلاف الجيب وان قال اجملها في جيبك فتركها في كهضمها لذلك وانجملها في يده ضمن أيضا كذلك وانقال اجعلها في كك قبر كهافي يد وففيه وجهان أحدهما يضون لان سقوط الشيء من اليدمم النسيان أكثر من سقوطه من المكروالثاني لا يضمن لان اليد لا يتسلط عليها الطرار بالبط والحمكم بخلافه ولان كل واحد منها أحرز من وجه فيتساويان ولمن نصر الوجه الاول أن يقول متى كان كل واحد منهما أحرز من وجه وجب أن يضمن لانه فوت الوجه المأ ور بالحنظ به وأتى بما لم يؤمر به فضمن لمخالفته وعلى هذا لو أمر بتركما في يده فجعلها في كه ضمن لذلك ، وقال القاضي اليد أحرز عند المغالبة فعلى هذا إن أم بمركها في يده فشدها في كمه عند غير المفالية فلا ضمان عليه ، وإن فعل ذلك عند المغالبة ضمن وإن أمره بشدها في كمه فأمسكها في يده عند المغالبة لم يضمن وان فعل ذلك عند غير المطالبة ضمن وإن أمره محفظها مطلقا فتركها في جيبه أوشدها في كمه لم يضمنها وان تركها في كمه غير مشدودة وكانت خفيفة لايشعر مها إذا سقطت ضمنها لانه مفرط وان كانت ثفيلة يشعر بها لم يضمنها لان هذا عادة

الى مثل الحرز او دونه اوفوقه لانه خالف نص صاحبها لغير فائدة وهذا ظاهر كلام الشافعي وفيه قول آخر انه لايضمن كما لولم يعين له حرزاً وقدذ كرناه وهوقول الفاضي وقال ابوحنيفية ان نهاه عن نقلها من بيت فنقلها الى بيت آخر من الدار لم يضمن لان البيتين من دار واحدة حرز واحد وطريق احدها طريق الآخر فاشبه ما لو نقلها من زواية الى زواية وان نقلها من دار الى دار اخرى ضمن

ولنا انه خالف امر صاحبها بما لامصاحة فيه فيضمن كما لو نقلها من دار الى دار ولا يصح هذا الفرق لان بيوت الدار تختلف فنها ماهو اقرب الى الطريق الرالى الانهدام او الى موضع الوقود او اسهل فتحاً او اضعف حائطاً أو أسهل نقباً او يكون المالك يسكن به أو غيره واشباه هذا مما يؤثر في الحفظ او في عدمه فلا بجوز تفويت غرض رب الوديعة من تعيينه من غير ضرورة

الناس في حفظ أو والهم فان شدها على عضده لم يضمنها لان ذلك أحفظ لها ، وقال الذاضي أن شدها من جانب الجيب لم يضمن وإن شدها من الجانب الآخر ضمنها لان الطرار يقدر على بطها بخلاف ما إذا شدها بما بلي الجيب وهذا يبطل بما إذا تركها في جيبه أوشدها في كه فان الطرار يقدر على بطها ما إذا يضمن وايس امكان احرازها بأحفظ الحرزين مانعا من احرازها بما دونه إذا كان حرزا بمثلها وشدها على العضد حرز لها كيفها كان لان الناس بحرزون به أموالهم فأشبه شدها في الكم وتركها في الجيب واكن لو أمره بشدها على الجيب فشدها من الجانب الآخر ضمن وان أمره بشدها على عضده مطلقا أو امره بحفظها معه فشدها من أي الجيب لم يضمن لانه احرز وان أمره بشدها على عضده مطلقا أو امره بحفظها معه فشدها من أي الجانب كان لم يضمن لانه ممن أه مراكها محرزها بحرزها بحرزها الحرزها وان شدها على وسطه فهو أحرز لها و كذلك ان تركها في بيته في حرزها .

(فصل) وان أمره أن بجهلها في صندوق وقال لاتقفل عليها ولاتنم فوقها فخالفه في ذلك أو قال لاتنفل عليها الا قفلا واحداً فجعل عليها قفلين فلا ضمان عليه ذكره القاضي وهو ظاهر مذهب الشافعي وحكي عن مالك أنه يضمن لانه خالف ربها في شيء له فيه غرض يتعلق بحفظها فأشبه ما لو نهاه عن اخراجها عن منزله فأخرجها لغير حاجة وذلك لان النوم عليها وترك قفلين عليها وزيادة الاحتفاط مها ينبه الاص عليها ويحثه على الجد في معرقتها والاحتيال لاخذها

ولنا أن ذلك إحرز لها فلا يضمن بفعله كما أو أمره بتركها في صحن الدار فتركها في البيت ومهذا ينتقض ما ذكروه .

(فصل) إذا قال اجملها في هذا البيت ولا تدخله أحداً فأدخل اليه قوما فسرقها احدهم ضمنها لانها ذهبت بتعديه ومخالفته وسواء سرقها حال إدخالهم أو بعده لانه ربما شاهد الوديعة في دخوله البيت وعلم موضعها وطريق الوصول البها وان سرقها من لم يدخل البيت فقال القاضي لا يضمن لان فعله لم يكن سببا لانلافها ومجتمل ان يلزمه الضمان لان الداخل ربما دل عليها من لم يدخل ولانها

﴿ مسئلة ﴾ (فان قال لاتخرجها وان خفت عليها فاخرجها عند الخوف أوتركها لم يضمن)

اذًا أخرجها في هذه الحال من غير خوف ضمنها لا نه مخالف شرط صاحبها لغير حاجة وان أخرجها عند خوفه عليها أو تركها لم يضمن إذا تلفت مع خوف الهلاك نص فيه و تصريح به فيكون مأذوناً في تركها في تلك الحال فلم يضمنها لامتثاله امر صاحبها اشبه ما لو اذن له في اللافها ولا يضمن إذا أخرجها لانه زاده خراً وحفظاً فلم يضمن كما لوأذن له في إنلافها فلم يفعل حتى تلفت

(فصل) اذا أخرجالوديعة المنهي عن اخراجها فتلفت فادعى أنه أخرجها لغشيان نار أوسيل أو أمر ظاهر وانكر صاحبها وجوده فعلى المستودع البينة انه كان في ذلك الموضع ماادعاه لانه نما لا نتعذر اقامة البينة عليه لظهوره فاذا ثبت ذلك كان القول قوله في التلف مع يمينه ولا يحتاج الى بينة لانه تتعذر إقامة البينة فلم يطالب بها

مخالفة نوجب الضمان اذا كانت سببًا لائلافها فأوجبته وان لم تكن سـببًا كما او نهاه عن إخراجها فأخرجها لغير حاجة .

(فصل) إذا قال ضع هذا الخاتم في الخنصر فوضعه في البنصر لم بضمنه لأنها أغلظ وأحنظ له إلا أن لا يدخل فيها فيضعه في أغلتها العليا فيضمنه أو ينكس بها لغلظها عليه فيضمنه أبضالان مخالفته سبب لتلفه . ﴿

ومسئلة ﴾ قال (واذا أو دعه شيئا تم سأله دفعه اليه في وقت أمكنه ذلك فلم يفعل حتى تلف فهو ضامن)

لاخلاف في وجوب رد الوديعة على مالكها إذا طلبها فامكن أداؤها اليه بغير ضرورة وقد أمر الله تعالى بذلك فقال تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها) وامر به رسول الله على فقال و أد الامانة الى من ائتمنك ولاتخن من خانك، يعني عند طلبها ولانها حق لمالكها لم يتعلق بها فقال و أد وها اليه كالمفصوب والدين الحال فان امنع من دفعها في هذه الحال فتلفت ضمنها لانه صار غاصبا لكونه المسك مال غيره بغير إذنه بنعل محرم فأشبه الفاصب فأما ان طلبها في وقت لم يمكن دفعها ليه لبعدها أو لحانة في طريقها أو همجز عن حملها أوغير ذلك لم يمكن متعديا بترك تسليمها لان الله تعالى لا يمكن نفسا الاوسمها وإن تلفت لم بضمنها العدم عدرانه واز قال أمهاو في حتى أقضي صلاتي أو آكل فاني جائم أو أنام فأي ناعس أو ينهضم عني الطعام فأني ممتدل بقدر ذلك .

(فصل) واليس على المستودع مؤنة الردو هلها الى ربها اذاكانت بما لحله مؤنة قلت المؤنة أو كثرت لانه قبض الهين النفعة مالكها على الخصوص فلم تلزمه الفرامة عليها كا او وكله في حفظها في ملك صاحبها وانما عليه التمكين من أخذها وانسافر بها بفير إذن ربها فعليه ردها الى بلدها لانه بعدها بفير اذن ربها فلزمه ردها كالفاصب

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وإذا مات وعنده وديعة لا تتميز من ماله فصاحبها غريم بها )

وجملته أن الرجل إذا مات وثبت أن عنده وديعة لم توجد بعينها فهي دين عليه يغرم من تركته فان كان عليه دين سواها فهي والدين سواء فان وفت تركنه بهما وإلا اقتسماها بالحصص وبهذا قال

كما لو ادعى تلفها بأمر خني وهذا قول الشافعي والحكم في اخراجها من الخريطة والصندوق حكم اخراجها من الخريطة والصندوق حكم اخراجها من النيت على ما ذكرنا من التفصيل

( فصل ) ولو أمره أن يجعلها في منزله فتركها في ثيابه وخرج بها ضمنها لان البيت أحرز لهاوإن جاءه بها في السوق فقال احفظها في بيتك فقام بها في الحال فتلفت لم يضمن وإن تركها في دكاه أرثيا به ولم يحملها إلى بيته مع إمكانه فتلفت ضمنها لان بيته أحرز لها هكذا قال أصحابنا

قال شيخنا ومحتمل أنه متى تركها عنده إلى وقت مضيه إلى منزله فيسطحبه معه لم يضمن لان المودع عالم بهذه العادة راض بها ولو لم يرض بها اشرط عليه خلافها وأمره بتعجيل حملها فاما ان يقبلها بهذا الشرط أو يردها

(المغني والشرح الكبير) (٢٧) (الجزء السابع)

الشعبي والنخبي وداود بن أبي هند ومالك والشافعي وأبو حنينة وأصحابه وإسحاق وروى ذلك عن شربح ومسروق وعطاء وطارس والزهري وأبي جعفر محمد بن علي ، وروي عن النخمي الامانة قبل الدين وقال الحارث العكابي : الدبن قبل الامانة المسلمة المسلمة

ولنا أنها حقان وجبا في ذمته فته اويا كالدينين وسرأ، وجد في تركته من جنس الوديعة أو لم يوجد وهذا إذا أفر المودع ان عندي وديعة أو على وديعة لفلان أو ثبت ببينة أنه مات وعنده وديعة فأما إن كانت عنده وديعة في حياته ولم توجد بعينها ولم يعلم هل هي باقية عنده أو تلفت ? ففيه وجهان (أحدها) وجوب ضانها لان الوديعة بجبردها الا أن يثبت سقوط الرد بالنلف من غير تعد ولم يثبت ذلك ولان الجهل بعينها كالجهل بها وذلك لا يسقط الرد (والثاني) لا ضان عليه لان الوديعة أمانة والاصل عدم اللافها والتعدي فيها فلم يجب ضانها وهذا قول ابن أبي لبلى واحد الوجهبن لاصحاب الشائعي وظاهر المذهب الاول لان الاصل وجوب الرد فيبقي عليه ما لم يوجد ما يزيله

وانمات وانمات وعنده وديمة معلومة بعينها فعلى ورثته تمكين صاحبها من أخذها فان اله يعمل عوت صاحبها من أخذها وجب عليهم إعلامه بها واليس لهم إساكها قبل أن يعلم بها ربها لانه لم يأتهم عليها وانما حصل مال غيرهم في أيديهم بمنزلة من أطارت الربح إلى داره ثوبا وعلم به فعليه اعلام صاحبه به فان أخر ذلك مع الامكان ضمن كذا هاهنا ولا تثبت الوديمة إلا باقرار من المبت أو ورثته أو بينة تشهد بها وان وجد عليها مكترب وديمة لم يكن حجة عليهم اواز أن يكون الظرف كانت فيه وديمة قبل هذا أو كان وديمة الورومهم عند غره أو كانت وديمة فابتاعها و كذلك او وجد في رزمانج أبه ان لفلان عندي وديمة لم يلزمه بذلك لجواز أن يكون قد دردها و نسي الضرب على ما كتب أو غير ذلك ، الله على ما كتب أو غير ذلك ، الم

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا طالبه بالوديمة فقال ما أودعتني ثم قال ضاعت من حرز كان ضامنا لانه خرج من حال الامانة ولو قال مالك عندي شيء ثم قال ضا ت من حرز كان القول قوله ولا ضمان عليه

وجملة ذلك أنه اذا ادعى على رجل وديعة فقال ما أودعتني ثم ثبت أنه أودعه فقال أودعتني وهلمكت من حرزي لم يقبل قوله ولؤمه ضابها وجمذا قال مالك والاوزاعي والشائمي واسحاق وأصحاب الرأي لانه مكذب لانكاره الاول ومعترف على نفسه بالكذب المنافي اللامانة وان أقر له بتلقها من حرزه قبل جحده فلا ضان عليه وان أقر أنها تلفت بعد جحوده لم يسقط عنه

ا ﴿ مسئلة ﴾ (وإن أودعه بهيمة فلم يعلفها حتى ماتت ضمنها إلا أن ينهاه المالك عن علفها ﴾ إذا أودعه بهيمة ولم يأمره بعلفها لزمه ذلك وبه قال الشافعي ويحتمل أن لا يلزمهو بهقال أبوحنيفة لانه استحفظه إياها ولم يأمره بعلفها والعلف على مالكها فاذا لم يعلفها كان هو المفرط

الضان لانه خرج بالجحود عن الامانة فصار ضامنا كمن طواب بالوديعة فامتنم من ردها وإن أقام البينة بتافها بعد المجحود لم يسقط عنه الضان لذاك وأن شهدت بنافها قبل المجحود من الحرز فهل تسمع بينقه تسمع بينقه إلى المودع او اعترف بذلك سقط حقه فتسمع البينة به فان شهدت بالتلف من الحرز ولم تعين قبل المجحود ولا بعده واحتمل الامرين لم يسقط الضان لان الاصل وجربه فلا ينتني بأمر امتردد وأما اذا ادعى الوديعة فقال مالك عندي شيء أو لا تستحق على شيئا نقالت المينة بالا يداع أو أقر به المودع أم قال ضاء ته من حرز كان القول قوله مع يمينه ولا ضان عليه لان قوله الاينافي ما شهدت به البينة ولا يكذبها فان من تافت الوديعة من حرزه بغير تفريطه فلا شيء المالكما عنده والا يستحق عليه شيئا المكن أن ادمى المفها بعد جحوده أو قامت بينة بتلفها بعد المجحود وأنها كانت عنده حال جحوده فعليه شيئا المكن أن ادمى المفها بعد جحوده أو قامت بينة بتلفها بعد المجحود وأنها كانت عنده حال جحوده فعليه ضانها الان جحوده أوجب الضمان عليه فصار كالفاصب

( فصل ) اذا نوى الخياة في الوديمة بالجحود أو الاستمال ولم يفعل لم يصرا ضامنا لانه لم يحدث في الوديمـــة قولا ولا فعلا فلم يضمن كر لو لم ينو وقال ابن شريح يضمنها لانه أمسكها بنية الخيانة فيضم لما كالمنقط بقصد التمليك من يساس من يساس المدة وين عالم الماليك من يساس المدة وين عالم المدة والمالية الماليك من المدة وين المدة وينا الماليك الماليك الماليك المناس الماليك المناس الماليك المناس المناس المناس المناس الماليك الماليك المناس المناس الماليك الماليك المناس ال

ولذا قول النبي علي الله عني عن أمتي الخطأ والنسيان وماحد ثت به انفسها مالم تكلم به أو تعمل به ولانه لم يخن فيها بقول ولا فعل فلم يضمنها كالذي لم ينو وقارق الملتقط بقصد التماك قانه عمل فيها بأخذها ناو با للخيامة فيها فوجب الضان بفعله المنوي لا يمجرد النية ولوالتقطها قاصدا لتعريفها ثم نوى بعدذلك امساكها لنفسه كانت كمستاتنا ولو أخرجها بنية الاستعال ولم يستعملها ضونها وهذا قال الشاني وقال أبو حنيفة لا يضمنها الا بالاستعال لانه لو أخرجها لنقلها لم يضمها

مَّف ولنا انه تعدى باخراجها اشبه مالو استعملها بخلاف ما اذا نقلها على ما ليفاها مرا بالمام والله والم

( فصل ) والمودع أمين والقول قوله فيما يدعيه من تلف الوديعة بغير خلاف قال بن المنذرأجمع

ولذا أنه لا يجوز اللافها ولا النفريط فيها فاذا أمره بحفظها تضمن ذلك علفها وسقيها فان ترك علفها حتى تلفت ضمنها لانه مفرط فيها فان أمره صاحبها بعلفها وسقيها لزمه ذلك لحرمة صاحبها لانه أخذها منه على ذلك ولحرمة البهيمة فان الحيوان يجب احياؤه بالعلف والسقي ومحتمل أن لا يلزمه علفها إلا أن يقبل ذلك لان هذا تبرع به فلا يلزمه بمجرد أمر صاحبها كغير الوديمة والاول أولى ثم ينظر فان قدر المستودع على صاحبها أو وكيله طالبه بالانفاق عليها أو يردها عليه أو يأذن له في الانفاق عليها ليرجع به فان عجز عن صاحبها أو وكيله رفع الامر إلى الحاكم فان وجد لصاحبها مالا أنفق عليها منه وإن لم يجد مالا فعل ما يرى لصاحبها الحظ فيه من بيعها أو بسع بعضها أو انفاقه عليها أو إجارتها أو الاستدانة على صاحبها ويدفع إلى المودع لينفقه عليها أو إلى غيره فينفق عليها إن رأى أو إحارتها أو الاستدانة على صاحبها ويدفع إلى المودع لينفقه عليها أو إلى غيره فينفق عليها إن رأى

كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أن المودع إذا أحرز الوديمة ثم ذكرانها ضاعت أن القول قوله وقال أكثرهم مع يمينه وان ادعى ردها على صاحبها فالقول قوله مع بمينه أيضاً وبه قال الثوري والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي وقال مائك ان كان دفعها اليه بغير بينة وان كان أودعه إياها ببينة لم بقبل قوله في الرد إلا بسنة .

ولنا أنه أمين لا منفعة له في فبضها فقبل قوله في الرد بغير ببنة كالو أودع بغير بينة وان قال دنعتها إلى فلان بأمرك فأنكر مالكها الاذن في دفعها فالقول قول المودع نص عليه أحمد في رواية ابن منصور وهو قول بن أبي لبلي وقال مائك والثوري والعنبري والشانبي أصحاب الرأي القول قول المالك لان الاصل عدم الاذن وله تضمينه

ولنا أنه إدعى دفعًا يبرأ به من الوديعة فكان القول قوله كما لو ادعى ردها على مالـكما ولو اعترف المالك بالاذن والكن قال لم يدفها فالفول قول المستودع أيضاتم ننظر في المدنوعاليه فان أفر أنه قبضه وكان الدفع في دين فقد برى. الـكلوان أنـكر فالنول قوله مع يمينه

وقد ذكر أصحابنا أن الدافع يضمن لكونه قضى الدين بفير ببنة ولا يجب اليمين على صاحب الوديمة لأن المودع مفرط لكونه أذن في قضاء يبرئه من الحق ولم يمرأ بدفعه فكان ضامنا سوا صدقه أو كذبه ، وإن أم. بدنهه وديعة لم يحتج إلى بينة لان الودع يتمل قوله في الناف والرد فلا فائدة في الاشهاد عليه فعلى هذا يحلف المودع ويمرأ وبحلف الآخر ويبرأ أيضا ويكون ذهابها من مالكها

(فصل) واذا أودع مهيمة فأص. صاحبها بعلفها وسقيها لزمه ذلك لوجهين (أحدهما ) لحرمة ساحبها لانه أخذها منه على ذلك ( والثاني ) لحرمة البهيمة فان الحيوان يجب احياؤه بالعلف والسقى ويحتمل أن لايلزمه علفها إلا أن يقبل ذلك لان هذا تبرع منه فلا يلزمه عجرد أمر صاحبها كغير الوديعة ، وإن أطلق ولم يأمره بطفها لزمه ذلك أيضا ومهذا قال الشافعي ويحتمل أن لايلزمه ذلك، وبه قال أبوحنيفة لانه استحفظه اياها ولم يأمره بعلنها والعلف على مالكها فاذا لم يعلفها كان هو المفرط في ماله

و لنا أنه لا يجوز انلافها ولا التفريط فيها فاذا أمره بحفظها تضمن ذلك علفها وسقيها ثم ننظر فان

ذلك ويجوز أن يأذن للمودع أن ينفق عليها من ماله ويكون قابضاً من نفسه لنفسه ويكل ذلك إلى اجتهاده في قدر ما ينفق ويرجع به على صاحبها فان اختلقا في قدر النفقة قبل قول المودع إذاادعي النفقة بالمعروف وإن ادعى زيادة لم يقبل وإن اختلفا في قدر المدة فالقول قول صاحبها لان الاصل عدم ذلك وإن لم يقدر على الحاكم فانفق عليها محتسباً بالرجوع على صاحبها وأشهد على الرجو عرجم عا أنفق لانه مأذون فيه عرفا ولا تفريط منه إذ لم يجد حاكما وإن فعل ذلك مع امكان استئذان الحاكم من غير إذنه ففيه روايتان نص عليها فيما إذا أنفق على البهيمة المرهونة من غير إذن الراهن (احداها) يرجع لانه مأذون فيه عرفاً (والثانية) لا يرجع لانه مفرط بترك استئذان الحاكم وإن أنفق من غير إشهاد مع العجز عن استئذان الحاكم أو مع امكانه ففي الرجوع أيضاً وجهان وجهها ما ذكرنا ومتى

قدر المستودع على صاحبها أو وكيله طالبه بالانفاق عليها أو بردها عليــه أو يأذن له في الانفاق عليها البرجع به ، قاذا عجز عن صاحبها أو وكيله رفع الاس إلى الحاكم فان وجد اصاحبها مالا أنفق عليها منه وإن لم بجد مالا فعل مارى لصاحبها الحظافية من بيعها أو بيع بعضها وانفاقه عليها أو اجارتها أوالاستدانة على صاحبها من بيت المال أو من غيره ويدفع ذلك إلى الودع إن أراد ذلك لينفقه عليها وإن رأى دفعه الى غيره ليتولى الانفاق عليها جاز ، وإن استدان من المودع جاز أن يدفعه اليه ليتولى الانفاق عليها لانه أمين عليها وبجوز أن يأذن له الحاكم فيأن ينفق عليها من ماله ويكون قابضا لنفسه من نفسه ويكل ذلك إلى اجتهاده في قدر ماينفق ويرجع به على صاحبها فان اختلفا في قدر النفقة فالنول قول المودع اذا ادعى النفقة بالمعروف، وإن ادعى أكثر من ذلك لم يثبت له، وإن اختلفا في قدر المدة التي أنفق فيها فالقول قول صاحبها لان الاصل عدم ذلك فان لم يقدر على الحاكم فأنفق عليها محتسبا بالرجوع على صاحبها وأشهد على الرجوع رجم بما أنفق رواية واحدة لانه مأذون فيه عرفا ولا تفريط منه اذا لم يجد حاكما، وإن فعل ذلك مع امكان استئذان الحاكم من غير اذنه فهل له الرجوع ? يخرج على روايتين نص عليهما فيا اذا أنفق على البهيمة المرهونة من غير اذن الراهن وفي الضامن اذا ضمن وأذن بغير اذن المضمون عنه هل برجع به ? على روايتين (احداهما) يرجم به لانه مأذون فيه عرفا( والثانية ) لايرجم لانه مفرط بترك استئذان الحاكم ، وإن أنفق من غير اشهاد مع العجز عن استئذان الحاكم أو مع امكانه ففي الرجوع وجهان أيضا كذلك ومنى علف البهيمــة أو سقاها في داره أو غيرها بنفسه أو أمر غلامه أو صاحبه ففعل ذمك كا يفعل في جهائمه على ماجرت به العادة فلا ضمان عليمه لان هذا مأذون فيه عرفا لجريان العادة به فأشبه المصرح به

( فصل ) وإن أودعه البهيمة وقال لانعلفها ولا تسقها لم يجز اله توك علفها لان للحيوان حرمة في نفسه يجب احياؤه لحق الله تعالى ، فان علفها وسقاها كان كالقسم الذي قبله ، وإن تركها حتى تلفت لم يضمنها وهذا تول عامة أصحاب الشاذي ، وقال بعضهم يضمن لانه تعدى بترك علفها أشبه اذا لم

علف البهيمة أو سقاها في داره أو غيرها بنفسه أو أمر غلامه أو صاحبه ففعل ذلك كما يفعل في بها عمه على ماجرت به العادة فلا ضان فيه لان هذا مأذون فيه عرفا لجريان العادة به فأشبه المصرح به

(فصل) فان بهاه المالك عن علفها وسقيها لم يجز له ترك علفها لان للحيوان حرمة في نفسه يجب احياؤه لحق الله تعالى فان علفها وسقاها فهوكما لو لم ينهه وإن تركها حتى تلفت لم يضمنها وهو قول أكثر أصحاب الشافعي وقال بعضهم يضمن لانه تعدى بترك علفها أشبه ما إذا لم ينهه وهو قول ابن المنذر لنهي رسول الله عليه عن إضاعة المال فيصير أمر مالكها وسكوته سواء

ولنا أنَّه ممتثل قول صاحبها فلم يضمنها كما لو أمره بقتالها ففعل وكالوقال لاتخرج الوديعة و إن خفت عليها في خاف عليها ولم يخرجها او المره بالقائها في نار و بهذا ينتقض ماذكروه و بنع ابن المنذر الحكم فيما اذا

اليابة وطندا تلول الن المنذر النهي و لمول الله عليه عن اضاعة المال فيصير أمر مالكها و سكوته سواء منه الولنا أنه عنفل الالم صاحبها فلم يضمنها كما لو قال انتابها فنتلها وكما لو قال الانخرج الوديمة وإزخنت الحليمة المحال ا

الله المسئلة ﴾ قال رحمه الله ( ولو كان في يده وديمة فادعاها نفسان فقال أودعني أحدهما ولا أعرفه عينا أقرع بينهما فمن خرجت له القرعة حلف أنها له وسلمت اليه )

وجملته أن من كانت عنده وديعة فادعاها نفسان فأقر بها لاحدهما سلمت اليه لان يده دليل ملكه فلو ادعاها لنفسه كان القول قوله فاذا أقر بها لفيره وجب أن يقبل ويلزمه أن يحلف المآخر لانه منكر لحقه فان حلف برىء وإن نكل لزمه أن يغرم له قيمتها لانه فوتهاعليه وكذلك لوأة راثة أي بها بهد أن أقر بها المدول سلمت الى الاول لانه استحقها باقراره وغرم قيمتها الثاني نص على هذا أحمد وإن أقر بها لهما جميعا فهي بينهما ويلزمه اليمين لكل واحد منها في نصفها وإن قال هي لاحدها لا أعرفه عينا فاعترفا له بجهله تعين المستحق لها فلا يمين عليه ، وان ادعيا معرفته فعليه يمين واحدة أنه لا يعلم ذلك ، وقال أبوح ثيفة بحلف عينهن كما او أنكر أنها لها

ولنا أن الذي يدعي عليه أمر واحد وهو العلم بعين المالك فكفاه يمين واحدة كما لو ادعياها فأفر بها لأحدهما ويفارق ماأذا أنكرهما لان كل واحد منهما يدعي عليه انها له فهما دعويان فان حلف أقرع بينهما فن قرع صاحبه حلف وسلمت اليه

أمره باتلافها فاتلفها ولا يصح لانه نائب صاحبها فلم يغر مكالواستنا به في مباح والتحريم اثر ه في بقاء حق الله تعالى وهو الاثم اماحق الآدمي فلا يبقي مع أذنه في تفويته ولا نهالم تتلف بفعله وأغا تلفت بترك العلف المأذون فيه اشبه ما أذا نهاه عن أخراجها مع الخوف فلم يخرجها على هداله المديدة في جبيك فتركها في كمه ضمن) وان قال أترك الوديعة في جبيك فتركها في كمه ضمن)

لانه ربما نسي فسقط الشيء من كمه وكذلك ان تركها في يده لان الحيب احرز وانقال اركها في كمك فتركها في كمك فتركها في كمك فتركها في كمك فتركها في المحلف فتركها في المحلف فتركها في المحلف في المحلف في المحلف في المحلف في المحلف الم

وقال الشافعي يتحالفان ويوقف الشيء بينهما حتى بصطلحا وهو قول ابن أبي لبلي لانه لا يبل المالك منهما ، والشافعي تول آخر أنها تفسير بينهما كما او أقر بها لهما وهذا الذي حكاه ابن المنذو عن ابن أبي لبلي وهو قرل أبي حنيفة رصاحبيه فيما حكى عنهم قالوا ويضمن المنتودع نصفها لكل واحد ولنا أنه منك موزها فضمنها إذا تلف كال أودعه الممافي منطوع بجوده ما المنه

ولنا أنها تساويا في الحق فيها ليس بأيديها فوجب أن يقرع بينهما كالعبدين إذا أعتقهما في مرضه فلم بخرج من الثلث إلا أحدهما أو كما او أراد السفر باحدى نسائه ، وقول أبي حنيفة ليس بصحيح فان المين لم تتلف. و لو تلفت بغير تفريط منه فلا ضمان عليه و ليس في جهله تفريط إذ ليس في وسعه أن لا ينسى ولا بجال

و و هغه ال ه يدسى و ه جهار ( مسئله ) قال ( ومن أو دع شيئا فأخذ بعضه ثم رده أو مثله فضاع الكل نزمه مقد ارماأ خذ ) وجملته ان من أودع شيئًا فأخذ بعضه لزمه ضمان ما أُخذ فان رده أو مثله لم يزل الضمان عنه ، وبرنداقال الشافعي وقال مالك لا ضمان عليه اذا رده أومثل وقال أصحاب الرأي ان لم ينفق مأ خذه ورد لم

يضمن وإن أنفقه ثم رده أومثله ضمن

وإن الممه تم رده ومنه صمن والأخذ بدايل أنه أو تنف في يده قبل رده ضمنه فلا يزول إلا برده إلى صاحبه كالمفصوب ، فأما سائر الوديمة في طر فيه فان كان في كيس مختوم أو مشدود فيكسر الحتم او حل الشد ضمن سوا. أخرج منه أو لم يخرج لانه هنك الحرز بفعل تعدى به عواز خرق الكيس فوق الشد فعليه ضمان ما خرق خاصة لانه ما هنك الحرز ، وإن لم تكن الدراهم في كيس أو كانت في كيس غير مشدود أو كانت ثيابا فأخذ منها واحداً ثمرده بمينه لم يضمن غيره لانه لم يتعدفي غيره وانرد بدله وكان متميزاً لم يضمن غير ملذلك وان الم بكن متميزاً فظاهر كلام الخرقي همنا أنه لا يضمن غير ملان القمدي اختص به فيختص الفيان به وخلط المردود بفيره لايقتضي الضان لانه بجب رده معها فلم يفوت على نفسه إمكان ردعا مخلاف اذا خلطه بغيره و او أذن لهصاحب الوديعة في الاخذمنها و لم يأمره بردا

وجه وجب أن يضمن لانه فوت الوجه المأمور بالحفظ به وأي بمالم يؤمر به فضمن لخالفته وعلى هــذا لو أمره بتركها في يده فجملهافي كمهضمن كذلك وقال القاضياليد أحرز عند المغالبة والسكم أحرز عند عدم المغالبة فعلى هذا إن أمره بتركها في يده فشدها في كمه من غير حال المغالبة فلا ضان عليه وإن فعل ذلك عند المغالبة ضمن وإن أمره محفظها مطلقاً فتركها في حييه أو شدها في كمه لم يضمنها وإن تركها في كمه غير مشدودة وكانت خفيفة لايشمر بها اذا سقطت ضمنها لأنه مفرط وإن كانت تقيلة يشمر بها لم يضمنها لان هذا عادة الناس في حفظ أموالهم وإن شدها على عضده لم يضمن لان ذلك احفظ لها وقال القاضي إن شدها من جانب الجيب لم يضمنها وان شدها من الجانب الأخر ضمن لأن الطوار يقدر على بطها بخلاف ما أذا شدها مما بلي الجيب وهذا يبطل بما أذا تر كهافي حبيه أو ربطها في كه فان الطرار

بدله فأخذ ثمر دبدل ماأخذ فهو كر دبدل مالم يؤن في أخذه وقال القاضي يضمن الكل وهوقول الشافعي لانه خلط الوديعة عالا يتميز منه افضمن الكل كالوخلطها بفير البدل وقدذ كرنا فرقابين البدل وغيره فلا يصح القياس وقال ابوحنيفة أذا كسر ختم الكيس لم يلزمه ضمان الوديعة لانه لم يتعد في غيره

ولنا أنه هتك حرزها فضمنها اذا تلفت كما لو أودعه اياها في صندوق مقفل ففتحه وتركه مفتوحا ولا نسلم أنه لم يتعد في غير الختم

(فصل) واذا ضمن الوديمة بالاستعال أو بالجحد ثم ردها الى صاحبها زال عنه الضمان ، فان ردها صاحبها اليه كان ابتداء استثمان وان لم يردها اليسه ولكن جدد له الاستثمان أو أبرأه من الضمان بريء من الفمان في ظاهر المذهب لان الفمان حقه فاذا أبرأه منه بريء كما لو أبرأه من دين في ذمته ، واذا جدد له استثمانا فقد انتهى القبض المضمون به فزال الفمان ، وقد قال أصحابنا إذا رهن المفصوب عند الفاصب أو أودعه عنده زال عنه ضمان الفصب فههنا أولى

(فصل) واو تعدى فلبس الثوب وركب الدابة أو أخذ الوديمة ليستعملها أو ليخزز غيها ثم ردها الى موضعها بنية الامانة لم يبرأ من الضان، وجهذا قال الشافعي، وقال أبوحنيفة يبرأ لانه بمسك لها واذن مالكها فأشبه ما قبل التعدي

ولنا انه ضمنها بعدوان فبطل الاستئهان كالوجعدهائم أفربها وبهذا يبطل ماذكروه

( فصل ) ولا يصح الايداع إلا من جائر التصرف فان أودع طفل أومعتوه إنسانا وديعة ضمنها بقبضها ولا يزول الضمان عنه بردها اليه وانما يزول بدفها الى وليه الناظر له في ماله أو الحاكم ، فان كان الصبي بميزاً صح إبداعه لما أذن له في التصرف فيه لانه كالبالغ بالنسبة إلى ذلك فان أودع رجل عند صبي أو معتوه وديعة فتلفت لم يضمنها سواء حفظها أو فرط في حفظها ، فان أتلفها أو أكلها ضمنها في قول القاضي وظاهر مذهب الشاني ، ومن أصحابنا من قال لاضمان عليه وهو قول أبي حنيفة لانه سلطه على إتلافها بدفهها اليه فلا يلزمه ضانها، ألا ترى انه لو دفع إلى صغير سكينا فوقع عليها كان ضانه على عاقلته

يقدر عنى بطها ولا يضمن وليس امكان حرزها باحفظ الحرزين مانعاً من احرازها بما دونه اذا كان حرزاً لمثلها وشدها على العضد حرز لها كيفها كان لان الناس يحرزون به أموالهم فاشبه شدها في الكم وتركها في الحبيب لمكن لو أمره بشدها مما يلي الحبيب فشدها من الجانب الآخرضمن وإن أمره بشدها مها يلي الجانب الاخر فشدها ما يلي الحبيب لم يضمن لا نه أحرز وإن أمره بشدها على عضده مطلقاً أو أمره بحفظها معه فشدها من أي الجانبين كان لم يضمن لا نه ممتثل أمر مالكها محرز لها مجرز مثلها وإن شدها على وسطه فهو أحرز لها وكذلك إن تركها في بيته في حرزها

﴿ مَسَيَّلَةً ﴾ وإن أمره أن يجعلها في صندوق وقال لاتقفل عليها ولا تنم فوقها فخالفه أو قال لاتقفل

( فصل ) وأن أودع عبداً وديمة خرج على الوجهين في الصغير أن قلنا لا يضمن الصبي فأنلفها العبد كانت في ذمته وأن قلنا يضمن كانت في رقبته

( فصل) وان غصبت الوديعة من المودع قهراً فلاضمان عليه سوا. أخذت من يده أوا كره على تسليمها فسلمها بنفسه لان الاكراه عذر لها يبيح له دفعها فلم يضمنها كما لو أخذت من يده قهرا

### ﴿ باب قسمة الفيء والغنيمة والصدقة ﴾

الني هو الراجع الى المسلمين من مال الكفار بغير قتال، يقال فاء الني اذا رجم نحوالمئرق. والغنيمة ما أخذ منهم قهراً بالقتال واشتقاقها من الغنم وهو الفائدة وكل واحد منها في الحقيقة في، وغنيمة وانما خص كل واحد منها باسم ميز به عن الآخرة والاصل فيها قول الله تعالى (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى) الآية وقوله سبحانه (واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه) الآية

(مسئلة ) قال (والاموال اللانة في، وغنيمة وصدقة)

يعني والله أعلم أن الاموال التي تليها الولاة من أموال المسلمين فأنها ثلاثة أقسام: قسمان يؤخذان من مال المشركين (أحدهما) النيء وهو ماأخذ من مال مشرك لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب كالذي تركوه فزعا من المسلمين وهر بوا. والجزية عشر أبوال أهل دار الحرب اذا دخلوا الينا تجاراً ونصف عشر تجارات أهل الذمة وخراج الارضين ومال من مات من المشركين ولاوارث له. والفنيمة ما أخذ بالنهر والقتال من الكفار ، والقسم الثالث الصدقة وهو ماأخذ من مال مسلم تطهيراً له وهو الزكاة وقد ذكر ناها، يروى أن عمر رضى الله عنه قرأ توله تعالى (أما الصدقات الفقرا، والمساكين

عليها الا قفلا واحداً فجمل عليها قفلين فلاضان عليه ذكره القاضي وهو ظاهر مذهب الشافعي وحكي عن مالك أنه يضمن لا نه خالف ربها في شيء له فيه غرض يتعلق بحفظها أشبه مالونهاه عن اخراجها عن منزله فأخرجها لغير حاجة وذلك لأن النوم عليها و ترك قفلين وزيادة الاحتفاظ ينبه اللص عليها و يحثه على الجد في سرقها والاحتيال لاخذها

ولنا أن ذلك أحرز لها فلم يضمن بفعله كما لو أمره بتركها في صحن الدار فتركها في البيت و بهذا ينتقض ماذكروه (فصل) وإن قال اجعلها في هذا البيت ولا تدخله أحداً فأدخل اليه قوماً فسرقها أحدهم ضمنها لانها ذهبت بتعديه ومخالفته وسواء سرقها حال ادخالهم او بعده لانه ربما شاهد الوديعة في دخوله البيت وعلم موضعها وطريق الوصول اليهاوإن سرقها من لم يدخل البيت فقال القاضي لا يضمن لا أن فعله لم يكن (المفنى والشرح الكبير) (١٨٨)

- حتى بلغ \_ عليم حكيم ) ثم قال هذه لهؤلاء ثم قرأ (واعلموا أنما غنمتم من شي. فأن الله خوسه \_ حتى بلغ وابن السبيل) ثم قال هذه لمؤلاء ثم قرأ (ماأفاء الله على رسواه من أهل القرى ـ حتى بلغ ـ والذين جاءوا من بعدهم) ثم قال هذه استوعبت المسلمين عامة ولئن عشت ايأتين الراعي وهو بسرو حمير نصيبه منها الم يعرق به جبينه

(فصل) ولم تكن الفنائم تحل لمن مضى من الايم وايما علم الله ضعفنا فطيمها لنا رحمة لنا ورأفة بنا وكرامة لنبينا وكيات وي النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي و فدكر فيها \_ أحلت في الفنائم » منفق عليه وقال سعيد حد ثناأ بو معاوية عن الاعمس عن أبي صالح عن أبي هربرة قال : قال رسول الله وي الفنائم لقوم سود الروس غير كم، كانت تزل نار من السهاء فنا كامها ه ثم كانت في أول الاسلام لرسول الله وي المنائج بدليل قول الله تعالى ( يسئلونك عن الانفال قل الانفال فله والرسول ) ثم صار أربعة أخماسها الفائمين والخس لفيرهم بدليل قوله تعالى ( واعلوا الما غنمتم من شيء فأن فله خمسه ) فأضاف الفنيمة اليهم وجعل الخس لفيرهم بدليل قوله تعالى ( واعلوا الما غنمتم من شيء فأن فله خمسه ) فأضاف الفنيمة اليهم وجعل الخس لفيرهم بدليل قوله تعالى ( وورثه أبراه فلا مه الثلث ) أضاف ميراث اليهما ثم جعل للائم منه الثاث فندل على أن الباقي للاب وقال تعالى ( فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا ) فأحلها لهم

﴿ مسئلة ﴾ قال ( فالفيء ما أيخذ من مال مشرك بحال ولم يوجف عليه بخيل ولا ركاب والغنيمة ما أوجف عليها )

الركاب الابل خاصة والايجاف أصله التحريك والمراد ههنا الحركة في السير اليه . قال فنادة فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ماقطعتم واديا ولا سيرتم البها دابة أغا كانت حوائط بني النضير أطعمها الله رسول الله وَلَيْكِيْكِة قال ابو عبيد الايجاف الايضاع يعني الاسراع ، وقال الزجاح الوجيف دون التقريب من السير يقال وجف الفرس وأوجفت أنا قال الله تعالى ( ماأفا. الله على رسوله منهم

سبباً لاتلافها ويحتمل ان يضمن لان الداخل ربما دل عليها من لم يدخلها ولانها مخالفة توجب الضمان أذا كان سبباً لاتلافها فأخرجها لغير حاجة، وإن قال المنافعة ال

<sup>﴿</sup>مسئلة﴾ (وإن دفع الوديعة إلى من يحفظ ماله كزوجته أو عبده لم يضمن)

نص على هذا أحمد وهو قول أبي حنيفة وقال الشافعي يضمن لا نهسلم الوديعة إلى من لم يرض به صاحبها فضمنها كما لو دفعها الى أجنبي

فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ) فيكل ما أخذ من مال مشرك بغير إيجاف مثل الاموال التي يتركونها فزعا من المسلمين ونحو ذلك هو في، وما أجلب عليه المسلمون وساروا اليه وقاتلوهم عليه فهو غنيمة سواء أخذ عنوة أواستنزلوا أهله بأمان فانالنبي عليه المترحصون خيبر بعضها عنوة و بعضها استنزل أهله بالامان فكانت غنيمة كلها

## ﴿ مسئلة ﴾ قال ( فخمس الفي ، والغنيمة مقسوم على خمسة أسهم )

في هذه المسئلة فصول أربعة (أحدها) أن النيء مخوس كما تخمس الغنيمة في احدى الروايتين وهومذهب الشانعي (والرواية الثانية) لا يخمس نقابها ابرطالب فقال: ألما تخمس الغنيمة قال القاضي لم أجد بيا قال الحرق من أن النيء مخرس نصا فاحكيه وانها نص على أنه غير مخرس وهذا قول عامة أهل العلم قال ابن المنذر ولا محفظ عن احد قبل الشافعي في النيء خمس كخمس الغنيمة ، وأخبار عمر تدل على ماقاله الشافعي ولان الله تعالى قال ( ماأفاء الله على رسوله من أهل القرى للى قوله والدين جاءوا من بعدهم ) الآية فجمله كله لهم ولم يذكر خمساء ولما قرأ عمر هذه الآية قال : هذه استوعبت المسلمين، ووجه الاول قول الله تعالى ( ماأفاء الله على رسوله من أهل القرى فلأو للرسول واندي القربى واليتاعى والمساكين وابن السبيل كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم ) فظاهر هذا أن جميعه لمؤلاء والمتاى والمساكين وباء الخبار عن عمر دالة على اشتراك جميع المسلمين فيه فوجب الجمع ببنهما كيلا في الآية وسائره ينصرف إلى من في الخبر كالغنيمة ولا نهمال مشترك مظهور عليه فوجب أبهم بنهما كيلا والركاز وروى البراء بن عازب قال لقيت خالي ومعه الراية قالت الى أبن فقال بعثني رسول الله علي المغنيسة والركاز وروى البراء بن عازب قال لقيت خالي ومعه الراية قالت الى أبن فقال بعثني رسول الله علي يسمى والركاز وروى البراء بن عازب قال لقيت خالي ومعه الراية قالت الى أبن فقال بعثني رسول الله علي اله ورجل عرس بامرأة أبيه ان أضرب عنقه وأخمس ماله

( النصل الثاني ) أن الفنيمة مخموسة ولا اختلاف في هذا بين أهل العلم بحمد الله ، وقد نطق به

ولنا أنه حفظها بما يحفظ به ماله أشبه ما إذا حفظها بنفسه وكما لو دفع الماشية الى إالراعي أو البهيمة إلى غلامه ليسقيها، ويفارق الاجنبي فان دفعها اليه لا يعد حفظاً منه

ومسئلة (وإندفها الى أجنبي أو حاكم ضمن وليس للمالك مطالبة الاجنبي وقال الفاضي له ذلك) إذا ذفع الوديعة إلى غيره لغير عذر فعليه الضمان بغير خلاف في المذهب الا أن يدفعها إلى من جرت عادته بحفظ ماله وقد ذكرناه في المسئلة قبلها وذكرنا الخلاف فيه، وقال شريح ومالك والشافعي وأبوحنيفة وأصحابه واسحاق متى دفعها إلى أجنبي أو حاكم ضمن ، وقال ابن أبي ليلي لاضمان عايمه لان عليه حفظها واحرازها وقد أحرزها عند غيره وحفظها به ولانه مجفظ ماله بإيداعه فاذا اودعها فقد حفظها به ماله فلم يضمنها كما لوحفظها في حرزه

الكتاب العزيز فقال الله تعالى ( واعلموا اناغنمتم من شي، فأن في خمسه ) لكن اختلف في أشياء: منهاسلب القاتل وأكثر أهل الدلم على أنه لا يخمس فان عمر رضي الله عنه قال كنالانخمس السلب وقول النبي عليه القاتل «من قتل قتيلافله سلبه» يقتضي أنه له كله ولوخمس لم يكن جميعه له وعن أبي قتادة أن رسول الله عَيْمَا الله عَلَمَا سلبرجل قنله يوم حنين ولم مخمس. رواه سعيد في سننه. ومنها اذا قال الامام من جاء بعشر ةر.وس فله رأس ومن طلع الحصن فله كذا من النفل فالظاهر أن هذا غير مخموس لانه في معنى السلب. ومنها اذا قال الامام من أخذ شيءًا فهو له وقلنا يجوز ذلك فقد قيل لاخمس فيه لأنه في معنى الذي قبله . والصحيح أن الخس لايسقط لانه يدخل في عوم الآية ولا يدخل في معنى السلب والنفللان ترك تخميسهما لايسقط خمس الغنيمة بالكلية وهذا يسقطه فلا يكون تخصيصا بل نسخا لحكمها ونسخها بالقياس غيرجا أزاتفاقا. ومنها اذا دخل قوم لامنعة لهم دار الحرب بغيراذن الامام فقدقيل إن ماغنموه لهم من غير أن يخمس ، والصحيح انه يخمس ويدفع اليهم أربعة أخماسه لدخوله في عموم الآية وعدم دايل يوجب تخصيصه ( الفصل الثالث ) أن الخمس مما يجب خمسه من النيء والغنيمة شيء وأحد في مصرفهما وحكمهما ولا اختلاف في هــذا ببن القائلين بوجوب الخس فيهاً فان الفائل بوجوب الخس في الفيء غير من قاله من أصحابنا الشَّافعي وقد وافق على هذا فانه قال في الفيء والغنيمة يجتمعانُ في ان فيهما الخس لمن سماه الله تعالى بعني في سورة الانفال في قوله سبحانه وتعــالى ( واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسه ) الآية . وفي سورة الحشر في قوله تعالى (ما أفا. الله على رسوله من أهل القرى ) الآية . والمسمون في الآيتين شيء واحد

(الفصل الرابع) ان الحنس يقسم على خمسة أسهم ومهدا قال عطاء ومجاهد والشعبي والنخمي وقتادة وابن جربج والشافعي وقيل يقسم على سنة : سهم لله وسهم لرسوله لظاهر قوله تعالى (واعلموا أيما غنمتم من شيء فأن لله خمسه والرسول ولذي القربي واليتامي والمساكين وابن السبيل) فعد سنة وجعل الله تعالى لنفسه سهما سادسا وهو مردود على عباد الله أهل الحاجة ، وقال أبو العالية سهم الله

ولنا أنه خالف المودع فضمنها كما لو نهاه عن ايداعها فانه أمره مجفظها بنفسه فلم يرض لها غيره "فان فعل فتلفت عند الناني مع علمه بالحال فله تضمين أيهما شاه لانهما متعديان، ويستقر ضانها على الثاني لان النلف حصل عنده وقد دخل على أنه يضمن وإن لم يعلم الحال فله تضمين الاول، وليس الاول الرجوع على الثاني لانه دخل معه في العقد على أنه أمين لاضمان عليه، وأن أحب المالك تضمين الثاني فليس له تضمينه في ظاهر كلام أحمد قاله القاضي لان أحمد ذكر الضمان على الاول فقط وهذا مذهب أبي حنيفة لانه قبض قبضاً موجباً للضمان على الاول فلم يوجب ضمانا آخر، ويفارق القبض من الفاصب فانه لم يوجب الضمان على الغاصب أنا لذمه الضمان بالفصب. قال شيخنا ومجتمل أن له تضمين الثاني أيضاً وهو قول القاضي ومذهب الشافعي لانه قبض مال غيره على وجه لم يكن له قبضه ولم يأذن له مالكه فيضمنه القاضي ومذهب الشافعي لانه قبض مال غيره على وجه لم يكن له قبضه ولم يأذن له مالكه فيضمنه

عن وجل هو انه اذا عزل الحنس ضرب بيده فما قبض عليه من شي، جعله المكعبة فهو الذي سمي لله لانجعلوا له نصيبا فان لله الدنيا والآخرة ثم يقسم بقية السهم الذي عزله على خمسة أسهم ، وروي عن الحسن وقتادة في سهم ذي القربي كانت طعمة لرسول الله على الله على عياته فلما توفي حمل عليسه أبو بكر وعمر في سبيل الله ، وروى ابن عباس ان أبا بكر وعمر قسما الحنس على ثلاثة أسهم ونحوه حكى عن الحسن بن محمد بن الحنفية وهو قول أصحاب الرأي قالوا يقسم الحنس على ثلاثة : اليتامي والمساكين وابن السبيل وأسقطوا سهم رسول الله علي الله على النام ، والحس عن أثق به ان مالكا قال يعطي الامام أقربا ، وسول الله على ما يرى ، وقال الثوري والحسن بضعه الامام حيث أراه الله عز وجل رسول الله عن الموري والحسن بضعه الامام حيث أراه الله عز وجل

ولما قول الله تعالى (واعلموا ألما غنه تم من شيء فان لله خمسه والرسول واذي القرقي واليتامي والمساكين وابن السبيل) وسهم الله والرسول واحد كذا قال عطاء والشعبي ، وقال الحسن بن محمد ابن الحنفية وغيره قوله ( فان لله خمسه ) افتتاح كلام بعني ان ذكر الله تعالى لافتتاح السكلام باسمه تبركا به لا لافراده بسهم فان لله تعالى الدنيا والآخرة ، وقد روي عن ابن عمر وابن عباس قالا كان رسول الله عليه وأي ولا يقتضيه وسول الله عليه وأي ولا يقتضيه قياس ولا يصار اليه إلا بنص صحيح مجب التسليم له ولا نعلم في ذلك أثراً صحيحاسوى قوله ، فلا يترك ظاهر النص وقول رسول الله وتوليت وفعله من أجل قول أبي العالية وما قاله أبو حنيفة فمخالف يترك ظاهر الآية فان الله تعالى سمى لرسوله وقرابته شيئا وجعل لهما في الحسحقا كا سمى الثلاثة الاصناف الباقية فن خالف ذلك فقد خالف نص الكتاب ، وأما حل أبي بكر وعمر رضي الله عنها على سهم ذي القربي في سبيل الله فقد ذكر لأحد فسكت وحرك رأسه ولم يذهب اليه ورأى ان قول ابن عباس ومن وافقه أولى لموافقته كتاب الله وسنة رسول الله وتيكيني فان ابن عباس لما سئل عن سهم ذي القربي فقال إنا كنا نزعم انه لنا فأبي ذلك علينا قومنا، ولعله أراد بقوله أبي ذلك علينا قومنا فعل أبي بكر وعر رضي الله عنهما في حماما عليه في سبيل الله ومن تبعهما على ذلك علينا قومنا فعل أبي بكر وعر رضي الله عنهما في حماما عليه في سبيل الله ومن تبعهما على ذلك علينا قومنا فعل أبي بكر وعر رضي الله عنهما في حماما عليه في سبيل الله ومن تبعهما على ذلك علينا قومنا فعل أبي بكر

كالقابض من الغاصب، وذكر أحمد الضان على الأول لا ينفى الضان عن الثاني كاأن الضان بلزم الغاصب ولا ينفى وجوبه على القابض منه ، فعلى هذا يستقر الضان على الأول فان ضمنه لم يرجع على أحدوان ضمن الثاني رجع على الأول وهذا القول أفرب الى الصواب وماذكر نا للقول الأول لاأصل له ثم هو منتقض عا اذا دفع الوديعة الى انسان عاربة أوهبه

<sup>﴿</sup> مسئلة ﴾ (وان أراد سفراً أو خافعليها عند ردها الى مالكها أو وكيله فى قبضها ان قدر على ذلك) ولم يجز له دفعها الى الحاكم ولا الى غيره لانه ليس للحاكم ولاية على الحاضر فان فعل ضمنها لانه دفعها الى غير مالكها بغير اذنه من غير عذر فضمنها كالصورة الاولى

قول بعضهم بوافق الكتاب والسنة كان أولى وقول ابن عباس وافق للكتاب والسنة فان جبير بن مطعم روى ان رسول الله وتيالية لم يقسم لبنى عبد شمس ولا بني نوفل من الحس شيئا كاكان يقسم لبني هاشم ولبني المطلب، وان أبا بكر كان يقسم الحس نحو قسم رسول الله وتيالية غير انه لم يكن يعطي قربى رسول الله وتيالية كاكان يعطيهم وكان عمر يعطيهم وعمان من بعده رواه أحمد في مسنده وقد تكام في رواية ابن عباس عن أبي بكر وعمر أنهما حملا على سهم ذي القربي في سببل الله فقيل أنه برويه محمد بن مروان وهو ضعيف عن الكاببي وهو ضعيف أيضاً ولا بصح عند أهل النقل فان قالوا فالنبي ويالية ليس بباق فكيف يبقى سهمه ? قلمنا جهة صرفه المي النبي ويتيالية مصلحة المسلمين والمصالح باقية قال رسول الله وتيالية هما على لا مما أنا. الله عليكم ولا مثل هذه إلا الحمس وهوم دود عليكم ورواه سعيد

# ﴿ م شَلَةً ﴾ قال ( وسهم لرسول الله عِنْيَاتُهُ يصر ف في الكراع والسلاح ومصالح المسلمين)

وهذا قول الشافي فانه قال اختار أن يضعه الامام في كل أمر خص به الاسلام وأهله من سد ثغر واعداد كراع أو سلاح أو اعطائه أهل البلا، في الاسلام نفلا عند الحرب وغير الحرب وهـ ذا نحو ماقال الحرقي وهذا السهم كان لرسول الله ويَنْ في الاسلام الفنيمة حضر أو لم يحضر كا أن سهم بتية أصحاب الحس لهم حضر وا أو لم يحضر وا وكان رسول الله ويَنْ في يصنع به ماشا، فلما توفى وليه أبو بكر ولم يسقط عوته ، وقد قبل انما أضافه الله تعالى إلى نفسه والى رسوله ليعلم أن جهته جهدة المصلحة وأنه ليس بمختص بالنبي ويُنْ فيسقط عوته

وزعم قوم أنه سقط بموته ويرد على انصبا، الباقين من أهل الخمس لا بهم شركاؤه ، وقال آخرون بل برد على انفانمين لانهم استحلوها بقتالهم وخرجت منها سهام منها سهم النبي وَيُتَطِلِنَهُ مادام حيا فاذا مات وجب رده الى من وجد سبب الاستحتاق فيه كما أن تركة الميت اذا خرج منها سهم بوصية ثم

#### ﴿مسئلة ﴾ ( فان لم يجده حملها معدان كان أحفظ لها)

اذا أراد السفر بها وقد نهاه صاحبها عنهضمها لخالفته وان لم ينهه لكن الطريق مخوف أو البلد الذي يسافر اليه مخوف ضمنها لانه فرط في حفظها، وان لم يكن كذلك فله السفر بها نص عليه أحمد سواء كان به ضرورة الى السفر أو لم يكن وبهذا قال أبو حنيفة، وقال الشافعي ان سافر بها مع القدرة على صاحبها أو وكيله أو الحاكم او امين ضمنها لانه سافر بها من غيرضرورة أشبه مالوكان السفر مخوفاً ولنا أنه نقلها الى موضع مأمون فلم يضمنها كما لو نقلها الى البلد ولانه سافر بها سفر أغير مخوف اشبه مالولم يجد أحداً يدعها عنده. قال شيخنا ويقوى عندي أنه متى سافر بهامع القدرة على مالكها أو وكيله مالولم يجد أحداً يدعها عنده. قال شيخنا ويقوى عندي أنه متى سافر بهامع القدرة على مالكها أو وكيله مالولم يجد أحداً يدعها عنده . قال شيخنا ويقوى عندي أنه متى سافر بهامع القدرة على مالكها أو وكيله مالولم يجد أحداً يدعها عنده . قال شيخنا ويقوى عندي الله متى سافر بهامع القدرة على مالكها وكاطر بها فان النبي صلى

بطلت الوصية رد إلى النبركة وقالت ط ثنة هو للخليفة بعد. لأن أبا بكر روى عن النبيي عَلَيْكَ أنه قال « اذا أطعم الله نبيا طعمة ثم قبضه فهو الذي يقوم بهـا من بعده وقد رأيت أن أرده على المسلمين» والصحيح أنه باق وأنه يصرف في مصالح المسلمين لكن الامام يقوم مقام النبي عَلَيْكِيَّةٍ في صرفه فيما يرى فان أبا بكر قال: لاأدع أمراً رأيت رسول الله عَيْنَاتِيْ يصنه، فيه إلا صنعته . متنق عليه،وروي عن الحسن بن محمد بن الحنفية أنه قال اختلفوا في هـ ذين السهمين يعني سهم الرسول عليالية وسهم ذي القربى فأجم رأيهم على أن يجملوهما في الخيل والمدة في سبيل الله فكانا في خلانة أبي بكر وعمر في الخيل والعدة في سبيل الله

( فصل ) وكان لرسول الله عِلَيْكِيْنَةِ من المغنم الصفي وهور شيء يختاره من المغنم قبل القسمة كالجارية والعبد والثوب والسيف ونحوه وهذا قول محد بن سيرين والشعبي وقتادة وغيرهم من أهل العلم وقال أكثرهم ان ذلك انقطع بموت الذي مُتَطَلِّنَةٍ قال أحمد الصني أمّا كان للنبي مُتَطَلِّنَةٍ خاصة لم يبق بعد. ولا نعلم مخالها لهذا إلا أبا ثور فانه قال إن كان الصني ثابتًا للنبي ﷺ فللامام أن يأخذه على نحوماكان يأخذه النبي عَلَيْكَاتُهُ ويجعله مج ل سهم الذي من خمس الخمس فجمع ببن الشك فيه في حياة النبي عَلَيْكَاتُهُ ومخالفة الأجماع في ابقائه بعد موته، قال ابن المذر لاأعلم أحداً سبق أبا ثور إلى هذا القول، وقدأنكر قوم كون الصنى للنبي عَلَيْكَ واحتجوا بما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله وَيُعْلِلنَّهُ وَفِعُ وَبُرَّةً مِنْ ظَهُرٍ بِعِيرِهُ فَقَالَ ﴿ مَا يُحَلِّ لِي ثَمَّا أَمَّاءُ الله عليكم ولامثل هـذه الا الحبس وهو مردود عليكم » رواه سـعبد . ورواه أبو داود باسناده عن أبي المامة عن النبي صلى الله عليــه وسلم ، ولان الله تعالى قال ( واعلموا أمّا غنمتم من شي. فأن لله خمسه )فمفهومه أنّ باقيها المفامين

ولناماروى أبو داود باسناده أن النبي وَلِيُلِيِّتُهُ كُنْبِ إِلَى بنى زهير بن أقيش ﴿ إِنَّكُمْ انْشَهُ دُمَّ أَن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله وأديتم الزكانوأديتم الحنس من المغنم وسهم الصني انكم آمنون بامان الله ورسوله ، وفي حديث وفد عبد القيس الذي رواه ابن عباس وان يه طوا سهم النبي عَلَيْكُنَّهُ والصفي

الله عليه وسلم قال« المسافر وماله على قات الا ما وفى الله » أي على هلاك ولا يلزم من الاذن في امساكها على وجه لايتضمن هذا الخطر ولا يفوت امكان ردها على صاحبها الاذن فيما يتضمن ذلك فأما مع غيبة المالك ووكيله فله السفر بها اذا كان أحفظ لها لأنه موضع حاجة فيختار ما فيه الحظ وهذا الذي ذكره شيخنا في الـكتاب المشروح.

﴿ مسئلة ﴾ ( فان لم يجدصا حبهاو لا وكيله فله دفعها الى الحاكم سواءكان به ضرورة الى السفر أو لم يكن ) لانه متبرع بامساكها فلايلز مه استدامته والحاكم يقوم مقام صاحبها عند غيبته فان او دعهامع قدر ته على الحاكم ضمنها لانغيرالحاكم لاولاية له، ويحتمل ان مجوز له أيداعها لانه قد يكون احفظ لها واحب إلى صاحبها وان م يقدر على الحاكم فاودعها ثقة لم يضمنها لانه موضم حاجة ، وذكر القاضي ان ظاهر كلام احمد انه

وقالت عائشة كانت صفية من الصني . رواه أبو داود ، وأما انقطاعه بعدالنبي وَلَيْكَالِّهُ فَتَابَت باجماع الامة قبل أبي ثور و بعده عليه وكون أبي بكر وعمر وعمان ومن بعدهم لم يأخذوه ولا ذكره أحدمنهم ولا يجمعون على ترك سنة النبي وَلِيَكِالِلَّهُ

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وخمس مقسوم في صليبة بني هاشم و بني المطلب ابني عبده ناف حيث كانوا للذكر مثل حظ الانثيين )

يمني بقوله في صليبة بني هاشم أولاده دون من يعد معهم من مواليهم و حلفائهم . وفي هدف المسئلة فصول خدة (أحدها) أن سهم ذي القربي ثابت بعد موت النبي وسيالية وقد مضى ذكر ذلك والخلاف فيه وقد ذكرهم الله تعالى في كتابه من ذوي السهام، وثبت أن النبي وسيالية كان يعطبهم فروي جبير بن مطعم قال وضع رسول الله وسيالية سهم ذي القربي في بني هاشم وبني المطلب وترك بنبي نوفل وبني عبد شمس وذكر الحديث رواه أبو داود ولم يأت لذلك نسخ ولا تغيير فوجب القول به والعمل محكمه قال أحد ثنا وكيم ثنا أبو معشر عن المقبري قال كتب نجدة إلى ابن عباس بسأله عن سهم ذي القربي فكم القرابة النبي وسيالية على ماقال ابن عباس هو لنا

(الفصل الثاني) أن ذا القربي هم بنو هاشم و بنو المطلب ابني عبد مناف دون غيرهم بدليل ماروى جبير بن مطعم قال لما قسم رسول الله وَاللَّهِ اللَّهِ أما بنو هاشم فلا نشكر فضلهم المطلب أنيت أنا وعمان بن عفان رسول الله والله الموانئ من بني المطلب أعطيتهم و تركتنا وأبما نحن وهم منك عمرالة واحدة فقال إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام وأنما بنو هاشم و بنو المطلب شيء

يضمنها ثم تأولكلامه على انه اودعها من غير حاجة او مع قدرته على الحاكم

( مسئلة ) ( فان تعذرذلك او دعها ثقة او دفنها وأعلم بها ثقة يسكن تلك الدار فان دفنها ولم يعلم بها أحداً أو اعلم بها من لا يسكن الدارضمنها)

اذا دفنها في موضع واعلم بها ثقة يده على الموضع وكانت مما لا يضرها الدفن فهو كايداعها عنده، وان لم يعلم بها احداً ضمنها لانه فرط في حفظها فانه لا يامن ان يموت في سفره فلا تصل الى صاحبها وربما نسي مكانها أو أصابها آفة من هدم أو حرق أو غرق فتضيع ، وإن أعلم بهاغير ثقة ضمنها لانه ربما أخذها وكذلك إن أعلم بها ثقة لا يدله على المكان لانه لم يودعها إياه ولا يقدر على الاحتفاظ بها.

(فصل) وأن حضره الموت فحسمه حكم السفر على ما مضى من أحكامه إلا في أخذهامعه لانكل واحد منها سبب لخروجها عن يده

واحد وشبك بين أصابعه وفي رواية دانهم لم يفارقونا في جاهلية ولا إسلام ه رواه أحمد والبخاري فرعى لهم النبي عَلَيْكِيْ نصرتهم وموافقتهم بني هاشم ومن كانت أمه منهم وأبوه من غيرهم لم يستحق شيئا لان النبي عَلَيْكِيْ لم يدفع إلى أقارب أمه وهم بنو زهرة شيئا وإنا دفع إلى أقارب أبيه ولو دفع إلى أفارب أمه لدفع إلى بني زهرة موجبر يدل على أنه لم يعطهم شيئا ولم يدفع أيضا إلى بني عمائه وهم الزبير بن العوام وعبدالله والمهاجر ابنا أبي أمية وبنو جحش

(الفصل الثالث) أنه بشنرك فيه الله كر والاشي لدخولهم في اسم القرابة واختلفت الرواية في قسمته بينهم نعن أحمد أنه يقسم بينهم لله كر مثل حظ الاشيين وهو اختيار الخرقي ومذهب الشانعي لانه سهم استحق بترابة الاب شرعا ففضل فيه الذكر على الاشي كالميراث، ويفارق الوصية وميراث ولد الام فان الوصية استحقت بتول المرصي وميراث ولد الام استحق بقرابة الام والرواية الثانية يسوى بين الذكر والانشى وهو قول أبي ثور والمزني وابن المنذر لانهم أعطم اباسم القرابة والذكر والانشى فيها سوا. فأشبه مالو أوصى لقرابة فلان أو وقف عليهم ، ألا ترى أن الجد يأخذ مع الاب وابن الابن يأخذ مع الابن وهذا يدل على مخالفة المواريث ولايه سهم من خمس الحمر لجماءة فيستوي فيه الذكر والانشى كسائر سهامه ويسوى بين الصفير والسكير على الروايتين لاستوائهم في القرابة فأشبه المعراث .

(الفصل الرابع) أنه يفرق بينهم حيث كانوا من الامصار ويجب تعميمهم به حسب الامكان وهذا قول الشانعي، وقال بعضهم يخص أهل كل ناحية بخمس مفراها الذي ليس لهم مفزى سواه فما يؤخذ من مفزى الترك لمن في خراسان من ذوى يؤخذ من مفزى الترك لمن في خراسان من ذوى القربي لما يلحق من المشقة في نقل من المشرق إلى المفرب ولانه يتعذر تعميمهم به فلم يجب كمائر أهل السم ، ووجه الاول أنه سهم مستحق بقرابة الاب فوجب دنعه إلى جميع المستحقين كالميراث، فعلى

و مسئلة ﴾ ( وإن تمدى فيها فركب الدابة لغير نفعها ولبس الثوب أو أخذ الوديعة ليستعملها أو ليخزن فيها ثم ردها إلى موضعها بنية الامانةضمن لتعديه ولم يزل عنه الضمان بردها) وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة يبرأ لانه ممسك لها باذن مالكها فأشبه ما قبل التعدي ولنا أنه ضمنها بعدوان فبطل الاستمان كما لو جحدها ثم أقربها ومهذا يبطل ما ذكره

<sup>﴿</sup>مسئلة ﴾ ( فان جحدها ثم أقر بها فتلفت ضمها )

لانه بجحدها خرج عن الاستئان عليها فلم يزل منه الضان بالافرار بها لان يده صارت يد عدوان هسئة ﴾ ( فان كسر ختم كيسها أو كانت مشدودة فحل الشدضمن)

سواء أخرج منها شيئًا أو لم يخرج لانه هتك الحرز بفعل تعدى به فان خرق الكيس فوقى (المغني والشرح الكبير) (الحبزء السابع)

هذا ببعث الامام إلى عماله في الاقاليم وينظر كم حصل من ذلك فان استوت فيه فرق كل خمس فيمن قاربه وان اختلفت أمر مجمل الفضل ليدفع إلى مستحقه كالميراث، وفارق الصدقة حيث لاتنقل لان كل بلد لا بكاد يخلو من صدقة تفرق على فقراء أهله والحنس يؤخذ في بعض الاقاليم فلولم ينقل لأدى إلى اعطاء البعض وحرمان البعض، والصحيح ان شاء الله أنه لا بجب التعميم لانه يتعذر فلم يجب كتعميم المساكين وما ذكر من بعث الامام عماله وسعاته فهو متعذر في زماننا لان الامام لم يبق له حكم إلا في قليل من بلاد الاسلام ولم يبق له حبة في الفزو ولا له فيه أمر ولان هذا سهم من بهمام الحنس فلم يجب تعميمه كسائر سهامه ، فعلى هذا يفرقه كل سلطان فيما أمكن من بلاده .

( الفصل الخامس ) أن غنيهم وفقيرهم فيه سوا. وهــذا قول الشانبي وأبي ثور وقيل لا حق فيه لغنني قياسا له على بقية السهام

ولنا عموم قوله تعالى ( والذي القربى ) وهذا عام لا مجوز تخصيصه بغير دايل ، ولان النبي وليكيان والم يعلى الله والم المنهم والم المنهم وقد روى كان يعملي اقاربه كامم وفيهم الاغنياء كالعباس وغيره و لم ينقل تخصيص العقراء منهم . وقد روى الامام أحمد في مسنده ان النبي وليكيان أعلى الزبير سها وأمه سها وفرسه سهمين وانما أعلى أمه من سهم ذى القربى وقد كانت موسرة ولها موال ومال ، ولانه مال مستحق بالقرابة فاستوى فيه الفني والفقير كالميراث والوصية المرقاب، ولان عمان وجبير أطلبا حقها منه وسألا عن علة منعها ومنع قرابتها وهماموسر ان فعاله النبي عليه بنصرة بني المطلب دونهم وكونهم مع بني هاشم كالشي الواحد ولو كان اليسار ما ها والفقر شرطا لم يطلبا مع عدمه ولعلل النبي عليه منهما بيسارهما وانتفاء فقرهما

### ﴿ مسئة ﴾ قال (والخمس الثالث لليتامي)

وهم الذين لا آباء لهم ولم يبلغوا الحلم فان النبي علينية قال « لا يُـــتم بعد احتلام » قال بعض أصحابنا لا يستحقون الا مع الفقر وهر المشهور من مذهب الشافعي لان ذا الاب لا يستحق والمال أنفع من وجود الاب ولا ه صرف البهم لحاجتهم فان اسم اليتم يطلق عليهم في العرف الرحمة ومن

الشد فعليه ضمان ما خرق خاصة لانه ما هتك الحرز وقال أبو حنيفة إذا كسر ختم الكيس لم يلزمه ضمان الوديعة لانه لم يتعد في غيره

وانا أنه هنك حرزها فضمنها إذا تلفت كما لو أودعه إياها فيصندوق مقفل ففتحه وتركه مفتوحا ولا نسلم أنه لم يتعد في غير الختم

﴿ مسئلة ﴾ ( وان خلطها بما لا تتمنز منه ضمنها )

اذا خلطها بما لا تتميز منه من ماله أو من مال غيره ضمنها سواه خلطها بمثاها أو دونها أو أجود من جنسها أو من غير جنسها مثل أن يخلط الدراهم بدراهم أو دهنا بدهن كالزيت بالزيت أوالسمن أو بغيره

كان اعطؤ. لذلك اعتبرت الحاجة فيه، وفارق ذري القربى فانهم استحتوا لنربهم من رسول الله وَلَيْكُلِيّة وَلَمُ وَالفَيْ وَالفَقِيرِ وَالفَقِيرِ فَي القرب سواء فاستوبا في الاستحقاق ولم أعلم هذا نصاً عن أحمد وعموم الآية يقتضي تعميمهم . وقال بعض أصحاب الشانهي له قول آخر انه للغني والفقير لعموم النص في كل يتيم وقياساً له على سهم ذي القربى ، ولانه لوخص به الفقير لكان داخلا في جملة المساكين الذين هم أصحاب الهم الرابع فكان يستغنى عن ذكر هم وتسميتهم

قال أصحابنا ويفرق على الايتام في جيع الاقطار ولا يخص به أهل ذلك المفزى والقول فيــه

كالقول في سهم ذي القربى وقد تقدم القول فيه

﴿ مسئلة ﴾ قال (والخس الرابع للمساكين)

وهم أهل الحاجة ويدخل فيهم الفقراء ، والفقراء والمساكين صنفان في الزكاة وصنف واحد همنا وفي سائر الاحكام وانما يقع التمييز بينهما اذا جمع بينهما بلفظين وام يرد ذلك الا في الزكاة ، وسنذكرهم في أصنافها ، قال أصحابنا : ويعم بها جميعهم في جميع البلاد كقولهم في سهم ذي القربى والينامي وقد نقدم قولنا في ذلك

﴿ مسئلة ﴾ قال ( والخمس الحامس لابن السبيل )

وسنذكره أيضا في أصناف الصداة و معلى كل واحد منهم قدر مايوصله للى بلده لان دفعنا اليه لا- لله الحالم الله الله الله الله الله فأعطى بقدرها ، فان اجتمع في واحد أسباب كالمسكين اذا كان يتيا وابن سبيل استحق بكل واحد ونهما لانها أسباب لأحكام فوجب أن نثبت أحكامها كما لو انفردت فان اعطاه ليتمه فزال فقره لم بعط الففره شيئا

﴿ مسئلة ﴾ قال (وأربعة أخماس الفي علم المسلمين غنيهم وفقير هم فيه سواء الا العبيد) لا نه لم خلافا بين أهل العلم اليوم في أن العبيد لاحق لهم في الني ، وظاهر كلام أحدو الخرق ان سائر الناس

وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي وقال ابن القاسم ان خلط دراهم بدراهم على وجه الحرز لم يضمن وحكي عن مالك لا يضمن الا أن تكون دونها لأنه لا يمكنه ردها إلا ناقصة

ولنا أنه خلطها عاله خلطاً لا يتميز فوجب أن يضمنها كالو خلطها بدونها ولانه اذا خلطها عا لا يتميز فقد فوت على نفسه امكان ردها فازمه ضانها كما لو ألقاها في لجة بحر فان أمره حاحبها بخلطها عاله أو بغيره ففعل ذلك فلا ضمان عليه لانه فعل ما أمر به فكان نائباً عن المالك فيه وقد نقل مهنأ عن أحمد في رجل استودع عشرة دراهم واستودعه آخر عشرة وأمره أن يخلطها فخلطها فضاعت الدراهم فلا شيء عليه، فان أمره أحدها نخلط دراهمه ولم يأمره الا خر فعليه ضمان دراهم من لم يأمره دون الإخرى، وإن اختلطت هي بغير تفويط منه فلا ضان عليه كما لو تلفت بغير تفريطه وإن خلطها غيره

لهم حتى في النيء غنيهم وفقيرهم ذكر أحمد النيء فقال فيه حتى لكل المسلمين وهو بين الفني والفنير وقال عمر رضي الله عنه مامن أحد من المسلمين الا له في هذا المال نصيب الا العبيد فليس لهم فيه شيء وقرأ عر ( ما فا. الله على رسوله من أهل الفرى - حتى بلغ - والذين جا وا من بعدهم ) ثم قال هذه استوعبت المسلمين عامة والثن مشت ليأنين الراعي بسرو حمير نصيبه منها لم يعرق فيها جبينه ، ولانه مال مخرس فلم مختص به من فيه منفعة كأربعة أخماس الفنيمة

وذكر القاني أن أهل الفي. هم أهل الجهاد من المرابطين في الثغور وجند المسلمين ومن يقوم عصالحهم لأن ذلك كان الذبي عَلَيْكُ في حياته لحصول النصرة والمصلحة به فلما مات صارت الجند ومن يحتاج اليه المسلمون فصار ذلك لهم دون غيرهم ، وأما الاعراب ونحوهم بمن لا بعد نفسه الجهاد فلا حق لهم فيه والذين يفزون اذا نشطوا يعطون من سهم سبيل الله من الصدقة ، قال ومعنى كلام أحمد أنه بهن الفني والفقير بعني الغني الذي فيه مصلحة المسلمين مر والمجاهدين والقضاة والفقهاء ، ويحتمل أن يكون معنى كلامه أن لجميع المسلمين الانتفاع بذلك المال لكونه يصرف إلى من يعود نفعه على جميع المسلمين وكذلك ينتفعون بالعبور على القناطر والجسور المعقودة بذلك المال وبالأنهار والطرقات التي أصلحت به

وسياق كلامه يدل على أنه ليس مختصا بالجند وانها هو مصروف في مصالح المسلمين لكن يبدأ يجند المسلمين لا بهم أهم المصالح المكونهم يحنظون المسلمين فيعطون كفاياتهم فمافضل قدم الاهم فالأعم من عمارة الثفور وكفايتها فالاسلحة والكراع ومامحتاج اليه تم الأهم فالأهم من عمارة المساجدوالقناطو واصلاح الطرق وكراء الأبهار وسد بثوقها وارزاق القضاة والائمة والؤذنين والفقهاء ونحو ذلك مما المسلمين فيه نفع، والشافعي قولان كنحو بما ذكرناه وا. حتجرا على أن أربعة أخماس النيء كان لرسول الله والله عليه في حيانه بما روى مالك بن أرس بن الحدثان قال : سمعت عمر بن الخطاب والعباس وعلى يختصمان اليه في أموال النبي عِيَّةِ فقال عمر كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم

فالضمان على من خلطها لان العدوان منه أشيه ما لو أتلفها

﴿مسئلة﴾ ( وإن خلطها عتمبز أو ركب الدابة ليسقيها لم يضمن أما إذا خلطها بما تتميز منه مثل ان خلط دراهم بدنانير لم يضمن )

لام ا تتميز مها فلا يعجز بذلك عن ردها فلم يضمنها كما لو تركها في صندوق فيه أكياس له وبهذا قال الشافعي ومالك ولا نعلم فيه خلافاً وكذلك الحكم إذا خلط بيضاً بسود وقد حكي عن أحمد فيمن خلط دراهم بيضا بسود يضمنها ولعله قال ذلك لكونها تكتسب منها سواداً ويتغير لونها فتنقص قيمتها فان لم يكن فيه ضرر فلا ضان عليه وإن ركب الدابة ليسقيها أو يعلفها لم يضمن لان رِكُوبِهَا لذلكِ مأذون فيه عرفاً وشرعا لانه مأذون له في سقيها كما لو أذن له في علفها والعادة أن يوجف المسلمون عليه مخيل ولاركاب وكان لرسول الله ويتيانية خالصا دون المسلمين وكان رسول الله ويتيانية والمها يوجف المسلمين وكان رسول الله ويتيانية والمها أبوبكر بمثل مارليها وسول الله ويتيانية موليتها بمثل ماوليها رسول الله ويتيانية وابوبكر متفق عليه الاان فيه مجهل ما بقى اسوة المال وظاهر اخبار عرتدل على أن لجيع المسلمين في النيء حقا فانه لماقر أالآ به التي في سورة الحشر قال هذه الآية التي في سورة الحشر قال هذه الآيا به استوعب المسلمين وجهل الراعي بسرو حمير منه نصيباً وقال ما عد الآله في هذا المال نصيب عواما أموال بني النصير اختص مها النبي ويتيانية من النيء و ترك سائره لمن سمي في الآية و هذا مبين في قول عمر و كان لرسول الله ويتيانية خالصا دون المسلمين

( فصل ) واختلف الخافاء الواشدون رضي الله عنهم في قسم الفي، بين أهله فذهب ابوبكر الصديق رضي الله عنه إلى التسوية ببنهم فيه وهو المشهور عن علي رضي الله عنه فروي ان أبا بكر رضي الله عنه سوى بين الناس في العطاء وأدخل فيه العبيد فقال له عمر ياخليفة رسول الله أنجل الذين جاعدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم وهجروا ديارهم له كن انها دخلوا في الاسلام كرها في فقال أبو بكر انها علم الله وانها المدنيا بلاغ ، فلما ولي عمر رضى الله عنه فاضل ببنهم وأخرج العبيد وذكر عن عمان أنه فضل ببنهم في الفسمة ، فعلى هذا يكون مذهب اثنين منهم ابي بكر وعلى التسوية ومذهب اثنين عمر وعمان التفضيل، وروي عن أحمد رحمة الله عليه انه أجاز الاصرين جميعا على مايراه الامام و ودي اجتهاده اليه فروي عن الحسن بن علي بن الحسن أنه قال الإمام ان يفضل قوما على قوم، وقال ابو بكر اختيار أبي عبدالله أن لا يفضلوا وهذا الحسن أنه قال ابي رأيت قسم الله المواريث على العدد بكون الاخوة متفاضلين في الفنا، عن الحيت والصلة في الحياة والحفظ بعد المرت فلا يفضلون ، وقسم رسول الله ويتعالي من يكون محضره اما غير ناام على العدد ومنهم من يعطى غابة الفنا، ويكون الفتح على يديه ومنهم من يكون محضره اما غير ناام على العدد ومنهم من يكون محضره اما غير ناام

من يسقيها يركبها فالاذن في السقي اذن في الركوب المعتاد ولهذا لو قال لوكيله اسق الدابة فأنه يفهم منه اركبها له) 
همسئلة ﴿ وإن أخذ درها ثم رده فضاع الـكل ضمنه وحده اختاره الخرقي و عنه يضمن الجميع وجملة ذلك أن من أودع شيئاً فأخذ بعضه لزمه ضان ما أخذ لتعديه فان رده أو مثله لم يزل عنه وبهذا قال الشافعي وقال ما لك لا ضان علية إذا رده أو مثله وقال أصحاب الرأي ان لم ينفق ما أخذه ورده لم يضمن وإن أنفقه ثم رده أو مثله ضمن

ولنا أن الضهان تعلق بذمته بالأخذ بدليل أنه لو تلف في يده قبل رده ضمنه فلا يزول ألا برده إلى صاحبه كالفصوب، فأما سائر الوديعة فينظر فيه فان لم تكن الدراهم في كيس أو كانت في كيس غير مشدود أو كانت ثيابًا فأخذ منها واحداً ثم رده بعينه لم يضمن غيره لانه لم يتعد في عيره وكذلك

واما ضرر بالجبن والهزيمة وذلك أنهم استووا في سبب الاستحراق وهو انتصابهم للجهاد فصاروا كالفانمين ، والصحيح إن شا. الله أن ذلك مفوض الى اجتهاد الامام يفعل مايرا. من تسوية وتفضيل لان النبي ﷺ كان بعطى الانفال فيفضل قوما على قوم على قدر غنائهم وهذا في معناه، والمشهور عن عر رضي الله عنه انه حين كثر عنده المال فرض للمسلمين اعطباتهم ففرض المهاجرين منأهل بدر خمسة آلاف خمسة آلاف واللأنصار من اهل بدر أربعة آلاف أربعة آلاف وفرض لأهل الحديبية ثلاثة آلاف ثلاثة آلاف ولأهل الفتح الفين وقال بمن أبدأ ? قبل له بنفسك قال لاو لكن أبدأ بقرابة رسول الله علي فيدا بيني «اشم ثم ببني المطاب القول رسول الله عليكية « انها بنو هاشم و بنو المطاب شي و واحد » تم ببني عبد شمس لانه أخوه اشم لا بويه ثم ببني نوفل لانه أخوه الابيه أثم الاقرب فالاقرب و قال أصحاب اينبغي أن يتخذ الامام ديواً اوهو دفتر فيه أسماء أهل الديوان وذكر أعطياتهم وبجول الحكل قبيلة عريفا فقد روى الزهري أن رسول الله وليستنج عرف عام حنين على كل عشرة عريفا وإذا أراد إعطا هم بدأ بقرابة رسول الله عِيْنِيِّينَةِ على ما روي عن عمر رضي الله عنه ، ويقدم الافرب فالاقرب ويقدم بني عبد المزى على بني عبد الدار لان فيهم أصهار رسول الله علياتة ولأن خديجـة منهم حتى تنقضي قريش وهم بنو النضر بن كنانة ثم من بعد قريش الانصار ثم سائر العرب ثم العجم والموالي ثم تفرض الارزاق لمن يحتاج المسلمون اليهم من القضاة والمؤذنين والائمـة والفقها. والقرا. والبرد والعيون ، ومن لا عنى المسلمين عنه ، ثم في إصلاح الحصون والـكراع والسلاح ثم عصالح المسلمين من بنا. القناطر والجسور واصلاح الطرق وكرى الانهار وسد بثوقها وعمارة المساجد ثم ما فضل قسمه على سأنر المملين ومخص ذا الحاجة

(فصل) قال القاضي ويعرف قدر حاجبهم يعني أهل العطاء وكفايتهم ويزداد ذو الولد من أجل ولده ، وذو الفرس من أجل فرسه ، وإن كان له عبيد لمصالح الحرب حسب مؤونتهم في كفايته ، وإن كانوا لزينة أو تجارة لم يدخلوا في مؤونته ، وينظر في أسعارهم في بلدانهم لان اسعار البلدان تختلف

ان رد بدله متميزاً لما ذكرنا وأنلم يكن متميزاً فظاهر كلام الحرقي أنه لا يضمن غيره لان التعدي اختص به فاختص الضان به وخلط الردود بغيره لا يقتضي ضان الجميع لانه يجب رده معها فلم يفوت على نفسه امكان ردها بخلاف ما اذا خلطه بغيره ، ولو أذن له صاحب الوديعة في الاخذمنها ولم يأمره برد بدله فأخذ ثم رد بدل ما أخذ فهو كرد بدل ما لم يؤذن في أخذه وقال القاضي يضمن الكل برد بدله فأخذ ثم رد بدل ما أحد فهو كرد بدل ما الم يؤذن في أخذه وقال القاضي يضمن الكل وهو قول الشافعي لانه خلط الوديعة بما لا تتميز منه فضمن الكل كما لو خلطها بغير البدل، وقد ذكرنا فرقا بين البدل وغيره فلا يصح القياس ، وان كانت الدراهم في كيس مختوم أو مشدود فكسر الخم أو حل الشد ضمنها وقد ذكرناه

( فصل ) وإذا ضمن الوديعة بالاستعال أو بالجحد ثم ردها إلى صاحبها زال عنه الضمان فان ردها

والفرض الـكفاية ، ولهذا تمتبر الذرية والولد فيختلف عطاؤهم لاختلاف ذلك وإن كانوا سواء في الـكفاية لا يفضل بمضهم على بعض وأنما تتفاضل كفايتهم ويعطون قدر كفايتهم في كل عام مرة ، وهذا والله أعلم على قول من رأى التسوية، فأما من برى التنضيل فأنه يفضل أهل السوابق والفنى في الاسلام على غيرهم بحسب مايراه كما أن عمر فضل أهل السوابق فقسم لقوم خسة آلاف ولآخرين ألفين ولم يقدر ذلك بالكفاية

( فصل ) والعطاء الواجب لا يكون إلا لبالغ يطبق مثه الفتال ، ويكون عاقلا حرا بصيرا صحيحا ليس به مرض عنمه القتال فان مرض الصحيح مرضا غير مرجو الزوال كالزمانة ونحوها خرج من المقائلة وسقط سهمه ، وإن كان مرضا مرجو الزوال كالحمى والصداع والبرسام لم يسقط عطاؤه لانه في حكم الصحيح الاترى أنه لا يستنيب في الحج الماصحيح وإن مات بمد حلول وقت العطاء دفع حقه إلى ورثته ، ومن مات من أجناد المسلمين دفع إلى زوجته وأولاده الصنارقدر كفايتهم لا له لو لم تعط ذريته بعده لم يجرد نفسه الفتال لانه يخف على ذريته الضياع قاذا علم أنهم يكفون بعد موته سهل عليه ذاك ولهذا قال أبر خالد الهذائي .

لقد زاد الحياة إلى حباً بناتي انهن من الضعاف مخافة أن يرين المقر بعدي وأن يشر بن رنقا بعد صاف وأن يعرين ان كرم عجاف وأن يعرين ان كرم عجاف ولولا ذاك قدسوت مهري وفي الرحمن الضعفاء كاف

واذا بلغ ذكور اولادهم واختاروا أن يكونوافي المقاتلة فرض لهم وإن لم يختاروا تركوا ومن خرج من المقالة سقط حقه من العطاء

صاحبها اليه فهو ابتداء استئان وان لم يردها اليه ولكن جدد له الاستئان أو أبرأه من الضان برى، في ظاهر المذهب لان الضان حقه فاذا أبرأه منه برى، كما لو أبرأه من دين في ذمته واذا جدد له استئانا فقد انتهى القبض المضمون به فزال الضان وقد قال أصحابنا اذا رهن المفصوب عند الغاصب أو أودعه عنده زال عنه ضان الفصب فههنا أولى

﴿مُسَالَةٍ ﴾ ( وإن أودعه صي وديعة ضمنها ولم يبرأ إلا بالتسليم الىوليه)

 و مسئلة ﴾ قال (وأربعة اخماس الغنيمة لمن شهد الوقعة للراجل سهم وللفارس الائة اسهم الا أن يكون الفارس على هجين فيكون له سهمان ، سهم له وسهم لهجينه)

أجمع أهل العلم على أن أربعة أخماس الفنيمة الفأعين وقوله تعالى ( واعلموا أنما غنمتهم من شيء فأن لله خمسه ) يفهم منه أن أربعة أخماسها لهم لانه أضافها اليهم ثم أخذ منها سهما الهيرهم فبقي سائرها لهم كقوله تعالى ( وورثه أبواه فلأمه الثلث ) وقال عمر رضي الله عنه : الغنيمة لمن شهد الوقعة. وذهب جهور أهل العلم إلى أن الراجل سهما، والفارس ثلاثة أسهم ، وقال أبو حنيفة الفارس سهمان وخالفه أصحابه فوافقوا سائر العلماء ، وقد ثبت بمن ابن عمر أن النبي وليكيالين أسهم الفارس ثلاثة أسهم: سهم له وسهمان الفرسه متفق عليه ، وقال خالد الحذاء انه لا يختلف فيه عن النبي وليكي أنه أسهم الفرس سهمين ولصاحبه سهما والراجل سهما، والهجين من الخيل هوالذي أبوه عربي وأمه غير عربية، والمقرف عكس ولصاحبه سهما والراجل سهما، والمه عربية ، ومنه قول هند بنت النعمان بن بشير ،

وما هند الا مهرة عربية سليلة أفراس تحللها بغل فان ولات مهرا كريما فبالحري وان يكاقراف فما أنجرالفحل

وأراد الخرقي بالهجين ههنا ماعدا العربي •ن الخيل من البراذين وغيرها ، وقد روي عن أحمد رحمه الله رواية أخرى رحمه الله أخرى أن البراذين اذا أدركت مثل العراب فلها مثل سهمها وذكر الفاضي رواية أخرى فيا عدا العراب من الخيل لا يسهم لها وفي هذه المسئلة اختلاف كثير وأدلة على كل قول آخرنا ذكرها الى باب الجهاد فان المسئلة مذكورة فيه وهو أليق بها ان شا. الله نعالى

﴿ مسئلة ﴾ قال ( والصدقة لا يجاوز بها الثمانية الاصناف التي سمى الله عز وجل )
يعني قول الله تعالى ( أنما الصدقات الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة تلويهم وفي الرقاب
والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عايم حكيم ) وروي أن رجلا قال يارسول

<sup>﴿</sup> مَسَّلَةَ ﴾ ( وان أودع الصبي أو المعتوه وديعة فتلفت بتفريطه لم يضمن فان أتلفها أو أكلها ضمنها في قول القاضي )

وظاهر مذهب الشافعي ومن أصحابنا من قال لا ضان عليه وهو قول أبي حنيفة لانه سلطه على اللافها بدفعها اليه فلا يلزمه، الا ترى أنه اذا دفع الى صغير سكيناً فوقع عليها كان ضانه على عاقالته ولنا أن ما ضمن باتلافه قبل الايداع ضمنه بعد الايداع كالبالغ ولا يصح قولهم انه سلطه على التلافها وانها استحفظه إياها، وفارق دفع السكين فانه سبب للاتلاف ودفع الوديعة بخلافه فوسئلة (وان أودع عبداً وديعة فأتلفها خرج على الوجهين في الصغير) إذا تلفت الوديعة فان قلنا لا يضمن الصبي كانت في ذمته وان قلنا يضمن كانت في رقبته

الله أعطني من هذه الصدقات فقال له رسول الله عَلَيْكَ « ان الله لم يرض بحكم نبى ولا غيره في الصدقات حتى حكم فيها فجزأها عمانيـة أجزاء فان كنت من المك الاجزاء أعطينك حقك » والمراد بالصدقة ههذا الزكاة المفروضة دون غيرها من صدقة التطوع والكفارات والندور والوصايا ولا نعلم خلافا بين أهل العلم في أنه لايجوز دفع الزكاة الى غير هذه الاصناف الاماروي عن عطاء والحسن أنها قالا ماأعطيت في الجسور والطرق فهي صدقة ماضية والاول أصح وذلك لان الله تعالى قال (انما الصدقات ) وانما للحصر تثبت المذكور وتنفي ماعداه لانها مركبـة من حرفي ففي واثبات فجرى عبرى قوله تعالى (انما الله إله واحد) أي لا إله الا الله ، وقوله تعالى (انما أنت منذر (أي ماأنت الا نذير ، وقول النبي عَلَيْكُ « انما الولاء لمن أعتق »

﴿ مسئلة ﴾ قال ( الفقراء وهم الزمني والمـكافيف الذين لاحرفة لهم والحرفة الصناعة ولا يملكون خمسين درهما ولا قيمتها من الذهب والمساكين وهم السؤال وغير السؤال ومن لهم الحرفة الا أنهم لا يملكون خمسين درهما ولا قيمتها من الذهب )

الفقرا، والمساكين صنفاز في الزكاة وصنف واحد في سائر الاحكام لان كل واحد من الاسمين ينطاق عليهما ، فأما اذا جمع ببن الاسمين وميز ببن المسمين تميزا وكلاهما بشعر بالحاجة والفاقة وعدم الفنى إلا أن الفقير أشد حاجة من المسكين من قبل ان الله تعالى بدأ به والما يبدأ بالأهم فالأهم وبهذا قال الشافي والاصدي وذهب أبو حنيفة الى أن المسكين أشد حاجة وبه قل الفراء و ثعلب وابن قتيبة لقول الله تعالى (أومسكينا ذامتر بة) وهو المطروح على النراب اشدة حاجته وأنشدوا

ألما الفقير الذي كانت حلوبته وفق العيال فلم يترك له سبد فأخبر أن الفقير حلوبته وفق عياله

( فصل ) واذا او دعه شيئاً ثم سأله دفعه اليه في وقت المكينه ذلك فلم يفعل حتى تلف ضمنه ولا نعلم خلافاً في وجوب رد الو ديعة على مالكها اذا طلبها فأمكن اداؤها اليه بغير ضرورة وقدامر الله تعالى بذلك فقال تعالى ( ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى أهاما) وقال رسول الله صلى الله عليه « أد الامانة الى من ائتمنك ولا تخن من خانك » يعني عند طلبها ولانها حق لمالكها لم يتعلق بها حق غيره فلزم اداؤها اليه كالمغصوب والدين الحال فان امتنع من دفعها في هذه الحال فتلفت ضمنها لانه صار غاصباً لانه المسك مال غيره بغير اذنه بفعل محرم اشبه الغاصب فاما ان طلبها في وقت لم يمكن دفعها لبعدها او لخافة في طريقها أو للعجز عن حملها أو غير ذلك لم يكن متعدياً بترك تسليمها لان الله تعالى لا يكلف نفساً الاوسعها فان تلفت لم يضمنها لعدم عدوانه وان قال المهلوني حتى اقضي صلاتي أو أ كل فاني جائع أو أنام فاني ناعس أو ينهضم عني الطعام فاني عمتيء امهل بقدر ذلك

(المغني والشرح المكبير) ( ٤٠ ) ( الجزء السابع )

ولنا أن الله تعالى بدأ بالفقراء فيدل على أنهم أهم ، وقال تعالى ( أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر ) فأخبر أن المساكين لهم سفينة يعملون بها ، ولان النبي عَلَيْكِيْرُ قال « اللهم أحيني مسكينا وأمتني مسكينا واحشر في في زمرة المساكين» وكان يستعيذ من الفقر ولا بجوز أن ياأل الله تعالى شدة الحاجة ويستعيذ من حالة أصلح منها ولان الفقر مشنق من فقر الظهر فعيل بمعنى مفعول أي مفقور وهو الذي يرعب فقره ظهره فانقطع صاحبه قال الشاعر:

لما رأى لبد النسور تطارت رفع القوادم كالنقير الاعزل

أي لم يطق الطيران كالذي انقطع صلبه والمسكين مفعيل من السكون وهو الذي أسكنته الحاجة ومن كسر صلبه أشد حالا من الساكن ، فأما الآية فهي حجة انا فان نعت الله تعالى المسكين بكونه ذامتر بة يدل على أن هدا الذعت لا ستحقه باطلاق اسم المسكنة كا يقال ثوب ذو علم وبجوز التعبير بالمسكين عن الفقير بترينة وبغير قرينة والشهر أيضا حجة انا فانه أخير أن الذي كانت حلوبته وفق الهيال لم يترك لهم سبد نصار فقيراً لاشي ، له اذا تقرر هدا فا افقير الذي لايقدر على كسب ما يقع موقعا من كفايته ولا له من الاجرة أو من المال الدائم ما يقع موقعا من كفايته ولا له خدون درها ولا قيمتها من الذهب مثل الزوني والمكافيف وهم العميان سموا بذلك المف أبصارهم لان هؤلا . في الفالب لا يقدرون على اكنساب ما يقع موقعا من كفايتهم وربا لا يقدرون على اكنساب ما يقع موقعا من كفايتهم وربا لا يقدرون على المناس المناق الله الا يستطيعون ضربا في الارض يحدبهم الجاهل أغنيا من التعفف أو نصارهم لا يشيء أصلا قل الله تعمل به معظم الكفاية أو نصف الكفاية من كفايتهم أنه بحصل به معظم الكفاية أو نصف الكفاية الكفاية و تفسد كفايته كالذي لا يحصل له لا ثلاثة أو دونها فهذا هوالنقير والاول هو المسكين فيعطي كل واحد منها ما يتم به كفايته و تفسد به حاجته لان القصود دفعها واغناء صاحبها ولا يحصل إلا بذلك والذي والذي المتم به كفايته و تفسد به حاجته لان القصود دفعها واغناء صاحبها ولا يحصل إلا بذلك والذي الذي والذي والمناس المناس المناس المناس المناس المناس واغناء صاحبها ولا يحصل إلا بذلك والذي والذي المناس والمناس المناس والمناس والمناس والمناس المناس والمناس وا

<sup>(</sup>فصل) وليس على المستودع مؤنة الرد وحملها الى ربها اذاكانت بما لحملها مؤنة قلت المؤنة أوكثرت لانه قبض الدين لمنفعة مالكها على الخصوص فلم تلزمه الغرامة عليها كما لو وكله في حفظها في ملك صاحبها وأعاعليه المحكين من اخذها، فإن سافر بها بغير اذن ربها ردها الى بلدها لانه بعدها بغيراذن ربها فلزمه ردها كالفاصب

<sup>(</sup> فصل ) اذا مات الرجل وثبت ان عنده وديعة لم توجد بعينها فهي دين عليه تغرم من تركته فان كان عليه دين سواها فهما سواء ان وفت تركته بهما والا اقتساها بالحصص وبه قال الشعبي والنخعي والنخعي وداود وابن ابي هند ومالك والشافعي وابوحنيفة واحجا به واسحاق وروي ذلك عن شريح ومسروق وعطاء وطاوس والزهري وابي جعفر محمد بن علي وروي عن النخعي الامانة قبل الدين وقال الحارث العكلي الدين قبل الامانة

بسأل و يحصل الكفاية أو معظمها من مسئلته فهو من المساكين لكنه يعطى جميع كفايتة ويفنى عن السؤال فان قبل فقد قال النبي عَلَيْكُ «ايس المسكين بالطواف الذي ترده اللقمة والقمتان ولكن المسكين الذي لا يسأل الناس ولا يفطن له فيتصدق عليه » قلمنا هذا تجوز وانما نني المسكنة عنه مع وجودها فيه حقيتة مبالغة في اثباتها في الذي لا يسأل الناس كما قال عليه السلام «ايس الشديد بالصرعة رائما الشديد الذي يفلب نفسه عند الفضب » وقال «ماتعدون الرقوب فيكم ؟ » قالوا الذي بالمعيش له ولد قال « لا ولكن الرقوب الذي لم يقدم من ولده شيئا وقال «ماتعدون المفلس فيكم ؟ » قالوا الذي قالوا الذي لا درهم له ولا متاع قال « لا ولكن الرقوب الذي لم يقدم من ولده شيئا وقال «ماتعدون المفلس ألجبال وبأني وقد ظلم هذا والمم هذا وأخذ من عرض هذا فيأخذ هذا من حسناته وهذا من حسناته حتى اذا نفدت حسناته أخذ من سيئا مهم فطرحت عليه ثم يصك له صك الى الذار »

( فصل ) ومن كان ذا مكسب يفني به نفسه وعياله ان كان له عيال أو كان له قدر كفايته في كل يوم من أجر عقار أو غلة مملوك أو سائمة فهو غني لا حق له في الزكاة وجهذا قال ابن عمر والشانعي وقل أبو حنيفة ان لم يملك نصابا فله الاخد في منها لقول النبي وليسائح ه أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقر أئهم » فجمل الفني من تؤخذ منه الصدقة ولا تؤخذ إلا من النصاب ولان هذا لا يملك نصابا ولا قيمته فجاز له الاخذ كالذي لا كفاية له

ولنا ما روي عبدالله بن عدي بن الخيار أن رجابين أنها رسول الله عليه و يقسم الصدقة فسألاه شيئا منها فصلا فيها لفني ولا تقوي مكتسب فسألاه شيئا منها فصلا منها وقال لها هان شلها أعطيتها منها ولاحظ فيها لفني ولا تقوي مكتسب وواه أبو داود ورواه الامام أحمد عن محيي بن سعيد عن هشام بن عروة عن أبه عن عبيد الله وقال هذا أجودها إناداً ما أجوده من حديث ما أعلم روي في هذا أجود من هذا قيل له فالحديث عن النبي عليه الله يرويه سالم بن أبي الجعد عن أبي هريرة . والذي مختلف فهنه غنى يوجب عن أبي هريرة . والذي مختلف فهنه غنى يوجب

ولذا انهاحقان وجبا في ذمته فتساويا كالدينين وسوا، وجد في تركته من جنس الوديعة اولم يوجد وهذا اذا أقر المودع ان عندي وديعة اوعلى وديعة لفلان ام ثبتت بينة انه مات وعنده وديعة فأما ان كانت عنده وديعة في حياته ولم توجد بعينها ولم يعلم هل هي باقية عنده او تافت ? ففيه وجهان (احدهما) وجوب ضانها لان الوديعة يجب ردها الأأن يثبت سقوط الرد بالتلف من غير تعد ولم يثبت ذلك ولان الجهل بعينها كالجهل بها وذلك لا يسقط الرد (والثاني) لاضان عليه لان الوديعة أمانة والاصل عدم اتلافها والتعدي فيها فلم يجب ضانها وهذا قول ابن أبي ليلي واحد الوجهين لا صحاب الشافعي والاول ظاهر المذهب لان الاصل وجود الرد فيبقى عليه مالم يوجد ما يزيله

<sup>(</sup>فصل) قال الشيخ رحمه الله والمودع امين والقول قوله فيما يدعيه من رد او تلف او اذن في

الزكاة وغنى يمنع أخذها وغنى بمنع المسئلة ومخالف ما قاسوا عليه هذا فانه محمّاج اليها والصدقة أوساخ الناس فلانباح الاعند الحاجة اليها وهذا الختلف فيه لاحاجة بهاليها فلانباح له

( فصل) وان كان الرجل صحيحا جلداً وذكر أنه لاكسبله أعطي منها وقبل أوله بفير بمين إذا لم يعلم بقين كذبه ولا يحلفه لان النبي وَلِيَّالِيَّةٍ أعطى الرجلين اللذين سألاه ولم يحلفها ، وفي بعض رواياته أنه قال أتينا النبي وَلِيَّالِيَّةٍ فسألناه من الصدقة فصعد فينا البصر وصوبه فرآنا جلدين فقال « ان شنتما أعطيتكما » وذكر الحديث

(فصل) فان ادعى ان له عبالا فقال القاضي وأبو الخطاب يقلد ويعطي لهم كما يقلد في دعوى حاجته ، قال ابن عقيل عندي لايقبل قوا، إلا بببنة لان الاصل عدم العيال ولا تعذر إقامة البينة عليه وفارق مأ إذا ادعى انه لا كسب له فانه يدعي ما يوانق الاصل لان الاصل عدم الكسب والمال و تتعذر عليه اقامة البينة عليه . ولو ادعى الفقر من عرف بالغنى لم يقبل قوله الا ببينة تشهد بأن ماله تملف أو نفد لماروي أن النبي ويتياني قال ولا يحل المسئلة إلا لنلائة رجل أصابته فاقة حتى يشهد له ثلاثة من ذوي المحجى من قومه لفد أصابت فلانا فائة فحات له المسئلة حتى يصيب قواما من عيش -أو-سدادا من عيش ته وهل يعتبر في البينة على الفقر ثلاثة أو يكيني باثنين ? فيه وجهان (أحدهما) لايكمني الا ثلاثة لظاهر الحبر الوالثاني) يقبل قول اثنين لان قولها يقبل في الفقر بالنسبة الى حقوق الآدميين ثلاثة لطاهر الحبر الوالثاني) يقبل قول اثنين لان قولها يقبل في الفقر بالنسبة الى حقوق الآدميين المبنية على الشح والنم يعتبر في النبي ويتيانية لهي يستحلف الرجلين اللذين رآهما جلدبن ، فان رآه الممال قبل قوله أيضا لانه لا يلزم من ذلك الغني بدليل قول الله تعالى (يحسبهم الجاهل أعنياء من المتعنف ) لكن ينبغي أن يخبره أن ما يعطيه من الزكاة الخل يكون ممن لاتحل له الزكاة ، وان رآه ظاهر المسكنة أعطاه منها ولم يحتج أن يبين له شرط جواز الأخذ ولا أن ما يدفعه اليه زكاة

دفعها الى انسان اذا ادعى المستودع تلف الوديعة فالقول قوله بغير خلاف قال ابن المنذر اجمع كل من أمحفظ عنه من اهل العلم على ان المودع اذا احرز الوديعة ثم ذكر أنها ضاعت ان القول قوله وقال اكثرهم مع يمينه وان ادعى ردها على صاحبها فالقول قوله مع يمينه وبه قال الثوري والشافعي واصحاب الرأي واسحاق وبه قال مالك ان كان دفعها اليه بغير بينة وان كان أودعه اياها ببينة لم يقبل قوله في الرد الا ببينة وحكاء القاضي ابو الحسين رراية عن احمد

و أنا انه امين لامنفعة له في قبضها فقبل قوله في الرد بغير بينة كالو اودع بغير بينة وان قال دفعتها الى فلان بامرك فأنكر مالكها الاذن في دفعها فالقول قول المودع نص عليه احمد في رواية ابن منصور وهو قول أبن أبي ليلى وقال مالك والثوري والعنبري واصحاب الرأي القول قول المالك لان الاصل عدم الاذن وله تضمينه

قال أحمد رحمه الله وقد سئل عن الرجل يدفع زكانه الي رجل هل يقول له هذه زكاة ? فقال يعطيه و يسكت ولا يقرعه فاكتفى بظاهر حاله عن سؤاله وتعريفه

( نصل ) وأذا كان المرجل بضاعة يتجربها أوضيعة يستفلها تكفيه غلتها له ولعياله فهوغني لا يعطى من الصدقة شيئا وأن لم تكفه جاز له الاخد منها قدر ما يتم به الكفاية وأن كثرت قيمة ذلك وقد تقدم ذكر ذلك في الزكاة

## ﴿ مسئلة ﴾ قال ( والماملين على الزكاة وهم الجباة لها والحافظون لها )

يه ي العاملين على الزكاة وهم الصنف الثالث من أصناف الزكاة وهم السعاة الذين يبعثهم الامام لأخذها من أربابها وجمعها وحفظها ونقلها ومن يعينهم عمن يسوقها ويرحاها ويحملها وكذلك الحاسب والسكانب والسكانب والسكال والوزان والعداد وكل من بحتاج اليه فيها قانه يعطى أجرته منها لان ذلك من مؤنتها فهو كعلفها وقد كان النبي والمسلكة يبعث على الصدقة سعاة ويعطيهم عمالهم فبعث عمر ومعاذا وأبا موسى ورجلا من بني مخزوم وأبن المتيبة وغيرهم وطلب منه ابنا عمه الفضل بن العباس وعبد المطلب بن ربيعة بن الحارث أن يبعثها فقالا يارسول الله لو بعثتنا على هذه الصدئة فنصيب ما يودي اليك ما يؤدي الناس وفادي الناس وفادي الناس وفادي الناس وفادي الناس وفادي الناس فيه اختلاف مع ما ورد من نص السكتاب فيه ما غني عن التطويل .

(فصل) ومن شرط العامل أن يكون بالغا عافلاأمينا لان ذلك ضرب من الولاية والولاية تشترط فيها هذه الخصال ولان الصبي والحجنون لا قبض لهما والخائن يذهب بمال الزكاة ويضيعه على أربابه ويشترط اسلامه واختار هذا القاضي وذكر أبو الخطاب وغيره انه لا يشترط اسلامه لانه اجارة على عمل فجاز أن يترلاه الحكافر كجباية الخراج . وقيل عن أحمد في ذلك روأيتان

ولنا أنه أدى دفياً يبرأ به من الوديعة فكان القول قوله كما أو أدى ردها على مالكما ولواعترف المالك بالاذن ولكن قال لم يدفعها فالقول قول المستودع أيضاً ثم ينظر في المدفوع اليه فان أقر بالقبض وكان الدفع في دين فقد بريء الكل وأن أنكر فالقول قوله مع عينه وقد ذكر اصحابنا أن الدافع بضمن الكونه قضي الدين بغير بينة ولا يجب اليمين على صاحب الوديعة لان المودع مفرط لكونه أذن له في قضاء ببرئه من الحق ولم يبرأ بدفعه في كان ضامنا سواء صدقه أو كذبه وإن أمره بدفعه وديعة لم يحتج إلى بينة لان المودع يقبل قوله في التلف والرد فلا فائدة في الاشهاد عليه فعلى هذا محالف المودع ويبرأ ويمرأ أيضا ويكون ذهابها من ما لكما وأن ادعي عليه خيانة أو تفريطاً فالقول قرله مع عينه لان الاصل عدم ذلك إشبه الوكيل

ولنا أنه يشترط له الامانة فاشترط له الاسلام كالشهادة ، ولانه ولاية على المسلمين فلم بجز أرف يتولاها الكانو كسائر الولايات ولان من ايس من أهل الزكاة لا يجوز أن يتولى العالة كالحربي ولان الكافر ايس أمين ولهذا قال عمر لاتأ يوهم وقد خونهم الله تعالى وقد أنكر عمر على أبي موسى توليته الكتابة نصر انيا فالزكاة التي هي ركن الاسلام أولى ، ويشترط كونه من غير ذوي القربي الا أن يدفع اليه أجرته من غير الزكاة ، وقال أصحابنا يجوز له الأخذ منها لانها أجرة على عمل تجوز للغني فجازت اليه أجرته من غير الزكاة ، وقال أصحابنا يجوز له الأخذ منها لانها أجرة على عمل تجوز للغني فجازت اليه أوي القربي كأجرة النقال والحافظ وهذا أحد الوجهين لأصحاب الشانهي

والم حديث الفضل بن العباس وعبد المطلب بن ربعة بن الحارث حين سألا النبي علي المنافرة المنافرة الناس والمها لا تحل لحمد ولا لآل يبعثها على الصدقة فأبي أن يبعثها وقال « اتما هذه الصدقة أوساخ الناس والمها لا تحل لحمد ولا لآل محد ٤ وحديث ابني رافع أيضاً وهذا ظاهر في تحريم أخذه العالة فلا تجوز مخالفته ، ويفارق النقال والحال والراعى فاله يأخذه أجرة لحمله لا لعمالته ، ولا يشترط كونه حراً لان العبد يحصل منه المقصود كالحر فجاز أن يكون عاملا كالحرء ولا وفقيها إذا كُتب له مايأخذه و حد له كا كتب النبي علي النه المنافقة وكا كتب أبو بكر لعاله أو بعث معه من يعرفه ذلك ، ولا كونه فقيراً لان الله أهالي جعل العامل صنفا غير الفقراء والمساكين فلا يشترط وجود معناهما فيه كا لا يشترط مهناه فيها وقد روي عن النبي علي النه قال الاتحل الصدئة لغني إلا لحمة: الهاز في سبيل الله أو لعامل عليها ولحجل ابتاعها بماله أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين الى الغني ٤ لوجل ابتاعها بماله أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين الى الغني ٥ وواه أبوداود . وذكر أصحاب الشافي انه تشترط الحربة لان العالة ولاية فنافاها الرق كالفضاء ويشترط الفقه ليعلم قدر الواجب وصفته

ولنا ما ذكرناه ولانسلم منافاة الرق الولايات الدينية فانه يجوز أن يكون إماما في الصلاة ومفتياً وراويا الحديث وشاهداً ، وهذه من الولايات الدينية . وأما الفقه فالما يحتاج اليه لمعرفة ما يأخذه ويتركه ويحصل ذلك بالكتاب له كما فعل النبى عليها وصاحباه رضى الله عنهما

<sup>﴿</sup> مسئلة ﴾ (وان قال لم تودعني ثم اقر بها او ثبتت ببينة م ادعي الرد اوالتلف لم يقبل قوله وان اقام بينة ويحتمل ان تقبل بينته )

اذا ادعي على رجل وديمة فأنكر ثم ثبت انه أو دعه فقال أو دعتني و هلكت من حرزي لم يقبل قو اله وعليه ضانها وبهذا قال مالك والشافعي و اسحاق و أصحاب الرأي لانه مكذب لانكاره الاول ومعترف على نفسه بالكذب المنافي الامانة وان أقر صاحبها له بتلفها من حرزه قبل جحدها فلا ضمان عليه وان أقرابها تلفت بعد جحوده لم يسقط عنه الضمان لانه خرج بجحوده عن الامانة فصار ضامنا كمن طولب بالوديمة فامتنع من ردها وكذلك إن اقام بينة بتلفها بعد الجحود لذلك وان شهدت بتلفها قبل الجحود من الحرز فهل تسمع بينته فيه وجهان (احدهما) لا تسمع لانه مكذب لها بانكاره الايداع (وانثاني) تسمع من الحرز فهل تسمع بينته فيه وجهان (احدهما) لا تسمع لانه مكذب لها بانكاره الايداع (وانثاني) تسمع

(فصل) والامام مخير ببن أن يستأجر العامل اجارة صحيحة بأجر معلوم اما على مدة معلومة واما على عمل معلوم و ببن أن يجعل له جعلا معلوما على عمله فاذا عمله استحق المشروط وان شاء بعثه من غير تسمية ثم أعطاه فان عمر رضي الله عنه قال بعثني النبي ويَسْتِينَهُ على الصدقة فلما رجعت عملني فنات اعطه من هو أحوج مني وذكر الحديث فأن تلفت الصدقة في يده قبل وصولها الى أربابها من غير تفريط فلاضان عليه ويستحق أجرة من بيت المالوان لم نتلف أعطي أجر عمله منها وان كان أكثر من عنها أوافل ثم قدم الباقي على أربابه لان ذلك من مؤنها فجرى مجرى علفها ومداواتها، وان رأى الامام أو اعطاه أجرة من ببت المال أو يجعل له رزقا في بيت المال ولا يعطيه منها شيئا فعل وان تولى الامام أو الوالي من قبله أخذ الصدقة وقد متها لم يستحق منها شيئا لانه يأخذ رزقه من بيت المال ٥

« مسئلة » قال ( وللمؤلفة قلوبهم وهم المشركون المتألفون على الاسلام)

هذا الصنف الرابع من أصناف الزكاة والمستحقون لها ، وقال أبو حنيفة انقطع شهمهم وهو أحد أنوال الشافعي لما روي أن مشركا جاء يلتمس من عمر مالا فلم يعطه وقال (من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) ولم ينقل عن عمر ولا عثمان ولا على أنهم أعطوا شيئا من ذلك، ولان الله تعالى أظهر الاسلام

لان صاحبها لو اقر بذلك سقط عنه فتسمع البينة به فان شهدت بالتلف من الحرز ولم تعين قبل الحجود ولا بعده واحتمل الامرين لم يسقط الضمان لان الاصل وجو به فلا ينتفي بامر مترود

<sup>﴿</sup> مسئلة ﴾ (وانقال مالك عندي شي، قبل قوله في الرد والتلف) اذا قامت بينة بالا بداع اواثر به المودع بعد قوله مالك عندي شي، اولاً حق لك علي ثم قال ضاعت من حرزي كان القول قوله مع يمينه ولا ضان عليه لأن قوله لا ينافي ماشهدت به البينة ولا يكذبها قان من تلفت الوديعة من حرزه بغير تفريطه لاشي، لمالكها عنده ولا يستحق عليه شيئاً

<sup>(</sup> فصل ) فان نوى الخيانة في الوديمة بالجحود او الاستعال ولم يفعل ذلك لم يصر ضامنًا لأنه لم

وقم المشركين فلا حاجة بنا الى التأليف. وحكى حنبل عن أحمد أنه قال المؤلفة قد انقطع حكمهم اليوم والمذهب على خلاف ماحكاه حنبل و لعدل معنى قول احمد انقطع حكمهم أي لا يختاج اليهم في الغالب أو أراد أن الائمة لا يعطونهم اليوم شيئا ، فأما ان احتاج اليهم جاز الدفع اليهم فلا بجوز الدفع اليهم إلا مع الحاجة

ولنا على جواز الدفع البيم قول الله تمالى ( والمؤلفة قلومهم ) وهذه الآية في سورة براءة وهي آخر مانزل من القرآن على رسول الله عليه الله عليه الله عليه المشركين والمسلمين وأعطى أبو بكر عدي بن حاتم وقد قدم عليه بالاثمائة جمل من أبل الصدقة ثلاثين بعيراً ومخالفة كتاب الله وسنة رسوله واطراحها بلا حجة لا يجوز ولا يثبت النسخ بترك عر وعثمان اعطاء المؤلفة والعليم لم يحتاجوا الى اعطائهم فتركوا ذلك لعدم الحاجة اليه لالسقوطه

( فصل ) والمؤلفة قلوبهم ضربان : كفار ومسلمون وهم جميعا السادة المطاءون في أو بهم وعشائرهم فالكمار ضربان ا أحدها ) من برجى اسلامه فيه على انته في الاسلام وعبل نفسه اليه فيسلم فان النبي عَلَيْكِينَة بوم فتح مكة أعطى صنوان بن أمية الامان واستنظره صفوان أربعة أشهر لينظر في أمره وخرج معه الى حنين فلما أعطى النبي عَلَيْكِينَة العطايا قلل صفوان مالي فواما النبي عَلَيْكِينَة الى وادفيه ابل محلة فقال « هذا لك » نقال صفوان ان هذا عطاء من لا بخشى الفقر

( والضرب اثناني ) من بخشى شره ويرجى مطيته كف شره وكف غيره معه ، ورويءن ابن عباس ان قوما كانوا يأتون النبي عليت فان اعطام مدحوا الاسلام وقالوا هذا دين حدن وإن منهم فنه وا وعابوا ، واما المسلمون فأربعه أضرب (قوم) من سادات المسلمين لهم نظرا، من المكفار ومن المسلمين الذين لهم نية حسنة في الاسلام فاذا اعطوا رجي اسلام نظرائهم وحسن نياتهم فيجوز اعطاؤهم لان ابا بكر اعطى عدي من حاتم والزبرة ان من بدر مع حسن نياتهما واسلامهما

(الضرب الثاني ) سادات مطانون في تومهم يرجى بعطيتهم قوة إيمانهم ومناصحتهم في الجهاد

يحدث في الوديمة قولا ولا فدلا فلم يضمن كما لولم ينو وقال ابن شريح بضمن لانه المسكما بنية الخيانة فضمنها كاللقطة بقصد التمليك

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم «عفي لامتي عن الخطأوالنسيان وماحد ثبت به انفسها مالم تتكلم به أو تعمل به ولا نه لم يحن فيها بقول ولافعل فلم يضمنها كالذي لم ينو وفارق الملتقط بقصد التمليك فانه همل بها باخذها ناوياً للخيانة فيها فوجب الضان بفعله المنوي لا بمجرد النية ولو التقطها قاصدا لتعريفها ثم نوى بعد ذلك امما كما لنفسه كانت كمسئلتنا وان اخرجها بنية الاستعال فلم يستعملها ضمنها وبهذا قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يضمنها الا بالاستعال لا نهلو اخرجها لنقلها لم يضمنها ولنا أنه تعدى باخر اجها اشبه مالو استعملها بخلاف مااذا نقلها

فانهم يعطون لان النبي عَلَيْكُ أعطى عيينة بن حصن والأفرع بن حابس وعلقمة بن علائة والطلقاء من أهل مكة وقال للانصار « يامعشر الانصار علام تأسون على لعاعة من الدنيا تألفت بهما قوما لاإمان لهم ووكاتكم الى إيمانكم ؟ ٥

وروى البخاري باسناده عن عمرو بن تفلب أن رسول الله عليه المحلي ناساً وترك ناسا فبلغه عن الذين ترك أنهم عتبوا فصعد النبر فحمد الله وأننى عليه ثم قال « انها عطي ناسا وأدع ناساوالذى ادع أحب إلي من الذي أعطي ، أعطي ناسا لما في قلوبهم من الجزع والهلم وأكل ناسا الى مافي قلوبهم من الغنى والخير منهم عمرو بن تفلب وعن أنس قال حين أفاء الله على رسوله أموال هوازن طفق رسول الله على والمناه من الانصار يغفر الله لرسول الله وسول الله على قريشا و منه المناه من دمائهم فقال رسول الله على قريشاتي هطي وجالا حدثاء عد بكفر أنا لفهم » مقفى عليه

(الضرب الثالث) قوم في طرف بلاد الاسلام اذا أعطوا دنعوا عمن يليهم من المسلمين (الضرب الرابع) قوم اذا أعطوا أجبوا الزكاة بمن لا يعطها إلا أن يخاف وكل ولاء بجرز الدفع اليهم من الزكاة لا لهم من المؤلفة قلومهم فيدخلون في عموم الآية

مسئلة قال ( وفي الرقاب وهم المكانبون )

لا نعلم بين أهل العلم خلافا في ثبوت سهم الرقاب ولا مختلف المذهب في أن المسكانيين من الرقاب بجوز صرف الزكاة اليهم ، وهو قول الجمهور وخالفهم مالك فقال: إنما يصرف سهم الرقاب في اعتاق العبيد ولا يعجبني ان يعان منها مكاتب وخالف أيضا ظاهر الآيةلان المسكاتب من الرقاب لانه عبد واللفظ عام فيدخل في عومه إذا ثبت هذا فانه يدفع الي المسكاتب جميم ما يحتاج اليه لوفاء كتابته فان لم يكن معه شيء جاز أن بدفع اليه جميعها وإن كان معه شيء له يتم ما يتخاص به لان حاجته لا تندفع إلا بذلك ولا يدفع إلى من معه وفاء كتابته شيء لانه مستفن عنه في وفاء السكتابة قبل ولا يدفع اليه بحكم الفقر شيء لانه عبد ويجوز أن يدفع اليه في كتابته قبل حلول النجم لئلا يحل قبل ولا شيء معه فتنف خالستانة ولا يدفع إلى مكتب كافر شيء لانه ليس من مصارف الزكاة ولا يقبل قول المكانب إلا ببينة لان الاصل عدمها فان صدقه السهد ففيه وجهان ولا يقبل قول المكانب إنه مكانب إلا ببينة لان الاصل عدمها فان صدقه السهد ففيه وجهان ا

<sup>﴿</sup> مسئلة ﴾ (وان مات المودع فادعى وارثه التسليم لم يقبل الا ببينة) لانصاحبها لم يأتمنه عليها فلا يقبل قوله عليه بخلاف المودع فانه ائتمنه فقبل قوله بغير بينة ﴿ مسئلة ﴾ (فان تلفت عنده قبل امكان ردها لم يضمنها )

( المغني والشرح الكبير ) ( الجزء السابع )

(أحدهما): يقبل لان الحق في العبد لسيده فاذا أقر با تقال حقه عنه قبل. و ( الثاني ) : لا يقبل لانه منهم في أنه يواطئه ليأخذ به المال.

( فصل ) ومجوز السيد دفع زكانه الى مكاتبه لانه قد صار معه في باب المعاملة كالاجنبي حتى يجري ببنها الربا فصار كالغريم يدفع زكانه الى غريمه ويجوز الهـكاتب ردها الى سيده بحكم الوفاء لانها رجعت اليه بحكم الايفاء أشبه إيفاء الغريم دينه بها قال ابن عقيل ويجوز دفع الزكاة الى سيد المكاتب وفاء عن الكتابة وهو الاولى لانه أعجل لعتقه وأوصل الى المقصود الذي كان الدفع من أجله فانه اذا أخذه المكاتب قد يدفعه وقد لا يدفعه .

ونقل حنبل انه قال قال سفيان لا تعطي مكاتبا لك من الزكاة قال وسمعت أبا عبد الله يقول: وأنا أرى مثل ذلك .

وقا الاثرم سمعت أبا عبد الله يسأل: أيعطى المـكانب من الزكاة ? قال: المـكانب بمنزلة العبد فـكيف يعطى ؟ ومعناه والله أعلم لا يعطي مكانبه من الزكاة لانه عبده و ماله يرجع اليه ان عجز و ان عنتى فله ولاؤه ولا تقبل شهادته لمكانبه ولاشهادة مكانبه له

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وقد روي عن عبد الله رحمه الله روالة أخري أنه يعتق منها )

اختلفت الرواية عن احمد رحمه الله في جواز الاعتاق من الزكاة فروي عنه جواز ذلك ، وهو قول ابن عباس والحسن والزهري ومالك واسحاق وأبي عبيد والمنبري وابي ثور العموم قول الله تعالى (وفي الرقاب) وهومتناول للقن بل هو ظاهر فيه فإن الرقبة اذا أطلقت انصرفت اليه كقوله تعالى في اعترب رقبة ) وتقدير الا ية وفي اعتاق الرقاب ولانه اعتاق الرقبة فجاز صرف الزكاة فيه كدفعه في في الكتابة والرواية الاخرى لا يجوز وهو قول ابراهيم والشانبي لان الآية تقتضي صرف الزكاة في الميال الله أي يد الدفع الي المجاهدين كذلك ههذا والعبد القن لايدفع اليه شيء قال احمد في رواية أبي طالب قد كنت أقول يعتق من زكانه ، ولكن اهابه اليوم ولانه يجر الولاء وفي ،وضع آخر قبل له فما يرجبك من ذلك ؟ قال ؛ يعين من عُنها فهوأ سلم

وقد روي نحو هذا عن النخمي وسعيد بن جبير فانها قالا: لا يمتق من الزكاة رقبة كاملة ، الـكن يعطي منها في رقبة ويعين مكانبا ، وبه قال أبوحنيفة وصاحباه لانه إذا أعتق من زكانه انتفع بولاء من أعتقه فكأنه صرف الزكاة الي نفسه

لانه لانفريط منه ولا تعد وان كان بعد الامكان فتلفت ففيه وجهان (احدهما) يضمنها اتأخر ودها مع امكانه والآخر لايضمها لانه غير متعد في اثبات يده عليها اثما حصلت في يده بغير فعله (فصل) اذا مات المودع وعنده وديعة معلومة بعيها فعلى وارثه تمكين صاحبها من أخذها فان لم

وأخذ ابن عقيل من هذه الرواية أن أحمد رجم عن القول بالاعتاق من الزكاة وهذا والله أعلم من أحمد اثما كان على سبيل الورع فلا يقتضي رجوعا لان العلة التي تملك بها جر الولاء ومذهبه أن ما رجم من الولاء رد في مثله فلا ينتفع اذا باعتاقه من الزكاة

( فصل ) ولا يجوز أن يشتري من زكاته من يمنق عليه بالرحم وهو كل ذي رحم محرم فان فعل

عنق عليه ولم تسقط عنه الزكاة .

وقال الحسن لا بأس أن يعتق أباه من الزكاة لان دفع الزكاة لم يحصل الي أبيه واتما دفع الثمن الى بائعة ولنا أن نفع زكاته عاد الى أبيه فلم يجز كالو دفعها اليه ولان عتقة حصل بنفس الشراء مجازاة وصلة الرحم فلم بجز أن مجتسب له به عن الزكاة كنفقة أقاربه ، ولو أعتق عبده المملوك له عن زكاته لم يجز لان اداء الزكاة عن كل مال من جنسه والعبد ايس من جنس ما تجب الزكاة فيه ولو أعتق عبدا من عبيده الزكاة م يجز لان الواجب في أيمتهم لا في عينهم

( فصل ) وبجوز أن يشتري من زكاته أميرا مسلما من أيدي المشركين لانه فكرقبة من الامر فهو كفك رقبة العبد من الرق ولان فيه اعزازاً للدين فهو كصرفه الى المؤتلفة قلوبهم ولانه يدنعه الى الاسير لفك رقبته فأشبه ما يدفعه الى الفارم لفك رقبته من الدين -

## ( مسئلة ) ( قال فما رجع من الولاء رد في مثله )

يه في يعنى بعنى به أيضا ، وبهذا قال الحسن وإسحاق وقال ابو عبيد الولاء للمعتق لفول النبي والمسلمين لا الولاء الله المسلمين لا الولاء الله المسلمين لا المسلمين لا المسلمين لا أعتق وقال المسلمين لا المسلمين لا المسلمين لا أم وقال العنبري بجعله في بيت المال الصدة الله عنه من الصدقة الولاء ولاق برجم اليها ، ولان عقه عال هو فله والمعتق نائب عن الله تعالى في الشراء والاعتاق فلم يكن الولاء له كالو الوكل في الاعتاق وكالساعي إذا اشترى من الزكاة رقبة وأعنقها ، ولان الولاء أثر الرق ، وفائدة من المعتق فلم يجز أن يرجع إلى المزكي لافضائه إلى أن ينتفع بزكاته ، وقد روي عن أحمد ما يدل على أن الولاء له وقد سبق ذاك في باب الولاء

( فصل ) ولا يعقل عنه اختاره الخلال وعن احمد رواية أخرى أنه يعقل عنه اختارها أبر بكر لانه معتق فيعقل عنه كالذي أعتقه من ماله و نما لم يأخذ ميراثه بالولاء لئلا ينتفع بزكانه والعقل عنه ليس بانتفاع فيبقى على الاصل

يفعل ضمن كالمودع فان لم يعلم صاحبها بموت المودع فعلى الورثة اعلامه وليس لهم امساكها قبل ان يعلم بها ربها لانه لا يأ عنهم عليها وانما حصل مال غيرهم بأيديهم بمنزلة من اطارت الريح الى داره ثوباً وعلم به فعليه اعلام صاحبه به فان احرز ذلك مع الامكان ضمن كذا هاهنا

ولنا أنه لاولاء عليه فلم يعقل عنه كالوكان وكيلا في المتقولانه لا يرثه فلم يعقل عنه كالواختلف دينهما وما ذكره يبطل بالوكيل والساعي إذا أعتق من الزكاة

﴿ مسئلة ﴾ قال (والفارمين)

وهم المدينون العاجرون عن وقا. ديونهم هذا الصنف السادس من أصناف الزكاة ولا خلاف في استحقافهم وثبرت سهمهم وان المدينين العاجزين عن وقاء ديونهم منهم لكن ان غرم في معصية مثل أن يشتري خمراً أو بصرفه في زناء أو قمار أو غناء ونحوه لم يدفع اليه قبل التوبة شي، لانه أعانه على المعصية وان تاب فقال القاضي يدفع اليه واختاره ابن عقيل لان ابقاء الدين الذي في الذمة ايس من المعصية بل بجب تفريعها والاعانة على الواجب قربة لامعصية فأشبه من أنلف ماله في المعاصي حتى افتقر فأنه يدفع اليه من سهم الفقراء ، وفيه وجه آخر لايدفع اليه لانه استدانة المعصية فلم يدفع اليه كالو لم يتب ولانه لايؤمن أن بعود إلى الاستدانة الدهامي ثقة منه بان دينه قضي مخالاف من أتلف ماله في المعصية فا لم يتب ولانه لايؤمن أن بعود إلى الاستدانة الدهامي ثقة منه بان دينه قضي مخالاف من أتلف اله في المعاصي فائه بعطى لفقره لا لمعصية ه

( فصل ) ولا يدفع إلى غارم كافر لابة ليس من أهل الزكاة ولذلك لا يدفع الى فقيرهم ولا مكاتبهم وإن كان من ذوي القربي فقال أصحابنا بجوز الدفع اليه لان علة منعه من الاخذ منها المقره صيانة عن أكلها الحرنها أوساخ الناس وإذا اخذها لفرمه صرفها إلى الفرما، فلا يناله دناءة وسخها، ومحتمل أن لا بجوز لعموم النصوص في منعهم من أخذها وكونها لاتحل لهم، ولان دناءة أخذها تحصل سواءاً كلها أو لم يأ كلها ولا يدفع منها الحي غارم له ما يقضي به غرمه لان الدفع اليه لحاجة وهو مستفن عنها

( فصل ) ومن الفارمين صنف يعطون معالفني وهوغرم لاصلاح ذات ابين وهو أن يقع بين الحبين وأهل القريتين عداوة وضفائن يتلف فيها نفس أو مال ويتوقف صلحهم على من يتحمل ذلك فيسمى السان في الاصلاح بينهم ويتحمل الدماء التي بينهم والاءوال فيسمى ذلك حالة بنتح الحاء وكانت العرب تعرف ذلك وكان الرجل منهم يتحمل الحمالة ثم يخرج في القبائل فيسأل حتى بؤدمها فورد الشرع باباحة المسئلة فيها وجمل له نصيبا من الصدقة فروى قبيصة بن المخارق قال تحملت حمالة فأتيت البي باباحة المسئلة فيها فقال هذا فقال المسئلة لاتحل وسألنه فيها فقال هأ يقيمة حتى تأتينا الصدقة فنأمر الك بها عم قال ياقبيصة ان المسئلة لاتحل اللائة رجل تحمل حمالة فيسأل فيها حتى يؤدمها ثم يمسك ، ورجل أصابته جائحة فاجتاحت ماله فات له المسئلة حتى يصيب سدادا من عيش أو حقواما من عيش ورجل أصابته فاقة حتى يشهد له المائة

<sup>(</sup> فصل ) ولا تثبت الوديعة الا باقرار من الميت او ورثته او بينة وان وجد عليها مكتوب وديعة ام يكن حجة عليهم لجواز ان يكون الوعاء كانت فيه وديعة قبل هذه اوكان وديعة لموروثهم عند غيره اوكانت وديعة فابتاعها وكذلك لو وجد في رزمانج ابيه ان لفلان عندي وديعة كذا لم يلزمه بذلك لجواز ان يكون قد ردها و نسي الضرب على ماكتب أو غير ذلك وهذا قول أصحاب الشافعي وحكى القاضي

من ذوي المجيم، قومه القداصاب فلانا فاقة فحلت له المسئلة حتى يصيب سداداً من عيش - أو - قواما من عيش وما سوى ذلك فهو سحت يأ كلهاصاحبها سحتا يوم القيامة ٤ أخرجه مسلم ، وروى ابوسعيد الحدري أن النبي وَلَيْكِينِ قال ﴿ لاَ عَلِ الصدقة لفني إلا لحسة ﴾ ذكر منها الفارم ولانه أنما يقبل ضانه وتحمله اذا كان مليا وبه حاجة إلى ذلك مع الفنى ، وان أدى ذلك من ماله لم يكن له أن يأخذ لانه قد سقط الغرم ، وان استداز وأداها جاز له الاخذ لان الفرم باق والمطالبة قائمة والفرق بين هذا الفرم والمرم لمصلحة نفسه ان هذا الفرم يأخذ لحاجة نفسه فاعتبرت حاجته وعجزه كالفقير والمسكين والمكاتب والمن وإذا كان الرجل غنيا وعليه دين لمصلحة لا يطبق قضاء هجاز أن يدفع اليه ما يتم به قضاء مع مازاد عن حد الفنى قاذا قلنا الفنى يحصل بخسين درها وله مائة وعليه ، ائه جاز أن يدفع قضاء من عنده خوسون درها أو هميه من عنده خوسون درها أو هميه من الفناء له حسون ليتم قضاء الدين من غير نقص من الفناء لم يعط شيئا .

( فصل ) و اذا أراد الرجل دفع زكانه إلى الفارم فله أن يسلمها اليه ليدفعها إلى غربه وان أحب أن يدفعها إلى غربه قضاء عن دينه فعن أحمد فيه روايتان ( إحداهما ) يجوز ذلك نقل أبو الحارث قال قالت لاحمد رجل عليه الف وكان على رجل زكاة ماله الف فأداها عن هذا الذي عليه الدين يجوز هذا من زكانه ? قال نعما أرى بذلك بأما وذلك لانه دفع الزكاة في قضاء دينه فأشبه مالودفعها اليه يقضي بها دينه والثانية لا يجوز دفعها إلى الفريم قال أحمد أحب إلى أن يدفعه اليه حتى يقضي هو عن نفسه قيل هو محتاج بخاف أن يدفعه اليه فيأكله ولا يقضي دينه قال فقل له يوكله حتى يقضيه فظاهر هيذا أنه لا يدفع الزكاة إلى الفريم إلا بوكالة الغارم لان الدين إنها هو على العارم فلا يصح قضاؤه إلا بتوكيله ومحتمل أن يحمل هذا على الاستحباب ويكون قضاؤه عنه جائزا وان كان دافع الزكاة الامام جاز أن يقضي بها دينه من غير توكيله لان الامام ولاية عليه في ابقاء الدين ولهذا يجبره عليه إذا امتنع منه وإذا ادعى الرجل أن عليه دينا فان كان يدعيه من جبة إصلاح ذات البين فالام فيه ظاهر لا يكاد يخنى قان خنى ذلك لم يقبل منه إلا ببينة وانغر ملصلحة نفسه لم يدفع اليه إلا ببينة فيه ظاهر لا يكاد يحنى قان خنى ذلك لم يقبل منه إلا ببينة وانغر ملصلحة نفسه لم يدفع اليه إلا ببينة أيضا لان الاصل عدم الفرم وبراءة الذمة فان صدقه الغربم فهلى وحبين كالمكاتب اذا صدقه سيده

ابو الحسين ان المذهب وجوب الدفع الى من هومكتوب باسمه اوماً اليه احمد كما لو وجد في رزمانج ابيه ديناً على غيره بخط ابيه كان له ان يعمل على خطه ويحلف على استحقاقه بالخطفاذا وجد ديناً علىه كان اولى واحوط

<sup>﴿</sup> وَانَ ادَّى الوديعة اثنانَ فاقربها لاحدها فهي له مع يمينه ) لأنِّ يدِه دليل علي ملكه بدليل

مسئلة قال (وسهم في سبيل الله وهم الفزاة يمطون مايشترون به الدواب والسلاح وما ينفقون به على العدو وإن كانوا أغنياء)

هذا الصنف السابع من أهل الزكاة ولاخلاف في استحقاقهم وبتاء حكهم ولا خلاف في أنهم الفزاة في سبيل الله لان سبيل الله عند الاطلاق هو الفزو قال الله تمالى ( وقائلوا في سبيل الله ) وقال ( وبجاهدون في سبيله ) وقال ( إن الله بحب الذين يقائلون في سبيله صفا ) وذكر ذلك في غير موضع من كتابه فاذا تقرر هذا فانهم يعطون وان كانوا أغنيا، وبهذا قال مالك والشاني واسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر وقال أبو حنيفة وصاحباء لا تدفع الا الى نقير وكذلك قالوا في الفارم لاصلاح ذات البين لان من تجب عليه الزكاة لا تحل له كدائر أصحاب السهان ولان النبي ويستحق وتلايية قال لمهاذ ه أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائم فترد في فقر ائهم وفظاهر هذا أنها كاما ترد

ولنا قول الذي عَلَيْكِيْنَةُ ولا تَحل الصدقة لفني الا لحمة لغاز في سبيل الله أو لمارم ع و فكر بتيهم ولان الله تعالى جمل الفقراء والمساكين صنفين وعد بعدهما ستة أصناف فلا يلزم وجود صفة الصناف في بقية الاصناف كا لا يلزم وجود صفة الاصناف فيها ولان هذا أخذ لحاجته اليها دون من يأخذ لحاجتنا اليه فأشبه العامل والمؤلف فأما أهل سائر السهمان فأما يعتبر فقر من يأخذ لحاجته اليها دون من يأخذ لحاجتنا اليه فاذا تقرر هذا فمن قال إنه يريد الفزو قبل قوله لانه لا يمكن اقامة البية على بينته ويدفع اليه قدر كفايته لمؤنته وشراء السلاح والفرس ان كان فارسا وحمولته ودرعه و ثاثه وسائر ما يحناج اليه لغزوه وان كثر ذلك ويدفع اليه دفعا مراعي قان لم يغز رده لانه أخذه كذلك وان غرا وعاد فقد ملك ما أخذه لاننا دفعنا اليه قدر الدكفاية واما ضيق على نفسه وان مضى الى الغزو فرجع من الطريق أو لم يتم الغز والذي دفع اليه من أجله رد ما فضل معه لان الذي أخذ لاجله لم يفعله كله

( فصل ) وأما يستحق هذا السهم الغزاة الذين لاحق لهم في الدابوان وأما يتطوعون بالغزواذا نشطوا قال احمد ويعطى عن الفرس ولا يتولى مخرج الزكاة شراء الفرس بنفسه لان الواجب ايناء الزكاة فاذا اشتراها بنفسه فما أعطى الا فرسا وكذلك الحسكم في شراء السلاح والمؤنة عوقال في موضع آخر ان دفع عن الفرس وعن السيف فهو أعجب إلى عوان اشتراه هو رجوت أن يجزئه عوقال أيضا

ا نه لوادعاها لنفسه كانالقول قوله فكذلك اذا اثر بها لغير. ويلزمه ان يحلف الآخر لانه منكر لحقه فان حلف بريء وان نكل لزمه ان يغرم له قيمتها لانه فوتها عليه وكذلك لواقر له بها بعدان اقر بها الاول فأنها تسلم الى الاول ويغرم قيمتها للثاني نص عليه احمد

<sup>﴿</sup>مُسْئَلَةٌ ﴾ (وان أقر بها لهماجميما فهي بينهما)وياز ماليمين لكل واحد منهما في نصفهاوان قال لااعر ف

يشتري الرجر من زكاته الفرس ويحمل عليه والقناة وبجهز الرجل وذلك لانه قد صرف الزكاة في سبيل الله فجاز كما لودفهها الى الفازي فاشترى بها قال ولا بشتري من الزكاة فرسا يصير حبيسا في سبيل الله ولا دارا ولا ضيمة يصيرها في سبيل الله الرباط ولا يقنها على الجاهد بن لانه لم يؤت الزكاة لاحدوه مأمور باتيانها قال ولا يفزو الرجل على الفرس الذي أخرجه من زكاة ماله لانه لا بجوز أن يجمل نفسه مصرفا لزكانه محمل لا لا يجوز أن يقضي بها دينه ، ومنى أخذ الفرس التي اشتريت عمله صارمصر فالزكاته في مسئلة ﴾ قال ( و يعطى أيضا في الحيج وهو من سديل الله)

يروى هذا عن ابن عباس وعن ابن عمر الحج في سبيل الله وهو قول اسحاق لماري أن رجلا جمل نافة له في سبيل الله فأرادت امرأنه الحج نقل لها النبي عَيْسَالِيَّةِ « اركبيها فان الحج في سبيل الله » وعن أحمد رحمه الله رواية أخرى لا يصرف منها في الحج وبه قال مالك وابرحنيفة والثوري والشانعي وابر ثور وان النذر وهذا أصحلان سبيل الله عند الاطلاق انما ينصرف الى الجهاد فأن كل مافي القرآن من ذكر سبيل الله أنما أريد به الجهاد 'لا اليسير فيجب أن يحمل ما في هذه الآية على ذلك لان الظاهر ارادته به ولان الزكاء انما تصرف الى أحد رجاين محمَّج اليها كالفقرا. والمساكين وفي الرقاب والفارمين لقضا. ديونهم أو من يحتاج ليه المسلمون كالعامل والفازي والمؤلف والفارم لاصلاح ذات ابين والحج من الفقير لانفع المسلمين فيه ولا حاجة بهم اليه ولا حاجة به أيضا اليه لان الفقير لا فرض عليه فيسقطه ولا مصلحة له في إنجابه عليه و تكليفه مشقة قد رفهه الله منها وخفف عنه إيجابها وتوفير هذا القدر على ذوي الحاجة من سائر الاصناف أو دفعه في مصالح المسلمين أرلى وأما الخبر فلا يمنع أن يكون الحج من سبيل الله والمراد بالآية غيره لماذ كرنا ، وقال الشافعي يجوز الدنع الى من أراد الحج الكونه ابن سبيل ولا يصح لان ابن السبيل المسافر المنقطع به أو من هو محتاج الى السفر ولا حاجة بهذا الى هذا السفر فان قلما يدفع في الحج منها فلا بمطى الا بشرطين (أحدهما) أن يكون من ليس له مايحج به سواها لنول المبي عليالية «الاتحل صدقة المني والالذي مرة سوي \_ وقال الاتحل الصدقة لغني الالخسة، ولم يذكر الحاج منهم ولانه يأخـذ لحاجته لالحاجة المسلمين اليه فاعتبرت فيه الحاجة كمن يأخذ لعقره ( والثاني ) أن يأخذه لحجه الفرض ذ كره أبو الخطاب لانه محتاج الى اسقاط فرضه وابرا. ذمته اما النطوع فله مندوحة عنه ، وقال القاضي ظاهر كلام احمد جواز ذلك في النرض والتطوع مما وهو ظاهر قول الخرقي لان الـكل من سبيل الله ولان الفقير لافرض عليه فالحجة منه

صاحبها فاعترفا له بجهله بعين المستحق لها فلا يمين عليه وان ادعيا معرفته لزمته يمين واحدة انه لايعلم ذلك وقال ابو حنيفة بحلف عينين كما لو انكرهما

ولنا ان الذي يدعي عليه أمر واحد وهو العلم بعين المالك فكفاه يمين واحدة كما و ادعياها فأقر بهالاحدها ويفارق مااذا انكرهما لان كل واحد منها يدعي عليه انها له فهما دعويان فان حلف

كالنطوع فعلى هذا بجوز أن يدفع اليه ما يحج به حجة كاملة وما يفنيه في حجة ولا يجوز أن يحج من زكاة نفسه كما لايجوز أن يغزو بها

﴿ مسئلة ﴾ قال (وابن السبيل وهو المنقطع به وله اليسار في بلده فيعطى من الصدقة ما يبلنه )

ابن السبيل هو الصاف الثامن من أهل الزكاة ولاخلاف في استحقاقه و بقاء سمه و ابن السبيل هو المسافر الذي ليس له مابرجع به الى بلده وله اليسار في بلده فيعطى مابرجم به ، وهذا قول قتادة و نحوه قال مائك وأصحاب الرأي ، وقال الشاني هو المختار ومن بريد إنشاء السفر الى بلد أيضافيدفع اليهما ما محتاجان اليه لذه ابهما وعودهما لانه بريد السفر لفير معصية فأشبه الحجتاز

ولذا أن ابن السبيل هو الملازم اللطريق الكائن فيها كما يقال ولد الليل اللذي يكثر الخروج فيه والقاطن في بالد ليس في طريق ولا يثبت له حكم الكائن فيها ولهذا لايثبت له حكم السفر بهمه به دون فعله ولانه لايفهم من ابن السبيل إلا الفريب دون من هو في وطنه ومنزله ، وأن انتهت بالحاجة منة اها ، فوجب أن محمل المذكور في الآية على الفريب دون غير و وأنما يعطى وله اليسارفي بلده لانه عاجز عن الوصول اليه والانتفاع به فهو كالمعدوم في حقه ، فان كان ابن السبيل فقيراً في بلده أعطي المقره وكونه ابن السبيل لوجود الاسرين فيه ويعطى لكونه ابن سبيل قدر ما يوصله الى بلده لان الدفع اليه للحاجة الى ذاك فتقدر بتدره ، وتدفع اليه وان كان ، ومعراً في بلده اذا كان محتاجا في الحال لانه عاجز عن الوصول الى ماله فصار كالمعدوم ، وان فضل معه شي و بعد رجوء الى بلده رده لانه أخذه المحاجة وقر حصل الحي بدونه فأشبه ما لو أخذه لفزو فلم يغز وان كان فقيراً أو اتصل بسفره الفقر المخذ الفضل الفقره لانه أن فات الاستحقاق بكونه ابن سبيل حصل الاستحقاق بجهة أخري ، وان خارما أخذ الفضل الفرمه

( فصل ) وان كأن ابن السبيل مجتازاً يوبد بلداً غير بلده فقال أصحابنا يجوز أن يدفع اليه ما يكفيه في مضبه الى مقصده ورجوعه الى بلده لان فيه إعانة على السفر المباحو بلوغ الغرض الصحبح لكن يشترط كون السفر مباحاً اما قربة كالحج والجهاد وزيارة الوالدين أو مباحاً كطلب المعاش والنجارات ، فأما المعصية فلا يجوز الدفع اليه فيها لانه اعانة عليها وتسبب اليها فهو كفعلها فان وسيلة الشيء جارية

اقرع بينهما وسلمت الى من تقع له القرعة وقال الشافعي يتحالفان ويوقف الشيء بينهما حتى يصطلحا وهذا قول ابن أبي ليلى لانه لايعلم المالك منهما وللشافعي قول آخر أنها تقسم بينهما كما لو أقربها لهما وهذا الذي حكاه ابن المنذر عن ابن ابي ليلى وهو قول ابي حنيفة وصاحبيه فيما حكي عنهم قالوا ويضمن المودع نصفها لكل واحد منهما لانه فوت مااستودع بجهله

مجراه، وان كان السفر للمزهة ففيه وجهان (أحدهما) يدفع اليه لانه غير معصية (والثاني) لايدفع اليه لانه لاحاجة به الى هذا السفر. ويقوى عندي انه لايجوز الدفع للسفر الي غير بلده لانه او جاز ذلك لجاز الهنشي، للسفر من بلده ولان هذا السفر ان كان لجهاد فهو يأخذ اه من سهم سبيل الله وان كان حجا فغيره أهم منه عواذا الم بجز الدفع في هذين ففي غيرهما أولى وانما ورد الشرع بالدفع اليه المرجوع الى بلده لانه أمر تدعو حاجته اليه ولا غنى به عنه فلا يجرز الحاق غيره به لانه ايس في معناه فلا يجوز قياسه عليه ولا الص فيه فلا يثبت جوازه الهدم النص والقياس

( فصل ) وإذا ادعى الرجل اله ابن سبيل ولم يعرف ذلك لم يقبل إلا ببينة ، وان ادعى الحاجة ولم يكن عرف له مال في مكانه الذي هو به قبل قوله من غير بنة لان الاصل عدمه معه وان عرف له مال في مكانه لم تنبل دعواه اللفقر الا ببينة كما لو ادعى إنسان المسكنة

( فصل ) وجملة من يأخذ مع الغنى خبسة: العامل والمؤلف قلبه والفازي والفارم لاصلاح ذات البين وابن السبيل الذي له اليسار في بلده . وخبسة لا يعطون الا مع الحاجة :الفقير والمسكين والمكاتب والفارم لمصلحة نفسه في مباح وابن السبيل . وأر بعة يأخذون أخذاً مستقراً لا يلزمهم رد شي بحال :الفقير والمسكين والعامل والمؤلف ، وأر بعة يأخذون أخذاً غير مستقر : المكاتب والفارم والفازي وابن السبيل والمسكين والعامل والمؤلف ، وأر بعة يأخذون أخذاً غير مستقر : المكاتب والفارم والفازي وابن السبيل

( فصل ) ومن سافر لمعصية فأراد الرجوع الى بلده لم يدفع اليه مالم يتب فان تاب احتمل جواز الدفع اليه لان رجوعه اليس بمعصية فأشبه رجوع غيره بل ربما كان رجوعه الى بلده تركا للمعصية واقلاعا عنها كالعاق يربد الرجوع الى أبويه والفار من غريمه أو امرأته بريد الرجوع اليهما ويحتمل أن لا يدفع اليه لان سبب ذلك المعصية فأشبه الفارم في المعصية

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وليس عليه أن يعطي لـكل هؤلاء الاصناف وانكانوا موجودين إنما عليه أن لا يجاوزهم )

وذلك لان الآية أنما سيقت لبيان من يجرز الصرف اليه لا لا يجاب الصرف الى الجميع بدليل أنه لا يجب تميم كل صنف مها . وقد ذكر الله تعالى في آية أخرى صرفها الى صنف واحد فقال سبحانه ( ان تبدوا الصدقات فنعماهي ، وان تخفوها وتؤنوها الفقراء فهو خبر لهم ) وقال النبي عَلَيْكَاتُهُم لماذ حين بعثه الى اليمن ه أعلمهم أزعليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فمرد في فقرائهم ، متفق عليه فلم يذكر في الآية ولا في الخبر الا صنفا واحداً وقال النبي عَلَيْكَاتِهُ لقبيصة حين تحمل حالة ه أهم

ولنا أنهما تساويا في الحق فيماً ليس بايديهما فوجب ان يقرع بينهما كالعبدين أذا اعتقهما في مرضه فلم يخرج من الثلث الا احدها اوكما لو أراد السفر باحدى نسائه، وقول ابي حنيفة لايصح فان (المغني والشرح الحبير) (۲۶)

ياقبيصة حتى تأنينا الصدقة فنأ مرقك بها ه فذ كر دفعها الى صنف وهو من الغارمين وأمر بني ذريق بدفع صدقتهم الى سلمة بن صخر وهو شخص واحد رواه أبو داود ، وبعث اليه على رضي الله عنه بذهيبة في تربتها فقسمها ببن المؤلفة قلوبهم وهم صنف واحد ، والآثار في هذا كثيرة تدل على أن النبي وتتيايت لم يكن يعتقد في كل صدقة ثابتة دفعها الى جميع الاصناف ولا نعميمهم بها بل كان يدفعها الى من تيسر من أهلها وهذا هو اللائق بحكمة الشرع وحسنه إذ غير جائر أن يكلف الله سبحانه من وجبت عليه شاة أو صاع من البر أو نصف مثفال أو خمسة دراهم دفعها الى ثمانية عشر نفسا أو أحد وعشرين أو أربعة وعشر بن نفسا من ثمانية أصناف لكل ثلاثة منهم عنها، والفالب تعذر وجودهم في الافليم العظيم وعجز السلطان عن ايصال مال بيت المال مع كثرته اليهم على هذا الوجه فكيف بكلف من حرج) وقال (بريد الله بدكم اليسر ولا بويد بدكم العسر) وقال (لا يكلف الله نفساالا وسعها) من حرج) وقال ابر بوب دفعها على هذا الرجه اتما يقوله بلسانه ولا يقدر على فعله وما بلفنا أن النبي من حرج) وقال ابر بوب دفعها على هذا الرجه اتما يقوله بلسانه ولا يقدر على فعله وما بلفنا أن النبي من حرج) وقال الهروء المامة وعلى المنا والمامة والمام

(فصل) وبستحب وتدعها على ما أمكن من الاصاف ليخرج من الخلاف وتعميم من أمكن من كل صنف قان كان المتولي لتفريقها الساعي استحب إحصاء أهل السهان من عمله حتى يكون فراغه من قبض الصدقات بعد تناهي أسائهم وأنسابهم وحاجابهم وقدر كفاياتهم لتكون تفرقته عقيب جمع الصدقة ، ويبدأ باعطاء العامل لانه يأخذه على طريق المعاوضة فكان استحقاقه أقوى ولذلك إذا عجزت الصدقة عن أجره تمم له من بابت المال ولان ما يأخذه أجرا وقد قال النبي ولله المحتفظة العامل لانه عام بالاهم قالاهم وأهمهم أشد حاجة ، قان كانت الصدقة تني محاجة الاجير أجره قبل أن يجف عرقه ، ثم بالاهم قالاهم وأهمهم أشد حاجة ، قان كانت الصدقة تني محاجة في عام أله بعد ما يغنيه وهو ما تحصل له بعال كفاية بعيمهم أعطي كل إنسان منهم قدر مايدفع به حاجته في على الفقير ما يغنيه وهو ما تحصل له بعال كفاية في عامه ذلك له وامياله واليان منهم قدر ما يدفع به الكفاية إلا أن يعطيه من الذهب أو الورق ففيه و وايتان احداهما يعطيه ما تنابته والغانية والنانية لا بزيد على خمسين درها أو قيمتها من الذهب إلا أن يكون له عيال فيد فع اليه لما يوفي به كما بنه والغانية بلده وان نقصت ما يوفي به كما بنه والغانية بلده وان نقصت

المين لم تتلف ولو تلف بغير تفريط منه فلا ضمان عليه وليس في جهله تفريط اذ ليس في وسعه أن لاينسي ولا يجهل .

الصدقة عن كفايتهم فرق فيهم على حسب مايرى، ويستحب أن لا ينقص من كل صنف عن أقل من ثلاثة لانهم أقل الجم الا العامل فانه يكون واحداً ، وإن فضلت الصدقة عن كفايتهم نقل الفاضل الى أقرب البلاد اليه ، وإن كان المتولي لتفريقها ربها فيستحب أن يبدأ بأهلها من أهله ويفرقها في الاهم فالأهم وهو من اشتدت حاجته وقرب منه نسبه وبعطي من أمكنه

( فصل ) وإن اجتمع في واحد سببان بجوز الاخذ بكل واحد منها منفرداً كالفقيرال ارم أعطي مهما جميعا فيعطي مايقضي غرمه ثم يعطى مايفنيه لان الشخص الذي فيه المعنيان كشخصين وجد في كل واحد منها أحد المعنيين فيستحق مهما كالميراث لابن عم هو زوج أو أخمن أم ولو أوصى لفرابته وللفقراء استحق القريب الفقير سهمين

## ﴿مسئلة ﴾ قال (ولا يعطي من الصدقة لبني هاشم)

ولا لمواايهم ولا للوالدين وإن علوا ولا للولد وإن سفل ولا للزوج ولا للزوجة ولا لمن تلزما مؤنته ولا لكافر ولا لمدلوك الا أن يكونوا من العاملين عليها فيعطون محق ماعملوا ولا لغني وهوالذي يملك خمسين درها أو قيمتها من الذهب. هذه المسائل قد تكررت وذكرنا شرحها في باب الزكاة عما أغنى عن اعادته ههنا

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا تولى الرجل اخراج زكاته سقط الماملون)

وذلك لان العامل أنما يأخذ أجر عمالته فاذا أخرج الرجل زكاة نفسه لم يكن ثم عامل عليها ولا من يستحق أجراً فيسقط سهمه والله أعلم

#### ( فصل في جوائز السلطان )

كان الامام أبر عبد الله رحمة الله عليه يتورع عنها وعنع بنيه وعمه من أخذها وهجرهم حين قبلوها وسد الا بواب بينه و بينهم حين أخذوها ولم يكن يأكل من بيوسم شيئا ولا ينتفع بشي، يصنم عندهم وأمرهم بالصدقة عا أخذوه ، واعا فعل ذلك لان أموالهم تختلط عا يأخذونه من الحرام من الظلم وغيره فيصير شبهة وقد قال النبي عيالية و الحلال بين والحرام بين » وبين ذلك أمور مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس فمن انقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ، ومن واقع الشبهات أوشك أن بقع في الحرام عند من الناس فمن انقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ، ومن واقع الشبهات أوشك أن بقع في الحرام

ومسئلة (وان اودعه اثنان مكيلا أو موزونا فطلب احدها نصيبه سلمه اليه) لان قسمته ممكنة بغير غبن ولاضرراختاره أبوالخطابوفيه وجه آخرانه لا يجوز في غيبة الشريك الاأن يحكم بها حاكم قاله القاضي ومسئلة ( وان غصبت الوديعة فهل المودع المطالبة بها لانه

كالراتع حول الحمى يوشك أن يقع فيه ٥ وقال النبي وَلَيْكِيْرُ ٥ دع مابريبك الى مالا بريبك ٥ واحتج أحمد بأن جماعة من الصحابة تنزهوا عن مال السلطان ، منهم حديفة وأبو عبيدة ومعاذ وأبو هربرة وابن عمر ولم ير أبو عبد الله ذلك حراما فانه سئل فقيل له مال السلطان حرام ؟ فقال لا، وأحب إلى أن يتنزه عنه ، وفي رواية قال ليس أحد ، ن المسلمين الا وله في هذه الدراهم حق فكيف أقول انها سحت وقد كان الحسن والحسين وعبد الله من جعفر وكثير من الصحابة يقبلون جوائز معاوية

وروي عن على رضي الله عنه أنه قال لا بأس بجوائز السلطان ما بعلم من الحلال أكثر بما يعطيكم من الحرام ، وقال لا نسأل السلطان شيئا فان أعطاك فحذ فان مافي بيت المال من الحلال أكثر بما فيه من الحرام ، وقال لا نسأل السلطان شيئا فان أعطاك فحذ فان مافي بيت المال من الحلال أكثر بما فيه من الحرام وروى عمر بن شيبة البحتري في كتاب القضاء أن الحسن وابن سيرين والشعبي دخلوا على عمر ابن هبيرة فأمر لمكل واحد منهم بألف درهم ألف درهم وأمر المحسن بألفي درهم فقبض الحسن جائزته وأبي ابن سيرين أن يقبض فقال لابن سيرين مالك لا تقبض قال حتى يعم الناس فقال الحسن الله لو عرض الك ولي اص فأخذ ردائي ورداء كثم بداله أن يرد على ردائي كذت أقول الأقبل درائي حتى ترد على ابن سيرين ولا نجوائز ردائي حتى ترد على ابن سيرين رداء ، كذت أحب أن تكون أفقه بما أنت يا بن سيرين ولا نجوائز السلطان لها وجه في الاباحة والتحليل فان له جهات كثيرة من الفي والصدقة وغيرهما

( فصل ) قال أحد جوائز السلطان أحب إلي من الصدقة يعني أن الصدقة أوساخ الناس صين عنها الذي وَيَتَنْكُنْ وَآله لدناء تها ولم يصانوا عن جوائز السلطان ، وسئل أحد عن عامل السلطان فر بح ألفا واخر اجازه السلطان بألف أيهما أحب اليك ? قال الجائزة وذلك لان الذي يربح عليه ألفا لا يربحها في الغالب الا بنوع من التدليس والفبن الفاحش والجائزة عطاء من الامام برضاه لاتدليس فيها ولا غبن ، وقال أحد اذا كان بينك وبين السلطان رجل يعني فهو أحب إلي من أخذه منه وذلك لان الوسائط كلا كثرت قربت الى الحل لانها مع البعد تتبدل وتحصل فيها أسباب مبيحة والله أعلم لان الوسائط كلا كثرت قربت الى الحل لانها مع البعد تتبدل وتحصل فيها أسباب مبيحة والله أعلم

مأمور بحفظها وذلك من حفظها (والثاني) ليس له ذلك لأنه لم يؤمر به ولاضمان على المودع سواء أخذت من يده قهرا أو اكره على تسليمها فسلمها بنفسه لان الاكراه عذر له يبيح دفعها فلم يضمنها كالوأخذت من يده قهرا والله سبحانه وتعالى اعلم

# بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيق إلا بالله عليه توكلت ﴿ كتاب النـكاح ﴾

النكاح في الشرع هو عقد التزويج فعند اطلاق لفظه ينصرف اليه مالم يصرفه عنه دليل ، وقال القاضي الاشبه بأصانا أنه حقيقة في العقد والوط، جميعا لقولنا بتحريم موطوة الاب من غير تزويج لدخوله في قوله تعالى ( ولا تذكحوا مانكح آباؤكم من النساء ) وقبل بل هو حقيقة في الوط، مجاذ في العقد تقول العرب انكحنا الفرى فسترى أي اضر بنا فحل حمرالوحش أمه فسترى ما يتولد منها يضرب مثلا للامر بجتمعون عليه ثم يتفرقون عنه ، وقال الشاعر

ومن أيم قد أنكحتنا رماحنا وأخرى على خال وعم تلهف

والصحيح ماقلنا لان الاشهر استعال لفظة النكاح بازا، العقد في الـكتاب والسنة ولسان أهل العرف ، وقد قيل ليس في الكتاب لفظ نكاح بمهنى الوط، الاقوله (حتى تنكح زوجا غيره) ولانه يصح نفيه عن الوط، فيقال هذا سفاح وليس بنكاح وبروى عن النبي ويتيايي أنه قال ه ولدت من نكاح لامن سفاح » ويقال عن السرية ليست بزوجة ولا منكوحة، ولان النكاح أحد اللفظين المذين ينعقد بها عقد النكاح فكان حقيقة فيه كالمفظ الآخر وماذ كره القاضى يفضي الى كون اللفظ مشركا وهوء لى خلاف الاصل وماذ كره الآخرون يدل على الاستعال في الجلة والاستعمال فيما قانا أكثر وأشهر ، ثم لوقدر كونه مجازا في العقد لكان اسها عرفيا يجب صرف اللفظ عند الاطلاق اليه لشهر ته كسائر الاسهاء العرفية

### (كتابالنكاح)

النكاح في الشرع عقد التزويج فعند اطلاق لفظه ينصرف اليه ما لم يصرفه عنه دليل وقال القاضي الاشبه بأصلنا أنه حقيقة في العقد والوطء جيعاً لقولنا بتحريم موطوأة الاب من غير تزويج استدلالا بقوله تعالى ( ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء ) وقيل بل هو حقيقة في الوطء مجازفي العقد تقول العرب أنكحنا الفرى فسترى أي اضربنا فحل حمر الوحش امه فسترى ما يتولد منها يضرب مثلا للام مجتمعون عليه ثم يتفرقون عنه قال الشاعر:

ومن أيم قد انكحتنا رماحها وأخرى على خال وعم تابف

قال شيخنا والصحيح ما قلمًا لأن الأشهر استعال لفظة النكاح بازاء العقد في الكتابوالسنةولسان أهل العرف وقد قيل ليس في الكتاب لفظة نكاح بمنى الوطء الا قوله (حتى تنكح زوجاً غيره) ولانه ( فصل ) والاصل في مشروعية النكاح الـكناب والسنة والاجماع أما الـكتاب فقول الله تعالى ( فانكجوا ) ما طاب لـكم من النساء مثني وثلاث ورباع ) الآية وقوله ( وأنكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم والمائكم ) وأما السنة فقول النبي على الله و يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض البصر وأحصن الفرج ، ومن لم يستطع فليصم فان الصوم له وجاء ، متفق عليه في آي وأخبار سوى ذلك كثيرة ، وأجمع المسلمون على أن النكاح مشروع ، واختلف أصحابنا في وجو به فالمشهور في المذهب أنه ليس بواجب الا أن مخاف أحد على نفسه الوقو عني محظور بشركه فيلزمه اعفاف نفسه ، وهدذا قول عامة الفقها، ، وقال ابر بكر بن عبدالعزيز هو واجب وحكماه عن أحد وحكى عن داود أنه بجب في الهمر مرة واحدة للآية والخبر

و أنا أن الله تعالى حين أمر به علقه على الاستطابة بتوله ( فا كحوا ماطاب لـ كم من النسا.) والواجب لا يقف على الاستطابة وقال ( مثنى وثلاث ورباع ) ولا يجب ذلك بالانفاق فيدل على أن المراد بالامر الندب وكذلك الخبر مجمل على الندب أو على من مخشى على نفسه الوقوع في المحذور بترك النكاح قال القاضى وعلى هذا يحمل كلام احمد وأبي بكر في إيجاب النكاح

( فصل ) والناس في النكاح على ثلاثة أضرب: منهم من يخاف على نفسه الوقوع في المحظور ان ترك النكاح فهذا يجب عليه النكاح في قول عامة الفقها. لانه يلزمه اعفاف نفسه وضومها عن الحرام وطريقه النكاح ( الثاني ) من يستحب له وهو من لهشهوة يأمن معها الوقوع في محظور فهذا الاشتغال به أولى من التخلي لنوافل العبادة وهو قول أصحاب الرأي وهو ظاهر قول الصحابة رضي الله عنهم

يصح نفيه عن الوطء لانه يقال هذا سفاح وليس بنكاح وروي عن النبي عَلَيْكِيْدُ أنه قال « ولدت من نكاح لا من سفاح » ويقال عن السرية ليست بزوجة ولا منكوحة ولان النكاح أحد اللفظين اللذين ينعقد بها عقد النكاح فكان حقيقة فيه كاللفظ الآخر وما ذكره الفاضي يفضي الى كون اللفظ مشتركا وهو على خلاف الاصل وما ذكره الآخرون يدل على الاستعال في الجلة والاستعال فيا قلنا أكثر وأشهر ثم لو قدر كونه مجازاً في العقد لكان اسها عرفياً يجب صرف اللفظ اليه عند الاطلاق لشهر ته كسائر الاسهاء العرفية

(فصل) والاصل في مشروعيته الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء ) وقوله ( وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم ) وأما السنة فقول النبي صلى الله عليه وسلم « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء » متفق عليه وقال عليه السلام « اني أثروج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني » وقال سعد رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان بن مظعون التبتل ولو أذن له لاختصينا متفق عليه والنبتل ترك النكاح . وأجمع المسلمون على أن النكاح مشروع

وفعلهم . قال ابن مسعود لولم يبق من أجلي الاعشرة أبام وأعلم اني أموت في آخرها يوما ولي طول الذكاح فيهن لتزوجت مخافة الفتنة .

وقال ابن عباس لسعيد بن جبير : تزوج قان خير هذه الامة أكثرها نساء. وقال ابراهيم بن بيسرة قال لي طاوس لتنكحن أو لأ فوان الك ماقال عمر لأبي الزوائد ما يمنعك عن النكاح الا عجز أو فجور . قال أحد في رواية المروذي ليست العزبة من أمر الأسلام في شيء وقال من دعاك الى غير التزويج فقد دعاك الى غير الاسلام ولو تزوج بشر كان قد تم أم،

وقال الشاذي التخلي لعبادة الله تمالى أفضل لان الله تعالى مدح يحيى عليه السلام بقوله ( وسيداً وحصورا ) والحصور الذي لا يأتي النساء فلو كان النكاح أفضل لما مدح بتركه ، وقال تعالى ( زبن لاناس حب الشهوات من النساء والبنين ) وهذا في معرض الذم ، ولانه عقد معاوضة فكان

الاشتفال بالعبادة أفضل منه كالبيم

وانا ما تقدم من أم الله تعالى به ورسوله رحثها عليه ، وقال علياتية « ولكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأنزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني » وقال سعد لفد رد النبي علياتية على عنمان بن مظمون النبتل ولو أحله له لاختصينا . متفق عليها . وعن أنس قال كان النبي علياتية يأمنا بالبياءة و بنهي عن التبتل مهي السديدا ويقول « تزوجوا الودود الولود فاني مكار بكم الامم يوم القيامة » رواه سعيد . وهذا حث على النكاح شديد ووعيد على تركه يقربه الى الوجوب والتخلي منه الى التحريم ، ولو كان النخلي أفضل لا نعكس الام ، ولان النبي علياتية تزوج وبالغ في العدد وفعل ذلك

﴿ مسئلة ﴾ (والنكاح سنة لماذكرنا من أدلة الكتاب والسنة وأدناها الاستحباب) ﴿ مسئلة ﴾ (والاشتغال به أفضل من انتخلي لنوافل العبادة الا أن يخاف على نفسه مواقعة يظور بتركه فيجب )

الناس في الذكاح على ثلاثة أضرب (أحدها) من يخاف على نفسه مواقعة المحظور ان ترك النكاح فهذا يجب عليه في قول عليه في قول عليه في قول المستحب له وهو من له شهوة يأمن معها الوقوع في محظور فهذا الاشتفال به أفضل من التخلي لنوافل العبادة وهو قول أصحاب الرأي وظاهر أقوال الصحابة رضي الله عهم وفعلهم قال ابن مسعود لو لم يبق من أجلي الا عشرة أيام وأعلم أني أموت في آخرها يوماً لي فيهن طول النكاح لتزوجت محافة الفتنة ، قال ابن عباس لسعيد بن جبير تزوج قان خيرهذه الامة أكثرها نساء ، وقال ابراهيم بن ميسرة قال لي طاوس التنكحن أولا قولن لك ما قال عمر لابي الزوائد ما يمنعك عن النكاح الا عجز أو فجور قال أحمد في رواية المروذي ليست العزبة من أمر الاسلام في شيء ومن دعا الى غير النزوج فقد دعا الى غير الاسلام ولو تزوج بشركان قد تم أمره ، وقال الشافهي التخلي لعبادة الله أفضل لان الله تعالى مدح الاسلام ولو تزوج بشركان قد تم أمره ، وقال الشافهي التخلي لعبادة الله أفضل لان الله تعالى مدح

أصحابه ولا يشتغل النبي عَيِنْتِلِيَّةِ وأصحابه إلا بالافضل ولا تجتمع الصحابة على ترك الافضل والاشتغال بالادنى . ومن الهجب أن من يفضل النخلي لم يفعله فكيف اجتمعوا على النكاح في فعله وخالفره في فضله فما كان فيهم من يتبع الافضل عنده وبعمل بالادنى ، ولان مصالح النكاح أكثر فانه يشتمل على تحصين الدبن وإحرازه وتحصين المرأة وحفظها والقيام مها وإيجاد النسل وتكثير الامة وتحقيق مباهاة النبي عَيَالِيَّةٍ وغير ذلك من المصائح الراجح أحدها على نفل العبادة بمجموعها أولى

وقد روينا في أخبار المتقدمين ان قوما ذكروا لنبي لهم فضل عايد لهم فقال أما انه لتارك لشيء من السنة فبلغ العابد فأنى النبي فسأله عن ذلك فقال انك تركت العزوج نقال يانبي الله وما هو إلا هذا فلما رأى النبي احتقاره لذلك قال أرأيت لو ترك الناس كام العزوج من كان يقوم بالجهاد وينفي العدو ويقوم بفرائض الله وحدوده وأما ماذكر عن يحبى فهو شرعه وشرعنا وارد بخلافه فهو أولى . والبيع لا يشتمل على مصالح النكاح ولا يقارمها

(القسم الثالث) من الأشهوة له إما الأنهام يخلق له شهوة كالعنين أو كانت له شهوة فذهبت بكبر أو مرض ونحوه نهيه وجهان (أحدهما) يستحب له النكاح الهموم مادكرنا (والثاني) التخليله أفضل الانه لا محصل مصالح النكاح وبمنع ذوجته من التحصين بهيره ويضر جما بحبسها على نفسه و بعرض نفسه لواجبات وحقرق لعلى الايتمكن من القيام بها ويشتغل عن الهلم والعبادة بما الافائدة فيه. والاخبار تحمل على من له شهوة لما فيها من القرائن الدلة عليها . وظاهر كلام أحمد انه لا فرق بين القادر على الانفاق والعاجز عنه وقال ويذ في الرجل أن يتزوج قان كان عنده ما ينفق أنفق وان لم يكن عنده صبر

يحيى عليه السلام بقوله تعالى ( وسيداً وحصوراً ) والحصور الذي لا يأتي النساء فلوكان النكاح أفضل لما مدح بتركه وقال تعالى ( زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين ) وهذا في معرض الذم ولا نه عقد معاوضة فكان الاشتغال بالعبادة أفضل منه كالبيع

والما ما تقدم من أمر الله ورسوله به وحثهما عليه وقوله عليه الصلاة والسلام « لـكنى أصوم وأفطر وأثروج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني » وقول سعد : لقد رد النبي صلى الله عليه وسلم على عبان بن مظعون التبتل ولو أحله له لاختصينا متفق عليها وعن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالباءة وينهى عن التبتل نها شديداً ويقول « تروجوا الودود الولود فاني مكاثر بكم الايم يوم القيامة » رواه سعيد وهذا حث على النكاح شديد ووعيد على تركه يقر به الى الوجوب والتخلى منه الى التحريم، ولو كان التخلى افضل لا نعكست الاحكام ولان الذي صلى الله عليه وسلم تروجوبالغ في العدد وفعل ذلك أصحابه ولا يشتغل النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه الا يضل ولا يجتمع الصحابة على ترك بالافضل ولا يجتمع الصحابة على ترك الافضل والاشتغال بالادنى، ومن العجب أن من يفضل التخلى بلافضل ولا يجتمع الصحابة على ترك الافضل والاشتغال بالادنى، ومن يتبع الافضل عنده ويعمل لم يفعله فكيف اجمواعلى النكاح في فعله وخالفوا في فضله فا كان فيهم من يتبع الافضل عنده ويعمل

ولو تزوج بشر كان قد تم أمره واحتج بأن النبي وَلَيْكِالِيَّهُ كان يصبح وما عنده شي. ويسى وما عنده شي وان النبي عَلَيْكِالِيَّهُ وان النبي عَلَيْكِالِيَّهُ زوج رجلا لم يقدر الا على خاتم حديد ولا وجد الا ازاره ولم يكن له ردا. أخرجه البخاري : فال أحمد في رجل قليل الكسب يضمف قلبه عن العيال: الله يرزقهم، الغزويج أحصن له ربما أتى عليه وقت لا يلك قلبه فيه . وهذا في حق من يمكنه النزويج فأما من لا يمكنه فقد قال الله تعالى (وليستعنف الذين لا يجدون تكاحا حتى يغنيهم الله من فضله)

### (مسئلة) قال (ولا نكاح إلا بولي وشاهدين من المسلمين)

في هذه المسئلة أربعة فصول (أحدها) ان النكاح لا يصح الا بولي ولا علاك المرأة تزويج نفسها ولا غيرها ولا توكيل غير وليها في تزويجها فان فعات لم يصح النكاح روي هذا عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباص وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم واليه ذهب سهيد بن المسيب والحسن وعمر بن عبد العديد بن المسيب والحسن وعمر بن عبد العديز وجابر بن زيد واثرري وابن ابي لبلي وابن شبرمة وابن المبارك وعبيد الله التنبري والشانمي واسحاق وأبر عبيد وروي عن أبن سيربن والقاسم بن محمد والحسن بن صالح وأبي صالح وأبي يوسف واسحاق وأبر عبيد أذن الولي فان فعلت كان موقوقا على اجازته

وقال أبوحنيفة لها أن تزوج نف ها وغيرها وتوكل في النكاح لان الله تعالى قال [ ولا تعضلوهن أن بنكحن أزواجهن ] أضاف النكاح اليهن ونهى عن منعهن منه ولانه خالص حقها وهي من أهل

بالأولى ولأن مصالح النكاح أكثر فانه يشتمل على تحصين الدين واحرازه وتحصين المرأة وحفظها والقيام بها وايجاد النسل وتكثير الامة وتحقيق مباهاة النبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من المصالح الراجح احدها على نقل العبادة فمجموعها اولى وقد روينافي اخبار المتقدمين ان قوما ذكروا لنبي لهم فضل عابد لهم فقال اما انه لتارك لشيء من السنة فبلغ العابد فأتى فسأله عن ذلك فقال إنك تركت النبويج فقال يانبي الله وما هو الاهذا ? فلمارأي النبي احتقاره لذلك قال أرأيت لو ترك الناس كامم النرويج من كان يقوم بالجهاد وينفي العدو أويقوم بفرائض الله وحدوده وأما ماذكر عن يحيى فهو شرعه وشرعنا بخلافه فهو اولى والبيع لا يشتمل على مصالح النكاح ولا يقاربها (القسم الثالث) من لاشهوقله أما لانه لاشهوة له كالعنين او ذهبت شهوته لمرض أو كبر ونحوه ففيه وجهان (احدها) يستحب له النكاح الما ذكرنا (والثاني) التخلي له افضل فانه لا يحصل مصالح النكاح و يمنع زوجته من العم والعبادة عما لافائدة بحبسها عن نفسه ويعرض نفسه لواجبات وحقوق ولعله لا يقوم بها و يشتغل عن العام والعبادة عما لافائدة فيه والاخبار تحمل على من له شهوة لمافيها من القرائن الدالة عليها

( فصل ) وظاهر كلام احمد انه لافرق بين القادر على الانفاق والعاجز عنه فانه قال ينبغي للرجل (المغني والشرح المكبير) ( الجزء السابع )

المباشرة فصح منها كبيع أمتها ولانها إذا ملكت ببع أمتها وهو تصرف في رقبتهاو ما ثر مَنافعهاففي النكاح الذي هو عقد على بعض منافعها أولى

ولنا أن النبي ويُتَكِيرُوقال « لانكاح الا بولي » روته عارُّشة و ابوموسى و ابن عباس ، قال المروذي سألت احمد و يحيى عن حديث الانكاح الا ولي ، فقالا صحيح

ان يتزوج فان كان عنده ما ينفق انفق وان لم يكن عنده صبر ولو تزوج بشركان قد تم امره واحتج بان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصبح وما عندهم شيء و يمسي وما عندهم شيء ولان النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا لم يقدر الاعلى خاتم حديد ولا وجد الا ازاره ولم يكن له رداء اخرجه البخاري قال احمد في رجل قليل السبب يضعف قابه عن العيال الله يرزقهم، التزويج احصن له ربما اتي عليه وقت لا يمكن قلبه الصبروهذا في حق من يمكنه التزويج فاما من لا يمكنه فقد قال الله تعالى (وليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنهم الله من فضله)

مسئلة ﴿ وعن احمد ان النيكاح واجب على الاطلاق ) اختارها بو بكر عبد العزيز وحكاه عن احمد وحكي عن احمد انه يجب في العمر مرة للا ية والخبر والمشهور في المذهب انه اليس بو اجب الاان يخاف على نفسه الوقوع في محظور بتركه فيلزمه اعفاف نفسه وهو قول أكثر النقها و لان الله تعالى حين امر به علقه على الاستطابة بقوله (فانك حوا ماطاب لهم من النساء ) والواجب لا يقف على الاستطابة (وقال مثني وثلاث ورباع ) ولا يجب ذلك بالا تفاق فدل على أن المراد بالامر الندب وكذلك الخبر يحمل على الندب او على من يخشى على نفسه الوقوع في المحظور بترك النكاح قال القاضي وعلى هذا يحمل كلام احمد وابي بكر في انجاب النكاح والله أعلم

وليها فنكاحها باطل ع فمفهومه صحته باذنه ، ولان المرأة انها منعت الاستقلال بالنكاح لقصور عقلها فلا يؤمن انخداعها ووقوعه منها على وجه المفسدة وهذا مأمون فيما اذا أذن فيهوليها والصحيح الاول لعموم قوله « لانكاح الا بولي » وهذا يقدم على دابل الخطاب والنخصيص ههنا خرج مخرج الغالب فان الفالب أنها لا تزوج نفسها الا بغير أذن وابها والعلة في منعها صيانتها عز مباشرة ما يشعر بوقاحتها ورءو نها وميلها الى الرجال وذلك ينافي حال أهل الصيانة والمروءة والله أعلم

( فصل ) فان حكم بصحة هذا العقد حاكم أو كان المتولى لعقده حاكاً لم يجز نقضه وكذلك سائر الانكحة الفاسدة ، وخرج القانبي في هذا وجها خاصة أنه بنقض ، وهو قول الاصطخري من أصحاب الشانبي لابه خالف نصا والاول أولى ، لانها مسئلة مختلف فيها ويسوع فيها الاجتهاد فلم يجز نقض الملكم كالوحكم بالشفعة للجار وهذا النص متأول وفي صحته كلام وقد عارضه ظواهر (الفصل الثاني) أن النكح لا ينعقد إلا بشاهدين ، هذا المشهور عن احد ، وروي ذلك عن عر وعلي وهو قول ابن عباس وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد والحسن والنخبي وقتادة والثوري والاوزاعي والشافي وأصحاب الرأي ، وعن احد أنه يصح بنير شهود وفعله ابن عمر والحسن بن علي وابن الزبير وسالم وحزة ابنا ابن عمر ، وبه قال عبدالله بن ادريس وعبدالرحمن بن مهدي وبزيد بن هارون والهنبري وأو ثور وابن المنذر وهو قول الزهري ومالك إذا أعانوه ،

قال ابن المنذر لا يثبت في الشاهدين في النكاح خبر ، وقال ابن عبد البر قد روي عن النبي والله والل

﴿ مسئلة ﴾ ( ويستحب تخير ذات الدين الولو دالبكر الحسيبة الاجنبية)

لقول الذي وتناليق تسكح المرأة لما لها ولحسبها و لجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك » متفق عليه والاولى الألازيد على امرأة واحدة ذكره في المحرر لقول الله تعالى (فان خفتم ألا تعدلوا فواحدة) ولقوله سبحانه (ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم) ويختار الولود لما روى أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تروجوا الولود الودود فأني مكاثر بكم الامم يوم القيامة رواه سعيد، وروى معقل بن يسار قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني أصبت امرأة ذات حسب ومنصب الا أنها لا تلد افأ تروجها فيهاه تم اناه اثنانية فنهاه ثم اناه اثنا لله فقال «تروجوا الولود الودود فاني مكاثر بكم » رواه النسائي وعن على بن الحسين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال «يابني هاشم عليكم بنساء الاعاجم فالتمسوا اولادهن فان في ارحامهن البركة » قال و يختار البكر لقول النبي صلى الله عليه وسلم «أثر وجت ياجابر ؟ » قال قلت به ثيبا قال «فهلا بكر انلاع و و الاعبك » متفق عليه وعن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم اله قال «عليه والميسوا و تلاعبك » متفق عليه وعن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم اله قال «الميسمي الله عليه والمها وارضي باليسير » المناه عليه وسلم اله قال «فهلا بكر انلاع الهوا الله عليه والمها وارضي باليسير » والها والنبي صلى الله عليه وسلم اله قال «فهلا بكر انلاع الهوا الله وارضي باليسير » المناه عليه وسلم الله قال «فهلا بكر انلاع الهوا القي ارحاماً وارضي باليسير »

قال ابن المنذر: وقد أعتق الذي عَلَيْكَةُ صفية ابنة حي فقزوجها بغير شهود . قال أنس ابن مالك رضي الله عنه : اشترى رسول الله عليه عليه عليه عليه بسبعة قروش ، فقال الناس ماندري أنزوجها رسول الله عَلَيْكَةُ جارية بسبعة قروش ، فقال الناس ماندري أنزوجها رسول الله عَلَيْكَةُ أم جملها أم ولد ? فلما أن أراد أن يركب حجبها فعلموا أنه تزوجها متفق عليه ، قال فاستدلوا على تزويجها بالحجاب ، وقال يزيد بن هارون : أم الله أهالي بالاشهاد في البيع دون النه على ترويجها بالحجاب الرأي الشهادة النه كاح ولم يشترطوها اللبيع ، ووجه الاولى أنه قد روي عن الذي عَلَيْكَةُ أنه قال : ﴿ لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل » رواه الخلال باسناده

وروى الدارقطني عن عائشة عن النبي عَيَّالِيَّةُ أنه قال لا بدفي النكاح من أربعة : الولي، الزوج والشاهدان ولانه يتعلق به حق غير المتعاقدين وهو الولد فاشترطت الشهادة فيه لئلا بجحده أبوه فيضيع نسبه مخلاف البيع فأما نكاح النبي عَلَيْكَيْةُ نغير ولي وغير شهود فمن خصائصه في الذكاح فلا يلحق به غيره .

(الفصل الثالث) أنه لا ينعقد إلا بشهادة مسلمين سواء كان الزوجان مسلمين أو الزوج وحده نص عليه أحمد وهو قول الشانبي وقال أبو حنيفة اذا كانت المرأة ذمية صح بشهادة ذميين قال أبو الخطاب ويتخرج لنا مثل ذلك مبنياً على الرواية الني تقول بقبول شهادة بعض أهل الذمة على بعض ولنا قوله عليه السلام لا نكاح إلا بولى وشاهدي عدل ولأنه نكاح مسلم فلم بنعقد بشهادة ذميين كنكاح المسلمين

وفي رواية «وافتح ارحاما» رواه الامام احمد و يختار الحسيبة ليكون ولدها نجيبا فانه ربما اشبه اهاها و نزع البهم وكان يقال اذا أردت ان تتزوج امرأة فانظر الى ابيها واخيها وعن عائشة قالتقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تخيروا لنطفكم وانكحوا الاكفاء وانكحوا اليهم » ونحتار الاجنبية فان ولدها أنجب ولهذا يقال أغربوا لا تضووا يعني انكحوا الغراب كي لا تضعف اولادكم وقيل الغراب انجب و بنات العم أصبر ولانه لا يؤمن العداوة في النكاح وافضاءه الى الطلاق واذاكان في قرابة أفضي الى قطيعة الرحم المأمور بصلتها ويختار الجميلة لا نه اسكن لنفسه واغض لبصره واكمل لمودته ولذلك شرع النظر قبل النكاح وروي عن محمد بن ابي بكر بن عمروبن حزم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « انما النساء وروي عن محمد بن ابي بكر بن عمروبن حزم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال « انما النساء لعب فاذا المخذأ حدكم لعبة فليستحسنها » وعن أبي هريرة قال قيل يارسول الله أي النساء خير ? قال «التي تسره اذا نظر وتطبعه إذا أمر ولا تخلفه في نفسها ولا في ماله ونفسها » رواه الامام أحمد النسام يوعن تسره اذا نظر اليها و تطبعه اذا أمرها و تحفظه في غيبته في ماله ونفسها » رواه سعيد و يختار ذات العقل تسره اذا نظر اليها و قطبعه اذا أمرها و تحفظه في غيبته في ماله ونفسها » رواه سعيد و يختار ذات العقل مهما ذلك إلى ولدها وقد قبل اجتنبوا الحقاء فان ولدها صياع وصحبتها بلاء

(فصل) فأما الفاسقان فني انعقاد النكاح بشهادتها رواينان [إحداها] لا ينعقد وهو مذهب الشافي للخبر ولان النكاح لايثبت بشهادتها فلم ينعقد بحضورها كالجنونين (والثانية) بنعقد يشهادتها وهو قول أبي حنيفة لانها تحمل فصحت من الفاسق كسائر التحملات وعلى كلتا الروايتين لا يعتبر حقيقة العدالة بل ينعقد يشهادة مستوري الحال لان النكاح يكون في القرى والبادية وببن عامة الناس عمن لا يعرف حقيقة العدالة فاعتبار ذلك يشق فا كنفي بظاهر الحال وكون الشاهد مستوراً لم يظهر فسقه فان تببن بعد العقد أنه كان فاسقا لم يؤثر ذلك في العقد لان الشرط العدالة ظاهرا وهو أن لا يكون ظاهر الفسق وقد تحقق ذلك وقبل نتبين أن النكاح كان فاسداً لعدم الشرط وليس بصحيح يكون ظاهر الفسق وقد تحقق ذلك وقبل نتبين أن النكاح كان فاسداً لعدم الشرط وليس بصحيح شرط النكاح فلا ينعقد ولا تحل المراة مع الشك في صحة نكاحها وان حدث الفسق فيها لم يؤثر في صحة النكاح لان الشرط إنما يعتبر حالة العقد ولو أقر رجل واصرأة أنهما نكحا بولي وشاهدي عدل صحة النكاح لان الشرط إنما يعتبر حالة العقد ولو أقر رجل واصرأة أنهما نكحا بولي وشاهدي عدل قبل قولها وثبت النكاح باقرارها

( فصل ) ولا ينعقد بشهادة رجل و امر أنين وهذا قول النخمي والاوزاعي والشافى وعن أحمد أنه قال إذا تزوج بشهادة نسوة لم يجز وان كان معهن رجل فهو أهون فيحتمل أن هذا رواية أخرى في انعقاده بذلك وهو قول أصحاب الرأي ويروى عن الشعبي لأنه عقد معاوضة فانعقد بشهادتهن مع الرجال كالبيع

ولنا أن الزهري قال مضت السنة عن رسول الله عِيْطَالِيَّتِيُّ أَن لا يجوز شهادة النساء في الحدود

﴿مسئلة ﴾ (ويجوز لمن أرادخطبة امرأة النظر الى وجهها من غير خلوة بها )

وعنه له النظر الى ما يظهر غالباً كالرقبة واليدين والقدمين قال شيخنا لا نهم بين أهل العلمي الباحة النظر الى المرأة لمن أراد فكاحها خلافا لما روى جابر قال قال رسول الله صلى الله على وسلم « اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن ينظر الى ما يدعوه الى نكاحها فليفعل الخطبت امرأة فكنت أنخباً لها حتى رأيت منها مادعانى الى نكاحها فتروجتها رواه أبو داود وفيه أحاديث كثيرة سوى هذا ولان النكاح عقد يقتضي التمليك فكان للعاقد النظر الى المعقب دعليه كالامة المستامة ولا بأس بالنظر اليها باذنها وغير اذنها لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالنظر وأطلق ومن حديث جابر فكنت أنخباً لها وفي حديث المغيرة ابن استأذن أبوبها في النظر اليها فكرهاه فأذنت له المرأة رواه سعيد ولا تجوز الخلوة بها لا نها النبي عين النظر عبذ عبد النظر فيقيت على التحريم ولانه لا يؤمن مع الخلوة مواقعة المحظور فان النبي عيني قال «لا يخلون رجل بامرأة فان ثالثها الشيطان» ولا ينظر اليها نظر تلذ وشهوة ولا لريبة قال أحمد في رواية صالح ينظر الى الوجه ولا تكون على طربق لذة وله تكرار النظر اليها وتأمل محاسنها لان المقصود إغا محصل بذلك

ولا في النكاح ولا في الطلاق رواه أبو عبيد في الاموال وهذا ينصرف إلى سنة النبي عَلَيْكَانَةُ ولانه عقد ايس عال ولا المقصود منه المال وبحضره الرجال في غالب الاحوال فلا يثبت بشهادتهن كالحدود وبهذا فارق السم و يختمل أن أحمد إنما قال هو أهون لوقو ع الخلاف فيه فلا يكون رواية

(فصل) ولا ينعقد بشهادة صبيين لأنهما ايسا من أهل الشهادة و محتمل أن ينعقد بشهادة مراهقين عاقلين ولا ينعقد بشهادة مجنونين ولا سائر من لا شهادة له لان وجوده كالعدم ولا ينعقد بشهادة أصمين لانهما لا يسمعان ولا أخرسين لعدم امكان الاداء منهما وفي انعقاده بحضور أهل الصنائع الزرية كالحجام و نحوه وجهان بناء على قبول شهادتهم وفي انعقاده بشهادة عدو من أوابني الزوجين أو أحدهما وجهان إحدهما ) ينعقد اختاره أبوعبدالله بن بطة لعموم قوله «الابلي وشاهدي عدل » ولانه ينعقد بهما نكاح غير هذا الزوج فانعقد بهما نكاحه كسائر العدول (والثاني) لا ينعقد بشهادتهما لان العدو لا تقبل شهاد له لوالده

( فصل ) وينعقد بشهادة عبدين ، وقال أو حنيفة والشانبي لا ينعقد ، ومبنى الخلاف على قبول شهادتها في سائر الحقوق ونذكره في موضعه إن شا. الله تعالى ، وينعقد بشهادة ضريربن والشافعية وجهان في ذلك .

ولنا أمها شهادة على قول فصحت من الاعمى كالشهادة بالاستفاضة وإنما ينعتد بشهادتها اذا تيقن الصوت وعلم صوت المتعاقدين على وجه لا يشك فيهاكما يعلم ذلك من يراهما وإلا فلا (فصل) وإذا تزوجت المرأة تزويجا فاسداً لم يجز تزويجها انبهر من تزوجها حتى بطلقها أو يفسخ

(فصل) ولا خلاف بين أهل العلم في اباحة النظر إلى وجهها لا نه ليس بعورة وهو مجمح المحاسن وموضع النظر ولا بباح له النظر الى ما يظهر عادة وحكي عن الاوزاعي أنه ينظر الى مواضع الاحم وعن داود أنه ينظر الى جميعها لظاهر قوله عليه السلام «انظراليها» و لناقوله تعالى (ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منهما) روى عن ابن عباس أنه قال هو الوجه وبالحن الكف ولان النظر أبيح للحاجة فيحتص بما تدعو الحاجة اليه والحديث مطلق ومن نظر الى وجه انسان سمي ناظراً اليه ومن رآه وعليه ثبابه سمي رائياً له قال الله تعالى (وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم) فأما ما يظهر غالباً سوى الوجه والكفين والقدمين ونحو ذاك مما تظهره المرأة في منزلها ففيه روايتان إحداهما لا بباح النظراليه لأنه عورة فلم يبح النظر اليه كالذي لا يظهر فان عبدالله روى أن النبي ويتيايي قال «المرأة عورة» حديث حسن ولان الحاجة تندفع بالنظر الى الوجه فيقي ماعداه على التحريم والثانيه له النظر الى ذلك قال أحمد في رواية حنبل لا بأس أن ينظر الى الوجه فيقي ماعداه على النظر اليها عند الخطبة حاسرة وقال الشافعي ينظر الى الوجه والكفين ووجه جواز النظر الى ما يظهر غالباً أن النبي ويتيالي لما أذن في النظر اليها من غير علمها علم أنه أذن في النظر عالم، غيره له في الظهور ولانه يظهر غالباً في النظر عالم أن في النظر الي جميع ما يظهر غالباً أذ لا يمكن إفراد الوجه "بالنظر أمع مشاركة غيره له في الظهور ولانه يظهر غالباً إلى جميع ما يظهر غالباً أذ لا يمكن إفراد الوجه "بالنظر أمع مشاركة غيره له في الظهور ولانه يظهر غالباً المنابية على المها علم أنه في النظر عليه على المنابع والكفين ووجه أبالنظر الم مشاركة غيره له في الظهور ولانه يظهر غالباً المن على على المنابع والكفين ووجه أبالنظر الم منابع المنابع والكفير عالم المنابع والكفير عالم المنابع والكفير والمنابع والكفير والمنابع والكفير والمنابع والكفير والمنابع والكفين والماله والكفير والمنابع والكفير والمنابع والكفير والمنابع والمنابع والكفير والمنابع والكفير والمنابع والمنابع والمنابع والكفير والمنابع والكفير والمنابع وا

نـكماحها وإذا امتنع من طلاقها فسخ الحاكم نكاحه، نص عليه أحمد، وقال الشانعي : لاحاجة الى فسخ ولا طلاق لانه نـكاح غير منعقد أشبه النـكماح في العدة .

ولنا أنه نه كالصحيح ألختلف فيه الاجتهاد فاحتيج في النفريق فيه الى ايقاع فرقة كالصحيح الختلف فيه ولان تزويجها من غبر تفريق يفضي إلى تسليط زوجين عليها ، كل واحد منها يعتقد أن نكاحه الصحيح ونكاح الآخر الفاسد ويفارق النه كاح الباطل من هذين الوجهين واذا زوجت بآخرقبل التفريق لم يصح الثاني أيضا ولم يجز تزويجها الثالث حتى يطلق الاولان أو يفسخ فكاحها ، ومتى فرق ببنهما قبل الدخول فلا مهر لها لانه عقد فاسد لم يتصل به قبض فلم بجب به عوض كالبيم الفاسد وإن كان التفريق بعد الدخول فلها المهر بدليل قوله عليه السلام « فلها المهر بما استحل من فرجهاوان تدكرر الوطء فالمهر واحد الحديث ولانه اصابة في عقد فاسد أشبه الاصابة في عقد صحيح م

( فصل ) والواجب لها مهر مثاما ، أرما اليه أحمد فانه قال في العبد : يتمزوج بغير اذن سديده يعطي شيئاً . قال الفاضي بعني مهر المثل وهو ظاهر قول الخرقي لقوله : اذا زوج الوايان فالنكاح للأول منهما فان دخل بها الثاني فلها مهر مثلها وهذا مذهب الشافعي . والمنصوص عن أحمد أن لها المسمى لان في بعض الفاظ حديث عائشة «ولها الذي أعطاها بما أصاب منها»

قال القاضي حدثناه أبو بكر البرقاني وأبو محمد الحلال باسناديهما وقال أبو حنيفة الواجب لافل من المسمى أو مهر المثل لانها ان رضيت بدون مهر مثالها فليس لها أكثر منه كالعقد الصحيح وان كان المسمى أكثر لم يجب الزائد لانه بغبر عقد صحيح

فأبيح النظر اليه كالوحه ولانها امرأة ابيح له النظر اليها من الشارع فأبيح النظر منها الى ذلك كذوات الحارم وقد روى سعيد عن سفيان عن عمرو بن دينار عن أبى جعفر قال خطب عمر بن الخطاب ابنة على فذكر منها صغراً فقالوا له اعما ردك فعاوده فقال ارسل بها اليك تنظر اليها فرضيها فكشف عن ساقها فنالت ارسل لولا انك أمير المؤمنين للطمت عينك

مسئلة ﴿ وله النظر آلى ذلك وإلى الرأس والساقين من الامة المستامة ومن ذوات محارمه وعنه لا ينظر من ذوات محارمه الا الى الوجه والكفين ) مجوز له النظر الى ذلك من الامة المستامة كما يجوز الى من يريد خطبها قياساً عليها بل الامة المستامة أولى لانها تراد للاستمتاع وغيره من التجارة فيها وحسنها يزيد فى ثمنها فأما ذوات المحارم فيجوز النظر منهن الى ما يظهر غالباً كالرقبة والرأس والكفين والقدمين ونحو ذلك وليس له النظر الى مالا يظهر غالباً كالصدر والظهر ونحوها قال الاثرم سألت أبا عبد الله عن الرجل ينظر الى شعر امرأة أبيه وصدرهاقال لاما يعجبني ثم قال انا أكره أن ينظر من امه واخته إلى مثل هذا والى كل شيء لشهوة وذكر القاضي أن حكم الرجل مع ذوات محارمه حكم الرجل مع الرجل مع المرأة وقال أبوبكر كراهية أحمد النظر الى ساق امه وصدرها على المه وصدرها

ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم «فلها المهر بما استحل من فرجها، فجعل لهما المهر المميز بالاصابة والاصابة أما توجب مهر المثل ولان العقد ليس بموجب بدليل الخبر وأنه لو طلقها قبل مسها لم يكن لها شي. وأذا لم يكن موجبا كان وجوده كعدمه و بتي الوط، موجبا بمفرده فأوحب مهر المثل كوط، الشبهة ولان التسمية لو فسدت لوجب مهر المثل فاذا فسد العقد من أصله كان أولى وقول أبي حنيفة أنها رضيت بدون صداقها أنما يصح أذا كان العقد هو الموجب وقد بينا أنه أما يجب بالاصابة فيجب مهر المثل كاملا كوط، الشبهة

( فصل ) ولا يجب لها بالخلوة شيء في قول أكثر أهل العلم لان النبي وَلَيْكَالِيَّةِ جعل لها المهر بما استحل من فرجها يعني أصاب ولم يصبها ، والمنصوص عن احمد أن المهر يستقر بالخلوة قياسا على العقد الصحبح وبناء على أن الواجب المسمى بالعقد وقد ذكرنا ذلك

(فصل) ولا حد في وطيء النكاح الفا ــد سواء اعتقد حله أو حرمته ، وعن احمـد ما يدل على أنه يجب الحد بالوطيء في النكاح بلاولي اذا اعتقد حرمته ، وهو اختيار السمر قندي من أصحاب الشافي لما روي الدار قطني باسناده عن ابي هر برة قال قال رسول الله ويتالين هو لا تزوج المرأة ولا تزوج المرأة نفسها ان الزانية هي اتي تزوج نفسها ، وباسناده عن الشعبي قال: ماكان أحد من أصحاب النبي ويتالين أشد في النكاح بغير ولي من على رضي الله عنه كان يضرب فيه . وروى الشاليحي باسناده عن عكرمة بن خالد أن الطريق جمعت ركبا فيه اصرأة ثيب فحطبها

على التوقي لانه يدعو الى الشهوة يعني أنه يكره ولا يحرم ومنع الحسن والشعبي والضحاك النظر الى شعر ذوات المحارم وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، بنت المهلب قالت قلت للحسن ينظر الرجل الي قرط اخته أو الى عنقها قال لا ولا كرامة وقال لو دخلت على امي لقلت أيتها العجوز غطي شعرك والصحيح اباحة النظر الى ما يظهر غالباً لقول الله تعالى (ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن) الآية وقالت سهلة بن سهيل يارسول الله أنا كنا نرى سالماً ولدا فكان يأوي معي ومع أي حذيفة في بيت واحدوير اني فضلا وقد أنزل الله فيهم ما قد علمت فكيف ترى فيه ? فقال الذي علي انه كان ينظر منها الى ما يظهر غالبا فانها عمناه وأبو دواد وهذا دليل على انه كان ينظر منها الى ما يظهر غالبا فانها قالت يراني فضلا ومعناه في ثياب البذلة التي لا تستر أطرافها قال امرؤ القيس

فجئت وقد نضت لنوم ثيايها لدى الستر إلا لبسة المتفضل

ومثل هذا يظهر منه الاطراف والشعر وكان يراهاكذلك اذا اعتقدته ولداً ثم دلهم النبي عَلَيْكُمْ على على ما يستديمون به ماكانوا يعتقدونه ويفعلونه وروى الشانعي في مسنده عن زينب بنت أبي مسلمة انها ارتضعت من أساء امرأة الزبير قالت فكنت أراه أباً وكان يدخل على وأنا امشط رأسي فيأخذ ببعض قرون رأسي ويقول أقبلي على ولان التحرز من هذا لا يكن فأبيح كالوجه وما لا يظهر غالباً

رجل فأنكحها رجل وهو غير ولي بصداق وشهود فلما قدموا على عمر رضي الله عنه رفع اليـــه أمرهما ففرق بينهما وجلد الناكح والمنكح

ولنا أنهذا مختلف في اباحته فلم يجب به الحد كالنكاح بغير شهود ، ولا أن الحد يدرأ بالشبهات والاختلاف فيه أقرى الشبهات وتسميتها زانية بجوز بدليل أنه مهاها بذلك عجرد العقد وعر جلدها أدبا و تعزيراً ولذلك جلد المنكح ولم بجلد المرأة وجلدها عجر دالعقد مع اعتقادها حله وكذلك حديث على على أن حديث على حجة على من أوجب الحد فيه فان عليا أشد الناس فيه وقد انتهى الام الما الجلد فدل على أن سائر الناس والصحابة لم يروا فيه جلداً ، فان قيل فقد أوجبتم الحد على شارب النبيذ مع الاختلاف فيه قانا هو مفارق لمسئلننا بدابل انا نحد من اعتقد حله ولان يسير النبيذ يدعو إلى كثيره المتنقق على تحريمه وهذا المختلف فيه يغني عن الزنا المجمع على تحريمه فافترقا ، فاذا ثبت هذا فان من اعتقد حله ايس عليه اثم ولا أدب لانه من مسائل الفروع المختلف فيها ومن اعتقد حرمته ثم وأدب وإن أنت بولد منه لحقة نسبه في الحالين

( فصل ) فأما الانكمة الباطلة كنكاح المرأة المزوجة أو المعتدة أو شبهه فاذا علما الحل والتحريم فها زانيان وعليها الحد ولا يلحق النسب فيه

(فصل) ويساوى الفاسد الصحيح في اللمان اذا كان بينها ولد يويد نفيه عنه لكون النسب لاحقا به فان لم يكن ولد فلا لمان بينها لمدم الحابة اليه وتجب العدة بالخلوة فيه وعدة الوفاة بالموت فيه والاحداد وكل ذلك احتياطا لها. ويفارق الصحيح في أنه لا يثبت التوارث ولا تحصل به الا باحة للمتزوج ولا تحل للزوج المطلق ثلاثا بالوط، فيه ولا يحصل الاحصان بالوط، فيه ولا يثبت حكم الايلاء بالحين فيه ولا يحرم الطلاق فيه في زمن الحيض

لا يباح لان الحاجة لا تدعو اليه ولا تؤمن معه الشهوة ومواقعة الحظور فحرم النظر اليه كما تحت السرة (فصل) وذوات محارمه كل من حرم نكاحها على النأبيد بنسب أو رضاع أو تحريم المصاهرة بسبب مباح لما ذكرنا من حديث سالم وزينب وعن عائشة أن أفلح أخا أبي القيس استأذن عليها بعد ماأنزل الحجاب فأبت أن تأذن له فقال النبي عَلَيْكُ «ايذني له فانه عمك تربت يمينك» وقد ذكر الله آباء بعولتهن كما ذكر آباء هن وابناء هن في ابداء الزينة لهم، وتوقف أحمد عن النظر الي شعر ام المرأة وبنتها لانها غير مذكورتين في الآية قال القاضي الماحكي قول سعيد بن جبير ولم يأخذ به وقد صرح في رواية المروذي أنه محرم يجوز له المسافرة بها وقال في رواية أبي طالب ساعة يعقد عقدة الذكل في رواية المروذي بها لا يحل له أبداً أن ينظر الى شعرها ولا الى شعرها ولا الى شعرها وهي حرام عليه

(فصل) فأما ام المزنى بها وابنتها فلا يحل له النظر اليهن وان حرم نكاحهن لان تحريمهن بسبب (المغنى والشرح الكبير) (علي المنفى والشرح الكبير)

#### ﴿ مسئلة ﴾ قال ( وأحق الناس بنكاح المرأة الحرة أبوها )

أيما قيد المرأة بالحرة ههنا لان الامة لاولاية لابيها عليها وأيما وليها شيدها بغير خلاف علمناه، وأما المرأة الحرة فأولى الناس بمزويجها أبرها ولا ولاية لأحد معه وبهذا قال الشافعي وهو المشهررعن أي حنيفة ، وقال ما للك والدنبري وأبر يوسف واسحاق وابن المنذر الابن أولى وهو رواية عن أبي حنيفة لانه أولى منه بالميراث وأقري تمصيبا ولهذا يرث بولاء أببه دون جده

ولنا أن الولد موهوب لابيه قال الله تعالى ( ووهبنا له يحيى ) وقال زكريا (ربهب لي من لدنك ذرية طيبة ) وقال ( فهب لي من لدنك وليا ) وقال الراهيم ( الحمد لله الذي وهب لي على الكبر اسماعيل واسحاق ) وقال عصلية « أنت ومالك لاببك » واثبات ولاية الموهوب له على المبة أولى من العكس ولان الاب أكل نظراً وأشد شفنة نوجب تقديه في الولاية كتقديمه على الجد ولان الاب يلي ولده في صفره وسفهه وجنونه فيليه في سائر ماثبنت الولاية عليه فيه بخلاف ولاية الابن ولذلك اختص بولاية المال وجاز له أن يشتري لها من ماله وله من مالها اذا كانتصفيرة بخلافغيره، ولان الولاية احتكام واحتكام الاصل على فرعه أولى من العكس، وفارق المبراث فانه لا يعتبر له النظر ولهذا يرث الصبي والحجنون وليس فيه احتكام ولا ولاية على الموروث بخلاف مأنحن فيه

(مسئلة ﴾ قال (ثم أبوه وان علا)

يه في أن الجد أب الاب وإن علت درجته فهو أحق بالولاية من الابن وسائر الاوليا. وهوقول الشانعي ، وعن احمد رواية أخرى أن الابن مقدم على الجد وهو قول مالك ومن وافقه لما تقدم

محرم فلم يفد اباحة النظر كالمحرمة باللعان وكذلك بنت الموظوءة بشبهة وامها ليست من ذوات محارمه وكذلك الكافر ليس بمحرم لقرابته المسلمة ، قال أحمد في يهودي أو نصراني أسلمت بنته لا يسافر بها ليس هو محرماً لها في السفر اما النظر فلا مجب عليها الحجاب منه لأن أبا سفيان أني المدينةوهومشرك فدخل على ابنته أم حبيبة فطوت فراش رسول الله عَصَالِلتُهِ لئلا يجلس عليه ولم تحتجب منه ولا أمرها به رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿مسئلة ﴿ (وللعبد النظر اليها من مولاته)

يعني الى الوجه والكفين لقول الله تمالي (أو ما ملكتأيما نهن)والروت امسلمة أنرسول الله صلى الله عليه وسلم « قال اذا كان لاحداكن مكاتب فملكما يؤدي فلتحتجب منه » قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح،وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أنى فاطمة بعبد قد وهبه لها وعلى فاطمة نُوب اذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجليها واذا غطت به رجليها لم يبلغ رأسها فلما بلغ رسول اللهصلي الله عليه وسلم ماتلقى قال «أنه ليس عليك بأس أيما هو أبوك ورواه أبوداود وأما النظر الى شعر هافكر هه أبوغلامك»

وعن أحمد رواية ثالثة ان الاخ بقدم على الجد وهو قول مالك لان الجد يدلي بأبوة الاب والاخ يدلي بنوة والبنوة مقد به وعن أحمد ان الجد والاخ سواء لاستوائهما في الميراث بالنعصيب فاستويا في القرابة فوجب أن يستويا في الولاية كالاخوين ولانهما عصبتان لا يسقط أحدهما بالاخو فاستويا في الولاية كالاخوين

ولدا أن الجدله ايلاد وتعصيب فيقدم عليهما كالاب ولان الابن والاخ يقادان بها ويقطعان بسرقة مالها والجد بخلافه لا يسقط في الميراث إلا بالاب والاخ يسقط به وبالابن وابنه ، واذا ضاق المال وفي المسئلة جد وأخ سقط الاخ وحده فوجب تقديمه عليهما كالأب ولتقدمه على العم وسائر العصبات . إذا ثبت هذا فالجد وان علا أولى من جميع العصبات غير الاب وأولى الاجداد أقربهم وأحقهم في الميراث .

### ﴿ مسئلة ﴾ قال (ثم ابنها وابنه وان سفل )

وجملنه أنه متى عدم الاب رآباؤه فأولى الناس بتزو بجالم أة ابنها ثم ابنه بعده وان نزلت درجته الافرب فالاقرب منهم و به قال أصحاب الرأي وقال الشافعي لا ولاية للابن إلا أن يكون ابن عم أو مولى أوحا كا فيلي بذلك لا بالبنوة لا به ليس بمناسب لها فلا بلي نكاحها كخالها ولان طبعه ينفر من تزبجها فلا ينظر لها ولنا ماروت أم سلمة رضي الله عنها أنها لما انقضت عدتها أرسل اليها رسول الله عنيات مخطبها فقالت يارسول الله ايس أحد من أوليا في شاهدا قال هليس من أوليائك شاهد ولا غائب يكره ذلك ؟ فقالت

عبد الله وسعيدين المسيب وطاوس ومجاهد والحسن ، واباحه ابن عباس لما ذكرنا من الآية والخبرين ولان الله تعالى قال (ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم اللائمرات \_ الى قوله \_ ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض) ولانه يشق التحرزمنه فابيح لهذلك كذوى الحارم وجعله بعض أصحابن كالا جنبي، والصحيح ماقلنا ان شاء الله تعالى

(مسئلة) (ولغير أولي الاربة من الرجال كالمكبير والعنين ونحوها النظر الى ذلك وعنه لا يباح) من لا شهوة له مر الرجال كالمحنث ومن ذهبت شهوته لكبر أو عنة أو مرض لايرجى برؤه والشيخ الخصي فحكمه حكم ذي المحرم في النظر لقول الله تعالى (والتابعين غير أولي الحاجة الى النساء قاله ابن عباس وعنه هو المحنث الذي لا يقوم الربه وعن مجاهد وقتادة الذي لا ارب له في النساء ، فان كان المحنث الشهوة ويعرف أمر النساء فحكمه حكم غيره ، لان عائشة قالت دخل على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم محنث فكانوا يعدونه من غير أولي الاربة فدخل علينا النبي صلى الله عليه وسلم وهو ينعت امرأة أنها اذا أقبلت أقبلت بأربع واذا أدبرت بنمان فقال «لا أرى هذا يعلم ما ههنا لا يدخلن عليكم هذا » فحجبوه رواه أبو داود

قم ياعمرو فزوج رسول الله طبيعية فزوجه رواه النسائي قال الائر مقلت لأبي عبدالله فحد بث عمرو بن أبي سلمة حين تزوج النبي عليه أم سلمة أليس كان صفيراً قال ومن يقول كان صفيراً ليس فيه بيان ولانه عدل من عصبتها فئبت له ولاية تزوجها كأخيها، وقولهم ليس بمناسب لهايبطل بالحاكم والمولى وقولهم ان طبعه ينفر من تزوجها قلنا هذا معارض في الفرع ليس له اصل، ثم يبطل بما إذا كان ابن عم أو مولى أو حاكما. إذا ثبت هذا قانه يقدم على الاخ ومن بعده بغير خلاف نعلمه عند من يقول بولايته لانه أقوى منه تعصيبا وقد استويا في عدم الايلاد

﴿ مسئلة ﴾ قال (ثم أخوها لا بيها وأمها)

لا خلاف بين أهل العلم في تقديم الأخ بعد عمودي النسب لـكونه أقرب العصبات بعدهم فأنه ابن الاب وأقواهم تعصيبا وأحِقهم بالميراث

﴿ مسئلة ﴾ قال (والاخ للاب مثله)

اختلفت الرواية عن أحمد في الاخ للابه بن والاخ اللاب إذا اجتمعا فالمشهور عنه أنهما سواء في الولاية وبه قال أبو ثور والشافعي في القديم لانهما استويا في الادلاء بالجهة التي تستفاد منها العصوبة وهي جهة الاب فاستويا في الولاية كالوكانا من أب وإنما يرجح الاخ في الميراث بجهة الام ولامدخل لها في الولاية فلم يرجح بها كالعمين أحدهما خال وابنى عم أحدهما أخ من أم ، والرواية الثانية الاخ من الابوين أولى واختارها أبو بكر وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الجديد وهو

وغيره قال أبن عبد البر ليس المخنث الذي تعرف فيه الفاحشة خاصة وأنما التخنيث شدة التأنيث في الحلقة حتى يشبه المرأة في اللين والـكلام والنغمة والنظر والعقل ،فأذا كان كذلك لم يكن له في النساء أرب وكان لا يفطن لامور النساء فهو من غير أولي الاربة الذين لم يبيح لهم الدخول على النساء الا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يمنع ذاك المخنث من الدخول على النساء فلما سمعه يصف ابنة غيلان وفهم أمر النساء أمر بحجبه،وعنه لا يباح لانه ذكر بالغ أجنبي فلم يبيح لهذلك كالذي له ارب (مسئلة) (وللشاهد النظر الى وجه المشهود عليها)

لتكون الشهادة واقعة على عينها قال أحمد لا يشهد على امرأة الا أن يكون قد عرفها بعينها وكذلك من يقابل المرأة في ببح أو إجارة فله النظر الى وجهها ليعرفها بعينها فيرجع عليها بالدرك وقد روي عن أحمد كراهة ذلك في حق الشابة دون العجوز ولعله كرهه من يخاف الفتنة أو يستغني عن المعاملة فأما مع الحاجة وعدم الشهوة فلا بأس

﴿ مسئلة ﴾ ( وللطبيب النظر الى ما تدعو الحاجة الى نظره اليه من بديها من العورة وغيرها فانه موضع حاجة وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما حكم سعد في بني قريظة كان يكشف عن

الصحيح إن شاء الله ولانه حق يستفاد بالنعصيب فقدم فيه الاخ من الابوين كالميراث وكاستحقاق الميراث بالولاء فأنه لا مدخل النساء فيه وقد قدم الاخ من الابوين فيه وبهذا يبطل ما ذكر ناه للرواية الاولى وهكذا الخلاف في بني الاخرة والاعمام وبنيهم، فأما إذا كان ابنا عم لاب أحدهما أخ لام فهما سواء لائهما استوبا في التعصيب والارث به وقال القاضي فيهما من الخلاف مثل مافي ابن عم من أبوين وابن عم من أب لانه برجح بجهة أمه وليس كذلك لان جهة أمه يوث بها منفردة وما ورث به منفرداً لم يرجح به والذلك لم يرجح به في الميراث بالولاء ولا في غيره . فعلى هذا اذااجتمع ابن عم من أبوين وابن عم من أب هو أخ من أم فالولاية لابن العم من الابوين عند من يرى انديم ولد الابوين عند من يرى

﴿ مسئلة ﴾ قال (أُمَّ أُولادهم وانسفلوا تم العمومة ثم اولادهم وان سفلو اتم عمومة الاب)

وجملنه أن الولاية بعد من ذكرنا تغرتب على ترتيب الارث بالنعصيب فأحقهم بالميراث احقهم بالولاية فأولاهم بعد الآيا، بنو المرأة ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنو أبيها وهم الاخوة ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنو جد الاب وهم اعمام الاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنو جد الاب وهم اعمام الاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنوجدالجد ثم بنوهم وعلى هذا لابلي بنو أب أعلى مع بني اب أقرب منه وان تزلت درجتهم، وأولى ولد كل أب اقربهم اليه لان مبنى الولاية على النظر والشفقة وذلك معتبر بمظنته وهي القرابة فأ قربهم أشفقهم ولا نام في هذا خلافا ببن أهل العلم

مؤتررهم وعن عُمَان أنه أتي بغلام قد سرق فقال « انظروا الىمؤتزره »فلم بجدوه أنبت الشعر فلم يقطعه هما أمسئلة ﴾ ( وللصبي المميز غيرذي الشهوة النظر الى المرأة الى ما فوق السرة وتحت الركبة في الحدى الروايتين )

لان الله تعالى قال (ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض) وقال (اذا بلغ الاطفال منكم الحم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم) فدل على التفريق بين البالغ وغيره قال أبو عبد الله . حجم أبو طببة أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وهو غلام ، والرواية الاخرى حكمه حكم ذي المحرم في النظر إذا كان ذا شهرة لقول الله تعالى (أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء) قيل لابي عبد الله متى تغطى المرأة رأسها من الغلام قال : إذا بلغ عشر سنين

﴿ مسئلة ﴾ ( فان كان ذا شهوة فهو كذي الحرم )

لقوله تعالى (وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم) الآية وعنه أنه كالاجنبي لانه في معنى البالغ في الشهوة وهو المعنى المقتضي للحجاب وتحريم النظر ولقوله تعالى (أو الطفل اللذين لم يظهروا على عورات النساء) فأما الغلام الطفل غير المميز فلا يجب الاستتار منه في شيء

( فصل) ولا ولاية لغبر العصبات من الاقارب كالاخ من الام والحال وعم الام والجد أبالام ومحوم نص عليه أحد في مواضع وهو قول الشانمي واحدى الروايتين عن أبي حنيفة (والثانية) ان كل من يرث بفرض أو تعصيب بلي لانه من أهل ميرائها فو ايها كمصبانها

ولنا ماروي عن علي انه قال اذا بلغ النساء نصالحة القائق فالعصب أولى اذا أدركن . رواه أبو عبيد في الغريب . ولانه ليس من عصباتها فأشبه الاجنبي

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ثم المولى المنعم ثم أقرب عصبته به )

لاخلاف نعلمه في أن المرأة اذا لم يكن لها عصبة من نسبها أن مولاها بزوجها ،ولا في أن عصبة المناسب أولى منه وذلك لانه عصبة مولاته يرثها ويعقل عنها عند عدم عصباتها فلذلك يزوجها وقدم عليه المناسبون كا قدموا عليه في الارث والعقل فان عدم المولى أو لم يكن من أهل الولاية كالمرأة والطفل والكافر فعصباته الاقرب منهم فالاقرب على ترتيب الميراث ثم مولى المولى ثم عصباته من بعده كالميراث سواه فان اجتمع ابن المعتق وأبوه فالابن أولى لانه أحق بالميراث وأقوى في التعصيب وانا قدم الاب المناسب على الابن المناهب لزيادة شفقته وفضيلة ولادته وهذا معدوم في أبي المعتق فرجع به الى الاصل

﴿ مسئلة ﴾ قال (ثم السلطان)

لانعلم خلافًا بين أهل العلم في أن السلطان ولاية تزويج المرأة عند عدماً وليائها أو عضلهم وبه

﴿ مسئلة ﴾ ( وللمرأة مع المرأة والرجل مع الرجل النظر الى ما عداً ما بين السرة والركبة وعنه أن الكافرة مع المسلمة كالأجنبي)

يجوز للرجل مع الرجل النظر من صاحبه إلى ما ليس بعورة وفيها روايتان (احداها) ما بين السرة والركبة والاخرى الفرجان وقد ذكرناها في باب ستر العورة ولا فرق بين الامرد وذي اللحية السرة والركبة والاخرى الفرجان وقد ذكرناها في باب ستر العورة ولا فرق بين الامرد وذي الشعبي قال الا أن الامرد إذا كان جميلا يخاف الفتنة بالنظر اليه لم يجز تعمد النظر اليه، فقد روي عن الشعبي قال قدم وفد عبد القيس على النبي صلى الله عايه وسلم وفيهم غلام أمرد ظاهر الوضاءة فأجلسه النبي صلى الله عليه وسلم وراء ظهره رواه أبو حفص، قال المروذي سحمت أبا بكر الأعين يقول قدم علينا المسان من خراسان صديق لابي عبد الله ومعه غلام ابن أخت له وكان جميلا فمضى الى أبي عبد الله فحدثه ولمنا جاء إلى الرجل وقال له من هذا الغلام منك ? قال ابن أختي قال: إذا جئتني لا يكون معك والذي أرى لك أن لا يمشي معك في طريق. فأما الفلام قبل السبع فلا عورة له بحرم المنظر البها وقد روي عن ابن أبي ليلي قال كنا جلوساً عند النبي صلى الله عليه وسلم قال فجاء الحسن «فجعل يتمرغ عليه فرفع مقدم قميصه أراه قال فقبل استه » رواه أبو حفص

يقول مالك والشانعي واسحاق وأبوعبيد وأصحاب الرأي، والاصل فيه قول النبي وَلَيُكُنِي وَ السلطان ولا الله عَلَيْكُ وَ السلطان ولي من لاولي له » وروى أبرداود باسناده عن ام حبيبة أن النجاشي زوجها رسول الله وَلِيْكُنِي وكانت عنده ولان السلطان ولاية عامة بدليل انه بلي المال ومحفظ الضوال فكانت له الولاية في النكاح كلاب

( فصل ) والسلطان همذا هو الامام أو الحاكم أو من فوضا اليه ذلك . واختلفت الرواية عن أحمد في والي البلد فقال في موضع يزوج والي البلد وقال في الرستاق يكون فيه الوالي وليس فيه قاض يزوج اذا احتاط لها في المهر والكفء أرجو أن لايكون به بأس لانه ذوسلطان فيدخل في عموم الحديث وقال في موضع آخر في المرأة اذا الم يكن لها ولي فالسلطان المسلط على الشيء القاضي يقضي في الفروج والحدود والرجم وصاحب الشرطة أنما هو مسلط في الادب والجناية . وقال ما للوالي ولاية أنما هو القاضي . وتأول القاضي الرواية الاولى على أن الوالي أذن له في التزويج ؛ ومحتمل انه جمل له ذلك اذا لم يكن في موضع ولايته قاض فكانه قد فوض اليه النظر فيما محتاج اليه في ولايته وهذا منها

( فصل ) واذا استولى أهل البغي في بلد جرى حكم سلطانهم وقاضيهم في ذلك مجرى الامام وقاضيه لانه أجري مجراه في قبض الصدقات والجزية والخراج والاحكمام فكذلك في هذا

( فصل ) واختلفت الرواية في المرأة تسلم على يد رجل فقال في موضع لايكون وليا لها ولا يزوج يأتي السلطان لانه ليس من عصباتها ولا يعقل عنها ولا يرشهافأشبه الاجنبي ، وقال في رواية أخرى في امرأة أسلمت على يد رجل يزوجها هو وهو قرل اسحاق ، وروي عن ابن مسعود أنه لا يفعل ذلك حتى يأتي السلطان ، وعن الحسن أنه كان لا يرى بأسا أن يزوجها نفسه ، ولما روى ابو داود باسناد.

(فصل) وحكم المرأة مع المرأة والرجل مع الرجل سواء ولا فرق بين المسلمة ين بين والمسلمة والكافرة كما لا فرق بين الرجلين المسلمين وبين المسلم والذي في النظر ، وقال أحمد ذهب بعض الناس الى أنها لا تضع خمارها عند اليهودية والنصر انية وأما أنا فاذهب الى أنها لا تنظر الى الفرج ولا تقبلها حين تلد وعن أحمد رواية أخرى أن المسلمة لا تكشف قناعها عند الذمية ولا تدخل معها الحمام وهو قول مكحول وسليان بن أبي موسى لقوله تعالى (أو نسائهن) والاول أولى لان النساء من اليهوديات وغيرهن قد كن يدخلن على نساء النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكن يحجبن ولا أمرن بحجاب وقد قالت عائشة جاءت بهودية تسألها فقالت أعاذك الله من عذاب القبر فسألت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث، وقالت اساء قدمت على أي وهي راغبة يعني عن الاسلام فسألت رسول الله عليه وسلم أفاصام الإقال « نعم » ولان الحجب بين الرجال والنساء لمعنى لا يوجد بين المسلمة والذمية فوجب أن لا يثبت الحجب بينها كالمسلم مع الذمي ولان الحجاب اما أن يجب بنص أوقياس ولم يوجد واحد منها وأما قوله (أونسائهن) فيحتمل أن يكون أراد جملة النساء هم مسئلة » (وبباح للمرأة النظر من الرجل الى غير المورة وعنه لا يباح)

عن تمبم الداري انه قال: يارسول الله ما السنة في الرجل يسلم على يد الرجل من المسلمين ? قال « هو أولى الناس بمحياه ومماته » إلا أن هذا الحديث ضعفه احمد وقال رواية عبد العزيز يعني أبن عمر بن عبد العزيز وليس هو من أهل الحفظ والانقان

( فصل ) فان لم يوجد للمرأة ولي ولا ذوسلطان فعن احمد مايدل على انه يزوجها رجل عدل باذنها فانه قال في ده قان قربة يزوج من ولي لها اذا احتاطلها في الكف، والمهر اذا لم يكن في الرستاق قاض ، قال ابن عقيل أخذ قوم من أصحابنا من هذه الرواية أن النكاح لايقف على ولي قال وقال القرضي منصوص احمد يمنع من ذلك، والصحبح أن هذا القول مخنص بحال عدم الولي والسلطان لانه شرط أن لا يكون في الرستاق قاض، ووجه ذلك أن اشتراط الولي ههنا يمنع النكاح بالكاية فلم يجز كاشتراط الذاءب في حق من لامناءب لها ، وروي أنه لا يجوز النكاح إلا بولي العموم الاخبار فيه

﴿مسئلة ﴾ قال (ووكيل كل واحد من هؤلاء يقوم مقامه وإن كان حاضرا)

وجملة ذلك أنه بجوز التوكيل في النكاح سواء كان الولي حاضراً أو غائبا بجبراً أو غبرمجبر لانه روي عن الذي على الله وكل أبارانع في ترويجه ميمونة ووكل عرو بن أمية في زويجه أم حبية ولانه عقد معاوضة فجاز التوكيل فبه كالبيع ولأصحاب الشانعي في توكيل غيرالاب والجد وجهان (أحدهما) لا يجوز لانه بلي بالاذن فلم يجز التوكيل له كالوكيل

و لنا انه بلي شرعا فكان له التوكيل كالاب ولا يصح قولهم انه يلي بالاذن فان ولايته ثن بنة قبل

وهذه احدى الروايتين والاخرى لا يباح لها النظر من الرجل الا الى مثل ما ينظر اليه منها اختاره أبو بكر وهو أحد قولي الشافعي لما روى الزهري عن نبهان عن أم سلمة قالت كنت قاعدة عند النبي صلى الله عليه وسلم أنا وحفصة فاستأذن ابن أم مكتوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم « احتجبن منه » فقات يا رسول الله انه ضرير لا يبصر قال « أفعمياوان أنها لا تبصرانه ? » رواه أبو داود وغيره ولان الله تعالى أمر النساء بغض أبصارهن كما أمر الرجال به ولانهن أحدنوعي الآدمين فحرم عليهن النظر الى النوع الآخر قياساً على الرجال يحققه أن المعنى المحرم على الرجال خوف الفتنة وهذا في المرأة أبلغ لانها أشد شهوة وأقل عقلا فتسارع انفتنة اليها أكثر

و لذا قول الذبي صلى الله عسلم لفاطمة بنت قيس « اعتدي في بيت ابن أم مكتوم فانه رجل أعمى تضعين ثيا بك فلا يراك » وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسترني بردائه وأنا أنظر الى الحبشة يلعبون في المسجد متفق عليها ، ولما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من خطبة العيد مضى الى الحبشة يلعبون في المسجد متفق عليها ، ولما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من خطبة العيد مضى الى النساء فذكر هن ومعه بلال فأمر هن بالصدقة، ولانهن لو منعن النظر لوجب على الرجال الحجاب كما وجب على النساء لئلا ينظرون اليهم فأما حديث نبهان فقال أحمد نبهان روى حديثين عجيبين هذا

اذنها وانما اذنها شرط لصحة تصرفه فأشبه ولاية الحاكم عليها ولاخلاف في ان الحجاكم أن يستنيب في التزويج من غير اذن المرأة ولان المرأة لاولاية لها على نفسها فكيف لنائبها من قبلها ؟

( فصل ) ويجوز النوكيل مطلقار مقيداً فالمقيد النوكيل في تزويج رجل بعينه والمطلق النوكيل في تزويج من برضاه أو من بشاه ، قال احدر همه الله في رواية عبد الله في الرجل يولى على أخته وابنته يقول اذاوجدت من ترضاه فزوجها فتزويجه جائز ، ومنع بعض الشافعية التوكيل المطلق ولا يصح فانه روي أن رجلا من العرب ترك ابنته عند عمر وقال اذا وجدت لها كفؤاً فزوجه اياها ولو بشراك نعله فزوجها عمر من عثمان بن عفان رضي الله عنه فهي أم عمرو بن عثمان واشتهر ذلك فلم ينكر ولانه إذن في النكاح فجاز مطلقا كاذن المرأة أو عقد فجاز التوكيل فيه مطلقا والله أعلم

( فصل ) ولا يعتبر في صحة الوكالة اذن المرأة في التوكيل سوا. كان الموكل أبا أو غيره ولا يفتقر الى حضور شاهدين وقال بعض الشافعية لا يجوز لفير المجبرالتوكيل الا باذن المرأة وخرجه القاضي على اارواً يتين في توكيل الوكيل من غير اذن الموكل وحكى عن الحسن بن صالح أنه لا يصح الا يحضرة شاهدين لانه يواد لحل الوط، فافتقر الى الشهادة كالنكاح

ولنا انه إذن من الولي في التزويج فلم يفتقر الى اذن المرأة ولا الى اشهاد كاذن الحاكم وقد بينا أن الولي ليس بوكيل للمرأة وهذا التوكيل لا يملك به البضم فلم يفتقر الى اشهاد بخلاف النكاح و يبطل ماذكره الحسن بن صالح بالتسري

الحديث والآخر « إذا كان لاحداكن مكانب فلتحتجب منه »كا نه أشار الى ضعف حديثه إذ لم يرو الا هذين الحديثين المخالفين اللاصول وقال ابن عبدالبر . نبهان مجهول لا يعرف إلا برواية الزهري عنه هذا الحديث وحديث فاطمة محيح فالحجة به لازمة ثم محتمل أن حديث نبهان خاص لازواج رسول الله عليه وسلم كذلك قال أحمد وأبو داود قال الا برم قلت لا بي عبد الله كان حديث نبهان لازواج رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وحديث فاطمة لسائر الناس قال نعم وان قدر التعارض فتقديم الاحاديث الصحيحة أولى من الاخذ بجديث مفرد في اسناده مقال

﴿ مسئلة ﴾ (وبجوز النظر الى الغلام لغير شهوة)

فأما النظر اليه لشهوة فلا يباح لأبها تدعوا الى الفتنة وقد ذكرنا ذلك

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يجوز النظر الى أحد ممن ذكرنا لشهوة لماذكرنا من خوف الفتنة)

ومعنى الشهوة أنه يتلذذ بالنظر اليه والله أعلم

( مسئلة ) ( ولكلواحد من الزوجين النظر الي جميع بدن الآخر ولمسهوكذلك السيدمع امته) لما روى بهز بن حكيم قال قلت يارسول الله عوراننا ما نأتي منها وما ندع ? قال « احفظ عورتك الامن ( المغني والشرح الحكبير) ( الجزء السابع )

( فصل ) ويثبت الوكيل مايثبت الموكل وان كان الولي الاجبار ثبت ذاك لوكيله وان كانت ولايته ولاية مراجعة احتاج الوكيل الى اذنها ومراجعتها لانه نائب فيثبت له مثل ماثبت لمن ينوب عنا وكذلك الحكم في السلطان والحاكم ياذن الهيره في الترويج فيكون المأذون له قائبًا مقامه

(فصل) واختلفت الرواية عن أحمد رحمالله هل تستفاد الولاية في النكاح بالوصية ? فروى انها تستفاد بها وهو اختيار الخرقي لفوله أو وصى ناظرا له في التزويج وهو قول الحسن وحماد بن أبي سلمان ومالك و عنه لات تفاد بالوصية وبه قال النوري وانشعبي والنخعي والحارث العكلي وابوحنينة والشافعي وابن المنذر لانها ولاية تنتقل الى غيره شرعا فلم يجز أن يوصى بها كالحضائة ولانه لاضرر على الوصي في تضييعها ووضعها عند من لا يكافئها فلم تثبت له الولاية كالاجني ولانها ولاية نكاح فلم تجز الوصية بها كولاية الحاكم وقال أبي عبدالله بن حامد أن كان لها عصبة لم تجز الوصية بنكاحها لانه يسقط حقهم بوصيته وإن لم يكن عصبة جاز لعدم ذلك .

ولما أنها ولاية ثابتة للاب فجازت وصية، بها كولاية المال ولانه يجوز أن يتسبب فيها في حياته فيكون نائبه قائبا مقامه بعد موته فجاز أن يتسبب فيها كولاية المال وما ذكروه يبطل بولاية المال ، فعلى هذا لا بصير وصيا في النكاح بالوصية اليه في المال لانها إحدى الولايتين فلم علمكها بالوصية كالوصية الاخرى قياسا على وصية المال لا على بالوصية في النكاح .

( فصل ) فعلى هذا تجوز الوصية بالنـكاح من كل ذي ولاية سوا. كان مجبراً كالابأو غير مجبر كغيره ووصي كل ولي يقوم مقامه فان كان الولي له الاجبار فكذلك وصيه وإن كان يحتاج الى اذنها

زوجتك او ماملكت يمينك » رواه الترمذي وقال حديث حسن ولا فرق بين الفرج وغيره العموم الحديث ولان الفرج يباح الاستمناع به فجاز النظر اليه ولمسه كبقية البدن وقيل يكره النظر الي الفرج لقول عائشة ما رأيت فرج وسول الله صلى الله عليه وسلم قط رواه ابن ماجة وفي لفظ قالت مارأيته من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا رآه مني قال احمد في رواية جعفر بن محمد في المرأة تقعد بين يدي زوجها وفي بيتها مكشوفة في ثياب رقاق. فلا بأس به قلت تخرج من الدار الى بيت مكشوفة الرأس وليس في الدار الاهي وزوجها مرخص في ذلك

(فصل) وحكم السيد حكم الزوج فيما ذكرنا وسواء في ذلك سريته وغيرها لانه يباحله الاستمتاع بجميع بدنها فأبيح له النظر اليه فأما ان زوج امته حرم عليه الاستمتاع بها والنظر منها الي ما بين السرة والركبة لما روى عمر وبن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا زوج احدكم خادمه عبده او احيره فلا ينظر الى مادون السرة وفوق الركبة فانه عورة» رواه أبو داود ومفهومه اباحة النظر الى ماعداه واما نحريم الاستمتاع بها فلا خلاف فيه فانها قد صارت مباحة لازوج ولا تحل امرأة لرجلين فان وطئها أثم وعليه التعزير لانه فعل محرما فان أولدها فقال أحمد لا يلحقه

فوصيه كذلك لانه يقوم مقامه فهو كالوكيل. وقال مالك ان عين الاب الزوج الك الوصي إجبارها صفيرة كانت أو كبيرة ، وان لم يعين الزوج وكانت بنتـه كبيرة صحت الوصية واعتبر أذنها وان كانت صنيرة انتظرنا بلوغها فاذا أذنت جاز أن يزوجها باذنها

وانا أن من ملك النزوج اذا عين له الزوج ملك مع الاطلاق كالوكيل ومتى زوج وكيل الاب الصغيرة فبلغت فلا خيار لها لان الوصي قائم مقام الموصي فلم يثبت في تزويجه خيار كالوكيل

« مسئلة » قال (واذا كان الاقرب من عصبتها طفلا أو كافراً أو عبداً زوجها الابعد من عصبتها).

وجملة ذلك أن الولاية لا تأبيت لطفل ولا عبد ولا كافر على مسلمة بحال فهند ذلك يكون وجودهم كالهدم فثبتت الولاية لمن سمينا ستة شروط: المعلل والحرية والاسلام والذكورية والبلوغ والعدالة على اختلاف نذكره فأما العقل فلا خلاف في اعتباره لان الولاية انما تثبت نظراً للمولى عليه عند عجزه عن النظر لنفسه ومن لا عقل له لا يمكنه النظر ولا يلي نفسه فنيره أولى وسوا. في هذا من لا عقل له لصغره كطفل. ومن ذهب عقله بجنون أو كبر كالشيخ اذا أذند.

قال القاضي والشبخ الذي قد ضعف الكبر، فلا يعرف ، وضع الحظ لها لا ولاية له فأما الاغها، فلا يزيل الولاية لانه نز ول عن قرب فهو كالنوم ولذلك لا نثبت الولاية عليه ويجوز على الانبياء

نسبه لأنها فراش لغيره فلم ياحقه ولدها كالاجنبية قلت وقد ذكر في باب حكم امهات الاولادانه يلحقه النسب لانه وطء سقط فيه الحد لشبهة الملك اشبه وطء الحارية المرهونة

( فصل ) واما نظر الرجل الى الاجنبية من غير سبب فيحرم عليه النظر الي جميعها في ظاهر كلام احمد فانه قال لا يأكل مع مطلقته هو اجنبي لا يحل له ان ينظر اليهاكيف يأكل معها ينظر الى كفها؟ لا يحل له ذلك وقال الفاضي بحرم عايه النظر الى ماعدا الوجه والكفين لا نه عورة ويباح له النظر اليها مع الكراهة اذا أمن الفتنة و نظر بغير شهوة وهذا مذهب الشافعي لقول الله تعالى (ولا يبدين زينهن الا ماظهر منها) قال ابن عباس الوجه والكفان وروت عائشة ان اسماء بنت ابي بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثيابرقاق فأعرض عنها وقال ياأسماء « ان المرأة أذا بلغت الحيض لم تصلحان يرى منها الا هذا وهذا » واشار الى وجهه وكفيه رواه أبو بكر وغيره ولانه ليس بعورة فام يحرم النظر اليه من غير ربية كوجه الرجل

ولنا قول الله تعالى ( فاذاساً لتموهن متاعافاسئلوهن من وراء حجاب) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « اذا كان لاحد اكن مكاتب فملك ما يؤدي فلتحتجب منه » وكان الفضل ابن عباس رديف رسول الله

علمهم السلام ومن كان بجن في الاحيان لم نزل ولاينه لانه لايستديم زوال عقله فهو كالاغها.

(الشرط الثاني) الحرية ، فلا ولاية أمبد في قول جماعة أهل العلم فان العبد لا ولاية له على نفسه فعلى غيره أولى • وقال أصحاب الرأي يجوز أن يزوجها العبدد باذنها بناء على أن المرأة تزوج نفسها قد مضى السكلام في هذه المسئلة

﴿ الشرط الثالث ﴾ الاسلام ولا يثبت لكافر ولاية على مسلمة وهو قول عامة أهل العلم أيضاً ، قال ابن المنذر أجم عامة من نحفظ عنه من أهل العلم على هذا قال أحد بلفنا أن عليا أجاز نكاح الاخ ورد نكاح الاب وكان نصر انيا

﴿ الشَّرَطُ الرَّابِعِ ﴾ الذَّكورية شرط الولاية في قول الجميع لانه يعتبر فيهـا الكمال والمرأة ناقصة قاصرة تثبت الولاية عليها لقصورها عن النظر لنفسها فلا تثبت لها ولاية على غيرها أولى

﴿ الشرط الخامس ﴾ الباوغ شرط في ظاهر المذهب قال احمد لا يزوج الفلام حتى يحتلم ليس له أمر وهذا قول أكثر أهل العلم منهم الثوري والشانعي واسحاق وابن النذذر وأبو ثور ، وعن أحمد رواية أخرى انه اذا بلغ عشراً زوج وتزوج وطلق وأجيزت وكالته في الطلاق وهذا بحتمله كلام الخرقي لتخصيصه المسلوب الولاية بكونه طفلا ووجه ذلك أنه يصح بيعه ووصيته في طلاقه فثبت له الولاية كالبالغ والاول اختيار أبي بكر وهو الصحبح لان الولاية يصير لهذا كال الحال لانها تتقيد بالتصرف في حق غيره اعتبرت نظراً له والصبي ولى عليه لقصوره فلا نثبت له الولاية كالمرأة

﴿ الشرط السادس ﴾ العدالة في كونها شرطا روايتان ( احداها ) هي شرط قال احمد أذا كان

صلى الله عليه وسلم فجاءته الخشمية تستفتيه وتنظراليه فصرف رسول!لله صلى الله وسلم وجهه عنها، وعن حرير بن عبد الله قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظر الفجأة فأمر في ان أصرف بصري حديث صحيح وعن على رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تتبع النظرة النظرة فأنما لك الاولى وليس لك الآخرة » رواها ابو داود وفي إباحة النظر الى المرأة اذا أراد تزويجها دليل على التحريم عند عدم ذلك اذلو كان مباحاً على الاطلاق فما وجه التخصيص لهذه الحال وأما حديث أساء ان صح فيحتمل انه كان قبل نزول الحجاب فيحمل عليه

( فصل ) فأما العجوزالتي لاتشتهي فلا بأس بالنظر الى مايظهر منها غالبالقول الله تعالى (والقواعد من النساء اللاتي لايرجون نكاحاً) الآية قال ابن عباس في قوله تعالى (قل للمؤمنين يغضوامن أبصارهم وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ) نسخ واستثني من ذلك ( القواعد من النساء اللاتي لايرجون نكاحاً ) الآية وفي معنى ذلك الشوهاء التي لاتشتهي

( فصل ) والامة يباح النظر منها الى مايظهر غالباً كالوجهو الرأس واليدين والساقين لان عمر رضي الله عنه رأى أمة متكممة فضربها بالدرة وقال يالكاع تشتبهين بالحرائر وروى ابو حفص اسناده إن

القاضي مثل ابن الحلبي وابن الجدي إستقبل النكاح فظاهر هذا انه افسد النكاح لانتفاء عدالة المولى له وهذا قول الشانعي وذلك لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: لانكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل، قال ابن عباس قال احمد أصح شيء في هذا قول ابن عباس وقد روي عن ابن عباس قال: قال رسول الله عَيْنَالِيَّةُ « لانكاح الا بولي وشاهدي عدل، وأيما امرأة أنكحها ولي مسخوط عليه فنكاحها باطل » وروي عن أبي بكر البرقاني باسناده عن جابر قال: قال رسول الله عَيْنَالِيَّةُ « لانكار الله عَيْنَالِيَّةُ ولا الله عَلَيْنَالُهُ الله عَلَيْنَالُهُ الله عَلَيْنَالُهُ الله عَلَيْنَالُهُ الله عَلَيْنَالُهُ الله عَلَيْنَالُهُ الله الله على عدل » ولا مها ولا ية نظرية فلا يستبدئها الفاسق كولاية المال » والواية الاخرى ليست بشرط.

نقل مثى بن جامع أنه سأل احمد اذا تزوج بولي فاسق وشهود عدول فلم ير أنه يفسد من النكاح شي، وهذا ظاهر كلام الحرقي لانه ذكر الطفل والعبد والكفو ولم يذكر الفاسق وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحد قولي الشافي لانه بلي نكاح نفسه فنثبت له الولاية على غيره كالمدل ولان سبب الولاية القرابة وشرطها النظر وهذا قريب ناظر فيلي كالعدل

( فصل ) ولا يشترط أن يكون بصيراً لان شعيبا عليه السلام زوج ابنته وهو أعى ولان المفصود في النكاح يعرف بالسماع والاستفاضة فلا يمتقر الى النظر ولا يشترط كونه ناطقا بل يجوز أن يلي الاخرس اذا كان مفهوم الاشارة لارف اشارته تقوم مقام نطقه في سائر العقود والاحكام فكذلك في النكاح

( فصل ) ومن لم تثبت له الولاية لم يصح توكيله لان وكيله نائب عنه وقائم مقامه ، وإن وكله

عمركان لا يدع امة تقنع في خلافته وقال انما القناع للحرائر ولو كان نظر ذلك منها محرماً لم عنم من ستره بل امر به وقد روى انس ان اننبي صلى الله عليه وسلملا أخذ صفية قال الناس أجملها ام المؤمنين أم أم ولد ? فقالوا إن حجبها فهي أم المؤمنين وان لم يحجبها فهي أم ولد فلما ركبوطاً لها خلفه ومد الحجاب بينه وبين الناس متفق عليه وهذا دليل على أن عدم حجب الاماء كان مستفيضاً بينهم مشهوراً وان الحجب لغيرهن كان معلوماً وقال أصحاب الشافعي بباح النظر منها الى ما ليس بعورة وهو مافوق السرة وتحت الركبة وسوى بعض اصحاب الشافعي بين الحرة والامة لقول الله تعالى (ولا يبدين زينتهن الا ماظهر منها) الآية ولان العلة في تحريم النظر الخوف من الفتنة والفتنة المخوفة يستوي فيها الحرة والامة فان الحرية لا تؤثر في الامر الطبيعي وقد ذكرنا مايدل على التخصيص ويوجب الفرق بينها وان لم يفترقا فيا ذكروه افتراقا في الحرمة ومشقة السير لكن ان كانت المرأة جميلة يخاف الفتنة بها حرم النظر اليها كما يحرم الى الغلام الذي لم تخش الفتنة بالنظر اليه قال احمداً في الامة أذا كانت جميلة تنقب ولا ينظر اليه الحرالية قال احمداً في الامة أذا كانت جميلة تنقب ولا ينظر اليه الماله المولة كم من نظرة القت في قلب صاحبها البلابل

( فصل ) والطفلة التي لا نصلح للنكاح لا بأس بالنظر البهاقال أحمد في رواية الاثرم في الرجل

الوالي في تزويج موليته لم يجزلانهاولاية وليس هومن أهلها ، ولانه لما لم علك تزويج مناسبته بولاية النسب فلأن لاعلك تزويج مناسبة غيره بالتوكيل أولى ، ويحتمل أن يصح توكيل العبدوالفاسق والصبي الممبن في العقد لانهم من أهل اللفظ بالعقد وعبارتهم فيه صحيحة ولذلك صح تبولهم النكاح لا نفسهم وأنما سلبوا الولاية نفسها لانه يعتبر لها الكال ولا حاجة اليه في اللفظ به ، فأما إن وكله الزوج في قبول النكاح له أووكله الابني قبول النكاح لا بنه الصغير فقال أصحابنا لا يصح لانه أحد طرفي العقد فلم يجز توكيله فيه كالا يجاب ريحتمل جواز توكيل من ذكر نافيه لا نهم من أهله و يصح قبولهم النكاح لا نفسهم فجاز أن ينوبوا فيه عن غيرهم كالبيع وهذا أحد الوجهين لا يحاب الشانعي في العدة

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ويزوج أمة المرأة باذنها من يزوجها )

اختلفت الرواية عن أحمد فيمن يزوج أمة المرأة فروي عنه أنه بلي نكاحها والي سيادتها قال القاضي هذا هو الصحيح وهو مذهب الشافعي لان مقتضى الدايل كون الولاية لها فامتنعت في حقها اقصورها فتنبت لاوليائها كولاية نفسها ولانهم يلونها لو عنقت فني حال رقها أولى ثم إن كانت سيدتها رشيدة لم بجز تزويج أمتها الا باذنها لانها مالها ولا يجوز التصرف في مال وشيد بغير إذنه ويعتبر نطقها بذلك وان كانت بكراً لان صانها إنما اكتنى به في تزويج نفسها لحيائها ولا تستحيى من نزوج أمتها ، وان كانت صغيرة أو مجنونة أو سفيهة ولوليها ولاية على مالها فله تزويج أمنها إن كان الحظفي تزويجها وإلا فلا يلك تزويجها و كذلك الحسكم في أمة ابنه الصغير وقال بعض الشانعية ايس له تزويجها مجال لان فلا علك تزويجها و المناهية المنها و بماحات فتانت

ولنا أن له النصرف بما فيه الحظ والمزو بجهاهنا فيه الحظ لان الـكلام فيه فجاز كما أرالتصرفات

يأخذ الصغيرة فيضعها في حجره ويقبلها فان كان يجد شهوة فلا وإن كان لغير شهوة فلا بأسوقدروى أبو بكر باسناده عن عمر بن حفص المديني ان الزبير بن العوام أرسل بابنة له الى عمر بن الخطاب مع مولاة له فأخذها عمر بيده وقال ابنة أبي عبد الله فتحركت الاجراس من رجلها فأخذها عمر فقطعها وقال قال وسول الله صلى الله عليه وسلم «مع كل جرس شيطان » فأما اذا بافت حداً يصلح للنكاح فان عورتها خالفة لعورة البالغة بدليل قو له عليه الصلاة والسلام «لايقبل الله صلاة حائض الا بخار» يدل على صحة صلاة من لم تحض مكشوفة فيحتمل ان يكون حكما حكم ذوات المحارم كقولنا في الفلام المراهق مع النساه وقد روى ابو بكر عن ابن جريح قال قالت عائشة دخلت على ابنة أخي فدخل على الذي صلى الله عليه وسلم فأعرض فقلت يارسول الله الها ابنة أخي وجارية فقال «اذاعركت المرأة لم يجز لها ان تظهر صلى الله عليه وسلم فأعرض فقلت يارسول الله الها ابنة أخي وجارية فقال «اذاعركت المرأة لم يجز لها ان تظهر الاوجهها ومادون هذا الحديث وقيض على ذراع نفسه فترك بين قبضتيه و بين الكف مثل قبضة أخرى او تحوها احتج أحمد بهذا الحديث وتحصيص الحائض بهذا التحديد دليل على إباحة أكثر من ذلك في حق غيرها احتج أحمد بهذا الحديث وتحصيص الحائض بهذا التحديد دليل على إباحة أكثر من ذلك في حق غيرها احتج أحمد بهذا الحديث وتحصيص الحائض بهذا التحديد دليل على إباحة أكثر من ذلك في حق غيرها احتج أحمد بهذا الحديث وتحصيص الحائض المعتدة ولا التعريض بخطبة الرجعية )

الجائزة واحبال الحظ مروع لما فيه من تحصيل مهرها وولدها وكفاية مؤتهاوصياتهاعن الزناالموجب للحد في حقها وبعض قيمتها والمرجوح كالمعدوم وان كان وليها في مالها غير ولي في تزويجها فولاية تزويجها الربي في المال دون ولي الغزويج لانه هو المتصرف في المال وهي مال (الرواية الثانية) أن المرأة أن تولي امن أمتها رجلا يزوجها نقلها عن أحمد جماعة لان سبب الولاية الملك وقد تحقق في المرأة وامتنعت المناشرة لنقص الانوثة فلم حمت التوكيل كانرجل المريض والغائب ونقل عن أحمد كلام المتنعت المناشرة لنقص الانوثة فلم المرتب التوكيل كانرجل المريض والغائب ونقل عن أحمد كلام المتحتمل أنه ذهب اليه وهو قول أبي حنيفة لانها مالكة لها وولايتها نامة عليها فلم حمت تزريجها كالسيد ولانها تلك بيمها وإجارتها فلمكت تزويجها كسيدها ولان الولاية إنما تثبت على المرأة لتحصيل الكفاية وصيانة لحظ الاولياء في عصيلها فلا تثبت على المرأة لتحصيل الكفاية للاولياء فيها ومحتمل أن أحمد قال هدنا وحدم الحق للاولياء فيها ومحتمل أن أحمد قال هدنا وحمد غيره قانه قال في سياقها أحب إلي أن تأمر زوجها لان النساء لا يمقدن وقد ذكرنا في خبر أبي هربرة عن النبي عين المناه الإنتماء لا تنكح المرأة المراقة وقالت عائمة رضي المفحنة أولى .

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ويزوج مولاتها من يزوج أمتها )

يعني عتيقتها وهذ. فيها الروايتان ( أحديهما ) أن لمولاتها النوكيل في تزويجها رجلا لانها عصبتها

أما التصريح بخطبة الممتدة فلا مجبوز لان قول الله تعالى (ولا جناح عليكم فيا عرضم به من خطبة النساء) دليل على تحريم النصريح لانالتصريح لايحتمل غير النكاح فلا يؤمن ان مجملها الحرص عليه على الاخبار بانقضاء عدم قبل انقضائها والتعريض بخلافه

(مسئلة) (فأما الرجعية فلا يجوز لاحد التعريض لخطبتها ولا التصريح لانها في حكم الزوجات فهي كالتي في صلب نكاحه)

( مسئلة ) ( وبجوز في عدة الوفاة وفي البائن بطلاق ثلاث )

المعتدات على ثلاثة اضرب وحكمها حكم من هي في صلب النكاح وقد ذكر ناها (الثاني) المعتدة من وفاة أو طلاق ثلاث أو فسخ لتحريمها على زوجها كالفسخ برضاع أو لمان ونحوه مما لايحل بعدة لزوجها فهذه يجوز التعريض بخطبها اللاية ولما روت فاطمة بنت قيس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لما طقاها زوجها ثلاثاً «أذا حللت فأذنيني» وفي لفظ «لا تسبقين بنفسك» وهذا تعريض لخطبتها في عدتها في عدتها في عدتها في عدتها لله مسئلة ، (وهل يجوز في عدة البائن بغير الثلاث على وجهين)

هــذا الضرب الثالث كالمختلفة والبائن بفسخ لعيب أو أعسار أو نحوه فلزوجها التصريح بخطبتها

وترثها بالتنصيب فأشبهت العتق (والثانية) ولي سيدتها وليها وهي الاصح لان هذه ولاية لذ كاحرة والمرأة ليست من أهل ذلك فيكون إلى عصبتها لانهم الذين يعقلون عنها ويرثونها بالتعصيب عند عدم سيدتها فكانوا أوليائها كالو تعذر على المعتق تزويج معتقته لموت أو جنون وقد ذكرنا أنه إذا انتوض العصبة من النسب ولي المولى المعتق ثم عصباته من بعده الاقرب فالاقرب كذا هاهنا الاأن ظاهر كلام الخرقي ههنا تقديم أبي حنيفة المعتقة على ابنها لانه الذي يزوجها وذكرنا ثم خلاف هذا ويعتبر في ولائه شرطان (أحدهما)عدم العصبة من النسب لان المناسب أقرب من المعتق وأولى منه (الثاني) إذن الزوجة لانها حرة وليستله ولاية اجبار فانه أبعد العصبات ولا يفتقر إلى اذن مولانها لانها لاولاية لها ولا ملك فأشبهت قريب الطفل إذا زوج البعيد

( فصل ) واذا كان الأمة مولى فهو وابها وان كان لها موايان فالولاية لها وايس لواحد منها الاستقلال بالولاية بغير اذن صاحبه لانه لا بملك الا نصفها وان اشتجرا لم يكن السلطان أن ينوب عنهما لان تزويجها تصرف في المال بخلاف الحرة فان ذكاحها حق لها ونفعه عائد اليها وذكاح الامة حق اسيدهاو نفعه عائداليه فلم يثبت السلطان عنه فيه فان أعتقها ولها عصبة مناسب فهو أولى منهما وان لم يكن لها عصبة فها و لياهاولا يستقل أحدها بالتزويج لان ولايته على نصفها فان اشتجرا أمام الحاكم أقام الحاكم مقام الممتنع منها لانها صارت حرة وصار نكاحها حقا لها وان كان المعنق أو العنقة واحدا وله عصبات في درجة واحدة كالابنين أو الاخوين فلاحدها الاستقلال بتزويجها كما يملك تزويج سيدتها عصبات في درجة واحدة كالابنين أو الاخوين فلاحدها الاستقلال بتزويجها كما يماك تزويج سيدتها

( مسئة ) قال(من أراد أن يتزوج امرأة هو وابها جمل أمرها الى رجل يزوجها منه باذنها )

والتعريض لانه مباح له نكاحها في عديها فهو كغير المعتدة وهل يجوز لغيره التعريض بخطبتها ? فيه وجهان وللشافعي فيه قولان (أحدهما) يجوز لعموم الآية ولانها بأن أشبهت المطلقة ثلاثاً (والثاني) لا يجوز لان الزوج بملكأن يستبيحها فهي كالرجعية والمرأة في الحبواب كالرجل في الخطبة مما يحل ويحرم لان الخطبة للعقد فلا مختلفان في حله وحرمته

ومسئلة ( وانتعريض قوله اني في مثلك لراغب ولاتفوتيني بنفسك وما أُحوجني الى مثلك ) وقال الزهري أنت مرغوب فيك وأنت جميلة واذا حللت فآ ذنيني ونحو ذلك قال مجاهدمات رجل وكانت امرأته تشيع الجنازة فقال لها رجل لا تسبقينا بنفسك فقالت سبقك غيرك

(مسئلة) (وتجببه المرأة ما يرغب عنك وإن قمنى شيء كان وما أشبهه)

(فصل) فأما التصريح فهو اللفظ الذي لا يحتمل غير النكاح نحو قوله زوجيني نفسك فاذا انقضت عدتك تزوجتك ويحتمل أن هذا منى قوله تعالى (لا تواعدوهن سرا) فان النكاح يسمى سرآ قال الشاعر:

وجملته ان ولي المرأة التي يحل له نكاحها وهو ابن العم أو المولى أو الحاكم أو السلطان إذا أذنت له أن يتزوجها فله ذلك. وهل له أن يتولى طرفي العقد بنفسه ? فيه روايتان [إحداهم] له ذلك وهو قول الحسن وابن سيرين و ربعة وما للك والثوري وأبي حنيفة وإسحاق وأبي يور وابن المنذر لما روى البخاري قال : قال عبد الرحمن بن عوف لا محكيم ابنة فارط أنجعلين أمرك إلي القالت نعم قال قد تزوجتك ولا به علا الانجاب من ولي ثابت والقبول فجاز أن يتولاهما كما لو زوج امته عبده الصغير ولانه عقد وجد فيه الانجاب من ولي ثابت الولاية والقبول من زوج هو أهل القبول فصح كمالو وجدا من رجاين. وقدروي عن النبي ويتياتية أنه أعنى صفية وجعل عقبها صدافها. قان قبل قدروي أن النبي عينياتية قال لا كل نكاح لم بحضره أربعة فهو سفاح : روج وربي وشاهدان ؟ قلناهذا لا نعلم صحته وان صح فهو مخصوص بمن زوج أمته عبده الصغير فيخص منه محل النزاع أيضا ، وهل يفتقر إلى ذكر الانجاب والقبول أم يكتفى به جرد الانجاب ? فيه وجهان (أحدهما) يحتاج أن يقول زوجت نفسي فلانة وقبلت هذا النكاح لان ما ينتقر الى الانجاب يفتقر الى القبول كسائر العقود (والثاني) يكفيه أن يقول زوجت نفسي فلانة أو تزوجت فلانة وهو قول ما لك وأي حريفة لحديث عبد الرحن بن عوف ولان انجابه ينضمن القبول فأشبه إذا تقدم الاستدعاء ولهذا وأي حيفة لحديث عبد الرحن بن عوف ولان انجابه ينضمن القبول فأشبه إذا تقدم الاستدعاء ولهذا قال اذاقال لا مته قد أعتقلك وجعلت عنقلك صداقك بنعقد النكاح به جرد هذا التول

[ والرواية الثانية] لا يجوز أن يتولى طرفي العقدو لكن بو كل رجلا يزوجه اياها باذنها . قال أحدر حمالله في رواية ابن منصور لا يزوج نفسه حتى بولي رجلا على حديث المغيرة بن شعبة وهو ماروى أبوداود باسناده عن عبدالملك بن عمير أن المغيرة بن شعبة أمر رجلاز وجه امرأة المغيرة أولى مها منه ولانه عقد

وقال الشافعي السر الجماع وأنشد لامرى القيس

أَلَّا زعمت بسباسة القوم أنني كبرت وأن لا يحسن السرأمثالي

ومواعدة السر أن يقول عندي جماع برضيك فنهى عنه لمافيه من الهجر والفحش والدناءة والسخف (فصل) فان صرح بالخطبة أو عرض في موضع يحرم النعريض ثم تزوجها بعد حلها صح نكاحه وقال مالك يطلقها تطليقة ثم يتزوجها ولا يصح هذا لان هذا المحرم لم يقارن العقد فلم يؤثر فيه كما في النكاح الثاني أو كما لو رآها متجردة تم تزجها

(مسئلة) ( ولا مجوز للرجل أن يخطب على خطبة أخيـه ان أجيب وان رد حل وان لم يعلم الحال فعلى وجهـين )

الخطبة بالكسر خطبة الرجل للمرأة ليتزوجها وبالضم حمدالله والتشهد ولا يخلو حال المخطوبة من الاثة أقسام (أحدها) أن تسكن إلى الخاطب لها فتجيبه أو تأذن لوليها في إجابته فهذه بحرم على غيره خطبه الما روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه » وعن أبي خطبه المغني والشرح الكبير) (الجزء السابع)

ملكه بالاذن فلم يجز أن يتولى طرفيه كالبيع . وبهذا فارق الذازوج أمنه عبده الصفير، وعلى هذه الرواية ان وكل من يقبل له العقد وتولى هو الايجاب جاز

وقال الشافعي في ابن العم والمولى لا يزوجها الا الحاكم ولا يجوزأن يتولى طرفيه كالبيع ولا أن يوكل من يزوجه لان وكيله بمنزلته وهذا عقد ملكه بالاذن فلا يتولى طرفيه كالبيع ولا يجوزأن يزوجه من هو أبعد منه من الاولياء لانه لا ولاية لهم مع وجوده

ولنا ماذكرناه من فعل الصحابة ولم بظهر خلافه ولان وكيله بجوز أن يلي العقد عليها لغيره فصح أن يليه عليها لهاذا كانت محلله كالامام اذا أرادأن يزوج موليته، ولان هذه امرأة ولها ولي حاضر غير عاضل فلم يلها الحاكم كالوأراد أن يزوجها غيره ومفهوم قوله عليه السلام «السلطان ولي من لاولي له » أنه لا ولا ية له على هذه

( فصل ) واذا أذنت له في تزويجها ولم تمين الزوج لم يجز أن يزوجها نفسه لان اطلاق الاذن يقتضي تزويجها غيره ويجوز تزويجها لولده لأنه غيره ، فانزوجها لابنه الكبير قبل لنفسه ، وان زوجها لابنه الصغير ففيه الروايتان في ترلي طرفي العقد فان قلنا لا يتولاه فوكل رجلا يزوجها لولاه وقبل هو النكاح له افتقر الى اذنها للوكيل على ماقدمنا منان الوكيل لا يزوجها إلا باذنها وان وكل رجلا يقبل لولاه النكاح وأوجب هو لم مجتج الى اذنها لانها قد أذنت له

( فصل )واذا زوج أمنه عبده الصغير جاز له أن يتولى طرفي العقد لانه مالك ذلك بحكم الملك لا يحكم اللا كل الاذن في قولهم جميعا ، وان كان مالـكما لأحد طرفي العقد. فوكله مالك الطرف الآخر فيه

هربرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه حتى يذكح أو يترك » متفق عليها ولان في ذلك افساداً على الخاطب الاول وايقاع العداوة بين الناس ولا نعلم في هذا خلافاً بين أهل العلم الا أن قوماً حملوا النهي على الكراهة، والاول أولى (القسم الناني) أن برده لا تركن اليه فتجوز خطبها لما روت فاطمة بنت قيس أنها أتت النبي عَيَّظِيَّةٍ فذكرت أن معاوية وأبا جهم خطباها فقال النبي عَيَّظِيَّةٍ « أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ، انكحي أسامة بن زبد » متفق عليه فخطبها النبي عَيَّظِيَّةٍ بعد اخبارها إياه بخطبة معاوية وأبي جهم لما ولان تحريم خطبتها على هذا الوجه اضرار بها فانه لايشاء أحد أن يمنع المرأة الا منعها بخطبته إياها وكذلك لو عرض لها في عدتها بالخطبة فقال لا تفوتيني بنفسك وأشباه هذا لم تحرم خطبتها لان في قصة فاطمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تفوتيني بنفسك وأشباه هذا لم تحرم خطبة أبي جهم ومعاوية لها وذكر ابن عبد البه أن ابن وهب روى باسناده عن الحارث بن سعيد عن أبي رئاب أن عمر بن الخطاب خطب امرأة على جرير بن عبد الله وعلى مروان بن الحركم وعلى عبد الله بن عمر فدخل على المرأة وهي جالسة في بيتها فقال عمر : ان جرير بن عبد الله خطب وهو سيد أهل المشرق ومروان بخطب وهو سيد أهل المشرق ومروان بخطب وهو سيد أهل المشرق ومروان بن عبد الله خطب وهو سيد أهل المشرق ومروان المحسرة وهو سيد شباب قريش وعبد الله بن عمر وهو من قد علم عوم ومر بن الخطاب فكشفت المرأة السدت

(١) في نسخة الصغيرة أو وكله الولي في الابجاب والزوج في القبول خرج فيه وجهان بناء على الروايتين لانه ملك ذلك بالاذن وان زوج بنته الكبيرة (١) عبده الكبير لم يجز ذلك الا برضاها لانه لايكاد يكافئها فيخرج فيه أبضا وجهان ، وان زوجه ابنته الصغيرة لم يجز لانه لا يجوز له تزويجها بمن لا يكافئها وعنه يجوز وسنذكر ذلك ان شاء الله تعالى

(مسئلة ) قال (ولا يزوج كافر مسلمة بحال ، ولا مسلم كافرة إلا أن يكون المسلم سلطانا أو سيد أمة )

أما الكافر فلا ولاية له على مسلمة بحال باجاع أهل العلم منهم مالك والشافي وأبوعبيد وأصحاب الرأي وقال ابن المنذر أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم وقال أبو الخطاب في الذي النام العلم وقال أبو الخطاب في الذي السلمت أم ولده هل بلي نكاحها ؟ على وجبين (أحدها) يليه لانها مملوكته فيلي نكاحها كالمسلم ولانه عقد عليها فيايه كاجارتها (والثاني) لا يليه اقول الله تعالى (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ولانها مسلمة فلا بلي نكاحها كابنته ، فعلى هذا يزوجها الحاكم وهذا أولى لما ذكرنا من الاجاع وأما المسلم فلا ولاية له على الكافرة في غير السيد والسلطان وولي سيد الامة الدكافرة وذلك لقول الله تعالى (والذين كفروا بعضهم أولياء بعض) ولان مختلفي الدين لايرث احدها الآخر ولا يعقل عنه فلم يل عليه كا لوكان أحدها رقيقا وأما سيد الامة الكافرة فله تزويجها لكافر الكونها لايحل المسلمين وكذلك ولي سيد الامة الكافرة بلى تزويجها لكافر لانها ولاية بالمال فلم بمنعها كون سيد الادة الكافرة مسلما

فقالت أجاد أمير المؤمنين ? فقال نعم فقالت قد انكحت أمير المؤمنين فأنكحوه فهذا عمر قدخطب على واحد بعد واحد قبل أن يعلم ما تقول المرأة في الاول (القسم الثالث) أن يوجد من المرأة ما يدل على الرضى والسكون تعريضاً لا تصريحاً كقولها ما أنت الا رضى وما عنك رغبة فهذه في حكم الاول لا تحل لغيره خطبتها هذا ظاهر كلام الحرقي وظاهر كلام أحمدفانه قال إذا ركن بعضهم إلى بعض فلا يحل لا حد أن نخطب والركون يستدل عليه بالتعريض تارة وبالتصريح أخرى قال القاضي ظاهر كلام أحمد إباحة خطبتها وهو مذهب الشافعي في الجديد لحديث فاطمة حيث خطبها الذي صلى الشعليه وسلم وزعموا أن الظاهر من كلامها ركونها إلى أحدها ، واستدل الفاضي بخطبته لها قبل سؤالها هل وجد منها ما يدل على الرضى أو لا

ولنا عموم قوله عليه الصلاة والسلام « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه » ولأنه وجد منهاما دل على الرضى فحرمت خطبتها كما لو صرحت ، بذلك وأما حديث فاطمة فلا حجة لهم فيه فان فيه ما يدل على أنها لم تركن الى واحد منهما من وجهين (أحدها) أن النبي صلى الله عليه وسلم قد كان قال لها « لا تسبقيني بنفسك » وفي رواية « إذا حللت فآذنيني » فلم تكن لتصاب بالاجابة قبل اذنه (الثاني)

كسائر الولايات ولان هذه تحتاج الى التزويج ولا ولي لهاغير سيدها ، فأما السلطان فله الولاية على من لا ولي لها من أهل الذمة لان ولا يته علمة على أهل دار الاسلام وهذه من أهل الدار فتثبت له الولاية عليها كالمسلمة ، وأما الكافر فتثبت اله الولاية على أهل دينه على حسب ماذكر ناه في المسلمين، وبعتبر فيهم الشروط المعتبرة في المسلمين وبخرج في اعتبار عدالته في دينه وجهان بناء على الروايتين في اعتبارها في المسلمين

( فصل ) أذا تزوج المسلم ذمية فرليها الكافر يزوجها أياه ذكره أبو الخطاب وهو قول أبي حنيفة والشافعي رضي أفه عنه لانه وليها فصح تزنجه لها كما لو زوجها كافراً ، ولان هذه أمرأة ولها ولي مناسب فلم يجز أن يليها غيره كما لو تزوجها ذمي ، وقال القاضي لا يزوجها الا الحاكم لان أحمدقال لا يعتمد يهودي ولا نصر أبي عقد نكاح لمسلمة ، ووجهه أنه عقد يفتة ر إلى شهادة مسلمين فلم يصح بولاية كافر كنكاح المسلمين والاول أصح والشهود يوادون لائبات النكاح عند الحاكم بخلاف الولاية

﴿ مسئلة ﴾ قال ( واذا زوجها من غيره أولى منه وهو حاضر ولم يعضلها فالنكاح فاسد)

هذه المسئلة تشتمل على أحكام ثلاثة (أحدها) أنه اذا زوجها الولي الأبعد مع حضور الولي الاقرب فاجابته الى نزويجها من غير اذنه لم يصح وبهذا قال الشافعي وقال مالك بصح لان هذا ولى له أن يزوجها باذنها كالاقرب

ولنا أن هذا مستحق بالتعصيب فلم ثبت الأبعد مع وجود الأقرب كالميراث، وبهدذا فارق القريب المعيد.

أنهاذكر تذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم كالمستشيرة له فيها أو في العدول عنها وليس في الاستشارة دليل على أحد الامرين ولا ميل الى أحدها على أنها انما ذكرت ذلك ارسول الله صلى الله عليه وسلم لترجع الى قوله ورأيه وقد أشار عليها بتركها لما ذكر من عيبها فجرى ذلك مجرى ردها لها وتصريحها بمنعها، ومن وجه آخر وهو أن النبي صلى الله صلى الله عليه وسلم قد سبقها بخطبتها تعريضاً بقوله لها ما ذكرنا فكانت خطبته لها مبنية على الخطبة السابقة بخلاف ما نحن فيه ، فان لم يعلم الحال فعلى وجهين أحدها) لا يجوز لعموم النهي (والثاني) يجوز لان الاصل عدم الاجابة المحرمة

(مسئلة) (والتعويل في الاجابة والرد عليها ان لم تكن مجبرة وان كانت مجبرة فعلي الولي) أما اذا لم تكن مجبرة فلانها أحق بنفسها من وليها فان أجاب هو ورغبت عن النكاح كان الامر أمرها فان أجاب وليها فرضيت فهو كاجابتها وان سخطت فلا حكم لاجابته لان الحق لها ولو أجاب الولي في حق الحجبرة فكرهت الحجاب واختارت غيره سقط حكم اجابة ولها لكون اختيارها مقدما

على اختياره وان كرهته ولم تختر سواه فينبني أن يسقط حكم الاجابة أيضاً لانه قد امر باستثمارها فلا ينبني له أن يكرهها علىمن لاترضاه ، وان أجابت ثم رجعت عن الاجابة وسيخطته زالحكم الاجابة لان (الحجم الثاني) أن هذا العقديم فاسد لايقف على الاجازة ولا يصير بالاجازة صحيحاً وكذلك الحجم اذا زوج الاجنبي أو زوجت الرأة المعتبر اذمها بغيراذنها أو تزوج العبد بغير اذن سيده فالنكاح في هذا كله باطل في أصح الروايتين نص احمد عليه في مواضع وهو قول الشافعي وأبي عبيد وأبي ثور وعن أحمد رواية أخرى انه يقف على الاجازة فان أجازه جاز وإن لم بجزه فسد . قال احمد في صغير زوجه عمه فان رضي به في وقت من الاوقات جاز وإن لم يرض فسخ ، واذا زوجت اليتيمة فلها الخيار اذا بلغت ، وقال اذا زوج العبد بغير اذن سيده ثم علم السيد فان شاء أن يطلق عليه فالطلاق بيد العبد وهذا قول أصحاب الرأي في كل مسئلة يعتبر فيها الاذن وروي ذلك في النكاح بغير ولي عن علي بن أبي طالب وعن ابن سبر بن والقامم بن محمد والحسن النبي على النبي على النبي على الله أن أباها النبي على النبي على النبي على النبي على النبي على الله النبي على النبي النبي على النبي النبي على النبي النبي النبي على النبي على النبي على النبي على النبي على النبي على النبي ا

وروي ان فناة أتت النبي وَلَيْكَالَيْقُ فقالت از أي زوجني من ابن أخيه ليرفع بي خسيسه قال فجمل الامر اليها فقالت قد اجزت ما صنع ابي ولكني أردت أن أعلم أن النساء من الامر شيئا، رواه ابن ماجه والنسائي، وفي رواية ابن ماجه أردت ان يعلم النساء أن ليس الى الآباء من الامر شيء. ولانه عقد يقف على الفسخ فوقف على الاجازة كالوصية

و لنا قول النبي عَيْدِينَةٍ « أيما امر أة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل » وقال « اذا نكح العبد بغير اذن سيده فنكاحه باطل » رواه أبوداود وابن ماجه الا أن أبا داود قال انه موقوف

لها الرجوع وكذلك اذا رجع الولي المجبر عن الاجابة زال حكمها لان له النظر في أمر موليته ما لم يقع العقد ، وان لم ترجع هي ولا وليها لكن ترك الخاطب الخطبة وأذن فيها جازت خطبتها لما روي في حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك رواه المخاري

( فصل ) وخطبة الرجل على خطبة غير ، في موضع النهي محرمة قال أحمد : لا يحل لأحد أن يخطب في هذه الحال وقال أبو حفص العكبري هي مكروهة غير محرمة وهذا نهى تأديب

ولنا ظاهر النهي فان مقتضاه التحريم ولانه بهى عن الاضرار بالآدى المعموم فكان على التحريم كالنهي عن أكل ماله فان فعل فنكاحه صحيح نص عليه أحمد فقال لا نفرق بينهما وهذا مذهب الشافعي وروي عن مالك وداود أنه لايصح وهو قياس قول أبي بكر لانه قال في البيع على ببع أخيه هو باطل وهذا في معناه لانه نكاح منهي عنه فكان باطلا كنكاح الشغار

ولنا أن الحورم لم يقارن العقد فلم يؤثر كما لو صرح بالخطبة في المدة

( فصل ) ولا يكره للولي الرجوع اذا رأى المصلحة لها في ذلك لان الحق لها وهو نائب عنها

على ان عمر . ولانه عقد لا تثبت فيه أحكامه من الطلاق والخلع واللهان والتوارث وغيرها فلم ينعقد كنكاح المعتدة . فأما حديث الرأة التي خبرها النبي على التي فهو مرسل عن عكرمة رواه الناس كذلك ولم يذكروا ابن عباس قاله أبو داود . ثم مجتمل ان هذه المرأة هي التي قالت زوجني من ابن أخيه ليرفع بي خسيسه فتخييرها لتزومجها من غير كفئها وهذا يثبت الخيار ولا يبطل النكاح ، والوصية يتراخي فيهاالقبول وتجوز بعد الموت فهي معدول بها عن سائر النصر فات ولا تفريع على هذه الرواية لوضوحها . فأما على الرواية الاخرى فان الشهادة تعتبر في العقد لانها شرط له فيعتبر وجودها معه كالقبول ولا تعتبر في الاجازة لانها ليست بعقد ولانها اذا وجدت استند الملك الى حالة العقد حتى لوكان في العقد ثما ملك من حين العقد لا من حين الاجازة ، وان مات أحدهما قبل الاجازة لم يرثه الآخر لانه عقد يلزمه قبل عام العقد وصحته . وفيه وجه آخر ان كان مما لو رفع الى الحاكم أجازه ورثه الآخر لانه عقد يلزمه اجازة فهو كالصحبح وان كان مما يفسخه لم يرثه

( فصل ) ومتى تزوجت المرأة بغير إذن وايها أو الامة بغير إذن سيدها فقد ذكره أصحابنا من جملة الصور التي فيها الروايتان ، والصحيح عندي أنه لا يدخل فيها التصريح الذي ويتلاق فيه بالبطلان ولان الاجازة أنما تكون لعقدصدر من أهله في محلمان المرأة ليست أهلا له بدليل الموأذن لها فيه لم يصح منها ، وإذا لم يصح مع الاذن المقارن فلاً ن الايصح بالاجازة المتأخرة أولى ولا تفريع على هذا ، فأما على القول الآخر فتى تزوجت المرأة بغير اذن الولى فرفع الى الحاكم لم يملك اجازته والامر، فيه الى الولى

في النظر لها فلم يكره له الرجوع اذا رأى المصلحة كما لوساوم في بيع دارها ثم رأى المصلحة في تركها ولا يكره لها أيضاً الرجوع اذا كرهت الخاطب لانه عقد عمر يدوم الضرر فيه فكان لها الاحتياط لنفسها والنظر في خطبتها وان رجعا عن ذلك لغير غرض كره لما فيه من اخلاف الوعدوالرجوع عن القول ولم يحرم لان الحق بعد لم يلزمها كمن ساوم بساعته ثم بدا له أن لا يبيعها

(فصل) فان كان الخاطب الاول ذمياً لم تحرم الخطبة على خطبته نص عليه أحمد فقال لا يخطب على خطبة أخيه ولا يساوم على سوم أخيه انما هو للمسلمين ، ولو خطب على خطبة يهودي أو نصراني أو ساوم على سومهم لم يكن داخلا في ذلك لابهم ليسوا باخوة للمسلمين وقال ابن عبد البر لا يجوزاً يضاً لان هذا أخرج مخرج الغالب لا لتخصيص المسلم به

و ثنا أن لفظ النهي خاص في المسلمين والحاق غيره به أغا يصح اذاكان مثله وليس الذي كالمسلم ولا حرمته كحرمته ولذلك لم تجب اجابهم في دعوة الوليمة ونحوها ، وقوله خرج مخرج الغالب قلنا متى كان في المخصوص معنى يصلح أن يعتبر في الحكم لم يجز حذفه ولا تعدية الحكم بدونه والاخوة الاسلامية لها تأثير في وجوب الاحترام وزيادة الاحتياط في رعاية حقوقه وحفظ قلبه واستيفاء مودته فلا يجوز حذف ذلك

فني رده بطل لان من وقف الحكم على اجازته بطل برده كالمرأة إذا زوجت بغير اذنها

وفيه وجه آخر آنه اذا كان الزوج كفؤا أمر الحاكم الولي باجازته فان لم يفعل أجازه الحاكم لانه للما امتنع من الاجازة صار عاضلا فانتقلت الولاية عنه الى الحاكم كا في ابتداء العقد ، ومتى حصلت الاصابة قبل الاجازة ثم أجيز فالهر واحد اما المسمى واما مهر المثل ان لم يكن مسمى لان الاجازة مستندة الى حالة العقد فيثبت الحل والملك من حين العقد كا ذكرنا في البيع ، ولذلك لم بجب الحد ، ومتى تزوجت الامة بغير اذن سيدها ثم خرجت من ملكه قبل الاجازة إلى من تحل له انفسخ النكاح لانه قد طرأت استباحة صحيحة على موتوفة فأبطلتها ولانها أقوى فأزالت الأضعف كا لو طرأ ملك يمينه على ملك نكاحه، وان خرجت الى من لا تحل له كالمرأة أو اثابين فكذلك أيضا لان العقد اذا وقف على اجازة شخص لم يجز باجازة غيره كالوباع أمة غيره ثم باعهاالمالك فأجاز المشتري الثاني ببعالاجنبي وفيه وجه آخر انه بجوز باجازة غيره كالوباع أمة غيره ثم باعهاالمالك فأجاز المشتري الثاني ببعالاجنبي وفيه وجه آخر انه بجوز باجازة المحالك الثاني لانه يملك ابتداء العقد فملك اجازته كالاول. ولا فرق بين أن يخرج ببيع أو إرث أوهبة أو غيره فأما ان أعتقها الهد احتمل أن بجوز الذندك لانه المولى ايا وقف لحق المولى فاذا أعتق سقط حقه فصح العقد، واحتمل أن لا بجوز لان إبطال حق المولى ايس باجازة ولان حق المؤلى ان بطل من الملك فل يبطل من ولاية الترويج فانه يليها بالولاء

( فصل ) وإذا زوجت التي بعة براذنها بغير إذنهار قلنا يقف على اجازتها فاجازتها بالنطق أوما يدل على الرضى من النمكين من الوط. أو المطالبة بالمهر والنفقة ، ولا فرق في ذلك بين البكر والثيب لان أدلة الرضى تقوم مقام النطق به ولذلك قال النبي عصلية لبربرة « ان وطنك زوجك فلاخيار الك ، جعل

(مسئلة) ( ويستحب عقد النكاح مساء بوم الجمعة )

لان جماعة من السلف استحبواذلك منهم ضمرة بن حبيب وراشد بن سعيد وحبيب بن عنية ولأنه يوم شريف ويوم عيد وفيه خلق آدم عايه السلام، والمساء أولى فان أبا حفص روى باسناده عن أبي هريرة قال «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مسوا بالاملاك فانه اعظم للبركة» ولانه أقرب الى مقصوده وأقل لا نتظاره « مسئلة » ( ويستحب أن يخطب قبل المقد بخطبة أبن مسعود )

خطبة العاقد أو غيره قبل الايجاب والقبول مستحبة ثم يكون العقد بعد ذلك لقول النبي عليلياتي «كل المر ذي بال لا ببدأ فيه بالحمدللة فهو أقطع » وقال «كل خطبة ليس فيها شهادة فهى كاليد الجذماء» رواها ابن المنذر، وبجزيء من ذلك ان يحمد الله عالى ويتشهد ويصلي على النبي وليسالية ويستحب ان يخطب بخطبة ابن مستود التي قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد في الصلاة والتشهد في الحاجة قال التشهد الحمدة ونستعينه و نعوذ بالله من شرور انفسنا من بهدي الله فلا مضل لهومن يضلل فلا هادي له واشهد ان لا الله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله ويقرأ ثلاث آيات (اتقوا الله حق تقاته ولا عون الاوانم مسلمون \* واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ان الله كان عليكم رقيبا \* اتقوا

تمكينها دليلا على اسقاط حقها والمطالبة بالمهر والنفقة والتمكين ، ن الوطء دليل على الرضي لانذلك من خصائص العقد الصحيح فوجوده من المرأة دليل رضاها به

( الحـكم الثالث ) اذا عضلها الولي الاقرب انتقلت الولاية إلى الابعد نص عليه أحـد وعنه رواية أخرى تنتقل إلى السلطان وهو اختيار أبي بكر وذكر ذلك عن عُمان بن عفان رضي الله عنه وشر بح وبه قال الشانعي لقول النبي مُتَلِيَّاتِيَّةِ «فان اشتجروا فالسلطان ولي من لاولي له» ولان ذلك حق عليه امتنع من أدائه فقام الحاكم مقامه كالوكان عليه دين وامتنع من قضائه

ولنا أنه تعذر التزويج من حهة الاقرب فملمكه الأبعد كما لوجن ولانه يفسق بالعضل فتنتقل الولاية عنه كما لو شرب الحرر فان عضل الاولياء كام زوج الحاكم، والحديث حجة لنا لقوله «السلطان ولي من لا وليله،وهذه لها ولي ويمكن حمله على ما إذا عضل الكل لان قوله «فان اشتجروا» ضمير جمع يتناول الكل،والولاية تخالف الدين من وجوء ثلاثة (أحدها) أنها حق للولى والدين حق عليه (الثاني) أن الدس لا ينتقل عنه والولاية تنتقل لعارض من جنون الولي وفسقه وموته

( الثالث ) أن الدس لا يعتبر في بقائه العدالة، والولاية يعتبر لها ذلك وقد زالت العدالة عاذ كر نا فان قيل قلو زالت ولايته لما صح منه التزوج إذا أجاب اليه قلنا فسقه بامتناءه فاذا أجاب فقد نزع عن الممصية وراجع الحق فزال فسقه فلذلك صح تزونجه والله أعلم

( فصـل ) ومعنى العضل منع المرأة من النزو بج بكفتها اذا طلبت ذلك ورغب كل واحــد منها في صاحبه قال معقل بن يسار زوجت أخناً لي من رجل نطلقها حتى اذا انقضت عدتها جا.

الله وقولوا قولا سديداً يصلح) الآية رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن ، قال الحلال ثنا ابو سليان أمام طرسوس قال كان أحمد بن حنبل أذا حضر عقد نكاح فلم نخطب فيه تخطبة أبن مسعود قام وتركهم وهذا كان من أبي عبد الله على طريق المبالغة باستحبابها لاعلى الانجاب لهـا فان حرب بن اسهاعيل قال قات لا حمد فيجب ان تكون خطبة النكاح مثل قول ابن مسعود فوسع في ذلك وقدروي عن ان عمر أنه كان اذا دعى لتزويج قال لا تفضوا علينا الناس الحمد لله وصلى الله على محمد ان فلانا يخطب اليكم فان انكحتموه فالحمد لله وان رددتموه فسيحان الله، والمستحب خطبة بخطبها الولي أو الزوج او غيرهما فقال الشافعي المسنون خطبتان هذه التي ذكر ناها في أوله وخطبة من الزوج قبل قبو لهوالمنقول عن النبي صلى الله وسلم وعن السلف خطبة واحدة وهو أولى ماأتبع

( فصل ) وليست الخطبة واحبة عنــد احد من أهل العلم الا داود فانه اوحبها لما ذكر ناه ولنا أن رجلا قال النبي صلى الله عليه وسلم زوجنيها فقال رسول الله صلى الله عليه زوجتكها عا معك من القرآن متفق عليه ولم يذكر خطبة وخطب الى ابن عمر مولاة له فنا زاد على ان قال قد "خطبها فقلت له زوجتك وأفرشتك وأكرمتك فطلقتها ثم جئت تخطبها لا والله لا تعود اليك أبدا وكان رجلا لا بأس به وكانت المرأة تريد أن ترجع اليه فأنزل الله تعالى هذه الآية (ولا تعضلوهن) فقلت الان افعل بارسول الله قال فزوجها اياه رواه البخاوي وسواء طلبت الهزويج بمهر مثلها أو دونه وبهذا قال الشافي وأبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة لهم منعها من الهزويج بدون مهر مثلها لان عليهم في ذلك عاراً وفيه ضرراً على نسائها لنقص مهر مثلهن

ولنا أن المه خالص حقها وعوض يختص بها فلم يكن لهم الاعتراض عليها فيه كشمن عبدها وأجرة دارها ولانها او أسقطته بعد وجوبه سقط كله فبعضه أولى ولان النبي عليها قال لرجل أداد أن يزوجه (التمس واو خانما من حديد ) وقال لام أة زوجت بنعلين (أرضيت بنعلين من نفسك ؟ قالت نعم فأجاز والنبي عليه التي وقيلية وقولهم فيه عار عليهم ليس كذلك فان عمر قال لو كان مكرمة في الدنيا أو تقرى عند الله كان أولا كم بها رسول الله عليه يقني غلو الصداق فان رغبت في كف بعينه وأواد تزويجها الهيره من أكفائها وامتنع من تزويجها من الذي أرادته كان عاضلا لها فأما ان طلبت التزويج بغير كفئها فله منعها من ذلك ولا يكون عاضلا لها بهذا لانها او زوجت من غير كفئها كان اله فسخ النكاح بغير منه ابتداء أولى و

« مسئلة » قال واذا كان وليها غائبا في موضع لا يصل اليه الكتاب أو يصل فلا يجيب عنه زوجها ،ن هو أبعد منه من عصبتها فان لم يكن فالسلطان )

الكلام في هذه المنالة في فصلين

(أولهما) أن الاقرب أذا غاب غيبة متقطعة فللابعد من عصبتها تزويجها دون الحاكم وبهذاقال

انكحتك على ماأمر الله على امساك بمعروف او تسريح باحسان وقال جعفر بن محمد عن ابيه ان كان الحسين ليزوج بعض بنات الحسن وهو يتعرق العرق رواهما ابن المنذر وروى ابو داود باسناده عن رجل من بني سليم قال خطبت الى وسول الله صلى الله عليه وسلم امامة بنت عبد المطلب فانكحني من غير ان يتشهد ولانه عقدمعاوضة فلم تجب فيه الخطبة كالبيع وما استدلوا به يدل على عدم الكمال بدون الخطبة لاعلى الوجوب

ومسئلة ( يستحب ان يقال للمتزوج بارك الله لكما وعليكما وجمع بينكما في خيروعافية) وقد روى ان النبي صلى الله عليه وسلم رأي على عبد الرحمن ابن عوف صفرة فقال «ماهذا؟» قال أن وجت على وزن نواة قال «بارك الله ك أو لم ولو بشاة» متفق عليه قال بعض أهل العلم وزن نواة خمسة دراهم وذلك ثلاثة مثاقيل و نصف من الذهب وقال المبرد الصواب عند أهل العربية ان يقال نواة فحسب فان النواة (المغني والشرح الكبير) (الجزء السابع)

أبو حنيمة وقال الشافعي يزوجها الحاكم لانه تعذر الوصول الى النكاح من الاقرب مع بقاء ولايتــه فيقوم الحاكم مقامه كما لو عضلها ولان الابعــد محجوب بولاية الاقرب فلا يجوز له التزويج كما لو كان حاضراً ودليل بقاء ولايته انه لو زوج من حيث هو أو وكل صح

ولنا قوله عليه السلام « السلطان ولي من لأولي له » وهذه لها ولي فلا يكون السلطان وليهـا ، ولان الاقرب تعذر حصول النزوج منه فنثبت الولاية لمن يليه من العصبات كا لو جن أو ماتولانها حالة يجوز فيها النزوج لغير الاقرب فكان ذلك للابعد كالاصل واذا عضلها الاقرب فهو كمسئلتنا

(والفصل الثاني) في الفيبة المتقطعة التي يجوز اللابعد التزويج في مثلها فني قول الخرقي هي من لا يصل اليه الكناب أو يصل فلا يجبب عنه لان مثل هذا تتعذر مراجعتة بالكلية فتكوز منقطعة أي ينقطع من امكان تزويجها ، وقال القاضي بجب أن يكون حد المساعة أن لأنردد القوافل فيه في السنة إلا مرة لان الكف، ينتظر سنة ولا ينتظر أكثر منها فيلحق الضرر بترك تزويجها

وقد قال احمد في موضم: اذاكان الاب بعيد السفر بزوج الاخ ، قال ابو الخطاب فيحتمل انه أراد بالسفر البعيد ما تقصر فيه الصلاة لان ذلك هو السفر الذي علمة تعليه الاحكام، وذهب أبو بكر الى أن حدها ما لا يقع إلا بكلفة ومشقة ، كلفة ومشقة ، كلفة ومشقة ، كلفة ومشقة ، كلفة ومشقة قالسلطان ولي من لاولي له وهذا القول ان شاء الله تعالى أقربها الى الصواب فان التحديدات بابه التوقيف ولا توقيف في هذه المسئلة فترد الى ما يتعارفه الناس بينهم عما لم تجر العادة بالانتظار التحديدات بابه التوقيف ولا توقيف في هذه المسئلة فترد الى ما يتعارفه الناس بينهم عما لم تجر العادة بالانتظار

عندهم اسم خسة دراهم كما ان الاوقيه اربعون درها والنشء عشرون

(مسئلة) (ويقول اذازفت اليه اللهم اني أسألك خير هاو خير ما جبلته اعليه وأعوذ بك من شرها وشرما جبلته اعليه) لماروى صالح بن أحمد في مسائله عن أبيه ثنا داو دعن أبي نضرة عن ابي اسعد مولى أبي أسيدفال تزوج فحضر عبد الله بن مسعود و أبو ذر وحذيفة وغيرهم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فحضرت الصلاة

عبد الله مى مسعود وابو در وحديقه وغير م من اصحاب رسون الله صلى اللهعدية وسلم تحصرت الصلاة فقل فقدموه وهو مملوك فصلى بهم ثم قالوا له اذا دخلت على أهلك فصل ركمتين ثم خذ رأس اهلك فقل اللهم بارك لي في أهلي و بارك لاهلي في وارزة بهم مني وارزقني منهم ثم شأ نك وشأن أهلك وروى ابو داو د باسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « اذا تروج امرأة واشترى خادما فليقل اللهم انى أسألك خيرها وخيرما جبلتها عليه وأعوذ بك من شرها وشرما جبلتها عليه واذا اشترى بعيراً فليأخذ بذروة سنامه وليقل مثل ذلك

## (باب اركازالنكاح وشروطه)

اركانه الايجاب والقبول فلا ينعقد الا بلفظ النكاح والتزويج بالعربية لمن يحسنها وبمناهما الخاص بكل لسان لمن لايحسنها

فيه ويلحق المرأة الضرر بمنعها من التزويج في مثله فانه يتعذر في ذلك الوصول الى المصلحة من نظر الاقرب فيكون كالمعدوم والتحديد بالعام كبير فانالضرر يلحق بالانتظار في مثل ذلك و يذهب الخاطب ومن لا يصل الكتاب منه أبعد ومن هو على مسافة القصر لا تلحق المشقة في مكا تبته والتوسط أولى والله أعلم واختلف أصحاب أبي حنيفة في الغيبة المتقطعة فقال بعضهم كقول القاضي و بعضهم قال من الرقة وهذان القولان يشبهان قول أبي بكر واختلف أصحاب إلى بغداد و بعضهم قال من البصرة الى الرقة وهذان القولان يشبهان قول أبي بكر واختلف أصحاب الشافعي في الغيبة التي يزوج فيها الحاكم فقال بعضهم مسافة القصر عوقال بعضهم يزوجها الحاكم عوان كان الولي قريبا وهو ظاهر نص الشافعي وظاهر كلام احمد أنه أذا كانت الغيبة متقطعة أنه ينتظر وبراسل حتى يقدم أو يوكل

(فصل) وان كان القريب محبوساً أو أسيراً في مسافة قريبة لا تمكن مراجعته فهو كالبعيد فان البعد لم يعتبر لعينه بل لتعذر الوصول إلى التزويج بنظره وهذا موجود ههنا ولذلك أن كان غائبا لا يعلم قريب أم بعيد أو يعلم أنه قريب ولم يعلم مكانه فهو كالبعيد

﴿ مسئلة ﴾ قال ( واذا زوجت من غير كف، فالنكاح باطل )

اخيانت الرواية عن أحمد في اشتراط الـكفاءة الصحة النكاح فروي عنه أنها شرط له قال إذا تزوج الولى العربية فرق بينها وهذا تول سفيان وقال أحمد في الرجل بشرب الشراب ما هو

وجملته ان الذكاح ينعقد بلفظ النكاح والتر ويج والجواب عنها اجماعاً وها اللذان ورد بها نص الكتاب في قوله سبحانه (زوجناكها) وقوله (ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء) وسواءا تفقا من الجانبين او اختلفا مثل ان يقول زوجتك ابنتي فيقول قبلت هذا الذكاح أو هذا الترويج ولا ينعقد بغير هذين اللفظين وبه قال عطاء وسعيد بن المسيب والزهري وربيعة والشافعي وقال الثوري والحسن ابن صالحوا بو حنيفة واصحابه وأبو ثور وأبو عبيد ينعقد بلفظ الهبة والصدقة والبيع والتمليك وفي لفظ الاجارة عن أبي حنيفة روايتان وقال مالك ينعقد بذلك اذا ذكر المهر واحتجوا بان النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا امرأة فقال « ملكتكها عا معك من القرآن » رواه البخاري ولانه لفظ ينعقد به ترويج النبي صلى الله عليه وسلم فا نعقد به نكاح امته كلفظ الانكاح والترويج ولانه امكن تصحيحه عجازه فوجب تصحيحه كايقاع الطلاق بالكنايات

ولذا قوله تعالى (وامر أقمو منة ان وهبت نفسها للنبي - الي قوله خالصة لك من دون المؤمنين) فذكر ذلك خالصاً لرسول الله علي الله المؤمنين فذكر ذلك خالصاً لرسول الله علي الله المنطقة ولا نه لفظ ينعقد به عالنكاح فلم ينعقد به كالذي ذكر ناوهذا لان الشهادة شرط في النكاح والكتابة أعا

بكف. لها يفرق بينها وقال لو كان المتروج حائكاً فرقت بينها لقول عمر رضي الله عنه لامنعن فروج ذوات الاحساب إلا من الاكفا. رواه الحلال بأسناده

وعن أبي اسحاق الهمداني قال خرج سلمان وجرير في سفر فأقيمت الصلاة فقال جرير اسلمان تقدم أنت قال سلمان بل أنت تقدم أنت قال المرب لا ينقدم عليكم في حلى من الله في المرب المرب على المرب المر

وقد روي أن النبي غَلِيْكِيْتِهِ قال : « لا تنكحوا النسا. إلامن الاكفا. ولا تزوجوهن إلا الاوليا.» رواه الدار قطني الا أن ابن عبد البر قال : هذا ضعيف لا أصل له ولا يحتج بمثله

والرواية الثانية عن أحمد أنها ايست شرطا في النكاح وهذا قول أكثر أهل العلم ، روى نحو هذا عن هر وابن مسهود وعمر بن عبد العزيز وعبيد بن عمير وحاد بن أبي سلمان وابن سيرين وابن عون ومالك والشاني وأصحاب الرأي لقوله تمالي ( ان أكره كم عندالله أنها كم ) وقالت عائشة رضي الله عنها إن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة تبني سالما وأذ كحه ابنة أخيه هند ابنة الوليد بن عتبة وهو مولى لا مرأة من الانصار أخرجه البخاري وأمرالنبي ويتالي فاطعة بنت قيس أن تنكح أسامة بن زيد مولاه فنكحها بأمره متفق عليه وزوج أباه زيد بن حارثة أبنة عمته زبنب بنت جحش الاسدية وقال ابن مسعود لا خنه أن تنزوجي الا مسلما وان كان أحمر روميا أر اسود حبشيا ولان الكفاءة لا تخرج عن كونها حقا المرأة أو الاولياء أو لها فلم يشترط وجودها كالسلامة من العيوب

تعمل بالنية ولا يمكن الشهادة على النية لعدم اطلاعهم عليها فيجبان لاينعقد وبهذا فارق بقيةالعقود والطلاق واما الخبر فقدروى «زوجتكهاوا نكيحتكهاوزوجناكها» من طرق صحيحة والقصة واحدة فالمظاهر ان الراوي روى بالمعنى ظنامنه ان معناهما واحد فلا يكون حجة وان كان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الالفاظ فلا حجة لهم فيه لان النكاح انعقد باحدها والباقي فضلة

( فصل ) ومن قدرعلي لفظ النكاح بالعربية لم يصح عقده بغيرها وهذا احد أقوال الشافعي وعند ابي حنيفة ينعقد لانه أتى بلفظه الخاص فانعقد به كما ينعقد بالعربية

وانا انه عدل عن لفظ الانكاح والتزويج مع القدرة عليه فلم يصح كلفظ الاحلال ولان الشهادة شرط في النكاح وهي واقعة على اللفظ وغير هذا اللفظ ليس بموضوع النكاح وأنما يصرف اليه بالنية ولا شهادة عليها فيخلو النكاح عن الشهادة وماقاله ابو حنيفة أقيس قياساً على سائر العقود وما ذكروه من تعذر الشهادة على غير العربية ملغي بما إذا لم يحسن العربية

(فصل) فأما من لا يحسن العربية فيصح منه عقد النكاح بلسانه لانه عاجز عما سواه فسقط عنه

وقد روي أن أبا هند حجم النبي عَنَيْكِيّةِ في اليافوخ فقال النبي عَنَيْكِيّةِ ه يابني نياضة أنكحوا أبا هند وأنكروانكوراليه الواه أبو داود إلا أن أحمد ضعفه وأنكره انكاراً شديداً والصحيح أنها غير مشترطة وما روي فيها يدل على اعتبارها في الجملة ولا يلزم منه اشتراطها وذلك لان الزوجة وكل واحد من الاولياء له فيها حق ومن لم يرض منهم فله الفسخ ولذلك لما زوج رجل ابنته من ابن أخيه ايرفع بها خيسته جعل لها النبي ويَنيَكِيّتِ الخيار فأجازت ماصنع أبرها ولو فقد الشرط لم يكن لها خيار فأدا قلنا باشتراطها فأعا نعتبر وجودها حال العقد فالنكاح فاسد حكه حكم العقودالفاسدة على ما مضى فأذا قلنا اليست شرطا فرضيت المرأة والاولياء كالهم صبح النكاح وإن لم يرض بعضهم فهل يقم العقد فان قلنا اليست شرطا فرضيت المرأة والاولياء كالهم صبح النكاح وإن لم يرض بعضهم فهل يقم العقد باطلامن أصاه أو صحيحاً ? فيه روايتان عن احمدوقولان الشافعي .

(أحدهما) أنه باطل ، لان الـكفاءة حق لجيمهم والعاقل متصرف فيها بغير رضاهم فلم يصح

و (الثانية ) هو الصحيح بدليل أن المراة التي رفعت إلى النبي عليه أن أباها زوجها من غير كفيها خبرها ولم يبطل النكاح من أصله ولان العقد وقع بالاذن والنتص المرجود فيه لا عنع صحته وإنما يثبت الخيار كالعبب من العنة وغيرها فعلى هذه الرواية لمن لم يرض الفسخ ، وبهذا قال الشافي ومالك وقال أبو حنيفة إذا رضيت المرأة و بعض الاولياء لم يكن لباقي الاولياء فسخ لان هذا الحق لا يتجزأ وقد أسقط بعض الشركاء حقه فسقط جميعه كالقصاص

كالآخر سومحتاج الى ان يأني بمعناهما الخاص بحيث يشتمل على معنى اللفظ العربي

﴿ مسئلة ﴾ (فانقدرعلي تعلمها بالعربية لم يلزمهذلك)

وفيه وجه ذكره ابو الخطاب انه يلزمه لان ماكانت العربية شرطـــاً فيه لزمه ان يتعلمهــا مع القدرة كالتــكبير

ولنا ان النكاح غير واجب فلم يجب تعلم اركانه بالعربية كالبيع بخلاف التـكمير

﴿ مسئلة ﴾ ( والقبول ان يقول قبلت هذا النكاح او ما يقوم مقامه في حق من لا يحسن)

فان كان احد المتعاقدين يحسن العربية دون الاخرأتي الذي يحسن العربية بهاوالاخر بأتي بلسانه فان كان أحدهما لايحسن لسان الآخر احتاج ان يعلم اناللفظة التي أتي بها صاحبه لفظة الانكاح بان يخبره بدلك ثقة يعرف اللسانين جميعاً

(فصل) وأما الاخرس فان فهمت إشارته صح نكاحه بها لانه معنى لا يستفاد الامن جهته فصح باشارته كبيمه وطلاقه ولعانه وفي اشارة القادر على النطق وجهان ذكرهما في المجرد اولها عدم الصحة للاستغناء عنها وان لم تفهم اشارته لم يصح منه كما لا يصح غيره من التصرفات الفولية ولان النكاح عقد

ولنا أن كل واحد من الاوليا. يعتبر رضاه فلم بسقط برضى غيره كالمرأة مع الولى فأما القصاص فلا يثبت لـكل واحد كاملا فاذا سقط بعضه تعذر استيفاؤه وههذا بخلافه ولانه لو زوجها بدون مهر مثاها ملك الباقون عندهم الاعتراض مع أنه خالص حقها فههنا مع أنه حق لهم أولى وسواء كانوا متساوين في الدرجة أو متفاوتين فزوج الاقرب مثل أن يزوج الاب بغير كفء فان اللاخوة الفسخ وقال مالك والشافي ليس لهم الفسخ اذا زوج الاقرب لأنه لاحق للا بعد معه فرضاؤه لا يعتبر

ولناأنه ولي فيحال يلحته العار بفقد الـكفاء فالك الفسخ كالمتساريين

﴿ مسئلة ﴾ قال ( والكف، والدين والمنصب )

بعني بالمنصب الحسب وهوالنسب ، واختلفت الرواية عن أحمد في شروط السكفاءة فعنه هما شرطان الدين والمنصب ، وعنه أنها خمسة هذان والخرية والصناعة واليسار

وذكر القاضي في الحجرد ان فقد هذه الثلاثة لا يبطل النكاح رواية واحدة وأعا الروايتان في الشرطين الاولين قال ويتوجه ان المبطل عدم الكفاءة في النسب لاغير لانه نقص لازم وما عداه غير لازم ولا يتعدى نقصه إلى الولد ، وذكر في الجامع الروايتين في جميع الشروط ، وذكره أبو الخطاب أيضا عوقال ما لك الكفاءة في الدين لاغير ، قال ابن عبد البرهذا جملة مذهب مالك وأصحابه وعن الشافي كقول ما لك وقول آخر أنها الخدسة التي ذكر ناها والسلامة من العبوب الاربعة فتكون ستة و كذلك قول أبي حنيفة والثوري والحسن بن حي إلا في الصنعة والسلامة من العبوب الاربعة ولم يعتبر محمد بن الحسن الدين الا أن يكون عمن يسكر وبخرج ويسخر معالصبيان فلا يكون كفؤاً لان الفالب على الجند الفسق و بعد ذلك نقصا

بين شخصين فلا بد من فهم كل واحد منها ما يصدر عن صاحبه ولو فهم ذلك صاحبه العاقد معه لم يصح حتى يفهم الشهود أيضاً لان الشهادة شرط ولا يصح على ما لا يفهم قال أحمد لا يزوجه وليه يعني اذاكان بالغاً لان الحرس لا يوجب الحجر كالصمم

﴿ مسئلة ﴾ ( فان اقتصر على قوله قبلت بأن يقول الولي زوجتك ابنتي فيقول قبلت صحوا نعقد النكاح) وقال الشافعي في أحد قو ليه لا ينعقد حتى يقول قبات هذا النكاح أو هذا التزوج لانه كناية في النكاح يفتقر الى النية والاضار فلم ينعقد به كلفظ الهبة والبيع

ولنا أن القبول صريح في الجواب فانعقد به كما ينعقد به البيع وسائر العقود وقولهم يفتقر الى النية ممنوع فانه جواب لا ينصرف الاالى الذكور وكذلك ان قال الحاطب للولي أزوجت? قال نعم وللمتزوج أقبلت ؟قال نعم صح . ذكره الحرقي ومحتمل أن لا يصح لان النكاح انما يصح بلفظ الانكاح والتزويج ولا نطق الولي بواحد منها ولا نطق المتزوج بالقبول وقال الشافعي لا ينعقد حتى يقول معه زوجتك

والدايل على اعتبار الدين توله تعالى (أفن كان وثوننا كمن كان فاسقا لايستوون) ولان الفاسق مرذول مردود الشهادة والرواية غير مأون على النفس والمال مسلوب الولاية ناقص عند الله وعند خلقه قليل الحظ في الدنيا والآخرة فلا بجوز أن يكون كفؤاً لعفيفة ولا مساويا لها لـكن يبكون كفؤاً لمثله وأما الفاسق من الجند فهو ناقص عند أهل الدين والمروآت

والدابل على اعتبار النسب في الكفاءة قول عمر لأ منهن فروج ذوات الاحساب إلا من الاكفاء. والدابل على اعتبار النسب في الاحساب ، رواه أبو بكر عبد العزيز باسناده ، ولان العرب يعدون الكفاءة في النسب ويا فون من نكاح الموالي وبرون ذلك نقصا وعار أفاذا أطلقت الكفاءة وجب علماعلى المتعارف ولان في فقد ذلك عاراً ونقصا فوجب أن يعتبر في الكفاءة الدين

( فصل) واختلفت الرواية عن أحمد فروي عنه انغير قريش من العرب لا يكافئهاوغير بني هاشم لا يكافئهم وهذا قول عن بعض أصحاب الشافعي لما روي عن النبي عَلَيْكِيْنَةُ الله قال « ان الله اصطفى كذا ة من ولد اسماعيل واصطفى من كنانة قربشا واصطفى من قريش نبي هاشم واصطفائي من بني هاشم ولان العرب فضلت على الايم برسول الله عَلَيْكِيْنَةُ وقريش أخص به من سائر العرب و بنو هاشم أخص به من قريش وكذلك قال عمان وجبير بن مطعم ان اخواننا من بني هاشم لا ننكر فضامم علينا لحكانك الذي وضعك الله به منهم

وقال أبو حنيفة لا تمكافى، العجم العرب ولاالعرب قريشا ، وقريش كلهم أكفا. لان ابن عباس قال قريش بعضهم أكفا. بعض أكفا. والعجم قال قريش بعضهم أكفا. بعض أكفا. والعجم

بنتي ويقول الزوج قبلت هذا النزويج لان هذبن ركنا العقد فلا ينعقد بدونهما

ولنا أن نعم جواب لقوله زوجتك وقبات والسؤال مضمر في الجواب معاد قيه فيكون معنى نعم من الولي زوجته ابنتي ومعنى نعم من المنزوج قبلت هذا النزوج ولا احمال فيه فيجب أن ينعقد به والذلك لما قال الله تعالى (هل وجدتم ما وعد ربكم حقا ؟ قالوا نعم ) كان أقراراً منهم بوجدان ذلك أنهم وجدرا مارعدهم ربهم حقا ، ولو قبل لرجل لي عليك الف درهم قال نعم كان إقراراً صريحا لا يفتقر الى نية ولا يرجع في ذلك إلى تفسيره وبمثله تقطع اليد في السرقة وهو حد يدرأ بالشبهات فوجب أن ينعقد به انتزويج كما لو لفظ بذلك

(مسئلة) ( قان تقدم القبول الابجاب لم يصح )

سواء كان بلفظ الماضي مثل أن يقول تزوحت البنت فيقول زوجتك أو بلفظ الطلب كقوله زوجني ابنتك فيقول زوجتكم لانه قد وجد الايجاب والقبول فصح كما لو تفدم الايجاب

ولنا أن القبول أنما يكون اللايجاب فمتى وجد قبله لم يكن قبولا الهدم دهناه فلم يصح كما لو تقدم

بعضهم لبعض أكفاء لان النبي عليالية زوج ابنتيه عمَّان وزوج أبا العاصي بن الربيع زينب وهما من بئي عبد شمس ، وزوج على عمر ابنته أم كاثوم وتزوج عبد الله بن عمر و بن عمّان فاطمة بنت الحسين ابن على وتزوج المصعب بن الزبير أختها سكينة وتزوجها أيضا عبدالله بن عمَّان بن حكيم بن حزام وتزوج المقداد بن الاسود ضباعة ابنة الزبير بن عبد المطاب ابنة عم رسول الله عِلَيْنَا وزوج أبو بكرأخته أم فروة الاشعث بن قيس وهما كنديان و تزوج أسامة بن زيد فاطمة بنت قيس وهي من قريش ولان العجم والموالي بعضهم لبعض أكفاء وانتفاضلوا وشرف بعضهم على بعض وكذلك العرب

( فصل ) فأما الحرية فالصحيح أنها من شروط الكفاءة فلا يكون العبد كفؤاً لحرة لأن النبسي يَتُلِاللَّهِ خَيْرٍ بُويرة حَيْنِ عَنْقَتْ تَحْتَ عَبْدَ فَاذَا ثَبْتَ الْخَيَارِ بِالْحَرِيَّةِ الظَّاهِرِيَّةِ لَلْمَارِنَةِ أُولَى لأنْ نقص الرق كبير وضرره بين فانه مشغول عن امرأته بحقوق سيده ولا ينفق نفقة الموسرين ولا ينفق على ولده وهو كالمعدرم بالنسبة إلى نفسه ، ولا يمنم صحة النكاح لان النبي عَلَيْكَيْنَةُ قال ابريرة ﴿ لُو راجعتيه ؟ قالت يارسول الله أتأمرني ? قال هانما أنا شفيع، قالت فلاحاج، لي فيه ، رواه البخاري ، ومراجعتها له ابتدا. النكاح فأنه قد الفسخ نكامها باختيارها ولايشفعاليها النبي وَلَيْكُاللَّهُ في أَن تنكح عبدأ إلا والنكاح صحبح

( فصل / فأما اليسار ففيه روايتان [إحداهما] هو شرط فيالدَّفاءة لقول النبي عَلَيْظِيَّةٌ ﴿ الحسب المال » وقال « أن أحساب الناس بينهم في هذه الدنيا هذا المال» وقال لفاطمة بنت قيس حين أخبرته ان معاوية خطبها ﴿ أَمَا مِعَادِية فصعلوك لا مال له ﴾ ولان على الموسرة ضررا في إعسار زوجها لاخلاله بنفقتها ومؤنة أولادها ولهذا ملكت الفسخ باخلاله بالنفقة فكذلك اذاكان مقارنا ولان ذاك معدود

بلفظ الاستفهام ولانه لو تأخر عن الايجاب بلفظ الطلب لم يصح فاذا تقدم كان أولى لصيغة الاستفهام ولانه لو أتى بالصيغة المشروعة متقدمة فقال قبلت هذا النكاح فقال الولي زوجتك ابنتي لم يصع فلأن لايصح إذا أتى بغيرها أولى فان قالوا يصح كاليم والخام قلنا اليم لايشترط فيه صيغة الايجاب بل يصح بالمعاطاة ولا يتمين فيه لفظ بل يصح بأي لفظ كان أذا أدى المعنى ولا يازم الحام لانه يصح تعليقه على الشروط ويحتمل أن يصح إذا تندم بلفظ الطلب لان في حديث المرأة التي وهبت نفسها النبي وَلِيُسَالِينَةِ فَقَامَتَ طُوبِلا فَقَالَ رَجِلَ يَارْسُولَ اللهُ زُوجِنَيْهَا انْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَاحَاجَةَ فَقَالَ الْمُبَى وَلِيَسَالِيَّةِ « زوجتكها بمامهك من القرآن ٥ وهوحديث محيح رواه البخاري ولم ينقل أنه قال قبلت ولا ما يؤدي معناه والظاهر أنه لووجد منه لفظ لنقل وعلى قياس ذلك اذا تقدم بلفظ الماضى

( فصل ) اذا عقد النكاح هزلا أو تلجئة صح لان النبي ويتيانية قال ( ثلاث هز لهنجد وجد من جد الطلاق والنكاح والرجمة ، رواه النرمذي ، و عن الحسن قال قال رسول الله وَ اللَّهِ عَلَيْكُو ﴿ من نكح لا عبا او طاق لاعبا أو أعتق لاعبا جاز، وقال عمر أربع جائزات اذا تكلم بهن الطلاق والمتاق والنكاح والنذر، وقال على أربع لا لعب فيهن الطلاق والعناق والنكاح والنذر نقصا في عرف الناس يتفاضلون فيه كتفاضاهم في النسب وأبلغ وقال نبيه بن الحجاج السهمي سالتاني الطلاق ان رأتاني قل مالي قد جنتاني بنكر ويكأن من له نشب محبب ومن يفتقر يوش عيش ضر

فكان من شروط الكفاءة كالنسب (والرواية الثانية) ليس بشرط لان الفقر شرف في الدين وقد قال النبي وَلِيَّالِيَّةِ « الهم احيني مسكينا وأمتني مسكينا » وليس هوأمراً لازما فأشبه العافية من المرض ،واليسار المعتبر مايتدر به على الانفاق عليها حسب ما بجب لها وعكنه ادا. ومهرها

( فصل ) فأما الصناعة نفيها روايتان أيضا ( احداهما) انها شرط فمن كان و أهل الصنائع الدنيمة كالحائك والحجام والحارس والكساح والدباغ والقيم والحامي والزبال فليس بكف لبنات فري المروآت أو أصحاب الصنائع الجليلة كالتجارة والبناية لان ذلك نقص في عرف الناس فأشبه نقص النسب وقد جاء في الحديث « العرب بعضهم لبعض أكفاء الاحائكا أو حجاما » قيل لاحمد رحمه الله: وكيف تأخذ به وأنت تضعفه أقل العمل عليه ، يعنى انه ورد وافقا لاهل العرف ، وروي أن ذلك ليس بنقص ويروى نحو ذلك عن أبي حنيفة لان ذلك ليس بنقص في الدين ولا هو لازم فأشبه الضعف والمرض ، قال بعضهم

ألا أما التقوى هي العز والكرم وحبك الدنيا هو الذل والسقم وليس على عبد نقي نقيصة اذاحققالنقوى وانحاك أوحجم وأما السلامة من العبوب فليس من شروط الكفاءة فانه لا خلاف في أنه لا يطل النكاح بعده ما

﴿ مسئلة ﴾ ( وان تراخى القبول عن الايجاب صح ماداماً في المجلس ولم يتشاغلا عنه يغيره ) لان حكم المجاس حكم حالة العقد بدايل صحة القبض فيما يشترط القبض فيه وثبوت الحيار في عقود الماوضات

﴿ مسئلة ﴾ ( فان تقرقا قيله بطل الاعباب )

لانه لا وجد معناه فان الاعراض قد وجد من جهته بالتنرق فلا يكون قولا و كذلك إذا نشاغلا ها قطعه لانه معرض عن المقد بالاشتغال عن قبوله عوعنه لا يبطل فان أبا طالب نقل عن احمد في رجل مشى اليه قوم فقالوا له زوج فلانا قال قد زوجته على الف فرجعوا الى الزوج فأخبروه فقال قد قبلت هل يكون هذا نكاحا ؟ قال نعم . قال الفاضي : "هذا محول على أنه وكل من قبل التزويج في المجلس عوقال ابو بكر مسئلة أبي طالب تتوجه على قولين عواختار أنه لا بد من القبول في المجلس وهو الصحيح إن شا. الله تعالى

( فصل ) فان أوجب النكاح ثم زال عقله بجنون أو إغماء بطل حكم الايجاب ولم ينعقد (المغني واشرح الكبير) (الجزء السابع)

ولكنها تثبت الخيار للمرأة دون الاولياء لان ضرره مختص بها، ولوليها منعها من نكاح المجذوم والكبوص والمجنون وما عدا هذا فليس بمعتبر في الكفاءة

( فصل) من أسلم أو عنق من العبيد فهو كفؤ لمن له أبوان في الاسلام والحرية ،وقال أبو حنيفة ليس بكف، وليس بصحيح فان الصحابة رضي الله عنهم أكثرهم أسلموا وكانوا أنضل الامة فلا يجوز أن يتال انهم غير أكفاء للتابعين

( فصل ) فأما ولد الزنا فيحتمل أن لا يكون كفؤا لذات نسب فان أحمد رحمه الله ذكر له أنه ينكح وينكح اليه فكأنه لم يحب ذلك لان المرأة تعير به هي ووليها ويتعدى ذلك الى ولدها، وأماكونه ليس بكف لعربية فلا إشكال فيه لانه أدنى حالا من المولى

( فصل ) والوالي بعضهم لبعض أكفاء وكذلك العجم ، قال أحمد رحمه الله في رجل من بني هاشم له ولاة يزوجها الخراساني وقول النبي عَيَنْكِينَةُ ١ موالي القوم من أنفسهم ٤ هو في الصدقة فأما النب كاح فلينكح ، وذكر القاضي رواية عن أحمد ان مولى القوم كافئهم له خذا الخبر ولان النبي عَيْنِكِينَةُ زوج زيدا وأسامة عربيتين ولان والي بني هاشم ساوه هم في حرمان الصدقة فيساوو هم في الكفاءة وليس هذا بصحيح فانه يوجب أن يكون الموالي أكفاء العرب فان المولى إذا كان كف سيده كان كفول الناس كفوا لمن يكافئه سيده في المتعال اعتبار المنصب ، وقد قال أحمد هذا الحديث في الصدقة لافي النكاح ، ولهذا لا يساووهم في استحقاق الحمد ولا في الامامة ولا في الشرف ، وأما زيد وأسامة فقد استدل

بالقبول بعده لانه مالم يضامه القبول لم يكن عقداً فيطل بزوال العقل كالعقود الجائزة تبطل بالوت والجنون وهدذا مذهب الشانعي، وأن نام لم يبطل حكم الايجاب لانه لايبطل العقود الجائزة فكذلك هذا

( فصل ) ولا يثبت الخيار في النكاح وسواء في ذلك خيار المجلس وخيار الشرط ولا نعلم أحداً خالف في هذا لان الحاجة غير داعية اليه فأنه لا يقع في الفالب الا بعد روية وفكرة ومسئلة كل واحد من الزوجين عن صاحبه والمعرفة بحاله بخلاف البيع الواقع في الاسواق من غير فكر ولا روية ولان النكاح ليس بمعاوضة محضا و لهذا لا يعتبر فيه العلم بالمعتود عليه برقية ولاصفة و يصحب من غير تسمية العوض ومع فساده ولان ثبوت الخيار فيه ينضي إلى فسخه بعدا بتذال المرأة وفي فسخه بعد العقد ضرر بالمرأة والذلك أوجب الطلاق قبل الدخول نصف الصداق

﴿ فصل ﴾ قالرضي الله عنه (وشروطه خمسة (أحدها) تعبين لزوجين) لان كل عاقد ومقة ودعايه بجب تعبين ما كالمشتري والمبيع فان كانت المرأة حاضر فقال زوجتك هذه صح قان الاشارة تكفي في التعبين فان زاد على ذلك بنتي هذه أو هذه فلابة كان تأكيداً

﴿ مسئلة ﴾ ( قان قال زوجتك بنتي و له بنات لم يصح حتى يشير الربا أو يسميها أو يصفها بما تنميز

بنكاحهاءر ببتين على أن نقد الكفا. ذلا يبطل النكاح واعتذر أحمد عن تزويجها بأنهماعر بيان فانهمامن كلب وانما طرأ عليهمارق، فعلى هذا يكون هذا حكم كل عربي الاصل

( فصل ) فأما أهل البدع فان أحماء قال في الرجل يزوج الجهمي ينرق بينها وكذلك أذا زوج الواقفي اذا كان مخاصم ويدعو وأذا زوج أخته من هؤلاء اللقطة وقد كتب الحديث فهذا شر من جهمي يفرق بينهما ، وقال لايزوج بنته من حروري مرق من الدبن ولا من الرافضي ولا من الفدري فأذا كان لايدعو فلا أس ، وقال من لم يوبع بعلى في الحلاية فلا تناكدوه ولا تكلدوه ، قال القاضي والمقلد منهم بصح تزويجه ومن كان داءية منهم فلا يصح تزويجه

( فصل ) والكفاءة معتبرة في الرجل دون المرأة فان النبي عَلَيْكِيَّةُ لامكافي، له وقد تزوج من أحيا، العرب وتزوج صفية بنت حيى وتسرى بالاماء وقال من كانت عنده جارية فعلمها وأحسن تعليمها وأحسن اليها ثم أعتقها وتزوجها فله أجران » متفق عليه ولان الولد يشرف بشرف أببه لا بأمه فلم يعتبر ذلك في الام .

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا زوج الرجل ابنته البكر فوضع افي كفاية فالنكاح ثابت وان كرهت كبيرة كانت أو صغيرة )

أما البكر الصفيرة فلا خلاف فيها . قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن نكاح الاب ابنته البكر الصفيرة جائز اذا زوجها من كفؤ ويجوز له تزويجها مع كراهيتها وامتناعها وقد دل على

به ، وان لم يكن له الا ابنة واحدة صح)

اذا كانت المعقود عابها غائبة فقال زوجنك ابنتي وليس له سواها جاز فان سهاها كان تأكيداً فان كان له أكثر من بنت واحدة فقال زوجتك ابنتي لم يصح حتى يضم الى ذلك ماتتمبز به مناسم او صفة فيقول زوجتك ابنتي السكبرى او الوسطى او الصغرى فان سهاها مع ذلك كان تأكيداً عوانقال زوجتك ابنتي عائشة او فاطمة صح فانكانت له ابنة واحدة اسمها فاطمة فقال زوجتك فاطمة لم يصح ولان هذا الاسم مشترك بينها وببن سائر الفواطم حتى يقول مع ذلك بنتي، وقال بعض الشافعية يصح اذا نوياها جميعا ، ولا يصح حذا لان الذكاح يعتبر فيه الشهادة على وجه يكن أداؤها أداء يشبت به العقد وهذا متعذر في النية ، ولذلك لو قال زوجتك بنتي وله بنات لم يصح حتى يجبزها بالفظه واو قال زوجتك بنتي وله بنات لم يصح حتى يجبزها بالفظه واو قال زوجتك بنتي وله بنات لم يصح حتى يجبزها بالفظه واو قال زوجتك بنتي وله بنات لم يصح حتى يجبزها بالفظه واو قال زوجتك بنتي وله بنات لم يصح حتى يجبزها بالفظه والو قال زوجتك فاطمة ابنة فلان احتاج أن يرفع في نسبها حتى يانع ماتتمبز به عن النساء

( فصل ) فان كانت له ابنتان كبرى السمها عائشة وصغرى السمها فاطمة فقال زوجتك ابنتي عائشة وقبل الزوج ذلك وهما ينويان الصغرى لم يصح ذكره ابو حفص ، وقال القاضي يصح في التي نوياها وهذا غير صحبح لوجهبن ( أحدهما ) أنهما لم يتلفظا بما يصح العقد بالشهادة عليه فأشبه مالو

جواز تزويج الصغيرة قول الله تعالى ( واللائي يئسن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن عدة ثلاثة أشهر ولا تكون العدة ثلاثة أشهر إلا من الطلاق في نكاح أو فسخ فدل ذلك على أنها تزوج و تطلق ولا اذن لها فيعتبر وقالت عائشة (رض) تزوجني النبي ويتياني وأنا ابنة ست وبني بي وأنا أبنة تسع متفق عليه ومعلوم انها لم تكن في تلك الحال عن يعتبر اذنها وروى الاثرم أن قدامة بن مظعون تزوج ابنة الزبير حين نفست فقيل له فقال ابنة الزبير إن مت ورثتني وإن عشت كانت امرأتي وزوج علي ابنته أم كاثوم وهي صغيرة عمر بن الحطاب رضي الله عنها . وأما البكر البالغة العاقلة فهن أحمد روايتان احداها) له اجبارها على انكاح و تزويجها بغير اذنها عنها . وأما البكر البالغة العاقلة فهن أحمد روايتان احداها) له اجبارها على انكاح و تزويجها بغير اذنها كالصغيرة وهذا مذهب ما لك وابن أبي لبلى والشانهي واسحاق .

( والثانية ) ليس له ذاك واختارها ابو بكر وهو مذهب الاوزاعي والثوري وأبي عبيد وأبي أور وأصحاب الرأي وابن المنذر لما روى أبو هر برة أن النبي عليالية قال « لاتنكح الابم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن » فقالوا بارسول الله فكيف اذنها ? قال « أن تسكت » متفى عليه

وروى أبو داود وابن ماجه عن ابن عباس أن جارية بكراً أنت النبي ولي النبي والرائم أن أباها زوجها وهي كارهة فخيرها النبي ولي التي والرجل والرجل ورجه الرواية الاولى ماروي عن ابن عباس قال: قال رسول الله ولي النبي والزمل ماروي عن ابن عباس قال: قال رسول الله ولي النبي أحق بنف بها من وليها ، والبكر تستأذن واذنها صائها . رواه مسلم وأبو داود فلما قسم النساء قسمين وأنبت الحق

قال زوجنك عائشة فقط او مالو قال زوجتك ابنتي ولم يسحها واذا لم يصح فها اذا لم يسهها ففيها اذا سهاها بغير اسهها أولى أن لا يصح (الثاني) أنه لا يصح الكاح حتى تذكر المرأة عاتنمبر باوله يوجد ذلك فان اسم اختها لا عيزها بل يصرف العقد عنها ، وان كان الولي يريد السكبرى والزوج يقصد الصغرى لم يصح كما اذا خطب امرأة و تزوج غيرها لان القبول انصرف الى غير من وجد الايجاب فيه ويحتمل أن يصح أذا لم يتقدم ذلك ما يصرف القبول الى الصغرى من خطبة و نحوها فان العقد بفظه بتناول لا سكبرى ولم يوجد ما يصرف عنها فصح كما لو نوباها، ولو نوى الولى الصغرى والزوج أيتها هي فعلى الاول لا يصح التزويج الهدم النية السكبرى او نوى الولى الدكبرى ولم يدر الزوج أيتها هي فعلى الاول لا يصح التزويج الهدم النية منهما في التي تناولها افظها وعلى الاحتال الذي ذكرناه يصح في المعينة بالفظ لما ذكرنا

( فصل ) قان كان له ابنة واحدة فقال الرجل زوجتك ابنتي وسهاها بغير اسمها فقال القاضي يصح وهو قول اصحاب الشافعي لان قوله بنتي آكد من التسمية لأنها لا مشاركة فيها والاسم مشترك ولو قال زوجتك هذه وأشار اليها وسهاها بغير اسمها صح على هذا التعليل

﴿ مسئلة ﴾ ( وان قال ان وضعت زوجتي ابنة فقد زوجتكها لم يصح لانه تعليق النـكـاح على

لاحدها دل على نفيه عن الآخر وهي البكر فيكون وليها أحق منها بها ودل الحديث على الاستئاد همنا والاستئذان مستحب في حديثهم ليس بواجب كا روى ابن عرقال: قال رسول الله عليه المستئذان مستحب في حديثهم ليس بواجب كا روى ابن عرقال: قال رسول الله عليه المستخدم و آمروا النساء في بناتهن و رواه ابو داود و وحديث التي خيرها رسول الله عليه وتحمل أنها التي زوجها ابوها من ابن أخيه ليرفع بها خسيسه فتخيير ها فدلك و ولان مالا يشترط في نكاح الصغيرة لا بشترط في نكاح الصغيرة لا بشترط في نكاح الصغيرة كالنطق و وقول الحرقي فوضعها في كفاءة يدل على انه اذا زوجها من غير كف فنكاحها باطل وهو احدى الروايتين عن احمد واحد تولي الشافعي لا نه لا يجوز له تزويجها من غير كف فلم يصح كبيعه عقارها كف فلم يصح كبيعه عقارها كف فلم يصح كبيعه عقارها من غير غيطة ولا حاجة أو بيعه بدون من مثله ولانه نائب عنها شرعا فلم يصح تصرفه لها شرعا بما فلم فيه كالوكيل

(والثانية) يصح لانه عيب في المعقود عليه فلم يمنع الصحة كشراء المعيب الذي لا يعلم عيبه ويحتمل أن لا يصح النكاح إذا علم أن الزوج ليس بكف، ويصح اذا لم يعلم ولانه إذا علم حرم عليه العقد فبطل لتحريمه بخلاف مالم يعلمه كالواشترى لهامعيبا يعلم عيبه ويحتمل أن يصح نكاح الكبيرة لانه يمكن استدراك الضرر باثبات الخيار لها فنفسخ أن كرهت وإن لم تفسخ كان كاجازتها واذنها لحلاف كان الصغيرة على القول بصحته فان كانت كبيرة فالها الخيار ولا خيار لابيها أذا كان عالما لانه أسقط حقه برضاه وإن كانت صغيرة فعليه الفسخ ولا يسقط برضاه لانه بفسخ لحظها وحقها لايسقط برضاه ومحتمل أن لايكون له الفسخ والكن يمنع الدخول عليها حتى تبلغ ومختار فان كان فما

شرط والنكاح لا يتعلق على شرط ولان هذا مجرد وعد لا ينعقد به عقد وكذلك لو قال زوجتك حمل هذه المرأة لم يصح لانها لم يثبت لها حـكم البنات قبل الظهور في غير الارث والوصية ولانه لا يتحقق أن في البطن بنتاً فأشبه ما لو قال زوجتك من في هذه الدار وهمالا يعلمان ما فيها

(فصل) فانخطب امرأة فزوج بغيرها مثل أن يخطب الرجل امرأة بعينها فيجاب إلى ذلك ثم يوجب له النه كان خطبها فيقبل ولا ينعقد النكاح لان القبول انصرف إلى غير من وجد الايجاب فيه الم يصح كالوساومه بثوب وأوجب العقد في غيره بغير علم المشتري فلو علم الحال بعد ذلك فرضي لم يصح قال أحمد رجل خطب جارية فزوجوه أختها ثم علم بعد يفرق بينها وبكون الصداق على وليها لانه غره ويجهز اليه أختها التي خطبها بالصداق الاول فان كانت تلك قد ولدت منه لحق به الولد

قال شيخنا وقوله بجهز اليه أخها يعني والله أعلم بمقد جديد بعد انقضاء عدة هذه ان كان أصابها لان المقد الذي عقده لم يصح في واحدة منها لان الانجاب صدر في إحداهما أيهما كان جاز ، وقال أحمد في رجل تزوج امرأة فأدخات عليه أخها لها المهر بما أصاب منها ولاختها المهرقيل يلزمه مهران

ولى غير الاب فام الفسخ على ما مضى وعلى كاتا الروايتين فلا يحل له تزويجها من غير كف، ولا من معيب لان الله تعالى أقامه مقام اناظراً لها فيا فيه الحظوم تصرفا لها لعجزها عن التصرف في نفسها فلا يجوز له فعل مالا حظ لها فيه كما في مالها ولانه اذا حرم عليه التصرف فيمالها بما لا حظ فيه فني نفسها أولى

## ﴿ مسئلة ﴾ قال (وليس هذا لغير الأب)

يمني ليس لغير الاب اجبار كبيرة ولا تزويج صغيرة جداً كانأو غيره وبهذا قال مانك وأبو عبيد والثوري وابن أبي ليــلى و به قال الشانعي إلا في الجد قانه جمله كالاب لان ولايته ولاية الملاد فملك إجبارها كالاب، وقال الحسر وعمر بن عبدالمزيز وعطا. وطاوس وقنادة وابن شبرمة والاوزامي وأبو حنيفة لغير الاب تزويج الصغيرة ولها الخيار اذا بلغت وقال هؤلاء غبر أبي حنيفة اذا زوج الصغيرين غير الاب فلما الخيار اذا بلغا. قال أبو الخطاب وقد نقل عبد الله عن أبيه كقول أبي حنيفة لان الله تمالي قال ( وان خفتم أن لا تفسطوا في اليتامي فانكحوا ما طاب لـكم من النسا. ) فهومه انه أذا لم يخف فله تزويج اليتبمة، والبتيم من لم يبلغ لفول النبي وَلِيُلِيِّنُهُ ﴿ لا يَم بِعد احتلام ﴾ قال عروة سأات عائشة عن قول الله تعالى (وان خفتم أن لا تقسطوا في اليتامي) فقالت يا ابن أختى هذه اليتيمة تسكون في حجر و ليها ويشركها في مالهـا ويمجبه مالها وجالها فيريد أن يتزوجها بغير ان يتسط في صداتها فيعطيها مثلما يعطيها غييره فنهوا عن نكحهن الا أن يقسطوا فيهن ويباغوا أعلى سنتهن في الصداق متفق عليه ولانه ولي في النكاح فملك التزويج كالاب.

قال نعموبرجع على وليها، هذه مثل التي بها برص أو جذام على بقول ليس عليه غرم، وهذا ينبغيأن يكون في امرأة جاهلة بالحال أو بالتحريم أما إذا علمت أنها ليست زوجة وانها محرمة عليه وأمكنته من نفسها فلا ينبغي أن يجب لها صداق لانها زانية مطاوعة فأما ان جبل الحال فلها المهر ومرجم به على من غره وروي عن علي رضي الله عنه في رجلين تزوجا امرأنين فزنت كل امرأة إلى زوج الآخرى لها الصداق ويعتزل كل واحد منها امرأته حتى تنقضي عدتها وبه قال النخيي والشانعي وأصحاب الرأي ﴿ فَصَلَ ﴾ قال رضي الله عنه ( الثاني رضا الزوجين فان لم يرضيا أو أحدهما لم يصح )

رضا الزوجين أو من يقوم مقامهما شرط فيصحة العقد لان العقد لما فاعتبر تراضيهما به كالبيع فان لم يرضيا أو أحدهما لم يصح العقد لفوات شرطه

﴿ مسئلة ﴾ ( إلا الاب له تزويج أولاده الصفار والمجانين وبناله الابكاربغير إذنهم)

وأما الغلام العاقل فلا نعلم من أهل العلم في أن لا ببه تزويجه كذلك قال ابن المنذر وهذا قول الحسن والزهري وقنادة ومالك والثوري والاوزاعي واسحاق والشاني وأصحاب الرأي ولما روي أنابن عر زوج ابنه وهو صغير فاختصموا إلى زيد فأجازاه جميماً رواه الاثرم وأماالغلام المعتوه فلأبيه تزويجه وقال

ولنا قول النبي وَلَيْكُونُو « تستأمر البتيمة في نفسها وان سكنت فهو اذبهاوان أبت فلاجواز عليها هورواه أبو دارد والنساني ورويءن ابن عمر ان قدامة بن مظعون زوج ابن عمر ابنة أخيه عمان فرفع ذلك الى النبي وَلَيْكُونُو فقال « انها يتيمة ولا تنكح الا باذبها » والبتيمة الصغيرة التي مات أبوها ولان غير الاب قاصر الشفقة فلا يلي نكح الصغيرة كالاجنبي وغير الجدلا يلي مالها فلا يستبد بنكامها كالاجنبي ولان الجد يلي بولاية غيره فأشبه سائر العصبات ، وفارق الاب فانه يدلي بغير واسطة ويسقط الاخوة والجد ويحجب الام عن ثلث المال الى ثلث الباقي في زوج وأبوين أوزوجة وأبوين، والآية محولة على البالغة بدليل قول الله تعالى ( تؤتونهن ما كتب لهن ) والما يدفع الى الكبيرة أو نحماها على بنت تسع

(فصل) واذا باغت الجارية نسم سنبن ففيها روايتان ( إحداهما ) انها كن لم تبلغ نسما نصعليه في رواية الاثرم وهو قول مالك والشانبي وأبي حنيفة وسائر الفتها، قالوا حكم بنت تسم سنين حكم بنت تمان لانها غير بالغا ولان اذنها لا يعتبر في سائرالتصر فات فكذلك في الذكح

( والرواية الثانية ) حكمها حكم البالغة نص عليه في رواية ابن منصور الفهوم الآية ودلالة الخبر بعمومها على أن اليتيمة تنكح باذنها وإن أبت فلا جواز عليها وقد انتنى به الاذن فيمن دونها فيجب حمله على من باغت تسعا

وقد روى الامام احمد باسناده عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت اذا باغت الجارية تسع سنين فهي امرأة . ورواه القاضي باسناده عن ابن عمر عن النبي عليه بعناه في حكم المرأة ولانها باغت سنا يمكن فيه حيضها ويحدث لها حاجة الى النكاح فيماح تزويجها كالبالغة، فعلى هذا اذا زوجت ثم

الشانعيلا يجوز لانه يلزمه بالتزويج حقوق من الهر والنفقة مع عدم حاجته فلم يجز له كغيره من الاولياء ولنا أنه غير بالغ فملك الاب تزويجه كالماقل ولانه إذا جاز تزريج العاقل مم أن له عند احتياجه إلى التزويج رأيا و نظر النفسه فلا زيجوز تزريج من لا يتوقع فيه ذلك أولى، ووصي الاب يقوم مقامه في ذلك كوكيله إذا قلمنا بصحة الوصية في الكاح وفيه اختلاف نذكره إن شاء الله تعالى

( فصل ) وليس لغير الاب أو وصيه تزويج الفلام قبل بلوغه وقال القاضي في المجرد للحاكم تزويجه لانه يلي ماله وقال الشافعي يلك ولي الصي تزويجه لياً لف حفظ فرجه عند بلوغه وليس بسديد فان غير الاب لا يملك تزويج الجارية الصغيرة فالفلام أولى ءوفارق لابووصيهفان لها تزويج الصغيرة وولاية الاجبار وسواء أذن الفلام في تزويجه أو لم يأذن لانه لا اذن له

( فصل ) وللاب تزويج البالغ المعتوه في ظاهر كلام أحمد والخرقي مع ظهرر امارات الشهوة وعدمها، وقال القاضي إنما بجوز تزويجه إذا ظهرت منه أمارات الشهوة باتباع النسا. ونحوه وهومذهب الشانعي لان في تزويجه مع عدم حاجته اضراراً به بالزامه حقوقاً لا مصلحة له في الزامها وقال أبوبكر

بلغت لم يكن لها خيار كالبالغة إذا زوجت. وقد خطب ممر أم كاثوم ابنة أبي بكر بعد موته إلى عائشة فأجابته وهي لدون عشر لانها أنما ولدت بعد موت أبيها، وأنما كانت ولاية عمر عشر أفكره ته الجارية فتزوجها طلحة بن عبيدالله ولم ينكره منكر فدل ذاك على اتفاقهم على صحة تزويجها قبل بلوغها بولاية غير أبيها والله أعلم .

(مسئلة ) قال (ولو استأذن البكر البالغة والدها كان حسنا)

لانعلم خلافا في استحباب استئذانها فان النبي وَلَيْكَاتِيَّةُ قَدْأُمْرِ بُونِهِي عَنْ النَّحَاحِ بِدُونِهُ وَأَقْلَأُحُوالَ ذَلِكَ الاستحباب ولان فيه تطيب قلبها وخروجا من الخلاف. وقالت عائشة سألت رسول الله وَلَيْكَاتِيَّةُ عن الجارية ينكحها أهلها أنستأمر أم لا ? فقال لها رسول الله وَلَيْكَاتِيَّةُ « نعم تستأمر» وقال « استأمروا النسا. في أبضاعهن قان البكر تستحبي فتسكت، فهو اذبها » متفق عليها

وروي عن عطاء قال : كان النبي وَلَيْكُ يُستَأْمُو بِنَانَهُ اذَا أَنكُومِنَ قَالَ كَانَ يَجَلَّسُ عَنْدُخُدُر الْخُطُوبَةُ فيقول ان فلانا يذكر فلانة فان حركت الحدر لم يزوجها وإنسكتت زوجها

( فصل ) ويستحب استئذان المرأة في نُزويج ابنتها لفول النبي عَلَيْكِنَةُ ﴿ آمروا النساء في بنائهن ﴾ ولانها تشاركه في النظر لابنتها وتحصيل المصلحة لها بشفقتها عليها وفي استئذانها تطييب قلبها وارضاء لها فتكون أولى .

ليس اللاب بحال لانه رجل فلم يجز اجباره على النكاح كالعاقل وقال زفر ان طرأ عليه الجنون بعدالبلوغ لم بجز وان كان مستداما جاز

ولنا أنه غير مكاف فجاز لابيه تزويجه كالصغير فانه إذا جاز تزويج الصغير مع عدم حاجته في الحال وتوقع نظره فمند الحاجة أولى

ولذا على النسوية بين الطارى، والمد تدام أنه معنى يثبت الولاية فاستوى طارئه ومستدا مه كارق ولانه جنون يثبت الولاية على ماله فأثبتها عليه في تكاحه كالستدام، فاما اعتبار الحاجة فلا بد منهافافه لا يجوز اوليه تزويجه الا اذا رأى مصلحة فيه غير أن الحاجة لا تنحصر في قضاء الشهوة بل قدتكون حاجته الى الايوا، والحفظ وربما كان دوا، له يترجى به شفاؤه فجاز التزويج له كقضاء الشهرة

( فصل ) ومن يجن في الاحيان لا يجوز تزويجه الا باذنه لان ذلك ممكن ومن أمكن أن يتزوج لنفسه لم تثبت الولاية عليه كالماقلولو زال عقله ببرسام أو مرض مرجو الزوال نهو كالمائل قان ذلك لا يثبت الولاية على ماله فعلى نفسه أولى وان لم يرج زواله فهو داخل فيا ذكرناه

( فصل ) وايس المير الاب ووصيه تزويج المعتومالبالغ وبه قال مالك وقال أبو عبدالله بن حامد المحاكم تزويجه اذا ظهر منه شهوة النساء بأن يتبعهن وهذا مذهب الشافي لان ذلك من مصالحه وايس

وجملة ذلك أن البنت تقسم قسمين : كبيرة وصفيرة ، فأما الكبيرة فلا يجوز اللاب ولا الفسيرة وجها الا باذنها في قول عامة أهل العلم إلا الحسن قال له تزويجها وإن كرهت ، والنخبي قال يزوج بنته اذا كانت في عياله فان كانت بائنة في بيتها مع عيالها استأمرها . قال امهاعيل بن اسحاق لاأعلم أحداً قال في البنت بقول الحسن وهو قول شاذ خالف فيه أهل العلم والسنة فان الخنسنا. ابنة حذام الانصارية روت أن أباها زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت رسول الله علي المنته في فرد نكاحه . رواه البخاري والائمة كابهم ، قال ابن عبد البره أله الحديث مجمع على صحته والقول به لانعلم خالفا له الا الحسن ، وكانت الحنسنا، من أهل قباء وكانت تحت أنيس بن قنادة فقتل عنها يرم أحد فزوجها أبوهار جلامن وكانت الحنسنا، من أهل قباء وكانت تحت أنيس بن قنادة فقتل عنها يرم أحد فزوجها أبوهار جلامن بي عرو بن عوف فكرهته وشكت ذلك إلى رسول الله عنيا الله عن تستأمر » متفق عليه . وقال «الأيم وروى أبو هريرة أن رسول الله ويتياتي قال « لا تنكح الأيم حنى تستأمر » متفق عليه . وقال «الأيم وروى أبو داود ولانها رشيدة عالمة بالقصود من الذكاح مختبرة فلم يجز اجبارها عليه كالرجل رواهما النسائي وابو داود ولانها رشيدة عالمة بالقصود من الذكاح مختبرة فلم يجز اجبارها عليه كالرجل (القسم الثاني الثب الصفيرة وفيها وجهان (أحدها) لا يجوز تزوجها وهو ظاهر قول الخرق واختاره المناه المناه المناه الها من المناه ال

(القسم الثاني الثبب الصغيرة وفيها وجهان (أحدهما) لا يجوز نزويجها وهوظاهر قول الحرقي واختاره ابن حامد وابن بطة والقاضي و ندهب الشافعي لعدوم الاخبار ولان الاجبار مختلف بالبكارة والثيوبة لا بالصغر والكبر وهذه ثيب ولان في تأخيرها فائدة وهو أن تبلغ نتختار لنفسها و بعتبر اذنها فوجب الناخر بخلاف اليكي

( الوجه الثاني ) أن لابيها ترويجها ولا يستأمرها اختاره ابو بكر وعبدالمزيز وهو تولمالك وأبي

له حال ينتظر فيها اذنه وسند كر ذلك في تزويم المجنون وينبغي أن يجوز تزويجه اذا قال أهل الطب إن في ذلك ذهاب علته لانه من أعظم مصالحه

( فصل ) واذا زوج الصغير والمجنون قانه يقبل لها الكاح ولا يأذن لهما في قبوله لانهما ليسامن أهل التصرفات فان كان الفلام ابن عشر وهو مميز فقياس المذهب جراز تفويض القبول اليه حتى يتولاه بنفسه كا يفرض أمر المبيع اليه وان تزوج له الولي جاز كا يجوز أن يبتاع له وهذا على الرواية التي تقول بصحة ببعه ووقوع طلاقه فان قلنا لا يصح ذلك منه فهذا أولى

(فصل) وذكر القاضي أنه لا يجرز أن يتزوج لهما بأكثر من «بسر المثل لانه معاوضة في حقالغبو فلم تجز الزبادة فيها على عوض المثل كبيع ماله وهذا مذهب الشافعي واذا قلمنا إن للاب تزوج أمته بدون صداق مثابا فهذا مثله فانه قد يرى المصلحة في ذلك فجاز له بذل المال فيه كا يجوز في مداواته بل الجواز هاهنا أولى فان الغالب أن المرأة لا ترضى بزويج المجنون الا أن ترغب بزيادة على «بو مثلها فيتعدد الوصول بدون خلك بخلاف المرأة وذكر القاضي في المجردان قياس المذهب أنه لا يتزوج مثلها فيتعدد الوصول بدون خلك بخلاف المرأة وذكر القاضي في المجردان قياس المذهب أنه لا يتزوج مثلها فيتعدد والشرح الكبير) (الجزء السابع)

حنيفة لانها صغيرة فجاز اجبارها كالبكر، والغلام بحقق ذلك أنها لانزيد بالثيوبة على ماحصل الغلام بالذكورية ثم الغلام بجبر إذا كان صغيرا فكذا هذه والاخبار محولة على الكبيرة فانه جعلها أحق بنفسها من وليها والصغيرة لاحق لها.

ويتخرج وجه ثالث وهو أن ابنة تسع سنين نروجها وليها باذنها ومن دون ذلك على ماذكر نامن الحلاف لما ذكرنا في البكر والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذن الثيب الكلام واذن البكر العمات)

أما الثيب فلا نام بين أهل العلم خلافا فيأن اذنها الكلام للخبر ولان اللسان هو المعبر عما في القلب وهو المعتبر في كل موضع يعتبر فيه الاذن غير أشياء يسيرة أقيم فيها الصحت مقامه لعارض فأما الك فاذنا صانبا في قبل عامة أهل العلم منهم شريح والشعبي واسحاق والنجعي والثوري

فأما البكر فاذنها صانها في قول عامة أهل العلم منهم شربخ والشعبي واسحاق والنخعي والثوري والاوزاعي وابن شبرمة وأبو حنيفة ولا فرق بين كون الولي أبا أوغيره وقال أصحاب الشافعي في صحتها في حق غير الاب وجهان أحدهما ) لا يكون اذنا لان الصمات عدم الاذن فلا يكون اذنا ولانه محتمل الرضى والحباء وغيرهما فلا يكون اذنا كا في حق الثيب والما اكتني به في حق الاب لان رضا هاغير معتبر وهذا شذوذ عن أهل العلم وترك السنة الصحيحة الصريحة يصان الشافعي عن اضافته اليه مع كونه من اتبع الناس لدنة رسول الله مين ولا يعرج منصف على هذا القول وقد

بأكثر من اصاة واحدة لهدم حاجته إلى زيادة عابها فيكون بذلا لماله فيما لا حاجة به اليه وذكر في الجامع أنه له تزويج ابنه الصغير بأربم لانه قد يرى المصاحة فيه وايس له تزويجه معيبة عبما يرد به النكاح فان فيه ضرراً به وتفويت ماله فيما لا مصلحة له فيه فان فعل خرج في صحة الكاح وجهان نان قلمنا بصح فهل للولي الفسخ في الحال? على وجهبن يذكر توجبهما في تزويج الصغيرة بمعيب فان لم يفسخ حتى بلغ الصبي أو عقل المجنون فالهما الفسخ وليس له تزويجه بالة لان اباحتها مشروطة بحوف العنت وهو معدوم في حق الصبي غير معلوم في حق المجنون

( فصل ) فأما الافات فللاب تزوّج ابنته البكر الصغيرة التي لم تبلغ تسع سنين بغير خلف الذا وضعها في كفاة قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن كاح الاب ابنته الصغيرة جائز اذا زوجها من كف، يجوز له ذلك مع كراهتها وامتناعها وقد دل على جواز تزويج الصغيرة قول الله تعالى ( واللائي ييئسن من المحيض من نسائه كم ان ارتبهم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن) فجعل اللائي لم يحضن عدة ثلاثة أشهر ولا تكون العدة ثلاثة أشهر الا من طلاق في كاح أو فسخ فدل ذلك على تزويج وتطاق ولا اذن لها يعتبر وقالت عائشة تزوجني النبي علياتية وأنا ابنة مست وبنايي وأنا ابنة تسع متفق عليه ومعادم أنها لم تكن في تقال الحن بعنبر اذنها وروي الاثرم من قدامة ابن مظعون تزوج ابنة الزبير حين نفست نقيل له ابنة الزبير فقال ان مت ورثنفي وان

تقدمت روايتنا عن رسول الله عَيْمَالِيَّةِ أنه قال: « لا تنكح الابم حتى تسنأم ، ولا تنسكح البكر حتى تسنأذن » فقالوا يارسول الله فسكيف اذنها ? قال أن تسكت .

وفي رواية عن عائشة أنها قالت يارسول الله ان البكر تستحيى قال ﴿ رضاها صمانها ﴾ متفق عليه. وفي رواية ﴿ واليتيمة تستأمر فصمتها اقرارها ﴾ رواه النسائي. وفي رواية ﴿ تستأمر اليتيمة في نفسها فان سكتت فهو اذنها ﴾ وهذا صريح في غير ذات الاب

وروى الاثرم عن عدى الكندي عن رسول الله على الثينية أنه قال « الثيب تعرب عن نفسها والبكر رضاها صماتها » والاخبار في هذا كشرة ، ولان الحيا، عقلة على لسانها يمنعها النطق بالاذن ولانستحي من إبائها وامتناعها فاذا سكت غلب على الظن أنه لرضاها فاكتني به وما ذكروه يفضي الى أن لا يكون صابها اذنا في حق الاب أبضا لانهم جعلوا وجوده كعدمه فيكون اذا رداً على النبي على الكلية واطراحا للاخبار الصريحة الجلية وخرقا لاجاع الامة المرضية

( فصل ) فان نطقت بالاذن فهو أباغ وأتم في الاذن من صمتها وإن بكت أو ضحكت فهو بمنزلة سكوتها ، وقال ابو بوسف ومحمد أن بكت فليس باذن لانه يدل على الكراهيمة وليس بصمت فيدخل في عموم الحديث

ولنا ماروى ابو بكر باسناده عن ابي هريرة قال: قال رسول الله عِلَيْكَيْدُ « تستأمر البتيمة فان بكت أو سكنت فهو رضاها وإن أبت فلا جواز عليها » ولانها ناطقة بالامتناع مع سماعها اللاستئذان فكان اذنا منها كالصات والضحك ، والبكا. يدل على فرط الحيا لاعلى الكراهة ولوكر هت لامتنعت

عشت كانت امرأتي وزوج علي ابنته أم كاثوم وهي صغيرة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما

( فصل ) وفي البكر البالغة العاقلة روايتان ( إحداهما ) له إجبارها على النكاح وهو مذهب الاوزاعي مالك وابن أبي ليلي والشانعي وإسحاق (واشانية) ليس له ذلك اختارها ابو بكروهو مذهب الاوزاعي واشوري وأبي عبيد وأبي ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر لما روى ابو هر برة قال : قال رسول الله على عبيلي لا نذكح الابم حتى تستأمر ولا تذكح البكر حتى تستأذن » فقالوا يارسول الله قديف إذنها عقال «أن تسكت» منفق علية وروى ابو دارد وابن ماجة عن ابن عباس أن جارية بكراً أتت النبي عبيلي فند كرت أن أباها زوجها وهي كارهة فحرها النبي عبيلي ولا نها جائزة القصرف في مالها فلم يجز إجبارها كاثيب والرجل ووج الاولى ماروي ابن عباس أن النبي عبيلي قال « الابم أحق بفد بها من وابها ، والبكر تستأمر واذنها صابها » رواه ابو داود فلما قسم النسا، قسمين وأثبت الحق بهنا والاستئذان في حديثهم مستحب غير واجب كا روى ابن عمر قال : قال رسول الله عبيلية همنا والاستئذان في حديثهم مستحب غير واجب كا روى ابن عمر قال : قال رسول الله عبيلية مرسل و يحتمدل ه أمروا النسا، في بناتهن » رواه ابو داود وحديث التي خيرها رسول الله عبيلية مرسل و يحتمدل هامروا النسا، في بناتهن » رواه ابو داود وحديث التي خيرها رسول الله عبيلية مرسل و يحتمدل هامروا النسا، في بناتهن » رواه ابو داود وحديث التي خيرها رسول الله عبيلية مرسل و يحتمدل هامروا النسا، في بناتهن » رواه ابو داود وحديث التي خيرها رسول الله عبيلية مرسل و يحتمدل

فأنها لانستجي من الامتناع ، والحديث يدل بصر بحه على أن الصمت إذن وبمعنا، على ما في معناه من الضحك والبكا، وكذلك أقمنا الضحك مقامه

(فصل) والثيب المعتبر نطفها هي الموطوءة في القبل سواء كان الوطء حلالا أو حراما، وهذا مذهب الشافي ، وقال مالك وأبو حنيفة في المصابة بالفجور حكمها حكم البكر في إذ مها و ترويجها لان علة الاكتفاء بصات البكر الحياء والحياء من الشي لا برول إلا بمباشر ته وهذه المباشر بالاذن في الذكاح في قيل عليه الله بعض و لنا قوله من الشي المباشر تعرب عن نفسها و لان قوله من الله الأيم حتى تستأمر ولا تذكح المبكر حتى تستأدن و إذ مها أن تسكت و يدل على أنه لا بد من نطق الثيب لا به قسم النساء قسمين فجعل السكوت إذنا لا حدهما فوجب ان يكون الآخر بحاله وهذه ثيب قان الثيب هي الموطوءة في القبل وهذه كذلك . ولانه لو أوصى اثنيب النساء دخلت في الوصية ولو أوصى اللا بكار لم ندخل ، ولو اشترطها في المزوج أو الشراء بكراً فوجدها مصابة بالزنا ملك الفسخ ولانها موطوءة في القبل فأشبت الموطوءة بشبه وانما يعتبر بمظنته وهي الموطوءة م هذا التعليل يفضي الى إبطال منطوق الحديث فيكون باطلا في نفسه . ولافرق ببن المكرهة البكارة ثم هذا التعليل يفضي الى إبطال منطوق الحديث فيكون باطلا في نفسه . ولافرق ببن المكرهة والمطاوعة وعلى هذا اليس لنا إجبارها اذا كانت بالفة وفي تزويجها ان كانت صغيرة وجهان وقولهم انها لا بالشر الاذن قلنا يبطل بالموطوءة بشبهة أو في ملك يمين والمزوجة وهي صغيرة

( فصل ) وان ذهبت عذرتها بغير جماع كالوثبة أو شدة حيضة أو بأصبم أو عود ونحوه فحكمها حكم الأ بكار، ذكره ابن حامد لانها لم تختبر المقصودولا وجد وطؤها في القبل فأشبهت من لم تزل عذرتها ولو وطئت في الدبر لم تصر ثيبا ولا حكمها حكمهن لانها غير موطوءة في القبل

أنها التي زوجها ابوها من ابن أخيه ليرفع بها خسيسه فتخييرها لذلك ولانه مما لا يشترط في تحاح السكبيرة كالنطق ، وعن أحمد لا يجوز تزويج ابنة تسع سنين بغير إذنها اختافت الرواية عن أحمد في الجارية اذا باغت تسع سنين فالمشهور عنه أنها كن لم يبلغ تسعا نص عليه في رواية الاثرم وهو قول مالك والشانبي وأبي حنيف وسائر الفقها، قالوا حكم بنت تسع حكم بنت ثمان لانها غير بالغة ولان إذنها لا يعتبر في سائر التصرفات فكذلك في النكاح ( والرواية اثنانية ) حكها حكم البالغة نص عليه في رواية ابن منصور المهوم الآية ولدلالة الخبرين بعموه ها على أن اليتيمة تنكح باذنها ، وأن أبت فلا جواز عليها ، وقد انتفى الاذن فيها دونها فيجب حمله على من بلغت تسعافه لي هذه الرواية بجوز الامام أحمد باسناده عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: اذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة ورواه القاضي باسناده عن ابن عمر عن النبي والتي النها قالت: اذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة ورواه القاضي باسناده عن ابن عمر عن النبي والتي النكاح فيباح تزويجها كالبالغة اذا زوجت وقد خطب عمر أم كاثوم فيه حيضها وتحدث لها حاجة الى النكاح فيباح تزويجها كالبالغة اذا زوجت وقد خطب عمر أم كاثوم فيه حيضها وتحدث لها حاجة الى النكاح فيباح تزويجها كالبالغة اذا زوجت وقد خطب عمر أم كاثوم

( فصل) إذا اختلف الزوح والمرأة في اذنها في تزويجها قبل الدخول فالفول قولها في قول أكثر الفقها. ٤ وقال زفر في الثيب كفول أهل العلم وفي البكر القول قول الزوج لان الاصل السكرت والكلام حادث فالزوج يدعي الاصل فالقول قولة

ولنا انها منكرة الاذن والقول قول المنكر ولانه يدعي انها استؤذنت وسمعت فصمتت والأصل عدم ذلك وهذا جواب عن قوله وإن اختلفا بعد الدخول فقال القاضي الفول قول الزوج ولان التم حكين من الوطء دليل على الاذن وصحة النكاح وكان الظاهر معه عوهل تستحلف المرأة إذا قلنا القول قولها مقال القاضي قياس المذهب أنه لا عين عليها كما لو ادعى أنه زوجها فأنكرته وبه قال أبوحنيفة عرقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد تستحلف فان نكات فقال أبر يوسف ومحمد يثبت النكاح وقال الشافعي يستحلف الزوج ويثبت النكاح ولنا أنه اختلاف في زوجية فلا يثبت بالنكول ولا يحلف المدعي معه كما لو ادعى الزوج أصل الترويج فأنكرته فان كانت المرأة ادعت انها أذنت فأنكر ورثة الزوج فالقول قولها لانه اختلاف في أم يختص بها صادر من جهتها فالفول قولها فيه كما لواختافوا في نيتها فيا تعتبر فيه نيتها عولانها تدعي صحة العقد وهم يدعون فساده فالظاهر معها

( فصل في المجنونة) ان كانت بمن تجبر لو كانت عاقلة جاز تزويجها لمن بملك إجبارها لانه إذا ملك إجبارها لانه إذا ملك إجبارها مع عقلها وامتناعها فمع عدمه أولى . وان كانت بمن لايجبر انقسمت ثلائة أقسام [أحدها] أن يكون وليها الاب أو وصيه كالثب الكبيرة فهذه يجوز لوابها تزويجها ذكره القاضي وهو ظاهر كلام الحرق لانه جعل اللاب تزويج المعتوه فالمرأة أولى . وهذا قول الشافعي وأبي حنيفة ومنع منه أبو بكر لانها ولاية اجبار وابس على الثب ولاية إجبار والاول أصح فان ولاية الاجبار أنما انتفت عن العاقلة لوأيها لحصول المباشرة منها والخبرة وهذه يخلاف ذلك ، وكذلك الحكم في الثيب الصغيرة إذا قلنا بعدم الاجبار في حتراً إذا كانت عاقلة

بنت أبي بكر بعد موته إلى عائشة فأجابته وهي لدون عشر ولأنها الماولات بعدموت أببها والمما كانت ولاية عمر عشرا فكره مناكرة الجارية فزوجها طلحة بن عبيد الله ولم ينكره منكر فدل ذلك على اتفاقهم على صحة تزويجها قبل بلوغها بولاية غير أببها

﴿ مُسَلَّةً ﴾ ( وهل له تزويج الثيب الصغيرة? على وجبين )

أما الثيب السكبيرة فلا يجوز للاب ولا لغيره ترويجها إلا باذنها في قول عامة أهل العلم إلا الحسن فأنه قال له ترويجها وان كرهت ، والنخبي قال يزوج بنته اذا كانت في عياله فان كانت باثنة في بيتها مع عيالها استأمرها قال اسهاعيل بن إسحاق لا أعلم أحداً قال في الثيب بقول الحسن وهو قول شاذ خالف فيه أهل العلم والسنة الثابتة فان الحاسا، ابنة حذام الانصارية روت ان أباها زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأتت رسول الله ويتياتي فردنكاه ورواه البخاري وغيره ، قال ابن عبدالبر هذا الحديث

[القسم الناني] أن يكون ولبها الحاكم ففيها وجهان (أحدها) ليس له تزويجها بحال لان هذه ولا ية إجبار فلا تثبت لغير الاب كحال عقاها (والثاني) له تزويجها اذا ظهر منها شهوة الرجال كبيرة كانت أو صغيرة وهو اختيار ابن حامد وأبي الخطاب وقول أبي حنيفة لان بها حاجة اليه لدفع ضرر الشهوة عنها وصيانتها عن الفجور وتحصيل الهر والنفقة والعفاف وصيانة العرض ولا سبيل الى إذهها فأبيح تزويجها كانتيب مع أبيها وكذلك ينبغي أن يملك تزويجها . إن قال أهل الطب ان علتها تزول بتزوجها لان ذلك من اعظم مصالحها، وقال الشافعي لا يملك تزويج صغيرة بحال و بملك تزويج الكبيرة اذا قال أهل الطب ان علتها تزول بتزوجها

ولنا أن المعنى المبيح للتزويج وجد في حق الصغيرة فأبيح تزويجها كالكبيرة إذا ظهرت منها شهوة الرجال فني تزويجها مصلحة اودفع حاجتها فأشبه مالو قال أهل الطب أنه يزيل علتها، وتعرف شهوتها من كالامها وقرائن أحوالها كتتبعها الرجال ومياها البهم وأشباه ذاك [ القسم الثالث] من وأيها غير الحاكم فيكون حكمها حكم القسم الثاني على مابيناه

وقال أبوالخطاب لهم تزويجها في الحال التي علك الحاكم تزويج موايته فبها وهذا قول أبي حنفية لان ولايتهم مقدمة على ولاية الحاكم فقدموا عليه في التزويج كما لو كانت عاقلة، ووجه قول القاضي ان الحاكم هو الناظر لها في مالها دونهم فيكون والياً دونهم كنزويج أنتها، ولان هذا دفع حاجة ظاهرة فكانت الى الحاكم كدفع حاجة الجوع والعربي، فان كان لهاومي في مالها لم يتملك تزويجها لانه لاولايفله في نكاحها والحكم في تزويجها حكم من ولها غير الاب والحاكم على ماذكر نا

مجم على صحة والنول به ولا نها مخالفا له إلا الحسن وكانت الخنساء من أهل قباء تحت أنيس بن قتادة نقتل عنها يوم أحد فزوجها أبوها رجلا من بني عرو بن عوف فكر هنه فشكت ذلك الى رسول الله ويتالين في قال الله ويتالين في الله ويتالين والم الله ويتالين والم الله ويالين والم الله الله والم الله المنافى والموداود ولانها رشيدة عالمة بالمقصود من النكاح مختبرة فلم بجز إجبارها عليه كالرجل

(فصل) فأما الثيب الصغيرة ففيها وجهان (أحدهم) لا يجوز تزويجها وهو ظاهر تول الخرق واختيار ابن حامد وابن بطة والقاضي ومذهب الشافي العموم الاخبار ولان الاجبار بختلف بالبكارة والثيوبة لا بالصغر والسكبر كما اختلف في صفة الاذن ولان في تأخيرها قائدة وهي أن تبلغ فتختار لنفسها ويعتبر اذبها بخلاف البكر (الوجه الثاني) ان لابيها نزويجها ولا يستأمرها اختاره ابو بكر عبدالعزيز وهو قول مالك وأبي حنيفة لانها صغيرة فجاز إجبارها كالبكر والفلام محقق ذلك أنها لانزيد بالثيوبة على ماحصل الفيلام بالذكورية . ثم الغلام يجبر إذا كان صغيراً فكذلك هدذه ،

« مسئلة » قال ( وإذا زوج ابنته بدون صداق مثلها ثبت النكاح بالمسمى وإن فعل ذلك غير الاب ثبت النكاح وكان لها مهر مثلها)

وجملة ذلك أن للأب تزويج ابنته بدون صداق مثلها ، بكراً كانت أو ثبيا ، صغيرة كانت أو كبيرة ، وجملة ذلك فان فعـل فلها مهر مثلها لأنه أو كبيرة ، وجهذا قال أبو الخطاب ومالك ، وقال الشانعي ليس له ذلك فان فعـل فلها مهر مثلها لأنه عقد معاوضة فلم يجز أن ينقص فيه عن قيمة المعوض كالبيع ولأنه تفريط في مالها وليس له ذلك

ولذا أن عمر رضي الله عنه خطب الناس فقال ألا لا تفالوا في صداق النساء فما أصدق رسول الله ولينا أن عمر رضي الله عنه خطب الناس فقال ألا لا تفالوا في صداق النساء فما أصدا من الصحابة ولينين أحدا من نسائه ولا أحدا من بناته أكثر من اثنتي عشر أوقية وكان ذلك بمحضر من الصحابة ولم ينكروه فكان النماقا منهم على أن له أن يزوج بذلك وإن كان دون صداق المثل و ووج سعيد ابن المسيب ابنته بدرهمين وهو من سادات قريش شرفا وعلماً وديناً ، ومن المعلوم أنه لم يكن مهر مثلها ولانه ليس المقصود من النكاح العرض وإنما المقصود السكن والازدواج ووضع المرأة عند من يكفيها في منصب وبصونها وبحسن عشرتها والظاهر من الاب مع تمام شفقته و بلوغ نظره أنه لا ينقصها من صداقها إلا لنحصيل المعاني المقصودة بالنكاح فلا ينبغي أن يمنع من تحصيل المقصود بتفويت غيره ويفارق سائر عقرد المعارضات فان المقصود فيها العوض فلم يجز تفريته فأما غير الاب بقفويت غيره ويفارق سائر عقرد المعارضات فان المقصود فيها العوض فلم يجز تفريته فأما غير الاب فلميس له أن ينقصها من مهر مثلها فان زوج بدون ذلك صح النكاح لأن فساد التسيمية وعدمها لا يؤثر فلي النكاح ويكون لها مهر مثلها لانه قيمة بضعها وايس الولي نقصها منه فرجعت إلى مهرمثلها والله أعلى النكاح ويكون لها مهر مثلها لانه قيمة بضعها وايس الولي نقصها منه فرجعت إلى مهرمثلها والله أعلى النكاح ويكون لها مهر مثلها لانه قيمة بضعها وايس الولي نقصها منه فرجعت إلى مهرمثلها والله أعلى المنه فرجعت المهرمثلها والله أن والمناه والله المناه والمناه والمنه ويكون لها مهر مثلها لانه قيمة بضعها وايس الولي نقصها منه فرجعت إلى مهرمثلها والمنه فرجعت المناه والمناه والمناه

والاخبار محمولة على السكبيرة فانه جملهاأحق من وليها ، والصغيرة لاحق لها ويتخر جوجه ثالث وهو أنابنة تسم يزوجها وليها باذبها، ومن درن ذلك على ماذ كرنا من الحلاف لما ذكرناه في البكر والله أعلم في مسئلة ﴾ ( وللسيد تزيج امائه الثيبات والا بكار وعبيده الصغار بغير إذنهم )

لا نعلم خلافاً في السيد إذا زوج أمته بغير اذنها أنه يصح ثيبا كانت أو بكراً صغيرة أو كبيرة وذلك لان منافعها مملوكة له والنكاح عقد على منفعة فأشبه عقد الاجارة ولذلك ملك الاسماع بها ولهذا فارقت العبد ولانه ينتفع بذلك لما يحصل له من مهرها وولدها وتسقط عنه نفقتها وكسوتها بخلاف العبد والمدبرة والمعلق عتقها بصفة وأم الولد كالامة في اجبارها على النكاح وقال مالك في آخر أمره ليس له تزويج أم ولده بغير إذنها وكرهه ربيعة وللشافعي قولان وقد ذكرنا ذلك فيما مضى

ولنا أنها مملوكته علك الاستماع بها واجارتها فملك تزويجها كالفن اذا ملك أخنه من الرضاع أو مجوسية فله تزويجها وانكانتا محرمتين عليه لان منافعها ملكه والها حرمتا عليه لمارض فاما التي بعضها حر فلا يملك اجبارها لانه لا يملك اجبار المكاتبة لانها بمنزلة الخارجة عن ملك ولذلك لا يملك اجبارها ولا تلزمه نفقتها ولا يصل اليه مهرها

( فصل ) وتمام المهر على الزوج لان التسمية ههذا فاصدة لـكونها غير مأذون فيها شرعا فوجب على الزوج مهر المثل كما لو زوجها بمحرم وعلى الولي ضمانه لانه المفرط فكان عليه الضمان كالو باعمالها بدون بمن مثله .

قال أحمد أخاف أن يكون ضامناً وليس الاب مثل الولي ولا تملك المرأة الفدخ لانه قد حصل لها وجوب مهر مثلها والله أعلم.

« مسئلة » قال ( ومن زوج غلاماً غير بالغ أو معتوهاً لم يجز الا أن يزوجه والده أو وحي ناظر له في التزويج )

الكلام في هذه المسئلة في فصول أربعة:

(أحدها) أنه ايس الهير الاب أو وصيه تزوج الفلام قبل بلوغه ، وقال الفاضي في المجرد المحاكم تزويجه لانه يلي ماله ، وقال الشافي يملك ولي الصبي تزويجه ليألف حفظ فرج عند بلوغه وايس بسديد قان غير الاب لايملك تزويج الجازية الصغيرة فالفلام أولى وفارق الاب ووصيه فان لهما تزويج الصغيرة وولاية الاجبار وسواء أذن الفلام في تزويجه أو لم يأذن قانه لاإذن له

(الفصل الثاني) في المعتوه وهو الزائل العقل بجنون مطبق ليس لغير الاب ووصيه تزويجـه، وهذا قول مالك وقال أبو عبد الله بن حامد للحا كم تزويجه إذا ظهر منه شـهوة النساء بأن يتبعهن

أحمد وذكره أبو بكر وقال وللسيد وطؤها وقال الشافعي ليس له شيء من ذلك لما فيه من الاضرار بالفرماء وأصل الحلاف ينبني على دين المأذون له في التجارة فمندنا يلزم العبيد فلا يلحق الفرماء ضررويتصرف السيد في الامة فان الدين ما تعلق بها وعنده أن الدين تعلق بالعبد وبما في يده فيلحقهم الضرر والكلام على هذا مذكور في موضعه

(فصل) وليس للسيد اكراه أمته على النزويج بمعيب عيباً يرد به في انتكاح لانه يؤثر في الاستمناع وذلك حق لها ولذلك ملكت الفسخ بالجب والعنة والامتناع من الفيئة دون السيد وفارق بيعها لمعيب لانه لا يراد للاستمتاع ولهذا ملك شراء الامة المحرمة عليه ولم تملك الفسخ لعيبه ولعنته ولا إيلائه فان زوجها من معيب فهل يصح على وجهين فان قلنا يصح فلها الفسخ فان كانت صغيرة فهل لها الفسخ في الحال أو ينتظر بلوعها على وجهين ومذهب الشافعي هكذا في هذا الفصل كله

(فصل) وللسيد تُزوج عبده الصغير بغير اذنه في قول أكثر أهل العلم الا أن بعض الشافعية قال فيه قولان وقال أبو الخطاب يحتمل أن لا يملك تزويجه

ولنا أنه إذا ملك تزوَّج ابنه الصغير فعبده مع ملك اياه وتمام ولايته عليه أولى وكذلك الحكم في عبده الصغير المجنون

وبريدهن وهذا مذهب الشافعي لان ذلك من مصالحه وليس له حال ينتظر فيها اذنه وقدذكرنا توجيه الوجهين في تزويج المجنونة وينبني على هذا القول أن يجوز تزويجه إذا قال أهل الطب ان في تزويجه

ذهاب علمه لانهمن أعظم مصالحه والله أعلم

(الفصل الثالث) أن اللاب أو وصيه تزويج، ما سواء كان الغلام عاقلا أو مجنونا وسرواء كان الجنون مستداما أو طارئًا فأما الغلام السليم من الجنون فلا نعلم ببن أهل العلم خلافا في أن لابيه تزويجه كذلك قال ابن المنذر ويمن هذا مذهبه الحسن والزهري وقنادة ومالك والثوري والاوزاعي واسحاق والشانبي رأسحاب الرأي لما روي أن ابن عمر زوج ابنه وهوصغير فاخصتما إلى زيد فأجازاه جميما رواه الاثرم باسناده فأما الفلام المعتوه فلابيه تزوبج وقال الشافعي لايجرز لانه يلزمه التزويج حقوقا من المهر والنفقة مع عدم حاجته فلم بجز له ذلك كغيره من الاولياء

وانا أنه غير بالغ فملك أبوه تزويجه كالعاقل ولانه اذا ملك تزويج العاقل مم أن له مم احتياجه الىالتزويج رأيا ونظر النفسه فلأن بجوز تزوج من لا يتوقع فيه ذلك أولى، وفارق غير الاب فانه لا يلك تزوج العاقل، وأما البالغ المعتوه فظاهر كلام أحمد والخرقي أن للاب تزويجه مع ظهور أمارات الشهوة وعدمها وقال القاضي انما بجوز تزويجه اذا ظهرت منه أمارات الشهوة باتباع النسا. ونحره وهو مذهب الشاهي لان في تزويجه مع عدم حاجته اضرارا به بالزامه حقوقاً لا مصلحة له في الزامها وقال أبوبكر ايس للاب نزويجه بحال لانه رجل فلم بجز إجباره على النكاح كالعاقل وقال زفر ان طرأ عليه الجنون بعد البلوغ لم بجز تزويجه وان كان مستداما جاز

ولنا أنه غيرمكلف فجاز لابيه تزونجه كالصغير فأنه اذا جاز تزويج الصغير مع عدم حاجته في الحال ويرقع نظره عند الحاجة فهبنا أولى

﴿مسئلة ﴾ (ولا علك اجبار عبده الكبير اذا كان عافلا)

وبهذا قال الشافعي في أحد قوليه وقال مالك وأبو حنيفة له ذلك لقول الله تمالى (وأنكحوا الامامى منكم والصالحين من عبادكم وامائكم ) ولانه يملك رقبته فملك اجباره على النكاح كالامة ولانه علك احارته فأشمه الامة

ولنا أنه مكلف علك الطلاق فلا يجبر على النكاح كالحر ولان النكاخ خالص حقه و نفعه له فأشبه الحو والامر بإنكاحه مختص محال طلبه بدليل عطفه على الايامي وآعا يزوجن عندالطلب ولان مقتضي الامر الوجوب وأيما يجب تزويجه عند طلبه وأما الامة ذانه علك منافع بضعها والاستمتاع بها بخلاف العبد ، ويفارقالنكماح الاجارةلانها عقد علىمنافع بدنه وهو يملك استيفاءها ومحتمل مثل ذلك فى الصغير أيضاً قياساً على الكبير ويقوى الاحمال في حق المميز اذا قلنا بصحة طلاقه لانه عاقل مميز علك الطلاق اشمه البالغ (فصل) والمهر والنفقة على السيد سواء ضمنهما اولا وسواء باشر العقد بنفسه او أذن لعبده فعقده مأذوناً له في التجارة او محجوراً عليه نص عليه أحمد وعنه مايدل على ان ذلك يتعلق بكسبه فانه قال

(الجزءالسابع) (0 +) (المغنى والشرح السكير) وانها على التسوية ببن الطاري، والمستدام أنه معنى يثبت الولاية فاستوى طارئه ومستدامه كالرق ولانه جنون يثبت الولاية على ماله فأثبتها عليه في النكاح كالمستدام، فأما اعتبار الحاجة فلا بد منها فأنه لا يجوز لوليه تزويجه إلااذا رأى المصلحة فيه غير أن الحاجة لاتنحصر في قضاء الشهوة فقد تكون حاجته إلى الايوا، والحفظ وريما كان دوا الدويترجى به شفاؤه فجاز التزويج له كقضاء الشهوة والله أعلم .

( فصل ) ومن يفيق في الاحيان لا يجوز تزويجه إلا باذنه لان ذلك ممكن ومن أمكن أن يتزوج لنفسه لم تثبت الولاية عليه كالعاقل ولو زال عقله ببرسام أو مرض مرجو الزوال فهو كالعاقل فان ذلك لا يتبت الولاية على ماله فعلى نفسه أولى وان لم برج زواله فهو داخل فيا ذكرناه

(الفصل الرابع) أن ومي إلاب في النكاح بمنزلته على ما ذكرنا في ثبوت الولاية الوصي على المرأة وفي هذا من الحلاف مثل مافيه وإنما بثبت ذلك لوصي الاب في التزويج خاصة فان كانوصياً في المال لم تكن له ولاية في التزويج لانه إنما يستفيد بالنصرف بالوصية فلا علمك مالم يوص به اليه ووصي غبر الاب لا ولاية له على صبي أو مجنون لان الموصي لا يملك ذلك فوصيه أولى

نفقتة من ضريبته وقيل ان كان بقيمة ضريبته انفق عليها ولا يعطي المولى وان لم يكن عنده ما ينفق فخرق بينهاوهذا قول الشافعي، وفائدة الحلاف ان من الزم السيد المهر والنفقة اوجبهما عليه وان لم يكن للعبد كسب وليس للمرأة الفسخ لعدم كسب العبد وللسيد استخدامه ومنعه الاكتساب ومن علقه بكسبه فلم يكن له كسب فللمرأة الفسخ وليس للسيد منعه من التكسب

ولنا أنه حق تعلق بالعقد برضا سيده فتعلق بسيده وجاز بيعه فيه كما لورهنه بدين ، فعلى هذا لو باعه سيده أو اعتقه لم يسقط المهر عن السيد نص عليه، لانه حق تعلق بذمته فلم يسقط ببيعه وعتقه كارش جنايته فاما النفقة فأنها تتجدد فتكون في الزمن المستقبل على المشتري أو على العبد أذا عتق

(فصل) ويجوز ان يتزوج السيد لعبده باذنه وان يأذن للعبد فيتزوج لنفسه لأنه مكلف يصح طلاقه فكان من أهل مباشرة العقد كالحر ويجوز ان يأذن له مطلقا ومعيناً فان عين له امرأة اونساه بلد أو قبيلة أو حرة او أمة فيتزوج غيرها لم يصح لانه متصرف بالاذن فينفذ تصرفه فيما اذن له فيه كالوكيل، وان اذن له مطلقاً فله ان يتزوج من شاء لكن ان تزوج امرأة من بلدة أخرى فلسيده منعه من الخروج اليها، وان كانت في البلد فعلى سيده ارساله ليلا للاستمتاع وان احب سيدهان يسكنها في مسكن من داره فله ذلك اذاكان مسكن مثلها ولا يلزمه ارساله نهاراً لانه يحتاج الى استخدامه وليس

( نصل ) و ذكر القاضي أنه لا يجوز أن يتروج لها بزبادة على مهر المثل لانه معاوضة في حق الغير فلم نجز الزيادة فيها على عوض المثل كبيم مأله وهـندا مذهب الشافعي، وقد ذكرنا أن اللاب تزويج ابنته بدون صداق مثلها فهذا مثله فانه قد يرى المصلحة في ذلك فجاز له بذل المال فيه كأمجوز في مداوانه بل الجواز ههنا اولى فان الفالب أن المرأة لا ترضى بترويج مجنون الا أن ترغب بزيادة على مهر مثله افيتعذر الوصول اليه بدون ذلك مخلاف المرأة وذكر القاضي في الحجرد أن قياس المذهب أنه لا يزوجه بأكثر من امرأة واحدة لعدم حاجته الى زيادة عليها فيكون بذلا لماله فيالا حاجة به اليه وذكر في الجامع أن له تزويج ابنه الصغير باربع لانه قد يرى المصلحة فيه وليس له تزويجه بمعينة عيباً يرد به في الذكاح لان فيه ضرراً به وتفويتا لماله فيما لا مصلحة له فيه فان فعل خرج في صحة النكاح وجهان فان قانا يصح فهل الولي الفرخ في الحال في وجهين مضى توجيها في تزويج الصفيرة بمعيب ومتى لم يفسخ حتى بلغ الصبي أو عقل المجنون فلها الفسخ وليس له تزويجه بامة لان إباحتها مشروطة بحرف العنت وهو معدوم في حتى الصبى غير معدوم في المجنون

( فصل ) وإذا زوج ابنه تعلق الصداق بذمة الابن موسراً كان أو معسرا لانه عقد للابن فكان عليه بذله كثر في المراء فيه الله المراء فيه المراء في الله المراء في المراء في الله المراء في ال

النهار محلا للاستمتاع غالباً ولسيده السفر به فان حق امرأة العبد عليه لا يزيد على حق امرأة الحر والحر على حق امرأة الحر والحر يملك السفر وان كرهت امرأته كذا ههنا

<sup>(</sup>فصل) وللسيد ان يعين له المهروله ان يطلق فان تزوج بما عينه او دونه او بمهرالمثل عندالاطلاق او دونه لزم المسمى وان تزوج اكثر من ذلك لم تلزم الزيادة وهل يتعلق برقبة العبد او ذمته يتبع بها بعد العتق ? على روايتين على استدانة العبد المحجور عليه وقد ذكرنا ذلك في كـتاب الحجر

<sup>(</sup>فصل) واذا تزوج امة ثم اشتراها باذن سيده لسيده لم يؤثر ذلك فى نـكاحهوان اشتراها لنفسه وقلنا انه لاعلك بالتمليك انفسح النكاح كما لو اشترى الحر امرأة وله وطؤها بملك الحين باذن سيده فان كان بعضه حراً فاشتراها في ذمته او عا مختص علمك انفسخ نكاحه لانه ملمكها وحلت له علك عينه وان ملك بعضها انفسخ نكاحه ولم تحل له لانه لاعلك جميعها وان اشتراها بعين مال مشتركة بينه وبين سيده بغير اذنه وقلنا انه لاتفرق الصفقة لم يصح البيع والنكاح بحاله وان قلنا بتفريقها صح في قدر ماله وانفسخ النكاح للملك بعضها

أصح وقال انما الروايتان فيما إذا كان معسراً أما الموسر فلا يضمن الاب عنه رواية واحدة فان طلق قبل الدخول سقط نصف الصداق عنه رجم نصفه إلى الا بن وليس قبل الدخول سقط نصف الصداق عنه رجم نصفه إلى الا بن وليس للاب الرجوع فيه بعنى الرجوع في الهبة لان الابن مله كه بالطلاق عن غير أبيه فأشبه ما لو وهبه الاب أجنبيا ثم وهبه الا جنبي للابن، ومحتمل أن برجم فيه لانه تبرع عن ابنه فلم بسنقر الملك حتى استرجمه الابن وكذلك الحديم فيما لو قضى الصداق عن ابنه الدكبير ثم طلق قبل الدخول وان ارتدت قبل الدخول فالحديم في الرجوع في جميمه كالحديم في الرجوع في النصف بالطلاق

(فصل) في المحجور عليه السفه والكلام في نيكاحه في أبلانه أحوال (أحدها) أن لوليه تزويجة الحا علم حاجته الى النكاح لانه نصب لمصالحه وهذا من مصالحه لانه يصون به دينه وعرضه ونفسه قانه وبما تمرض بترك المتزويج للائم بالزنا والحد وهتك المرض وسراء علم بحاجته بقوله أو بغير قوله عوسواء كانت حاجته بالاستمتاع أو إلى الخدمة فيزوجه امرأة اتحل له لانه بحتاج الى الخلوة بها دإن لم يكن به حاجة اليه لم بجز تزويجه لانه يلزمه بالنكاح حقوقا من المهر والنفقة والعشرة والمبيت والسكنى فيكون تضييعا لماله ونفسه في غير فائدة فلم بجز كتبذير ماله واذا أراد تزويجه استأذنه في تزويجه ، فان زوجه بغير اذنه نقال أصحابنا يصح لانه عقد معاوضة فملكه الولي في حق المولي عليه كالبيع ، ولانه عجور عليه أشبه الصغير والمجنون ، ويحتمل أن لايلك تزويجه بغير اذنه لانه يملك الطلاق فلم يجبر على النكاح كالرشيد والعبد الكبير ، وذلك لان اجباره على النكاح مع ملك الطلاق مجرد اضرار قانه بطلق فيلزمه الصداق عم فوات النكاح ، ولانه قد يكون له غرض في امرأة ولا يكون له في أخرى بطلق فيلزمه الصداق عم فوات النكاح ، ولانه قد يكون له غرض في امرأة ولا يكون له في أخرى

(فصل) وليس لسائر الاولياء تزويج كبيرة الا باذنها الا المجنونة لهم تزويجها اذا ظهر لهم منها الميل الى الرجال وليس لسائر الاولياء غير الاب تزويج كبيرة بغير اذنها جداً كان أو غيره وبه قال مالك وأبو عبيد والثوري وابن أبي ليلى وهو قول الشافعي الا في الجد فانه جعله كالاب فان ولايته ولاية ايلاد فملك الاجبار كالاب

ولنا ما روى أبو هريرة أن رسول الله عليه وسلم قال « لا تنكح الأيم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن » فقالوا يا رسول الله فكيف اذبها ? قال « أن تسك » متفق عليه ولان الجد قاصر عن الاب فلم يملك الاجبار كالعم ولا نه يدلي بغيره فأشبه سائر العصبات، وفارق الاب فانه يدلي بغير واسطة ويسقط الجد ويحجب الام عن ثلث المال الى ثلث الباقي في زوج وأبوين أوامر أة وأبوين فأما الجنونة فلهم تزويجها أذا ظهر لهم منها الميل الى الرجال ذكره أبو الخطاب وقال القاضي لا يزوجها إلا الحاكم لانه الناظر لها في مالها دونهم في جب أن يختص بالولاية ووجه الاول أن ولا يتهم مقدمة على ولاية الحاكم لوكانت عافلة فكذلك اذا كانت مجنونة وقال الشافعي لا يجوز تزويجها الا أن يقول أهل الطب ان علتها تزول بذلك

فاذا أجبر على من يكرهها لم تحصل له المصلحة منها وفات عليه غرضه من الاخرى فيحصل مجرد ضرر مستفنى عنه ، وأنا جاز ذلك في حق المجنون والطائل لعدم المكان الوصول الى ذلك من قولهما ولم يتعذر ذلك همنا فوجب أن لا يفوت ذلك عليه كالرشيد

( الحال الثاني ) أن الولي أن يأذن له في التزويج في الحال التي الولي تزويجه فيهاوهي حالة الحاجة لانه من أهل النكاح فانه عاقل مكاف ولذلك على الطلاق والحلم فجاز أن بفوض اليه ذلك ثم هو مخير بين أن يعين له المرأة أو يأذن له مطلقا . وقال بعض الشافعية يحتاج إلى التعيين لئلا يتزوج شريفة يكثر مهرها ونفقتهافيتضر ربذلك

ولنا أنه أذن في النكاح فجاز من غير تعيين كالاذن العبد وبهذا يبطل ماذكرو. ولا يتزوج إلا عهر المثل فان زاد على مهر المثل بطلت الزبادة لانها محاباة بماله ولا يملكها ، وإن نقص عن مهر المثل جاز لانه ربح من غير خسر ان

(الحال الثالث) أذا تزوج بغير أذن فقال أبو بكر يصح النكاح أوما اليه احمد ، قال القاضي يعني أذا كان محتاجاً فأن عدمت الحاجة لم يجز لانه أتلاف لماله في غير فائدة ، وقال أصحاب الشافعي إن أمكنه استئذان وليه لم يصح إلا باذنه لانه محجور عليه فلم يصح منه التصرف بغير أذن كالعبد ، وإن طلب منه النكاح فأبي أن يزوجه ففيه وجهان

ولنا أنه اذا احتاج الى النكاح فحقه متعين فيه فصح استيفاؤه بنفسه كما لو استوفى دينه الحال عند امتناع وليه من استيفائه ، فاما أن تزوج من غير حاجة لم يصح فان وطي. الزوجة فعليه مهر المثل لانه أتلف بضعها بشبهة فلزمه عوض ماأتلف كما لو أتلف مالها

ولنا أنها محتاجة اليه لدفع ضرر الشهوة عنها وصيانتها عن الفجورو تحصيل النفقة والمهر فجازتز ويجها كعصيلا لهذه المصالح كغيرها

( فصل) في ترويج المجنونة ان كانت بمن يجيراو كانت عاقلة جاز تزويجها لمن يملك اجبارها لانه اذاملك اجبارها مع عقلها وامتناعها هم عدمه اولى، وان كانت بمن لا يجبر فهي ثلاثة اقسام (أحدها ) ان يكون وليها الآب أو وصيه كالبنت السكبيرة فهذه يجوزلوليها تزويجها ذكره القاضي وهو ظاهر كلام الحرقي ولانه جعل للاب تزويج المعتوه فالمرأة اولى وهذا قول الشانعي وابي حنيفة ومنع منه أبو بكر لانها ولا ية اجبار وليس على البنت ولا ية اجبار والاول اصح فان ولاية الاجبارانما انتفت عن العاقلة بحصول المباشرة مها والخيرة وهذه بخلاف ذلك، وكذلك الحسلم في البنت الصغيرة اذا قلنا بعدم الاجبار في حقها اذا كانت عاقلة (القسم الثاني) ان يكون وايها الحاكم وفيها وجهان احدها ليس له بحال لان هذه ولا ية اجبار فلا يثبت لغير الاب بحال عضاها والثاني له تزويجها اذا ظهر منها شهوة الرجال كيرة كانت او صغيرة وهو اختيار ابن حامد وأبي الخطاب وقول ابي حنيفة لان لها حاجة اليه لدفع

( فصل ) وايس الهير الاب تطليق امرأة المولي عليه سواء كان عمن يملك التزويج كوصي الاب والحاكم على قول ابن حامد أو لا يملكه لانعلم في هذا خلافا ، فأما الاب ذا زوج ابنه الصغير أو المجنون مقد قال احمد في رجلين زوج أحدهما ابنه بابنة الآخر وهما صغيران ثم ان الابوين كرها هل لهما أن يفسخا فقال قد اختلف في ذلك وكأنه رآه قال ابو بكر لم يبلغني عن ابي عبد الله في هذه المسئلة إلا هذه الرواية فتتخرج على قولين

(أحدها) يملك ذلك وهو قول عطاء وقتادة لانها ولاية يستفيد الم تمليك البضع فجاز أن بملك الما إزالته اذا لم يكن متهما كالحاكم علك الطلاق على الصغير والمجنون بالاعتبار ( والقول الثاني ) لا علك ذلك وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافي اقول النبي والحالي هو إنها الطلاق لمن أخذ بالساق ولأنه لا علك البضع فلا عملك الطلاق بنفسه كوصي الاب والحاكم وكالسيد يزوج عبده الصغير، وبهذه الاصول يبطل دليل القول الاول

(فصل) واذا ادعت امرأة المجنون عنته لم تضرب له مدة لانها لانثبت إلا باقرار الزوج ولاحكم لاقراره، وان أقر بالعنة وهو صحيح فضربت له المدة ثم جن وانقضت المدة وطالبت المرأة بالفسخ لم يفسخ لانها إن كانت ثيباً فالقول قوله، وإن كانت بكراً فادعى منعها إياه نفسها وأنه وطئها فعادت عدرتها فله استحلافها فاذا كان لايعبر عن نفسه لم بستحلف ولا يثبت ماقالته فلم يفسخ عليه فعادت عدرتها قله استحلافها فاذا زوج أمته بغير اذنها فقد لزمها النكاح كبيرة كانت أو صغيرة)

ضرر الشهوة عنها وصيانتها عن الفجور وتحصيل المهر والنفقة والعفاف وصيانة العرض ولاسبيل الى اذنها فأبيت تزويجها كالثيب مع ابيها وكذلك ينبغى ان يملك تزويجها ان قال أهل الطب علمها تزول بنزويجها لان ذلك من أعظم مصالحها وقال الشافعي لا يملك تزويج صغيرة بحال ويملك تزويج السكبيرة اذا قال أهل الطب ان علتها تزول بتزويجها

ولنا أن المعنى المبيح للتزويج وجد في حق الصغيرة فأبيح تزويجها كالكبيرة اذا أظهرت شهوة الرجال ففي تزويجها مصلحتها ودفع حاجتها، وتعرف شهوتها من كلامها من قرائن أحوالها كتتبعها الرجال وميلها اليهم وأشباه ذلك (القسم الثالث) من وليها غير الاب والحاكم فقال القاضي لا يزوجها الا الحاكم فيكون حكمها حكم القسم الثاني على ما بينا وقال أبو الخطاب لهم تزويجها في الحال التي يملك الحاكم تزويج موليته فيها وهذا قول أبي حنيفة لان ولايتهم مقدمة على ولاية الحاكم فقدموا عليه في النزويج كما لوكانت عاقلة، ووجه قول القاضي أن الحاكم هو الناظر في ما لها دونهم فكان وليا دونهم كتزويج أمتها ولانهذا دفع حاجة ظاهرة فكانت الى الحاكم كدفع حاجة الجوع والعرى فان كان وحياً في ما لها لم علك تزويجها لانه لا ولاية له والحدكم في تزويجها حكم من ولها غير الاب والحاكم كما ذكرناه

لانعلم في هذا خلافاً وذلك لان منافعها مملوكة له والنكاح عقد على منفعتها فأشبه عقد الاجارة ولذلك ملك الاستمتاع بها ومهذا فارقت العبد ولانه ينتفع بتزويجها لما حصل له من مهرها وولدها وبسقط عنه من نفقتها وكسوتها بخلاف العبد

( فصل ) والمدبرة والمعلق عنة بها بصفة وأم الولد كالامة القن في اجبارها على النكأح ، وقال مالك آخر أمره ايس له تزويج أم ولاه بغير اذنها وكرهه ربيعة ، والشانبي فيه قولان لانه لا علك التصرف في رقبتها فكذلك لا علك تزويجها بغير اذنها كاخته

وانا أنها علوكته علك الاستمتاع بهاواجارتها فلك تزويج اكالقن ولانها إحدى منفعتها فلك أحد عوضيها كسائر منافعها ، وماذ كروه يبطل بابنته الصغيرة لاعلك رقبتها وعلك تزويجها ، وإذا ملك أخته من الرضاع او مجوسية فله تزويجهما ، وان كانتا محرمتين عليه لان منافعها ملكه وانما حرمتا عليه لعارض ، فأما التي بعضها حر فلا علك سيدها إجبارها لانه لاعلك جميعها ولا يملك إجبار المكاتبة لانها بهزلة الخارجة عن ملكه ولذلك لاعلك وطأها ولا إجارتها ولا تلزمه نفقتها ولا يمل إجبار المكاتبة في كالعبد (فصل) فان طلبت الامة من سيدها تزويجها فان كان يطؤها لم يجبر على تزويجها لان عليه ضرراً في تزويجها ووطؤه لها يدفع حاجتها فانكان لا يطؤها الكونها محرمة عليه كالجوسية وأخته من ضرراً في تزويجها وطئها ان كانت محللة له وازالة الرضاع او محللة له الحكن لا يرغب في وطئها أجبر على تزويجها قد تشتد الى ذلك فأجبر على ترويجها كالحرة ، ولان حاجتها قد تشتد الى ذلك فأجبر على دفهها كالاطعام والله وايها فأجبر على ترويجها كالحرة ، ولان حاجتها قد تشتد الى ذلك فأجبر على دفهها كالاطعام والله وايها فأجبر على ترويجها كالحرة ، ولان حاجتها قد تشتد الى ذلك فأجبر على ترويجها كالاطعام والكسوة واذا امتنع أجبره الحاكم ، وان طلبت منه من نصفها حر أو المكانبة أو أم الولد

﴿مسئلة﴾ (وليس لهم تزويج صغيرة بحال )

النزويج أجبر عليه لأنه وأيهن فأجبر على تزونجهن كالحرائر

لما روي أن قدامة بن مظعون زوج ابنة أخيه من عبد الله بن عمر فرفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال «أنها يتيمة ولا تنكح الا باذنها» لااذن لهؤلاء وعن احمدان لهم ذلك ولها الخيار اذا بلغت وهو قول الحسن وعمر بن عبد العزيز وعطاء وطاوس وقتادة وابن شبرمة والاوزاعي وأبي حنيفة وقال هؤلاء عن ابي حنيفة اذا زوج الصغيرين غير الاب فلها الخيار إذا بلغا لقول الله تعالى (وان حفتم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ماطاب لكم من النساء) مفهومه أنه إذا لم يخف فله تزويج اليتيمة، واليتيمة التي لم تبلغ لقول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يتم بعد احتلام » قال عروة سألت عائشة عن قول الله تعالى (وان خفتم الا تقسطوا في اليتامى) قالت يا ابن أختي هذه اليتيمة تكون في حجر وليها يعجبه مالها وجمالها بريد أن بتزوجها بغير أن يقسط في صداقها فيعطيها مثل ما يعطيها غيره بهواءن نكاحهن وليها يعجبه مالها وجمالها بريد أن بتزوجها بغير أن يقسط في صداقها فيعطيها مثل ما يعطيها غيره بهواءن نكاحهن الا ان يقسطوا فيهن ويبلغوا أعلى سنتهن في الصداق . متفق عليه وروت عائشة ان جارية بكرا زوجها أبوها وهي كارهة فحيرها النبي صلى الله عليه وسلم الحديث مرسل (والثالثة) لهم تزويجها إذا بلغت تسعسنين أبوها وهي كارهة فحيرها النبي صلى الله عليه وسلم الحديث مرسل (والثالثة) هم تزويجها إذا بلغت تسعسنين

(فصل) واذا اشترى عبده المأذون أمة وركبته ديون ملك سيده تزويجها وبيعها واعتاقها نصعليه أحمد وذكره ابو بكر وقال السيد وطؤها ، وقال الشاني ليس له شيء من ذلك لما فيه من الاضرار بالفرماء ، وأصل الخلاف يبنى على دين المأذون له في التجارة فعندنا يلزم السيد فلا يلحق الفرماء ضرر بتصرف السيد في الامة فان الدين ماتعلق بها وعنده أن الدين يتعلق بالعبد وبما في يده فيلحقهم الفيرر والكلام على هذا يذكر في موضعه

( فصل ) وليس السيد اكراه أمنه على النزويج بمعيب عيباً يرد به في النكاح لأنه يؤثر في الاستمناع وذلك حق لها ولذلك مل مل ملك الفسخ بالجب والعنة والامتناع من العبد دون السيد وفارق بيعها من معيب لانه لابراد للاستمناع وله فل الملك شراء الامة الحرمة ولم تملك الامة الفسخ لعيبه ولا عنته ولا إيلائه، وانزوجها من معيب فهل يصح على وجهين فان قلنا يصح فلها الفسخ وان كانت صغيرة فهل له الفسخ في الحال او ينتظر بلوغها على وجهين ، ومذهب الشافعي هكذا في هذا الفصل كله

## (مسئلة) قال (ومن زوج عبده وهو كاره لم يجز الا أن يكون صغيرا)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين (أحدها) أن السيد لا يملك اجبار عبده البالغ العاقل على النكاح و بهذا قال الشافعي في أحد قوليه وقال مالك وأبو حنيفة له ذلك لقول الله تعالى ( وانكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم) ولانه يملك رقبته فملك اجباره على النكاح كالامة ولانه يملك اجباره على النكاح كالامة ولانه يملك اجارته فأشبه الامة.

لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « تستأمر اليثيمة في نفسها فان سكتت فهو إذنها وإن أبت فلا جواز عليها » رواه أبو داود وقد انتفى الاذن فيمن لم تبلغ تسع سنين فيجب حمله على من بلغت تسعاً .

(فصل) ويستحب للاب استئذان ابنته البكر لان الذي صلى الله عليه وسلم أمر به ونهى عن الانكاح بدونه ، واقل أحوال ذلك الاستحباب ولان فيه تطبيب قلبها وخروجا من الحلاف ، وقالت عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها أهاها تستأمر أم لا ? فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «استأمروا النساء في ابضاء هن فان البكر عليه وسلم «استأمروا النساء في ابضاء هن فان البكر تستحيي فتسكت فهو اذنها » متفق عليها وروي عن عطاء قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يستأمر بناته إذا انكحهن قال كان مجلس عند خدر المخطوبة فيةول «إن فلانا يذكر فلانة » فان حركت الحدد عن يوجها وان سكتت زوجها. ويستحب استئذان المرأة في تزويج ابنتها لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم يزوجها وان سكتت زوجها. ويستحب استئذان المرأة في تزويج ابنتها لقول النبي صلى الله عليه وسلم «آمروا النساء في بناتهن » ولانها تشاركه في النظر لبنتها وتحصيل المصلحة لها لشفقتها عليها وفي استئذانها تطيب قلبها وارضاؤها فيكون اولى

ولذا أنه مكاف علك الطلاق فلا مجبر على النكاح كالحر ولان النكاح خالص حقه ونفعه له فأشبه الحر والامر بانكاحه مختص محال طلبه بدابل عطفه على الايامي وأغا يزوجن عند الطاب ومنتضى الامر الوجوب وأغا مجب تزويجه عند طلبه، وأما لامة فانه يملك منافع بضعها والاستمتاع بها مخلاف العبد، ويفارق النكاح الاجارة لانها عقد على منافع بدنه وهو علك استيفادها.

(الفصل الثاني) في العبد الصغير الذي لم يبلغ الماسيد تزويجه في قول أ كثر أهل العلم الا أن من الفضل الثاني أن لا مالت من المالي المالي من المالي من المالي من المالي من المالي من المالي من المالي المالي المالي من المالي المالي من المالي المالي من المالي من المالي من المالي من المالي الم

بعض الشافعية قال فيه قولان وقال أبو الخطاب يحتمل أن لا علك تزويجه .

ولنا أنه اذا ملك تزويج أبنه الصغير فعبده مع ما كه له وعام ولايته عليه أولى وكذلك الحسكم في عبده المجنون .

( فصل ) والمهر والنفقة على السيد سواء ضمنهما أو لم بضمنهما وسواء باشر العقداو أذن لعبده فعقده وسواء كان مأذونا له في التجارة أو محجوراً عليه نص عليه أحمد وعنه ما يدل على أن ذلك يتعلق بكسبه فانه قال نفقته من ضريبته وقال ان كان بقيمة ضريبته انفق عليها ولا يعطى المولى وان لم يكن عنده ما ينفق بفرق بينها وهذا قول الشانعي، وفائدة الحلاف أن من الزم السيد المهر والنفقة أوجبها عليه وان لم يكن العبد كسبو ايس المرأة الفسخ لعدم كسب العبد والسيد استخدامه ومنعه من الكسب الاكتساب ومن عاقه بكسبه الم يكن له كسب المهرأة الفسخ وايس السيد دنعه من الكسب

ولنا أنه حق تماق بالعبد برضا سيده فتعلق بسيده وجاز بيمه فيه كما لو رهنه بدين . فعلى هذا لو باعه سيده أو أعتقه لم يسقط المهر عن السيد نص عليه لانه حق تعلق بذمته فلم يسقط ببيعه وعتقه

﴿مسئلة ﴾ (واذن الثيب الكلام واذن البكر الصات)

اما الثيب فلا نعلم بين اهل العلم خلافا في أن أذنها الكلام للخبر وأن اللسان هو المعبر عما في القلب وهو المعتبر في كل موضع يعتبر فيه الاذن غير أشياء يسيرة أقيم الصمت فيها مقامه لعارض ، وأما البكر فاذنها صابها في قول عامة أهل العلم منهم شريح والشعبي والنخعي والثوري والأوزاعي وأبن شبرمة وأبو حنيفة، ولا فرق بين كون الولي أبا أو غيره وقال أصحاب الشافعي في صمتها في حق غير ألاب وجهان ( أحدهما ) لا يكون إذنا لان الصمات عدم الأذن فلا يكون أذنا ولا نه محتمل للرضا وغيره فلا يكون أذنا كما في حق الثيب وأنما أكتني به في حق الأب لان رضاها غير معتبر ، وهذا شذوذ عن يكون أذنا كما في حق الله على المستمة الصحيحة الصريحة يصان الشافعي عن أضافته اليه وجعله مذهبا له مع كونه من أتبع الناس لسنة رسول الله عليه وسلم أنه قال «لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستأذن » أقالوا يارسول الله فكيف أذنها قال «ان تسكت » وفي رواية عن عائشة أنها قالت يارسول الله إن فقالوا يارسول الله فكيف أذنها قال «ان تسكت » وفي رواية عن عائشة أنها قالت يارسول الله إن الشمي والشعر حالكيي) ( أفن السام)

كأرش جنايته فأما النفقة فانها تنجدد فتكون في الزمن المستقبل على المشتري أو على العبد اذا أعتق

(فصل) ويجوز أن يتزوج السيد لعبده باذنه ويجوز أن يأذن للعبد فيتزوج لنفسه لانه مكلف يصح طلاقه فكان من أهل مباشرة النكاح كالحر ويجوز أن يأذن له مطاما ومقيداً، فان عين له امرأة أو نساء بلد أو قبيلة أو حرة أو أمة فنزوج غيرها لم يصح لانه متصرف بالاذن فقيد تصرفه بما أذن له فيه كالوكيل وإن أذن له مطالقا فله أن يتزوج من شا. لكن إن تزوج امراقمن بلدة أخرى فللسيد منه من الخروج اليها وان كانت في البلد فعلى السيد ارساله ليلا للاستمتاع وان أحب سيده أن يسكنها في مسكن من داره فله ذلك اذا كان مسكن مثلها ولا يلزمه ارساله نهاراً لانه يحتاج إلى استخدامه وليس النهار محلا للاستمتاع واسيده المسافرة به فان حق امرأة العبد عليه لايز بد على حق امرأة الحرك المسافرة وان كرهت امرأته كذا ههنا

( فصل ) والسيد أن يمين له المهر وله أن يطاق فان تزوج بما عينه أو دونه أو بمهر المثل عند الاطلاق أو دونه لزم المسمى وان تزوج بأكثر من ذلك لم يلزم السيد الزيادة ، وهل تتعلق برقبة العبدأو بذمته يتبع بها بعد العنق ? على روايتين بناء على استدانة العبد الحجور عليه وقد ذكر في باب المضراة

(فصل) وان تزوج أمة ثم اشتراها باذن سيده لسيده لم يؤثر ذلك في نكاحه وان أشتراها لنفسه وقلنا ان العبد لا علاك بالتمليك فكذلك وان قانا يقل بالتمليك الفسخ نكاحه كا او اشترى الحر امرأته وله وطؤها بملك المين اذا اذن له السيد فان كان نصفه حراً فاشتراها في ذمته أو بما مختص علكه انفسخ نكاحه لانه ملكها و حلت له بملك يمينه وان ملك بعضها انفسخ نكاحه ولم تحل له لانه لا يملك جميعها وان اشتراها بعين مال مشترك بينه و بين سيده بغير إذنه وقلنا لا تفرق الصفقة لم يصح البيم والنكاح مح له وان قلنا بتفريتها صح في قدر ماله وانفسخ النكاح لملكه بعضها

( فصل ) وإن اشترت الحرة زوجها أو المكته بهية أو غيرها انفسخ النكاح لان الله النكاح

البكر تستحيقال «رضاؤهاصمتها» متفق عليه ، وفي رواية «تستأم اليتيمة في نفسها فان سكتت فهو اذنها» وهذا صريح في غير ذات الاب والاخبار في هذا كثيرة ولان الحياء عقلة على لسانها بمنعها النطق بالاذن ولا تستحي من اباتها وامتناعها فاذا سكتت غلب على الظن انه كرضاها فاكتنى به وماذكروه يفضي إلى ان لا يكون صمتها إذنا في حق الاب ايضاً لانهم جعلوا وجوده كعدمه فيكون إذا ردا على النبي صلى الله عليه وسلم بالكلية واطراحا للاخبار الصريحة الجلية وخرقا لاجماع الامة

( فصل ) فان اذنت بالنطق فهو ابلغ واتم ، وانضحكت او بكت فهو بمنزلة سكوتها ،وقال ابو يوسف ومحمدان بكت فليس باذن لا نه يدل على الكراهة وليس بصمت فيدخل في عموم الحديث .

ولنا ما روى ابو بكر باسناده عن ابي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تستأمر

واليمين يتنافيان لاستحالة كون الشخص مالكا لمالكه ولان المرأة تقول أنفق علي لانني امرأتك وأنا أسافر بك لانك عبدى ويقول هو أنفقي علي لاننى عبدك وأنا أسافر بك لانك امرأيي فيتنافي ذلك فيثبت أقواها وهو ملك اليمين وينفسخ النكاح لانه أضعف ولها على سيده المهر إن كان بعد الدخول وله عليها المين فان كانا دينين من جنس تقاصا وتساقطا وإن كانا متساويين وإن تفاضلا سقط الاقل منها عثله وبقي الفاضل ، وإن اختلف جنسهما لم يتساقطا وعلى كل واحد منهما تسليم ماعليه إلى صاحبه . وقال الشافي في أحد قوليه بسقط مهرها لانه دين في ذمة العبد فاذا ملكته لم يجز أن يثبت لها دين في ذمة عبدها كما لو أنلف لها مالا ، وهذا بنا، منه على أن المهر يتعلق بذمة العبد وقد ببنا أنه يتعلق بذمة سيده فلا يؤثر ملك العبد في اسقاطه

وذكر القاضى فيه وجها أنه يسقط لان بوت الدين في ذمة السيد تبع النبوته في ذمة العبد فاذا سقط من ذمة المضمون عنه ولا من ذمة العبد سقط من ذمة السيد تبعاً كالدين الذي على الضامن اذا سقط من ذمة المضمون عنه ولا يعرف هذا في المذهب ولانه ثبت في الذمتين جيعا احداهما تبعا للاخرى بل المذهب على أنه لا يسقط بمد الدخول بحال ، فأما إن كان الشرا، قبل الدخول سقط نصفه كا لو طلقها قبل دخوله بها وفي سقوط باقيه وجهان (أحدهما) لا يسقط لان زوال الملك أنما هو بنعل البائع فالفسخ اذاً من جهته فلم بسقط جبع المهر كالخلع (والثاني) يسقط لان الفسخ انما تم بشراء المرأة فأشبه الفسخ بالعبب في أحدهما وفسخها لاعساره وشراء الرحل لامرأته

( فصل ) فان ابتاعته بصداقها صح نص عليه احمد وذكره ابو بكر والقاضي وبرجع عليها بنصفه إن قلنا يسقط نصفه أر بجميعه إن قلنا يسقط جميعه، ومجتمل أزلا يصح البيم وهو قول أصحاب الشانعي

اليتيمة فان بكت او سكتت فهو رضاها وان ابت فلا جواز عليها» ولانها غير ناطقة بالامتناع مع سماعها للاستئذان فكان اذنا منها كالصات والضحك والبكاء يدل على فرط الحياء لا على الكراهة ولوكرهت لامتنعت فانها لاتستحي من الامتناع والحديث يدل بصريحة على أن الصحت اذن وبمعناه على ما في معناه من الضحك والبكاء ولذلك التمنا الضحك مقامه

﴿مسئلة ﴾ (ولافرق بين الثيوبة بوطء مباح اومحرم)

وجملته أن الثيب المعتبر نطقها هي الموطوعة في القبل سواء كان الوطء مباحا أو محرما وهذا مذهب الشافعي وقال مالك وأبو حنيفة في المصابة بالفجور وحكمها حكم البكر في إذنها وتزونجها لان علة الاكتفاء بصات البكر الحياء من الشيء لا يزول الا بمباشرته وهذه لم تباشر الاذن في النكاح فبقي حياؤها منه بحاله .

ولنا قوله عليه السلام «البكر تعرب عن نفسها» ولان قوله عليه السلام «لا تنكح الأيم حتى تستأمر

لان ثبوته يقتضي نفيـه فان صحة البيع تقتضي فسخ النكـاح وسقوط المهر يقتضي بطلان البيع لانه عوض ولا يصح بغير عوض

ولنا انه يجوز أن يكون عُنا لغير هذا العبد فجاز أن يكون عنا له كغيره من الديون وما سقط منه يرجع عليه به.

## ﴿ مسئلة ﴾ قال (فاذا زوج الوليان فالنكاح للأول منهما)

وجملة ذلك أنه ان كان المرأة وليان فاذنت لكل واحد منهما في تزويجها جاز سوا. أذنت في رجل معين أو مطلقا فقالت قد أذنت الكل واحد من أوليائي في تزويجي من أرادفاذا زوجها الوليان لوجاين وعلم السابق منهما فالنكاح له دخل بها الثاني أو لم يدخل وهذا قول الحسن والزهري وقتادة وابن ساوبن والاوزاعي والثوري والشانعي وأبي عبيد وأصحاب الرأي، و به قال عطا. ومالك مالم بدخل بها الثاني فان دخل بها الثاني فان دخل بها الثاني فان دخل بها الثاني أحق فكان أحق

ولنا ماروى سمرة وعقبة عن النبي ولي الله قال « أيما امرأة زوجها و ايان فهي للأول الحرج حديث سمرة ابو داود والترمذي و أخرجه النسائي عنه وعن عقبة. وروي نحو ذلك عن علي وشريخ ولان الثاني تزوج امرأة في عصمة زوج فكان باطلا كما لو علم أن لها زوجا ، ولانه نكاح باطل لو عرى عن الدخول فكان بالحلا وإن دخل كنكاح المعتدة والمرتد وكما لو علم ، فأما حديث عروضي الله عنه الم بصححه أسحاب الحديث وقد خالف قول علي رضي الله عنه الم بصححه أسحاب الحديث وقد خالف قول علي رضي الله عنه الم بصححه أسحاب الحديث وقد خالف على النها أصل له فيقاس على على أنه لا أصل له فيقاس عليه عليه أنه المنائر الانكحة الفاحدة

ولا تنكح البكر حتى تستأذن واذبها ان تسكت » يدل على انه لا بد من نطق الثيب لانه قسم النساء قسمين فجمل السكوت اذناً لا حدها فوجب ان يكون الآخر بخلافه وهذه ثيب فان الثيب الموطوءة في القبل وهذه كذلك ولا نهلو وصى لثيب النساء دخلت في الوصية ولو وصى للا بكار لم تدخل ولو شرطها في الآزويج أوالشراء فوجدها مصابة بالزنا ملك الفسخ، ولانها موطوءة في القبل اشبهت الموطوءة بشبهة والتعليل بالحياء لا يصح فانه امر خفي لا يمكن اعتباره بنفسه وأعا يعتبر عظنته وهي البكارة ثم هذا التعليل يفضى إلى ابطال منطوق الحديث فيكون باطلا في نفسه، ولا فرق بين المكر هة والمطاوعة، وعلى هذا ليس لا يبها إجبارها إذا كانت بالغة، وفي تزويجها إن كانت صغيرة وجهان قولهم انها لم تباشر الاذن قلنا يبطل بالموطوءة بشبهة و بملك يمين والمزوجة وهي صغيرة .

﴿مَسَّلَةِ﴾ ( فأما زوال البكارة بأصبع او وثبة فلا تغير صفة الاذن )

( فصل ) اذا استوى الاوليا، في الدرجة كالاخوة و بنيهم والاعمام و بنيهم فالأولى تقديم أكبرهم وأفضلهم لان الذي وَلَيَّكُلِنَّةِ لما تقدم اليه محيصة وحويصة وعبد الرحمن بن سهل فتكام عبد الرحمن بن سهل وكان أصفرهم فقال الذي وَلَيَّكُلِنَّةِ « كبر كبر » أي قدم الاكبر قدم الاكبر فتكام حويصة ، وأن تشاحوا ولم يقدموا الاكبر أفرع بينهم لان حقهم استوى في القرابة وقد كان الذي وَلَيُّكُلِنَّةِ إذا أرادالسفو أفرع ببن نسائه لتساوي حقوقهن كذا هبنا ، فأن بدر واحد منهم فزوج كفؤاً باذن المرأة صح وان كان هو الاصفر المفضول الذي وقعت الفرعة لغيره لانه تزويج صدر من ولي كامل الولاية باذن موليته فصح كالو انفرد وانه القرعة لازلة المشاحة

أما إذا علم الحال قبل وط، الثاني لها فانها تدفع الى الاول ولا شيء على الثاني لان عقده عقد فاسد لا يوجب شيئا، وان وطئها الثاني وعو لا يعلم فهو وط، شبهة بجب لها به المهر وترد إلى الاول ولا يحل له وطؤها حتى تنقضي عدتها بثلاث حيض ان كانت من ذوات الاقراء ولم تحمل انص عليه أحمد وهو قول قنادة والشانعي وا بن المنذر وقال أحمد رحمه الله لها صداق بالمسيس وصداق من هذا ولا يرد الصداق الذي يؤخذ من الداخل بها على الذي دفعت اليه وذلك لان الصداق في قابلة الاستمتاع بها فسكان لها دون زوجها كا لو وطئت بشبهة أو مكرهة ، ولا مجتاج هذا النكاح الثاني الى فسخ لانه

إذا ذهبت بكارتها بغير الوطء كالوثبة أوشدة حيضة أو أصبع أوعود فحكمها حكم الابكار ذكره ابن حامد لانها لم يجر المقصود ولا وجدوطؤها في القبل فاشبهت من لم تزل عذرتها وكذلك لووطئت في الدبر لانها غير موطوءة في القبل.

(فصل) إذا اختلف الزوج والمرأة في إذنها قبل الدخول فالقول قولها في قول أكثر الفقهاء وقال زفر في الثيب كقول الجماعة وفي البكر القول قول الزوج لان الاصل السكوت والكلام حادث والزوج يدعى الاصل والقول قوله .

ولنا أنها منكرة للاذن والقول قول المنكر ولانه يدعي أنها استؤذنت وسمعت فصمت والاصلعدم ذلك وهذا جواب عن قوله ، وان اختلفا بعد الدخول فقال القاضي قول الزوج لان العكين من الوطء دليل على الاذن وصحة البكارة فكان الظاهر معه ، وهل تستحلف المرأة إذا قلنا القول قولها والما الفاضي : قياس المذهب أنه لا يمين عليها كما لو ادعى زوجيتها فانكرته وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأبو يوسف ومحمد ثبت النكاح وقال الشافعي يستحلف الزوج ويثبت النكاح وقال الشافعي يستحلف الزوج ويثبت النكاح .

ماطل ولايجب لها المهر الا بالوط. دون مجرد الدخول والوطء دون الفرج لانه نكاح باطل لا حكم له ، وبجب مهر المثل لأنه يجب بالاصابة لا بالتسمية ، وذكر أبر بكر أن الواجب المسمى ، قال القاضي هو قياس المذهب والاول أصحلا فلناه والله اعلم

## ﴿مسئلة ﴾ قال (فان جهل الاول منها فسيخ النكاحان)

وجملة ذلك أنه أذا جبل الاول منها غلا فرق بين أنلايعلم كيفية وقوعها أو يعلم أن أحدهما قبل الآخر لا بمينه أو يعلم بمينه ثم يشك فالحكم في جميعها واحد وهو أن يفسخ الحاكم النكاحين جميعا نص عليه احمد في رواية الجاعة ثم تتزوج منشات منهما أو منغيرهما ، وهذا قول أي حنيفة ومالك وعن أحمد رواية أخرى انه يقرع بينهما فمن تقم له القرعة أمر صاحبه بالطلاق ثم يجدد القارع نكاحه ، فان كانت زوجته لم يضره تجديد النكاح شيءًا وان كانت زوجة الآخر بانت منه بطلاقه وصارت زوجة هذا بعقده الثاني لان القرعة تدخل التمبيز بالخقوق عند التساري كالمفر باحدى نسائه والبداءة بالمبيت عند إحداهن وتعيبن الانصباء في القسمة

وقال الثوري وأبو ثور بجبرهما السلطان على أن يطلق كل واحد منهما طلقة فان أبيا فوق بينهما، وهذا قريب من قولنا الاول لانه تعذر إمضاء العقد الصحيح فوجب إزالة الفهر ربالتفريق، وقال الثافعي وابن المنذر: النكاح مفسوخ لانه تعذر امضاؤه ، وهذا لا يصح فإن العقد الصحيح لا يبطل عجرد إشكاله كالو اختلف المتبايعان في قدر النمن فان العقد لا يزول إلا بفسخه كذا همنا. وقد

ولنا أنه اختلاف في زوجيته فلا يثبت بالنكول كما لو ادعى الزوج أصل النزويج فأنكرته، فان كانت المرأة ادعت أنها اذنت وأنكرته ورثة الزوج فالقول قولها لانه اختلاف في أمر مختص بها صادر من جهتها فكان القول قولها فيه كما لو اختلفوا في نيتها فيما تعتبر فيه نيتها ولانها تدعي صحة العقد وهم يدعون فساده فالظاهر معيا

(فصل) في المحجور عليه للسفه والكلام في نكاحه في ثلاثة أحوال :

(أحدها) أن لوايه تزويجه إذا علم حاجته الى النكاح لانه نصب لمصالحه وهـ ذا من مصالحه لأنه يصون به دينه و ورضه ونفسه . فانه رب تعرض بترك النزوج للائم بالزنا الموجب الحد وهنك العرض ، وسواء علم محاجته بقوله أو بغير قوله وسـوا. كانت حاجته الى الاستمتاع أو الى الحدمة فيزوجه امرأة لتحل له لانه يحتاج الى الحلوة بها وان لم يكن به حاجة اليه لم يجز تزويجه لانه يلزمه بالنكاح حقوق من المهر والنفقة والعشرة والمبيت والسكني فيكون تضييعاً لماله و نفسه في غير فائدة فلم يجز كتبذير ماله واذا أراد تزويجه استأذنه في تزويجه فان زوجه بغير اذنه فقال أصحابنا يصح لأنه عقد معاوضة للماكم الولي في حق المولي عليه كالبيع ولانه محجور عليه أشبه

رويءن شريج وعمر بن عبد العزيز وحماد بن اي سلمان انها تخير فأيهما اختارته فهو زوجها وهذا غير صحيح فان أحدهما ايس بزوج لها فلم تخير اينهما كالولم يعقد الا أحدهما كما لو أشكل على الرجل امرأنه فيالنساء أو على المرأة زوجها، إلا أن يريدوا بقولهم انها إذا اختارت أحدهما فرق بينها وبين الآخرثم عقد الختار نكاحها فهذا حسن فانه يستغني بالتفريق بينها وبين أحدهما عن التفريق بينهاو بينهما جميعا وبفسخ أحد النكاحين عن فدخها ، فان أبت ان تختار لم نجبر وكذلك ينبغي أنه إذا أقرع بينهما فوقعت القرعة لأحدهما لمتجبر على نكاحه لانه لا يعلم أنه زوجها فيتعين إذاً فسخ النكاحين ولها أن تتزوج من شارت منهما أو من غيرهما في الحال ان كان قبل الدخول و ان كان أحدهما دخل بها لم تنكح حتى تنقضي عدتها من وطئه

(فصل) فان ادعى كل واحد منهما أنني السابق البالمقد ولا بينة لهما لم نقبل قو ايهما ، وإن أقرت المرأة لاحدهما لم يقبل اقرارها نص عايه احمد وقال أصحاب الشافعي يقبل كما لو أقرت ابتداء

ولنا أن الخصم في ذلك هو الزوج الاخير فلم يقبل اقرارها في ابطال حقه كما لوأقرت عليه بطلاق وإن ادعى الزوجان على المرأة أنها تعلم السابق منهما فأنكرتهم تستحلف لذاك، وقال أمحاب الشافعي تستحلف بناء منهم على أن اقرارها مقبول، فان فرق بينها وبين أحدهما لاختيارها لصاحبه أو لوقوع القرعة له وأقرت له أن عقده سابق فينبغي أن يقبل اقرارها لانهما اتفقاعلي ذلك من غير خصم منازع فأشبه مالو لم يكن صاحب عقد آخر

( فصل ) وإن علم أن العقدين وقعا معا لم يسبق أحدهما الآخر فهما باطلان لاحاجة إلى فسخهما

الصغير والمجنون، ومحتمل أن لا يملك تزويجه بغير اذنه لانه علك الطلاق فلم يحبر على النكاح كالرشيد والعبد الـكبير وذلك لان اجباره على النكاح مع ملك الطلاق مجرد اضرار فانه يطلق فيلزمهالصداق مع فوات النكاح ولانه قد يكون له غرض في امرأة ولا يكون له في أخرى فاذا أجبر على من يكرهها لم محصل له المصلحة منها وفات عليه غرضه من الاخرى فيحصل مجرد ضرر مستغنى عنهوانما جاز ذلك في حق المجنون والطفل لعدم امكان الوصول الى ذلك من قولها ولا يتعذر ذلك همنافوجب أن لا يفوت ذلك عليه كالرشيد (الحال الثاني) أن للولي أن يأذن له في التزوج في الحال التي للولي تزويجه فيها وهي حالة الحاجة لانه من أهل النكاح فانه عاقل مكلف وكذلك علك الطلاق والخليم فجاز أن يفوض اليه ذلك وهو مخير بين أن يعين له امرأة أو يأذن له مطلقاً وقال بعض الشافعية محتاج الى النعيين له لئلا يتزوج شريفة يكثر مهرها ونفقتها فيتضرر بذلك

ولنا أنه أذن في النكاح فجاز من غير تعيين كالاذن لامبد وبهذا يبطل ما ذكروه ، ولا يتزوج الا بمهر المشل فان زاد على مهر المثل بطات الزيادة لأنها محاباة بماله وهو لا يملكها وان نقص عن مهر المثل جاز لانه تزوج من غير خسران ( الحال الثالث) اذا تزوج بغير اذن فقال أبو بكر يصح النيكاح لانهما باطلان من أصلهما ولا مهر لها على واحد منهما ولاميراث لها منها ولايرثها واحدمنهما كذلك وإن لم يعلم ذلك فسخ نكاحهما فروي عن أحمد انه يجب لها نصف المهر ويقترعان عليه لان عقد أحدهما صحيح وقد انفسخ نكاحه قبل الدخول فوجب عليه نصف مهرها كا لو خالعها ، وقال ابو بكر لا بهر لها لا لا نهما مجبران على الطلاق فلم يلزمهما مهر كا لو فسخ الحاكم نكاح رجل العسره أو عنته ، وإن مانت قبل الفيخ والطلاق فلا حدهما نصف ميراثها فبوقف الامرحتى يصطلحا عليه و محتمل أن يقرع بينهما فمن خرجت له القرعة حلف انه المستحق وورث ، وإن مات ازوجان فلها ربع ميراث أحدهما ، فان كانت قد أفرت أن أحدهما سابق بالمقد فلا ميراث لها من الاخروهي تدعي ربع ميراث من أقرت له ، فان كان قداد مي ذلك أيضادفع اليهار بع ميراث ، وإن لم يكن ادعى ذلك وأنكر الورثة فالقول قولهم مع اعالهم فان نكاوا قضي عليهم، وإن لم تكن المرأة أقرت بسبق أحدهما احتمل أن يحلف ورثة كل واحد منها و بعرأ ، واحدم أن يقرع بينهما فمن خرجت قرعته فالها ربع ميراثه وقد روى حنبل عن احمد في رجل له ثلاث بنات زوج إحداهن من رجل ثم مات الاب ولم يعلم أيتهن زوج يقرع بينهما فأن ترثه والله أعلم

( فصل ) وإن ادعى كل واحد منهما أنه السابق فأقرت لأحدهما ثم فرق بينهما وقلنا بوجوب المهر وجب على المقر له دون صاحبه لاقراره لها به واقرارها ببراءة صاحبه ، وإن مانا ورثت المقر له دون صاحبه كذلك ، وإن ماتت هي قبلهمااحتمل أن يرثها المقر له كا ترثه واحتمل أن لايقبل اقرارها له كا ترثه واحتمل أن لايقبل اقرارها له كا لم نقبله في نفسها ، وإن لم تقر لاحدهما إلا بعد موته فهو كا لو أقرت في حيانه ، وليس لورثة

أوماً اليه أحمد قال الفاضي يعني إذاكان محتاجا فان عدمت الحاجة لم يجز لانه اتلاف لماله في غير فائدة وقال أصحاب الشافعي ان أمكنه استئذان وليه لم يصح الا باذنه لانه محجور عليه فلم يصحمنه التصرف بغير اذنه كالمبدوان طاب منه النكاح فأبى أن يزوجه ففيه وجهان

ولنا أنه إذا احتاج الى النكاح فحقه متعين فيه فصح استيفاؤه بنفسه كما لو استوفى دينه الحال عند امتناع وليه من استيفائه ، فأما ان تزوج من غير حاجة لم يصح وإن وطيء فعليه مهر المثل لازوجة لانه أنلف بضعها بشبهة فلزم عوض ما أتلف كاتلاف مالها

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه (الثالث الولي فلا نكاح الا بولي)

فان زوجت المرأة نفسها أو غيرها لم يصح ولا تملك توكيل غير وليها فان فعات لم يصح رويهذا عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وأبي هربرة وعائشة رضي الله عنهم واليه ذهب سعيد بن المسيب والحسن وعمر بن عبد العزيز وجابر بن زيد والثوري وابن أبي ليلي وابن شبرمة وابن المبارك وعبيد الله العنبري واسحاق وأبو عبيد، وروى عن ابن سيرين والفاسم بن محمد والحسن بن صالح وأبي يوسف لا يجوز لها ذلك بغير إذن الولي فان فعات كان موقوفاً على إجازته وقال أبو حنيفة لها أن تزوج نفسها وغيرها وتوكل في الانكاح لان الله تعالى قال (ولا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن) أضاف

كل واحد منهما الانكار لاستحقاقها لان موروثه قد أقر لها بدعواه صحة نكاحها وسبقه بالعقد عليها وإن لم يقر لواحد منهما أقرع بينها وكان لها مير الثمن تقع عليه القرعة وإن كان أحدهما قد أصابها فان كان هو المقر له او كانت لم تقر لواحد منهما فلها المسمى لانه مقر لها به وهي لا تدعي سواه ، وإن كانت مقرة الآخر فهي تدعي مهر المثل وهو يقر لها بالسمى اواصطلحا فلاكلام وان كان مهر المثل وهو يقر لها بالزيادة وهي تنكرها فلا تستحقها والله أعلم حلف على الزائد وسقط فان كان المسمى أكثر فهو مقر لها بلزيادة وهي تنكرها فلا تستحقها والله أعلم في ذلك روايتان والصحيح أنه مقبول لامها رشيدة أقرت بعقد يلزمها حكمه فقبل اقرارها كالوأورت أن وليها باع أمنها قبل الوغها فأنسكر أبوها تزويجها لم يقبل انسكاره لان الحق على غيره وقد أقربه وكذلك لو ادعى أنه تزوج امرأة بولي وشاهدين عينهما فأفرت المرأة بذلك وأنكر الشاهدان لم يتفت الى انسهادة أنما كتاج اليها مع الانسكار ومحتمل أن لا يتبل اقرارها مع انسكار اييها لان تزويجها اليه دونها فان ادعى نسكامها فلم تصدقه حتى ماتت لم يرشها وان مات قبلها فاترثه عوان ورثة المراد ومنها الن يصدقها لم تصديها وكذلك لو أقرت المرأة دونه فمات قبل أن يصدقها لم ترثه عوان مائت قبلها فان ادعى أنه ترعمها فان ادعى نسكامها وكذلك لو أقرت المرأة دونه فمات قبل أن يصدقها لم ترثه عوان مائت قصدقها ورثها لما ذكرنا .

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا تروج العبد بغير اذن سيده فنكاحه باطل)

أجمع أهل العلم على أنه ايس العبد أن ينكح بغير إذن سيده فان نكح لم ينعقد نكاحه في قولهم

النكاح اليهن ونهى عن منعهن ولانه خالص حقها وهي من أهل المباشرة فصح منها كبيع أمتها ولانها إذا ملكت بيع أمتها وهو تصرف في رتبتها وسائر منافعها ففي النكاح الذي هو عقد على بعض نفعها أولى.

ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا نكاح الابولي » روته عائشة وأبو موسى وابن عباس قال المروذي سألت أحمد ويحيى عن حديث «لا نكاح الا بولي» فقالا صحيح وروي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « أيما امر أة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل فان أصابها فله المهر بما استحل من فرجها فان اشتجروا فالسلطان ولي من لا ولي له »رواه الامام أحمد وأبو داود وغيرها فان قيل فان الزهري رواه وقد أنكره قال ابن جريح سألت الزهري عنه فلم يعرفه قلمنا لم ينفل هذا عن ابن جريح غير ابن علية كذلك قال الامام أحمد ويحيى ولو لم يثبت هذا لم يكن فيه حجة لانه قد نقله ثقاة عنه فلو نسيه الزهري لم يضره لان النسيان لم يعصم منه انسان قال النبي صلى الله عليه وسلم « نسي آدم فنسيت ذريته » ولأنها مولى عليها في النكاح فلا تليه كالصغيرة فأما ( المغني والشرح الكبير) ( الجزء السابع )

جميعاً ، وقال ابن المنذر أجمعواعلى أن نكاحه باطل والصواب ماقلنا إرشا. الله فانهم اختلفوا في صحته فعن أحمد في ذلك روابتان أظهرهما أنه باطل وهو قول عثمان وابن عمر وبه قال شريح وهو مذهب الشافعي وعن أحمد أنه موقوف على اجازة السيد فان أجازه جاز وان رده بظل وهو قول أصحاب الرأي لانه عقد يقف على الفسخ فوقف على الاجازة كالوصية

ولنا ماروى جار قال: قال رسول الله عَيْنِيَّةٍ ﴿ أَيّا عبد تزوج بغير إذن مواليه فهو عاهر ﴾ رواه الاثرم وابن ماجة ، وروي الخـلال باسناده عن موسى بن عقبة عن نابع عن ابن عمر قال: قال رسول الله عَيْنِيَّةٍ ﴿ أَيّا عبد تزوج بغير إذن مواليه فهو زان ﴾ قال حنبل ذكرت هذا الحديث لابي عبدالله قال هذا حديث منكر ورواه أيضاً عن ابن عمر موقوفا عليه من قوله ولا نه ذكاح فقد شرطه فلم بصح كما لو تزوجها بغير شهود

﴿ مسئلة ﴾ قال ( فان دخل بها فعلى سيده خمسا المهر كما قال عُمَانَ رضي الله دنه الا أن يجاوز الخمسان قيمته فلا يلزم سيده أكثر من قيمته أو يسلمه )

في هذه المسئلة خمسة فصول . ( الاول ) في وجوب المهر وله حالان ( أحدهما ) أن لا يدخل بها فلا مهر لهما لانه عقد باطل فلا نوجب بجرده شيئاً كالبيع الباطل وهكذا سائر الانكحة الفاسدة لانوجب بجردها شيئا ( الحال الثاني ) أن يصيبها فالصحيح من المذهب أن المهر بجب رواه عنه جماعة وروى عنه حذل أنه لامهر لها إذا تزوج العبد بغير اذن سيده وهذا يمكن هله على ماقبل الدخول فيكون

الآية فان عضام الامتناع من زواجها وهذا يدل على أن نكاحها إلى الولي وهذا يدل على أنها نزلت في شأن معقل بن يسار حين امتنع من النزوج فدعاه النبي عليه النها وأضافه اليها لانها تحل له إذا ثبت هذا فانه لا يجوز لها تزوج

﴿مسئلة﴾ ( وعن أحمد أن لهانزو بج أمتها ومعتقنها )

وهذا يدل على أنه يصح اعتبارها في النكاح فيخرج منه أن لها تزويج نفسها باذن وليهاوغيرها بالوكالة وهو مذهب محمد بن الحسن وينبني أن يكون قولا لابن سيرين ومن معه لان قول النبي صلى الله عليه وسلم «ايما امرأة انكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل » يدل بمفهومه على صحته باذنه ولانها أنما منعت الاستقلال بالنكاح لقصور عقلها فلا يؤمن أنخداتها ووقوعه منها على وجه المفسدة وهذا مأمون فيما اذا أذن فيه وليها والمذهب الاول لعموم قوله «لانكاح الابولي» وهذا يقدم على دليل الخطاب والتخصيص ههنا خرج مخرج الفالب فان الغالب أنها لا تزوج نفسها الا بغير اذن وليها والعلة في منعها صيانتها عن مباشرة ما يشعر بوقاحتها ورعونتها وميلها الى الرجال وذلك ينافي حال أهل الصيانة والمروءة

موافقاً لرواية الجماعة ويمكن حمله على عومه في عدم الصداق وهو قول ابن عمر رواه الاثرم عن نافع قال كان اذا تزوج مملوك لابن عمر بغير إذنه جلده الحد وقال المرأة انك أبحت فرجك وأبطل صدافها ووجهه أنه وطيء امرأة مطارعة في غير نكاح صحيح فلم بجب به مهر كالمطاوعة على الزنا قال القاضي هذا اذا كاما عالمين بالنحريم فاما أن جهلت المرأة ذلك فلها المهر لانه لاينقص عن وط، الشبعة ويمكن حمل هذه الرواية على أنه لامهر لها في الحال بل بجب في ذمة العبد تنتفع به بعد العتق وهو قول الشافي الجديد لان هذا حق لزمه برضى من له الحق فكان محله الذمة كالدين والصحيح أن المهر واجب لفوله عليه السلام « إيما المهر أة نكحت نفسها بغير اذن وايها فنكاحها باطل فان أصابها فلها المهر بما استحل عليه السلام « إيما المهر بما أنه المهر عا عليه ولانه استوفى منافع البضع باسم النكاح فكان المهر واجباً كما أر الانكحة الفاسدة

(الفصل الثاني) أن المهر يتعلق برقبته يباع فيه الا بفدية السيد، وقد ذكرنا احتمالا آخر أنه يتعلق بذمة العبد والاول أظهر الا أن الوط، أجري مجرى الجناية الموجبة للضان بغير اذن المولى ولذلك وجب المهر ههناوفي سائر الانكحة الفاسدة ولو لمتجر مجراها ما وجب شي الانه يرضى المستحق والله أعلم (الفصل الثالث) أن الواجب من المهر خمساه وهو قول عثمان بن عفان رضي الله عنه وعمل به أبو موسى ، وعن احمد أنها ان علمت أنه عبد فلها خمسا المهر واذا لم تعلم فلها المهر في رقبة العبد وعنه أن الواجب مهر المثل وهو قول أكثر الفقها، لانه وط، يوجب المهر فأوجب مهر المثل بكماله كالوط، في النكاح بلا ولي وفي سائر الانكحة الفاسدة ووجه الاولى ماروى الامام أحد باسناده عن حلاس

(فصل) فان حكم بصحة هذا العقد حاكم أوكان المتولي لعقده حاكما لم يجز نقضه وكذلك سائر الانكحة الفاسدة وخرج القاضي وجها في هذا خاصة أنه ينقض وهو قول الاصطخري من أصحاب الشافعي لانه خالف نصاً والاول أولى لانها مسئلة مختلف فيها ويسوغ فيها الاجتهاد فلم يجز نقض الحكم به كما لوحكم بالشفعة للجار وهذا النص متأول وفي صحته كلام وقد عارضته ظواهر

﴿مسئلة ﴾ (وأحق الناس بنكاح المرأة الحرة أبوها)

أنما قيد المرأة بالحرة لان الامة لا ولاية لابيها عايها بغير خلاف علمناه وأولى الناس بتزويجها أبوها لا نه لاولاية لاحد معه وبهذا قال الشافعي وهو المشور عن أبي حنيفة وقال مالك والعنبري وأبو يوسف واسحاق وابن المنذر الابن أولى وهي رواية عن أبي حنيفة لانه أولى منه بالميراث وأقوى تعصيباً لانه يسقط تعصيب جده

ولنا أن الولد موهوب لابيه قال الله تعالى ( ووهبنا له يحيى) وقال زكريا ( رب هب لي من لدنك ذرية طيبة) وقال ابراهيم (الحمد لله الذي وهب لي على الكبر اسماعيل واستحاق ) وقال النبي صلى الله عليه وسلم « أنت ومالك لابيك » واثبات ولاية الموهوب له على الهبة أولى من العكس ولان الاب

أن غلاما لابي موسى تزوج بمولاة تبجان التيمي بغير إذن أبي موسى فكتب في ذلك إلى عثان فكتب اليه عثان انفرق بينهما وخذلها الخسين من صداقها وكان صداقها خمسة ابعرة ولان الهر أحد موجبي الوط. فجاز أن ينقص العبد فيه عن الحر كالحد فيه أو أحد العوضين في النكاح فينقص العبد كعدد المنكوحات ( الفصل الرابع ) أنه بجب خمسا المسمى لانه صار فيه الى قصة عمَّان رضي الله عنه وظاهر هاأنه

أوجب خمسي المسمئ ولهذا قال وكان صداقها خمسة أبعرة ولانه لو اعتبر مهر المثل أوجب جميعه كسائر قبم المتلفات ولا وجب القيمة وهي الآءان دون الابعرة وبحنمل أنه يجب خمسا مهر المثللانه عوض عن جناية فكان المرجم فيه الى نيمة الحل كمائر أروش الجنايات وقيمة الحل مهر المثل

(اانصل الخامس) أن الواجب إن كان زائداً على قيمة العبد لم تلزم السيد الزيادة لأن الواجب عليه مايقابل قيمة العبد بدليل أنه لو سلم العبد لم يلزمه شيء فاذا أعطى القيمة فقد أعطى مايقابل الرقبة فلم تلزمه زيادة عليه وإن كان الواجب أقل من قيمة العبد لم يلزمه أكثر من ذلك لأنه ارش الجناية فلا بجب عليه أكثر منها والخيرة في تسلم العبد وندائه الى السيد، وهذا قد ذكر ناه في غير هذا الموضع مابين من هذا .

( فصل ) اذا أذن السيد لعبده في تزويجه عمينة ، أو من بلد معين ، أو من جنس معين ، فنكح غير ذلك فنكاحه فاسد والحكم فيه كما ذكرنا وان أذن له في تزويج صحيح فنكح نكاحا فاسدا فكفلك لأنه غير مأذون له فيه وآن أذناه في النكاح وأطلق فنكح نكاحا فاسدا احتمل أن يكون كذلك لأن الأذن في النكاح لا يتناول الفاحد ، واحتمل أن يتنارله اذنه لان الفظ باطلاقه يتناوله، وان أذن له في نــكـاح فاسد وحصات الاصابة فيه فعلى سيده جميم الهر لانه باذنه والله أعلم.

أكمل نظراً وأشد شفقة فوجب تقدعه في الولاية كتقديمه على الجد ولان الاب يقوم على ولده في صغره وسفهه وجنونه فيليه في سائر ما تثبت الولاية عليه فيه لخلاف ألابن ولذلك اختص بولاية المال وجاز له أن يشتري لهـ ا من ماله وله من مالهـ ا اذا كانت صغيرة بخلاف غيره ولأن الولانة احتكام واحكام الاصل على فرعه أولى من العكس وفارق الميراث فانه لا يعتبر لهالنظر ولهذارث الصبي والمجنون وليس فيه احتكام ولا ولاية على الموروث مخلاف ما نحن فيه

﴿مسئلة ﴿ (ثم أبوه وان علا)

يعنى أن الجـد أبا الاب وإن علت درجتــه أحق بالولاية من الابن وسائر الاولياء وهو قول الشافعي وعن احمد رواية اخرى ان الابن مقدم على الحبد وهو قول مالك ومن وافقه لما تقدم وعن احمد رواية ثالثة أن الاخ يقدم على الحبد لان الحبد يدلي بابوة الاب والاخ يدلي بالبنوة والبنوة مقدمة وعنه رواية رابعة ان الاخ والجد سواء لاستوائهما في الميراث بالتعصيب واستواؤهما في القرابة يوجب استواءها في الولاية كالاخون ولانهما عصبتان لا يسقط أحدها الآخر فا ستويا net lack of greed bleets

« مسئلة » قال واذا تزوج الامة على أنها حرة فأصابها وولدت منه فالولد حر وعليه ان يفديهم والمهر المسمى ويرجع به على من غره ويفرق بينهما ان لم يكن ممن يجوز له أن ينكح الاماء ، وان كان من بجوزله أن ينكح فرضى بالمقام فماولدت بعد الرضي فهورقيق )

في هذه المسئلة فصول ستة رأحدها) أن النكاح لا يفسد بالفر ورعوه و قول أبي حنيفة عوقال الشافعي أحد قوليه يفسد لانه عقد على حرة ولم بوجد فأشبه ما لو قال بعنك هذا الفرس فادًا هو همار و النا أن المعقود عليه في النكاح الشخص دون الصفات فلا يؤثر عدم افي صحته كالوقال زوجتك هذه البيضاء فاذا هي سوداء ع أو هذه الحسناء فاذا هي شوها، وكذا يقول في الاصل الذي ذكره ان العقد الذي ذكروه صحيح لان المعقود عليه العين المشار اليها وان سلمناه فالفرق بينها من وجهين (أحدها) أن عم فانت الذات فان ذات الفرس غير ذات الحار وهمنا اختلفا في الصفات . و (الثاني) أن الببع بؤثر فيه فوات الصفات بدليل أنه يرد بفوات أي شي. كان فيه نفع منها والنكاح بخلافه . (الفصل الثاني) ان أولاده أحرار منها بغير خلاف نعلمه لانه اعتقد حريتها فكان أولاده أحرار لاعتقاده ما يقتضي حربتهم كما لو اشترى أمة يعتقدها ملكا لبائعها فبانت مغصوبة بعدأن أولاده (الفصل الثالث) أن على الزوج فدا، أولاده كذلك قضى عمر رضي الله عنه وعلى وابن عباس رضي الله عنه وعلى وابن عباس رضي الله عنها و وور مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي . وعن أحمد رواية أخرى ايس

في الولاية كالآخرين

ولنا ان الجدله ايلاد وتعصيب فيقدم عليهاكالاب ولان الابن والاخ يقادان بها والاخ يقطع بسرقة مالها نخلاف الجد والجد لا يسقط في الميراث الا بالاب والاخ يسقط به وبالابن وابنه ، وانه ، والنه والنال وفي المسئلة جد واخ سقط الاخ وحده فوجب تقديمه عليهاكالاب وكتقديمه على العم وسائر العصبات اذا ثبت هذا فالجد وان علا اولى من جميع العصبات غير الاب واولى الاجداد اقريهم كالجد مع الاب

﴿ مسئلة ﴾ (ثم ابنها ثم ابنه وإن سفل متى عدم الاب وأباؤه)

وأولى الناس بتزويج المرأة ابنها ثما بنه بعده وإن نزلت درجته الاقرب فالاقرب منهم وبه قال اصحاب الرأيوقال الشافعي لا ولاية للابن إلا ان يكون ابن عم او مولى أو حاكمافيلي بذلك لا بالبنوة لانه ليس عناسب لها ولا بلي نكاحها لحالها ولان طبعه ينفر من تزويحها فلا ينظر لها

 عليه فداؤهم لان الولد ينعقد حر الاصل فلم يضمنه لسيد الاهـة لانه لم يملـكه وعنه أنه يقال له افد أولادك والا فهم يتبعون أمهم فظاهر هذا أنه خيره ببن فدائهم وبين تركهم رقيقا لانهم رقيق محكم الاصل فلم يلزمه فداؤهم كما لو وطائها وهو يعلم رقها. وقال الخلال اتفق عن أبي عبد الله أنه يندي ولده وقال احاق عنه في موضع إن الولد له وليس عليه أن يفديهم وأحسبه قولا أول لابي عبد الله والصحيح أن عليه فداءهم لفضاء الصحابة به ولانه عاد الامة المملوكة فسبيله أن يكون مملوكا لمالكها وقد فوت رقه باعله وفي فدائهم ثلاث مسائل

( الاولى ) في وقته وذلك حين وضع الولد ، قضى بذلك عمر وعلي وابن عباس رضي الله عنهم وهو قول الشانعي وقال أبو ثور والثوري وأصحاب الرأى يضمنهم بقيمتهم يرم الخصومة لانه أنما يضمنهم بالمنع ولم عنعهم الاحال الخصومة

ولنا أنه محكّرم بحربته عند الوضع فوجب أن يضمنه لانه ذات رقه من حينئذ ولان القيمة التي تزيد بعد الوضع لم تكن مملوكة لمائك الامة فلم يضمنها كما بعد الخصوسة فان قبل فقد كان محكّرما بحريته وهو حين قلمنا إلا أنه لم يكن تضمينه حينئذ لعدم قيمته والاطلاع عليه فأوجبنا ضمانه في أول حال عكن تضمينه وهو حال الوضع

( المسئلة الثانية ) في صفة الفدا. رفيها ثلاث روايات احداهن بتيمتهم وهو قول أكثر الفقها، نقول النبي وَلَيُسِكِنِهُ مِن أُعْنَق شقصاً من عبد قوم عليه نصيب شريكه ولان الحيوان من المنقومات لامن ذوات الامثال فبجب ضمانه بقيمته كالو أتلفه

فزوج رسول الله عَلَيْكِيْدُ فزوجه رواه النسائيقال الاثرم قلت لأ بي عبد الله فحديث عمر بن أبي سلمة حين زوج النبي عَلَيْكِيْدُ أمه أم سلمة اليس كان صغيراً ? قال ومن يقول كان صغيراً ليس فيه بيان عدل من عصباتها فيثبتله ولاية تزويجها كأخبها وقولهم ليس بمناسب لها ممنوع وان سلم فهو يبطل بالحا كم والمولى قولهم ان طبعه ينفر من تزويجها قلنا هذا معارض في الفرع ليس له أصل ثم يبطل بما اذاكان ابن عم أو مولى أو حاكما اذا ثبت هذا فانه يقدم على الاخ ومن بعده بغير خلاف نعلمه عند من يقول بولايته لانه أقوى منه تعصباً وقد استويا في عدم الايلاد

﴿ مسئلة ﴾ (ثم أخويها لابيها)

لأخلاف في تقديم الآخ بمد عمودي النسب لكونه أقرب العصبات بعد هم فان ابن الاب أقواهم تعصيباً واحقهم بالميراث واختلفت الرواية عن أحمد في الاخ للاب اذا اجتمعا فعنه انها سواء اختارها الحرقي وبه قال أبو ثور والشافعي في القديم لانها استويا في الادلاء بالجهة التي تستفاد بهاالعصو بةوهي حبهة الابفاستويا في الولاية كما لوكانا من أب وإنما رجح في الميراث جهة الام ولامدخل لها في الولاية لم يرجح بها كالعمين أحدها خال وابني عم أحدها أخ من أم (والرواية الثانية) الاخ من

( والثانية ) يضه نهم عبيدا الذكر بذكر والاشى بأشى لما روى سعيد بن المسيب قال أبتت جارية لرجل من العرب وانتهت إلى بعض العرب فيزوجها رجل من بني عذرة ثم إن سيدها دب فاستاقها واستاق ولدها فاختصموا إلى عمر رضي الله عنه فقضى العذري بفدا، ولده بفرة غرة مكان كل غلام ومكان كل جارية بجارية وكان عمر يقوم الغرة على أهل القرى ومن لم يجد غرة ستين ديناراً ولان ولد المفرور حر فلا بضمن بقيمته كسائر الاحرار فعلى هذه الرواية ينبغي أن ينظر إلى مثلهم في الصفات نقريباً لان الحيوان ليس من ذوات الاشال و يحتمل أن يجب مثلهم في القيمة وهو قول أبي بكر

(الثالثة) هو مخبر بن فدائهم بمثلهم أو قبمتهم قال أحمد في رواية الميموني إما القيمة أو رأس برأس لأنها جميعاً يرويان عن عمر وله من لا أدري أي الاسنادين أقوى وهذا اختيار أبي بكر وقال في المقنع الفدية غرة بقرة بقدر القيمة أو القيمة وأيها أعطى أجزأه ووجه ذلك أنه تردد بين الجنين الذي بضمن بنرة ربين الحاقه بغيره من المضمونات فاقتضى التخيير ببنها والصحيح أنه يضمن بالقيمة كسائر المضمونات المتقومات وقول عمر قد اختلف عنه فيه قال أحمد في رواية أبي طالب وعليه قيمتهم مثل قول عمر وإذا تعارضت الروايات عنه وجب الرجوع إلى القياس

(المسئلة الثالثة) فيمن يضمن منهم وهو من ولد حيا لرقت بعيش لمنا سواء عاش أو مات بعد ذلك وقال مالك والثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي لا ضمان على الاب لمن مات منهم قبل الخصومة وهذا مبنى على وقت الضمان وقد ذكر ناه فأما السقط ومن ولد لوقت لا يعيش في شله وهو دون سنة أشهر فلا ضمان لانه لا قيدة له:

الابوين أولى اختارها أبو بكر وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وهو الصحيح إنشاء الله تعالى لانه حق بستفاد بالتعصيب فيقدم فيه الاخ من الابوين كالميراث وكاستحقاق الميراث بالولاء فانه لامدخل للنساء فيه وقد قدم الاخ للابوين فيه وبهذا يبطل ماذكر في الرواية الاولى وهكذا الحلاف في بني الاخوة والاعمام وبنينهم واما إذاكان ابناعم لاب أحدهما أخ لام فها سواء لانها استويافي التعصيب والارث به وقال القاضي فيها من الحلاف مثل مافي ابن عم من الابوين وابن عم من أب لانه يرجح من جهة أمه وليس كذلك لان جهة أمه يرث بها منفردة وما ورث بها منفرداً لم يرجح به وكذلك لم يرجح به في الميراث بالولاء ولا في غيره فعلى هذا إذا اجتمع ابن عم من أبوين وابن عم من أب هم من أب هو أخ من أم فالولاية لابن العم من الابوين عند من يرى تقديم ولد الابوين

﴿ مسئلة ﴾ ( وعنه تقديم الابن على الجد والتسوية بين الجد والاخوة وبين الاخ للابوين والاخ للابوين

( مسئلة ﴾ ( ثم بنوا الأخوة وإن سفلوا ثم العم ثم ابنه ثم الاقرب فالاقرب من العصبات على ترتيب الميراث ) (الفصل الرابع) في المهر ولا يخلو أن يكون عمن بجوز له ذكاح الاماء أولا فان كان عمن بجوز له ذكاح الاماء وقد تكحما نكاحا صحيحا فلها المسمى وان لم يدخل بها واختار الفسخ فلا مهر لها لان الفسخ تعذر من جهتها فهي كالمعيبة يفسخ نكاحها وان كان عمن لا يجوز له نكاح الاماء فالعقد فاسد من أصله ولا مهر فيه قبل الدخول فان دخل بها فعليه مهرها وهل يجب المسمي أو مهر المثل؟ على روايتين ذكر ناهما فيا مضى وكذلك ان كان عمن بجوز له نكاح الاماء لكن تزوجها بفهر إذن سيدها أو يحو ذلك مما يفسد به النكاح

(الفصل الخامس) أنه يرجع بما غرمه على من غره في المهر وقيمة الاولاد وهذا اختاره الخرق ورواية عن أحمد قال ابن المنذر كذلك قضى عمر وعلي وابن عباس وبه قال الشائعي في القديم والرواية الاخرى لا يرجع بالمهر وهو اختيار أبي بكر قال وهو قول علي وبه قال الثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد لا نه وجب عليه في مقابلة نفم وصل اليه وهوالوط، فلم يرجع به كالواشترى مغصوبا فأكله بخلاف قيمة الولد فا نها لم تحصل في مقابلة عوض لأنها وجبت بحرية الولد وحرية الولد للولد لا ليه قال القاضي والمذهب أنه يرجع بالمهر لان أحمد قال كنت أذهب إلى حديث علي ثم كأني هبته وكأني أميل إلى حديث على ثم كأني هبته وكأني أميل إلى حديث عمر يعني في الرجوع ولان العاقد ضمن له سلامة الرط، كا ضمن له سلامة الولد فكا يرجع بالمهر قال وعلى هذا الاصل برجع بأجرة الخدمة اذاغرمها كأ يرجع بالمهر ولا أعرف عن أصحابنا بهنهافوقا وقال اذا ثبت هذا الاصل برجع بأجرة الخدمة اذاغرمها كأ يرجع بالمهر ولا أعرف عن أصحابنا بهنهافوقا وقال اذا ثبت هذا فان كان الفرور من السيدفقال هي حرة عتقت وإن كان بلفظ غيرهذا لم تثبت به الحرية فلا شيء له لان لافائدة في أن يجبله ما يرجع به عليه ه وإن كان وإن كان بلفظ غيرهذا لم تثبت به الحرية فلا شيء له لان لافائدة في أن يجبله ما يرجع به عليه ه وإن كان بلفظ غيرهذا لم تثبت به الحرية فلا شيء له لان لافائدة في أن يجبله ما يرجع به عليه ه وإن كان

وجملة ذلك أن الولاية بعد الاخوة تترتب على ترتيب الميراث بالتعصيب فأحقم بالميراث احقهم بالولاية فبعد الاخوة بنوهم وان سفلوا ثم بنوا الجدوهم أعمام الاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم بنو جد الجدثم بنوهم وعلى هذا لا يلي بنو أب أعلى من بني أب أقرب منه وان نزلت درجتهم وأولى ولد كل أب أقربهم اليه لان مبنى الولاية على النظر والشفقة وذلك معتبر بمظنته وهي القرابة فأقربهم اشفقهم ولا نعلم في هذا خلافاً بين أهل العلم

(فصل) ولا ولاية لغير العصبات من الاقاربكالاخ من الام والخال وعم الام وأبي الام ونحوهم نص عليه الامام أحمد في مواضع وهو قول الشافعي وإحدى الروايتين عن أبي حنيفة والثانية ان كل من يرث بفرض أو تعصيب يلى لانه يرثما فوليها كعصباتها

و لنا ماروى عن علي رضى الله عنه انه اذا بلغ النساء نص الحقائق فالعصبة أولي يعني إذا أدركن رواه أبو عبيد في القريب ولانه ليس من عصباتها اشبه الاجنبي

﴿ مسئلة ﴾ ( ثم المولى المنعم ثم عصباته من بعده الاقرب فالاقرب)

ثم السلطان اذا لم يكن للمرأة عصبة من نسبها فوليها موليها يزوجها ولا نعلم خلافا في ان العصبة

الغرور من وكيله رجم عليه في الحال ، وإن كان من أجنبي رجم عليه أيضاً ، وإن كان منها فليس لها في الحال مال فيتخرج فيها وجهان بناء على دين العبد بغير اذن سيده هل يتعلق برقبته أو بذنته يتبع به بعد العنق ? قال القاضي قياس قول الحرقي أنه يتعلق بذمتها لانه قال في الامة اذا خالعت زوجها بغير اذن سيدها يتبعها به اذا عتقت كذا ههنا ويتبعها بجميعه

وظاهر كلام أحد أن الغرور اذا كان من الاهة لم يرجع على أحد فانه قال اذا جاءت الاب فقالت اني حرة فوات أمرها رجلا فزوجها من رجل ثم ظهر عليها مولاها قال فكاك ولده على الاب لانه لم يفره أحد ، وأما اذا غره رجل فزوجها على أنها حرة فالفدا، على من غره . يروى هذا عن على وابراهيم وحماد وكذلك قال الشعبي ، وإن قلنا يتعلق برقبتها فالسيد مخير بين فدائها بقيمتها إن كانت أقل مما يرجع به عليها أو يسلمها فان اختار فدا. ها بقيمتها سقط قدر ذلك عن الزوج فانه لافائدة في أن وجبه عليه ثم مرده اليه ، وإن اختار تسليمها سلمها وأخذ ماوجب له وذكر القاضي أن الغرور الموجب للرجوع أن يكون اشتراط الحرية مقارنا للعقد فيقول زوجتكها على أنها حرة فان لم تكن كذلك لم علك الفسخ وهذا مذهب الشافعي والصحيح خلاف هذا قال لان الصحابة الذين قضوا بالرجوع لم يفرقوا بين أنواع الغرور ولم يستفصلوا والظاهر أن العقد لم يقع هكذا ولم تجر العادة به في العقد د فلا يجوز بين أنواع الغرور ولم يستفصلوا والظاهر أن العقد لم يقع هكذا ولم تجر العادة به في العقد د فلا يجوز ولانه متن المرأة ولا العظ لها في العقد ولانه متن أخبره بحريتها أو أوهمه ذلك بقر أن تغلب على ظنه حريتها فذكها على ذلك ورغب فيها بناء عليه وأصدقها صداق الحرائر ثم لزمه الغرم فقد استضر بنا، على قول الخبر له والغارفة جب إذاة الضرر عليه وأصدقها صداق الحرائر ثم لزمه الغرم فقد استضر بنا، على قول المخبر له والغارفة جب إذاة الضرر

المناسبة أولى منهوذلك لانه عصبة مولاته يرثها ويعقل عنها عند عدم عصباتها فكذلك يزوجها وقدم عليه المناسبون كما قدموا عليه في الارث والعقل فان عدم المولى أولم يكن من أهل الولاية كالمرأة والطفل والكافر فعصباته الافرب منهم فالاقرب على ترتيب الميراث ثم مولى المولى ثم عصباته من بعده كالميراث سواء فان اجتمع ابن المعتق وأبوه فالابن أولى لانه أحق بالميراث وأقوى بالتعصيب وإنما قدم الاب المناسب على الابن المناسب لزيادة شفقته وفضيلة ولادته وهذا معدوم في أب المعتق فيرجع فيه الى الاصل ثم السلطان لانعلم خلافا بين أهل العلم في أن للسلطان ولاية تزويج المرأة عندعدم أوليائها أو عضاهم وبه يقول مالك والشافعي واسحاق وأبو عبيد وأصحاب الرأي والاصل فيه قول النبي عصلية في السلطان وليمن لاوليله وروى أبو داود باسناده عن أم حبيبة ان النجاشي زوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت عنده ولان للسلطان ولاية عامة بدليل انه يلي المال ويحفظ الضوال فكانت له الولاية في النكاح كالاب

(فصل) والسلطان همها هو الامام أوالحاكم أو من فوضا اليه ذلك واختافت الرواية عن أحمد في (المغني والشرح الكبير) (الجزء السابع)

عنه باثبات الرجوع على من غره وأضر به فعلى هـندا إن كان الغرور من اثنين أوأكثر فالرجوع على جيمهم وإن كان الفرر منها ومن الوكيل فعلى كل واحد منها نصفه والله أعلم

(الفصل السادس) ان الزوج ان كان ممن يحرم عليه ذكاح الاما، وهو ممن يجدد الطول أو لايخشى الهنت قانه يفرق بينها لاننا بينا أن النكاح قاسد من أصله لعدم شرطه وهكذا لوكان تزويجها بغير اذن سيدها أو اختل شرط من شروط النكاح فهو فاسد يفرق بينهما والح. كم في الرجوع على ماذكرنا ، وإن كان ممن يجوز له نكاح الاماء وكانت شرائط النكاح مجتمعة فالعقد صحيح والمزوج الخيار بين الفسح والمقام على النكاح وهذا معنى قول الخرقي فرضي بالمقام معها وهذا الظاهر من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة لاخيار له لان الكفاءة غير معتبرة في جانب المرأة لانه يملك الطلاق

ولا انه عقد غرفيه أحد الزوجين بحرية الآخر فثبت له الخيار كالاخر فان الكفا.ة وإن لم تعتبر فان عليه ضروا في استرقاق ولده ورق امرأته وذلك أعظم من فقد الكفا.ة ، فأما الطلاق فلا يندفع به الضرر فانه سقط نصف المسمى والفسخ يسقط جميعه فاذا فسخ قبل الدخول فلا مهر لها ، وإن رضي بالمقام معها فله ذلك لانه بحل له نكاح الاما، وما ولدت بعد ذلك فهو رقيق لسيدها لان المانع من رقهم في الفرور اعتقاد الزوج حريتها وقد زال ذلك بالعلم ، ولو وطنها قبل علمه فعلقت منه ثم علم قبل الوضع فهو حر لانه وطنها بعتقد حريتها

( فصل ) والحسكم في المدبرة وأم الولد والمعتقة بصفة كالآمة التن لانها ناقصة بالرق إلا أن ولد أم الولد والمدبرة يقوم كأنه عبد له حكم أمه وكذلك من أعتق بعضها إلا أنه اذا فدى الولد لم يلزمه إلا فداء مافيه من الرق لان بقيته حر بحرية أمه لا باعتماد الوطيء فان كانت مكاتبة فكذلك إلا أن

والي البلد فقال في موضع يزوج والي البلد وقال في الرستاق يكون فيه الوالي وايس فيه قاض قال يزوج اذا احتاط لها في المهر والكف أرجو أن لا يكون به بأس لانه ذو سلطان فيدخل في عموم الحديث وقال في موضع آخر في المرأة اذا لم يكن لها ولي فالسلطان المسلط على القاضي يقضي في الفروج والحدود والرجم وصاحب الشرطة أنما هو مسلط في الادب والجناية وقال ما للوالي وذا إنما هو الى القاضي وتأول القاضي الرواية الاولى على أن الوالي أذن له في النزويج ويحتمل أنه جعل له ذلك إذا لم يكن في موضع ولايته قاض فكأنه قد فوض اليه النظر فيما محتاج اليه في ولايته وهذا منها (فصل) إذا استولى أهل البني على بلد جرى حكم سلطانهم رقاضيهم في ذلك مجرى الامام وقاضيه

(فصل) إذا السوى أهل البيم على بهد جرى علم تعلقهم وعليهم ي على جرى المدار المدا

(فصل) واختلفت الرواية في المرأة تسلم على يد رجل فقال في موضع لا يكون وليا لهاولايزوج حتى يأتي السلطان لانه ليس من عصبتها ولا يعقل عنها ولا يرثها فأشبه الاجنبي وقال في رواية حرب في امرأة أسلمت على يد رجل يزوجها هو وهو قول اسحاق وروي عن ابن سيرين أنه

مهرها لها لانه من كسبها وكسبها لها وتجب قيمة ولدهاعلى الرواية المشهورة ، قال ابو بكر ويكون ذلك لها تستمين به في كتابتها ، فان كان الفرور منها فلا شيء لها إذ لافائدة في إبجاب شي، لها برجع به عليها وإن كان النمرور من غيرها غرمه لها وبرجع به على من غره

( فصل ) ولا يُثبت أنها أمة بمجرد الدعوى فان قام بذلك بينة ثبت ، وأن أقرت أنها أمة فقال احمد في رواية أبي الحارث لا يستحقها باقرارها وذلك لان اقرارها يزيل النكاح عنها ويثبت حقا على غيرها فلم يقبل كاقرارها عال على غيرها ، وقال في رواية حنبل لاشيء له حتى يثبت أوتقر هي أنها أمة فظاهر هذا أنه يقبل إقرارها لانها مقرة على نفسها بالرق أشبه غير الزوجة والاول أولى ولا نسلم أنه يقبل من غير ذات الزوج اقرارها بالرق بعد إقرارها بالحرية لا مها يتملق به حق الله تعالى ولا نسلم أنه يقبل من غير ذات الزوج اقرارها بالرق بعد إقرارها بالحرية لا مها أقرت عايت علق به حق الله تعالى

( فصل ) اذا حمات المغرور بها فضرب بطنها ضارب فألقت جنينا ميتاً فعلى الضارب غرةلان هذا الجنين محكوم بحريته وير ثها ورثنه من كانوا ، وعلى الضارب كفارة الفتل وإن كان الضارب أباه لم يرثه وورثه أفاربه ولا بجب بذل هـذا الولد السيد لانه أما يستحق بذل حي وهذا ميت، ومحتمل أن يجبله عشر قيمة أمه لان الواطيء فوت ذاك عليه باعتقاد الحرية ولولاه أوجب له ذلك

( فصل ) اذا تزوجت المرأة عبداً على أنه حر فالنكاح صحيح وهذا قول أبي حنيفة وأحد قولي الشانعي لان اختلاف الصفة لا يمنع صحة العقد كما لو تزوج أمة على أنها حرة وهذا اذا كات شروط النكاح وكان ذلك باذن سيده ، وأن كانت المرأة حرة وقلما الحرية ليست من شروط السكفاءة أو ان فقد السكفاءة لا يبطل النكاح فهو صحيح والمرأة الخيار ببن الفسخ والامضاء فان اختارت المضاء فلا وليائها الاعتراض عليها لعدم السكفاءة، وأن كانت أمة فينبغي أن يكون لها الخيار أيضالانه لما ثبت

لايفعل ذلك حتى يأتي السلطان وعن الحسن أنه كان لا يرى بأسا في أن يزوجها نفسه وذلك لما روى أبو داود باسفاده عن تميم الداري أنه قال يارسول الله ماالسنة في الرجل يسلم على يدالرجل من المسلمين? قال «هو أولى الناس بمحياء ومماته» الأأن هذا الحديث ضعفه احمد وقال رواية ابن عبد العزيز وليس هو من اهل الحفظ والاتقان.

(فصل) وإن لم يوجد المرأة ولي ولا ذو سلطان فعن أحمد ما يدل على أنه يزوجها رجل عدل باذنها فانه قال في دهقان قربة يزوج من لاولي لها إذا احتاط لها في الكف والمهر إذا لم يكن في الرسناق قاض قال ابن عقيل أحد قوم من اصحابنا من هذه الرواية إن النكاح لا يقف على ولي قال وقال القاضي نصوص أحمد تمنع من ذلك قال شيخنا، والضحبح أن هذا من القول حال عدم الولي والسلطان لانه شرط أن لا يكون في الرستاق قاض، وجهه أن اشتراط الولي ههنا يمنع النكاح بالكلية فلم يجز كاشتراط المناسب في حق من لامناسب لها وروي عنه أنه لا يجوز المكاح الا بولي لعموم الاخبار فيه

الخيار العبد اذا غر من أمة نبت الامة اذا غرت بعبد وكل موضع حكمنا بفساد العقد ففرق بينهما قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعده فلها مهر المثل او المسمى على ماقدمنا من الاختلاف ، وكل موضع فسخ النكاح مع القول بصحته قبدل الدخول فلا شيء لها ، وان كان بعده فلها المسمى لانه فسخ طرأ على فكاح فأشبه الطلاق

( فصل ) فان غرهما بنسب فبان دونه وكان ذلك مخلا باله كفاءة وقلنا بصحة النكاح فلها الخيار فان اختارت الامضاء فلا وليائها الاعتراض عليها وان لم يخل باله كفاءة فلا خيار لها لان ذلك ليس بمعتبر في النكاح فأشبه مالو شرطه فقيها فبان مخلافه وكذلك إن شرطت غير الذب فان كان مما يعتبر في الكفاءة فهو كما لو تبين أنه غير مكافيء لها في النسب، وان لم يعتبر في الكفاءة كالفقه والجمال وأشباه ذلك فلا خيار لها لان ذلك مما لا يعتبر في النكاح فلا يؤثر اشتراطه، وذكر فيها اذا بان نسبه دون ماذكر وجه في ثبوت الخيار لها ان لم يخل بالكفاءة والاولمي ماذكر ناه والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال ( واذا كان المغرور عبداً فولده احرار ويفديهم اذا عتق ويرجع به على من غره )

وجملة ذلك أن المغرور اذا كان عبداً فولده أحرار ، وقال ابو حنيفة يكون رقيقاً لان أبويهر قيق واليس ذلك بصحيح فانه وطنها معتقداً حريتها فكان ولد، حراً كولد الحر فان هذا هوالعلة المقتضية

﴿ مسئلة ﴾ (وولي الامة سيدها إذاكان من اهل ولاية النزويج ) لا نعلم فيه خلافا لانه مالكها وله التصرف في رقبتها بالبيع ففي النزويج أولى ولايزوجها الاباذنها

﴿ مسئلة ﴾ ( فان كانت لامرأة فوليها ولى سيدتها وقد ذكرنا ذلك )

اختلفت الرواية عن احمد فيمن يزوج أمة المرأة فروي عنه أنه بلي نكاحها ولي سيدهما قال الفاضي هذا هو الصحيح اختاره الخرقي وهو مذهب الشافعي لان مقتضى الدليل كون الولاية لها فامتذات في حقها لقصورها فثبتت لاوليائها كولاية نفسها ولانهم يلونها لوعتقت ففي حال رقها أولى فان كانت سيدتها رشيدة لم يجز تزويج أمتها الا باذنها لأنها مالها ولا يجوز التصرف في مال رشيد بغير اذنه و بغير نطقها بذلك وان كانت بكراً لان صانها أعا اكتني به في تزويج نفسها لحيائها ولا تستحي من تزويج غيرها وإن كانت صغيرة أومجنونة أو سفيهة ولوليها ولاية على مالها فله تزويج أمتها ان كان الحظ في تزويجها والا لم يملك تزويجها وكذلك الحكم في أمة ابنه الصغير وقال بعض الشافعية ليس له تزويجها كال لان فيه الحظ لان الكلام فيه فجاز كسائر التصرفات الحائزة واهمال الحظر مرجوح عا فيه من تحصيل مهرها وولدها وكفاية مؤنتها وصيانتها عن الزنا الموجب للحد في حقها ونقص قيمتها عافيه من تحصيل مهرها وولدها وكفاية مؤنتها وصيانتها عن الزنا الموجب للحد في حقها ونقص قيمتها

للحرية في محل الوفاق ولولاذلك لكان رقيقاً فان علة رق الولد رق الام خاصة ولا عبرة محال الاب بدليل ولد الحر من الامة وولد الحر من العبد وعلى العبد فداؤهم لانه فوت رقهم باعتقاده وفعله ولا مال له في الحال فيخرج في ذلك وجهان

[أحدها] يتعلق برقبة عنولة جناية (والناني) بذمته يتبع به بعد العتق بمنولة عوض الخلع من الامة إذا بذلته بغير إذن سيدها ويفارق الاستدانة والجناية لانه إذا استدان أتلف مال الغريم فكان جناية منه وههذا لم يجن في الاولاد جاية وإنما عتقوا من طريق الحكم وما حصل له منهم عوض فيكون ذلك في ذبته يتبع به بعد العتق وبرجم به حين يغرمه قانه لا بنبغي أن يجب له بذل مالم يفت عليه . وأما الحرية فتتعجل في الحال، وان قلنا ان الفداء يتعلق برقبته وجب في الحال وبرجم به سيده في الحال وبثرت للعبد الخيار إذا علم كما ثبت الحرل لمن يحل له نكاح الاماء لان عليه ضررا في رق ولده و نقصا في استمتاعه فأنها لا تبيت معه ليلا ونهارا ولم يرض به . ويحتمل أن لا يثبت له خيار لانه فقد صفة لا ينقص بها عن رتبته فأشبه مالوشرط نسب امرأة فبانت مخلاف لأنها مساوية انسبه بخلاف تغرير الحو

وقال بعض الشافعية لا خيار له قولا و احدا . وقال بعضهم فيه قولان والاولى ما ذكرناه . وإذا اختار الافامة فالمهر واجب لا يرجع به على أحد ، وان اختار الفسخ قبل الدخول فلامهر وان كان بعده والمكاح باذن سيده فالمهر واجب عليه وفي الرجوع به خلاف ذكر ناه فيما مضى وان كان بغير إذنه فالنكاح فاسد فان دخل بها فني قدر ما يجب عليه وجهان [أحدهما] مهر المثل (والثاني) الحسان وهل يرجع به على وجهين

( فصل) فان شرط أنها مسلمة فبانت كافرة فله الحيار لانه نقص وضرر يتعدى إلى الولد فأشبه مالو شرطها حرة فبانت أمة

والمرجوح كالمعدوم فان كان وليها في مالها غير ولي تزويجها فولاية تزويجها للولي في المال دون ولي النزويج لانه المتصرف في المال وهي مال وروي عن احمد رواية ثانية أن للمرأة أن تولي أم أمتها رجلا لمتزويجها نقلها عن احمد جماعة لان سبب الولاية الملك وقد تحقق في المرأة وامتنعت المباشرة لنقص الانوثية فلكت التوكيل كالرجل والمريض والغائب ونقل عن أحمد كلام يحتمل رواية ثالثة وهو أن سيدها يزوجها فانه قيل له تزوج أمتها وقال قد قيل ذلك هي مالها وهذا يحتمل آنه ذهب اليه وهو قول ابي حنيفة لانها علكها وولايتها نامة عليها فملكت تزويجها كالسيد ولانها علك بيعها واجارتها فلكت تزويجها كالسيد ولانها علك بيعها واجارتها فلكت تزويجها كسيدها ولان الولاية انما ثبتت على المرأة لتحميل الكفاءة صيانة لحظ الاولياء في محصيلها فلا تثبت عليها الولاية في أمتها لعدم اعتبار الكفاءة وعدم الحق للاولياء فيها ويحتمل أن أحمد قال هذا حكاية لمذهب غيره فانه قال في سياقها أحب الي أن تأمر زوجها لان النساء لا يعقدن وقد روى أبو هريرة عن الذي إصلى الله عليه وسائه قال لا تنكح المرأة المرأة المرأة » وقالت عائشة وقد روى أبو هريرة عن الذي إصلى الله عليه وسائه قال لا تنكح المرأة المرأة المرأة » وقالت عائشة

( فصل ) فان شرطها بكرا فبانت ثيبا فعن أحمد كلام يحتمل أمرين ( أحدهما ) لاخبار له لان النكاح لايرد فيه بعيب سوى ثمانية عيوب فلا يرد منه بخالفة الشرط والثاني) له الخيارلانه شرط صفة مقصودة فبان خلافها فيثبت له الخيار كالو شرط الحرية وعلى هذا لو شرطها ذات نسب فبانت دونه أو شرطها بيضاء فبانت سوداء أوشرطها طويلة فبانت قصيرة أو حسناه فبانت شوها خرج في ذلك كله وجهان و محوهذا مذهب الشافي

وقال أبوثور: القياس ان له الرد ان كان فيه اختلاف وان كان أجماعا فالاجماع أولى من النظر قال ابن المنذر لاأعلم أحدا وافق أبا ثور على مقالة، عوممن ألزم الزوج من هذه صفتها الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي . وروى الزهري أن رجلا تزوج امرأة فلم بجدها عذراء كانت الحيضة خرقت عذرتها فأرسات اليه عائشة ان الحيضة تذهب العذرة يقينا . وعن الحسن والشعبي وابراهيم في الرجل اذا لم يجا، امرأته عذراء ليس عليه شيء العدرة تذهبها الوثبة وكثرة الحيض والتعيش والحل الثقيل والله أعلم

( فصل ) واذا تزوج امرأة يظنها حرة فبانت أنة أو يظنهامسلمة فبانت كافرة أو تزوجت عبداً تظنه حرا فلهم الخيار كما او شرط ذلك نص عليه أحمد في امرأة تزوجت عبدا تظنه حرا فلها الخيار ، وقال الشانعي في الامة لاخيار له وفي الكافرة له الخيار ، وقال بعضهم فبهما جميعا قولان

ولناأن بعض الرق أعظم ضرر افانه يؤثر في رق ولده و عنم كال استمناعه فكان له الخيار كالوكانت كافرة ( فصل ) وان شرطها أمة فبانت حرة أوذات نسب فبانت أشرف منه أو على صفة دنيئة فبانت خبرا من شرطه أو كافرة فبانت مسلمة فلاخيار له في ذلك لانه زيادة ، وقال أبو بكر له الخيار إذا بانت مسلمة لانه قد يكون له غرض في عدم وجوب المبادات والاول أولى

زوجوا فان النساء لا يزوجن واعقدوا فان النساء لا يعقدن ولان المرأة لا تملك تزويبج نفسها فغيرها أولى .

(فصل) وبزوج عتيقتها من بزوج أمنها ذكره الخرقي وفيها روايتان (احداهما) لمولاتها أن توكل رجلا في تزويجها لانها عصبتها وترثها فاشبهت المعتق (والثانية) يزوجها ولي سيدتها وهي أصح لان هذه ولاية لنكاح والمرأة ليست من أهل ذلك فيكون الى عصبتها لانهم الذين يعفلون عنها ويرثونها بالتعصيب عند عدم سيدتها فكانوا أولياءها كما لو تعذر على المعتق تزويج عتيقته ، وقد ذكرنا أنه اذا انقرض العصبة من النسب ولي المولى المعتق ثم عصباته الاقرب فالاقرب كذا ههنا الا ان الظاهر من كلام الخرقي ههنا تقديم أبي المعتقة على ابنها لانه أولى بتزويجها وقد يزوج معتقتها من يزوج أمتها ويزوج أمتها من يزوج أمتها ويزوج أمتها من يزوجها ، وقد ذكرنا ان ابن المعتقة أولى بتزويجها من أبيها ويعتبر فى ولايتها شرطان (احدهما) عدم العصبة من النسب لان المناسب أقرب من المعتق وأولى منه (الثاني) اذن المزوجة

(فصل) وكل موضم ثبت اله الخيار ففسخ قبل الدخول فلا مهر عليه وان فسخ بهده وكان التغرير عن له المهر فلا شيء عليه أيضا ، وان كان من غيره فعليه المهر يدفعه ثم يرجع به على الغار فان كان التغرير من أوليائها رجع عليهم وان علم بعضهم احتمل أن يرجع عليه وحده لانه الفار واحتمل أن يرجع عليه على جميعهم لان حقوق الا دمين في العمد والسهو سواء

ومسئلة والدا قال قدج المت على أملى صداقها محضرة شاهدين نقد ثبت العلى والذكاح واذا قال أشهد أني قد أعلمتها وجعلت على العلى العلى والنكاح أيضا ثابتين سواء تقدم القول العلى أد تأخر اذا لم يكن بينهما فصل فان طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمتها ، في هذه المسئلة خمي فصول .

(الاول) أنظاهر المذهب أن الرجل إذا أعتى أمته وجمل عنقه اصداقها فهو نكاح صحيح نص عليه أحمد في رواية جماعة وروي ذلك عن علي رضي الله عنه وفعله أنس بن مالك وبه قال سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن والحسن والزهري واسحاق وقال الاوزاعي بزمها أن تبزوجه وروى المرذوي عن أحمد إذا أعتى أمته وجعل عنقها صداقها يوكل رجلا يزوجه وظاهر هذا أنه لم يحكم بصحة النكاح رقال أبو الخطاب هي الصحيحة واختارها القاضي وابن عقيل وهو قول أبي حنيفة ومالك والشانعي لانه لم يوجد إبجاب وقبول فلم يصح لهدم اركانه كما لو قال أعتقتك وسكت ولانها بالعتى تملك نفسها فيجب أن يعتبر رضاها كما لو فصل بينها ولان العتى يزبل ملكه عن الاستمتاع بحق الملك فلا يجوز أن يستبيح الوط، بالمسمى فانه لو قال بعتك هذه الانة على أن تزوج نيها بالمن لم يصح

ولناماروي أنس أذرسول الله عَيِّمَا الله عَلَيْكِ أَعَنَى صَفَيةً وجَعَلَ عَنَقَهَا صَدَاقَهَا مَتَفَعَايِهِ وَفِي لَفَظَ اَعَتَمَهَا وَتَزُوجِهَا فَقَالَتَ عَالَمَ الله عَنْ عَلَيْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ أَنْهُ كَانْ يَقْوِلُ اذَا أَعْتَى الرَّجِلُ أَمْ وَلَدُهُ وَجَعَلُ عَتْهَا وَلَا أَنْ عَنْ الله عَنْهُ أَنْهُ كَانْ يَقْوِلُ اذَا أَعْتَى الرَّجِلُ أَمْ وَلَدُهُ وَجَعَلُ عَتْهَا صَدَاقًا وَلَا الصَدَاقُ لا يَتَقَدِمُ عَنْ عَنْ الصَدَاقُ لا يَتَقَدِمُ عَنْهُا صَدَاقًا أَنْ الصَدَاقُ لا يَتَقَدِمُ عَنْهُا عَنْ الْمَدَاحُ لان الصَدَاقُ لا يَتَقَدِمُ عَنْهُا عَنْهُا عَنْهُا وَمَتَى ثَبِتَ الْعَنْقُ صَدَاقًا ثَبِتَ النَّذَاحُ لان الصَدَاقُ لا يَتَقَدِمُ

لانها حرة وليست له ولاية اجبار فانه أبعد العصبات ولا يعتبر اذن مولاتها لانه لاولاية لها ولا ملك فاشبهت القريب الطفل اذا زوج البعيد

(فصل) فان كان للامة مولى فهو وليها وان كان لها موليان اشتركا في الولاية وليس لواحد منها الاستقلال بها بغير اذن صاحبه لانه لا علك الا بعضها وان اشتجرا لم يكن للسلطان ولاية لان تزويجها تصرف في المال بخلاف الحرة فان نكاحها حق لها ونفعه عائد اليها ونكاح الامة حق لسيدها نفعه عائد اليه فلم ينب السلطان عنه فيه فان أعتقاها ولها عصبة مناسب فهو أولى منها وان لم يكن لها عصبة ولياها ولا يستقل أحدهما بالتزويج لان ولايته على بعضها فان اشتجرا أقام الحاكم مقام الممتنع منها لانها صارت حرة وصار نكاحها حقاً لها وان كان المعتق أو المعتقة واحداو له عصبتان كالابنين والاخوين

النكاح ولو تأخر العنق عن النكاح لم مجز فدل على أنه انمقد بهذا اللفظ ولانه لم ينقل عن النبي عليه المنائف عقدا ولو استانفه لظهر ونقل كا نقل غيره ولان من جاز له تزويج امرأة لغيره من غير قرابة جاز له أن بتزوجها كالامام وقولهم لم يوجد امجاب ولا قبول عديم التأثير فانه لو وجد لم يحكموا بصحته وعلى أنه ان لم يوجد فقد وجد ما يدل عليه وهو جعل العتق صداقا فأشبه ما لو تزوج امرأة هو وابها وكا لو قال الخاطب الولي أزوجت ? نقال نعم وقال المزوج أفبات ? قال نعم عدد أصحابنا وكا لو أنى بالكنايات عند أبي حنيفة ومن وافنه

(الفصل الثاني) أن النكاح ينعقد بقوله أعتفتك وجعلت عتفك صداقك وتزوجتك، وبذلك خاليا عن قوله: وتروجتك وهذا لنظ الخرقي وهو الذي جا. في حديث أنس، وبقوله جعلت عتقك صداقك وجعلت صداقك وجعلت صداقك وهذا معنى قول الحرقي سواء تقدم العتق أو تأخر ونص أحمد على هذا في رواية صالح إذا قال جعلت عنقك صداقك أوصداقك عنقك كل ذلك جائز

(الفصل الثالث) أن لا يكون بينها فصل ولو قال أعتقتك وسكت سكوتا يمكنه الـكلام فيه أو تكلم بكلام أجنبي ثم قال جعلت عنقك صداقك لم يصح النكاح لأنها صارت بالمتق حرة فيحتاج إلى تزويجها برضاها بصداق جديد

( الفصل الرأبع ) أنه لا بدّ من شاهدين إذا قالنا باشتراط الشهادة في النكاح نص عليه أحمد في رواية الجماعة وذلك لفوله « لا نكاح الا بولي وشاهدين »

(الفصل الخامس) أنه اذا طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمتها لان الطلاق قبل الدخول يوجب الرجوع في الرق بعد زواله يوجب الرجوع في الرق بعد زواله فرجع بنصف قيمة نفسها وجهدا قال الحسن والحسكم وقل الاوزاعي يرجع بربر قيمتها

ولنا أنه طلاق قبل الدخول فأوجب الرجوع النصف كسائر الطلاق وتمتبر القيمة حالة الاغتاق لانها حالة الاغتاق لانها حالة الانلاف فان لم تكن قادرة على نصف القيمة فهل تستسعى فيها أو تسكون دينا تنطر به الى حال القدرة على دوايتين و إن قلنا إن النكاح لا ينمقد جهذا القول فعليها قيمة نفسها لانه أزال ملكه بعوض لم يسلم له فرجم إلى قيمة المفوت كالبيم الفاحد وكذاك از قلنا إن النكاح انعقد به فارتدت قبل

فلاحدهما الاستقلال بتزويجها كما يملك تزويج سيدتها .

<sup>﴿</sup> مسئلة ﴾ ( ويشترط في الولي الحرية والذكورية واتفاق الدين والعقل)

وجملنه أنه يمتبر لثبوت الولاية ستة شروط العقل والحرية والاسلام اذا كانت المرأة مسلمة والذكورية والبلوغ ، والعدالة على اختلاف نذكره فاما العقل فهو شرط بغير خلاف لان الولاية إنما ثببت نظراً للمولى عليه عند عجزه عن النظر لنفسه ومن لاعقل له لا يمكنه النظر ولا يلي نفسه فغيره أولى وسواء في هذا من لا عقل له لصغره أو من ذهب عقله بجنون أو كبر كالشيخ اذا أفند قال

الدخول أو فعلت ما ينفسخ به نكاحها مثل أن أرضعت زوجة له صغيرة ونحو ذلك انفسخ نكاحها وعليها قيمة نفسها .

( فصل ) وإن قال لامته أعتقتك على أن تزوجيني نفسك ويكون عنقك صداقك أو الم يقل ويكون عنقك صداقك فقبلت عنقت والم يلزمها أن تزوجه نفسها لانه المن في نكاح فلم يلزمها كان أسلف حرة ألفا على أن ينزوجها ولانها أسقطت حقها من الخيار قبل وجود سببه فلم يسقط كالشفيع يسقط شفعته قبل البيع ويلزمها قيمة نفسها أوما اليه أحمد في رواية عبد الله وهو مذهب الشافعي لانه أزال ملكه منها بشرط عوض لم يسلم له فاستحق الرجوع بقيمته كالبيع الفاسد أذا تلفت السلعة في يد المشتري والذكاح الفاسد اذا أنصل به الدخول، ويحتمل أن لا يلزمها شيء بنا، على مااذا قال لعبده أعتقتك على أن تعطيني ألها وهذا قول ما يك وزفر لان هذا ليس بلفظ شرط فأشبه مالو قال أعتقتك وزوجيني نفسك وتعتبر القيمة حالة العتق وبطالبها بهائي الحال إن كانت قادرة عليها ، وإن كانت معسرة فهل تنظر الى الميسرة أو تجبر على الركسب ? على روايتين أصلهما في المفلس هل يجبر على الركسب ؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل يجبر على الركسب ؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل يجبر على الركسب ؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل يجبر على الركسب ؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل يجبر على الركسب ؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل يجبر على الركسب ؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل يجبر على الركسب ؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل يجبر على الركسب ؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل يجبر على الركسب ؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل يجبر على الركسب ؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل يجبر على الركسب ؟ على روايتين أصلهما في المفلس هل يجبر على الركسب ؟ على روايتين أصله المناس المناس المناس المناس السلمة المناس المن

( فصل ) وإن اتنق السيد وأمته على أن يمتقها وتزوجه نفسها فتزوجها على ذلك صح ولا مهو للما غير ماشرط من العتق وبه قال أبو يولف وقال ابر حنينة والشانعي لايكون العتق صداقا لكن إن تزوجها على القيمة التي له في ذمتها وهما يعلمان القيمة صح الصداق

القاضي والشيخ الذي قد كبر فلا يعرف موضع الحظ لها لاولاية له، فاماالاغماء فلا يزيل الولاية لانه يزول عن قريب فهو كالنوم، وكذلك لاتثبت الولاية عليه ويجوز على الانبياء ومن كان يجن في الاحيان لم تزل ولايته لانه لا يدوم زوال عقله فهو كالاغماء .

(الشرط الثاني) الحرية فلا ولاية لعبد في قول جماعة أهل العلم فان العبد لاولاية له على نفسه فعلى غيره أولى، وقال أصحاب الرأي بجوز ان يزوجها العبد باذنها بناء منهم على أن المرأة تزوج نفسها وقد مضى الكلام في هذه المسئلة .

(الشرط الثالث) الاسلام فلا يثبت للكافر ولاية على مسلمة ، وهو قول عامة اهل العلم قال ابن المنذر أجمع عامة من نحفظ عنه من أهل العلم على هذا ، وفيه وجه ان الكافر يزوج أم ولده المسلمة وسوف نذكره ان شاءالله تمالى، قال أحمد بلفنا ان عليا أجاز نكاح أخ ورد نكاح الاب وكان نصرانيا

(الشرط الرابع) الذكورية وهو شرط للولاية في قول الجميع لانه يعتبر فيها الكمال والمرأة نافصة قاصرة تثبت الولاية عليها لقصورها عن النظر لنفسها فلاً نلايثبت لهاولاية على غيرها أولى، وعن أحمداً نها تملي نكاح أمتها ومعتقتها وقد ذكرناه .

(المغني والشرح المكبير) (١٤٥) (الجزء السابع)

ولنا أن العنق صلح صداقا في حق النبي على النبي الما النبي الما المعرف وعلى هذا أحمد في رواية عبد الله . اذا ثبت هذا فان العنق بصبر صداقا كما لو دفع اليها مالا ثم تزوجها عليه فان بذات له نفسها ليتزوجها فامتنع لم يجبر وكانت له القيمة لانها اذا لم تجبر على تزوجه نفسها لم يجبر هوعلى قبولها، وحكم المدبرة والمعتفة بصفة وأم الولد حكم الامة القن في جميع ماذكرناه

( فصل ) فان أعتقت امرأة عبدها بشرط أن يتزوجها عتق ولا شيء عليه لان النكاح بحصل به الملك للزوج و ليس بمملوك به فاذا اشترطت عليه أثبات الملك له لم يلزمه ذلك كالو اشترطت عليه أن تماكم داراً ، ولو أراد العبد تزوجها لم تجبر لازالشرط لها فلا يوجب عليها كما لو شرط السيد على أمته أن تزوجه نفسها لم يلزمه ذلك

( فصل ) ولا بأس أن يمنق الرجل الامة ثم يتزوجها سوا. أعنقها لوجه الله تمالى أو أعنقها ليروجها ، وكره أنس تزويج من أعتقها لله تعلى قال الاثرم قلت لابي عبد الله روى شعبة عن تتادة عن أنس أنه كره أن يعتق الامة ثم يتزه جها فقال نعم قال اذا أعتقها لله كره أن يوجع في شيء منها و لنا ماروى ابو موسى قال : قال رسول الله عليها في هن كانت عنده جارية فعلمها وأحسن اليها

( الشرط الحامس ) البلوغ وهو شرط في ظاهر المذهب قال أحمد لايزوج الغلام حتى يحتلم ليس له أمر هذا قول النوري والشافعي واسحاق وابن المنذر وأبى ثور

وروي عن احمد أنه اذا بلغ عشرا زوج وتزوج وطلق وأجبزت وكالته في الطلاق ومحتمله كلام الخرقي لتخصيصه المسلوب الولاية بكونه طفلاء ووجه ذلك أنه يصح بيعه وطلاقه ووصيته فشنت له الولاية كالبالغ ، والاول اختيار ابي بكر وهو الصحيح لان الولاية يعتبر لها كما الحال لانها تفيد التصرف في حق غيره واعتبرت نظرا له والصبي مولى عليه لقصدوره فلا نشبت له الولاية كالمرأة والاصبل المقيس عليها ممنوعة .

(السادس) العدالة وفي كونها شرطا روايتان (احداها) هي شرط قال احمد اذا كان القاضي مثل ابن الحلمي وابن الجعد استقبل النكاح، فظاهر هذا أنه أفسد النكاح لانتفاء عدالة المتولي له وهذا قول الشافعي لما روي عن ابن عباس أنه قال لا نكاح الا بشاهدي عدل وولي مرشد. قال احمد أصح شي، في هذا قول ابن عباس مني وقد روى ابن عباس قال قال رسول الله وروى البرقاني وشاهدي عدل وايما امرأة انكحها ولي مسخوط عليه فنكاهما باطل » وروى البرقاني باسناده عن جابر قال قال رسول الله عليه الله عليه الله عليه مرشد وشاهدي عدل » ولانها ولاية نظر فلا يستبد مها الفاحق كولاية المال

ثم أعتقها وتزوجها فذلك له أجران » منفقعايه ، ولانه اذا تزوجها نقد أحسن اليها باعفافها وصيانتها فلم يكره كالو زوجها غيره وايس في هذا رجوع فيما جعل لله فانه أنما بتزوجها بصداقها فهو بمنزلة من اشترى منها شيئا.

( فصل ) واذا أراد أن يتزرجها بعد عنقها لم يحتج إلى أن استبرا، سوا، كان يطؤها أولم يكن لان الاستبراء الصيانة الما، ولا يصان ذلك عنه فان اشترى أمة فأعنقها قبل أن يستبرئها لم يحل له أن يتزوجها ولا يزوجها حتى يستبرئها لانه كان واجبا فلا يسقط باعتاقه لها ، قال أحمد في الرجل تكون له الامة لا يطؤها فيعنقها : لا يمزوجها من يومها حتى يستبرئها فان كان يطؤها فأعنقها تزوجها من يومها حتى يستبرئها فان كان يطؤها فأعنقها تزوجها من يومها كان يطؤها أن يحل له وطؤها وهي التي قداستبرأها

وقوله إن كان لا بطؤها أي لا يحل له وطؤها وهي التي لم يمض عليها زمان الاستبرا. فلا يحل له تزوجها حتى يستبرأها ، واذا مضى لها بهض الاستبرا. قبل عقها أعته بعده ولا يلزمها استئناف الاستبرا. لان الاستبرا، وجب بالشراء لا بالعتق فيحسب ابتداؤه من حين وجد سببه

( فصل ) وان قال اعتى عبدك على أن أزوجك ابنتي فأعتقه لم يلزمه أن يزوجه ابنته لانه الف في النكاح وعليه قيمة العبد، وقال الشانعي في أحد قوليه لا يلزمه شيء لانه لافائدة له في العتق

وانا أنه أزال ملكه عن عبده بعوض شرطه فلزمه عوضه كما لو قال اعتق عبدك عنى وعلي نمنه وكما وقال طلق زوجتك وعلي الف فطلقها أو قال النامة الحر وعلي ثمنه وبهذه الاصول يبطل قولهم انه لا فائدة له في العتق

( والرواية الاخرى ) ليست شرطا ، نقل مثنى ابن جامع أنه سأل أحمد اذا تزوج بولي وشهود غير عدول فلم بر أنه يفسد من النكاح شيء ، وهذا ظاهر كلام الخرقي لانه ذكر الطفل والعبدوالكافر ولم يذكر الفاسق وه و قول مائك وأبي حنيفة ، وأحد قولي الشافي لانه بلي نكاح نفسه نثبت له الولاية على غيره كالعدل ولانه يثبت الولاية القرابة وشرطها النظر وهذا قريب ناظر فيلي كالعدل .

( فصل ) ولا بشترط أن يكون بصيراً لإن شعيبا زوج ابنته وهو أعمى ولان المقصود في الذكاح به و ف بالسماع و لاستفاضة فلا يفتقر الى النظر ولا يشترط النطق بل يجرز أن يلي الأخرس اذا فرحت اشارته لانها تنوم مقام نطقه في سائر العقود والاحكام فكذلك النكاح

( مسئلة ) ( فان كان الاقرب طفلا أو كافراً أو عبداً زوج الأ بعد ) لان الولاية لانتبت لطفل ولا عبد الا كافر على مسلمة فع ند ذاك يكون وجودهم كعدمهم فنثبت الولاية لمن أبعد منهم إذا كملت فيه الشهر وط كما لو ما توا .

﴿ مُسَنَّلَةً ﴾ (وإن عضل الافرب زوج الأبعد وعنه بزوج الحاكم) العضل منع المرأة من النزويج بكفتها اذا طلبت ذلك ورغب كل واحد منها في صاحبه ، (مسئلة) قال (واذاقال الخاطب للولي أزوجت فقال نعم وقال للزوج أقبلت قال نسم فقد النكاح اذا حضره شاهدان)

وقال الشاني لا ينعقد حتى يقول معه زوجتك ابنتي ويقول الزوج قبات هذا النزوبج لان هذين ركنا العقد ولا ينعقد بدونهما

ولنا أن نهم جواب لقوله أزوجت وقبلت والسؤال يكون مضمراً في الجواب معاداً فيه فيكون ممنى نهم من الولي زوجته ابنتي ومعنى نهم من المنزوج قبلت هذا النزويج ولا احتبال فيه فيجب أن ينعقد به ولالك كما قال الله تعالى (هل وجدتم ما وعد و بكرحةا ثقالوا نعم) كان اقراراً منهم بوجدان ذلك أنهم وجدوا ما وعدهم ربهم ه حقاولو قبل لرجل لي عليك الف درهم قال نهم كان اقرار صحيحاً لا يفتقر الى نية ولا يرجم في ذلك الى تفسيره و بمثله تقطع اليد في السرقة فوجب أن ينعقد به النزويج كما لو لفظ بذلك يرجم في ذلك الى تفسيره و بمثله نقطع اليد في السرقة فوجب أن ينعقد به النزويج كما لو لفظ بذلك

( فصل ) ولو قال زوجتك ابنتي فقال قبات انعقد النكاح، وقال الشافعي في أحد قوليه لاينعقد حنى يقول قبلت هذا النكاح أوهذا التزويج لانه كناية في النكاح يفتقر الى النية، والاضمار فلم ينعقد به كلفظ الهبة والبيع

ولنا أنالقبول صريح في الجواب فانعقدبه كا ينعقد بهاا يم وسائر العقودوقولهم يفتقر إلى النية ممنوع فأنه جواب فلا ينصر ف الا إلى المذكور

( فصل ) وبنعة د النكاح بلفظ الانكاح والنزويج ، والجواب عنهما إجماعا وهما اللذان ورد بهما نص الكناب في قوله سبحانه ( زوجنا كها ) وقوله سبحانه ( ولا تنكحوا مانكح آبؤكم من النساء ) وسواء اتفقا من الجانبين أو اختلفا شل أن يقول زوجتك بنتي هذه فيقول قلمت هذا النكاح أوهذا فني وجد ذلك انتقلت الولاية الى الابعد نص عليه احمد وعنه رواية أخرى تنتقل إلى السلطان وهو اختيار أبي بكر ، وذكر ذلك عن عبان بن عفان وشربح وبه قال الشافعي لقول النبي وسيائي هو قان اشتجروا فالسلطان ولي من لاولي له ، ولان ذلك حق عليه امتنع من أدائه فقام الحاكم مقامه كما لوكان عليه دين فامتنع من قمائه

ولنا أنه تعدد النزويج من جهة الافرب فملكه لأ بعد كما لوجن ولانه يفسق بالعضل فتنتقل الولاية عنه كما لو شرب الحره فان عضل الاولياء كلهم زوج الحاكم، والحديث حجة المالقوله والسلطان ولي من لاولي له ، وهذه لها ولي و عكن حمله على ما اذا عضل الككل فان توله و فان اشتجروا، ضمير جمع يتناول الككل والولاية تخ لف الدين من وجوه ثلاثة (أحدها) أنها حق الولي والدين عليه . (الثاني ) أن الدين كا ينتقل عنه والولاية تنتقل عنه لهارض من جنون الولي وفسقه (الثالث) أن الدين لاتعتبر في بقائه العدالة والولاية يعتبر لها ذلك وقد زالت العدالة بما ذكرنا، فان قيل لو زالت ولايته لما صح منه النزوج إذا أجاب اليه قلنا فسقه بامتناعه فاذا أجاب نقد نزع عن المعصية وراجع الحق

التزوج، ولا ينعقد بغير لفظ الانكاح والنزوبج وبهذا قال سعيد بن المسيب وعطا، والزهري وربيعة والشافعي، وقال الثوري والحسن بن صالح وابوحنيفة وأصحابه وابوثور وابوعبيد وداود ينعقد بلفظ الهبة والصدقة والبيع والنمليك، وفي لفظ الاجارة عن أبي حنيفة روايتان، وقال مالك ينعقد بذلك اذا ذكر المهر، واحتجوا بان النبي وليكيني زوج رجلا امرأة فقال « قدمل كتكها بما معك من القرآن » رواه البخاري ولانه لفظ ينعتد به نزويج النبي وليكيني فانعقد به نكاح أمته كلفظ الانكاح والتزويج ولانه أمكن تصحيحه بمجازه فوجب تصحيحه كايقاع الطلاق بالسكنايات

ولنا قوله تعالى ( وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها الذي ان أراد الذي أن يستنكحها خالصة الثه من دون المؤمنين ) فذكر ذلك خالصاً لرسول الله عليه النهاج ولانه لفظ ينهقد به غير النكاح فلم ينعتد به النكاح كلفظ الاجارة والاباحة والاحلال، ولانه اليس بصريح في النكاح فلا ينعقد به كالذي ذكرنا وهذا لان الشهادة شرط في النكاح والكناية أنما تعلم بالنية ولا يمكن الشهادة على النية لعدم اطلاعهم عليها فيحب أن لا ينعقد، وبهذا فارق بقية الهقود والطلاق ، وأما الخبر فقدر وي زوج تكها وأنكح تكها وزوجناكها من طرق صحيحة ، والقصة واحدة والظاهر أن الراوي روى بالمعنى ظناً منه أن معناها واحد فلا تكون حجة وان كان النبي عليها النكاح بالعربة لم يصح بغيرها وهذا أحد قولي الشانعي وعندأ بي حنيفة ( فصل ) ومن قدر على لهظ الذكاح بالعربة لم يصح بغيرها وهذا أحد قولي الشانعي وعندأ بي حنيفة

ينعقد لانه الى بلفظه الخاص فانعقد به كا ينعقد بلفظ العربية

فزال فسقه فكذلك صح تزويجه ، وقد روي عن معقل بن يسار قال : زوجت أخناً لي من رجل نطلقها حتى اذا انقضت عدمها جاء يخطبها فقات له زوجتك وأفرشتك وأكرمتك فطلفتها ثم جئت تخطبها لا والله لانعرد اليك أبداً وكان رجلا لابأس به فكانت المرأة تريد أن ترجع اليه فأنزل الله هذه الآية (فلاته ضاوهن)فقلت الآن أفعل بارسول الله قال « فزوجها إياه » رواه البخاري

(فصل) وسوا، طلبت التزوج بمهر مثالها او دونه ، وبه قال الشافعي وابو يوسف ومحمد وقال ابوحنيفة له منعها من التزوج بدون مهر مثالها لان عليهم في ذلك عاراً وفيه ضرر على نسائها لنقص مهر مثالهن ولنا أن المهر خالص حقها وعوض يختص بها فلم يكن لهم الاعتراض عليها فيه كثمن عبدها وأجرد ارها ولانها أو أسقطته بعد وجوبه سقط كله فبعضه أولى ولان النبي وليتياتي قال لرجل أداد ان بزوجه ها لنمس و اوخا ما من حديد ، وقال لا رأة زوجت بنعلين ها رضيت من نفسك بنعلين ؟ مقالت نعم : فأجازه النبي وليتياتي وقولهم فيه عار عليهم ليس كذلك فان عمر قال لو كان مكرمة في الدنيا أو تقوي عند الله كان أولاكم به رسول الله وليتياتي يعنى غلو الصداق فان رغبت في رجل بعينه وهو كف وأراد تزوجها لغيره من اكفائها و امتنع من تزوجها من الذي أرادته كان عاضلا لها فان طلبت التزويج بغير كف فله منعها منه ولا يكون عاضلا بذلك لانها او زوجت بغير كف منه ابتداء أولى

ولنا أنه عدل عن لفظ الانكاح والتزوج مع القدرة فلم بصح كلفظ الاحلال ، فأما من لا يحسن العربية فيصح منه عقد النكاح بلسانه لانه عاجز عما سواه فسقط عنه كالاخرس ومحتاج أن أتي عمناها الحاص محيث يشتمل على معنى اللفظ العربي ، وليس على من لا يحسن العربية تعلم ألفاظ النكاح بها ، وقال أبو الخطاب عليه أن يتعلم لان ما كانت العربية شرطا فيه لزمه أن يتعلمها مع القدرة كالتحيير ووجه الاول أن النكاح غير واجب فلم بحب تعلم أركانه بالعربية كالبيع مخلاف التكبير، فأن كان احدالمتعاقد بن يحسن العربية دون الآخر أتى الذي يحسن العربية بها والآخر يأتي بلسانه، فأن كان احدهما لا يحسن السان الآخر احتاج أن بعلم أن الغنظة التي أنى بهاصاحبه الفظة الانكاح أن مخبره بذلك ثفة يعرف اللسانين جميعا في الما الاخرس فأن فهمت إشارته لم يصح منه كما لم يصح غره من التصرفات ( فصل ) فأما الاخرس فأن فهمت إشارته لم يصح منه كما لم يصح غره من التصرفات القولية ، ولان النكاح عقد بين شخصين ولابد من فهم كل واحد منه كما لم يصح غره من التصرفات القولية ، ولان النكاح عقد بين شخصين ولابد من فهم كل واحد منهما ما يصدر من صاحبه ، ولوفهم قال أحد لا يزوجه وليه يعني إذا كان بالغالان الخرس لا يوجب الحجر فهو كالصم

( فصل ) إذا تقدم القبول على الابجاب لم بصح رواية واحدة سواء كان بانظ الماضي مثل أن يقول تزوجت ابنتك فيقول زوجتك أو بلفظ الطلب كقوله زوجني ابنتك فيقول زوجتكما. وقال أبوحنيفة ومالك والشافي يصح فيهما جميعا لان قد وجد الابجاب والقبول فيصح كالو تقدم الابجاب ولنا أن القبول أغا يكون للابجاب فمتى وجد قبله لم يكن قبولا لعدم معناه الم يصح كما لو تقدم

( مسئلة) ( وان غاب غيبة منقطعة زوج الأبهدوهي مالانقطع الا بكافة ومشقة في ظاهر كلام احمد وقال الخرقي مالا يصل اليه الكتاب أو يصل فلا بجب عنه ، وقال القاضي مالا تقطعه القافلة في السنة الا مرة ، وقد قال احمد اذا كان الاب بعيدالسفر زوج الأبهد . قال ابو الخطاب فيحتمل أنه أراد بالسفر البعيد ما تقصر فيه الصلاة)

الـكلام في هذه المسئلة من أمرين (أحدهما) أن الافرب اذا غاب غيبة منقطمة زوج الابعد دون الحاكم ومبذا قال ابرحنيفة وقال الشافعي يزوجها الحاكم لأنه تعذرالوصول الى المكاح من الافرب مع بقاء ولايته فيقوم الحاكم مقامه كما لوعضلها ولان الأبعد محجوب بولاية الاقرب فلا يجوز له التزويج كما لوكان حاضراً ، ودليل بقاء ولايته أنه لوزوج من حيث هو أو وكل صح

و اناقوله عليه الصلاة والسلام «السلطان ولي من لاولي لها » وهذه لهاولي فلا يكون السلطان و ايا لها ولان الاقرب تعذر حصول التزويج منه فنذ بت الولاية لمن يليه من الهصبات كا وجن او مات ولانها حالة يجوز فيها التزويج لغير الاقرب فيكان ذلك الأبعد كالاصل و اذا عضلها فهي كمسئلتنا

( الفصل الثاني ) في الغيبة المنقطعة التي يجوز اللابعد التزويج في مثلها ففي قول الحر تي هي مالا

بلفظ الاستفهام، ولانه لو تأخر عن الا يجاب بلفظ الطلب لم يصح فاذا تقدم كان أولى كصيفة الاستفهام ولايه لو أنى بالصيغة المشروعة متقدمة فقال قبلت هذا النكاح فقال الولي زوجتك أبتى لم يصح فلأن لا يصح إذا أنى بغيرها أولى ، وأما البيع فلا يشترط فيه صيغة الايجاب والقبول بل يصح بالمعاطاة . ولانه لا يتمين فيه لفظ بل يصح بأي لفظ كان مما يؤدي المفي ولا يلزم الخلع لانه يصح تعليقه على الشروط

( فصل) وإذا عقد النكاح هازلا أو تلجئة صحلان النبي عَلَيْنَةً قال و اللاث عز لهن جد وجدهن جد: الطلاق والذيكاح والرجمة » رواه الترمذي . وعن الحسن قال قال رسول الله عِلَيْنَاتُهُ ﴿ مَن نَكُمَ لاعبا أو طلق لاعبا أو أعنق لاعبا جاز ، قال عمر أربع جائزات إذا تكلم بون : الطلاق والنكاح والعتاق والنذر . وقال علي أربعلا العب فيهن :الطلاق والعتاق والنكاح والنذر

( فصل ) إذا تراخي القبول عن الايجاب صح ماداما في المجلس ولم يتشاغلا عنه زغيره لان حكم الجلس حكم حالة العقد بدليل القبض فيما يشترط القبض فيه وثبوت الخيار في عقود المعارضات قان تفرقا قبل القبول بطل الابجاب فانه لا يوجد مناه فان لاعراض قد وجد من جهته بالنفرق فلا يكون قبولا وكذلك أن تشاغلا عنه ما يقطمه لانه معرض عن العقد أيضا بالاشتغال عن قبوله. وقد نقل أبو طاابعن أحمد في رجل مشي اليه قوم فقالوا له زوّج فلانا قال قد زوجته على الف فرجموا الى الزوج فأخبرو. فقال قد قبات هل يكون هذا نكاحا ؟ قال نعم ، قال القاضي هذا محمول على انه وكل من قبل العقد في المجلس. وقال أبو بكر مسئلة أبي طالب تترجه على قولين واختار انه لا بد من القبول في المجلس وهو الصحيح أن شا. ألله تعالى

يصل اليه الكتاب أو يصل فلا مجيب عنه لان مثل هذا يتعذر مراجعته بالكاية فتكون منقطعة أي تنقطم عن امكان وبجها ، وقال القاضي بجب أن يكون حد المسافة أن لاردد الةوافل فيه في السنة الا مرة لان الكف ينظر سنة ولا ينتظر أكثر منها فيلحق الضرر بترك تزويجها ، وقد قال احمد في موضع اذا كان الاب بعيد السفو زوج الاخ. يختمل أنه أراد ما تقصر فيه الصلاة لان ذلك هو السفو البعيد الذي علقت عليه الاحكام. وذكر أبر بكروجوها (أحدها) مالا يقطع الا بكلفة ومشقة لان احمد قال اذا لم يكن ولي حاضر من عصبتها كتب اليهم حتى يأذنوا إلا أن تكون غيبة منقطعة لاندرك الابكافة ومشقة فالسلطان ولي من لاولي اء قال شيخنا وهذاالقول انشاء الله أقربها إلى الصواب قان التحديدات با با التوقيف ولا توقيف في هذه المـ :لة فترد إلى ما يتعارفه الناس بينهم مما لم تجر العادة بالانتظار فيه ويلحق المرأة الضرر بمنعها من النزويج في مثله فانه يتنذر في ذلك الوصول الى المصلحة من نظر الاقرب فيكون كالمعدوم، والتحديد بالمام كثير فان الضرر يلحق بالانتظار في مثل ذلك ويذهب الخاطب، ومن لايصل منه كتاب أبعد ومن هو على مسافة لانلحق المشقة بمكانبته فكانالتوسطأولي ،واختلف

( فصل ) فان أوجب النكاح ثم زال عقله بجنون أو اغا، بطل حكم الايجاب ولم ينعقد بالقبول بعده مالم يضامه القبول لم يكن عقداً فبطل بزوال العقل كالعقود الجائزة تبطل بالموت والجنون وهذا مذهب الشافعي وان زال عقله بنوم لم يبطل حكم الايجاب لأنه لا يبطل العقود الجائزة فكذلك هذا ( فصل ) ولايثبت في النكاح خيار وسواء في ذلك خيار المجلس وخيار الشرط ولانهلم أحداً

( فصل ) ولا يتبت في النكاح حيار وسواء في دلك حيار المجلس وحيار السرط وقد الهم احدا خالف في هذا وذلك لان الحاجة غير داعية اليه فانه لايقع في الغالب إلا بعد ترو وفكر ومسئلة كل واحد من الزوجين عن صاحبه والمعرفة بحاله بخلاف البيع الواقع في الاسواق من غير فكر ولا روبة ولان النكاح ليس بمعاوضة محضة ولهذا لا يعتبرفيه العلم المعتود عليه برؤية ولا صفة ويصح من غير تسمية العوض ومع فساده ولان ثبوت الخيار فيه يفضي إلى فدخه بعد ابتذال المرأة قان في فسخه بعدالعقد ضررا بالمرأة والذلك أوجب الطلاق قبل الدخول نصف الصداق

أصحاب أبي حنيفة في الغيبة المنقطعة نقال بعضهم كقول القاضي و بعضهم قال من الري الى بغداد وقال بعضهم من الرقة الى البصرة ، وهذان القولان يشبهان قول أبي بكر ، واختلف أصحاب الشافعي في الغيبة التي بزوج فيها الحاكم نقال بعضهم مسافة القصر ، وقال بعضهم يزوجها الحاكم ، وان كان الولي قريباً وهو منصوص الشافعي ، وظاهر كلام أحمد أنه اذا كانت الغيبة غير منقطعة الهينتظر وبراسل حتى يقدم أو يوكل

( فصل ) فان كان القريب أسيراً أو محبوساً في مسافة قريبة لا يمكن مراجعة فهو كالبعيد فان البعد لم يعتبر لعينه بل لتعذر الوصول الى النزويج بنظره وهذا موجود ههنا وكذلك ان كان غائباً لا يعلم أقريب هو أم بعيد او علم أنه قريب ولم يعلم مكانه فهو كالبعيد

﴿ مسئلة ﴾ ( ولا يلي كافر نكاح مسلمة بحال الا إذا أسلمت أم ولده في وجه )

أما الكافر فليس له ولاية على مسلمة بحال وهو قول مالك والشافعي وأبي عبيد وأصحاب الرأي قال ابن المنذر أجمح على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم، وذكر شيخنا همنا أن فيه وجها أن المكافر يلي نكاح أم ولده إذا أسلمت وذكره أبو الخطاب لأنها مملوكته فيلي نكاحها كالمسلم، ولا نهعقد

كان عليكم رقبيا \_ انقوا الله وقولوا قولا سديداً يصلح اسكم أعمالكم ) الآية رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن قال الخلال ثنا أبو سليان امام طرسوس قال كان الامام أحمد بن حنبل إذا حضر عقد نكاح فلم بخطب فيه بخطبة عبدالله بن مسعود قام وتركيم وهذا كان من أبي عبدالله من المبالغة في استحبابها لا على الابجاب فان حرب بن اسهاء يل قال قات لا حمد فيجب أن تكون خطبة النكاح مثل قول ابن مسعود فوسع في ذلك وقد روي عن عمر أنه كان إذا دعي ليزرج قال لا تعصفوا علينا الناس الحمد لله وصل الله على محمد إن فلانا يخطب إليكم فان أنكحته وه فالحمد لله وان ردد عوه فسبحان الله والمستحب خطبة واحدة بخطبها الولي أو الزوج أو غيرهما وقال الشافي المسنون خطبة ان هذه التي ذكرناها في أوله وخطبة من الزوج قبل قبوله والمنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن السلف خطبة واحدة وهو أولى مااتبم .

( فصل ) والخطبة غير واجبة عند أحد من أهل العلم علمناه الا داود فانه أوجبها لما ذكرناه ولنا أن رجلا قال للنبي عليالية يارسول الله زوجنها فغال رسول الله عليالية هزوجتها عامعك من القرآن، متنق عليه ولم يذكر خطبة وخطب الى عمر مولاة له فها زاء على أن قال أنكحناك على ما أمر الله على المساك بمعروف أو تسريح باحسان وقال جعفر بن محمد عن أبيه ان كان الحسين ليزوج بعض بنات الحسن وهو يتعرق العرق رواها أن المندر وروى أبو داود باسناده عن رجل من بني سليم قال خطبت الى رسول الله عليالية المامة بنت عبد المطاب فأنكحني من غير أن يتشهد

عليها فيليه كاجارتها (والثاني) لا يليه لقول الله تعالى ( والذين كفروا بعضهم أولياء بعض) ولانهامسلمة فلا يلي نكاحها كابنته فعلى هذا يزوجها الحاكم وهذا الوجه أولى لما ذكرنا من الاجماع

و مسئلة ﴿ ( ولا يلي مسلم نكاح كافرة الا سيد الامة وولي سيدها أو السلطان لقول الله تعالى ( والذين كفروا بعضهم أوليا. بعض ) ولان مختلفي الدين لا يرث أحدها الآخر ولا يعقل عنه فلم يل عليه كما لوكان أحدها رقيقاً فأما سيد الامة الكافرة فله ترويجها الكافر لكونها لا تحل للمسلمين وكذلك سيد الامة الكافرة يلي ترويجها لكافر لانها ولاية بالملك فلم يمنعها كون سيد الامة الكافرة مسلما كسائر الولايات ولان هذه تحتاج الى الترويج ولا ولي لها غير سيدها . فأما السلطان فله الولاية على من لا ولي لها من أهل الذمة لان ولايته عامة على أهل دار الاسلام وهذه من أهل الدار فثبت له الولاية عليها كالمسلمة

وتثبت الولاية لا كافر على أهل دينــه على حسب ما ذكرنا في السلمين وتعتــبر فيهم الشروط المعــرة في المسلمين

﴿ مسئلة ﴾ (ويلي الذمي نكاح موليته الذمية من الذمي لقوله تعالى ( والذين كفروا بعضهم (الحني والشرح الكبير ) (الحزء السابع)

ولانه عقد معاوضة فلم نجب فيه الخطبة كالبيم وما استدلوا به يدل على عدم الـكمـال بدون الحطبة لا على الوجرب .

( فصل ) ويستحب اعلان النكاح والضرب فيه بالدف قال أحمد يستحب أن يظهر النكاح ويضرب فيه بالدف وقد له ما الدف ? قال هذا الدف قال لا بأس بالفرل في العرس بمثل قول النبي ويتياني للانصار وأتيناكم أتيناكم فيونا نحيكم لولا الذهب الاحرما حات بواديكم ولولا الحنطة السوداء ماسرت عذاريكم لاعلى ما يصنع الناس اليوم ومن غير هذا الوجه « ولولا الحنطة الحراء ما سمنت عذاريكم .

وقال أحمد أيضا يستحب ضرب الدف والضرب في الاملاك نقيل له ما الصوت؟ قال يتكلم ويتحدث ويظهر والاصل في هذا ماروى محمد بن حاطب قال والرسول الله ويتكلي و فصل ما بين الحلال والحرام الصوت والدف في الذكاح؟ روا النسائي . وقال عليه السلام « أعلنوا الذكاح — وفي لفظ — أظهر وا الذكاح » وكان يحب أن يضرب عليها بالدف ، وفي افظ « واضر بوا عليه بالغربال »

وعن عائشة أنها زوجت يتيمة رجلا من الانصار وكانت عائشة فيمن أهداها إلى زوجها قالت فلمارج مناقل انارسول الله على الله وجلا من الانصار وكانت عائشة فيمن أهداها إلى زوجها قالت فلمارج مناقل انارسول الله على الله وعلى الله وقال أحدر هما الله الله والمعالم والحتان وأكره الطبل وهو المنكر وهو الكوبة التي نهى النبي على الله والمنافلة والمنافلة

أواماء بعض (وهل يليه من مسلم ? على وجهين)

(أحدهما) يليه ذكره أبو الخطاب وهو قول أبي حنيفة لانه وليها فصح تزويجه لها كما لو زوجها كافراً ولانها امرأة لها ولي مناسب فلم يجز أن يليها غيره كما لو تزوجها ذمي (والثاني) لا يزوجها الا الحاكم قاله القاضي لان أحمد قال: لا يعتمد يهودي ولا نصراني عقد نكاح لمسلم ولا مسلمة ووجهه أنه عقد يفتقر الى شهادة مسلمين فلم يصح بولاية كافركنكاح المسلمين والاول أصح والشاهدان يرادان لاثبات النكاح عند الحاكم بخلاف الولاية

ويقف على إجازة الولي)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين (أحدهما) أنه اذا زوج الا بعد مع حضور الاقرب واجابته الى تزويجها من غير اذنه لم يصح وبهذا قال الشافعي وفال مالك يصح لان هذا ولي فصح أن يزوجها باذنها كالاقرب ولنا أن هذا مستحق بالتعصيب فلم يثبت للا بعده ع وجود الاقرب كالميراث وبهذا فارق القريب البعهد

أي حنينة والشافعي وابن المنذر وعمن كره نكاح السر عمر رضي الله عنه وعروة وعبدالله بن عبيد الله ابن عتبة والشعبي ونافع مولى ابن عر وقال أبو بكر عبد الهزيز النكاح باطل لان أحمد قال اذا تزوج بولي وشاهدين: لاحتى بعلنه وحذا مذهب مانك والحجة لهما مانقدم في الفصل الذي قبل هذا

وانا قوله « لا نكاح إلا برلي » مفهومه انعقاده بذلك وإن لم بوجد الاظهار ، ولانه عقد معارضة فلم يشترط اظهاره كالبيم وأخبار الاعلان براد بها الاستحباب بدايل أص، فيها بالضرب بالدف والصوت وليس ذلك براجب فكذلك ما عطف عليه ، وقول احمد : لا ، نهي كراهة فانه قد صرح فيما حكينا عنه قبل هذا باستحباب ذلك ولان اعلان النكاح والضرب فيه بالدف أعا يكون في الفالب بعد عقده ولو كان شرطا لا عتمر حالة العقد كسائر الشروط

( فصل ) وبستحب عقد النكاح يوم الجمعة لان جماعة من السلف استحبوا ذلك منهم سمرة بن حبيب وراشد بن سعيد وحبيب بن عتبة ولانه يوم شريف و يوم عيد فيه خلق الله آدم عليه السلام والمساية أولى بأن أبا حفص روى باسناده عن أبي هربرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله عليه السلام همسوا بالاملاك فانه أعظم للبركة » ولانه أقرب إنى مقصوده وأقل لانتظاره

( فصل ) ويستحب أن يقال المتزوج بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير وعافية وقد روي أن الذي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن أثر صفرة فقال « ما هذا ؟ ، فقال إني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب قال « بارك الله لك أولم ولو بشاة » متفق عليه قال بعض أهل العلم وزن النواة خمسة دراهم وذلك ثلاثة مثافيل و نصف من الذهب وقال المبرد الصواب عند

(الفصل الثاني) أن هذا العقد يقع فاسداً لا يقف على الاجازة ولا يصير بالاجازة صحيحاً وكذلك الحكم إذا زوج الاجنبي أو زوجت المرأة المعتبر اذنها بغير اذنها أو تزوج العبد بغير إذن سيده فالنكاح في هذا كله باطل في أصح الروايتين نص عليه أحمد في مواضع وهو قول الشافعي وأبي عبيد وأبي ثوروعن أحمد رواية أخرى أنه يقف على الاجازة فان أجازه جاز وان لم يجزه فسد قال أحمد في صغير زوجه عمه فان رضي به في وقت من الاوقات جاز وان لم يرض فسخ واذا زوجتاليتيمة فلها الخيار إذا بلغت وقال إذا تزوج العبد بغير إذن سيده ثم علم السيد فان شاء أن يطلق عليه فالطلاق الحيد العبد وهذا قول أصحاب الرأي في كل مسئلة يعتبر فيها الاذن وروي ذلك في النزويج فالطلاق بيد العبد وهذا قول أصحاب الرأي في كل مسئلة يعتبر فيها الاذن وروي ذلك في النكاح بغير ولي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعن القاسم بن محمد والحسن بن صالح واسحاق وأبي يوسف ومحمد لما روي أن جارية بكرا أتت النبي وتنظيم فذكرت أن أبها زوجها وهي كارهة شخيرها النبي عصلية لوره أبو داود وابن ماجه وروي أن فتاة جاءت الى النبي وتنظيم فقالت النبي وتنظيم في النبي على الفسخ أبه والكن أردت أن أعلم أن لانساء من الامر شيئاً ولانه عقد يقف على الفسخ أبو واكن أردت أن للنساء من الامر شيئاً ولانه عقد يقف على الفسخ أبي واكن أردت أن للنساء من الامر شيئاً ولانه عقد يقف على الفسخ

أهل العلم بالهربية أن يقال على نواة فحسب فان النواة عندهم اسم خمسة دراهم كا أن الاوقية أربعون درهما والنش عشرون والله أعلم

(فصل) و يستحبأن يقول اذا زفت اليه ماروى صالح بن أحمد في مسائله عنا بيه حدثنا داود عن أبي نضرة عن أبي سعيد مولى أبي أسيد قال تزوج فحضره عبد الله بن مسعود وابو ذر وحذيفة وغيرهم من أصحاب رسول الله والمسائلة فضرت الصلاة فقدموه و هو مملوك فصلى بهم ثم قالوا له اذا دخلت على أهلك فصل و كعتين ثم خذ بوأس أهلك فقل اللهم بارك لي في أهلي وبارك لا هلي في وارزقهم مني وارزقني منهم ثم شأنك وشأن أهلك. وروى ابو داود باسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « اذا تزوج أحدكم امرأة واشترى خادما فليقل اللهم إبي أسألك خيرها وخيرما جباتها عليه وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه واذا اشترى به يراً فليأخذ بذروة سنامه وليقل مثل ذلك »

## ﴿ مسئلة ﴾ قال ( وليس للحر أن يجمع ببن أكثر من أربع زوجات )

أجمع أهل العلم على هذا ولا نعلم أحدا خالفه الا شيئابجكي عن القاسم بن ابراهيم أنه أباح تسعا لقول الله تعالى [ فانكحوا ماطاب لـكم من النساء مثنى وثلاث ورباع] والواو الجمع ولان النبي عليه مات عن تسع وهذا ليس بشىء لانه خرق للاجماع وترك السنة فان رسول الله عليه قليه قل : لغيلان بن سلمة حين أسلم و محنه عشر نسرة « امسك أربعا وفارق سائرهن » وقال نوفل بن معاوية

فوقف على الأجازة كالوصية ووجه الاولى قول النبي عَيْنِيْكُيْ « أيما امرأة نكحت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل ـ وقال ـ إذا نكح العبد بغير إذن سيده فسكاحه باطل» رواه أبو داود وابن ماجه الا أن أبا داود قال هو موقوف على ابن عمر ولانه عقد لا تثبت فيه أحكامه من الطلاق والخلع واللعان والنوارث فلم ينمقد كنكاح المعتدة فأما حديث المرأة التي خيرها رسول الله عَيْنِيْكُو فهو مرسل عن عكر مة رواه الناس كذلك و لم يذكروا ابن عباس قاله أبو داود ثم يحتمل أن هذه المرأة هي التي قالت زوجني أبي من ابن أخيه ليرفع به خسيسته فتخييرها لتزويجها من غير كفتها وهذا يثبت الخير ولا يبطل النكاح والوصية يتراخى فيها القبول وتجوز بعد الموت فهي معدول بها عن سائر التصرفات ولا تقريع على هذه الرواية لوضوحها فأما على الرواية الاخرى فان الشهادة تعتبر في العقد لأنها شرط له فيعتبر وجودها معه كالقبول ولا تعتبر في الاجازة لأنها ليست بعقد ولأنها اذا وجدت أسند الملك الى حالة المقد حتى لو كان في الصداق بما ملك من حين العقد لا من حين الاجازة وان مات أحدهما قبل الاجازة لم يرثه الأجزة لم يرثه الآخر لانه عقد تلزمه إجازته فهو كالصحيح وان كان مما لا يجيزه لم يرثه الاجازة لم يرثه الأخر لانه عقد تلزمه إجازته فهو كالصحيح وان كان مما لا يجيزه لم يرثه

(فصل )ومتى تزوجت المرأة بغير اذن وليها والامة بغير اذن سيرها فقد ذكره أصحابنا من

اسلمت وتحتى خمس نسوة فقال النبي وتيكياتية « فارق واحدة منهن » رواهما الشافعي في مسنده واذا منه من استدامة زيادة عن أربع فالابتداء أولى فالآية أريدبها النخيير ببن اثنتين وثلاث وأربع كا قال ( أولي أجنحة مثى وثلاث ورباع ) ولم برد أن لسكل ملك تسعة أجنحة ولو أراد ذلك لفال تسعة ولم يكن للتطويل معنى ومن قال غير هذا فقد جهل اللغة العربية ، وأما النبي وتيكياتية فمخصوص بذلك ألا ترى أنه جمع ببن أربعة عشر

## ﴿ مسئلة ﴾ قال (وليس للعبد أن يجمع الا أثنتين)

أجمع أهل العلم على أن لامبد أن ينكح اثنتين واختلفوا في إباحة الاربع فمذهب احمد أنه لا يباح له إلا اثنتان وهذا قول عمر رضي الله عنه وعلى وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنها وبه قال عطاء والحسن والشعبي وقتادة والثوري والشانعي وأصحاب الرأي ، وقال القاسم بن محمد وسالم بن عبدالله وطاوس ومجاهد والزهري وربيعة ومالك وأبر ثور وداود له نكاح أربع لعموم الآية ولان هذه طربقه اللذة والشهوة فساوى العبد الحرفيه كالمأكول.

ولنا قول من سمينا من الصحابة ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان أجماعا ، وقد روى ليث بن بني سليم عن الحريم بن قتيبة قال . أجمع أصحاب رسول الله وسيالية على أن العبد لا ينكح أكثر من اثنتين ويقوي هذا ماروى الامام أحمد باسناده عن محمد بن سيرين أن عمر رضي الله عنه سأل الناس : كم يتزوج العبد ? فقال عبد الرحن بن عوف باثنتين وطلاقه باثنتين فدل هذا على أن ذلك

الروايتين قال شيخنا والصحيح عندي أنه لا يدخل فيها لتصريح النبي صلى الله عليه وسلم فيسه بالبطلان ولان الاجازة أعا تكون لعقد صدر من أهله في محله فأما ما لا يصدر من الاهل كالذي عقده المجذين أو الطفل فلم يقف على الاجازة وهذا عقد لم يصدر من أهله فان المرأة ليست أهلا له بدليل أنه لو أذن لها فيه لم يصح مع الاذن القارن فأن لا يصح بالاجازة المتأخرة أولى ولا تفريع على هذا القولوأما على القول الآخر فتى تزوجت بغير اذن الولي فيرفع الى الحاكم لم يملك إجازته والامر فيه الى الولي فتى رده بطل لان من وقف بالحسكم على اجازته بطل برده كالمرأة اذا زوجت بغير اذنها وفيه وجه آخر أنه إذا كان الزوج كفؤا أمر الحاكم الولي باجازته فان لم يفعل أجازه الحاكم لانه لو امتنع صار عاضلا فانتقلت الولاية عنه الى الحاكم في ابتداء العقد ومتى حصلت الاصابة تبسل الاجازة ثم أجيز فالمهر واحد اما المسمى واما مهر المثل ان لم يكن مسمى فان الاجازة مسندة الى حالة العقد فيثبت الحل والملك من حين العقد كما ذكرنا في البيع ولذلك لم يجب الحد ومتى تزوجت الامة بغيراذن سيدها نم خرجت من ملكه قبل الاجازة الى من تحل له انفسخ النكاح ولانه تد طرأت استباحة صحيحة على موقوفة فأ بطلتها لانها أقوى فأزالت الاضعف كما لو طرأ ملك المين

كان؛ حضر من الصحابة رغيرهم فلم ينكر وهذا يخص عموم الآية على أن فيها ما يدل على ارادة الاحرار وهو قوله ( أو ماملكت أعادكم ) ويفارق النكاح المأكول فانه مبني على التفضل ولهذا فارق النبي على التهوية فيه أمته ولان فيه ملكا والعبد ينقص في الملك عن الحر

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وله أن يتسرى باذن سيده )

هذا هو المنصوص عن احمد في رواية الجماعة وهو قول ابن عمر وابن عباس والشعبي والنخعي والزهري ومالك والاوزاعي والثوري وأبي ثور وكره ذلك ابن سيرين وحماد بن أبي سليمان والثوري وأصحاب الرأي ، وللشافعي قولان مبنيان على أن العبد هل يملك بتمليك سبده أولى ? وقال القاضي أبو يعلى بجب أن يكون في مذهب احمد في تسري العبد وجهان مبنيان على الروايتين في ثبوت الملك له بتمايك سيده واحتج من منع ذلك بأن العبد لا يملك المال ولا بجوز الوط. إلا في : كاح أو ملك عين لقول الله تعالى ( الا على أزواجهم أو ما ملكت الماهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء خلك فأولنك هم العادون)

ولنا قول أبن عمر وابن عباس ولا نعرف لهما في الصحابة مخالفا وروى الاثرم باسناده عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأسا أن يتسري العبد ونحوه عن ابن عباس ولان العبد علك في النكاح فملك التسري كالحر وقوطم إن العبد لا يملك المال ممنوع فان النبي عَلَيْكِيْنَةٌ قال « من أشترى عبدا وله مال» فجمل المال له ولانه آدمي فملك المال كالحر وذلك لانه بآدميته يتمهد لاهلية الملك إذ كان الله تعالى

على ملك النكاح وان خرجت الى من تحل له كالمرأة أو اثنتين فكذلك أيضاً لان العقد اذا وقف على ملك النكاح وان خرجت الى من تحل له كالمرأة أو اثنتين فكذلك أيضاً لان العقد على اجازة شخص لم يجز باجازة غيره كما لو باع أمة غيره ثم باعها المالك فأجازها المشتري اثناني مع الاجنبي وفيه وجه آخر أنه يجوز باجازة المالك الثاني لانه يمنك ابتداء العقد فملك اجازته كالاول ولا فرق بين أن يخرج ببيع أو هبة أو ارث أو غيره فأما ان أعتقها السيد احتمل أن يجوز النكاح لانه اعا وقف لحق المولى فاذا أعتق سقط حقه فصح واحتمل أن لا يجوز لان ابطال حق الولي ليس باحازة ولان حق المولى ان بطل من الملك لم يبطل من ولاية الزويج فانه يليها بالولاء

(فصل) واذا تزوجت التي يعتبر أذنها بغير أذنها وقلنا يقف على أجازتها فأجازتها بالنطق أو ما يدل على الرضا من التمكين من الوطء والمطالبة بالمهر أو النفقة ولا فرق في ذلك بين البكر والثيب لان أدلة الرضا تقوم مقام النطق به ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم لبريرة « أن وطئك زوجك فلا خيار لك » جعل تمكينها دليلا على اسقاط حقها والمطالبة بالمهر أو النفقة والتمكين من الوطء دليل على الرضا لان ذلك من خصائص العقد الصحيح فوجوده من المرأة دليل رضاها به

﴿ مسئلة ﴾ (ووكيل كل واحد من هؤلاء يقوم مقامه وان كان حاضراً ووصيه في النكاح بمنزلته)

خلق الأموال للآدميين ليستعينوا بها على القيام برظائف التكاليف وإداء الهبادات قال الله تعالى (هوالذي خلق لكمافي الارض جميعا) والعبد داخل في العموم ومن أهل التكليف والعبادات فيكون أهلا الهلك ولذلك ملك في النكاح وإذا ثبت الملك للجنين مع كونه نطانة لاحياة فيها باعتبار مآله الى الادمية فالعبد الذي هو آدمي مكلف أولى

إذا ثبت هذا فلا مجرز له التمبري الا باذن سيده واو ملكه سيده جارية لم يبح له وطؤهاحتى يأذن له فيه لان ملكه ناقص واسيده نزعه منه متى شاء من غير فسخ عقد فلم يكن له النصرف فيه الا باذن سيده فان أذن له فقال تسربها أو أذنت لك في وطئها أو مادل عليه أبيح له وما ولد له من التسري فحكه حكم ملك لاز الجارية مملوكة له فكذلك ولدها، وان تسرى بغير اذن سيده فا اولا ملائسيده

( فصل) وله النسري بماشاء اذا أذن له السيد في ذلك نص عليه أحمدلان من جاز له التسري جاز من غير حصر كالحر فان أذن له وأطلق التسري تسرى بواحدة و كذلك اذا أذن له في الهزويج لم يجز أن يتزوج أكثر من واحدة وجهذا قال أصحاب الرأي وأبو ثور ، وإذا أذن له في الهزويج فعقد على اثنتين في عقد جاز ، ولنا أن الاذن المطلق يتناول أقل ما يقع عليه لاسم ية ينا وما زاد مشكوك فيه فيبقي على الاصل كما لو أذن له في طلاق امرأته لم يكن له أن يطلق أكثر من واحدة ، ولان الزائد على الوا عدة محتمل أن يكون غير مراد فيبقى على أصل التحريم كما لو شك هل أذن له أو لا إ

( فصل ) والمكتب كالمبدالقن لا ينزوج ولا يتسرى إلا باذن سيد. لان في ذلك إتلافا للمال الذي في يديه وقد قال عليه السلام « المكاتب عبد ما بقي عليه درهم » وأما المعتق بعضه فاذا ملك

يجوز التوكيل في النكاح سواء كان الولي حاضراً أو غائباً مجبراً أو غير مجبر لانه روي ان النبي صلى الله عليه وسلم وكل أبا رافع في تزويجه ميمونة ووكل عمرو بن أمية الضمري في تزويجه أم حبيبة ولانه عقد معاوضة فجاز التوكيل ولايمحاب الشافعي في توكيل غير الاب والجد وجهان (أحدها) لا يجوز لانه يلي بالاذن فلم يجز له النوكيل كالوكيل

ولنا أنه يلى شرعاً فكان له التوكيل كالاب ولايصح قولهم إنه يلي بالاذن فان ولايته ثابتة قبل إذنها وإنما إذنه شرط لصحة تصرفه فأشبه ولاية الحاكم عليها ولا خلاف في ان للحاكم ان يستنيب في التزويج من غير إذن المرأة ولان المرأة لاولاية لها على نفسها فكيف ثبتت الانابة من قبلها?

( فصل ) ويجوز التوكيل مطلقا ومقيداً فالمقيد التوكيل في تز ويج رجل بعينه والمطلق النوكيل في تزويج من يرضاه أو من شاء قال أحمد في رواية عبد الله في الرجل يولى على أخنه وابنته تقول اذا وجدت من أرضاه فزوجه فتزويجه جائز ومنع بعض الشافعية التوكيل المطلق ولا يصح فانه روى ان رجلا من العرب ترك ابنته عند عمر وقال اذا وجدت لها كفؤا فزوجه ولو بشراك نعله فزوجها عمر عمان بن عفان فهي أم عمر بن عمان واشتهر ذلك فلم يذكر ولانه اذن في النكاح فجاز مطلقا

مجزئه الحر جارية فملكه تام وله الوط. بغير اذن سيده لفوله سبحانه ( أو ما ملكت أعانكم ) رلان ملكه عليه انام له التصرف فيها بما شاء بغير اذن سيد. فكذلك الوط، وما فيه من الرق لا يمنعه من استيفاء ما يملكه كاله أن يتصرف ويأكل ما ملكه بنصفه الحر. وقال القاض حكه حكم القن وهو منصوص الشانعي، وقال بعض أصحابه كةولنا، واحتج من منع ذلك بأنه لا يمننه الوط، بنصفه الحر وحده وكذلك منعناه التزويج حتى بأذن له سيده

ولنا أنه لاحق لسيده فيها ولا يلحقه ضرر باستمتاعه منها فلم يعتبر أذنه فيها كاستخدامهما وأما النزويج فانه يلزمه بمحقوق تتعلق بجملته فاعتبر رضىالسيد ايكون راضيا بتملق الحق بملكه بخلاف مسئاتنا فان الحق له لاعليه فأما ان أذن له صيده فيه جاز الاعند من منع العبد التسري لانه كالقن في قولهم ( فصل ) نقل مجد بن ماهان عن أحمد لا أس المعبد أن يتسرى اذا أذن له سيده فان رجم السيد فليس له أن يرجع اذا أذن له مرة وتسرى وكذلك نقل عنه ابراهيم بن هأني. ويعقوب بن يختان ولم أر عنه خلاف هذا ، فظاهر هذا انه اذا تسرى باذنالسيد لم يملك السير الرجوعلانه يملك

به البضم فلم علك سيده فسخه قياسا على النكاح

وقال القاضي يحتمل أنه أراد بالنسري ههنا النزويج وسماه تسريا مجازاً ويكون السيد الرجوع فهاملك عبده ، وظاهر كلام أحدخلاف هذا و ذلك لا نه ملكه بضعا أبيح له وطؤه فلم : لل وجوعه فيه كالوزوجه

كأذن المرأة أو عقد فجاز التوكيل فيه مطلقا كالمبيع

( فصل ) ولا يعتبر في الوكالة إذن المرأة في التوكيل سواء كان الموكل أبا أو غيره ولا يفتقر الى حضور شاهدين وقال بعض الشافعية لايجوز لغير المجبر التوكيل إلا بأذن المرأة وخرجه القاضي على الروايتين في توكيل الوكيل من غيرا إذن الموكل وحكى عن الحسن بن صالح أنه لايصح الا محضرة شاهدين لانه راد محل الوطء فافتقر الى الشهادة كالذكاح

ولنا أنه إذن من الولي في النزويج فلم يفتقر الى إذن المرأة ولا إشهاد كاذن الحاكم وقد ينا أن الولي ليس بوكيل المرأة ولوكان وكيلها لتمكنت من عزله وهذا التوكيل لايملك بهالبضع فلم يفتقر الى إشهاد بخلاف النكاح ويبطل ماذكره الحسن بن صالح بالتوكيل في شراء الاما، للتسري

( فصل ) ويثبت للوكيل مايثبت للموكل فان كـان للمولى الاحبار ثبت ذلك لوكيله ان كـانت ولايته ولاية مراجعة احتاج الوكيل الى مراجعة المرأة لانه نائب فيثبت له مثل ماثبتت للمنوب عنه وكذلك الحَمْكُم في السلطان والحاكم ياذن لغيره في النزويج فيكون المأذون له قائها مقامه

(فصل) واختلفت الرواية عن أحمد هل تستفاد ولاية النكاح بالوصية? فروي أنهــا تستفاد بهــا اختارها الخرقي وهذا قول الحسن وحماد بن أي سليمان ومالك وروي عنه لاتستفاد بالوصية وبه قال الثوري والشعبي والنخمي والحارث العكلي وأبو حنيفة والشافعي وابن المنذر ولأنها ولاية تنتقل الى ﴿ مسئلة ﴾ قال (ومتى طلق الحر أو العبد طلاقا يملك الرجمة أو لايملك لم يكن له أن يتزوج اختها حتى تنقضي عدتها وكذلك إذا طلق واحدة من أربع لم يتزوج حتى تنقضي عدتها وكذلك العبد اذا طلق احدى زوجتيه )

وجملة ذلك أن الرجل أذا تزوج أمرأة حرمت عليه أمها على التأبيد وتحرم عليه أختها وعمتها وخالنها وبنت أخيها وبنت أختها تحريم جمع وكذلك أن تزوج الحر أربعا حرمت الخامسة تحريم جمع وكذلك أن تزوج العبد اثنين حرمت الثالثة تحريم جمع فأذا طلق زوجته طلاقا رجعيا فالنحريم بأق بحاله في قولهم جميعا . وأن كان الطلاق باثنا أو فسخا فكذلك عند أمامنا حتى تنقضي عدتها ، وروي ذلك عن على وابن عباس و وزيد بن ثابت و به قال سعيد بن المسيب و مجاهد والنخوي والثوري وأصحاب الراي وقال القاسم بن محمد وعروة وابن أبي لبلي ومالك والشافي وأبو ثور وأبو عبيد وابن النذر: له نكاح جميع من سمينا في تحريم الجمع وروي ذلك عن زيد بن ثابت لان المحرم الجمع بينها في النكاح بدليل قوله تعالى (حروت عليه كأمها تها في نكاحة ولانها بائن فأشبهت المطاقة قبل الاختين الا ما ولنا قول على وابن عباس وروي عن عبيدة الساباني أنه قال ماأجمعت الصحابة على شي . كاجماعهم ولنا قول على وابن عباس وروي عن عبيدة الساباني أنه قال ماأجمعت الصحابة على شي . كاجماعهم

غيره شرعاً فلم يجزان يوصى بهاكالحضانة ولانه لاضرر على الوصي في تضييمها ووضعها عند من لا يكافئها فلا تثبت له الولاية كالاجنبي ولانها ولاية نكاح فلم تجز الوصية بهاكولاية الحاكم وقال أبو عبد الله بن حامد ان كان لها عصبة لم تجز الوصية بنكاحها لانه يسقط حقهم بوصيته وإن لم يكن عصبة حاز لعدم ذلك

ولنا أنها ولاية للاب فجازت وصيته بها كولاية المال وما ذكروه يبطل بولاية المال ولانه يجوز ان يستنيب فيها بعد موته كولاية المال فعلى هذا تجوز الوصية بالنكاح من كل ذي ولاية سواء كان بجبراً كالاب أو غير مجبر كالاخ ووصي كل ولي يقوم مقامه فان كان الولي له الاجبار فكذلك لوصيه وان كان مجتاج الى إذنها فوصيه كذلك لانهقام مقامه فهو كالوكيل وقال مالك ان عين الاب الزوج ملك اجبارها صغيرة كانت أو كبيرة وان لم يعين الزوج وكانت بنته كبيرة محت الوصية فاعتبر اذنها وان كانت صغيرة انتظرنا بلوغها فاذا أذنت جاز ان يزوجها بأذنها

ولنا ان من ملك النزويج اذا عين له الزوج ملك مع الاطلاق كالوكيل ومتي زوج وصي الاب الصغيرة فبلغت فلا خيار لها لان الوصي قائم مقام الموصي فلم يثبت في تزويجه خيار كالوكيل (المغني واشرح المكبير) (الجزءالسابع)

على أربع قبل الظهر وأن لاتنكح امرأة في عدة أخمها وروي عن النبي وليكيني أنه قال « من كان يؤمن بالله واليوم لآخر ذلا بجمع ما . في رحم أختين » وروي عن ابي الزناد قال كان الوليد بن عبدالملك أربع نسوة فطلق واحدة البتة وتروج قبل أن تحل فعاب ذلك عليه كثير من الفقها، وليس كلهم عابه قال سعيد بن منصور إذا عاب عليه سعيد بن المسيب فأي شيء بقي ولانها محبوسة عن النكاح لحقه أشبهت الرجعية وفارق المطلقة قبل الدخول مها .

و فصل ) ولو أسلم ذوج المجوسية أوالوثنية أوانفسخ النكاح ببن الزوجين بخلم أو رضاع أو فسخ بعيب أو إعسار أو غيره لم يكن له أن يتنزوج أحداً ممن يحرم الجمع بينه و ببن زوجته حتى تنقضي عدمها سواء قلنا بتعجيل الفرقة أو لم نقل وان أسلمت زوجته فتزوج أختها في عدتها ثم أسلما في عدة الاولى اختار منها واحدة كالو تزوجهما معا وان اسلم بعد انقضاء عدة الاولى بانت وثبت نكاح الثانية (فصل) إذا أعتى أم الولد أو أمة كان يصبها فليس له أن يتزوج أختها حتى ينقضي استبراؤها نص عليه أحد في أم الولد وقال أبوبوسف ومحمد بن ألحسن مجوز لانها ليست زوجة ولا في عدة من نكاح أو وط، بشبهة ولانه لا يأمن أن يكون ماؤه في رحمها فيكون داخلا في عمره من جمع ماه في رحم آختين ولا يمنم من نكاح أر بعسواها يكون ماؤه في رحمها فيكون داخلا في عمره من جمع ماه في رحم آختين ولا يمنم من نكاح أر بعسواها

( فصل ) ومن لم نثبت له الولاية لا يصح توكيله لان وكين قائم مقامه فان وكاه الولي في ترويج موليته لم يصح لانها ولاية ليس هو من أهلها ولانه لما لم يملك تزويج مناسبته بولاية النسب فلان لا يملك مناسبة غيره بالتوكيل أولى ويحتمل أن يصح توكيل العبد والفاسق والصبي المميز في العقد لانهم من أهل اللفظ به وعباراتهم فيه صحيحة ولذلك صح قبو لهم النكاح لانفسهم وانما سلبوا الولاية لانه يعتبر لها الكال ولا حاجة اليه في اللفظ وان وكله الزوج في قبول النكاح صح وكذلك أن وكله الاب في قبول النكاح لا بنه الصغير لا نه يصح قبو لهم لانفسهم فجاز أن ينوبوا فيه عن غيرهم كالبيع وقال بمض أصحابنا لا يصح لأنه أحد طرفي العقد أشبه الانجاب والاول أولى

﴿ مسئلة ﴾ (واذا أستوى الاولياء في الدرجة كالاخوة والاعمام وبنيهم صح النزويج من كل واحدمنهم لان سبب الولاية موجود في واحدمنهم) ﴿ مسئلة ﴾ (والاولى تقديماً كبرهم وافضلهم )

لان الذي وَلَيْكُولِي لما تقدم محيصة وحويصة وعبد الرحمن بن سهل فتكلم عبد الرحمن بن سهل وكان أصغرهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم «كبركبر» اي قدم الاكبر فتكلم حويصة ولانه أحوط للعقد في احباع شروطه والنظر في الحفظ فان تشاحوا اقرع بينهم لانهم تساووا في الحق وتعذر الجمع فيقرع

ومنعه زفر وهو غلط لان ذلك جائز قبل اعتاقها فبعده أولى

( فصل ) ولا يمنع من نكاح أمة في عدة حرة بائن ومنعه أبو حنيفة كما بحرم عليه أن يتزوجها في صلب نـكاحها .

ولنا أنه عادم الطول خائف العنت فأبيح له نكاحها لقوله تعالى ( ومن لم يستطع منكم طولا ) الآية ولا نسلم أنه لا بجوز في صلب نكاح الحرة بل بجوز إذا تحقق الشرطان

( فصل ) وان زنا بامرأة فليس له أن يتزج باختها حتى تنقضي عدتها وحكم الهدة من الزنا والهدة من وط. والهدة من وط. والهدة من وط. والهدة من وط. الشبهة كحكم الهدة من النكاح فان زنا باخت امرأته فقال أحمد عسك عن وط. امرأته حتى تحيض ثلاث حيض وقد ذكر عنه في المزني بها أنها تستبري. مجيضة لأنه وط. من غير نكاح ولا أحكام النكاح ومجتمل أن لانحرم بذلك أختها ولا أربع سواها لانها ليست منكوحة ومجرد الوط. لا يمنع بدايل الوط. في ملك الممين لا يمنع أربعاً سواها

( فصل ) واذا ادعى الزوج أن امرأته أخبرته بانقضاء عدتها في مدة بجوز انقضاؤها فيها وكذبته أبيح له نكاح أختها واربع سواها في الظاهر فأما في الباطن فيبنى على صدقه في ذلك لانه حق فيا بينه وبين الله تعالى فيقبل قوله فيه ولا يصدق في نفي نفقتها وسكناها ونفي النسب لأنه حق لها ولولدها فلا يقبل قوله فيه وبه قال الشانعي وغيره وقال زفر لا يصدق في شي. لانه قول

بينهم كالمرأس وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد سفراً أقرع بين نسائه لتساوي حقوقهن كذا هذا

﴿ مَسَنَّةَ ﴾ ( فان سبق غير من وقعت له القرعة فزوج صح تزويجه في أفوى الوجهين أذا زوج كفوًا باذن المرأة )

لانه تزويج صدر من ولي كامل الولاية بأذن موليته فصح كما لو انفرد وإعما القرعة لازالة المشاحنة وفيه وجه اخر انه لايصح ذكره أبو الخطاب فلم يصح تز وبجه كالابعد مع الاقرب فلم مسئلة ﴾ (واذا زوج الوليان اثنين ولم يعلم السابق منهما فسخ النكاحان )

وجملة ذلك أن المرأة إذاكان لها وليان فاذنت الحكل واحد منها في زويجها جازسواء أذنت في رجل معين أو مطلقا فاذا زوجها الوليان لرجلين وعلم السابق منها فالنكاح له سواء دخل بها الثاني أو لم يدخل وهذا قول الحسن والزهري وقتادة وابن سيرين والاوزاعي والثوري والشافعي وأبي عبيد وأصحاب الرأي وبه قال عطاء ومالك مالم يدخل بها الثاني فان دخل بها الثاني صار أولى لقول عمر رضى الله عنه اذا أنكح الوليان فالاول أحق مالم يدخل بها الثاني فان دخل بها الثاني صار أولى ولان الثاني انصل بعقده القبض فكان أحق

و لنا ماروي سمرة وعقبة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أيما امرأة زوجها و ليان فهي للاول

واحد لا يصدق في بعض حكمه فلا يصدق في البعض الآخر قياسًا لاحدهما على الآخر وذلك لانه لا يمكن أن يكون القول الواحد صدقًا كذبا

ولنا انه قول يتضمن إبطال حق لفيره وحقاً له لاضرو على غيره فيه فوجب أن بصدق في أحدهما دون الآخر كما لو اشترى عبداً ثم أقر أن البائم كان أعتقه صدق في حريته ولم يصدق في الرجوع بثمنه وكما لو أقر أن امراته أخته من الرضاع قبل الدخول صدق في بينونتها وتحريمها عليه ولم يصدق في سقوط مهرها.

## ﴿ مسئلة ﴾ قال ( ومن خطب امرأة فزوج بغيرها لم ينعقد النكاح )

معنى ذلك أن يخطب الرجل امرأة بعينها فيجاب الى ذلك ثم يوجب له النكاح في غيرها وهو يعتقد أنها التي خطبها فيقبل فلا ينمقد النكاح لان القبول انصرف الى غير من وجد الابجاب فيه فلم يصح كما لو ساومه بثوب وأوجب العقد في غيره بغير علم المشتري فلو علم الحال بعد ذلك فرضي لم يصح ، قال احمد في رجل خطب جارية فزوجوه أختها ثم علم بعد يفرق بينها ويكون الصداق على وليها لانه غره وبجهز اليه أختها التي خطبها بالصداق الاول فان كانت تلك قد ولدت منه يلحق به الولد وقوله يجهز اليه أختها يعني والله أعلم بعقد جديد بعد انقضاء عدة هذه إن كان أصابها لان العقد الذي

أخرج حديث سحرة أبو داود والترمذي وأخرجه النسائي عنه وعن عقبة وروي نحو ذلك عن على وشريح ولان الثاني تزوج أمرأة في عصمة زوج فكان باطلا كالوعلم الحالولانه نكاح باطللوعري عن الدخول فكان باطلا وإن دخلك حكاح المعتدة وأما حديث عمر فلم يصححه أصحاب الحديث وقد خالفه قول على وجاء على خلاف قول النبي صلى الله عليه وسلم وما ذكروه من القبض لامعنى له فان النكاح يصح بغير قبض مع أنه لاأصل له فيقاس عليه ثم يبطل كمائر الانكحة الفاسدة

( فصل) فان دخل بهاالثاني وهو لا يعلم انها ذات زوج فرق بينها وكان لها عليه مهر مثلها ولم يصبها زوجها حتى تحيض ثلاث حيض بعدوطئها من الثاني فأما أن علم الحال قبل وطء الئاني لها فأنها تدفع الى الاول ولاشيء على الثاني لان عقده عقد باطل لا يوجب شيئاً فان وطئها الثاني وهو لا يعلم فهو وطء بشبهة يجب لها به المهر و ترد الى الاول ولا يحل له وطؤها حتى تنقضي عدمها وهو قول قتادة والشافعي وابن المنذر قال أحمد لها صداق بالمسيس وصداق من هذا ولا ثرد الصداق الذي يوجد من الداخل بها على من دفعت اليه لان الصداق في مقابلة الاستمتاع فكان لها دون زوجها كمالو وطئت بشبهة أومكرهة ولا بحتاج النكاح الثاني الى فسخ لانه باطل ولا يجب لها المهر الا بالوطء دون مجرد الدخول والوطء دون الفرج لانه نكاح باطل لاحكم له وبجب مهر المثل لانه يجب بالاصابة لا بالمتسمية وذكر والوطء دون الفرج لانه نكاح باطل لاحكم له وبجب مهر المثل لانه يجب بالاصابة لا بالمتسمية وذكر أن الواجب المسمى قال القاضي هو قياس المذهب والاول هو الصحيح لما قلمنا

عقده لم يصح في واحدة منها لان الايجاب صدر في احداهما والفبول في أخرى فلم ينعقد في هذه ولا في ذلك فان اتفقوا على تجديد عقد في احداهما أيتهما كان جاز،

وقال أحمد في رجل تزوج امرأة فأدخات عليه أختها لها المهر بما أصاب منها ولاختها المهر قبل يلزمه مهران ? قال نعم ويرجم على وليها هذه مثل التي بها يرص أو جذام علي يقول ليس عليه غرم وهذا ينبغي أن يكون في امرأة جاهلة بالحال أو بالتحريم، أما اذا علمت أنها ليست زوجة وأنها محرمة عليه وأمكنته من نفسها فلا ينبغي أن يجب لهاصداق لانها زانية تظاوعه، فأما إن جهلت الحال فلها المهر ويوجع به على من غره، وروي عن على رضي الله عنه في رجلين تزوجا امرأتين فزفت كل امرأة إلى زوج الاخرى لهما الصداق ويعتزل كل واحد منهما امرأته حتى تنقضي عدتها وبه قال النخعى والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي

(فصل) من شرط صحة النكاح تعيين الزوجين لان كل عاقد ومعقود عليه يجب تعيينها كالمشتري والمبيع ثم ينظر فان كانت المرأة حاضرة فقال زوجتك هذه صح فان الاشارة تكفى في التعيين ، فان زاد على ذلك فغال بنني هذه أو هذه فلا نة كان تأكيداً وإن كانت غائبة فقال زوجتك بنتي وليس له سواها جاز فان سماها باسمها مع ذلك كان تأكيداً فان كان له ابنتان أو أكثر فقال زوجتك ابنتي لم يصح حتى بضم الى ذلك ما تنميز به من اسم أو صفة فيقول زوجتك ابنني الكبرى أو الوسطى

﴿مسئلة ﴾ (فان جهل الاول منها فسخ النكاحان)

ولافرق بين أن لا يعلم كيفية وقوعها أو يعلم أن احدها قبل الآخر لا بعينه أو يعلمه بعينه ثم يشكل والحكم في جميعها واحد وهو ان يفسخ الحاكم النكاحين جميعا نص عليه أحمد في أرواية الجماعة ثم يتزوج من شاه منها أو من غيرها وعن أحمد رواية أخرى أنه يقرع بينها فن وقعت له القرعة أمر صاحبه بالطلاق ثم يجدد القارع نكاحه لانه ان كانت زوجته لم يضره تجديد النكاح وان كانت زوجة الآخر بانت بالطلاق وصارت زوجة هذا بعقده الثاني لان القرعة تدخل لحميز الحقوق عند التساوي كالسفر باحدى نسائه والبداية بالمبيت عند احداهن و تعتبر الانصباء في القسمة وقال انثوري وأبو ثور يخيرهما السلطان على أن يطلق كل واحد منها طلقة فان أبيا فرق بينها وهو قريب من القول الاول لانه تعذر امضاء العقد الصحيح فوجب ازالة الضرر بالتفريق ، وقال الشافعي وان المنذر النكاح مفسوخ لا تعذر امضاء العقد لا يزول الا بفسخه كذا ههنا ، وروي عن شريح وعمر بن عبد العزبز وحماد بن قدر الثمن فان المقد لا يزول الا بفسخه كذا ههنا ، وروي عن شريح وعمر بن عبد العزبز وحماد بن أبي سلمان أنها تخير فأيهما اختارته فهو زوجها وهذا فاسد فان أحدهما ليس بزوج لها فلم تخير بينها كما لو لم يعقد الا أحدها أو كما لو أشكل على الرجل امرأته في النساء أو على المرأة زوجها إلا أن يريدوا بقولهم إنها إذا اختارت أحدها فرق بينها وبين الآخر ثم عقد المختار نكاحها فهذا حسن فانه لا يزوا إنها إذا اختارت أحدها فرق بينها وبين الآخر ثم عقد المختار نكاحها فهذا حسن فانه له المحارة المهنا و تحدو المهنا وبنا إلى المرأته في النساء أو على المرأة وهذا حسن فانه المحدود المهذا وهذا حسن فانه المحدود المهنار المقاد المناد ال

أو الصُّوى فان سماها مع ذلك كان تأكيداً ، وإن قال زوجتك ابنتي عائشة أو فاط.ة صح ، وإر كانت له ابنة واحدة اسمها فاطمة فقال زوجتك فاطمة لم بصح لان هذا الاسم مشترك بينها وببن سائر الفواطم حتى يقول مع ذاك ابتى

وجه يمكن اداؤها اذا ثبت به المقد وهذا متعذر في النيـة فلذلك لو قال زوجتك ابنتي وله بنات لم يصح حتى يميزها بلفظه ، وإن قال زوجتك فاطمة ابنــة فلان احتاج أن يرفع في نــبها حتى يبلغ مانتميز به عن النساء

( فصل ) فان كان له ابنتان كبرى اسمها عائنة وصفرى اسمها فاطمةفقالزوجتك ابنتي عائشة وقبل الزوج ذلك وهما ينويان الصغرى لم يصح ذكره ابو حنص ، وقال القاضي يصح في التي نوياها وهذا غير صحيح لوجهين:

( أحدهما ) أنهما لم يتلفظا بما يصح العقد بالشهادة عليه فأشبه مالو قال زوجتًاك عائشة فقط أو ما لو قال زوجتك ابنتي و لم يسمها ، واذا لم يصح فيما اذا لم يسمها ففيا اذا سماها بفسير اسمها أولى أن لايصح.

( والثأني ) أنه لايصح النكاح حتى تذكر المرأة يما نتمين به ولم يوجــد ذلك فان اسم أختهــا

فانه يستغنى بالتفريق بينهما وبين أحدهما عن التقريق بينها وبينهما جميعاً ويفسخ أحد النكاحين عن فسخها فان أبت ان تختار لم تجبر وكذلك ينبغي إذا قرع بينهما فوقعت القرعة لاحدها لم تجبر على نكاحه لأنه لايعلم فيتمين إذا فسخ النكاحين ولها ان تنزوج من شاءت منهما أومن غيرها في الحال ان كان قبل الدخول و بعد انتضاء العدة ان كان دخل ما احدها

(فصل) فان ادعى كل واحد منهما أنه السابق بالعقد ولا بينة لها لم يقبل قولهما فان أُقرت المرأة لأحدها لم يقبل اقرارها نص عليه أحمد ، وقال أصحاب الشافعي يقبل كالو أقرت ابتداء.

ولنا أن الحصم الزوج الآخر في ذلك فلم يقبل في ابطال حقه كما لو أفرت عليه بطلاق فان ادعى الزوجان على المرأة أنها تملم السابق منهما فأنكرت لم تستحلف لذلك وقال أصحابالشافعي تستحلف بناه منهم على أن افرارها مقبول فان فرق بينهما وبين أحدها لاختيارها لصاحبه أو لوقوع القرعة له وأقرت له أن عقده سابق فينبغي ان يقبل اقرارها لأنهما اتفقا على ذلك من غير خصم منازع فأشبه ما لو لم يكن صاحب عقد آخر

(فصل) وان علم أن العقدين وقعا لم يسبق أحدهما الآخر فهما باطلان لاحاجة إلى فسخهما لانهما باطلان من أصلها ولامهر لها على واحد منهما ولا ميراث لها منهماولا يرثها واحد منهمالذلك وان لم يعلم لا يميزها بل يصرف المقد عنها، وإن كان الولي يوبد السبرى والزوج يقصد الصغرى لم بصح كمسئلة الخرق فيا اذا خطب امرأة وزوج غيرها لان القبول انصرف الى غير من وجد الا يجاب فيه و بحتمل أن يصح اذا لم يتقدم ذلك ما يصرف القبول الى الصغرى من خطبة و نحوها فان المقد بلفظه متناول السكبرى ولم يوجد ما يصرفه عنها فصح كالو نوياها ولو نوى الولي الصغرى والزوج الكبرى أونوى الولي السخرى ولم يدر الزوج أيتها هي نعلى الاول لا يصح التزويج لعدم النية منها في الني يشارلها لفظها وعلى الاحمال الذي ذكرناه يصح في المعينة باللفظ لما ذكرناه

( فصل )فانكانله ابنة واحدة فقال لرجل زوجتك ابنتي وسهاها بغير اسمها فقال القاضي بصح وهو قول أصحاب الشافعي لان قوله بنتي آكدمن التسمية لانها لامشاركة فيها والاسم مشترك ولوقل زوجتك هذه وأشار البها وساها بغير اسمها بجب أن يصح على هذا التعليل

( فصل ) واو قال زوجتك حمل هذه المرأة لم يصح لانه لم يثبت له حكم البنات قبل الظهور في غبر الارث والوصية ولانه لم يتحتى أن في البطن بنتا فأشبه مالوقال زوجتك من في عده الدار وهم لا يعلمان مافيها ولوقال اذا ولدت امرأتي بنتا زوجكتها لم بصح لانه تعلمي قلكا على شرط والنكاح لا يتعلق على شرط ولان هذا مجرد وعد لا ينعتد به عقد

ذلك فسخ الحكاجهما فروي عن أحمد أنه يجب لها نصف المهر ويقترعان عليه لان عقد أحدها صحيح وقد انفسخ بنكاجه قبل الدخول فوجب عليه نصف مهرها كما لو خالفها وقال أبوكر لامهر لها لانهما مجران على الصداق فلم يلزمهما مهر كما لو فسخ الحاكم نكاح رجل لعسرته أوغيبته وان ماتت قبل الفسخ أو الطلاق فلاحدها فصف ميراثها فيوقف الامرحى يصطلحا عليه وقيل يقرع بينهما فمن خرجت له القرعة حلف أنه المستحق وورث وأن مات الزوجان فلها ربع ميراث أحدها فان كانت قد أقرت أن احدهما سابق بالعقد فلا ميراث لها من الآخر وهي تدعي ميراث من أقرت له فان كان احدهما قد ادعى ذلك أيضاً دفع اليها ربع ميراثه وان لم يكن ادعى ذلك وأنكر الورثة فالقول قولهم مع إعانهم فان نكلوا قضى عليهم وان لم تكن المرأة أقرت بسبق احدهما احتمل ان يحلف ورثة كل واحدمنها واحتمل ان يقرع بينهما فمن خرجت فلها ربع ميراثه وقدروى حنبل عن أحمد أنه سئل عن رجل له المرتق ذوج إحداهن من رجل ثم مات الاب ولم يعلم أيتهن زوج يقرع بينهن فأيتهن أصابتها الفرعة فهي زوجة وان مات الزوج فهي التي ترثه

( فصل ) فان ادعى كل واحد منهما أنه السابق فأقرت لاحدهما ثم فرق بينهما وقلنا بوجوب المهر وجب على المقر له دون صاحبه لاقراره لها به واقرارها ببراءة صاحبه وان مانا ورثت المقر له دون صاحبه لذلك وان مانت هي قبلها احتمل ان يرثها المقر له كما نرثه واحتمل ان لا يقبل اقرارها له كما لم يقبله في نفسها وإن لم تقر لاحدهما الا بعد موته فهو كما لو أقرت في حياته وليس لورثة

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا تزوجها وشرط لها ان لا يخرجها من دارها وبلدها فالها شرطها لما روي عن النبي وَلِيُكِلِيَّهُ انه قال « احق ماأوفيتم به من الشروط مااستحللتم به الفروج » وان تزوجها وشرط لها ان لا يتزوج عليها فلها فراقه اذا تزوج عليها)

وجملة ذلك أن الشروط في النكاح تنقسم أقساما ثلاثة (أحدها) ما يلزم الوفاء به وهو ما يعود البها نفعه وفائدته مثل أن يشترط لها أن لا مخرجها من دارها أو بلدها أولا يسافر بها أولا يتزوج عليها ولا يتسرى عليها فهذا يلزمه الوفاء لها به فان لم يفعل فلها فسخ النكاح بروى هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسعد بن أبي وقاص ومعاوبة وعمرو بن العاص رضي الله عنهم وبه قال شريح وعو ابن عبد العزيز وجابر بن زيد وطاوس والاوزاعي واسحاق ، وأبطل هذه الشروط الزهري وقتادة وهشام بن عروة ومالك والليث والثوري والشافعي وابن المذذر وأصحاب الرأي قال ابو حنيفة والشافعي ويفسد المهر دون العقد ولها مهر الثل واحتجوا بتول النبي ويتياتي وكالله وقال النبي ويتياتي والسافعي ويفسد المهر دون العقد ولها مهر الثل واحتجوا بتول النبي ويتياتي وكالله في كتاب الله لان الشرع لا يقتضيه وقال النبي ويتياتي والتسافي والسفر ولان هذا شرط ليس من مصلحة العقد ولا مقتضاه ولم ببن على التغليب والسراية وكان فاسداً كما لو شرطت أن لا تدلم نفسها

ولنا قول النبي ﷺ وان أحق ماوفيتم به من الشروط ما استحلام به الفروج، رواه سعيدوفي

واحد منهما الانكار لاستحقاقها لان موروثه قد أقر لها بدعوى صحة نكاحها وسبقه بالعقد عليها وان لم تقر لواحد منهما أقرع بينهما وكان لها ميراث من تقع القرعة عليه وانكان أحدهما قدأصابها وكان هو المقر له أوكانت لم تقر لواحد منهما فالها المسمى لانه مقر لها به وهي لا تدعي سواه، وان كانت مقرة اللآخر فهي تدعي «بر المثل وهو يقر له بالمسمى . فان استويا أو اصطلحا فلا كلام ، وان كان مهر المثل أكثر حلف على الزائد وسقط وانكان المسمى لها أكثر فهومقر لها بالزيادة وهي تذكرها فلا تستحقها

﴿مسئلة﴾ (واذا زوجالسيد عبده الصغير منأمته جاز أن يتولى طرفي المقد لانه ملك بحكم الملك لابحكم الاذن في قولهم جميعاً

فان كان مالكا لأحد طرفي العقد فوكله ملك الطرف الآخر فيه أووكله المولي في الايحاب والزوج في القبول خرج فيه وجهان بناء على الروايتين اللتين نذكرها في المسئلة التي تليها لانه ملك ذلك بالاذن وانزوج ابنته الكبيرة عبده الصغير لم يجز ذلك إلا برضاها لانه يكافئها ويخرج فيه أيضاوجهان وانزوجه ابنته الصغيرة لم يجز لانه لا يجوز له تزويجها بمن لا يكافئها وعنه يجوز

وان أحقالشروطأن توفوا بها ما استحلام به الغروج ،متفقعليه وأبضاً قول النبي عَلَيْكُ المسلمون على شروطهم ولانه قول من سمينا من الصحابة ولا نعلم لهم مخالفًا في عصرهم فـكمان اجماعا وروى الاثرم باسناده أن رجلا تزوج امرأة وشرط لها دارها ثم أراد نقلها فحاصموه الى عرفقال لهاشرطها فقال الرجل اذا تطلقينا فقال عمر:مقاطع الحقوق عند الشروط ولانه شرط لها فيهمنفعة ومقصو دلايمنع المقصود من النكاح فيكان لازما كما لوشرطت عليه زيادة في المهر أو غير نقد البلد وقوله عليه السلام «كل شرط. ايس في كتاب الله فهو باطل» أي ايس في حكم الله وشرعه وهذا مشروع، وقد ذكرنا مادل على مشروعيته على أن الخلاف في مشروعيته وعلى من نفي ذلك الدلبل،وقولهم ان هذا مجرم الحلال قلنالا يحرم حلالا وإغايثبت المرأة خيار الفسخ إن لم ف لها، وقولم ليس من مصلحته قلنا لانسلم ذلك قاله من مصلحة المرأة وما كان من مصلحة العاقد كان من مصلحة عقده كاشتر اطاله هن والضوين في البيع تم يبطل بالزيادة على مهر المثل وشرط غير نقد اأبلد

اذا ثبت أنه شرط لازم فلم يف لها به فلها الفسخ ولهذا قال الذي قضى عليه عمر بلزوم الشرط اذ تطلقينا فلم يلتفت عمر الى ذاك وقال مقاطع الحقوق عند الشروط ولانه شرط لازم في عقد فيثبت

حق الفسخ بترك الوفا. به كالرهن والضمين في البيم

( فصل ) فان شرطت عليه أن يطلق ضربها لم يصح الشرط لما روى أبه هريرة قال نهمي النبي وَيُعِينِهُ أَن تَشْتَرُطُ المرأة طلاق أُخْتَهَا وَفِي لفظ ان النَّبِي وَيُعَلِينَهُ قال هلا نسأل المرأة طلاق أُخْتُهَا لتنكم

(مسئلة) ( وكذلك ولي المرأة مثل ابنالعم والمولى والحاكم إذا أذنت له في تزوجها وعنه لا يجوز حتى توكل في أحد الطرفين)

وجملة ذلك أن ولي المرأة التي يحل له نكاحها إذا أذنت له أن ينزجها فله ذلك وهل له أن يلي طرفي العقد أيفسه ?فيه روايتان (إحداهما) له ذلك وهوقول الحسن وان سيرين وربيعة ومالك والثوري وأبي حميفة واسحاق وأبي ثور وابن المنذر لما روى البخاري قال : قال عبد الرحمن بن عوف لام حكم امرأة قارض أنجعلين أمرك إلي؟ قالت نعم قال قد تزوجتك لأنه يملك الايجاب والقبول فجاز أن يتولاهما كما لو زوج أمته عبده الصغير ولانه عقد وجد فيه الايجاب من ولي ثابت الولاية والقبول من زوج هو أهل القبول فصح كما لو وجدا من رجلين ، وقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم أعتق صفية وجمل عتقها صداقها ،فان قيل فقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «كل نكماح لا يحضره أربعة فهو سفاح: زُوج وولي وشاهدان» قلنا هذا لاتمرف صحتهولو صح كان مخصوصا بما اذا زوج السيدعبده الصغير أمته فيتعدىالتخصيص إلى محل النزاع وهو يفتقر إلىذكر الامجاب والقبول ،وهل يكتفي مجرد (الجزء السابع) (المغني والشرح الكبير) (OV)

والنهبي يفتضي فساد المنهبي عنه ولانها شرطت عليه فسخ عقدة وإبطال حقه وحق امرأنه فلم بصح كما لو شرطت عليه فسخ عليه فسخ بيمه. وقال أبوالخطاب هو شرط لازم لابه لاينافي العقد ولها فيه فائدة فأشبه مالو شرطت عليه أن لا يتروج عليها ولم أر هذا لفيره ، وقد ذكرنا ما يدل على فساده ، وعلى قياس هذا لو شرطت عليه بيم أمته

(القسم الثاني) ما يبطل الشرط و يصح العقد مثل أن يشترط أن لامهر لها أو أن لا ينفق عليها أوان المحدقها رجع عليها، أو تشترط عليه أن لا يطاها أو يعزل عنها او يقسم لها أقل من قسم صاحبتها أو أكثر أو لا يكون عندها في الجرة إلا ليلة أوشرط لها النهار دون الليل أو شرط على المراة أن تنفق عليه او تعطيه شيئا، فهذه الشروط كابها باطلة في نفسها لانها تنافي مقتضى العقد، ولانها تنضمن اسقاط حقوق تجب بالمقد قبل المقدة قبل البيع، فأما العقد في نفسه فصحيح لان هذه الشروط تعود إلى معنى زائد في العقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فلم يبطل فصحيح لان هذه الشروط تعود إلى معنى زائد في العقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فلم يبطل كما لو شرط في العقد صداقا محرما، ولان النكاح يصح مع الجهل بالموض فجاز أن ينعقد مع الشرط الفاسد كالعتاق فقد نص أحمد في رجل تزوج امرأة وشرط عليها أن يببت عندها في كل جمهة ليلة ثم وجعت وقالت لا أرضى إلا ليلة وليلة فقال: لها أن تنزل بطيب نفس منها فان ذلك جائز وان قالت لا ارضى الا بالمقاسمة كان ذلك حقا لها تطاله ان شاءت

ونقل عنــه الاثرم في الرجل يتزوج المرأة ويشترط. عليها أن يأنيها في الايام يجوز الشرط فان شا.ت رجعت . وقال في الرجل يتزوج المرأة على أن تنفق عليه في كل شهر خمسة دراهم أوعشرة دِراهم :

الايجاب! فيهوجهان (أحدهما) يحتاج أن يقول زوجت نفسي فلانة وقبلت هذا النكاح لان ما افتقر إلى الايجاب! فتقر الى القبول كسائر العقود (والثاني) يك فيه ان يقول زوجت نفسي فلانة أو تزوجت فلا نة وهو قول مالك وأبي حنيفة لحديث عبد الرحمن بن عوف هولان المجابه يتضمن القبول فاشبه إذا تقدم الاستدعاء ولهذا قلنا اذا قال لامته أعتقتك وجعلت عتقك صداقك انعقد الذكاح بمجر دهذا القول (والرواية الثانية) لا يجوز ان يتولى طرفي العقدولكن يوكل رجلا يزوجه إياها باذنها ذكرها الخرقي قال أحمد في رواية ابن منصور لا يزوج نفسه حتى يولي رجلا على حديث المغيرة بن شعبة وهو ما روى أبو داو دباسنا ده عن عبدا الملك بن عمير ان المغيرة بن شعبة وهو ما روى أبو داو دباسنا ده عن عبدا الملك بن عمير ان المغيرة بن شعبة أم رجلا يزوجه امن أة المغيرة أولى بهامنه ولانه عقد ملك بالأذن فلم يجز أن يتولى طرفيه كالبيع ولمذا فارق ما إذا زوج أمنه عبده الصغير وعلى هذه الرواية لووكل من يقبل الذكاح له و تولى هو الايجاب جازوقال الشافعي في ابن العم والمولى لا يزوجها الا الحاكم ولا يجوز أن يتولى طرفي العقد ولا أن يزوجه من يزوجه لان وكيله عمز لته وهذا عقد ملك بالاذن فلا يتولى طرفيه كالبيع ولا يجوز أن يزوجه من هو أبعد منه من أوليائها لانه لا ولاية لهم مع وجوده

ولنا ما ذكرنا من فعل الصحابة ولم يظهر خلافه ولان وكيله يجوز أن يلي العقد عليها لغيره

النكاح جائز ولها أن ترجم في هذا الشرط. وقد نقل عن أحمد كلام في بعض هذه الشروط يحتمل إبطال العقد نقل عنه المروذي في النهاريات واللبليات: لبس هذا من نكاح أهل الاسلام ،وعمن كره تزوج النهاريات حماد بن أبي سلمان وأبن شبر ، ة

وقال الثوري : الشرط باطل وقال أصاب الرأى إذا سألته أن يعدل لها عدل ، وكان الحسن وعطا. لا يربان بنكاح النهاريات بأسا ، وكان الحسن لا يرى بأسا أن بنزوجها على أن يجعل لها في الشهر أياما ععلو، ة ، و اعل كراهة من كره ذلك راجع إلى إبطال الشرط وإجازة من أجاز ، واجع إلى أصل النكاح فنكون أقوالهم منه قة على هذة النكاح وإبطال الشرط كاقلنا والله أعلم

وقال القاضي أيما كره أحمد هذا النكاح لانه يقم على وجه السر ونكاح السر منهي عنه فان شرط عليه ترك الوط. احتمل أن يفسد العقد لانه شرط بنافي المقصود من النكاح وهذا مذهب الشانعي وكذلك ان شرط عليه أن لا يقبضه . وان شرط عليها أن لا يطأه المريضة لمن الوط. حقه عليها ومحتمل أن يفسد لان الوط. حقه عليها ومحتمل أن يفسد لان لها فيه حقا ولذلك تملك مطالبته به اذا آلى والفسخ إذا تعذر بالجب والعنة

(القدم الثالث) ما يبطل النكاح مرأصله مثل أن يشترطا تأفيت النكاح وهو نكاح المتعة اوأن بطلقها في وقت بعينه أو يعلقه على شرط مثل أن يقرل زوجتك إن رضيت أمها أوفلان أوبشترط الخيار في النكاح لها أو لاحدهما فهذه شروط باطلة في نفسها و يبطلها النكاح وكذلك إن جعل صداقها تزويج امرأة أخرى وهو نكاح الشفار ونذكر ذلك في مواضعه إن شاء الله تعالى

فصح أن يليه عليها له اذاكانت تحل له كالامام إذا أراد أن يتزوج موليته ولان هذه امرأة لها ولي حاضر غير عاضل فلم يليه الحاكم كما لو أراد أن يزوجها غيره، ومفهوم قوله عليه الصلاة والسلام «السلطان ولي من لا ولي له »أنه لا ولا يفله على هذه والبيع ممنوع فان الوكيل يجوز أن يشتري ما وكل في بيعه باذن الموكل (فصل) فأما إن أذنت له في تزويجها ولم تمين الزوج لم يجز أن يزوجها نفسه لان اطلاق الاذن

(فصل) قاما إن ادنت له في ترويجها ولم هيل الروج لم يجر ال بروجها هسه دل الحارى الدفل يقتضي ترويجها غيره ويجوز تزويجها لولده لانه غيره فان زوجها لابنه السكير قبل لنفسه وان زوجها لابنه الصغير نفيه الروايتان في تولي طرفي العقد فان قلنا لا يتولاه فوكل رجلا يزوجها لولده وقبل هو النكاح له افتقر الى اذبها للوكيل على ما قدمنا في أن الوكيل لا يزوجها الا باذنها وان وكل رجلا يقبل النكاح اولده وأوجب هو النكاح لم يحتج الى اذبها لابها قد أذنت له

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال السيد لامته أختقتك وجعلت عتقك صداقك صح فان طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمتها وكذلك ان قال جعات عتق أمتي صداقها )

ظاهر المذهب أن الرجل إذا أعتق أمته وجعل عتقها صداقها فهو نكاح صحيح نص عليه أحمد في رواية جماعة روي ذلك عن علي رضي الله عنه وفعله أنس بن مالك و به قال سعيد بن المسبب وأبو

وذكر ابر الخطاب فيما إذا شرط الخيار ان رضيت أمها أو ان جاءها بالمهر في وقت كذا وإلا فلا نكاح بينها روايتين ( احداهما ) النكاح صحيح والشرط باطل وبه قال ابوثور فيما اذا شرط الخيار ، وحكاه عن أبي حنيفة وزعم أنه لاخلاف فيها ، وقال ابن المندر قال احمد واسحاق اذا تروجها على أنه أن جا، بالمهر في وقت كذا وكذا والا فلا نكاح بينهما الشرط باطل والعقد جائز وهو قول عطاء والثوري وأبي حنيفة والاوزاعي وروي ذلك عن الزهري، وروى ابن منصور عن أحمد في هذا أن العقد والشرط جائزان لقوله عليه السلام « المسلمون على شروطهم»

المعدد المنظم المعدد على المعدد عن أصابه في هذا كله لان النكاح لا يكون إلا لازما وعددا يوجب جوازه ، ولانه اذا قال ان رضيت أمها أو إن جئتني في وقت كذا فقد وقف النكاح على شرط ولا يجوز وقفه على شرط وهذا قول الشافعي ونحوه عن مالك وأبي عبيد

( فصل ) وإن شرط الحيار في الصداق خاصة لم يفسد النكاح لان النكاح ينفردعن ذكر الصداق ولو كان الصداق حراما أو فاسداً لم يفسد النكاح فلأن لا يفسد بشرط الخيار فيه أولى ومخالف البيع فانه اذا فسد أحد العوضين فيه فسد الآخر. فاذا ثبت هذا فني الصداق ثلاثة أوجه

( أحدها ) يصح الصداق و يبطل شرط الخيار كما يفسدالشّرط في النكاح و بصح النكاح (والثاني) يصح ويثبت الخيار فيه لان عقد الصداق عقد منفرد بجري مجرى الأنمان فثبت فيه الخيار كالبياعات (والثالث) يبطل الصداق لانها لم ترض به فلم يلزمها كالو لم يوافقه على شيء

سلمة بن عبد الرحمن والحدن والزهري واسحاق

(فصل) وعنه لا يصح حتى يستأنف نكاحها باذنها فان أبت فعليها قيمتها قال الاوزاعي يلزمها أن تتزوجه وروى المروذي عن أحمد إذا أعتق أمته وجعل عتقها صداقها يوكل رجلا يزوجه ، فظاهر هذا أنه لم يحكم بصحة النكاح قال أبو الخطاب هي الصحيحة واختارها القاضي وابن عقيل وهو قول أي حنيفة والشافعي ومالك لانه لم يوجد الحباب وقبول فلم يصح لعدم أركانه كما لو قال أعتمتك وسكت ولانها بالعتق عملك نفسها فيجبأن يعتبر رضاها كما لو فصل بينها ولان العتق يزيل ملكه عن الاستمتاع ولانها بالعتق عملك نفسها فيجبأن يعتبر رضاها كما لو فصل بينها ولان العتق يزيل ملكه عن الاستمتاع ولانها ولنا ما ربى أنس أن رسول الله عليه وفي المنظل ولانا ما ربى أنس أن رسول الله عليه ولي المنها وجعل عتقها صداقها متفق عليه وفي المنظ أعتقها و تزوجها فقلت يا أبا حزة وما أصدقها في وباسناده عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول إذا أعتق أنه على أم ولده فجعل عتقها صداقها فلا بأس بذلك. ومتي ثبت العتق صداقا ثبت النكاح لان الصداق الرجل أم ولده فجعل عتقها صداقها فلا بأس بذلك. ومتي ثبت العتق صداقا ثبت النكاح لان الصداق لا يتقدم النكاح ولو تأخر العتق عن النكاح لم يجز فدل على أنه انعقد بهذا اللفظ ولا نه لم ينقل عن النهي عين النه استأنف عقدا ولو استأنف لحم ونقل كما نقل غيره ولان من جاز له تزويج امر أة النهي عنه النه استأنف عقدا ولو و استأنف عقدا ولو استأنف عقدا ولو و استأنف عقدا ولو و استأنف عقدا ولو استأنف عقدا ولو و استأنف عقدا ولو و استأنف عقدا ولو استأنف علي أنه انه عقدا ولو و استأنف عقدا ولو و استأنف و المدود و الميالية والميا و السائلة والميالة والميالة الميالة والميالة وال

﴿ مسئلة ﴾ قال ﴿ ومن أراد أن يتزوج امرأة فله أن ينظر اليها من غير أن يخلو بها)

لانعلم بين أهل العلم خلافا في إباحة النظر الى المرأة لمن أراد نكاحها وقد روى جابر قال :قال رسول الله و الله و المنافع المرأة فان استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل، قال فخطبت أمرأة فكنت أمخباً لها حتى رأيت منها مادعاني الى نكاحها فتروجتها . رواه أبرداودوفي هذا أحاديث كثيرة سوى هذا ، ولان النكاح عقد يقتضي القليك فكان العاقد النظر الى المعقر دعليه كالنظر الى الامة المستامة ولا بأس بالنظر اليها باذنها وغير اذنها لان الذي ويتليي أمن ابالنظر وأطاق وفي حديث عن الغيرة بن شعبة أنه استأذن أبريها في النظر اليها فكرهاه فأذنت له المرأة رواه سعيد . ولا مجوز له الحدلوة بها لانها محره ولم يود الشرع بغير النظر فبقيت على النحريم ولانه لايؤمن مع الحلوة مواقعة المحظور فان الذي على المتحريم ولانه لايؤمن مع الحلوة مواقعة المحظور فان الذي على المتحريم ولانه لايؤمن مع الحلوة مواقعة المحظور فان الذي على المحديد ولا يخلون وجل بالمنها المحديد ولا يخلون وجل بالمرأة فان ثالثهما الشيطان ولا ينظر اليها المنافرة وله أن يردد النظر اليها ويتأمل محاسنها لان المقصود ينظر إلى الوجه ولا يكون عن طريق الذة وله أن يردد النظر اليها ويتأمل محاسنها لان المقصود لا يحصل إلى الوجه ولا يكون عن طريق الذة وله أن يردد النظر اليها ويتأمل محاسنها لان المقصود لم الحال إلى الوجه ولا يكون عن طريق الذة وله أن يردد النظر اليها ويتأمل محاسنها لان المقصود لا يحصل إلا بذلك .

( فصل ) ولا خلاف بين أهل العلم في إباحة النظر الى وجهها وذلك لانه ايس بعورة وهو مجمع المحاسن وموضع النظر ولا يباح له النظر إلى مالا يظهر عادة، وحكى عن الاوزاعي أنه ينظر الى مواضع اللحم، وعن داود أنه ينظر الى جميعها لظاهر قوله عليه السلام « انظر اليها »

لفيره من غير قرابة جازله أن يتزوجها كالامام وقولهم لم يوجد ايجاب ولا قبول عديم الاثر فانه لو وجد لم يحكموا بصحته وعلى أنه إذا لم يوجد فقد وجد ما يدل عليه وهو جعل العتق صداقا فأشبه ما لو تزوج امرأة هو وليها وله قال الخاطب للولي ازوجت قال نعم صح عند أصحابنا وكمالو أتى بالكنايات عند أبي حنيفة ومن وافقه

(فصل) ولا فرق بين أن يقول أعتقتك وجملت عتقك صدافك وتزوجتك أولا يقول وتزوجتك وكذلك قوله وجعلت عتقك صداقك وجعلت صداقك عتقك كذلك ذكره الخرقي ونص أحمد في رواية صالح اذا قال جعلت عتقك صداقك أو صداقك عتقك كان ذلك جائزاً ، وبشترط لصحة النكاح أن لا يكون بينها فصل فلو قال أعتقتك وسكت سكوتاً يكذبه السكلام فيه أو تمكلم بكلام أجنبي لم يصح النكاح لأبها صارت بالعتق حرة فتحتاج الى أن يتزوجها برضاها بعقد وصداق جديد ولا بد من حضور شاهدين إذا قلنا باشتراط الشهادة في النكاح نص على ذلك في رواية الجاعة لقوله لانكاح إلا بولى وشاهدين.

(فصل) وإذا قلنا بصحة النكاح فطلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف قيمتها لان الطلاق قبل

وانا قول الله تعالى (ولا يبدين زينهن إلا ما ظهر منها) وروي عن ابن عباس انه قال الوجه وبطن السكف ولان النظر محرم أبيح الحاجة فيختص بما تدعو الحاجة اليه وهو ما ذكرنا والحديث مطلق ومن ينظر إلى وجه إنسان سمي ناظراً اليه ومن رآه وعليه أثوابه سمي رائباله كما قال الله تعالى (وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم \* وإذا رآك الذين كفروا) فأما ما يظهر غالبا سوى الوجه كالسكفين والقدمين ونحو ذلك مما تظهره المرأة في منزلها ففيه رواية ان

[ احداهما ] لا يباح النظر اليه لانه عورة فلم يبح النظر اليه كالذي لا يظهر فان عبدالله روى أن النبي عَمَالِللهِ قال ه المرأة عررة « حديث حسن رلان الحاجة تندفع بالنظر الى الوجه نبقي ماعدا على التحريم

[ والثانية ] له النظر إلى ذلك قال أحمد في رواية حنبل لا بأس أن ينظر اليها وإلى ما يدءوه الى نكاحها من يد أو جسم ونحو ذلك قال أبو بكر لا بأس أن ينظر اليها عند الخطبة حاسرة وقال الشافعي ينظر إلى الوجه والكفين ووجه جواز النظر ما يظهر غالبا أن النبي وَيَنْكِينَهُ لما أذن في النظر اليها من غير علمهاعلم أنه أذن في النظر الى جميع ما يظهر عادة إذ لا يمكن افراد الوجا بالنظر مع مشاركة اليها من غيره له في الظهور ولانه يظهر غالبا فأبيح النظر اليه كالوجه ولانها اصرأة أبيح الالنظر اليها بأم الشارع فأبيح النظر منها الى ذلك كذوات المحارم وقد روى سعيد عن سفيان عن عرو بن دينارعن أبي جمفر قال خطب عمر بن الخطاب ابنة على فذ كر منها صفراً فقالواً له إنها ردك فعاوده فقال نوسل أبي جمفر قال خطب عمر بن الخطاب ابنة على فذ كر منها صفراً فقالواً له إنها ردك فعاوده فقال نوسل بها اليك تنظر اليها فرضيها فكشف عن ساقيها فقالت ارسل لولا أنك أمير المؤمنين الطوت عينك بها اليك تنظر اليها فرضيها فكشف عن ساقيها فقالت ارسل لولا أنك أمير المؤمنين الطوت عينك في فصل ) ويجوز الرجل أن ينظر من ذوات محارمه الى ما يظهر غالبا كارقبة والرأس والسكفين في فالمناه الى ما يظهر غالبا كارقبة والرأس والسكفين

الدخول يوجب الرجوع في نصف ما فرض لها وقد فرض لها نفسها ولا سبيل الى الرجوع في الرق بعد زواله فرجع بنصف قيمة نفسها وبهذا قال الحسن والحاكم وقال الاوزاعي يرجع بقيمتها

ولنا أنه طلاق قبل الدخول فأوجب الرجوع بالنصف كسائر الطلاق و تعتبر القيمة حالة الاعتاق لانها حالة الاتلاف فان لم تكن قادرة على نصف القيمة فهل تستسعى فيها أو يكون ديناً تنظر به الى حالة القدرة ؟على روايتين، وان قانا ان النكاح لا ينعقد بهذا القول فعليها قيمة نفسها لانه أزال ملك بعوض لم يسلم له فرجع الى قيمة المفوت كالبيع الفاسد وكذلك ان قانا ان النكاح العقد به فارتدت قبله أو فعلت ما ينفسخ به نكاحها مثل أن أرضعت زوجة له صغيرة ونحو ذلك انفسخ نكاحها وعلمها قدمة نفسها.

﴿ مسئلة ﴾ ( وان قال لامته أعتقتك على أن تزوجيني نفسك ويكون عتقك صداقك أو لم يقل ويكون عتقك فقبلت عتقت ولم يلزمها أن تزوجه نفسها )

لانه ساف في نكاح فلم يلزمها كما لو أسلف حرة الفا على أن يتزوجها ولانه أسقط حقه من الخيار قبل وجود سببه فلم يسقط كالشفيح يسقط شفعته قبل البيح ويلزمها قيمة نفسها أوماً اليه أحمد

والفدمين ومحو ذلك وليس له النظر الى ما يستتر غالبا كالصدر والظهر ونحرهما قال الاثرم سألتأبا عبدالله عن الرجل ينظر إلى شعر امرأة أبيه أو امرأة ابنه فقال هذا في القرآن ( ولا يبدين زيننهن ) إلا الكذا وكذا قلت ينظر إلى ساق امرأة أبيه وصدرها قال لا يعجبني ثم قال أنا أكره أن ينظر من أمه وأخته إلى مثل هذا والى كل شيء لشهوة وذكر القاضي أن حكم الرجل مع ذوات محارمه حكم الرجل مع الرجل والمرأة مع المرأة وقال أبر بكر كراهية أحمد النظر إلى ساق أمه وصدرها على الترقي لانذلك يدءو إلى الشهوة يعني أنه يكره ولا مجرم ومنع الحسن والشعبي والضحاك النظر الى شعر ذوات المحارم فروي عن هند ابنة المهلب قالت قلت للحسن ينظر الرجل الى قرط أخته وإلى عنتها ؟ قال لا ولا كرامة وقال الضحاك لو دخات على أمي لنلت أينها العجوز غطى شعرك. والصحيح أنه يباح النظر الى ما يظهر غالبًا لقول الله تمالى ( ولا يبدين زبنتهن الا لبعولهن ) الآية وقالت سهلة بنت سهيل بارسول الله إنا كنا نرى سالمًا ولدا وكان يأوي معي ومع أبي حذيفة في ببت واحد ويراني فضلا وقدأ نزل فيهم ماعلمت فكيف ترى فيه ? فقال لها الذي عَلَيْنَكُ ﴿ أَرْضُمُهِ ﴾ فأرضمته خس رضمات فكان عنزلة ولدها رواه أبو داود وغيره وهذا دليل على أنه كان ينظر منها الى ما يظهر غالبا فأنها قالت يراني فضلا ومعناه في ثياب البذلة التي لا تستر أطرافها

وقال امرؤ القيس

فجئت وقد نضت انوم ثياما ولم يبق الا لبسة المنفضل ومثل هــذا يظهر منه الاطراف والشعر فـكان يراها كذلك اذا اعتقدته ولدا ثم دلهم النبيي

في رواية عبد الله وهو مذهب الشافعي لأنه أزال ملكه منها بشرط عوض لم يسلم فاستحق الرجوع بقيمته كالبيع الفاسد إذا تلفت السلعة في يد المشتري والنكاح الفاسد إذا أتصل به الدخول ويحتملأن لا يلزمها شيء بناء على ما أذا قال لعبده اعتقتك على أن تعطيني الفاً وهذا قول مالك وزفر لان هذا ليس بلفظ شرط فأشبه ما لو قال أعتقتك وزوجيني نفسك. وتعتبر القيمة حال العتق ويطالبها في الحال ان كانت قادرة عليها وان كانت معسرة فهل تنظر ﴿ إِلَى الميسرة أَو تَجبر على الكسب؟ على وجهين أصلهما في المفلس هل يجبر على الكسب ? على روايتين

(فصل) وان اتفق السيد والامة على أن يعتقها وتزوجه نفسها فتزوجها على ذلك صح ولا مهر لها غير ما شرط من العتق و به قال أبو يوسف وقال أبو حنيفة والشافعي لا يكون العتق صداقا لكن ان تزوجها على القيمة التي له في ذمتها وهما يعلمان القيمة صحالصداق

ولنا أن العتق صداقاً في حق الني صلى الله عليه وسلم فيجوز في حق أمته كالدراهم ولانه يصلح عوضاً في البيع فأنه لو قال أعتق عبدك على ألف جاز فلا أن يكون عوضاً في النكاح أولى فان النكاح لا يقصد فيه الموض، وعلى هـ ذا لو تزوجها على أن يعتق أباها صح نص عليه أحمــد في رواية عبد الله عَلَيْنَةٍ عَلَى مَا يُسْتَدِّيُونَ بِهِ مَا كَانُوا يَشْقُدُونُهُ وَيَفْعُلُونُهُ

وروى الشافعي في مسنده عن زينب بنت أبي سلمة أنها ارتضعت من أسما، امرأة الزبير قالت فكنت أراه أبا وكان يدخل على وأنا أمشط رأسي فيأخذ ببعض قرون رأسي ويقول اقبلي على ، ولان التحرز من هذا لا يمكن فأبيح كالوجه وما لا يظهر غالبا لا يباح لان الحاجة لا تدعو إلى نظره ولا تؤمن معه الشهوة ومواقعة المحظور فحرم النظر اليه كما تجت السرة

(فصل) وذوات محارمه كل من حرم عليه في التأبيد بنسب أورضاع أو تحريم المصاهرة بسبب مباح لما ذكرنا من حديث سالم وزينب ، وعن عائشة أن أفلح أخا أني القهيس استأذن عليها بعد ما أنول المجاب فأبت أن تأذن له فقال النبي وَيَتَلِيّنَ ﴿ ايذِي له فانه عمك تربت بمينك ﴾ وقد ذكر الله تعالى آباء بعولتهن و أبنا. بعولتهن كاذكر آباء هن و أبنا هن في إبداء الزينة لم عورة وقف أحمد عن النظر الى شعر أمامرأته و بنها لانها غير مذكورتين في الاية ، قال القاضي الما حكى قول سعيد بن جبير ولم يأخذ به ، وقد صرح في رواية المروذي انه محرم بجرز له المسافرة بها ، وقال في رواية أبي طالب : ساعة يعقد عقدة النكاح تحرم عليه أمام أنه فله أن برى شعرها ومحانها ايست مثل التي بزني بها لا يحل له أبداً أن ينظر الى شعرها ولا الى شعرها ولا الى شيء ن حسدها وهي حرام عليه

( فصل ) فأما أم المزني مها وابنتهافلا يحل له النظر اليهن وان حرم نكاحهن لان تحريمهن بسبب محرم فلم يفد إباحة النظر كالمحرمة باللمان وكذلك بنت الموطوءة بشبهة وأمها ليست من ذوات محارمه وكدلك الكافر ليس تحرم لقرابة المسلمة ، قال أحمد في مهودي أو نصراني أسلمت بنته لا يسافر مها

اذا ثبت هذا فان العتق يصير صداقاً كما لو دفع اليهامالا ثم تزوجها عليه فان بذلت له نفسها ليتزوجها فامتنع لم يجبر وكانت له القيمة لانها اذا لم تجبر على تزويجه نفسها لم يجبر هو على قبولها وحكم المدبرة والمعانق عتقها بصفة وأم الولد حكم الامة القن في جميع ما ذكرنا

(فصل) ولا بأس أن يعتق الرجل الامة ثم يتزوجها سواء أعتقها لوجهاللة تعالى أو أعتقها ليتزوجها وكره أنس تزويج من أعتقها لوجه الله تعالى قال الاثرم قات لابي عبد الله روى شعبة عن قتادة عن أنس أنه كره أن يعتق الامة ثم يتزوجها قال نعم ذاك اذا أعتقها لله كره أن يرجع في شيء

ولنا ما روى أبو موسى قال قالرسول الله صلى الله عليه وسلم «من كانت عنده جارية فعلمها وأحسن اليها ثم أعتقها و تزوجها فذلك له أجران » متفق عليه ولانه اذا تزوجها فقد أحسن اليها باعفافها وصيانتها فلم يكره كما لو زوجها غيره وليس في هذا رجوع فيما جعل لله فأنه أيما يتزوجها بصداقها فهو يمنزلة من اشترى منها شيئاً

( فصل )واذا قال اعتق عبدك على أن أزوجك ابنتي فاعتقه لم يلزمه ان يزوجه ابنته لانه سلف في نكاح وعليه قيمة عبد وقال الشافعي في احد القولين لا يلزمه شيء لانه لافائدةله في العثق

ليس هو محرما لها ، والظاهر أنه أراد ليس محرما لها في السفر أما النظر فلا يجب عايها الحجاب منه لان أبا سفيان أتى المدينة وهو مشرك فدخل على أبنته أم حبيبة فطرت وأش رسول الله ولينظين الملان أبا سفيان أتى المدينة ولا أمرها بذلك النبي ولينظين المدينة ولم تحتجب منه ولا أمرها بذلك النبي ولينظين المدينة

( فصل ) وعبد المرأة له النظر الى وجهها وكفيها لقوا الله تعالى ( أو ماملكت أيمانهن ) وروت الم سلمة أن رسول الله عِينالية قال « اذا كان لاحداكن مكاتب فمك ما يؤدي فلتحتجب منه ه قال النر مذي هذا حديث حسن صحيح وعن أبي قلابة قال كان أزواج النبي عَينالية لا يحتجبن من مكاتب ما بقي عليه دينار ، ورواد سعيد في سننه، وعن أنس ان النبي عَينالية ألى فاطهة بعبد قدوه به لما وعلى فاطهة ثوب اذا قنعت به رأسها لم يبلغ رأسها ، فلما رأى رسول الله ثوب اذا قنعت به رأسها لم يبلغ رأسها ، فلما رأى رسول الله توب اذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجابها واذا عطت به رجابها لم يبلغ رأسها ، فلما رأى رسول الله أن بظر الى شعر مولانه وهو قول سعيد بن المديب وطارس ومجاهد والحسن وأباح له ذلك ابن عباس لما ذكرنا من الآيتين والحديثين ولان الله تعالى قال ( ليستأذنكم الذبن ملكت أيمانكم والذبن لم يبلغوا الحلم من كذوي المحارم، وقال أصحاب الشافعي هو محرم حكه حكم المحارم من الاقارب في أحدالوجهين لماذكرنا من الدليل ، ولانه محرم عليها فكان بحرما كالاقارب

ولنا ما روى ابن عمر قال قال رسول الله عليه هيالله هم عبدها ضيعة ، رواه سميد ولا ما لانحرم عليه على التأبيد ولا بحلله استمناعها الم يكن محرما كروج أختها ولانه غيرمأمون عليها

ولنا أنه أزال ملكه عن عبده بعوض شرطه فلزمه عوضه كما لو قال اعتق عبدك عنى وعلي ثمنه وكما لو قال طلق زوجتك على الف فطلقها أوالق متاعك في البحر وعلى ثمنه وبهذه الاصول يبطل قولهم أنه لافائدة له في العتق

(فصل) قال رضي الته عنه (الرابع الشهادة فلا ينعقد الا بشاهدين عدلين بالفين عاقلين وانكا ناضريرين) المشهور عن أحمد ان الشهادة شرط لصحة النكاح روي ذلك عن عمر وعلي وهو قول ابن عباس وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد والحسن والنخعي وقتادة والثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وعن أحمد أنه يصح بفير شهود فعله ابن عمر والحسن بن علي وابن الزبير وسالم وحمزة ابنا ابن عمر وبه قال عبد الله بن ادريس وعبد الرحمن بن مهدي ويزيد بن هارون والمنبري وأبو ثور وابن المنذر وهو قول الزهري ومالك اذا أعلنوه قال ابن المنذر لايثبت في الشاهدين في النكاح خبر وقال ابن عبد البر وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «لانكاح الابولي وشاهدين عدلين» وقال ابن عبد البر وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «لانكاح الابولي وشاهدين عدلين» من حديث ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر الا ان في نقلة ذلك ضعفاً فلم أذكره قال ابن المنذر وقد (۱۸۵) (الجزء السابع)

اذ ليست ببنهما نفرة المحرمية والملك لا يقتضي النفرة الطبيعية بدليل السيد مع أمنه وانما أبيح له من النظر ما تدعو الحاجة اليه كالشاهد والمبتاع ونحوهما وجعله بعض أصحابنا كالاجنبي لما ذكرناه، والصحيح ماقلنا انشاء الله تعالى

( فصل ) فأما الفلام فمادام طفلا غير مميز لا يجب الاستتار منه في شيء ، وان عقل ففيه روايتان ( إحداهما ) حكه حكم ذي المحرم في النظر ( الثانية ) له النظر إلى ما فوق السرة وتحت الركبة لان الله تهالى قال (ليستأذنكم الذين ملكت أعانكم والدين لم يبلغوا الحلم منكم \_ الى قوله \_ ليس عليكم ولا عليهم جناح بمدهن طوافون عليكم بعضكم على بعض \_ الى قوله \_ واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم ) فدل على النفريق بهن البالغ وغيره عرقال ابوعبد الله: ابوطيبة حجم نسا، النبي وتتيالي وهوغلام ( ووجه الرواية الاولى ) قوله او الطفل الذين لم يظهروا على عودات النساء وقبل لا يعبد الله متى تفطي المرأة رأهما من الغلام? قال اذا بلغ عشر سنين

( فصل) ومباح لـ كل واحد من الزوجين النظر الى جميع بدن صاحبه ولمسه حتى الفرج لما روى بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال قات يارسول الله عوراتنا ماناً في منها و مانذر ? فقال لي « احفظ عورتك الامر زوجتك أو ما ملكت بمينك ؛ رواه الترمذي وقال حديث حسن ولان الفرج بحل له الاستمتاع به فجاز النظر اليه ولمسه كبقية البدن، ويكره النظر الى الفرج فان عائشة رضي الله عنها قالت ماراً بت فرج رسول الله عليالية قط رواه ابن ماجه ، وفي له ظ قالت ماراً بنه من رسول الله عليالية ولا رآه

أعتق النبي صلى الله عليه وسلم حفية بنت حي وتزوجها بغير شهود قال أنس بن مالك اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية بسبعة ارؤس قال الناس ما ندري اتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم الم ولد فلما أراد ان يركب حجبها فعلموا انه تزوجها متفق عليه قال فاستدلوا على تزويجها بالحجاب وقال يزيد بن هارون امر الله بالاشهاد في البيع دون النيكاح فاشترط اصحاب الرأي الشهادة في النكاح ولم يشترطوها في البيع ، ووجه الاولى انه قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «لانكاح الا بولي مرشد وشاهدي عدل» رواه الخلال باسناده وروى الدارقطني عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «لابد في الذكاح من أربعة الولى والزوج والشاهدين » ولانه يتعلق به حق غير المتعاقدين وهو لولد فاشترطت الشهادة فيه لئلا يجحده أبوه فيضيع نسبه بخلاف البيع فأما نكاح النبي صلى الله عليه وسلم بغير ولى وشهود فن خصائصه في النكاح فلا يلحق به غيره

(فصل) ويشترط في الشهود الذكورية والعدالة والعقلوالبلوغ والاسلام، فأماالذكورية فقال احمد اذا تزوج بشهادة نسوة لم يجز ذلك لما روى أبوعبيد في الاموال عن الزهري قال مضت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لاتجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح ولا في الطلاق ولانه عقد ليس عال ولا المقصود منه المال ويطلع عليه الرجال في غالب الاحوال فلم يثبت بشهادتهن

مي وقال احمد في رواية جعفر بن محمد في المرأة تقعد بين يدي زوجها وفي بيتها مكشوفة في ثياب رقاق لا بأس به قات تخرج من الدار إلى بيت مكشوفة الرأس وليس في الدار الاهي وزوجها فرخص في ذلك

( فصل ) ويباح السيد النظر الى جميع بدن أمته حتى فرجها لماذ كرنا في الزوجيين وسواء في ذلك سريته وغيرها لانه مباح له الاستمتاع من جميع بدنها فأبيح له النظر اليه فان زوج أمته حرم عليه الاستمتاع والنظر منها الى مابين السرة والركبة لان عرو بن شعيب روى عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله عليه أذا زوج أحدكم خادمه عبده أو أجيره فلا ينظر الى مادون السرة وفوق الركبة فأنه عورة » رواه ابوداود ومفهومه إباحة النظر إلى ماعداه ، وأما تحريم الاستمتاع بها فلا شك فيه ولا اختلاف فأنها قدصارت مباحة الزوج، ولا نحل امرأة لرجلين فان وطنها لزمه الأنم والتعزير وان ولدت فقال احمد لا يلحقه الولد لانها فراش اغيره فلا يلحقه ولدها كالاجنبية

( فصل ) فيمن يباح له النظر من الاجانب. يباح للطبيب النظر الي ما تدعو اليه الحاجة من بدنها من العورة وغيرها فانهموضع حاجة وقد روي أن النبي عَيَّلِيَّةِ المحكم سعد في بي قريظة كان يكشف عن مؤتره وعن عمان انه ألى بفلام قد سرق فقال انظروا الى مؤتره فلم بجدوه أنبت الشعر فلم يقطعه وللشاهد النظر الى وجه المشهود عليها لتكون الشهادة واقعة على عينها، قال احمد لايشهد على أمرأة إلا أن يكون قد عرفها بعينها وان عامل أمرأة في بيع أو أجارة فله النظر الى وجهها ليعلمها بعينها فيرجع عليها بالدرك وقدروي عن احمد كراهة ذلك في حق الشابة دون العجوز ولعله كرههان مخاف الفتنة أو يستغنى عن المعاملة فأما مع الحاجة وعدم الشهوة فلا بأس

كالحدود (والناني العدالة) فنى انعقاد النكاح بشهادة الفاسقين روايتان (احداها) لا ينعقد وهو مذهب الشافعي للخبر ولان النكاح لا يثبت بشهادتها فلم ينعقد بحضورها كالمجنونين ( والثانية ) ينعقد بشهادتها وهو قول أبي حنيفة لانه تحمل فصحت من الفاسق كسائر التحملات، وعلى كلتا الروايتين لا تعتبر حقيقة العدالة بل ينعقد بشهادة مستوري الحال لان النكاح يكون في القرى والبوادي وبين عامة الناس مما لا يعرف حقيقة العدالة فاعتبار ذلك يشق فا كتني بظاهر الحال وكون الشاهد مستورا لم يظهر فسقه فان تبين بعد العقد انه كان فاسقا لم يؤثر في العقد لان الشرط العدالة ظاهراً وهو ان لا يكون ظاهر الفسق وقد تحقق ذلك وقيل تبين ان النكاح كان فاسداً لعدم الشرط ولا يصح لانه لو كانت المعدالة الباطنة شرطاً لوجب الكشف عنها لانه مع الشك فيها يكون الشرط مشكوكافيه فلا ينقد النكاح ولا يحتبر حالة العقد، ولو أقر رجل وامرأة انها نكحا بولي وشاهدي عدل قبل منها وثبت النكاح بشهادتها (النالث العقل) فلا ينعقد بشهادة مجنونين ولا طفلين لانها ليسا من أهل الشهادة ولا لهاقول يعتبر (الرابع البلوغ) فلا ينعقد بشهادة صبيين لانها ليسا من أهل الشهادة الشها الطفل وعنه انه ينعقد بشهادة صبيين لانها ليسا من أهل الشهادة الشها الطفل وعنه انه ينعقد بشهادة صبيين لانها ليسا من أهل الشهادة الشها الطفل وعنه انه ينعقد بشهادة صبيين لانها ليسا من أهل الشهادة النه المفل وعنه انه ينعقد

( فصل ) فأما نظر الرجل الى الاجنبية من غير سبب فانه محرم الى جميعها في ظاهر كلام احمد قال أحمد لا يأكل مع مطلقته هو أجنبي لا يحل له أن ينظر اليها كيف يأكل معها ينظر إلى كفهالا يحل له ذلك ، وقال القاضي يحرم عليه النظر إلى ماعدا الوجه والسكفين لانه عورة ، ويباح له النظر اليها مع السكراهة اذا أمن الفتنة ونظر لغير شهوة وهذا مذهب الشافعي لقول الله تعالى ( ولا يبدين مع السكراهة اذا أمن الفتنة ونظر لغير شهوة وهذا مذهب الشافعي اقول الله تعالى ( ولا يبدين فرينتهن إلا ماظهر منها ) قال ابن عباس الوجه والسكفين وروت عائشة أن أمها بنت أبي بكر دخلت على رسول الله ويتياني في ثياب رقاق فأعرض عنها ، وقال «ياأمها وإن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا ه وأشار الى وجهة وكفيه رواه أبو بكروغير ولانه ليس بعورة فلم يحرم النظر أن يرى منها إلا هذا وهذا » وأشار الى وجهة وكفيه رواه أبو بكروغير ولانه ليس بعورة فلم يحرم النظر اليه بغير ريبة كوجه الرجل

ولناقول الله تعالى (واذا سألتم هن متاعا فاسألوهن من ورا. حجاب) وقول النبي وللطائق ها ذا كان لاحداكن مكاتب فدلك ما يؤدي فلتحتجب منه ٤ وعن أم سلمة قالت كنت قاعدة عند النبي وللطائق أنا وحفصة فاستأذن ابن أم مكتوم فقال النبي وللطائق ها احتجبن منه ٤ رواه أبو داود وكان الفضل ابن عباس رديف رسول الله وليطائق فجاء ته الحتيمية تستفتيه فجعل الفضل ينظر اليها وتنظر اليه فصر فرسول الله وليطائق وجهه عنها، وعن جوير سعبدالله قال سألت رسول الله وليطائق عنظر الفجاءة فأمرني أن أصرف بصري حديث صحيح وعن على رضي الله عنه قال قال لي رسول الله وليطائق فأمرني أن أصرف بصري حديث صحيح وعن على رضي الله عنه الما أبو داود وفي اباحة لنظر الى المرأة ولاتتبع النظرة النظرة النظرة فانما لك الاولى وليست لك الا خرة ٤ رواهما أبو داود وفي اباحة لنظر الى المرأة إذا أراد تزويجها دلبل على التحريم عند عدم ذلك اذ نو كان مباحا على الاطلاق فما وجه التخصيص

بشهادة مراهقين عاقلين بناء على انها من أهل الشهادة (الخامس الاسلام) فلا ينعقد النكاح بشهادة كافرين سواء كان الزوجان مسلمين أو الزوج مسلما وحده نص عليه أحمد وهو قول الشافعي وقال أبو حنيفة إذا كانت المرأة ذمية صح بشهادة ذميين ويتخرج لنامثل ذلك بناء على الرواية التي تقول بقبول شهادة بعض أهل الذمة على بعض والاول أصحلا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال «لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل» ولا نه نكاح مسلم فلم ينعقد بشهادة ذميين كذكاح المسلمين

(فصل) وينعقد بشهادة ضريرين وللشافعية في ذلك وجهان

ولنا أنها شهادة على قول فقبلت من الضرير كالشهادة بالاستفاضة، ويعتبر ان يتيقن الصوت على وجه لايشك فيها كما يعلم ذلك من رآهما وينعقد بشهادة عبدين وقال أبو حنيفة والشافعي لاينعقد والخلاف في ذلك مبنى على الخلاف في قبول شهادتها في سائر الحقوق وسنذكر ذلك في موضعه ان شاء الله، (وعنه ينعقد بحضور فاسقين) وقد ذكرنا ذلك (ورجل وامرأتين) ظاهر المذهب ان النكاح لاينعقد برجل وامرأتين وهو قول النخمى والاوزاعي والشافعي وعن أحمد انه قال اذا تزوج بشهادة نسوة بمرجل وامرأتين وهو قول النخمى والاوزاعي والشافعي وعن أحمد انه قال اذا تزوج بشهادة نسوة لم يجز فان كان معهن رجل فهو اهون فيحتمل ان هذا رواية اخرى في انعقاده بذلك وهوقول أعتجاب

لهذه وأما حديث امهاء ان صح فيحتمل أنه كان قبل نزول الحجاب فنحمله عليه

( فصل ) والعجوز الني لا يشتمي مثلها لا بأس بالنظر منهاالى ما يظهر غالبالفول الله تمالى (والقواعد من النساء اللاني لا يرجون نـكاحا ) الآية قال ابن عباس في قوله تعالى ( قل المؤمنين يفضوا من أبصارهم \* وقل للمؤمنات يفضضن من أبصارهن ) الآية قال فنسخ واستثنى من ذلك القواعد من النساء اللاتي لا يرجون نـكاحا الآية وفي معنى ذلك الشوهاء الني لا تشتهى

( فصل ) والامة يباح النظر منها الى ما يظهر غالبا كالوجه والرأس واليدين والساقين لان عمر رضي الله عنه رأى امرأة متاشمة فضربها بالدرة وقال يا لـكاع تشتهين بالحرائر وروى أبو حفص باسناده أن عمر كان لا يدع أمة تقنع في خلافته وقال انما القناع الحرائر ولو كان نظر ذلك منها عجرما الم يمنع من ستره بل أمر به ، وقد روى أنس أن النبي عينيات لله اخذ صفية قال الناس لاندري أجعلها أم المؤمنين أم أم ولد فقالوا إن حجبها فهي أم المؤمنين وان لم بحجبها فهي أم ولد فلما ركب وطألها خلفه ومد الحجاب بينه و بين الناس متفق عليه، وهذا دليل على أن عدم حجب الاماء كان مستفيضا بينهم مشهوراً وأن الحجب لفيرهن كان معلوما ، وقال أصحاب الشافي يباح النظر منهاالى ما ليسى بعورة وهو ما فوق السرة وتحتالركبة، وسوى بعض أصحابنا بين الحرة والامة لقوله تعالى ولا يبدين زينتهن ) الآية ولان العلة في تحريم النظر الخوف من الفتنة والفتنة المخوفة تستوى فيها الحرق والامة فان الحرية حكم لا يؤثر في الامر الطبيعي وقد ذكرنا ما يدل على النخصيص ويوجب الفرق والامة فان الحرية حكم لا يؤثر في الامر الطبيعي وقد ذكرنا ما يدل على النخصيص ويوجب الفرق بينها وان لم يفترقا فيما ذكر وهافترقا في الحرمة وفي مشقة الستر لكن ان كانت الامة جيلة بخاف بينها وان لم يفترقا فيما ذكر وهافترقا في الحرمة وفي مشقة الستر لكن ان كانت الامة جيلة بخاف

الرأي ورويءن الشعبي لانه عقد معاوضة فانعقد بشهادتهن بالرجال كالبيع

ولنا الخبر المذكور ولانه عقد ليس المقصود منه المال ويحضره الرجّال فلم يقبل فيهشهادةالنساء كالحدود ولهذافارق البيع

﴿ مسئلة ﴾ ( وعنه ينعقد بحضور مراهقين عاقلين) وقد ذكرناه

﴿ مسئلة ﴾ ( ولاينعقد نكاح المسلم بشهادة ذمبين ويتخرج ان ينعقد اذا كانت المرأة ذمية وقد ذكرنا ذلك )

﴿ مسئلة ﴾ ( ولا ينعقد محضور اصمينولاأخرسين)

لان الاصمين لايسمعان والاخرسين يتعذر الاداء منها، وفي انعقاده بشهادة أهل الصنائع الرديئة كالحجام ونحوه وجهان بناء على قبول شهادتهم

﴿ مسئلة ﴾ ( وهل ينعقد بحضور عدوين او ابنى الزوجين او احدهما ? على وجهين) احدهما ينعقد اختاره أبو عبدالله بن بطة لعموم قوله ﴿ وشاهدي عدل ولانه ينعقد بها نكاحه كسائر العدول (والثاني) لا ينعقد لان العدو لا تقبل شهادته على عدو والا بن لا تقبل

الفتنة بها حرم النظر اليها كما يحرم النظر الى الغـلام الذي تخشى الفتنة بالنظر اليه قال أحمد في الامة إذا كانت جميلة تننقب ولا ينظر الى المملوكة كم من نظرة القت في قلب صاحبها البلابل

( فصل ) فأما الطفلة التي لا تصلح الذكاح فلا بأس بالنظر اليها قال أحمد في رواية الاثرم في رجل يأخذ الصغيرة فيضعها في حجره ويقبلها فان كان يجد شهوة فلا وان كان لفير شهوة فلا بأس وقد روى أبو بكر باسناده عن عمر بن حفص المديني أن الزبير بن العوام أرسل بابنة له الى عربن الخطاب مع مولاة له فأخذها عمر بيده وقال ابنة أبي عبدالله فتحر كت الاجراس من رجلها فأخذها عمر فقطعها وقال قال رسول الله وقيليلية وهم كلجرس شيطان ، فاما اذا بلفت حداً تصلح الذكاح كابنة تسم فان عورتها مخالفة الهورة البالغة بدليل قوله عليه السلام الايقبل الله صلاة حائض إلا مخار فنيل على صحة الصلاة ممن لم تحض مكشوفة الرأس فيحتمل أن يكون حكمها حكم ذوات المحارم كقولنا في الفلام المراهق مع النساء وقد روى أبو بكر عن ابن جربج قال قالت عائشة دخلت على ابنة أخي مزينة فدخل علي النبي ويوليليني فاعرض فقلت يارسول الله أنها ابنة أخي وجارية فقال اذا عركت المرأة لم يجز لها أن تظهر إلا وجهها وإلا مادون هذا » وقبض على ذراع نفسه فترك بين قبضته و بين الكف مثل قبضة أخرى أو نحوها وذكر حديث اصاء « اذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هد ذا وهذا » وأشار إلى وجهه وكفيه واحتج أحمد بهذا الحديث وتخصيص الحائض بهذا النحديد دليل وهذا » وأشار إلى وجهه وكفيه واحتج أحمد بهذا الحديث وتخصيص الحائض بهذا النحديد دليل على باباحة أكثر من ذلك في حق غيرها

( فصل ) ومن ذهبت شهرته من الرجال لكبر أو عنة أو مرض لا يرجى برؤه والخصي والشيخ

شهادته لوالده وعنه ان الشهادة ليست من شروط النكاح وقد ذكرنا الحلاف في ذلك والته أعلم (فصل) قال رحمه الله (الحامس) كون الرجل كفؤالها في احدى الروايتين فلورضيت المرأة والاولياء بغيره لم يصح) اختلفت الرواية عن أحمد في اشتراط الكفاءة لصحة النكاح فروي عنه أنها شرط فانه قال اذا تزوج المولى العربية فرق بينها وهذا قول سفيان قال احمد في الرجل يشهرب الشهراب ماهو بكف لها يفرق بينهما وقال لوكان المتزوج حائكا فرقت بينهما لقول عمر رضي الله عنه لأ منعن تزويج ذوات الاحساب الامن الاكفاء رواه الحلال باسفاده وعن أبي اسحاق الهمداني قال خرج سلمان وجرير في سفر فأقيمت الصلاة فقال جرير لسلمان تقدم فقال سلمان بل انت تقدم فانكم معشر العرب لانتقدم في صلاتكم ولا تذكح نساءكم ان الله فضلكم علينا عحمد صلى الله عليه وسلم وجعله فيكم ولان وقد روى الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تنكحوهن إلا الا كفاء ولا يزوجهن ولا الا الا ولياء بغير اذبه فلم يصح كما لو زوجها بغيراذنها وقد روى الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا تنكحوهن إلا الا كفاء ولا يزوجهن والاولياء بغير كف ثم يصح النكاح لفوات شرطه وهذا اختيار الحرقي وإذا اقانا باشتراطها فانما بمتبر والاولياء بغير كف ثم يصح النكاح لفوات شرطه وهذا اختيار الحرقي وإذا اقانا باشتراطها فانما بمتبر والاولياء بغير كف ثم يصح النكاح لفوات شرطه وهذا اختيار الحرقي وإذا اقانا باشتراطها فانما بمتبر والاولياء بغير كف ثم يصح النكاح لفوات شرطه وهذا اختيار الحرقي وإذا اقانا باشتراطها فانما بمتبر والاولياء بغير كف ثم يصح النكاح لفوات شرطه وهذا اختيار الحرقي وإذا اقانا باشتراطها فانما بمتبر

والخنث الذي لاشهوة له فح.كمه حكم ذوي المحرم في النظر لفول الله تعالى ( أوالتا بعين غيرأولي الاربة) أي غير أولي الحاجة الى النساء ، وقال ابن عباس هو الذي لا نستحي منه النساء ، وعنــه هو الخنث الذي لايقوم زبه . وعن مجاهد وتتادة الذي لاارب له في النساء فان كان الخنث ذاشهوة ويعرف أمر النسا. في كمه حكم غير. لان عائشة قالت: دخل على أزواج النبي علياتي مخنث فكانو ايعدو نهمن غير أولي الاربة من الرجال فدخل علينا النبي ﷺ وهو ينعت امرأة أنها اذا أقبلت أقبلت بأربع ، واذا أدبرت أدبرت بماز نقال النبي عَلَيْكُمْ « ألا أرى هذا يعلم ما ههنا لايدخان عليكم هذا » فحجبوه رواه أبوداود وغيره ، قال أبن عبدالبر ليس المحنث الذي تمرف فيه الفاحشة خاصةواتما التخنيث بشدة التأنيث في الخلفة حتى يشبه المرأة في اللين والكلام والنظر والنغمة والعقل فاذاكان كذلك لم يكن له في النساء إرب وكان لا يفطن لامو رالنسا. وهو من غير اولى الاربة الذين ابيح لهم الدخول على النساء ، ألا ترى أن النبي عَلَيْكِ لِم عنع ذلك الخنث من الدخول على نسائه فله اسمعه يصف ابنة غيلان و فهم أمر النسا. أمر بحجبه ( فصل ) فأما الرجل مع الرجل فلكل واحد منها النظر من صاحبه إلىما ليس بعورة. وفي حدها روايتان ( احداهما ) ما ببن السرة والركبة والاخرى الفرجان وقد ذكرناهما في كتاب الصـلاة ولا فرق ببن الامرد وذي اللحية إلا أن الامرد إن كان جميلا يخاف الفتنة بالنظر اليه لم يجز تعــمد النظر اليه . وقد روي عن الشعبي قال : قدم وفد عبد القيس على النبي عَلَيْكَيْتُو وفيهم غلام أمرد ظاهر الوضا.ة فأجلسه النبي ولينكير وراء ظهره رواه أبو حفص . قال المروذي سمعت أبا بكر الاعين يقول قدم علينا انسان من خراسان صديق لابي عبد الله ومعه غلام ابن أخت له وكان جميلا فمضى إلى أبي عبد الله

وجودها حال العقد فان عدمت بعده لم يبطل النكاح فان كانت معدومة حال العقد فهو فاسد حكمه حكم العقود الفاسدة على ما نذكره إن شاء الله تعالى

(والثانية) ليست شرطاً في النكاح وهي أصح ، وهو قول أكثر أهل العلم روى نحوه عن عمر وابن مسعود وعمر بن عبد العزيز وعبيد بن عمير وحماد بن أبي سليان وابن سيرين وابن عون ومالك والشافعي وأصحاب الرأي لقول الله تعالى (إن أكرمكم عند الله أنقاكم) وقالت عائشة ان أباحذيفة ابن عتبة بن ربيعة تبنى سالماً وأنكيحه ابنة أخيه هند ابنة الوليد بن عتبة وهو مولى لام أة من الانصار ، أخرجه البخاري وأمر النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت قيس أن تنكح أسامة بن زيد مولاه فنكحها بأمره متفق عليه وزوج زيد بن حارثة ابنة عمه زينب بنت جحش الاسدية ، وقالى ابن مسعود لاخيه أنشدك الله أن لا تزوج إلامسلماً وإن كان أحمر رومياً أو أسود حبشياً ولا أن الكفاءة لا يخرج عن كونها حقاً للمرأة أو اللاولياء أو لهما فلم يشترط وجودها كالسلامة من العيوب .

وروي أن أبا هند حجم النبي صلى الله عليه وسلم في اليافوخ فقال النبي صلى الله عليهوسلم « يابني بياضة انكحوا أبا هند وانكحوا اليه » رواه أبو داود إلا أن أحمد ضعفهوأ نكره إنكاراً شديداً.

فحد ثه فلما قمنا خلا بالرجل وقال له من هذا الفلام منك ? قال ابن أختي قال اذا جنثني لا يكون معك والذي أرى لك أن لا يمشي معك في طريق ، فأما الفلام الذي لم يبلغ تسعا فلا عوة له يحرم النظر اليها وقد روي عن أبي ليلي عن أبيه قال : كنا جلوساً عند النبي عَلَيْكِيْرٌ قال فجاء الحسن فجعل يتمرغ عليه فوقع مقدم قميصه أراه قال فقبل زبيبته . رواه ابو حنص

( فصل ) وحكم المرأة مع المرأة حكم الرجل مع الرجل سواء ولا فرق بين المسلمة يين وبين المسلمة والذمية كالافرق بين الرجلين المسلمين وبين المسلم والدي في النظر قال أحمد ذهب بعض الناس الى أنها لا تضع خمارها عند اليبودية والنصر انية، وأما أنا فأذهب الي أنها لا تنظر الى الفرج ولا تقبلها حين تلد

وعن أحمد رواية أخرى أن المسلمة لانكشف قناعها عند الذمية ولا تدخل معها الحمام وهو قول مكحول وسليمان بن موسى الموله تعالى ( أو نسائهن ) والاول أولى لان النساء الكوافر من اليهوديات وغيرهن قد كن يدخلن على نساء النبي عَلَيْكِيَّةُ فلم يكن يحتجبن ولا أمرن بحجاب. وقد قالت عائشة جات بهودية تسألها فقالت أعاذك الله من عذاب القبر ، فسأ التعائشة رسول الله عَلَيْكِيَّةُ وذكر الحديث وقالت أسهاء قدمت على أمي وهي راغبة يعني عن الاسلام فسأ لت رسول الله عَلَيْكِيَّةُ أصلها ؟ قال « نعم » ولان الحجب بين الرجال والنساء لمعنى لا يوجد بين المسلمة والذمية فوجب أن لا يثبت الحجب بينهما كالمسلم مع الذمي ولان الحجاب الما يجب بنص أو قياس وام يوجد واحدمنهما ، فأماقول (أو نسائهن ) فيحتمل أن يكون المراد جملة النساء

قال شيخنا والصحيح أنها غير مشروطة ، وما روي فيها يدل على اعتبارها في الجملة ولايلزم منه اشتراطها في مسئلة ﴾ ( لـكن إن لم ترض المرأة والاولياء جميعهم فلمن لم يرض الفسخ )

لان للزوجة ولسكل واحد من الاولياء فيها حقاً ومن لم يرض منهم فله الفسخ ولذلك لما زوج رجل ابنته من ابن أخيه ليرفع بها خسيسه جعل الها النبي صلى الله عليه وسلم الخيار فاختارت ماصنع أبوها ولو فقد الشرط لم يكن لها خيار .

(فصل) وإذا قلنا ليست شرطا فرضيت المرأة والاولياء جميعهم صح النكاح ، وإن لم يرض بعضهم فقد روي عن احمد أن المقد يقع باطلا من أصله لان الكفاءة حق أجميعهم والمعاقد متصرف فيها بغير وضاهم فلم يصح كتصرف الفضولي وهذا أحد قولي الشافعي وظاهر المذهب أن العقد يقع صحيحاً ويثبت لمن لم يرض الفسخ لما ذكر نا من حديث المرأة التي رفعت الى النبي صلى الله عليه وسلم أن أباها زوجها بغير كفء خيرها ولم يبطل النكاح من أصله ولان العقد وقع بالاذن والنقص الموجود فيه لا يمنع صحته والما يثبت الخيار كالعيب من العنة وغيرها فعلى هذه الرواية يثبت الفسخ لمن لم يرض ، وبهمذا قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة إذا رضيت المرأة وبعض الأولياء

( فصل ) فأما نظر المرأة إلى الرجل ففيه روايتان ( احداهما ) لها النظر الى ماليس بعورة والاخرى ) لابجرز لها النظر من الرجل الا إلى مثل ماينظر اليه منها اختاره ابو بكر وهذا أحدقولي الشافي لما روى الزهري عن نبهان عن أم سلمة قالت: كنت قاعدة عند النبي عَيَّلِيَّتِهُ أنا وحفصة فاستأذن ابن أم مكتوم فقال النبي عَيِّلِيَّتُهُ « احتجبن منه » فقات بارسول الله أنه ضرير لا ببصر قال « أفهمياوان أنها لا نبصر انه ؟ » رواه ابو داود وغيره » ولان الله تعالى أمرالنسا، بفض أبصارهن كما أمر الرجال به ، ولان النسا، أحد نوعي الآدميين فحرم عليهن النظر إلى النوع الآخر قياسا على الرجال محققه أن المهنى المحرم الفيناة وهدا في المرأة أبلغ فانها أشد شهوة وأقل عقلا فتسارع الفتنة اليها أكثر

ولنا قول النبي عَيَّالِيَّةُ لماطمة بنت قيس هاعدي في ببت ابن ام مكتوم فانه رجل أعمى نضمين ثيابك فلا براك متفق عليه، وقالت عائشة كان رسول الله عَيِّلِيَّةُ يَـ تَرْنِي بردائه واناأ نظر الى الحبشة يا بون في المسجد متفق عليه، وقالت عائشة كان رسول الله عَيِّلِيَّةُ من خطبة العيد مضى الى النساء فذكرهن ومعه بلال فأمرهن بالصدقة، ولا بن لو منعن النظر لوجب على الرجال الحجاب كا وجب على النساء لنلا ينظرن اليهم، فأما حديث زمان فقال أحمد بنهان روى حديثين عجبين بعني هذا الحديث ، وحديث هذا كان لاحداكن مكاتب فلتحتجب منه ، وكأنه أشار إلى ضعف حديثه اذ لم يرو الاهذين الحديثين

لم يكن لباقي الاولياء فسخ لان هـذا الحق لا يتجزأ وقد اسقط بعض الشركاء بعضـه فسقط جميعه كالقصاص.

ولنا أن كل واحد من الاولياء يعتبر رضاه فلم يسقط برضا غيره كالمرأة مع الولي. فأما القصاص فلا يثبت لكل واحد كاملا فاذا سقط بعضه تعذر استيفاؤه وهمنا بخلافه ولانه لو زوجها بدون مهر مثلها ملك الباقون عند غيرهم الاعتراض مع أنه خالص حقها فههنا مع أنه حق لهم أولى.

﴿ مسئلة ﴾ (فلو زوج الاب بغير كفء برضاها فللاخوة الفسخ)

نص عليه أحمد وقال مالك والشافعي ليس لهم فسخ اذا زوج الاقرب لانه لا حق للأ بعد معة فرضاها لا يعتبر كالأجنبي ولنا أنه ولي في حال يلحقه العار بعدم الكفاءة فملك الفسخ كالمتساويين

﴿مسئلة﴾ ( والكفاءة الدين والمنصب يعني بالمنصب النسب )

اختلفت الرواية عن أحمد في شرط الكفاءة فعنه أنها شرطان الدين والمنصب لاغير وعنه خمسة هذان والحرية والصناعة واليسار، وذكر الفاضي في المجرد ان فقد هدده الثلاثة لا يبطل النكاح رواية واحدة اما الروايتان في الشرطين الاولين قال ويتوجه أن المبطل عدم الكفاءة في النسب لاغير لانه (المفني والشرح الكبير) (الحزء السابع)

المخالفين للاصول، وقال ابن عبدالبر نبهان مجهول لايعرف الا برواية الزهري عنه هذا الحديث، وحديث فاطمة صحيح فالحجة به لازمة ثم محتمل أن حديث نبهان خاص لأزواج النبي عليه الله كان حديث نبهان لازواج النبي عليه كذلك قال احمد وابو داود قال الاثرم قات لابي عبد الله كان حديث نبهان لازواج النبي عليه خاصة وحديث فاطمة لسائر الناس? قال نعم : وان قدر التعارض فتقديم الاحاديث الصحيحة أولى من الاخذ بحديث مفرد في إسناده مقال

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا زوج امة وشرط عليه ان تكون عنده بالنهار و يبعث بها اليه باليل فالمهد والشرط جائز ان وعلى الزوج النفقة مدة مقامها عنده )

أما الشرط. فصحيح لانه لا يخل عقصود النكاح فان الاستمتاع أما يكون ليلا ، واذا كان الشرط صحيحاً لم يمنع صحة العقد فيكونان صحيحين ، وعلى الزوج النفقة في الليل لانهاسات اليه فيه وليس عليه نفقة النهار لأنها في مقابلة الاستمتاع وهو لا يتمكن من الاستمتاع بها في الك الحالواذا لم تجب نفقة النهار على لزوج وجبت على السيد لانها في خد ته حيننذ ولانها باقية على الاصل في وجوبها على السيد فتكون نفقتها بينهما نصفين و كذلك السك وة ، وقال بعض أصحاب الشافعي ليس على الزوج شيء من النفقة لانها لا تجب إلا بالنمكين التام ولم يوجد فلم يجب منها شيء كالحرة اذا بذلت التسليم في بعض الزمان دون بعض

نقص لازم وما عداه غير لازم ولا يتعدى نقصه الى الولد وذكر في الجامع الروايتين في جميع الشروط وذكره أبو الخطاب أيضاً وقال مالك الـكفاءة في الدين لاغير قال ابن عبد البر هـذا جملة مذهب مالك وأصحابه وعن الشافعي كقول مالك ، وقول آخر انها الحسة التي ذكر اها والسلامة من العيوب الاربعة فتكون ستة وكذلك قول أبي حنيفة والثوري والحسن بن صالح إلا في الصنعة والسلامة من العيوب ولم يعتبر محمد بن الحسن الدين إلا ان يكون ممن يسكر وبخرج وبسخر منه الصبيان فلا يكون كفؤا لان الغالب على الحفث الفسق ولا يعد ذلك نقصاً ، والدايل على عتبار الدين قول الله نمالي (أهن كمان مؤمناً كن كمان فاسقا لا يستوون) ولان الفاسق مرذول مردود عتبار الدين قول الله نماون على النفس والمال مسلوب الولايات ناقص عند الله وعند خلقه قليل الحظ في الدنيا والآخرة فلا يجوز ان يكون كفؤا لعفيفة ولا مساويا لها لكن يكون كفؤا لمثله. فأما الفاسق من الحنث فهو ناقص عند أهل الدين والمروءات. والدايل على اعتبار النسب في الكفاء قول عبد الا من الاكفاء قال قات وما الاكفاء قال في ويرون ذلك نقصا وعاراً فاذا باسناده ولان العرب يعدون الكفاءة في النسب ويا نفون من ذكاح الموالي ويرون ذلك نقصا وعاراً فاذا المنادة وجب علها على المنادف ولان في فقد ذلك نقصاً وعاراً فوجب أن تعتبر في الكفاءة والملقت الكفاءة وجب أن العبر عبد المنادة والمنادة وجب علها على المنادف ولان في فقد ذلك نقصاً وعاراً فوجب أن تعتبر في الكفاءة والملقت الكفاءة وجب أن العتبر في الكفاءة والملقت الكفاءة وجب أن العتبر في الملقاءة والملقت الكفاءة وجب أن العتبر في الكفاءة والملقت الكفاءة وجب علها على المعارف ولان في فقد ذلك نقصاً وعاراً فوجب أن تعتبر في الكفاءة وللكفاءة والملقت الكفاءة ولا ملقت الكفاءة ولا ملقت الكفاءة ولا مقاله كفاء قال قاله ولان في فقد ذلك نقصاً وعاراً فوجب أن تعتبر في الكفاء قال قالم المنادة ولا ملقت الكفاء قال قالت والملقت الكفاء قال قالم المنادة ولا من الاكفاء قال قالم ولان في فقد ذلك نقصاً وعاراً فوجب أن تعتبر في الكفاء قاله ولان في فقد فلك المنادة ولا من الاكفاء قال قالم ولان في فقد فلك نقل المنادة ولا من الاكفاء قال قالم المنادة ولا من الاكفاء قال قالم المنادة ولا المنادة ولا منالالكفاء قال المنادة ولا المنادة ولا المنادة ولا المنادة ولا المنادة ولمنادة ولا المنادة ولمنادة ولا المنادة ولمنادة ولا المنادة و

ولنا أن النفقة عوض في مقابلة المنفعة فرجب منها بقدر مايستوفيه كالاجرة في الاجارةوفارقت الحرة لان التسليم عليها واجب في جميم الزمان فاذا امتنعت في البعض فلم تالم ما وجب عليها تسليمه وههنا قد سلم السيد جميع ماوجب عليه

( فصل ) فإن زوجها من غير شرط فقال القاضي الحسكم فيه كما لو شرط وله استخدامها نهاراً وعليه ارسالها ليلا الاستمتاع بها لأنه زمانه وذلك لان السيد يملك من أمته منفعتين منفعة الاستخدام ولاستمتاع فاذا عقد على احداهما لم يلزمه تسليمها إلاني زمن استيفائها كما لوأجرها للخدة لم يلزمه تسليمها الا في زمنها وهو النهار والنفقة بينهما على قدر إقامتها عندهما ، وأن تمرع السيد بارسالها ليلا ونهاراً فالفنة كلها على الزوج وان تبرع الزوج بقركها عند السيد ليلا ونهاراً لم نسقط نفقتها عنه ولو تبرع كل واحد منهما بتركها عند الآخر و ندافعاها كانت نفقتها كلها على الزوجية تقتضي وجوبها مالم ينم من السيد ههنا منع فالنفقة على الزوج لوجود لزوجية المقتضية لها وعدم المافع منها فاذا لم يكن من السيد ههنا منع فالنفقة على الزوج لوجود لزوجية المقتضية الها وعدم المافع منها

(فصل) قان أراد الزوج السفر بها لم يملك ذلك لانه يفوت خدمتها المستحقة لسيدها وان أرادالسيد السفر بها فقد توقف أحمد عن ذلك وقال ما أدري فيحتمل المنع منه لان ينوت حق الزوج منها فمنع منه قياسا على ما لو منعه منه مع الاقامة ولا، مالك لأحدى منفعتيها فلم يملك منع الا خر من السفر بها

كالدين، فعلى هذا لاتزوج المفيفة بفاجر لما ذكرنا ولاعربية بعجمي فلا يكون المولى ولاالعجمي كفؤًا لعربية لما ذكرنا من قول عمر رضي الله عنه وقال سلمان لجرير معشرالعرب لانتقدم في صلاتكم ولا نتكح نساءكم ان الله فضلكم علينا بححمد صلى الله عليه وسلم وجعله فيكم

﴿ مَمَثَّلَةً ﴾ (والدرب بعضهم لبعض اكفاء وسائرالناس بعضهم لبعض اكفاء وعنه لا نزوج قرشية لغير قرشي ولاهاشمية لغير هاشمي)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في ذلك فروي عنه أن غير قريش لا يكافئها وغير بني هاشم لا يكافئهم ، وهو قول بعض أصحاب الشافعي لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشاً من كنا به واصطفى من قريش بني هاشم واصطفا ني من بني هاشم "ولان العرب فضلت الانم برسول الله صلى الله عليه وسلم وقريش أخص به من سائر العرب وبنو هاشم أخص به من قريش ولذلك قال عمان وجبير بن مطعم ان اخواننا من بني هاشم لا نتكر فضلهم علينا لمكالك الذي وضعك الله به منهم ، وقال أبو حنيقة لا يكافي و العجم العرب ولا العرب قريشاً وقريش كلهم أكفاء لان ابن عباس قال قريش بعضهم لبعض اكفاء (والرواية الثانية) ان العرب بعضهم لبعض اكفاء والدجم بعضهم لبعض اكفاء لان النبي صلى الله عليه وسلم زوج ابنته عمان وزوج أبا العاص بن الربيع زينب وهما من بني عبد شمس وزوج على عمر ابنته أم كاشوم و تزوج عبد الله بن عمرو بن عمان فاطمة ابنة الحسين عبد شمس وزوج على عمر ابنته أم كاشوم و تزوج عبد الله بن عمرو بن عمان فاطمة ابنة الحسين عبد شمس وزوج على عمر ابنته أم كاشوم و تزوج عبد الله بن عمرو بن عمان فاطمة ابنة الحسين

كالسيد وكما لو أجرها ثم أراد الدفر بها . ويحتمل ان له السفر بها لانه مالك رقبتها كسيد العبد اذا زوجه ، وان شرط الزوج أن تسلم إليه الامة ليلا ونهاراً جاز وعليه نفقتها كلها وليس السيد السفر بها لانه لا حق له في بضعها

(فصل) ويستحب لمن أراد العزوج أن يختار ذات الدين لقول الذي ويتلاق ه تنكح المرأة لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك ه متفق عليه ، وبختار البكر لقول رسول الله ولحسبها ولجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك ه متفق عليه ، وبختار البكر لقول رسول الله ويتلاق ه أتزوجت يا جار ؟ » قال قلت نهم قال « بكراً أم ثيبا ؟ » قال قلت بل ثبيا قال « فبلا بكراً تلاعبها وتلاعبك ؟ » متفق عليه ، وعن عطا، عن الذي ويتليق انه قال « عايم بالا بكار فانهن أعذب أفواها وأنقى أرحاما هرواه الامام وأحمد في رواية « وأنتق أرحاما وأرضى باليسير » ويستحب أن تكون من نساء يعرفن بكثرة الولادة لما رومي عن أنس قال كان رسول الله ويتليق يأمر بالباة وينهى عن التبتل نهيا شديدا ويقول « تزوجوا الودود الولود فاني مكاثر بكم الايم يوم القيامة » رواه وينهى عن التبتل نهيا شديدا ويقول « تزوجوا الودود الولود فاني مكاثر بكم الايم يوم القيامة و فنهاه ثم أناه الثانية فنهاه ثم أتاه الثالثة فقال « نزوجوا الودود الولود فاني مكاثر بكم » رواه النسائي

وعن علي من الحسين ان النبي وَيُطَالِقُهُ قال ﴿ يَا بَنِي هَاشُمْ عَلَيْكُمْ بِنِسَاءُ الْأَعَاجِمُ فَالنَّمْ سوا أُولادهن فان في أرحامهن البركة ﴾ وبختار الجيلة لانها أسكن لنفسه وأغض لبصره وأكل لمودته ولذاك شرع

ابن على وتزوج مصعب بن الزبير اختها سكينة وتزوجها أيضا عبد الله بن عثمان بن حكيم بن حزام وتزوج المقداد بن الاسود ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب وزوج أبو بكر رضي الله عنه أخته أم فروة الاشعث بن قيس وهما كنديان وتزوج أسامة بن زيد فاطمة بنت قيس الفهرية القرشية ، ولان العجم والموالي بعضهم لبعض أكفاء وان تفاضلوا وشرف بعضهم على بعض فكذلك العرب وهذه الرواية الصحيحة ان شاء الله تعالى

﴿ مسئلة ﴾ (وعنه ان الحرية والصناعة واليسار من شروط الكفاءة فلاتزوج حرة بعبد ولابنت يؤاز يحجام ولا بنت بان بحائك ولا موسرة بمعسرة)

أما الحرية فالصحيح أنها من شروط السكفاءة فلا يكون العبد كفؤا لحرة لان النبي صلى الله عليه وسلم خير بريرة حين عتقت تحت عبد فاذا ثبت الحيار بالحرية الطارئة فبالحرية المقارنة أولى ولان نقص الرق كبيروضرره بين فانه مشغول عن امرأته بحقوق سيده ولا ينفق نفقة الموسرين ولا ينفق على ولده وهو كالمعدوم بالنسبة إلى نفسه ولا يمنع صحة النسكاح فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة « لو راجعتيه » قالت : فلاحاجة في فيه وراه البخاري ومراجعها إياه ابتداء نكاح فان نكاحها قد انفسخ باختيارها ولا يشفع انها النبي

النظر قبل النكاح. وقد روي عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن رسول الله عَيْنِيْنِيْ أنه قال « انها النساء لعب فاذا واتخذ أحدكم لعبة فليستحسنها »

وعن أبي هريرة قال قبل يارسول الله أي النساء خير ?قال ه التي تسره إذا نظر وتطيعه إذا ام ولا تخالفه في نفسهاولا في ماله بما يكره به رواه النسائي . وعن يحبى بن جمدة أن رسول الله عليه قال ه خير فائدة أفادها المرء المسلم بعد إسلامه اصأة جميلة تسره إذا نظر اليها وتطيعه إذا أمرها وتحفظه في غيبته في ماله ونفسها به رواه سعيد

و مختار ذات العقل و مجتنب الحقاء لان النكاح براد فلعشرة ولا نصلح العشرة مع الحقاء ولا يطيب العيش معها وربما نعدى ذقك إلى ولدها . وقد قبل اجتنبوا الحقاء قان ولدها ضياع وصحبتها بلاء ، ومختار الحسيبة ليكون ولدها نجيبا قانه ربما أشبه أهلهاونزع البهم . وكان يقال : إذا أردت أن تتزوج امرأة قانظر إلى أبيها وأخيها . وعن عائشة قالت قال رسول الله عَلَيْكِيْنَةُ و تخيروا لنطف كوانكوا الأكفاء وانكوا اليهم »

و يختار الاجبية فان ولدها أنجب وله ذا يقال اغتربوا لا تضوراً عني انكحوا الغرائب كيلا تضمف أولادكم . وقال بعضهم : الغرائب أنجب وبنات العم أصبر . ولانه لا تؤمن العدارة في النكاح وإنضاؤه الى الطلاق فاذا كان في قرابته أفضى إلى قطيمة الرحم المأمور بصلتها والله أعلم

صلى الله عليه وسلم في أن تنكج عبداً إلا والنكاح صحيح

فأما اليسار ففيه روايتان (احداهما) هو شرط لقول النبي صلى الله عليه وسلم « الحسب المال » وقال « إن أحساب الناس بينهم هذا المال » وقال لفاطمة بنت قيس حين أخبرته أن معاوية خطبها « أما معاوية فصعلوك لا مال له » ولان على الموسرة ضرراً في اعسار زوجها لاخلاله بنفقها ومؤونة أولاده ولهذا ملكت الفسخ باخلاله بالنفقة فكذلك إذا كان مقارنا ولان ذلك معدود نقصا في عرف الناس يتفاضاون فيه كتفاضام، في انتسب وأبلغ قال نبيه بن الحجاج السهمي

سالتاني الطلاق ان رأتاً في قل مالي قد جبّاني بنكر ويكأن من له نسب محبب ومن يفتقر يعش عيش ضر

فكان من شروط الكفاءة كالنسب (والثانية) ايس بشرط لان الفقر شرف في الدين ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « النهم أحيني مسكيناً وأمتني مسكيناً » وليس هو لازما فأشبه العافية من من المرض، واليسار المعتبر ما يقدر به على الانفاق عليها حسب ما يجب لها ويمكنه اداءمهر ها

وأما الصناعة ففيها أيضاً روايتان ( احداها ) انها شرط فمن كان من أهل الصنائع الدنيثة كالحائك والحجام والحارس والكساح والدباغ والقيم والحمامي والزبال فليس بكف لبنات ذوي المر و التكأ صحاب

## ﴿ باب مايحرم نكاحه والجمع بينه وغير ذلك ﴾

التحريم النكاح ضربان : تحريم عين وتحريم جمع ، ويتنوع أيضا نوعين تحريم نسب وتحريم سبب والاصل في ذلك الكتاب والسنة والاجهاع ، فأما الكتاب فقول الله تعالى « حروت عليكم أمهانكم والآية التي قبلها والتي بعدها ، وأما السنة فروى أبو هريرة عن رسول الله عَلَيْكَ أنه قال « لا يجمع الرجل ببن المرأة وعتها ولا بينها وبين خالتها ٥٠ تنق عليه . وعن عائشة رضي الله عنها ذالت. قال رسول الله على تعرب الله المناعة على ما تعرم ما تعرم الولادة ، أخرجه مسلم ، وأجمعت الاملة على تعربم مانص الله تمالي على بحريمه

﴿ مسئلة ﴾ قال (والمحرمات نكاحين بالانساب: الامهات والبنات والاخوات والعمات والحالات وبنات الاخ وبنات الاخت ، والحرمات بالاسباب :الامهات المرضمات والاخوات من الرضاعة وأمهات النساء وبنات النساء اللاتي دخل بهن وحلائل الابناء وزوجات الاب والجم بين الاختين)

وجملة ذلك أن المنصوص على تحريمهن في الكتاب أربع عشرة: سبع بالنسب واثنتان بالرضاع وأربع بالمصاهرة وواحدة بالجمع فأما اللواني بالنسب فأولاهن الامهات وهن كلمن انتسبت اليهابولادة سواء وقم عليها اسم الام حقيقة وهي التي ولدنك أو مجازاً وهي التي ولدت من ولدك وإن عات من

الصنائع الحبايلة كالتجارة والبناية لان ذلك نقص في عرف الناس فأشبه نقص النسب وقد جا. في حديث «العرب بعضهم لبعض أكفاء الاحائكا أو حجاما. »

قيل لاحمد وكيف تأخذ به وأنت تضعفه ?قال العمل عليه ﴿ يعني أنه ورد موافقاً لاهل العرف. وروي أن ذلك ليس بنقص ويروى نحو ذلك عن أبي حنيفة لان ذلك ليس بنقص في الدين ولا هو لازما فأشبه الضعف والمرض . قال بعضهم :

> ألا إنما التقوى هيالعزوالكرم وحبك للدنيا هو الذل والسقم وليس على عبد تتى نقيصة إذاحقق التقوى وان حاك أوحجم

وأما السلامة من العيوب فليست من شروط الكفاءة فأنه لا خلاف أنه لا يبطل النكاح سا، ولكنها تثبت الخيار المرأة دون الاولياء لان ضرره يختص بها ولوليها منعها من نكاح المجنون والابرص والمجذوم وما عدا هذا فليس عمتبر في الكفاءة .

( فصل ) ومن أسلم او أعتق من العبيد فهو كف علمن له أبوان في الاسلام والحرية وقال أبو حنيفة ليس بكف، ، ولا يصح ذلك لان الصحابة أكثرهم أسلموا وكانوا أفضل الامة فلا مجوز أن يقال أنهم غير أكفاء للتابعين . ذلك جدناك أم أمك وأم أبيك وجدنا أمك وجدنا أبيك وجدات جدانك وجدات أجدادك وإن علوا وارثات كن أو غير وارثات كابن أمهات محرمات

ذكر ابو هربرة هاجر أم اسماعيل فغال اللك أمكم يابني ما السماء . وفي الدعا اللهم صل على أبينا آدم وأمنا حوا . والبنات وهن كل أنثى انتسبت اليك بولادتك كابنة الصلب و بنات البنين والبنات وإن نزلت درجتهن وارثات أو غير وارثات كابن بنات محرمات لفوله تعالى ( و بناتكم ) فان كل امرأة بنت آدم كا أن كل رجل ابن آدم قال الله تعالى ( يابني آدم ) والاخوات من الجهات الثلاث من الابوين أو من الاب أو من الام لقوله تعالى ( وأخوا نكم ) ولاتفر يرعليهن والهات أخوات الاب من الجهات الثلاث واخوات الجهات الثلاث واخرات الاجداد من قبل الاب و من قبل الام قريباكان الجداو بعيداً وارثا أو غير وارث لفوله تعالى ( وعماتكم ) والخالات أخرات الام من الجهات الثلاث واخوات الجدات وإن علون وقد لاكرنا أن كل جدة أم فكذلك كل أخت لجدة خالة محرمة لقوله ( وخلامكم ) وبنات الاخ كل امرأة النسبت الى أخ بولاد: فهي بنت أخ محرمة من أي جهة كان الاخ لقوله تعالى ( و بنات الاخ ) وبنات الاخت كذلك أيضا محرمات لفوله سبحانه ( و بنات الاخت ) فهؤلاء الحرمات بالانساب

(النوع الثاني) للحرمات تحريم السبب وهو قسمان: رضاع ومصاهرة ، فأما الرضاع فالمنصوص على التحريم فيه الله المرضعات وهن اللاتي أرضعنك وأمهات وجداتهن وإن علت درجتهن على حسب

( فصل ) وولد الزنا قد قيل انه كف الذات نسب وعن أحمد أنه ذكر له أنه ينكح وينكح اليه فكأنه لم يحب ذلك الن المرأة تعير به هي وأولياؤها ويتعدى ذلك الى ولدهاوليس هو كفؤ اللمربية بغير اشكال فيه لانه أدنى حالا من المولى .

( فصل ) والموالي اكفاء بعضهم لبعض وكذلك العجم قال أحمد في رجل من بني هاشم له مولاة يتزوجها الخراساني وقول النبي صلى الله الميه وسلم «مولى القوم منهم» هو في الصدقة فأما في النكاح فلا وذكر القاضي رواية عن أحمد أن مولى القوم يكافئهم لهذا الخبرولائن النبي صلى الله عليه وسلم زوج زبداً وأسامة عربيتين ولان موالي بني هاشم ساووهم في حرمان الصدقة فساووهم في الكفاءة ، وهذا لا يصح فانه يوجب أن يكون الموالي أكفاء العرب فان المولى إذا كان كفؤ السيد مكان كفؤ المن يكافئه سيده فيبطل اعتبار المنصب ولهذا لا يساووهم في استحقاق الحمس ولا في الامامة ولا في الشرف المأمة ولا في الشرف المأمة ولا في الشرف المأمة ولا في المامة ولا في المامة ولا في المامة ولا في المهامن المناح ها عربيان وإ على أن فقد الكفاءة لا يبطل النكاح واعتذر أحمد عن تزويجها بانهمامن كلب فها عربيان وإ عا طرأ عليها رق فعلى هذا يكون حكم كل عربي الاصل كذلك .

( فصل ) فأما أهل البدع فان أحمد قال في الرجل يزوج الجهمي يفرق بينها وكذلك اذا زوج الواقفي إذا كان نخاصم ويدعو وإذا زوج أخنه من هؤلاء اللفظية وقد كتب الحديث فهذا شر من حجهمي يفرق بينها وقال لا يزوج بنته من حروري صق من الدين ولامن الرافضي ولامن القدري فاذا

ماذكرنا في النسب محرمات بقوله تعالى ( وأمهاتكم اللاني أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة ) كل امرأة أرضعتك أمها أو أرضعتك أو أرضعته اللاخرى فهي أختك محرمة عليك لفوله سبحانه ( وأخواتكم من الرضاعة )

(القسم الثاني) تحريم المصاهرة والمنصوص عليه أربم: أمهات النساء فمن تزوج امرأة حرم عليه كل أم لها من نسب أو رضاع قريبة أو بعيدة بمجرد العقد نص عليه احمد وهو قول أكثر أهل العلم منهم ابن مسعود وابن عمر وجاء وعران بن حصين وكثير من التابعين ، وبه يقول مالك والشاهي وأصحاب الراعي ، وحكي عن علي رضي الله عنه أنها الانجرم إلا بالدخول بابنتها كا لاتحرم الله بالدخول .

ولذا قول الله تعالى (وأمرات نسائكم) والمعقود عليها من نسائه فندخل أمها في عموم الآية . قال ابن عياس أبه وا ماأمهم القرآن يعنى عموا حكمها في كل حال ولا تفصلوا ببن المدخول بها و ببن غرها . وروى عرو بن شعيب عن أبه عن جده أن النبي وَلَيْكِيْتُو قال لا من تزوج امرأة فطلقها قبل أن دخل بها لا بأس أن يتزوج ربيته ولا يحل له ان يتزوج أمها » رواه أبو حفص بالمناده ، وقال زيد تحرم بالدخول أو بالوت لانه يقوم يقام الدخول وقد ذكرنا ما يرجب النحريم مطلقا الدوا وجد الدخول

كان لا يدعو فلا بأس وقال من لم يربع بعلي في الحلافة فلا تناكحوه ولا تكلموه قال الفاضي المقلد منهم يصح تزويجه ومن كان داعية منهم فلا يصح تزويجه

(فصل) وأنما تعتبر الكفاءة في الرجل دون المرأة فان النبي وليستنزو لا مكافى، له وقد تزوج من أحياء العرب وتزوج صفية بنت حيى وتسرى بالاماء ، وقال « من كانت عنده جارية فعلمها وأحسن تعليمها وأحسن اليها ثم أعتقها وتزوجها فله أجران » متفق عليه ولأن الولد يشرف بشرف أبيه لا بأمه فلم يعتبر ذلك في الام.

## (باب الحرمات في النكاح)

وهن ضربان محرمات على الابد وهن أربعة أقسام:

(أحدها) المحرمات بالنسب وهن سبع ذكرهن الدسبحانه في قوله (حرمت عليكم أمها تكم وبنا تكم وبنا تكم واخوا تكم وعما تكم وخالا تكم وبنات الاخ و بنات الاخت) فأما الامهات فبن كل من انتسبت اليها بولادة سواء وقع عليها اسم الام حقيقة وهي التي ولدتك أر مجازا وهي التي ولدت من ولدتك وان علت ومن ذلك جدتا أمامك وأم أبيك وجدات أجدادك وان علون وارثات كنهن أمهات محرمات ذكر أبو هريرة هاجر أم اسهاعيل ففال تلك أمكم يابني ما والسهاء

او الموت أولا ولانها حرمت بالمصاهرة بتول مبهم فحرمت بنفس ألعقد كحليلة الابن والاب

( الثانية ) بنات النساء اللاتي دخل بهن وهن الربائب فلا يحرمن إلا بالدخول بأمهانهن وهن كل بنت للزوجة من نسب أو رضاع قرية أو بعيدة وارثة أو غير وارثة على حسبماذكرنا في البنات اذا دخل بالام حروت عليه سواء كانت في حجره أو لم تكن في قول عامة الفقها، إلا انه رويءن عمر وعلى رضي الله عنها أنهما رخصا فيها اذا لم تكن في حجره وهو قول داود لنول الله تعالى ا وربائبكم اللاتي في حجور كم ) قال ابن المنذر وقد أجمع علماء الامصار على خلاف هذا القول

وقد ذكر ناحديث عبد الله بن عرو في هذا وقال النبي عَيَيْكِيْةُ لا محبيبة «لا تمرض علي بنانكن ولا الحواتكن» ولان التربية لا تاثير لها في التحريم كما ثر المحرمات ، فأما الآية فلم تخرج بحالشرط وإنما وصفها بذلك تمريفا لها بغالب حالها وما خرج مخرج الفالب لا يصح التمسك بمفهومه . وان لم يدخل بالمرأة لم تحرم عليه بناتها في قول عامة علما . الامصار إذا بانت من نكاحه الا أن عوت قبل الدخول ففيه روايتان [احداهم] تحرم ابنتها وبه قال زبد بن ثابت وهي اختيار أبي بكرلان الموت أقيم مقام الدخول في تكيل العدة والصداق فيتوم مقامه في تحريم الربيبة (والثانية) لا تحرم وهو تول علي ومذهب عامة العلما ، قال أبن المنذر وأجمع عوام علما . الامصار أن الرجل إذا تزوج المرأة ثم طلقها أو مانت قبل الدخول بها جاز له أن بنزوج ابنتها كذلك قال مالك والثوري والاوزاعي طلقها أو مانت قبل الدخول بها جاز له أن بنزوج ابنتها كذلك قال مالك والثوري والاوزاعي

وفي الدعاء المأثور اللهم صل على أبينا آدم وأمنا حواه . والبنات وهن كل انتى انتسبت اليك بولاد تك كابنة الصلب . و بنات البنين والبنات وان نزلت درجتهن وارثات أو غير وارثات كلهن بنات محرمات لقوله تعالى ( و بناتكم ) فان كل امرأة بنت آدم كما أن كل رجل ابن آدم قال الله تعالى ( يابني آدم ) والاخوات من الجهات الثلاث من الابوين أو من الاب أو من الام لقول الله تعالى ( وأخواتكم ) ولا نفر يع عليهن . والعات أخوات الاب من الجهات الثلاث وأخوات الاجداد من قبل الاب ومن قبل الام قريباً كان الجد او بعيداً وارثاً أو غير وارث لقول الله تعالى ( وعاتكم ) والخالات أخوات الام من الجهات الثلاث وأخوات الجدات وان علون وقد ذكر نا ان كل جدة أم فكذلك كل أخت لام خالة عرمة لقول الله تعالى ( وخالاتكم ) و بنات الاخ كل امرأة انتسبت الى أخ بولاد ته فهي منت أخ محرمة من أي جهة كان الاخ لقول الله تعالى ( و بنات الاخ ) و بنات الاخت كذلك أيضا محرمات لقوله تعالى ( و بنات الاخت كذلك أيضا محرمات لقوله تعالى ( و بنات الاخت كذلك أيضا محرمات لقوله تعالى ( و بنات الاخت كذلك أيضا محرمات لقوله تعالى ( و بنات الاخت كذلك أيضا محرمات لقوله تعالى ( و بنات الاخت كذلك أيضا محرمات لقوله تعالى ( و بنات الاخت كذلك أيضا من الخورمات بانسب

( فصل ) ولا فرق بين النسب الحاصل بنكاح أو ملك يمين أو وطء شبهة أوحرام فتحرم عليه ابنته من الزنا لدخولها في عموم النفظ وأنها مخلوقة من مائة فحرمت كتحريم الزانية على ولدها وتحريم المنفية باللمان لانها منفية ولاحتمال أن تكون ابنته وفيه اختلاف نذكره ان شاء الله تعالى ( المغني والشمر ح الحكبير ) ( الجزء السابع )

والشافعي وأحمد واسحاق وأبو ثور ومن تبعهم لان الله تعالى قال ( من نسائكم اللاتي دخلتم بهن قان لم تسكو وا دخلتم بهن فلا جناح عليه كلم ) وهذا نص لا يترك القياس ضعيف وحديث عبدالله ابن عمرو قد ذكرناه ولانها فرقة قبل الدخول فلم تحرم الرببة كفرقة الطلاق والوت لا يجري مجرى الدخول في الاحصان والاحلال وعدة الاقراء ، وقيامه مقامه من وجه ليس بأولى من مفارقته إياه من وجه آخر ولو قام مقامه من كل وجه فلا يترك صر مح نص الله تعالى ونص رسوله لفياس ولا غيره . إذا ثبت هذا فان الدخول بها هو وطؤها كنى عنه بالدخول فان خلا بها ولم يطأها لم تحرم ابنتها لانها غير مدخول بها، وظاهر قول الخرقي تحريها الموله فان خلا بها وقال لم أطأها وصدقته لم ياتفت إلى قولها وكان حكم الدخول في جميع أمورها إلا في الرجوع الى زوج طلقها ثلاتًا وفي ياتفت إلى قولها وكان حكم الدخول في جميع أمورها إلا في الرجوع الى زوج طلقها ثلاثًا وفي الزنا فأمهما يجلدان ولا يرجان وسنذ كره فيا بعد ان شاء الله ( الثالثة ) حلائل الابناء يعني أزواجهم سميت اصأة الرجل حليلة لامها محل إزار زوجها وهي محالة له ، فيحرم على الرجل أنواج ابنائه وابنائه وابنائه من نسب أو رضاع قريبا كان أو بعيداً ، عجرد الهند لفوله تعالى ( وحلائل ابنائه كم وارثا كان أو غير وارث من نسب أو رضاع ازوله تعالى ( ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء وارثا كان أو غير وارث من نسب أو رضاع ازوله تعالى ( ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء وارثا كان أو غير وارث من نسب أو رضاع انوله تعالى ( ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء وارثا كان أو غير وارث من نسب أو رضاع انوله تعالى ( ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء والم الم قد ساف ) وقال البراء بن عازب لفيت خالي ومعه الراية فقات أبن تريد ? قال أرسلني

(القسم الثاني) المحرمات بالرضاع فيحرم به مايحرم من النسب سواء والذي ذكره الله تعالى اثنتان بقوله الله تعالى (وأمهانه اللاتي أرضعنه واخواتكم من الرضاعة) فالامهات اللاتي ارضعنك وأمهامهن وجداتهن وإن علت درجتهن على حسب ماذكرناه في النسب محرمات بالآية، وأما الاخوات فهي كل امرأة ارضعتك أمها أوارضعتها أمك أوارضعتك وإياها امرأة واحدة أو ارتضعت أنت وهي من ابن رجل واحد كرجل له امرأتان لها منه ابن أرضعتك إحداها وأرضعتها الاخرى فهي أختك محرمة عليك بالآية وكذلك كل امرأة حرمت عليك حرم مثابها من الرضاع كالعمة والحالة والبنت و بفت الاخ و بنت الاخت على ما ذكرنا لقول الذي عصلية ولان الرضاع ما يحرم من النسب » متفق عليه وفي رواية لمسلم « الرضاع يحرم ما تحرم الولادة» ولان الامهات والاخوات منصوص عليهن والباقيات يقسن عليهن ولا ندلم في هذا خلافا

( القسم الثالث ) تحريم المصاهرة وهن أربع : أمهات النساء فمن تزوج امرأة حرم عليه كل أم لها من نسب أو رضاع قريبة أو بهيدة بمجرد العقد نص عليه أحمد وهو قول أكثر أهل العلم منهم ابن مسعود وابن عمر وجابر وعمران بن حصين وكثير من النابعين وبه يقول مالك والشافعي وأصحاب الرأي وحكي عن علي رضي الله عنه أنها لا تحرم الا بالدخول بابنتها كما لا تحرم ابنتها الا بالدخول بها ولنا قول الله تعالى ( وأمهات نسائكم ) والمعقود عليها من نسائه فتدخل أمها في عموم الآية قال

733

رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى رجل نزوج امرأة أبيه من بعده ان اضرب عنقه أو أنتله رواه النسائي وفي روايا قال لقيت عمى الحارث بن عرو ومعه الراية فذكر الخير كذلك رواه سعيد وغيره وسواء في هذا امرأة أبيه أو امرأة جده لابيه وجده لامه قرب أم بعده وليس في هذا بين أهل العلم خلافا علمناه والحدث ، ومحرم عليه من وطنها أبوه أو ابنه بملك عين أو شبهة كما محرم عليه من وطنها في عقد نكاح قال ابن المنذر الملك في هذا والرضاع بمنزلة النسب، وممن حفظنا ذلك عنه على وأصحاب والحسر وابن سيربن ومكحول وقتادة والثوري والاوزاعي وأبو عبيد وأبو ثور وأصحاب الرأي ولا نحفظ عن أحد خلافهم (الضرب الثاني) تحريم الجمم والمذكور في الكتاب الجمم بين الاختين سواء كانتا من نسب أو رضاع حرتين كانتا أو أمتين أو حرة وأمة من أبوين كانتا أو من أبوين كانتا أو من تزوج هما في عقد واحد فسد لانه لا مزية لاحداها على الآخرة وسواء في هذا ما قبل الدخول أو بعده لعموم الآية فان تزوج إحداها بعد الاخرى لا مزية لاحداها على الآخرة وسواء على بذلك حال الفقد أو بعده قان تزوج إحداها بعد الاخرى فنكاح الاولى صحيح لانه لم محصل فية جمع ونكاح الثانية باطل لان به محصل الجمع وليس في هذا عمد الله اختلاف وليس عليه تفريع

﴿ مسئلة ﴾ (ويحرم من الرضاع مايحرم من النسب)

كل امرأة حرمت من النسب حرم مثابا من الرضاع وهن الامهات والبنات والاخوات والمات

ابن عباس ابهموا ما ابهم القرآن يعني عموا حكها في كل حال ولا تفصلوا بين المدخول بها وبين غيرها وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن الذي علي الله على الله أبل من تزوج امرأة فطلقها قبل ان يدخل بها لا بأس أن يتزوج ربيبته ولا محل له أن يتزوج أمها » رواه أبو حفص باسناده وقال زيد تحرم بالدخول أو بالموت لانه يقوم مقام الدخول، وقد ذكر نا ما يوجب النحريم مطلفاً سواء وجد الدخول أو الموت أو لم يو جد ولابها حروت بالمصاهرة بقول وبهم فحروت بنفس العقد كحليلة الابن والاب أو الموت أو لم يو جد ولابها حروت بالمصاهرة بقول وبهم فحروت بنفس العقد كحليلة الابن والاب النائية ) حلائل الآباء يعني أزواجهم سميت اورأة الرجل حليلة لانها محل ازار زوجها وهي محلة له فتحرم على الرجل امرأة ابيه قريباً كان أو بعيداً وارثاً أو غير وارث من نسب أو رضاع لقوله تعالى (ولا تذكحوا ما نكح آبؤكم من النساء) وقال البراء بن عازب لقيت خالي ومعه الراية قال أرساني وفيرواية تعلى الحرث بن عمر و ومعه الراية وذكر الخبر رواه كذلك سعيد وغيره وسواه في هذا امرأة أبيه أو امرأة جده لابيه وجده لامه قرب أم بعد وليس في هذا بين أهل العم اختلاف فيا علمنا وصرم من وطئها أ وه علك يمن او شبهة كما محرم عليه من وطئها في عقد ذكاح قال ابن المنذر الملك في وحرم من وطئها أ وه علك يمن او شبهة كما محرم عليه من وطئها في عقد ذكاح قال ابن المنذر الملك في هذا والرضاع عمزلة النسب ومكحول وقنادة وقدا والرضاع عمزلة النسب ومن حفظنا ذلك عنه عطاء وطاوس والحسن وابن سيرين ومكحول وقنادة وقادة والرضاع عمزلة النسب ومن حفظنا ذلك عنه عطاء وطاوس والحسن وابن سيرين ومكحول وقنادة

والحالات وبنات الاخ وبنات الاخت على الوجه الذي شرحناه في النسب لقول النبي وكتالياتي و محرم من النسب ه متفق عليه وفي رواية مسلم « الرضاع بحرم ماتحرم الولادة » وقال النبي وكتالياتي في حجري ماحلت لي ، انها ابنة أخي من الرضاعة أرضعتني وإياها ثويبة ، متفق عليه، لان الامهات والاخوات منصوص عليهن والباقيات يدخلن في عموم لفظ سائر المحرمات ولا نعلم في هذا خلافا

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ولين الفحل محرم )

(١) كذا في الاصول

مهناه ان المرأة اذا أرضعت طفلا بابن ثاب (۱) من وط، رجل حرم الطفل ولد الرجل وأفاربه كا مجرم ولده من النسب لان اللبن من الرجل كا هو من المرأة فيصير الطفل ولد الرجل والرجل أباه ، وأولاد الرجل إخوته سواء كانوا من ثلث المرأة أو من غيرها ، واخوة الرجل وأخواته أعمام الطفل وعمانه، وآبة وأرباته أجداده وجداته ، قال احد ابن الفحل أن يكون الرجل امرأتان فترضع هذه صبية وهذه صبياً لايزوج هذا من هذا . وسئل ابن عباس عن رجل له جاريتان أرضعت إحداهما جارية والاخرى غلاما فقال لاء الافاح واحد قال النرمذي هذا تفسير لبن الفحل وعمن قال بتحريمه على وابن عباس وعطاء وطاوس ومجاهد والحسن والشعبي والقاسم وعروة وما لك واشوري والاوزاعي

والثوري والاوزاعي وابو عبيد واصحاب الرأي ولا نحفظ عن أحد خلافهم (الثالثة) حلائل الابناء فتحرم على الرجل زوجة ابنه وابن ابنته من نسب أو رضاع قريباً كان أو بعيداً عجرد العقد لقوله تعالى (وحلائل أبنائك) ولا نعلم في هذا خلافا، ولا تحرم بناتهن فيحل له نكاح ببية ابنه وأبيه لقوله تعالى (وأحل لكم ماورا، ذلكم) (الرابعة) بنات النساء اللاتي دخل بهن وهن الربائب فلايحرمن الا بالدخول بأمهاتهن وهن كل بنت للزوجة من نسب أو رضاع قريبة أو بعيدة وارثة أو غير وارثة على حسب ماذكرنا في البنات فاذا دخل بالام تحرمت عليه سواءكانت في حجره أو لم تكن في حجره وهو قول داود لقوله تعالى (وربائبكم اللاتي في حجوركم) قال ابن المنذر وقد أجمع علماء الامصار علي خلاف هذا القول وذكر ناحديث عمر و بن شعيب في هذا وقال ابن المنذر وقد أجمع علماء الامصار علي خلاف هذا القول وذكر ناحديث عمر و بن شعيب في هذا وقال النبي على الله يق فول دافر كر ناحديث عمر و بن شعيب في هذا وقال النبي على الله يق فول دافر كر ناحديث عمر و بن شعيب في هذا والمال المي يقاله الماكم على منائر المحرمات ، فأما الا ية فلم تخرج مخرج الشرط واعا وصفها بذلك تعريفاً لها بنالب حالها وما خرج مخرج الغالب لا يصح التمسك عفهومه، وان لم يدخل بالمرأة لم تحرم عليه بناتها في قول عامة علماء الامصار اذا بانت من نكاحه

﴿ مَسَنَّلَةً ﴾ ( فان متن قبل الدخول فهل محرم بناتهن علي روايتين )

(احداها) تحرم ابنتها وبه قال زيد بن ثابت وهي اختيار أبي بكر ولان الموت أقيم مقام الدخول في تكميل العدة والصداق فيقوم مقامه في تحريم الربيبة

والشافعي واسحاق وابر عبيد وأبو ثور وابن المنذر وأصحاب الرأي قال ابن عبد البر واليه ذهب فقهاء الامصار بالحجاز والعراق والشام وجماعة أهل الحديث، ورخص في لبن الفحل سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحن وسلميان بن يسار وعطا، بن يسار والنخمي وابو قلابة ويروى ذلك عن ابن الزبر وجماعة من أصحاب رسول الله علي غير مسمين لان الرضاع من المرأة لامن الرجل وبروى عن زينب بنت أبي سلمة أنها أرضعتها أمهاء بنت أبي بكر امرأة الزبير قالت وكان الزبر يدخل علي وأنا امتشط فيأخذ بترن من قرون رأسي فيقول اقبلي علي فحدثيني أراه والدا وما ولد فهم إخرتي ثم ان عبدالله بن الزبر أرسل مخطب إلي أم كاثوم ابنتي على حزة بن الزبير وكان حزة المكلمية فقلت لرسوله و هل تحل له والما هي ابنة أخبه فقال عبدالله انما أردت بهذا المنم لما قبلك أما ما ولدت أسماء فهم إخونك وما كان من غبر أسماء فليسوا الك باخوة فارسلي فسلي عن هذا فارسلت أما ما ولدت أسماء رسول الله عن عن هذا فارسلت أنا الرجل لا تحرم شيئاً فأنكحتها إباه فلم نزل مدول الله عن هذا فانكحتها إباه فلم نزل عنده حتى هلك عنها

ولنا ماروت عائشة رضي الله عنها ان أفلح أخا أبي القعيس استأذن علي بعد ما أنزل الحجاب فقلت والله لا آذن له حتى استأذن رسول الله عليه فان أخا أبي القعيس ليس هو أرضعني ولكن أرضعتني امرأة أبي القعيس فدخل علي رسول الله عليه في فقلت بارسول الله إن الرجل ايس هو أرضعني

(والثانية) لا تحرم وهو قول على وعامة العلماء قال ابن المنذر أجمع عوام علماء الامصار أن الرجل إذا تروج المرأة ثم طلقها أو ماتت قبل أن يدخل بها حل له أن يتزوج ابنتها كذلك قال مالك و الثوري والاوزاعي والشافعي وأحمد واسحاق وأبو ثور ومن تبعهم لان الله تعالى قال ( فان لم تكونوا دخلم بهن فنز جناح عليكم ) وهذا نص لا يترك بقياس ضعيف وقد ذكر نا حديث عمرو بن شعيب ولأنها فرقة قبل الدخول فلم تحرم الربيبة كفرقة الطلاق والموت لا يجري مجرى الدخول في الاحصان والاحلال وقيامه مقامه من وجه ليس بأولى من مفارقته اياه من وجه آخر ولو قام مقامه من كل وجه فلا يترك نص الله تعالى ولا نص رسوله لقياس ولا غيره، اذا ثبت هذا فان الدخول بها وطؤها كنى عنه بالدخول فان خلابها ولم يطأها لم تحرم ابنتها لانها غير مدخول بها

﴿ مسئلة ﴾ (ويثبت تحريم المصاهرة بالوطء الحلال والحرام)

فاذا زنى بامر أة حرمت على أبيه وابنه وحرمت عليه أمها وابنتها كما لو وطئها بشبهة أو حلالا ولو وطيء أم امرأته او ابنتها حرمت عليه امرأته نص احمد على هذا في رواية جماعة وروي نحو ذلك عن عمران بن حصين وبهقال الحسن وطاوس ومجاهد والشعبي والنخمي والثوري واسحاق واصحاب الراي وروي عن ابن عباس ان وطء الحرام لا يحرم وبه قال سميد بن المسيب وبحيى بن يعمر وعروة والزهري ومالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر لما روي عن النبي عليه قال « لا يحرم الحرام الحرام المنافعي والنوري ومالك والشافعي وابو ثور وابن المنذر لما روي عن النبي عليه قال « لا يحرم الحرام

ولكن أرضعتني امرأته قال «ائذني له قانه عمك تربت بينك قال عروة فبذلك كانت عائشة تأخذ بقول « حرموا من الرضاع ما محرم من النسب » منفق عليه وهذا نص قاطع في محل الغزاع فلا يدول على ما خالفه فأما حديث زينب فان صح فه و حجة لنا فان الربيركان يعتقد أنها ابنته و تعتنده أياها والظاهر أن هذا كان مشهوراً عندهم وقوله مع اقرار أهل عصره أولى من قول ابنه وقول قوم لا يعرفون

﴿ مسئله ﴾ قال ( والجمع بين المرأة وبين عمتها وبينها وبين خالتها )

قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على القول به وايس فيه بحمد الله اختلاف إلا أن بعض أهل البدع ممن لا تعد مخالفته خلافا وهم الرافضة والخوارج لم يحرموا ذلك ولم يقولوا بالسنة الثابتة عن رسول الله ويتياتي وهي ما روى أبو هربرة قال قال رسول الله ويتياتي ولا يجمع ببن المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها متفق عليه وفي رواية أبي داود و لاننكح المرأة على عمتها ولا العمة على بئت أخيها ولا المرأة على خانتها ولا الخلة على بنت أختها ، لا تنكح المرأة على الصغرى ولا الصغرى على المراة على خانتها ولا الحام بين الاختين إيقاع العداوة بين الافارب وإفضاؤه الى قطيعة الرحم الحرم وهدنا موجود فيما ذكرنا ، فإن احتجوا بعموم قوله سبحانه ( وأحل المكم ما وراه ذلكم ) المحرم وهذا موجود فيما ذكرنا ، فإن احتجوا بعموم قوله سبحانه ( وأحل المكم ما وراه ذلكم ) خصصناه بما رويناه ، ويناه كان وجلين من الخوارج أنها عمر بن عبدالهزيز فكان ما أنكرا عليه رجم

الحلال » ولانه وط ، لا تصير به الموطوءة فراشاً كوط ، الصغيرة

ولنا قوله سبحانه (ولا تذكحوا ما نكح آباؤكم من النساء) والوطء يسمى نكاحاقال الشاعر \* اذا فرنيت فاجد نكاحا \* فيدخل في عموم الآية وفي الآية قرينة تصرفه الى الوطء وهو قوله سبحانه (انه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلا) وهذا التغليظ اعا يكون في الوطء وروي عن النبي عليه النبي عليه الله عن وهب بن ينظر الله عز وجل الى رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها » وروى الجوزجاني باسناده عن وهب بن منبه قال ملعون من نظر امراة وابنتها فذكرته لسعيد بن المسيب فأعجبه ، ولان ما علق من التحريم بالوطء تعلق بالمخطور كوطء الحائض ولان النكاح عقد يفسده الوطء بالشبهة فأفسده الوطء الحرام كالاحرام وحديثهم لا تعرف صحته واعاهو من كلام ابن اشوع بعض قضاة العراق كذلك قال احمد وقيل انه من قول ابن عباس ووطء الصغيرة ممنوع لم يبطل بوطء الشبهة

(فصل) والوطء على ثلاثة اضرب: مباح وهو الوطء من نكاح صحيح او ملك يمين فيتعلق به تحريم المصاهرة بالاجماع ويصير محرما لمن حروت عليه لأنها حرمت عليه على التأبيد بسبب مباح اشبه النسب (الثاني) الوطء بالشبهة وهو الوطء في نكاح فاسد او شراء فاسد او وطء امراة ظنها امراته أوامته اووطء الامة التي فيها شرك واشباه ذلك فيتعلق به التحريم كتعلقه بالوطء المباحاجماعا قال ابن المنذر اجمع كل من نحفظ عنه من اهل العلم على أن الرجل اذا وطيء امراة من المراة في فيها شرك فاسد

الزاني وتحريم الجمع بين المراة وعمتها وبينها وببن خالنها وقالا ليس هذا في كتاب الله تعالى فقال لها: كم فرض الله عليكم من الصلاة ؟ قالا خمس صلوات في اليوم والليلة و ألهما عن عدد ركماتها فأخبراه بذلك و سألها عن مقدار الزكاة و نصبها فأخبراه فقال فهل تجدان ذلك في كتاب الله ؟ قالا نجده في كتاب الله قال فمن أين صرتما إلى ذلك ؟ قالا فعله رسول الله علي الته والمسلمون بعده قال فكذلك هذا. ثم لا فرق ببن الحالة والعمة حقيقة أو مجازاً كعات آبائها و خالاتهم و عمات أمها بها و خالاتهن وانعلت درجتهن من نسب كان ذلك أو من رضاع، مكل شخصين لا يجوز لاحدها أن ينزوج الا خر لو كان أحدهما ذكراً والا خر أشى لا جل القرابة لا يجوز الجمع بينها لنادية ذلك الى قطيعة الرحم الفريبة لما في الطباع من المتنافس والفيرة بين الضرائر، ولا يجرز الجمع بين المرأة وأمها في العقد لما ذكر ناه ولان الام الى ابنتها أقرب من الاختين فاذا لم يجمع ببن الاختين فالمراة وابتها أولى لما ذكرناه ولان الام الى ابنتها أقرب من الاختين فاذا لم يجمع ببن الاختين فالمراة وابتها أولى

( فصل ) ولا يحرم الجمع بين ابنتي العم وابنتي الخال في قول عامة أهل العلم لعدم النص فيها بالتحريم ودخولها في عوم قوله تعالى ( وأحل الملكم ما وراء ذلكم ) ولان احداهما تحل لهاالاخرى لو كانت ذكراً، وفي كراهة ذلك روايتان ( احداها) يكره روي ذلك عن ابن مسعود و به قال جابر بن زبد و عطاء والحسن وسعيد بن عبدالعزبز وروى أبو حفص باسناده عن عيسى بن طلحة قال نهى رسول الله عليه المراة على ذي قرابتها كراهية القطيمة، ولأنه مفض الى قطيمة الرحم

او شراء فاسد أنها تحرم على ابيه وابنه واجداده وولد ولده وهذا مذهب مالك والاوزاعي والشافهي واحمد واسحاق وابي ثور واصحاب الرأي لانه وطء يلحق به النسب فأثبت التحريم كالوطء المباح ولا يصير به الرجل محرما لمن حرمت عليه ولا يباح له النظر اليها بذلك والوطء ايس بمباح والمحرمية تتعلق بكيال حرمة الوطء لانها اباحة ولان الموطوءة لم يستبح النظر اليها فلا ن لا يستبيح النظر الى غيرها أولى (الثالث) الحرام المحض وهو الزنا فيثبت به التحريم على الحلاف المذكور ولا تثبت به الحرمية ولا إباحة النظر لانها اذا لم تثبت بوطء الشبهة فبالحرام المحض أولى ولا يثبت به النسب ولا يجب به المهر بالمطاوعة اذاكان حرة

( فصل ) ويستوى في ذلك الوطء في القبل والدبر لانه يتعلق به النحريم أذا وجد في الزوجة والامة فكذلك في الزنا

﴿ مسئلة ﴾ ( فانكانت الموطوءة ميتة أو صغيرة لا يوطأ مثلهافعلى وجبين )

أحدها ان وطء الميتة ينشر الحرمة لانه معنى ينشر الحرمة المؤبدة فلم يختص بالحياة كالرضاع المائي لاينشرها وهو قول ابي حنيفة والشافعي لانه ليس بسبب للبضعية ولان التحريم معلق باستيفاء منفعة الوطء والموت يبطل المنافع وأما الرضاع فيحرم ما يحصل به من انبات اللحم وانشاز العظم وهذا يحصل من لبن الميتة ، وفي وطء الصغيرة أيضاً وجهان (أحدهما) ينشر وهو قول أبي يوسف

المأمور بصلتها فأقل أحواله الـكراهة (والاخرى)لايكره وهو تول سليمان بن يسار والشعبي وحسين بن حسن والاوزاعي والشانعي واسحاق وأبي عبيد لأنه ايست ببنها قرابة تحرم الجمع فلا يقتضي كراهته كسائر الاقارب.

( مسئلة ) قال ( واذا عقد على المرأة ولم يدخل بهافقد حرمت على ابنه وأبه وحرمت عليه أمها ، والجدوان علافيافلت بمنزلة الابوابن الابن فيه وان سفل عنزلة الابن )

وجملة ذلك أن المرأة اذا عقدالرجل عقدالنكاح على البه بعجر دالعقد على القول الله تعالى (وحلائل ابنائكم) وهذه من حلائل ابنائه وتحرم على أبيه لقوله سبحانه (ولا تفكحوا مانكح آباؤكم) وهذه قد نكحها أبوه ، وتحرم أمهاعليه لقوله سبحانه (وأمهات نسائكم اوهذه منهن وليس في هذا اختلاف بحمد الله الاشيء ذكرناه فيما تقدم ، والجد كالاب في هذا وابن الابن كالابن فيه لانهم يدخلون في اسم الآبا، والابنا، وسوا، في هذا القريب والبعيد والوارث وغيره من قبل الاب والام ومن ولد البنين أو ولد البنات وقد تقدم ذلك

لانه وطء لآدمية حية في القبل اشبه وطء الـكبير (والثانى) لاينشرها وهو قول أبي حثيفة لانه ليس بسبب للبضعية اشبه وطء الميتة

( مسئلة ) ( وان باشر امرأة أو نظر الى فرجها أوخلابها لشهوة فعلى روايتين )

اذا باشر فيا دون الفرج الخير شهوة لم ينشر الحرمة بنير خلاف علمه وان كان لشهوة وكان في أجنبية لم ينشر الحرمة ايضا قال الجوزجاني سألت أحمد عن رجل نظرالي ام امرأته من شهوة أو قبلها اوباشرها فقال انا أقول لايحرم شيء من ذلك الا الجماع وكذلك نقل أحمد بن القاسم واسحاق بن منصور وان كانت المباشرة لامرأة محللة له كامرأته ومملوكته لم تحرم عليه ابنتها قال ابن عباس لايحرم الربيبة الا الجماع وبه قال طاوس وعمرو بن دينار لان الله تعالى قال (فان لم تكونوا دخلم بهن فلا جناح عليكم) وهذا ليس بدخول فلا يترك النص الصريح من أجله . وأما تحريم امها وتحريمها على أبي الرجل المباشر لها وابنه فانها في النكاح تحرم عجرد المقد قبل المباشرة ولايظهر المباشرة أثر ، وأما الامة فمتى باشرها دون الفرج لشهوة فهل يثبت تحريم المصاهرة ? فيه روايتان (احداها) ينشرها روي وأما الامة فمتى بابن عمر وابن عمرو ومسمروق وبه قال القام والحسن ومكحول والنخفي والشعبي ومالك والاوزاعي وأبو حنيفة وعلى بن المديني وهو أحد قولي الشافعي لانه نوع استمتاع فيتعلق به تحريم والاوزاعي وأبو حنيفة وعلى بن المديني وهو أحد قولي الشافعي لانه نوع استمتاع فيتعلق به تحريم المصاهرة كالوط، (والثانية) لايثبت بها التحريم كا المصاهرة كالوط، (والثانية) لايثبت بها التحريم المن أوقياس على المنصوص ولانص في هذا ولا لولم تكن شهوة ولان ثبوت التحريم الما ان يكون بنص أوقياس على المنصوص ولانص في هذا ولا

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وكل من ذكرنا من المحرمات من النسب والرضاع فبناتهن في التحريم كهن إلا بناء العمات والخالات و بنات من نكحهن الآباء والا بناء فانهن محللات وكذلك بنات الزوجة التي لم يدخل بها )

وجملة ذاك أن كل محرمة تحرم ابنتها لتناول التحريم لهاف لامهات تحرم بنانهن لانهن أخوات أو عمات أوخالات والبنات يحرم بناتهن لانهن بنات ويحرم بنات الاخوات وبناتهن لامهن بنات الاخت و كذلك بنات الاخ الابنات العات والخالات فلا يحرمن بالاجاع لقول الله تعمالي (وبنات عمك و بنات عما تلك وبنات خالات و بنات خالاتك) فأحلهن الله لنبيه عليه السلام ، ولانهن لم يذكرن في التحريم عاتك وبنات خالا و الابناء فيدخان في قول الله تعالى ( وأحل لكم ماورا. ذلكم ) وكذلك لامجرم بنات زوجات الآبا، والابناء لانهن حرمن لكونهن حلائل الآباء والابناء ولم يوجد ذلك في بناتهن ولا وجدت فيهن علة أخرى تقمضي تحريمهن فدخان في قوله سبحانه ( وأحل الكم ما ورا، ذلكم ) وكذلك بنات الزوجة التي لم يدخل بها محللات لقوله سبحانه ( فأن لم تدكرنوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ) وهن الربائب وليس يدخل بها محللات لقوله سبحانه ( فان لم تدكرنوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ) وهن الربائب وليس هؤلاء من حرمت أمهن وانا ذكرها لانها محلة فيشتبه حكها ، فان قيل : فلم حرمت ابنة الربيبة ولم تحرم ابنة حليلة الابن ولان علة تحريم الربيبة ولم تحرم ابنة حليلة الابن ولان علة تحريم الربيبة والمنه الحالة له بت حليلة ، ولان علة تحريم الربيبة قالم بهن عليه ما وراء خليلة الابن ولان علة تحريم الربيبة والمنه الحالة له بت حليلة ، ولان علة تحريم الربيبة تحرم ابنة حليلة الابن ولان علة تحريم الربيبة وابنة الحاليلة له بت حليلة ، ولان علة تحريم الربيبة والمنه الحليلة الدين عليه ولان علة تحريم الربيبة والمنه الحالية الم الله ولان علة تحريم الربيبة والمنه الحالية المالية المالية المالية المالية المالية المربية والمنه المالية المال

هو في معني المنصوص عليه ولا المجمع عليه فان الوطء يتعلق به من الاحكام استقرار المهر والاحصان والاغتسال والعدة وافساد الاحرام والصيام بخلاف اللمسوذكر أصحابنا الروايتين في جميع الصور من غير تفصيل قال شيخنا وهذا الذي ذكر نااقر بالصواب ان شاء الله تعالى

(فصل) ومن نظراني فرجامر أة لشهوة فهو كلسها لشهوة فيه أيضاروا يتان (إحداها) ينشرالحرمة في موضع ينشرها المهسروي عن عمر وابن عمر وعامر بن زمعة وكان بدرياو عبدالله بن عمرو فيمن يشتري الحادم ثم يجردها أو يقبلها لا يحل لا بيه وطؤها وهو قول القاسم والحسن وبجاهد ومكحول وحماد بن أي سليان وأيي حنيفة لما روى عبدالله بن مسعود عن النبي عَيَسِينَيْ انه قال «من نظر الى فرج امرأة لم تحل له امهاو بنتها — وفي رواية — لا ينظر الله الى رجل نظر الى فرج امرأة وا بنتها » والثانية لا يتعلق به التحريم فو قول الشافعي وأكثر أهل العلم لقوله تعالى (وأحل المم ماوراه ذلكم) ولانه نظر من غير مباشرة فلم يوجب التحريم كالنظر الى الوجه والخبرضعيف قال الدار قطني: وقيل هوموقوف على ابن مسعود ثم يحتمل انه كنى بذلك عن الوطء وأما النظر الى سائر البدن فلا ينشر حرمة وقال بعض اصحابنا لا فرق بين النظر الى الفرج وسائر البدن لشهوة والصحيح خلاف هذا قان غير الفرج لا يقاس عليه لما لا فرق ولا خلاف نعلمه في ان النظر الى الوجه لا يثبت الحرمة فكذلك غيره ولا خلاف أيضا بينها من الفرق ولا خلاف نعلمه في ان النظر الى الوجه لا يثبت الحرمة فكذلك غيره ولا خلاف أيضا (المهني والشمرح الكبير) (المهني والشمرح الكبير)

انه يشق التحرز من النظر البها والحلوة بها بكونهافي حجره في بيته ، وهذا المعنى يوجد في بنتهاوان سفات والحليلة حرمت بنكاح الاب والابن لها ولا يوجد ذلك في ابنتها

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ووطء الحرام محرم كما يحرم وطء الحلال والشبهة )

بعني انه يثبت به تحريم المصاهرة فاذا زنا بامرأة حرمت على أبيه وابنه وحرمت عليه أمهاوا بنتها كما لو وطئها بشبهة أو حلالا ، ولو وطيء أم امرأته أو بنتها حرمت عليه امرأته نص أحمد على هذا في رواية جهاعة ، وروي نحو ذلك عن عمران بن حصين وبه قال الحسن وعطاء وطارس ومجاعد والشعبي والنخمي والنوري وإسحاق وأصحاب الرأي

وروي عن ابن عباس ان وط. الحرام لامحرم وبه قال سـ هيد بن المـ يب يه مر وعروة والزهري ومالك والشانعي وأبو ثور وابن المنذر لما روي عن النبي وتلييج أنه قال « لا يحرم الحرام الحلال ، ولانه وط. لا تصبر به الموطوءة فراشا فلا يحرم كوط. الصغيرة

وانا قوله تعالى ( ولاتكحوا مانكح آ و كم من النساء ) والوط، يسمى نكاعا ، قال الشاعر \* إذا زنيت فأجد نكاحا \* فحمل في عمرم الآية وفي الآية قرينة تصرفه الى الوط، وهو قوله سبحانه وتعالى ( انه كان فاحشة ومقنا وساء سبيلا ) وهذا التغليظ أنما يكون في الوط، ، وروي عن

في ان النظر الى الوجه لا يثبت الحرمة فكذلك غيره ولاخلاف أيضاً ان النظر اذا وقع من غير شهوة لا ينشر الحرمة لان النمس الذي هو أبلغ منه لا يؤثر اذا لم يكن لشهوة فالنظر أولى وموضم الحلاف في اللمس والنظر فيمن بلغت تسع سنين فمازاد فاما الطفلة فلا يثبت فيها ذلك وقد روي عن احمد في بنت صبع اذا قبلها حرمت امها قال القاصي هذا عندي محمول على السن الذي توجد معه الشهوة

( فصل ) فان نظرت المرأة الى فرج رجل لشهوة فح كمه في التحريم حكم نظره اليها نص عليه أحمد لانه معنى يوجب النحريم فاستوى فيه الرجل والمرأة كالجماع وكذلك ينبغي ان يكون حكم لمسهاله وقبلتها اياه لشهوة لما ذكرنا

(فصل) والصحيح ان الحلوة بالمرأة لاتنشر الحرمة وقد روي عن أحمد: اذا خلا بالمرأة وجب الصداق والعدة ولا يحل له ان يتزوج أمها وابنتها قال القاضى هذا محمول على انه حصل مع الحلوة مباشرة فيخرج كلامه على احدى الروايتين اللتين ذكر ناها فاما مع خلوه من ذلك فلا يؤثر في تحريم الوبيبة لما في ذلك من مخالفة قوله تعالى (فان لم تكونوادخلم بهن فلاجناح عليكم) وأما الحلوة بأجنبية أو أمته فلا ينشر تحريما لانعلم في ذلك خلافاً

﴿ مسئلة ﴾ (ومن يلوط بغلام حرم على كل واحد منهما أم الآخر وأبنته) قاله بعض أصحابنا قال ونص عليه أحمد وهو قول الاوزاعي لانه وط، في الفرج فنشر الحرمة النبي عَيَّكَيْدُ انه قال و لا ينظر الله الى رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها ٥ وروى الجوزجاني باسناده عن وهب بن عنبه قال و الهون من نظر الى فرج امرأة وابنتها ٥ فذكرته لسعيد بن المسيب فأعجبه ولان ما تعالى من التحريم بالوط المباح تعلق بالمحظور كوط الحائض ولان النكاح عقد يفسده الوط بالشبهة فأفسده الوط الحرام كالاحرام ، وحديثهم لا نعرف صحته وانما هو من كلام ابن أسوع بعض قضاة العراق كذلك قل الامام أحمد . وقبل انه من قول ابن عباس ووط الصغيرة ممنوع عميبطل بوط الشبهة به تحريم المصاهرة بالاجماع ويعتبر محرما لمن حرمت عليه لا نها حرمت عليه على التأبيد بسبب مباح أشبه النسب (الثاني) الوط العائمة وهو الوط في نكاح فاسد أو شرا افاسد أو وط المرأة فأنه المرأته أو أمته أو وط لا مقالمة بركم بينه وبين غيره وأشباه هذا فهذا يتعلق به التحريم كتعلقه بالوط المرأة بنكاح فاسد أو بشرا المائم والمد انها تحرم على ابه وابنه وأجداده وولد ولد وقد مذهب مالك امرأة بنكاح فاسد أو بشرا المداني وأحمد واسحاق وأبي ثرر وأصحاب الرأي ، ولانه وط ملحق به النفر البها لان المحرمية تتعلق بكال حرمة الوط ومت عليه ولا يباح له به النظر البها لان الموط ولان المحرمية تتعلق بكال حرمة الوط ولانه الباحة ولان الموطو قلم يستبح النظر البها فلان لا يستبيح النظ المن عرمة الوط النها الماحة ولان الموطو قلم يستبح النظر اليها فلان لا يستبيح النظ المناع ولان

كوطء المرأة ولانها بنت من وطئه او أمه فحرمنا عليه كما لو كانت الموطوءة انني وقال ابو الخطاب يكون كالمباشرة فيا دون الفرج فيكون فيه الروايتان والصحيح ان هدذا لاينشر الحرمة فان هؤلاء غير منصوص عليهن في التحريم فيدخل في عموم قوله تعالى (وأحل لهم ماوراء ذالهم) ولانهن غير منصوص عليهن ولاهو في معنى المنصوص عليه فوجب ان لا يثبت حكم التحريم فيهن فان المنصوص عليهن في هذا حلائل الابناء ومن نكحهن الآباء وامهات النساء وبناتهن وليس هؤلاء منهن ولا في معناهن ولان الوطء في المرأة يكون سبباً للبضعية ويوجب المهر ويلحق به النسب وتصير به المرأة فراشا وتثبت احكاماً لايثبتها اللواط فلا مجوز الحاقه بهن لعدم العلة وانقطاع الشبه ولذلك لو أرضع الرجل طفلا لم يثبت به حكم التحريم فههنا أولى وان قدر بينهما شبه من وجه ضعيف فلا مجوز تخصيص عموم الكتاب به واطراح النص عثله

(فصل) ويحرم على الرجل نكاح ابنته من الزنا واخته وبنت ابنه وبنت بنته وبنت أخيه واخته من الزنا في قول عامة الفقهاء وقال مالك والشافعي في المشهور من مذهب يجوز له لانها اجنبية منه ولا تنسب اليه شرعاً ولا يجرى التوارث بينهما ولا تعتق عليه اذا ملكها ولا يلزمه فقتها فلم تحرم عليه كما ثر الاجانب

(الثالث) الحرام المحض وهو الزنا فيثبت به التحريم على الحلاف المذكور ولا تثبت به المحرمية ولا إباحة النظر لانه اذا لم يثبت بوطء الشبهة فالحرام المحض أولى ولا يثبت به نسب ولا يجب به المهر اذا طاوعته فيه .

( فصل ) ولا فرق فيما ذكرنا بين الزنا في القبل والدبر لانه يتعلق به التحريم فيما أذا وجد في الزوجة والامة فكذلك في الزنا فان تلوط بغلام فقال بعض أصحابنا يتعلق به التحريم أيضافيحرم على اللائط أم الفلام وابنته وعلى الغلام أم اللائط وابنته قال ونص عليه أحمد وهو قول الاوزاعي لانه وط. في الفرج فنشر الحرمة كوط. المرأة ولانها بنت من وطئه وأمه فحرمتا عليه كا لوكانت الموطورة أثى . وقال أبو الخطاب يكون ذاك كالمباشرة دون الفرج يكون فيه وايتان والصحيح أن هذا لاينشر الحرمة فان هؤلاء غير منصوص عليهن في التحريم فيدخلن في عوم تولا تعالى ( وأحل المج ماوراء ذلكم ) ولانهن غير منصوص عليهن ولا في معنى المنصوص عليه فوجب أن لا يثبت حكم التحريم فيهن فان المنصوص عليهن في هذا حلائل الابناء ومن نكحهن الاباء وأمهات النساء وبنامهن وليس حؤلاء منهن ولا في معناهن لان الوط، في المرأة يكون سببا البضعية ويوجب الهر ويلحق به النسب وتصير به المرأة فرأشا ويثبت أحكاما لا يثبتها اللواط فلا يجوز إلحاقه بهن اهذم العلة وانقطاع الشبه ولذلك به المرأة فرأشا ويثبت أحكاما لا يثبتها اللواط فلا يجوز إلحاقه بهن اهذم العلة وانقطاع الشبه ولذلك به المرأة فرأشا ويثبت به حكم التحريم فههنا أولى ، وإن قدر بينها شبه من وجه ضعيف فلا يجوز نخصيص عموم الكتاب به واطراح النص عليه

ولذا قوله تعالى (حرمت عليكم امها تكم و بناتكم ) وهذه بنته فانها مخلوقة من مائه وهذه حقيقة لا تختلف بالحل والحرمة ومما يدل على ذلك قول النبي عليالية في امرأة هلال بن امية انظروه «يعني ولدها فان جاءت به على مفة كذا فهو لشريك بن سحماء » بعني الزانى ولانها مخلوقة من مائه فاشبهت المخلوقة من وطره الشبهة ولانها بضعة منه فلم تحل له كبنته من النكاح وتخلف بعض الاحكام لا ينفي كونها بنتاكم لو تخلف لرق او اختلاف دين اذا ثبت هذا فلا فرق بين علمه بكونها منه مثل ان يطأ امرأة في طهر لم يصبها فيه غيره ثم محفظها حتى تضع أو يشترك جانة في وطره امرأة فتأتي بولد لا يعلم المرأة في طهر لم يصبها فيه غيره ثم محفظها حتى تضع أو يشترك جانة في وطره الرأة فتأتي انا نعلم انها بنت موطوعتهم الثاني انا نعلم انها بنت موطوعتهم الثاني انا نعلم انها بنت معظم هو منه أومن غيره ? فانه محرم على جميعهم لوجهين احدها أنها بنت موطوعتهم الثاني انا نعلم انها بنت معلم وقدم على الجميع كما لو زوج الوليان ولم يعلم السابق منهما وتحرم على أولادهم لانها ابنة بعضهم غير معلوم فان الحقها القافة بأحدهم حلت لاولادالباقين

(القسم الرابع) الملاعنة نحرم على الملاعن على التأبيد أما اذا لم يكذب نفسه فلا نعلم أحداً قال بخلاف ذلك الا قولا شاذا فان كذب نفسه فالمشهور في المذهب انها باقية على التحريم المؤبد وعن أحمد رواية شاذة أنها تحل له وتعود فراشا له إذا لم يكن وجد منه مايثبها لانه رجع عن المعنى المحرم فزال التحريم ولذلك بحد ويلحقه نسب الولدوهذه الرواية شذ بها حنبل عن أصحابه وتفرد بها

( فصل ) ويحرم على الرجل نكاح بنته من الزنا وأخته و بنت ابنه و بنت بنته و بنت أخيه وأخته من الزنا وهو قول عامة الفقهاء ، وقال ماقت والشانعي في المشهور من مذهبه بجوز ذلك كله لانها أجنبية منه ولا تنسب اليه شرعا ولا بجري التوارث بينها ولا تعتق عليه اذا ملكها ولا تلزمه نفقتها فلم تحرم عليه كسائر الأجانب.

ولنا قول الله تعالى (حرمت عليكم أمهاتكم و بناتكم) وهذه بنته قانها أنثى مخلوقة من مائه هذه حقيقة لانختلف بالحل والحرمة ويدل على ذاك تول النبي والله النبي والله النبي والله النبي والدها قان جاء ته على صفة كذا فهو لشريك بن سحاء » يعني الزاني ولا نها مخلوقة من مائه وهذه حقيقة لا تختلف بالحل والحرمة فأشبهت المخلوقة من وطء بشبهة ولانها بضعة منه فلم تحل له كبنته من النكاح و تخلف بعض بالحكام لا ينفي كونها بننا كما لو تخلف لرق أو اختلاف دين . اذا ثبت هذا فلا فرق بين علمه بكونها منه مثل أن يطأ امرأة في طهر لم يصبها فيه غيره ثم يحفظها حتى تضع أو مثل أن يشترك جماعة في وطء امرأة فتأتي بولد لا يعلم هل هو منه أو من غيره ثم فانها تحرم على جميعهم لوجهين

( أحدهما ) انها بنت موطوءتهم ( والثانى ) أننا نعلم انها بنت بعضهم فتحرم على الجميع كا لوزوج الوليان ولم يعلم السابق منهما وتحرم على أولادهم لانها أخت بعضهم غير معلوم فان ألحقتها القافة بأحدهم حلمت لاولاد الباقين ولم تحل لاحد عمن وطيء أمها لانها في معنى ربيبته

والعمل على الرواية الاولى وهذا يذكر في باب اللمان مبسوطاً إن شاء الله تعالى .

﴿ فِصَلَ ﴾ قال الشيخ رحمه الله (الضرب الثاني المحرمات إلى أمدوهن نوعان )

(أحدها) المحرمات لاجل الجمع فيحرم الجمع بين الاختين سواء كانتا من نسب أو رضاع حرتين كانتا أو أمتين أو حرة وأمة من أبوين كانتا أو من أب أو أم وسواء في هذا ماقبل الدخول أو بعده لعموم قوله تعالى (وان تجمعوا بين الاختين)

( مسئلة ) ( ويحرم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها )

قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على القول به وليس بحمد الله اختلاف إلا أن بعض أهل البدع ممن لا تعد مخالفته خلافاً وهم الرافضة ، والخوارج لم يحرموا ذلك ولم يقولوا بالسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي ماروى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تجمعوا بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها » متفق عليه ، وفي رواية أبي داود « لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت أختها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أختها الا تنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الحكبرى » ولان العلة في تحريم الجمع بين الاختين إيقاع العداوة بين الاقارب وافضاؤه إلى قطيعة الرحم المحرم ، فان احتجوا بعموم قوله سبحانه (وأحل لهم ما وراء ذلكم) خصصناه إلى قطيعة الرحم المحرم ، فان احتجوا بعموم قوله سبحانه (وأحل لهم ما وراء ذلكم) خصصناه عا رويناه وباغنا أن رجلين من الخوارج أتيا عمر بن عبدالعزيز فكان مما أنكر اعليه وجم الزانيين والجمع

(فصل) ووط. الميتة محتمل وجهين (أحدها) ينشر الحرمة لانه معنى ينشر الحرمة المؤبدة فلم بختص بالحياة كالرضاع (والثاني) لاينشرها وهو قول أبي حنيفة والشافعي لانه ليس بسبب البضعية ولان التحريم يتعلق باستيفاء منفعة الوط، والموت يبطل المنافع ، وأما الرضام فيحرم لما محصل بهمن انبات اللحم وانشاز العظم وهذا محصل من لبن الميتة وفي وطء الصغيرة أيضاً وجهان (أحدهما) ينشرها وهو قول أبي يوسف لانه وط، لآدمية حية في القبل أشبه وطء الكبيرة (والثاني) لاينشرها وهو قول أبي حنيفة لانه ليس بسبب البضعية أشبه وطء الميتة

( فصل ) فأما المباشرة فيا دون الفرج فان كانت لغير شهوة لم تنشر الحرمة بغير خلاف نعلمه ، وان كانت الشهوة وكانت في أجنبية لم تنشر الحرمة أيضاً قال الجوزجاني سأات أحمد عن رجل نظر إلى أم امرأته في شهوة أو قبلها أو باشرها فقال أنا أقول لا يحرمه شيء من ذهك إلا الجاع وكذهك نقل احمد بن القاميم وإسحاق بن منصور ، وان كانت المباشرة لامرأة محلة له كامرأته أو مملوكته لمتحرم عليه أبنتها . قال ابن عباس لا يحرم الربيبة إلاجماع أمها وبه قال طاوس وعرو بن دينار لان الله تعالى قال ( فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ) وهذا ايس بدخول فلا يجوز ترك النص الصريح من أجله ، وأما يحريم أمها وتحريها على أبي المباشر لها وابنه فانها في النكاح تحرم عجر دالمقدق للمباشرة فلا يظهر للمباشرة أثر ، وأما الامة فتى باشرها دون الفرج لشهوة فهل بدّت تحريم المصاهرة فيه فلا يظهر للمباشرة أثر ، وأما الامة فتى باشرها دون الفرج لشهوة فهل بدّت تحريم المصاهرة فيه

بين المرأة وعمتها وبنتها وبين خالتها ، وقالا ليس هذا في كتاب الله تعالى ، فقال لها : كم فرض الله عليه من الصلاة ? قالا : خمس صلوات في اليوم والليلة . وسألها عن عدد ركعاتها فأخبراه بذلك . وسألها عن مقدار الزكاة ونصبها فأخبراه ، فقال وأين تجدان ذلك في كتاب الله ?قالا لانجده في كتاب الله ?قالا لانجده في كتاب الله ؟قالا لانجده في كتاب الله . قال فن أين صرتما ؟ فقالا فعله رسوله الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون بعده قال فكذلك هذا ولا فرق بين الحالة والعمة حقيقة أو مجازا كعمات آبائها وخالاتهم ، وعمات أمهاتها وخالاتهن وإن علت درجتهن من نسب كان ذلك أو رضاع وكل شخصين لا يجوز لاحدها أن يتزوج الآخر لوكان أحدهما ذكراً والآخر أنثى لاجل القرابة لا يجوز الجمع بينها لتأدية ذلك إلى قطع الرحم الفريبة لما في الطباع من التنافس والنيرة من الضرائر ، ولا يجوز الجمع بين المرأة وأمها في العقد لما ذكرناه ولان الامالى من التنافس والنيرة من الاختين فاذا لم يجمع بين الاختين فالمرأة وبنتها أولى

( فصل ) ولا يحرم الجمع بين ابنتي العم وابنتي الحال في قول عامة أهل العلم لعدم النص فيهما بالتحريم ودخولها في عموم قوله تعالى ( وأحل لكم ما وراء ذلكم ) ولان احداهما تحل لها الاخرى لوكانت ذكراً وفي كراهة ذلك روايتان ( احداها ) يكره روي ذلك عن ابن مسعود وبه قال جابر ابن زيد وعطا والحسن وسعيد بن عبد العزيز ، وروى أبو حفص باسناده عن عيسى بن طلحة قال: بي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تزوج المرأة على ذي قرابتها مخافة القطيعة ولانهمفض الى قطيعة بي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تزوج المرأة على ذي قرابتها مخافة القطيعة ولانهمفض الى قطيعة

روايتان (إحداها) ينشرها روي ذلك عن ابن عمر وعبدالله بن عمرو ومسروق وبه قال القاسم والحسن ومكحول والنخعي والشعبي ومالك والاوزاعي وأبو حنيفة وعلي بن المديني وهو أحد قولي الشافعي لانه نوع استمتاع فتعلق به تحريم المصاهرة كالوطء في الفرج ولانه تلذذ بمباشرة يتعلق به التحريم كا لو وطي، (والثانية) لايثبت به التحريم لأمها ملامسة لانوجب العسل فلم يثبت بها النحريم كا لو لم يكن بشهوة لان ثبوت التحريم اما أن يكون بنص أو قياس على المنصوص ولا نص في هذا ولا هو في معنى المنصوص عليه ولا الحجم عليه فان الوطء يتعلق به من الاحكام استقر ازالمهر والاحصان والاغتسال والعدة وافساد الاحرام والصيام مخلاف المهس وذكر أصحابنا الروايتين في جميم الصور من غير تفصيل وهذا الذي ذكر ناه أفرب الى الصواب ان شاء الله سبحانه

(فصل) ومن نظر إلى فرج امرأة بشهرة فهو كلمسها لشهوة فيه أيضاً روايتان (احداها) ينشر الحرمة في الموضع الذي ينشرها اللمس عروي عن عمرو بن عمر وعام بن ربيعة وكان بدريا وعبدالله ابن عمرو فيمن يشتري الخادم ثم مجردها أو يقبلها لا محللا بنه وطؤها وهو قول القاسم والحسن ومجاهد ومكحول وحماد بن أبي سلمان وأبي حنيفة لما روى عبدالله بن مسمود عن النبي عَلَيْكِيْ أنه قال «من نظر الى فرج امرأة نظر الى فرج امرأة وابنتها » وفي لفظ « لا ينظر الله إلى رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها » وفي الفظ عنه النافعي ، وأكثر أهل العلم لنوله تعالى ( وأحل

الرحم المأمور بصلتها فأقل أحواله الـكراهة (والاخرى) لا يكره وهو قول سليمان بن يساروالشعبي وحسن بن حسن والاوزاعي والشافعي واسحاق وأبي عبيد لانهما ليست بينهما قرابة تحرم الجمع فلا يقتضي كراهة كسائر الاقارب.

﴿ مسئلة ﴾ ( فان جمع بينهما في عقد واحد لم يصح )

اذًا جمع بين الاختين في عقد واحد أو جمع بين المرأة وعمتها أو خالبها في عقد عليهامعاً لم يصح العقد في واحدة منها لانه لا يكن تصحيحه فيها ولامزية لاحدهاعلى الاخرى فيبطل فيها كالوزوجت المرأة لرجلين وكذا لو تزوج خمسا في عقد واحد بطل في الجميع لذلك.

ر مسئلة ﴾ (وإن تزوجها في عقدين أو تزوج احداهما في عدة الاخرى سواء كانت باثناً أو رجعية فنكاح الثانية باطل . أما إذا تزوجها في عقدين وعلم الاولى فنكاحه صحيح لانه لاجمع فيه ونكاح الثانية باطل لان الجمع محصل به وبالمقد على الاولى تحرم الثانية فلا يصح عقده عليها حتى تبين الاولى و تنقضي عدما .

﴿ فَصَلَ ﴾ (فَانَ لَمْ يَعْلِمُ أُولًا هُمَا فَعْلَيْهِ فَرَقْتُهَا مُمَّا ﴾

قال أحمد في رجل تزوج أختين لا يدري أيتهما تزوج أولا?يفرق بينهوبينهما لان إحداها محرمة عليه و نـكاحها باطل ولا يعرف المحللة له فقد اشتبها عليه و نـكاح احداهماصحيح ولا نتيقن بينو نتهامنه لكم ما ورا. ذلكم ) ولأنه نظر من غير مباشرة فلم يوجب النحريم كالنظر الى الوجه والخبر ضميف قاله الدارقطني وقيل هو موقوف على ابن مسعود ثم يحتمل أنه كني بذلك عن الوط. ، وأما النظر الى سائر البدن فلا ينشر حرمة ، وقال بعض أصحابنا لافرق بين النظر الى الفرج وسائر البدن الشهوة والصحيح خلاف هذا فان غير الفرج لايماس عليه لما بينهما من الفرق ولا خلاف نعلمه في أن النظر الى الوجه لايثبت الحرمة فكذلك غيره ولاخلاف أبضاً في أن النظر اذا وقع من غير شهوةلاينشر حرمة لان اللمس الذي هو أبلغ منه لا يؤثر ادا كان اغير شهوة فالنظر أولى وموضع الخلاف في اللمس والنظر فيمن بلغت سناعكن الاستعتاع مهاكابنة نسم فماز ادفأ ماالطفلة فلايثبت فيهاذلك وقدرويءن أحدفي بنت صبع اذا قبلها حروت عليه أمها. قال القاضي هذا عندي محول على السن الذي توجد معه الشهوة

( فصل ) فان نظرت المرأة الى فرج رجل الشهوة فحكه في التحريم حكم نظره اليها نص عليه أحمد لأنه معنى يوجب التحريم فاستوى فيه الرجل والمرأة كالجماع، وكذلك ينبغي أن يكون حكم لمسهاله وقبلتها إياه لشهرة لماذكرنا

( فصل ) فأما الخلوة بالمرأة فالصحيح أمها لاتنشر حرمة ، وقد روي عن أحد إذا خلا بالمرأة وجب الصداق والعدة ولا يحل له أن يتزوج أمها وابنتها. قال القاضي هذا محول على أنه حصل مع الخلوة مباشرة فيخرج كلامه على إحدى الروايتين اللتين ذكرناهما فاما مع خلوه من ذلك فلا يؤثر

لا بطلاقها جميعاً أو فسخ نكاحهما فوجب ذلك كما لو زوج الوليان ولم يعرف الاول منهما وانأحب أن يفارق إحداها ثم يجدد عقد الاخرى ويمسكها فلا بأس وسواء فعل ذلك بقرعة أو بغيرها ولا من ثلاثة أقسام:

(أحدها) أن لا يكون دخل بواحدة منها فله أن يعقد على إحداها في الحال بعد فراق الاخرى (الثاني) اذا دخل باحداهما فان أراد نكاحها فارقالتي لم يصبها بطلقة ثم ترك المصابة حتى تنقضي عدمًا ثم نكحها لانا لانأمن ان تكون هي الثانية فيكون قد أصابها في نكاح فاسد فلهذا اعتبرنا انقضاء عدتها ويحتمل جواز العقد عليها في الحال لان النسب لاحق به فلا يصان ذلك عن مائه فان أحب نكاح الاخرى فارق المصابة بطلقة ثم انتظرها حتى تقضى عدتها ثم تزوج أختها

(القسم الثالث) أذا دخل بهما فليس له نكاح واحدة منها حتى يفارق الآخرى وتنقضي عديها من حين فارقها وتنقضي عدة الاخرى من حين أصابها ، وان ولدت احداها أو هما جميعاً فالنسب لاخوته لانه اما من نكاح صحيح أو نكاح فاسد وكلاهما يلحق النسب فيه وان لم يرد نكاح واحدة منها فارقهما بطلقة طلقة

( فصل ) فأما المهر فان لم يدخل بواحدة منها فلاحداها نصف المهر ولا نعلم من يستحقه منها فيصطلحان عليه فان لم يفعلا أقرع بينهما فكان ألمن خرجت قرعتها مع يمينها وقال أبو بكر اختياري في تحريم الربيبة لما في ذلك من مخالفة قوله سبحانه ( فان لم تكونوا دخلتم بهن فلاجناح عليكم ) وقوله ( وأحل المكم ماورا، ذا كم ) وأما الحلوة بأجنبية أوأمته فلاتنشر تحريما لانعلم في ذلك خلافا وكل من حرم ذكاحها حرم وطؤها بملك اليمين لانه اذا حرم العقد المراد للوطء فالوطء أولى

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان تزوج أختين من نسب أو رضاع في عقد واحد فسد وان تزوجهما في عقدين فالاولى زوجته والقول فيهما القول في المرأة وعمتها والمرأة وخالتها)

وجملة ذلك أن الجمع بين المرأة واختها أو عتها أو خالتها محرم فن جمع بينها فعقد عليها معا لم يصح العقد في واحدة منها لانه لا يمكن تصحيحه نيهما ولا مزية لاحداهما على الآخرى فيبطل في يصح العقد في واحدة منها لانه لا يمكن تصحيحه فيهما كالو زوجت المرأة لرجلين وهكذا لو تزوج خمسة في عقد واحد بطل في الجميع للدلك وان نزجهما في عقدين فنه كاله لا جمع فيه و نكاح الثانية باطل لان الجمع يحصل به فيالعقد على الاولى تحرم الثانية ولا يصح عقده عليها حتى تبين الاولى منه ويزول نكاحها وعدتها (فصل) فان تزوجهما في عقدين ولم يدر أولاحما فعليه فرقتهما معا قال أحمد في رجل تزوج اختين لا يدري أيتها تزوج أو لا: نفرق بينه وبينهما وذلك لان احداهما محرمة عليه و نكاحها اطل

أن يسقط المهر اذاكان مجبراً على الطلاق قبل الدخول فان دخل بواحدة منها أقرع بينها فان وقعت لغير المصابة فلا لغير المصابة فالما المستحل من فرجها وان وقعت على المصابة فلا شيء للاخرى والعصابة المسمى جميعه وان أصابهما فلاحداهما المسمى وللاخرى مهر المثل يقرع بينها فيه ان قلنا الواجب في النكاح الفاسد مهر المثل وان قلنا بوجوب المسمى فيه وجب ههنا لحكل واحد منهما.

ولا تعرف المحالة له فقد اشتبهنا عليه ونكاح احداهما يصح ولا تتيقن ببنونتها منه إلابطلاقهما جميعا

( فصل ) قال أحمد اذا تزوج امرأه ثم تزوج أختها ودخل بها اعتزل زوجته حتى تنقضي عدة الثانية انماكان كذلك لانه لو أراد العقد على أختها في الحال لم يجز له حتى تنقضي عدة الموطوءة فلذلك لا يجوز له وطء امرأته حتى تنقضي عدة أختها التي اصابها

﴿ مسئلة ﴾ (وان اشترى أحْت امرأنه أوعمتها أوخالتها صح)

لأن الشراء يراد الاستمتاع ولغيره وكذلك صح شراء من لأنحل له كالمجوسية وأخته من الرضاع ولا يحل له وطؤها حتى يطلق امرأته وتنقضي عدتها لئله يكون جامعاً بينهما في الفراش أو جامعاً ماه في رحم أختين وذلك لا يحل لما روي عن النبي عِلَيْكَ أنه قال «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمع ماه ه في رحم أختين .

المغني واشرح المكبير) (٦٢) (الجزءالسابع)

أو فسخ نكاحهما فوجب ذلك كالو زوج الوايان ولم يعرف الاول منهما وان أحب أن يفارق احداهما ثم يجدد عقد الاخرى ويمسكها فلا بأس وسواء فعل ذلك بقرعة أو بغير قرعة ولا يخلو من ثلاثة أقسام (أحدها) أن لا يكون دخل بواحدة منهمافله أن يعقد على احداهما في الحال بعدفراق الاخرى (الثاني) إذا دخل باحداهها فان أراد نه كاحها فارق التي لم يصبها بطانة ثم ترك المصابة حتى تنقضي عدتها ثم فكحها لاننا لا نأمن أن تهكون هي الثانية فيكون قد أصابها في نه كاح فاسد فاهذا اعتبرنا انقضاء عدتها ويحتمل أن مجوز له العقد عليها في الحال لان النسب لاحق به ولا يصان ذلك عن مائه وان أحب نكاح الاخرى فارق المصابة بطلقة ثم انتظرها حتى تنقضي عدتها ثم نروج أختها (القسم الثالث) إذا دخل بهما فليس له نكاح واحدة منها حتى يفارق الاخرى و تنقضي عدتها من حين فرقها و تنقضي عدة الاخرى من حين أصابها وان ولدت منه إحداهما أو هما جميعاً علمها من حين أمابها وان ولدت منه إحداهما أو هما جميعاً فالنسب لاحق به لانه اما من نكاح صحبح أو نكاح فاصد وكلاها يلحق النسب فيه وان لم يردنكاح واحدة منها فارقها بطلقة طلقة

( فصل ) فأما المهر فان لم يدخل بواحدة منها فلاحدهما نصف المهر ولا نعلم من يستحقه منهما فيصطلحان عليه وأن لم يفعلا أفرع بينهما فكان لمن خرجت قرعتها مع بمينها وقال أبو بكر اختياري أن يسقط المهر إذا كان مجبرا على الطلاق قبل الدخولوان دخل بواحدة منهما أقرع بينهما فان وقعت

﴿مسئلة﴾ (وان اشتراهن في عقد واحد صح لماذكرنا)

ولانعلم حلافاً فيذلك ولو اشترى جارية ووطئها حل له شراء أختها وعمتها وخالتها وقدذكر ناه كما لابحل له شراء المعتدة والمزوجة مع أنها لاتحل له

﴿مسئلة﴾ (وله وطه إحداهما لان الاخرى لم تصر فراشاً)

وهذا قول اكثر أهل العلم ونال الحكم وحماد لا يقرب واحدة منهما وروي ذلك عن النخمي وذكر وأبو الخطاب مذهماً لاحمد .

ولنا أنه لم يجمع بينهما في الفراش فلم يجزكا لو كان في ملكه احداهما وحدها (فصل) وليس له الجمع بين الاختين من إمائه في الوطء نص عليه أحمد في رواية الجماعة وكرهه عمر وعمان وعلى وعمار وابن عمروان مسعود وممن قال بتحريمه عبد الله بن عتبة وجابر بن زيد وطاوس ومالك والاوزاعي وأبو حنيفة والشافهي وروي عن ابن عباس أنه قال أحلتهما آية وحرمتهما آية ولم أكن لافعله وروي ذلك عن على أيضا يريد بالحرمة قوله تعالى (وأن تجمعوا بين الاختين) وبالحالة قوله تعالى (الاعلى أزواجهم او ماملك أعانهم) وروى ابن منصور عن أحمد وسأله عن الجمع بين الاختين المملوكتين أحرام هو ؟قال لا أقول حرام ولكن ينهى عنه وظاهر هذا أنه مكروه غير محرم وقال داود وأهل الظاهر لا يحرم استدلالا بالا يقالحلة لان حكم الحرائر في الوطء مخالف لحمم المناء ولهذا تحرم الزيادة على أربع في الحرائر و تباح في الاماء بغير حصر والمذهب تحريمه للا ية

لغير المصابة فلها نصف المهر والمصابة مهر المثل بما استحل من فرجها وان وقعت على المصابة فـلا شيء للاخرى والمصابة المسمى جميعه وان أصابهما معا فلاحداهما المسمى وللاخرى مهر المثل يقرع بينهما فيه ان قلنا ان الواجب في النـكاح الفاسد مهر المثل وان قلنا بوجوب المسمى فيه وجب هينا لـكا واحد منهما

( فصل ) قال أهـد إذا نزوج امرأة ثم تزوج أختها ودخل بها اعتزل زوجته حتى تنقضي عدة الثانية إنما كان كذلك لائه لو أراد العقد على أختها في الحال لم يجز له حتى تنقضي عدة الموطوءة كذلك لايجوز الوط، لامرأته حتى تنقضي عدة أختها التي أصابها

(مسئلة ) قال (وان تزوج اخته من الرضاع وأجنبية في عقد واحدثبت نكاح الاجنبية )

وجملة ذلك أنه إذا عقد النكاح على أخته وأجنبية معا بان يكون لرجل أخت وابنة مم احداهما رضيعة المتزوج فيقول له زوج تكهما معا فيقبل ذلك فالمنصوص ههنا صحة نكاخ الاجنبية ونص فيمن نزوج حرة وأمة على أنه يثبت نكاح الحرة ويفارق الامة وقيل فيه روايتان (احداهما) يفسد فيهما وهو أحد قولي الشانعي واختيار أبي بكر لانها لفظة واحدة جمعت حلالا وحراما فلم تصح كالوجمع بين أختين .

المحرمة فانه يريد بها الوطء والعقد جميعاً بدليل أن سائر المذكورات في الآية يحرم وطؤهن والعقد عليهن وآية الحل محصوصة بالمحرمات جميعهن وهذامنهن ولانهاامر أةصارت فراشا فحرمت أختها كالزوجة. هم مسئلة في (وإن وطيء احداهما فليس له وطء الاخرى حتى يحرم الموطوءة على نفسه باخراج عن ملك أو تزوج)

هذا قول على وابن عمر والحسن والاوزاعي واستحاق والشافعي فان رهنها لم تحل له أختها لان منعه من وطئها لحق المرتهن لا انتجر يمها ولهذا يحل له باذن المرتهن فيه ولانه يقدر على فكمها متى شاء واسترجاعها اليه ، وقال قتادة ان استبرأها حلت له أختها لانه قد زال فراشه ولهذا لو أتت بولد فنفاه بدعوى الاستبراء انتنى فأشبه مالو زوجها .

ولنا قول على وأبن عمر ولانه لم يزل ملك عنها ولا أحلها له فأشبه مالو وطئت بشبهة فاستبرأها من ذلك الوطء ولان ذلك لا يمنعه وطأها فلا بأس من عوده اليها فيكون ذريعة الى الجمع بينها وان حرم احداهما فظاهر كلام الخرقي أنه لا تحل له الاخرى وهو مقتضى كلام شيخنا في الكتاب المشروح وقال أصحاب الشافعي تحل له الاخرى لأنها حرمت عليه بسبب لا يقدر على رفعه فأشبه النزو بج ولنا أنه لمنا من إباحتها بما لا يقف على غيرهما

( فصل ) وأذا أخرجها من ملك لم تحل له اختها حتى يستبريء المخرجة و تعلم براءتها من الحمل

( والثانية ) يصح في الحرة وهي أظهر الروايتين وهذا قول مالك والثوري وأصحاب الرأي لانها محل قابل للنكاح أضيف اليها عقد صادر عن أهله لم مجتمع معها فيه مثلها فصح كما لو انفردت به وفارق العقد على الاختين لانه لامزبة لاحداهما علىالاخرى وههنا قد تعينت الني بطل النكاح فيها فعلى هذا القول يكون لها من المسمى بتراط مهر مثلها منه وفيه وجه آخر أن لها نصف المسمى وأصل هذين الوجهين اذا تزوج امرأتين يجرز له نكاحهما يهر واحد هل يكون بينهما على قدر صداقهما أو نصفين ?على وجهبن يأني ذكرهما ان شاه الله

( فصل )ولو تزوج بهردية ومجوسية ومحللة أو محرمة في عقد واحد فسد في المجوسية والمحرمة وفي الاخرى وجهان ، وإن نكح أربع حرائر وأمة فسد في الامة وفي الحرائر وجهان ، وإن نكح العبد حرتين وأمة بطل نكاح الجميم، وإن تزوج امرأة وابنتها فسد فيهما لان الجم بينهما محرم فلم يصح فيهما كالاختين

﴿ مسئلة ﴾ قال ( واذا اشترى أختين فأصاب احداها لم يصب الاخرى حتى تحرم الاولى ببيع أو نكاح أو هبة وما أشبهه ويعلم أنها ليست بحامل فان عادت الى ملكه لم يصب واحدة منهما حتى تحرم عليه الاولى)

الكلام في هذه المسئلة في فصول سنة:

( الفَصل الاول ) أنه يجرز الجم بين الاختين في الملك بغير خلاف بين أهل العلم وكذلك بينها

فان كانت حاملا منه لم تحل له أختوا حتى تضع حملها لانه يكون جامعاً في رحم اختين فهو بمزلة نكاح الاخت في عدة أخنها

(مسئلة) (فان عادت الى ملك لم يطأ واحدة منها حتى يحرم الاخرى)

متى زال ملكه عن الموطوءة زوالا احل له أُختَها فوطنها ثم عادت الاولى الى ملكه فليس له وط، إحداهما حتى يحرم الاخرى باخراج عن ملك أو تزويج نص عليه أحمد وقال أصحاب الشافعي لا تحرم عليه واحدة منهما لان الاولى لم تبق فراشاً فأشبه مالو وطيء أمة ثماشتري أختها

ولنا أن هذه صارت فراشأ وقدرجمتاليهااتيكانت فراشاً فحرمتكل واحدة منهما بكون أختهافر إشا كمالو انفردت به فأما اذا وطيء أمة ثم اشترى اختها فان المشتراة لم تكن فراشاً له لكن هي حرمة عليه باستفراش اختها ولو اخرج الموطوءة عن ملك ثم عادت اليه قبل وطء اختها فهي حلال واختها محرمة عليهلان اختها فراشه وقدروي عن أحمد ان الجمع بين الاختين في الوطء بملك الممين لايحرم بل ينهي عنه فيكون مكروهاً وقد ذكرناه والمذهب ان ذلك حرام والله اعلم

(فصل) فان وطيء امتيه الاثنتين معا فوطء الثانية محرم ولاحد فيه لانها ملكه ولان في حلها

وبين عمتها وخالتها، ولو اشترى جارية فوطنها حل له شرا. أختها وعمتها وخالتها لان الملك يقصد به التمول دون الاستمناع، وكذلك حـل له شرا. المجوسية والوثنيـة والمعتدة والمزوجة والمحرمات عليه بالرضاع والمصاهرة

(الفصل الناني) أنه لا يجوز الجم بين الاختين من امائه في الوط، نص عليه احمد في روواية الجماعة وكرهه عمر وعمان وعلي وعمار وابن عمر وابن مسعود وممن قال بتحريمه عبيد الله بن عبدالله ابن عتبة وجابر بن زيد وطاوس ومالك والارزاعي وابو حنيفة والشافعي، وروي عن ابن عباس انه قال أحلتهما آية وحرمتهما آية ولم أكن لافعله، ويروى ذلك عن علي أيضاً يريد بالمحرمة قوله (وإن تجمعوا بين الاختين) وبالمحالة قوله تعالى (إلا على أزواجهم أو ماملكت أيمانهم)

وقد روى ابن منصور عن احمد وسأله عن الجمع ببن الاختين المملوكتين أحرام هو ? قال لاأقول حرام ولكن ننهى عنه وظاهر هذا انه مكروه غير محرم ، وقال داود وأهل الظاهر لا يحرم استدلالا بالآية المحللة لان حكم الحرائر في الوط، مخالف لحكم الاما، ولهذا تحرم الزبادة على أربع في الحرائر وتباح في الاما، بغير حصر والمذهب تحريمه للآية المحرمة فانه يريد بها الوط، والعقد جميعهن وهذه أن سائر المذكورات في الآية يحرم وطؤههن والعقد عليهن وآية الحل مخصوصة بالمحرمات جميعهن وهذه منهن ولانها امرأة صارت فراشا فحرمت أختها كازوجة

حلها اختلافا وله سبيل الى استباحتها بخلاف أخته من الرضاع المملوكة له ولا يحل له وط، واحدة حتى يحرم الاخرى ويستبرئها وقال القاضي وأصحاب الشافعي الاولى باقية على الحل لان الوطء الحرام لايحرم الحلال الا أن القاضى قال لا يطؤها حتى يستبرىء الثانية

وانا ان الثانية قدصارت فراشاً له يلحقه نسب ولدها فحر مت عليه أختما كما لو وطئها ابتدا وقولهم ان الحرام لايحرم الحلال ليس بخبر صحيح وهو متروك بما لووطى، الاولى في حيض أونفاس أواحرام فان أختها تحرم عليه ويحرم عليه أمها وابنتها على النا بيد وكذلك لو وطى، بشبهة في هذه الحال ولو وطى، امرأته حرمت عليه ابنتها سوا، وطئها حراما أو حلالا

(فصل) وحكم المباشرة من الاماء فيما دون الفرج والنظر الى الفرج لشهوة فيما يرجع الى تحريم الاخت كحكمه في تحريم الربيبة والصحيح أنها لاتحرم ولان الحل ثابت بقوله تعالى (أوماملكت أيمانكم) ومخالفة ذلك أما تثبت بقوله (وانتجمعوا بين الاختين) والمراد به الجمع في العقد أو الوطء ولم يوجد واحد منها ولا في معناهما.

(مسئلة) (وانوطيء أمته تم تزوج اختها لم يصح عند أبي بكر)

وقد سئل أحمد عن هذا فقال لانجمع بين الاختين الامتين فيحتمل أنه أراد ان النكاح لا يصح وهو إحدى الروايات عن مالك قال القاضي هو ظاهر كلام أحمد لان النكاح تصير به المرأة فراشا

(الفصل الثالث) أنه اذا كان في ملكه أختان فله وط. احداهما في قول أكثر أهل العلم وقال الحسكم وحماد لايقرب واحدة منهما، وروي ذلك عن النخمي وذكره ابو الخطاب مذهبا لاحمد. ولنا أنه ليس بجمع بينهما في الفراش فلم يحرم كالوكان في ملكه احداهما فقط

(الفصل الرابم) انه اذا وطيء احداهما فليس له وطء الاخرى قبل تحريم الموطوءة على نفسه باخراج عن ملكه أو تزويج هذا قول على وابن عمر والحسن والاوزاعي واسحاق والشافعي ، فان رهنها لم تحل له أختها لان منعه من وطئها لحق المرتبئ لالنحريها ولهذا يحل له باذن المرتبين في وطئها ولانه يقدر على فكها متى شاء واسترجاعها اليه، وقال قتادة إن استبراها حلت له أختها لانه قد زال فراشه ولهذا لو أتت بولد فنفاه بدعوى الاستبراء انتنى فأشبه مالو زوجها

ولنا قول على وابن عمر ولانه لم يزل ملكه عنها ولا حلها له فأشبه مالو وطائت بشبهة فاستبرأها من ذلك الوط، ولان ذلك لا يمنعه وطأهافلا يأمن عوده اليها فيكون ذلك ذريعة الى الجمع بينهما وإن حرم احداهما على نفسه لم تبح الاخرى لان هذا لايحربها أنما هو يمين يكفر ولو كان يحرمها إلا انه لمارض متى شا. ازاله بالكفارة فهو كالحيض والنفاس والاحرام والصيام، وإن كاتب احداهما فظاهر كلام الخرقي انه لاتحل له الاخرى، وقال اصحاب الشافعي تحل له الاخرى لانها حرمت عليه بسبب لا يقدر على رفعه فأشبه التزويج

ولنا أنه بسبيل من استباحتها بما لا يقف على غيرهما فلم تبح له اختها كالمرهونة

فلم مجز ان ترد على فراش الاخت كالوط، ولأنه فعل في الاخت ما ينافي اباحة أختها فلم مجز كالوط، وظاهر كلام أحمد أنه يصح ذكره أبوالخطاب ولا يطؤها حتى يحرم الموطوءة وهو مذهب أبي حنيفة لأنه سبب يستباح به الوط، فجاز ان يرد على وط، ولا يبيح كالشراء، وقال الشافعي يصح النكاح وتحل له المنكوحة وتحرم أختها لان النكاح أقوى من الوط، بملك اليمين فاذا اجتمعا وجب تقديم الافوى ووجه الاولى ماذكرناه ولانوط، مملوكته معنى محرم أختها لعلة الجمع فمنع صحة النكاح كالزوجة ويفارق الشراء فانه لا ينحصر في الوط، ولهذا صح شراء الاختين ومن لامحل له وقولهم النكاح أقوى من الوط، ممنوع وان سلم فالوط، أسبق فيقدم وعنع صحة ما طرأ عليه مما ينافيه كالعدة تمنع ابتداء نكاح الاخت وكذاك وط، الامة محرم نكاح ابنتها وأمها ولان هذا بمنزلة نكاح الاخت في عدة أختها لكونه لم يشتر الموطوءة فان عادت الى ملكم لم يطأ واحدة منها حتى محرم الاخرى إذا قلنا بصحة الذكاح لان الاولى عادت الى الفراش فاجتمعا فيه فلم يستبح واحدة منها قبل اخراج بصحة الذكاح وعن الفراش.

(فصل) فان زوج الامة الموطوءة أواخرجها عن ملكه فله نكاح أختها فان عادت الامة الي ملكه فالزوجية بحالها وحلمها باق لان النكاح صحيح وهو أقوى ولا تحل الامة وعنه أنه ينبغي أن يجرم احداها لان أمته التي كانت فراشاً قد عادت اليه والمنكوحة مستفرشة فأشبه أمتيه اللتين وطيء إحداهما

( الفصل الخامس ) انه اذا أخرجها من ملكه لم تحل له أختها حتى يستبري. الخرجة ، وبعلم برانتها من الحل ومتى كانت حاملا منه لم تحل له أختها حتى تضع حملها لانه يكون جامعاً ماه وفي رحم أختين بمنزلة نـكاح الاخت في عدة أختها .

( فصل ) فان وطي أمتيه الاختين مها فرط الثانية محرم ولاحد فيه ولان وطأ في ملكه ولانها مختلف في حكمهاو له سبيل الى استباءتها بخلاف أخته من الرضاع المملوكة له ولا بحل له وط إحداهما حتى يحرم الاخرى ويستبرئها وقال القاضي وأصحاب الشافعي الاولى باقية على الحل لان الوط الحرام لا يحرم الحلال الا أن القاضي قال : لا يطؤها حتى يستيري الثانية

ولها أن الثانية قد صارت فراشا له باحقه نسب ولدها فحرمت عليه أختها كا لو وطنها ابتداه ، وقولهم ان الحرام لا يحرم الحلال ايس بخبر صحبح وهو متروك عالو وطي والا ولى في حيض أو نفاس أو احرام حرمت عليه أختها وتحرم عليه أمه او ابنتها على التأبيد و كذلك لو وطي و امرأة بشبهة في هذا لحال ولو وطي واسأة حرمت عليه ابنتها سواء وطنها حراما أو حلالا

(الفصل السادس) أنه متى زال ملسكه عن الموطوءة زوالا أحل له أختها فوطانها ثم عادت الاولى الى ملسكه فليس له وط. إحداهماحتى تحرم الاخرى باخراج عن ملسكه أو تزويج نص عليه أحمد، وقال أصحاب الشافعي لايحرم عليه واحدة منهما لان الاولى لم تبق فراشاً فأشبه ما لو وطيء أمة ثم اشترى أختها

بعد تزويج الاخرى ثم يطلق الزوج أخنها فان تزوج امرأة ثم اشترى أخنها صح الشراء ولم تحل له لان النكاح كالوطء فاشبه مالو وطىء أمته ثم اشترى اختها فان وطىء امتيه حرمتا عليه حتى يستبرى، الامة ثم تحل له زوجته دون أمته لان النكاح أقوى واسبق وأنما وجب الاستبراء لئلا يكون جامعا ماءه في رحم أختين ويحتمل ان تحرما عليه جميعاً حتى يحرم إحداهما كالامتين وحكم عمة المرأة وخالتها كاختها في تحريم الجمع بينها في الوطء والتفصيل فيها كالتفصيل في الاختين على ما ذكر

(مسئلة) (ولا بأس ان يجمع بين من كانت زوجة رجل وابنته من غيرها )

هذا قول أكثر أهل العلم يرون الجمع بين المرأة وبينها في النكاح فعله عبدالله بن جعفر وعبدالله ابن صفوان بن أمية وهوقول سائر الفقهاء إلاالحسن وعكرمة وابن أبي ليلي فانهم كرهو. لان إحداها لوكانت ذكراً حرمت عليه الاخرى فأشبه المرأة وعمتها

ولنا قول الله تمالى ( وأحل لكم )ماوراء ذاكم ولانهمالا قرابة بينهمافاشبها الاجنبيتين ولان الجم حرم خوفا من قطيعة الرحم القريبة بين المتناسبين ولا قرابة بين هاتين ، ومهـذا يفارق ما ذكروه (فصل) ولوكان لرجل ابن من غير زوجته ولها بنت من غيره أوكان له بنت ولها ابن جاز تزويج ولنا أن هذه صارت فراشاً وتدرجبت اليه التي كانت فراشاً فحره تعليه كل واحدة منهما بكون أختها فراشاً كا لوانفر دت به فاماان استفرش أمة واشترى أختها، فان المشتراة لم تكن فراشاً له بل هي محرمة عليه بافتراش أختها ، ولو أخرج الموطوءة عن ملكه ثم عادت اليه قبل وطع أختها فهي حلال له وأختها محرمة عليه لان أختها فراشه

( فصل ) وحكم المباشرة من الاما. فيما دون الفرج، والنظر إلى الفرج بشهوة فيما برجع إلى تحريم للاخت كحكه في تحريم الربيبة، والصحيح أنه لابحرم لان الحل ثابت بتوله ( أو ما ملكت أيمانكم ) ومخالفة ذلك إنها ثبتت بقوله ( وأن تجمعوا ببن الاختين ) والمراد به الجمع في العقد أو الوطء ولم يوجد واحد منها ولا ما في معناهما

( فصل ) وان وطي، أمنه ثم أراد نكاح أختها فقد سئل احمد عن هذا فقال لا يجمع ببن الاختين الامنين فيعتمل أنه أراد ان النكاح لا يصح وهي إحدى الروايات عن ملك قال القاضي هوظاهر كلام أحمد لان النكاح تصير به المرأة فراشا فلم بجز أن ترد على فراش الاخت كالوط، ولانه فعل في الاخت ما بنافي اباحة أختها المفترشة فلم بجز كالوط، و محتمل أن يصح النكاح ولا نباح المنكوحة حتى تحرم أختها وهو مذهب أبي حنيفة . قال ابو الخطاب وهو ظاهر كلام احمد لائه سبب بستباح به الوط، فجاز أن يرد على وط، الاخت ولا يببح كالشراء ، وقال الشانعي بصح النكاح وتحل له المنكوحة وتحرم فجاز أن يرد على وط، الاخت ولا يببح كالشراء ، وقال الشانعي بصح النكاح وتحل له المنكوحة وتحرم

أحدهما من الآخر في قول عامة الفقها، وحكي عن طاوس كراهيته إذاكان ما ولدته المرأة بعد وط الزوجلها والاول أولى لعموم الآية والمعنى الذي ذكرناه فانه ليس بينهما قرابة ولاسبب يقتضي التحريم وكونه أخا لاختها لم يرد الشرع بانه سبب للتحريم فيبقى على الاباحة لعموم الآية ومتى ولدت المرأة من ذلك الرجل ولدا صار عماً لو لديهما وخالا

(فصل) إذا نزوج امرأة لم تحرم أمها ولا ابنتها على أبيه ولا ابنه فتى تزوج امرأة وزوج أباه أمها جاز لعدم أسباب التحريم فاذا ولد لكل واحد ولد كان ولد الاب عم ولد الام وولد الابن خال ولد الاب ويروى أن رجلا أنى عبد الملك بن مروان فقال يا أمير المؤمنين اني تزوجت امرأة وزوجت ابني أمها فأخبر نا فقال عبد الملك ان أخبر تني بقرابة ولدك من ولد أبيك أخبرتك فقال الرجل: يا أمير المؤمنين هذا العريان ابن الهيثم الذي وليته قائم سيفك ان علم ذلك فلا تخبرني فقال العريان أحدها عم الآخر والآخر خاله.

فصل) اذا تزوج رجل امرأة وزوج ابنه بنتها أو أمها فزفت امرأة كل واحد منها الى صاحبه فوطئها فان وطء الاول يوجب عليه مهر مثالها لانه وطء شبهة ويفسخ به نكاحها من زوجها لانها صارت بالوطء حليلة أبيه أو ابنه ويسقط به مهر الموطوءة عن زوجها لان الفسخ من قبلها بتمكينها من وطئها ومطاوعتها عليه ولا شيء لزوجها على الواطيء لانه لا يلزمه شيء يرجع به ولان المرأة مشاركة

أختها لان النكاح أقوى من الوط، بلك الهين فاذا اجتمعا وجب تقديم الافوى ، ووجه الاول ماذكرنا ولان وط علوكته معنى بحرم أختها لعلة الجمع في م صحة كاحها كالزوجية ويفارق الشرا، فانه لا يقصد به الوط، ولهذا صح شراء الاختين ومن لا يحل له وقولهم النكاح أقوى من الوط، ممنوع وان الم فالوط وأسبق فيقدم و منع صحة ما يطرأ عليه مماينافيه كالعدة تمنع ابتداء كاح الاخت و كذلك وط والامة يحرم كاح ابنتها وأمها ولان هذا عنزلة كاح الأخت في عدة أختها لكونه لم يستبريء الموطوءة

(فصل) قان زوج لامة الموطو ة أو أخرجها عن ملكة فله تكاح أختها فان عادت الامة إلى ملكة فالزوجية بحالها وحام ابق لان التكاح صحيح وهو أفوى ولا تحل له الامة وعنه أنه يذبغي أن تحرم احداهما لان امته التي كانت فراشا قد عادت اليه والمنكوحة مستفرشة فأشبه أمتيه التي وطي وحداهما بعد تزويج الاخرى ثم طلق الزوج أختها وان تزوج امرأة ثم اشترى أختها صح الشرا، ولم تحل له لان النكاح كالوط. فأشبه ما أو وطيء أمته ثم اشتري أختها فان وطي، أمته حرمت عليه حتى يستبري والامة ثم تحل له زوجته دون أمته لان النكاح أفوى وأسبق والما وجب الاستبرا، لئلا يكون جامها لمائه في رحم أختين عريد دون أمته لان النكاح أفوى وأسبق والما وجب الاستبرا، لئلا يكون جامها لمائه في رحم أختين عليه حتى يستبري أن يحرما عليه جميها حتى تحرم احداهما كالامتين

﴿ مسئن ﴾ قال رحمه الله (وعمة الامة وخالتهافي ذلك كأختها)

يمني في تحريم الجمع بينها في الوط. والنفصيل فيها كانفصيل في الاختين على ماذكرنا

في افساد نكاحها بالمطاوعة فلم يجب على زوجها شيء كما لو انفردت به ويحتمل أن يجب عليه لزوجها نصف مهر مثلها لانه أفسد نكاحها قبل الدخول أشبه المرأة تفسد نكاحه بالرضاع وينفسخ نكاح الواطيء أيضاً لان امرأنه صارت اما للموطوءة أو بنتالها ولها نصف المسمى فأما وطء الثاني فيوجب مهر المثل للموطوءة خاصة فان اشكل الاول انفسخ النكاحان ولكل واحدة مهر مثلها على واطئها ولا يثبت رجوع أحدهما على الآخر ويجب لامرأة كلواحد منها على الآخر نصف المسمى ولا يسقط بالشك شمثلة في (ولا يحل للحران أن يجمع بين أكثر من أربع ولا للعبدان أن يتزوج أكثر من اثنين فان طلق احداهن لم يتزوج أخرى حتى تنقضى عدمها)

أجمع أهل العلم على ان الحر لا يحل له أن بجمع بين أكثر من أربع زوجات لا نعلم احداً منهم خالف في ذلك الا شيئا يحكى عن القاسم بن ابراهيم أنه اباح تسماً لقول الله تعالى ( مثنى وثلاث ورباع ) والواو للجمع ولان النبي عَلَيْكَاتِيَّةِ مات عن تسع وهذا خرق الاجماع وترك للسنة فان النبي عَلَيْكَاتِّةِ قال لفي لان بن سلمة حين أسلم وتحته عشرة نسوة « أمسك اربعاً وفارق سائرهن » وقال نوفل بن معاوية لفيلان بن سلمة حين أسلم وتحته عشرة نسوة « فارق واحدة منهن » رواهما الشافمي في مسنده واذا السلمت وتحتي خس نسوة فقال في النبي عَلَيْكَاتِّةٍ « فارق واحدة منهن » رواهما الشافمي في مسنده واذا ( المغنى والشرح الكبير ) ( الحجزء السابع )

## ٨٨٤ لابأس بالجمع بين من كانت زوجة رجل وأبنته من غيرها (المفني والشرح الـكبير)

## ﴿ مسئلة ) قال ( ولا بأس أن يجمع بين من كانت زوجة رجل وابنته من غيرها )

اً دَثَرَ أَهِلَ العَلَمْ بِرُونَ الجَمْعُ بَيْنُ المَرَأَةُورَ بَيْنِتُهَا جَائُوا لَا بأَسُ بِهُ فَعَلَمُ عِبْدُ اللَّهُ بِنْ جَعَفْرُ وَصَفُوانَ بِنَ أُمِيةً و بِهُ قَالَ سَائُرُ الْفَقْهَاءُ إِلَا الحَسْنُ وَعَكَرُ لَهُ وَابِنَ أَبِي لِيلَى رُويْتَ عَنْهُم كراهيتُه لأَنْ احداها لو كانت ذكراً حرمت عليه الآخرى فأشبه المرأة وعمتها

ولياً قول الله تعالى ( وأحل لكم ماوراء ذلكم) ولانهما لاقرابة بينهما الاجنبية بن ولان الجمع حرم خوفامن قطيعة الرحم القرية بين المتناسبين ولا قرابة بين هانين وجهذا يفارق ما ذكروه

( فصل ) ولو كان لرجل ابن من غير زوجته ولها بنت من غيره او كان له بنت ولها ابن جاز تزويج أحدهما من الآخرفي قول عامة القة ها. وحكي عن طاوس كراهيته اذا كان مما ولدته المرأة بعد وط. الزوج لها والاول أولى العموم الآية والمعنى الذي ذكرناه فأنه ليس بينهما نسب ولا سبب يفتضي النحريم ، وكونه أخ لاختها لم يرد الشرع بانه سبب التحريم فبقي على الاباجة لعموم الآية ومتى ولدت المرأة من ذاك الرجل ولداً صار عما لولد ولديهما وخالا

( فصل ) وان تزوج امرأة لم تحرم أمها ولا ابنتها على أبيــه ولا ابنه ، فتى تزوج امرأة وزوج ابنه أبها جاز لعدم أسباب التحريم فاذا ولد اكلواحد منها ولدكان ولد الابن خال ولد الاب و لد

منع من استدامة زيادة على اربع فالابتداء اولى والآية أريد بها التخيير سين اثنتين وثلاث وأربع كما قال ( اولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع )ولم يردان لسكل ملك تسعة اجنحة ولو ارادذلك لفال تسعة ولم يكن للتطويل معنى ومن قال غير ذلك فقد حهل اللغة العربية وأما النبي عَلَيْكُمْ فَحُوص بذلك ألا ترى أنه جمع بين أكثر من تسع

(فصل) وليس للعبد أن يزيد على اثنتين ولا خلاف في جواز الجمع بين اثنتين له واختلفوا في البحة الاربع له فمذهب أحمد أنه لا يباح له الاثنتان وهذا قول عمر بن الخطاب وعلى وعبد الرحمن ابن عوف رضي الله عنهم وبه قال عطاء والحسن والشعبي وقتادة والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وقال القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وطاوس ومجاهد ومالك وأبو ثور وداود له نكاح أربع لعموم الاية ولان هذا طريقه اللذة والشهوة فساوى العبد فيه الحركالاً كول

ولذا أنه قول من سمينا من الصحابة ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان اجماعا وقد روى ليث ابن ابي سليم عن الحكم بن عتبة قال أجمع أصحاب رسول الله عليه الله على أن العبد لا ينكح أكثر من اثنتين ويقوي هذا ما روى الامام أحمد باسناده عن محمد بن سيرين أن عمر سأل الناس كم يتزوج العبد ? فقال عبد الرحمن بن عوف ثنتين وطلاقه ثنتين فدل هذا على أن ذلك كان بمحضر من الصحابة وغيرهم فلم ينكر وهذا محض عموم الآية على أن فيها ما يدل على ارادة الاحرار وهو قوله تعالى أوما)

الاب عم ولد الابن. ويروى أن رجلا أنى عبد اللك بن مروان فقال يا أمير المؤمنين اني تزوجت امراة وزوجت ابني بأمها فأخبرنا فقال عبد الملك ان اخبرتني بقرابة ولدك من ولد ابنك اخبرتك م فقال الرجل يا أمير المؤمنين هذا العريان بن الميثم الذي وليته قائم سيفك ان علمذلك فلا تخبرني فقال العربان أحدهما عم الآخر والآخر خاله

( فصل ) وإذا تزوج رجل بامرأة وزوج ابنه بنتها أو أمها فزفت امرأة كل واحد منها الى صاحبه فوطئها فان وطء الاول بوجب عليه مهر مثلها لانه وط، شبهة ويفسخ به نكاحها من زوجها لانها صارت بالوطء حليلة ابنه أو أبيه ويدقط به مهر الوطوءة عن زوجها لان الفسخ جاء من قبلها بتمكينها موز وطئها ومطاوعتها عليه ولا شيء لزوجها على الواطي، لانه لم يلزمه شيء برجع به ولان المرأة مشاركة في إفساد نكاحها بالمطاوعة فلم بجب على زوجها شيء كالو انفردت به ، وبحتمل أن يلزمه لزوجها نصف مهر مثلها لانه أفسد نكاحها المحلوب قبل الدخول أشبه المرأة تفسد نكاحه بالرضاع . وينفسخ نكاح الواطي، أيضاً لان امرأته صارت أما لموطوء به أو بنتا لها ، ولها نصف المسمى وفأما وطء الثاني فيوجب مهر اشل الدوطوءة خاصة فان أشكل الاول انفسخ النكاحان ولكل واحدة مهر مثلها على واطئها ولا يشتزجوع أحدهما على الآخر و يجبلام أه كل واحد منهما على الآخر نصف المسمى ولا يسقط بالشك

ملكت أيمانكم ويفارق النكاح المأكول فانه مبني على التفضيل ولهذا فارق النبي عَيِّنَا في في الله ولان فيه ملكا والعبد ينقص في الملك عن الحر

(فصل) إذا رَوج الرجل امرأة حرءت عليه أخنها وعمتها وبنت أختها وكذلك إذا تروج الحر اربعاً حرءت الخالسة تحريم جمع وان تروج العبد اثنتين حرءت الثالثة تحريم جمع فاذا طلق زوجته طلاقا رجعياً فالتحريم باق محاله في قولهم جميعاً وان كان الطلاق بائناً أو فسخا فكذلك حتى تنقضي عدتها يروى ذلك عن عليوابن عباس وزيد بن ثابت وبه قال سعيد بن المسيب ومجاهد والنخمي والثوري وأصحاب الرأي وقال القاسم بن محمد وعروة وابن أبي ليلي ومالك والشافهي وأبو عبيد وابن المنذر له نكاح جميع من سمينا في تحريم وروي ذلك عن ثابت لان المحرم الجمع بينها في عبيد وابن المنذر له نكاح جميع من سمينا في تحريم وروي ذلك عن ثابت لان المحرم الجمع بينها في معطوفا عليه والبائن قوله تعالى (حرءت عليكم أمهاتكم) أي نكاحهن وقال (وأن تجمعوا بين الاختين) معطوفا عليه والبائن ايست في نكاحه ولانها بائن فأشبهت المطلقة قبل الدخول بها

ولنا قول على وابن عباس وروي عن عبيدة السلماني أنه ما اجمعت الصحابة على شيء كاجهاعهم على اربح قبل الظهر وان لا تنكح المرأة في عدة اختها وروي عن النبي عليه اله قال « من كان يؤمن بالله واليوم الاخر فلا يجمع ماءه في رحم اختين» وروي عن أبي الزنادقال كان للوليد بن عبد الملك اربع نسوة فطلق واحدة البتة وتزوج قبل ان تحل فعاب ذلك كثير من الفقهاء واپس كامم عابة

## ﴿ مسئلة ﴾ قال (وحرائر نساء أهل الكتاب وذبائحهم حلائل للمسلمين)

ليس بين أهل العلم بحمد الله اختلاف في حل حرائر نسا. أهل الـكتاب وممن روي عنه ذلك عمر وعنمان وطلحة وحذيفة وسلمان وجابر وغيرهم ، قال ابن المنذر ولا يصحح عن أحد من الاوائل انه حرم ذلك ، وروي الخلال باسناده ان حذيفة وطلحة والجارود بن المعلى وأذية العبدي تزوجوا نسا. من أهل الكتاب وبه قال سائر أهل العلم وحرمت الامامية أسكا بقوله تعالى ( ولا تنكحوا المشركات عتى بؤمن \_ ولا تمسكوا بعصم الكوافر )

ولناقول الله تعالى اليوم أحل لكم الطيبات) الى قوله (والمحصنات من الذين أو تو الكتاب من قبلكم اذا آ نيتموهن أجورهن) واجماع الصحابة فأما قوله سبحانه (ولا تنكحوا المشركات) فروي عن ابن عباس أنها نسخت بالا ية الني في سورة المائدة وكذلك ينبغي أن يكون ذلك في الآية الاخرى لا نهما تقدمتان والآية الني في آخر المائدة متأخرة عنهما وقال آخرون ليس هذا نسخا فان لفظ المشركين باطلائه لا يتناول أهل الكتاب بدليل قوله سبحانه (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين) وقال (ان الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) وقال (انتجدن أشد الناس عداوة الذين آمنوا البهود والذين أشركوا) وقال (ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) وسائر أي

قال سعيد بن منصور إذا عاب عليه سعيد بن المسيب فأي شيء يبتى ?ولانها محبوسة عن الذكاح لحقه أشبه ما لوكان الطلاق رجمياً وفارق المطلقة قبل الدخول مها

(فصل) ولو أسلم زوج المجوسية أو الوثنية او انفسخ النكاح بين الزوجين بخلع او رضاع او فسخ بعيب او اعسار او غيره لم يكره له ان يتزوج احداً ممن يحرم الجمع بينه وبين زوجته حتى تنقضي عديها سواء قلنا تتمجل الفرقة او لم نقل فان اسلمت زوجته فتزوج اختها في عديها ثم أسلما اختار منهما واحدة كما لو تزوجها معا وان اسلم بعد انقضاء عدت الاولى بانت وثبت نكاح الثانية

(فصل) إذا اعتق ام ولده أو امة كان يصيبها فليس له أن يتزوج اختها حتى ينقضي استبراؤها نص عليه أحمد في ام الولد وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن يجوزلانها ليست بزوجة ولافي عدة من نكاح ولنا أنها معتدة منه فلم يجز له نكاح اختها كالمعتدة من نكاح أو وطء بشبها ولانه لا يأمن أن يكون ماؤه في رحمها فيكون داخلا في عموم من جمع ماده في رحم اختين ولا يمنع من نكاح اربع سواها ومنعه زفر وهو غلط لان ذلك جائز قبل إعتاقها فبعده أولى

ا فصل) ولا يمنح من نكاح امة في عدة حرة بائن ومنعه ابو حنيفة كما يحرم عليه أن يتزوجها في صلب نكاحها .

ولنا انه عادم لاطول خائف للعنت فأبيح له نكاحها لقوله سبحانه (ومن لم يستطع منكم طولاان

القرآن يفصل بينهما فدل على أن لفظة المشركين بأطلاقها غير متناولة لأهل الـكتاب وهـذا معنى قول سعيد بن جبير وقتادة ولان مااحتجوا به عام في كل كافرة وآتينا خاصة في حل أهل الـكتاب والخاص يجب تقديمه إذا ثبت هذا فالاولى أن لا يتزوج كتابية لان عمر قال للذي تزوجوا من نسا. أهل الـكتاب طلقوهن فطلقوهن إلا حـذيفة فقال له عمر طلقها قال نشهد أنها حرام قال هي خمرة طلقها قال تشهد أنها حرام قال هي خمرة قال قد علمت أنها خمرة ولـكنها لي حلال فلما كان بعد طلقها فقيل له ألا طلقتها حين أص عمر ؟ قال كرهت أن يرى الناس أني ركبت أمراً لا ينبغي بعد طلقها فقيل له ألا طلقتها حين أص الله عمر عنا كان بينهما ولدفيميل اليها

( فصل ) وأهل السكتاب على طائفتين من قبلنا ) فأهل التوراة والانجيل قال الله تعالى (أن تقولوا إنما أنزل السكتاب على طائفتين من قبلنا ) فأهل التوراة اليهودوالساءوة وأهل الانجيل النصارى ومن وانقيم في اصل دينهم من الافرنج والارمن وغيرهم وأما الصابئون فاختلف فيهم السلف كثيرا فرويءن أحمد أنهم جنس من النصارى ونص عليه الشافي وعلى القول فيهم في وضع آخر وعن أحمد أنه قال بلغني أنهم يسبتون فهؤلاء لا إذا يشبهون البهود والصحيح فيهم أنهم ان كانوا يوانقون النصارى أو اليهود في أصل دينهم ومخالفونهم في فروعه فهم ممن وافقوه وان خالفرهم في أصل الدبن فليس هم منهم والله أعلم وأما من سوى هؤلاء من السكفار مثل المتمسك بصحف أبراهيم وشيث وزبور داود فليسوا بأهل كتاب ولا تحل مناكحتهم ولا ذبائحهم وهذا قول الشافعي وذكر القاضي فيهم وجها آخر

يذكح المحصنات المؤمنات) الآية ولايسلم انه لا يجوز في طلب نكاح الحرة بل يجوزاذا تحقق الشرطان (فصل) وان زنى بامرأة فليس له ان يتزوج اختها حتى تنقضي عدتها وحكم العدة من الزنا والعدة من وط الشبهة حكم العدة من النكاح على ما نذكر وان شاء الله تعالى فان زنى بأخت امرأته فقال احمد يمسك عن وط المرأته حتى تحيض ثلاث حيضات وعنه حيضة ويحتمل ان لا تحرم بذلك اختها ولا اربع سواها لانها ليست منكوحة وبحرد الوط لا يمنع بدليل الوط في ملك اليمين فانه لا يمنع اربعاً سواها في الفين فانه لا يمنع اربعاً سواها المنها إذا ادعى رجل ان امرأته اخبرته بانقضاء عدتها مدة مجوز انقضاؤها فيها وكذبته ابيح له نكاح اختها واربع سواها في الظاهر وأما في الباطن فيبني على صدقه في ذلك لانه حق فيا بينه وبين الله تعالى فيقبل قوله فيه ولا يصدق في نفي نفقتها وسكناها و تعين النسب لانه حق لها ولولدها فلا يقبل قوله فيه وبه قال الشافعي وغيره وقال زفر لا يصدق في شيء لا نه قول واحد لا يصدق في بعض حكم فلا يصدق في البعض الآخر قياساً للبعض على البعض وذلك لا نه لا يمكن أن

ولنا انه قول يتضمن إبطال حق لغيره وحقاله لاضرر على غيره فيه فوجب ان يصدق في احدهما دون الآخر كما لو اشترى عبداً ثم أقر ان البائع كان اعتقه صدق في حريته ولم يصدق في الرجوع أنهم من أهل الـكتاب وتحل ذبائحهم ونكاح نسائهم ويقرون بالجزية لأنهم تمسكوا بـكتاب من كتب الله فأشبهوا البهود والنصارى

ولنا قول الله تعالى (أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا )ولان تلك الكتب كانت مواعظ وأمثالا لا أحكام فيها فلم يثبت لها حكم الكتب المشتملة على الاحكام

( فصل ) واپس المجوس كتاب ولا تحل ذبائحهم ولا نكاح نسائهم نص عليه أحمد وهو قول عامة العلما. إلا أبا ثور فانه أباح ذلك لقول النبي وَلَيْكِالِيَّةُ « سنوابهم سنة اهل الـكتاب، ولانه يروى ان حذينة تزوج مجوسية ولامهم بقرون بالجزية فأشبوا اليهود والنصارى

ولنا قول الله تعالى (ولا تنكحوا المشركات) وقوله (ولا يمسكوا بعصم السكوافر) فرخص من ذلك في اهل السكتاب فن عداهم يبقى على المحوم ولم يثبت ان للمجوس كتاباوسئل احدايصح عن علي أن للمجرس كتابا فقد بينا أن حكم عن علي أن للمجرس كتابا فقد بينا أن حكم أهل السكتاب لا يثبت لغير أهل السكتابين وقوله عليه السلام «سنوا بهم سنة أهل السكتاب احليل على أنه لا كتاب لهم وإنا أراد به النبي وتيالية في حقن دمائهم واقرارهم بالجزية لا غير وذلك أنهم لما كانت لهم شبهة كتاب غلب ذلك في تحريم دمائهم فيجب أن يغلب حكم التحريم المسائهم وذبائحهم فاننا إذا غلبنا الشبهة في التحريم أولى ولم يثبت أن

بثمنه وكذلك لو أقر ان امرأته أخته من الرضاع قبل الدخول صدق في بينونتها وتحريمها عليه ولم يسقطه برهااذا كذبته

( فصل ) قال الشيخ رضي الله عنه (النوع الثاني) محرمات الهارض بزول فيحرم عليه نكاحزوجة غيره بغير خلاف لقول الله تمالى ( ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ اله كتاب اجله ) وتحرم المستبرئة منه لذلك ولان تزويجها يفضي الى اختلاط المياه واشتباه الانساب وسواء في ذلك المعتدة من وط مباح او محرم اومن غير وط الانه لايؤمن ان تكون حاملا فلو أبحنا ترويجها لاختلط نسب المتزوج بنسب الواطيء الاول ولا يجوز نكاح المرتابة بعد العدة بالحل لذلك

﴿ مَسَنَّلَةً ﴾ ( وتحرم الزانية حتى تتوب وتنقضي عدَّمًا)

اذازنت المرأة لا يحل نكاحها لمن لم يعلم ذلك إلا بشرطين (احدهما) انقضاء عدتها بوضع الحمل من الزنا ولا يحل نكاحها في الموضع وجهذا قال مالك وأبو يوسف وهو احدى الروايتين عن أبي حنيفة وقال في الاخرى يحل نكاحها ويصح وهو مذهب الشافعي لانه وطء لا يلحق به النسب فلم يحرم النكاح كما لو لم تحمل ولنا قول النبي عَيَّلِينَيُّهُ « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماه زرع غيره يعني وطء الحامل وقول النبي عَيَّلِينَيُّهُ « لا توطأ حامل حتى تضع » حديث صحيح وهو عام وروي عن أسعيد من المسيب ان رجلا تروج امرأة فلما اصابها وجدها حبلي فرفع ذلك الى النبي عَيَّلِينَيُّهُ ففرق بينها وجعل لها الصداق

حذينة تزوج مجوسية وضعف أحمد رواية من روى عن حذيفة أنه تزوج مجوسية وقال أبو وائل يقول نزوج بهودية وهو اوثق ممن روي عنه أنه تزوج مجوسية وقال ابن سيرين كانت امرأة حذيفة نصرانية ومع تعارض الروايات لا يثبت حكم إحداهن الا بترجيح على انه لو ثبت ذلك عن حذيفة فلا يجوز الاحتجاج به مع مخالفة الكناب وقول سائر العلماء وأما اقرارهم بالجزية فلانناغلبنا حكم التحريم في ذبائحهم ونسائهم

( فصل ) وسائر الكفار غير أهل الكتاب كن عبد ما استحسن من الاصنام والاحجار والشجر والحيوان فلا خلاف ببن أهل العلم في تحريم نسائهم وذبائحهم ، وذلك لماذ كرنا من الآيتين وعدم المعارض لها ، والمرتدة بحرم نكاحها على أي دين كانت لانه لم يثبت لها حكم أهل الدين الذي انتقلت اليه في إقرارها عليه فني حامها أولى

﴿ مسئلة ﴾ قال ( واذا كان أحد أبوي الـكافرة كتابيا والآخر وثنيا لم ينكحهامسلم )

وجملته أنه إذا كان أحد أبري الكتابية غير كتابي لم يحل نكام، اسواء كان وثنيا أو مجوسياً أو مرسياً أو مرسياً أو مرسياً أو مرسياً أو مرسداً ، ومهذا قال الشانعي في ما اذا كان الاب غير كتابي لان الولدينسب إلى أبه وبشرف بشرفه وينسب الى قبيلته ، وان كانت الام غير كنابية فله فيه قولان ولنا أنها غير، تمحضة من أهل الكتاب فلم

وجلدها مائة رواه سعيد ورأي النبي عَيْنَا الله الله على باب فسطاط فقال لعله يريد ان يلم بها قالوا نعم قال « لقدهمتان العنه لعنة تدخل معه قبره كيف يستخدمه وهو لا يحلله ? ام كيف يورثه وهو لا يمل له؟ اخرجه مسلم ولا نهاحامل من غيره فحرم عليه ذكاحها كسائر الحوامل واذا ثبت هذا لزمتها العدة وحرم النكاح فيها لانها في الاصل لمعرفة براءة الرحم ولانها قبل العدة يحتمل ان تكون حاملا فلم يصح نكاحها كالموطوءة بشبهة وقال أبو حنيفة والشافعي لا عدة عليها لا نه وطء لا نصير به فراشا اشبه وطء الصغير ولنا ماذكرناه واذا لم يصح نكاح الحامل فغيرها اولى ولان وطء الحامل لا يفضي الى اشتباه النسب وغيرها يحتمل ان يكون ولدها من الاول ويحتمل ان يكون من الثاني فيفضي الى اشتباه الانساب في التبل فأوجب العدة كوطء الشبهة ولا يسلم وطء الصغير الذي عكنه الوطء (والشرط الثاني) ان تتوب من الزنا وبه قال قتادة واسحاق وأبو عبيد وقال أبو حنيفة ومانك والشافعي لا يشترط ذلك لما روي ان عمر ضرب رجلا وامرأة في الزنا وحرص ان يجمع بينها ومانك والشافعي لا يشترط ذلك لما روي ان عمر ضرب رجلا وامرأة في الزنا وحرص ان يجمع بينها ابتاعه اكان يجوز أرأيت لوسرق من كرم ثم

ولنا قول الله عز وجل وحرم ذلك على المؤمنين وهي قبل التوبه في حكم الزنا فاذا تابت زال

بجو المسلم كاحها كالوكان أبو هاو ثنيار لا نهامو لودة بين من يحلو بين من لا يحل فلم محل كالسمع والبغل و محتمل أن تحل بكل حال لدخولها في عوم الآية المبيحة ولانها كتابية تقر على دينها فأشبهت من أبواها كتابيان والحسكم فيمن أبواهاغير كتابين كالحبكم فيمن أحداً بوبها كذاك لانها إذا حرمت لكون أحداً بوبها وثنيا فلان تحرم اذا كانا وثنيين أولى والاحمال الذي ذكرناه عم تتحقق ههنا اعتبار الحال نفسها دون أبربها

﴿ مسئلة ﴾ قال ( واذا تزوج كتابية فانتقلت الى دين آخر من الكفر غير دين أهل الكتاب اجبرت على الاسلام فان لم تسلم حتى انقضت عدتها انفسخ نكاحها)

الكلام في هذه المسئلة في فصول أربعة (الاول) أن الكتابي اذا انتقل الى غير دين أهل الكناب لم يقر عليه لانعلم في هذا خلافا قائه اذا انتقل الى دين لا يقر أهله بالجزية كعبادة الاوثان وغيرها مما يستحسنه قالاصلي منهم لايقر على دينه قالمنتقل اليه أولى ، وان انتقل إلى المجوسية لم يقر أيضا لانه انتقل إلى أنقص من دينه فلم يقر عليه كالمسلم اذا ارتد فاما ان انتقل الى دين آخر من دين أهل الكتاب كاليهودي يتنصر أو النصر أني يهود فنيه روايتان (إحداها) لايقر أيضا لانه انتقل الى دبن باطل قد أقر ببطلانه فلم يقر عليه كالمرتد (والثانية) يقر عليه نص عليه احمد وهو ظاهر كلام الخرقي واختيار الخلال وصاحبه وقول أبي حنيفة لانه لم يخرج عن دين أهل الكتاب فأشبه

ذلك لقول النبي عَيَلِيّنَةُ « التائب من الذنب كن لاذنب له و و له التوبة عجو الحوبة » وروي ان مرثد المغنوي دخل مكة فرأي امرأة فاجرة يقال لها عناق فدعته الى نفسها فلم نجبها فلما قدم المدينة سأل رسول الله عَيْنِيّنَةٌ فقال له أنكح عناق ? فلم نجبه فنزل قوله تعالى الزاني لا ينكح الازانية او مشركة والزانية لا ينكح الازان أو مشرك فدعاه رسول الله عَيْنِيّنَةٌ فتلى عليه الآية وقال لا تنكحها ولانها لو كانت مقيمة على الزنا لا يأمن ان تلحق به ولداً من غيره و تفسد فراشه وأما حديث عمر فالظاهر انه استنا بها وحديث ابن عباس ليس فيه بيان ولا تعرض له بمحل النزاع اذا ثبت هذا فعدة الزانية كعدة المطلقة لانه لانه استبراء لحرة اشبه عدة المرطوءة بشبهة وحكى ابن أبي مرسي عن أحمد انها تستبراً بحيضة لانه ليس من نكاح ولا شبه نكاح فأشبه استبراء ام الولد اذا عتقت وأما النوبة فهي الاستغفار والندم والاقلاع عن الذنب كالتوبة عن سائر الذنوب وروي عن ابن عمر انه قيل له كيف تعرف توبتها ؟ قال يربدها على ذلك فاز طاوعته فلم تتب وان ابت فقد تابت فصار احمد الى قول ابن عمر اتباعاله

قال شيخنا والصحيح الاول فانه لا ينبغي لمسلم ان يدعو امرأة الى الزنا ويطلبه منها فان طلبه منها الم الم يكون في خلوة ولا تحل الحلوة بأجنبية ولو كان في تعليمها القرآن فكيف في مراردتها على الزنا? ثم لا يأمن ان أجابته الى ذلك ان يعود الى المعصية فلا يحل النعريض لمثل هذا ولان التوبة من صائر الذنوب في حق سائر الناس بالنسبة الى سائر الاحكام على غير هذا الوجه فحكذلك هذا

المنتقل وقلشانبي قولان كالروايتين فاما المجوسي إذا انتقل الى دبن لايقر أهله عليه لم يقر كاهل ذلك الدين وان انتقل الى دين لا الرجل والمرأة احموم قوله عليه السلام « من بدل دينه فاقتلوه » ولعموم المعنى الذي ذكرناه فيهما جميما

(الفصل الثاني) أن المنتقل إلى غير دين أهل السلام أديان منه إلا الاسلام نص عليه احمد واختاره الحلال وساحبه وهو أحد أقوال الشافي لان غير الاسلام أديان باطلة قدأ فر ببطلانها فلم يقر عليه المارتد، وعن أحمد أنه لا يقبل الا الاسلام أو الدين الذي كان عليه لان دينه الاول قد أقررناه عليه من ولم ينتقل الى خير منه فنقره عليه ان رجع اليه ولانه منتقل من دين يقر أهله عليه إلى دين لا يقر أهله عليه ألى دين لا يقر أهله عليه ألم منه الرجوع اليه كالمرتد إذا رجع إلى الاسلام، وعن احمد رواية ثالثة أنه يقبل منه أحد ثلاثة أشياء . الاسلام أو الرجوع إلى دينه الاول، أو دين يقر أهله عليه احموم قوله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) وأن انتقل الى دين أهل السكتاب وقائسا لايقر ففيه الروايتان (احداها) لا يقبل منه إلاالاسلام، والآخرى لا يقبل منه إلاالاسلام أو الدين الذي كان عليه المورة أنه يؤتل أن لم يجعر والتأن العمرة قوله عليه السلام همن بدل دينه فاقتلوه ولانه ذي نقض العهد فأشبه مالونقضه بترك كان اوامرأة احمرة قوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه ولانه ذي نقض العهد فأشبه مالونقضه بترك

(فصل) واذا وجد الشرطان حل نكاحها للزاني وغيره في قول أكثر أهل العام منهم أبو بكر وعمر وابنه وابن عباس وجابر وسعيد بن المسيب وعطاء والحسن والزهري والثوري والشافعي وابن المنذر وأصحاب الرأي وقد روي عن ابن مسعود والبراء بن عازب وعائشة انها لأنحل للزاني بحال قالوا لا يزالا زانيين مااجتمعا لعموم الآية والخبر فيحتمل انهم ارادوا بذلك ما كان قبل التوبة أو قبل استبرائها فيكون كقو لنا، فاما تحريمها على الاطلاق فلا يصح لقول الله تعالى (وأحل لكم ماوراء ذلكم) ولانها محللة لغير الزاني فحلت له كغيرها

النزام الذمة وهل يستناب ? يحتمل وجهبن

(فصل) فان زنت امرأة رجل أوزنى زوجها لم يفسخ النكاح سواء كان قبل الدخول أو بعده في قول عامة أهل العلم منهم عطاء والنخعي والثوري والشانعى واسحاق وأصحاب الرأي وعن جابر بن عبد الله ان المرأة اذازنت يفرق بينها وليس لها شيء وكذلك روي عن الحسن وروي عن على رضي الله عنه انه فرق بين رجل وامرأته زنى قبل أن يدخل بها ، واحتج الهم بأنه لو قذفها ولا عنها بانت منه لتحققه الزنا عليها فدل على ان الزنا يبينها

ولنا ان دعوى الزنا عليها لايبينها ولو كان النكاح ينفسخ به لانفسخ بمجرد دعواه كالرضاع ولانها (المغنى والشرح الكبير) (الجزء السابع)

(أحدهما) يستة اب لانه يسترجع عن دين باطل انتقل اليه فيستقاب كالمرتد (والثاني) لا يستقاب لانه كافر أصلي أبيح قتله فأشبه الحربي ، فعلى هذا إن بادر وأسلم أو رجع إلى ما يقر عليه عصم دمه وإلا قتل (واثرواية الثانية) عن أحمد قال اذا دخل اليهودي في النصر انية رددته إلى اليهودية ولم أدعه فيا انتقل اليه فقيل له أتقتله ? قال لا واكن يضرب ويحبس قال وإن كان نصر انيا أو يهوديا فدخل في المجوسية كان أغلظ لانه لا تؤكل ذبيحته ولا تنكح له امرأة ولا يترك حتى يرد اليها فقيل له تقتله اذا لم يرجع ? قال انه لاهل ذلك وهذا نص في أن الكتابي المنتقل الى دين آخر من دين أهل الكتاب لا يكره بالضرب والحبس

(الفصل الرابع) ان اصأة المسلم الذمية اذا انتقلت إلى دين غير دين أهل الكتاب فهي كالمرتدة لان غير دين أهل الكتاب لايحل نكاح نائمهم فمتى كان قبل الدخول انفسخ نكاحها في الحال ولا مهر لها لان الفسخ من قبلها ، وإن كان بعده وقف على انقضاء العدة في إحدى الروايتين والاخرى ينفسخ في الحال أيضا

﴿ مسئلة ﴾ قال (وأمنه الكتابية حلال له دون أمنه المجوسية)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين (أحدهما) أن أمنه الكتابية حلال له وهذا قول عامة أهل العلم إلا الحسن فانه كرهه لان الامة الكتابية يحرم نكاحها فحرم التسري بها كالمجوسية

معصية لا تخرج عن الاسلام فأشبهت السرقة، فأما اللعان فان يقتضي الفسخ بدون الزني بدليل انها اذا لاعنته فقد قابلته فلم يثبت زناها ولذلك أوجب النبي علي الله الله على من قذفها والفسخ واقع ولكن احمد استحب للزوج مفارقة امر أته اذا زنت وقال لا أرى ان يمسك مثل هذه لا يؤمن ان تفسد فراشه و تاحق به ولداً ليس منه ، قال ابن المنذر لعل من كره هذه المرأة انما كرهها على غير وجه التحريم فيكون مثل قول أحمد ولا يطؤها حتى يستبرئها بثلاث حيض لما روى رويفع بن ثابت قال سمعت وسول الله علي الله على يعنى اتيان الحبالى ولا ألم عن الزنا فينسب اليه ، والاولى انه يكفي ان يستبرى، بحيضة واحدة لانها تكنى في استبراء الاماه وفي ام الولد اذا عتقت عوت سيدها أو باعتاقه فكفي همنا ولان المقصود مجرد الاستبراء وقد حصل بحيضة فا كتفي بها

( فصل) اذاعلم الرجل من امته الفجور فقال احمد لا يطؤها لعلمها ان تلحق به ولداً ليس منه قال ابن مسعود أكر مان أطأً أمتي وقد بغت ، وروى مالك عن يحي بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان ينهى أن يطأ الرجل أمته وفي بطنها ولد جنين لغيره قال ابن عبد البر هذا مجمع على تحريمه وكان ابن عباس برخص في وطء الامة الفاجرة وروي ذلك عن سعيد بن المسيب ولعل من كره ذلك كرهه قبل الاستبراء اذا لم يحصنها و يمنعها من الفاجرة وروي ذلك عن سعيد بن المسيب ولعل من كره ذلك كرهه قبل الاستبراء اذا لم يحصنها و يمنعها من الفجور ومن اباحه أباحه بعدهما فيكون القولان متفقين والله أعلم .

ولنا قول الله تعالى ( إلا على أزواجهم أو ماملكت أيانهم فنهم غير ملومين ) ولانها بمن يحل نكاح حرائرهم فحل له التسري بها كالمسلمة ، فأما نكاحها فيحرم لان فيــه ارقاق ولده وابقا.ه مم كافرة بخلاف التسري

(الفصل الثاني) أن من حرم نكاح حرائرهم من المجوسيات وسائر الكوافر سوى أهل الكتاب لايباح وط. الاما. منهن بملك اليمين في قول أكثر أهل العلم منهم ص الهمذائي والزهري وسعيد بن جبير والاوزاعي والثوري وابو حنيفة ومالك والشاهي قال ابن عبد البر على هذا جماءة فقها الامصار وجمهور العلما. وما خالفه فشذرذ لا يعد خلافا ولم يباغنا المحة ذلك الاعن طاوس ، ووجه قوله عموم قوله تعالى ( والمحصنات من النساء الا ماملكت أيمانكم) والآية الاخرى . روى أبو سعيد أن رسول الله علياتية عمر جوا من غشيانهن من أجل أزواجهن من المشركين فأ نزل الله عز وجل في ذلك ( والمحصنات من النساء إلا ماملكت أيمانكم) قال في سبايا أوطاس « لا نوطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة » رواهما أبو قال في سبايا أوطاس « لا نوطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة » رواهما أبو داود وهو حديث صحيح وهم عبدة أو ثان وهذا ظاهر في اباحتهن ولان الصحابة في عصر النبي علياتية واحديث صحيح وهم عبدة أو ثان وهذا ظاهر في اباحتهن ولان الصحابة في عصر النبي علياتية

(مسئلة) (وتحرم مطلقته ثلاثاً حتى تنكح زوجا غيره)

لقول الله تمالى ( فانطلقها فلاتحل له من بعد حتى تنكح زوجًا غيره ) بعد قوله( الطلاق مرتان) وسنذكر هذا في باب الرجمة بأ بسط من هذا أن شاء الله تمالى

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وتحرم المحرمة حتى تحل.)

يحرم نكاح المحرمة ويحرم على المحرم أن يعقد النكاح في حال احرامه فان عقد أحد نكاحا لمحرم أو على محرمة أو عقد المحرم نكاحا لنفسه أولغيره لم يصح لقول الذي عِلَيْكَانَّةِ « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب » رواه مسلم وعنه ان عقد المحرم الذكاح لغيره صحيح لانه حرم عليه لكونه من دواعي الوطء ولا يحصل ذلك بكونه وليا والاول أولى لعموم الحبر وقد ذكرنا هذه المسئلة في الحج وذكرنا الاختلاف فيها

(مسئلة) (ولا يحل لمسلمة نكاح كافر بحال) لقول الله تعالى (ولا ننكحوا المشركين حتى يؤمنوا) ولقو له سبحانه (لاهن حل لهم) ولا نعلم خلافاً في ذلك

(مسئلة ) (ولا يحل لمسلم نكاح كافرة بحال الا حرائر أهل الكتاب )

ليس بين اهل العلم محمد الله اختلاف في حل نساء اهل الكتاب للمسلم وعمن روي عنه ذلك عمر وعبان وطلحة وحذيفة وسلمان وجار وغيرهم قال ابن المنذر لا يصح عن احد من الاوائل أنه حرم ذلك،وروى الحلال باسناده ان حذيفة وطلحة والحارود بن المعلى واذينة العبدي تزوجوا نساء

كان أكثر سباياهم من كفار العرب وهم عبدة أوثان فلم يكونوا يرون تحريمهن لذلك ولا نقل عن النبي والله تحريمن ولا أص الصحابة باجتنابهن. وقد دفع ابو بكر إلى سلمة بن الاكوع امرأة من بعض السبي نفلها اياه ، وأخذ عمر وابنه من سبي هوازن وغيرهما من الصحابة والحنفية أم محمد بن الحنفية من سبي بني حنيفة وقد أخذ الصحابة سبايا فارص وهم مجوس فلم ببلغنا أنهم اجتنبوهن وهذا ظاهر في اباحتهن لولا انفاق أهل العلم على خلافه وقد أجبت عن حديث أي سعيد باجوبة منها انه محتمل أنهن أسلمن كذلك. رويءن احداً نه سأله محدين الحركة قال: قلت لا في عبد الله هوازن أليس كانوا عبدة أوثان ؟ قال لا أدري كانوا أسلموا أو لاوقال ابن عبد البر اباحة رطيهن منسوخة بقوله تعالى (ولا تنكحوا المشركات حتى بؤمن)

﴿ مسئلة ﴾ قال (وليس المسلم وإن كان عبداً أن يتزوج أمة كتابية )

لان الله تمالى قال ( من فتيانكم المؤمنات ) هذا ظاهر مذهب أحمد رواه عنه جياعة وهو قول الحسن والزهري ومكحول ومالك والشانبي والنوري والارزاعي والليث واسحاق . وروي ذلك عن عمر وان مسعود ومجاهد ، وقال ابو ميسرة وابو حنينة بجوز للمسلم نكاحها لأنهاتحل علك اليمبن فحات بالنكاح كالمسلمة.

من اهل الكيناب وبه قال سائر اهلاالعلم ولم ينقل تحريمه الاعن الامامية تمسكا بقوله تعالى (ولاتنكحوا المشركات ولأعسكوا بعصمالكوافر)

ولنا قول الله تمالى (اليوم أحل لكم الطيبات إلى قوله\_ والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم أذا آتيته وهن أجورهن) وإجماع الصحابة . فأما قوله سبحانه ( ولا تنكحوا المشركات ) فروي عن أبن عباس أنها نسخت بالآية التي في سورة المائد، وكذلك ينبغي ان يكون ذلك في الآية الاخرى لانهما متقدمتان والآية التي في المائده متأخرة عنها ،وقال آخرون ليس هذانسخاً فان لفظة المشركين باطلاقها لا تتناول أهل الكتاب بدليل قوله سبحانه ( لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين) وقال ( أن الذين كفروا من اهل الكتاب ) وقال(لتجدن اشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ) وقال (مايود الذين كفروا من أهل الكتاب ولاالمشركين) وسائر آي القرآن تفصل بينهما فدل على ان لفظة المشركين باطلاقها لا تتناول اهل الكتاب وهذا معنى قول سعيد بن حبير وقتادة ولان مااحتجوا به عام في كل كافر ومابينا خاص في حل نساء اهل الكتاب والخاص يجب تقديمه. أذا ثبت هذا فالاولى أن لا يتزوج كتابية لان عمر قال للذين تزوجوا نساء أهل الكتاب طلقوهن ففعلوا الاحذيفة فقال له عمر طلقها قال أتشهد أنها حرام? قال هي حرة طلقها قال تشهد أنها حرام قال هي حرة قال قد علمت أنها حرة ولكنها لي حلال فلما كان بعد طلقها فقيل له ونقل ذلك عن أحمد قال لا بأس بتزويجها الا أن الخلال رد هذه الرواية وقال انما توقف احمد فيها ولم ينفذ له قول ومذهبه أنها لا بحل لقول الله تعالى ( فيما ملكت أعانكم من فتياتكم المؤمنات ) نشرط في إباحة نكاحهن الايمان ولم يوجد ، وتفارق المسلمة لانه لا يؤدي إلى استرقاف الكافر ولدها لان الكافر لا يقر ملكه على مسلمة والكافرة تكون ملكا لكافر وبقر ملكه عليها ووادها عملوك اسيدها ولانه عقد اعتوره نقصان نقص الكفر والملك فاذا اجتمعا منعا كالمجوسية لما اجتمع فيها نقص الكفر وعدم الكتاب لم يح نكاحها ، ولا فرق بين الحر والعبد في تحريم نكاحها لعموم ما ذكرنا من الدليل ولان ماحرم على الحر تزويجه لاجل دينه حرم على العبد كالمجوسية

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولا لحر مسلم أن يتزوج أمة مسلمة الا أن لا يجـد طولا لحرة مسلمة ويخاف العنت )

الكلام في هذه المدئلة في شيئين (أحدهما) انه يحل له نتاح الامة المسلمة اذا وجد فيه الشرطان عدم الطول وخوف العنت ، وهذا قول عامة العلماء لا نعلم بينهم اختلافا فيه، والاصل فيه قول الله سبحانه (ومن لم يستطع منكم طولا) الآبة ، والصبر عنها مع ذلك خير وأفضل لقول الله تعالى (وان تصبروا خير اكم) [واثني] إذا عدم الشرطان أو أحدهما لم يحل نكاحها لحر ، روي ذلك عن جابر وأبن عباس وبه قال عطاء وطاوس والزهري وعرو بن دينار ومكحول ومالك والشافي واسحاق

الا طلقتها حين أموك عمر قال كرهتان يرى الناس اني ركبت امراً لاينبغيلي ، ولانه ربما مال اليها قابه ففتنته وربما كان بينهما ولد فيميل اليها

( فصل ) وأهل الكتاب الذين هذا حكمهم أهل التوراة والأنجيل قال الله تعالى ( ان تقولوا انما أزل الكتاب على طائفتين من قبلنا ) فانأهل التوراة اليهود والسامرة وأهل الانجيل النصاري ومن وافقهم من الار من وغيرهم، وأماالصا بثون فاختلف فيهم السلف كثيراً فروي عن أحمد انهم جنس من النصارى و نص عليه الشافعي وعلق القول فيهم في موضع آخر وعن أحمد قال بلغني انهم يسبتون فهؤلاء اذا يشبهون اليهود والصحيح فيهم أنهم ان كانوا يوافقون اليهود أو النصارى في أصل دينهم ويخالفونهم في فروعه فهم بمن وافقوهم وان خالفوهم في أصل الدين فليس هم منهم، فأما من سوى هؤلا ممن الكفارمثل المتمسك بصحف ابراهيم وشيث وزبورداود فليسوا باهل كتاب لا تحل منا كحتهم ولا ذبائحهم وهذا ويقرون بالجزية لانهم عسكوا بكتاب من كتب الله فاشبهوا اليهود والنصارى

ولنا قول الله تعالى (ان تقولوا أعاا نزل الكتاب على طائفتين من قبلنا) ولان تلك الكتب كانت مواعظ وامثالا فيها أحكام فلم يثبت لها حكم الكتب المشتملة على الاحكام

(فصل) فأما المجوش فليس لمم كتاب ولإتحل ذبائحهم و لانكاح نسائهم نص عليه أحمد وهو قول

وقال مجاهد مما وسم الله على هذه الامة نكاح الامة وان كان موسراً و به قال أبوحنيفة الا أن يكون تحته حرة لان القدرة على النكاج لا تمنع النكاح كا يمنعه وجود النكاح كنكاح الاخت والخامسة وقال قتادة والثوري إذا خاف العنت حل له نكاح الامة وان وجد الطوللان إباحتها لضرورة خوف العنت وقد وجدت فلا يندفع إلا بنكاح الامة فأشبه عادم الطول

وانا قول الله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فماملكت أعانكم من فتيانكم المؤمنات \_ الى قوله \_ ذاك ان خشي العنت منكم ) فشرط في المحاعة الطول في المنتطاعة كالصوم في كفارة الفلهارمع عدم استطاعة الاعتاق ولان في تزويج الامة إرقاق ولاده مع الفنى عنه فلم بجز كا لو كان تحقة حرة ، وقياسهم ليس بصحيح فان نكاح الحامسة والاخت أنما حرم لاجل الجمع وبالقدرة على الجمع لا يصير جاءا والعلة همنا هو الغنى عن إرقاق ولده وذلك الموالي يحصل بالقدرة على نكاح الحرة ، وأما من بجد الطول و مخاف العنت فان كان ذلك المونه لا بجد يحصل بالقدرة على نكاح الحرة ، وأما من بجد الطول و مخاف العنت فان كان ذلك المونه لا بجد الاحرة صغيرة أو غائبة أو مريضة لا يمكن وطؤها أو وجد مالا ولم يتزوج لقصور نسبه فله نكاح الامة لانه عاجز عن حرة تعفه ، وان كانت الحرة في حبالة غيره فله نكاح أمة نص عليه أحمد في الغائبة وهو ظاهر مذهب الشافي ، وقال بعضهم لا بجوز لوجدان الطول

ولنا أنه غير منظيم الطول الى حرة تمفه فأشبه من لابجد شيئا ، ألا ترى ان الله سبحاً له جعل ابن

عامة العلماه الا أبا ثور فانه أباح ذلك لقول النبي عَلَيْكَالِيَّةِ «سنوابهم سنة أهل الكتاب» ولانه يروىأن حذيفة تزوج مجوسية ولانهم يقرون بالجزية فاشبهوا اليهود والنصارى

ولنا قول الله تعالى (ولا تنكحوا المشركات) وقوله ( ولا عسكوا بعصم الكوافر ) فحص ذلك أهل الكناب فن عداهم يبقى على العموم ولم يثبت أن للمجوس كتاباً وسئل أحمد أيصح أن للمجوس كتابا فقال هذا باطل واستعظمه جدا ولوثبت أن لهم كتابا فقد بينا أن حكم اهل الكتاب لايثبت بغير أهل الكتابين، وقوله عليه الصلاة والسلام «سنوابهم سنة أهل الكتاب» دليل على أنه كتاب لهم وإغا أراد النبي علي المنتقبة في حقن دمائهم واقرارهم بالجزية لاغير وذلك أنهم لماكانت لهم شبهة كتاب غلب ذلك في تحريم دمائهم فيجب أن يغاب حكم التحريم انسائهم وذبائهم فانا اذا غلبنا الشبهة في انتحريم فتعليب الدليل الذي عارضته الشبهة في التحريم أولى ، ولم يثبت أن حذيفة تزوج مجوسية وقال أبووائل يقول تزوج بيهودية وهو أوثق بمن روى عنه أنه تزوج بجوسية وقال، ابن سيرين كانت ام أة حذيفة نصرانية ومع تعارض الروايات لايثبت حكم إحداهن إلا بترجيح ولوثبت عن حذيفة لم يجز الاحتجاج به مع مخالفة الدتاب وقول سائر العلماء ، وأما افرارهم بالجزية فلاننا علبنا حكم التحريم لدمائهم فيجب ان نقلب حكم التحريم في ذبائعهم ونسائهم ،

السبيل الذي له اليسار في بلده فقيراً لعدم قدرته عليه في الحال ، فان كانت له حرة يتمكن من وطئها والمفة مها فليس بخائف العنت

( فصل ) وان قدر على تزوج كنابية تهذه لم بحل له نكاح الامة وهذا ظاهر مذهب الشافعي، وذكر وجها آخر انه يجوز لفول الله تعالى ( ومن لم يستطع منه طولا أن ينه كلح المحصنات المؤمنات ) وهذا غير مستطبع لذلك

ولنا قول الله تعانى ( ذلك لمن خشي الهنت منكم ) وهذا غير خائف له ولانه قدر على صيانة ولده عن الرق فلم يجز له إرقاقه كما لوقدر على نكاح مؤمنة

( فصل) ومن كانت تحته حرة يمكنه أن يستعف بها لم بجز له نكاح أمة لانعلم في هذا خلافا ولا فرق بين الكتابة والمسلمة في ذلك لما ذكر نا من قبل

( فصل ) فان لم يجد طولا لـكن وجد من يقرضه ذلك لم يلزمه لان عليه ضرراً في بقا. الدين في ذمته ولصاحبه مطالبته به في الحال وكذلك ان رضيت الحرة بتأخير صدافها أو تفويض بضعها لان لها مطالبته بعوضه وكذلك ان بذل له باذل أن يزنه عنه او يهبه إياه لم يلزمه قبوله لما عليه من ضرر المنة وله في ذلك كله نـكاح الامة ، وان لم يجدمن يزوجه إلا بأكثر من مهر المثل وكان قادراً عليه ولا بجحف به لم يكل له كاح الامة وقال أصحاب الشافعي له ذلك كالو لم يجد الما. إلا بزيادة

﴿ مسئلة ﴾ ( فان كان أحد أبويها غير كتابي أو كانت من نساء بني تفلب فهل تحل له ? على روايتين )

إذا كان أحد أبوي الكافرة كتابياً والآخر غيركنا في لم يحل نكاحها في إحدى الروايتين اختارها الحرقي سواء كان وثنيا أو مجوسيا أو مرتداً ، وبهذا قال الشافهي فيما اذا كان الاب غير كتابي لان الولد ينسب إلى أبيه ويشرف بشرفه وينسب الى قبياته وان كانت الام فله فيه قولان

ولنا أنهاغير متمحضة من أهل الكتاب أشبه مالوكان أبوها وثنيا ولانها متولدة بين من يحل ومن لا يحل فلم يحل فلم يحل فلم يحل فلم يحل كل خل فلم يحل كالسمع والبغل وفيه رواية ثانية أنها تحل كل حال لدخولها في عموم الآية المبيحة ولانها كتابية فأشبهت من أبواها كتابيان وعلى هذا فالحكم فيمن أبواها غير كتابيين كالحكم فيمن أحد أبويها فيما أبويها فيما أبويها وثنيا فلا نتحرم إذا كانا وثنيين أولى وعلى الرواية التي تقول الأتحرم فهو متحقق وان كان أبواها وثنيين اعتباراً بحال نفسها دون أبويها

( فصل ) فان كانت من نساء بني تغلب ففيها أيضا روايتان (احداهما) تحل وهي أصح لدخولها في قوله تعالى (والمحصنات من الذين أو توا الكتاب من قبلكم وهماليهودوالنصارى) أوالثانية تحرم نساء بني تغلب لا نا لا نعلم دخولهم في دينهم قبل تبديل كتابهم

(فصل) وسائر الكفار غير أهل الكتاب كمن عبد ما استحسن من الاصنام والاحجاروالشجر

عن نمن انثل فله التيم ، ولنا قول الله تعالى [فن لم بستطع منكم طولا] وهذا مستطيع ولانه قادر على نكاح حرة بما لايضره فلم بجز له ارقاق ولده كا لوكان بهر مثابا ولانسلم ماذكروه في التيم عهدا مفارق للنام من وجهين (أحدهما) أن التيم رخصة عامة وهذا أبيح الضرورة ومع القدرة على الحرة لاضرورة (والثاني) أن التيم يتكرر فا يجاب شرائه بزيادة على عن المثل يفضى الى الاجداف به وهذا لا يتكرر فلاضروفيه

(فصل) وإن كان في يده مال فذكر انه معسر وان المال لغيره فالقول قرله لانه حكم بينه وبين الله تم أفر أنه كانموسر أحال النكاح الله تم أفر أنه كانموسر أحال النكاح فرق ببنها لانه أقر بفساد نكاحه ، وهكذا إن أقر أنه لم يكن يخشى الهنت فان كان قبل الدخول وصدقه السيد فلا مهر وإن كذبه فله نصف المسمى لانه يدعي صحة النكاح والاصل معه ، وإن كان بعد المدخول فعليه المسمى جميعه الا أن يكون مهر المثل أكثر فعلى قول من أوجب مهر المثل في النكاح الفاسد يازمه مهر المثل لافراره به فان كان المسمى أكثر وجب والمسيد أن لا يصدقه فيما قال فيكون له من المهر ما يجب في النكاح الفاسد وهل ذلك المسمى أو مهر المثل على روايتين

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ومتى عقد عليها وفيه الشرطان عدم الطول وخوف العنت ثم أيسر لم ينفسخ النكاح)

هـ نا ظاهر المذهب وهو مذهب الشافعي ، وفي المذهب وجه آخر انه يفسد النكاح وهو قول المزني

والحيوان فلا خلاف بين اهل العلم في تحريم نسائهم وذبائحهم وذلك لما ذكرنا من الآيتين وعدم المارض لها، والمرتدة يحرم نكاحها على أي دين كانت لانه لم يثبت لها حكم أهل الدين الذي انتقات اليه باقرارها عليه ففي حلها أولى

﴿مُسَالًا ﴾ (وليس للمسلم وانكان عبدا نكاح أمة كتابية وعنه يجوز)

ظاهر مذهب احمد ان ذلك لا يجوز رواه عنه جماعة ، وهو قول الحسن والزهري ومكحول ومالك والشافعي والثوري والاوزاعي والليث واسحاق ، وروي ذلك عن عمر وابن مسعود وبحاهد وقال أبوميسرة وابو حنيفة يجوز للمسلم نكاحها لأبها تحل علك اليمين فحلت بالنكاح كالمسلمة ونقل ذلك عن احمد قال لا بأس ببزويجها الا ان الخلال رد هذه الرواية وقل أنما توقف احمد فيها ولم ينفذ له قول ومذهبه أنها لا تحل لقول الله تعالى (فما ملكت أيمانكم من فتيا تكم المؤمنات) فشرط في إباحة نكاحهن الايمان ولم يوجد، وتفارق المسلمة لانه لا يؤدي الى استرقاق الكافر ولدها ولدها لان الكافر لا يقرملك على مسلمة والكافرة تكون ملكا لكافر ويقر ملكه عليها وولدها على الميدها ولا نه عقد اعتوره نقصان نقص الكفر والملك فاذا اجتمعا منعا كالمجوسية لما اجتمع فيها ثقص الكفر وعدم المكتاب لم يبح نكاحها ، ولا فرق بين الحر والعبد في تحريم نداحها لهموم ماذكرنا

لانه أمّا أبيح الحاجة فاذا زالت الحاجة لم يجز له استدامته كن أبيح له أكل الميتة الضرورة فاذا وجد الحلال لم يستدمه .

ولنا أن فقد الطول أحد شرطي اباحة نكاح الامة فلم تعتبر استدامته كخوف العنت، ويفارق أكل الميتة فان أكلها بعد القدرة ابتداء للاكل وهذا لايبتدي النكاح انما يستدعه والاستدامة للذكاح تخالف ابتداء، بدليل أن العدة والردة وأمن العنت عنمن ابتداء دون استدامته

(فصل) وإن تزوج على الامة حرة صح وفي بطلان نكاح الامة روايتان (إحداهما) لا يبطل وهو قول سعيد بن المسيب وعطا. والشافي وأصحاب الرأي ، وروي معنى ذلك عن علي رضي الله عنه (والرواية الثانية) ينفسخ نكاح الامة وهو قول ابن عباس ومسروق واسحاق والمزني ، ووجه الرواية ين المسئلة ، وقال النخبي إن كان له من الانة ولد لم يفارقها والا فارقها ولا يصح لان ماكان مبطلا للنكاح في غير ذات الولد أبطله في ذات الولد كسائر مبطلاته ولان ولده منها مملوك لسيدها ونفقته عليه رقد استدل على بقساء النكاح بما روي عن علي انه قال : اذا تزوج الحرة على الامة قسم للحرة الماتين واللانة أيلة قانه لو بظل بنكاح الحرة لبطل بالقدرة عليه قان القدرة على المبدل كاستماله بدايل الماء مم التراب

من الدليل ولان ما حرم على الحر ذبحه من اجل دينه حرم على العبد كالمجوسية

﴿ مسئلة ﴾ ( ولا يحل لحر نكاح امة مسلمة الاان يخاف العنت ولا يجد طولا لنكاح حرة ولا عن أمة) الكلام في هذه المسئلة في فصلين

(احدهما) انه يحل له نكاح الامة المسلمة اذا وجد فيه الشرطان: خوف العنت وعدم الطول وهذا قول عامة العلماء لا نعلم بينهم فيه اختلافا لقول الله سبحانه (ومن لم يستطع منكم طولا) الآية والصبر عنهامع ذلك خيروافضل لقول الله تعالى (وان تصبروا خير لكم)

(الفصل الثاني) اذا عدم الشرطان أو أحدها لم يحل نكاحها لحوروي ذلك عن جابروا بن عباس وبه قال عطاء وطاوس والزهري وعمرو بن دينار ومكحول ومالك والشافيي واسحاق ، وقال مجاهد مما وسع الله على هذه الامة نكاح الامة وانكان موسراً وبه قال أبو حنيفة الا أن يكون تحت حرة لان القدرة على النكاح لا منع من النكاح كما يمنعه وجود النكاح كنكاح الاختوالخامسة ، وقال قتادة والثوري إذا خاف العنت حل له نكاح الامة وان وجد الطول لان إباحتها لضرورة خوف العنت وقد وجدت ولا يندفع إلا بنكاح الامة فأشبه عدم الطول

ولنا قول الله سبحانه وتعالى (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فماملكت أعانكم من فتيا تدكم المؤمنات — الى قوله — ذلك لمن خشي العنت ) فشرط في نكاحها عدم استطاعة الطول (المغني والشرح المكبير) (الجزء السابع)

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وله أن ينكح من الاماء أربعا اذا كان الشرطان فيه عائمين )

اختلفت الرواية عن احمد في إباحة أكثر من أمة اذا لم تعفه فعنه انه قال اذا خشي العنت تزوج أربعا اذا لم يصبر كيف يصنع ?وهذا قول الزهري والحارث المكلي ومالك وأصحاب الرأي (والرواية الثانية)قال أحد لا مجبني أن يتزوج الا أنة راحدة يذهب إلى حديث اس عباس وهو ماروي عن اس عباس أن الحرلايتزوج من الاما وإلاواحدة وقرأ ذلك لمن خشى العنت منكم)و بعقال قنادة والشانعي وابن المنذر لانمن لهزوجة عكنه رطؤهالانخشى العنت ووجه الاولى قوله تعالمي (ومن لم يستطيمنكم طولا) الآية وهذا داخل في عمومها ولانه عادم الطول خائف العنت فجاز له نكاح أمة كالاولى، وقولمملا مخشى العنت قلمنا الكلام فيمن مخشاه ولا نبيحه الاله ، وقول ابن عباس بحمل على من لم بخش العنت فكذلك الرواية الآخرى عن احمد، وان تروج حرة فلم تعفه فذكر فيها ابو الخطاب روايتين مثل نكاح الامة في حتى من تحته أمة لم تعفه لماذ كرنا، وإن كانت الحرة تعفه فلا خلاف في تحريم نكاح الا.ة ، وإن نكح أمة تعفه لم يكن اه أن ينكح أخرى فان نكحها فنكاحها باطل لانه يبطل في احداها وليـ تـــاحـداهـا باولي من الاخرى فبطل كالوجمع ببن أختين

( فصل ) وقعبد أن ينكح الامة وان فقــد فيه الشرطان لانه مـــاو لها فلم يمتبر فيه هذان الشرطان كالحر مع الحرة، وله نكاح أمتين معا وواحدة بمد واحدة لانخشية العنت غير مشروطة فيه ،

فلم يجز مع الاستطاعة لفوات شرطه وكالصوم في كفارة الظهار مع التطاعة الاعتاق،ولان في نزويج الامة ارقاق ولده مع الغني عنه فلم يجزكما لوكان تحته حرة ،وقياسهم لا يصحلان نكياح الحامسة والاخت أنما حرم لاحِل الجمع وبالقدرة على الجمع لا يعمير جامعا، والعلة همنا هو الغني عن ارقاق ولده وذلك يحصل بالقدرة على نكاح الحرة، وأما من يجد الطول و يخاف المنت فان كان ذلك لكونه لا يجدالاحرة صغيرة أو غائبة أو مربضة لا يمكن وطؤها أو وجد مالا ولم يزوج لفصور نسبه فله نكاح الامة نص عليه أحمد في الغائبة وهو ظاهر مذهب الشافعي وقال بعضهم لا مجوز لوجدان الطول

ولنا أنه غير مستطيع للطول الى حرة تعفه فأشبه من لا مجد شيئًا ألا ترى أن الله سبحانه نزل ا بن السبيل الذي له اليسار في بلده فقيرًا لعدم قدرته عليه في الحال وان كانت له حرة يتمكن من وطئها والعفة بها فليس بخائف العنت

(فصل)قان قدر على شراء أمة تعفه فهو كما لو وجد طول الحرة لا محل له نكاح الامة لانهأمكنه صيانة ولده عن الرق فأشبه الفادر على طول الحرة وكذلك ان قدر على تزويج كنابية تعفه وهذا ظاهر مذهب الشافعي وذكروا وجها آخر أنه لا يجوز لقول الله تعالى ( ومن لم يستطع منكم طولاً أن يفكح المحصنات المؤمنات )وهذا غير مستطيع لذلك

وان تزوج حرة وقانا ليست الحرية شرطا في نكاح الحرة فها لهأز ينكح أمة ? فيه روايتان (احداها) له ذلك وهو قول مالك والشافعي لانهامساوية له فلم بشترط. لصحة نكاحها عدم الحرة لاشافعي وأصحاب الرأي اشترط عدم الحرة لاشترط عدم القدرة عليها كافي حق الحرة (والثانية) لا يجرز وهو قول الشافعي وأصحاب الرأي لانه يروى عن سعيد بن المسيب أنه قال تنكح الحرة على الامة ولا تنكح الامة على الحرة ، ولانه مالك لبضم حرة الم يكن له أن يتزوج أمة كالحر وان عقد النكاح عليها جميعا صح فيهما لان كل واحدة يجوز افرادها بالعقد فجاز بالجم ببنهما كالامتين

( فصل ) واذا زنت المرأة لم يحل لمريه إذاك نكاحها الا بشرطين [أحدها] انقضاء عدتها فان حملت من الزيافقضاء عدتها بوضعه و لا يحل نكاحها قبل وضعه و بهذا قال مالك و ابويوسف و هو احدى الروايتين عن ابي حنيفة عوفي الاخرى قال يحل نكاحها و بصح و هو مذهب الشافعي لانه وطء لا يلحق به النسب

فلم محرم النكاح كا او لم تحمل

ولذا قول الذي عَلَيْكَ همن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماه و زرع غيره » يمنى وط. الحوامل، وقول الذي عَلَيْكَ ولا توطأ حامل حتى نضرة صحيح وهو عام وروي عن سعيد بن المسيب أن رجلا تزوج امرأة فلما أصابها وجدها حلى فرفع ذاك إلى الذي عَلَيْكَ وفرق بينها وجعل لها الصداق وجلدها مائة رواه سعيد، ووأى النبي عَلَيْكَ و ارأه عجماً (١) على باب فسطاط فقال « لعله يويد

(۱) بجيم ثم حاه مهملة هي الحامل قريبة الولادة

ولنا قول الله تعالى (ذلك لمن خشي العنت منكم) وهذا غير خائف له لانه قدرعلى صيانة ولده من الرق فلم يجز له ارقاقه كما لو قدر على نكاح مؤمنة

(فصل) ومن كانت تحته حرة يمكن أن يستعف بها لم يجز له نكاح امة لا نعلم في هذا خلافا ولا فرق بين المسلمة والكتابية في ذلك لما ذكرنا من قبل

(فصل) ومن لم يجد طولا لكن وجد من يقرضه ذلك لم يلزمه لان عليه ضررا في بقاء الدين في ذمته ولصاحبه مطالبته بقرضه وكذلك ان بذل له باذل أن يزنه عنه أو يهبه إياه لم يلزمه لما عليه من ضرر المئة في نكاح الامة ، فان لم يجد من يزوجه الا بأكثر من مهر المثل وكان قادراً عليه ولا يجحف به لم يكن له نكاح الامة ، وقال أصحاب الشافعي له ذلك كما لو لم يجد الماء الا بزيادة على عنى المشل فله التيمم .

و لنا قول الله تعالى ( ومن لم يستطع منكم طولا ) وهذا مستطيع ولانه قادر على نكاح حرة بما لا يضره فلم يجز له ارقاق ولده كما لوكان بمهر مثاما، وما ذكروه ممنوع ثم ان هذا مفارق للتيمم من وجهين (أحدهما) أن التيمم رخصة عامة وهذا أبيح للضرورة ومع القدرة على الحرة لا ضرورة ( الثاني) أن التيمم يتكرر فايجاب شرائه بزيادة على ثمن المثل يفضي الى اجتحاف به وهذا لا يتكرر فلا ضرر فيه التيمم يتكرو فالحان في يده مالى فذكر أنه معسر وان المال لغيره فالقول قوله لانه حكم بينه وبين

أن يلم بها ؟ قالوا نعم قال « لقد همت أن ألهنه لعنا يدخل معه قبره كيف يستخدمه و هو لا يحل له أم كيف يورثه وهو لا يحل له أخرجه مسلم ولانها حامل من غيره فحرم عليه نكاحها كسائر الحوامل وإذا ثبت هذا لزنتها العدة وحرم عليها النكاح فيها لانها في الاصل لمعرفة براءة الرحم ولانها قبل العدة محتمل أن تكرن حاملا فيكون نكاحها باطلا فلم بصح كالموطوءة بشبهة وقال أبوحنيفة والشانعي لاعدة عليها لانه وط ولانصير به المرأة فراشا فأشبه وط والصغير

ولنا ما ذكرناه لانه إذا لم يصح نكاح الحامل فغيرها أولى لان وطء الحامل لا يفضي الى اشتباه الانساب النسب، ويحتمل أن يكون من الثاني فيفضى الى اشتباه الانساب فيكان بالتحريم أولى ، ولانه وط في القبل فأوجب العدة كوط الشبهه ولانسلم وط الصغير الذي يمكن منه الوط ، ( والشرط الثاني ) أن تترب من الزنا قاله قتادة وإسحاق وأبوعبيد ، وقال أبوحنيفة وما الشافي لا يشترط ذلك لما روي أن عمر ضرب رجلا والرأة في الزنا وحرص أن يجمع بينها فأبى الرجل ، وروى أن رجلا سأل أن عباس عن نكاح الزانية نقال : يجوز أرأيت لو سرق من كرم ثم ابتاعه أكان يجوز ؟

ولنا قول الله تعالى ( الزانية لاينكحها إلا زان أو مشرك \_ إلى قوله \_وحرم ذلك على المؤمنين ) وهي قبل النوبة في حكم الزنا فاذا تابت زال ذلك لقول النبي عَلَيْكِيْنَةٍ ﴿ النّائب من الذنب كن لاذنب

الله سبحانه و تعالى فقبل قوله فيه كما لو ادعى مخافة العنت، ومتى تزوج الامة ثم ذكر أنه كان موسراً حال النكاح فرق بينها لانه أقر بفساد نكاحه وهكذا ان أقر أنه لم يكن يخشى العنت فان كان قبل الدخول فصدقه السيد فلا مهر وان كذبه فله نصف المهر لانه يدعي صحة النكاح والاصل معه وان كان بعد الدخول فعليه المسمى جميعه ، فان كان مهر المثل أكثر من المسمى فعلى قول من أوجب مهر المثل فى النكاح الفاسد يلزمه مهر لاقراره به وان كان المسمى أكثر وجب ولاسيد أن لا يصدقه فيا قال فيكون له من المهر ما يجب في النكاح الفاسد وهل ذلك المسمى أو مهر المثل على روايتين

ومسئلة (فان تزوجها وفيه الشرطان ثم أيسر أو نكح حرة فهل يبطل نكاح الامة إعلى روايتين) أما إذا أيسر فظاهر المذهب أنه لا ينفسخ نكاح الامة وهو الذي ذكره الخرقي وهو مذهب الشافعي وفيه رواية أنه يفسد نكاح الامة وهو قول المزني لانه أبيح للحاجة فان زالت الحاجة لم يجز السندامته كمن أبيح له أكل الميتة للضرورة فاذا وجد الحلال لم يستدمه

ولنا أن فقد الطول أحد شرطي اباحة نكاح الامة فلم يعتبر استدامته لخوف العنت ، ويفارق أكل الميتة فان أكام بعد القدرة ابتدأ الاكل وهذا لا يبتديء النكاح أغا يستديمه والاستدامة للنكاح تخالف ابتداءه بدليل أن العدة والردة وامن العنت يمنعن ابتداءه دون استدامته

(فصل) فان تزوج على الامة حرة صح وفي بطلان نكاح الامة روايتان

له » وقوله « التوبة تمحو الحوبة » وروي أن مر ثدا دخل مكة فر أى امراء فاحرة يقال لها عناق فدعته الى نفسها فلم يجبها فلما قدم المدينة سأل رسول الله وسي الازن او مشرك فلم يجبه فأنزل الله تعالى ( الزاني لا ينكح إلا زانية او مشركة و لزانية لا ينكحها الازن او مشرك ) فدعاه رسول الله ويتياتي فنلا عليه الآية وقال «لا تكحها الولاما إذا كانت مقيمة على الزنا لم يأمن ان تلحق به ولد غيره و تفسد فر اشه ، فاما حديث عمر فالظاهر انه استناما وحديث ابن عباص ليس فيه بيان ولا تعرض له لحل النزاع ، إذا ثبت هذا فان عدة الزانية كمدة المطلقة لانه استبراء لحرة فأشبه عدة الموطوعة بشبهة وحكى ابن ابي موسى انها تستبرأ بحيضة لانه ليس من نكاح ولا شبهة نكاح فأشبه المنوب وروي عن ابن عمر أنه قبل له كيف تعرف توبتها في قال بريدهاعلى ذلك قان طاوعته فلم تنب الذنوب وروي عن ابن عمر أنه قبل له كيف تعرف توبتها في قال بريدهاعلى ذلك قان طاوعته فلم تنب المناب ولو كان في خواة ولا تحل الخلاة بأجنبية ولو كان في تعليمها القرآن ف كيف يحل في مراودتها على الزناف ثم لا يأمن ان اجابته الى ذلك أن تعود ولو كان في تعليمها القرآن ف كيف يحل في مراودتها على الزناف ثم لا يأمن ان اجابته الى ذلك أن تعود ولو كان في تعليمها القرآن ف كيف يحل في مراودتها على الزناف ثم لا يأمن ان اجابته الى ذلك أن تعود الى الله على على على غير هذا الوجه ف كذلك يه نه سائر الذنوب وفي حق سائر الناس وبالنسبة الى سائر الاحكام على غير هذا الوجه ف كذلك يكون هذا .

(احداها) لا يبطل وهو قول سعيد بن المسيب وعطاء والشافعي وأصحاب الرأي وروي معنى ذلك عن على رضى الله عنه .

(والثانية) ينفسخ نكاح الامة وهو قول ابن عباس ومسروق واسحاق والمزني ، ووجه الروايتين ما تقدم في المسئلة قبلها وقال النخعي ان كان له من الامة ولد لم يفارقها والا فارقها ولا يصح لان ما كان مبطلا للنكاح في غير ذات الولد ابطله في ذات الولد كسائر مبطلاته ولان ولده منها مملوك لسيدها ونفقته عليه ، وقد استدل على بقاء الذكاح بما روي عن على كرم الله وجهه أنه قال اذا تزوج الحرة على الامة قسم للحرة ليلتين وللامة ليلة ولانه لو بطل بنكاح الحرة لبطل بالقدرة عليه فان القدرة على المبدل كاستماله بدليل الماء مع التراب

﴿ مسئلة ﴾ ( وان تزوج حرة وأمة فلم تعفه ولم يجد طولا لحرة أخرى فهــل له نكاح أمة أخرى ؟ على روايين )

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في إباحة أكثر من أمة اذالم تعفه فعنه أنه قال اذاخشي العنت تزوج أدبعاً إذا لم يصبركيف يصنع ?وهذاقول الزهري والحارث العكلي ومالك وأصحاب الرأي وعنه أنه قال لايعجبني ان يتزوج الاامة واحدة يذهب الى حديث ابن عباس قال الحر لا يتزوج من الاماء الاواحدة وقرأ (ذلك لمن خشي العنت منكم) وبه قال قتادة والشافعي وابن المنذركائن من له زوجة يمكنه وطؤها لا يخاف

( فصل ) وإذا وجد الشرطان حل نكامها للزاني وغيره في قول أكثر أهل العلم منهم أبربكر وعمر وابنه وابن عباس وجابر بن زيد وعطاء والحسن وعكرمة والزهري والثوري والشاني وابن المنذر وأصحاب الرأي وروي عن ابن مسعود والبرا. بن عازب وعائشة أنها لا تحل للزاني محال قالوا لا يزالان زانبين مااجتمعا لعموم الآية والخبر ويحتمل أنهم أرادوا بذلك ما كان قبل التوبة أو قبل استبرائها فيكون كقولنا ، فأما تحريمها على الاطلاق فلا يصح لقول الله تعالى ( وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا باموالكم ) ولانها محالة لغير الزاني فحلت له كغيرها

( فصل ) وان زنت امرأة رجل أو زنى زوجها لم ينفسخ النكاح سواء كان قبل الدخول أو بعده في قول عامة أهل الهلم وبذلك قال مجاهد وعطاء والنخبي والثوري والشانبي واسحاق وأصحاب الرأي وعن جابر بن عبد الله أن المرأة إذا زنت ينرق بينها وليس لها شيء وكذلك روي عن الحسن وعن على رضي الله عنه أنه فرق ببن رجل وامرأته زنى قبل الدخول بها واحتج لهم بانه لو قذنها ولاعنها بانت منه التحقيقه الزنا عليها فدل على أن الزنا يبينها

ولنا أن دعواه الزنا عليها لا يدينها ولو كان النكاح ينفخ به لا نفسخ بمجرد دعواه كالرضاع ولا نبا معصية لا تخرج عن الاسلام فأشبهت السرقة فاما اللهان فانه يقتضي الفسخ بدون لزنا بدليل أنها اذا لاعنته فقد قابلته فلم يُثبت زناها واذلك أوجب النبي عَلَيْكِيْتُهُ الحد على من قذفها الفسخ واقع

العنت ، ووجه الاولى قوله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا ) الآية وهذا داخل في عموه بها ولا نه عادم للطول خائف للعنت فجاز له نكاح المة كالاولى، وقولهم لايخشى العنت قلمنا الكلام فيمن بخشاه وقول ابن عباس يحمل على من لم بخش العنت وكذلك الرواية الاخرى عن أحمد، فانكان تحمّه حرة لم تمفه نفيها الروايتان أيضاً مثل نكاح الامة ذكرها أبو الخطاب اذا لم تعفه الامة لما ذكرنا، فانكانت الحرة تعفه فلا خلاف في تحريم نكاح الامة الاخرى، فان نكح امتين في عقد وهو يستعف بواحدة فنكاحها باطل لانه يبطل في احداهما وليست باولى من الاخرى فبطل كما لو جمع بين اختين

﴿ مسئلة ﴾ (قال الخرقي وله ان يتزوج من الاماء اربها اذاكان الشرطان فيه قائمين )لما ذكرنا ﴿ مسئلة ﴾ (وللعبد نكاح الامة وان فقد فيه الشرطان) لانه مساولها فلم يعتبر فيه هذان الشرطان كالحر مع الحرة وله نكاح امتين معاوواحدة بعد واحدة لان خشية العنت غير مشروطة فيه

﴿ مَسَنَّلَةً ﴾ (وهل أَهُ ان يُنكحها على حرة على روايتين ?)

(احداهما) له ذلك وهو قول مالك والشافعي لأنها مسارية له فلم يشترط لصحة نكاحها عدم الحرة كالحر مع الحرة ولانه لو اشترط عدم الحرة لاشترط عدم القدرة عليها كما في حق الحر (والثانية) لا بجوز وهو قول أصحاب الرأي لانه يروى عن سعيد بن المسيب انه قال تنكح الحرة على الامة ولانتكح الامة على الحرة ولانه مالك لبضع حرة فلم يكن له ان يتزوج امة كالحر

ولـكن احمد استحب الرجل مفارقة امرأته إذا زنت وقال لا أرى أن يمسك مثل هذه وذلك أنه لا يؤمن أن تفسد فراشه وتلحق به ولداً ايس منه ، قال ابن المنذر الهل من كره هذه المرأة إنما كرهها على غير وجه التحريم فيكون مثل قول أحمد هذا ، قال أحمد ولا يطؤها حتى يستبرئها بالاث حيض وذلك لما روى رويفع بن ثابت قال سمعت رسول الله ويحالي ولا يول يوم حنين « لا يحل لا مري ، يؤمن بالله واليوم الآخر بسقي ما ه زرع غيره » يعني اتيان الحبالي ولا بها رعا تأني بولد من الزنا فينسب اليه والا ولى أنه يكني استبراؤها بالحيضة الواحدة لا نها تكني في استبراء الاماء وفي أم الولد إذاعتمت بموت سيدها أو باعتاق سيدها فيكني همنا والم صوص ههنا وحرد الاستبراء وقد حصل محيضة فيكنفي بها وفي أم الولد إذاعتمت به ولداً ليس منه قال ابن مسعود أكره أن أطأ أمتي وقد بنت وروي مالك عن يحبى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال ابن عباس برخس في وط الامة الفاجرة وروي ذلك عن سعيد بن المسيب ولعل من كره ذلك أنه كان ينهى أن يطأ الرجل أمنه ولا الماجرة وروي ذلك عن سعيد بن المسيب ولعل من كره ذلك كره قبل الاستبراء أو إذا لم يحصمها أو عنه على عن سعيد بن المسيب ولعل من كره ذلك كره قبل الاستبراء أو إذا لم يحصمها أو عنه على عن سعيد بن المسيب ولعل من كره فلك من سعيد بن المسيبراء أو إذا لم يحصمها أو عنه المن الفجور ومن أباحه بعدها فيسكون القولان المقتبن والله أعلى .

﴿ مسئلة ﴾ ( وان جم بينها في العقد جاز)

لأن كل واحدة منها يجوز افرادها في العقد فجاز الجمم بينهما كالأمتين هذا اذا قانا ليست حرية الزوج شرطاً في نكاح الحرة، ويتخرج ان لايجوز بناء على قوله لا يجوز نكاح الامة على حرة ولانه لا يجوز نكاح الامة على الحرة فحرم عليه الجمع بينهما كالأختين

﴿ مسئلة ﴾ (وليس للعبد نكاح سيدته)

قال ابن المنذر أجمع أهل العلم على أن نكاح المرأة عبدها باطللان أحكام الملك والنكاح تتناقض اذ ملكها اياه يقتضي وجوب نفقته عليها وسفره بسفرها وطاعته إياها، ونكاحه إياها يوجب عكس ذلك فيتنافيان ولماروى الاثرم باسناده عن أبي الزبير عن جابر انه سأله عن العبد ينكح سيدته فقال جاءت امرأة الى عمر بن الخطاب ونحن بالجابية وقد نكحت عبدها فانتهرها عمر وهم ان يرجها وقال لا يحل لك

(مسئلة) (وليس للحر أن يتزوج امته)

لان ملك الرقبة يفيد ملك المنفعة واباحة البضع فلا يجتمع معه عقد أضعف منه ولايجوزان يتزوج امة له فيها ملك ولا بتزوج مكانيته لانها مملوكته

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يجوز للحر أن يتزوج أمة أبنه لأن له فيهاشبهة ملك)

وهذا قول أهل الحجاز وقال أهل العراق له ذلك لأنها ليست مملوكة له ولا تعتق باعتاقه اياها

## ﴿ مسئلة ﴾ قال ( ومن خطب امرأة فلم تسكن اليه فلفيره خطبتها )

الخطبة بالكسر خطبة الرجل المرأة اينكحها والخطبة بالضم هي حمد الله والتشهد ولا يخلو حال المخطوبة من ثلاثة أقسام:

(أحدها) أن تسكن الى الخاطب لها فتجيبه أو تأذن لو أبها في اجابته أو تزويجه فهذه يحرم على غير خاطبها خطبتها لما روى ابن عمر أن النبي وَلَيْكَانِيّهِ قال « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه .وعن أبي هربرة عن النبي وليَّكِيّهِ قال « لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه حتى بنكح أو يترك ٥ متافق عليها ٥ ولان في ذلك أنسادا على الخاطب الاول وإيقاع العداوة بين الناس ولذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بهم الرجل على بيم أخيه ولا نعلم في هدذا خلافا بين أعل العلم إلا أن قوما حملوا النهي على الكراهة والظاهر أولى .

(القسم الثاني) أن ترده أو لاتركن اليه فهذه بجوز خطبتها لما روت فاطمة بنت قيس أنها أتت النبي عَلَيْكِيَّةٍ فذكرت أن معارية وأبا جهم خطباها فقال سول الله عَلَيْكِيَّةٍ هاما معارية فصعلوك لامال له وأما ابو جهم فلا بضم عصاء عن عانقه انكحي أسامة بن زبد ، متعق عليه فخطبها النبي عَلَيْكِيَّةٍ بعد إخبارها إياه بخطبة معارية وأبي جهم لها ، ولان تحريم خطبتها على هذا الوجه اضرار مها فانه لايشاء أحد أن

ولنا قول النبي عَيَالِيَّةُ ﴿ انت ومالك لابيك ﴾ ولانه لو ملك جزءاً من أمة لم يصح نكاحه لها فاهي مضافة بجملها شرعاً أولى بالتحريم وكذلك لايجوز للعبد نكاح امة سيده أوسيد ته مع ماذكر نامن الخلاف (فصل) ويجوز للعبد نكاح امة ابنه لان الرق قطع ولايته عن ابنه وماله وهذا لا يلى ماله ولا نكاحه ولا يرث أحدها صاحبه فهو كالا جنبي منه

(فصل) وللابن نكاح امة أبيه لانه لاملك له فيها ولاشبهة ملك فاشبه الاجنبي وكذلك سائر القرابات ويجوز للرجل ان يزوج ابنته لمملوكه، وإذا مات الاب فورث احد الزوجين صاحبه أوجزء آمنه انفسخ النكاح وكذلك ان ملكه أو جزءاً منه بغير الارث لانعلم فيه خلافاً الا ان الحسن قال اذا اشترى المرأته للعتق فاعتقها حين ملكها فهما على نكاحهما ولا يصح لأنهما متنافيان فلا يجتمعان قليلا ولا كثيراً بمجرد الملك لها انفسخ نكاحها سابقاً على عتقها

( فصل ) وان إشترى الحرزوجته أوجزءاً منهاملكه بغير الشراء انفسخ نكاحها وكذلك ان ملكت المرأة زوجها أو جزءاً منه ولا نعلم في ذلك اختلافاً لما ذكر ناه، وان اشتراها ابنه فعلى وجهين (احدها) ينفسخ النكاح لان ملك الابن كلكه في اسقاط الحدو حرمة الاستيلاء فكان كملك في ابطال النكماح (والثاني) لا يبطل لا نه لا يملك الابن فلم يبطل نكاحه كالاجنبي

( فصل ) واذاملكت المر أنزوجها أو بعضه فانفسخ نكاحها فليس ذلك طلاقًا فمتى اعتقته ثم

عنم المرأة النكاح الا منعها بخطبته إياها وكذلك لو عرض لها في عدتها بالخطبة فقال لانفوتيني بنفسك وأشباه هذا لم تحرم خطبتها لان في قصة فاطمة أن النبي عَلَيْكِيْتُو قَالَ لها ﴿ لاَنْفُوتِينَا بِنَفْسُكُ ﴾ ولم ينكر خطبة ابي جهم ومعاوية لها

وذكر ان عبد البر أن ابن وهب روى باسناده عن الحارث بن سعد بن أبي ديان أن عمر بن الخطاب خطب امرأة على جربر بن عبد الله وعلى مروان بن الحكم وعلى عبد الله بن عمر فدخل على المرأة وهي جالسة في بيتها فقال عمر ان جربر بن عبد الله يخطب وهو سيد أهل المشرق ، ومروان يخطب وهو سيد شباب قربش ، وعبد الله بن عمر وهو من قد علمتم ، وعمر بن الخطاب فكشفت المرأة الستر فقالت أجاد أمير المؤمنين فا نكحيه فهذا عمر قدخطب على واحد بعد واحد قبل أن يعلم ما نقول المرأة في الاول

(القسم الثالث) أن يوجد من المرأة مابدل على الرضى والدكون تعريضاً لانصر بحا كقولها ماأنت الارضى وما عنك رغبة فهذه في حكم القدم الاول لا بحل الهيره خطبتها هذا ظاهر كلام الحرقي وظاهر كلام احد فائه قال اذا ركن بعضهم الى بعض فلا يحل لأحد أن يخطب والركون يستدل عليه بانتعرين تارة وبالتصريح أخرى . وقال القاضي ظاهر كلام احمد اباحة خطبتها وهو مذهب الشافعي في الجديد لحديث فاعمة حيث خطبها النبي ويسياليه وزعوا أن الظاهر من كلابها ركونها الى احدهما واستدل القاضي مخطبته لما قبل سؤالها هل وجد منها مادل على الرضى أولا في

نروجها لم تحتسب بتطليقة وبهذا قال الحكم وحماد ومالك والشافعي وابن المنذر واسحاق وقال الحسن والزهري وقنادة والاوزاعي تحتسب هي بتطليقة ولا يصح لانه لم يلفظ بطلاق صريح ولا كناية وانمافسخ النكاح بوجودما ينافيه فأشبه انفساخه باسلام أحدها

( فصل ) ولو ملك الرجل بعض زوجته انفسخ نكاحها وحرم وطؤها في قول عامة المفتين حتى يستخلصها فيحل له وطؤها بملك اليمين وروي عن قتادة أنه لم يزده ملكه فيها الافر با وليس بصحيح لان النكاح لايبقي في بعضها وملك لم يتم عليها ولا يثبت الحل فيما لا يملك ولا نكاح فيه

﴿ حسئلة ﴾ (ومن جمع بين محللة ومحرمة في عقد واحد فهل يصح فيمن تحل على روايتين)
واذا عقد النكاح على اخته وأجنبية معا بان يكون لرجل أخت وابنة عم احداهما رضيعة للمتزوج فيقول له زوج تكهما فيقبل ذلك فالمنصوص صحة نكاح الاجنبية فيما ذكره الخرقي ونص فيمن تزوج حرة وامة أنه يثبت نكاح الحرة ويفارق الامة وذكر شيخنافيه روايتين احداهما يفسد فيهما وهو أحد قولي الشافعي واختاره ابو بكر لانه عقد واحد جمع حلالا وحراما فلم يصح كما لو جمع بين اختين والثانية يصح في الحرة وهو أظهر الروايتين وهو قول مالك والثوري وأصحاب الرأي لانها محل قابل

ولنا عموم قوله عليه السلام 1 لايخطب أحدكم على خطبة أخيه ٤ ولا نه وجد منها مادل على الرضى به وسكوتها اليه فحرمت خطبتها كما لو صرحت بذلك وأما حديث فاطمة الاحجة لهم فيه فان فيه مايدل على أنها لم تركن اله واحدمنهما من وجهين

( أحدهما ) ان النبسي عَلِيْنَاكِيْرُ قد كان قال لها ه لانسبقيني بنفسك \_ , في افظ \_ لانفوتيني بنفسك \_ وفي رواية \_ اذا حلات فآذنيني » فلم تكن لنفتات بالاجابة قبل أن تؤذن رمول الله عَلَيْنَاكِيْنَهُ

و (الناني) أنها ذكرت ذلك لرسول الله مسينة كالمستشيرة له فيهما أو في العدول عنهما لى غيرهما واليس في الاستشارة دليل على نرجيح أحد الامرين ولا مبل الى أحدهما على أنها أها أها ذكرت ذلك النبي والمستشارة وليل على قوله ورأيه وقد أشار عليها بركهما لما ذكرنا من عيبهما فجرى ذلك مجرى ردها لها وتصريحها بم عهما ، ومن وجه آخر أن الذي والمستقبة قد سبقهما مخطبتها تعريضاً بقوله لها ما ذكرنا فكانت خطبته بعدهما مبنية على الخطبة السابقة لها مخلاف ما محن فيه .

( نصل ) والتعويل في الردو الاجاب على الولي إن كانت مجبرة وعليها ان لم نكن مجبرة لامها أحق بنفسها من وليها ولو أجاب هو ورغبت عن النكاح كان الامر أمها ، وإن إجاب وليها فرضيت فهو كاجابتها وإن سخطت فلا حكم لاجابته لان الحق لها ، ولو أجاب الولي في حق المجبرة فكرهت الحجاب واختارت غيره سقط حكم اجابة وليها لكون اختيارها مقدما على اختياره ، وان كرهته ولم تجز سواه

للنكاح وأضيف اليها عقد حادر من أهله لم يجتمع معها فيه مثابها فصح كمالو انفردت به وفارق العقد على الاختين لانه لامزية لاحداهما على الأخرى وهاهناقد تعينت التي بطل النكاح فيها فعلي هذا القول يكون لها من المسمى بقسط مهر مثابها منه وفيه وجه آخر ان لها نصف المسمى وأصل هذين الوجهين اذا تزوج امرأتين يجوز له نكاحها بمهر واحد هل يكون بينهما على قدر صداقهما أو نصفين ? على وجهين يأتي ذكرهما انشاء الله تعالى

( فصل ) ولو تزوج بهودية ومجوسية أو محللة أو محرمة في عقد واحد فسد في المجوسية والمحرمة وفي الاخرى وجهان وان نكح أربع حرائر وأمة فسد في الامة وفي الحرائر وجهان وان نكح العبد حرتين وأمة بطل نكاح الجميع وان تزوج امرأة وابنتها فسد فيهما لان الجمع بينهما محرم فلا يصح فيهما كالاختين

﴿مَمَالَةً ﴾ ( وكل من حرم نكاحها حرم وطؤها بملك اليمين الا إماء أهل الكتاب )

الكلام في هذه المسئلة في فصلين (أحدهما) ان أهل الكتاب حلال وهذا قول عامة أهل العمالا الحمالا فانه كرهه لان الامة الكتابية بحرم نكاحها فحرم التسري بهاكالمجوسية

ولنا قول الله تمالى ( الاعلى أزواجهم أو ماملكت أيمانهم فانهم غير ملومين) ولانها بمن محل نكاح حرائرهم فحل له السمري بها كالمسلمة فأما نكاحها فيحرم لانه فيه ارقاق ولده وابقاؤه مع كافرة بخلاف

فيذبغي أن يسقط حكم الاجابة أيضا لانه قد أمن باستثمر ارها فلا يذبغي له أن يكرهها على مالا رضاه ، وإن أجابته ثم رجعت عن الاجابة وسخطته زال حكم الاجابة لان لها الرجوع ، وكذلك اذا رجم الولي المجبر عن الاجابة زال حكم الان له النظر في امر موليته مالم يقم العقد ، وإن لم ترجم هي ولا ولبها ولكن ترك الخاطب الخطبة أو أذن فيها جازت خطبتها لما روي في حديث بن عمر عن النبسي ويتاليقوانه نهى ان يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يأذن له أو يترك . رواه البخاري

( فصل ) وخطبة الرجل على خطبة أخيه في موضم النهي محرمة. قال احمد لا يحل لاحد أن يخطب في هذه الحال ، وقال ابرجه في المكبري هي مكروهة غير محرمة وهذا نهى تأديب لا تحريم

ولنا ظاهر النهي فان مقتضاه التحريم ولانه نهي عن الاضرار بالآدمي المعصوم فكان على التحريم كالهي عن أكل ماله وسفك دمه فان فعل فكاح صحيح نص عليه احمد فقال لايفرق ببنهما وهومذهب الشانعي، وروي عن ما لك ودارد أنه لا يصحوه و قياس قول أبي بكر لانه قال في البيم على بيم أخيه هو باطل وهذا في معناه ووجهه أنه فكاح منهي عنه فكان باطلاك كاح الشفار

ولنا أن المحرم لم يفارق المتد فلم يؤثر فيه كا لوصرح بالخطبة في المدة

( فصل ) ولا يكره الولي الرجوع عن الاجابة إذا رأى المصلحة لها في ذاك لان الحق لها وهو نائب عنها في النظر لها فلا يكره له الرجوع الذي رأى المصلحة فيه كما لو ساوم في بيم دارها ثم تبين

التسري (الفصل الثاني) ان من حرم نكاح حرائرهم من المجوسات وسائر الكوافر سوى أهل أهل السكتاب لا يباح وطء الاماء منهن بملك اليمين في قول أكثر أهل العم منهم الزهري وسعيد بن جبير والاوزاعي والثوري وأبو حنيفة ومالك والشافعي قال ابن عبد البرعلى هذا جماعة فقهاء الامصار وجمهور العلماء وما خالفه فشذوذ لا يعد خلافاً ولم يبلغنا إباحة ذلك الاعن طاوس لقو له تمالى (والحصنات من النساء الا ماملكت أعانكم) وقوله (والذينهم لفروجهم حافظون الاعلى أزواجهم أو ماملكت اعانهم) الآية وروى أبو سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحرجون من غشيائهن من أجل أزواجهن سبايا فكان ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحرجون من غشيائهن من أجل أزواجهن من المشركين فأنزل الله عزوجل في ذلك (والحصات من النساء إلا ما ملكت أعانكم) قال فهن تضم ولا ذات حليل حتى تحيض حيضة ، وواهما أبر داود وهذاصحيح وهم عبدة الاوثان وهذا طاهر في إباحتهن ولان الصحابة في عصر النبي عَلَيْكَيْ تحريبن ولا أمر الصحابة باجتنامهن وقد فلم بكونوا يرون تحريبن ولا أمر الصحابة باجتنامهن وقد وكذلك غيرهما من الدهة من اللاكوع امراة من بعض السبي نفله إياها وأخذ عمر وابنه من سببي هوازن وكذلك غيرهما من الصحابة وأم محدين الحنفية من سببي بنبي منهة وأخذ الصحابة سبايا فارس وهم وكذلك في منها فارس وهم وكذلك غيرهما من الصحابة وأم محدين الحنفية من سببي بنبي منهة وأخذ الصحابة سبايا فارس وهم وكذلك غيرهما من الصحابة وأم محدين الحنفية من سببي بنبي بنبي منهنة وأخذ الصحابة سبايا فارس وهم

له المصلحة في تركها ولا يكره لها أيضا الرجوع إذا كرهت الخاطب لانه عقد عري بدوم الضررفيه وكان له الاحتياط انفسها والنظر في حظها وان رجعا عن ذلك الغير غرض كره لما فيه من اخلاف الوعد والرجوع عن القول ولم يحرم لان الحق بعد لم يلزمهما كمن سام سلمة ثم بداله الاي معها

( فصل ) فان كان الخاطب الاول ذميالم تحرم الخطبة على خطبته نص عليه احمد فقال لا يخطب على خطبة أخيه ولا يسارم على سوم أخيه أنما هو المسلمين ولو خطب على خطبة يهودي أو نصر أني أو استام على سومهم لم يكن داخلا في ذلك لا نهم ايسو اباخرة المسلمين وقال ابن عبد البرلا يجوز أيضا لان هذا خرج من الخالب لا التخصيص المسلم به

ولنا أن لفظ النهي خاص في المسلمين والحاق غيره به انما يصحادًا كان مثله واليس الذمي كالمسلم ولا حرمته كحرمته ، ولذلك لم تجب إجابتهم في دعوة الوليمة ونحوها وقوله خرج مخر جالفالب قلمنا متى كازفي الخصوص بالذكر معنى بصح أن يعتبر في الحكم لم يجز حدّفه ولا تعدية الحركم بدونه ، واللاخرة الاسلامية تأثير في وجوب الاحترام وزيادة الاحتياط في رعاية حقوقه وحفظ قلبه واستيقا. مودته فلا يجوز خلاف ذلك والله أعلم

وجلة ذاك أن المهتدات على ثلاثة أضرب معتدة من وقاة أو طلاق ثلاث أو فدخ لنحر بهما على وجلة ذاك أن المهتدات على ثلاثة أضرب معتدة من وقاة أو طلاق ثلاث أو فدخ لنحر بهما على

مجوس فلم ببلغنا أنهم اجتذبوهن وهذا ظاهر في إباحتهن لولا اتفاق سائر أهل العلم على خلافه وقد أجبت عن حديث أبي سعيد بأجربة منها أنه يحتمل أنهن أسلمن كذلك روي عن أحمد حين سأله محمد بن الحسكم قال قات لا بي عبد الله اليس كانواعبدة أرثاز ?قال لاأدري كانوا أسلموا أو لا يوقال ابن عبدالبر إباحة وطائهن منسوخة بقوله تعالى ( ولا تنكحوا المشركات حتى بؤمن )

( فصل ) قال رحمه الله ولا يحل نكاح خشى مشكل حتى يتبين أمره نص عليه في رواية الميه وفي وذكره ابو اسحاق مذهبا الشافعي وذلك لانه لم يتحقى وجود ما يبيدح له النكاح فلم يح له كالو اشتبهت عليه أخته بنسوة ولانه قد اشته المباح بالمحاور في حقه فحرم لما ذكر نا وقال الخرقي إذا قان أنا رجل لم يمنع من نكاح النساء ولم يكن له أن ينكح بغير ذلك بعد وان قال أنا امرأة لم ينكح إلا رجل لم يمنع من نكاح النساء ولم يكن له أن ينكح بغير ذلك بعد وان قال أنا امرأة لم ينكح إلا وجد لا رذلك لانه لا يخلو من أن يكون رجلا أو امرأة قال الله تعالى ( وانه خلق الزوجين الذكر والانثى ) وقال تعالى ( وبث منهما رجالا كثيراً و نساء ) وليس ثم خلق ثالث قاذا كان مشكلا لم يظهر فيه علامات الرجال ولا النساء فقد اختلف فيه أصحابنا واختار الخرقي أنه يرجم الى قوله فال ذكر أنه رجل وانه يميل طبعه الى نكاح النساء فله نكاحهن وأن ذكر أنه امرأة يميل طبعه الى طبعه الى طبعه الى

زوجها كالفسخ برضاع أو لمان ونحوه مما لاتحل بعده لزوجها فهذه بجو زالتمر بض بخطبتها في عدتها انول الله تعالى ( ولاجناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النسا. ) ولما روت فاطمة نمت قيس أرالنبي عَلَيْكُ ال قال لها لما طلقها زوجها ثلاثًا ذاذا حلات مآذنبي - وفي لفظ لا نسمة بنى بنفسك \_ وفي لفظ لا تفوتينا بنفسك ، وهذا تعريض بخطبتها في عدتها ولا يجوز التصريح لان الله تعالى لما خص النعريض بالأماحة دل على محريم التصريح ولان التصريح لا محتمل غير النكاح فلايؤمن أن يحملها الحرص عليه على الاخبار بإنقضا عدتها قبل انقضائها والتعريض مخلافه

( الفسير الثاني ) الرجعية فلا يحل لا حد التعريض مخطبتها ولا التصريح لانها في حكم الزوجات فعي كالتي في صاب نكاحه

( القسم الثاني ) بائن محل لزوجها نكاحها كالمحتلمة والبائن بفسخ لغيبة أواعسار ونحوه فلزوجها النصريح مخطيتها والتعريض لانهامياخة لهنكاحها في عدمها فهي كغير المعتدة وهل بجوز لغيره التعريض بخطبتها؛ فيه وجهان وقلشانبي فيه أيضاً قولان (أحدهما) يجوز لعمومالاً يهْ ولانها بائن فأشبهت المطلقة ثلاثًا (والثاني )لايجوز لان الزوج علك أن يستبيحها فهي كالرجعيةوالمرأة في الجواب كالرجل في الخطبة في ما يحل وبحرم لان الخطبة العدّد فلا مختلفان في حله وحرمته اذا ثبت هذا فالتعربض أن يقول اني في مثلك لراغب ورب راغب فيك

الرجال زوج رجلاً لانه معنى لا يتوصل اليه إلامنجهته وايس فيه إيجاب حق إلى غيره فقبل قوله فيه كما يقبل قول المرأة في حيضها وعدتها وقد يمرف نفسه بميل طبعه الى أحد الصنفين وشهوته له فان الله تعالى أجرى العادات في الحيوانات بميل الذكر الى الاشي وميلها اليه وهذا الميل أمر في النفس والشهوة ولا يطلم عليه غهره وقد تعذرت علينا معرفة علاماته الظاهرة فيرجم فيه الى الامور الباطنة فيا يختص هو بحكه وأما الميراث والدية فان أقر على نفسه بما يقلل ميراثه أو ديته قبل منهوان ادعى ما بزيد ذلك لم يقبل لانه متهم فيه فلا يقبل قوله على غيره وما كان من عباداته وسترته وغير ذلك فينبغي أن يقبل قوله فيه لانه حـكم ببنه وبين الله تعالى قال القاضي ويقبل قوله في الامامة وولاية النكاح وما لا يثبت حقاعلى غيره واذا زوج امرأة ورجلائم عاد فنال خلاف قوله الاول لم بقبل قوله في النزوج بغير الجنس الذي زوجه اولا لانه مكذب لنفسه ومدع ما يوجب الجمع بين تزو بج الرجال والنساء.

﴿ مسئلة ﴾ ( فان تزوج امرأة فقال أنا امرأة انفسخ نكاحه ) لاقراره ببطلانه ولزمه نصف المهر ان كان قبل الدخول وجميعه ان كان بعده ولا يحل له بعد ذلك أن ينكم لانه أقربقو له أنا رجل بتحريم الرجال واقر بقوله أنا امرأة بتحريم النساء

﴿ مَسَّلَةً ﴾ ﴿ وَانْ تَزُوجٍ رَجَلًا ثُمَّ قَالَ أَنَا رَجِلَ لَمْ يَقْبِلُ قُولُهُ فِي فَسَخَ نَكَاحِهُ ﴾ لانه لا حق عليه

وقال القاسم بن محد: النعريض أن يقول انك على لكرية واني فيك لراغب وان الله اسائق اليك خيراً أو رزقا، وقال الزهري أنت جميلة وأنت مرغوب فيك ، وان قال لانسبقينا بنفسك أو لا تفوتينا بنفسك أو إذا حلات فا ذنيني ونحو ذلك جاز ، قال مجاهد مات رجل وكانت امرأنه تتبع الجنازة نقال رجل لانسبقينا بنفسك فقالت سبقك غيرك ، وتجيبه المرأة ان قضى شيء كان و ما ترغب عنك وما أشبه والتصريح هو الفظ الذي لا محتمل غير النكاح نحو أن يقول زوجيني نفسك أو اذا انقضت عدتك تزوجتك و محتمل ان هذا معنى قوله تعالى (لا تواعدوهن سراً) فان الذكاح بسمى سراً قال الشاعر

فلن تطلبوا سرها لاني ولن تسلموها لازهادها

وقال الشانبي السر الجاع، وأنشد لامري. القيس

ألا زعمت بسبامة القوم اننى كبرت وأنلا يحسن السر أمثالي

ومواعدة السر أن يقول عندي جماع يرضيك ونحوه وكذلك ان قال ربجماع يرضيك ، فنهي عنه لما فيه من الهجر والفحش والدناءة والسخف

( فصل) فان صرح بالخطبة أو عرض في موضع بحرم التعريض ثم تزوجها بعد حلهاصح نكاحه وقال مائك يطلفها تطليقة ثم يتزوجها وهذا غير صحيح لان هذا المحرم لم يقارن العتد فلم يؤثر فيه كا في النكاح الثاني أو كا لو رآها متجردة ثم تزوجها

فاذا أزال نـكاحه فلا مهر له لانه يقر أنه لا بستحته وسوا. دخل أو لم بدخل ويحرم النـكاح بعد ذلك لما ذكرنا .

## باب انشروط في النكاح

وهي قسمان صحيح وفاسد فالصحيح نوعان (أحدهما) يقتضيه العقد كتسليم المرأة اليه وتمليكه من الاستمتاع بها فهذا لا يؤثر في العقد وجوده كعدمه (الثاني اشرطماننتفع؛ المرأة كزيادة على مهرها أو نقد معين فهو صحيح بجب الوفاء به كالثمن في المبيع

﴿ مسئلة ﴾ ( فان شرط أن لا يخرجها من دارها أو لدها أو لا يتمزوج عليها أو لا يتسرى فهو صحيح لازم فان وفي به إلا فلها الفسخ )

يروي ذلك عن عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص ومعادية وعمرو بن العاص رضي الله عنهم وبه قال شر عمر بن عبدالعزيز وجابر بن زيد وطارس والاوزاعي واسحاق وأبطل هذه الشهر وط الزهري و تتادة وهشام بن عروة ومالك و اللهث والثوري والشانبي وابن المنذر وأصحاب الرأي وقال أبو حنيفة والشانبي يفسد المهر ولها مهر المثل واحتجوا بقول النبي على النبي على يقتضيه وبقول النبي الله فهو باطل و ان كان مائة شرط » وهذا اليس في كتاب الله لان الشرع لا يقتضيه وبقول النبي

( فصل) ويحرم على العبد نكاح سيدته . قال ابن المذدر أجمع أهل العلم على أن نكاح المرأة عبدها باطل ، وروى الأثرم باسناده عن أبي الزبير قال سألت جابرا عن العبد ينكح سيدته فقال جات امرأة إلى عمر بن الخطاب ونحن بالجابية وقد نكحت عبدها فانتهرها عمر وهم أن برجها وقال لايحل لك . ولان أحكام الذكاح مع أحكام الملك يتنافيان فان كل واحد منها يقتضي أن يكون الآخر بحكه يسافر بسفره ويقيم باقامته وينفق عليه فيتنافيان

( فصل ) وليس السيد أن يتزوج أمته لان الماك الرقبة يفيد الله المنفعة وإباحة البضع فلا يجتمع معه عقد أضعف منه ولو الملك زوجته وهي أمة انفسخ نكاحها الركذاك لو المكت المرأة زوجها انفسخ نكاحها ولا يتزوج مكا تبته لا نها علوكته انفسخ نكاحها ولا نه لم في هذا خلافا ولا يجوز أن يتزوج أمة له فيها الله وهذا قول أهل الحجاز وقال أهل ( فصل ) ولا يجوز المحر ان يتزوج أمة ابنه لان له فيها شبهة وهذا قول أهل الحجاز وقال أهل العراق له ذلك لا نها ليست مملوكة له ولا تعتق باعتاقه لها

و لنا قول النبي وَلَيْكَالِيَّةِ ﴿ أَنْتُ وَمَا قُكُ لاَ بِكَ ﴾ ولانه لو المك جزءاً مناءة لم بصح نكاحه لها أها هي مضافة اليه بجملتها شرعا اولى بالتحريم وكذلك لا بجرز قعبد نكاح أم يده أو سيدته مع ماذكرنا من الخلاف و بجوز قعبد أن يتزوج أمة ابنه لان اثرق بقطع ولايته عن أبه وما له ولهذا لا يلي ما له ولا نكاحه ولا يرث أحدها صاحبه فهو كلاجنبي منه

( فصل ) وللابن نكاح أمة أبيه لأنه لا له لا له فيها ولا شبهة ملك فأشبه الاجنبي وكذلك

عَلَيْكُو ه المسلمون على شروطهم الاشرطاً أحل حراما أوحرم حلالا ، وهذا يحرم الحلال وهو النزو بج والتسري والسفر ولان هذا شرط ليس من مصلحة العقد ولا مقتضاه ولم ببن على التفليب والدراية فكان فاسداً كما لو شرطت أن لا تسلم نفسها

ولناقول النبي وتيكينية إن أحق ماوف عم بعالشر وط ما استحلام به الفروج ٤ رواه سعيد ـ وفي لفظ ـ هان أحق الشروط أن توفوا به اما استحلام به الفروج ٤ متفق عليه وقول النبي عيكينية المسلمون على شروطهم ٤ ولانه قول من سمينا من الصحابة ولا يعرف لهم مخالف في عصر هم فكان اجها وروي الاثرم بأسناده أن رجلا تزوج امرأة وشرط لها دارها تم أراد نقلها فخاصموه إلى عمر فقال له اشرطها فقال الرجل اذا بطلقننا فقال عمر مقاطع الحقوق عند الشروط ولانه شرط له فيه منفعة ومقصو دلا يمنع المقصود من النكاح فكان لازما كما لو اشترطت زيادة في المهر أو غير نقد البلد وأما قوله صلى الله عليه وسلم «كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل» أي ليس في حكم الله وشرعه وهذا مشروع قدذ كرنا مادل على مشروعيته وعلى من نفي ذلك الدليل وقولهم أن هذا يحرم الحلال قلنا لايحرم حلالا واعا مادل على مشروعيته وعلى من نفي ذلك الدليل وقولهم ليس من مصاحة العقد ممنوع فانه من مصلحة المرأة وماكان من مصلحة الماقد كان من مصلحة عقده كاشتراط الرهن والضمين ثم يبطل بالزيادة على مهر وماكان من مصلحة الماقد كان من مصلحة عقده كاشتراط الرهن والضمين ثم يبطل بالزيادة على مهر

سائر القرابات ويجوز أن يزوج الرجل ابنته المملوكة إذا قلنا ليست الحرية شرطا في الصحة ، ومتى مات الاب فورث أحد الزوجين صاحبه أو جزءاً منه انفسخ النكاح وكذلك ان ملكه أو جزءاً منه بغير الارث لا نعلم فيه خلافا الا أن الحسن قال إذا اشترى امرأته للمتق فأعتقها حين ملكها فها على نكاحهما. ولا يصح لانهما متنافيان فلا مجتمعان قليلا ولا كثيراً فبمجرد الملك لها انفسخ نكاحهما بقا على عتقها . وحكم المكانب يتزوج بنتسيده أوسيدته حكم العبد في آنه إذا ماتسيده افسخ نكاحه . وقال أصحاب الرأي النكاح بحاله لانها لا علكه أما لها عليه دين وليس بصحيح فان النبي وليسيني قال ه المكانب عبد ما بقي عليه دره » ولانه لو زال الملك عنه لما عاد بعجزه كالو أعتق

( فصل ) وإذا ملكت المرأة زوجها أو بعضه فانفسخ نكاحها فليس ذلك بطلاق فمني أعتقته ثم أزوجها لمتحتسب عليه بتطليقة ومهذا قال الحكم وحماد ومالك والشافعي وابن المنذر واسحاق وقال الحسن والزهري وقتادة والاوزاعي هي تطليقه وليس يصحيح لانه لم يلفظ بطلاق صريح ولا كناية وانما انفسخ النكاح وجود ماينافيه فأشبه ا فساخه بالمرم أحدها أو ردتا ولو ملك الرجل بعض زوجته انفسخ نكاحها وحرم وطؤها في قول عامة الفتين حتى يستخلصها فتحل له بملك اليمين روي عن قنادة انه قال لم يزده ملكه فيها الا قربا وليس بصحيح لان النكاح لايبقي في بعضها رملكه لم يترعليها ولا يثبت الحل فيا لا يملكه ولا نكاح فيه

المثل وأذا ثبت أنه شرط لازم فلم يف به فلها الفسخ ولهذا قال عمر للذي قضي عليه بلزومالشرطحين قال إذا يطلقننا. مقاطع الحقوق عند الشروط ولم يلتفت الى قوله ولانه شرط لازم في عقد فيثبت حق الفسخ في ترك الوفاء به كالرهن في البيع

﴿مسئلة ﴾ ( وان شرط لها طلاق ضرتها فقال أبوالخطاب هو محيح )

لانه شرط لا ينافي العقد ولها فيه فائدة فأشبه ما لو شرطت عليه أن لا يتزوج عليها قال شيخناولم أر هذا لغيره ويحتمل أنه باطل وهو الصحيح لما روى أبو هريرة قال بى النبي عَلَيْكَالِيَّةُ أَن تشرطالمر أة طلاق أختها وفي لفظ أن النبي عَلَيْكَالِيَّةُ قال « لا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في صفحتها ولتنكح فان لها ما قدر لها » رواهما البخاري والنهي يقتضي فساد المنهي عنه لانها شرطت عليه فسخ عقده وا بطال حقه وحق امرأته فلا يصح كما لو شرطت فسخ بيعه و على قياس هذا ما لو شرطت عليه بنيج

﴿ مسئلة ﴾ قال رضي الله عنه ( القسم الثاني فاسد وهو ثلاثة أنواع (أحدها) ما يبطل النكاح وهو ثلاثة أشياء ( أحدها ) نكاح الشفاروهو أن يزوجه وليته على أن يزوجه الآخر وليته ولا مهر بينها ) قبل أنما سمي هذا النكاح شفاراً لقبحه تشبيها برفع الكلبرجله ليبول في المتح يقال شفر الكلب إذا رفع رجله ليبول وحكي عن الاصمعي أنه قال الشفار الرفع فكان كل واحد منها رفع رجله للآخر

( فصل ) ولا يجوز الرجل وط. جارية ابنه لان الله تعالى قال [ إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم] وليست هذه زوجة الولا مملوكته ولانه بحل لابنه وطؤها ولا تحل المرأة لرجاين فان وطئها فلا حد عليه ، نص عليه أحد ، وقال داود : يحد . وقال بعض الشانعية : ان كان ابنه وطئها حد لانها محرمة عليه على النابيد

ولنا أن له فيها شبهة لقول النبي عَلَيْكَيْرُ « أنت و مالك لا ببك » والحد يدرأ بالشبهات ولان الاب لا يقتل بقتل ابنه والقصاص حق آدمي فاذا سقط بشبهة الملك فالحد الذي هو حق الله تعالى بطريق الاولى ولانه لا يقطع بسرقة ماله ولا يحد بقذفه فكذلك لا يحد بالزنا مجاريته عفاذا ثبت هذا فأنها تحرم على الابن على التأبيد وان كان الابن قد وطنها حرمت عليهما على التأبيد، وإذا لم تعلق من الاب لم يزل ملك الابن عنها ولم يلزمه قيمتها، وقال أبو حنيفة: بلزمه ضمانها لانه أتلفها عليه وحرمه وطأها فأشبه مالو قبلها

و لنا أنه لم يخرجها عن ملكه ولم تنتص قيمتها فأشبه مالو أرضعها أمرأته فانها تحرم على الابن ولا يجب له ضمامها وأن علقت منه فالولد حرياحق به النسب لانه من وط ملا يجب به الحد لاجل الشبهة فأشبه ولد الجارية المشتركة و تصبر الجارية أم ولد للاب. و قال الشانعي في أحد قوليه لا تصبر أم ولد لانها غير مناوكة فأشبه ما لو وطي - جارية أجنبي بشبهة

عما يريد ولا تختلف الرواية عن أحمد في أن نكاح الشغار فاسد رواه عنه جماعة قال أحمد وروي عن عمر وزيد بن ثابت أنهما فرقا فيه وهو قول مالك والثانجي واسحاق وحكي عن عطاء وعمرو بن دينار ومكحول والزهري والثوري أنه يصح و تفسد التسمية ويجب مهر المثل لان الفساد من قبل المهر لا يوجب فساد المقد كالوتزوج على خراً وخنزير وهذا كذلك

ولنا ما روى ابن عمر أن رسول الله على عن الشغار منفق عليه وروى أبو هريرة مثله أخرجه مسلم وروى الاثرم باسناده عن عمران بن حصين أن رسول الله على قال « لا جلب ولا جنب ولا شغار في الاسلام» ولا نه جمل كل واحد من العقد بن سلفاً في الآخر فلم يصح كما لوقال بعني ثوبك على ان أبيمك ثروبي قولهم ان فساده من قبل التسمية قلنا بل فساده من جهة أنه وقفه على شرط فاسد ولانه شرط تمليك البضع لفير الزوج فانه جمل تزويجه إياها مهراً اللاخرى فكا نه ملكم إياه بشرط انتراعه منه إذا ثبت هذا فلا فرق بين ان يقول على أن صداق كل واحدة منها بضع الاخرى أو لم يقل ذلك وقال الشافعي هو أن يقول ذلك ولا يسمى لكل واحدة صداقا لما روى ابن عمر أن النبي عليه يقل ذلك وقال الشغار أن يقول الرجل لرجل زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك ويكون بضع كل واحدة منها مهراً في الاخرى

(المغني والشرح الكبير) (٦٧) (الحجزء السابع)

ولنا أنها عامَّت منه بحر لاجل الملك فأشبهت الجارية المشتركة إذا كان موسراً ، قال أصحابنا ولا يلزم الاب قيمة الجارية ولا قيمة ولدها ولامهرها . وقال الشافي لزمه ذلك كله إذا حكم بأنها أم الدوهذا يبني على أصل وهو أن للاب أن يتملك من مال ولده ما شاء وانه ليس للان مطالبة أبيه بدين له عليه ولاقيمة، تلف وعندهم مخلاف ذلك وهذا بذكر في موضم آخر انشاء الله تعالى

( فصل) وان وطي. الابن جارية أبيه عالما بتحريم ذلك فعليه الحد ولا يلحقه النسب ولاتصبر به الجارية أم ولد لا به لاملك له ولاشبهة ملك فأشبه وط. الاجنبية وكذلك سائر الافارب

( فصل ) وان وطي. الاب وابنه جارية الابن في طهر واحد فأنت بولد أري القافة فألحق عن ألحقته به منهما وصارت أم ولد له كالوانفر دبوطنها وان ألحقته بهما لحق بهماوان أولدها احدهما بعد الآخر فهي ام ولد الدول منهما خاصة لانها بولادتهامنه صارت له ام ولد لانفراده بايلادها فلا تنقل بعد ذلك الى غيره لان ام الولد لا ينتقل الملك فيها الى غير مالكها

وقد نقل عن أحمد في رجل وقع على جارية ابنه فان كان الاب قابضًا لها ولم يكن الان وطنها فأحبابها الاب قالولد ولده والجارية له وايس للابن فيها شيء، قال القاضي ظاهر هذا ان الابن ان كان وطئها لم نصر أم ولد الاب لانه محرم عليه وطؤها وأخذها فنكرن قد علقت بمملوك وان كان الاب قبضها ولم يكن الابن وطنها ملكها لان اللب أن يأخذ من مال واده ما زاد على قدر نفقته ولم تتعلق به حاجته نيتماك

ولنا ماروى ابن عمر ان رسول الله عَلِيَاللَّهُ بني عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته وليس بينها صداق هذا لفظ الحديث الصحيح المتفق عليه وفي حديث أبي هريرة والشغار ان يقول الرجل للرجل زوجني بنتك وأزوجك ابنتى وزوجني أختك وأزوجك أختى رواه مسلم وهذا يجب تقدعه لصحته وعلى أنه قد أمكن الجمع بينهما بأن يعمل بالجميع ويفسد النكاح باي ذلك كان ولانه إذا شرط في نكاح إحداهما تزويج الاخرى فقد جبل بضع كل واحدة منهما صداق الاخرى ففسد كما لو لفظ

(فصل) فان سميا مع ذلك مهراً فقال زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك ومهركل واحدة منهما مائة أو مهر ابنتي مائة ومهر ابنتك خمسون أو أقل او أكثر فالمنصوص عن أحمد صحته وهو قول الشافعي ال تقدم من حديث ابن عمر وكانه قد سمى صداقاً فصح كما لولم يشرط ذلك وقال الخرقي لايصح لحديث أبي هريرة ولما روى أبوداود عن الأعرج أن العباس بن عبد الله ابن العباس أنكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته وأنكحه عبدالرحمن ابنته وكانا جعلا صداقا فكتب معاوية الىمروان فامره ان يفرق بينهما وقال في كتابه هذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله عَلَيْكُمْ ولأنه شرط نكاح إحداها لنكاح الاخرى فلم يصح كما لولم يسميا صدافاً يحققه أن عدم التسمية ليس عفسد للعقد بدليل

## ﴿ باب نكاح أهل الشرك ﴾

أنكحة الكفارصحيحة يقرون عليها إذا أسلموا أوتحاكوا الينا إذا كانت المرأة بمن يجوزا بتداء نكاحها في الحال ولا ينظر صفة عقدهم كفيته ولا يعتبر المشروط أنكحة المسلمين من الولي والشهود وصيغة الايجاب والقبول وأشباء ذلك بلاخلاف ببن المسلمين

نكاح المفوضة فدل على ان المفسد هو الشرط وقد وجد ولانه متلف في عقد فلم يصح كما لو قال بعتك ثوبي بعشرة على ان تبيعني ثوبك بعشرين وهذا لااختلاف فيه إذا لم يصرح بالتشريك فأما إن قال زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنك ومهر كل واحدة منهما مائة وبضع الاخرى فالنكاح فاسد لانه صرح بالتشريك فلم يصح العقد كما لم يذكر مسمى

(فصل) ومتى قلنا بصحة العقد إذا سميا صداقاً ففيه وجهان (أحدهما) تفسد التسمية ويجب مهر المثل ، وهذا قول الشافعي لان كل وأحد منهما لم يرض بالمسمى الا بشرط ان يتزوج مولية صاحبه فنقص المهر لهذا الشرط وهو باطل فاذا احتجنا الى ضان النقص صار المسمى مجهولا فبطل (والوجه الثاني) ذكره القاضي في الجامع أنه يجب المسمى لانه ذكر قدراً معلوما يصح ان يكون مهراً فصح كما لوقال زوجتك على الف على ان لي منها مائة

( فصل ) فان سمى لاحدها ، هراً دون الاخرى فقال أبو بكر يفسد النكاح فيهما لانه فسد في إحداهما ففسد في الاخرى والاولى أنه يفسد في التي لم يسم لها صداقاً لان نكاحها خلا من صداق سوى نكاح الاخرى ويكون في التي سمي لها صداقا روايتان لان فيه تسمية وشرطا فاشبه ما لوسمى المكل واحدة منهما مهرا ذكر والقاضي هكذا

(فصل) فان قال زوجتك جاريتي هذه على ان تزوجني ابنتك ويكون عتقها صداقا لابنتك لم يصح تزويج الجارية في قياس المذهب لانه لم يجل لها صداقا سوى تزويج ابنته واذا زوجه ابنته على أن يجعل رقبة الجارية صداقا لها صح لان الجارية تصلح أن تكون صداقاً وإذا زوج عبده امرأة وجعل رقبته صداقاً لها لم يصح الصداق لان ملك المرأه زوجها منع صحة النكاح فيفسد الصداق و يصح

ومسئلة في قال أبو القاسم رحمه الله تعالى (واذا أسلم الوثني وقد تزوج بأربع وثنيات ولم يدخل بهن بن منه وكان لكل واحدة نصف ماسمى لها ان كان حلالا أو نصف صداق مثلها إن كان ماسمى لها حراما ، ولو أسلم النساء قبله وقبل الدخول بن منه أيضا ولا شيء عليه لواحدة منهن قان كان اسلامه واسلامهن قبل الدخول معا فهن زوجات ، فان كان حلل بهن ثم أسلم فمن لم تسلم منهن قبل انقضاء عدتها حرمت عليه منذ اختلف الدينان في هذه المسئلة فصول خمسة (أحدها) أنه اذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين أوالجوسيين أوكتابي يتزوج بوثنية أو مجوسية قبل الدخول تعجلت الفرقة بينها من حين اسلامه و يكور ذلك فسخا الاطلاقا ومهذا قال الشافعي وقال أبو حنيه لا لاتعجل الفرقة بل إن كانا في دار الاسلام عرض الاسلام على الآخر فان أبي وقعت الفرقة حينئذ ، وإن كانا في دار الحرب وقف ذلك على انقضا، عدتها فان أيسلم الاخر وقعت الفرقة فان كان الابا، من الزوج كان طلاقا لان الفرقة حصات من قبله فكان طلاقا كا لو لفظ به ، وإن كان من المرأة كان فسخا لان المرأة لا يمك الطلاق ، وقال مالك إن كانت هي المسلمة عرض عليه الاسلام قان أسلم والا وقعت الفرقة ، وإن كان هو المسلم تعجمات الفرقة اقر له سبحانه (ولا عمض عليه الاسلام قان أسلم والا وقعت الفرقة ، وإن كان هو المسلم تعجمات الفرقة ) وأن كان هو المسلم تعجمات الفرقة اقر له سبحانه (ولا عمض عليه الاسلام قان أسلم والا وقعت الفرقة ، وإن كان هو المسلم تعجمات الفرقة اقر له سبحانه (ولا عمل عليه الاسلام قان أسلم والا وقعت الفرقة ، وإن كان هو المسلم تعجمات الفرقة )

انتكاح ويجب مهر المثل (الثاني) نكاح المحلل وهوأن يتزوجها على أنه إذا أحلها طلقها ، نكاح المحلل باطل حرام في قول عامة اهل العلم منهم الحسن والفخعي وقتادة و مالك والليث والثوري وابن المبارك والشافعي وسواء قال زوجتكها الى ان تطأها أو شرط أنه اذا أحلها فلا نكاح بينهما او اذا احلها للا ول طلقها وحكي عن ابي حنيفة أنه يصح النكماح ويبطل الشرط وقال الشافعي في الصورتين الاولتين لا يصح (وفي الثالثة) على قولين:

ولنا ماروي عن النبي عَيَّلِيَّةُ أنه قال « لعن الله المحلل والمحلل له » رواه أو داود وابن ماجه والترمذي قال حديث حسن صحيح والعمل عليه عند اهل العلم من أصحاب النبي عَيِّلِيَّةُ منهم عمر ابن الخطاب وعُمان وعبد الله بن عمر وهو قول الفقهاء من التابعين وروى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وقال ابن مسعود المحلل والمحلل له ملعونون على لسان محمد عَيِّلِيِّةُ وروى ابن ماجه عن عقبة بن عامر ان النبي عَيِّلِيَّةُ قال « ألا أخبركم بالتيس المستعار» قالوا بلي يارسول الله قال «هو المحلل لعن الله الحلل والمحلل له » رواه الاثرم باسناده عن قبيصة عن جابر قال سمعت عمر يخطب الناس وهو يقول والله لا أوتى عحلل ولا محلل له إلا رجمتهما ولانه نكاح الى مدة أو فيه شرط يمنع بقاء فاشبه نكاح المتعة .

﴿مسئلة﴾ (فان نوى ذلك من غير شرط لم يصح أيضا في ظاهر المذهب وقيل يكره ويصح)

ولما أنه اختلاف دين يمنع الاقرار على النكاح فاذا وجد قبل الدخول تعجلت الفرقة كالردة على ملك كاسلام الزوج أو كما لو أبى الآخر الاسلام ، ولانه انكان هو المسلم فليس له امساك كافرة الهوله تعالى ( ولا تمسكوا يصم الكوافر ) وانكانت هي المسلمة فلا يجوز ابقاؤها على نكاح مشمرك

ولنا على أمها فرقة فسخ انها فرقة باختلاف الدين فكان فسخا كالو أسلم الزوج وأبت المرأة ولانها فرقة بغير لفظ فكانت فسخا كفرقة الرضاع

(الفصل الثاني) أن الفرقة اذا حصات قبل الدخول باسلام الزوج فلامرأة نصف المسمى ان كانت التسوية صحيحة أو نصف ومر مثابا ان كانت فاسدة مثل أز بصدقها خمرا أو خنزراً لان الفرقة حصلت بفعله ، وإن كانت باسلام المرأة فلا شي ، لها لان الفرقة من جبتها ومهذا قال الحدن ومالك والزهري والاوزاعي وابن شهرمة والشافهي . وعن أحمد رواية أخرى أن لها نصف الهر أذا كانت هي المسلمة واختارها أبو بكر ، وبه قال قتادة والثوري وينتضيه قول أبي حنيفة لان الفرقة حصات من قبله بابائه الاسلام وامتناعه منه وهي فعلت مافرض الله عليها فكان لها نصف مافرض الله كالوعلق طلاقها على الصلاة فصات .

ونقل عن أحمد في مجوسي أسلم قبل أن يدخل بامرأته لاشيء لها من الصداق ووجها ماذكرناه ووجه الاول أن الفرقة حصلت باختلاف الدين واختلاف الدينحصل باسلامها فكمانت الفرقة حاصلة

إذا تواطآ عليه قبل العقد ولم يذكر هل نواه أونوى المحلل من غير شرط ? فالنكاح باطل أيضا قال اساعيل بن سعيد سألت أحمد عن الرجل يتزوج المرأة في نفسه أن يحلها لزوجها الاول ولم تعلم المرأة بذلك قال هو محلل إذا أراد بذلك الاحلال وهو ملعون وهذا ظاهر قول الصحابة رضي الته عنهم فروى نافع عن ابن عمر ان رجلا قال له امرأة تزوجتها أحلها لزوجها لم تأمرني ولم تعلم قال لا ، نكاح رغبة ان أعجبتك أمسكتها وان كرهتها فارقتها قال وان كنا نعده على عهد رسول الله ويتيلي سفاحاً وقال لا يزالا زانيين وان مكثا عشرين سنة إذا علم أنه يريد أن يحلها ، وهذا قول عمان بن عفان رضي الله عنه وجاء رجل الى ابن عباس فقال ان عمي طلق امرأنه ثلاثا أيحلها له رجل قال من يخادع وقال أبو حنيفة والشافعي العقد صحيح وذكر القاضي في صحته وجها مثل قولها لانه خلا عن شرط يفسده فأشبه مالو نوى طلاقها لنير الاحلال أو ما لونوت المرأة ذلك ولان العقد أنما يبطل عاشرط عمر مايدل على اجازته فروى أبو حفص باسناده عن محمد بن سيرين قال قدم مكة رجل عمر مايدل على اجازته فروى أبو حفص باسناده عن محمد بن سيرين قال قدم مكة رجل ومعه اخوة له صغار وعليه إزار من بين يديه رقعة ومن خلفه رقعة فسأل عمر فلم يعطم شيئاً فيمها هو كذلك لم ينظ ولما لك أن تعطي ذا

بفعلها فلم بجب لها شيء كما لو ارتدت ويفارق تعلميق الطلاق فانه من جهة الزوج ولهذا لو علمه على دخول الدار فدخلت رقعت الفرقة ولها نصف المهر

( الفصل النالث ) أن الزرجين اذا أملما معافها على النكاح سواء كان قبل الدخول أو بعده وليس بين أهل العلم في هذا اختلاف محمد الله . ذكر ابن عبد البر انه إجماع من أهل العملم وذلك لانه لم يوجد منهم اختلاف دين . وقد روى ابو داود عن ابن عباس أن رجلا جا. مسلما على عهد رسول الله عَلَيْنَةُ ثُم جاءت امرأنه مسلمة بعده نقال بارسول الله انها كانت أسلمت . في فردها عليه ويعتبر تلفظهما بالاسلام دفعة واحدة لئلا يسبق أعدهما صاحبه فيفسد النكاح ومحتمل أن يقف على المجلس كالنبض وتحوه فان حكم المجلس كله حكم حالة العقد ، ولانه يبعد اتفائهما على النطق بكامة الاسلام دفعة واحدة ، فلو اعتبر ذلك لوقعت الفرتة ببن كل مسلمين قبل الدخول الا في الشاذ النادر فيطل الاجاع.

(الفصل الرابع) انه اذا كان اسلام أحدهما بعد الدخول ففيه عن احمد روايتان (إحداهما) يقف على انقضاه العدة فان أحلم الآخر قبل انقضائها فها على النكاح ، وأن لم يــ لم حتى انقضت العدة وقَّمت الفرقة منذ اختلف الدينان فلا يحتاج إلى التانياف العدة وهذا قول الزهري والآيث والحسن بن صالح والارزاعي والشانعي واسحاق ونحوه عن مجاهد وعبدالله بن عمر ومحمد بن الحسن ، والرواية

الرقعتين شيئًا ويحك لي ? قالت نعم ان شئت فاخبروه بذلك قال نعم فتزوجها ودخل بها فلما أصبحت آدخلت اخوته الدار فجاء القرشي يحوم حول الدار ويقول ياويله غلب على امرأتي فاتى عمر فقال ياأمير المؤمنين غلبت على امرأي قال من غلبك ? قال ذو الرقعتين قال ارسلو اليه فلما جاءه الرسول قالت له المرأة كيف موضعك من قومك ? قال ليس بموضع بأس قالت ان أمير المؤمنين يقول لك طلق امرأتك فقل له لا والله لاأطلقها فانه لا يكرهك فالبسته حلة فلما رآ. عمر من بعيد قال الحمد لله الذي رزق ذا الرقعتين فدخل عليه فقال أتطلق امر أتك ? قال لاوالله لاأطلقها قال عمر لوطلقتها لا وجمت رأسك بالسوط ورواه سعيد عن هشيم عن يونس بن عبيد عن ان سيرين نحوا من هذا وقال من أهل المدينة وهذا قد تقدم فيه الشرط علىالعقد ولم ير به عمر بأساً

و لنا قول الني عَلَيْكُ « امن الله المحلل والمحلل له » وقول من سمينا من الصحابة ولا مخالف لهم فيكون اجماعا ولانه قصد به التحليل فلم بصح كالوشرطه أماحديث ذي الرقعتين فقال أحمد ليس له اسناديعني أن ابن سيرين لم يذكر اسناده الى عمر وقال أبو عبيد هو مرسل فان هو من الذي سمعوه يخطب به على المنبر لا أوتي يمحلل ولامحللله الا رجمتهما ? ولأنه ليس فيه ان ذا الرقعتين قصد التحليل ولا نواه واذا كان كذلك لم يتناول محل النزاع

( فصل ) فان شرط عليه أن يحلها قبل العقد فنوى بالعقدغير ما شرطوا عليه وقصد نكاح رغبة

الشانية تنعجل الفرقة وهو اختيار الخلال وصاحبه ، وقول الحسن وطاوس وعكرمة وتقادة والحكم وروي ذلك عن عمر بن عبداله: بز ونصره ابن المنذره وقول أبي حنيفة ههذا كقوله فيا قبل الدخول إلا أن المرأة اذا كانت في دار الحرب فانقضت عدمها وحصلت الفرقة لزمها استثناف العدة ، وقال مالك أن أسلم الرجل قبل امرأته عرض عليها الاسلام فان أسلمت والا وقعت الفرقة وان كانت غائبة تعجلت الفرقة ، وإن أسلمت المرأة قبله وقفت على انقضاء العدة واحتجمن قال بقعجيل الفرئة بقوله سبحانه ولا تعصم الحوافر ) ولان مابوجب فسخ النكاح لا يختلف بما قبل الدخول و بعده كالرضاع ولذا ماروى مالك في موطئه عن ابن شهاب قال كان بين اسلام صفوان بن أمية وامرأته بنت الوليد بن المفيرة نحو من شهر أسلمت بوم الفتح و بقي صفوان حتى شهد حنينا والطائف وهو كافر ثم أسلم فلم يفرق النبي عليالية وشهرة هذا الحديث أقوى من اسناده ، وقال ابن شهرما واستقرت عنددام أنه بذلك النكاح ، قال ابن عبدالير وشهرة هذا ألي المن فارتحلت حتى قدمت عليه اليمن فدعته الى الاسلام فأسلم وقدم فبا يم النبي ويتيالين فثبتا على أنها أنها أسلم قبل ابن شهرمة كان الناس على عهد رسول الله عليالية بسلم الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل قابل المراة هذا العدة فلا نكاح بينهما . ولان أسلم فارم أسلم قبل المرأة والمرأة قبل الرجل قابم المراة فحتى فتح النبي ويتيالين من حرح أملم عام الفتح قبل دخول النبي ويتيانين من ولم تسلم هند العدة فلا نكاح بينهما . ولان أسلم قبل أبه عام الفتح قبل دخول النبي ويتيانين مكة ولم تسلم هند المرأة حتى فتح النبي

صح العقد لانه خلا عن نية التحايل وشرطه فصح كما لو ام يذكر ذلك وعلى هذا محمل حديث ذي الرقعتين فان قصدت المرأة أو وايها التحليل دون الزوج لم يؤثر ذلك في العقدوقال الحسن وابراهيم اذا هم أحد الثلاثة فسد النكاح قال أحمد كان الحسن وابراهيم والتا بعون يشددون قال أحمد الحديث عن الذي عصلية «الربيدين ان ترجهي الى رفاعة ?» ونية المرأة ليس بشيء انما قال الذي عليه المفارقة والامساك أما المرأة فلا تملك رفع العقد فوجود نيتها وعدمها سواء وكذلك الزوج الاول لا يملك شيئاً من العقد ولا من رفعه فهو أجنبي كسار الاجانب فان قيل فكيف لعنه الذي يشيئية ؟ قيل انما لعنه اذا رجع اليها بذلك التحليل لانها لم تحل له فكان زانياً فاستحق اللعنة لذلك

(فصل) وأن اشترى عبداً فزوجها إياه ثم وهبها العبد أو بعضه لينفسخ النكاح بملكها الم يصح قال أحمد في رواية حنبل اذا طلقها ثلاثاً وأراد أن يراجعها فاشترى عبدا وزوجها إياه فهذا الذي نهى عنه عمر يؤد بان جميعا وهذا فاسد ليس بكفء وهو شبيه المحلل وعلل أحمد فساده بشيئين (أحدها) أنه شبه المحلل لانه أنما زوجها إياه لتحل له (والثاني) كونه ليس بكفيء لها ومحتمل أن يصح النكاح اذا لم يقصد العبد التحليل لان المعتبر في الفساد نية الزوج لا نية غيره

(فصل) ونكاح الحلل فاسد تثبت فيه أحكام العقود الفاسدة فانه قن ولا يحصل به الاحصان

عَلِيْكَ مِكَةُ فَتَبِيًّا عَلَى النَّكَاحِ وَأَمْ لِمَ حَكَمِ بِنْ حَزَامَ قَبْلِ اصْ أَنَّهُ وَخُرْجِ ابوسفيانَ بِنَ الحَارِثُ وعبدالله ابن أمية فلقيا النبي عَمَّالِيَّةِ عام الفتح بالابواء فأسلما قبل نسائها ولم يعلم أن النبي عَلَالِيَّةِ فرق بين أحد بمن أسلم و بين امرأته و يبعد أن يتفق اسلامها دفعة واحدة ، و يفارق ماقبل الدخول فانه لاعدة لها فتتعجل البينونة كالمطلقة واحدة ، وههنا لهـا عدة . فاذا انقضت تبينا وقوع الفرقة من حين أملم الاول فلا يحتاج إلى عدة ثانية لان اختلاف الدين سببالفرقة فتحتسب الفرقة منه كالطلاق ( الفصل الحامس ) أنه اذا أسلم أحد الزوجين وتخلف الآخر حتى انقضت عدة المرأة انفسخ النكاح في قول عامة العلماء قال ابن عبد البر لم يختلف العلماء في هذا إلا شي. روي عن النخبي شذ فيه عن جاعةالعلماء فلم يتبمة عليه أحدزهم انها ترد الى زوجها ، وانطالت المدة لما روى ابن عباس أنرسول الله ﷺ رد زينب على زوجها أبي العاص بنكاحها الاول رواه ابن داود واحتج به أحمد قيل له أليس بروى أنه ردها بنكاح مستأنف? قال ليس له أصل ، وقيل كان بين اسلامها وردهااليه عانسنين ولنا قول الله تعالى (الاهن حل لهم ولا هم علون لهن) وقوله سبحانه (ولا عبكوا بمصم الكوافر) والاجماع المنعقد على تحريم تزوج المسلمات على الكفار فأما قصة أبي الماص مع امرأته فقال اس عبدالبر لا يخلومن أن تكون قبل نزول نحريم المسلمات على الكفار فتكون منسرخة عاجاء بعدها أو تكون حاملا استمر حكمهاحتي أسلم زوجهاأو مريضة لم تحض ثلاث حيضات حتى أسلم أو تكونردت اليه بنكباح جديد فقد روي ابن أبي شيبة في سننه عن عرو بن شعيب عن أبه عن جده أن النبي ويسلي و دهاعلى أبي العاص بنكاح

ولا الاباحة للزوج الاول كما لا يثبت في سائر العقود الفاسدة قيل فقد سماه النبي عَلَيْكَانِيُّهُ محللا وسمى الزوج محللا لهولو لم يحصل الحل لم يكن محللا ولا محللا له قلنا سهاه محللا لا نه قصد انتحليل في موضع لا محصل فيه الحل كماقال «ما أمن بالقرآن من استحل محارمه » وقال الله تعالى ( محلو نه عاما و محر مو نه عاما) ولوكان محللا في الحقيقة والاآخر محالا له لم يكونا ماءونين (الثالث) نكاح المتعة وهو أن يتزوجها الى مدة مثل أن يقول زوجتك ابنتي شهراً أو سنة أو الى انقضاء الموسم وقدوم الحاج وشبهه سواء كانت المدة معلومة أو مجهولة فهو باطل نص عليه أحمد فقال نكماح المتعة حرام وقال أبو بكر فيهارواية أُخرى أنَّها مكروهة غير حرام لان ابن منصور سأل أحمد عنها فقال تجتنبها أحب الي قال فظاهر هذا الحراهة دون التحريم وغير أبي بكر من أصحابنا يمنم هذا ويقول المسئلة رواية واحدة في تحريمها وهذا قول عامة الصحابة والفقهاء ونمن روي عنه تحريمها عمر وعلي وبن مسعود وأبن الزبير قال أبن هبد البر وعلى تحرَّم المتَّمَّة مالك وأهل المدينة وأبو حنيفة في أهل الـكوفة والاوزاعي في أهل الشام والديث في أهل مصر والشافعي وسائر أصحاب الآثار وقال زفر يصح النكاح ويبطل انشرط وحكى هن ابن عباس أنها جائزة وعليه أكثر أصحابه عطاء وطاوس وبه قال ابن جريج وحكى ذلك عن أبي سعيد الحدري وجابر واليه ذهب الشيعة لانه قد ثبت أن النبي عَلَيْكُ أذن فيها وروي أن عمر قال

جدید ، ورواه المرمذي وقال سمعت عبد بن حمید یقول : سمعت بزید بن هارون یقول حدیث ابن عباس أجود اسناداً والعمل علی حدیث عمرو بن شعیب

( فصل ) واذا وقعت الفرقة باسلام أحدهما بعد الدخول فلها المهر كاملا لانه استقر بالدخول فلم يسقط بشيء فان كان مسمي صحيحا فهو ها لان أنكحة السكفار صحيحة يثبت لها أحكام الصحة وان كان محرماً وقد قبضته في حال الكفر فليس لهاغيره لاننا لانتهر ضاا مضي من أحكامهم ، وان لم تقبضه وهو حرام فلها مهر مثلها لان الخر والخنزير لا يجوز أن يكون صدافا لمسلمة ولافي نكاح مسلم وقد صارت أحكامهم أحكام المسلمين ، فأما نففة العدة فان كانت هي المسلمة قبله فلها نفقة عدمها لانه يتمكن من ابقاء نكاحها واستمتاعه منها باسلامه معها فيكانت لها النفقة كالرجعية ، ووان كان هو المسلم قبلها فلا نففة لها عليه لانه لا سبيل له الى استبقاء نكاحها وتلافى حالها فأشبهت البائن وسواء أسلمت في عدمها أو لم تسلم ، فان قبل اذا لم تسلم ، نبينا أن نكاحها انفسخ باختلاف الدينين فكيف تجب النفقة اللبائن في قان لا محتى الرجعية ، فان تعلى الرجعية ، فان الرجعية جرت إلى الدونة بسبب منه ، وهذه السبب منها قلنا الا أم كان فرضا عليها مضيقا و يكنه تلافيه ما ذا أسلمت قبل الدخول قانه يسقط ، برها جميعه لا به منا مكنه تلافيه

( فصل في اختلاف الزرجين ) لا يخلو اختلافها من حالين ( أحدهما ) أن يكرن قبل الدخول ففيه مسئلتان ( احداهما ) أن يقول الزوج ألمهنا معا فنحن على النكاح وتقول هي بلأسلم أحدنا قبل

متعتان كانتا على عهد رسول الله عَلَيْكَ انا أنهى عنها واعاقب عليها: متعة النساء ومتعة الحجولا بمعقد على منفعة فحاز مؤقتا كالاجارة

و لناماروى الربيح بن سبرة أنه قال اشهد على أبي أنه حدث أن رسول التعليقية بمى في حجة الوداع وفي لفظ أن رسول التعليقية حرم متعة النساء رواه أبه داو دوفي لفظ رواه ابن ماجه أن رسول التعليقية قال «يا أبه االناس اني كذت اذنت له يم في الاستمتاع الاوان الله قد حرمها الى يوم القيامة » وروى سبرة أمر نا رسول التعليقية بالمناه عن دخلنا مكة فلم نخرج حتى نهانا عنها رواه مسلم وروى على بن أبي طالب أن رسول الله عليقيقية بهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن لحوم الحمر الاهلية متفق عليه رواه مالك في الموطأ وأخرجه الأئمة النسائي وغيره . واختلف أهل العلم في الجمع بين هذين الخبرين فقال قوم في حديث على تقديم وتأخير وتقديره أن النبي عليقيقية بهى عن لحوم الحمر الاهلية يوم خيبر ونهى عن متعة النساء ولم يذكر ميقات النهي عنها وقد بينه الربيع بن سبرة في حديثه أنه كان في حجة الوداع حكاه الامام أحمد عن قوم وذكره ابن عبد البر ، وقال الشانعي لا أعلم شيئاً أحله الله ثم حرمه ثم أحله ثم حرمه الا المتعة ، فمل الامر على ظاهره وأن النبي صلى الله عليه وسلم حرمها يوم خيبرثم أحلها في ثم حرمه الا المتعة ، فمل الامر على ظاهره وأن النبي صلى الله عليه وسلم حرمها يوم خيبرثم أحلها في (الحني والشمرح المابع) (الحني والشمرح المابع)

صاحبه فانفسخ النكاح نقال القاضي القول قول المرأة لان الظاهر معها وكذلك إذ يتعذر اتفاق الاسلام منها دفعة واحدة والقول قول من الظاهر معه ولذلك كان القول قول صاحب اليد، وذكر أبو الخطاب فيها وجها آخر أن القول قول الزوج لان الاصل بقاء النكاح والفسخ طاري، عليه فكان القول قول من يوافق قوله الاصل كالمنكر، والشانعي قولان كرذين الوجهين

(المسئلة الثانية) أن يقول الزوج أسلمت قبلي غلا صداق لك وتقول هي أسلمت قبلي فلي نصف الصداق فالفول قولها لان المهر وجب العقد والزوج يدعي ما يسقطه والاصل بتاؤه ولم يعارضه ظاهر فبقي فان اتفقا على أن أحدها أسلم قبل صاحبه ولا يعلمان عينه فلها نصف الصداق كذلك ذكره أبو الحنطاب ، وقال القاضي ان لم تكن قبضت فلا شيء لها لانها نشك في استحقاقها فلا تستحق بالشك وان كان بعد القبض لم يرجع عليها لانه يشك في استحقاق الرجوع ولا يرجع م الشك والاول أصح لان البقين لايزال بالشك وكذلك إذا تيقن الطهارة وشك في الحدث أو تيقن الحدث يشك في الطهارة بني على اليقين عوهذه قد كان صداقها واجباً لها وشكا في سقوطه في تقي على الوجرب. وأما إن اختلفا بعد الدخول ففيه أيضا مسئنة ن (إحداها) أن يقولا أسلمنا معا وأسلم الثاني منا في العدة فنحن على النكاح وتقول هي بل أسلم الثاني بعد العدة قانفسخ النكاح ففيه وجهان (أحدها) القول قوله لان الاصل عدم إسلام الثاني

حجة الوداع ثلاثة أيام ثم حرمها ولانه يتعلق به أحكام النكاح من الطلاق والظهار واللمان والتوارث فكان باطلا كسأئر الانكحة الباطلة، وأما قول ابن عباس فقد حكي عنه الرجوع فروى أبوبكر اسناده عن سعيد بن جبير قال قات لابن عباس لقدأ كثر الناس في المتعة حتى قال فيها الشاعر:

أقول وقد طال الثواء بنا معاً ياصاح هل لك في فتيا ابن عباس هل لك في رخصة الاطراف آنسة تكون مثواك حتى مصدر الباس

فقام خطيباً فقال ان المتعة كالميتة والدم ولحم الخنزير وعن محمد بن كعب عن ابن عباس قال أغا كانت المتعة في أول الاسلام كان الرجل يقدم البلدة ليس فيها معرفة فيتزوج المرأة بقدر مايدري أنه يقيم فتحفظ له مثاعه وتصلح له شأنه حتى نزلت هذه الآية (الاعلى أزواجهمأو ما ملكت أعانهم) قال ابن عباس فكل فرج سواها حرام رواه الترمذي فاما اذن النبي صلى الله عليه وسلم فيها فقد ثبت فسخه واماحديث عمر إن صح عنه فالظاهر أنه اغاقصد الاخبار عن تحريم النبي عليات فيها أذ لا يجوز أن ينهى عما كان النبي عليات الله وبقي على اباحته

( فصل) فان تزوجها من غير شرط الا أن في نيته طلاقها بعد شهر أو اذا انقضت حاجته فالنكاح صحيح في قول عامة أهل العلم الا الأوزاعي قال هو نكاح متعة والصحيح أنه لا بأس به ولاتضرنيته وليس على الرجل أن ينوي حبس امرأته ان وافقته والاطلقها

(المسئلة الثانية) أن تفول أسلمت قبلك فلي نفقة العدة ويقول هو أسلمت قبلك فلا نفقة لك فالقول قولما لان الاصل وجوب الفنة وهو يدعي سقوطها ، وان قال أسلمت بعد شهرين من إسلامي فلا نفقة الك فيها وقالت بعد شهر فالقول قوله لان الاصل عدم إسلامها في الشهر الثاني ، فأما أن ادعى هو ما يفسخ النكاح وأنكرته انفسخ النكاح لامه يقر على نفسه بزوال نكاحه وسقوط حقه فأشبه مالو ادعى أنها أخته من الرضاع فكذبته

( فصل ) وسواء فيها ذكرنا اتنقت الداران أو اختلفنا وبه قال مالك والاوزاعي والليث والشافي وقال أبو حنيفة ان أسلم أحدهما وهما في دار الحرب و دخل دار الاسلام الفسخ الذكاح ولو تزوج حربي ، حربية ثم دخل دار الاسلام وعند الذبة انفسخ نكاح الاختلاف الدارين ويقتضي مذهبه أن أحد الزوجين الذميين إذا دخل دار الحرب ناقضا للعهد انفسخ نكاحه لان الدار اختلفت بهما فعلا وحكما فوجب أن تقع الفرقة بينهما كما لو أسلت في دار الاسلام قبل الدخولي .

ولذا أن أبا سفيان أسلم عرالظهر ان وامر أنه عكة لم تسلم وهي دار حرب ، وأم حكيم أسلمت بكة وهرب زوجها عكرمة الى اليمن وامر أقصفو ان بن أمية أسلمت يوم الفتح وهرب زوجها م أسلموا وأقروا على أمكحتهم مع اختلاف الدين والدار بهم ، ولانه عقد معاوضة فلم ينفسخ باختلاف الدار كالبيم ويفارق ماقبل الدخول فان القاطم للنكاح اختسلاف الدين المانع من الاقرار على النكاح دون ما ذكروه ، فعلى هذا لو تزوج مسلم مقبم بدار الاسلام حربة من أهل الكتاب صح نكاحه وعنه ملايصح

﴿ مسئلة ﴾ ( وكذلك أن شرط أن يطلقها في وقت بعينه)

فلا يصح النكاح سواء كان معلوما أو مجهولا مثل أن يشرط عليه طلاقها ان قدم أبوها أو أخوها ويتخرج أن صحا نكاح و يبطل الشرط وهو قول أبي حنيفة و أظهر قولي الشافعي قاله في عامة كتبه لان النكاح وقع مطلقا و أعاشرط على نفسه شرطاو ذلك لا يؤثر فيه كمالو شرط أن لا يتزوج عليها و لا يسافر بها .

ولذا أن هذا شرط مانع من بقاء النكاح فأشبه نكاح المتعة ولانه شرط انتفاء النكاح فيوقت بعينه أشبه نكاح المتعة ويفارق ماقاسواعليه فانه لم يشرط قطع النكاح

﴿ مسئلة ﴾ ( وان علق ابتداء على شرط كقوله زوجتك إذا جاء رأس الشهر أو ان رضيت أمها فهذا كله باطل من أصله )

لانه عقد معاوضة فلم يصح تعليقه على شرط مستقبل كالبيع ولانه وقف النكاح على شرط ولا يجوز وقفه على شرط وهو قول الشافعي وعن مالك نحوه، وذكر أبو الخطاب فيا إذا شرط ان رضيت أمها رواية ان النكاح صحيح لانه يصح في الجهل بالعوض فلم يبطل بالشرط الفاسد كالعتق ويبطل الشرط والاول أصحلاذ كرنا (النوع الثاني) ان شرط أنه لا مهر لها ولا نفقة أو يقسم لها اكثر من امرأته الاخرى او اقل فالشرط باطل ويصح النكاح وكذلك ان شرط أنه إن اصدقها رجع عليها

ولنا عوم قوله تمالى ( والحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ) ولانها امرأة يباح نكاحها اذا كانت في دار الاسلام فأبيح نكاحها في دار الحرب كالمسلمة

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو نكح أكثر من أربع في عقد واحد أو في عقو دمتفرقة ثم أصابهن ثم أسلم ثم أسلم ثم أسلم ثم أسلم ثم أسلم ثم أسلت كل واحدة منهن في عدتها اختار أربعا منهن وفارق ماسواهن سواءكان من أمسك منهن أول من عقد عليهن أو آخرهن )

وجملة ذلك أن الكافر اذا أسلم ومعه أكثر من أربع نسوة فأسلمن في عدتهن أو كن كتابيات لم يكن له امساكهن كابن بنمير خلاف نعلمه ولا يملك امساك أكثر من أربع فاذا أحب ذلك اختار أربعا منهن وقارق سائرهن سواء تزوجن في عقد أرفي عقود وسوا. اختار الاوائل أو الاواخر • نص عليه احمد وبه قال الحسن ومالك واللهيث والاوزاعي والثوري والشافعي واسحاق ومحمد بن الحسن وقال ابو حنيفة وأبو يوسف إن كان تزوجهن في عقدانف خ نكاح جميعهن ، وان كاز في عقود فنكاح الاوائل صحيح ونكاح مازاد على أربع باطل لان العقد اذا تناول أكثر من أربع فتحريم من طريق الجمع فلا يكون فيه مخيراً بعد الاسلام كالو تزوجت المرأة زوجهن في حال الكفر ثم أسلموا

و لنا ماروى قيس بن الحارث قال أسلمت وتحتى ثمان نسوة فأتبت الذي عَلَيْكِ فقلت له ذلك

أو تشرط عليه أن لا يطأها او يعزل عنها او لا يكون عندها في الجامة الا ليلة أو شرط لها النهار دون الليل او شرط على المرأة ان تنفق عليه او تعطيه شيئاً فهذه الشروط كلها باطلة في نفسها لابها تنافي مقتضاه وتنضن اسقاط حقوق تجب بالمقد قبل انعقاده فلم يصح كما لو اسقط الشفيع شفعته قبل البيع، فأما العقد في نفسه فهو صحيح لان هذه الشروط تعود الى مهنى زائد في العقد لا يشترط ذكره ولا يضر الجهل به فلم يبطله كما لو شرط في العقد صداقاً حرما ولان النكاح يصح مع الجهل بالعوض فجاز أن ينعقد مع الشرط الفاسد كالعناق وقد نص احمد فيمن نزوج امرأة وشرط عليها ان يبيت عندها في كل جمعة ليلة ثم رجعت وقالت لا أرضى الا المقاسمة كان ذلك حقا لها تطالبه ان تعزل الا بطيب نفس منها فان ذلك جائز وان ويشرط عليها ان يأ يها في الايام بجوز الشرطوان شاءت، وقال في الرجل يتزوج المرأة على أن تنفق عليه في ويشرط عليها ان يأ يها في الايام بحوز الشرطوان شاءت وقال في الرجل يتزوج المرأة على أن تنفق عليه في كل شهر خسة دراهم أو عشرة دراهم النكاح جائز و لها ان ترجع في هذا الشرطون قل عن أحمد كلام في بعض هذه الشروط يحتمل إ بطال المقد ننقل عنه المروذي في النهاريات والليليات ايس هدا من نكاح أهل الاسلام وممن كره تزوج المهاريات حماد بن أبي سليمان وابن شهر، ق ، وقال الثوري الشرط باطل الاسلام وممن كره تزوج المهاريات حماد بن أبي سليمان وابن شهر، ق ، وقال الثوري الشرط باطل وقال أصحاب الرأي إذا سألته أن يعدل لها عن الشهر أياما معلومة . قال شيخنا ولعل كراهة من وكان الحسن لا يوي بأسا أن يتزوجها و يجمل لها من الشهر أياما معلومة . قال شيخنا ولعل كراهة من وكان الحسن لا يوي بأسا أن يتزوجها و يجمل لها من الشهر أياما معلومة . قال شيخنا ولعل كراهة من وكان الحسن لا يوي بأسا أن يتزوجها و يجمل لها من الشهر أياما معلومة . قال شيخنا ولعل كراهة من

فقال « اختر منهن أربعا » رواه احمد وأبو داود . وروى محمد بن سويد الثقني أن غيلان بن سلمة أسلم وتحته عشر نسوة فأسلمن معه فأمره رسول الله وسلمية أن يتخير منهن أربعا . رواه الترمذي ورواه مالك في موطئه عن الزهري مرسلا ، ورواه الشافعي في مسنده عن أبن علية عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه الا أنه غير محفوظ غلط فيه معمر وخالف فيه أصحاب الزهري كذلك قال الحفاظ الامام احمد والترمذي وغيرهما، ولان كل عدد جاز له ابتداء العقد عليه جاز له امساكه بنكاح مطاتي في حال الشرك كا لو تزوجهن بغير شهود ، وأما اذا تزوجت بزوجين فنكاح الثاني باطللانها ملكته ملك غيرها ، وإن جمعت بينها لم يصح لانها لم تملكه جميع بضعها ولان ذلك ليس بشائع عند أحد من أهل الاديان ، ولان المرأة ليس لها اختيار النكاح وفسخه بخلاف الرجل

( فصل ) وبجب عليه أن يختار أربعا فما دوز و بفارق سائر هن أو ينارق الجميع لان النبي والتي أمر غيلان وقيسا بالاختيار وأمره يفتضي الوجوب ، ولان المسلم لا بجوز اقراره على نكاح أكثر من أربع فان أبي أجبر بالحبس والتعزير الى أن يختار لان هذا حق عليه يمكنه ايفاؤه وهو ممتنع منه فأجبر عليه كايفاء الدين، وايس للحاكم أن مختار عنه كما يطلق على المولي اذا امتنع من الطلاق لان الحق همنا لغير معين واغا-تتعين الزوجات باختياره وشهوته وذلك لايعرفه الحاكم فينوب عنه فيه بخلاف المولي فان الحق لمعين عكن الحاكم ايفاؤه والنيابة عن المستحق فيه فان جن خلي حتى يعود عقله ثم يجبر على الحق لمعين عكن الحاكم ايفاؤه والنيابة عن المستحق فيه فان جن خلي حتى يعود عقله ثم يجبر على

كره ذلك راجعة إلى ابطال الشرط وإجازة من أجازه راجعة الى أصل النكاح فتكون أقوالهم متفقة على صحة النكاح وابطال الشرط كا قانا والله أعلم . وقال القاضي أعا كره أحمد هذا النكاح لانه يقع على السر وهو منهي عنه قان شرط عليه ترك الوطء احتمل أن يفسد العقد لانه شرط ماينافي المقصود من النكاح وهذا مذهب الشافعي ، وكذلك إن شرط عليه أن لا نسلم اليه فهو بمنزلة من اشترى شيئا على أن لا يقبضه ، وان شرط عليها أن لا يطأ لم يفسد لان الوط حقه عليها ، ويحتمل أن يفسد لان لها فيه حقا ولذلك ، الما مطالبته به إذا آلى والفسخ إذا تعذر بالجب والعنة

(الثالث) أن بشرط الخيار إن جا ها بالمهر في وقت والا فلا نكاح بينها فالشرط باطل وفي صحة النكاح روايتان (احداهما) النكاح صحبح والشرط باطل وبه قال أبو ثور فيما اذا شرط الخيار وحكاه عن أبي حنياة وزعم أن لا خلاف فيه ، وقال ابن المنذر قال أحمد وإحقاق اذا تزوجها على انه إن جا ها بالمهر في وقت كذا وإلا فلا نكاح بينها الشرط باطل والعقد حائز وهو قول عطا، والثوري وأبي حنيفة والاوزاي وروى ذلك عن الزهري ولان النكاح عقد لازم لا يدخله خيار لما في ذلك من المفسدة والضرر على الحرائر لكونها ترد بعد ابتدائها بعقد النكاح والشناعة عليها بأنها ردت رغبة عنها لدنا تها والشرط الا خر تعليق النكاح على شرط فهو معنى الخيار وبصح النكاح لان النكاح يصح في الحبول فلم يفسد بالشرط الفاسد كالعتق ، وروى ابن منصور عن أحمد في هدذا ان الشرط

الاختيار وعليه نفقة الجميم الى أن بختار لانهن محبوسات عليه ولانهن فيحكم الزوجات أيتهن اختارجاز ( فصل ) ولو زوج الـكافر ابنه الصغير أكثر من أربع ثم أسلموا جميماً لم يكن له الاختيارقبل بلوغه فأنه لا حكم لقوله وليس لابيه الاختيار عنه لان ذلك حق يتعلق بالشهرة فلا يتوم غير. مقامه فيه فاذا بلغ الصبي كان له أن يختار حينئذ وعليه الفقة إلى أن يختار

( فصل ) قان مأت قبل أن يخنار لم يتم وارثه مقامه لما ذكرنا في الحاكم وعلى جميعهن العدة لان الزوجات لم يتمين منهن فمن كانت منهن حاملا فمدتها برضعه ومن كانتآيسة أو صغيرة فدنها أربعة أشهر وعشر لانها أطول المدتين في حتمها ، وإن كانت من ذوات القرو. فعدتها أطول الأجلين من ثلاثة قروء أو أربعة أشهر وعشر انقضي العدة بيقين لان كل واحدة منهن يحتمل أن تكون مختارة أو مفارقة وعدة الختارة عدة الوقاة وعدة المفارقة ثلاثة قرو. فأوجبنا أطولهما لتنقضي الهدة بيقين كما قلنا فيمن نسى صلاة من يوم لا يعلم عينها عليه خمس صلوات وهذا مذهب الشافعي، فأما الميراث فان اصطلحن عليه فهو جائز كيفا اصطلحن لان الحق لهن لا يخرج عنهن وأن أبين الصلح فقياس المذهب أن يقرع ببنهن فتكون الاربع منهن بالقرعة وعند الشافعي يوقف الميراث حتى يصطلحن وأصل هذا يذكر في غير هذا الموضع ان شاء الله تعالى

( فصل ) وصفة الاختيار أن يقول اخترت نكاح هؤلاء أو اخترت عؤلاء أو أمسكتهن أو اخترت

والعتمد جائزان لفول النبي عَيَكِاللَّهُ ﴿ المسلمون على شروطهم ﴾ وذكر القافعي في كتابه الروايتين والوجهبن ، أما صحة المقد فلان اللفظ اللَّذي يقتضي الدوام قد وجد وانما حصل الشرط في المهر فلم يؤثر في المقد، وأما الهر فانها لما ملكت فسخ النكاح عند تعذر تسليم المهر جاز أز بشترط هذا المعنى في العقد ولا يؤثر فيـه ، والرواية الأخرى يعلل العقد في هـذا كله لان النكاح لايكون إلا لازما وهــذا بوجب جوازه ولانه وقفه على شرط ولا يجوز وقفه على شرط كالبيع وهــذا قول الشافعي و محره عن مالك وأبي عبيد

( نصل ) فان شرط الخيار في الصداق خاصة لم يفد النكاح لان النكاح منفرد عن ذكر الصداق لايفسد النكاح بفاده فلأن لا يفسد بشرط الخيار أولى بخلاف البيم قانه اذا فسد أحد العوضين فسد الآخر، اذا ثبت هذا فني الصداق ثلاثة أوجه (أحدها) يصح الصداق وببطل شرط الخيار كا يفسد الشرط في النكاح ويصح النكاح ( والثاني) يصح و ثبت. الخيار فيه لان عقد الصداق عقد منفرد بجري مجرى الاعان ويثبت فيه الخيار كالبياعات (والثالث) يبطل الصداق لانها لم ترض به فلم لزمها كما لو لم توافقه على شيء

﴿ فَصَلَ ﴾ قال الشيخ رحمه الله تمالي ﴿ فَانْ تَزُوجِهَا عَلَى أَنَّهَا ﴿ مَالُمَةٌ فَبَانَتَ كَتَابِةٌ فَلَهُ الْحَيَارِ ﴾ لأنه نقص وضرر يتعدى الى الولد فأشبه مالو شرطها حرة فبانت أمة حبسهن أو امساكهن أو نكاحهن أو أمسكت نكاحهن أو ثبت نكاحهن أو اثبتهن، وان قال لما زاد على الاربع فسخت نكاحهن كان اختياراً للأربع، وان طلق إحداهن كان اختياراً له الان الطلاق لايكون الاربع فسخت نكاحهن كان اختياراً للأربع، وان طلق إحداهن كان اختياراً لفيرهن إلا في زوجة وان قال تد فارقت هؤلاء أو اخترت فراق هؤلاء فان لم ينو الطلاق كان اختيارا الهيرهن لقول النبي ويتياني الهيلان واختر منهن أربعاً وفارق سائرهن وهذا يقتضي أن يكون لفظ الفراق صريحاً فيه وكذا في حديث فيروز الديلي قال فعمدت إلى أقدمهن صحبة ففارنتها وهذا الموضع أخص بهذا اللفظ فيجب أن يتخصص فيه بالفسخ وان نوى به الطلاق كان اختياراً لهن دون غيرهن وذكر القاضي فيه عند الاطلاق وجبين

[أحدهما] أنه يكون اختياراً للمفارقات لان لفظ الفراق صريح في الطلاق والأولى ماذ كرناه وان وطى، إحداهن كان اختيارا لها في قياس المذهب لانه لا يجوز إلا في ملك فيدل على الاختيار كوط، الجارية المبيعة بشرط الخيار ووط، الرجعية أيضا اختيار لها، وأن آلى من واحدة منهن أو ظاهر منها لم يكن اختياراً لها لانه يصحفي غيرزوجة في أحد الوجهين وفي الآخر يكون اختياراً لها لان حكه لا يثبت في غير زوجة وان قذفها لم بكن اختياراً لها لانه يتم في غير زوجة

( فصل ) واذا اختار منهن أربعاً وفارق البواقي فعدتهن من حين اختار لائهن بن منه بالاختيار ويحتمل أن تكون عدتهن من حين أسلم لانهن بن باسلامه وإنما يتبين ذلك باختياره فيثبت حكمه من حين الاسلام كما اذا أسلم أحد الزوجين ولم يسلم الآخر حتى انقضت عدتها وفرقهن فدخ لانها نثبت

( مسئلة ) ( فان شرطها كتابية فبانت مسلمة للا خيار له ) لامها زيادة ، وقال أبو بكر له ذلك لانه قد يكون له غرض في عدم وجوب العبادات عليها والاول أرلى

( فصل ) فان شرطها أمة فبانت حرة وكان له نكاح الاماء فلا خيار له لان ولده يسلم من الرق ويتمكن من لاستمتاع بها ليلا ونهاراً ، وكذا لو شرطها ذات نسب فبانت أشرف منه أو على صفة دينه فبانت خيراً من شرطه لانها زيادة

( فصل ) وان شرطها بكراً فبانت ثبيا فهن أحمد كلام يحتمل أمرين (أحدها) لا خيار له لان النكاح لابرد فيه هيب سوى العيوب الثمانية ولا يثبت فيه الخيار الايرد بمخالفة الشرط (والله في) له الخيار كا لو شرط الحرية ، وكذلك لو شرطها حسنا، فبانت شوها، أو ذات نه ب فبانت دونه أو ببضا، فبانت سودا، أو طويلة فبانت قصيرة خرج في ذلك كله وجهان ونحو هذا مذهب الشافعي وكذلك لو شرط نفي العيوب التي لا ينفسخ بها النكاح كالعمى والخرس والصوم ونحوه فبان مخلاف ذلك فهيه وجهان . وممن ألزم لزوج من هذه صفتها الثرري والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي حكاه ابن المنشذر ، وروى الزهري ان رجلا تروح امرأة فلم يجدها عذرا، و كانت الحيضة خرقت عذرا، ابن المنشذر ، وروى الزهري ان رجلا تروح امرأة فلم يجدها عذرا، و كانت الحيضة خرقت عذرتها فأرسات اليه عائشة ان الحيضة تذهب بالعذرة ، وعن الحسن والشعبي وابراهيم في الرجل عذرتها فأرسات اليه عائشة ان الحيضة تذهب بالعذرة ، وعن الحسن والشعبي وابراهيم في الرجل إذا لم يجد امرأته عذرا، ايسعليه شي المهذرة ان الحيضة تذهب العذرة والم المقبل والمقبيس والحمل الثقبيل

واسلامه من غير لفظ منهن وعدتهن كمدة المطلقات لأن عدة من انفخ نكاحها كذلك وان ماتت الحدى المختارات أو بانت منه وانقضت عدتها فله أن ينكح من المفارقات وتحرف عنده على طلاق الهدى المختارات أو بانت منه وانقضت عدتها فله أن ينكح من المفارقات وتحرف عنده على طلاق أربع أو المختار ترك الجميع أمر بطلاق أربعا منهن وقع عام أربم لاز لاربع الزوجات لا ببن منه إلا بطلاق أو ما يقوم مقامه قاذا طلق أربعا منهن وقع طلاقه بهن وانفسخ نكاح الباقيات لاختياره لهن وتكون عدة المطلقات من حين طاق وعدة الباقيات على الوجهبن وأن طاق الجميع أقوع ببنهن فأذا وقمت القرعة على أربع منهن كن المختارات ووقع طلاقه بهن وانمسخ نكاح البه في فان كان الطلاق ثلاثا فمنى انقضت عدتهن فله أن ينكح من الباقيات ثم أسلمن في العدة أمر أن مختار أربعا منهن فاذا اختارهن تبينا أن طلاقه وقع بهن لا نهن زوجات ثم أسلمن في العدة أمر أن مختار أربعا منهن فاذا اختارهن تبينا أن طلاقه وقع بهن لا نهن زوجات ويعتددن من حين طلاقه وبان البواقي باختياره الفيرهن ولا يقع بهن طلاقه وله نكاح أربع منهن اذا انقض عدة المطلقات لان هؤلاء غير مطلقات والنرق ببن هذه وبينالتي قبام ان طلاقهن وله الاختيار فيه فاذا أسلمن تجدد له الاختيار حينئذر في التي قبلها يطلقن وله الاختيار وللطلاق يصلح اختياراً وقد أوقع في إلما تبعجيل الفرقة باخنلاف الدين فلا كلام ، وان قلنا يقف على والطلاق يصلح اختياراً وقد أوقع في والمنا بتعجيل الفرقة باخنلاف الدين فلا كلام ، وان قلنا يقف على (فصل) واذا أسلم قبلهن والمنا بتعجيل الفرقة باخنلاف الدين فلا كلام ، وان قلنا يقف على (فصل) واذا أسلم قبلهن والمنا بتعجيل الفرقة باخنلاف الدين فلا كلام ، وان قلنا يقف على

(نصل) اذا تزوج امرأة يظهما مسلمة فبانت كافرة فله الحيار وهذا قول الشافعي كما اذا شرط ذلك فر مسئلة ) ( وإن تزوج أمة يظهما حرة أو على انها حرة أو وللدت منه فالولد حر ويفديهم بمثلهم يوم ولادتهم وبرجم بذلك على من غره ، ويفرق بينهما إن لم يكن ممن بجوز له نكاح الاماء وإن كان ممن بجوز له نكاح الاماء فله الحيار فان رضي المقام معها فما ولدت بعد ذلك فهو رقبق )

الكلام في هذه المسئلة في فصول أحدها) ان النكاح لا يفسد بالفرور وهو قول أبي جنيفة ، وقال الشانعي في أحد قوليه يفسدلانه عقد على حرة ولم بوجد فأشبه مالو قال بعنك هذا الفرس فاذا هو حمار ولنا ان المعقود عليه في النكاح الشخص دون الصفات فلا يؤثر عدمها في صحته كالو قال زوجتك هذه الحسنا، فاذا هي سودا، وكذا نقول في الاصل الذي ذكروه أن العقد صحيح لان المعقود عليه العين المشار اليها، وإن سلمنا فالفرق بينهما من وجبين (أحدهما) أن ثم الفائت الذت فان ذات الفرس غير ذات الحمار وههنا اختلفا في الصاح [والثاني] ان البيع يؤثر فيه فوات الصفات بدليل أنه برد بفوات أى شي، كان فيه نفع منها والنكاح بخلافه

(الفصل الثاني) أن أولاده منها أحرار بغيرخلاف نعلمه لانه اعتقد حريتها فكان ولده أحراراً كاعنة اده مايقتضي حريتهم كا لو اشترى جارية يظنها ملكا لبائعها فبانت نفصوبة بعد أن أولدها (الفصل الثالث) ان على الزوج فدا، أولاده كذلك قضى عمر وعلى وابن عباس وهو قول انقضاء العدة ولم يسلمن حتى انقضت عدتهن تبنا أنهن بن منذ اختلف الدينان فان كان قد طلقهن قبل انقضاء عدتهن تبينا أن طلاقه لم يقع بهن وله نكاح أربع منهن اذا أسلمن ءوان كان وطئهن تبينا أنه وطئ غير نسائه وان لاعنهن أو ظاهر أو قذف تبينا أن ذلك كان في غير زوجته وحكمه حكم مالو خاطب بذلك أجنبية فان أسلم بعضهن في العدة تبينا أنها زوجته فوقع الطلاق بها وكان وطؤه لها وطئالمطلقته وان كانت المطلقة غيرها فوطؤه لها وطء لامرأته وكذلك ان كان وطؤه لها قبل طلاقها ، وان طاق الجبع فأسلم أربع نسوة منهن أو أقل في عدتهن ولم تسلم البواقي تعينت لزوجية في المسلمات ووقع الطلاق بهن فاذا أسلم البواقي فله أن يتزوج بهن لانه لم يقع طلاقه بهن

(فصل) واذا أسلم وتحته ثمان نسوة فأسلم أربع منهن فله اختيارهن وله الوقوف إلى أن يسلم البوافي فان مات اللائي أسلمن ثم أسلم الباقيات فله اختيار الميتات وله اختيار الباقيات وله اختيار بعض هؤلاء وبعض هؤلاء وبعض هؤلاء لان الاختيار ايس بعقد وأعا هو تصحيح العقد الاول فبهن والاعتبار في الاختيار بحال ثبوته وحال ثبوته كن أحياء ، وان أسلمت واحدة منهن فقال اخترتها جاز فاذا اختار أربعا على هذا الوجه انفسخ نكاح البواقي وان قال المسلمة اخترت فخخ نكاحها لم يصح لان الفسخ أما يكون فيا زاد على الاربع والاختيار للاربع وهذه من جملة الاربع الاأن يويد بالفسخ الطلاق فيقع لانه كناية ويكون طلاقه لها اختيارا لها ، وان قال اخترت فلانة قبل أن تسلم لم يصح لانه اليس فيقع لانه كناية ويكون طلاقه لها اختيارا لها ، وان قال اخترت فلانة قبل أن تسلم لم يصح لانه اليس

مالك والثوري والشانعي وأبي ثور وأصحاب الرأي وعن أحمد رواية أخرى ليس عليه فداؤهم لان الولد ينمقد حر الاصل فلم بضمنه لسيده لانه لم يملكه وعنه انه يقالله افتدا، أولاده وإلا فهم يتبعون الام، فظاهر هذا أنه خيره بين فدائهم وبين تركم رقيقا لائهم رقيق مجكم الاصل فلم يلزمه فداؤهم كا لو وطنها وهو يعلم رتها، قال الحلال اتنق عن أبي عبد الله إنه يفدي ولده وقاله إسحاق عنه في موضم أن الولد له وليس عليه أن يغديهم، وأحسبه قولا أولا لابي عبد الله والصحيح انعليه فدا، هم الفضاء الصحابة به ولانه عاء الامة المدلوكة فد بيله أن يكون مملوكا لمالكم اوقد فوت رقه باعتقادا لحرية فلزما ضمانهم كما لو فوت رقهم بفعل وفي فدائهم ثلاث مسائل (الاولى) في وقته وذلك حين وضع الولد قضى بذلك عمر وعلى وابن عبساس وهو قول الشافعي، وقال أبو بكر والثوري وأصحاب الرأي يضمنهم بقيمتهم بوم الخصومة

ولنا انه محكوم محريته عند الوضع فوجب أن يضمنه حينئذ لانه فات رقه من حينئذ ولان القيمة التي تزيد بعد الوضع لم تدكن مملوكة لمالك الانة الم يضمنها كما بعد الخصومة فان قيل فقد كان محكوما محريته وهو جنين قلنا انه لم يكن تضمينه حينئذ لعدم قيمته والاطلاع عليه فأوجبنا ضمانه في أول حال أمكن تضمينه وهو حال الوضم

(المغني والشرّ الكبير) (٩٩) ( (الجزءالسابع)

بوقت للاختيارلانها جارية الى بينونة فلايصح امدا كهاوان فدخ نكاحهالم بنفسخلانه لما لم بجزالاختيار لم يجزالفسخ و إن وى بالفسخ الطلاق أوقال أنتطالق فهو موقوف فان أسلمت ولم يسلم زيادة على أربع أو ألم زيادة فإختارها تبينا وقوع الطلاق بها والا فلا

( فصل ) وان قال كلما أسلمت واحدة اخترتها لم تصح لان الاختيار لا يصح تعليقه على شرط ولا يصح في غير مهنى وان قال كلما أسلمت واحدة اخترت فسخ نكاحها لم يصح أيضا لان الفسخ لا يتعلق بالشرط ولا يملكه في واحدة حتى بزيد عدد المسلمات على الاربم ، وان أراد به الطلاق فهو كا لو قال كلما أسلمت واحدة فهي طالق وفي ذلك وجهان ( أحدها ) يسمح لان الطلاق يصح تعليقه بالشرط و بتضمن الاختيار لها فكاما أسلمت واحدة كان اختياراً لها وتطلق طلاقه اوالثاني لا يصح لان الطلاق يتضمن الاختيار والاختيار لا يصح تعليقه بالشرط

( فصل ) واذا أمل ثم أحرم بحج أو عرة ثم أسلمن فه الاختيار لأن الاختيار استدامة النكاح وتعبين المنكوخة فليس ابتدا, له ، وقال القاضي ليس له الاختيار وهو ظاهر مذهب الشانبي ولنا أنه استدامة نكاح لايشترط له رضاء المرأة ، ولا ولي ولاشهود ولا يتجدد به ، هر فجاز له في الاحرام كالرجعة

( فصل ) وإذا أسلمن معه ثم متن قبل اختياره فله أن يخنار منهن أربعافيكون له ميراثهن ولايرث

(المسئلة الثانية ) في صفة الفداء وفيها ثلاث روايات (إحداءن) بقيمة بم وهو أكثر الفقها. لقول النبي عَيَّالِيَّة و من أعتى شقصا من عبد قوم عليه نصيب شريكه » ولان الحيوان من المنقومات لا من فوات الاثران بجب ضانه بقيمته كه لو أتفه (والنابية ) بضنهم بمثاهم عبيداً الذكر بذكر والاثمي بأشى لما ووى سعيد بن المسيب قال : بعت جارية لرجل من العرب وانتمت الى بعض العرب فتزوجها وجل من بني عذرة ثم انسيدها دب واستاقها واستاق ولدها فاخصموا الى عر بن الخطاب رضي الله عنه فقضى للعذري بفداء ولده يعني غرة مكان كل غلام بفلام ومكان كل جارية بجارية وكان عمرية وم الغرة على أهل القرى ومن لم يجد غرة ستين ديناراً ولان ولد المفرور حر فلا يضمن بقيمته كسائر الاحراد فعلى هذه الرواية ينبغي ان ينظر الى مثاهم في الصفات تقريبا لان الحيوان ليس من ذوات الامثال وكتم أحد في رواية الميموني الما القيمة أورأس برأس لانها جميعاً يرويان عن عمر ولكن لاأدري أي أحد في رواية الميموني الما القيمة أورأس برأس لانها جميعاً يرويان عن عمر ولكن لاأدري أي الاسنادين أقوى "وهذا اختيار ابي بكر قال في المقنع الفدية غرة بقدر القيمة أو القيمة وايها العلى أجزأ ووجه ذلك انه تردد بين الجنين الذي يضمن بفرة وبين الحاقه بغرة من المضمونات فاقتضى التخيير بينها والصحيح أنه بضمن بالقيمة كسائر المضمونات المتقومات ول عمر قد اختلف عنه فيه قال أحد في رواية أبي طالب وعليه قيمتهم مثل قول عمر فاذا تعارضت الروايات عنه وجب الرجوع الى القياس أحد في رواية أبي طالب وعليه قيمتهم مثل قول عمر فاذا تعارضت الروايات عنه وجب الرجوع الى القياس

الباقيات لانهن ليس نوجات له ، وان مات بعضهن فله الاختيار من اللحيا. وله الاختيار من الميتات وكذلك لو أسلم بعضهن فمتن ثم أسلم الواقي فله الاختيار من الجميم ، قان اختار الميتات فله ميراثهن لانهن متن وهن نساؤه ، وان اختار غيرهن فلا ميراث له منهن لانهن أجنبيات وان لم يسلم البواقي لزم النكاح في الميتات وله ميراثهن ، وان وطي والجميع قبل اسلامهن ثم أسلمن فاختار أربعا منهن فليس لهن الاالمسمى لانهن زوجات ولسائرهن المسمى بالعقد الاول ومهر المثال الوط والمائم في المهم على ماذكر فاه وان وطئهن عد اسلامهن فالموطوءات اولاهن المحتارات والبواقي أجنبيات والحكم في المهم على ماذكر فاه

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ولو أسلم وتحته أختان اختار منهما واحدة )

هــذا قول الحــن والاوزاعي والشافعي واسحاق وابي عبيــد ، وقال ابو حنيفة في هــذه كفوله في عشرة نسوة .

ولنا ماروى الضحاك بن في وزعن أبيه قال: قات بارسول الله انبي أسلمت وتحتي أخنان إقال اطاق أبهما شئت » رواه أبر داود وابن ماجه وغيرهما ، ولان أنكحة الكفار صحيحة وانما حرم الجمع في الاسلام وقد أزاله فصح كا لو طلق احداهما قبل إسلامه ثم أسلم والاخرى في حباله وهكذا الحركي في المرأزوعمتها أو خانتها لان المعنى في الجميع واحد

(المسئلة الثالثة) فيمن يضمن منهم ومن ولد حيا في وقت يميش لمثله سواء عاش أو مات بعد ذلك وقال مالك والثوري وأبو ثور واصحاب الرأي لاضمان على الاب لمن مات منهم قبل الخصومة وهذا ينبني على وقت وقد ذكرناه فأما السقط ومرض ولد لوقت لا يعيش لمثله وهو دون ستة اشهر فلا ضمان له لانه لاقيمة له

( فصل ) في المهر ولا يخلوان بكون عمن يجوز له نكاح الا ماء أولا فان كان عمن بجوز له ذلك وقد نكحها نكاحا صحيحا فالها المسمى فان كان لم يدخل بها واختار الفسخ فلا مهر لها لان الفسخ لعذر من جهما فهي كالمعيبة يفسخ نكياحها وان كان عمن لا بجوز لهم نكاح الاماء فالعقد فاسد من أصله ولا مهر فيه ان كان قبل الدخول فان دخل بها فعليه مهرها وهل يجب المسمى أو مهر المثل على روايتين يذكر ان في الواجب في النكاح الفاسد أن شاء الله تعالى وكذلك أن كان عمن بجوز له نكاح الاماء لكن تزوجها بغير أذن سيدها أونحو ذلك عما يفسد به النكاح

(الفصل الرابع) انه يرجع بما غرمه على من غره من المهر وقيمة الاولادوهو اختيار الحرقي ورواية عن أحمد قال ابن المنذركذلك قضى عمر وعلى وابن عباس وبه قال الشافعي في القديم وفيه رواية أخري لايرجع بالمهر اختاره أبو بكر قال وهو قول على وبه قال الثوري وأبو ثور وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد لانه وجب عليه في مقابلة نفع وصل اليه وهو الوطء فإيرجع به كمالواشترى

( فصل ) ولو تزوج وثنية فأسلمت قبله ثم تزوج في شركه أختها ثم أسلما في عدة الاولى فله أن يخار منهما لانه أسلم وتحته أختان مسلمتان وإن أسلم هو قبلها لم يكن له أن يتزوج أختها في عدتها ولا أربها سواها قان فعل لم يصح النكاح الثاني واذا أسلمت الاولى في عدتها فنكاحها لازم لانها انفردت به ( فصل ) وإن تزوج أختين ودخل بهما ثم أسلم وأ لممتا عه قاختار احداها لم يطأها حتى تنقضي عدة أختها لئلا يكون واطئا لأحد الاختين في عدة الاخرى ، وكذلك اذا أسلم وتحته أكثر من أربع قد دخل بهن فأسلمن معه وكن ثمانيا قاختار أربعا منهن وفارق أربعا لم يطأ واحدة من المختارات حتى تنقضي عدة المفارقات لئلا يكون واطئا لا كثر من أربع ، فان كن خمسا ففارق إحداهن فله وط، ثلاث من المختارات ولا يطأ الرابعة حتى تنقضي عدة المفارقة ، فان كن ستا ففارق اثنين فله وط، واحدة من المختارات ولا يطأ الرابعة عدة واحدة من المفارقات فله وط، واحدة من المختارات ولا يطأ الباقيات حتى تنقضي عدة المفارقات فله وط، واحدة من المختارات من المختارات في المفارقات فله وط، واحدة من المختارات هذا قياس المذهب .

( فصل ) واذا تزوج أختين في حال كفره فأسلم وأسلمنا معا قبل الدخول فاختار احداهما فلا مهر للاخرى لاننا تبينا أن الفرقة وقعت باسلامهم جميعا فلا تستحق مهراً كما لو فسخ النكاح لعيب في احداها ولانه نكاح لايتر عليه في الاسلام فلا بجب به مهر اذا لم يدخل بها كما لوتزوج المجوسي أخته

مفصوبا فأكله بخلاف قيمة الولد فانه لم يحصل في مقابلته عوض لأنها وجبت بحرية الولد وحرية الولد له لا لا ببه وقال القاضي الا ظهر انه لم يرجع بالمهر لان أحمد قال كنت اذهب الى حديث على ثم اني هبته وكأ ني اهيل الى حديث عمر يعني في الرجوع ولان العاقد ضمن له سلامة الوطء كما ضمن له سلامة الولد في الرجع عليه بقيمة الولد كذلك يرجع بالمهر قال وعلى هذا الاصل يرجع باجرة الحدمة الولد في المنا قال شيخنا ولا أعرف عن أصحابنا بينها فرقا اذا ثبت هذا وكان الفرور من السيدعتة وان كان بلفظ غير هذا لم تثبت به الحرية فلا شيء له لا نه لافائدة في ان يجب له مايرجع به عليه وان كان الغرور من وكيله رجع عليه في الحال وكذلك ان كان من اجنبي وان كان منها فليس لها في كان الغرور من وكيله رجع عليه في الحال وكذلك ان كان من اجنبي وان كان منها فليس لها في بعد العتق في قال القاضي قياس قول الحرقي انه يتعلق بذمتها لا نهقال في الامة اذا خالمت زوجها باذن سيدها يتبعها به اذا عتقت كذا ههنا ويتبعها بجميعه وظاهر كلام احمد ان الغرور اذا كان من الامة سيدها يتبعها به اذا عتقت كذا ههنا ويتبعها بجميعه وظاهر كلام احمد ان الغرور اذا كان من الامة فالهذاء على من غره يروى هذا عن علي وابراهيم وحماد وكذلك قال الشعبي وان قلنا يتعلق بها فالسيد غير بين فدائها بقيمتها ان كانت اقل ما يرجع به عليها أو تسليمها فان اختار فداءها بقيمتها سقط قدر ذلك عن الزوج فانه لافائدة في ان يوجبه عليه ثم يرده اليه وان اختار تسليمها سلمها وأخذ ما وجب ذلك عن الزوج فانه لافائدة في ان يوجبه عليه ثم يرده اليه وان اختار تسليمها سلمها وأخذ ما وجب ذلك عن الزوج فانه لافائدة في ان يوجبه عليه ثم يرده اليه وان اختار تسليمها سلمها وأخذ ما وجب

ثم أسلما قبل الدخول وهكذا الحكم فيا زاد على الاربم اذا أسلموا جميعاقبل الدخول فاختار أربعاً وانفسخ نكاح البواقي فلا مهر لهن لما ذكرنا والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان كانتا أما وبنتا فأسلم وأسامتا معا قبل الدخول فسد نكاح الام وان كان دخل بالام فسد نكاحهما )

الكلام في هذه المسئلة في فصاين (أحدهما) اذا كان اسلامهم جميعا قبل الدخول فانه يفسد نكاح الام ويثبت نكاح البنت وهذا أحد قولي الشانعي واختيار المزني، وقال في الآخر مختار أمهما شاء لان عقد الشرك أغما بثبت له حكم الصحة اذا انضم الهمه الاختيار، فأذا اختار الام فكأنه

لم يعقد على البنت.

وانا قول الله تعالى (وأمهات نسائكم) وهذه أم زوجته فتدخل في عوم الآية ، ولانها أمزوجته فتحرم عليه كا لو طلق ابنتها في حال شركة ، ولانه لو تزوج البنت وحدها ثم طلقها حرمت عليه أمها اذا أسلم فاذا لم بطلقها وتمسك بنكاحها أولى ، وقولهم أعا يصح العقد بانضام الاختيار اليه غير صحيح فان أنكحة الكفار صحيحة ثبت لها أحكام الصحة وكذلك لو انفردت كان نكاحها صحيحا لازما من فان أنكحة الكفار ولهذا فوض اليه الاختيار ههذا ولا يصح أن يختار من ليس نكاحها صحيحاوا عا اختصت غير اختيار ولهذا فوض اليه الاختيار ههذا ولا يصح أن يختار من ليس نكاحها صحيحاوا عا اختصت الام بفساد نكاحها لانها تحرم بحرد العقد على ابنتها على التأبيد فلم يمكن اختيارها والبنت لاتحرم قبل الدخول بأمها فتعين النكاح فيها بخلاف الاختين

له وقال القاضي ان الغرور الموجب للرجوع ان يكون اشتراطا لحرية مقارنا للعقد فيقول زوجتكما على أنها حرة وان لم يكن كذلك لم يملك الفسخ وهذا مذهب الشافعي والصحيح خلاف هذا فان الصحابة الذين قضوا بالرجوع لم يفرقوا بين أنواع الغرور ولم يستفصلوا والظاهر ان العقد لم يقع هكذا ولم تجربه العادة في العقود ولا يجوز قضاؤهم المطلق على صورة نادرة لم تنقل ولان الغرر قد يكون من المرأة ولا لفظ لها في العقد ولانه متي اخبره بحريتها او أوهمه ذلك بقرائن تعلب على ظنه حريتها فنكحها على ذلك ورغب فيها واصدتها صداق الحرائر ثم لزمه الغرم فقد استضربناء على قول الخبر له والغار فتجب ازالة الضرو عنه باثبات الرجوع على من غره واضربه فعلى هذا ان كان الغرور من اثنين أو أكثر فالرجوع على جميعهم وان كان الغرور منها ومن الوكيل فعلى كل واحد منها نصفه

(الفصل الخامس) أنه أن كان الزوج بمن يحرم عليه نكاح الاماء فأنه يفرق بينها لاناتبينا أن النكاح فاسد من أصله لعدم شرطه وهكذا أن كان تزوجها بغير أذن سيدها أو اختل شرط من شروط النكاح فهو فاسد يفرق بينها والحكم في الرجوع على ماذكرنا وأن كان بمن يجوز له نكاح الاماه وكانت الشرائط مجتمعة فالعقد صحيح وللزوج الخيار بين الفسخ والمقام على النكاح وهذا

(الفصل الثاني) إذا دخل بها حرمتا على التأبيد الام لانها أم زوجته والبنت لانها ربيبته من زوجته التي دخل بها، قال ابن المنذر أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم وهذا قول الحسن وعمر بن عبد العزيز وقنادة ومالك وأهل الحجاز والثوري وأهل العراق والشانعي ومن تبعهم، وان دخل بالام وحدها فكذلك أن البنت تكون ربيبته مدخولا بأمها والام حرمت بمجرد العقد على ابنتها وأن دخل بالبنت وحدها ثبت نكاحها وفسد نكاح أمها كالو لم يدخل بها ، ولولم تسلم معه إلا إحداها كان الحكم كالو أسلمتنا عنه معا فان كانت المسلمة هي الام فهي محرمة عليه على كل حال ، وان كانت المسلمة هي الام فهي محرمة عليه على كل حال ، وان كانت المسلمة هي الام أمها فهي محرمة عليه على التأبيد ، ولو أسلم وله جاريتان إحداهما أم الاخرى وقد وطنها جميعاً حرمتا عليه على التأبيد وان كان قد وطي ، احداهما حرمت الاخرى على التأبيد والله أعلم حرمت الاخرى على التأبيد والله أعلم وطنها حرمت الاخرى على التأبيد والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ولو أسلم عبد وتحته زوجتان قد دخل بهما فأسلمتا في العدة فهمازوجتاه ولوكن أكثر اختار منهن اثنتين )

وجملة ذلك أن حكم العبد فيما زاد على الاثنتين حـكم الحر فيما زاد على اربع فاذا أسلم وتحته ه زوجتان فأصلمنا معه أو في عدمهما لزم نكاحهما حرتين كانتا أو أمتين أو حرة وأمة لانه له الجمع بينهما في ابتداء نماحه فكذلاء في اختياره ، وأن كن أكثر اختار منهن اثنتين أبتهن شا، على ما مضي في الحر

معنى قول الخرقي وظاهر مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة لاخيار له لان الكفاءة غير معتبرة في جانب المرأة ولانه يملك الطلاق فيستغنى به عن الفسخ

ولنا انه عقد غرفيه أحد الزوجين بحربة الآخر فيثبت له الخيار كالآخر ولان اله وازلم تعتبر فان عليه ضرراً في استرقاق ولده ورق امرأته وذلك اعظم من فقدالكفاءة فأ االطلاق فلا يندفع به الضرر فانه يسقط نصف المسمى والفسخ يسقطه جميعه فاذا فسخ قبل الدخول فلاه بهر لهاوان رضي بالمقام معها فله ذلك لا به محل له زكاح الاماء وما ولدت بعد ذلك فهو رقيق لسيدها لان المانع من رقهم في الغرور اعتقاد الزوج حريتها وقد زال ذلك بالعلم ولو وطئها قبل العلم فعلقت منه ثم علم قبل الوضع فهو حرلانه وطئها معتقدا حريتها

(فصل) والحكم في المدبرة وام الولد والمعتق نصفها كالامة القن لانها ناقصة بالرق الا ان ولد ام الولد يقوم كأ نه عبدله حكم امه وكذلك من اعتق بعضها الاانه اذا فدى الولد لم يلزمه الا فداء مافيه من الرق لان بقيته حر بحرية امه لا باعتقاد الواطيء فان كانت مكاتبة فكذلك الا ان مهرها لها لانه من كسبها وكسبها لها وتجب قيمة ولدها على الرواية المشهورة قال أبو بكر و يكون ذلك تستعين لما لانه من كسبها وكسبها لها وتجب قيمة ولدها على الرواية المشهورة قال أبو بكر و يكون ذلك تستعين

فلو كان تحته حرتان وأمتان فله أن يختار الحرتين أو الامتين أو حرة وأمة وايس للحرة إذا أسلمت معه الخيار في فراقه لأمها رضيت بنكاحه وهو عبد ولم يتجدد رقه بالاسلام ولا نجددت حريبها بذلك فلم يكن لها خيار كا لو تزوجت معيبا تعلم عييه تم أسلما . وذكر القاضي وجها أن لهـــا الخيار لانالرق عيب نجددت أحكامه بالاسلام فكأنه عيب حادث والاول أصح فأن الرق لم بزل عيبا و تقصا عند العقلا. ولم يتجدد نقصه بالاسلام فهو كماثر العموب

( فصل) وان أسلم وتحته أربع حرِ الر فأعنى ثم أسلمن في عدَّمهن أو أسلمن قبله ثم أعتى ثم أسلم لزمه نكاح الأربم لأنه بمن مجرِز له الاربع في وقت اجماع اسلامهم فأنه حرى فأما ان أسلموا كلهم تم أعتق قبل أن يخنار لم يكن له أن يختار الا اثنتين لانه كان عبداً حين ثبت له الاختيار وهو حال اجماعهم على الاسلام فتغير حاله بعد ذلك لايغير الحكم كن أسلمونحته اماء فأسلمن معه ثم أيسر واو أسلم ومعه اثنان تم أعنق م أسلم البافيات لم يجز الا اثنتين لأنه ثبت له الخيار بالملام الاولنين

( فصل ) وان تزوج أربها فأسلمن وأعتمن قبل اسلامه فلمن فسخ النكاح لأنهن عتقن تحت عبد وأعا ملكن الفسخ وأن كن جاريات إلى بينونه لأنه قد يسلم فيقطع جريامهن الى البينونة فأذا فسخن ولم يسلم الزوج بن باختلاف الدين من حين ألممن وان أسلم في العدة بن الفسخ المكاح وعليهن عدة الحرائر في الموضعين لأنهن همنا وجبت عليهن المدة وهن حرائر وفي التي قبلها عتقن في أثنا. العدة

به في كتا بتها فان كان الغرور منها فلا شيء لها اذلافائدة في ايجاب لها يرجع به عليها وان كان الغرور من غيرها غرمه لها ورجع به على من غره

(فصل) ولا يثبت أنها امة عجرد الدعوي ويثبت بالبينة فان أفرت انها امة فقال أحمد في رواية أبي الحارث لايستحقها باقرارها لان اقرارها يزيلالنكاح عنها ويثبت حقاً على غيرها فلم يقبل كاقرارها عال على غيرها وقال في رواية حنبل لاشيء حتى تثبت له أو تقرهي انهاامته فظاهر هذاانه يقبل اقر ارها لانها مقرة على نفسها بالرق اشبه غيرالمزوجة والاول أولى ولانسلم انه يقبل منغير ذات الزوج اقرارها بالرق بعد اقرارها بالحرية لأنها أفرت عا يتعلق به حق الله تعالى

(فصل) فان حملت المغرور بها فضربها ضارب فالقت جنينا مينا فعلى الضاربغرة لا نه محكوم بحريته وترم ا ورثته فان كان الضارب اباه لم يرثه ولا يجب بذل هذا الولد للسيد لانه أنما يستحق بذل حي وهـــذا ميت ومحتملان يتجب له عشر قيمة امه لان الواطيء فوت ذلك عليه باعتقاد الحرية ولولاه لوجب ذلك له

( فصل) ويثبت له الخيار أذا ظنها حرةفبانت أمه كما أذا شرط ذلك وقال الشافعي لاخيار له ووافقاه فها أذا ظن أنها مسلمة فبأنت كافرة أنه يثبت له الخيار وقال بعضهم فيهما جميعا قولان ولنا ان نقص الرق اعظم ضررا فأنه يؤثر في رق ولده ومنع كمال استمتاعه فكان له

الخاركم لوكانت كافرة

التي يمكن الزوج تلافي النكاح فيها وأشبهن الرجعية فان أخرن الفسخ حتى أسلم الزوج لم يسقط بذلك حقهن من الفسخ لان ثركهن للفسخ اعلى عربانهن لبينونة فلم بتضمن الرضى بالنكاح كالرجعية اذا عنفت وأخ ت الفسخ ولو أسلم قبلهن ثم اعتقن فاخترن الفسخ صح لانهن أماء عتقن تحت عبد، وهدا ظاهر مذهب الشافعي ، وقال بعضهم لا خيار لهن لائه لا حاجة بهن الى الفسخ لكونه يحصل باقامتهن على السرك مخلاف التي قبلها وليس بصحيح فان السبب متحقق وقد يبدو لهن الاسلام وهو واجب عليهن ، فان قبل فاذا أسلمن اخترن الفسخ قلنا يتضررن بطول العدة فان ابتداءها من حين الفسخ ولذك ملكن الفسخ فيها اذا أسلمن وعنةن قبله

قاما ان اخترن المفام وقلن قد رضينا بالزوج فذكر القاضي أنه يسقط خيارهن لأنها حالة يصح فيها اختيار الفسخ فصح فيها اختيار الاقامة كحالة اجتماعهم على الاسلام، وقال أصحاب الشانعي لا يسقط خيارهن لان اختيارهن للاقامة ضد للحالة التي هن عليها وهي جريانهن إلى البينونة فلم بصح كما لوارتدت الرجعية فراجعها الزوج حال ردتها وهذا يبطل بما إذا قال إذا جا، رأس الشه فأنت طالق ثم عتقت فاختارت زوجها

( فصل ) وإذا أسلم الحر وتحته اما. فأعتقت إحداهن ثم أسلمت ثم أسلم البواقي لم يكن له أن يختار من الاما. لانه مالك لعصمة حرة حين اجهاعلى الاسلام ؛ وان أسلمت إحداهن معه ثم اعتقت

وذلك أن حكم العبد المفرور عبدا فولده أحرار ويفديهم إذا أعتق ويرجع به على من غره) وذلك أن حكم العبد المفرور حكم الحر في حرية أولاده ، وقال أبو حنيفة ولده رقيق لان أبويه وقيق ولا يصح ذلك لانه وطئها معتقداً حريها فأشبه الحرفان هذا هو العلة المقتضية للحرية في محل الوفاق ولولا ذلك لكان رقيقاً فان علة رق الولد رق الام خاصة ولا عبرة بالاب بدليل ولد الحر من الامة ، وولد الحرة من العبد ، وعلى العبد فداؤهم لانه فوت رقهم باعتقاده وفعله ولا مال له في الحال فيخرج في ذلك وجهان (أحدهما) يتعلق برقبته كجنايته (والثاني) بذمته يتبع به بعد العتق وهو قول الخرقي فيكون بمنزلة الحالم من الامة إذا بذلته بغير اذن صيدها وتفارق وأعا عتقوا من طريق الحكم وماحصل لهم منهم عوض فيكون ذلك في ذمته يتبع به بعد العتق ويرجع به حين يغرمه فانه لا ينبغي ان يجب له بذل مالم يثبت عليه وأما الحرية فتتمجل في الحال وان قلنا ان به حين يغرمه فانه لا ينبغي ان يجب له بذل مالم يثبت عليه وأما الحرية فتتمجل في الحال وان قلنا ان يعجل له نكاح الاماء لان عليه ضرراً في رق ولده و نقصاً في استمتاعه فانها لا تكون عنده ليلا ونهارا ولم ترض به و يحتمل ان لا يثبت له خيار لانه نقص صفة لا ينقص بها عن رتبته فاشبه مالو شرط نسب الهرأة فبانت بخلافه لانها مساوية لنسبه بخلاف تغرير الحر وقال بعض الشافعية لاخيار له وقال بعضهم امراً قال بعض به ويحتمل ان لا يثبت له خيار لانه نقص صفة لا ينقص بها عن رتبته فاشبه مالو شرط نسب الهرأة فبانت بخلافه لانها مساوية لنسبه بخلاف تغرير الحر وقال بعض الشافعية لاخيار له وقال بعضهم المرأة فبانت بخلافه لانها مساوية لنسبه بخلاف تغرير الحر وقال بعض الشافعية لاخيار له وقال بعضهم

ثم أسلم البواقي فله أن يختار من الاما. لان العبرة بحال الاختيار رهي حالة اجتماعهم على الاسلام ، وحالة اجتماعها على الاسلام كانت أمة

( فصل ) ولو أملم وتحته أربع اماء وهو عادم الطول خائف العنت فأسلمن معه فله أن يختار منهن واحدة واحدة فان كانت لا تمفه فله أن يختار منهن من تعفه في احدى الروايتين عوالاخرى لا يختار إلاواحدة وهذا مذهب الشاني و توجيهها قدمضى في ابتداء نكاح الاماء عوان عدم فيه الشرطان انفسخ النكاح في الحكول يكن له خيار وجهذا قال الشاني وقال ابو ثور له أن يختار منهن لانه استدامة المعقد لا ابتداء له بدايل أنه لا يشترط له شروط العقد فأشهه الرجعة

ولنا أن هذه اصأة لا يجوز ابتداء المقد عليها حال الاسلام الم بملك اختيارها كالمقدة من غيره وكذوات محارمه ، وأما الرجمة فهي قطع جريان النكاح إلى البينونة وهذا اثبات النكاح في اصأة وان كان دخل بهن ثم ألم ثم ألم ثم ألم أن المن في عدتهن فالحسكم كذلك ، وقال ابو بكر لا يجوز له ههنالختيار بل ببن بمجرد اسلامه لئلا يفضي الى استدامة نكاح مسلم في أنة كافرة

ولنا أن اسلامهن في العدة بمزلة الملامهن معه وطذا أو كن حرائر مجوسيات أو وثنيات فأسلمن في عديم كان ذلك كالملامهن معه وان لم يسلمن حتى القضت عديمهن انفسخ نكاحبن سواء كن كتابيات أوغير كتابيات لانه لا يجوز له استدامة النكاح في أمة كتابية

فيه قولان والاولى ماذكرناه واذا اختار الافامة فالمهر واجب لايرجع به على أحد وان اختارالفسخ قبل الدخول فلا مهر وان كان بعده والفكاح باذن سيده فالمهر واجبعليه وفي الرجوع اختلاف ذكرناه فيا مضى وانكان بغير إذنه فالفكاح فاسد فان دخل بها ففي قدر ما يجب به وجهان (أحدهما) مهر المثل (والثاني) الحنسان وهل يرجع به مجمعي وجهين

همسئلة المناح فهو صحيح وهو قول أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي لان اختلاف الصفة لا يمنع صحة اما الذكاح فهو صحيح وهو قول أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي لان اختلاف الصفة لا يمنع صحة العقد كما لو تزوج أمة على أنها حرة وهذا إذا كمات شروط الذكاح وكان باذن سيده وان كانت المرأة حرة وقلنا الحرية ليست من شروط الكفاءة وان فقد الكفاءة لا يبطل النكاح فهو صحيح ولان للمرأة الحيار بين الفسخ والامضاء فان اختارت فلا وليائها الاعتراض عليها لعدم الكفاءة وان كانت المهرأة فينبغي ان يكون لها الخيار أيضا لانه لما ثبت الحيار للعبد اذا غر من أمة ثبت اللامة إذا غرت بعبد وكل موضع حكمنا بفساد العقد به ففرق بينهما قبل الدخول فلا مهر لها وان كان بعده فلها مهر الملل أو المسمى على ما قدمنا من الاختلاف ، وكل موضع فسخ النكاح مع القول بصحته قبل الدخول فلا شم، لها وان كان بعده فلها المشمى لانه فسخ طرأ على نكاح فأشبه الطلاق.

(المغنى والشرح الكبير) (٧٠) (الجزء السابع)

( فصل ) ولو أسلم وهو واجد الطول فلم يسلمن حتى أعسر ثم أسلمن فله أن يختيار منهن لان شر ائط النكاح تعتبر في وقت الاختيار وهو وقت اجتماعهم على الاسلام وهو حينئذ عادم الطول خائف العنت فكان له الاختيار ه وان أسلم وهو معسر فلم يسلمن حتى أيسر لم بكن له الاختيار الذلك وان أسلمت واحدة منهن وهو موسر ثم أسلم البواقي بعد اعساره لم يكن له أن مختار منهن شيئاً لان وقت الاختيار دخل باسلام الاولى الاترى انه لوكان معسر أكان له اختيارها فاذا كان موسراً بطل اختياره وان أسلمت الاولى وهو معسر فلم تسلم البواقي حتى أيسر لزم نكاح الاولى ولم يكن له الاختيار من البواقي لان الاولى اجتمعت معه في حالة يجوز له ابتدا. فكاحها بخلاف البواقي ولو أسلم وأسلمن معه وهو معسر فلم مختر حتى أيسر لزم نكاحها بخلاف البواقي ولو أسلم وأسلمن معه وهو معسر فلم مختر حتى أيسر كان له ذات فيغير حاله لا يسقط ما ثبت له كالو تزوج او اختار ثم أيسر لم يحرم عليه استدامة النكاح

( فصل ) فان أسلم وأسلمت معه واحدة منهن وهو عن يجوز له نكاح الاماء فله أن مختار من أسلمت معة لان له أن مختارها لو أسلمن كابهن فكذلك إذا أسلمت وحدها، وان أحب انتظار البواقي جاز لان له غرضا صحيحا وهو أن يكون منهن من هي أبر عنده من مذه فان انتظر من فلم يسلمن حتى انقضت عدتهن تبينأن نكاح هذه كان لازما ومان البواقي منذاختاف الدينان وان اسلمن في الهدة اختار منهن واحدة وانفسخ نكاح الباقيات من حين الاختيار، وعدد هن من حين الاختيار وان أسلم

(فصل) فان غرها بنسب فبان بدونه وكان ذلك مخلا بالكفاءة وقلنا بصحة النكاح فاما الخيار فان اختارت الامضاء فلا وليائها الاعتراض عليها وان لم تبخل بالكفاءة فلا خيار لها لان ذلك ليس عمتبر في النكاح فأشبه ما لو شرطته فقيها فبان بخلافه وكذلك ان اشترطت غيرالنسب فان كان مما يمتبر في الكفاءة فهو كما لو تبين أنه غير بمكافيء لها في النسب وان لم يعتبر في الكفاءة كالفقه والجال واشباه ذلك فلاخيار لها لان ذلك ممالا يؤثر في النكاح فلا يؤثر اشتراطه وذلك انه اذا بان نسبه دون ماذكره وجه في ثبوت الخيار لها وان لم تخل بالكفاءة والاولى ما ذكر ناه

وفصل فال الشيخ رضي الله عنه (وانعتقت الامة وزوجها حر فلاخيار لها في ظاهر المذهب) هذا قول ابن عمر وابن عباس وسعيد بن المسيب والحسن وعطاء وسلمان بن يسار وأبي قلابة وابن أبي ليلي ومالك والاوزاعي والشافعي واسحاق، وقال طاوس وابن سيرين ومجاهد والنخمي وهماد ابن ابي سلمان والثوري وأصحاب الرأي لها الخيار لما روى الاسود عن عائشة أن النبي ولينائج خير بريرة وكان زوجها حراً رواه النسائي ولانها كمات بالحرية فكان لها الخيار كما لوكان زوجها عبداً وروي عن أحمد ذلك .

ولنا أنهاكافأت زوجها في الكمال فلم يثبت لها الخيار كما لو اسلمت الكمتابية تحث السلم فأما خبر الاسود عن عائشة فقد روى عنها القاسم بن محمد وعروة أن زوج بريرة كمان عبداً وهما أخص بها

بعضهن دون بعض بأن اللائي أم يسلمن منذ اختلف الدينان والبواقي من حين اختار، وأن اختار الني أسلمت معه حين أسلمت انقضت عصمة البواقي وثبت نكاحها فان اسلمالبواقي في العدة تبين أنهن بن منه باختياره وعدتهن من وناطلق الني أسلمت معه طلقت وكان اختياراً لها وحكم ذلك حكم ما لو اختارها صر محا لان إيقاع طلائه عليها يتضمن اختيارها فاما أن اختار فسخ نكاحها لم يكن له لان الباقيات لم يسلمن معه فما زاد العدد على ماله ام ماكه في هذه الحال ولا ينفسخ النكاح عم ننظر فان لم يسلم البواقي لزمه نكاحها وأن أسلمن فاختار منهن واحدة الفسخ نكاح البواقي والأولى معهن وأن اختياره لها لان فسخه انتاح البواقي والأولى معهن وأن اختار الأولى التي فسخ نكاحها ومن أسلمن فاختار منهن واحدة انكاحها لم يصح وفيه وجه آخر ذكره القاضي أنه لا يصح اختياره لها لان فسخه إما أم يصحم إقامة البواقي على الدكفر حتى تنقضي العدة لاننا نتبين أن نكاحها كان لازما فاذا أسلمن لحق اسلامهن بتلك الحال وصار كأنهن أسلمن في ذلك الوقت فاذا فسخ نكاح احداهن صح الفسخ ولم يسكن أن أن كاح احداهن صح الفسخ ولم يسكن المورد في الثاني كالوجود سابقا كذلك ههنا

( فصل ) فان أسلم وتحته اما. وحرة ففيه ثلاث سائل إحداهن أسلم وأسلمن معه كابن فانه يلزم نكاح الحرة و ينسخ نكاح الاما. لانه قادر على الحرة فلا يختار أمة وقال أبو ثور له أن يختار وقد مضى الكلام معه ( الثانية ) أسلمت الجرة معه دون الاما، فقد ثبت نكاحها وانقطعت عصمة الاما،

من الاسود لانهما ابن أخيها وابن أختها وقد روى الاسود عن ابراهيم عن عروة عن عائشة أن زوج بريرة كان عبداً فتعارضت روايتاه ، وقال ابن عباس كان زوج بريرة عبداً أسود لبني المغيرة يقال له مغيث رواه البخاري وغيره وقالت صفية بنت أبي عبيد كان زوج بربرة عبداً قال أحمد هذا ابن عباس وعائشة قالافي زوج بريرة انه عبد برواية علماء المدينة وعملهم وإذاروى اهل المدينة حديثا وعملوا به فهو أصح شيء وانما يصح حراً عن الاسود وحده فأما غيره فليس بذاك قال والعقد صحيح فلا يفسخ بالمختلف فيه والحر فيه اختلاف والعبد لا اختلاف فيه، ويخالف الحر العبد لان العبد ناقص فاذا كملت تحته تضررت بمقائها عنده بخلاف الحر

(مسئلة) (وان كان عبداً فلها الخيار في فسخ النكاح)

أجمع اهل العلم على هذا ذكره ان المنذر وابن عبد البر وغيرهما والاصل فيه حديث بريرة قاات عائشة كاتبت بريرة فخيرهارسول الله صلى الله عليه وسلم في زوجها وكان عبداً فاختارت نفسها قال عروة ولو كان حراً ما خيرها رواه مالك وابو داود والنسائمي ، ولان عليها ضرراً في كونها حرة تحت العبد فكان لها الحيار كما لو تزوج حرة على أنه حر فبان عبداً فان اختارت الفسخ فلها فراقه وان رضيت المقام معه لم يكن لها فراقه بعد ذلك لانها اسقطت حقها وهذا مما لاخلاف فيه بحمد الله

فان الم بسلمن حتى انقضت عدتهن بن باختلاف الدين وابتدا، عدتهن من حين أسلموان أسلمن في عدد هن ابن من حين اسلام الحرة وعددهن من حين اسلامها فان مانت الحرة بعد اسلامها لم يتغير الحديم عوتها لان موتها بعد ثبوت نكاحها وانفساخ نكاح الاماء لا يؤثر في إباحتهن (الثالثة) أسلم الاماء دون الحرة وهو معسر فلا بخلو إما أن تنقضي عدتها قبل اسلامها فتبين باختلاف الدين وله أن يختار من الاماء كالو من الاماء لانه لم بقدر على الحرة أو يسلم في عدتها فيثبت نكاحها ويبطل نكاح الاماء كالو أسلمن دفعة واحدة وليس له أن بخنار من الاماء قبل اسلامها وقضاء عدتها لاننا لا نعلم أنها لا تسلم فان طلق الحرة ثلاثا قبل اسلامها ثم لم تسلم لم يقم الطلاق لانا تبينا أن النكاح انفسخ باختلاف الدين وله الاختيار من الاماء وان أسلمت في عدتها بان أن نكاحها كان ثابتا وان الطلاق وقع فيه والامام ابن بثبوت نكاحها قبل الطلاق .

( فصل ) وإن أسلم وتحمّة إماء وحرة فأسلمن ثم عمّةن قبل اسلامها لم يكن له أن يختار منهن لان نكاح الامة لا يجوز لفادر على حرة وائما يعتبر حالهن حال ثبوت لاختيار وهو حالة اجبّاع اسلامه والملامهن ثم ننظر فان لم تسلم الحرة فله الاختيار منهن فلا يختار الا واحدة اعتبارا لحالة اجتماع اسلامه واسلامهن وان أسلمت في عدتها ثبت نكاحها وانقطعت عصمتهن فان كان قد اختار واحدة من المعتقات في عدة الحرة ثم لم تدلم فلا عبرة باختياره وله أن يختار غيرها لان الاختيار لا يكون موقوفا فأما إن

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ ولها الفسخ بنفسها من غير حاكم ﴾ لانه فسخ مجمع عليه غير مجتهد فيه فلا ينتقر إلى حكم الحاكم حكم حاكم كالرد بالنيب في المبيع بخلاف خيار المبيب في النكاح فانه مجتهد فيه فافتقر الى حكم الحاكم كالفسخ اللاعسار وروى الحسن عن عمرو من أمية قال سمعت رجالا يتحدثون عن النبي بيالي انه قال «اذاأ عنقت الامة فهي بالخيار ما لم يظأها إن شا. تفارقت فان وطنها فلا خيار لها و و اما لا مام أحد في المسند

(فصل) فان اختارت الفراق كان فسخا لبس بطلاق و بهذا قال أبو حنيفة والنوري والحسن سن صالح والشانعي وذهب ما لك والاوزاعي والايث الى انه طلاق بائن، قال مالك إلا أن تطلق نفسها ثلاثا فتطلق ثلاثا، واحتج له بقصة زبرا، حير طلقت نفها ثلاثا فلم يبلغنا ان أحداً من الصحابة أنكر ذلك ولانها علك الفراق فلكت الطلاق كالرجل

ولنا قول الذي وَيَتَطَالِينَهُ ﴿ الطلاق ان أخذ بالساق ﴾ ولانها فرقة من قبل الزوجة فكانت فدخًا لله إخ اختلف دينهما أو أرضعت من ينفسخ نكاحه برضاعها، وفعل زبراه ليس محجة ولم يثبت انشاره في الصحابة ، فعلى هــذا لو قالت اخترت نفسي أو فـخت النكاح انسخ ولو قالت طلقت نفسي ونوت المفارقة كان كيناية عن الفسخ لانه يؤدي معناه فصلح كناية عنه كالكناية بالفسخ عن الطلاق ﴿ مسئلة ﴾ ( فان أعتق قبل فسخها أو أمكنته من وطنها بطل خيارها )

أما اذا أعتق الزوج قبل خيارها مقط لان الخيار لدفع الضرو بالرق وقد زال بعتقه فسقط كالمبيع

عتقن قبل أن يسلمن ثم أسلمن واجتمعن معه على الاسلام وهن حرائر فان كان جميم الزوجات أربعا فما دون ثبت نكاحهن وان كن زائدات على أربع فه أن مختار منهن أربعا وتبطل عصمة الخامسة لانهن صرن حرائر في حلة الاختبار وهي حالة احماع اسلامه واسلامهن فصار حكمهن حكم الحرائر الاصليات وكما لو أعتقن قبل إسلامه واسلامهن ولو أسلمن قبله ثم أعتقر ثم أسلم فكذلك ويون الحسلم في هذا كما لو أسلم وتحته خمس حرائر أو أكثر على ما من تفصيله

(فصل) ولو أسلم وتحمة خمس حرائر فأسلم معه منهن اثنتان احتمل أن يجبر على اختيار إحداهما لأنه لا بدأن يلزمه نكاح واحدة منها فلا معنى لانتظار البواقي فاذا اختار واحدة ولم يسلم الواقي لأنه لا بدأن يلزمه نكاح الثانية وكذلك ان لم يسلم من البواقي إلا اثنتان لزمه نكاح الاربم وأن أسلم الجميع في العدة كلف أن مختار ثلاثا مع الني اختارها أولا وينفسخ نكاح الباقية، وعلى هذا لو أسلم معه ثلاث كلف اختيار اثنتين وأن أسلم معه أربع كلف اختيار ثلاث منهن إذ لا معنى لانتظاره الخامسة و نكاح ثلاث منهن لازم له على كل حال ويحتمل أن لا يجبر على الاختيار لانه أنما يكون عند زيادة العدد على أربم وما وجد ذلك وكذلك لو أسلمت معه واحدة من الاماء لم بجبر على اختيارها كذا همنا والصحيح همنا أن يجبر على اختيارها كذا همنا والصحيح همنا أن يجبر على اختيارها كذا همنا والصحيح همنا أن يجبر على اختيارها كذا همنا والمحتم همنا أن المهنى وأما الامة فقد يكون المغرض في اختيار غيرها بخلاف مسئلتنا

إذا زال عيبه وهذا أحد قولي الشافعي ، وإن وطنها بطل خيارها علمت بالخيار أو لم تعلم اص عليه أحمد واختاره الحرقي وروى ذلك عن عبد الله بن عمر وأخته حفصة ونافع والرهري وقنادة وحكاه بعض أهل العمل العلم عن فتها الشيمة وذكر القاضي ان لها الخيار اذا لم تعلم فان أصابها بعد علمها فلاخيار لها وهدا قول عطاه والحمكم وحماد واثوري والاوزاعي والشافعي وإسحق لأبها اذا أمكنت من وطنها قبل علمها لم يوجد منها مايدل على الرضى فهو كالو لم تصب، ووجه الاول ماتفدم من حديث عمر و من أمية ، وروى مالك عن ان شهاب عن عروة ان مولاة لبني عدي يقال لها زبراه أخبرته انها كانت تحت عد فعتقت قالت فأرسات الي حنصة فدعني فقالت إن أمرك بيدك مالم بمسك روجك وإن مسك فليس لك من الامر شي . فقات هو الطلاق ثم الطلاق ففارقت الألاء وروى مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن لها الخيار مالم بمسها، ولانه خيار عيب فيسقط بالنصرف فيه مع الجهالة كخيار الرد بالعيب ولا تفريع على هذا القول . فأما على القول الآخر في بلد آخر فالقول قولها مع بمنها لان الاصل عدم ذلك وإن كانت بمن لا يخني عليها لكونهما في بلد آخر فالقول قولها مع بمنها لانه خلاف الظاهر وإن كانت بمن لا يخني عليها لكونهما في بلد واحد واشتهر ذلك لم يقبل قولها لانه خلاف الظاهر وإن علمت المتق وادعت الجهالة بثبوت الحيار بلد واحد واشتهر ذلك لا يعلمه إلا خواص الناس فالظاهر صدقها وللشافعي في قبول قولها قولان .

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وإذا تزوجها وهما كتابيان فأسلم قبل الدخول أو بعده فهي زوجته وان كانت هي المسلمة قبله وقبل الدخول انفسخ النكاح ولا مهر لها )

وجملة ذلك أنه أذا أسلم زوج الكتابية قبل الدخول أو بعده أو اسلما معا فالنكاح باق بحاله سواء كان زوجها كتابيا أو غير كتابي لان للمسلم أن يبتدىء نكاح كتابية فاستدامته أولى ولا خلاف في هذا بين القائلين بأجازة نكاح الكتابية، فأما أن اسلمت الكتابية قبله وقبل الدخول تعجلت الفرقة سواء كان زوجها كتابيا أو غير كتابي أذ لا يجوز لكافر نكاح مسلمة. قال أبن المنذر أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم ، وأن كان أسلامها بعد الدخول فالحكم فيه كالحكم فيها أو أسلم أحد الزوجين الوثنيين على مانقدم فأذا كانت هي المسلمة قبل الدخول فلامهر لها لان الفسخ منها وقد مضى الكلام في هذا أيضا بما فيه كفاية

(فصل) واذا تزوج المجرسي كتابية ثم ترافها الينا قبل الاسلام فرق ببنهما . قال احمد في مجوسي تزوج كنابية محال بينه وبينها قبل المناوين في المنه وين دلائح قال الامام و محتمل هذا الكلام أن بحال بينهما وان لم يترافها الينا لانها أعلى دينا منه فيمنع نكاحها كا ينع الذي نكاح المسلمة، وان تزوج الذي وثنية أو مجوسية ثم ترافعوا الينا ففيه و جهان [أجدهم] بقر على نكاحها لانها ليست أعلى دينا منه فيقر على

وممن قال آنه على التراخي مالك والاوزاعي وروي ذلك عن عبد الله بن عمر وأخته حفصة وبه وممن قال آنه على التراخي مالك والاوزاعي وروي ذلك عن عبد الله بن عمر وأخته حفصة وبه قال سليمان بن يسار ونافع والزهري وقتادة وقال أبو حفيفة وسائر العراقيين لها الخيار في مجلس العلم وللشافعي ثلاثة أقوال أظهرها كمقولنا والناني أنه على الفور كخيار الشفعة، والثالث أنه إلى ثلاثة أيام. ولنا ماروى الامام احمد باسناده عن الحسن بن عمرو بن أمية قال سمعت رجالا يحدثون عن رسول الله علي أنه قال إذا أعتقت الأمة فهي بالخيار مالم يطأها إن شاءت فارقته وان وطئها فلا خيار لها » ورواه الاثرم أيضا . وروى أبوداود أن بربرة عتقت وهي عند منيث عبد لآل بني أحمد فحيرها النبي صلى الله عليه وسلم وقال لها « ان قر بك فلا خيار لك » ولانه قول من سمينا من الصحابة قال ابن عبد البر لا أعلم لابن عمر وحفصة مخالفا من الصحابة ولان الحاجة داعية الى ذلك فثبت الخيار المتصاص أو خيار لدفع ضرر متحقق فأشبه ما قلنا

﴿ مسئلة ﴾ ( فان كمانت صغيرة أو مجنونة فلمها الخيار إذا بلغت أوعقلت )

ولا خيار لهما في الحال لانه لا عقل لهما ولا قول معتبر ولا يملك وليهما الاختيار عهما ليس له هذا طريقه الشهوة فلا يدخل تحت الولاية كالاقتصاص فاذا بلغت الصغيرة وعقلت المجنونة فلهما الخيار حينتذ الكونهما صارا على صفة لكل منهما حكم وهكذا الحكم لوكان عند زوجتيهما عيب يوجب الفسخ

نكاحها كما يقر المدلم على نكاح الكتابية [ والثاني ] لا يقر على نكاحها لانها ممن لا يقر المسلم على نكاحها كالمرتدة

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وما سمي لها وهما كافران فقبضته ثم أسلما فليس لها غيره وأن كان حراما ولو لم تقبضه وهو حرام فلما عليه مهر مثلما أو نصفه حيث أوجب ذلك )

وجملته إن الكفار إذا أسلموا وتحاكموا الينا بعد العقد والقبض لم نتمرض إلى ما فعلوه وما قبضت من المهر فقد نفذ و ليس لها غيره حلالا كان أو حراما بدايل قوله تعالى [ يا أيها الذين آمنوا انقوا الله وذريا ما بتي من الربا ] فأص بترك ما بتي دون ما قبض وقال تعالى [ فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ماسلف وأصره إلى الله ] ولانالتعرض المقبوض بابطاله يشق لنطاول الزمان و كثرة تصرفانهم في الحرام ففيه تنفيرهم عن الاسلام فعني عنه كا عني عما تركوه من الفرائض والواجبات ، ولانهما تقابضا بحكم الشرك فبرثت ذبة من هو عليه منه كما لو تبايعا ببعاً فاسدا وتقابضا وان لم يتقابضا فان كان المسمى حلالا وجب ماسمياء لانه مسمى صحيح في كاح صحيح فوجب كتسمية المسلم وان كان حراما كالخر والخزيم بطل ولم يحكم به لان ماسمياه لا بجوز الجابه في الحكم ولا يجوز أن يكون عداقا لمسلمة ولا في نكاح مسلم و بجب مهر المثل ان كان بعد الدخول ، و فصفه أن و قعت الفرقة قبل الدخول وهذا معنى قوله حيث أوجب ذلك وجهذا قال الشافي وأبو يوسف

فان كمان زوجاهما قد وطئاهما فظاهر كلام الخرقي أنه لا خيار لهما فان مدة الخيار انقضت، وعلى قول القاضي وأصحابه لهما الخيار لانهلا رأيهما فلا يكون تمكينهما من الوطء دليلا على الرضى بخلاف السكبيرة العاقلة ولا يمنع زوجاهما من وطئهما .

﴿ مسئلة ﴾ ( وان طلقت قبل اختيارها وقع الطلاق وبطل خيارها )

لانه طلاق من زوج جائز النصرف في نكاح صحيح فيقدم كما لو لم يعتق ، وقال الفاضي طلاقه موقوف فان اختارت الفسخ لم يقع لانه يتضمن إبطال حقها من الخيار وان لم تختر وقع ، وللشافعي قولان كهذين الوجهين وبنوا عدم الوقوع على أن الفسخ أسند إلى حالة العتق فيكون الطلاق وأقعا في نكاح مفسوخ وكذلك إن طلق الصغيرة أو المجنونة بعد العتق

ولنا أنه طلاق من زوج مكلف مختار في نكاح صحيح فوقع كما لو طلقها قبل عقها أو كما لو لم يختر والفسخ انما يوجب الفرقة من حينه لانه سببها ولا يجوز تقديم الفرقة عليه اذ الحم لا يتقدم سببه ولان العدة تبدأ من حين الفسخ لا من سين العتق وما سبقه من الوطء وطوفي نكاح صحيح يثبت به الاحصان والاحلال لاز وج الاول، ولو كان الفسخ سا بقا لا نعكست الحال قول القاضي انه يبطل حقها من الفسخ غير صحيح فان الطلاق يحصل به مقصود الفسخ مع وجوب نصف المهر و تقصير العدة

وقال أبو حنيفة ان كان صداتها خمراً أو خنزيرا معينين فليس لها الا ذاك وان كانا غير معينين فلها في الحنو العنزير مهر المثل استحسانا

ولنا أن الحنولا قيمة لها في الاسلام فكان الواجب مهر المثل كما لو أصدتها خنزيرا ولانه محرم فأشبه ما ذكرنا

( فصل ) وإن قبضت بعض الحرام دون بعض سقط من المهر بقدر ماقبض ووجب بحصة ما بقي من مهر المثل ، فانكان الصداق عشرة زقاق خمر متسادية فقبات خمسا منها سقط نصف المهر ووجب لها نصف مهر المثل وانكانت مختلفة اعتبر ذلك بالكيل في أحد الوجهين لانه اذا وجب اعتباره اعتبر بالكيل فيماله مثل بتأتى الكيل فيماله مثل بتأتى الكيل فيه

(والثاني) يقسم على عددها لانه لاقيمة لها فاستوى صفيرها وكبيرها ، وإن أصدقها عشرة خنازير ففيه الوجهان (أحدهما) يقسم على عددها لما ذكرنا (والثاني) يعتبر قيمتها كأنها بما يجوز بيعه كا نقوم شجاج الحركا نه عبد ، وإن أصدقها كاباً وخفزيراً وثلاثة زقاق خر ففيه ثلائه أوجه (أحدها) يقسم على قدر قيمتها عندهم (والثاني) يقسم على عددالاجناس فيجعل لكل جنس ثلث المهر (واثالث) يقسم على العدد كله فلكل واحد سدس الهر فللكاب سدسه ولكل واحد من الخريرين والزقاق ضدسه ومذهب الشافعي فيه على نحو من هذا

عليها فان ابتداءها من حين طلاقه لا من حين فسخه ثم لو كان مبطلا لحقها لم يقع وان لم يختر الفسخ كا لا يصح تصرف المشتري في المبيع في مدة الخيار سواء فسخ البائع أو لم يفسخ وهذا فيماإذاكان الطلاق باثنا فانكان رجءيا لم يسقط خيارها على ما نذكر فيا بعد ، فعلى قولهم اذا طلقت قبل الدخول ثم اختارت الفسخ سقط مهرها لأنها بانت بالفسخ وان لم تفسخ فلها نصف الصداق لأنها بانت بالطلاق مسئلة ( وان أعتقت الامة الرجعية فلها الحيار)

لأن نكاحها باق يمكن فسيخه ولها في الفسخ فائدة فانها لا تأمن رجعته اذا لم تفسخ ، فان قيــل فتفسخ حينئذ قلنا اذا تحتاج الى عدة أخرى لابها معتدة من الطلاق والفسخ لا ينافيها فهو كما لو طلقها طلقة أخرى وتبنى على عدة حرة لانها عتقت في عدبها وهي رجعية

﴿مسئلة﴾ ( فان اختارت المقام فهل ببطلخيارها ? على وجهين )

(أحدهما) لا يبطل وهو قول الشافعي لانها جارية إلى ثبوته (والثاني) يبطل اختيارها لانها يصح فيها اختيار الفسخ نصح اختيار المقام تصلب النكاح وهو اختيار شيخنا، وان لم تختر شيئا لم يبطل خيارها لانه على التراخي ولان سكوتها لايدل على رضاها لانه يحتمل أنه كان تحربا بها إلى ثبوته اكتفاء منها بذلك فان ارتجعها الها الفسخ حينئذ وان فسخت ثم عد فنزوجها بقيت معه بطلقة واحدة لان طلاق العبد اثنتان وان تزوجها بعد ان عثق رجعت معه على طلقتين لانه صار حرا فلك ثلاث طلقات كسائر الاحرار.

( فصل ) فان نكحها نكاحا فاسداً وهو مالا يقرون عليه اذا أسلموا كنكاح ذوات ارحم المحرم فأسلما قبل الدخول أو ترافعوا الينا فرق بينها ولا مهر لها ، قال احمد في المجوسية تكون تحت أخيها أو ابيها فيطلقها أو عوت عنها فترفع الى المسلمين بطلب مهرها لامهر لها وذلك لأنه نكاح باطل من أصله لايقر عليه في الاسلام وحصل فيه الفرقة قبل الدخول ، فأما إن دخل بها فهل بجب لها مهر المثل عن جالي الروايتين في المسلم اذا وطي ، اسرأة من محارمه بشبهة

(فصل) اذا تزوج ذمي ذمية على أن لاصداق لها أو سكت عن ذكره فلها المطالبة بفرضه ان كان قبل الدخول وإن كان بعده فلها مهر الثل كما في نكاح المسلمين وبهذا قال الشافعي وقال أو حنيفة ان تزوجها على أن لامهر لها فلا شيء لها وان سكت عن ذكره ففيه روايتان (احداها) لامهر لها والاخرى لها مهر المثل واحتج بأن المهر بجب لحق الله وحقها وقد أسقطت حقها والذمي لايطالب بحق الله تعالى ولنا أن هذا نكاح خلاعن تسمية فيجب المرأة فيه مهر المثل كالمسلمة وأنما وجب المهر في حق المذمي ها في حق المذمي المراة وأنما وجب

( فصل ) اذا أرتفعوا الى الحاكم في ابتدا. العقد لم يزوجهم إلا بشروط نكاح المسلمين لفول الله عز وجل ( وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط ) وقوله ( وأن احكم بينهم بما أنزل الله ) ولان لاحاجة

﴿ مسئلة ﴾ ( و. تى اختارت المعتقة الفسخ بعد الدخول فالمهر السيد )

وجملة ذلك أن المعتقة متى اختارت المقام مع زوجها قبل الدخول أو بعده قالمهر للديد وكذلك إن اختارت الفدخ بعد الدخول لانه وجب بالعقد فان اختارت المقاء ولم يوجد له مسقط فان فسخت بعد الدخول فقد استقر المهر بالدخول فلم يسقط بشي. وهو للسيد في الحالين لانه وجب بالعقد في علم ملكه والواجب المسمى في الحالين سواء كان الدخول قبل العتى أو بعده وقال أصحاب الشافعي إن كان الدخول قبل العتى أو بعده وقال أصحاب الشافعي إن كان الدخول قبل العتى أو بعده وقال أصحاب الشافعي إن

ولنا أنه عقد هيج فيه مسمى صحيح انصل به الاخرل قبل الفسخ وأوجب المسمى كما لولم يفسخ ولانه لو وجب بالوط، في نكح يفسخ ولانه لو وجب بالوط، بعد الفسخ الكان المهر لها لأنها حرة حيننذ ، قولهم إن الوط، في نكح فاسد غير صحيح لانه كان صحيحاً ولم يوجد ما يفسده ويثبت فيه أحكام الوط في النكاح الصحيح من الاحلال للزوج الاول وكونه حلالا .

﴿ مسئلة ﴾ ( وان اختارت الفسخ قبل الدخول فلا مهر لها )

نص عليه أحمد وهو مذهب الشافعي وعن أحمد أن السيد نصف المهر اختاره أبو بكرلانه وجب السيد فلا يسقط بفعل غيره .

(المغنى والشرح الكبير)

الى عقده بخلاف ذلك ، وإن أسلموا وترافعوا الينا بعد العقد لم نتعرض لكيفية عقدهم ونظرنا في الحال فان كانت المرأة ممن يجوز عقد النكاح عليها ابتداء أقرها ، وإن كانت ممن لا يجوز ابتداء نكاحها محرمه فرق ببنهما لانه لا يجوز ابتداء نكاحها وإن كان بعد انقضائها أقرا لجواز ابتداء نكاحها وإن كان ببنهما نكاح متعة لم يقرا عليه لانه ان كان بعد المدة فلم يبق بينهما نكاح عقد مؤبد الا أن يحونا ممن يعتقدا فساد الشرط وصحة النكاح مؤبداً فيقران عليه ، وإن كان بينهما نكاح شرط فيه الحيار متى شاء أو شاء أحدهما لم يقرا عليه لا نهما لا يعتقدان لزومه إلا أن يعتقدان لزومه وكاما اعتقدوه وإن كان خيار مدة فأسلما فيها لم يقرا لذلك وإن كان بعدها أقرا لا نهما يعتقدان لزومه وكاما اعتقدوه فهو نكاح يقرون عليه ومالا فلا ، فلو مهر حربي حربة فوطئها أو طاوعته ثم أسلما فان كان ذلك في اعتقادهم نكاحا أقرا عليه كانكاح بلا ولي وإن أم يعتقدا نكاحا لم يقرا عليه

( فصل ) وأنكحة الكفار تتعلق بها أحكام النكاح الصحيح من وقوع الطلاق والظهار والايلاء ووجوب الهر والقسم والاباحة الزوج الاول والاحصان وغير ذلك وممن أجاز طلاق الكفار عطاء والشعبي والنخمي والزهري وحماد والثوري والاوزاعي والشابعي وأصحاب الرأمي ولم بجوزه الحسن

وقتادة وربيعة ومالك.

ولـا أن الفرقة جات من قبلها فيسقط مهرها كما لو أسلمت أوارتدت أو أرضعت من بفسخ نكاحها وقوله وجب للسيد قلنا لـكن براسطنها رلهذا سقط نصفه بفسخها وجميعه باسلامها وردتها

( فصل ) ولو كانت مفوضة ففرض مهر الثل فهو السيد أيضاً لانه وجب المقدفي ملك لا بالفرض ولذاك لو مات أحدهما وجب والمرت لا يوجب فدل على أنه وجب بالمقد وان كان الفسخ قبل الدخول والنوض فلا شيء إلا على الرواية الاخرى ينبغي أن تجب المتعة لانهما تجب بالفرقة قبل الدخول في ، وضع لو كان مسمى وجب نصفه

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَأَنْ أَعْنَقَ أَحِدُ الشَّرِيكِينَ وَهُو مُعْسَمِ فَلا خَيَارُ لِمَّا ﴾

وقال أبو بكر لها الخيار لان عنق المعسر لايسري بل يعتق منها ماأعتق وباقيها رقيق فلا تكل حريتها فلا يثبت لها الخيار حيائذ وهذا قول الشافعي وعن أحمد أن لها الخيار حكاهاأ وبكرواختارها لانها أكل منه فانها ثرث وتررث وتحجب بقدر ما فيها من الحرية، ووجه الرواية الاولى أنه لا نص في المعتق بعضها ولا هي في معنى الحرة السكاملة لان الحرة كاملة الحكام ولان العقد صحيح فلا يفسخ بالختلف فيه وهذه مختلف فيها وعن أحمد رضي الله عنه إذا عنقت وزوجها حر بهذه العلة فأما ان كان المعتق موسراً سرى إلى باقيها فعتات كلها وثبت لها الخيار

وانا أنه طلاق من بالغ عافل في نكاح صحيح فوقع كطلاق المسلم، فان قبل لا نسلم صحة أنكحتهم قلنا دايل ذلك أن الله تعالى أضاف النساء اليهم فقال (واصرأته حالة الحطب) وقال (واصرأة فوعون) وحقيقة الاضافة تقتضي زوجية صحيحة ، وقال النبي عَلَيْكِيْتُو « ولدت من نكاح لامن سفاح ته واذا ثبت صحبها ثبت أحكامها كأ نكحة المسلمين ، فعلى هذا اذا طلق المكافر ثلاثا ثم تزوجها قبل ذوج وأصابها ثم أسلما لم يقرا عليه ، وإن طلق امرأته أقل من ثلاث ثم أسلما فهي عند، على ما بتي من طلاقها ، وان نكحها كتابي وأصابها حات لمطلقها ثلاثا سواء كان المطلق مسلما أو كافراً ، وان ظاهر الذمي من امرأته ثم أسلما فعليه كفارة الظهار لقوله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم) وان آلى شبت حكم الايلاء لقوله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم) وان آلى ثبت حكم الايلاء لقوله تعالى (الدين يؤلون من نسائهم)

(فصل) ويحرم عليهم في النكاح ما يحرم على المسلمين على ما ذكرنا في الباب قبله الأأنهم يترون على الانكمة المحرمة بشرطين (أحدهما) أن لا يترافعوا الينا (والثاني) أن يعتقدوا إباحة ذلك في دينهم لان الله تعالى قال (فان جا وك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وان تمرض عنهم فلن يضروك شيئا) فدل هذا على أنهم مخلون وأحكامهم إذا لم يجيئوا الينا ولان النبي ويتليك أخل الجزية من مجوس هجر ولم يعترض عليهم في احكامهم ولا في أنكحتهم مع علمه أنهم يستبيحون نكاح محارمهم ، وقدروي عن احمد في المجومي تروح نصرانية قال : يحال بينه وبينها قيل من يحول بينهما ف قال الامام قال :

( فصل ) ولو زوج أمة قيمتها عشرة بصداق عشرين ثم أعنة ها في مرضه بعد الدخول بهائم مات ولم على غيرها وغير مهرها بعد استيفائه عنقت لانها تخرج من الثلث وان لم يكن قبضه عنق في الحال ثلثها وفي الخيار لها وجهان و فكا اقتضى من مهرها شيئاً عنق منها بقدر ثلثه فاذا استوفى كله عنقت كابا ولها الخيار حينئذ عند من لم يثبت لها الخيار قبل ذلائه قان كان زوجها وطنها قبل استيفا مهرها بطل خيارها عند من جعلها الخيار حينئذ لانها أسقطنه بت كينه من وطائها وعلى قول الخرقي لا يبطل لا نها مكننته منه قبل ثبوت الخيار لها فأشبه ما لو مكنت منه قبل عنها فأما ان عنقت قبل الدخول بها فلا خيار لها قلى قول الخرقي لان ف خها للذكاح سقط به صداقها في عجز الثلث عن كان قيمتها ورق ثلثاها ويسقط خيارها فيفضي إثبات الخيار لها إلى إسقاطه فيسقط وهذا مذهب الشافعي وعند أبي بكر لها الخيار فعلى قول من أوجب اسيدها نصف الهربيعن ثشاها اذا استوفى وعلى قول من أسقط يعتق ثشها فعلى قول من أوجب اسيدها نصف الهربيعن ثشاها اذا استوفى وعلى قول من أسقط يعتق ثشها فعلى قول من أوجب اسيدها نصف الهربيعن ثشاها اذا استوفى وعلى قول من أوجب السيدها نصف الهربيعن ثشاها اذا استوفى وعلى قول من أسقط يعتق ثشها

(فصل) وان أعتق زوج الامة لم يثبت لها خيار لان عدم الكمال في الزوجة لا يؤثر في الذكاح ولذلك لاتعتبر الكفاءة الا في الرجل دون المرأة، فلو تزوج امرأة مطلقا فبانت أمة لم يكن له الخيار ولو تزوجت المرأة رجلا مطلقا فبان عبداً فلها الخيار فكذلك في الاستدامة لكن ان اعتق ووجد طول الحرة فهل يبطل نكاحه ? على وجهين مضى ذكرها

(فصل) إذا أعتقت الامة فقالت لزوجها زدني في مهري ففعل فالزيادة لها دون سيدها سواء كان

ابو بكر لان علينا ضرراً في ذلك يعني بتحريم أولاد النصر انية علينا وهكذابجي، على قوله في نزوج النصراني الجوسية ويجي، على هذا القول أن محال بينهم وبين نكاح محارمهم فان عمر رضي الله عنه كتب: انفرقوا بين كل محرم من المجوس، وقال احد في مجومي المكأمة نصر انية حال بينه وبينها ومجبر على بيعها لان النصارى لهم دين فان الك نصراني مجوسية فلا بأس أن يطأها ، وقال ابو بكر عبد العزيز لايجوز له وطؤها أيضا لما ذكرناه من الضرر

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ولو تزوجها وهما مسلمان فارتدت قبل الدخول انفسيخ النكاح ولا مهر لها ، وإن كان هو المرتد قبلها وقبل الدخول فكذلك الأأن عليه نصف المهر)

وجملة ذلك أنه اذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول انفيخ النكاح فيقول عامة أهل العلم إلا أنه حكى عن داود أنه لاينفسخ بالردة لان الاصل بقاء النكاح

ولنا قول الله تعالى ( ولا تمسكوا بعصم الـكوافر ) وقال تعالى ( فلا ترجموهن إلى الـكفار لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن ) ولانه اختلاف دين عنم الاصابة فأوجب فسخ النكاح كالوأسلمت تحت كافر، ثم ينظر فانكانت المرأة هي المرتدة فلا مهر لها لان الفسخ من قبلها، وإن كان الرجل هو المرتد فعليه نصف المهر لان الفسخ من جهته فأشبه ما لو طلق ، وان كانت التسمية فاعدة نعليه نصف مير المثل

زوجها حراً أوعبداً وسواء عتق معها أولم يعتق نصعليه أحمد فها إذازوج عبده أوأمته ثم اعتقا حمعاً فقالت الامة زدني في مهري فالزيادة للامة لاللسيد فقيل أرأيت ان كان الزوج لغير السيد لمن تكون الزيادة ? قال الامة وعنى قياس هذا لو زوجها سيدها ثم باعها فزادها زوجها في مهرها فالزيادة للثاني، وقال القاضي الزيادة لسيد المعتق في الموضعين على قياس المذهب لان من أصلنا أن الزيادة في الصداق تلحق بالعقدالاول فيكون كالمذكور فيه ،قال شيخنا:والذي قلنا أصح لانالملك في الزيادة حالوجودها بعد زوال ملك سيدها عنها فيكون لها كسبها والموهوب لها ، وقولنا أن الزيادة تلحق بالعقد معناه أنها تلزم ويثبت الملك فيها ويصير الجميع صداقاً وليس معناه أنا تبينا ان الملك كان ثابتاً فيها وكان لسيدها فان هذا محال لان سبب ملك هذه الزيادة وجد بعد العتق فلا محبوز أن يتقدم الملك عليه لانه يؤدي الى تقدم الحكم قبل سبيه ولوكان الملك ثابتاً للمعتق فيه حين البزويج لزمته زكاته وكان له عاؤه وهذا أظهر من أن نطيل فيه.

﴿مُسَلَّةً ﴾ (وان عتق الزوجان معاً فلا خيار لها وعنه ينفسخ نكاحهما)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في ذلك فالمشهور عنه أنه لا خيار لها والنكاح محاله سواء أعتقهما واحد أواثنان نص عليه أحمد وعنه لها الخيار الانها كملت بالحرية تحت من لم يسبق له حرية ﴿ مسئلة ﴾ قال (وان كانت ردتها بعد الدخول فلا نفقة لها، وان لم تسلم حتى انقضت عدتها انفسخ نكاحها ولو كان هو المرتد فلم يعد الى الاسلام حتى انقضت عدتها انفسخ النكاح منذ اختلف الدينان)

اختافت الرواية عن احمد فيها إذا ارتد أحد الزوجين بفد الدخول حسب اختلافها فيها إذا أسلم أحد الزوجين الـكافرين ففي احداهما تتعجل الفرقة وهو قول أبي حنيفة ومالك ، وروي ذلك عن الحسن وعمر بن عبد العزيز والثوري وزفر وأبي ثور وابن المنذر لأن ماأوجب فسخ النكاح استرى فيه ماقبل الدخول وبعده كالرضاع ( والثانية ) يقف على انقضاء العدة فان أسلم المرتد قبل انقضائها فها على النكاح ، وأن لم يسلم حتى انقضت بانت منذ اختلف الدينان وهذا مذهب الشافعي لأنه لفظ تقم به الفرقة فاذا وجد بعد الدخرلجاز أن يقف على انقضاء العدة كالطلاق الرجعي أواختلاف دين بعد الاصابة فلا يوجب فسخه في الحال كاسلام الحربية تحت. الحربي، وقياسه على اسلامأحد الزوجين أقرب من قياسه على الرضاع، فأما النفتة فان قلنا بترجيل الفرقة فلا نفقة لهالانهابائن منهوإن قلنا يقف على انقضاء المدةوكانت المرأة المرتدة فلانفقة لها لأنه لاسبيل للزوج إلى رجعتها وتلافي نكاحها فلم يكن لها نفقة كما بعد العدة وأن كان هو المرتد فعليه النفقة العدة لأنه بسبيل من الاستمتاع بها بأن تسلم ويمكنه تلافي نكاحها فكانت النفقة واجبة عليه كزوج الرجعية

فملكت الفسخ كما لو عنقت قبله، والاول أولى لانحرية العبد لو طرأت بعدعتقها منع فاذا قارنت كان أولى أن يمنع كاسلام الزوجين ،وعنه رواية ثالثة ان أعتقا انفسخ نكاحهما لان العتق معنى يزيل الملك عنهما لاالى مالك فجاز ان تقع به الفرقة كالموت ولانه لا يمتنع أن لانحصل الفرقة بوجوده من أحدهما أو تحصل بوجوده منها كاللمان والاقالة في البيع .قال شيخنا: معناه والله أعلم أنه إذا وهب لعبده سرية وآذن له في التسري بها ثم أعتقهما جميعاً صاراً حرين وخرجت عن ملكه فلم يكن له اصابتها الا بنكاح جديد هكذا روى جماعة من اصحابه فيمن وهب عبده سرية أواشترى له سرية تم اعتقها لايقربها الابنكاح جديد ، واحتج احمد بما روي عن نافع عن ابن عمر ان عبدالله كان له سريتان فاعتقها وأعتقه فنهاه ان يقربهما إلا بنكاح جديد ولانها باعتاقها خرجت عن ان تـكون مملوكة فلم يبح له التسريبها كالحرة الاصلية، وأما اذا كانت امرأة فعتقا لم ينفسخ نكاحه بذلك لانه إذا لم ينفسخ باعتاقها وحدها فلأن لا ينفسخ باعتاقهمامعاً أولى ويحتمل ان أحمد أنما أراد بقوله أنفسخ نكاحهما أن لها فسخ النكاح ويخرج هذا على الرواية التي تقول لها الفسخ إذا كان زوجها حراً فعتقت عنه

( فصل) ويستحب لمن له عبد وأمة منزوجان فاراد عتقهما البداية بالرجل لثلا يثبت المرأة خيار عليه فيفسخ نكاحه ، وقد روى أبو داود والاثرم باسنادها عن عائشة أنه كان لها غلام وجارية فَنْزُوجِها فقالت للنبي صلى الله عليه وسلم إني أريد أناعتقها ? فقال لها « ابدئي بالرجل قبل المرأة» ( فصل ) فان ارتد الزوجان معا فحكها حكم مالوارتد أحدهما ان كان قبل الدخول تعجلت الفرئة ، وان كان بعده فهل تتعجل أو يقف على انقضا، العدة ? على روايتين وهذا مذهب الشافهي ، قال أحمد في رواية ابن منصور إذا ارتدا معا او أحدهما ثم تابا أو تاب فهر أحق بها مالم تنقض العدة وقال ابوحنيفة لاينفسخ النكاح استحسانا لانه لم يختلف بهما الدين فأشبه مالو أسايا

ولياً أنها ردة طارئة على النكاح فوجب أن يتعلق بها فسخه كا لو ارتد أحدهما ولان كل مازال عنه ملك المرتد إذا ارتد وحده زال إذا ارتدغيره معه كاله ، وماذ كروديبطل بما إذا انتقل المسلم واليهودية إلى دين النصر أنية فان نكاحها ينفسخ وقد انتقلا إلى دين واحد وأما إذا أسلما فقد انتقلا إلى دين الحق و يقرأن عليه مخلاف الردة

( فصل ) وإذا ارتد أحد الزوجين او ارتدا معا منع وطأها فان وطئها في عدتها وقلنا ان الفرقة تمجات فلها عليه مهر مثلها لهذا الوط، مع الذي يثبت عليه بالنكاح لانه وطيء أجنبية فيكون عليهمهر مثلها، وإن قلنا ان الفرقة موقوفة على انقضا، العدة فان أسلم المرتد منهما اوأسلما جميعافي عدتها وكانت الودة منهما فلا مهر لها عليه بهدذا الوط، لانا تبينا أن النكاح لم يزل وانه وطئها وهي زوجته وإن ثبتا أو ثبت المرتد منهما على الردة حتى انقضت عدتها فلها عليه مهر المثل له ذا الوط، لانه وط، في غير نكاح بشبه النكاح لاننا تبينا أن الفرقة وقعت منذ اختلف الدينان، وهكذا الحكم فيها اذا أسلم

وعن صفية بنت أبي عبيد أنها فعلت ذلك وقالت للرجل أبي بدأت بعتقك لئلا يكون لها عليك خيار والله أعلم .

## ﴿ باب حكم العيوب في النكاح ﴾

( العيوب المثبتة للفسخ ثلاثة اقسام (أحدها) مانختص بالرجال وهو شيئان (أحدها) أن يكون الرجل مجبوباً قد قطع ذكره ولم يبق منه ما يمكن الجماع به ﴾

الكلام في العيوب المثبتة لفسخ النكاح للمرأة والرجل اذا اختار ذلك في اربعة فصول:

(أحدها) ان خيار الفسخ يثبت لكل واحد من الزوجين للعيب يجده في الآخر في الجملة وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وابنه وابن عباس رضي الله عنهم، وبه قال جابر بنزيد والشافعي واسحاق وروى عن علي لاترد الحرة بعيب، وبه قال أبوحنيفة وأصحابه إلا أن يكون الرجل مجبوبا أو عنينا فان للمرأة الخيار فان اختارت الفراق فرق الحاكم بينهما بطلقة ولا يكون فسخاً لان وجود العيب لا يقتضي فسخ النكاح كالعمى والزمانة وسائر العيوب

ولنا أن المختلف فيه عنع الوط، فأثبت الخيار كالجبوالمنة ولان المرأة أحد الموضين في النكاح فجاز ردها بعيب كالصداق، أو أحد الروضين في عقد النكاح فجاز ردها بعيب كالصداق، أو أحد الروحين فيثبت

أحد الزوجين بعــد الدخول فوطيها في العدة قبل اسلام الآخر . فألحــكم فيه مثل الحــكم ههنا لما ذكرنا من التعليل فيه

(فصل واذا أسلم أحداث وجين ثم ارتد نظرت فان لم بسلم الآخر في العدة تبينا أن وقوع الفرقة كان منذ اختلف الدينان وعدتها من حين أسلم المدلم منهما ، وان أسلم الآخر منهما في العدة قبل ارتداد الاول اعتبر ابندا، العدة من حين ارتد لان حكم اختلاف الدين باسلام الأول زال باسلام الثاني في العدة ولو أسلم وتحته أكثر من أربع نسوة فأسلمن معه ثم ارتد لم يكن له أن يختار منهن لانه لا يجوز أن يبتدي العقد عابهن في هذه الحال وكذلك لو ارتددن دونه او معه لم يكن له أن يختار منهن لذلك

( فصل ) فأذا تزوج الكافر بمن لا يقر على نكاحه في الاسلام مثل ان جمع بين الاختين او ببن عشر نسوة او نكح معتدة او مرتدة ثم طلقها الاثائم أسلالم يكن له أن ينكحها لا نا أجرينا أحكامهم على الصحة فيها بعتقدونه في النكاح فكذلك في الطلاق ولهذا جاز له امساك الدنية من الاختين والحامة لا المعقود عليها آخراً

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا زوجهوليته على أن يزوجه الآخر وليته فلا نكاح بينهماوان سموا مع ذلك صداقا أيضا)

هذا النكاح بسمى الشفار فقبل أنما سمي شفاراً لقبحه تشبيها برفع الكلب رجه ليبول في القبح

له الخيار بالعيب في الآخر كالمرأة ، فاما العمى والزمانة ونحوها فلا يمنع المقصود بعقد النكاح وهو الوطء بخلاف العيوب المختلف فيها، فان قيل فالجذام والجنون والبرص لا يمنع الوطء قلمنا بل يمنعه فان ذلك يوجب نفرة تمنع من قربانه بالكلية ويخاف منه التعدي الى نفسه ونسله والمجنون يخاف منه الجاية فصار كالمانع الحسى

(الثاني) العيوب المجوزة للفسخ وهي ثمانية: اثنان يختصان الرجل وها الجب والعنة وثلاثة تختص المرأة وهي الفتق والقرن والعفل وثلاثة يشترك فيها الزوجان وهي الجذام والجنون والبرص وهكذا ذكرها الحرقي، وقال الفاضي: هي سبعة جعل القرن والعفل شيئاً واحداً وهوالرتق وذلك لحم ينبت في الفرج، وحكي ذلك أهل الادب وحكي نحوه عن أبي بكر وذكره أصحاب الشافعي وقال الشافعي الفرن عظم في الفرج عنع الوط، وقال عن غيره لا يكون في الفرج عظم أنما هو لحم ينبت فيه وحكي عن ابي حفص ان العفل كالرغوة في الفرج عنع لذة الوط، وقال أبوالخطاب الرتق أن يكون الفرج مسدوداً يمني ملتصفا لا يدخل الذكر فيه والقرن والعفل لحم ينبت في الفرج فيسده فهما في معنى الرتق الا أنهما نوع آخر، وأما الفتق فهو انحراق ما بين السبيلين وقيل انحراق ما بين محرج البول والمني وذكرها أصحاب الشافعي سبعة أسقطوا منها الفتق ومنهم من جعلها ستة وجعل القرن والعفل شيئاً

يقال شغر الكاب إذا رفع رجله ليبول ، وحكي عن الاصدى أنه قال : الشفار الرفع فكأن كل واحد منهما رفع رجه للآخر عما يريد ، ولا تختلف الرواية عن احمد في أن نكاح الشفار فاسدروا ، عنه جماعة قال احمد وروي عن عمر وزيد بن ثابت أنهما فرقا فيه وهو قول مالك والشافعي ، وحكي عن عطاء وعمرو بن دينار ومكحول والزهري والثوري أنه يصح وتنسد التسمية وبجب مهر الشرلان الفساد من قبل المهر لا يوجب فساد العقد كا لو تزوج على خر إو خنزير وهذا كذلك

و انها ماروی ابن عر أن رسول الله عليه الشيخ نهی عن الشفار متفق عليه وروی أبو هريرة مثله أخرجه مسلم ، وروی الا ثرم باسناده عن عران بن حصين أن رسول الله عليه وروی الا ثرم باسناده عن عران بن حصين أن رسول الله عليه قال « لاجاب ولا جنب ولا شفار في الا له الا م ولانه جعل كل واحد من العقدين سلفا في الا خر فلم بصح كالو قال به به به أن أبيعك ثوبي ، وقولهم أن فساده من قبل القسمية قلنا لا بل إفساده من حبة أنه وتفه على شرط فاسد أو لا به شرط تاليك البضم لغير الزوج فأنه جمل ترويجه إياها مهراً للاخرى فنكان ملك إياه بشرط انتزاعه منه ، إذا ثبت هذا فلا فرق بين أن يتول على أن صداق كل واحدة منهما بضع الاخرى أو لم يقل ذلك ، وقال الشافعي هو أن يقول ذلك ولا يسمي الكلواحدة صداقا لما روى ابن عمر أن الذي على تنقي عن الشفار والشفار أن يقول الرجل الرجل زوجتك بنتي على أن تزوجني بنتك ويكون بضع كل واحدة منهما مهر الاخرى

واحداً وانما اختص الفسخ بهذه العيوب لانها تمنع الاستمتاع المقصود بالنكاح فان الجذام والبرص يثيران نفرة في النفس تمنع قربانه وبخشى تعديه إلى النفس والنسل فيمنع الاستمتاع، والجنون يثير نفرة ويخشى ضرره والجب والرتق يتعذر معهما الوطء والفتق بمنع لذة الوطء وفائدته وكذلك العفل على قول من قسره بالرغوة

(فصل) فان اختلفا في وجود العيب كن بجسده بياض يمكن أن يكون بهقا أو برصاً واختلفا في كو نه برصاً أو كمانت به علامات الجذام من ذهاب شعر الحاجبين فاختلفا في كو نه جذاما فان كانت للمدهي بينة من اهل الحجرة وانثقة فيشهدان بما قال ثبت قوله والاحلف المنكر والقول قوله لقول الذبي عليه وان اختلفا في عيوب النساء أريت النساء الثفات ويقبل فيه قول امرأة واحدة فان شهدت بما قال الزوج والا فالقول قول المرأة ، وأما الجنون فانه يثبت الحيار سواء كان مطبقاً أو كان يجن في الاحيان لان النفس لا تسكن الى من هذه حاله الا أن يكون مريضاً يغمى عليه ثم يزول فذلك مرض لا يثبت به خيار فان زال المرض ودام الاغماء فهو كالحيون نثبت به الحيار.

﴿ مسئلة ﴾ ( فان اختلفا في امكان الجماع بما بقي من ذكره فالقول قول المرأة ) لانه يضعف بالقطع والاصل عـدم الوطء ويحتمل ان القول قوله كما لو ادعى الوطء في ولنا ما روى ابن عمر أن رسول الله ويالية على عن الشفار والشفار أن يزو الرجل ابنته على أن يزرجه إبنته وليس بينهاصداق ، هذا لفظ الحديث الصحبح المنافق عليه ، وفي حديث أبي هربرة والشفار أن يقول الرجل الرجل ورجتى ابنتك وأزوجك ابنتي أو زوجك المنتي والشفار أن يقول الرجل الرجل وحته وعلى المقد أكن الجمع بينها بأن يعمل الجميع ويفسد النكاح بأي رواه مسلم وهذا بجب تقديمه لصحته وعلى المقد أكن الجمع بينها بأن يعمل الجميع ويفسد النكاح بأي ففسد كان ولانه إذا شرط في نكح إحداها تزريج الاخرى نقد جمل بضم كل واحدة صداق الاخرى ففسد كانو لفظ به عقاما إن سموا مع ذلك صداقا فقال زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك ومهر كل واحدة منها مائة أو مهر ابنتي مائة ومهر ابنتك خمسون أو أقل أو أكثر فالمنصوص عن أحمد فيما وقفنا عليه صحته رهو قول الشاني لما تقدم من حديث ابن عر، ولا مقد سمى صدافا فصح كانو لم يشرطذاك وقال الخرق لا يصح لحديث أبي هربرة ولما روى أبو دارد عن الاعرج أن العباس بن عبيد الله بن وقال الخرق لا يصح لحديث أبي هربرة ولما روى أبو دارد عن الاعرج أن العباس بن عبيد الله بن ما وقال في كنابه هذا الشفار الذي نهى عنه رسول الله عينيائي ولا نهشر ط الما وقال في كنابه هذا الشفار الذي نهى عنه رسول الله عينيائي ولا نهشر ط نكاح إحداهما لدكاح الاخرى فلم يصح كانو لم بسميا صداقا بحقة ان عدم النسمية ايس مفسد المقد مكاح إحداهما لدكاح الاخرى فل أن المفسد هو الشرط وقد وجد ولانه سلف في عقد فلم صح كما لو قال بعشك ثوبي بعشرة على أن تبيعني ثوبك بعشر بن ، وهذا الاختلاف فيما إذا لم يصرح بالتشريك بعشرة على أن تبيعني ثوبك بعشر بن ، وهذا الاختلاف فيما إذا لم يصرح بالتشريك بعشرة على أن تبيعني ثوبك بعشر بن ، وهذا الاختلاف فيما إذا لم يصرح بالتشريك

المنة ولان له ما يمكن الجماع بمثله فأشبه من له ذكر قصير (الثاني) أن يكون عنينا المنين هو العاجز عن ايلاج ذكره وهو مأخوذ من عن أي اعترض لأن ذكره يعن إذا أراد ايلاجه أي يعترض قيل لانه يعن لقبل الرأة عن يمينه وشاله فلا يقصده فاذا كان الرجل كذلك فهو عيب به وتستحق به الرأة فسخ النكاح بعد ان يضرب له مدة يختبر فيها ويعلم حاله بها ، وهذا قول عمر وعمان وابن مسعود والمفيرة بن شعبة رضي الله عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء وعمرو بن دينار والنخعي وقتادة وحماد بن أبي سليان وعليه فتوى ققها، الامصار منهم مالك وأبو حنيفة وأسحابه والثوري والاوزاعي والشافعي واسحاق وأبو عبيد وشذ الحريم وداودفقالالا يؤجل وهي ام أنه وردي ذلك عن علي رضي الله عنه لان ام أة أنت الذي عين المنات يا رسول الله :ان وفي ام أنه وردي ذلك عن علي رضي الله عنه لان ام أة أنت الذي عين في الم في في نبت طلاقي فروجت بعبد الرحمن بن الزبير وأعاله مثل هدية الثوب فقال « تريدين رفاعة طلقني فبت طلاقي فروجت بعبد الرحمن بن الزبير وأعاله مثل هدية الثوب فقال « تريدين أن ترجعي الى رفاعة ? لاحتى تذوقي عسيلته » ويذوق عسيلتك و لم يضرب له مدة

ولنا ما روي أن عمر رضي الله عنه اجل الهنين سنة وروى ذلك الدار قطنى عن عمروا بن مسمود والمغيرة بن شعبة ولا مخالف لهم ورواه أبو حفص عن على ولانه عيب بمنع الوط، فأثبت الخياد كالجب في الرجل والرتق في المرأة فأما الخبر فلا حجة لهم فيه فأن المدة أما تضرب له مع اعترافه (المغني والشرح الكبير) (الجزءالسابع)

فأما إذا قالزوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك رمهر كل واحدة منهما مائة وبضع الاخرى قالنكاح فاسدلانه صرح بالنشريك فلم يصح العقد كما لولم يذكر مسمى

(فصل) ومتى قلما بصحة العقد إذا سميا صداقا ففيه وجهان [أحدهما] تفسد التسمية وبجب مهر المثل وهذا قول الشافعي لان كل واحد منهما لم يرض بالمسمى إلا بشرط أن يزوج وليه صاحبه فينقص المهر لهذا الشرط وهو باطل قاذا احتجنا الى ضمان النقص صار المسمى مجهولا فبطل ، والوجه الذي ذكره القاضي في الجامع أنه يجب المسمى لانه ذكر قدراً مملوما يصح أن يكون مهراً فصح كما لوقال زرجتاك ابنتي على الف على أن لي منها مائة والله أعلم

( فصل ) وأن سمى لاحداهما «براً دون الاخرى فقال أبو بكر يفسد النكاح فيهما لأنه فسد في إحداهما ففسد في الاخرى والاولى أنه يفسد في التي لم يسم لها صداقا لان نكاحها خلا من صداق سوى نكاح الاخرى ويكون في التي سمى لها صداقا روايتان لان فيه تسمية وشرطا فأشبه مالو سمى لكل واحدة منها مهراً ذكره القاضي هكذا

( فصل ) فان قال زوجنك جاريتي هذه على أن تزوجني ابنتك وتكون رقبتها صداقا لابننك الم يصح زويج الجارية في قياس المذهب لانه لم يجول لها صداقا سوى تزويج ابنته ، وإذا زوجه ابنته على أن يجعل رقبة الجارية صداقا لها صح لان الجارية تصلح أن تكون صداقا ، وإن زوج عبده

وطلب المرأة ذلك ولم يوجد واحد منها وقد روي أن الرجل أنكر ذلك وقال أي لاعركها عرك الاديم وقال بن عبد البر وقد صح ان ذلك كان بعد طلاقه فلا معنى لضرب المدة وصح ذلك في قول النبي وقليلية « تريدين أن ترجعي الى رفاعة » ولوكان قبل طلاقه لما كان ذلك اليها وقبل أنها ذكرت ضعفه وشبهته بهدبة الثوب مبالغة ولذلك قال اننبي صلى الله عليه وسلم « حتى تذوقي عسيلته » والعاجز عن الوط و لا يحصل منه ذلك

﴿مسئلة﴾ ( فان ادعت ذلك أُجِل سنة منذ ترافعه )

وَجَمَلةَ ذَلِكَ أَنَ المَرَأَةَ إِذَا ادَّعَتَ عَجِزَ زُوجِهَا عَنَ وَطَيْهَا لَهَنَةُ سَئْلُ عَنْ ذَلِكُ فَانَ أَسَكَرُ وَهِي عَذَرَاء فالقول قولها وان كانت ثيباً فالقول قوله مع يمينه في ظاهر المذهب لان الاصل السلامة ولان هذاأم لا يعرف الا من جهته وقال القاضي هل يستحلف \* على وجهين بناء على دعوى الطلاق

﴿ مسئلة ﴾ ( فان أعترف بذلك أو قامت بينة على افراره به فانكر فطابت يمينه فنكل ثبت عجزه) ويؤجل سنة في قول عامة أهل العلم وعن الحارث بن ربيعة أنه أجل رجلا عشرة أشهر

و لنا قول من سمينا من الصحابة ولان هذا العجز قد يكون امنة وقد يكون لمرض فضرب له سنة لتمر به الفصول الاربعة فان كان من يبس زال في فصل الرطوبة وان كان من رطوبة زال في فصل امرأة وجعل رقبته صدافا لها لم بصح الصداق لان الى الرأة زوجها عنم صحة النكاح فيفسد الصداق ويصح النكاح وبجب مهر المثل

## ﴿ مسئلة ﴾ قال رحمه الله تمالي ( ولا يجوز نكاح المتعة )

معنى نكاح المتعة أن يتزوج المرأة مدة مثل أن يقول زوجتك ابنتي شهراً أو سنة أو الى انقضاء الموسم أو قدوم الحاج وشبهه سواء كانت المدة معلومة أو مجبولة فهذا نكاح باطل نص عليه أحمد فقال نكاح المتعة حرام . وقال أبوبكر فيها رواية أخرى أنها ،كروهة غير حرام لان ابن منصور سأل أحمد عنها فقال بجتنبها أحب إلى ، قال فظاهر هذا الكراهة دون التحريم ، وغير أبي بكر من أصحابنا يمنع هذا ويقول في المسئلة رواية واحدة في تحريها وهذا قول عامة الصحابة والفقهاء ، وممن روي عنه شحريها عمر وعلى وابن عمر وابن مسعود وإبن الزبير ، قال ابن عبد البر وعلى تحريم المتهة ماللك وأعل المدينة وأبوحتيفة في أهل الكرفة والاوزاعي في أهل الشام والليث في أهل مصر والشافعي وسائر أصحاب الآثار وقال زفر يصح النكاح و يبطل الشرط.

وحكي عن ابن عباس أنها جائزة وعايه أكثر أصحابه عطا، وطاوس وبه قال ابن جريج وحكي ذلك عن أبي سعيد الحدري وجابر واليه ذهب الشيعة لانه قد ثبت أن النبي عليالية أذن فيها ، وروي

اليبس وان كان من برودة زال في فصل الحرارة وان كان من انحراف مزاج زال في فصل الاعتدال فاذا مضت الفصول الاربعة واختافت عليه الاهوية فلم يزل علم أنه خلقة وحكي عن أبي عبيد أنه قال أهل الطب يقولون الداء لا يستجن في البدن أكثر من سنة ثم يظهر وابتداء السنة من يوم ترافعه قال ابن عبد البر على هذا جماعة القائلين بتأجيله قال معمر في حديث عمر يؤجل سنة من يوم ترافعه فاذا انقضت المدة فلم يطأ فامها الخيار في فسخ النكاح

﴿مسئلة﴾ ( وان اعترفت أنه وطئها من بطل كونه عنينا )

أكثر أهل العلم على هذا يقولون متى وطيء امرأته مرة ثم ادعت عجزه لم تسمع دعواها ولم تضرب له مدة منهم عطاء وطاوس والحسن ويحبي الانصاري والزهري وعمرو بن دينار وقتادة ومالك والاوزاعي والشافعي واستحاق وأبو عبيد وأصحاب الرأي وقال أبو ثور اذا عجز عن عن وطئها أجل له لأنه عجز عن وطئها فثبت حقها كما لو وجب بعد الوطء

ولنا أنه قد تحققت قدرته على الوطء في هذا النكاح وزوال عنته فلم تضرب له مدة كما لو لم يكن لان حقوق الزوجية من استقر ارالمهر والعدة ثبتت بوط واحدوقدو جدما أو جبه فا نه يتحقق به العجز فافترقا (فصل) وان علمت أن عجزه عن الوطء لعارض من صغر أو مرض مرجوا لزوال لم تضرب له مدة لان ذلك عارض بزول والعنة لا تزول لأنها جبلة وخلقة وان كان لكبر أو مرض لا يرجى

أن حمر قال : متعتان كانتا على عهد رسول الله وَلِيَالِيَّةِ أَفَا مَهِى عنهاوأعاقب عليهما ? متعة النسا. ومتعة الحج ولائه عقد على منفعة فيكون مؤقنا كالاجارة

ولنا ماروى الربيع بن سبرة أنه قال: أشهد على أبي أنه حدث أن الذي عليه ولي المحرواء ابن ماجه أن الوداع . وفي افظ أن رسول الله عليه الله والمسافرة النساء رواه ابو داود . وفي النظ رواه ابن ماجه أن رسول الله عليه والمسافرة والمساف

برؤه ضربت له المدة لأنه في منى من خلق كذلك وان كان لجب أو شلل ثبت الخيار في الحاللان الوطء مأ يوس منه فلا معنى لانتظاره وان كان قد بقي من الذكر ما يمكن الوطء به أو لا رجع الى أهل الخبرة في ذلك

(فصل) والوط، الذي يخرج به من العنة هو تغييب الحشفة في الفرج لان الاحكام المتعلقة بالوط، تتعلق به فان كان الذكر مقطوع الحشفة كفاه تغييب قدر الحشفة من الباقي في أحد الوجهين ليكون ما يجري من المقطوع مثل ما يجري من الصحيح (والثاني) لا يخرج من العنة الا بتغييب جميع الباقي لانه لاحد ههذا يمكن اعتباره فاعتبر تغييب جميعه لانه المعنى الذي يتحقق به حصول حم الوط، وللشافعي قولان كهذين.

﴿مسئلة﴾ ( وان وطئها في الدير أو وطيء غيرها لم نزل العنة ويحتمل أن نزول )

لان الدبر ليس محلا للوط، فأشبه الوط، فيما دون الفرج ولذلك لا يتعلق به الاحلال الزوج الاول ولا الاحصان وان وطئها في القبل حائضا أو نفساء أو محرمة أو صائمة خرج عن العنة وذكر القاضي أن قياس المذهب ان لا يخرج عن العنة لنص أحمد على أنه لا تحصل به الاباحة للزوج الاول ولأنه وط، محرم أشبه الوط، في الدبر

أقول وقد طال الثواء بنا معا ياصاح عل لك في فتيا ان عباس هل الكفير خصة الاطراف آنسة تكون مثواك حتى مصدر الناس

فقام خطيبا وقال ان المتعة كالميتة والدم ولحم الخنزير فأما اذن رسول الله عَيْمَا فقد ثبت نسخه وأما حديث عران صح عنه فالظاهر أنه أما قصد الاخبار عن تحريم النبي عليلية لما ونهيه عنها إذ لا يجوز أن ينهي عما كان النبي عَلَيْكِيَّةٍ أباحة و بتي على اباحته

( فصل ) وان تزوجها بغير شرط الاأن في نيته طلاقها بعد شهر أو اذا انقضت حاجته في هذا البلد فالنكاح صحبح في قول عامة أهل العلم الا الاوزاعي قال هو نكاح متمة والصحيح أنه لابأس به ولا تضر نبته وايس على الرجل أن ينوي حبس امرأته وحسبه ان وافقته والاطلقها

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ولو تزوجها على أن يطلقها في وقت بعينه لم ينعقد النكاح )

يعني اذا تزوجها بشرط أن يطلقها في وتت معين لم يصح النكاح سواء كان معلوما أو مجبولا مثل أن ينترط عليه طنزتها إن قدم أبوها أو أخوها ، وقال أبو حنيفة يصح النكاح ويبطل الشرط وهو أظهر قولي الشانعي قاله في عامة كتبه لان النكاح وتم مطلقا وأنما شرط على نفسه شرطا وذلك لايؤثر فيه كم لو شرط أن لايتزوج عليها ولا يسافر بها

ولنا أنه وطيء في محل الوطء فخرج به عن العنة كمالووطها وهي مريضة يضرها الوطء ولان العنة العجز عن الوطء فلا يبقى مع وجود الوطء لان العجز ضد القدرة فلا يبقى مع وجود ضد. وما ذكره غير صحيح لان تلك الاحكام يجوز أن تبقى مع وجود سببها لما نع أو فوات شرط والعنــة في نفسها أمر حقيقي لا يتصور بقاؤه مع انتفائه وأما الوطء في الدبر فليس وطأ في محله بخلاف مسئلتنا وفيه قول أن العنة تزول به اختاره ابن عقيل لانه أصعب فمن قدر عليه فهو على غيره أقدر

(فصل) فان وطيء امرأة لم يخرج به من العنة في حق غيرها واختار ابن عقيل أنه يخرج عن العنة في حق جميع النساء فلا تسمع دعواها عليه منها ولا من غيرها وهذا مقتضى قول أبي بكروقول من قال إنه يختبر بتزوج امرأة أخرى ويحكى ذلك عن سمرة وعمر بن عبد العز بزقا لو الان العنة خلقة وحبلة لا تتغير بتغير النساء فاذا انتفت في حق امرأة لم تبق في حق غيرها

ولنا أن حكم كل امرأة معتبر بنفسها ولذلك لو ثبتت عنته في حقهن فرضي بعضهن سقط حقها وحدها دون الباقيات ولان الفسخ لدفع الضرر الحاصل بالعجز عن وطنها وهو ثابت في حقها لا يزول بوطء غيرها وقوله كيف يصح العجز عن واحدة دون أخرى ?قلنا قد تنهض شهوته في حق احداها لفرط حبه إياها وميله اليها واختصاصها بكمال ولوجه دون الاخرى فعلى هذا لو تزوج مرأة فأصابها ثم أبابها ثم تزوجها فعن أحمد لها المطالبة لانه إذا جاز أن يعن عن امرأة دون أخرى ففي

ولنا أن هذا شرط مانع من بقاء الكاح فأشبه نكاح المتعة ويفارق ماقاسوا عليــه فانه لم يشترط قطع النكاح

(مسئلة ) قال (وكذلك ان شرط عليه أن يحلم الزوج كان قبله )

وجملته أن نكاح المحلل حرام باطل في قول عامة أهل العلم منهم الحسن والنخبي وقتادة ومالك والثيث والثوري وابن المبارك والشانبي وسواء قال زوجتكما إلى أن تطأها أو شرط أنه اذا أحلم افلا أحكاح بينها أو أنه اذا أحلما للاول طلقها ، وحكي عن أبي حنيفة أنه بصح الكاح ويبطل الشرط ، وقال الشانبي في الصور تين الاولتين لا يصح وفي الثالثة على قولين

ولنا ماروي عن النبي وَلِيَّالِيَّةُ أَنهُ قَالَ ﴿ لَهِنَ اللهُ الْحَالَ وَالْحَالَ لَهُ ﴾ رواه أبو داود وأبن ماجه والترمذي وقال حديث حسن صحيح والعمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي وَلِيَّالِيَّهُ منهم عربن الخطاب وعمان وعبد الله بن محر وهو قول الفقها، من النابعين ، وروي ذلك عن علي وأبن مسعود وأبن عباس ، وقال أبن مسمود المحال والمحال له ملمون على لسان محمد وَلِيَّالِيَّةٍ

وروى ابن ماج، عن عقبة بن عامر أز النبي وَلَيْكُانِيْهُ قال ﴿ أَلَا أَخْبَرُكُمْ بِالنَّيْسِ المُسْتَعَارُ ؟ ﴾ قالوا بلى يار-ول الله ، قال ﴿ هُو الْحَالُ لَعِنَ اللهُ الْحَالُ والْحَلَلُ لَه ﴾ وروى الآثرم بالمناده عن قبيصة من

نكاح دون نكاح أولى ومقتضى قول أبي بكر ومن وافقـه لا يصح هذا بل متى وطيء امرأة لم تثبت عنتــه أبداً.

(فصل) وان ادعى أنه وطئها وقالت انها عذراء فشهدت بذلك امرأة ثقة فالقول قولها والافالة وله قوله . اذا ادعت المرأة عنة زوجها فادعى أنه وطئها وقالت انها عذراء أريت النساء الثقات فان شهدن بعذرتها فالقول قولها ويقبل في بقاء عذرتها شهادة امرأة واحدة كالرضاع ويؤجل الرجل وبهذا قال الثوري والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي لان الوطء يزيل العذرة فوجودها يدل على عدم الوطء فان ادعى أن عذرتها عادت بعد الوطء فالقول قولها لان هذا بعيد جداً وان كان متصوراً وهل تستحلف المرأة في محتمل وجهين (أحدها) تستحلف لازالة هذا الاحتمال كا يستحلف سائر من قلمنا القول قوله والآخر لا يستحلف لان أما يبعد جدا لالتفات اليه كاحمال كذب البينة الهادلة وكذب المقر في اقراره وهل يقبل قول أمرأة واحدة في روايتين (احداها) تقبل شهادة واحدة كالرضاع (والثاني) لا يقبل فيه الا اثنان فالنساء أولى

(فصل) وأن لم يشهد لها أحد فالقول قوله لأن الأصل السلامة في الرجال وعدم العيوب ودعواه تتضمن سلامة العقد وصحته ويسقط حكم قولها لتبين كذبها فأن ادعت أن عذرتها زالت بسبب أحد فالقول قوله لأن الاصل عدم الاسباب

جابر قال سمعت عمر وهو يخطب الناس وهو يقول : والله لاأوتى بمحل ولا محل له الا رجمتهاولانه نكاح الى مدة أو فيه شرط بمنع بقاءه فأشبه نكاح المتعة

( فصل ) فان شرط عليه التحليل قبل العقد ولم يذ كره في العقد و نواه في العقد أو نوى التحليل من غير شرط فالذكاح باطل أيضا قال اسماعيل بن سعيد ألت أحمد عن الرجل يتزوج المرأة وفي نفسه أن يحلها لزوجها الاول ولم تعلم المرأة بذلك قال هو محلل إذا أراد بذلك الاحلال فهو ملعون وهذا ظاهر قول الصحابة رضي الله عنهم وروى نافع عن ابن عمر أن رجلا قال له إمرأة تزوجتها أحلها لزوجها لم يأمرني ولم يعلم قال لا إلا نكاح رغبة إن أعجبتك أمسكها وان كرهتها فارقها قال وان كنا نعده على عهد رسول الله ويتلائي سفاحا وقال لا يزالاز زانيين وان مكثا عشرين سنة إذا علم أنه يويد أن يحلها وهذا قول عمان رضي الله عنه وجاء رجل إلى ابن عباس فقال له ان عمي طاق امرأته ثاراً أيحلها له رجل ? قال من مخادع الله مخدعه وهذا قول الحسن والنخبي والشعبي وقتادة و بكر المزني والليث ومالك والنوري واسحاق وقال أبر حنيفة والشافعي العقد صحبح وذكر القاضي في صحته وجهاشل قولها لاز، خلا بمن شرط يفده فأشبه مالو نوى طلائها لغير الاحلال أو مالو نوت المرأة ذلك ولان العقد إنما يطل بما شرط لا بما قصد بدليل ما لو اشترى عبداً فشرط أن يبيعه لم يصح ولو نوى ذلك لم يطل ولانه روي عن عمر رضي الله عنه ما يدل على إجازته وروى أبر حفص بامناد، عن ذلك لم يبطل ولانه روي عن عمر رضى الله عنه ما يدل على إجازته وروى أبر حفص بامناد، عن ذلك لم يبطل ولانه روي عن عمر رضى الله عنه ما يدل على إجازته وروى أبر حفص بامناد، عن

﴿ مسئلة ﴾ ( وانكانت ثيبا فالقول قوله لما ذكر نا)

ولان هذا يتعذر اقامة البينة عليه فقبل قوله فيه مع يمينه وبهذا قال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر لان هذا بما تتعذر اقامة البينة وبمينه أقوى فان دعواه سلامة العقد وسلامة نفسه من العيوب والاصل السلامة فيكان القول قوله كالمنكر في سائر الدعاوى وعليه البمين على صحة ماقال وهذا قول من سمينا ههنا لان قوله محتمل للكذب فقوينا قوله بيمينه كما في سائر الدعاوي التي يستحلف فيها فان نكل قضى عليه بنكوله ويدل على وجوب البمين قول النبي على المين على المدعى عليه والما القاضي ويتخرج ان لا يستحلف على انكاره دعوى الطائرة فان فيها روايتين كذا ههنا والصحيح انه يستحلف لدلالة الحبر والمهني عليه وروي عن احمد ان القول قولها مع يمينها حكاها القاضي في المجردلان الاصل عدم الاصابة فكان القول قولها لانه موافق اللاصل واليقين معهاوقال الخرقي يخلو المجردلان الاصل عدم الاحابة فكان القول قولها لانه موافق اللاصل واليقين معهاوقال الخرقي يخلو معها في يبت ويقال له اخرج ماه الحرق على النار فان ذاب فهو مني وبطل قولها فان ادعت انه ليس فهو منه على النار قان ذاب ويبس وهذا يذوب فيتميز بذلك احدها من الآخر فيختم به وهو مذهب عطاء فان ادعت انه ليس ويبس وهذا يذوب فيتميز بذلك احدها من الآخر فيختبر به وعلى هذا متي عجز عن إخراج مائه ويبس وهذا يذوب فيتميز بذلك احدها من الآخر فيختبر به وعلى هذا متي عجز عن إخراج مائه

محمد بن سيرين قال قدم مكة رجل ومعه اخوة له صفار وعليه ازار من بين يديه رقعة ومن خلفه رقعة فسأل عمر فلم بعطه شيئا فبينها هو كذلك إذ نرغ الشيطان بين رجل من قربش وبين اصأته فطلقها فقال لها هل لك أن تعطي ذا الرقعة بن شيئا و يحلك لي عمله قالت نعم ان شئت فأخبروه بذلك قال نعم و تزوجها و دخل بها فلما أصبحت أدخات اخوته الدار فجاء القرشي بحوم حول الدارو يقول ياويله غلب على اصأته فأتى عمر فقال باأمير المؤننين غلبت علي امرأني قال من غابك قال ذو الرقعة بن قال أرسلوا اليه فلما جاءه الرسول قالت المارأة كيف موضعك من قومك عقال ايس بموضعي بأس قالت عمر من بعبد قال الحد فله الذي رزق ذا الرقعة بن فدخل عليه ققدل أنطلق او أنك عاللاو الله لا أطلقها قانه لا يكرهك وألبسته حلة فلما رآه عمر من بعبد قال الحد فله الذي رزق ذا الرقعة بن فدخل عليه ققدل أنطلق او أنك عبد عن ابن سير بن عبيد عن أس أسرط على العقد ولم ير به عمر بأسا

واما قول النبر عليه السن الله المحال و لمحال له ٥ وقول من سمينا من الصحابة ولا مخالف لهم فيكون إجماعا ولانه قصد به التحايل فلم يصح كما لو شرطه وأما حديث ذي الرقعتين فقال أحمد اليس له إسناد يعني أن ابن سيرين لم يذكر إسناده إلى عمر وقال أبو عبيد هو مرسل فأبن هو من الذي سمعوه يخطب به على المنبر لاأوتى بمحلل ولا محلل له إلا رجمتها ٩ ولانه ليس فيه أن ذا الرقعتين قصد التحليل ولا نواه وإذا كان كذلك لم يتناول محل النزاع

فالقول قول المرأة لان الظاهر معها وفي كل موضع حكمنا بوطئه بطل حكم عنده فانكان في ابتداء الامر لم يضرب له مدة وان كان بعد ضرب المدة انقطعت وان كان بعد انقضائها لم يثبت له خيار وكل موضع حكمنا بعدم الوطيء منه حكمنا بعنته كالو اقربها واختار ابوبكر انه يزوج امرأة لها حظ من الجلمال ويعطي صداقها من بيت المال ويخلى و تسأل عنه ويؤخذ عا تقول فان أخبرت بأنه يط كذبت الاولى والثانية بالخيار بين الاقامة والفسخ وان كذبته فرق بينه وبينهما وصداق الثانية من ماله ههنا لما روي ان امرأة جاءت الى سمرة فشكت اليه انه لا يصل اليها زوجها فكتب الى معاوية فكتب اليه ان زوجه امرأة ذات جمل يذكر عنها الصلاح وسق اليها من بيت المال عنه فان أصابها فقد كذبت وان لم يصبها ققد صدقت ففعل ذلك سمرة فجاءت المرأة فقالت ليس عنده شيء ففرق بينها وقال الاوزاعي وان لم يصبها ققد صدقت ففعل ذلك سمرة فجاءت المرأة فقالت ليس عنده شيء ففرق بينها وقال الاوزاعي الماء فقد صدق والا فلا وحكي عن مالك مثل ذلك الا انه اكتفى بواحدة والصحيح ان القول قوله لما فكرنا وكذا لوادعي الوطء في الايلاء واعتبار خروج الماء ضعيف لانه قد يطأ ولا ينزل وقد يمنزل من غير وطء فان ضعف الذكر لا عنع سلامة الطهر ونزول الماء وقد يعتجز السليم القادر عن ينزل من غير وطء فان ضعف الذكر لا عنع سلامة الطهر ونزول الماء وقد يعتجز السليم القادر عن الوطء في بعض الاحوال وليس كل من عجزعن الوطء في حال من الاحوال أووقت من الاوقات الوطء في مالا من الاحوال أووقت من الاوقات

( فصل ) قان شرط. عليه أن يحلها قبل العقد فنوى بالعقد غير ما شرطوا عليه وقصد نكاح رغبة صح العقد لانه خلا عن نية التحليل وشرطه فصح كالولم يذكر ذلك وعلى هذا بحمل حديث ذي الرقعتين وان قصدت المرأة التحليل أو وليها دون الزوج لم يؤثر ذلك في العقدوقال الحسن وابراهيم إذا هم أحد الثلاثة فسد النكاح ، قال أحمد كان الحسن وابراهيم والتابعون يشددون في ذلك ، قال أحمد الحديث عن النبي ويتطالق أن أنربدين أن ترجعي إلى رفاعة ؟ هونية المرأة اليس بشيء انما قال النبي ويتطالق والمساك والمن الله الما الله الما والمحلل في ولان العقد انما ببطل بنية الزوج لانه الذي اليه المفارقة والامساك أما المرأة فلا تملك رفع العقد فوجود نيسها وعدمها سوا، وكذلك الزوج الأول لايملك شيئا من العقد ولا من رفعه فهو أجنبي كسائر الاجانب ، قان قبل كيف لعنه الذي ويتطالق ؟ قلنا انما لعنه إذا رجع اليها بذلك التحليل لانها لم تحل له فكان زانياً فاستحق اللهنة لذلك

( فصل ) فان اشترى عبداً فزوجها أياه ثم وهبها اياه لينفسخ النكاح بملكهاله لم يصح ، قال أحمد في دواية حنبل إذا طلقها ثلاثا وأراد أن يراج بها فاشترى عبدا فأعتقه وزوجها اياه فهذا الذي نهى عنه عمر يؤدبان جميماً وهذا فاسد ليس بكف، وهو شبه الحلل ، وعلل أحمد فساده بشيئين [أحدهما] شبهه بالمحلل لانه أنما زوجه أياها ليحلها له [ والثاني ] كرنه ليس بكف، لها وتزويجه لهافي حال كونه عبدا أبلغ في هذا المهنى لان الهبد في عدم الكفاءة أشد من المولى والسيد له سبيل الى از الة نكاحه من

يكون عنينا ولذلك جملنا مدته سنة وتزويجه بأمر أة ثانية لا يصح لذلك أيضا ولانه قديعن عن امرأة دون أخرى ولان نكاح الثانية انكان موقتا أو غير لازم فهو نكاح باطل والوطء فيه حرام وانكان صحيحاً لازما ففيه اغرار بالثانية ولا ينبغي ان يقبل قولها لانها تريد بذلك تخليص نفسها فهي متهمة فيه وليست بأحق ان يقبل قولها من الاولى ولان الرجل لوأقر بالعجز عن الوطيء في يوم أوشهر لم تثبت عنته بذلك وأكثر مافي الذي ذكروه ان ثبت عجزه عن الوطه في اليوم الذي اختروه فيه واذا لم يثبت حكم عنته باقراره بعجزه فلان لا يثبت بدعوى غيره ذلك عليه أولى

( فصل ) القسم الثاني يختص النساء وهو شيئان (الرتق) وهو كون الفرج مسدوداً لامسلك للذكر فيه وكذلك القرن والعفل وهو لحم يحدث فيه يسده وقيل القرن عظم والعفل وغوة تحدث فيه يمنع لذة الوطه (الثاني) الفتق وهو أنخراق مابين السبيلين وقيل أنخراق مابين مخرج البول والمني

(فصل) قالرضي الله عنه (القسم الثالث) مشترك بينهما وهو الجذام والبرص والجنون سواء كان مطبقا او يجن في الاحيان فهذه الاقسام يثبت بها خيار الفسخرواية واحدة لما سبق وقد ذكر نادليل ذلك والخلاف فيه (فصل) واختلف اصحابنا في البخر وهو نتن في الفم وقال ابن حامد نتن في الفرج يثور عند

(المغني والشرح الكبير) (۲۳) (الجزء السابع)

غير ارادته بأن يهبه للمرأة فينفسخ نكاحه بملكها إياه والمولى بخلاف ذلك ، ويحتمل أن يصح النكاح اذا لم يقصد العبد التحليل لان المعتبر في الفساد نية الزوج لا نية غيره و لم ينو واذا كان مولى و لم ينو التحليل فهو أولى بالصحة لانه لاسبيل لمعتقه الى فسخ نكاحه ولا عبرة بنيته

( فصل ) ونكح المحلل فاسد يثبت فيه سائر أحكام العقود الفاسدة ولا محصل به الاحصان ولا الاباحة المزوج الاول كما لا يثبت في سائر العقود الفاسدة ، فانقبل فقد سماه النبي على المحللا وسمى الزوج محللا له ولو لم محصل الحل لم يكن محللا ولا محللا له قلنا انما سماه محالا لا به قصد التحليل في موضع لا يحصل فيه الحل كما قال « ما آمن بالقرآن من استحل محارمه » وقال الله تعالى [ محلونه عاما ويحرمونه عاما ] ولو كان محللا في الحقيقة والآخر محللا له لم يكونا ملعونين

﴿ مسئلة ﴾ قال رحمه الله ( واذا عقد المحرم نكاحاً لنفسه أو لغيره أو عقد نكاحاً لمحرم أو على محرمة فالنكاح فاسد )

وجملته ان المحرم إذا تزوج له فسه أو عقد النكاح لغيره ككونه ولياً أو وكيلا فانه لا يصح لقول النبي مَلَيَّكُ « لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب » رواه مسلم . وان عقد الحلال نكاحا لمحرم بأن يكون وكيلا له او واياً عليه أو عقده على محرمة لم يصح لدخوله في عموم الحديث لانه إذا تزوج له

الوطء واستطلاق البول والنجو والقروح السيالة في الفرج والخصاء وهو قطم الخصيتين والسل هو سل البيضتين والوجي وهو رضها وفي كو نه حثي وفيا اذا وجد أحدها بصاحبه عيبا به مثله أو حدث به العيب بعدالعقد هل يثبت الخيار ?على وجهين (أحدهما) لا يثبت الخيار وهو المفهوم من كلام الحرقي ثم ذكر العيوب التي تثبت الخيار في فسخ الذكاح ولم يذكر شيئا من هذه لان ذلك لا يمنع من الاستمتاع ولا يخشى تعديه فلم يثبت به الحيار كالعمى والعرج ولان ذلك انما يثبت بنص او اجماع أو قياس ولا يخشى تعديه فلم يثبت به الحيار كالعمى والعرب المثبتة للحيار لما ينها من الفرق فان الوطء مع هذه العيوب مكن بل قد قيل ان الخصي اقدر على الجماع لا نه لا يعتبر بانزال الماء والحنثي فيه خلقة زائدة لا يمنعه الجماع المنه الذائدة واذا وجد احدها بصاحبه عيبا به مثله فلا خيار لا نها متساويان فلامزية بوله ولا خلاه فللا خر الخيار ويتخرج على ذلك من به الباسور والقروح السيالة في الفرج ذكره بوله ولاخلاه فللا خر الخيار ويتخرج على ذلك من به الباسور والقروح السيالة في الفرج ذكره ومثلها من الرجال الافين وقال أبو حفص والخصاء عيب يردبه وهو أحد قولي الشافعي لان فيه نفصا وعاراً ويمنع الوطء أو يضعفه وفد روى أبو عبيد باسناده عن سلمان بن يسار ان ابن سند تزوج وماراً ويمنع الوطء أو يضعفه وفد روى أبو عبيد باسناده عن سلمان بن يسار ان ابن سند تزوج امرأة وهو خصي فقال له عمراً علمها فو قول أحده وكون أحد الزوجين خنثي امرأة وهو خصي فقال له عمراً علمها فال أعلمها ثم خيرها وفي البخر وكون أحد الزوجين خنثي

وكيله فقد نكح ، وحكى القياضي في كون المحرم وليا لغيره روايتين [ إحداهما ] لاتصح وهي اختيار الحرقي [ والثانية ] تصح وهي اختيار أبي بكر لان النكاح حرم على المحرم لأنه في دواعي الوط، المنسد الحج ولا بحصل ذلك فيه بكوته وليا الهيره والاول أولى الدخوله في عموم الخبر ولانه عقد لا يصح المحرم فلا يصح منه كشراء الصيد وقد مضت هذه المسئلة في الحج بأ بسط من هذا الشرح

﴿ مسئلة ﴾ قال رحمه الله ( وأي الزوجين وجد بصاحبه جنونا أو جذاما أو برصا أو كانت المرأة رتقاء أو قرناء أو عنملاء أو فتقاء أو الرجل مجنونا فلمن وجد ذلك منهما بصاحبه الخيار في فسخ النكاح )

الكلام في هذه المسئلة في فصول أربعة [ الاول ] ان خيار الفسخ يثبت لكل واحد من الزوجين لعبب بجده في صاحبه في الجملة روي ذلك عن عمر بن الخطاب وابنه وابن عباس وبه قال جابر والشافعي واسحاق وروي عن علي لا ترد الحرة بعيب وبه قال النخمي والثوري وأصاب الرأي ، وعن ابن مسعود لا ينف خ النكاح بعبب وبه قال أبو حنيفة وأصحابه الا أن يكون الرجل مجبوبا أو عنينا فان المرأة الخيار فان اختارت الفراق فرق الحاكم ببتهما بطافة ولا يكون فسخا لان وجود العبب لا يقتضي فسخ النكاح كالعمى والزمانة وسائر العيوب

غير مشكل وجهان (احدهما) يثبت الحيار لان فيه نفرة و نقصا وعاراً والبحر نتن وقال ابن حامد نتن في الفرج يثور عند الوطء وهذا ان اراد به انه يسمى بخراً ويثبت الحيار والافلامعنى له فان نتن الفم يسمى بخراً ويثبت الحيار والافلامعنى له فان نتن الفم يسمى بخراً ويمنع مقارنة صاحبه الاعلى كره وماعدا هذه من العيوب لايثبت الحيار وجها واحداً كالقرع والعمى والعرج وقطع اليدين والرجلين لانه لا يمنع الاستمتاع ولا يختبى تعديه ولا نعلم في هذا بين أهل العلم خلافا الا ان الحسن قال اذاوجداحدهما الآخر عقيا يخير واحب احمد ان بيين امره وقال عسى امراً ته تريد الولد وهذا في بتداء الذكاح فأما الفسخ فلا يثبت به ولو ثبت لذلك لثبت في الآيسة ولان ضده يعلم فان رجالالا بولد لاحدهم وهوشاب . ثم يولد له وهوشيخ ولا يتحقق ذلك منها وأما سائر الهيوب فلا يثبت ما فسخ عندهم والله اعلم

وأما اذا وجد احدهما بصاحبه عيبابه مثله ففيه وجه انه يثبت الحيار لوجود سببه كما لو غر عبد بامة ولان الانسان قد يأ نف من عيب غيره ولا يائف من عيب نفسه

( فصل ) وأما اذا وجد أحدهما بصاحبه عيبابه عيب من غير جنسه كالابرص يجدالمرأة مجنونة أو مجذومة فلكل واحد منهما الخيار لوجود سببه الا ان مجد المجبوب المرأة رتقاء فلا ينبغي ان يثبت لها خيارلان عيبه ليس هو المانع لصاحبه من الاستمتاع وانما امتنع لعيب نفسه

( فصل ) وان حدث العيب بعد العقد فيه وجهان ( احدهما ) يثبت الخيار وهو ظاهر قول الخرقي

وانا أن الختلف فيه عيب بمنم الوط فأثبت الخيار كالجب والعنه ولان المرأة أحد العوضين في النكاح فجاز ردها بعيب كالصداق أو أحد العوضين في عقد النكاح فجاز رده بالعيب او أحد الزوجين فثبت له الخيار بالعيب في الآخر كالمرأة ، وأما غير هذه العيوب فلا يمنع المقصود بعقد النكاح وهو الوط. بخلاف الهيوب المحتلف فيها، فإن قيل فالجنون والجذام والبرص لا يمنم الوط. قلنا بل يمنعه فان ذلك يوجب نفرة تمنع قرباله بالكلية ومسه ويخاف منه التعدي الى نفسه ونسله والجنون يخاف منه الجناية فصار كالمانع الحسى

## (الفصل الثاني في عدد العيوب الجوزة الفسخ)

وهي فيها ذكر الحرقي عُمانية . ثلاثة يشترك فيها الزوجان وهي الجنون والجذام والبرص، و اثنان يختصان الرجل وهما الجب والعنة ، وثلاثة تختص بالمرأة وهي العتق والقرن والعفل ، وقال القاضي هي سبعة جعل القرن والعفل شيئًا واحداً وهو الرتق أيضا وذلك لحم ينبت في الفرج ، وحكى ذلك عن أهل الادب ، وحكى نحوه عن أبي بكر ، وذ كره أصحاب الشافعي وقال الشافعي القرن عظم في الفرح يمنم الوط. ، وقال غيره لا يكون في الفرج عظم إنما هو لحم بنبت فيه ، وحكى عن أبي حفص أن العفل كالرغوة في الفرج يمنع لذة الوطء فعلى هذا يكون عيبا ناميا ، وقال ابوالخطاب الرتقأن يكون الفرج مسدوداً يمني أن يكون ملتصمًا لايدخل الذكر فيه ، والقرن والعفل لحم ينبت في الفرج فيسده فعما

لأنه قال فان جب قبل الدخول فلها الخيار في وقتها لأنه عيب في النكاح يثبت الخيار مقارنا فأثبته كالاعسار والرق فانه يثبت الخياراذا قارن مثل ان تغر الامة من عبدويثبته اذاطر أت الحرية اذاعتقت الامة نحت العبد ولانه عقد على منفعة فحدوثالعيب بها يثبت الخيار كالاجارة ( والثاني) لايثبت الخيار وهو قول أبي بكر وان حامد ومذهب مالك لانه عيب حدث بالمعةود عليه بعد لزوم العقدأ شبه الحادث بالمبيم والصحيح الاول وهذا يننقض بالعيب الحادث في الاجارة ، وقال أصحاب الشافعي إن حدث بالزوج أثبت الخيار وإن حدث بالمرأة فكذلك في أحــد الوجهين ولا يثبته في الآخر لان الرجل يمكنه طلائها مخلاف المرأة . ولنا أنهما تساويا فيما اذا كان العيب سابقا فتساويا فيه لاحقا كالمتبايسين ﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَإِنْ عَلَمْ بِالْعَيْبِ وَقَتْ الْعَقْدُ أَوْ قَالَ قَدْ رَضَيْتَ مِهَا مَعِينَةً بِعَـد العَقْدُ أَوْ وَجِدْ مَنْهُ

دلالة على الرضى من وط. أو تمكين مم العلم بالعيب فلا خيار له لا نعلم فيه خلافا )

لانه رضى به فأشبه مشترى المعيب، و إن ظن العيب يسيراً فبان كثيراً كمن ظن البرص في قليل من جسدها فبان في كشير منه فلا خيار له أيضاً لانه من جنس مارضي به ءو إن رضي بعيب فبان غير ه فله الخيار لانه وجد سا عيباً لميرض به ولا بجنسه فيه بتله الخيار كالمبيع اذا رضي بعيب فيه فوجد به غيره، وإن رضي بعيب فزاد بعد العقد كأن كان قابل من البرص قانب طفي جلدها فلاخيار له لان رضاه به رضا بما يحدث منه

في معنى الرتق الا أنهما نوع آخر ، وأما الفتق فهو انخراق ما بين مجرى البول ومجرى المني ، وقيل ما يين القبل والدمر، وذكرها أصحاب الشافعي سبعة أسقطوا منها الفتق ومنهم من جعلها سنة جعل القرق والعفل شيئا واحداً وإما اختص الفيخ بهذه العيوب لانها تمنع الاستمتاع المقصود بالنكاح فان الجذام والبرص يثير ان نفرة في النفس عنم قربانه و بخشى تعديه إلى النفس والفسل فيمنع الاستمتاع والجنون يثير نفرة و يخشى ضرره والجب والرتق يتعذر معه الوط. والفتق عنم الذة الوط. وفائدنه و كذلك العفل على قول من فسره بالرغوة فان اختلفا في وجود العيب مثل أن يكون بجسده بياض يمكن أن يكون بهقا أو مراراً واختلفا في كونه برصا أو كانت به علامات الجذام من ذهاب شعر الحاجبين فاختلفا في كونه جذاما فان كانت الممدعي بيئة من أهل الخبرة والثقة يشهدان له بما قال ثبت قوله وإلا المني ويتيان في المدي عليه وان اختلفا في عيوب النساء أرب النفات ويقبل فيه قول المرأة واحدة فان شهدت بما قال الزوج وإلا فالقول قول المرأة واحدة فان شهدت بما قال الزوج وإلا فالقول قول المرأة وأما الجنون فانه يثبت الخيار سواء كان مطبقا أو كان يجن في الاحيان لان النفس لا تسكن الى من هذا حاله إلا أن يكون مربضا يفهي عليه تم يزول فذهك مرض لا يثبت به خيار فان زال المرضودام به هذا حاله إلا أن يكون مربضا يفهي عليه تم يزول فذهك مرض لا يثبت به خيار فان زال المرضودام به الاغاء فه ونان بقي منه ما يمكن الجاع به ويغيب منه في الفرج قدر الحشفة فلا خيار لها لان الوطء عكن الجاع به فان بقي منه ما يمكن الجاع به ويغيب منه في الفرج قدر الحشفة فلا خيار لها لان الوطء

(فصل) وخيار العيب ثابت على التراخي لا يسقط مالم يوجد منه مايدل على الرضى به من القول والاستمتاع به من الزوج أو التمكين من المرأة ، هذا ظاهر كلام الخرقي لقوله فان علمت انه عنين فسكت عن المطالبة ثم طالبت بعد فالها ذلك وذكر القاضي انه على الفور وهو مذهب الشانمي فتى أخر الفسخ مع العلم والامكان بطل خياره لانه خيار الرد بالعيب فكان على الفور كرد المبيم المعيب ولنا أنه خيار الدفع ضرر متحقق فكان على التراخي كخيار الفصاص وخيار العيب في المبيم ممنوع ثم الفرق بينهما أن ضرره في المبيم غير متحقق لانه قد يكون المقصود ماليته أو خدمته و محصل ذلك مع عيبه و « بهنا المقصود الاستمتاع وذلك يفوت بعنته، وأما خيار الشفعة والمجلس فهو لدفع ضرر غير متحقق في المنانة و بخالف خيار المعتقة لانه متفق عليه)

﴿ مسئلة ﴾ (فان فسخ قبل الدخول فلا مهر وإن فسخ بعده فعليه المهر المسمى وقبل عنه مهر المثل)
أما إذا فسخ قبل الدخول فلا مهر عليه سوا، كان من الزوج أو من المرأة وهدذا قول الشافعي
لان الفسخ إن كان منها فالفرقة من جهتها فيسقط مهرها كما لو فسخته برضاع زوجة له أخرى ، وإن كان
منه فأما فسخ بعيب بها داسته بالاخفاء فصار الفسخ كأنه منها فان افهلا جعلتم فسخها لعنته كأنه
منه لحصوله بتدليسه? قلنا العوض من الزوج في مقابلة منافعها فاذا اختارت فسخ العقدمع سلاء تماعقد

عكن وان اختلفا في ذلك فالفول قول المرأة لانه بضعف بالقطع والاصل عدم الوط. ويحتمل أنالقول وله كما لو ادعى الوط. في العنة ولان له ما يكن الجاع بمثله فأشبه من له ذكر قصير

(الفصل الثالث) أنه لايتبت الخيار لفير ماذكرناه لانه لايمني من الاستمتاع بالمعقود عليه ولا يخشى تعديه فلم ينفسخ به النكاح كالعمى والعرج ولأن الفدخ أنما يثبت بنص أو اجماع أوقياس ولا نص في غير هذا ولا اجماع ولا يصح قياسها على هذه العبوب لما بينهما من الفرق. وقال أبربكر وأبو حفص اذا كان أحدها لا يستمسك بوله ولا خلاؤه فللآخر الخيار ، قال أبو الخطاب ويتخرج على ذلك من به الباسور والناسور والفروح السيالة في الفرج لأنها تثير نفرة وتتعدى نجساستها وتسمى من لايحبس تجوها الشريم ومن لايحبس بولها الماشوله ومثلها من الرجال الافين ، وقال أبو حفص والخصاء عيب يرد به وهو أحد قولي الشانبي لان فيه نقصا وعاراً ويمنم الوط. أو يضمنه

وقد روى ابر عبيد باسناده عن سليمان بن يسار أن ابن سندر تزوج امرأة وهو خصى فقال له عمر أعلمتها ? قال لا ، قال اعلمها ثم خيرها وفي البخر وكون أحد الزوجين خنثي وجهان

( أحدهما ) بثبت الخيار لان فيه نفرة ونقصاً وعاراً والبخر نتن الفم ، وقال ابن حامد هو نتن في الفرج بثور عند الوط. وهذا انأراد به أنه يـمى أيضا بخراً ويثبتالخيار وإلا فلا معنىله فان تن الفم يسمى بخراً وعنع مقاربة صاحبه الاعلى كره وماعدا هذا فلا يثبت الخيار وجها واحداً كالقرع والعمى

عليه رجع العوض الى العاقد ممها وليس من جهتها عوض في مقابلة منافع الزوج وأنما يثبت لها لاجل ضرر يلحقها لا لتعذر مااستحقت عليه في مقابته عوضا فافترعا

( فصل ) : إن كان الفسخ بعد الدخول فام اللمبر لانه مجب بالعقد ويستقر بالدخول فلم بسقط بحادث بعد. ولذلك لايسقط بردتها ولا بفسخ منجهتها وبجبالهر المسمى ، وذكر القاضي في المجردفيه روايتين (إحداهما, بجب المسمى (والاخرى)، هر المثل بناء على الروابتين في العقدالفاسد ، وقال الشاذعي الواجب مهر المثل لان الفسخ استند الى العقد الفاسد

ولنا انها فرقة بعد الدخول في نكاح صحبح فيــه مسمى صحبح فوجب المـ مي كغير المعيبة كالمتقة تحت عبد، والدابل على أن النكاح صحبح انه وجد بشروطه وأركاء فكان صحيحا كالولم يفسخه ولانه لو لم بفسخه لكان صحيحاً فكذلك اذا فه خه كنكاح الامة اذا عتنت تحت عبد ولانه تمرتب عليه أحكام الصحة من ثبوت الاحصان والاباحة الزوج الاول وسائر أحكم الصحيح ولأنه لو كان فاسداً لما جاز بتاؤه وتمين نسخه وما ذكروه لا بصح فان الفسخ يثبت حكمه من حينه غير سابق عليه وما وقع على صفة يستحبل أن يكون واقعا على غيرها وكذلك لو ف خ البيع بعيب لم يصر العقد فاسداً ولا يكون النماء لغير المشتري، ولوكان المبيع أمة فوطنها لم يجب به مهرها فكذلك النكاح

﴿ مسئلة ﴾ (ويرجه به على من غرد من المرأة والولي وعنه لا مرجم)

والعرج وقطع اليدين والرجلين لانه لايمنع الاستمناع ولا يخشى تمديه ولا نعلم في هذا بين أهل العلم خلافًا الآأن الحين قال اذا وجد الآخر عتما بخير وأحب احمد تبيين أمره وقال عمى امرأنه تويد الولد وهذا في ابتداء النكاح فأما الفسخ فلا يُثبت به ولو ثبت بذلك لثبت في الآيمة ، ولان ذلك لا يعلم فان رجالا لا يولد لاحدهم وهو شاب نم يولد له وهو شبخ فلا يتحقق ذلك منها ، وأما سائر العيوب فلا يثبت بها فسخ عندهم والله أعلم

(الفصل الرابع) أنه اذا أصاب أحدهما بالا خر عيها وبه عيب من غير جنسه كالابرص بجــد المرأة مجنونة او مجذومة فلكل واحد منهما الخيارلوجود سببه الاأن بجدالمجبوب المرأة رتقاء فلاينبغي أن يثبت لها الحيار لانعيبه ايس هو المانع لصاحبه من الاستمتاع وأنما امتنع لعيب نفسه وانوجد أحدها بصاحبة عيبا به شله ففيه وجهان أحدها) لاخيار له لامهما متساويان ولامزية لاحدها على صاحبه فأشبها الصحيحين ( والثاني ) له الخيار لوجود سبيه فأشبه مالو غر عيد بأنة

( فصل ) وأن حدث العيب بأحدهما بعد الفقد ففيه وجهان ( أحدهما ) يُثبت الخيار وهو ظاهر قول الخرقي لأنه قال قان جب قبل الدخول فلها الخيار في وقتها لأنه عيب في النكاح يثبت الخيار مقارنا فأثبته طارئا كالاعسار وكالرق فأنه يثبت الخيار اذا قارن مثل أن تغر الامة من عبد ويثبته اذا طرأت الحرية مثل ان عتقت الامة نحت العبد ولانه عقد على منفعة فحـدوث العيب بها يتبت الخيار

المذهب انه يرجم وهو الذي ذكره الخرقي ، وقال أبو بكر فيه رواية أخرى انه لابرجم . قال شيخنا : والصحيح أن المذهب رواية وأحدة أنه يرجع فان أحمد قال كنت أذهب الى قول على فهبته فملت الى قول عمر : اذا تزوجهافرأى جذاما أو برصا فان لها صداقها بمسيسته إياها ووليها ضامن للصداق وهذا يدل على انه يرجم الى هذا القول و به قال الزهري وقنادة ومالك والشافعي في القديم وروي عن على انه لا يرجع و به قال أبو حنية والشافعي في الجديد لانه ضمن ماا ـ توني بدله وهو الوطء فلا يرجع به على غيره وكما لو كان المبيع معينا فأكله

ولنا ماروى مالك عن محيى بن سعيد عن سعيد بنالسيبقال قال عمر بن الخطاب : أوا رجل تزوج امرأة مها جنون أو جذام أو برص في با ناما صداقها . وذلك لزوجها غرم على وايها ولايه غره في الذكاح ما يثبت الخيار فكان المهر عليه كا لو غره مجرية أمة ، اذا ثبت هذا فان كان الولي علم غرم وإن لم يكن علم فالنفرير من المرأة فيرجع عليها بجميع الصداق وإن اختلفوا في علم الولي فشهدت عليه بينة بالاقرار بالعملم وإلا فالفول قوله مع يمينه وقال الزهري وقتاءة إن علم الولي غرم وإلا استحلف بالله انه ماعلم ثم هو على الزوج، وقال الفاضي إن كان أبا أو جداً أو بمن يجرز له أن يراها فالتغرير من جهة، علم أولم يالم ، وإن كان عن لا يجوز له أن يراها كابن العم والمولى وعلم غرم، وإن أنكر ولم تنم البينة باقرار. فالقول قوله مع يمينه ويرجع على المرأة مجميع الصداق، وهذا قول مالك إلا انهقال اذا

كالاجارة (والثاني) لابثرت الحيار وهو قول أبي بكر وابن حامد، ومذهب مالك لانه عيب حدث بالمعقود عليه بعد لزوم العقد أشبه الحادث بالمبيع وهذا ينتقض بالعيب الحادث في الاجارة، وقال أصحاب الشامعي ان حدث بالزوج ثبت الحيار، وان حدث بالمرأة فكذلك في أحدالوجهبن والآخر لايثبته لان الرجل يكنه طلاقها مخلاف المرأة

ولنا أمهما تساويا فيما اذاكار العيب سابقا فتساويا فيهلاحقا كالمتبايعين

( فصل ) ومن شرط بثبوت الخيار مهذه العبوب أن لا يكون عالما بها وقت العقد ولا يرضى مها بعده فان علم مها في العقد أو بعده فرضي فلا خيار له لا علم فيه خلافا لا له رضي به فأشبه مشتري المعيب ، وان ظن العيب يسيراً فبان كثيراً كمن ظن أن البرص في قليل من جده فبان في كثير منه فلا خيار له أيضا لا به من جدس مارضي بهوان رضي بعيب فبان به غيره فله الخيار لا به وجد به عيالم برض به ولا بجنسه فثبت له الخيار كالمبيم اذارضي بعيب فيه فوجد به غيره وان رضي بعيب فزاد بعد العقد كأن به قايل من البرص فانبسط في جلاه فلا خيار له لان رضاه به رضى بما يحدث منه

( فصل ) وخيار العيب ثابت على التراخي لا يسقط مالم يوجد ، نه ما يدل على الرضى به من القول والاستحتاع من الزوج أو التمكين من المرأة . هذا ظاهر كلام الحرقي لفوله فان علمت أنه عنين فسكتت عن المطالبة ثم طالبت بعد فلها ذلك ، وذكر الفاضي أنه على الفور وهو مذهب الشافعي فني أخر الفسخ مع العلم والا مكان بطل خيار الرد بالعيب في كان على الفور كالذي في البيم

ودت المرأة ماأخذت ترك لها قدر مانستحل به خلا نصير كالمودو بة، والشافعي قولان كقول مالك والقاضي ولنا على ان الولي اذا لم يعلم لا بفرم أن النفر بر من غره فلم بفرم كا لو كان ابن عم وعلى انه يرجع بكل الصداق لا الوغره الولي ، وقولهم لا يخفى على من يراها لا يصح فان عيوب الفرج لا طلاع له عليها ولا يحل له رؤيتها وكذاك العيوب نحت الثياب فصاد في هذا كن لا يراها إلا في الجنون فانه لا يكاد بخنى على من يراها إلا أن يكون غائباً. وأما الرجوع بالمهر فانه بسبب آخر فيكون عنرلة مالو وهبته إياه بخلاف الموهوبة

( فصل ) فان طلقها قبل الدخول ثم علم انه كان بها عيب نعليه نصف الصداق ولا يرجع به لانه رضي بالنزامه نلم يرجع على أحد وإن ماتت أو مات قبل الدلم بالعيب فلها الصداق كاملا ولا يرجع به على أحد لان سبب الرجوع الفديخ ولم يرجد وهنا استقر الصداق بالمرت ولا يرجم به

(فصل) ولا سكنى لها ولا نفقة لان ذلك أمّا يجب لمن لزوجها عليها الرجمة وهذه تبيز بالفسخ كا تبين بالثلاث وليس لزوجها عليها رجعة فلم يجب لها نفقة ولا سكنى لقول رسول الله وَتَطَلِّلُهُ لفاطمة بنت قيص ه النفقة والسكنى للمرأة أذا كان لزوحها عليها الرجعة » رواه النسائي ، وهذا أذا كانت حائلا فان كانت حاملا فلها النفقة لانها بائن من نكاح صحيح وهي حامل فكانت لها النفقة كالمطلقة

و انا أنه خيار له لدفع ضرر متحقق فكان على التراخي كخيار القصاص، وخيار العيب في المبيع عنعه ثم الفرق بينهما أن ضرره في المبيع غير متحقق لأنه قد يكون المقصود ماليته أو خدمته ومحصل ذلك مع عيبه وههذا المقصود الاستمتاع وينوت ذلك بعيبه ، وأما خيار المجـبرة والشفعة والحجلس فهو لدفع ضرر غير متحقق

( فصل ) وبحتاج الفسخ الى حكم حاكم لانه مجتهد فيه فهو كفسخ العنة والفسخ للاعسار بالنفقة ومخالف خيار المعتقة قانه متفق عليه

﴿ مسئلة ﴾ (قال واذا فسخ قبل المسيس فلا مهر وان كان بعده وادعى أنه ماعلم حلف وكان له أن يفسخ وعليه المهر يرحم به على من غره )

المكلام في هذه المسئلة في فصول أربه (أحدها) أن الفسخ اذا رجد قبل الدخول فلامهر لها عليه سوا، كان من الزوج أو المرأة وهذا تول الشانعي لان الفسخ ان كان منهما فالفرقة من منها فسقط مهرها كا لو فسخه برضاع زوجة له أخرى، وانكان منه فأعا فسخ لحيب بها داستة بالاخنا، فصارالفسخ كأنه منها ، فان قبل فهلا جملتم فسخها لحيب كأنه منه لحصوله بتدليسه? قلنا الدوض من الزوج في مقابلة منافعها فاذا اختارت فسخ العقد مع سلامة ما عقدت عليه رجع العوض الى العاقد معها وليس

ثلاثا والمختلفة وفي السكنى، وايتان، وقال القاضي لا نفقة لها وإن كانت حاملا في أحد الوجهين لأنها بائن من نكاح فاسد وكذلك قال أصحاب الشافعي في أحد الرجهين وفي الآخر لها النفقة لان النبقة للان النبقة للعمل والحمل لاحق به وبنوه على النكاح الفاسد وقد ببنا صحته فيما مضى

( فصل ) قال الشيخ رضي الله عنه ( وليس لولي صغيرة ولا مجنونة ولا سيد أمة تزويجها معيما ) لانه ناظر لهم بما فيه الحظ ، ولا حظ لهم في هذا العقد فان زوجهن مع العلم بالعيب لم يصح النكاح وكذلك الحلكم في الصغير لانه عقد لهم عقدا لا يجوز عقده فلم يصح كما لو باع عقاره لغير غيطة ولا حاجة ، وأن لم يعلم بالعيب صح كما لو اشترى لهم معيبا لا يعلم عيبه ويجب عليه الفسخ أذا علم لأن عليه النظر لهم فيا فيه الحظ في الفسخ ويحتمل أن لا يصح النكاح لانه زوجهم بمن لا يملك ترويجهم اياه فلم يصح كما لو زوجهم بمن يحرم عليهم .

﴿ مسئلة ﴾ (وليس له تزو ج كبيرة بمعيب بغير رضاها) بغير خلاف نعلمه لانها تملك الفسخ اذا علمت به بعد العقد فالامتناع أولى .

﴿ مسئلة ﴾ ( فان اختارت السكبيرة تزوج مجبوب أو عنين لم يملك منعها ) لان الحق لها في أحد الوجهين . والوجه الثاني له أن يمنعها (المغني والشرح الكبير) ( { لا ) من جهتها عوض في مقابلة منافع الزوج وانما ثبت لها الحيار لاجل ضرر ياحقها لا لتعذر ما استحقت عليه في مقابلته عوضا فافترقا

[الفصل الثاني] ان الفسخ إذا كان بعد الدخول فالها المهر لان المهر يجب بالعقد ويسنقر باللخول فلا يسقط بحادث بعده ولذلك لايسقط بردتها ولا يفسخ من جهتها ويجب الهر المسمى، وذكر القاضي في المجرد فبه روايتين (إحداهما) يجب المسمى (والآخر) مهر المثل بنا على الروايتين في العقد الفاسد وقال الشافعي الواجب مهر المثل لان الفسخ استند الى العقد فصار كالعقد الفاسد

وانا انها فرئة بعد الدخول في نكاح صحيح فيه مسمى صحيح فوحب المسمى لهير المعيمة وكالمعتقة فحت عبد ، والدايل على أن النكاح صحيح أنه وجد بشمر وطه وأركانه فكان صحيحا كالو لم يفسخه ولانه لو لم ينسخه الحكان صحيحاً فكذلك إذا فسخه كنكاح الامة إذا عتات تحت عبد ، ولانه تتمرتب عليه أحكام الصحة من ثبوت الاحصان و لاباحة للزوج الاول وسائر أحكام الصحة ، ولانه لو كان فاسداً لما جاز إبة ؤه و تعين فسخه ، وما ذكروه غير صحيح فان الفسخ يثبت مكمه في حينه غير سابق عليه و ما و تم على صفة يستحيل أن يكون واقعا على غيرها وكذلك لو فسخ البيع بعيب لم يصر المقدفا سداً ولا يكون النما. لغير المشتري، ولو كان المبيع أمة فوطنها لم بجب به مهما فكذلك النكاح

قال احمد ما يعجبني أن يزوجها بعنين وان رضيت الساعة تكره اذا أدخلت عليه ، لان من شأنهن انكاح ، ويعجبهن من ذلك ما يعجبنا وذلك لان الضرر في هذا دائم ، والرضى غير موثوق بدوامه ولا يتمكن من التخلص اذا كانت عالمة في ابتداء العقد وربحاً أفضى الى الشقاق والعداوة فيتضرر ولها وأهلها فملك المولى منعها كما لو أرادت نكاح من ليس بكف،

وقال القاضي: له منعها من نكاح المجنون ، وليس له منعها من نكاح المجبوب والعنين لان ضررهما علميها خاصة ، وفي الا برص و المجنون وجهان (أحدهما) لا يملك منعها لان الحق لها والضررعليها اشبه المجبوب والعنين . و (الثاني) له منعها لان عليه ضررا فيه فانه يتغير به ويخشي تعديه الى الولد فأشبه النرويج بغير كف ، وهذا مذهب الشافعي ، والاولى أن له منعها لان عليها فيه ضررا دامًا وعاراً عليها وعلى أهلها فملك منعها منه كالترويج بغير الكفء فاما ان اتفقا على ذلك ورضيا به جاز وصح النكاح لان الحق لهما لا يخرج عنها ويكره لهما ذلك لما ذكره أبو عبد الله من أبها وإن رضيت الآن تكره فيابعد ومحتمل أن يملك سائر الاولياء الاعتراض عليها ومنعها من هذا الترويج لان العار يلحق بهم وينالهم وليضرر فأشبه ما لو زوجها بغير كفء

﴿ مسئلة ﴾ ( فأما إن علمت العيب بعد العقد أو حدث به لم يملك اجبارها على الفسخ إذا رضيت) لان حق الولي في ابتداء العقد لا في دوامه ولهذا لو دعت وليها الى تزويجها بعبدلم تلزمه اجابتها ولو أعتقت عبدا لم يملك اجبارها على الفسخ . (الفصل الثالث) إذا علم بالعيب وقت العقد أو بعده ثم وجد منه رضى أو دلالة عليه كالدخول بالمرأة أو تمكينها إياه من الوطء لم يثبت له الفسخ لانه رضي باسقاط حقه فسقط كا لو علم المشتري بالعيب فرضيه ، وإذا اختلفا في العلم قالفول قول من ينكره لان الاصل عدمه

(الفصل الرابع) انه يرجم بالهر على من غره ، وقال أبو بكر فيه روايتان [احداهما] برجم به [والاخرى] لا رجم ، والصحيح أن المذهب رواية واحدة وانه يرجم به قان أحمد قال كنت أذهب الى قول على فهبته فالت الى قول عمر . اذا تزوجها فرأى جذاما أو برصافان لها الهر بمسيسه أياها ووليها ضامن الصداق ، وهذا يدل على انه رجم الى هذا القول وبه قال الزهري وتتادة و مالك والشانعي في القديم ، وروي عن على انه قال لا برجم وبه قال أبر حنيفة والشافي في الجديد لا نهضمن ما استرفى بدله وهو الوط، فلا يرجم به على غيره كا لو كان المبيع معيبا فأكاء

ولنا ماروى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال قال عمر بن الخطاب أيما رجل تزوج بامرأة بها جنون أو جدام أو برص فمسها ذلها صدائها وذلك لزوجها غرم على وليها عولانه غره في الذكاح بما يثبت به الحيار فكان المهر عليه كالو غره مجربة أمة ، فاذا ثبت هذا فان كان الولي علم غرم وان لم يكن علم فالنغرير من المرأة فيرجم عليها بجميع الصداق ، فان اختلفوا في علم الولي فشهدت بيئة عليه بالافرار بالم والا فالغول قوله مع يمينه قال الزهري وقتادة ان علم الولي غرم والا استحلف بالله العظيم انه ما علم عمو على الزوج

## باب نكاح الكفار

## وحكمه حكم نكاح المسامين فيما يجب بدون تحريم الحرمات

وجملة ذلك ان أنكحتهم يتعلق بها أحكام النكاح الصحيح من وقوع الطلاق والظهار والايلاء ووجوب الهر والقسمة والاباحة للزوج الاول والاحصان وغير ذلك . ونمن أجاز طلاق الكفار عطاء والشعبي والنخمي والزهري وحماد والثوري والاوزاعي والثافعي وأصحاب الرأي ولم يجوزه الحسن وقتادة وربيعة ومالك.

ولنا أنه طلاق من بالغ عاقل في نكاح صحيح فوقع كطلاق المسلم فان قيل لا نسلم صحة أنكحتهم قلنا دليل ذلك أن الله تعالى أضاف النساء اليهم فقال ( وامرأنه حمالة الحطب) وقال ( امرأة فرعون ) وحقيقة الاضافة تقتضي زوجية صحيحة ولدت من نكاح لا من سفاح ، وإذا ثبتت صحتها ثبت أحكامها كأنكحة المسلمين فعلى هذا إذا طلق الكافر الاثا ثم تزوجها قبل زوجواصابة مأسلما لم يقرا عليه وإن طلق اورأته أقل من ثلاث ثم أسلما فهمي عنده على ما بقي من طلاقها وإن نكحها كتابي وأصابها حلت لمطلقها ثلاثا سواء كان المطلق مسلما أوكافراً وإن ظاهر الذمي من أمرأته

وقال القاضي ان كان أبا أو جدا أو ممن يجوز لهان يراها فالتفرير من جهنه علم أو لم يعلم وان كان ممن لا يجوز له أن يراها كابن العم والمولى وعلم غرموان أنكر ولم تقم بينة باقراره فالقول قوله ، ويرجم على المرأة بجميم الصداق وهذا قول مالك الا انه قال اذا ردت المرأة ما أخذت ترك لها قدر ما تستحل به لئلا تصير كالموهو بة والشافعي تولان كقول مالك والقاضي

وانا على أن الولي اذا لم يعلم لا يغرم ان الغرير من غيره فلم يغرم كما لو كان ابن عم وعلى انه برجع بكل الصداق انه مغرور منها فرجع بكل الصداق كما لو غره الولي، وقولهم لا يخفى على من يراها لا يصح فان عيوب الفرج لا اطلاع له علمها ولا يحل له رؤيتها وكذلك العيوب تحت الثياب فصار في هذا كمن لا يراها الا في الجنون فانه لا يكاد يخفى على من يراها الا أن يكون غائبا وأما الرجوع بالمهر فانه لسبب آخر فيكون بمنزلة مالو وهبته اياه بخلاف الموهوبة

( فصل ) اذا طلقها قبل الدخول ثم علم أنه كان بها عيب فعليه نصف الصداق ولا يرجع به لانه رضي بالنزام نصف الصداق فلم يرجع على أحد ، وإن ماتت أو مات قبل العلم بالعيب فلها الصداق كاملا ولا يرجع على أحد لان سبب الرجوع الفسخ ولم يوجد وههنا استقر الصداق بالموت فلا يرجع به

ثم أسلما فعليه كفارة الظهار لقول الله تعالى ( والذين يظاهرون من نسائهم ) الآية . فان آلى ثبت حكم الايلاء لقوله تعالى ( للذين يؤلون من نسائهم ) ويحرم عليهم ما يحرم في النكاح على المسلمين على ماذكرنافي باب المحرمات في النكاح

﴿ مسئلة ﴾ ( ويقرون على الانكحة المحرمة ما اعتقد واحلها ولم يرتفعوا الينا )

أنما يقرون بهذين الشرطين ( أحدهما ) أن لا يترافعوا الينا ( الثاني ) أن يعتقدوا إباحة ذلك في دينهم لان مالا يعتقدون حله ليس من دينهم فلا يقرون عليه كالزنا والسرقة ، قال الله تعالى (فان حاه وله مالا يعتقدون حله ليس من دينهم فلا يقرون عليه كالزنا والسرقة ، قال الله تعالى (فان حاه وله فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وان تعرض عنهم فلن يضروك شيئا ) فيدل هذا على أنهم يخلون وأحكامهم اذا لم يحيثوا الينا ولان النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس هجر ولم يعترض عليهم في أنكحتهم مع علمه انهم يستبيحون نكاح محارمهم ولانه أسلم خلق كثير في زمن النبي عليه فأقرهم على أنكحتهم ولم يكشف عن كيفيتها فاذا لم يرتفعوا لم نعترض لهم لانا صالحناهم على الاقرار على دينهم . وعن احمد في مجوسي تزوج كتابية أو اشترى نصرانية قال يحال بينه وبينها قيل من يحول بينهما على قوله في تزويج النصراني المجوسية فيخرج من هذا أنهم لا يقيمون على نكاح محرم وان يحال بينهم وبين نكاح محرم وان يحال بينهم وبين نكاح محرم وان يحال بينهم وبين نكاح محارمهم فان عمر كتب ان فرقوا بين كل ذي رحم من المجوس وقال أحمد في مجوسية فلا بأس أن أمة نصرانية محال بينه وبينها ومجبر على بيعها لها دين وله دين فان ملك نصراني مجوسية فلا بأس أن يطأها وقال أبو بكر عبداله وينها والمؤها أيضاً لما ذكر ناه من الضرو

﴿ مسئلة ﴾ قال ( ولا سكنى لها ولا نفقة لان السكنى والنفقة انماتجب لمراة زوجها له عليها الرجمة )

انما كان كذلك لانها تبين بالفسخ كما تبين بطلاق ثلاث ولا يستحق زوجها عليها رجعة فلمتجب لها سكنى ولا نفقة لقول رسول الله عليها تبين لفاطعة بنت قيس ( انما السكنى والنفقة العرأة إذا كان لزوجها عليها الرجعة » رواه النسائي وهذا اذا كانت حائلا فان كانت حاملا فلها النفقة لانها بائن من ذكاح صحيح في حال حملها فكانت لها النفقة كالطلقة ثلاثا والختلعة وفي السكنى روايتان ، وقال القاضي لانفقة لها إن كانت حاملا في أحد الوجهين لانها بائن من ذكاح فاسد وكذلك قال أصحاب الشافي في أحد الوجهين وفي الآخر لها النفقة لان النفقة للممل والحل لاحق به وبنوه على أن النكاح فاسد وقد بينا صحته فيا مضي

( فصل ) وليس لولي الصفير والصغيرة وسيد الامة نزويجهم لمن به أحد هدف العيوب لانه ناظر لهم بما فيه الحظ ولاحظ لهم في هذا العقد فان زوجهم مع العلم بالعيب لم يصح النكاحلانه عقدهم عقداً لا يجوز عقده فلم يصح كما لو باع عقاره لغير غبطة ولا حاجة وإن لم يعلم بالعيب صح كما لو اشترى لهم معيبا لا يعلم عيبه وبجب عليه الفسخ إذا علم لان عليه النظر لهم بما فيه الحظ والحظ في الفسخ و يحتمل أن لا يصح كما لو زوجهم بمن يحرم عليهم أن لا يصح كما لو زوجهم بمن يحرم عليهم

(مسئلة) ( وإن أسلموا أو ترافعوا الينا في ابتداء العقد لم نمضه إلا على الوجه الصحيح مثل أنكحة المسلمين بالولي والشهود والامجاب والقبول )

لأنه لا حاجة إلى عقد يخالف ذلك قال الله تعالى (وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط) وإنكان في إثبانه لا يتعرض في كيفية عقدهم ولا تعتبر له شروط أنكحة المسلمين من الولي والشهود وصيغة الانجاب والقبول وأشباه ذلك بلا خلاف بين المسلمين قال ابن عبد البر أجمع العلماء على أن الزوجين إذا أسلما معاً في حال واحدة ان لهما المقام على نكاحها ما لم يكن بينها نسب أو رضاع وقد أسلم خلق كثير في عهد رسول الله علي الله على الله علي الله على الله الله على اله على الله ع

﴿مسئلة﴾ (لكن انكانت المرأة في هذه الحال ممن لا يجوزا بتداء نكاحها كأحد المحرمات بالنسب أوالمعتدة أوالرتدة أوالوثنية والمجوسية والمطلقة ثلاثاً لم يقرا)

لحديث عمر وان تزوجها في العدة واسلما بعد انقضائها أقرا لانها مما مجوز ابتداء نكاحها وان ترافعا الينا في العدة فسخ نكاحهما لانه لا يجوز ابتداء نكاحهما وان كان بينهما نكاح متعة لم يقرا عليه لانه ان كان بعد المدة لم يبق بينهما نكاح وان كان في المدة فهما لا يعتقدان تأبيده والذكاح عقد

وفصل) وليس له تزويج كبيرة بمعيب بغير رضاها بغير خلاف نعلمه لأنها والما ألما المستخ إذا علمت به بعد العقد فالامتاع أولى وان أرادت أن تنزوج معيباً فله منعها في أحد الوجبين قال أحمد ما يعجبين من ذلك أن يزوجها بهنين وان رضيت الساعة تكره إذا دخلت عليه لان من شأمهن النكاح ويعجبهن من ذلك ما يعجبنا وذلك لان الضرو في هذا دائم والرضى غير موثوق بدوامه ولا يتمكن من النخلص إذا كانت عالة في ابتداء العقد وربما أنضى إلى الشقاق والعداوة فيتضر و وليها وأهلها فلك الولي منعها كانت عالة في ابتداء العقد وربما أنضى إلى الشقاق والعداوة فيتضر و وليها وأهلها فلك الولي منعها كانت عالة في ابتداء العقوب والهنين لانضرها عليها خاصة وفي الا برص والمجذوم وجهان (أحدها) لا يكلف منعها لان الحق لها والفير و عليها فأشبها المجبوب والهنين والثاني له منعها لان عليه ضرراً فانه منعها في جيم الصور لان عليها فيه ضرراً دائها وعاد عليها وهذا مذهب الشافعي والاولى أن له منعها في جيم الصور لان عليها فيه ضرراً دائها وعاد عليها وهل أهابها فما ولا يخرج عنهاويك منعها في حيم المام أو عبد الله من أنها وان رضيت الآن تكره فيا بعد و يحتمل أن يملك سائر في الاولياء الاعتراض عليها ومنعها من هذا العزوج ورضيته المراة لم يلك وايها إجبارها على الفرخ لان العرر فاهيم وينالهم الضرر فأشبه ما لو وجها بغير كف، فأما أن العام الصرر فأشبه ما لو وجها بغير كف، فأما أن حدث العيب بازوج ورضيته المرأة لم يلك وايها إجبارها على الفرخ لان العرور فأسه ما لو

مؤبد الا أن يعتقد فساد الشرط وحد ه وانكانخيار مدة فأسلما فيها لم يقرا لذلكوان كان بعدها قراً لانهما يعتقدان لزومه وكل مااعتقدوه نكاحافهو نكاح يقرون عليه ومالافلا

﴿ مسئلة ﴾ (وإن قهر حربي حربية فوطئها أو طاوعته أواعتقداه نكاحاتم اسلما اقراعليه) لانه نكاح الهم فيمن يجوز ابتداء نكاحها فأقرا عليه كالنكاح بلا ولي وان لم يعتقداه نكاحا لم يقراعليه لانه ليس من انكحتهم

﴿ مسئلة ﴾ ( واذاكان المهر مسمى صحيحاً او فاسداً قبضـته استقر وانكان فاسداً فلم تقبضه فرض لها مهر المثل)

اذا اسلم الكفاروتر افهوا الينا بعد العقد والقبض لم نتعرض لمافعلوه وما قبضت من المهر فقد نفذو ليس لها غيره حلالا كان أو حراما بدليل قوله تعالى (يا أبهاالذين آهنوا اتقواالله وذروا ما بقى من الربا) فأمر بترك ما بقي من دون ماقبض وقال تعالى (فن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ماسلف وأمره الى الله) ولان النعرض للمقبوض ابطاله يشق لتطاول الزمان وكثرة تصرفاتهم في الحرام ففيه تنفيرهم عن الاسلام فعفي عنه كاعفي عن تركما تركوه من الفرائض والواجبات ولانها تقابضا بحكم الثمرك فبرئت ذمة من هو عليه منه كما لو تبايعا بيعا فاسداو تقابضا وان لم يتقابضا وكان المسمى حلالا وجب ما سميا لانه مسمى صحيح في نكاح صحيح فو حب كتسمية المسلم وان كان حراما كالحمر والخنزير بطل ولم يحكم به لان ما سمياه لا يجوز صحيح فو حب

حقه في ابتداء العقد لافي دوامه ولهذا لودعت وليها إلى ترويحها بعبد لم يلزمه إجابتهاولوعنقت تحت عبد لم يملك إجبارها على الفسخ

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وإذا عتقت الامة وزوجها عبد فلها الخيار في فسخ النكاح )

أجمع أهل العلم على هذا ذكره ابن المددر وابن عبدالبر وغيرهما والاصل فيه خبر بريرة قالت عائشة كاتبت بريرة فخيرها رسول الله علياليتي في زوجها وكان عبداً فاختارت نفسها قال عربة ولو كان حراما ما خيرها رسول الله علياليتي رواه مالك وأبو داود والنسائي ولان عليها ضرراً في كونها حرة تحت العبد فكان لها الخيار كما لو تروج حرة على أنه حر فبان عبداً فان اختارت الفسخ فالها فراقه واند ضيت المقام معه لم يكن لها فراقه بعد ذلك لانها أسقطت حتهاوهذا ممالا خلاف فيه محمدالله وان وصلى المان عققت تحت حر فلاخيار لها وهذا قول ابن عمر وابن مباس وسعيد بن المسيب والحسن وعطا، وسلمان بن يسار وأبي قلابة وابن أبي المي ومالك والاراعي والشافعي واسحاق وقال طارس وابن سيرين ومجاهد والنخمي وهذا بن أبي سليمان والثوري وأصحاب الرأي لها الخيار طارس وابن سيرين ومجاهد والنخمي وهاد بن أبي سليمان والثوري وأصحاب الرأي لها الخيار الماروي الاسود عن عائشة أن النبي عليالية خير بربرة وكان زوجها حراً ربا، الذسائي ولانها كالت بالحربة فكان لها الخيار على المان في المان في

الحجابه في الحدكم ولا يجوز ان يكون صداقالمسلمة ولا في نكاح مسلم ويجب مهر المثل ان كان قبل الدخول ونصفه ان وقعت الفرقة قبل الدخول وبهذا قال الشافعي وأبو يوسف وقال أبو حنيفة ان كان أصدقها خمراً أوخنزيراً معينين فليس لها الا ذلك وان كانا غير معينين فلها في الحمر القيمة وفي المخنزير مهر المثل استحسانا

( فصل ) وإن قبضت بعض الحرام دون بعض سقط من المهر بقدر ماقبض ووجب بحصة مابقي من مهر المثل فان كان الصداق عشرة زقاق خرمتساوية فقبضت منها خمسة سقط نصف المهر ووجب لها نصف مهر المثل وإن كانت مختلفة اعتبر ذلك بالحبل في أحد الوحهين لانه اذا وجب اعتباره احتبر ذلك بالكيل فيما له مشل يتأنى الكيل فيه (والثاني) يقسم على عددها لانه لا قيمة لها فاستوى كبيرها وصفرها وإن أصدقها عشرة خناز بر ففيه الوجهان (أحدها) يقسم على عددها لما ذكرنا (والثاني) تعتبرقيم بها كأنها مما بجرز كا نقوم شجاج الحركا نه عبد ، وإن أصدقها كابا وخنو برين وثلاث زقاق خمر ففيه ثلائة أرج (أحدها) يقسم على قدر قيمتها عندهم (والثاني) يقسم على عدد الاجناس زقاق خمر ففيه ثلائة أرج (أحدها) يقسم على العدد فلكل واحد سدس المهر والتكليب سدسه فهجمل لكل جنس ثلت المهر (وانثالث) يقسم على العدد فلكل واحد سدس المهر والتكليب سدسه

ولنا أنها كامأت زوجها في المكال فلم يثبت لها الخيار كالو أسلمت المكتابية نحت مسلم فأماخبر الاسود عن عائشة فقد روى عنها القاسم بن محد وعروة أن زوج بريرة كان عبداً وهما أخص بها من الاسود لانهما أن أخيها وأبن أختها وقد روي الاعش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة أن زوج بريرة عبداً فسود ابني المفيرة يقال له مغيث رواه البخاي وعيره وقالت صفية بنت أبي عبيد كان زوج بريرة عبداً قال أحمد مذا أن عباس وعائشة فالا في زوج بريرة إنه عبد رواية على المدينة وعلهم وإذا روى أهل المدينة وعلهم وإذا روى أهل المدينة حديثاً وعلوا به مهم صح شيء وإنما يصح أنه حر عن الاسود وحده وأماغيره فليس بذاك قال والعقد صحيح الا بعسخ بالخاف فيه والحرفيه اختلاف والعبد لا اختلاف فيه ويخالف الحر العبد لان العبد فاقص قادًا كلت تحته تضررت بهمائها عنده مخلاف الحر

( فصل ) وفرقة الخيار فدخ لا ينقص بها عدد الطلاق نص عليه أحمد ولا أعلم فيه خلافا قبل لاحمد لم لا يكون طلافا ؟ قال لان الطلاق ما تـكلم به الرجل ولانها فرقة لاختيار المرأة فكمانت فـخاكالفسخ لهنة أو عنه .

ولكل واحد من الخنزير بن والزقاق سدسه ومذهب الشانعي على نحو هذا

(فصل) قان نكحها ذكاحا فاسداً وهو مالا يقرون عليه إذا أسلموا كنكاح ذوات الرحم فأسلما قبل الدخول أو ترافعوا الينا فرق به بهما ولا مهر لها ، قال احمد في المجوسية نكون تحت أخيها أو أبيها فيطلقها أو يوت عنها فمرتفع الى المسلمين لا مهر لها وذلك لانه نكاح باطل من أصله لا يقر عليه في الاسلام وجدت فيه الفرقة قبل الدخول ، وأما إن دخل بها فهل يجب مهر المائل ? بخرج على وايتين في المسلم اذا وطي ، امرأة من محارمه بشبهة

(فصل) اذا تزوج ذمي ذمية على أن لا صداق لها أو سكت عرد ذكره فلها المطالبة بنرضه إن كان قبل الدخول وإن كان بعده فلها مهر المثل كما في نكاح المسلمين ومهذا قال الشافهي ، وقال أبر حنيفة إن تزوجها على انه لا مهر لها فلاشي ملما وإن سكت عن ذكره فعنه روايتان (إحداهما الامهر لها (والاخرى) مهر المثل ، واحتج بأن المهر يجب لحق الله وحقها وقد أحقطت حقها والذي يطالب به حق الله تعالى ولذا ان هذا نكاح خلا عن تسمية فيجب المرأة فيه بهر المثل كالمسلمة وأنما وجب المهر في حق

المسلمة لئلا نصير كالموهوبة والمباحة وهذا يرجد في حق الذمي

( فصدل ) قال الشيخ رضي الله عنه : اذا أسلم الزوجان معا أو أسلم زوج الكتابية فهما على فكاحهما سوا. كان قبل الدخول أو بعده وليس بين أهل العلم في هدذا اختلاف بحمد الله ، وذكر ابن البرا. انه اججاع من أهل العلم وذلك لانه لم يوجد منهم اختلاف وقد روى أبو داود عن ابن عباس ان وجلا جا. مسلما على عهد النبي وسيالية ثم جا.ت امرأنه بعده فقال يارسول الله أنها كانت أسلمت

097

﴿ مَسَّلَةً ﴾ قال ( رحمه الله تمالي فان أعتق قبل أن تختار أو وطئها بطل خيارها علمت أن الخيار لها أو لم تعلم)

وجملة ذلك أن خيار المعتقة على النبراخي مالم يوجد أحد هذين الامرين عنق زوجها أو وطئه لها ولا يمنع الزوج من وطنها وممن قال إنه على النراخي مائك والاوزاعي وروي ذلك من عبدالله ابن عمر واخته حنصة وبه قال سلمان بن يسار ونافع والزهري وقتادة وحكاه بنضأهل العلم عن الفةباء السبعة وقال أبو حذيفة وسائر العراقيين لها الخيار في مجلس العلم وللشافعي ثلاثة أقوال ( أظهرها ) كَمْو لِنَا (والثَّانِي) أنه على الفور كخيار الشَّفعة ( والثَّالَث) أنه إلى ثلاثة أيام

ولناما روى الامام أحمد في المسند باسناده عن الحسن بن عمر وبن أمية قال سمه ترجالا يتحدثون عن النبي عَيْدُ إِنَّهُ قَالَ إِذَا عَتْقَتَ الْأُمَّةُ فَهِي بِالْخَيَارِ مَالَمَ يَطُّأُهَا أَنْ شَاءَتَ فَارْقَتِهُ وَأَنْ وَطُنَّهَا فَـلا خيار لها ٨ رواه الاثرم أيضا وروي أبو داود أن بيرة عنة توهي عند فيث عبدلال أبي أحد فخيرها النبي وليُعلِين نقال ﴿ لَمَا إِن قر بِكُ اللَّهُ عَيار للنَّهُ وَلَ مِن سمينًا مِن الصحابة ولا مخالف لهم في عصرهم قال ابن عبدالبر لا أعلم لابن عمر وحفصة مخالفا من الصحابة ولان الحاجة داعية إلى ذاك فثبت كخيار القصاص أو خيار لدفع ضرر متحقق فأشبه ما قلنا، إذا ثبت هذا فمنى عنق قبل أن تختار

معى فردها عليه ، ويعتبر تلفظهما ولاسلام دفعة واحدة لئلا يسبق أحدهما صاحبه فيفسد النكاح . ومحتمل أن يقف على المجلس كالقبض وتحره فان حكم المجلس كله حكم حالة العقد ولانه يتعذرا تفاقهما على النطق بكلمة الاسلام دفعة واحدة فلو اعتبر ذلك لوقعت الفرقة بين كل مسلمين قبــل الدخول إلا في النادر فيبطل الاجماع ، وإذا أملم زوج الكتابية قبل الدخول أو بعده أو أسلما معافالنكاح باق محاله سواء كان زوجها كتابيا أو غير كتابي لان الهـ لم ابتداء نكاح الكتابية فاستدامته أولى ، ولا خلاف في هذا بين القائلين بجو ازنكاح الكنابة المسا

﴿ مَسَالَةً ﴾ ( فان أحلمت الكتابية قبله وقبل الدخول تعجلت الفرقة سوا. كان زوجها كتاببا أو غير كذاني إذ لا بجرز الكافر نكاح المسلمة ) قال ان المنذر أجم على هذا كل من نحفظ عند من أهل العلم ﴿ مَا مُنَّلَةً ﴾ ( فان كانت هي المسلمة فلا مهر لها، وإن كان هو المسلم قبلها نام أنصف المهر وعنه لامهر لها) وجملة ذلك أن الفرنة أذا حصات قبل الدخول باسلام المرأة فلا شيء لها لان الفرقة من جهتها وجذا قال الحسن ومالك والزهري والاوزاعي وابن شبردة والشانعي وعن أحمد رواية أخرى أنالها نصف المهر أذا كانت هي المسلمة أختارها أبر بكر وبه قال قنادة والثوري ويقتضيه قول أبي حنيفة لان الفرقة حصلت من قبله بامتناعه من الاسلام وهي فعلت مافرض الله عليها فكان لها نصف مافرض (الجزءالسابع) (Vo) (المغنى واشرح الكبر)

سقط خيارها لان الخيار لدفع الضرر بالرق وقد زال بعتقه فسقط كالمبيع إذا زال عيبه وهذا أحد قولي الشافعي وأن وطئها بطل خيارها علمت بالخيار أو لم تعلم نص عليه أحمد وهو قول من سمينا في صدر المسئلة وذكر القاضي وأصحابه أن الها الخيار وأن أصيبت ما لم تعلم فان أصابها بعد علمها فلا خيار الها وهذا قول عطاء والحسكم وحماد والثوري والاوزاعي والشافعي واسحاق لأنها إذا أمكنت من وطئها قبل علمها فلم يرجد منها ما يدل على الرضا فهو كا أو الم تصب

ولنا مانقدم من الحديث وروي مالك عن ابن شهاب عن عروة أن مولاة لبني عدي يقال لهاذ براء أخبرته انها كانت نحت عبد فعتقت قالت فأرسلت إلي حفصة فدعتني فقالت ان أمرك بيدك مالم بسك زوجك فان مسك فليس لك من الامر شيء فقات هو الطلاق ثم الطلاق ففارقته ثلاثا ، وقال مالك عن نافع عن ابن عمر ان لها الخيار مالم يمسها ولانه خيار عيب فيسقط بالتصرف فيه مع الجهالة كخيار الردبالعيب ولا تفريع على هذا القول فأما على القول الآخر فاذا وطئها وادعت الجهالة بالعنق وهي ممن بجوز خفاء ذلك عليها مثل أن يعتقها سيدها في بلد آخر فالقول قولها مع بينها لان الاصل عدم ذلك ، وان كانت بمن لا بخنى ذلك عليها الحرفها في بلدواحد وقد اشهر ذلك لم يقبل قولها لانه خلاف الظاهر وان علمت العنق وادعت الجهالة بثبوت الخيار فالقول قولها لان ذلك لا يعلمه إلا خواص الناس ، والظاهر صدقها فيه والشافي في قبول قولها في ذلك قولان

الله لها كا لو علق طلاقها على الصلاة فصلت، ونقل عن أحمد في مجوسي أسلم قبل أن يدخل بام أنه فلا شيء لها من الصداق لما ذكرنا، ووجه الاولى ان الفرقة حصات باختلاف الدين وقد حصل باسلامها فكات الفرقة حاصلة بفعلها فلم يجب لها شيء كما لو ارتدت وبفارق تعليق الطلاق فانه من جهة الزوج ولهذا لو علقه على دخولها فدخلت وقعت الفرقة ولها نصف المهر، فأما إن حصات الفرقة باسلام الزوج فلامرأة نصف المسمى إن كانت التحمية صحيحة أو نصف مهر المثل إن كانت فاسدة مثل أن يصدقها خمراً أو خنزبراً لان الفرقة حصات بفعله وعنه لا مهر لها لان الفرقة جارت من قبلها لكونها امتنعت من الدخول في الاسلام

( فصل ) اذا انفسخ النكاح بأحد الزوجين قبل الدخول مثل ان يسلم احد الزوجين الوثنيين أو المجوسيين تعجلت الفرقة على ماذكرنا ويكون ذلك فسخا لاطلاقا وبهذا قال الشافعي وقال أبوحنيفة لا تتعجل الفرقة بل ان كان في دار الاسلام عرض على الآخر فان أبى وقمت الفرقة حينئذ وان كان في دار الحرب وقف ذلك على انقضاء عدم أفان لم يسلم الآخر وقعت الفرقة فان كان الاباء من الزوج كان طلاقا لان الفرقة حصات من قبله فيكان طلاقا كما لو لفظ به وان كان من المرأة كان فسخالان المرأة لا تملك الكان من المرأة كان فسخالان وان كان هوالمسلم قان أسلم والاوقعت الفرقة وان كان هوالمسلم قان أسلم والاوقعت الفرقة وان كان هوالمسلم قان أسلم والاوقعت الفرقة لقوله سبحانه (ولا تحسكوا بعصم الكوافر)

(فصل) فان أعتق العبد والامة دفعة واحدة فلا خيار لها ، والنكاح بحاله سواء أعتقها رجل واحد او رجلان نص عليه احمد وعنه لها الخيار والاول أولى لان الحرية الطارئة بعدعتقها بمنعافسخ فالمقارنة أولى كاسلام الزوجين ، وعن احمد إذا عتقا معا انفسخ النكاح ومعناه والله أعلم أنه إذاوهب العبد صرية وأذن له في التسري بها ثم أعتقهما جميعا صارا حرين وخرجت عن ملك العبد فلم يكن له اصابتها إلا بنكاح جديد هكذا روى جماعة من أصحابه فيمن وهب لعبد، معربة أواشترى لهسرية ثم أعتقها لايقربها إلا بنكاح جديد واحتج احمد على ذلك بماروى نافع عن ابن عور أن عبداً له كان له صريتان فأعتقها فنهاه أن بقربهما إلا بنكاح جديد ولانها باعتاقها خرجت عن أن تكون مملوكة فلم يبح معربتان فأعتقها فنهاه أن بقربهما إلا بنكاح جديد ولانها باعتاقها خرجت عن أن تكون مملوكة فلم يبعد بالنسري بها كالحرة الاصلية وأما إذا كانت امرأته فعنقا لم ينفسخ نكاحه بذلك لانه إذا لم ينفسخ باعتاقها معا أولى ومحتمل أن أحمد أعاراد بقوله انفخ خاحها ان لها فسخ المناق وهذا تخريج على الرواية التي تقول بان لها الفخ ذا كان زوجها حراً

( فصل ) ويستحب لمن له عبد وأمة من وجان فأراد عققها البداية بالرجل لئلا يثبت للمرأة خيار عليه فيفسخ نكاحه وقد روى ابوداود والاثرم باسنادها عن عائشة أنه كان لها غلام وجارية فتروجا فقالت النبي عليات إني أريد أن أعنقها فقال لها «فابد ثي بالرجل قبل المرأة » وعن صفية بنت أبي عديد أنها فعلت ذلك وقالت الرجل إني بدأت بعنقك لئلا يكون لها عليك خيار

(١) لعله قال

ولنا انه اختلاف دين بمنع الاقرار على النكاح فاذا وجد قبل الدخول تعجلت الفرقة كالردة (١) وعلى مالك كاسلام الزوجاو كما لواتي الآخر للاسلام لانه ان كان هو المسلم فليس له إمساك كافرة لقوله تعالى (ولا تمسكو ابعصم الكوافر)وان كانت هي المسلمة فلا يجوز ابقاؤها في الحكم مشرك

ولنا على انها فرقة فسخ أنها فرقة باختلاف الدين فكانت فسخا كالواسم الزوجوا بت المرأة ولانها فرقة بغير لفظ فكانت فسخا كفرقة الرضاع

﴿ مَسَّلَةً ﴾ ( وان قالت اسلمت قبلي وأنكرها فالقول قولها)

لأن المهر وجب بالعقد والزوج يدعي ما يسقطه والأصل بقاؤه ولم يعارضه ظاهر فبقي وان اتفقاً على اناحدهما قبل الآخر ولا يعلمان عينه فلها نصف الصداق ذكره ابو الخطاب لما ذكرنا

وقال الفاضي ان لم تكن قبضت فلا شيء لها لانها تشك في استحقاقها فلا تستحق بالشك وانكان بعد القبض لم يرجع عليها لانه يشك في استحقاق الرجوع فلا يرجم مع الشك والاول أصح لان اليقين لايزول بالشك وكذلك اذا تيقن الطهارة وشك في الحدث او تيقن الحدث وشك في الطهارة بني على الوجوب على الوجوب

(مسئلة) ( و إن قال الزوج أسلمنا معا فنحن على النكاح فانكر ته فعلى وجهين )

(فصل) إذا عنقت المجنونة والصفيرة فلاخيار لها في الحال لان الاعقل لها ولا قول معتبر ولايمك وليهما الاختيار عنهما لان هذا طريقه الشهوة فلا يدخل تحت الولايه كالافتصاص: فاذا بلفت الصفيرة وعقلت المجنونة فلهما الخيار حينئذ لكونهما صارتا على صفة لكل منهما حكم وهذا الحكم فيها لوكان بزوجبهماعيب يوجب الفسخ فان كارزوج اهماقد وطناهما فظاهر كلام الخرقي أنه لاخيار لهما لان مدة الخيار انقضت ، وعلى قول القاضي وأصحابه لهما الخيار لان لارأي لهما فلا يكون تمكينهما من الوطء دليلا على الرضى مخلاف الكبيرة العاقلة ولا يمنع زوج اهما من وطنها

﴿مسئلة ﴾ قال رحمه الله (فان كانت لنفسين فاعتق أحدها والاخيار لها اذا كان المعتق معسرا)

إنما شرط. الاعسار في المعتق لان الموسر بسري عنقه إلى جميعها فنصبر حرة ويثبت لها الخيار والمعسر لا يسري عنقه بل بعنى منها ما أعتق و بالميها رقيق فلا نكل حريبها فلا ثبت لها الخيار حينئذ وهذا قول الشافي ، وعن أحد أن لها الخيار حكاها أبوبكر واختارها لانها أكل منه فانها ترث وتورث وتحجب بقدر مافيها من الحرية ، ووجه قول الحرقي أنه لانص في المعتق بعضها ولا هي في معنى الحرة الكاملة لانها كاملة الاحكام وأيضا عامل به أحمد وهو أن العقد صحيح فلايف عنها في مرضه بعد الدخول بهائم مات (فصل) ولو زوج أمة قيمتها عشرة بصداق عشرين ثم أعنقها في مرضه بعد الدخول بهائم مات

قال الفاضي القول قول المرأة لان الظاهر معها اذ يبعد انفاق الاسلام منها دفعة واحدة والقول قول من الظاهر معه وكذلك كان القول قول صاحب اليد وفيه وجه آخر ذكره أبو الخطاب أن القول قول الزوج لان الاصل بقاء النكاح والفسخ طاى، عليه فكان القول قول من يوافق قوله الاصلكالمنكر وللشافعي قولان كهذين الوجهين

( فصل ) فان اختلفا بعد الدخول فقال الزوج أسلمنا معا أو أسلم الثاني منافي العدة فنحن على النكاح وتقول هي بل أسلم الثاني بعد العدة فانفسخ النكاح ففيه وجهان(أحدهما)القول قوله لان الاصل بقاء النكاح ( والثاني ) القول قولها لان الاصل عدم اسلام اثناني

﴿ مسئلة ﴾ (وان أسلم أحدها بعد الدخول وقف الامر على انقضاء العدة فان أسلم الثاني قبل انقضائهافها على نكاحها والاتبينا أن الفرقة وقمت من حين أسلم الاول)

روي عن أحمد رحمه الله في هذه المسئلة روايتان (احداها) أن الامر يقف على انقضاء العدة على اما ذكرنا وهذه الرواية التي ذكرها الخرقي فعلى هذا اذا لم يسلم الثاني في العدة لا يحتاج الى استئناف العدة وهذا قول الزهري والليث والحسن بن صالح والاوزاعي والشافعي واسحاق ونحوه عن عبد الله بن عمر ومجاهد ومحمد بن الحسن ( والنانية ) تنعجل الفرقة كما قبل الدخول وهذا اختيار الخلال وصاحبه وقول الحسن وطاوس وعكرمة وقنادة والح-كم وروي ذنك عن عمر بن عبد العزيز و نصره ابن المنذر

ولا يملك غير هارغير مهر هابمد استيفائه عتقت لأنها تخرج من الثلث ولها الخيار وان لم تكن قبضته عتى ثلثها في الحال وفي الخيار لها وجهان فكاما اقتضي من مهر ها شيء عتى منها بقدر ثلثه فاذا استوفي كله عتقت كانها ولها الخيار حيفذ عند من لم يثبت لها الخيار قبل ذلك فان كان زوجها قد وطئها قبل استيفاء مهر ها فقد بطل خيارها عند من جعل لها الخيار حيفذ لانها أسقطته بتمكينه من وطئها وعلى قول الخرقي لا يبطل لانها مكنت منه قبل ثبوت الخيار لها فأشبه مالو مكنت منه قبل عتقها ، فأما ان عتقت قبل لا يبطل لانها مكنت منه قبل أو يول الخرقي لان فسخها الذكاح بسقط به صداقها فيعجز الثلث عن كال الدخول بها فلا خيار لها على قول الخرقي لان فسخها الذكاح بسقط به صداقها فيعجز الثلث عن كال قيمتها فيرق ثلثاها ويسقط خيارها فيفضي اثبات الخيار لها الى اسقاطه فيسقط وهذا مذهب الشافي وعند أبي بكر لها الخيار فعلى قول من أوجب لسيدها نصف المهر فاذا استوفي عتى ثلثاها وعلى قول من أسقطه يعتق ثلثاها

﴿مسئلة﴾ قال (فان اختارت المقام معه قبل الدخول أوبعده فالمهرللسيدوإن اختارت فراقه قبل الدخول فالمهر للسيد)

وجملته أن المعتقة إن اختارت المقام مع الزوج قبل الدخول أو بعده أو اختارت الفسخ بعدد الدخول فالمهر واجب لانه واجب بالعقد فاذا اختارت المقام فلم يوجد له مسقط، وإن فسخت بعد

وقول أبي حنيفة ههنا كقوله فيما قبل الدخول الا أن المرأة إذاكانت في دار الحرب فانقضت عدتها وحصات الفرقة لزمها استئناف العدة وقال مالك ان أسلم الرجل قبل امرأته عرض عليها الاسلام فان أسلمت والا وقعت الفرقة وان كانت غائبة تعجلت الفرقة وان أسلمت المرأة قبله وقف الامر على انقضاء العدة واحتج بتعجيل الفرقة بقوله سبحانه (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) ولان ما يوجب فسخ النكاح لا بختلف عا قبل الدخول و بعده كالرضاع

ولنا ما روى مالك في موطئه عن ابن شهاب كان بين اسلام صفوان بن أمية وامرأته بنت الوليد ابن المغيرة نحو من شهر اسلمت يوم الفتح وبقي صفوان حتى شهر حنينا والطائف وهو كافر ثم أسلم ولم يفرق اننبي عينيا الله وسهرة هذا الحديث ولم يفرق اننبي عينيا واستقرت عنده امرأته بذلك النهكاح قال ابن عبد البر وشهرة هذا الحديث أقوى من اسناده وقال ابن شهاب أسلمت أم حكيم يوم الفتح وهرب زوجها عكرمة حتى أتى الممين فارتحات حتى قدمت عليه المين فدعته إلى الاسلام فأسلم وقدم فبايع فثبتا على نكاحها وقال ابن شبرمة كان الناس على عهد رسول الله صلى الى عليه وسلم يسلم الرجل قبل المرأة والمرأة قبل الرجل فأيها أسلم قبل انقضاء عدة المرأة فهي امرأته فان أسلم بعد المدة فلا نكاح ببنها ولان أبا سفيان خرج فأسلم عام الفتح قبل دخول الذي صلى الله عليه وسلم مكة ولم تسلم هند اهرأته حتى فتح النبي عينات فأسلم عام الفتح قبل دخول الذي صلى الله عليه وسلم مكة ولم تسلم هند اهرأته حتى فتح النبي عينات فأسلم عام الفتح قبل دخول الذي حرم بن حزام قبل امرأته وخرج أبو سفيان بن الحارث وعبد الله بن

الدخول فقد استقر بالدخرل فلم يسقط بشي، وهو للسيد في الحالين لانه وجب بالعدة في ملكه والهراجب المسمى في الحالين سوا. كان الدخول قبل العتق أو بعده ، وقال أصحاب الشانبي إن كان الدخول قبل العتق أو بعده فالواجب مهر المثل لان الفسخ استند الى حالة العتق فصار الوط. في نكاح فاسد

ولنا أنه عقد صحيح فيه مسمى صحيح انصل به الدخول قبل الفسخ فأوجب المسمى كا لو لم يفسخ ، ولانه لو وجب بالوط ، بعد الفسخ لكان المهر لهالانها حرة حينند ، وقولهم إن الوط ، في نكاح قاسد غير صحيح فانه كان صحيحاً ولم يوجد مايفسد ، ويثبت فيه أحكام الوط ، في النكاح الصحيح من الاحلال الزوج الاول والاحصان وكرنه حلالا ، وأما إن اختارت الفسخ قبل الدخول فلا مهر لها نص عليه أحمد وهو مذهب الشافعي ، وعن احمد رواية أخرى لا ميد نصف المهر لانه وجب السيد فلا بسقط بفعل غيره ،

ولنا أن الفرقة جاءت من قبلها فسقط مهرها كما لوأسلمت أو ارتدت أو أرضيت من بفدخ انكاحها رضاعه ، وقوله وجب السيد قلمنا لكن بواسطتها ولهذا سقط نصفه بفسخها وجميعه باسلامهاوردتها ( فصل ) ولو كانت منوضة فنرض لها مهر المئل فهو السيد أيضا لانه وجب بالعدد في ملكه لابالفرض ، وكذاك لو مات أحدهما وجب والموت لا يوجب فدل على أنه وجب بالعقد ، وإن كان

أبي أمية عام الفتح فلقيا النبي صلى الله عليه وسلم بالا بواء فأسلما قبل نسائها ولم يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم فرق بين أحد ممن أسلم وبين امرأته ويبعد أن يتفق اسلامها معا ويفارق ما قبل الدخول فانه لا عدة لها فتتعجل البينونة كالمطلقة واحدة وههنا لها عدة فاذا انقضت تبينا وقوع الفرقة منه كالطلاق أسلم الاول فلا يحتاج الى عدة ثانية لان اختلاف الدين سبب الفرقة نتحسب الفرقة منه كالطلاق فعلى هذه الرواية لو وطئها الزوج في عدتها ولم يسلم الثاني فيها فلها عليه المهر ويؤدب لاننا تبينا أنه وطئها بعد البينونة وانفساح النكاح فيكون واطئا في غير ملك وان أسلم فلا شيء لها لا نتينا أن النكاح لم ينفسخ وانه وطئها في نكاحه فلم يكن عليه شيء

( فصل ) فان أسلم أحد الزوجين وتخلف الآخر حتى انقضت العدة انفسخ النكاح في قول عامة العلماء قال ابن عبد انبر لم يختلف العلماء في هذه الاشيئا روي عن النخعي شذ فيه عن جماعة العلماء فلم يتبعه عليه أحد زعم أنها ترد الى زوجها وان طالت المدة لما روى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد زبنب على زوجها أبي العاص بنكاحها الاول رواه أبوداود واحتج به أحمدقيل له أليس بروى أنه ردها بنكاح مستاً نف ؟ قال ليس لذلك أصل قيل كان بين اسلامها وردها اليه ثمان سنين

ولنا قوله تمالى (لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن ) وقوله تمالى ( ولا تمسكوا بمصم الـكوافر ) والاجماع المناقد على تحريم فروج المسلمات على الـكافار وأما قصة أبي العاص مع امرأته فقال إبن

الفسخ قبل الدخول والفرض فلا شي. إلا على الرواية الاخرىينيني أن تجب المتعة لانها تجب بالفرقة قبل الدخول في موضع لو كان مسمى وجب نصفه

( فصل ) فان طافها طلاقا بائنا ثم أعتقت فلا خيار لها لان الفسخ انما يكون في نكاح ولا نكاح همنا ، وإن كان رجعيا فلها الخيار في العدة لان نكاحها باق فيمكن فخه ولها في الفلخ قائدة فانها لانأمن رجعته اذا لم يفسخ فان قبل فيفسخ حينئذ قلنا اذاً تحتاج الى عدة أخرى واذا فسخت في عدتها ثبتت على مامضى من عدتها ولم تحتج الى عدة أخرى لانها معتدة من الطلاق والفسخ لاينافيها ولا يقطعها فهو كا لو طلقها طلقة أخرى وينبني على عدة حرة لانها عتقت في أثنا. العدة وهي رجعية قان اختارت المقام بطل خيارها ، وقال الشافعي لا يبطل لا بها اختارت المقام مع جرياتها الى البينونة وذلك ينافي اختيار المقام

ولنا أنها حالة بصح فيها اختيار الفسخ فصح اختيار المقام كصاب النكاح وإن لم تختر شيئا لم يسقط خيارها لانه على التراخي ولان سكوتها لايدل على رضاها لاحمال أنه كان لجرياتها الى بينونة اكتفاء منها بذلك فان ارتجعها فلها الفرخ حينئذ فان فسخت ثم عاد فتزوجها بقيت معه على طاقتين لانه صار حراً فلك ثلاث طلاق العبد اثنتان وإن تزوجها بعد أن أعتق رجعت معه على طاقتين لانه صار حراً فلك ثلاث طلقات كسائر الاحرار

عبد البر لا يخلو اما أن يكون قبل نزول تحربم المسلمات على الكفار فتكون منسوخة بما جاء بعدها أو تكون حاملا استمر حملها حتى أسلم زوجها أو مربضة لم تحض ثلاث حيضات حتى أسلم أو تكون ردت اليه بنكاح جديد فقد روى ابن أي قتيبة في سننه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم ردها على أبي العاص بنكاح جديد رواه الترهذي وقال سمعت عبد بن حميد يقول سمعت يزيد بن هارون يقول حديث ابن عباس أجود اسناد او العمل على حديث عمرو بن شعيب (مسئلة) (فان أسلمت قبله فلها فقة العدة)

لانه يتمكن من الاستمتاع وابقاء نكاحها باسلامه معها فكانت لها النفقة كالرجمية وسواء أسلم في عدمها أو لم يسلم فان قيل اذا لم يسلم تبينا أنها بائن باختلاف الدين فكيف تجب النففة للبائن ? قلمنا لانه كان يمكن الزوج تلافي نكاحها بل يجب عليه فكانت في معنى الرجمية وان كان هو المسلم فلا نفقة لها لانه لا سبيل الى تلافي نكاحها واستبقائها فأشبهت البائن وسواء أسلمت معه أم لا

( مسئلة ) ( فان اختلفا في السابق منها فقال الزوج اسلمت قبلك فلا نفقة لك وقالت المرأة بل أما المسلمة أولا فلى النفقة فالقول قولها في أحد الوجهين )

لان الاصل وجوب النفقة وهو يدعي سقوطها (وانثاني) أن القول قوله لان النفقـة أنما تجب المتماع والاصل عدمه فان قال أسلمت بعد شهرين من اسلامي فلا نفقة لك فيهاوقالت

( فصل ) فان طاقها بعد عنقها وقبل اختيارها أو طاق الصغيرة والمجنونة بعدالعنق وقع طلاقه و بطل خيارها لانه طلاق من زوج جائز التصرف في كاح صحيح فنفذ كما لو لم يعتق وقال القاضي طلاقه موقوف فان اختارت الفسخ لم يقم الطلاق لأن طلاقه يتضمن ابطال حقها من الخيار وان لم تختر وقع والشافي قولان كهذين الوجهين و بنواعدم الوقوع على أن الفسخ استند الى حالة العتنى فيكون الطلاق واقعا في نكاح . فسوح

ولما انه طلاق من زوج مكلف مختار في نكاح صحيح نوقع كمالوطلقها قبل عتقها أو كمالولم تختر وقد ذكرنا أن الفسخ بوجب الفرقة حينئذ ولا يجرز تقديم الفرقة عليه والحكم لا يتقدم سببه ولان العدة تبقداً من حين الفسخ لا من حين العنق وما سبقه من الوط، وط، في نكاح صحيح يثبت الاحصان والاحلال للزوج الاول ولو كان الفسخ سابقاً عليه لا انعكست الحال ، وقول الناضي انه يبطل حقها من الفسخ غير صحيح قان الطلاق بحصل به مقصود الفسخ مع زبادة وجوب نصف الهر وتصير العدة عليها فان ابتدا. ها من حين طلاقه لامن حين فسخه ، ثم لو كان مبطلا لحقها لم يتم وإن لم تختر الفسخ كما لم يصح تصرف المشتري في المبيم في مدة الحيار سوا، فسخ البائع أر لم يفسخ وهذا فيا إذا كان الطلاق بائنا قان كان رجعيا لم يسقط خيارها على ماذكرنا في الفصل الذي قبل هذا ، فعلى قولمم إذا طاقها قبل الدخول عن اختارت الفسخ سقط مهرها لانها بانت بالفسخ وان لم يفسخ فاما نصف الصداق لا مهابانت بالطلاق

بعد شهر فالقول قوله لأن الاصل عدم اسلامها في الشهر الثاني فان ادعى هو بفسخ النكاح فأنكرته انفسخ النكاح لأنه يقر على نفسه بزوال نكاحه وسقوط حقه فأشبه ما لو ادعى أنها أخته من الرضاع فكذبته .

(مسئلة) ( وعنه أن الفرقة تتعجل باسلام احدها كما قبل الدخولوقد ذكرناه )

(مسئلة) ( فأما الصداق فواجب بكل حال )

يعني اذا وقعت الفرقة باسلام أحدها بعد الدخول فأنه يجب لها المهر كاملا لأنه استقر بالدخول فلم يسقط بشيء فأن كان مسمى صحيحاً فهو لها لان أنكحة الكفار صحيحة تثبت لها أحكام الصحة وان كان محرما قبضته فلمس لها غيره لانا لا نتعرض الى ما مضى من احكامهم وأن لم يكن قبضته فلما مهر المثل لان الحمر والخنرير لا يكون صداقالمسلمة ولافي نكاح مسلم وقد صارت أحكاه مهم أحكام المسلمين (فصل) وسواء مما ذكر نا اتفق الداران أو اختلفتا و به قال مالك والليث والاوزاعي والشافعي وقال أبو حنيفة أن أسلم أحدها وهما في دار الحرب ودخلا دار الاسلام أنفسخ المنكاح ولو تزوج حربي حربية ثم دخلا دار الاسلام وعقد العهدا نفسخ نكاحه لاختلاف الدارين ويقتضي مذهبه أن أحد الزوجين الذميين أن تقع الفرقة بينها كما لو أسلمت في دار الاسلام قبل الدخول

( فصل ) فان اختارت المعتقدة الفراق كان فسخ ليس بطلاق ومرذا قال أبو حنيفة والثوري والحد ن من حي والشافعي وذهب ماقك والاوزاعي واللبث الى انه طلاق بائن قال ماقك الا أن تطاق نفسها ثلاثا فنطلق ثلاثا واحتج له بقصة زبراء حين طلقت نفسها ثلاثا فلم ياغذا أن أحدا من الصحابة أنكر ذقك ، ولانها تملك الفراق فملكت الطلاق كالرجل

ولما قوله على الطلاق لمن أخذ بالساق » ولانها فرئة من قبل الزوجة فكانت فسخا كما لو اختلف دينها أو أرضعت من ينفسخ نكاحها برضاعه ، وفعل زبرا. ليس بحجة ولم يثبت انتشاره في الصحابة ، فعلى هذا لوقالت اخترت افسي أو فسخت النكاح الفسخ ، ولوقالت طلقت فسي ونوت المفارقة كان كناية عن الفسخ لانه يؤدي الى معناه فصح كناية عنه كالكناية بالفسخ عن الطلاق

( فصل ) وان عتق زوج الامة لم يثبت له خيار لان عدم الكمال في لزوجة لا يؤثر في النكاح وكذلك لا تعتبر الكفاة الا في الرجل دون المرأة ، ولو تزوج اسأة مطلقا فبانت أمة لم يثبت له خيار ولو تزوجت المرأة رجلا مطلقا فبان عبداً كان لها الخيار وكذلك في الاستدامة لكن ان عنق ووجد الطول لحرة فهل يبطل نكاحه? على ومهين تقدم ذكرهما

ولنا أن أبا سفيان أسلم بمر الظهران وامرأته بمكمة لم تسلم وهي دار حرب وأم حكيم أسلمت مكمة وهرب زوجها عكرمة الى البين وامرأة صفوان بن أمية أسلمت يوم الفتح وهرب زوجها ثم أسلموا وأفروا على أنكحتهم مع اختلاف الدين والدار بهم، ولانه عقد معاوضة فلم ينفسخ باختلاف الداركالبيع ، ويفارق ما قبل الدخول فان القاطع للنكاح اختلاف الدين المانع من الاقرار على النكاح دون ما ذكروه ، فعلى هذا لو تزوج مسلم مقيم بدار الاسلام حربية من أهل الكتاب صح نكاحه وعندهم لا يصح .

ولنا قوله تمالى (والمحصنات من الذين أو توا الـكتاب من قبلـكم) ولانها امرأة يباح نكماحهااذا كمانت في دار الاسلام فأبيح نكاحها في دار الحرب كالمسلمة

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه ( وان ارتد أحد الزوجين قبل الدخول انفسخ النكاحولامهر انكان المرتدة وإن كان هو المرتد فلها نصف المهر )

اذا ارتد أحد الزوجين قبل الدخول انفسخ النكاح في قول عامة أهل العلم الا انه حكى عن داود انه لا ينفسخ بالردة لان الاصل يقاء النكاح

ولنا قول الله تعالى (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) وقوله تعالى ( فلا ترجعوهن الى الـكفار، لاهن حل (المغنى والشرح الكبير ) ( الحجز الساج)

( فصل ) واذا عتنت الامة فقالت لزوجها زدني في مهري فغمل فالزبادة لها دون سيدها سوا. كان زوجها حرا أو عبدا وسواء عنق معها أولم يعنق نصعليه أحمد فيها إذا زوج عبده من أمته ثم أعنقا جميعا فقالت الامةزدني في مهري فلزبادة اللامة لا السيد ، فقيل أرأيت ان كان الزوج الخير السيد لمن تكون الزيادة ? قال اللامة ، وعلى قياس هذا لو زوجها سيدها ثم يا مها فزادها زوجها في مهرها فالزبادة الثاني ، وقال القاضي الزيادة السيد المعتق في الموضعين على قياس المذعب لان من أصلنا ان الزيادة في الصداق تلحق بالعتد الاول فتكون كالذكورة فيه . والذي قلماه أصح لان الملك في الزيادة أما ثبت حال وجودها بعد زوال ملك سيدها عنها فيكون لها ككسبها والموهوب لها ، وقولنا أن الزيادة تلحق بالعقد معناه أنها تلزم و ثبت الملك فيها ويصير الجميع صداقا وليس معناه أنا تبينا أن الملك كان ثابتا فيها وكان لسيدها قان هذا محال ولانسبب ملك هذه الزبادة وجد بعد العنق فلا مجوز أن يتقدم الملك عليه لانه يؤدي الى تقدم الحكم قبل سببه ولو كان الملك ثابتاً المعتق فيه حين النزونج الزمنه زكانه وكان له نماؤه وهذا أظهر من أن نطيل فيه

## ﴿ باب اجل العنين والخصي غير المحبوب

الهنين هوالعاجز عن الايلاج وهومأخوذمن عن أي اعترض لان ذكره يعن اذا أراد ايلاجه أي يعترض

لهم ولاهم يحلون لهن ) ولانه اختلاف دين يمنع الاصابة فوجب فسخ النكاح كما لو اسلمت تحت كافر ثم نفظر فان كانت المرأة هي المرتدة فلا مهر لها لان الفسخ من قباها وان كان الرجل هو المرتدفعليه نصف المهر لان الفسخ من جهته فأشبه مالو طلق وان كانت التسمية فاسدة فعليه نصف مهر المثل

﴿ مسئلة ﴾ (وان كانت الردة بعد الدخول فهل تتعجل الفرقة أو تقف على انقضاء العدة ? على روايتين)

اختلفت الرواية عن أحمد فيما اذا ارتد احد الزوجين بعد الدخول حسب اختلافهما فيما اذا أسلم أحد الزوجين الكافرين فني احداهما تتنجل الفرقة وهو قول أبي حنيفة ومالك وروي ذلك عن الحسن وعمر بن عبد العزيز والثوري وزفر وأبي ثور وابن المنذر لان ماأوجب فسخ الذكاح استوى فيه ماقبل الدخول و مده كالرضاع (والنانية) يقف على انقضاء العدة فان أسلم المرتد قبل انقضائها فهاعلى النكاح وان لم يسلم حتى انقضت بانت منذ اختلاف الدينين وهذا مذهب الشافعي لان لفظه تقع به الفرقة فاذا وجد الدخول جازان يقف على انقضاء العدة كالطلاق الرجعي أو نقول اخلاف دين بعد الاصابة فلا فوجب فسخه في الحال كاسلام الحربية تحت الحربي، وقياسه على اسلام أحد الزوجين أقرب من قياسه على الرضاع ولان الرضاع تحرم به المرأة على التأبيد فلا فائدة في تأخير الفسخ الى بعد انقضاء العدة مسئلة في (فان كان هو المرتد فعليه نفقة العدة)

والعنن الاعتراض وقيل لانه بهن لقبل المرأة عن يمبنه وشهاله ولا يتصده فاذا كان الرجل كذلك فهو عيب به ويستحق به فسخ النكاح بعد أن تضرب له مدة يختبر فيها ويعلم حاله بها وهذا تول عمر وعمان وابن مسمود والمفيرة بن شعبة رضي الله عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء وعمرو بن دينار والذخمي وقتادة وحماد بن أبي سليان وعليه فتوى فقها الامصار منهم مالك وأبوحنيفة وأصحابه والثوري والاوزاعي والشافعي واسحاق وابوعبيد، وشذالح بن عيينة وداود فقالا لايؤجل وهي امرأته ، وروي ذلك عن علي رضى الله عنه لان امرأة أتت النبي وسينية فقالت بارسول الله ان رفاعة طلفني فبت طلاقي فتزوجت بعبد الرحمن بن الزبير وأنما له مثل هدبة الثوب فقال قتريدين أذ ترجعي الى رفاءة الاحتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك ولم يضرب له مدة

ولنا ، اروي أن عمر رضي الله عنه أجل العنين سنة وروى ذك الدارقطني باسناده عن عروابن مسعود والمفديرة بن شعبة ولا نخالف ابهم ، ورواه ابوحفص عن علي ولانه عيب بمنع الوط. فأثبت الخيار كالجب في الرجل والرتن في المرأة ، فأما الخبر فلا حجة ابهم فيه فان المدة أنما تضرب له ، مع أعترافه وطلب المرأة ذاك ولم يوجد واحد منها ، وقد روي أن الرجل أنكر ذلك وقال اني لأعركها عرك الادم ، وقال ان عبدالبر وقد صح أن ذلك كان بعد طلافه فلا معنى لضرب المدة وصحح ذلك قول النبي علي متالية « تريدين أن ترجعي الى رفاعة » ولوكان قبل طلافه لما كان ذلك اليها ، وقبل انها ذكرت

لانه بسيل الى الاستمتاع بها بان يسلم و يمكنه تلافى نكاحها فكانت لها النفقة كزوج الرجمية وان كانت هي المرتدة فلا نفقة لها لانه لاسبيل للزوج الى رجعتها وتلافى نكاحها فلم يكن لها نفقة كا بعد العدة (فصل) قان ارتد الزوجان معاً فحكها حكم مالو ارتد أحدها ان كان قبل الدخول تعجلت الفرقة وان كان بعده فهل تتعجل او تقف على انقضاه العدة على روايتين وهذا مذهب الشافعي قال أحمد في رواية ابن منصور اذا ارتدا معا أو أحدها ثم تابا أو تاب المرتد منها فهو أحق بها ما لم تنقض العدة وقال أبو حذيفة لا ينفسخ النكاح استحساناً لانه لم يختلف بهما الدين فاشبه مالو اسلما

ولنا أنها ردة طارئة على النـكاح فوجب أن يتعلق بها فسخه كما لو ارتد احدهما ولان كل مازال عنه ملك المرتد اذا ارتدوحده زال اذا ارتدغيره معه كماله وماذ كروه يبطل بمااذا انتقل المسلم واليهودية الى دين النصرانية فان نـكاحهما ينفسخ وتد انتقلا الى دين واحد، وأما اذا أسلما فقد انتقلا الى دين الخق ويقران عليه بخلاف الردة

( فصل ) وإذا ارتد احدالزوجين أو ارتدا معا منع من وطثها في عدتها فان وطثها في عدتها وقائا ان الفرقة تعجلت فيكون عليه مهر مثاها وإن قلنا ان الفرقة تقف على انقضاء العدة فاسلم المرتد منهما أو اسلما جميعاً في عدتها وكانت الردة منها فلا مهر لها عليه بهذا الوطء لانا تبينا ان النكاح لم يزل وانه وطئها وهي زوجته وان ثبتا أولي ثبت المرتد منهما على الردة حتى انقضت العدة فلها عليه مهر المثل لهذا الوطء لانه وطع

ضعفه وشبهته بهدية الثوب مبالغية ، ولذلك قال النبي عَلَيْكِيَّةٍ « حتى تذوقي عسيلته ؟ والعاجز عن الوط. لا يحصل منه ذلك

مسئلة ﴾ قال (وإذا ادعت المرأة أنزوجها عنين لا يصل اليهاأجل سنة منذترافعه فان لم يصبها فيها خيرت في المقام معه أو فراقه فان اختارت فراقه كان ذلك فسخا بلاطلاق)

وجملة ذلك أن المرأة اذا ادعت عجر زوجها عن وطنها لعنة سئل عن ذلك فان أنكر والمرأة عذراء فالفول قولها ، وأن كانت ثيبا فالقول قوله مع عينه في ظاهر المذهب لان هذا أمر لايام الا من حهته والاصل السلامة ، وقال القاضي هل يستحلف أولا ? على وجهين بناء على دعوى الطلاق فان أقر بالعجز أو ثبت بنية على اقراره به أو أنكر وطلبت عينه فنكل ثبت عجزه ويؤجل سنة في قول عامة أهل العلم وعن الحارث بن ربيعة أنه أجل رجلا عشرة أشهر

ولنا قول من سمينا من الصحابة ولان هذا المجز قد يكون اهنة وقد يكون لمرض فضربت له سنة لمّر به الفصول الاربعة فان كان من بيس زال في فصل الرطوبة ، وان كان من رطوبة زال في فصل الحوارة ، وان كان من انحراف مزاج زال في فصل الاعتدال فاذا مضت الفصول الاربعة فصل الخوادة ، وان كان من انحراف مزاج زال في فصل الاعتدال فاذا مضت الفصول الاربعة واختلفت عليه الاهوية الم تزل علم أنه خلقة وحكي عن أبي عبيد أنه قال أهل الطب يقولون الداء

في غير نكاح بشبهة النكاح لانا تبينا ان الفرقة وقعت منذاختلف الدين وقد ذكرنا مثلذلك فيماذا أسلم أحد الزوجين قبل الدخول فوطئها فيالعدة لانهمثله

(فصل) اذا أسلم أحد الزوجين ثمارتد نظرت فان أسلم الآخر تبينا أن الفرقة وقعت من حين اختلف الدينان وعدتها من حين أسلم المسلم منها، وان أسلم الآخر منها في العدة قبل ارتدادالاول اعتبر ابتداء العدة من حين ارتد لان حكم اختلاف الدين بالاسلام الاول زال باسلام الثاني في العدة ولو اسلم وتحته أكثر من أربع نسوة فأسلمن معه ثم ارتد لم يكن له ان يختار منهن لا نه لا يجوزان يبتدي المقد عليهن في هذه الحال وكذلك لو ارتددن دونه أو معه لم يكن له ان يختار منهن كذلك

(فصل) اذا تروج السكافر من لا يقر على نسكاحها في الاسلام مثل ان جمع أختين أو بين عشر نسوة أو نكح معتدة أو مرتدة ثم طلقها ثلاثا ثم اسلما لم يكن له ان ينسكحها لا ننا أجرينا أحكامهم على الصحة فيما يعتقدونه في النسكاح فك ذلك في الطلاق ولهذا جاز له امساك الثانيه من الاختين والخامسة المعقود عليها آخرا

﴿ مسئلة ﴾ (وان انتقل احد الكيتابيين الى دين لايقر عليه فهو كردته)

اذا انتقل الكتابي الى غير دين أهل الكتاب من الكفر لم يقر عليه لانعلم في هذا خلافاً لانه انتقل الى دين لايقر أهله بالجزية كعبادة الاوثان وغيرها مما يستحسنه فالاصلى منهم لايقر على دينه

لا يستمر في البدن أكثر من سنة ثم يظهره وابتدا السنة منذ ترافعه قال ابن عبدالبر على هذا جماعة الفائلين بتأجيله قال معمر في حديث عمر بؤجل سنة من يوم مرافعته فاذا انقضت المدة فلم يطأ فلها الخيار فان اختارت الفسخ لم يجز إلا محكم الحاكم لانه مختلف فيه فاما أن يفسخ واما أن يرده اليها فتفسخ هي في قول عامة القائلين به ولا يفسخ حتى تخنار الفسخ وتطلبه لانه لحقها فلا تجبر على استيفائه كالفسخ بالاعسار فاذا فسخ فهو فسخ وليس بطلاق وهذا قول الشافعي وقال أبوحنيفة ومالك والثوري ينرق الحاكم ببنها وتكون تطليقة لانه فرئة لهدم الوطء فكانت طلاقا كفرقة المولي

ولا أن هذا خيار ثبت لاجل العيب فكان فدخا كفدخ المشتري لاجل العيب

( فصل ) فان اتفقا بعد الفرقة على الرجعة لم يجز إلا بنكاح جديد لأنها قد بانت عنه وانفسخ النكاح فاذا تزوجها كانت عنده على طلاق ثلاث نص عليه أحمد وذكر أبو بكر فيها قولا ثانيا أنها لا يجتمعان أبداً لانها فرقة تتعلق بحكم الحاكم فحر مت الكاح كفرقة اللمان، والمذهب أنها تحل له لانها فرقة لاجل العيب فلم تمنع النكاح كفرقة المعتقة والفرقة من سائر العيوب، وأما فرقة الامان فانها حصلت بلمانها قبل تفرق الحاكم وههنا بخلافه ولان اللمان يحرم المفام على النكاح فمنع ابتداءه ويوجب الفرقة فمنع الاجتماع وههنا بخلافه ولو رضيت المرأة بالمقام أو لم تطاب الفسخ لم يجز الفسخ فكيف بصح القياس مع هذه الفرق

فالمنتقل اليه أولى، وإن انتقل الى المجوسية لم يقر ايضاً لأنه انتقل الى دين انقص من دينه فام يقر عليه كالمسلم أذ ارتد، فأما أذا انتقل الى دين آخر من دين أهل الكتاب كاليهودي يتنصر ففيه روايتان (احداهما) لا يقر أيضاً لانه انتقل إلى دين باطل قد أفر ببطلانه فلم يقر عليه كالمرتد (والثانية) يقر نص عليه احمد وهو ظاهر كلام الحرقي واختاره الحلال وصاحبه وقول أبي حنيفة لا نه لا يخرج عن دين أهل الكتاب فاشبه غير المنتقل وللشافعي قولان كالروايتين، فأما المجوسي أذا انتقل الى دين لا يقر اهله عليه لم يقر كأهل ذلك الدين وأن انتقل إلى دين أهل الكتاب خرج فيه الروايتان وسواء فيما ذكر نا الرجل والمرأة لعموم قوله عليه الصلام «مر بدل دينه فاقتلوه» و لعموم المعنى الذي ذكر ناه فيها جميعاً

(فصل) وان انتقل الى دين غير أهل الكتاب لم يقبل منه إلا الاسلام في أحدى الروايات عن أحمد اختاره الحلال وهو أحد أقوال الشافعي لان غير الاسلام باطلة قد أقر بيطلانها فلم يقر عليها كالمرتد وعنه رواية ثانية لا يقبل منه الا الاسلام أو الذي كان عليه لان دينه الاول قد أقررناه عليه مرة ولم ينتغل إلى حير منه فنقره عليه از رجم عليه ولامه منتقل من دمن بقر هذه عليه لهوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) وظاهر هذه لرواية ان الكتابي إذا انتقل إلى المجبسية أقر وقد ذكرنا في أعلى هذه الصفحة أنه لا بقر ولعله أراد بقوله إلى دين يقر عليه إذا كازدين أهل الكتاب

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وإن قال قد عامت اني عنين قبل أز أنكحها فان أقرت أو ثبت ببينة فلا يؤجل وهي امرأنه )

وجملة ذلك أن المرأة أذا علمت عنة الرجل وقت العقد مثل أن يعلمها بعنته أو تضرب له المدة وهي امرأته في قول أكثر أهل المدة وهي امرأته في قول أكثر أهل العلم منهم عطا. والثوري وابن القاسم وأصحاب الرأي وهو قول الشانبي القديم وقال في الجديد يؤجل لانه قد يكون عنينا في نكاح دون نكاح

ولنا أنها رضيت بالهيب ودخات في العقد عالمة به فلم يثبت لها خيار كا لو علمته مجبوبا ولانها لو رضيت به به بعد المدة لم يكن لها فسخ فكذلك اذا رضيت به في العقد كسائر العبوب ، ولو أنها رضيت بالفام معه ثم طلقها ثم ارتجعها لم يثبت لها لمطالبة كذا ههنا ، وقواهم إنها تكون في

وجملة ذلك أن الـكافر اذا أسلم ومعه أكثر من أربع نسوة فأسلمن في عدمهن أو كن كتابيات لم يكن له امساكن كابن بغير خلاف نعلمه ولا علك امساك أكثر من أربع فاذا أحب ذلك اختار أربِها منهن وفارق سائرهن سوا، تزوحهن في عقد واحد أو عقود وسوا، اختار الاوائل أو الاواخر نص عليه أحمد وبه قال الحسن ومالك والايث والاوزاع والثرري والشافعي واسحاق ومحمد بن الحسن وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ان كان تزوجهن في عقد الفدخ لنكاح جميعهن وان كان في عقود فنكاح الاوائل صحيح ونكاح ما زاد على أربع باطل لان العقد آذا تناول أكثر من أربع فتحريمه من طريق الجمع فلا يكون مخيراً فيه بعد الاسلام كا لو تزوجت المرأة زوجين في حال السكفرتم أسلموا ولنا ما روى قيس بن الحارث قال أسلمت وتحتى عمان نسوة فأنيت النبي عَلَيْكُ فَذَكُرَتُهُ ذَلَكُ فَقَالَ « اختر منهن أربعاً » رواه الامام احمد وأبو داود ، وروى محمد بن يزيد الثقني أن غيلان بن سلمة أسلم وتحته عشر نسوة فأسلمن معه فأمره النبي عَلِيِّنيُّةٍ أن يتخير مَهن أربعاً ، رواه الترمذي ورواه مالك في موطئه عن الزهري مرسلا ورواء الشافعي في مسنده عن أبن علية عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه إلا أنه غير محفوظ غلط فيه معمر وخالف فيه أصحاب الزهري. وكذلك قال الامام أحمد والترمذي وغيرهما ولأن كل عدد جازله ابتدا. العقدعليه جازله إمساكه بنكاح مطلق في حال الشرك كما لو تزوجهن بغير شهود، وأما إذا تزوجت زوجين فنكاح الثاني باطل لأنهاملكته ملك غيرها وإن جمعت بينها لم يصح لانها لم علمكه جميع بضعها ولان ذلك ليس بشائع عند أحد من أهل الاديان ولان المرأة ليس لها اخنيار النكاح وفسخه بخلاف الرجل

( فصل ) ويجب عليه ان يختار أرباً ويفارق سائر هن أو يفارق الجميع لانالنبي عَلَيْكِيْلُؤُ أمر قيساً وغيلان بالاختيار وأمره يقتضي الوجوب ولان المسلم لا يجوز اقراره على أكثر من أربع فان أبي

نكاح دون نكاح احمال بعيد فان العنة جبلة وخلمة لانتغير ظاهراً والذلك ثبت لها الفسخ بعد المدة فان ادعى عليها العلم بعنته فأنكرته فالقول قولها مع يمينها لان الاصل عدم العلم ، وإن أفرت أو ثبتت ببينة ثبت نكاحها وبطل خيارها

﴿ مسئلة ﴾ قال (وانعلمت انه عنين بعد الدخول فسكنت عن المطالبة ثم طالبت بعد فلها ذلك ويؤجل سنة من يوم ترافعه )

لانهلم في هذا اختلافا وذلك لان سكوتها بعد العقد ايس بدايل على الرضى لأنه زمن لاعلاق فيه الفسخ ولا الامتناع من استمتاعه فلم يكن سكوتها مسقطا لحقها كسكوتها بعد ضرب المدة وقبل انقضائها ولو سكتت بعد المدة لم يبطل خيارها أيضاً لان الخيارلا يُثبت إلا بعد رفعه الى الحاكم وثبوت عجزه فلا يضر السكوت قبله

أحبر بالحبس والتعزير إلى أن يختار لان هذا حق عليه يمكنه إبفاؤه وهو ممتنع منه فأجبر عليه كايفاء الدين، وليس للحاكم أن يختار عنه كما يطلق على المولي إذا امتنع من الطلاق لان الحق ههنا لغير مهين وأعا تتعين الزوجات باختياره وشهوته، وذلك لا يعرفه الحاكم فينوب عنه فيه، فان جن خلي حتى بعود عقله ثم يجبر على الاختيار

و مسئلة و ( وعليه نفقهن الى أن يختار) لأنهن محبوسات عليه ولأنهن في حكم الزوجات أيهن اختار جاز ( فصل ) ولو زوج الكافر ابنه الصغير أكثر من أربع ثم أسلموا جميعاً لم يكن له الاختيار قبل بلوغه فانه لا حكم لقوله وليس لابيه الاختيار لان ذلك حق يتعلق بالشهوة فلا يقوم غيره مقامه فيه فاذا بلغ الصبي كان له أن يختار حينئذ وعليه النفقة الى أن يختار فان مات الزوج لم يقم وارثه مقامه لما ذكر نا في الحاكم .

( فصل ) وصفة الاختيار أن يقول اخترت هؤلاء أو امسكتهن أو اخترت حبسهن أو امساكهن أو نكاحهن ، أو أمسكت نكاحهن ، أو أثبت نكاحهن ، وإن قال لما زاد على الاربع : فسخت فكاحهن كان اختياراً للاربع .

﴿ مسئلة ﴾ ( وإن طلق إحداهن كان اختياراً لها )

لأن الطلاق لا يكون إلا في زوجة ، وإن قال فارقت هؤلاء أو اخترت فراق هؤلاء فان لم ينو به الطلاق كان اختياراً لغيرهن لقول النبي عَلَيْكِيْ لغيلان « اختر منهن أربماً وفارق سائرهن» وهذا يقتضي أن يكون لفظ الفراق صريحاً وكذا في حديث فيروز الديامي قال فعمدت الى أقدمهن صحبة ففارقتها ، وهذا الموضع اختص بهذه الفظة فيجب أن يتخصص فيه بالفسخ فان نوى به الطلاق كان اختياراً لهن دون غيرهن .

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان قالت في وقت من الاوقات قد رضيت به عنينا لم يكن لها المطالبة بعد )

وجملة الامر أنها متى رضيت به عنينا بطل خيارها سواه قالت عقيب العقد أو بعدضرب المدة أو بعدضرب المدة أو بعد انقضائها ولا نعلم في بطلان خيارها بقولها ذلك بعد أنقضاه المدة خلافا فأما قبالها قال الشافعي قال في الجديد لا يبطل خيارها لان حقها في الفسخ أنما يثبت بعد انقضاء المدة فلم يصح اسقاطه قبالها كالشفيع يسقط حقه قبل البيع

ولنا أنها رضيت بالعيب بعد العقد فسقط خيارها كسائر العيوب وكما بعدد انقضاء المدة وما ذكروه غير صحيح فان العنة لتي هي سبب الفسخ موجودة وأعا المدة لبعلم وجودها ويتحقق علمها فهي كالبينة في سائر العيرب (١) ويفارق الشفعة فان سببها البيم ولم يوجد بعد: قان قيل فلورضيت المرأة

(١) في نسخة العقود

وذكر القاضي فيه عند الطلاق وجهين (أحدها) أن يكون اختياراً للمفارقات لان لفظ الفراق صر بح في الطلاق والاول أولى .

﴿ مسئلة ﴾ ( وان وطيء احداهن كان اختياراً لها في قياس المذهب )

لانه لا مجوز إلا في ملك فيدل على الاختيار كوطء الجارية المباعة بشرط الخيار

(مسئلة) (وإن طلق الجميع أقرع بينهن فأخرج أربعاً منهن بالفرعة فكن المختارات ووقع طلاقه بهن وانفسخ نكاح البواقي وله نكاح البواقي فان كان الطلاق الاثارا أله فتى انفضت عدتهن فله أن ينكح من الباقيات لأنهن لم يطلقن منه ولا تحل له المطلقات إلا بعد زوج واصابة ، ولو أسلم ثم طلق الجميع قبل اسلامهن ثم أسلمن في العدة أمر أن يختار أربعاً منهن فاذا اختارهن تبينا أن طلاقه وقع بهن لانهن زوجات وبعتددن من حين طلاقه وبان البواقي باختياره الهيرهن ولا يقع بهن طلاقه وله نكاح أربع منهن اذا انقضت عدة المطلقات لان هؤلاء غير مطاقات، والفرق بينها وبين التي قبلها أن طلاقهن قبل اسلامهن في زمن ليس له الاختيار فيه فاذا أسلمن تجدد له الاختيار حينشذ، وفي التي قبلها طلقهن وله اختيار ، والطلاق يصلح اختياراً وقد أوقعه في الجميع وليس بعضهن أولى من بعض فصرن إلى القرعة لتساوي الحقوق .

﴿ مسئلة ﴾ ( وأن ظاهر أو آلى من احداهن فهل يكون اختياراً لها ? على وجهين )

(أحدهما) لا يكون اختياراً لانه يصح في غير زوجــة (والثانى) يكون اختياراً لان حكمه

لا يثبت في غير زوجة وإن قذفها لم يكن اختياراً لها لانه يقع في غير زوجة

( فصل ) وإن اختار منهن أربعاً وفارق البواقي فعدتهن من حين اختار لأنهن بن منه بالاختيار (المغني والشرح الكبير) (الجزء السابع)

بالاعسار ثم اختارت الفسخ ملكته ، ولو آلى منها فرضيت بالمقام معه ثم طالبت بالعنة كان لها ذلك، قلمنا الفرق بينهما أن النفقة يتجدد وجوبها كل يوم فاذا رضيت باسقاط مايجب ابها في المستقبل الم بسقط لانها أسقطنه قبل وجوبه فأشبه اسقاط الشفعة قبل البيع بخلاف العيب ولان الاعسار يعقبه اليسار فترضى بالمقام رجا. ذلك وكذلك المولي يجوز أن يكفر عن يمينه ويطأ فاذا لم يوجد ذلك ثبت لها الخيار فأما العنين إذا رضيته فقد رضيت بالعجز من طريق الخلقة وهو معنى لا يزول في العادة فافترقا

﴿ مسئلة ﴾ قال ( وان اعترفت أنه قد وصل اليها مرة بطل أن يكون عنيناً )

أكثر أهل العلم على هذا يقولون متى وطيء اصأته مرة ثم ادعت عجزه لم تسمع دعواها ولم تضرب له مدة منهم عطا، وطارس والحسن وبحبى الانصاري والزهري وعرو بن دينار وقتادة وابن هاشم ومالك والاوزاعي والشافعي واسحاق وأبو عبيد وأصحاب الرأي وقال أبو ثور ان عجز عن عن وطنها أجل لها لانه عجز عن وطنها فيثبت حقها كما لوجب بعد الوط.

ومحتمل ان تكون عديهن من حين اسلم لأبهن ببن باسلامه وأعا يبين ذلك باختياره فيثبت حكمه من حين الاسلام كما اذااسلم احد الزوجين فلم يسلم الآخر حتى انقضت عديهن وفرقتهن فسخ لأبها تثبت باسلامه من غير لفظ فيهن وعديهن كعدة المطلقات لأبها عدة من فسخ نكاحهاوان ماتتاحدى المختارات وبانت منه وانقضت عديها فله أن ينكح واحدة من المفارقات وتكون عنده على طلاق ثلاث لأنه لم يطلقها قبل ذلك ،وإن اختار اقل من أربع أو اختار ترك الجميع امر بطلاق أربع او عام الاربع لان الاربع زوجات لابين منه الا بطلاق أو مايقوم مقامه فاذا طلق أربعا منهن وقع طلاقه وانفسخ نكاح الباقيات لاختياره لهن وتُكون عدة المطلقات من حين طلق وعدة الباقيات على الوجهين

﴿مسئلة ﴾ ( فان مات فعلى الجميع عدة الوفاة )

هكذا ذكره في الكتاب المشروح والاولى ان من كانت منهن حاملا فعدتها بوضعه لان ذلك تنقضي به العدة فيكل حال ومن كانت آيسة أوصغيرة فعدتها عدة الوفاة لانها أطول العدتين في حقها ومن كانت من ذوات القروء اعتدت أطول الاجلين من ثلاثة قروء واربعة اشهر وعشر لتنقضي العدة بيقين لان كل واحدة منهن محتمل ان تكون مختارة او مفارقة وعدة المختارة عدة الوفاة وعدة المفارقة ثلاثة قروء فأحبينا اطولها لتنقضي العدة بيقين كما قلنا فيمن نسي صلاة لا يعلم عينها عليه خمس صلوات هذا الذي ذكره شيخنا في كتاب المغني والحكافي وهو مذهب الشافعي وهو الصحيح والقول الاول لا يصح

﴿ مسئلة ﴾ ( والميراث لاربع منهن بالقرعة في قياس المذهب )

وعند الشافعي يوقف حتى يصطلحن وسنذكر هذا في غير هذا الموضع انشاء الله تعالى ، وان اخترن الصلح جازكيفها اصطلحن لان الحق لهن

ولنا أنه قد تحققت قدرته على الوط. في هذا النكاح وزوال عنته فلم تضرب له مدة كا لو لم يمجز ولان حقوق الزوجية من المتقرار الهر والعدة نثبت بوط. واحد وقد وجد واما الجب فانه يتحقق به العجز فافترقا

( فصل ) والوط. الذي يخرج به عن العنة هو تغييب الحشفة في الفرج لان الاحكام المتعلقة بالوط. تنعلق بتغييب الحشفة ففيه وجهان (أحدهما) بالوط. تنعلق بتغييب الحشفة فليه وجهان (أحدهما) لايخرج عن العنة الا بتغييب جميع الباقي لانه لاحد ههنا يمكن اعتباره فاعتبر تغييب جميعه ولانه المعنى الذي يتحقق به حصول حكم الوط. ( والثاني ) يعتبر تغييب تدر الحشفة ليكون ما يجزي من القطوع مثل ما يجزي، من الصحيح والشافي قولان كهذين

(فصل) ولا يخرج عن العنة بالوط، في الدبر لانه ليس بمحل الوط، فأشبه الوط، فيها دون الفرج ولذلك لا يتعلق به الأحلال الزوج الاول ولا الاحصان ، وان وطنها في الفبل حائضاً أو نفسا،

( فصل ) وإذا اسم قباهن وقلنا تتعجل الفرقة باختلاف الدين فلا كلام وان قلنا تقف على انقضاء العدة فلم يسلمن حتى انقضت عدتهن تبينا انهن بن منذاختلف الدينان فان كان قد طلقهن قبل انقضاء عدتهن تبينا ان طلاقه لم يقع بهن وله نكاح أربع منهن اذا اسلمن وان كان وطئهن تبينا انه وطيء غير نسائه وان آلى منهن أو ظاهر أو قذف تبينا ان ذلك كان في غير زوجة وحكمه حكم مالو خاطب بذلك أجنبية فان أسلم بعضهن في العدة تبينا أنها زوجة فوقع طلاقه بها وكان وطؤه لها وطأ لمطلقته وان كانت المطلقة غيرها فوطؤه لها وطء لامر أته وكذلك ان كان وطؤه قبل طلاقها، وان طلق الجميع فأسلم أربع منهن إو أقل في عدتهن ولم يسلم البواقي تعينت الزوجية في المسلمات ووقع الطلاق بهن فاذا أسلم البواقي فله ان يتزوج منهن لانه لم يقع طلاقه بهن

( فصل ) ولو أسلم وتحته عمان نسوة فأسلم أربع منهن فله اختيارهن وله الوقوف الى أن يسلم البواقي فان مات اللائي أسلمن ثم أسلم الباقيات فله اختيار الميتات وله اختيار الباقيات واه اختيار بعض هؤلاء وبعض هؤلاء لان الاختيار ليس بعقد وانما هو تصحيح للعقد الاولى فيهن والاعتبار في الاختيار بحال ثبوته كن أحياء ، وان أسلمت واحدة منهن وقال اخترتها جاز فاذا اختار أربعاً على هذا الوجه انفسخ نكاح البواقي وان قال للمسلمة اخترت فسخ نكاحها لم يصح لان الفسخ انما يكون فيما زاد على الاربع والاختيار للاربع وهذه من جملة الاربع الا أن يريد بالفسخ الطلاق فيقع لانه كناية ويكون طلاقه لها اختياراً لها، وان قال اخترت فلانة قبل أن تسلم لم يصح لانه ليس بوقت للاختيار لانها جاربة إلى بينونة فلا يصح امسا كنها وان فسخ نكاحها لم ينفسخ لانه لما مجز الاختيار لم يجز الفسخ وان نوى بالفسخ الطلاق أو قال أنت طالق فهو موقوف فان أسلمت ولم يسلم زيادة على أربع أو أسلم زيادة فاختارها تبينا وقوع الطلاق بها والا فلا

أو محرمة أو صائمة خرج عن العنة ، وذكر الفاضي أن قياس المذهب أن لاتخرج من العنة لنص احمد على أنه لا يحصل به الاحصان والا باحة قروج الاول ولانه وط... محرم أشبه الوط. في الدبر

واذا أنه وطاء في محل الوط، فخرج به عن الهنة كالو وطانها وهي مريضة يضرها الوط، ولان الهنة الهجز عن الوط، ولا يبقى مع وجود الوط، فأن العجز ضد القدرة فلا يبنى مع وجود ضده، وماذ كروه غير صحبح لان اللك أحكمام بجوزأن تبقى مع وجود سببها لمانع أولفوات شرط. والهنة في نفسها أمر حقيقي لا ينصور بقاؤهم انتفائه ، فأما الوط في الدبر فليس بوط ، في محله بخلاف مسئلتنا ، وقد اختار ابن عقيل أنه تنتنى به الهنة لأنه أصعب فمن قدر عليه فهو على غيره أقدر

( فصل ) وان وطيّ المرأة لم بخرج به عن العنة في حق غيرها ، واختار ابن عقيل أله يخرج عن العنة في حق جميع النسا، ولانسم دعواها عليه منها ولا من غيرها وهذا مقتضى قول أبي بكر وقول كل من قال انه يختبر بتزويج امرأة أخرى و يحكى ذلك عن سحرة وعن عمر بن عبد العزبز وذلك لان الهنة خلقة وجبلة لانتفير بتغيير النسا، فاذا انتفت في حق امرأة لم تبق في حق غيرها

(فصل) وان قال كاما أسلمت واحدة اخترتها لم يصح لان الاختيار لايصح تعليقه على شرط ولا يصح في غير معين ، وان قال كاما أسلمت واحدة اخترت فسخ نكاحها لم يصح أيضا لانالفسخ لا يتعلق بالشرط ولا يحلكه في واحدة حتى يزيد عدد المسلمات على الاربع، فان أراد به الطلاق فهو كا لو قال كاما أسلمت واحدة فهي طالق وفي ذلك وجهان (أحدها) يصح لان الطلاق بصح تعليقه بالشرط ويتضمن الاختيار لها، وكاما أسلمت واحدة كان اختياراً لها وتطلق بطلاقه (والناني) لا يصح لان الطلاق يتضمن الاختيار والاختيار لا يصح تعليقه بالشرط

( فصل ) اذا أسلم ثم أحرم بحج أو عمرة ثم أسلمن فله الاختيار لان الاختيار استدامة للنكاح وتعيين للمنكوحة و ليس ابتداء له ، وقال القاضي ليس له اختيار وهو ظاهر مذهب الشافعي

ولنا أنه استدامة نكاح لا يشترط له رضي المرأة ولا ولي رلا شهود ولا يتجدد به مهر فجاز له في الاحرام كالرجعة

( فصل ) فان أسامن معه ثم متن قبل اختياره فله أن مختار منهن أربعاً فيكون له ميراثهن ، ولا يرث الباقبات لانهن لسن بزوجات له وان مات بهضهن فله الاختيار من الجميع فان اختار المينات فله ميراثهن لانهن متن وهن نساؤه ، وان اختار غيرهن فلا ميراث له منهن لانهن أجنبيات ، وان لم يسلم البواقي لزم النكاح في المينات وله ميراثهن فان وطيء الجميع قبل اسلامهن ثم أسلمن فاختار أربعا منهن فليس لهن الا المسمى لانهن زوجات واسائرهن المسمى بالعقد الاول ، ومهر المشل الثاني لانهن أجنبيات ، وان وطنهن بعد اسلامهن فالموطوعات أولا الختارات والبواقي أجنبيات والحسائر في المهر على ماذ كونا

ولنا أن حكم كل امرأة معتبر بنفسها ولذلك لو ثبتت عنته في حقه فرضي بعضهن سقط حقها وحدها دون الباقيات ولان الفسخ لدفع الضرر الحاصل بالعجز عن وطئها وهو ثابت في حقها لا يزول بوط، غيرها ، وقوله كيف يصح عجزه عن واحدة دون أخرى ? قلنا قد تنهض شهوته في حق إحداها لفرط حبه إياها ومياه اليها واختصاصها بجال وجهها دون الاخرى، فعلى هذا لو تزوج امرأة فأصابها ثم أبانها ثم تزوجها فعن عنها فلها المطالبة لانه اذا جازأن يعن عن امرأة دون أخرى فني نكاح دون نكاح دون أولى وعلى قول أبي بكر ومن وافقه لا يصح هذا بل متى وطيء مرة لم تثبت عنته أبداً

﴿ مسئلة ﴾ ( وان جب قبل الحول فلها الخيارفي وقتها )

كأن الخرقي أراد إذا ضربت له المدة فلم بصبها حتى جب ثبت لها الخيار في الحال لاننا ننتظر الحول النعلم عجزه ، وقد علمناه همنا يتينا فلا حاجة إلى الانتظار . قال القاضي ويلزم على هذا أن سائر

( فصل ) وان أسلم وتحته أختان اختار منهما واحدة . هذا قول الحسن والاوزاعي والشانعي والسحاق وأبي عبيد ، وقال ابو حنيفة في هذه كقوله في عشرة نسوة

ولنا ماروى الضحاك بن فيروز عن أبيه قال: قات يارسول الله إنى أسلمت وتختي أختان .قال لا طلق أيتهما شئت » رواه ابو داود وابن ماجه وغيرهما ولان أنكحة السكفار صحيحة وانماحرم الجم في الاسلام وقدأزاله فصح كالوطلق احداها قبل إسلامه ثم أسلموالا خرى في حباله وكذلك الحكم في المرأة وعمها وخالها لان المعنى في الجميع واحد

( فصل ) ولو تروج وثنية فأسلمت قبله ثم نروج في شركه أختها ثم أسلما في عدتها الاولى فله أن يختار منهما لانه أسلم وتحته أختان ، وإن أسلم هو قبلها لم يكن له أن يتزوج أختها في عدتها ولا أربعاً سواها فان فعل لم يصح النكاح الشاني فاذا أسلمت الاولى في عدتها فنكاحها لازم لانها انفردت به ( فصل ) وإذا تزوج أختين فدخل بهما ثم أسلم وأسلمتا معه فاختار إحداهما لم بطأها حتى تنقضي عدة الاخرى لئلا بكون واطئا لا حد الاختين في عدة الاخرى وكذلك اذا أسلم وتحته أكثر من أربع قد دخل بهن فأسلمن معهوكن عمانيا فاختار أربعا منهن وفارق أربعا لم يطأ واحدة من المختارات حتى تنقضي عدة المفارقة ، وان كن سقا ففارق اثنتين فله وطع ثلاث من الحتارات ولا يطأ الرابعة حتى تنقضي عدة المفارقة ، وان كن سقا ففارق اثنتين فله وطع اثنتين من الحتارات وان كن سبعا ففارق ثلاثا فله وطع واحدة من المختارات ولا يطأ الباقيات حتى تنقضي عدة المفارقات فله وطع واحدة من المفارقات واحدة واحدة من واحدة واحدة من المفارقات واحدة واحدة من واحدة واحدة واحدة من واحدة واحدة واحدة

الهيوب الحادثة بعد العقد بثبت بها الخيار فان الخيار همنا انما يثبت بالجب الحادث ولولاه لم يثبت الفسخ لامنا لم نتيقن عنه والجب حادث فلما ثبت الفسخ به علم أنه انما استحق بالعبب الحادث كا فهض من النسخ قبل الدخولومعناهما واحد ومحتمل أنها أما استحق الفسخ همنا بالجب الحادث لانهمتضمن مقصود العنة في العجز عن الوطء ومحتق للمعنى الذي ادعته المرأة بخلاف غيره من العيوب والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (وان زعم أنه قد وصل اليها وادعت أنها عذراء أريت النساء الثقات فان شهدن بما قالت أجل سنة )

وجملته أن المرأة إذا ادعت عنة زوجها فزعم أنه وطئها وقالت انها عذراء أريت النساء فان شهدن بعذرتها فالةول قولها ويؤجل وبهذا قال الثوري والشانعي وإسحاق وأصحاب الرأي وأنما كان كذلك لان الوط. يزيل عذرتها نوجودها يدل على عدم الوط، فان ادعى ازعذرتها عادت بعد الوطء فالقول

( فصل ) وإن تزوج أختين في حال كفره فأسلم وأسلمنا معاً قبل الدخول فاختار احداهما فلا مهر الأخرى لا يا تبينا أن الفرقة وقعت باسلامهم جميعا فلا تستحق مهراً كما لو فسخ النكاح ليب في احداهما ولا به نكاح لايفر عليه في الاسلام فلا يجب به مهر اذا لم يدخل بها كما لو تزوج الحجوسي أخته ثم أسلما قبل الدخول وهذا الحكم فيما زاد على الاربع اذا أسلموا جميعاً قبل الدخول فاختار أربعا وانفسخ نكاح الواقي فلا مهر لهن فيما ذكرنا والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ ( و إن كانتا أما و بنتا ولم يدخل بالام انفسخ نكامها ، و إن كان دخل بالام فسد نكاحهما ) أما اذا كان اسلام م جميعا قبل الدخول فأنه يفسد نكاح الام ويثبت نكح البنت وهذا أحد قولي الشافعي و اختبار المزني ، وقال في الآخر يختار أيتهماشا، لان عقد الشرك أما يثبت له حكم الصحة اذا ضم اليه الاختبار فاذا اختار الام فكأنه لم يعتد على البنت

ولما قول الله تعالى (وأبهات نسائكم) وهذه أم زوجته فتدخل في عوم الآية ولانها أم زوجته فتدخل في عوم الآية ولانها أم زوجته فتحرم عليه كالو طلق ابنتها في حال شركه ، ولانه لو تزوج البنت وحدها ثم طلقها حروت عليه أمها اذا أسلم فاذا لم يطلقها وعسك بنكاحها أولى ، وقولهم أنما بصح العقد بانفهام الاختيار اليه غير صحبح فان أنكحة الكفار صحيحة ثبت لها أحكام الصحة وكذلك لو انفردت كان نكاحها صحيحاً لازما من فان أنكحة الكفار فحيحة ثبت لها أحكام الصحة وكذلك لو انفردت كان نكاحها صحيحاً وأنما اختصت غير اختيار ولهذا فوض اليه الاختيار ههنا ولا بصح أن مختار من ليس نكاحها صحيحاً وأنما اختصت الام بفساد نكاحها لانها تحرم بمجرد العقد على ابنتها على التأبيد فلم يكن له اختيارها والبنت لانحرم قبل الدخول بأدمها فتدين النكاح في أمها بخلاف الاختين

( فصل ) قان كان دخل بالام أو بهما حرم نكاحهما على التأبيد الام لابها أمزوجة والبنت لانها وبية مدخول بأمها . قال ابن المنذر أجمع على هذا كل من تحفظ عنــه من أهل العلم وهو قول الحسن

قولما لان هذا بعيد جداً ، وانكان متصوراً،وهل تستحلف المرأة ? يحتمل وجبين(أحدهما)تستحلف لازالة هذا الاحتال كا يستحلف سائر من قلنا القول قوله (والآخر ) لاتستحلف لان ما يبعد جداً لاالتفات اليه لاحتمال كذب البينة العادلة وكذب المفر في إقراره، وهل يتبل قول امرأة واحدة ? على روايتين ، رهذا الذي ذكره الخرقي فيها إذا اختلفا في ابتداء الامن قبل ضرب الاجل فان اختلفا في ذلك بعد ضرب المدة وشهد النسا، بعذرتها لم تنقطم المدة وان كان بعد انقضاء المدة فحكمه كحكم من اعترف انه لم يطأها غوفي كل موضع شهد النساء بزوال عذرتهافالفول توله فيسقط حكم قولها لانه تبين كذمها عوان ادعت أنعذرتها زالت بدبب آخر فالفول قوله لان الاصل عدم الاسباب

وعمر بن عبد العزيز وتنادة ومالك وأهل الحجاز والثوريءأهل العراق والشانعيومن تبعهم فازدخل بالبنت وحدها ثبت نكاحها وفسد نكاح أمها كالو لم يدخل جهما، فان لم يدلم معه إلا احداهما كان الحكم كما لو أسلمنا معه معا، فانكانت المسلمة هي الام فهي محرمة عليه على كل حال، وإن كانت البنت وله يكن دخل إأمها ثبت نكامها وإن كان دخل بها فهي محرمة على التأبيد، وإن كان قد وطي احداهما حومت الاخرى على انتأ ببد ولم تحرم الموطوء،، وإن لم يكن وطي. واحدة منهما فله وط. أيتهما شا.فاذا وطنها

حرمت الاخرى على التأبيد والله أعلم

( فصل ) واذا أسلم عبد وتحمَّنه زوجتان قد دخل مهما وأسلمنا في العدَّة فهما زوجتاه وإن كن أكثر اختار منهن اثنتين لانه حكم العبد فيا زاد على الاربع ءفاذا أحلم وتحته زوجنان فأسلمتا معه أو في عدتهما لزم نكاحه حرتين كانما أو أمتين أو حرة وأمة لان له الجمع ببنهما في ابتداء نكاحه فكذلك في اختياره وإن كن أكثر اختار منهن اثنتين بناء على مامضي في الحر فلو كان تحتــه حرتان وأمتان فله أن مختار الحرتين أو الامتين أو حرة أو أمة وليس للحرة اذا أسلمت مه، الحيار في فراقه لانها رضيت بنكاحه وهو عبد ولم يتجدد رقا بالا- لام ولا تجددت حريتها بذلك فلم يكن له اختيار كا لو تزوجت معيبا تعلم عيبه ثم أسلما. وذكر القاضي وجها أن لها الخيار لان الرق عيب تجددت أحكامه بالاسلام فكأنه عيب حادث والاول أصح فان الرق لم يزل عيبا ونقصاً عند المقلا، ولم يتجدد نقصه بالاسلام فرو كسائر العيوب.

( فصل ولو أملم وتحته أربع حرائر فأعنق ثم أسلمن في عدَّمهن أو أسلمن قبله ثم اعتق ثم أسلم ثبت نكاح الاربع لامه عن بجوز له الاربع فيونت اجتاع الملاءم لانه حرة فأما أن أسلموا كامم م أعتق قبل أن يختار لم يكن له أن يختار الا ثنتين لامه كان عبداً - بين ثبت له الاختيار وهو حال اجتماعهم على الاسلام فتغير حاله بعد ذلك لايغير الحريم كن أسلم وتحته اما. فأسلمن معه ثم أيسر ولو أسلم معه اثنتان ثماءً: ق ثم أسلم الباقيتان لم يخبر الا اثنتين لأنه ثبت له الاختيار باسلام لاوليين

( فصل ) فان تزوج أربعا من الاماء فأسلمن وأعتن قبل اسلامه فابن فسخ النكاح لأنهن عتمن

ومسئلة كان (وال كانت ثيباً وادعى الله يصل اليها أخلي ممها في بيت وقيل له أخرج ماءك على شيءفان ادعت اله ليس بمني جعل على النار فان ذاب فهو مني و بطل قولها ، وقد روي عن أبي عبدالله رحمه الله رواية أخرى ان القول قوله مع يمينه)

اختلفت الرواية عن أبي عبدالله رحمه الله في هذه المسئلة فحكى الخرقي فيها روايتين (إحداهما) اله على معها ويقال أخرج ما ك على شيء فان أخرجه فالقول قوله لان العنين يضعف عن الانزال فاذا أنزل تبينا صدقه فنحكم به وهذا مذهب عطاء ، فان ادعت أنه ليس بمني جعل على النار فان ذاب فهو مني لانه شبيه ببياض البيض وذاك أذا وضع على النار تجمع ويسس وهذا يذوب فيتميز بذلك أحدهما من الاتخر فيختبر به ، وعلى هذا متى عجز عن إخراج مائه فالفول قول المرأة لان الظاهر معها (والرواية الثانية) القول قول الرجل مع يمينه وبهذا قال الثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب

تحت عبد وأله الملكن الفسخ وإن كن جاريات إلى بينونة لامه قد يسلم فيقطع جريانهن الى البينونة ، فاذا فسخن ولم يسلم الزوج بن باختلاف الدين من حين أسلمن وتبين أن الفسخ لم يصح ، وإن أسلم في العدة بن بفسخ الذكاح وعليهن عدة الحرائر في الموضعين لانهن ههذا وجبت عليهن العدة وهن حرائر وفي التي قبلها عتقن في أثنا، العدة التي يكن لزوج تلافي الذكاح فيها فأشبهن الرجعية فان أخرن الفسخ حتى الم لزوج فهن كالرجعية اذا عتقت وأخرت الفسخ لان تركهن الفسخ اعتماد على جريانهن المينونة الم يتضمن الرضا بالنكاح ، ولو أسلم قبلهن ثم أعتقن فاخترن الفسخ صح لانهن اما، عتنن ألحت عبد وهذا ظاهر مذهب الشافي

وقال بعضهم لاخيار لهن لانه لاحاجة جهن إلى الفسخ اكونه بحصل باقامتهن على الشرك بخلاف التي قبام اوايس بصحيح فان السبب متحقق وقد يبدو لهن الاسلام وهو واجب عليهن الفاقيل فاذا أسلمن اخترن الفسخ قلنا يتضررن يطول العدة ان ابتداءها من حين الفسخ ولذلك ملكن الفخ فيما اذا أسلمن وعتةن قبله المأما إن خمرن المقام وقان قد رضينا الزوج فذكر القاضي أنه يعقط خيارهن لانما حالة صح فيها اختيار الاقامة كحال اجتماعهم على الاسلام . وقال أصحاب الشافعي لا يسقط اختيار الاقامة ضد الحالة التي هن عليها وعي جريانهن إلى البينونة فأشبه مالو ارتدت الرجعية فراجعها الزوج حال ردمها وهذا يبطل بما اذا قال اذا جاء رأس الشهر فأنت طائق ثم عنةت فاختارت زوجها

﴿ فَصَلَ ﴾ قال الشبخ رضي الله عنه ( فان أسلم وتحته الماء فأسلمن معه وكان في حال اجباعهم على الاسلام عن نحل له الاماء فله الاختيار منهن والا فسد نكاجهن

أذا كان في حال اجباعهم على الاسلام عادما الطول خائفا العنت فله أن مختار منهن واحدة فان

الرأي وابن المنذر لان هذا مما يتعذر اقامة البينة عليه وجنبت أقوى فان دعواه سلامة العقد وسلامة نفسه من العيوب والاصل السلامة في كان القول قوله كالمنكر في سائر الدعاوي وعليه البمبن على صحة ما قال وهذا قول من سمينا ههنا لان قوله محتمل للكذب فقو بنا قوله بيمينه كما في سائر الدعاوى الذي يستحلف فيها فان نكل قضي عليه بنكوله ، ويدل على وجوب اليمبن عليه قول النبي وسيلية ولكن البين على المدعى عليه »

قال القاضي ويتخرج أن لا يستحلف باء على انكاره دءوى الطلاق فان فيها روايتين كذا ههنا ، والصحيح ماقال الخرقي لدلالة الخبر والمهنى عليه ، وروي عن أحمد رواية ثابثة ان القول قول المرأة مع عينها حكاها القاضي في المجرد لان الاصل عدم الاصابة فكان القول قولها لان قولها موافق اللاصل واليقين معها ، وفي كل موضع حكمنا بوطئه بطل حكم عنته فان كان في ابتداء الامر لم تضرب له

كانت لا أهفه فله أن يختار منهن من تعفه في احدى الروايتين والاخرى لا يختار الا واحدة وهومذهب الشافعي و توجيهما قدمضى ذكر وان عدم فيه الشرطان انفسخ النكاح في الكلول إيكن له خيار و بهذا قال الشافعي وقال أبو ثور له أن يختار منهن لانه احتدامة العقد لا ابتداء له بدليل أنه لا يشترط شروط العقد أشبه الرجعة النائد و أن ينت من المنافلة من المنافلة المنا

ولذا أن هذه اصأه لا يجوز ابتداء العقد عليها حال الاسلام فلم على اختيارها كالمعقدة من غيره وذوات محارمه، وأما الرجعة فهي قطع جريان النكاح الى البينونة وهذا اثبات النكاح في اصائة قان كان دخل بهن ثم أسلم ثم أسلمن في عدتهن فالحركم كذلك وقال أبو بكر لا يجوزله عهنا اختيار بل بهن عجرد اسلامه لئلا يفضى الى استدارة نكاح مسلم في أمة كافرة

ولنا أن اسلامهن في العدة كاسلامهن معه وان لم يسلمن الا بد العدة انفسخ نكاحهن ان كن كتابيات لانه لا يجرز استدامة النكاح في أمة كتابية

﴿ مسئلة ﴾ ( فان أسلم وهو موسر فلم يسلمن حتى أعسر فله الاختيار ، نهن لان شر ائط النكاح تعتبر في وقت الاختيار )

وان أسلم وهو معسر فلم يسلمن حتى أيمر فليس له الاختيار لذلك وان أسلمت احداهن وهو موسر ثم أسلم البواقي بعد إعساره لم يـكن له أن يختار منهن شيئا لان وتت الاختيار دخل باسلام الأولى الا ترى أنه اذا كان معسر كان له اختيارها فاذا كان موسر أبطل اختياره وان أسلمت الاولى وهو معسر فلم يسلم البواقي حتى أيسر لزم نكاح الاولى ولم يكن له الاختيار من البواقي لان الأولى اجتمعت معه في حال يجوز ابتداء نكاحها بخلاف البواقي، ولو أسلم وأسلمن معه وهو معسر فلم يختر حقى أيسر كان له أن يختر حاله لا يسقط ما ثبت كا لو تزوج حتى أيسر لم يجرم عليه استدامة النكاح

(المغني والشرح الكبير) (٧٨) (الجزءالسابع)

مدة وانكان بعد ضرب المدة انقطعت وانكان بعد انقضائها لم يثبت لها خيار، وكل موضع حكمنا بعدم الوط. منه ثبت حكم عنته كما لو أقربها، واختار أبو بكر انه يزوج امرأة لها حظ من الجمال وتعطى صداقها من ببت المال ومخلى معهاو تسئل عنه ويؤخذ بما تقول فان أخبرت انه يطأ كذبت الاولى، رستانية يالخيار بين الافا. قو الفسخ وصدافها من ببت المال وانكذبته فرق بينه و بينها وصداق الثانية من ماله ههنا ما روي ان امرأة جا.ت إلى سمرة فشكت اليه انه لا يصل اليها زوجها فكتب إلى معاوبة فكتب اليه: أن زوجه بامرأة ذات جمال يذكر عنها الصلاح وسق البها الهر من ببت المال عنه فان أصابها فقد كذبت وان لم بصبها فقد صدقت ففهل ذلك سمرة فجاءت المرأة فقالت ليس عنده شيء ففرق بينها وقال الاوزاعي : يشهده امرأنان ويترك ببنها ثوب ويجامع امرأنه فاذا قام عنها نظرتا إلى فرجها فان كان فيه رطوبة الماء فقد صدق والا فلا، وحيى عن مالك منل ذلك الا أنه اكتفى بواحدة والصحيح ان القول قوله كالو ادعى الوط، في الايلا، ولما قدمنا واعتبار خروج الما، ضعيف لا فقد والصحيح ان القول قوله كالو ادعى الوط، في الايلا، ولما قدمنا واعتبار خروج الما، ضعيف لا فحد

﴿ مسئلة ﴾ ( وان اسلمت احداهن بهده ثم عنقت ثم ألم البواقي فله الاختيار منهن لان العبرة بحالة الاختيار وهي حالة اجتماعهم على الاسلام وحالة اجتماعها على الاللم كانت أمة، وان عنقت احداهن ثم أسلم البواقي لم يكن له أن مختار من الاما. لانه ملك لعصمة حرة حين اجتماعها على الاسلام.

( فصل ) فان أسلم وأسلمت معه واحدة منهن وهو ممن بجوز له نكاح الاما. فله أن يختار من أسلمت معه لان له أن يختارها لو أسلمن كلمن فكذلك اذا أسلمت وحدهاوان أحب انتظار اا واقي جاز لان له غرضا صحيحا وهو أن يكون عنده من هي أبر عنده من هذه فان انتظرهن فلم يحن حتى انقضت عديهن تبين أن نكاح هذه كان لازما وبن البواقي منذ اختلف الدينان وان أسلمن في العدة اختار منهن واحدة وانسخ نكاح الباقيات من حين الاختيار وعددهن من حين الاختياره وان أسلم بهض دون بعض بن اللاي لم يسلمن منذ اختلف الدينان والبواقي من حين اختياره ، وان اختار التي أسلمت معه حين أسلمت انقطعت عصمة البواقي وثبت نكاحها ، فان أسلم البواقي في عدة تبين انهن بن منه باختياره وعديهن من حينئذ ، وان لم يسلمن من باختلاف الدين وعديهن منه ، وان تبين انهن بن منه باختياره وعديهن من حينئذ ، وان لم يسلمن من باختلاف الدين وعديهن منه ، وان علمها يتضمن اختيارها فأما ان اختياراً لها وحكم ذلك حكم مالو اختارها صريحاً لان ايقاع ولاقه علمها يتضمن واحدة انفسخ نكاحها لم يكن له لان الباقيات لم يسلمن معه في زاد المدن واختار منهن واحدة انفسخ نكاحها الاولى معهن . فان اختار الاولى التي فسخ نكاحها ما صح اختياره لما لان فسخه لنكاحها ما صح

وفيه وجه آخر ذكره القاضي أنه لا يصح اختياره لها لان فسخه إنما لم يصح مع إقامة البواقي على

يطاً ولا يتزل وقد ينزل من غير وط فان ضعف الذكر لا يمنع سلامة الظهر ونزول الما، وقد يدجز السليم القادر عن الوط، في حال من الاحوال، وليس كل من عجز عن الوط، في حال من الاحوال أدوقت من الاوقات يكون عنينا، ولذلك جعلنا مدله سنة، وتزوجه باص أة ثانية لا يصح الذلك أيضا ولائه قد يعن عن امرأة دون أخرى، ولان نكاح الثانية ان كان مؤقت أو غير لازم فهو نكاح باطل والوط، فيه حرام وان كان صحيحاً لازما ففيه إضرار باشائية ولا ينبغي أن يقبل قولها لابها تريد بندك تخليص نفسها فهي متهمة فيه وايست بأحق أن يقبل قولها من الاولى، ولان الرجل لو أقر بالعبر عن الوط، في يوم أو شهر لم تثبت عنته بذلك ، وأكثر ما في الذي ذكروه ان يثبت عجزه عن الوط، في اليوم الذي اختبروه فيه فاذا لم تثبت عنته باقراره به جزه فلأن لا نثبت بدعوى غيره ذلك عليه اولى في اليوم الذي اختبروه فيه فاذا لم تثبت عنته باقراره به جزه فلأن لا نثبت بدعوى غيره ذلك عليه اولى

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قال الخنثي المشكل أنا رجل لم يمنع من نكاح النساء ولم يكن له أن ينكح بغير ذلك بمد وكذلك لو سبق فقال أنا امرأة لم ينكح إلارجلا)

والحشى هو الذي في قبله فرجان : ذكر رجل وفرج امرأة لا يخلو من أن يكون ذكراً أوأنشى ، قال الله تعالى ( وبث منهما رجالا كثيراً ونساء )

الكفر حتى تنقضي العدة لأنا تبينا أن نكاحها كان لازما فاذا أسلمن لحق اسلامهن بثلث الحال فصار كأنهن أسلمن في ذلك الوقت فاذا فسخ نكاح إحداهن صح الفسخ ولم يكن له أن مختارها . وهذا يبطل بما لو فسخ نكاح إحداهن قبل الملامها فأنه لا يصح ولا مجمل اسلامهن الموجود في الثاني كالوجود سابقا كذلك همنا

(الثالثة) أسلم الاما. دون الحرة وهو معسر فلا يخلو اما ان تنقضي عدتها قبل إسلامها فتبين باختلاف الدبن وله أن يختار من الاما. لانه لم يقدر على الحرة أو تسلم في عشم افيثبت نكاحها ويبطل نكاح الاما. كما لو أسلمن دفعة واحدة ليس له أن يختار من الاما، قبل اسلامها وانقضا، عدتها لأنا لا نعنم أنها لا تسلم فان طلق الحرة ثلاثا قبل اسلامها ثم لم تسلم لم يقم الطلاق ولانا تبينا أن النكاح

فليس ثم خلق ثالث، ولا يخلو الخشي من أن يكون مشكلا أو غير مشكل فان لم يكن مشكلا بأن تظهر فيه علامات النساء فهو امرأة له أحكام بن وإن فيه علامات النساء فهو امرأة له أحكام بن وإن كان مشكلا فلم تظهر فيه علامات الرجال ولا النساء فاختلف أصحابنا في ذكاحه فذكر الخرقي أنه برجع إلى قوله فان ذكر أنه رجل وأنه عبل طبعه الى ذكاح النساء فله فيكاحهن ووإن ذكر أنه امراة عبل طبعه إلى الرجال زوج رجلا لانه معنى لا يتوصل اليه إلا من جهته وايس فيه إيجاب حق على غيره فقب لى الرجال زوج رجلا لانه معنى لا يتوصل اليه إلا من جهته وايس فيه إيجاب حق على غيره فقب له فان الله تعالى أجرى العادة في الحيوانات عيل الذكر إلى الاش ومياما اليه وهذا الميل أمر في النفس والشهوة لا يظلم عليه غيره وقد تعذرت علينا معرفة علاءاته الظاهرة فرجم فيه الى الامور الباطنة فيا يختص هو محكه .

وأما الميراث والدية فان أقر على نفسه بما يقلل ميراثه أو ديته قبل منه، وإن ادعى مايزيدذاك لم يقبل لانه متهم فيه فلا يقبل قوله على غيره ، وما كان من عباداته وسترته وغير ذلك فينبغي أن يقبل قوله فيه لانه حكم ببنه وبين الله تعالى قال القاضي و قبل قوله في الامامة وولاية النكاح ومالا يثبت حقا على غيره ، وأذا زوج أمرأة أو رجلائم عاد فقال خلاف قوله الأول لم يقبل في التزويج بغير الجنس الذي زوجه أولا لأنه مكذب لنفسه ومدع ما يوجب الجمع بين تزويج الرجال والنساء

انفسخ باختلاف الدين وله الاختيار من الاماء ،وان أسلمت في عدتها بان أن نكاحها كان ثابتا ووقع فيه الطلاق وبن الاماء بثروت نكاحها قبل الطلاق

( فصل ) قان أسلم وتحته إماء وحرة فأسلمن ثم عنةن قبل اسلامها لم يكن له أن مختار منهن لان نكاح الامة لا يجوز لفادر على حرة وإنما يعتبر حالهن حال ثبوت الاختيار وهو حالة اجتماع اسلامه واسلامهن ثم ينظر فان لم تسلم الحرة فله الاختيار منهن ولا يختار الا واحدة اعتباراً بحالة اجتماع اسلامه واسلامهن وان أسلمت في عدتها ثبت نكاحهن وانقطعت عصمتهن فان كان قد اختار واحدة من واسلامهن في عدة الحرة ثم لم تسلم فلا عبرة باختياره لان الاختيار لا يكون موقوفاه فأما ان عنقن قبل أن يسلمن ثم أسلمن واجتمعن معه على الاسلام وهن حرائر فان كان جميع الزوجات أربعا فما دون ثبت نكاحهن وان كن زائدات على أربع فله أن مختار منهن أربعا وتبطل عصمة الخامسة لانهن صرن حرائر في حالة الاختيار وهي حالة اجتماع اسلامه واسلامهن فصارحكهن حكم الحرائر الاصليات وكا لو أعتقن قبل الهمه واسلامهن والم فكذلك ويكون الحكم في هذا وكا لو أعتقن قبل الهرم والمرابين وان أسلمن قبله ثم أعتقن ثم أسلم فكذلك ويكون الحكم في هذا كالو أسلم وتحته خمس حرائر أو أكثر على ما مر تفصيله

( فصل ) ولو أسلم وتحته خمس حرائر فأسلم معه منهن اثنتان احتمل أن يجبر على اختيار إحداهما لانه لابد ان يلزمه نكاح واحدة منهما فلا معنى لاعتبار البواقي فاذا اختار واحدة ولم يسلم البواقي

لكن ان تزوج امرأة ثم قال أنا امرأة انفسخ نكاحه لافراره ببطلانه ولا يقبل قوله في سقوط المهر عنه ، وإن تزوج رجلا وقال أنا رجل لم يقبل قوله في فسخ نكاحه لان الحق عليه وهذا قول الشاني ، وقال ابو بكر لا يجوز أن يتزوج حتى يبين أمره وذكره نصاً عن أحمد في رواية الميموني وهذا الذي ذكره أبر اسحاق مذهبا الشافهي وذلك لانه لم يتحقق وجود ما يبيح له النكاح فلم يبح له كالو اشتبهت عليه أخته بنسوة وكالو لم يقل أنى رجل ولا امرأة ولان توله لا يرجع اليه في شيء من أحكامه من الميراث والدية وغيرها في نكاحه ولانه لا يعرف نفسه كا لا يعرف غيره ولانه قد اشتبه المباح بالمحقود في حقه فحرم كما ذكرناه

﴿ مسئلة ﴾ قال ( واذا أصاب الرجل أو أصيبت المرأة بعد الحرية والبلوغ بنكاح صحيح وليسواحد منها بزائل العقل رجما اذا زنيا والمسلم والكافر الحران فيما وصفت سواء) ذكر الخرقي رحمه الله في هذا الباب شرائط الاحصان ونحن نؤخره الى الحدود فانه أخص ، والله أعلم

لزمه نكاح الثانية وكذلك ان لم يسلم من البواقي الا اثنتان لزمه نكاح الاربع ، وان أسلم الجميع في العدة كلف أن بختار ثلاثا مع التي اختارها أولا وينفسخ نكاح الباقية ، وعلى هذا لو أسلم معه ثلاث كلف اختيار اثنتين ، وان أسلم معه أربع كلف اختيار ثلاث منهن اذ لامعنى لانتظار الخامسة ونكاح ثلاثة منهن لازم على كل حال ، ويحتمل أن لايجبر على الاختيار لانه أنما يكون عند زيادة العدد على أربع وما وجد ذلك ، ولذلك او أسلمت معه من الاماء لم يجبر على اختيارها كذا ههنا قال شيخنا والصحيح ههنا أنه يجبر على اختيارها لما ذكرنا من المعنى، وأما الامة فقد يكون له غرض في اختيار على اختيارها كذا همئاتنا .

﴿ مسئلة ﴾ ( وان أسلم عبد وتحته اما. فأسلمن معه ثم أعتق فله أن يختار منهن) لا نه حالة اجتماعهم على الاسلام كان عبداً مجوز له الاختبار من الاماء

﴿ مسئلة ﴾ ( وان أسلم وأعتق ثم أسلمن فحكمه حكم الحر)لا يجوز أن يختار الا بوجودالشرطين فيه لانه حالة اجتماعهم في الاسلام كان حراً فيشترط في حقه ما يشترط في حق الحر

هُ تَم بحمد الله وءونه الجزء السابع من كتابي المغني والشرح الكبير ﴾ ﴿ ويليه بمشيئة الله وتوفيقه الجزء الثامن منهما وأوله (كتاب الصداق) ﴾

## بيان الخطاء المطبعي وصوابه

الواقع في الجزء السابع من كتابي المغني والشرح الكبير

صواب	خطأ	سطر	محفة
الهـ الات	العــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	4	
الاجماع	الاجماع	Ł	Y
الجد ?	الجد	19	٨
เรื	? เโ	19	
الانثيين	الأ نثين	11	14
وتسمى	السمى	14	18
نصفين	نصفان	Y.	14
أخوات	خوات	**	77
السدس	سدس	YA	77
ونساء	أو نساء	**	75
نصفين	نصفان	. 14	79
فشبهوا	فشبوا	~	44
المتحاذيان	التحاذيات	4 \$	٤٣
ورثا	وارثا	14	0.1
أوأخا وأختين	أوأحوأختان	٦	44
الثلث	الثث	11	Yo
ppolem	Elym	* **	. A1
سلبة	سبية	14	**
وما أصاب	وأصاب		44
علي	lyse	70	174
إها	تعــد	14	141
الان	لابن	1.	181
تماضر	تاضر	40	141
القرابتين	الفرابتين	YeV	124
تر ث	زرث	71	114
نحن	نخن	44	٧.٤
للبضعية	للبعضة	1.	777

صواب	ĺþż	سطر	محيفة
Ê	F	17	YYA
الوالدن	لوالدين	٠٤	YEA
نحوه	نحره	14	40.
المعتق	العتق	YA	707
لمولي	لمرلى	18	YOX
وإذا	وذا	9	709
Žalas.	ääinl	1.	74.
فلاً ب	فلاني	1	777
فيعطيحه	فيسطحبه	74	719
فيثنوا	فيثوا	10	411
أغنياء	اً عنياء	14	414
۴	F	71	414
الوديعة	الوديغة	44	770
تزويج	ترويج	18	TEA
lgia	logio	7.	454
الوطء	الوطيء	1.	722
سعداً	سعد	**	434
وإذا	فاذا	77	700
لاتغصوا	لاتفضوا	71	477
تزويج	تز يج	14	491
حكمها	وحكمها	4 \$	٤٠٣
ولا يزول	لايزول	40	٤٠٣
بغير	لَّهْير	YY	٤٠٤
تزوجتك	تروجتك	٨	272
لاتفصوا	لاتعصفوا	0	. Ehh
ا ا	يح	1	202
جاز صداقا	صداقا	17	200
ضعيفا	ضعفا	YY.	ξογ
نبهان	بنهان	14	670
بالليل	باليل	1	277

	NAMES AND ADDRESS OF THE PERSONS ASSESSED AND ADDRESS OF THE PERSONS ASSESSED AND ADDRESS OF THE PERSONS ASSESSED.		
صواب	خطأ	سطر	محيفة
ولائنها	وأنها	74	274
إعا	i]	٧	899
بينو نة	ثبو ته	3627	٥٦٠
وإن	فان	1	170
يعتقدان	يعتقدا	٦	977
دلسته	د استة	11	000
النفقة	ă ani l	10	000
بفسخ	يفسخ (	٤	7.40
come	سسمى	٧	<b>)</b>
كغير	لغير	<b>Y</b>	>>
تتمكن	يتمكن	17	))
الولى	المولى	14	<b>»</b>
التغرير	الغرير	•	٥٨٨
نتعرض	نعترض	77	٥٨٨
لامرأة	لمراة		019
هذا	هدا	•	D
الذكاح	النكام	1.	D
ضررها	ضرها	٧	09.
(والثاني)	والثاني	٨	D
التزويج	النزيج	٩	>
بإبطاله	ابطاله	70	<b>»</b>
إجابتها	إجابتها	1	091
تزوج	تروج	Y	)
والاوزاعي	والاراعي	1.	<b>D</b> 4
ورواية	رواية	•	997
روايتين	رايتين	14	<b>)</b>
ابن المنذر	ابنالبراء	**	<b>)</b>
للمسلم	Unus	19	odh

## - ﴿ فَهُرُسُ مُحْتُوبِاتُ الْجُزِّءُ السَّابِعُ مِن كَتَأْبِي المَّفْنِي وَالشَّرَحِ الْكُبِيرِ ﴾ -

	صفح	"d	صفحا
فه ول في تصحيح المسائل وقسمتها قسمة	47	ة كتاب الفرائض	4
عيجة		حجب الاخ والاخت بالابن وابن الابن	m
بيان المسائل التي يكون فيها الكمرعلي فريقين	44		
حكممااذا كان الكسرعلى ثلاثة أحياز	44	حجب الاخ والاخت لام بالولد وولد الان	٤
بيان الموافقة والمناسبة والمباينة والطريق فيها	٤.	والاب والجد	
المناسخات ومعناها	13	8	0
الفسمة على قراريط الدينار	27	تمصيب الاخوات للبنات. ميراث ذوي الفروض	٦
قسمة التركات		كون بنات الابن عنزلة البنات عند عدمهن	٧
مسائل الرد وبيان من برد عليه من الورثة		سقوط بنات الان بالبنات الااذاعصبهن الذكر	٨
ميراث الجدات	OY	الدليل الذي ثبت به فرض البنين واختلاف	٩
فرض السدس للجدات وإنكثرن	01		
جوازتوريث جدتين وان علتا	0 %	تمصيب ابن الان لن في درجته مثل اخوته	1.
الخلاف في توريت ما زاد على جدتين	00		
ميراث القربي من الجدات دون اليمدي	09	011	11
اجماع جدة ذات قرابتين مع أخرى	ov	الاخوات من الأب عمر لة الاخوات من الابوين	14
توريث الجدة من قبل الاب في حياة ابنها	01		
مسائل في ميراث الجداث المتساويات في الدرجة	٦.	فروع في توريث الاخوات من الاب	18
بيان من ير شمن الرجال والنساء	97	بيان الذكور الذين يعصبون اخواتهم	10
﴿باب ميراث الجد﴾	1/2	ميراث الام للثلث أذا لم يكن ولد ولاولدابن	14
فروع فيميراث الجدوالاخوة		ميراث الابلسدس مع الولد الذكر أوولد الابن	14
كيفية توريث الجدمع الاخوة والاختلاف فيه	97	ميراث الزوج للنصف عند عدم الولد	14
مذهب في إعطاء الجد الاحظ من المقاسمة	11	ميراث النصبة وأولاهم بالارث	19
وثلث المال		المسئلتان العمريتان. وبيان حكمها	۲.
ميراث الجد والاخوة اذاكان معهم اصحاب	79	المسئلة المشركة وحكمها والمذاهب فيها	71
فرائض		ميراث ابن المم إذا كان أحدهما أخا لام	77
كون الجدلا ينقص عن سدس المال أبداً	٧.	فروع ومسائل في ميراث ابناء العم	4¥
استواءالثلث والمقاسمة للجد	YI	باب أصول السمام والفرائض التي تعول	14
مسائل في ميراث الجد للثلث		المسائل التي يجتمع فيها نصف وسدس أو	my
الممائل التي تكون فيها المقاسمة للجد خيراً		نصف وثلث او نصف وثلثان وبيان عولها	
من الثلث		بيان بعض مسائل العول وضابطها وعولها	45

بيان المسألة الاكدرية وحكمهاوالمذاهب فيها ١٤٩ اقرار الاكبر من الابنين بأخويه وتصديق 1800,

١٥١ اقر ارالان أخويه دفعة واحدة

١٥٢ أفرار البنت والآخت لصغيرة

١٥٤ اقرارالان بأخ تم جحده

كيفية توريث ذوي الارحام والمذاهب فيه ١٥٧ اقرارمن أعات المسألة بمن يصبه

اعطاء جميع التركة لمن انفرد من ذوي الارحام ١٥٩ اقر ارااو ارث عن لا يرث و بسقط به ميرا أنه

١٦٠ اقرار أحدااور ثة بأن الوصى له اخو الميت

تقديم الرد والولى المعتق على ذوي الارحام ١٦١ كون الفاتل لا يرث من المقتول شيئا عمراً كان القال أو خطاً

١٦٢ كون المانع من الارث انماهو القتل بغير حق

٥٥ توريث الذكورو الأناث من ذوي الارحام بالسوية ١٦٥ الاجماع على أن الكافر لا يرث المسلم ولا المسلم

١٦٧ توارث الكفار إذاكان دينهم واحدا

١٦١ توارث أهل الملة الواحدة وإن اختلفت ديارهم

١٧٠ المر تدلار احداً إلا ان يرجع قبل قسمة التركة

١٧١ كون من أسلم على ميراث قبل أن يقسم قسم له

١٧٤ جعل مال المرتدمية إذا مات على ودته

١٧٧ فسخ النكاح وعدم التوارث بين الزوجين ارتدادها معاً

١٨٠ الميراث بجومع القرابات إذا أمكن

١٨١ فروع في الميراث مجميع القرابات

١٨٢ المسائل التي مجتمع فيهاقر ابنان يعمع الارشهما

١٨٥ حكم ماإذاوطيء مساريعض محاربه بشبهة

١٨٦ حكيمااذا غرقا المتوارثان أومانا محتهدم

١٨٧ حكيما ذاادعي كلوارثأن موروثهمات آخرأ

١٨٩ حكم مااداغرق اخوات أحدهمامولى زمدوالاخر

مولی عمرو

١٩٠ حكم ما اذاغرق ثلاثة أخوة لا بوين أومفترقين

مفحة

بيان المسألة الخرقاء وحكمها واختلاف الصحابة فيها

مسائل مختلفة في ميراث الجد مع الاخوة

باب ميراث ذوي الارحام وعددهم AY

مسائل متنوعة في توريث ذوي الارحام

توربث ذوي الارحام مع الزوج والزوجة 9 pm

المسألة التي تعول من مسائل ذوي الارحام

مسائل في النسوية بين الذكور والاياث من ذوي الارحام

١٠٥ بيان مذهب أهل النزيل وأهل الفرابة

١١٣ أحكام ميراث الخشي المشكل

١١٨ ميراث الحنثي فيحال دون حال

١١٩ تعدد الحنثي الوارث وحكمه

١٢٠ حكم من لم بين فيه علامة الذكورة ولا الأنو ته ١٧١ كون الزنديق كالمر تدلا يرث ولانورث

١٢١ أحكام ميراث ان الملاعنة

١٢٦ حكم ما إذا لم يترك ان اللا نة ذا سهم

١٢٧ تكذيب الملاعن نفسه بمدقسم ميراث ان الملاعنة ١٧٨ بيان ميراث المجوسي ومن جرى مجراهم

١٢٨ مراث ان ان الملاعنة

١٢٩ حكم ميراث ولد الزنا

١٢٠ بيان ان العبد لا يرثولا يورث

١٣١ ميراث الاسيروالمدروالمكانب

١٣٢ فروع في ميراث المكاتب

١٣٣ ميراث المبعض والميراث منه وحجبه

١٤٤ بيان مايستحقه المقر به من الميراث

١٤٥ إقر ارجميع الورثة بوارث أو إقر اراليت به

١٤٦ إقرارالا بن الواحد بأخ من أبيه

معمدة ٢٤٣ بطلان بيع الولاء وهبته ١٩٢ كون من لارث لا محجب كالرقيق والفائل ١٩٣ كون الحجوب قد يحجب كالاخوة يحجبون الام ٢٤٥ كون عتق السائبة لا ولاءفيه ٢٤٧ عتق ذي الرحم الحرم علك محرمه له ويحونالاب ١٩٤ بيان مراث الحمل والمذاهب فيه وأحواله ٢٤٩ ولاء المكانب والمدر لسيدها ٢٦١ فصل في دور الولاء ١٩٧ الشروط التي تشترط لميراث الحمل ٢٠٠ مسائل في استهلال أحدالنو أمين اذا لم يعلم بعينه ٢٦٣ باب ميراث الولاء ٢٦٥ مسائل في ميراث النساء للولاء ٢٠٢ استهلال أحدالتو أمين ثم استهلال الآخر ٢٦٩ كون الولاء انما يكون لاقرب عصبة المعتق ٢٠٣ ميراث غرة الجنين الواجبة بالجنانة على أمه ٢٠٤ ميراث دية المقتول والخلاف فيها ٢٧٣ ميزات العصبات لولاء المولى ٢٧٤ مسائل في بيان أولى الولاة بارث الولاء ٠٠٥ ميراث المفقود وأنواعه ١٨٠ (كتاب الوديمة) ٢٠٦ فروع في مبراث المفقود وأحكامه ٢٨٢ المسائل التي تضمن فيها الوديعة ٢١٠ مسائل مختلفة في ميراث المفقود ٢١٢ استوا. نكاح المرض والصحة في صحة العقد ٢٩٠ ادعاء الوديعة عند رجل وإنكاره لها ٢٩٤ ادعاء رجلين الوديعة وإقرار المودع لاحدهما والمرات ٢١٣ ميراث الزوجين قبل الدخول وعدم ثبوته في ٢٩٧ بابقسمة الفيء والغنيمة والصدقة ٢٩٩ تقسيم خمس الفيء والغنيمة على خمسة أسهم النكاح الفاسد ٣٠٢ نقسيم سهم رسول الله عَلَيْكِيْدُ فِي الكراع ٢١٤ فروع تتعلق بالميراث في النكاح الفاسد ellunt ellalf ٢١٧ الطلاق والتوارث فيه ٣٠٤ تقسيم سهم ذي القربي في بني هاشم وبني المطلب ٢٢٠ الطلاق الثلاث في المرض قبل الدخول ٢٢١ تطليق المدخول بها رجعياً ومرض الرجل ٣٠٧ تقسيم خرس المساكين وخس ان السبيل ٣١١ أحكام نقسيم الفيء بين جميع المسلمين في العدة ٢٢٤ تعليق الطلاق في الصحة على شرط وجد ٣١٢ أعطاء أربعة أخماس الغنيمة بن شهد الوقعة ٣٢١ أحكام الرقاب وهمالمكاتبون في المرض ٢٢٥ إكراه الابن امرأة أبيـه على ماينفسخ به ٣٢٢ يجوز للسيد دفع زكانه الى مكانبه ٣٢٣ لا يجوز أن يشتري من زكانه من يعتق عليه نكاحها كوطئها ٢٢٧ فعل المربضة ما يفسخ الكاحم اكرضاع امرأة صغيرة م ٢٢٤ صنف الغارمين ٣٢٥ حكم ما إذا أراد الرجل دفع زكاته الىالغارم ٣٣٣ فروع في أحكام ميراث المطلقة الحج من سبيل الله ٢٣٤ أحكام اشتراك الرجلين في وطء المرأة المعم مسألة ان السبيل ٨٣٧ ﴿ كناب الولاء ﴾ ٣٢٩ كون الاعطاء إلى جميع الاصناف غير واجب ٢٣٩ ثبوت الولاء للمعتق مع اختلاف الدين

٢٤١ ثبوت الولاء للحربي على الحربي

' ٣٣٠ استحباب التفريق على ما أمكن من الاصفاف

٣٣٧ حكم تزوج من يعتبر أذنها ١٣٦٧ حكم تزوج من يعتبر أذنها ٣٣٧ ثبوت النكاح بالكتاب والسنة والاجماع ١٣٦٨ أحكام عضل الولي الإقرب ومعنى العضل

٣٦٩ اذاكان ولي المرأة غائبا زوجها من هو أبعد

منه من عصبتها

٣٧٠ مقدار الغيبة المتقطعة والتي لايجوز للابعد التزويج فيها

٣٧١ اذا زوجتالمرأة من غير كفء فالنكاح إطل

٣٤١ لا ينعقد الذكاح بشهادة رجل وأمرأتين ٢٧٧ الرواية الثانية عن أحمد أن الكفائة ليست شرطاً في الفكاح

يرض المعض

الاستروط الكفائة

٣٧٦ خلاف في اليسار أشرط هو من شروط

الكفاءة

٣٧٧ فروع فيما تعتبر فيه الكفاءة بين الزوجين

٨٧٨ كفاءة الموالى لبعضهم وحكم ولد الزنا

٣٧٩ تزويج الرجل ابنته البكر لمن هو كفؤها

٣٨٠ حكم أجبار البكر البالغة العاقلة

٣٨٢ كون الاجبار في النكاح أعا يكون للاب فقط

٣٨٣ حكم زواج الجارية إذا بلغت تسع سنين

٣٨٤ استحباب استئذان البكر البالغة

٣٨٥ اذا زوج ابنته الثيب بغير اذنها فالنكاح باطل

٣٨٦ أذن الثيب الكلام وأذن البكر الصات

٣٨٧ النطق بالأذن ابلغ من الصات

٨٨٦ فصل في الثيب المعتبر نطقها

٣٣١ أحكام جوائز السلطان ومذاهب الأئمة فيها ٣٦٦ حكم تزوج المرأة بغير اذن وليها

٣٣٥ المذاهب في استحباب النكاح وفي تركه

٣٣٧ لا نكاح إلا بولي وشاهدين من المسلمين

٣٣٨ إذا نكحت المرأة نفسها فنكاحها باطل

٣٣٩ اذا حكم بصحة العقد حاكم لم يجز نقضه

٠٤٠ لا ينمقد النكاح الا بشهادة مسلمين

٣٤٧ يصح العقاد النكاح بشهادة عبدين

٣٤٣ إذا نكح المرأة نكاحا فاســداً فالواجب لها ٣٧٣ حكم ما اذا رضي بالعقد بعض الاولياء ولم

٤٤٤ لاحد في وطء النكاح الفاسد

٣٤٥ النكاح الفاسدو الامورالتي يساوي فيها الصحيح ٥٧٥ غير قريش من العرب لا يكافئها

٣٤٦ بيان أولى الناس بنكاح المرأة الحزة

٠٥٠ ثبوت ولاية النزويج للسلطان

٢٥١ أحكام ولاية السلطان للتزويج

٣٥٢ قيام الوكيل مقام الولي فيالتزويج

٣٥٣ فصل في جواز التوكيل مطلقا ومقيداً

٣٥٤ يثبت للوكيل ما يثبت للموكل

٣٥٥ أذا كان الاقرب من عصبتها طفلا زوجها ٣٨١ فروع فيتزويج الاب ابنته البكر البالغة

٢٥٦ الشروط المعتبرة لشوت الولاية

٣٥٧ لايشترط في الولي أن يكون بصيراً

٣٥٨ يزوج أمة المرأة بإذنها من بزوجها

٣٥٩ يزوج مولاتها من يزوج امتها

٠٣٠ إذا كان للامة مولى فهو وايها

٣٦١ أحكام زواج موليته اذا أذنت له

٣٦٢ إذن المرأة لوليها في تزويجها من غير تعيين ١٩٨١ فصل في المجنونة

٣٦٣ أحكام تزويج الكافر المسلمة والمسلم الكافرة ٢٩٠ حكم ما اذا كان وليها الحاكم

٣٦٤ تزويج الولي الابعد مع حضور الاقرب ٢٩١ حكم الزواج بدون صداق المثل

صفحة ٣٩٢ فروع في الزواج ٤١٧ فروع في الفرور ١١٨ حكم المدبرة وأم الولد ٣٩٣ تزويج الاب الصي والبالغ المعتوه ١٩٤ لايشت أنها أمة عجرد الدعوى ٣٩٤ كون وصي الاب عمزلته في نكاح الصي ٣٩٥ امتناع التزويج للصي والمعتوه بزيادة على ٢٠١ ان كان المغرور عبداً فولده أحرار ٤٢١ حكم مالوشرطها مسلمة فبانت كافرة مهر المثل ٣٩٣ نكاح المحجور عليه للسفه وأحواله (٤٢٢ حكم ما لو تزوج امرأة يظنها حرة فبانت أمة ٣٩٨ امتناع تطليق امرأة المولى عليه على غير الاب ٤٢٣ فصول في النكاح ٣٩٩ اجبار المدبرة والمعلق عتقها بصفة وأم الولد ٢٥٥ عتق الامة وجعل عتقها صداقها ٤٠٠ امتناع تزويج العبد وهوكاره الا ان يكون صغيراً ٢٢٦ عتق المرأة عبدها بشرط أن يتزوجها ٤٠١ تزويج السيد عبده الصغير وحكم مهر امرأته ٤٢٧ زواج الرجل أمته بعدعتقها لايحتاج الى استبراء ٢٨٤ الالفاظ التي بنعقد بها النكاح ٤٠٣ فروع في شراء الحرة زوجها أو ملكها له ٤٢٩ كون عقد النكاح يجب أن يكون بالعربية للقادر عليها ٤٠٤ تزويج الوليين موليتهما من اثنين العربي المناح القبول على الايجاب في النكاح ٤٠٦ تزويج المرأة من اثنين وفسخ النكاح بجهل ٤٣١ الهزل والاكراه في النكاح وتراخي القبول عن الالحاب الاول منهما ٤٠٧ بطلان النكاح بوقوع عقدين معاً على امرأة ٢٣٤ امتناع ثبوت الخيار في النكاح ٤٣٣ الخطبة في النكاح غير واجبة عند أهل العلم واحدة ٨٠٤ دعوى كل من الزوجين أنه السابق واقرارها ٤٣٤ يستحب اعلان النكاح والضرب فيه بالدف ٢٥ ستحب عقدالنكاح يوم المعة leler vial ٤٠٩ أذا نروج العبد بغير أذن سيده فنكاجه بإطل ٤٣٦ ليس للحرأن مجمع بين أكثر من أربع زوجات ١٠٤ أذا دخل العبد بمن تزوجها فعلى سيدها ٤٣٧ ليس للعبد أن مجمع الا أثنين خسا المور ۲۳۸ للعبد ان يتسرى باذن سيده ٤١١ تُروج العبد بغير أذن سيده يعلق المهر برقبته ٤٣٩ للعبد التسري بما شاه أذا أذن له سيده ٤٤٠ اذا أذن السد لعبده أن يتسرى فليس له يفديه به السيد ١١٤ ان كان المهر الواجب على العبدزائداً على رقبته أن برجع الله حكم مالوطلق الحر أو العبد الخ لم تلزم السيد الزيادة ١٤٤ اذا نُزوج أمة على أنها حرة فأصابها وولدت ٤٤٢ حكم مالو أسلم زوج المجوسية والوثنية الخ ٤٤٣ اذا زنى بامرأة فليس له أن يتزوج أختهاحتي منه فالولد حر تنقفي عدتها ١٥٥ مسائل في الفداء والفيان ٤٤٤ من خطب امرأة فزوج بغيرها لم ينعقدالنكاح ١٦٤ الفصل الرابع في ألمهر

åzio	ăzio I
٤٧٦ التحريم بابن الفحل	٤٤٥ من شرط صحة النكاح تعيين الزوجين
٤٧٨ حرمة الجمع بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالنها	
٤٧٩ جواز الجمع بين بنتي العم وبين بنتي الخال	٤٤٧ حكم ما لوكانت له ابنة واحدة فقال زوجتك
٠٨٠ ماينتشر اليه التحريم بسبب العقد على المرأة	ابندي
٤٨١ بنات المحرمات من الندب والرضاع كهن	٤٤٩ اشتراط المرأة الزويجها طلاق ضرتها وبطلانه
٨٨٤ وط الحرام محرم كما يحرم وط والحلال والشبهة	
٨٦٤ الوطء على ثلاثة أضرب:	
٤٨٤ لافرق فيما ذكر بين الزنا في القبل والدبر	٤٥٧ اشتراط الخيار في الصداق خاصة لا يبطل النكاح
٤٨٥ يحرم على الرجل نكاح بنته من الزنا الح	1
٨٦٤ حكم من باشر فيما دون الفرج	٤٥٤ أحكام نظر الرجل الى المرأة
٤٨١ حكم مالو نظر الى فرج امرأة بشهوة	
٤٨/ حكم ما لونظرت المرأة الى فرج رجل بشهوة	
٨٥٤ حكم ما لوتزوج اختين في عقد واحد	٨٥٨ حكم نظر الملام الى المرأة و نظر كل من الزوجين
٤٩ فصل في المهر	الى الا خر
٩١ حكم مالوتزوج أختهمن الرضاع وأجنبية في عقد	٥٩٤ اباحة نظر السيد الى جميع بدن أمته وحكم
٩٠ حكم مالواشتري أختين فأصاب أحديها	الفظر للاجانب
٩٠ فصول في الجمع بين الاختين في الملك	٤٦٠ تحريم نظر الرجل الى الاجنبية بدون سبب
٤٩ حكم المباشرةمن الاماوفيادون الفرج	المج النظر الى العجوز التي لانشتهي والى الامة ا
٩٤ حكم ما لو تزوج الامة الموطوءة أو اخرجها	٤٦٢ النظر الى الطفلة التي تصلح للنكاح
عن ملك	٢٣٤ حكم نظر الرجل الى الرجل
٤٩ لابأس بالجميع بين منكانت زوجة رجل وابنته	٤٦٤ حكم نظر المرأة الى المرأة
من غرها	٤٩٥ أحدام نظر المراة الى الرجل
٤٩ حكم ما لو تزوج رجل بامرأة وزوج ابنه بنتها	٤٦٦ الشروط التي تصح في عقد النكاح
٥٠ حرائر نساء أهل الكتاب وذبائحهم حلال	المنه فروع في تزوج الأمة من غير شرط
للمسلمين	٤٦/ استحباب اختيار ذات الدين لمريد النزوج
· ه أهل الكتاب هم أهل التوراة والانجيل · •	٤٦٥ بيان ما ينبغي للمتزوج أن يتخيره من النساء
٥٠ لاتحل ذبائح الحوس ولانكماح نسائهم	٧٤ باب مامحرم نكاحه والمحرمات بالانساب ٢
٥٠ حكم سائر الكيفار غير أهل الكيتاب	٤٧ أنواع المحرمات بالانساب وتحريم السبب
٥٠ حكم ما لو تزوج كتابية فانتقلت الى دين آخر	٤٧ مايحرم بالمصاهرة وأقسامه
· ه فروع في نكاح المنتقل من دينه الىد <b>ن آ</b> خر	٤٧٤ فروع في محريم نكاح الربيبة
٥٠ حل الامة الكتابية لسيدها دون المجوسية	٤٧٠ بيان مايحرم بالرضاع

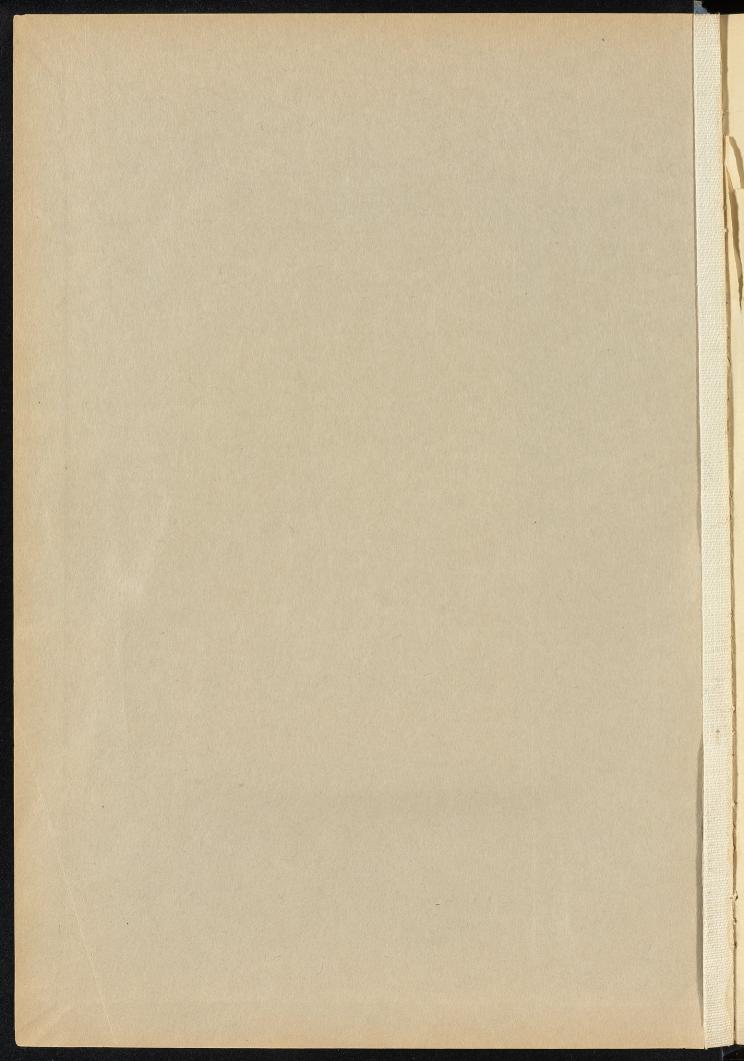
مفحة ٠٠٧ كل ملة حرم نكاح حرائرها يحرم نكاح ٥٣٧ الفرقة بين الزوجين باسلاماً حدهما بعد الدخول ٥٣٨ أحكام اختلاف الزوجين فيمن أسلم منهما قبل ٨٠٥ تحريم الامة الكتابية على المسلم ولوكان عبداً ٥٠٥ حكم تزوج المسلم الامة المسلمة وما يشترط له ٤٠ اسلام الكافر ومعه أكثر من أربع نسوة ٥١١ كل من قدر على نزوج كتابية تعفه لايحل له ٤٢١ تزويج ان الكافر الصغير أكثر من أربع ثم اسلام جميعين ١١٥ حكم أيسار الرجل بمدَّزوجه الامة بشروطه ٣٤٣ بيان عدة من وقع عليهن الاختيار ٥٤٥ حكم ما لوأسلم وتحته أنان نسوة ١٣٥ حكم تزوج الحرة على الامة ١٤٥ المدد الذي مجوز نكاحه من الاما. بشروطه ٢٤٥ حكم ما لو قال كلما أسلمت واحدة أخذتها ٥٤٧ لوأسلم وتحتهاختان اختار منها واحدة ٥١٥ أحكام نكاح المرأة الزانية ٥٤٨ حكم مالو تز ، ج و ثانية فأسلمت قبله ۱۷ ۱۷ ۱۱ ۱۱ ۱۱ ۱۱ ۱۱ و بان عدما ٥٤٥ حكم مالوكان أم وبنت فألم واسلمنا الح ٥١٨ اباحة نكاح الزانية بشرطين ۰۵۰ « « اسلم عبد وتحته زوجان ٥١٩ منع الرجل من وطء أمته الفاجره ۱۵۰ « « وتحته اربع حرائر ٥٢٠ خطبة المرأه للنكاح وأحكامها . [ ] N D D 007 ٥٢١ القسم الثالث من أفسام الخطية ٥٥٣ احكام اسلام الرجل على اربع إماء وهو ٥٢٢ التمو ل في الرد والاجابة على الولي ٥٢٣ خطبة الرجل على أخيه في موضع المهي محرمة عادم لاطول ٥٢٥ لاكل لاحدخطبة الرجبية لا تعريضاً ولا تصريحا ٥٥٥ فروع في اسلام الرجل وتحته اما. وحرة ٥٢٦ حكم مالو صرح أو عرض في موضع بحرم ٥٥٧ اسلام الرجل وتحته خمس حرائر ٥٥٨ اسلام زوج الكتابية قبل الدخول النعريض فيه ٥٢٧ محرم على العبد نكاح سيدته ٥٥٩ تحاكم الكفار في عقود الكحتيم بعداسلامهم ٥٦١ تزوج الذي الذمية على أن لاصداق لها ٨٢٥ حكم ، الوملكت المرأة زوجها أو بعضه ٥٦٢ أنكيحة الكفار وثبوت احكام الصحة لميان ٥١٩ لا يجوز للرجل أن يطأ جارية ابنه ٠٣٠ اذاوطي الان جارية أميه عالماً بالتحريم فعليه الحد ٣٦٥ اقرار الكيفار على انكحتهم المحرَّمة بمنزطين ٥٦٤ ارتدار احد الزوجين قبل الذُّخُولُ والفُسَاحُ . . . . ( باب نكاح أهل الشرك) الذكاح به ٥٣٢ اذا أسلم الوثني وقد تزوج بأربح وثنيات ولم ٥٩٦ حِكُم ارتدادااز وجين مماً قبل ألد فؤل أَوْ بَعْدُهُ ... يدخل بن منه الاه نكاح الشغار واحكامه وبطلانه ٣٣٥ حكم ما أذا حصلت الفرقة قبل الدخول أ ٥٦٩ النهي عن نكاح الشفار ٣٤٥ أذا أسلما الزوجان معاً فها على النكاح

٥٣٥ حكم ما إذا اسلم أحد الزجين بعد الدخول ٥٧٠ حكم ما إذا سميا صداقاً في المقد

« مالوأسلم أحد الزوجين وتخلف الآخر ٥٧١ نكاح المتعة غير جائز

	مفحة	صفحة
اذا عتقت الحنونة والصغيرة فلا خيار لهما	097	٥٧٢ نهي النبي عَلَيْكُ عَن متعة النساء
		٥٧٣ حكم ما اذا تروج المرأة على أن يطلقها في
أو بعده		وقت بعينه
حكم ما لو كانت مفوضة ففرض لها مهر المثل	091	٥٧٤ بطلان نكاح الحلل
حكم مالوطلقها طلاقا بائنا ثم أعتقت	099	٥٧٥ حكم ما اذاشرط عليه التحليل قبل العقدولم
فصل في الطلاق بعد العتق وقبل الاختيار	٣	يذكره في العقد الخ
فروع في ثبوت الخيار للمعتقة على زوحها	7.1	٧٧٠ حكم عمر في قصة ذي الرقعتين
وازوجهاعليها		٥٧٧ حكم ما لوشرط عليه أن يحامها قبل العقد
باب أجل المنين والخصي غير المجبوب	7.7	٥٧٨ حكم مالوعقد المحرم نكاحا الخ
		٧٩٥ حكم ما لووجد أحد الزوجين بصاحبه جنو نا
		٠٨٠ الفصل الثاني في عدد العيوب المجوزة للفسخ
		٨١٥ الاختلاف في عدد العيوب التي مجوز الفسخ
احدام الخصي وكونه كالعنين		
دعوى المنين		
علم المرأة بعنة زوجها بعد الدخول		
رضاء المرأة بعنة الرجل يبطل خيارها		
بطلان دعوى العنة بعداعتراف المرأة بوصوله اليها		C. C
بيان الوطء الذي يخرج به من العنة		
كون وطء امرأة لا يخرجه عن العنة في	717	٨٨٥ حكم ما لو طلقها قبل الدخول ثم علم انه كان
حق غيرها		بيد اړ.
		٨٥ ليس لولي الصغير والصغيرة والامة زويجهم عميب
		٠٩٠ لا يجوز نزوج كبيرة بمعيب بغير رضاها
دعوى الرجل وطء الثيب وانكارها	419	٩١٠ أذا عَبَقْتُ الْأُمَّةُ وَرُوحِهَا عَبِدُ فَاهِا الْحَيَارِ
دعوى الخنثي المشكل انه رجل واحكامه	419	و فرقة الحيار فسخ لا ينقص بها عدد الطلاق
احدام الخشى المشكل وميراثه وديته	77.	المنابع المناب
بيان شرائط الاحصان	771	٥٩٤ ان وطئها بطل خيارها
		في المواد المواد المواد المواد المواد المواد والمواد و

﴿ تُم فهرس الجزء السابع ﴾



This book is due two weeks from the last date stamped below, and if not returned at or before that time a fine of five cents a day will be incurred.

	0.000	
GL AUG 201	987	*
		**************************************
	75	
		•



E JUN 26 1986.

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES

08560552

YOUR BOOK IS DUE:

893799 JAN 2 2 1026

